











# المحاماة

مجلة قضائية شهرية

تدقيقها الأستاذة الماسية المرموقة

مارس وأبريل

سنة ١٩٥٠

السنة الثلاثون

العدد ١٠

السايع والثامن

إذا بلغ الرأي المشورة فاستعن  
ولا تجعل الشورى عليك عَضاضَةً  
برأى نصيح أو نصيحة حازم  
فإن الخوافي قوة للقوام  
(بشار بن برد)

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان  
«إدارة مجلة المحاماة»، وتحررها بدار النقابة بشارع الملكة نازلي رقم ١٠٠ بمصر.

مطبعة صباح الإشراف أبو طه

# بيان

نشرنا في هذين العددين الأحكام الآتية :

عدد	
٢١	حكما صادرا من محكمة القضاء الإداري
٢٩	التقضى والإبرام الجنائية
٢٨	المدنية
٤	أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر ( القضاء المدني )
٢	حكمتين صادرين من محكمة استئناف مصر ( القضاء التجارى )
١	حكما صادرا من المحاكم الكلية ( القضاء المدني )
٣	أحكام صادرة من المحاكم الكلية ( القضاء التجارى )
١	حكما صادرا من قضاء الضرائب
٢	حكمتين صادرين من القضاء المستعجل
٢	حكمتين صادرين من قضاء المحاكم التجارية الجزئية
٢	حكمتين صادرين من قضاء المحاكم الجزئية ( قضاء الجنج )
٢	حكمتين صادرين من محكمة المخدرات
١	بحث في قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية للدكتور رمزي سيف
	أستاذ قانون المرافعات بكلية الحقوق بجامعة فاروق الاول
١	بيان بشأن المؤتمر الجنائي والاصلاحي الدولي الثاني عشر
١	كشف ببيان الكتب القانونية الجديدة
١	بحث في القانون المدني للأستاذ نصيف بك زكي

لجنة تحرير المجلة

عبد الفتاح الشافعى - مهنى عبد الجواد - سليمان عبد الحليم البناى - أحمد الدادة نصيف زكى بك  
من أعضاء مجلس النقابة من غير أعضاء مجلس النقابة

شهرى مارسى وأبريل  
سنة ١٩٥٠

# المحاسبة

العدد ٥٨٥ السابع والثامن  
السنه ١٣٧٠

## مجلس القضاء الإدارى

### مجلس الدولة

(تحت رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد زكى الهمبى بك ومحمد على راتب بك  
ومحمد سامى مازن بك ومحمد البابلى بك وعبد محرم بك المستشارين .)

قرارات الفصل الأخرى فى ماهيته ونتائج  
القانونية من جهة كونه قراراً إدارياً يصدر  
من الإدارة بمقتضى سلطتها العامة وتترخص  
فى قبوله أو عدم قبوله كما تترخص فى تقدير  
ملاءمة كل قرار فصل آخر بحسب ظروفه  
ومناسباته طبقاً لما تقتضيه الصلحة العامة  
الأنه يختلف عنها فى وجوب أن يثار  
الموضوع بطلب من الموظف يفصح فيه عن  
رغبته فى الاحالة إلى المعاش فإذا لم يتقدم  
بمثل هذا الطلب أو كان قد تقدم به ثم استرده  
قبل صدور القرار بفصله فلا يكون ثمة  
موضوع مثار بهذا الخصوص حتى يجوز  
إصدار قرار فيه فإذا صدر قرار على الرغم  
من ذلك كان باطلاً لانعدام ولاية الجهة  
الإدارية .

٢ - الطلب الذى يقدمه الموظف بإحالاته  
إلى المعاش ، يجب أن يكون صادراً عن  
رغبة صحيحة ورضاء طليق . فإذا شابه عيب  
بما يعدم الرضا أو يفسده ، كما لو أجبر عليه

٣٨٨

٥ مايو سنة ١٩٤٨

١ - قرار الاحالة إلى المعاش بناء على طلب للموظف .  
الفرقة بينه وبين غيره من القرارات الإدارية .  
شروطه .

ب - موظف . تقديمه طلب الاحالة إلى المعاش .  
يجب أن يصدر طلبه هذا عن رغبة صحيحة ورضاء  
طليق . تقديم الطلب تحت ضغط من الإدارة . جلات  
قرار الاحالة إلى المعاش وجواز الطعن فيه وطلب العائه .

ج - لجنة شؤون الضباط . تشكيلها من عدة  
ضباط . وجوب دعوة الأعضاء الخمسة جميعاً . قصر  
الدعوة على الصعد الذى يكفل به التصاب بحيل الانقاذ  
بالملا .

د - اللادة الثامنة من الأمر المسمى رقم ١٩٤  
لسنة ١٩٢٥ . ترقية ضباط الجيش من رتبة ملازم فـ١  
فوق . ليس من املاق الإدارة . وجوب الترام الضوابط  
المينة المنصوص عليها فى الأمر المذكور . وجوب الأخذ  
بما ورد فى التقارير السرية المقدمة فى حق الضابط مع  
مراعاة الأفضمية . اغفال هذه التقارير أو انتزاع قرار  
لا يرضى عن الكاتب فيها . مخالفة القرار لقانون وخضوعه  
لرغبة محكمة القضاء الإدارى .

### المبادئ القانونية

١ - القرار الذى يصدر بإحالة موظف  
إلى المعاش بناء على طلبه وإن كان يتفق مع

١٩٤٦ بالتطبيق لحكم الفقرة (هـ) من المادة الثانية من قواعد الأقدمية والترقي بالجيش الواردة في الأمر العسكري الخاص رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ وذلك لمضي ثلاث سنوات عليه في رتبة الأميرالاي. ووافق وزير الدفاع الوطني على قرار اللجنة في ذات التاريخ. وفي ٦ من يناير سنة ١٩٤٧ أرسل المدعي كتاباً إلى رئيس إدارة الجيش طلب فيه ترقية إلى رتبة اللواء التي خلت في أول يناير سنة ١٩٤٧ أو إلى تلك التي ستخل في شهر فبراير سنة ١٩٤٧ لتوافر شروط الترقية فيه ثم أتبع هذا الكتاب بآخر أرسله في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٧ إلى رئيس إدارة الجيش بذات المعنى — وفي ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٧ انعقدت لجنة شؤون الضباط من الفريق إبراهيم عطا الله باشا رئيساً ومن اللواء عثمان المهدي باشا وآخر عضوين واقترحت الأخذ في شأن المدعي بأحد الأمرين إما تركه في الترقى إلى رتبة اللواء مع إبلاغه ذلك وأنه سوف لا يعود إلى الخدمة العاملة وأما منحه رتبة اللواء ثم إحالته إلى المعاش مع تسوية معاشه على أساس راتب هذه الرتبة بشرط أن يطلب المدعي ذلك. ووافق وزير الدفاع الوطني في ذات التاريخ على الأخذ بالأمر الأول. وفي ٤ من فبراير سنة ١٩٤٧ قدم المدعي طلباً إلى وزير الدفاع الوطني بمضمون الأمر الثاني — فاجتمعت لجنة شؤون الضباط في ٦ منه بنات الهيئة الأولى وأوصت بإعادته إلى الخدمة العاملة وترقيته إلى رتبة اللواء ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٧ وإحالته إلى المعاش من ٢ من يناير سنة ١٩٤٧ واعتمد وزير الدفاع في ذات التاريخ هذا الرأي ثم صدر التطق السامي بذلك وأُبلغ بكتاب من معالي رئيس الديوان إلى وزير الدفاع الوطني في ٧ من فبراير سنة ١٩٤٧ وأذيع في الفترة العسكرية في العدد الثالث الصادر في ١١ من

تحت ضغط من الإدارة غير مشروع، كان قرار الإحالة إلى المعاش باطلاً وبمناة الفصل المخالف للقانون وجاز الطعن فيه وطلب الغائه.

٣ — لا يكون انعقاد لجنة شؤون الضباط صحيحاً إلا بدعوة جميع الأعضاء للحضور على الوجه القانوني، فإذا قصرت الدعوة على عدد من الأعضاء يكمل به النصاب دون الباقيين، كان انعقادها باطلاً.

٤ — يستفاد من المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ أن الترقية من رتبة صاغ فافوق ليست من إطلاقات الإدارة ما دام القانون قد نص على ضوابط معينة يجب التزامها عند النظر في الترقية، وهي وجوب الأخذ بما ورد في التقارير السرية المقدمة في حق الضابط مع مراعاة الأقدمية. فليس للجنة الضباط والحالة هذه أن تغفل ما جاء في هذه التقارير وأن تتزعزع قراراً لا يتفق مع الثابت فيها والا كان قرارها مخالفاً للقانون خاضعاً لمراقبة محكمة القضاء الإداري.

## الوقائع

تحصل وقائع الدعوى في أن المدعي تخرج في الكلية الحربية في أول يناير سنة ١٩١٤ برتبة الملازم الثاني ثم تدرج في رتب الجيش ووظائفه المختلفة إلى أن رقى إلى رتبة الأميرالاي في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ — وفي أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ اقترحت لجنة شؤون الضباط إحالته إلى الاستبعاد اعتباراً من ١٧ من ديسمبر سنة

في بيان هذه الأوجه أن التراجع المطعون فيه قد  
 بني على اقتراح من لجنة شئون الضباط صادر في  
 ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٧ إما بتركه في الاستيداع  
 برتبة الأميرالاي وعدم عودته إلى الخدمة أو  
 بمنحه رتبة اللواء ثم إحالته إلى المعاش بناء على  
 طلبه وهي إذ اقترحت ذلك لم تكن مشكلة  
 تشكيلاصححفاظم بدع إليها سوى عضوين اختارهما  
 الفريق عطا الله باشا لغرض في نفسه على ما في  
 ذلك من مخالفة لأحكام المادة الخامسة من  
 المرسوم الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦  
 الخاص بتشكيل لجنة الضباط كما أنها بت اقتراحها  
 على أصول لا تتفق مع الوقائع الثابتة من الأوراق  
 وبوجه خاص التقارير السرية المقدمة في حق  
 المدعى والتي يجب على اللجنة النظر إليها بعين  
 الاعتبار عند ترقية الضباط من رتبة صاغ فأفوق  
 عملاً بحكم المادة الثانية من الأمر العسكري  
 الخصوصي رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ ولأن قرار  
 اللجنة لم يكن يدافع من المصلحة العامة بل كان  
 يبعثه التشنج والانتقام من المدعى بجرماته من  
 التمتع برتبة اللواء التي كان يستحق الترقية إليها  
 من أول يناير سنة ١٩٤٧ وإعطائها إلى الأميرالاي  
 مصطفى أحمد بك مع أنه أحدث منه أقدمية وأقل  
 كفاية كما تشهد بذلك التقارير السرية المقدمة  
 في حقهما والشهادة التي حصل عليها كل منهما  
 من مدرسة الضباط العظام وذكر المدعى أنه لم  
 يطلب إحالته إلى المعاش عن رضاه صحيح وإنما  
 اضطر إلى ذلك اضطراراً بعد أن جعلت وزارة  
 الدفاع الوطني تقديم مثل هذا الطلب شرطاً  
 لترقيته وإلا استمر في الاستيداع وذلك أخذاً  
 بقرار لجنة شئون الضباط في شأنه مع ما في هذا  
 التراجع من مخالفة لقانون شكلاً وموضوعاً.

ومن حيث أن الحكومة دفعت الدعوى

فبراير سنة ١٩٤٧ - فرغ المدعي هذه الدعوى  
 بصحيفة موقعة من الأستاذ راغب اسكندر بك  
 المحامي أودعها مع المذكرة الشارحة وحافظة  
 مستندات سكرتيرية المحكمة في ٨ من إبريل سنة  
 ١٩٤٧ طالباً فيها الحكم أولاً بإلغاء القرار الصادر  
 في ١١ من فبراير سنة ١٩٤٧ بإحالة المدعى إلى المعاش  
 ابتداء من ٢ من يناير سنة ١٩٤٧ وإعادته إلى  
 الخدمة برتبة اللواء طبقاً للأقدمية وصرف راتبه  
 على أساس الخدمة العامة ابتداء من ١٦ من  
 ديسمبر سنة ١٩٤٦ ومن باب الاحتياط الكلي  
 بإلزام الحكومة بأن تدفع له مبلغ ٩٧٢٣ ج ٩٠٠٠  
 على سبيل التعويض مع المصروفات ومتسايل  
 أتعاب المحاماة. وفي ١٠ من مايو سنة ١٩٤٧  
 أودعت الحكومة مذكرة طالبة رفض الدعوى  
 وفي ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٧ أودع المدعى مذكرة  
 تكميلية صمّم فيها على طلباته وفي أول يونيو سنة  
 ١٩٤٧ أودعت الحكومة مذكرة تكميلية أصرت  
 فيها على رفض الدعوى ثم ندب حضرة صاحب  
 العزة محمد علي راتب بك المستشار بالمحكمة لوضع  
 التقرير فيها فأصدر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٧  
 قراراً باستيفاء بعض المسائل ولتقديم مستندات  
 تكميلية وفي ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ أودع  
 المدعى مذكرة أخرى مصمّم فيها على ما جاء  
 بمذكرتيه الأولين وبعد وضع التقرير عين لنظر  
 الدعوى جلسة ١٤ من إبريل سنة ١٩٤٧ وفيها  
 سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين  
 بالمحضر ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم.

### الحكم

د من حيث أن المدعى يضمن في قرار إحالته  
 إلى المعاش لأوجه ثلاثة :

الأول : عيب في الشكل والثاني : مخالفة  
 القانون والثالث : إساءة استعمال السلطة. وقول

أو كان قد تقدم به ثم استرد قبل صدور القرار بفصله فلا يكون ثمة موضوع مشار بهذا الخصوص حتى يجوز إصدار قرار فيه فإذا صدر قرار على الرغم من ذلك كان باطلا لا تعلل ولاية الجهة الإدارية .

« ومن حيث انه ما لا ريب فيه أن الطلب الذي يقدمه الموظف بإحالة إلى المعاش يجب أن يكون صادراً عن رغبة صحيحة ورضا طلق فإذا شاب عيب بما يندم الرضا أو يفسده كالأو أجبر عليه تحت ضغط من الإدارة غير مشروع كان قرار الإحالة إلى المعاش باطلا وبمناة الفصل المخالف للقانون وجاز الطعن فيه وطلب إلغائه .

« ومن حيث انه قد استبان للحكمة من أوراق الدعوى أن المعاشي بعد اذ أحيل الى الاستقداغ اعتباراً من ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ لمضى ثلاث سنوات عليه في رتبة الأميرالاي وعدم خلو وظيفة لواء وقتئذ تجوز ترقية إليها خلعت في أول يناير سنة ١٩٤٧ رتبة لواء بإحالة شاغلها الى المعاش وقد كان هو المرشح الوحيد لها بحسب أقدميته وقد طالب بترقيته إليها بكتاتين أرسلهما الى رئيس ادارة الجيش في ١٥ ، ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧ فلما انعقدت لجنة شئون الضباط في ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٧ برئاسة الفريق إبراهيم عطا الله باشا وعضوية عثمان المهدي باشا وآخر اقترحت أما تركه في الترقى إلى رتبة اللواء مع إبلاغه ذلك وإنه سوف لا يعود إلى الخدمة العامة أو منحه رتبة اللواء وإحالة إلى المعاش بناء على طلبه كما اقترحت اللجنة في الوقت ذاته ترقية الأميرالاي مصطفى أحمد بك الذي على المعاش في الأقدمية إلى رتبة اللواء ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٧ واعتمد وزير الدفاع الوطني ذلك كله في الترخيع ذاته

بأن إحالة المعاشي إلى المعاش إنما كانت بناء على طلبه بعد أن رأت لجنة شئون الضباط عدم صلاحية للترقية إلى رتبة اللواء وقررت تركه في الترقية إليها وبأن تلك اللجنة إذ اقترحت ذلك قد توخت المصلحة العامة وحدها بعد أن تبينت من الاطلاع على ملف خدمة المعاشي وما اشتمل عليه من تقارير وغيرها انه لا يصلح للترقية إلى هذه الرتبة وأشارت إلى أن تقرير الصلاحية للترقية أو عدم الصلاحية كذلك مما يدخل في سلطة الإدارة التقديرية بما لا يجوز التعقيب عليه من محكمة القضاء الإداري .

« ومن حيث انه يبين عما سلف أن النزاع في الدعوى يدور حول أمرين ، الأول : أثر الطلب المقدم من المعاشي بقبوله إحالة إلى المعاش على أساس ترقية إلى رتبة اللواء في الترقى المطعون فيه وما إذا كان مثل هذا الطلب يحول دون الطعن في القرار المذكور ، والثاني : ما إذا كان القرار المطعون فيه قد خالف القانون شكلاً أو موضوعاً أو انطوى على إساءة استعمال السلطة .

« ومن حيث انه بالنسبة إلى الأمر الأول فما يجب التنبية اليه باديه الرأي أن القرار الذي يصدر بإحالة موظف إلى المعاش بناء على طلبه وإن كان يتفق مع قرارات الفصل الأخرى في ماهيته ونتائجه القانونية من جهة كونه قراراً إدارياً يصدر من الإدارة بمقتضى سلطتها العامة وترخص في قبوله أو عدم قبوله كما ترخص في تقدير ملاءمة كل قرار فصل آخر بحسب ظروفه ومناياته طبقاً لما تقتضيه المصلحة العامة إلا أنه يختلف عنها في وجوب أن يثار الموضوع بطلب من الموظف يقص فيه عن رغبته في الإحالة إلى المعاش فإذا لم يقدم بثل هذا الطلب

إلى المعاش لم تكن مشكلة وفق الأوضاع التي نص عليها المرسوم الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ إذ لم يدع إليها سوى اثنين من أعضائه.

« ومن حيث أن المادة الخامسة من المرسوم الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ نص على أن اللجنة المذكورة تشكل من خمسة من كبار الضباط من رتب ووظائف معينة وعلى ألا تصح مداولتها إلا إذا حضرها ثلاثة منهم على الأقل .

« ومن حيث أنه يظهر للوهلة الأولى أن اعتماد هذه اللجنة لا يكون صحيحاً إلا بعد دعوة الجميع على الوجه القانوني . فإذا قصرت الدعوة على بعض الأعضاء فقط دون الباقين كان اعتمادها باطلاً لمخالفة القانون — ولا وجه للدعي بأن القانون يقتضي لكي تكون مداولات اللجنة صحيحة أن يحضرها ثلاثة من الأعضاء وبأنه يستفاد من هذا ضمتاً صحة تشكيل اللجنة إذا دعي إليها مثل هذا العدد فقط — لا وجه لذلك لاختلاف الحكمة التشريعية في الحالتين إذ القرض من الدعوة هو اختيار الأعضاء بعماد اعتماد اللجنة فهي إجراء لازم للتحقيق من علم الأعضاء بهذا المعاد بينما الحكمة التشريعية في الحالة الثانية هي تعيين الحد الأدنى للتصاب الذي تعتمد اللجنة به بعد حصول الدعوة قانوناً وفي الأخذ بالوجه التقدم تعطيل لقصد الشارع وذلك بقنوت ضمانه أساسية أراد تحقيقها في اعتماد لجنة لها رأياً للمعذور في شئون الضباط .

« ومن حيث أن الثابت من محضري لجنة الضباط المؤرخين في ٢٣ من يناير و١٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ أنها إذ اقترحت أما ترك المدعي في الترقية إلى رتبة اللواء أو منحه هذه الرتبة بشرط إحالة إلى المعاش بناء على طلبه مع ترقية الأميرالاي مصطفى أحد بك إلى رتبة اللواء

فاضطرت للدعي بعد إذ جعلت ترقية رتبة بتقديمه طلباً بإحالة إلى المعاش إلى تقديم هذا الطلب لحرق كتاباً بذلك في ٤ من فبراير سنة ١٩٤٧ ضمنه عبارات تدل على حقيقة موقفه من ذلك الطلب وما أن انعقدت لجنة شئون الضباط في ٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ بذات الهيئة التي اقترحت في حقه ما تقدم حتى قررت منحه رتبة اللواء ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٧ وأحاله إلى المعاش ابتداء من ٢ من يناير سنة ١٩٤٧ ثم وافق وزير الدفاع الوطني على هذا الاقتراح في التاريخ ذاته وصدر المرسوم الملكي بذلك وأذبح بالفترة العسكرية في العدد الثالث الصادر في ١١ من فبراير سنة ١٩٤٧ .

« ومن حيث أنه بين بجملاء من استعراض الوقائع على الوجه المبين أعفاً أن الطالب الذي تقدم به المدعي بإحاله إلى المعاش على أساس ترقية إلى رتبة اللواء لم يصدر منه عن رغبة صحيحة ورضاء طليق وإنما كان مكرها عليه بعد إذ عطلت الإدارة ترقية على تقديم هذا الطلب فلم يكن في الحقيقة إلا مكثوف الدين ليس له إلا أن يختار بين أمرين كلاهما شر أما ترقية مع إحالة إلى المعاش أو تركه في الترقية واستمراره في الاستيداع فاختار أولهما مضطراً بعد إذ أصبح لا معنى له عن ذلك ليفاض أشد الضررين ويدفع أكبر الشرين .

« ومن حيث أنه فيما يتعلق بالأمر الثاني فإن المدعي ينشئ على القرار الملعون فيه أنه خالف القانون شكلاً وموضوعاً كما أنه انطوى على إساءة استعمال السلطة .

### عن العيب الشكلي

« ومن حيث أن حصل هذا العيب أن لجنة شئون الضباط التي اقترحت أما ترك المدعي في الترقية إلى رتبة اللواء أو منحه هذه الرتبة وإحالة

الضباط السرية مع ملاحظة تاريخ أول عريضة عند التكافؤ في جميع ما ذكر .

« ومن حيث أنه يؤخذ من هذا النص أن الترقية من رتبة صاغ فأ فوق ليست من إطلاقات الإدارة كما تقول الحكومة ما دلم القانون قد نص على ضوابط معينة يجب التزامها عند النظر في الترقية وهي وجوب الأخذ بما ورد في التقارير السرية المتقدمة في حق الضابط مع مراعاة الأقدمية فليس للجنة الضباط والحالة هذه أن تتفلل ما جاء في هذه التقارير وأن تتزعزع قراراً لا يتفق مع الثابت في هذه التقارير وإلا كان قرارها مخالفاً للقانون غاصاً لرقابة محكمة القضاء الإداري .

« ومن حيث أن لجنة الضباط قد استندت في اقتراحها إلى أن حياة المدعي في الجيش منذ تعيينه كانت عادية بصفة عامة وإن ملاحظات حياته في الجيش لا تصحح على الترقية بترقيته إلى رتبة اللواء مع إعادته للخدمة العامة واستمراره فيها بمقولة أنها استخلصت ذلك من التقارير السرية المتقدمة في حقه .

« ومن حيث أن هذا الذي استخلصته لجنة الضباط غير صحيح إذ لا يتفق لا مع ما هو ثابت في التقارير السرية الخاصة بالمدعي وعلى الأخص عند ترقية إلى رتبة الصاغ ولا مع الأجازة التي حصل عليها من فرقة الضباط العظام قبل ترقية إلى رتبة الأميرالاي - والتي تؤكد جميعها توافر شروط الصلاحية للترقية إلى رتبة اللواء فيه قد جاء في تقرير سنة ١٩٤٣ « أنه ضابط ممتاز في كفاءته ممتاز في أخلاقه ونشاطه وأعماله ملم بالقوانين ولوائح السلاح وهو يؤدى وظيفة كبير ضباط المخازن وقد أدى عزمه خدمات جديدة في السلاح . تنظيم وتنسيق وضبط أعمال

ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٧ وإعادة للخدمة إلى الخدمة العامة وترقيته إلى رتبة اللواء من التاريخ ذاته ثم إحالته إلى المعاش اعتباراً من ٢ من يناير سنة ١٩٤٧ - كانت متقدمة من الفريق إبراهيم عطا الله باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش رئيساً ومن قائد قسم القاهرة ورئيس إدارة الجيش عضواً ولم يشترك فيها لا رئيس الإمدادات والتموين ولا مفتش الجيش مع أنهم عضوان أصليون فيها .

« ومن حيث أنه وإن كانت الاعتقاد قد استكمل النصاب القانوني من حيث العدد اللازم توافره بالأقل كي تكون المداولات صحيحة ، إلا أنه لم يثبت حصول دعوة العضوين الآخرين لحضور أى الجلستين المشار إليهما فيكون اعتقاد اللجنة فيهما على مقتضى ما تقدم قد جاء مخالفاً للقانون ويكون قرارها والحالة هذه قد وقع باطلاً كما يطل الترار المعلوم فيه الذي أنبنى عليه .

### عن العيب الموضوعي

« ومن حيث أن حاصل هذا الوجه أن اقتراح لجنة الضباط الصادر في ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٧ بترك المدعي في الترقية إلى رتبة اللواء أو منحه هذه الرتبة مع إحالته إلى المعاش قد انزع من أصول غير صحيحة لا تتفق مع الواقع الثابتة من التقارير السرية في الإوراق وبوجه خاص المقدمة في حق المدعي .

« ومن حيث أن المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ نص على أنه « عند الترقى من رتبة صاغ قول أغلى فأ فوق يراعى في ذلك الأقدمية العامة والكفاءة والمقدرة والمعارف وحسن القيادة الميدان عملياً والترقى الممتاز وباقي الصفات الحميدة والمقدرة بتقارير



والذي تخطاه في الترقية إلى رتبة اللواء بناء على قرار اللجنة الصادر في ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٧ أنه سبق أن حرك عسكرياً في جبهة ضرب عسكري وحكم عليه فيها في ١٩ من يناير سنة ١٩٣٣ بالتكدير البسيط كما أنه لم يحصل إلا على أجازة (ف) من فرقة الضباط العظام بقرار جاء به : ( أنه لا يصلح لقيادة أية وحدة تكتيكية ) .

ومن حيث أنه يبين من كل ما تقدم أن اقتراح لجنة الضباط الذي يني عليه التراجع للمطعون فيه فيما انتهى إليه من ترك للدعي في الترقية إلى رتبة اللواء أو منحه هذه الرتبة مع إحالته إلى اللعاش قد يني على أسباب غير محمية لا يمكن استخلاصها من الأوراق ويوجه خاص عما هو ثابت في التقارير السرية المقدمة في حق للدعي فيكون والحالة هذه قد جاء باطلا مخالفة للتأتون ويطل بالتالي التراجع للمطعون فيه الذي يني عليه . ومن ثم يتعين الغاء بلا حاجة إلى بحث عيب اساءة استعمال السلطة .

( القضية رقم ٢٩٦ سنة ٢ في ريلسة وعضوية حضرات أصحاب الغزة السيد على السيد بك وعمد على راتب بك وعمد البالي بك وعبد محرم بك وعمود صابر الطاري بك المستشارين ) .

### ٢٨٩

٥ مايو سنة ١٩٤٨

١ - هل موظف . القرار الصادر برفض الناء التعل . قرار سليم لا يتطوى على مخالفة القانون .

ب - ترقية . ولاية اختيارية لا تخضع لرقابة هذه المحكمة الا في حدود اساءة استعمال السلطة .

ج - اختصاص حكمة القضاء الإداري . قرار بترقية صدر قبل العمل بقانون مجلس الدولة . عدم قبول الطعن فيه .

د - استقالة . علاقة الموظف بالحكومة . لا تنتهي إلا بقبول الاستقالة .

المخازن الكناية والحماية... وهو محترم جداً بين جميع الضباط والموظفين محبوب لديهم جداً . ونزبه ويحافظ على كرامته وعزته جدير بأحسن التقدير، وجاء في تقرير سنة ١٩٤٤ ، أن مؤهلاته العسكرية جيدة جداً وأخلاقه قدوة حسنة ومكانته الشخصية ومظهره يتناسب مع رتبته أدى جزءاً من هذا العام بوظيفة كبير ضباط المخازن وجزءاً بوظيفة نائب مدير السلاح وفي كتابهما قام بعمله خير قيام ، - وجاء في تقرير سنة ١٩٤٥ ، أن عزته ذو مؤهلات عسكرية ممتنة وأخلاقه قدوة حسنة وله مكانة شخصية بين إخوانه ومحترمين من مرحوسيه يؤدي عمله على خير ما يرام يعتمد عليه في كل الأمر ، وجاء في تقرير سنة ١٩٤٦ . وهو آخر عهد بالخدمة العاملة د أن مؤهلاته العسكرية جيدة جداً وأخلاقه قدوة حسنة وتمتازة وهو كريم الأخلاق مهذب وذو مروءة وهمة ومكانة - ومكانته الشخصية محترمة من الجميع كما أنه محبوب من الجميع يؤدي أعماله بهمة وصديق وإخلاص وأمانة كما وأنه أمين ومظهره حسن للغاية فضلاً عن ذلك فهو ضابط كسبه وقدير وحريص في عمله جدير بالإطلاع بالمراكز الكبرى ، كما اتضح من الأوراق أن للدعي حصل على الدرجة

(١) من فرقة الضباط العظام وهي أعلا درجة في هذه الفرقة وكتب عنه كبير للمعلمين وقتئذ أنه حصل على التندر الكافي من المعلومات التكتيكية ليحده اليه قيادة وحدة ميدانية بعد المزيد من التجارب العملية واستخدام الجنود ، له قيمة كبيرة بنفسه ويصلح كقائد جيد .

ومن حيث أنه على العكس من ذلك فقد ظهر من مراجعة ملف خدمة اللواء مصطفى أحمد بك الذي كان على للدعي في الأقدمية في رتبة الأميرالاي

## المبادئ القانونية

١ - القرار الصادر برفض الغاء نقل موظف من القابلين للنقل هو قرار سليم لا يتطوى على أية مخالفة للقانون .

٢ - ولاية الترقية وفقاً لأحكام القانون الإدارى المصرى هى ولاية اختيارية لا تخضع لرقابة القضاء إلا فى حدود اسامة استعمال السلطة - ومن ثم يكون القرار الضمنى الصادر من وزارة العدل برفض الترقية المستفاد من عدم الفصل فى طلب الموظف ترقية هو قرار لا يشوبه عيب يطله إذا تبين للجنة شئون الموظفين أن الموظف ما زال فى حاجة إلى المران حتى يكون جديراً بالترقية .

٣ - إذا كان طلب الأقدمية فى الدرجة التى يطلب المدعى الترقية إليها يتضمن الغاء القرار الصادر بترقية زميله الذى رقى إلى الدرجة الخامسة التى خلت فى يوله سنة ١٩٤٦ فىكون الطلب غير مقبول ما دام القرار صدر قبل نفاذ قانون انشاء مجلس الدولة فلا يخضع لأحكام هذا القانون لعدم جواز انتطاف تلك الأحكام قانوناً على الوقائع الصادرة قبل صدوره ومن ثم تكون الدعوى فى هذا الشق منها واجبة الرضى .

٤ - علاقة الموظف لا تنتهى بتقديم الموظف استقالته وانما تنتهى بالقرار الصادر بقبول هذه الاستقالة .

## الوقائع

أنظم للمدى هذه الدعوى على وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى وقال فى محبتها أنه التحق بخدمة وزارة الصحة فى أول يناير سنة ١٩٤٠ ثم نقل إلى وظيفة كيمائى بإدارة الطب الشرعى فى أواخر سنة ١٩٤٥ وكان سبب تله تدهير للمدير السابق لإدارة الطب الشرعى لكفائته الممتازة فى الأعمال الكيمائية وقد عكف على عمله الجديد بحمد ونشاط وقلم بما عهد إليه خير قيام . وكان ينتظر بعد ذلك ألا يهدر حقه ولكن غاب ظنه فقد دخلت درجة خامسة سنة ١٩٤٦ كان هو المستحق للترقية إليها فرق إليها غيره فى يوليو سنة ١٩٤٦ ثم أمنت للمصلحة فى الحظ من عمله لحرمة دون غيره من حق كتابة التقارير وتوقيعها فى القضايا التى يقوم بفحصها مع أنه هو الوحيد بين زملائه الذى ظفر بشهادة مشرفة من رئيسه ثم مهدت للمصلحة لحرمانه من الترقية إلى درجة خامسة أخرى خلت فى أكتوبر سنة ١٩٤٦ بأن قبضت عليها عبد العليق عبد العزيز أفندى بالرغم من أن هذا الأخير منقول من وزارة الزراعة ولا زال متديباً للعمل بإحدى الشركات ولم يتسلم عمله بالمصلحة لأن . ويقول للمدى أنه لجأ للوزير يشكو ما أصابه فكان جزاءه على ذلك أن عابرت مصلحة الطب الشرعى وزارة الصحة لتقبل تله إليها وأرسلت إليها ملف خدمته بالعمل فى ١٠ من أبريل سنة ١٩٤٧ وإذ شمر بذلك قدم تظلاً لكل من وكيل الوزارة ومدير إدارة الطب الشرعى فى ١١ من أبريل سنة ١٩٤٧ أردفهما بتظلم ثالث الوزير فى ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٧ ووسط فى تلك التظلمات ما قدم من وقائع وأبدى فيها أنه لا يقبل تله إلى وزارة الصحة ويرفض العمل فيها رفضاً باتاً كما طلب فى هذه التظلمات

للدعي لتأييد دعواه الشهادة الصادرة من رئيسه عن عمله والسابق الإشارة إليها والتظلمات المقدمة منه عن تركه في الترقية وعن الشروع في نقله والاقرار الذي قال أنه وقعه متضمناً رفضه العمل قد جاء فيه «وبما أنه سبق أن أن تقدمت إلى مصلحة الطب الشرعي بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٧ بمظلة في عدم ترقيتي وعدم مساواتي بزملائي في العمل وطلبت فيها انصافاً أو قبول استعائلي - وبما أنه إلى الآن لم يبت في الموضوع سواء من ناحية الانصاف أو قبول الاستقالة وعلت بأن الرغبة ما زالت متجهة إلى اعادتي إلى خدمة وزارة الصحة رغم ارادتي كما أبدت ذلك في خطابي للسجل للمصلحة والمرسل صورة منه لسعادة وكيل الوزارة في ١١ أبريل سنة ١٩٤٧ وبما أنني عنت للعمل بالمصلحة بعد إجازتي المرضية انتظار الفصل في موضوعي ولم يستد إلى عمل أمس ولا اليوم . بناء عليه أرجو اعتباري مستقلاً من خدمة مصلحة الطب الشرعي اعتباراً من يوم السبت ١٧ مايو سنة ١٩٤٧ إذ سأقطع عن التوجه للمصلحة من هذا التاريخ ولا أرغب في العودة إلى خدمة وزارة الصحة . وهذا اقرار مني بما جتمه وسأحفظ بحقي في المطالبة بمكافأتي وتعويضاتي للجهات المختصة . وقد طلبت وزارة العدل أصلياً الحكم بعدم قبول الدعوى واحتياطياً برفضها . أما عن الدفع بعدم التبول فبته على ما يأتي :-

(أولاً) فوات المواعيد، و(ثانياً) ان للدعي يرد الزام الادارة بعمل لم تر أن تقوم به بعد، و(ثالثاً) ان للدعي مستقيل ووافقت المصلحة على قبول استقالته، و(رابعاً) ان الترقية وعدم الترقية أمر تقديرى للادارة في حدود القانون وقد قدرت في حدود القانون

رفع ما وقع عليه من غبن وفي ١٣ من مايو سنة ١٩٤٧ عاد للدعي العمل بعد انتهاء إجازته المرضية فكث يومين لا يحال اليه فيها أي عمل وأفهم أن مصلحة الطب الشرعي مصممة على نقله وأنه لذلك لن يحال اليه عمل حتى يتم النقل فاضطر إلى أن يحرر اقراراً في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٧ يتضمن أنه لا يقبل النقل إلى وزارة الصحة ويرفض العمل بها رفضاً باتاً وأنه يعتبر هذا التصرف اقالة له من العمل في مصلحة الطب الشرعي محظاً بجميع حقوقه ورغم مضي أربعة أشهر تقريباً لم يفصل في التظلمات المقدمة منه ولذلك فإنه يرفع هذه الدعوى ويطلب فيها الحكم بالنفاذ القرار النافذ حكماً من امتناع وزير العدل ومدير مصلحة الطب الشرعي عن الفصل في التظلم المرفوع وفقاً للقوانين واللوائح ويقول هذا التظلم وافراره في وتظيفته بمصلحة الطب الشرعي مع منه الدرجة الخامسة التي خلكت بها في يولية سنة ١٩٤٦ أو الحالية بها الآن مع اعتبار أقدميته فيها من يوليو سنة ١٩٤٦ والزام للدعي عليها متضامتين بالمعروفات والأصابع . وقد أودع للدعي صحيفة دعواه ومذكرته الشارحة وحافظة مستنداته سكرتيرية المحكمة في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ وأعلنت هذه الأوراق إلى للدعي عليها في ١٦ منه فأودعها مذكرتهما في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وأودع للدعي رده في ٣٠ منه وبين أوراق الدعوى ورقة مضمونة « ملخص القرار الطعن فيه ، موقعة من - محامي للدعي وقد ورد بها أن الحالة السلبية الناشئة عن امتناع السلطة الادارية من اتخاذ قرار في تظلمات للدعي للمضمة المذكور تعتبر بمثابة قرار طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وأن هذا القرار المحكى هو موضوع الطعن في الدعوى . وقسم

في تنقله في هذا الشأن هو قرار مخالف للقانون فهو لذلك يطلب الغاء .

« ومن حيث ان ولاية الترقية هي وصفاً لأحكام القانون الإداري المصري ولاية اختيارية لا تخضع لرقابة القضاء إلا في حدود اساءة استعمال السلطة . وبتين من الاطلاع على ملف الدعوى أن للمدعي إذ رفضت ترقية إلى الدرجة الخامسة عند عرض الأمر على لجنة شئون الموظفين كان ذلك لأنه لا يزال في حاجة إلى مزيد من المرات حتى يكون جدير بالترقية إلى هذه الدرجة بما ينفي تقياً بأن أن الإدارة قد تصفت معه ومن ثم يكون القرار الضمني الصادر من وزارة العدل

برفض ترقية المستند من عدم الفصل في طلبه هو قرار لا يشوبه عيب يطله كما أن هذا القرار إذ تضمن رفض ترقية اعتباراً من يولييه سنة ١٩٤٦ غير مشوب بأي عيب لسبب التقدم ولأن طلبه أقدمية في الدرجة التي يطلب الترقية إليها يتضمن طلب الغاء القرار الصادر بترقية زميله الذي رقي إلى الدرجة الخامسة التي خلت في ذلك التاريخ وهذا غير مقبول من المدعي لأن هذا القرار صدر قبل صدور قانون إنشاء مجلس الدولة فلا يخضع لأحكام هذا القانون لعدم جواز انطوائه تلك الأحكام قانوناً على الواقع الصادرة قبل صدوره ومن ثم تكون الدعوى في هذا الشق منها أيضاً واجبة الرفض .

« ومن حيث أنه لا يوجد بين مستندات وزارة العدل المقدمة في الدعوى ما يفيد صدور قرار من وزير العدل بقبول الاستقالة المقدمة من المدعي فلا عمل لمناقشة طلبات وزارة العدل التي بقيا على اعتبار هذه الاستقالة مقبولة لأن علاقة التوظيف لا تنهى بتقدم الموظف استقالته

عدم ترقية للمدعي . وقد نذب حضرة صاحب العزة عبده عزم بك المستشار بالمحكمة لوضع تقرير في الدعوى وبعد وضعه عين نظرهما جلسة ٢١ من ابريل سنة ١٩٤٨ وفيها أبدى كل من الطرفين ملاحظاته وحجرت القضية للحكم بجلسة اليوم .

### المحكم

« من حيث ان للمدعي يطلب الحكم بالغاء القرار الضمني المستند من عدم الفصل في تنقله وذلك استناداً إلى حكم الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

« ومن حيث أنه تنظم للمدعي يقوم على ثلاثة أمور أولها : تنقله إلى وزارة الصحة وطلب بقائه حيث هو بإدارة الطب الشرعي ، وثانيها : عدم ترقية إلى الدرجة الخامسة ، وثالثها : عدم اعطائه أقدمية في هذه الدرجة ترجع إلى يوليوس سنة ١٩٤٦ .

« ومن حيث أنه عن الأمر الأول فإنه لم يصدر قرار ينزل للمدعي لوزارة الصحة حتى ينظم منه وحتى يعتبر عدم صدور قرار في التظلم بمثابة قرار برفض طلب عدم تنقله إلى تلك الوزارة . وحتى لو سلم بصور قرار بالقتل فإن للمدعي من الموظفين المتأهلين للقتل فالقرار الصادر برفض إلغاء تنقله هو قرار سليم لا ينطوي على أية مخالفة للقانون ومن ثم تكون الدعوى في هذا الشق منها واجبة الرفض .

« ومن حيث أنه عن الأمر الثاني فإن للمدعي يبنى دعواه في هذا الشق منها على أنه كانت يجب ترقية إلى الدرجة الخامسة التي خلت في يولييه من سنة ١٩٤٦ أو إلى الدرجة الخامسة التي خلت بعد ذلك مع اعطائه أقدمية فيها من يولييه سنة ١٩٤٦ وعلى أن القرار الضمني للمستند من عدم الفصل

بما تراه من الاعتبارات المؤدية لها حسبما تراه مناسباً لصالح العمل ولا يشترط سوى إساءة استعمال السلطة لغرض خاص وليس في النقل من وظيفة في السلك العسكري إلى وظيفة في السلك الإداري تنزيل أو امتحان مآذات الدرجة والراتب لم يصحهما أي تخفيض كما أن المدعى لم يقدم دليلاً على إساءة استعمال المدعى عليها لهذا الحق .

### الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى وقال في صحيفة أتم تخرج في مدرسة البوليس في سنة ١٩١٤ وتدرج في مختلف الوظائف بالبوليس والإدارة إلى أن عين مأموراً لمركز قاقوس بمديرية الشرقية في ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٣ في الدرجة الخامسة الكاملة براتب قدره (٣١ جنهما شهرياً) وأنه على أثر وشاية في حقه لمدير الشرقية إذ ذاك نقل مأموراً لمركز الصف بمديرية الجيزة في ديسمبر سنة ١٩٤٣ وثبت في وظيفته بناء على توصية من مدير الجيزة ولكن على أثر خلاف قائم بينه وبين نائب الصف نقل معاوناً للادارة بمديرية الشرقية بقرار مؤرخ في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ وأنه أزال هذا الاضطهاد المبني على شهوة حزبية اضطر لتقديم استقالته فطلب إحالته إلى المعاش في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ وخوفاً من المسؤولية بنى طلبه على أسباب محبة رغم ما كان يتمتع به من محبة جيدة وسرعان ما صدر القرار في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ بإحالته إلى المعاش اعتباراً من ١٦ منه . وقال أنه بذلك قد حرم من راتبه وترقياته لمدة تتجاوز تسع سنوات كان راتبه يصل في نهايتها إلى ٧٥ جنهما برتبة الأميرالاي أسوة

ولما تنتهى بالقرار الصادر بقبول هذه الاستقالة .  
( القضية رقم ٣٣٨ ١ ق رياسة وعضوية حضرات أصحاب المزة زكي خير الأيوبي بك وكيل المجلس . ومحمد علي راتب بك ومحمد البالي بك وعبد عمر بك ومحمد صاير الغاري بك المستشارين ) .

٣٩٠

١٢ مايو سنة ١٩٤٨

١ - ملش . مباد رفع الدعوى بطلب تصديده .  
ملعة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .  
عدم رفضها في السنة الأشهر . سقوط الحق . منازعة إدارية خلال هذا المباد . لا هدف سريان المدة . وجوب رفع دعوى بذلك أمام القضاء .  
ب - قل . قرار لجنة الإدارة مطلق الحق في إصداره . لا يجوزها سوى إساءة استعمال السلطة لغرض خاص . قل من وظيفة في السلك العسكري إلى السلك الإداري . ليس فيه امتحان أو تنزيل . شرطه ألا يصيب الدرجة أو الراتب خفض .

### المبادئ القانونية

١ - إذا لم ترفع الدعوى بطلب تعديل مقدار المعاش خلال السنة الأشهر المنصوص عليها في المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المنسكية ، يكون حق المدعى في طلب تعديل المعاش قد سقط عملاً بمحكمة هذه المادة ولا يغير من الأمر شيئاً ادعاءه المنازعة لدى وزارة الداخلية إذ المنازعة الإدارية يفرض حصولها في ميعاد السنة الأشهر لا يترتب عليها وقف سريان هذه المدة بل يجب لذلك رفع دعوى بذلك أمام القضاء كما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

٢ - قرارات النقل هي من القرارات التي لجهة الإدارة مطلق الحق في إصدارها ولها دون غيرها تقدير ظروفها والاسترشاد

## المحكمة

عن الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة

إلى طلب تعديل مقدار المعاش

« من حيث ان مبنى هذا الدفع أن الدعوى لم ترفع خلال السنة الأشهر المنصوص عليها في المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات .

« ومن حيث ان التائب من أوراق الدعوى أن المدعى تسلّم سركي المعاش في سنة ١٩٤٤ ولم ترفع هذه الدعوى الا في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ ومن ثم يكون حقه في طلب تعديل المعاش قد سقط عملاً بمحكم المادة السادسة سالفة الذكر ولا يغير من الأمر شيئاً ادعاءه بالتنازعة لدى وزارة الداخلية اذ التنازعة الإدارية بفرض حصولها في ميقات السنة الأشهر لا يترتب عليها وقف سريان هذه المدة بل يجب لذلك رفع دعوى بنك أمام القضاء كما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في الدعوى رقم ١٥٤ سنة ١ التضيائية ومن ثم يكون الدفع على حق وتأخذ به المحكمة .

« ومن حيث ان المدعى يبني طلب التعويض على الأسباب الآتية : (أولاً) أن القرار الصادر بتقله من وظيفة مأمور مركز الصف بمديرية الجيزة الى وظيفة معاون للإدارة بمديرية الشرقية إنما هو قرار جائز قصد به اضطهاده لخلاف قام بينه وبين النائب الوفدي بسبب مطالبة المدعى النائب برد مبالغ جمعت وأودعت بصفة أمانة طرف النائب . (وثانياً) أنه ازاء هذا الاضطهاد لم يرد بدأ من تقديم استقالته حفظاً لكرامته وسرعان ما قبلت مما يدل على نية الترسخ له وأنه أكره اكرهاً على هذه الاستقالة نظراً الى ما في التقل من وظيفة مأمور مركز الى وظيفة

بأقرائه وقد اختتم دعواه بأن طلب الحكم له بمبلغ ١٤٠٠ جنيه مقدار الفرق بين معاشه الحالي وهو ٧١٢ و ١٨٥ ج ومبلغ ٧٥ ج وهو راتب الأميرالاي وذلك خلال المدة الباقية وهي تسع سنوات وسبعة أشهر ثم مبلغ ٥٦٠٠ جنيه بصفة تعويض لاحاله إلى المعاش قبل بلوغه السن القانونية ثم مبلغ ٣٠٠٠ جنيه أخرى تعويضاً أدبياً لما ناله من الضرر بسبب اساءة استعمال الادارة لسلطتها ووجه ذلك عشرة آلاف جنيه وطلب إلى جانب ذلك الحكم بتعديل معاشه الشهري وقدره (٧١٢ و ١٨٥ ج) ووجهه ٢٥٠ م و ٥٦ ج . وبعد أن منع المدعى عليهما مهلة لإبداء دفاعهما بناء على طلبهما قدمتا بذكره طلبتا فيها الحكم برفض الدعوى لأن القرار الصادر بإسالة المدعى إلى المعاش إنما صدر بناء على طلبه فلا يصح التلمس فيه أو الضرر من آثاره أو المطالبة بتعويض عنه كما أنه لا محل للطالبة بفروق على أساس ترقية متطرة أو مرتبة مستقبلية لأن ترقية الموظف إنما هي منحة وليست بحق ذلك فضلاً عن اقتضاء مواعيد التنازعة في تسوية المعاش . وقد رد المدعى على هذا الدفع الأخير بالقول بأنه تظلم مراراً لوزارة الداخلية وأن هذا التظلم يقطع سريان مدة السقوط . وقد ندب حضرة صاحب العزة محمد الباي بك المستشار بالمحكمة لوضع تقرير في الدعوى وبعد وضعه عين نظرها جلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٤٨ وفيها نوقش المدعى في الدفع الخاص بسقوط حقه في التنازعة في المعاش فأجاب المحاضر عنه بأنه لم ينازع في المعاش في المصادق القانوني اكتفاء بظلمه واتى إلى تقييض الرأي للمحكمة فيما يتعلق بطلب تعديل المعاش ومعم على طلب الحكم بالتعويض .

وينبغي أن مدير الشرقية وهو الذي يشكو المدعي من اضطهاده له قد اجتنب الشهادة ضد مقررأ أنه لا يمكنه الحكم على كفايته لتصر المدة التي قضاهما معه يقول غيره من الرؤساء الذين لم يوجه لهم المدعي أى معلن في تصرفاتهم أنه ضعيف محدود الكفاءة متوسط في أخلاقه ضعيف السلوك قليل النشاط يحتاج إلى التوجيه ولا يصلح أن يكون رئيساً الخ ... بل ذهب بعضهم إلى القول بأنه من الضعف إلى درجة قرب من البلاءه وذهب البعض الآخر إلى ربه بالنباه والكسل بل والتشكك في نزاهته والقول بعدم لياقته للترقية الخ ...

« وحيث أنه لذلك يمين الحكم لعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى طلب تعديل المعاش ورفضها فيما عدا ذلك .

( القضية رقم ٣٧٨ سنة ١ ق رياسة وعضوية حضرات أصحاب النزاع محمد علي راتب بك . وعبد الباقى بك وعبد عزم بك المستشارين ) .

٣٩١

١٨ مايو سنة ١٩٤٨

١ - الطلبات في الدعوى . النزول عن منصبها أو قصر الطلب على جزء منه . لا يعتبر طلباً جديداً ، سبب الدعوى القانوني - تمييزه أمام محكمة القضاء الإداري - جائز . المادة ٤٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة .

ب - ترخيص النقل المشترك . القواعد الخاصة به - هي التي أقرها مجلس النقل الاستشاري في ٣ من يونيو سنة ١٩٤٥ . طلبات الترخيص في سيارات النقل المشترك لا تعرض على المجلس المذكور . قرار وزير المواصلات بشأنها .

ج - بلان السيارات الحمية . اختصاصها ومهنتها .

### المبادئ القانونية

١ - إن النزول عن بعض الطلبات في الدعوى أو قصر الطلب على جزء منه ،

معاون إدارة من تنزيل أدبي واعتبار لكرامته . ( وثائق ) أنه بنى الاستقالة على الزعم باحتلال صحة خوفاً من المسئولية مع أنه سلم معاقب بدليل خلو ملف خدمته من الأجازات المرضية .

« ومن حيث إن قرارات النقل هي من القرارات التي لجهة الإدارة مطلق الحق في إصدارها ولها دون غيرها تقدير ظروفها والاسترشاد بما تراه من الاعتبارات المؤدية لمحاسبا تراه مناسباً لصالح العمل ولا يشوبها سوى أسامة استعمال السلطة لفرض خاص وليس في النقل من وظيفة في السلك العسكري إلى وظيفة في السلك الإداري تنزيل أو امتنان ما دامت الدرجة والراتب لم يصبهما أى تخفيض كما أن المدعي لم يقدم دليلاً على أسامة استعمال المدعي عليها الأولى لهذا الحق .

« ومن حيث أن الإدعاء بأن الاستقالة قد حصلت تحت تأثير الضغط والإكراه قول لا يمكن التحويل عليه دليل بل على العكس قد قامت التران على عكس فن ذلك أن المدعي قد نوقش بالجلسة بقرار أن الحكومات التالية للحكومة التي أساءت إلى المعاش لم ترعاه فيمن أعطتهم للخدمة إضافاً لهم وأن المدعي قد آثر وما زال يؤثر الاشتغال بالأعمال الحرة على العودة للوظيفة ومنها ما يبين للحكمة على الرغم من إخطاء المدعي سلامة صحته وخلو ملفه من الأجازات المرضية أن الملف على العكس من ذلك يزخر بالأجازات من مرضية واعتيادية وأنه كثيراً ما شكاً من اعتلال صحته وحاجته للعلاج من علل مختلفة .

« ومن حيث أنه فضلاً عن ذلك فإنه يتضح أيضاً من الإطلاع على ملف خدمته السرى أن معظم التقارير المقدمة في حقه من مصادر مختلفة تفيد إلى أنه دون المستوى المعاشي الكفاءة وأنه قد سبق أن تخطت لجنة الترقيات لهذا السبب .

توصياتها في شأنها فيصدر قراره ثم يبلغ المجلس عند اجتماعه ما تم فيها .

٣ - إن اختصاص لجان السيارات المحلية ومهمتها كما يستفاد من كتاب وزارة الداخلية المورى في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ للديريات والمحافظات هي تحديد عدد السيارات التي تحملها كل خط من الخطوط وإعداد كشف بذلك تحفظ بالمديرية أو المحافظة وترسل صورتها إلى الوزارة . فبحث اللجان المحلية هو في الواقع من الأمر بحث عام يتعلق بالخطوط ذاتها ويقوم على فحص حالة الطرق وصلاحياتها وحركة المرور فيها وغيرها من المرافق العامة التي تتصل بالسيارات . يؤكد ذلك قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٨ بإعادة تشكيل هذه اللجان واستناد رياستها إلى مفتش الطرق والكبارى بدلا من وكيل المديرية باعتبار أن مصلحة الطرق هي الجهة المختصة وليسها إحصاءات عن حركة المرور في كل طريق ، وما جاء في القرار المذكور من أن مهمة هذه اللجنة فحص ما يحال إليها من مسائل خاصة بالنقل المشترك . وتقديم البيانات اللازمة عنها .

### الوقائع

أقام المدعى بصفته هذه الدعوى بصحيفة أودعت سكرتيرية المحكمة في ١٠ من أبريل سنة ١٩٤٧ وأعلنت إلى المدعى عليها في ١٣ من وقال

لا يعتبر من الطلبات الجديدة . أما تغيير سبب الدعوى القانونى فهو جائز بمقتضى قانون إنشاء مجلس الدولة في أية حالة كانت عليها الدعوى . ذلك أن المادة ٤٤ من مشروع القانون المذكور كانت تنص في فقرتها الثانية على أنه لا يجوز أن تبدى في الجلسة أسباب غير الأسباب التي أدلى بها الخصوم في المذكرات المقدمة منهم ، لحذفت اللجنة التشريعية بمجلس النواب هذه الفقرة وأقرها المجلس على هذا الحذف كما أقره مجلس الشيوخ ، ثم صدر القانون على مقتضاه . وقد بررت اللجنة هذا الحذف بأن بحكمة القضاء الإدارى على خلاف بحكمة النقض والإبرام تنظر المنازعات أو الطلبات منذ أول مراحلها ، وإن في الأخذ بالحكم الوارد في مشروع القانون حرجا ومشقة على المتقاضين وعلى الأشخاص إذا لوحظ أن بحكمة القضاء الإدارى لا يجوز الطعن في أحكامها إلا بطريق النقاس إعادة النظر .

٢ - إن القواعد الخاصة بتراخيص النقل المشترك والتي يجب العمل على مقتضاها منذ ٣ من يونيو سنة ١٩٤٥ هي القواعد التي أقرها مجلس النقل الاستشارى بجلسته المنعقدة في التاريخ سالف الذكر باعتبارها قواعد تنظيمية عامة . ويبين من استظهار هذه القواعد أن طلبات الترخيص بسيارات النقل المشترك لا تعرض على مجلس النقل الاستشارى بل تدرس بواسطة لجنة فحص الطلبات ، وهذه تقدم إلى وزير المواصلات



لأن المادة ٤١ من عقد الامتياز لا ترتب للدعية حق الأولوية في تسيير السيارات على الطرق المحاذية لخطوطها الحديدية ثم تدب حضرة صاحب العزة محمد سامي مازن بك المستشار بالمحكمة لوضع تقرير في الدعوى وبعد وضعه عين نظرها جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وفي الجلسة المذكورة عدل المدعي طلباته بالتنازل عن الطلب الأول وتعديل الطلب الثاني إلى الحكم بإلغاء القرار الصادر من وزير المواصلات المبلغ من مجلس التزل الاستشاري إلى إدارة القوايح والرخص بوزارة الداخلية في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ والرخص لشركة أوتوبيس القبلية والشرقية في تسيير (١) ست سيارات من رأس البر إلى المطرية عن طريق دمياط والنجالية (٢) أربع سيارات من المنصورة إلى أبي كبير عن طريق القبلى والسفلاوين وكفر صتر (٣) ست سيارات من مصر إلى دمياط بصفة دائمة وإلى رأس البر مدة فصل الصيف عن طريق ميت غمر - المنصورة - دمياط - رأس البر - ثم طلب الحاج محمد فؤاد درويش بصفته رئيساً لمجلس إدارة شركة أوتوبيس القبلية والشرقية دخوله خصماً ثالثاً في الدعوى لأن الطلبات المقدمة فيها تقيتها الحماية المماس بموجب الشركة التي يمثلها. ودفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى الطلبات المدة. وقررت المحكمة بقول الحاج محمد فؤاد درويش خصماً ثالثاً في الدعوى وتأجيل نظرها إلى جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ مع الترخيص لأطراف الدعوى في تقديم مذكرات ومستندات تكميلية ومنها إلى جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٨ ثم إلى جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٨ مع الترخيص في تقديم مذكرات ومستندات وإلحاق تقرير

فيها أنه في يونيو سنة ١٩١٢ حصلت شركة سكك حديد وجه بحرى من الحكومة المصرية على امتياز بإنشاء سكك حديد زراعية ضيقة بمديرتي القبلية والشرقية ينتهى أجله في نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٥٥ وقد نصت المادة ٤١ من عقد الامتياز على أن الحكومة تحتفظ بالحق في أن تمنع بعد سماع أقوال الشركة صاحبة الامتياز امتيازات جديدة بسكك حديدية أو خطوط للترام تنصب على خطوط السكك الحديدية التي هي موضوع الامتياز أو تنشأ على طول هذه الخطوط. ومدلول هذا النص أنه يرتب للشركة صاحبة الامتياز حق الأولوية على غيرها من الأفراد والشركات في كل امتياز جديد عن أية وسيلة من وسائل النقل ولكن الحكومة تجاهلت في معاملتها للشركة هذا النص بل كان موقفها منها موقف مضارة واعتأت في الوقت الذي رفضت فيه طلباتها قرر وزير المواصلات في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ إعطاء تراخيص لشركة سيارات الشرقية والقبلية بتسيير سياراتها على الخطوط التي طلبتها الشركة للدعية - ثم طلب الحكم بإلزام وزارة المواصلات بإعطاء شركة سكك حديد وجه بحرى بطريق الاضراد حق تسيير سياراتها على الطرق المحاذية لخطوطها الحديدية طبقاً لعقد الامتياز وإلغاء جميع رخص السيارات التي تسيير بإحازة السكك الحديدية للمملوكة للشركة والتي صدر بها قرار وزير المواصلات في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ مع إلزام المدعى عليها بالمصروفات ومقابل أضرار الحماة وحفظ الحق في طلب التعويض. وقد دفعت المدعى عليها بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى لتعلقها بالالتزامات التعاقدية مردداً نصوص عقد الامتياز وطلبت في الموضوع الحكم برفضها

القانوني فهو جائز بمقتضى قانون انشاء مجلس الدولة في أية حالة كانت عليها الدعوى ذلك أن المادة ٤٤ من مشروع القانون المذكور كانت تنص في فقرتها الثانية على أنه لا يجوز أن تبدي في الجلسة أسباب غير الأسباب التي أدلى بها الخصوم في المذكرات المقدمة منهم لحذف اللجنة التشريعية بمجلس النواب هذه الفقرة وأقرها المجلس على هذا الحنف كما أقره مجلس الشيوخ، ثم صدر القانون على مقتضاه وقد بررت اللجنة هذا الحنف بأن محكمة القضاء الإداري على خلاف محكمة التمييز والإبرام تنظر المنازعات وأولويات منذ أول مراحلها وأن في الأخذ بالحكم الوارد في مشروع القانون حرجاً ومشقة على المتقاضين وعلى الأنص إلا لاحظ أن أحكام محكمة القضاء الإداري لا يجوز الطعن فيها إلا بطريق التماس إعادة النظر.

«ومن حيث أنه لذلك يكون الدفع على غير أساس من القانون متعيماً رفضه.

#### عن الموضوع

«ومن حيث أن مبنى الطلبات المعدلة أن قرار وزير المواصلات الصادرة في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ بالترخيص لشركة سيارات النقلية والشرقية في تسير سياراتها على الخطوط موضوع الدعوى مشوب بعيين أولها: مخالفة القوانين واللوائح. والثاني: سوء استعمال السلطة. ويقول المدعي بياناً للميب الأول أنه وفقاً لتواعد المقررة في شأن تراخيص سيارات النقل المشترك يقدم طلب الترخيص إلى المديرية المختصة فتمرضه على لجنة السيارات المحلية المشكلة بها وبعد أن تنص اللجنة المذكورة الطلب تبدي فيه رأيها بالقبول أو الرفض وتبث به إلى وزير الداخلية التي تتول إبلاغه وزارة المواصلات وهذه تحيله

تكملي في الدعوى وفي الجلسة المذكورة سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين ثم أرجأت التعلق بالحكم إلى جلسة ١٣ من إبريل سنة ١٩٤٨ وفيها قررت المحكمة فتح باب المرافعة لجلسة ٢٧ من إبريل سنة ١٩٤٨ وكلفت الحكومة لإدعاء محضر جلسة مجلس النقل الاستشاري في ٣ من يونيو سنة ١٩٤٥ وقد سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين ثم أرجأت التعلق بالحكم إلى جلسة اليوم.

#### الحكم

#### عن الدفع بعدم قبول الدعوى

«من حيث أن مبنى هذا الدفع أن الطلبات المعدلة هي بمثابة دعوى جديدة تتطلب إجراءات ومواعيد مبتدئة ودفاعاً جديداً وتصوص قانون مجلس الدولة والأوضاع التي رسمها للدعوى أمام محكمة القضاء الإداري تنجبه إلى عدم جواز تقديم طلبات أو وجوه جديدة أثناء سيرها وذلك على غرار ما هو مقرر أمام محكمة التمييز والإبرام.

«ومن حيث أن المدعية ردت على هذا الدفع بأنه غير ذي موضوع إذ أن كل ما فصله هو قصر طلباتها الواردة في صحيفة الدعوى على البعض منها دون البعض الآخر فهي قد نزلت عن الطلب الأول واجتزأت من عموم الطلب الثاني طلب الناء تراخيص معينة أما استنادها إلى مخالفة القوانين واللوائح وسوء استعمال السلطة بعد أن استمسكت بالحقوق التي لها بموجب عقد الامتياز فلا بد أن يكون تغييراً في سبب الدعوى جائزاً حصوله أمام محكمة القضاء الإداري.

«ومن حيث أن التزول عن بعض الطلبات في الدعوى أو قصر الطلب على جزء منه لا يعتبر من الطلبات الجديدة أما تغيير سبب الدعوى

رأس البر — المطرية ، وخط مصر — رأس البر لم يعرض على لجان السيارات المحلية لئلا يرى رأيا فيها كما أنهما والطلب الثالث الخاص بتسيير سيارات على خط المنصورة — أبو كبير لم تعرض جميعها على المجلس الاستشاري للثقل بل عرضت على لجنة فحص الطلبات فوافقت عليها واعتمد الوزير هذه الموافقة ثم أعطيت التراخيص على متعدي ذلك دون العرض على المجلس فضلا عن ذلك فإن قرار لجنة فحص الطلبات ذاته مشوب بالبطال لأنه صدر من عضوين فقط من أعضائها الثلاثة وبالنسبة إلى العيب الثاني وهو سوء استعمال السلطة يقول المدعي أنه إذا صح في المجدل أن وزير المواصلات حق منح التراخيص أو رفضها في تسيير سيارات الثقل فإن هذا الحق متيد في استعماله بمراجعة مقتضيات المصلحة العامة والزام حدود العدالة وقد تسكب الوزير في التراخيص لشركة الدقهلية والشرقية في تسيير السيارات موضوع الدعوى سبيل المصلحة العامة وجاوز حدود العدالة فهو لم يتعدي إعطاء التراخيص بخلي رأس البر — المطرية ومصر — رأس البر الإجراءات القانونية الواجبة كما أنه أغفل الطلبات التي قدمتها الشركة المدعية مع استيفائها جميع الإجراءات القانونية وإلى جانب ذلك يقوم وجه ظاهر لتفضيل الشركة المدعية على غيرها من الشركات بسبب الالتزامات التي تحملها قبل الحكومة والقائمة التي تعود على هذه الأخيرة من أداء تلك الالتزامات ولا وجه للزعم بأن المصلحة العامة تمنع إثارة المناقشة بين الشركات لأنه لو صح ذلك لكان سبيل هذه المناقشة أن تطرح في المزايدة تراخيص السيارات وأن تضع الوزارة من الشروط ما يكفل تحقيق المصلحة العامة التي تنفذها لأن بين فريق على فريق أو تمنح التراخيص لشركة دون أخرى.

إلى لجنة بها تسمى لجنة فحص الطلبات لدراسة وتقديم تقرير عنه إلى مجلس الثقل الاستشاري الذي يبدى فيه رأيه ثم يصدر وزير المواصلات قراره بعد ذلك وأنه إذا قدم طلب الترخيص إلى وزارة المواصلات مباشرة أسأله إلى المديرية المختصة عن طريق وزارة الداخلية لمرحه على لجنة السيارات المحلية ثم تتبع في شأنه باقي الاجراءات المشار إليها — وأساس التواعد المتقدمة قرار صدر من مجلس الوزراء في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٤ بتشكيل لجنة تسمى لجنة الثقل المشترك جعل من اختصاصها الاشراف على منح تراخيص الثقل المشترك ووضع ما تراه من التبيد والشروط في هذا الشأن وقد أصدرت هذه اللجنة قرارا أذيع على المديريات والمحافظات قررت فيه أن يكون رأي المديرية أو المحافظة في طلبات تسيير سيارات الثقل مستمداً من بحث لجنة عليا يرأسها وكيل المديرية أو المحافظ وتمثل فيها مصلحتا السلك الحديدية والطرق والكبارى وتفتيش الري وقلم المرور ثم صدر بعد ذلك في ٢٦ من مارس سنة ١٩٣٩ مرسوم بإنشاء مجلس الثقل الاستشاري جعل من اختصاصه وضع قواعد لتنظيم شئون الثقل وقد أجازت المادة الثالثة منه للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجاناً فرعية تقوم بإجراء أبحاث خاصة وأنه عملاً بهذه المادة قرر المجلس تشكيل لجنة لفحص طلبات التراخيص في سيارات الثقل من وكيل وزارة المواصلات وسكرتيرها العام والمراقب الفني وجعلت مهمتها فحص هذه الطلبات بعد الاطلاع على رأي اللجان المحلية بها وتقديم تقرير بنتيجة بحثها إلى المجلس الاستشاري وضيف المدعي إلى ذلك أن طلب شركة أوتيس الدقهلية والشرقية بتسيير سيارات على خط

سنة ١٩١٣ والمعدل بالقرار الصادر في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٣٠ ولكن لوحظ أن هذه السيارات قد انتشرت انتشاراً ترتب عليه قص في إيراد مصلحة السكك الحديدية وكان من أثره اتلاف الطرق الزراعية فقدم وزير المواصلات في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٣١ مذكرة إلى مجلس الوزراء استعرض فيها المسألة على الوجه المتقدم واقترح تشكيل لجنة يرأسه من مدير علم مصلحة السكك الحديدية ووكلاء وزارات الداخلية والمالية والمواصلات لتتفر في طلبات الترخيص بسيارات النقل وإذا ما أقرت اللجنة هذه الطلبات اتخذت الإجراءات الخاصة بالبحث الفني وإصدار التراخيص من طريق الجهات الإدارية المختصة على أن يكون رأى اللجنة قاطعاً وقد أقر مجلس الوزراء هذا الاقتراح وفي أول يولييه سنة ١٩٣٤ صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ بقرار النظام الخاص برسوم السيارات وإذ كانت لدى وزارة المواصلات عند صدوره جملة طلبات بالترخيص في تسيير سيارات نقل لمرضاها على اللجنة المشار إليها ولم يكن قد قرر اختصاصها بعد صدور القانون وخشية تأخير البت فيها عن المواعيد المقررة فيه بحثت الوزارة المذكورة بهذه الطلبات إلى الوزارة الداخلية للتصرف فيها بالتطبيق لأحكام القانون وهذه من جانبها أرسلت إلى كل مديرية أو محافظة الطلبات الخاصة بها مشفوعة بكتاب دوري في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ جاء فيه أنه يجب قبل الترخيص بالسيارات تحديد العدد الذي يمكن أن يحتمله كل خط من الخطوط الكافة بآثره المديرية أو المحافظة على أن يكون هذا التحديد بواسطة لجنة توفد من وكيل المديرية أو المحافظة بصفة رئيس ومن مفتش مرور المنطقة وحاجب مرور المديرية ومنتوب قنيتش الطرق والكباري بالمديرية وعرض

ومن حيث أن المدعى عليها والخمس الثالث يجهان عن الدعوى بأن ما تزعمه الشركة المدعية من أن القرار المطعون فيه مخالف لقوانين واللوائح ومشوب بسوء استعمال السلطة غير صحيح ولا سند له فبالنسبة إلى الأمر الأول فإن لجان السيارات المحلية قد أنشئت بمناسبة حالة خاصة ومؤقتة هي تطبيق القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ بقرار النظام الخاص برسوم السيارات وليست مهمتها على أية حال إبداء الرأي في تراخيص السيارات بل تقوم باستيفاء بعض الجوانب الفنية في الموضوع ككافة الطرق وعدد ما يمكن أن يحتمله كل طريق من السيارات ولخص طلبات الترخيص بالنسبة إلى المرافق العامة كذلك ليس من اختصاص المجلس الاستشاري للنقل الترخيص في تسيير السيارات ولم يرد في المرسوم الصادر بشأنه شيء من ذلك وكل ما يمكن التحدي به في هذا المقام هو الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من المرسوم التي جعلت من اختصاص المجلس إبداء الرأي فيما يرى الوزير عرضه عليه من المسائل وهذا لا يفيد في دلالته أكثر من أن يندى المجلس رأيه فيما يعرضه الوزير عليه ويثق الوزير مع ذلك حراً في أن يعرض أو لا يعرض كما أن القول بطلان قرار لجنة لخص الطلبات لعدم توقيع أحد أعضائها عليه مردود بأن اللجنة اجتمعت بكامل هيئتها وأصدرت قرارها بجمعة — أما عن عيب سوء استعمال السلطة ومثارة أن الوزير قد صدر في قراره عن بواعث لا تمت إلى المصلحة العامة فلا دليل عليه وليس فيها ذكره المدعية في هذا الصدد سوى تعليقات لا طائل تحتها ولا غناء فيها.

ومن حيث أنه يبين من نص الترخيص الخاص بسيارات النقل المشترك أن هذه السيارات تخضع في الترخيص بها لأحكام اللائحة الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٦ من يولييه

والمرور. ثم صدر في ٢٦ من مارس سنة ١٩٣٩ مرسوم بإنشاء مجلس النقل الاستشاري ونصت المادة الأولى منه على أن يشأ بوزارة المواصلات مجلس يسمى مجلس النقل الاستشاري يؤلف برئاسة وزير المواصلات ومن مدير علم مصلحة السكك الحديدية ووكلاء وزارات الداخلية والتجارة والصناعة والمالية والمواصلات والأشغال العمومية والمستشار الملكى لوزارة المواصلات وأضيف إليه بعد ذلك مدير علم مصلحة الطرق والكبارى ووكيل وزارة الدفاع الوطنى وسكرتير علم وزارة المواصلات ونصت المادة الثانية من المرسوم على أن المجلس يختص بإبداء الرأى فى مشروعات القوانين واللوائح الخاصة بوسائل النقل المختلفة غير السكك الحديدية ووضع قواعد لتنظيم هذه الوسائل والاستثناء من تلك القواعد وتعرضات الأجور والرسوم الخاصة بها وقواعد الإعفاء منها وتنسيق الوسائل المذكورة فيما بينها وبين السكك الحديدية كما يختص بكل ما يرى الوزير عرضه عليه من المسائل ونصت المادة الرابعة على أن للمجلس أن يشكل من أعضائه لجاناً فرعية تقوم بإجراء أبحاث خاصة. ومنذ أن أنشئ مجلس النقل الاستشارى أصبح البت فى الطلبات الخاصة بسيارات النقل المشترك من سلطة وزير المواصلات ما لم ير الوزير من جانبته استئصالاً للحق المحول له فى الفترة الأخيرة من المادة الثانية من المرسوم عرضها على المجلس إلا أنه فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ رأى وزير المواصلات إذ ذاك أن تعرض جميع المسائل المتعلقة بالسيارات على المجلس مجتمعاً وجرى الحال على هذا المنوال حتى سنة ١٩٤٥ إذ قدمت سكرتيرية المجلس إليه مذكرة استعرضت فيها تاريخ المسألة وعرضت

قرارات هذه اللجنة على مجلس المديرية للتصديق عليها إن كانت الخطوط كاتبة بالطرق الزراعية أو على المجلس البلدى أو المحلى إن كانت الخطوط داخلية فى حدود المدينة أو البلدة وإذا كان خط من الخطوط يخترق طريقاً آخر تابعاً لمصلحة حكومية أخرى كالرأى أو غيرها فعلى اللجنة أن تستعين برأى تلك المصلحة أيضاً ويراعى فى هذا التحديد أقصى عدد يمكن لكل خط أن يحتمله حتى لا يكون عرضة لتعديل فى المستقبل وبس أن تم هذه الاجراءات تتمثل بالكشوف اللازمة ببيان العدد الذى يحدد لكل خط وتخط هذه الكشوف بالمديرية لمراجعتها عند النظر فى الطلبات التى تقدم عند الترخيص بسيارات من هذا القبيل وترسل صورتان من كل كشف إلى الوزارة. وإذا اشتدت منافسة سيارات النقل المشترك للسكك الحديدية قرر مجلس إدارة السكك الحديدية فى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ تشكيل لجنة لبحث الموضوع وقد وضعت اللجنة قريراً نتيجة بحثها عرض على مجلس إدارة السكك الحديدية بقرار أن تولى الإشراف على منح تراخيص النقل المشترك هيئة تشكل يرأسها وزير المواصلات من مدير علم مصلحة السكك الحديدية ووكلاء وزارات المواصلات والمالية والداخلية ومندوب أو أكثر عن شركات النقل وقد وافق مجلس الوزراء على هذا القرار فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٤ ثم سار العمل على مقتضى هذا النظام وفى ١٨ من يناير سنة ١٩٣٩ قررت اللجنة أن يكون رأى المديرية المختصة بالنظر فى طلبات تسير السيارات مستمداً من بحث اللجنة المحلية وهى اللجنة المشار إليها فى تعليمات وزارة الداخلية السابق صدورهما فى هذا الصدد والمؤلفة من مندوبين عن وزارة الداخلية ومصلحة السكك الحديدية والطرق والكبارى وفتيش الرأى

عرضت اقتراحات اللجنة على مجلس النقل الاستشاري بجلسته المنعقدة في ٨ من فبراير سنة ١٩٤٧ لم ير الأخذ بها وقرر أن يستمر البت في الطلبات بواسطة وزير المواصلات بعد دراستها بواسطة اللجنة التي سبق أن أشار المجلس بتشكيلها في ٣ من يونيو سنة ١٩٤٥ (وهي لجنة خاص الطلاب) وأن يكتب إبلاغ المجلس ما يتم فيها. ومن حيث أنه يخص ما تقدم أن التواعد الخاصة بتراخيص النقل المشترك عند صدور القرار المطعون فيه إلى أنقرها مجلس النقل الاستشاري بجلسته المنعقدة في ٣ من يونيو سنة ١٩٤٥ والتي على هذا ما يكون النظر إلى هذا القرار وتقريره باعتبارها قواعد تنظيمية عامة.

ومن حيث أنه يبين من استظهار هذه القواعد حسبما سبق إيراد أن طلبات الترخيص بسيارات النقل المشترك لا تعرض على مجلس النقل الاستشاري بل تدرس بواسطة لجنة خاص الطلاب وهذه تقدم إلى الوزير توصياتها في شأنها فيصدر قراره ثم يبلغ المجلس عند اجتماعه ما تم فيها. ولا جدال في أن جميع الطلبات موضوع الدعوى قد عرضت على لجنة خاص الطلاب بجلستها المنعقدة في ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٧ فوافقت اللجنة عليها واعتمد وزير المواصلات قرارها وأبلغ مجلس النقل الاستشاري ما تم فيها. ومن حيث أن القول بأن قرار لجنة خاص الطلاب مشوب بالبطالان لأن الذي وقعه عضوان فقط من أعضائها الثلاثة غير سديد ذلك أن التاب من مراجعة محضر جلسة اللجنة أنها انصقت بكامل هيأتها أي بأعضائها الثلاثة وسكرتيرها واتخذت قراراتها في هذه الجلسة بجأتها بجمعة ولئن كان أحد أعضائها لم يوقع محضرها فإن هذا لا تأثير له مادام المحضر متضمناً موافقة اللجنة على القرارات التي اتخذت.

عليه اقتراحاً مؤداه أن يترك أمر البت في المسائل الخاصة بالسيارات لوزير المواصلات كما كان متبنا من قبل لأن هذه المسائل ليست من طبيعة عمل المجلس كمجلس استشاري أعلى يقتصر عمله على الشئون العليا للنقل. وقد ناقش أعضاء المجلس في هذا الاقتراح بجلسته ٣ من يونيو سنة ١٩٤٥ ثم قرر المجلس أن يكون البت في هذه الطلبات بواسطة وزير المواصلات على أن ينظر في الطلبات مشفوعة برأي اللجان المحلية فيها وأن تدرس هذه الطلبات بواسطة لجنة يمينها الوزير من موظفي وزارته ويبلغ المجلس عند اجتماعه ما تم فيها. وفي ٩ من يونيو سنة ١٩٤٥ أصدر وزير المواصلات بناء على قرار مجلس النقل الاستشاري المشار إليه قراراً بتشكيل لجنة من وكيل وزارة المواصلات والسكرتير العام والمراقب الفني بها لفحص طلبات تسير السيارات على ضوء القواعد التي أقرها المجلس بالجلسة المذكورة ورفع توصياتها إليه وهي التي أطلق عليها لجنة فحص الطلبات. وفي أكتوبر سنة ١٩٤٦ رأى مجلس النقل الاستشاري تشكيل لجنة من أعضائه لوضع التواعد والشروط التي تتبعها وزارة المواصلات في تنظيم أمور النقل المشترك بالسيارات وقد وضعت اللجنة تقريراً بمهمتها واقترحت عدم جواز تسير سيارات النقل المشترك للركاب والبضائع إلا بعد الحصول على ترخيص خاص بكل عملية من وزارة المواصلات وذلك في حدود القوانين والقواعد المعمول بها على أن يكون ترخيص الوزارة دائماً بعد العرض على مجلس النقل الاستشاري في كل حالة وهذا دون الانتقاص من سلطة الوزير في قبول أو رفض ما يراه المجلس وليس لمجلس النقل الاستشاري أن يفوض الوزارة مقدماً في التصرف على أساس قواعد معينة يضمنها لهذا الغرض ولكن عندما

في شأنه في حدود اختصاصها على الوجه المتقنم لإدارة الرخص بوزارة الداخلية ثم وزارة المواصلات .

« ومن حيث أنه بالنسبة إلى خطر رأس البر — القاهرة فإن الثابت من الأوراق أن هذا الخط سبق الترخيص به لشركة سيارات الشرقية والمقهيّة في ١٦ من يولييه سنة ١٩٤٦ عن صيف سنة ١٩٤٦ ولما كانت الشركة لم تنفع بهذا الترخيص إلا لفترة قصيرة تقدمت بطلب الترخيص الجديد فاستجابت الوزارة لذلك للاعتبار المتقنم بما يؤخذ منه أن الأمر في شأنه لا يبدو أن يكون استمراراً للترخيص السابق فضلاً عن ذلك فقد صدر بصفة مؤقتة لمدة تبدأ من مايو سنة ١٩٤٧ وتنتهي في أكتوبر سنة ١٩٤٧ وقد انتهى باتضاء أجله .

« ومن حيث أن ما تعاه المدعية على القرار المطعون فيه من أنه مشوب بسوء استعمال السلطة أمر ليس عليه سند أو دليل .

« ومن حيث أنه لذلك تكون الدعوى على غير أساس سليم من التاتون متعيناً رفضها .

( القضية رقم ١٦٧ سنة ١ ق رئاسة حضرة صاحب السادة محمد كامل مرسي باشا رئيس المجلس وبحضور حضرات أصحاب النزاع د. زكي البهنسي بك والسيد بك السيد بك ومحمد ساني مازن بك ومحمد البالي بك الاستشارين ) .

٣٩٢

١٨ مايو سنة ١٩٤٨

موظف . قواعد التضييق . المسألة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٤٧ . المقصود منها . توزيع درجات التضييق على مختلف أقسام كل وزارة أو مصلحة على أساس النسب العددية لموظفي كل ادارة أو مراقبة أو قسم أو قسم وليس على أساس أهمية الوظائف أو مستوايتها . موظف في الدرجة السابعة . ترتيب أقدميته يسمح بترقيته إلى الدرجة السادسة في حدود التنية المقررة للترقية بالأقدمية المعلقة . تخطيطه . محلة القضاء .

« ومن حيث أنه بالنسبة إلى لجان السيارات المحلية فقد أشار قرار مجلس الضل الاستشاري في ٣ من يولييه سنة ١٩٤٥ إلى أن يكون النظر في طلبات الترخيص بسيارات النقل مشفوعاً برأي اللجان المحلية فيها . وعلى هذا الوجه لا عمل لما يثيره كل من المدعي عليها والخم التالك من أن هذه اللجان إنما أنشئت بمناسبة حالة خاصة وقتية هي تطبيق التاتون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ بقرار النظام الخاص برسوم السيارات .

« ومن حيث أن الاستفادة من الكتاب النورى الذى أبلغته وزارة الداخلية المديرات والمحافظات في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ والذى هو أساس تشكيل اللجان المحلية أن اختصاص هذه اللجان ومهمتها هي تحديد عدد السيارات التى يحملها كل خط من الخطوط وإعداد كشف بذلك تحفظ بالمديرية أو المحافظة وترسل صورتها إلى الوزارة بحث اللجان المحلية هو في الواقع من الأمر بحث علم يتعلق بالخطوط ذاتها ويقوم على فحص حالة الطرق وصلاحتها وحركة المرور فيها وغيرها من المرافق العامة التى تتصل بالسيارات يؤكد ذلك قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٨ بإعادة تشكيل هذه اللجان وإسناد رياستها إلى مفتش الطرق والكبارى بدلا من وكيل المديرية باعتبار أن مصلحة الطرق هي الجهة المختصة ولها إحصاءات عن حركة المرور في كل طريق وما جاء في القرار المذكور من أن مهمة هذه اللجان فحص ما يحال إليها من مسائل خاصة بالنقل المشترك وتقديم البيانات اللازمة عنها .

« ومن حيث أن الثابت من الملفات المقدمة من المدعي عليها أن خط دمياط — المطرية عن طريق الجناحية سبق أنسب بمسبة لجنة السيارات بمديرية المقهيّة في مناسبات سابقة وأبلفت رأيا

## المبدأ القانوني

يظهر من نص المراحل التي مرت بها المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٤٧ أن المقصود منها هو توزيع درجات التنسيق على مختلف أقسام كل وزارة أو مصلحة على أساس النسب العددية لموظفي كل إدارة أو مراقبة أو قسم أو قلم، ولم يكن الغرض منها أن يكون أساس التوزيع مراعاة أهمية الوظائف أو مسؤولياتها. ولا يغير من هذه النتيجة أن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر قد ناط بلجان شئون الموظفين في كل وزارة أو مصلحة النظر في الترقيات في حدود اختصاصها الحالي لأن تلك اللجان ملزمة بتطبيق قواعد التنسيق ومن بينها القاعدة المقررة بالمادة الأولى بالمعنى المقصود حسبما توضع أعلاه. كما أنه لا يغير من الأمر شيئاً أن مجلس الوزراء قد ترك التوزيع لتقدير كل وزارة تجر به من تلقاء نفسها بحسب ظروف كل منها ما دام لم يقصد إلى تغيير أساس التوزيع وهو مراعاة النسبة العددية. إذ ساق المراحل التي مرت بها تلك المادة لا يترك مجالاً للشك في أن ما عناه مجلس الوزراء بهذه العبارة لا يخرج عن نطاق ما استهدفه بالتعديل الذي أدخله وهو ترخيص كل وزارة في إجراء التوزيع على أقسامها وفروعها لا على موظفيها بحسب قاتهم أو أهمية وظائفهم وذلك بدون تدخل وزارة المالية ومن ثم فليس لجنة شئون الموظفين ولا

الوزير من ورائها أن يخرج عن المقصود من تلك القاعدة وإلا كان في ذلك مخالفة للقانون.

## الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بالصحيفة المودعة سكرتيرية المحكمة مع مذكرتها الشارحة وحفاظة المستندات في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ قائلاً أنه عين في ٩ من يولييه سنة ١٩١٣ كاتباً بمصلحة الأموال المقررة ثم رقي في أول سبتمبر سنة ١٩٣٦ إلى الدرجة السابعة الشخصية ثم منح في أول أبريل سنة ١٩٤١ الدرجة السابعة الأصلية وأنه في يولييه سنة ١٩٤١ عين مفتشاً بالصارف بمديرية البحيرة فالتبزم فالتنوية لغاية سنة ١٩٤٥ ثم عين مراجعاً بمديرية التنوية — وأنه طوال مدة خدمته كان يقوم بعمله على خير وجه، ولكن عند تطبيق قواعد التنسيق تخطت الوزارة ورقته ستين موظفاً عن مده أقدمية وكفاية. ولذا فهو يطلب الحكم بإلغاء القرار المذكور ويلزم المدعى عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

وبعد أن أعلنت تلك الأوراق إلى المدعى عليها في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أودعت في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ مذكرة جاء بها أن عدد الدرجات السادسة بالمصلحة المذكورة كان عند صدور القرار المطعون فيه ١٠٦ وزع منها السدس أي ١٦ درجة على أصحاب الدرجات السادسة الشخصية طبقاً للمادة الرابعة عشرة من كتاب وزارة المالية الدوري رقم ٢٣٤ - ١٧/٢ الصادر في ٣٠ من يولييه سنة ١٩٤٧ و ٨٠ ترقية بالأقدمية المطلقة بنسبة ٩٠٪ و ٩ درجات للاختيار للكفاية



بالأقدمية المطلقة فتكون وزارة المالية اذ تخطته في الترقية ووقت من ثم دونه أقدمية قد خالفت المادتين الخامسة والسادسة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٤٧ ومن كتاب وزارة المالية الدوري رقم ف ٢٣٤ - ١٧/٢ في شأن القواعد التي تتبع في تنفيذ التنسيق - فيما نصت عليه من وجوب أن تكون الترقية إلى الدرجة السادسة بنسبة ٩٠٪ بالأقدمية المتألفة وألا تقل نسبة المرشحين على هذا الأساس عن العدد المقرر بأي حال من الأحوال - ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد وقع باطلا فيما تضمنه من تخليه في الترقية وترقيته من ثم أحدث منه في الاقدمية لمخالفة ذلك للقوانين والوائح.

ومن حيث ان المدعى عليها ردت على ذلك بأن لما بمقتضى المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء ومن كتاب المالية الدوري المشار إليهما آخفاً، أن توزع الدرجات المنسقة على فئات الموظفين بحسب ظروف العمل ومتطلباته في أقسام الوزارة ومصالحها. وأنها قد جعلت أساس توزيع الدرجات السادسة في مصلحة الأموال المقررة هو مسؤولية الوظائف وأهميتها، وبناء على ذلك رقت أرباب الوظائف الرئيسية من مأموري المالية بمؤسسي الأرقام والمعاونين ومفتشي الصيارف ومفتشي الملاهي وطبقت في شأنهم عند الترقية النسب والقواعد المقررة في قرار مجلس الوزراء وكتاب المالية الدوري السابق الذكر. وإذا كانت الترقية لم تصب المدعى فلائه لم يتبق درجات للكتابة بعد إذ استنفدت أرباب الوظائف الرئيسية وخلصت المدعى عليها من ذلك إلى أن القرار المطعون فيه قد جاء مطابقاً للقانون.

ومن حيث أنه لا جدال في أن ترتيب المدعى في كشف أقدمية الدرجة السابعة كان يسمح بترقيته إلى الدرجة السادسة في حدود النسبة

للمتازة. وذلك وفقاً للبادئة الخامسة من الكتاب المذكور - وأنه رؤى توزيع الدرجات على أرباب الوظائف الرئيسية ذات المسؤولية من مأموري المالية ومؤسسي الأرقام والمعاونين ومفتشي الصيارف ومفتشي الملاهي وطبقت في توزيع تلك الدرجات على هؤلاء النسب المقررة في كتاب المالية المشار إليه - فلم تصب الترقية المدعى لأنه من الكتبة الذين لم يبق لهم أية درجات إذ قد استنفدت أرباب الوظائف الرئيسية وبناء على ما تقدم طلبت الوزارة رفض الدعوى وقد رد المدعى على ذلك بمذكرة أودعها في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أصر فيها على طلباته وجاء بها أن مراعاة مسؤولية الوظيفة أو غير ذلك من الاعتبارات لا يمكن أن يحرم أرباب الاقدمية المطلقة من الترقية في حدود النسبة المقررة لهم وإلا أخل ذلك بالمقصود الأساسي من التنسيق فعميت المدعى عليها على هذا الرد بمذكرة أودعها في ٢٧ من جابهها أن لما أن توزع الدرجات بين فئات الموظفين بحسب ظروف العمل ومتطلباته وقد جعلت أساس التوزيع مسؤولية الوظائف وأهميتها - وصحت على طلبه.

رفض الدعوى. وفي ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ نذب حضرة صاحب العزة السيد على السيد بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير وبعد وضعه عين فطر الدعوى جلس ٤ من مايو سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ثم أرحمه التعليق بالحكم إلى جلسته اليوم.

### الحكم

من حيث ان المدعى يستد في دعواه إلى أنه يستحق الترقية إلى الدرجة السادسة بالتطبيق لقواعد التنسيق في حدود النسب المقررة للترقية

فترك التوزيع لكل وزارة تجريه من تلقاء نفسها وأبقى على مضمون القاعدة فيما عدا ذلك .

« ومن حيث أنه لا يتحد فيما تقدم أن قرار مجلس الوزراء قد ناط ببلان شئون الموظفين في كل وزارة أو مصلحة النظر في الترقيات في حدود اختصاصها الحالي ، وأن لجنة شئون الموظفين المختصة قد رأت توزيع الدرجات السادسة على هذا النحو في القرار المطعون فيه ، لا وجه لذلك ما دامت تلك اللجان ملزمة بتطبيق قواعد التنسيق ومن بينها القاعدة المقررة في المادة الأولى بالمعنى المقصود منها حسبما توضح آخفاً ، كما أنه لا يغير من الأمر شيئاً أن مجلس الوزراء ترك التوزيع لتقدير كل وزارة تجريه من تلقاء نفسها بحسب ظروف كل منها — مادام لم يقصد إلى تغيير أساس التوزيع حسب عيته اللجنة البرلمانية ورددته عنها اللجنة المالية ، وهو مراعاة النسبة العددية لإساق المراحل التي مرت بها تلك المادة لا يترك مجالاً للشك في أن اعطاء المجلس بهذه العبارة لا يخرج عن نطاق ما استهدفه بالتعديل الذي أدخله وهو ترخيص كل وزارة في اجراء التوزيع على أقسامها وفروعها لا على موظفيها بحسب قوائم أو أهمية وظائفهم . وذلك بدون تدخل وزارة المالية بعد أن كان معنى اللجنة البرلمانية ومن ورائها اللجنة المالية أن يتم ذلك عن طريق الوزارة المذكورة ، ومن ثم فليس للجنة شئون الموظفين ولا للوزير ومن ورائها أن يخرج عن المقصود من تلك القاعدة وإلا كان في ذلك مخالفة للقانون .

« ومن حيث أنه لكل ما ذكر يكون القرار المطعون فيه قد جاء مخالفاً لقانون فيما تضمنه من ترك المدعى في الترقية في دوره إلى الدرجة

المقررة بالترقية بالأقدمية المطلقة لولا أن المدعى عليها أثرت بالترقية إلى تلك الدرجة فثابت من موظفي الدرجة السابعة على أساس أهمية وظائفهم ومسئولياتها ، وباعتبار أن ذلك توزيع للدرجات طبقاً للعادة الأولى من قرار مجلس الوزراء وكتاب المالية البوري المتوه عنهما ، وبما ينحصر الخلاف بين الطرفين في بيان المقصود الحقيقي من هذه المادة إذ على مقتضاها يكون انزال حكم التناوب في هذا النزاع .

« ومن حيث أنه يظهر من نص المراحل التي مرت بها تلك المادة أن المقصود منها هو توزيع درجات التنسيق على مختلف أقسام كل وزارة أو مصلحة على أساس النسب العددية لموظفي كل إدارة أو قسم أو قسم أو قسم ، ولم يكن الغرض منها أن يكون أساس التوزيع مراعاة أهمية الوظائف أو مسؤولياتها ، فقد جاء في تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب عن مشروع التنسيق العبارة الآتية : « أن تراعى وزارة المالية توزيع الدرجات المنسقة على مختلف أقسام كل وزارة أو مصلحة على مقتضى النسب التي تفررت لهذه الوزارة أو المصلحة » وهذه النسب هي نسب عددية بحسب موزعة على الوزارات ومصلحتها وجاه بالذكر التي قدمتها اللجنة المالية بوزارة المالية إلى مجلس الوزراء بعد أن وردت العبارة المتقدمة ما يلي : « وبناء على ذلك ينبغي قبل اجراء الترقيات للدرجات المرفوعة في التنسيق أن تتقدم الوزارات والمصالح باقتراحاتها في هذا الشأن لوزارة المالية ليعنها وتقرر ما تراه فيها بمراعاة النسبة العددية لموظفي كل قسم أو إدارة أو قسم أو مراقبة ، ولكن مجلس الوزراء لم ير تدخل وزارة المالية في إجراء هذا التوزيع فقرر « أن تراعى كل وزارة من تلقاء نفسها وبحسب ظروفها تحقيق الرغبة البرلمانية التي أبدت في هذا الشأن ،

قدم بعد الميعاد . لا اعتداد بذلك ما دام  
الطلب الوارد في صحيفة الدعوى باستحقاق  
المدعى إلى الترقية إلى رتبة الأميرالاي  
يتضمن في عموم معناه طلب إلغاء القرار  
الإداري الصادر بترك المدعى في الترقية .

٣ - قرار وزير الدفاع الصادر في ١٧  
من ديسمبر سنة ١٩٤١ الذي ينص على  
تشكيل لجنة شئون الضباط البحريين بمختلف  
المصالح الأميرية لم يسمح بأن يحمل آخر محل  
أى عضو من أعضائها - ولا شك أن هذا  
القرار إذ شكل اللجنة من أعضاء بوظائفهم  
وأقدمياتهم قد قصد من التشكيل على هذا  
الوجه أن تتوافر اللجنة من الضمانات ما يجب  
أن يتحقق في هيئة لها رأيها المبدود في شئون  
الضباط فلا مناص إذن من وجوب انعقاد  
اللجنة بالتشكيل المذكور والا كان انعقادها  
غير صحيح، وكان قرارها والحالة هذه باطلا.  
وما دام أخذ رأيها لازماً بمقتضى القانون  
فيظل كذلك كل ما انبنى عليه من قرارات -  
ولا يغير من الأمر شيئاً أن اللجنة سبق أن  
شكلت على الوجه المشار إليه وأبدت  
اقتراحات لم يظن فيها ما دام تشكيل اللجنة  
على الوجه المين بالقرار الوزاري الصادر  
في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤١ هو اجراء  
شكلي جوهرى بقصد تحقيق ضمانة أساسية،  
فكل اخلال به يتطوى على عيب جوهرى  
في الشكل ، ولأن سبق تشكيل اللجنة على  
ذلك الوجه الخاطيء وابطاها اقتراحات  
دون أن يظن فيها لا يصح العيب الجوهري  
الذى يتطوى عليه .

السادة بالتطبيق لقواعد التنسيق . فيتمين القضاء  
بذلك .

(القضية رقم ٦١ سنة ٢ ق بالمعية السابقة)

٣٩٣

١٩ مايو سنة ١٩٤٩

١ - دفع بعدم القبول . ابتذله على أن قرار لجنة  
شئون الموظفين ليس قراراً إدارياً . لمن المدعى في قرار  
وزير الدفاع الذى اعتمد رأى اللجنة . دفع غير صائب .

ب - طلبات أصلية . اختلافها عن الطلبات الختامية.  
لا عبرة بالدفع باعتبار الطلبات الختامية طعناً جديداً بعد  
المعاد إذا كانت الطلبات الأصلية تتضمن في معناها الطلبات  
الختامية .

ج - لجنة شئون الضباط البحريين . القرار الصادر  
في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ بتشكيلها لم ينص على جواز  
حلول عضو محل آخر . الاخلال بذلك . مع كون أخذ  
رأيها لازماً . يكون قرارها باطلاً وما انبنى عليه .

المبادئ القانونية

١ - الدفع بعدم قبول الدعوى ، لأن  
قرار لجنة شئون الموظفين ليس قراراً إدارياً  
نهائياً يجوز الطعن فيه لمجاوزة السلطة ، دفع  
غير صائب لأن المدعى طلب إلغاء قرار  
وزير الدفاع باعتداده برأى لجنة شئون الموظفين  
القاضى بترك المدعى في الترقية وهو من  
القرارات الإدارية النهائية التى يجوز الطعن  
فيها لمجاوزة حدود السلطة .

٣ - لا اعتداد بما تقوله الحكومة من  
أن طلبات المدعى في صحيفة الدعوى تختلف  
عن طلباته الواردة في المذكرة المقدمة منه  
وأن هذه الطلبات الأخيرة تعتبر طعناً جديداً

## الوقائع

تحصل وقائع هذه الدعوى في أن المدعى تخرج في مدرسة خفر السواحل في أول ابريل سنة ١٩١٧ برتبة الملازم الثاني البحري ثم رقى إلى رتبة الملازم الأول في ابريل سنة ١٩٢٠ فاليزباشي في أول مايو سنة ١٩٢٤ فالصاغ في أول يولي سنة ١٩٢٨ . وفي ١٦ من يونيو سنة ١٩٤٠ وضع مجلس الوزراء سياسة لإنشاء قوة بحرية عسكرية وأصدر قراراً دعا فيه الضباط البحريين إلى اختياراً مالمالك البحري أو البقاء في البحرية المدنية — وفي ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٠ وقع للمدعى استقالة بتبوله الانخراط في السلك البحري العسكري والمعاملة بانسانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ وكان من نتيجة ذلك أن قيد في سلك الضباط البحريين العسكريين بحسب أقدميته بين ضباط هذا السلك . ثم رقى في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ إلى رتبة البكباشي البحري العسكري . وفي ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ إلى رتبة القائم مقام . وفي ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ خلت رتبة الأميرالاي بحالة محمود السيد لوكريك وهو الضابط البحري العسكري السابق مباشرة للمدعى إلى المعاش فطالب المدعى بترقيته إليها برأئض أرسلها إلى مدير خفر السواحل في ٢١ من نوفمبر ، ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وأول يناير سنة ١٩٤٧ وعزز ذلك رئيسه المباشر بكتاب توصية أرسله إلى مدير خفر السواحل في ٢ من يناير سنة ١٩٤٧ — وفي ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ اجتمعت لجنة شئون الضباط البحريين برئاسة اللواء عبد المتصف باشا مدير مصلحة خفر السواحل وعضوية كل من القائم مقام أحمد بدر بك عن بحرية جلالة الملك والبكباشي محمد محمود ناشد عن مصلحة المواني والمنائر

وقررت ترك المدعى في الترقية إلى رتبة الأميرالاي لسابقة الحكم عليه من المجلس الخصوص في ١٨ من ابريل سنة ١٩٣٣ بوقفه عن العمل بلا راتب لمدة ثلاثة أشهر بسبب جنوح الطواقة قنص تجاه قنار علم الروم في ١٦ من يونيو سنة ١٩٣٣ واعتمد وزير الدفاع قرار تلك اللجنة في ٥ من يناير سنة ١٩٤٧ — فرغم المدعى هذه الدعوى بصحيفة موقعة من الأستاذ محمد عبد السلام الحماي أودعها مع المذكرة الشارحة وحافظة مستنداته سكرتيرية هذه المحكمة في ٤ من فبراير سنة ١٩٤٧ طالباً الحكم أولاً : باستحقاقه الترقية إلى رتبة الأميرالاي التي خلت بحالة الأميرالاي البحري محمود السيد لوكريك إلى المعاش ابتداء من ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، وثانياً : باعتبار أقدميته في كشف الأقدمية العام للضباط البحريين العسكريين سابقة على أقدمية الأميرالاي أحمد بدر بك الذي رقى إلى رتبة الأميرالاي ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وثالثاً : بتل أقدميته من كشف الضباط البحريين بمصالح الحكومة إلى كشف الأقدمية العام بالسلاح البحري ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ — وذلك كله استناداً إلى أن قرار ترك المدعى في الترقية قد صدر باطلا لمخالفته لقانون شكلاً وموضوعاً — وفي ٦ من مارس سنة ١٩٤٧ أودعت الحكومة مذكرة مع حافظة مستندات طالبة رفضه الطلبين الأول والثاني وعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب الثالث . وفي ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٧ أودع المدعى مذكرة تكميلية طلب فيها رفض الدفع بعدم الاختصاص والحكم في الموضوع بطلياته . وفي أول ابريل سنة ١٩٤٧ أودعت الحكومة مذكرة تكميلية صحت فيها على ما جاء بمذكرتها الأولى . وقد ندب أحد مستشاري المحكمة لوضع تقرير في الدعوى وبعد وضعه عين

## المحكمة

### ١ - عن الدفع بعدم الاختصاص

« من حيث ان المدعى بعد إذ قصر طلباته في المذكرة المودعة منه في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ على الحكم بالقائه بقرار لجنة شئون الضباط البحريين الصادر في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ فيما تضمنته من تركه في الترقية إلى رتبة الأميرالاي وبالقائه قرار وزير الدفاع الضمى برفض ترقية المدعى المستفاد من سكوتة عن إجابة تطلباته بهذا الخصوص - يصح الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب قتل أقدمية المدعى من كشف الضباط البحريين بمصالح الحكومة إلى كشف الاقدمية العام بالسلاح البحرى غير ذى موضوع بما يقتضى عن بحثه .

### ب - عن الدفع بعدم القبول

« ومن حيث ان الحكومة دفعت في المذكرة المقدمة منها أخيراً بعدم قبول الدعوى لأن قرار لجنة شئون الموظفين ليس قراراً إدارياً نهائياً يجوز الطعن فيه لمجاوزة السلطة ولأن المدعى رفع دعواه بهذا الخصوص بعد معنى الميعاد المبين في المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة .  
« ومن حيث ان هذا الدفع غير صائب .  
أولاً : لأن للمدعى طلب إلغاء قرار وزير الدفاع باعتداده رأى لجنة شئون الموظفين التناحى بترك المدعى في الترقية وهو من القرارات الإدارية النهائية التى يجوز الطعن فيها لمجاوزة حدود السلطة ، وثانياً : لأنه لم يمس لا من تاريخ صدور هذا القرار في ٥ من يناير سنة ١٩٤٧ ولا من إعلائه برفض حصول ذلك على أثر صدوره لحين رفع الدعوى بإيداع صحيفة في

نظرها جلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٤٧ جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ حيث حضر عن المدعى الأستاذ محمد عرارى بك المحامى وفيها سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ثم تأجل التعلق بالحكم لجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ مع الترخيص في تقديم مذكرات فلجلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ ثم لجلسة ٧ من يناير سنة ١٩٤٨ وفيها قررت المحكمة فتح باب المرافعة لجلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٤٨ لمناقشة طرفى الخصومة فيما يتعلق بتشكيل لجنة شئون الضباط البحريين التى اقترحت ترك المدعى في الترقية وفيها قررت المحكمة ندب حضرة صاحب الدرة محمد على راتب بك المستشار بالمحكمة للانتقال إلى المصالح المختصة للتحقق من كيفية تشكيل اللجنة المذكورة والاطلاع على المستندات الخاصة بهذا الشأن فانتقل إلى مصلى خفر السواحل والمنازل والفنارات بالاسكندرية وتقدّر قرار المحكمة في ٣ ، ٤ من ابريل سنة ١٩٤٨ على الوجه المبين بمحضر الانتقال ثم عين لنظر الدعوى ثانية جلسة ٢٨ من ابريل سنة ١٩٤٨ وفيها صمم كل من طرفى الخصومة على طلباته ثم أرسى التعلق بالحكم لجلسة اليوم مع الترخيص في مذكرات ، قدم المدعى مذكرة قصر فيها طلباته على الحكم بالقائه بقرار لجنة شئون الضباط البحريين فيما تضمنته من تركه في الترقية إلى رتبة الأميرالاي وبالقائه قرار وزير الدفاع الضمى برفض طلبه الترقية إلى هذه الدرجة وقدمت الحكومة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطلب الختامى لأنه ليس قراراً نهائياً ولأنه لم يتقدم في الميعاد كما أصرت على طلب رفض الدعوى .

تاريخ الجزء الذى وقع عليه فى سنة ١٩٣٣ لنجوح الطوافة تقس وقد رقى خلالها إلى رتبة الكباشى فرتبة القاتمقام وأسد إليه فى أثنائها قيادة أكبر السفن البحرية التابعة للحكومة لكفائه الممتازة وعله الواسع فى فن البحرية كما تدل على ذلك التقارير المقدمة فى حقه مما يقطع بأن السبب المذكور لا يبدو أن يكون علة لتركه فى الترقية بقصد ترقية من يليه من الأقدمية وهو القاتمقام احمد بدر بك .

#### عن الوجه الأول المتعلق بالمعيب الشكلى

« ومن حيث أنه بالنسبة إلى هذا الوجه فإن القرار الوزارى الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤١ ينص على تشكيل لجنة شئون الضباط البحريين بمختلف المصالح الأميرية من مدير عام مصلحة خفر السواحل رئيساً ومن أقدم ضابط بحرى على قائد بحرية جلالة الملك وأقدم ضابط بحرى على مدير مصلحة الموانئ والمناشر عضوين ولم يسمح نص القرار بأن يحمل آخر محل أى عضو من أعضائه .

« ومن حيث أنه مما لا شك فيه ان القرار الوزارى المذكور إذ شكل اللجنة من هؤلاء الأعضاء يوظفهم وأقدمياتهم قد قصد من التشكيل على هذا الوجه أن تتوافر فى اللجنة من الضمانات ما يجب أن يتحقق فى هيئة لها رأيها المعبود فى شئون الضباط فلا مناص إذن من وجوب انعقاد اللجنة بالتشكيل المذكور وإلا كان انعقادها غير صحيح ، وكان قرارها والحالة هذه باطلاً فلذا كان أخذ رأيها لازماً بمتعنى التاتون بطل كذلك كل ما اتفق عليه من قرارات .

« ومن حيث أن الثابت من حضر الاعتقال المؤرخ فى ٣ من أبريل سنة ١٩٤٨ أن اللجنة التى اقترحت ترك المدعى فى الترقية كانت مشكلة

« من فبراير سنة ١٩٤٧ بمعد الستين يوماً المنصوص عليه فى المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة .

« ومن حيث أنه لا اعتداد بما قوله الحكومة من أن طلبات المدعى فى صحيفة الدعوى تختلف عن طلباته الواردة فى المذكرة الختامية المقدمة منه وأن هذه الطلبات الأخيرة تعتبر طعناً جديداً أقدم بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة المشار إليها — لا اعتداد بذلك ما دام الطلب وارد فى صحيفة الدعوى باستحقاق المدعى إلى الترقية إلى رتبة الأميرالاي ابتداء من ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ يتضمن فى عموم معناه طلب إنشاء القرار الإدارى الصادر بترك المدعى فى الترقية .

« ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون هذا الدفع على غير أساس سليم من الصانين ويتعين رفضه .

#### ج - عن الموضوع

« ومن حيث أن المدعى ينص على القرار المعلنون فيه أنه صدر باطلاً لوجهين ، الأول : عيب فى الشكل ، والثانى : مخالفة القانون ويقول المدعى فى بيان الوجه الأول ان لجنة شئون الضباط البحريين التى اقترحت تركه فى الترقية إلى رتبة الأميرالاي والتى اعتمد وزير الدفاع اقتراحها لم تشكل تشكيلاً صحيحاً لأمريين . الأول : أنها خالفت فى تشكيلها فيما يتعلق بالمعزوين نص القرار الوزارى الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤١ والثانى : ان القاتمقام احمد بدر بك كان عضواً فى هذه اللجنة مع أنه على المدعى فى الأقدمية فتعارض مصلحة والحالة هذه مع مصلحة المدعى فى الترقية إلى رتبة الأميرالاي ويقول فى شرح الوجه الثانى : ان السبب المبين فى القرار لتركه فى الترقية هو سبب غير نجوى لمزور أكثر من أربع عشرة سنة على

٢٩٤

١٩ مايو سنة ١٩٤٨

تنسيق . توزيع الدرجات عند الترقية بين الأقسام والكفاية المتأثرة على أساس النسب المقررة . الدرجة التي لا تقل الأقسام . جبر الكسر إلى النسبة صاحبة الجزء . الأغلب من الوحدة .

### المبدأ القانوني

إذا كانت الدرجات التي رقي إليها ثلاث درجات وكل من نتيجة تطبيق قواعد التنسيق أن يخص أصحاب الأقدمية ٢٠ درجة بنسبة ٨٠٪ . ويخص ذوي الكفاية الممتازة ٦٪ بنسبة ٢٠٪ . فانه لما كانت الدرجة الواحدة غير قابلة للتقسام فليس ثمة مناص من جبر الكسر إلى النسبة صاحبة الجزء . الأغلب من الوحدة كما تقتض بذلك طابع الأشياء وهي هنا نسبة الكفاية فيخصها على مقتضى ذلك درجة كاملة ، ويخص الأقدمية المطلقة درجتان .

### الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعها سكرتيرية المحكمة مع المذكرة الشارحة وحافطة بمقتضاه في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ قائلا ان ترقية الثالث في كشف الدرجة السادسة الكفاية بين موظفي مصلحة الطرق والكباري وقد خص هذه المصلحة في التنسيق ثلاث درجات عامة وكانت يجب ترقية إلى أحدها في حدود النسبة المقررة للترقية . لها على أساس الأقدمية

من أحد بدر بك عن بحرية جلالة الملك ومن البكاشي محمد ناشد أفندي عن مصلحة المواني والنائر عضوين وأن الأول منهما كان وقت انعقاد اللجنة قائداً لبحرية جلالة الملك وكان من يليه في الأقدمية هو جلال علوية بك وأن الثاني لم يكن أقدم ضابط بحري على مدير مصلحة المواني والنائر وإنما الذي يلي الأخير في الأقدمية هو القائم مقام سلامه بك وأنه لا علوية بك ولا سلامه بك كان قد اعتذر عن الحضور باللجنة بل اجتمعت ومن أعضائها كل من أحد بدر بك والبكاشي محمد ناشد في غير علم من العضوين الأصليين ودون صدور قرار من الوزير يغير من التشكيل على الوجه الذي تم به . ومن ثم كان تشكيلها على الوجه المذكور باطلاً مخالفت لنص القرار الوزاري الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤١ .

ومن حيث انه لا يغير من الامر شيئاً ان اللجنة سبق أن شكلت على الوجه المشار إليه وأيدت اقتراحات لم يعط فيها ما دام تشكيل اللجنة على الوجه المبين بالقرار الوزاري الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤١ هو إجراء شكلي جوهرى بقصد تحقيق ضمانة أساسية فكل إخلال به يتطوى على عيب جوهرى في الشكل ولأن سبق تشكيل اللجنة على ذلك الوجه الحاطى . هو مثار الطعن وإدماجها اقتراحات دون أن يعاين فيها لا يصح العيب الجوهرى الذى يتطوى عليه ومن ثم يكون القرار المعامون فيه باطلاً متعيناً إلغاؤه بلا حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

( القضية رقم ١١٨ سنة ١٩٤١ ريسة وعضوية خضرات أصحاب الرزة السيد على السيد بك ومحمد على راتب بك ومحمد البابلي بك وعبد مكرم بك ومحمد مابر الغناري بك المستشارين ) .

أشارت إلى أن ترتيب المدعى في أقدمية الدرجة السادسة، الرابع، فكانت الترقية نصيبه على أي وجه . وبعد وضع التقرير في الدعوى عين نظرهما جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٤٨ ثم تأجلت إلى جلسة ٣١ منه وفيها قررت المحكمة قبول أحمد أحمد سالم رضوان أفندي خصماً ثالثاً متضنياً للحكومة في طلب رفض الدعوى وسمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر وأرجىء التظلم بالحكم إلى جلسة اليوم .

### الحكم

« من حيث أن المدعى يستند في دعواه إلى أن ترتيبه في أقدمية الدرجة السادسة الكتابية بين موظفي مصلحة الطرق والكبارى هو الثالث وقد خصها في التنسيق ثلاث درجات خامسة فكانت تبين ترقية إليها في حدود النسبة المقررة لذلك وهي ٨٠ ٪. لولا أن الوزارة أضمت الخصم الثالث على تلك المصلحة بأن نقلته إليها في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٤٧ بقصد إعادته من التنسيق على حساب موظفيها الأصليين ورقته فضلاً في اليوم التالي متخيلة المدعى في الترقية لجاء التمرار المطعون فيه في هذا الخصوص باطلاً متعيناً إلغاؤه .

« ومن حيث أنه قد استبان للحكمة من الأوراق أن نسبة الأقدمية المطلقة وهي ٨٠ ٪. يخصها ٢٤ درجة بينما يخص نسبة الاختيار بالكفاية الممتازة ٢٠ من الدرجة، ولما كانت الدرجة الواحدة غير قابلة للانقسام فلم يكن ثمة عهد عن جبر الكسر إلى النسبة صاحبة الجزء الأغلب من الوحدة، كما تنضى بذلك طبائع الأشياء، وهي في حالتها نسبة الكفاية يخصها على متضني ذلك درجة كاملة وخص الأقدمية المطلقة درجتان هما اللتان رقي إليهما السيد حامد أمين

المطلقة وهي ٨٠ ٪. إلا أن الوزارة عند تطبيق التنسيق في هذا الخصوص خالفت التواعد المقررة لذلك إذ تخفت في الترقية ورقته أحد سالم رضوان أفندي بعد أن نقله من الإدارة العامة إلى المصلحة في يوم ١٣ من أغسطس سنة ١٩٤٧ بقصد إعادته من التنسيق على حساب موظفي المصلحة أنفسهم، وخلص المدعى إلى أن قرار وزير المواصلات الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٧ إذ تضمن ترقية الموظف المذكور متخيلاً للمدعى في دوره يكون والحالة هذه قد جاء مخالفاً للقانون فهو لذلك يطلب إلغاؤه مع إلزام المدعى عليها بالمصروفات ومتأبل أنصاب المحاماة .

وبعد أن أعطت الأوراق المذكورة إلى الحكومة في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أودعت في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ مذكرة بدفعها طالبة رفض الدعوى لأن نسبة الأقدمية في الدرجات الثلاث المشار إليها توازي ٢٤ درجة بينما توازي نسبة الاختيار بالكفاية الممتازة ٢٠ من الدرجة، ولما كانت الدرجة الواحدة غير قابلة للانقسام فلم يكن ثمة معدى عن جبر الكسر إلى صاحب الجزء الأغلب فيه وهو نسبة الكفاية الممتازة، فخص النسبة الأولى درجتان رقي إليهما السيد حامد أمين أفندي ووجه عبد السلام أفندي وهما أقدم من المدعى وخص النسبة الثانية درجة هي التي رقي إليها أحمد أحمد سالم رضوان سالم أفندي وذكرت أنه لم يكن دخيلاً على المصلحة بل كان وما زال يعمل بها طوال خدمته وغاية الأمر أنه ألحق اسمياً بالإدارة العامة كوسيلة لانصافه بترقيته إلى إحدى الدرجات بها . ولكنه ظل مع ذلك يعمل فعلاً بمصلحة الطرق والكبارى فلم يكن القرار الصادر بقوله والحالة هذه إلا تهزيراً للواقع بما لا يخالف الحقيقة في شيء كما



طبقاً للقانون لو أنه ترك الخدمة دون إجراء التسوية التي أقرها مجلس الوزراء في شأنه .

### الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى وقال في حقيقتها والمذكرة الشارحة لما أنه كان يشغل وظيفة نائب المدير العام لمصلحة التنظيم . وفي ١٣ من يناير سنة ١٩٤٣ قرر مجلس الوزراء إحالة إلى المعاش ابتداء من أول فبراير سنة ١٩٤٣ على أساس ضم سنتين إلى مدة خدمته ومنحه علاوتين من علاوات الدرجة الثانية التي يشغلها وتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٤٣ أصدر وزير الأشغال القرار رقم ١٤٠٦ سنة ١٩٤٣ بتفويض قرار مجلس الوزراء سالف الذكر وعلى أساس هذه التسوية خرج من الخدمة بمعاش قدره ٣٧٥ م ٦١ ج يخصم منه مبلغ ٣ ج قيمة ما استبدل به قوداً في سنة ١٩٣٨ يكون الصافي الواجب صرفه شهرياً من هذا المعاش مبلغ ٣٧٥ م ٥٨ ج . وفي أواخر سنة ١٩٤٤ صدر المرسوم بقانون رقم ١٤٨ سنة ١٩٤٤ فطبقته الحكومة على التسوية المتقدمة وترتب على ذلك أن تقرر في ٤ من مايو سنة ١٩٤٧ إلغاء علاوة من العلاوتين اللتين كانتا عنصرأ من عناصر التسوية واستبقائه الأخرى خفض المعاش تبعاً لذلك من ٣٧٥ م ٥٨ ج إلى ٣٧٨ م ٥٥ ج وأخطر المدعى بهذا القرار في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٧ فظلتم إلى العوزر المالية في ٣ يونيو سنة ١٩٤٧ ولم يبت في طلبه لغاية رفع الدعوى ولذلك يطلب الحكم أصلياً بإلغاء قرار مجلس الوزراء رقم ١٥٠ - ٢ - ٤٥٩ الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ وقرار وزير الأشغال رقم ١٤٠٦ سنة ١٩٤٣ الصادر في ١٨ من يناير سنة ١٩٤٣ فيما قضى به كل منهما من

أقضى ووجهه عبد السلام اقضى ولا نزاع في أنها أسبق في ترتيب الأقدمية من المدعى ، أما الدرجة الثالثة فقد رقى إليها الخصم الثالث على أساس الاختيار للكفاية الممتازة فضلاً عن أنه أسبق كذلك في ترتيب الأقدمية من المدعى ، ولا اعتداد بما يشير هذا الأخير من جدال حول نقله بمقولة انه حصل بقصد إفادته من التفسير على حساب موظفي المصلحة الأصليين إذ ظهر للمحكمة أنه لم يكن دخيلاً على تلك المصلحة بل كان وما زال يعمل بها طوال مدة خدمته وغاية الأمر انه حين روى انصافه في وقت ما بترقيته إلى إحدى الدرجات الخالية بالإدارة العامة تم ذلك بالحقه اسماً بهذه الإدارة دون أن تتقطع صلته بمصلحة الطرق والكبارى التي ظل يعمل بها كما كان من قبل ، فيكون القرار بإعادته إلى تلك المصلحة لا يعدو والحالة هذه أن يكون تقريراً للواقع من الأمر بما يطابق الحقيقة ومن ثم تكون الدعوى على غير أساس سليم من القانون وإجياً رفضها .  
( القضية رقم ٥ سنة ٢ ق بالمدينة السابعة ) .

٣٩٥

١٩ مايو سنة ١٩٤٨

معاش استثنائي . أحكام المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ موافقها وإطلاقها . لاجرة بالباعث على ترك الخدمة .

### المبدأ القانوني

إن أحكام المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ قد جاءت من العموم والإطلاق بحيث تشمل جميع المعاشات الاستثنائية التي منحت في المدة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ أيما كان الباعث عليها ولا مشاحة في أن المعاش الذي تقرر للمدعى عند تركه الخدمة بناء على طلبه هو معاش استثنائي لأنه يزيد على المعاش الذي يستحقه

إحالة المدعى إلى المعاش اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٤٣ واعتبارهما كأن لم يكونا في هذا الخصوص. واحتياطياً بإلغاء قرار وزير المالية الصادر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ والقاضى بتعديل المعاش من ٣٧٥ م ٥٨ ج إلى ٧٨٢ م ٥٥ ج وإلزام وزارة المالية بتعديل هذا المعاش إلى ٣٧٥ م ٥٨ ج اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٤٧ مع إلزام المدعى عليهما في الحائزين بالمصاريف وبمقابل أتعاب المحاماة ومع حفظ كافة الحقوق الأخرى بسائر أنواعها. ويبقى المدعى دعواه على أن المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ لا يطبق على حاله لأنها لا تعتبر استثناء فهو لم يكن من أعضاء النظام الذى سوى حاله بل كان من ضحاياه واضطر إلى ترك الخدمة تحت تأثير الضغط الشديد من وزير الأشغال وقتها وقبل التسوية بالشروط التى تمت على أساسها مكرهاً لأنه كان مطلوباً رفع درجته التى قضى بها نحو ١٣ سنة وزادت ماهيته على نهاية مريضها فعارض وزير الأشغال في ذلك حتى إذا تمت التسوية عاد وطلب رفع الدرجة خلفه وهو من أقربائه وتم له ذلك وإن التسوية التى تمت كانت فى الواقع تطوى على عين له لأنه طلب أن يمنح فرق خمس سنين من خدمته لصفرته التى ما كانت قد تجاوزت الثالثة والخمسين وما كانت له مصلحة فى اعتزال الخدمة فى ذلك السن المبكر فلم توافق المالية إلا على ستين فقط وإن المرسوم بقانون سالف الذكر لم يسن مثل حاله وقد أشار المدعى فى مذكرته الشارحة إلى ما رفع من مذكرات خاصاً بالنظم التى أصابه من جهاته فى الدرجة الثانية تلك الفترة الطويلة من الزمن وضيف المدعى إلى ما تقدم أن الحكومة ليس لها أن تفرد بفسخ اتفاق تم بينها وبينه وإنها ما دامت قد فعلت ذلك فيكون من حق أن يطلب الرجوع

إلى الوضع السابق على هذا الاتفاق فيعود إلى خدمة الحكومة وهذا ما طلبه وأصر عليه بعد زوال العهد الذى استكرمه على قبول الاتفاق المتقدم الذكر وإلا فيحكم له بطلبه الاحتياطى تنفيذاً للاتفاق واحتراماً له. وقد أودع المدعى صحيفة الدعوى والمذكرات الشارحة وحافظة المستندات سكرتيرية المحكمة فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وقد أعلنت هذه الأوراق إلى المدعى عليهما فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ فأودعتهما مذكرة بدفعهما فى ٣ من يناير سنة ١٩٤٨ وأودع المدعى رده الأخرى فى ١٥ منه ويتحصل دفاع الحكومة فى أن القرارات المطلوب إلغاؤها قد اتضعت عليهما زمان طويل قبل قيام قضاء الإلغاء فالمدعى غير مقبولة هذا فضلاً عن أن تكيف المدعى للتسوية بأنها تعادى أعقبه فسخ من جانب واحد هو تكيف خاطئ. وأضافت إلى ذلك أن المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ صريح فى عدم قبول أمثال هذه الدعوى واختتمت دفاعها بطلب الحكم أصلياً بعدم قبول الدعوى واحتياطياً رفضاً وقد أحيلت القضية على حضرة صاحب العزة عبده محرم بك المستشار لوضع التقرير وبعد وضعه أحيلت إلى المرافعة لجلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ وفيها أبدى كل من الطرفين ما لديه من ملاحظات ثم حجت للحكم لجلسة اليوم.

### الحكم

#### عن الدفع بعدم قبول الدعوى

ومن حيث أن هذا الدفع يقوم على ستينين أولهما: أن القرارات المطلوب إلغاؤها سابقة على العمل بقانون مجلس الدولة. وثانيهما: أن المادة السابقة من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ تنص على عدم قبول أمثال هذه الدعاوى.

يجلس الوزراء في شأنه ومن ثم يكون هذا الشق من الدفع الذي يستند إلى المادة السابعة من ذلك المرسوم بقانون في محله متعيناً قبوله .  
( القضية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠ ق بملية السابعة ) .

٢٩٦

٢٥ مايو سنة ١٩٤٨

للادة ٤٥ من قانون القعدة العسكرية . عريان .  
أعفاؤهم من الخدمة العسكرية . طالب للدستور الصادر بالأمر الملكي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . للادة ٣٠ من الدستور  
تص على عدم التمييز بين المصريين والواجبات والتكاليف العامة . الخدمة العسكرية تكليف عام . للادة ١٦٧ من الدستور .

### المبدأ القانوني

إن الاعفاء من الخدمة العسكرية  
المنصوص عليه في المادة ٤٥ من قانون القعدة العسكرية قد بطل بصور الدستور بمقتضى  
الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣ . وذلك  
أن المادة الثالثة منه قد نصت على أن المصريين  
لدى القانون سواء وهم متساوون في التمتع  
بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من  
الواجبات والتكاليف العامة لا تميز بينهم في  
ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين .

ويستخلص من الرجوع إلى المناقشات التي  
جرت في لجنة الدستور عن هذه المادة أن  
المقصود من النص على عدم التمييز بين المصريين  
بسبب الأصل في الواجبات والتكاليف العامة  
إنما هو إلغاء الامتياز المقرر للمصريين  
من الخدمة العسكرية . ثم نصت المادة ١٦٧  
من الدستور على أن ما قرره القوانين  
والمراسم والأوامر واللوائح والقرارات

ومن حيث أنه بالنسبة إلى الشق الأول  
من هذا الدفع فهو مرفوض بأن الدعوى تصب  
على إلغاء قرار وزير المالية الصادر في ٤ من مايو  
سنة ١٩٤٧ هذا القرار الذي قضى بإلغاء علاوة  
من العلاوتين اللتين منحتهما نتيجة للقضية التي  
تمت قبل ذلك بقرار صادر من مجلس الوزراء ،  
وما دام القرار المطعون فيه لاحقاً لتاريخ العمل  
بقانون مجلس الدولة فيكون الشق المذكور من  
الدفع على غير أساس سليم من القانون .  
ومن حيث أنه بالنسبة إلى الشق الثاني من  
الدفع المذكور فقد رد عليه المدعي بأن حالته  
ليست من الحالات التي تخضع لهذا المرسوم بقانون  
ومن ثم فلا يشملها الحظر الوارد في المادة  
السابعة الذكر بمقتضى أن التسوية التي تمت في شأنه  
ليست منحة استثنائية وإنما هي نتيجة اتفاق تم  
بينه وبين الحكومة لولاه ما قبل اعتزال الخدمة  
في تلك السن المبكرة خصوصاً وأنه لم يكن من  
أنصار النظام الذي استكرهه على ترك الخدمة بل  
كان على العكس من ذلك من ضحايا ذلك النظام  
إذ اضطر إلى قبول اعتزال الخدمة تحت تأثير  
الضغط الشديد من وزير الأشغال الذي قصد إلى  
التخلص منه لإحلال قريب له محله وقد تم له  
ذلك فعلا بعد اعتزاله الخدمة نتيجة للتسوية  
المنقذة الذكر .

ومن حيث إن أحكام المرسوم بقانون  
رقم ١٤٨ سنة ١٩٤٤ قد جاءت من العموم  
والإطلاق بحيث تشمل جميع المعاشات الاستثنائية  
التي منحت في المدة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى  
٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ أي أيا كان الباعث عليها  
ولا مشاحة في أن المعاش الذي تقرر للدعي عند  
تركه الخدمة بناء على طلبه هو معاش استثنائي  
لأنه يزيد على المعاش الذي يستحقه طبقاً للقانون  
لأنه ترك الخدمة دون إجراء التسوية التي أقرها

استمرار المرافعة لجلسة ٢٥ من يونية سنة ١٩٤٧ وتكليف المدعى عليها ايداع ملف المائدة موضوع النزاع ثم أرحى نظر الدعوى لتقديم الملف إلى ١٣ من يناير سنة ١٩٤٨ ثم إلى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٨ وفيها قررت المحكمة تأجيل الطعن بالحكم لجلسة ٩ من مارس سنة ١٩٤٨ ثم قررت فتح باب المرافعة لجلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٨ ليقدم المدعى شهادة اعضاءه شخصياً من الخدمة العسكرية. ثم قررت استمرار المرافعة لجلسة ٢٧ من ابريل سنة ١٩٤٨ وفيها قررت تأجيل الطعن بالحكم لجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٨ مع الترخيص للطرفين في تقديم مذكرات تكميلية قدمت المدعى عليها مذكرة في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ سمحت فيها على طلباتها ولم يقدم المدعى شيئاً.

### المحكمة

د من حيث ان مبنى الدعوى أن المدعى من العربان المفعون من الخدمة العسكرية طيناً للبادئة ٤٥ من قانون الترتبة العسكرية الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ التي تنص بأن يعنى من الخدمة العسكرية كل شخص أصله من العربان من جهة الآباء.

د ومن حيث ان القانون رقم ٦ لسنة ١٩٠٨ باعفاء العربان من الخدمة العسكرية نص في المادة الأولى منه على أن ينشأ في نظارة الحربية سجل لجميع الأشخاص الذين أسلمهم من العربان من جهة الآباء ويكونون قاطنين أو متوطنين في أية جهة من جهات التطر المصرى السارية عليها أعمال الترتبة العسكرية ونص في المادة الثانية على أن كل من يقتبس من جهة الآباء إلى شخص ورد اسمه في تعداد سنة ١٣٦٤ الهجرة أو ثبت أن أصله من العربان يماثل كأن أصله من العربان

من الأحكام ، وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع المتبعة يتقاً نافذاً بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور . وإذن فالمادة ٤٥ من قانون الخدمة العسكرية الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ بما قرره من امتياز للعربان بالإعفاء من الخدمة العسكرية لا يتفق مع مبدأ المساواة ، لم تعد بعد الدستور نافذة .

### الوقائع

أقام المدعى بصفته هذه الدعوى وقال فيها ان وزارة الدفاع الوطنى أعلنت ابنه مراح مازن مفتاح بالتقدم للاقتراع بالرغم من أنه أعرايى يقتضى إلى عائلة عربية الأصل وانه معني من الخدمة العسكرية طبقاً للمادة ٤٥ من قانون الترتبة العسكرية الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ وطلب الحكم بالناء القرار الصادر بتجديد ابنه واعفائه من الخدمة العسكرية مع الزام الوزارة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقد أودع المدعى سكرتيرية المحكمة صحيفة دعواه والمذكرة الشارحة في ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٧ وأعلنت الأوراق إلى المدعى عليها في ٣٠ مه قدمت مذكرة ومستندات في أول مارس سنة ١٩٤٧ وطلبت الحكم برفض الدعوى وقد نذب حضرة صاحب العزة محمد سالى مازن بك المستشار بالمحكمة لوضع تقرير من الدعوى نصين لمناقشة الطرفين لجلسة ٢١ من ابريل سنة ١٩٤٧ ورفض لها في تقديم مذكرات تكميلية ومستندات ثم عين لفر الدعوى جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين وقررت

لجنة الدستور بتاريخ ١٥ من أغسطس سنة ١٩٢٢ عند مناقشة هذه المادة ما يأتي : « هذا النص لا يجعل امتيازاً لأحد على أحد .... وإنما أردنا العرب بنوع خاص فلا يبقى لهم امتياز على سائر أهالي البلاد ولا يبقى من حقوق الاعضاء من الخدمة العسكرية . » وقد اعترض صالح اللوم باشا على هذا النص طالباً ترك البت في المسألة التي تضمنها البرلمان لأن العرب قوانين خاصة تربط بهذه المبادئ ولم حقوق مكتسبة من قديم الزمان فرد زكريا ناميك بأن تساوى الطبقات يحكم الدستور ضروري جداً وأن دستوراً يقوم على تمييز طبقات الأمة بعضها على بعض عدمه أولى — حقيقة قد اكتسب العرب حقوقاً ونالوا امتيازات ولكن كان ذلك لأسباب وقد أغفوا من الخدمة العسكرية لأنهم كانوا يحرسون أطراف البلاد ويقومون بعد الفاعقة والآن قد وضع عنهم هذا الصب كآ أنهم أصبحوا يشاركون الفلاحين في جميع مرافق الحياة ويساهمون في كل الحقوق العامة . وقد أخذ الرأي على هذه المادة فقررت الموافقة عليها بأغلبية الآراء . ثم قدم العرب إلى اللجنة بشكوى يترضون فيها على حرمانهم من هذا الامتياز وتناقشت اللجنة في الموضوع ثانية بجملة ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٢ فقرر بالأغلبية بقاء النص على أصله وأبى يؤخذ في تغييره بما اقترحه عبد الحميد بدوى بك ( باشا ) وهو « مع أن المصريين جميعاً سواء في الحقوق والتكاليف ومنها الخدمة العسكرية يكون المرجح في تكيف تلك الخدمة بالنسبة للعرب الرجل وجعلها ملائمة لحالتهم المعيشية إلى قانون » ثم جاء في التقرير المقدم من لجنة الدستور عن الباب الثاني في حقوق المصريين وواجباتهم ما يأتي : « وقد جمع هذا

من جهة الآباء ونص في المادة الثالثة على أنه ابتداء من الميعاد الذي تميته نظارة الحرية بعد انتهاء عملية التعداد لا يعني أحد من الخدمة العسكرية بحسب منطوق المادة ٤٤ من قانون التفرعة إلا إذا كان اسمه مدرجاً في السجل المذكور قبل اقتراحه .

« ومن حيث أن المدعى عليها تقرر أنه لا المقترح ولا أبوه ولا جده مدرجون في السجل وقد كلفتها المحكمة استجلاء الأمر لإيداع ملف المادة موضوع النزاع قدمت أوراقاً ليست واضحة الدلالة وأثبتت بأن باقي الأوراق لم يشر عليها ثم عادت المحكمة فكلفت المدعى لإيداع شهادة إعفائه شخصياً من الخدمة العسكرية فلم يقدمها .

« ومن حيث أنه حسباً تقدم لم يثبت أن المدعى أصله من العربان من جهة الآباء مما هو شرط للاعفاء المقرر بمقتضى المادة ٤٤ من قانون التفرعة العسكرية .

« ومن حيث أن المحكمة ترى التنيه في هذا المقام إلى أن الاعفاء من الخدمة العسكرية المنصوص عليه في المادة ٤٤ المذكورة قد بطل بصور الدستور بمقتضى الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ وذلك أن المادة الثالثة منه قد نصت على أن المصريين لدى القانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تميز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين ويستخلص من الرجوع إلى المناقشات التي جرت في لجنة الدستور عن هذه المادة أن المقصود من النص على عدم التمييز بين المصريين بسبب الأصل في الواجبات والتكاليف العامة إنما هو إلزاماً لامتياز المقرر للعربان بأعضائهم من الخدمة العسكرية قد ذكر عبد العزيز فهمي بك ( باشا ) في جلسة

مبدأ المساواة لم تعد بعد الدستور نافذة .  
( الفضية رقم ١١٦ سنة ١٩١٦ في رسالة حشرة صاحب  
السعادة محمد كامل مهدي باشا رئيس المجلس وبحضور  
حضرات أصحاب الؤة أحد زكي الهنهي بك والسيد  
علي السيد بك ومحمد ساي ملون بك ومحمد البليل بك  
المتأخرين ) .

٣٩٧

٢٥ مايو سنة ١٩٤٨

١ - قرار اداري بتعيين عمدة . الطعن فيه من  
الدعي . وفاته بعد ذلك . الحق هنا لا يورث .  
وجوب ساس القرار بمصلحة شخصية وبمباشرة لكل  
من الورثة في طلب الالفاء .

ب - خصم ثالث . استهدفه . الفاء قرار اداري .  
وجوب أن يكون التدخل في ميدان السين يوما .  
التدخل بعد فوات المياد . عدم قبوله .

### المبادئ القانونية

١ - لا جدال في أن حق المدعي في  
طلب الفاء تعيين عمدة لا يورث وأنه يجب  
أن يس القرار المطعون فيه حالة قانونية  
خاصة بكل من ورثة المدعي تجعل له مصلحة  
شخصية ومباشرة في طلب الفاء طبقاً للبادة  
السادسة من قانون إنشاء مجلس الدولة بأن  
تتوافر فيه الشروط التي تبرز ترشيحه لوظيفة  
العمدة لتكون له صفة في طلب الفاء القرار  
الاداري الخاص بالتعيين في هذه الوظيفة  
وما دامت هذه الشروط غير متوافرة في  
حق الورثة فلا يقبل منهم . والحالة هذه  
استمرار السير في الدعوى .

٢ - إذا كان الخصم الثالث يستهدف  
من وراء تدخله الفاء القرار المطعون فيه

الباينوعين من الحقوق الأولى المساواة . والثاني  
الحريات المختلفة . وقرن إلى ذلك بعض ما يرتبط  
بهما من الأحكام أما المساواة ( مادة ٣ ) فهي  
ملاك الحياة الاجتماعية الحديثة . ومن الحق أن  
تكون أم مطالب الدستور والمقصود بها ألا  
يفرق القانون بين المصريين فلا يحرم أحدا ولا  
طائفة من الناس شيئا من الحقوق المدنية والسياسية  
ولا يقبل أحدا من الواجبات والتكاليف العامة  
أو يضعه في أي من الأمرين موضعاً خاصاً بل  
يعتبر الجميع في ذلك بمنزلة سواء . وجاء في مذكرة  
وزير الحنفية عن الدستور ما يأتي « المادة الثالثة  
بعد ما نصت على تساوي المصريين أمام القانون  
قضت بالألأ يقع شيء من التمييز بينهم بسبب الجنس  
أو اللغة أو الدين سواء أكان ذلك في التمتع  
بالحقوق المدنية والدينية أم فيما يخص بالأعباء  
والواجبات العمومية وينفرد من هذا المبدأ الفاء  
جميع الامتيازات الحصرية سواء أكانت في  
مسألة الضرائب أم الشؤون السياسية أم فيما يتعلق  
بواجب الخدمة العسكرية » .

د ومن حيث انه وقد نصت المادة الثالثة من  
الدستور على مبدأ المساواة بين المصريين كافة  
في الواجبات والتكاليف العامة ومن بينها بل  
أولها كما سبق البيان الخدمة العسكرية ثم نصت  
للمادة ١٦٧ من الدستور على أن كل ما قرره  
التوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات  
من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من  
الاعمال والاجراءات طبقاً للأصول والأوضاع  
المتبعة يبق نافذا بشرط أن يكون نافذا متفقاً  
مع مبادئ الحريات والمساواة التي يكفلها هذا الدستور  
فإن المادة ٤٥ من قانون التفرعة العسكرية الصادر  
في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ بما قرره من امتياز  
للعربان بالأعفاء من الخدمة العسكرية لا يتفق مع

أكثر من غيرهم بشرط أن تكون الأرض التي تدفع عنها تلك الأموال مكلفة بأسمائهم قبل خلو الوظيفة ومولاهم :-

١ - حواش حسين المشد وهو الوحيد الذي يملك النصاب ، ٨٤٢ م و ١١ ج

٢ - عبد المجيد محمد عثمان - على اعتبار أنه يدفع أموالاً أميرية قبل خلو الوظيفة ، ١٦٠ م و ٧ ج

٣ - محمود عبد المطلب الجبالى - على اعتبار أنه يدفع أموالاً أميرية قبل خلو الوظيفة ٣٨٧ م و ٦ ج

٤ - محمد عبد المطلب الجبالى - على اعتبار أنه يدفع أموالاً أميرية قبل خلو الوظيفة ، ٣٨٧ م و ٦ ج .

٥ - مصطفى حسين الحريرى - على اعتبار أنه يدفع أموالاً أميرية قبل خلو الوظيفة ، ٩١٢ م و ٥ ج .

ولكن ظهر له من التحريات أن هناك أشخاصاً يمتلكون أحياناً بقعود أو أحكام ثابتة التاريخ قبل خلو الوظيفة وبجملت وتقل تكليفها بعد الخلو وأصبحوا يدفعون أموالاً أكثر من غيرهم وم :

محمد محمد دياب ( المدعى ) إذ كان يملك قبل خلو الوظيفة ١٢ س ، ٨ ط ، ٥ هـ ف مالها ٥٩٢ م ، ٥ ج وقد تملك ١٨ س و ٢٢ ط و ٢ هـ بمحكم سجل وتقل تكليفها بعد خلو الوظيفة فإذا احتسب له هذا التصدر كان مجموع ما يدفعه من الأموال ١٩٧ م ، ٨ ج وعبد الفضيل محمد دياب إذ كان يملك قبل خلو الوظيفة ١٤ س ، ٩ ط ، ٤ هـ ف مالها ٦٠٨ م و ٤ ج وقد تملك بنفس الحكم المشار إليه ١٨ س و ٢٢ ط و ٢ هـ ف كآخيه وباعتبار هذا التصدر يكون مجموع ما يدفعه من الأموال ٣٩٠ م و ٧ ج .

فتدخله والحالة هذه هو اختصاص لقات القرار وطعن فيه بالإلغاء فلا يكون مقبولا إلا إذا حصل في ميعاد الستين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة وما دام ذلك التدخل قد تم بعد الميعاد فإنه يتعين الحكم بعدم قبوله .

## الوقائع

تتمثل وقائع الدعوى حسبما يؤخذ من صحيفتها ومذكرات طرفي الخصومة ومستنداتها - بما في ذلك أوراق الترشيع لعمدية ناحية أم ديتار بمركز امبابه في أنه في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٤ خلت الناحية المذكورة من العمدية لوفاة العمدة السابق عبد السلام محمد الحريرى . وأعد كشف المرشحين متضمنا اسم محمود عبد المطلب الجبالى وطرح موضوع العمدية على لجنة الشكايات بجلسته ٤ من يونيه سنة ١٩٤٥ فقرر مأمور المركز أن رغبة أغلبية المرشحين متجهة نحو اختيار المرشح المذكور في حين أن عائته ليست قوية وهو ليس بمحترم في بلده الاحترام الكافي للوظيفة وطلب تأجيل النظر حتى يمكن التوفيق بين المرشحين لاختيار مرشح كفه للوظيفة فأرجى نظر الموضوع لهذا السبب ثم قدمت بعد ذلك طلبات من أشخاص لإدراج أسمائهم في كشف الترشيع كما قدمت طلون عدة في بعض المرشحين وأخذ المركز في فحصا ويؤخذ من مذكورة رئيس شكايات مديرية الجيزة أن المركز انتهى الى إعداد كشف المرشحين على أساس من يدفعون أموالاً أميرية أكثر من غيرهم نظراً الى عدم توافر النصاب القانوني في خمسة من أهل البلدة - كما أنه لم يدرج في الكشف الأشخاص الذين يدفعون أموالاً أميرية

مصطفى حسين الحريري افندى عمدة لبلدة أم دينار التابعة لمركز امبابه مع الزام وزارة الداخلية بالمصروفات ومقابل اصاب الحاماة وبعد أن أعلنت الأوراق المذكورة الى المدعى عليها في ٢١ منه أودعت في ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٧ مذكرة بدفعها طلبت فيها رفض الدعوى مع الزام المدعى بالمصروفات ومقابل اصاب الحاماة فرد المدعى بمذكرة تكميلية أودعها في ٥ من يوليه سنة ١٩٤٧ أصر فيها على طلباته - ثم ندب حضرة صاحب المزة السيد علي السيد بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير في الدعوى فأصدر في أول أكتوبر سنة ١٩٤٧ قراراً أشار في صلبه الى ضرورة ايداع الأوراق الخاصة بتعيين العمدة المظعون في تعيينه وأذن في تقديم مذكرات ومستندات تكميلية في المواعيد المينة بالقرار فأودعت المدعى عليها الأوراق المذكورة في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ولم يقدم أحد من الطرفين مذكرات تكميلية أخرى .

وبعد وضع التقرير عين لنظر الدعوى جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٤٨ وفيها قرر على المدعى أن هذا الأخير توفي الى رحمة الله . ثم طلب في جلسة ١٣ من ابريل سنة ١٩٤٨ استمرار السير في الدعوى من ورتة المدعى كما طلب قبول عبدالمجيد محمد عثمان خصماً ثالثاً فيها متضماً لهؤلاء الورثة وعارض على الحكومة في هذا الطلب بشتمه ثم أجلت الدعوى الى جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٤٨ للمرافعة مع الترخيص في تقديم مذكرات في عشرين يوماً والمدة مناصفة يبدأها الورثة وطالب التدخل ، وفي هذه الجلسة سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ثم أرحمى التعلق بالحكم لجلسة اليوم .

كما أن مصطفى الحريري تملك أيضاً ١٢ طوافي يمتد سجل وتتل تكليفه بعد خلو الوظيفة وإذا اعتبر يصكون مجموع ما يدفعه من الأموال ٣٩٠ م و ٧ ج فاستطلعت المديرية رأى الوزارة في الأمر - فأقادت بها بكتابها الوارد في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٤٦ بأنها ترى إدراج اسم كل من محمد محمد دياب وعليه وعبد الفضيل محمد دياب وعليه بكشف المرشحين وأنه بناء على ذلك يكون كشف المرشحين شاملاً لاسماء (١) حواش حسين المشد (٢) ومحمد محمد دياب وعليه (٣) ومصطفى حسين الحريري (٤) وعبد الفضيل محمد دياب وعليه (٥) وعبد المجيد محمد عثمان على حسب ترتيب دفع الأموال وصحح كشف الترشيح بعد المراجعة على هذا الأساس وعلى اعتبار أن الأول يدفع أموالاً أميرية ٨٤٢ م و ١١ ج والثاني ٩٦٢ م و ٨ ج والثالث ٧٦٩ م و ٧ ج والرابع ٩٧٨ م و ٧ ج والخامس ١٦٠ م و ٧ ج وطرح موضوع العمدة على اللجنة في جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٧ فرشح محمد محمد دياب وعليه نفسه للوظيفة وأيده أخوه عبد الفضيل وكذلك الشيخ عبد المجيد محمد عثمان . ورشح مصطفى حسين الحريري نفسه وأيده حواش حسين المشد وأحسن الشهادة في حقه مأمور المركز وعضو المركز على اعتبار أنه من عائلة أقوى وأنه أكثر احتراماً في بلده ومتعلم وأنه حاصل على دبلوم مدرسة الصنائع بينما أن مناقشه أي . ولأن العمدة في أسرع منذ زمن طويل فوافقت اللجنة على انتخابه بالإجماع كما تجاوزت عن الطعن المقدم في صلاحية الترشيح واعتصمت الوزارة بتعيينه عمدة في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٤٧ فأطلق المدعى هذه الدعوى بالصحيفة المودعة سكرتيرية هذه المحكمة مع المذكرة الشارحة وحفاظة مستندات في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٧ طالباً إلغاء قرار تعيين



## المحكوم

« من حيث أن المدعى عليها دفعت بعدم قبول السير في الدعوى من وروثة المدعى ، لأن الحق فيها لا يورث بل يجب أن تكون لم فيها مصلحة شخصية ومباشرة كما أنه لا يجوز قبل تدخل عبد المجيد محمد عثمان خصياً ثالثاً في الدعوى بعد إذ اقضى بميعاد الستين يوماً المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة .

« ومن حيث أنه فيما يتعلق بورثة المدعى ، فلا جدال في أن مثل هذا الحق لا يورث وأنه يجب أن يمس القرار المطعون فيه حالة قانونية خاصة بكل منهم تجعل له مصلحة شخصية ومباشرة في طلب الثأب طبقاً للمادة السادسة من قانون إنشاء مجلس الدولة بأن توافر فيه الشروط التي تبرر ترشيحه لوظيفة العمدة لتكون له صفة في طلب إلغاء القرار الإداري الخاص بالتعيين في هذه الوظيفة ، وما دامت هذه الشروط غير متوافرة في حق الورثة فلا يقبل منهم والحالة هذه استمرار السير في الدعوى ومن ثم يتعين القضاء بذلك .

« ومن حيث أنه بالنسبة إلى طالب التدخل فلأن كان قد تبين للمحكمة من الاطلاع على الأوراق أن اسمه كان من بين المرشحين للعمدة إلا أنه ما تجب ملاحظته أنه يستهدف من روائ تدخله إلغاء القرار المطعون فيه ، فتدخله والحالة هذه هو اختصام لذات القرار المطعون فيه بالإلغاء فلا يكون مقبولاً إلا إذا حصل في ميعاد الستين يوماً المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة ، وما دام ذلك التدخل قد تم بعد هذا الميعاد فإنه يتعين الحكم بعدم قبوله .

( القضية رقم ٢١١ لسنة ١٩٦٤ في بالمائة السابقة ) .

٣٩٨

٢٥ مايو سنة ١٩٤٨

القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بإحراز السلاح للذات الثالثة منه . رخص السلاح . منحها أو رفضها أو تحديد مدتها أو قصرها على أنواع معينة من الأسلحة . من سلطة وزير الداخلية التقديرية . عدم خضوع قراره بأنها لرعاية محكمة القضاء الإداري ما لم يكن مشوباً بسوء استعمال السلطة .

## المبدأ القانوني

لوزير الداخلية بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بإحراز السلاح الحرية في منح الرخص أو رفضها أو تحديد مدتها أو قصرها على أنواع معينة من الأسلحة وتقييدها بأي شرط أو حد وذلك حسبما يترامى له وهو أيضاً حر في سحب الرخص في أي وقت . وملول هذا النص أن لوزير الداخلية سلطة تقديرية في سحب رخص إحراز السلاح وحله ، وهذه المثابة لا يخضع قراره لرعاية محكمة القضاء الإداري ما لم يكن مشوباً بسوء استعمال السلطة .

## الواقعة

أقام المدعى هذه الدعوى وقال فيها أنه من تاجر الجملة لفناكة بمدينة القاهرة ومصدر تموينه في تجارته مزارع الحكومة والموثر والأفراد ، التي يرسو عليه مزادها كل عام وإذا كان يباشر هذه المزارع ويتردد عليها دواماً وكان بسبب ذلك معرضاً لهجوم العموص كما أن تجارته وعاصيله معرضة لسطورم . طلب في فبراير

دعواه ولأسباب تمت إلى الأمن العام في أعقاب حوادث متعددة نتجت من مشاجرات تافهة بين تجار الفاكهة وبينهم وبين الغير استعملت فيها الأسلحة التي رخص لهم فيها رأست وزارة الداخلية إعادة النظر في الرخص السابق إصدارها بعد اجراء تحريات جديدة عن كل رخصة وظروف حاملها وانتهت إلى سحب الرخص جملة من البعض وتخفيض السلاح المرخص فيه البعض الآخر حسباً وأنه ضرورياً لطبيعة عمل المرخص له وقد اتضح من التحريات التي أجرتها في شأن المدعى انه يشتغل تاجراً للفاكهة في سوق الجملة وحالته المالية متوسطة وأنه اتهم في قضية المشاجرة رقم ٥٨٣٦ سنة ١٩٤٦ جنائيات الأزيكية وضبط فيها مسدسه فأرأت الوزارة سحب ترخيص البندقية اكتفاء بالمسدس لأن وجود سلاح ظاهر معه يؤدي إلى استفزاز خصومه وإثارة شعورهم ولأن المسدس يحقق له الحماية الكافية وهذا الاجراء قد اتخذته في حدود السلطة المخولة لها بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بحمل واحراز السلاح. وبعد وضع التقرير أحيلت الدعوى إلى المرافعة وعين نظرها جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ثم أوجأت التعاقب بالحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

د من حيث ان المادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بإحراز وحمل السلاح تقتضى بأن وزير الداخلية حر في منح الرخص أو رفضها أو تعديدها متى ما أقرها على أنواع معينة من الأسلحة وتقييدها بأي شرط أو حد يرى ضرورة تقييدها به وذلك حسبما يترأى له

سنة ١٩٤٥ الترخيص له في حمل مسدس فرخس له به ونظراً إلى أن المسدس لم يف بالفرص المتصور ويحقق له الحماية الكافية طلب في يناير سنة ١٩٤٦ الترخيص له في حمل بندقية فرخس له بها وعلى أثر هذا الترخيص قام بشرائها ودفع ثمنها لما مبلغ خمسة وسبعين جنهما وفي ديسمبر سنة ١٩٤٦ طلب أن يستبدل بالمسدس آخر فأجيب إلى طلبه وأصبح بذلك يحمل مسدساً وبندقية واستمرت الحكمدارية بتجديده الترخيص إلى أن أبلغ في ٢ من يناير سنة ١٩٤٨ أن وزارة الداخلية قررت سحب رخصة البندقية اكتفاء بالمسدس . ولما كان في هذا التصرف خطر يهدده في شخصه وفي ماله ويؤثر في نشاطه التجاري كما أنه لم يكن له وجه أو مورد لاستقامته وحسن سيره وسلوكه فهو يرفع الدعوى طالباً الحكم بإلغاء قرار وزارة الداخلية بسحب رخصة البندقية المرخص له بها في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٦ واعتبار هذا القرار كأن لم يكن مع إلزام الوزارة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

أودع المدعى سكرتيرية المحكمة في ٥ من يناير سنة ١٩٤٨ صحيفة الدعوى والمذكرة الشارحة وحافظة المستندات وقد أعطت هذه الأوراق إلى المدعى عليهما في ١١ منه قديماً في ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٨ طلباً بمحيمها أجل لتقديم دفاعهما ثم ندب حضرة صاحب العزة محمد سمي مازن بك المستشار بالمحكمة لوضع تقرير في الدعوى فأصدر في ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٨ قراراً بالترخيص للطرفين في أيداع مذكرات ومستندات في الآجال المبينة لذلك تقدم المدعى عليهما في ٢ من مارس سنة ١٩٤٨ مذكرة مع مستندات وطلباً الحكم برفض الدعوى مع إلزام المدعى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ذاكرين أن المدعى رخص له في حمل السلاح على الوجه المبين في صحيفة

القيوم . وفي ١٦ من يوليو سنة ١٩٤٦ أعلن بقرار صادر من وزير الداخلية في ١٣ من يوليو سنة ١٩٤٦ بإحالة للاستدياع اعتباراً من الشهر المذكور وفي ٩ من فبراير سنة ١٩٤٧ صدر قرار من وزير الداخلية بإحالة إلى المعاش ابتداء من ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٧ لبلوغه سن التقاعد .

فرفع هذه الدعوى بصحيفة موقعة من الأستاذ محمود سليمان غنام المحامي أودعها سكرتيرية المحكمة مع حافظة مستندات في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٧ طالباً الحكم أولاً : بتعديل الأساس الذي بني عليه قرار الإحالة إلى المعاش واعتباره بمرتبة الفائتقام بدلاً من رتبة البكباشي . وثانياً : بإلزام وزارة الداخلية بأن تدفع له في مواجهة وزارة المالية مبلغ ٦٦٠ م و ٥٠١٨ ج على سبيل التعويض مع تعديل مقدار المعاش إلى ٥٠٠ م و ٤٣٠ ج في الشهر مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٧ أودعت الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى . ثم تطلب أحد مستشاري المحكمة لوضع التقرير في الدعوى وبعد وضعه عين نظرها جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ وفيها قررت المحكمة ضمها إلى الدعوى رقم ٤ لسنة ١ التفضائية التي كان قد رفعها للمدعي على وزارة الداخلية بإلغاء قرار الإحالة إلى الاستدياع ثم تأجلت إلى جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٨ جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٤٨ جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٤٨ لضم أوراق ومستندات . وفي هذه الجلسة قرر المدعي تنازله عن دعوى إلغاء قرار الإحالة إلى الاستدياع مع تحمله بمصروفاتها كما قرر تنازله عن طلب تعديل المعاش في هذه الدعوى ثم سمعت أقوال وملاحظات الطرفين على الوجه المين بحضور الجلبة وأرجىء النظر بالحكم فيها لجلسة اليوم .

وهو أيضاً حر في سحب الرخص في أي وقت . ومن حيث أن مدلول هذا النص أن لوزير الداخلية سلطة تقديرية في سحب رخص احراز السلاح وحمله وبهذه المثابة لا يخضع قراره لرقابة المحكمة ما لم يكن مشوباً بسوء استعمال السلطة .

ومن حيث أن المدعي لم يثر هذا الوجه أو يبدعه في القرار المطعون فيه وفضلاً عن ذلك فإن الاستفادة من أوراق القوى ومساق وقائنها أن الوزارة قد اتخذت لاعتبارات تتعلق بصيانة الأمن العام .

( القضية رقم ١٧٤ سنة ٢ ق بلجنة السابعة )

٣٩٩

٢٦ مايو سنة ١٩٤٨

قرار بالإحالة إلى المعاش . تأسيه على وقائع غير صحيحة . مخالفة للقانون . تخويز عن ذلك . جواز .

### المبدأ القانوني

إذا بني قرار الإحالة إلى المعاش على وقائع غير صحيحة يدحضها الثابت في التقارير المقدمة طوال مدة الخدمة ، فإنه يكون قد انطوى على مخالفة القانون لبيانه على سبب غير صحيح لا تنتجها الوقائع الثابتة في الدعوى ويحق للمدعي المطالبة بتعويض عنه .

### الوقائع

تتصل وقائع الدعوى في أن المدعي تخرج في مدرسة البوليس والادارة في سنة ١٩٠٨ بمرتبة الملازم أول وتدرج في سلك مناصب البوليس إلى أن رقى إلى رتبة البكباشي في ١٠ من مايو سنة ١٩٤٣ وعين مساعداً للمكابر بمديرية

## الحكومة

« من حيث أن الدعوى أصبحت مقصورة على الحكم أولاً : بإلزام وزارة الداخلية في مواجهة وزارة المالية بأن تدفع للدعوى مبلغ ٦٦٠ و ٥٠١٨ ج على سبيل التعويض بالتفصيل للمدين في صحيفة الدعوى ومذكرتها الشارحة وثانياً ، بتعديل المعلن إلى مبلغ ٥٠٠ و ٤٣ ج شهرياً ، ومؤسس للدعوى دعواه في كلا الطرفين على أن قرار الإحالة إلى الاستبعاد صدر باطلاً لأوجه ثلاثة ، الأول : عيب في الشكل ، والثاني : مخالفة القانون ، والثالث : إساءة استعمال السلطة ، وقول في بيان الوجه الأول أن قرار الإحالة إلى الاستبعاد لم يعرض على مجلس البوليس الأعلى علاجاً بمحكمة الفقرة الثانية من المادة ١٨ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها وقول في بيان الوجه الثاني أن قرار الإحالة إلى الاستبعاد صدر مخالفاً للقواعد التنظيمية التي وضعتها الوزارة لإحالة الضباط إلى الاستبعاد وخصوصاً ما تعلق منها بحالة المدعى الصحية وحالته في العمل وقول في شرح الوجه الثالث أن إحالته إلى الاستبعاد لم تكن بدافع من المصلحة العامة أو مصلحة الوظيفة بل كانت للشحن والانتقام منه بقصد حرمانه من رتبة القائمات التي كان يستحق الترقية إليها وإعطاء هذه الرتبة لآخر يتلوها في الأقدمية .

« ومن حيث أن الحكومة تدفع الدعوى بأن قرار الإحالة إلى الاستبعاد لم يجانب القانون في أية ناحية من نواحيه وأنه صدر بعد أخذ رأي مجلس البوليس الأعلى وفي حدود القواعد التنظيمية التي قررت الوزارة لإحالة الضباط إلى الاستبعاد - كما أن قرار الإحالة إلى المعلن صدر بلوغ المدعى السن المقررة للقواعد فلا يجوز

للدعوى والحالته للمطالبة بتعويض بسبب هذين القرارين كما أنه لا يحسن له المطالبة بتعديل مقدار المعلن إلى ٥٠٠ و ٤٣ ج على أساس راتب القائمات لأنه لم يرق إلى هذه الرتبة قبل إحالته إلى المعلن .

« ومن حيث أنه عن الوجه الأول الخاص بالعيب الشكلي فقد ظهر من أوراق الدعوى أن قرار إحالة المدعى إلى الاستبعاد صدر بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للبوليس في جلسته التي انعقدت في ٩ من يوليو سنة ١٩٤٦ وإن المجلس هو الذي أوصى بإحالة المدعى إلى الاحتياط ومن ثم يكون هذا الوجه على غير أساس من القانون متعيناً عدم الأخذ به .

« ومن حيث أنه لا اعتداد بما يقوله المدعى من أن عدم اشتغال قرار الإحالة على بيان بأخذ رأي مجلس البوليس الأعلى يفيد بطريق القزوم عدم عرض حالته على المجلس المذكور قبل صدور هذا القرار - أولاً : لأن هذا التول مبني على قرينة يكذبها الواقع الثابت في الأوراق وثانياً : لأنه يتناقض مع الأساس الذي بنى عليه المدعى الوجه الثاني من طعنه الذي يقوم على أن مجلس البوليس الأعلى مخالف في شأنه القواعد التنظيمية التي وضعتها الوزارة لإحالة ضباط البوليس إلى الاحتياط .

« ومن حيث أنه بالنسبة إلى الوجه الثاني والثالث من صورة محضر جلسة ٩ من يوليو سنة ١٩٤٦ للمجلس الأعلى للبوليس أن وزارة الداخلية قررت وقتها أسساً ثلاثة يحال الضابط بمقتضاها إلى الاستبعاد وهذه الأسس هي أولاً : أن يكون الضابط جاوز سن السابعة والخمسين ، وثانياً : أن يكون في حالة صحية لا تمكنه من مواصلة العمل ، وثالثاً : أن تكون حالته في العمل غير مرضية .

في ذلك أولاً : لأن هذه الجزاءات قليلة الأهمية وسبق أن رقي المدعي بعدها الى رتبة الصاغ فرتبة البكباشي فلا يجوز اعتبارها في الحكم على كفايته ، وثانياً : لأن التقارير المقدمة عنه وخصوصاً التقرير المقدم من مدير الفيوم في ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٦ قبل إحالة الى الاستيداع بخمسة أشهر ونصف شهر تشهد له جميعاً بالكفاية والاستقامة والأمانة .

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك يكون القرار الصادر بإحالة المدعي الى الاستيداع قد اضلوى على مخالفة القانون لبنيانه على سبب غير صحيح لا تنتج الوقائع الناشئة في الدعوى — ويحق للمدعي المطالبة بتعويض عنه .

« ومن حيث ان المحكمة تقدر التعويض بمبلغ ٣٠٠ ج مراعية في ذلك ما أصاب المدعي من ضرر مادي وأدبي نتيجة لقرار المذكور .

« ومن حيث ان طلب تعديل المعاش على غير حق لأن راتب الدرجة لا يدخل في حساب معاش الموظف عملاً بمحكم المادة ١٥ من قانون المعاشات رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ الا اذا كان قد رقي اليها ويتقاضى الراتب المقرر لها عند إحالة الى المعاش . وقد أحيل المدعي الى المعاش على أساس رتبة البكباشي لا على أساميرتبة القائمقام التي يطلب التعديل بتمتصاها .

« ومن حيث انه لا عمل مع ما تقدم لبحث الوجه الثالث الخاص بإسائة استعمال السلطة وان كانت عناصر الدعوى تنادي بعد قيامه .

( القضية رقم ١٧٧ سنة ١ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب البرة عمد على راتب بتوعمد البالي بك وعبدعمر بك المستعازن ) -

« ومن حيث ان المدعي يتازع في توافر الشرطين الثاني والثالث في حاله بقوله أنه في صحته ولم يسبق له الحصول على أجازة مرضية أو أجازة جديية على غير المألوف كما أن ملف خدمته لم يمس بالتقارير التي تشهد بكفايته في عمله ونزاهته وحسن أخلاقه .

« ومن حيث ان الحكومة ترد على ذلك بأنه وإن كانت التقارير المقدمة عن المدعي من سنة ١٩٣٦ تؤكد كفايته ونزاهته وحسن أخلاقه فإنه سبق أن توقعت جزاءات على المدعي قبل ذلك وهذه تكن وحدها لا اعتبار الشرط الثالث متوافر فيه .

« ومن حيث انه سلم أن المدعي كان وقت إحالته الى الاستيداع في حالة صحية جيدة تمكنه من الاستمرار في مزاولة العمل حتى أحالته الى المعاش وإنما النزاع بين الطرفين ينحصر في حاله في العمل وما إذا كانت مرضية أم غير مرضية .

« ومن حيث ان الثابت من التقارير المقدمة عن المدعي وخصوصاً في المدة من سنة ١٩٣٦ حتى سنة ١٩٤٦ أنه كان كسده في عمله حسن الاخلاق والسلوك نزهاً يؤدي أعمال وظيفته بحالة مرضية ويستحق الترقية في دوره .

« ومن حيث ان المستفاد من ذلك أن حالة المدعي في العمل وقت إحالته الى الاستيداع كانت مرضية وان قرار الإحالة إذ ينفي إحالته الى الاستيداع على أن حاله في العمل لم تكن مرضية أسس على وقائع غير صحيحة يكتبها الثابت في التقارير المقدمة عند طوال مدة خدمته .

« ومن حيث انه لا منقح فيما قاله الحكومة من سبق توقيع جزاءات على المدعي قبل ترقية الى رتبة الصاغ فرتبة البكباشي ومن أن هذه الجزاءات تؤثر في معيار كفايته للعمل — لا منقح

## الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى وقال في عرضتها أنه عين مفتشاً ضبط بوزارة الداخلية في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ نقلاً من وزارة العدل حيث كان يشغل وكيل نيابة من الدرجة الثالثة براتب شهري قدره عشرون جنيهاً - وفي أول سبتمبر سنة ١٩٤٤ رقي إلى الدرجة الرابعة المخصصة لوظيفة مفتش ضبط تطبيقاً لكادر هيئات البوليس الملحق بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ براتب قدره ٣٥ ج اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٤٤ ولما صدر المرسوم بقانون الخاص بإلغاء الاستثناءات في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ ردت وزارة الداخلية حالته إلى الدرجة السادسة من أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ تاريخ التحاقه بخدمة الحكومة وجعلت راتبه ٢٠ ج اعتباراً من ١٦ من مارس سنة ١٩٤٤ وقال إن هذا تصرف مخالف لأحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الذي جعل معاملة هيئات البوليس طبقاً للكادر الملحق، ومخالف لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ والمنظم لتواعد الكادر وقد نص فيه بالموافقة على ما أتى كل موظف ملحق من هيئات البوليس رقي إلى الدرجة المخصصة لوظيفته بالكادر متى كانت تلي درجته مباشرة ومضى عليه سفتان في درجته بمنح أول مربوط الدرجة الجديدة أو المربوط الثابت بشرط ألا يزيد الفرق بين ماهية القديمة وبداية الدرجة أو المربوط الثابت على علاوة الترقية القانونية مضافاً إليها علاوة أقصاها ١٢٠ ج سنوياً فإذا كان درجة الوظيفة بالكادر أعلى من التي تلي درجته رقي إلى الدرجة التي تلي درجته بالشروط السابقة على أن يمنح علاوة الترقية مضافاً إليها ١٢٠ ج سنوياً ولا يتجاوز هذا المقدار فرق الدرجة المرق عليها فإذا كان الموظف لم يحضر سفتين في درجته بمنح العلاوة

٤٠٠

٢٦ مايو سنة ١٩٤٨

ترقية . استحقاق المدعى لها . طبقاً لقانون هيئات البوليس والكادر والملحق به . وقرار مجلس الوزراء في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ . نديه إلى الوزارة أو نقله خارج الكادر بعد ترقية إلى الدرجة الرابعة الإدارية التي علمها قرار مجلس الوزراء المذكور إلى الخامسة . استحقاقه للدرجة الخامسة . تطبيق الاستحقاق لها على وجود درجة خالية في الميزانية . تناقض ذلك مع قرار مجلس الوزراء في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ .

## المبدأ القانوني

استحقاق المدعى الترقية إلى الدرجة الخامسة طبقاً للقانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس والكادر الخاص الملحق به ولأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ المعدلة للكادر المذكور ، لا يؤثر فيه نديه من مفتش ضبط بمحافظة ديمياط إلى وزارة الداخلية أو نقله إلى وظيفة أخرى خارجة عن كادر هيئات البوليس مادام هذا التدب وذلك النقل قد حصل بعد ترقية إلى الدرجة الرابعة الإدارية التي تعدلت إلى الخامسة - بموجب قرار مجلس الوزراء سالف الذكر - أما تعليق استحقاقه لها على وجود درجة عائدة خالية بميزانية المصلحة فيتعارض مع أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ التي أكتسب المدعى حقاً في الترقية إلى الدرجة المذكورة بصرف النظر عن أي اعتبار مالي .

التعويض مع الصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقد أعلنت الأوراق المذكورة إلى المدعى عليهما في ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٧ فأودعنا مذكرة في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٤٧ قائلاً فيها أن المدعى كان قد ألحق بالديوان العام في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ فهو من هذا التاريخ لم يصحح خاضعاً لكادر هيئات البوليس ولا ينطبق عليه إلا الكادر العام ولذلك تكون ترقية بحسب أقدميته وتقدير كفايته وصلاحيته للترقية سواءً ليس له حق في راتب معين سولمخلت وظيفة بوزارة الصحة أو لمخل وهذا لا يدخل في اختصاص حكمة القضاء الإداري وطلبنا الحكم أصلياً بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطياً برفضها مع إلزام المدعى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقد أحيلت الدعوى إلى حضرة صاحب المزة محمد البايلى بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير فيها وبعد وضعه عين نظرها جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وفيها وفي الجلسات التالية سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين ثم أرحى إصدار الحكم فيها إلى جلسة اليوم .

### الحكم

د من حيث ان المدعى عدل طلباته في المذكرة المودعة منه في ١٢ من مايو سنة ١٩٤٨ إلى الحكم أولاً باعتبارها في الدرجة الخامسة براتب ٣٤ ج ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٤ وثانياً بصرف متجدد الفرق من أول سبتمبر سنة ١٩٤٤ إلى أول مايو سنة ١٩٤٦ ، وثالثاً بتطبيق قواعد التفسير على حاله باعتبار أقدميته في الدرجة الخامسة من أول سبتمبر سنة ١٩٤٤ . ومن حيث ان التراجع بين الطرفين يدور حول مبدأ ترقية المدعى إلى الدرجة الخامسة براتب قدره أربعة وثلاثون جنباً شهرياً إذ يقول المدعى بوجود إرجاعها إلى أول سبتمبر

الإضافية التي كانت تمنح له فوق علاوة الترقية القانونية في حالة ترقية وعند تضيعة المدة المشار إليها يرقى بالعلاوة القانونية فقط كما نص على تسوية حالة من سبق ترقية من رجال هيئات البوليس على أساس القواعد السابقة ، وقال المدعى انه سبق أن رقى بصفته أجد رجال هيئات البوليس الملكيين في أول سبتمبر سنة ١٩٤٤ إلى الدرجة الرابعة المخصصة لوظيفة مفتش ضبط ثم أنزل إلى السادسة فكان من الطبيعي تسوية حاله على أساس سبق ترقية إلى الدرجة الرابعة غير أن وزارة الداخلية عدلت إلى تدبه بوزارة الصحة في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ثم نقله إليها نهائياً في ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٥ وتدبته وزارة الصحة مفتشاً بإدارة التحقيقات وذلك للتخلص من تطبيق القواعد الخاصة بكادر هيئات البوليس عليه ، وأضاف إلى ذلك أنه شكاً أمره إلى وزارة الصحة التي أحالت شكواه إلى وزارة المالية التي وافقت على وضعه في الدرجة الخامسة براتب قدره ٣٤ جنباً من أول سبتمبر سنة ١٩٤٤ وأبلغت رأيها إلى وزارة الصحة في ٢ من يناير سنة ١٩٤٧ لتنفيذه غير أن الوزارة الأخيرة رأت أن مذكرة وزارة المالية قد غلقت التسوية على شرط وجود وظيفة إدارية عالية في الدرجة الخامسة بيزانية وزارة الصحة وأنه نظراً إلى عدم وجود درجات خامسة عالية قبل ٢ من أبريل سنة ١٩٤٧ فلا يمكن تسوية حالة المدعى من أول سبتمبر سنة ١٩٤٤ ولذلك فهو يرفع هذه الدعوى وقد أودع صحيفتها مع المذكرة الشارحة سكرتيرية المحكمة في ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٧ طالباً الحكم بتسوية حاله بوضعه في الدرجة الخامسة براتب قدره ٣٤ جنباً شهرياً من أول سبتمبر سنة ١٩٤٤ مع إلزام المدعى عليها الأولى بأن تدفع له مبلغ ٢٠٠٠ ج على سبيل

ولكن وزارة الداخلية قبله إلى وزارة الصحة قبل اجراء التسوية المطلوبة فظلم المدعى من ذلك إلى وزارتي الداخلية والصحة فأرسلنا تظله إلى وزارة المالية لابلد رأيها فيه فواقعت على تسوية حاله طبقاً لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ وعلى استحقاقه للدرجة الخامسة براتب قدره أربعة وثلاثون جنهما شهرياً من أول سبتمبر سنة ١٩٤٤ بشرط وجود وظيفة إدارية من الدرجة الخامسة غالية بميزانية وزارة الصحة التي يعمل بها المدعى .

ومن حيث ان المستفاد من الواقع المتقدمة ان للمدعى يستحق الترقية إلى الدرجة الخامسة براتب قدره أربعة وثلاثون جنهما شهرياً من أول سبتمبر سنة ١٩٤٤ طبقاً للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس والكادر الخاص للمحققين وأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ المعدلة للكادر المذكور ولا يؤثر في حقه في ذلك نفيه من مفتش ضبط بمحافظة دمياط إلى وزارة الداخلية أو نقله إلى وظيفة أخرى خارجية عن كادر هيئات البوليس ما دام هذا التنب وذلك التقل قد حصل بعد ترقية إلى الدرجة الرابعة الإدارية التي تعدلت إلى الخامسة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ .

ومن حيث ان تعليق استحقاق المدعى للدرجة المذكورة على وجود درجة غامسة عالية بميزانية وزارة الصحة يتعارض مع أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ التي أكسبت المدعى حقاً في الترقية إلى الدرجة المذكورة بصرف النظر عن أى اعتبار مالى .

ومن حيث انه لكل ما تقدم تكون دعوى

سنة ١٩٤٤ تاريخ ترقية في وزارة الداخلية وقت أن كان مفتشاً بالضبط بمحافظة دمياط بينما ينهب المدعى عليها الى وجوب اعتبار الترقية من أول مايو سنة ١٩٤٦ تاريخ خلو الدرجة بميزانية وزارة الصحة .

ومن حيث انه يبين من أوراق الدعوى أن المدعى التحق بخدمة الحكومة في أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ وفي وظيفة معاون إدارة بالدرجة السابعة بوزارة الداخلية براتب قدره اثنا عشر جنهما شهرياً ثم نقل الى وزارة العدل مساعداً للنيابة بالدرجة السادسة من أول يونيه سنة ١٩٤٢ ومنح ١٥ جنهما شهرياً من أول أكتوبر سنة ١٩٤٢ زيلت الى ١٦ و ٢٠٠٠ ج من أول مايو سنة ١٩٤٣ وعين وكيلًا للنائب العام من الدرجة الثالثة (٢٤٠ - ٣٠٠ ج) براتب ٢٠ ج شهرياً من ١٦ من مارس سنة ١٩٤٤ ثم نقل مفتشاً بالضبط بمحافظة دمياط من ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ ومنح الدرجة الرابعة المخصصة لهذه الوظيفة طبقاً للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس والكادر الخاص للمحققين ونقل الى الديوان العام بالوزارة من ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ وطبقت عليه أحكام المرسوم بقانون الخاص بالغاء الاستثناءات فردت حاله الى الدرجة السادسة من أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ براتب قدره عشرون جنهما شهرياً من ١٦ من مارس سنة ١٩٤٤ . وفي ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ أصدر مجلس الوزراء قراراً متضمناً تعديلات في قواعد الرواتب والدرجات التي تطبق على الموظفين للملكين من هيئات البوليس ونص فيه على تطبيق أحكامه على من سبقت ترقية من الموظفين في ظل أحكام الكادر الخاص للمحققين بالقانون ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ فطالب المدعى بتسوية حاله طبقاً لهذه القواعد



بالأقدمية المطلقة من الدرجة الرابعة الفنية إلى الدرجة الثالثة الفنية في الكادر الفني العالي هو أن يكون قد مضى على الموظف أربع سنين في درجته قبل أول مايو سنة ١٩٤٦ وأن تكون أقدميته ضمن موظفي الدرجة الرابعة الفنية في الوزارة أو المصلحة التابع لها تسمح له بالترقية في حدود نسبة الستين في المائة المقررة بالأقدمية من الدرجة الرابعة إلى الدرجة الثالثة .

٢ — يشترط للترقية في الترقية في حدود النسبة المقررة للأقدمية طبقاً لنص المادتين السادسة والسابعة من قواعد التنسيق أن تحصل الترقية بالأقدمية المطلقة بحيث لا يتخطى موظف من هو أقدم منه في الدرجة .

٣ — لا تسمح قواعد التنسيق في الكادر الفني العالي بضم مدة الدراسة العالية عند حساب الأقدمية في الدرجة .

### الوقائع

تحصل الوقائع في أن المدعي تخرج في سنة ١٩٣٠ في مدرسة الفنون والصناعات الملكية ( الهندسة التطبيقية الآن ) ثم عين في ٣ من أغسطس سنة ١٩٣٠ مهندساً بمجلس مديرية القليوبية براتب عشرة جنيهات شهرياً في الدرجة (٨ - ٣٦ ج) المعادلة للدرجة السادسة زيد إلى اثني عشر جنياً وتدرج بعد ذلك في سلك الوظائف فرق إلى الدرجة (١٥ - ٣١ ج) المعادلة للدرجة الخامسة اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٣٨ فإلى الدرجة الرابعة بأول مريوطها من أول مايو سنة ١٩٤٢ في وظيفة مدير الإدارة الهندسية

المدعي على حق ويتمين الحكم له بجميع طلباته المعدلة .

( القضية رقم ٢١ سنة ١ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب اليزة زكي خير الأبريجي بك وكيل المجلس وعمد على راتب بك وعمد البالي بك وعبد عزم بك وعمود سابر الغاري بك المستشارين ) .

٤٠١

٢٦ مايو سنة ١٩٤٨

١ — قواعد التنسيق . الترقية في الكادر الفني العالي . عدم التفرقة بين حلة الشهادات العالية وغيرم . ترقية موظف حاصل على مؤهل فني متوسط من الدرجة الرابعة إلى الثالثة . شرط ذلك أن يكون قد مضى أربع سنوات في درجته قبل أول مايو سنة ١٩٤٦ وأن تكون أقدميته في الدرجة في الوزارة أو المصلحة تسمح بالترقية في حدود نسبة الأقدمية .

ب — تنسيق . ترقية بالأقدمية . مراعاة الأقدمية المطلقة وعدم التخطي .

ج — تنسيق . كادر في حال . عدم جواز ضم مدة الدراسة العالية عند حساب الأقدمية في الدرجة .

### المبادئ القانونية

١ — الثابت من قواعد تنسيق درجات الموظفين والمستخدمين في الوزارات والمصالح التي أقرها مجلس الوزراء بمجلسه المتعقبة في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٤٧ أنها لم تشترط في الترقية في درجات الكادر الفني العالي أن يكون الموظف من حلة الشهادات العالية كما أنها لم تشترط في ترقية الموظف الحاصل على مؤهل فني متوسط من الدرجة الرابعة إلى الدرجة الثالثة في نطاق الكادر الفني العالي أن يكون قد أتم في خدمة الحكومة خمساً وعشرين سنة وكل ما فرضته هذه القواعد للترقية

التروية بمديرية بنى سويف التابعة لوزارة الصحة ( المرافق العامة ) حيث يوجد الآن — وفى ١٦ من مايو سنة ١٩٤٣ منح نهاية الدرجة الرابعة — وفى سنة ١٩٤٧ صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٧ بفتح اعتماد لتسنيق درجات الموظفين وقرر مجلس الوزراء فى ٢٩ من يوليو سنة ١٩٤٧ القواعد التى تتبع فى تنفيذ تسنيق درجات الموظفين والمستخدمين فى الوزارات والمصالح — وفتحت وزارة الصحة للمرافق العامة التى يتبعها المدعى قواعد التسنيق على جميع الموظفين بمصالحها وتركت المدعى فى الترقية من الدرجة الرابعة إلى الثالثة . فرغ المدعى أولاً : الدعوى رقم ٣٣٥ لسنة ١ التفضائية بصحيفة موقعة من الأستاذ مصطفى البرادعى المحامى أودعها مع المذكرة الشارحة وحافظه مستندات سكرتيرية المحكمة فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ طالباً فيها الحكم بتطبيق قرار مجلس الوزراء المؤرخ فى ٢٩ من يوليو سنة ١٩٤٧ على حاله واعتباره فى الدرجة الثالثة من أول مايو سنة ١٩٤٦ واستحقاقه راتبها من التاريخ المذكور ، ثانياً : الدعوى رقم ٣٥٧ لسنة واحد التفضائية بصحيفة موقعة من نفس الأستاذ المحامى أودعها مع المذكرة الشارحة وحافظه مستندات سكرتيرية المحكمة فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ طالباً فيها الحكم بإلغاء الأثر الصادر بترقية مساعد مدير الأعمال مصطفى كامل جاهين أفتدى لوظيفة مدير أعمال من الدرجة الثالثة التى يستحقها المدعى لرفع درجته إليها بمقتضى قانون التسنيق وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من يوليو سنة ١٩٤٧ . وفى ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أودعت الحكومة مذكرة فى الدعوى الأولى طالبة رفضها وفى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أودع المدعى مذكرة تكميلية فى الدعوى المذكورة وفى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أودعت الحكومة

مذكرة فى الدعوى الثانية طالبة رفضها وأودع المدعى مذكرة تكميلية فى هذه الدعوى فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وقد تدب لوضع التقرير فى الدعوى حضرة صاحب العزة محمد على راتبك المستشار فأصدر قراراً فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ لاستيفاء النقط المشار إليها فى طلبه وفى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أودع المدعى مذكرة تكميلية مشفوعة بحافظة مستندات وأودعت الحكومة حافظة مستندات فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ وبعد وضع التقرير فى كل من الدعويتين عين نظرهما جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٤٨ وفيها قررت المحكمة ضم الدعوى رقم ٣٥٧ لسنة ٥ التفضائية إلى الدعوى رقم ٣٣٥ لسنة ١ التفضائية للارتباط الموضوعى وسمعت فيها ملاحظات محامى الطرفين كما هو مبين بمحضر الجلسة ثم أرحى التعلق بالحكم إلى جلسة اليوم .

### الحكم

ومن حيث ان استيراد الوقائع وتسلسلها يقتضى الكلام أولاً فى الدعوى رقم ٣٣٥ لسنة ١ التفضائية .

#### عن الدعوى ٣٣٥ لسنة ١ التفضائية

• من حيث ان المدعى يقول انه أقدم جميع موظفى الدرجة الرابعة الفنية بوزارة الصحة ( للمرافق العامة ) وأن جميع المراتب الرابعة الفنية فى المصلحة رفعت بمقتضى قواعد التسنيق إلى الدرجة الثالثة الفنية وأنه على الرغم من استحقاقه الدرجة الثالثة الفنية بالأقدمية المطلقة قد تركته الوزارة فى الترقية بمقولة انه يحمل مؤهلاً متوسطاً ولم يتم فى خدمة الحكومة خمساً وعشرين سنة مع أن قواعد التسنيق لم تفرق بين حلة الشهادات العالية وغيرهم من حلة الشهادات

المتوسطة ومن حيث ان المدعى يقول انه أقدم جميع موظفى الدرجة الرابعة الفنية بوزارة الصحة ( للمرافق العامة ) وأن جميع المراتب الرابعة الفنية فى المصلحة رفعت بمقتضى قواعد التسنيق إلى الدرجة الثالثة الفنية وأنه على الرغم من استحقاقه الدرجة الثالثة الفنية بالأقدمية المطلقة قد تركته الوزارة فى الترقية بمقولة انه يحمل مؤهلاً متوسطاً ولم يتم فى خدمة الحكومة خمساً وعشرين سنة مع أن قواعد التسنيق لم تفرق بين حلة الشهادات العالية وغيرهم من حلة الشهادات

تطبيقاً لأحكام كادر سنة ١٩٣٩ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٥ ،  
والثاني : ما إذا كانت هذه القواعد يجوز تطبيقها  
على حالة المدعى بعد أن أدرجت درجته في الترتيب  
في الكادر الفني العالي .

« ومن حيث أن الثابت من قواعد تلميق  
درجات الموظفين والمستخدمين في الوزارات  
والمصالح التي أقرها مجلس الوزراء بمجلس المتقدمة  
في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٤٧ أنها لم تشترط في  
الترقية في درجات الكادر الفني العالي أن يكون  
الموظف من حلة الشهادات العالية كما أنها لم تشترط  
في ترقية الموظف الحاصل على مؤهل فني متوسط  
من الدرجة الرابعة إلى الدرجة الثالثة في نطاق  
الكادر الفني العالي أن يكون قد أتم في خدمة  
الحكومة خمساً وعشرين سنة وكل ما فرضته هذه  
القواعد للترقية بالأقدمية المطلقة من الدرجة الرابعة  
الفنية إلى الدرجة الثالثة الفنية في الكادر الفني  
العالي هو أن يكون قد مضى على الموظف أربع  
سنين في درجته قبل أول مايو سنة ١٩٤٦ وأن  
تكون أقدميته ضمن موظفي الدرجة الرابعة الفنية  
في الوزارة أو المصلحة التابع لها تسمح بالترقية  
في حدود نسبة السنين في المائة المقررة للترقية  
بالأقدمية من الدرجة الرابعة إلى الدرجة الثالثة .

« ومن حيث أنه لا متنع فيها ذكره الحكومة  
من أنه يشترط في ترقية الموظف غير الحاصل  
على مؤهل دراسي عال من الدرجة الرابعة إلى  
الدرجة الثالثة طبقاً لقواعد الترتيب أن يكون قد  
مضى على الموظف في خدمة الحكومة خمس  
وعشرون سنة تأسيساً على حكم الفقرة الثانية من  
المادة السادسة من قواعد الترتيب — لا متنع في  
ذلك أولاً : لأن تلك الفقرة ونصها « تكون  
الترقية من أول مايو سنة ١٩٤٦ لمن يكونون قد  
قضوا في هذا التاريخ المدة القانونية أو من التاريخ

المتوسطة من ناحية تطبيق تلك القواعد على جميع  
الموظفين بعد معنى أربع سنوات في الدرجة  
واستلزام ذلك إلى القول بأن تركه في الترقية  
جاء مخالفاً للقانون من جهة والواقع من جهة أخرى  
لأن الوظيفة التي يشغلها فضلاً عن اعتبارها بمنتهى  
قواعد الترتيب في الدرجات الفنية العالية .

« ومن حيث أن الحكومة تدفع الدعوى  
بأنه يشترط طبقاً لأحكام كادر سنة ١٩٣٩ وقرار  
مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٥  
في ترقية الموظفين غير الحاصلين على مؤهل دراسي  
عال من الدرجة الرابعة إلى الدرجات الأعلى توافر  
أمرين ، الأول : إتمامهم أربع سنوات في الدرجات  
المترقية منها ، والثاني : أن يكون قد مضى عليهم في  
الخدمة بصفة دائمة أو مؤقتة مدة مجموعها خمس  
وعشرون سنة وقت الترقية وأن المدعى لم يتوافر  
فيه التيد الزمى الأخير إذ لم ترض عليه في الخدمة  
مدة مجموعها خمس وعشرون سنة حتى تمكن ترقية  
من الدرجة الرابعة إلى الدرجة الثالثة .

« ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى  
أن المدعى أقدم جميع موظفي الدرجة الرابعة  
الفنية في وزارة الصحة ( للرافق العامة ) وأن  
عدد الدرجات الرابعة الفنية ومقدارها ست  
عشرة درجة رفعت جميعاً في الترتيب إلى الدرجة  
الثالثة الفنية وأدرجت جميعاً في الكادر الفني العالي  
وأن درجات الكادر الفني المتوسط وقتت في  
الترتيب في الوزارة المذكورة عند الدرجة الخامسة  
الفنية .

« ومن حيث أن النزاع بين الطرفين ينحصر  
في أمرين الأول : فيما إذا كان يشترط طبقاً لقواعد  
الترتيب في ترقية الموظف الذي يحمل مؤهلاً فنياً  
متوسطاً من الدرجة الرابعة الفنية إلى الدرجة  
الثالثة الفنية إتمام خمس وعشرين سنة في الخدمة

القانون وتبين لذلك الحكم باستحقاق هذه الدرجة ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٦ وصرف راتبها من التاريخ المذكور .

عن الدعوى رقم ٢٥٧ لسنة ١ قضاية

« ومن حيث ان المدعى ينشئ على الترام الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٧ بترقية مصطفى كامل جاهين اقدمى وظيفة مدير أعمال من الدرجة الثالثة انه أولا : خطأ في تطبيق قواعد الترقية اذ أنه يشترط للترقية الى الدرجات المرفوعة في الترقية بالأقدمية المطلقة أن تكون الترقية فيها بالأقدمية في الدرجة في حدود النسب المحددة في المادة الخامسة من قواعد الترقية وأن المدعى أقدم من مصطفى كامل جاهين اقدمى في الدرجة الرابعة الفنية اذ رقي اليها في أول مايو سنة ١٩٤٢ بينما رقي مصطفى كامل جاهين اقدمى الى الدرجة المذكورة في أول نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، وثانياً : انطوى على اساءة استعمال السلطة ذلك

لأن مصطفى كامل جاهين اقدمى يعمل في قسم الهندسة وتقل الى مصلحة الشؤون القروية على وظيفة في الدرجة الرابعة دون أن يقبل عمله بتصد ترقية الى الدرجة الثالثة المخصصة للدعي .

« ومن حيث ان الحكومة تدفع الدعوى بأن ترقية مصطفى كامل جاهين اقدمى الى الدرجة الثالثة اعتباراً من ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٧ تمت طبقاً للقوانين واللوائح .

« ومن حيث انه يشترط للترقية في الترقية في حدود النسبة المقررة للأقدمية طبقاً لنص المادتين السادسة والسابعة من قواعد الترقية أن تحصل الترقية بالأقدمية المطلقة بحيث لا يتخطى موظف من هو أقدم منه في الدرجة .

« ومن حيث انه يبين من الوقائع المتقدمة ان المدعى أقدم في الدرجة الرابعة الفنية من

الثاني لتفضائهم ايها . لا تحمل هذا التخرج ، وثانياً : لأن المستاد من نصوص المواد الرابعة والخامسة والسادسة والعاشرة من قواعد الترقية أن مدلول عبارة المدة القانونية هو مدة الأربع السنين في الدرجة لا المدة في خدمة الحكومة .

وثالثاً : لأن الأخذ بهذا الرأي فيه مخالفة صريحة لنص المادة السابعة من قواعد الترقية التي تكلم في الترقية بطريق التيسير اذ يكفي للترقية بهذا الطريق طبقاً لأحكام المادة المذكورة أن يكون الموظف قد أمضى سنتين فأكثر في درجته الحالية أيما كانت الدرجة وأن يكون متوسط مدة خدمته في كل درجة سب سنوات على الأقل فيكفي لترقية موظف بطريق التيسير من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة أن يكون قد أمضى في خدمة الحكومة أربع عشرة سنة اذ بدأ في الدرجة السادسة وعشرين سنة اذ بدأ في الدرجة السابعة .

« ومن حيث انه لا عمل لتحدي في هذه الحالة بأحكام كادر سنة ١٩٣٩ أو بالتواعد التي قررها مجلس الوزراء في ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٥ في شأن ترقية الموظفين غير الحاصلين على مؤهل دراسي عال من الدرجة الرابعة الى الدرجات الأعلى ذلك لأن قواعد الترقية تضمنت أحكاماً خاصة قصد منها اسعاف الموظفين بمعرفة عاجلة يجب الأخذ بها وجعلها حتى ولو تعارضت مع أحكام التواعد العامة المتعلقة بترقيات الموظفين .

« ومن حيث انه يبين عما تقدم ومن أن الدرجة الرابعة التي يشتملها المدعى أدخلت في الترقية في التكاثر الفني العالي لوزارة الصحة للرافق العامة وزُلت طبقاً لأحكامه الى الدرجة الثالثة ومن أن ملف المدعى حافل بالقرارات التي تشهد له بالكفاءة والامتنان في عمله يبين من كل ذلك أن وزارة الصحة اذ تركته في الترقية الى الدرجة الثالثة بالتطبيق لتواعد الترقية تكون قد عالت

## المبادئ القانونية

١ - قواعد التنسيق التي أقرها مجلس الوزراء في ٢٩ يولييه سنة ١٩٤٧ وإن كانت تختلف عن قواعد الترقية العادية في أنها جعلت نسباً معينة للترقية بالأقدمية المطلقة في الدرجات من السابعة إلى الثالثة في الكادرات الأربعة إلا أنها لا تزال تحتفظ بطابع الترقية العادية وخصائصها فهي ليست من قبيل قواعد انصاف الموظفين أو تسوية حالاتهم التي من مقتضاها منح الموظف أعلى درجة من الدرجة التي كان بها قبل التنسيق لمضي زمن معين أو تسوية حالته لحصوله على مؤهل معين .

ب - وإن كانت الترقية بالأقدمية المطلقة تختلف عن الترقية بالاختيار في استحقاق الموظف الترقية إلى الدرجة المنسقة بمجرد حلول دوره في الترقية دون مراعاة أي اعتبار يتعلق بالكفاية والامتياز مما كان يدخل في الأصل في سلطة الإدارة التقديرية إلا أن اللجنة شئون الموظفين مع ذلك في هذه الحالة كما لها في حالة الترقية العادية أن تترك الموظف في الترقية إذا كان قد وقعت عليه جزاءات من شأنها أن تحول دون ترقيه .

## الوقائع

تمحصل وقائع الدعوى في أن المدعى عين في ٧ من فبراير سنة ١٩٢٩ بمصلحة التعداد والاحصاء في وظيفة من الدرجة الثامنة ثم قل في سنة ١٩٣٢

مصطفى كامل جاهين اقدمى فضلاً عن أنه من الموظفين المتأخرين المشهود لهم بالكفاية ومن ثم ما كان يجوز أن يتخطاه مصطفى كامل جاهين اقدمى في الترقية إلى الدرجة الثالثة .

ومن حيث أنه لا اعتداد بما ذكرته الحكومة من أن مصطفى كامل جاهين اقدمى يعمل مؤهلاً عالياً ومن أنه بإضافة السنوات الأربع التي قضاها بالدراسة العالية إلى مدة أقدميته يصبح أقدم من المدعى - لا اعتداد بذلك لأن قواعد التنسيق لم تفرق بين حملة الشهادات المالية وغيرهم من حملة الشهادات المتوسطة من حيث الترقية بطريق الأقدمية من الدرجة الرابعة إلى الدرجة الثالثة الفنية في الكادر الفني العالي ولأن النواعد المذكورة لا تسمح بنظم مدة الدراسة العالية عند حساب الأقدمية في الدرجة .

ومن حيث أنه بين ما تقدم أن التراباطون فيه الصادر بترقية مصطفى كامل جاهين اقدمى قد جاء منشوباً بالخطأ في تطبيق قواعد التنسيق وتعيين لذلك العاوه دون حاجة لبحث الوجه الثاني من التظمن المبني على إساءة استعمال السلطة .

(الضمية رقم ٣٣٥ و٣٠٧ سنة ١٩٣٦ بالهيئة العامة)

٤٠٢

٢٦ مايو سنة ١٩٤٨

١ - قواعد التنسيق . اختلافها عن قواعد الترقية العادية في النسبة مع احتفاظها بطابع الترقية العادية وخصائصها . ليست قواعد انصاف أو تسوية حالة .

ب - قواعد التنسيق . الترقية بالأقدمية المطلقة . عدم مراعاة الكفاية والامتياز . لجنة شئون الموظفين . تركها الموظف في الترقية لتوقيع جزاءات عليه تحول دون ترقيته . جواز ذلك .

الغزة محمد علي وأتب بك المستشار بالمحكمة لوضع التقدير فأصدر قراراً في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ لاستيفاء بعض قطع وتقديم مستندات تكميلية بحسب المدين بصلب الترار. فأودعت المدعى عليها مذكرة تكميلية مشفوعة بمستندات في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧. وبعد وضع التقرير عن نظر الدعوى جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت على الوجه المدين بمحضرها وأرجىء النطق بالحكم إلى جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٤٨ بجلسته ١٩ من مايو سنة ١٩٤٨ بجلسته اليوم.

### الحكم

من حيث أن المدعى يبنى دعواه على أن الترار المطعون فيه إذ تضمن تركه في الترقية من الدرجة السابعة إلى السادسة بالأقدمية المطلقة لكثرة الجزاءات الموقفة عليه قد صدر مخالفاً لتانون ذلك أن قاعدة الترقية بالأقدمية المطلقة تقتضي باستحقاق الموظف للترقية بمجرد حلول دوره فيها دون مراعاة أي اعتبار آخر وسواء وقعت عليه جزاءات أم لا.

ومن حيث أن الحكومة ترد على ذلك بأن قواعد التنسيق لم تفرج عن قواعد الترقية العادية في شيء وأن اللجنة شئون الموظفين في كل وزارة، عملاً بحكم المادة الثانية من قواعد التنسيق الحق في استبعاد من ترى استبعاده من الموظفين في الترقية بالأقدمية المطلقة مراعية في ذلك المصالح العام ومصلحة العمل وأن لجنة شئون الموظفين بوزارة التجارة والصناعة استمرت حالة المدعى فوجدت أن الجزاءات الموقفة عليه من شأنها أن تحول دون ترقية واقترحت تركه في الترقية ووافق الوزير على ذلك. وأن ما اقترحه اللجنة يدخل في حدود اختصاصها ولا مقب عليها فيه.

ومن حيث أن التراب من محضر لجنة مشورن

إلى وزارة التجارة والصناعة وفي ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٩ رقي إلى الدرجة السابعة وفي ٢٩ من يولييه سنة ١٩٤٧ قرر مجلس الوزراء التواعد التي يجب اتباعها في تنسيق درجات الموظفين والمستخدمين في الوزارات والمصالح وتقتضي هذه التواعد بأن تكون الترقية في الكادر الكتابي من الدرجة السابعة إلى السادسة بنسبة ٩٠٪ بالأقدمية المطلقة و ١٠٪ بالاختيار للكفاية الممتازة بشرط أن يكون الموظف قد أمضى أربع سنوات في درجته لتأية أول مايو سنة ١٩٤٦. وفي ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٧ اجتمعت لجنة شئون موظفي وزارة التجارة والصناعة واقترحت ثلاثم وخسين موظفاً إلى الدرجة السادسة بالأقدمية المطلقة وتركت المدعى في الترقية على الرغم من أقدميته لكثرة جزاءاته. ووافق على ذلك وزير التجارة والصناعة بقرار أصدره في ١١ من أغسطس سنة ١٩٤٧. وإذ علم المدعى بذلك أرسل شكاويين إحداها في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ إلى وزير التجارة والصناعة والثانية في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٤٧ إلى وكيل الوزارة ولما لم تجب الوزارة عن هاتين الشكاويين رفع هذه الدعوى بصحيفة موقعة من الأستاذ خالد حسن الحامي طالباً فيها إلغاء الترار الصادر من وزير التجارة والصناعة في ١١ من أغسطس سنة ١٩٤٧ فيما تضمنته من تركه في الترقية لخالفته التانون. وفي ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أودعت وزارة التجارة والصناعة مذكرة طالبة رفض الدعوى تأسيساً على أن تخلف المدعى في الترقية إنما كان بسبب كثرة الجزاءات الموقفة عليه طوال مدة خدمته. وفي ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أودع المدعى مذكرة تكميلية صمم فيها على أقواله الأولى وأضاف إليها أن الجزاءات التي وقعت عليه لا تبرر تركه في الترقية بالأقدمية المطلقة ثم ندب حضرة صاحب

« ومن حيث أن الاستفادة من قواعد الترقية التي أقرها مجلس الوزراء في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٤٧ ومن تعليمات وزارة المالية المتبعة لها أن القواعد المذكورة تضمن ترقية الموظفين والمستخدمين في الدرجات المفضلة بشروط خاصة في حدود نسب معينة للأقدمية المضافة وأخرى للكفاية الممتازة تفادى بحسب الدرجة المرتقبة إليها في الترقية والكادر الذي به الموظف في المصلحة التي يعمل فيها .

« ومن حيث أن القواعد المذكورة وإن كانت تختلف عن قواعد الترقية العادية في أنها جعلت نسباً معينة للترقية بالأقدمية المضافة في الدرجات من السابعة إلى الثالثة في الكادرات الأربعة إلا أنها لا تزال تحتفظ بطابع الترقية العادية وخصائصها فهي ليست من قبيل قواعد انصاف الموظفين أو تسوية حالاتهم التي من متنتها منح الموظف درجة أعلى من الدرجة التي كان بها قبل الترقية لمضي زمن معين أو تسوية حاله لحصوله على مؤهل معين .

« ومن حيث أنه يخلص من ذلك أنه وإن كانت الترقية بالأقدمية المطلقة تختلف عن الترقية بالاختيار في استحقاق الموظف الترقية إلى الدرجة المفضلة بمجرد حلول دوره في الترقية دون مراعاة أي اعتبار يتعلق بالكفاية والامتياز مما كان يدخل في الأصل في سلطة الإدارة التقديرية إلا أن للجنة شؤون الموظفين مع ذلك في هذه الحالة كإلها في حالة الترقية العادية أن تترك للموظف في الترقية إذا كان قد وقعت عليه جزاءات من شأنها أن تحول دون ترقية .

« ومن حيث أنه لا اعتداد بما يقوله المدعي من أن كلفة مطلقة معناها ترقية الموظف في دوره ولو كان ملفه مليئاً بالجزاءات ومن أن ترك

الموظفين في وزارة التجارة والصناعة المؤرخ في ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٧ أن عدد الدرجات السادسة التي كانت تعين الترقية إليها بطريق الترقية ٥٨ من ذلك ٥٣ بالأقدمية المطلقة وأن ترتيب المدعي الرابع في موظفي الدرجة السابعة وأن اللجنة المذكورة اقترحت تخليه في الترقية إلى الدرجة السادسة لكثرة جزاءاته ولأن ملفه سئ جداً .

« ومن حيث أنه استبان من مراجعة ملف خدمة المدعي أنه وقعت عليه الجزاءات الآتية (١) خصم ثلاثة أيام في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٣٩ لتعديه على كونستابل بوليس (٢) انذار في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٤ لاختلاله بنظام العمل (٣) خصم خمسة عشر يوماً من راتبه وقوله إلى جهة أخرى في ٢ من يناير سنة ١٩٤٠ لسوء استغلال وظيفته ولتقديمه بلاغاً كاذباً في حق أحد الموظفين الذين يعملون معه (٤) خصم يوم من راتبه عن شهر سبتمبر سنة ١٩٤٠ لتأخير مواعيد التسليم في بعض أمور الوزن (٥) انذار في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٠ لاهماله في ختم بعض الأوراق المعهودة إليه (٦) خصم يوم من راتبه في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ لتعديه بالشم على أحد مفتشي السواحل (٧) خصم عشرة أيام من راتبه وتغيبه للعمل بمراقبة التورن بقنا في ٢١ من مايو سنة ١٩٤٦ لإدارة منزله لعب الميسر .

« ومن حيث أن النزاع في الدعوى يدور حول أمور ثلاثة ، الأول : المسامحة التاتونية لقواعد الترقية ، والثاني : ما إذا كان يجوز للجنة الإدارة في حالة الترقية بالأقدمية المطلقة ترك الموظف الذي يعمل دوره في الترقية وحده وسلطتها في ذلك ، والثالث — ما إذا كانت الجزاءات التي وقعت على المدعي تكفي لتركه في الترقية .

ب - موظفو مصلحة الجبائر . وظائهم الفنية المتوسطة تنتهي عند الدرجة الخامسة . وظائف الدرجة الرابعة تدخل في الكادر الفني المالي . وجوب الترقية منها إلى الدرجة الثالثة طبقاً لقواعد الترقية عن طريق الأقدمية المطلقة ما دام ترتيب الأقدمية يسمح بهذه الترقية في حدود النسبة المقررة للأقدمية . لا عمل للاحتياج بوجوب أن يحبل الموظف مؤعلاً عالياً .

### المبادئ القانونية

١ - تجب التفرقة في طلبات الالغاء بين ما هو مقدم منها من أشخاص لم حقوق اعتدت عليها القرارات المطعون فيها ، وما هو مقدم منها من أشخاص لم تمتد القرارات المطعون فيها على حق من حقوقهم وإنما يكون لم مجرد مصلحة مستها القرارات المطعون فيها . ففي الحالة الأولى لا يكون الأمر مقصوراً على غصاة القرار الإداري في ذاته لمخالفته للقانون أو لسبب آخر من أسباب الالغاء ، بل يجاوز ذلك إلى الحكم في موضوع الحق ، ويعني آخره يكون الالغاء مطلوباً في هذه الحالة كوسيلة لمنع الاعتداء على الحق ، أما في الحالة الثانية فإن الالغاء يكون مطلوباً لذاته فيكون هو الغاية من الطعن وينبغي على اختلاف الملة في الحالتين أنه في الحالة الأولى لا يؤدي تصحيح الوضع الذي ترتب على القرار المطعون فيه وزوال العيب الذي شابه إلى انتهاء الخصومة إلا إذا صحح الوضع تصحيحاً كاملاً يرد الحق للمتدعي عليه إلى صاحبه . أما في الحالة الثانية فإن تصحيح هذا الوضع ينبغي عليه انتفاء المصلحة من الطعن الذي انما يهدف إلى زوال العيب

الموظف في الترقية في هذه الحالة يتضمن جزاء ثانياً عن أمر سبق عتابه عليه لا اعتداد بذلك لأن كلمة مظنة إنما جاءت لدفع كل شبهة قد تقوم لدى جهات الإدارة في شأن بقاء سلطتها في الاختيار عند اجراء الترقية بالأقدمية ولم تغير هذه الكلمة من الماعية الأناونية للمعلة ذاتها من انها ترقية موظف من درجة إلى أخرى لا تسويه لحالته على درجة معينة ومن مقتضى ذلك أن يكون لجهة الإدارة أن ترك الموظف في الترقية إذا ارتكب من الأخطاء أو وقع عليه من الجزامات ما يؤثر في صلاحية للعمل في الوظيفة التي يشغلها .

ومن حيث انه وقد انتزع من استعراض جزامات المدعى على الوجه المتقدم أنه وقعت عليه سبعة جزامات بعقوبات مختلفة ستة منها لأسباب تتعلق بالعمل وبمعناها باستقطاع خمسة عشر يوماً من راتبه مما يؤخذ منه أن الترار المطعون فيه لم يجانب الصواب في تخليفه في الترقية .

ومن حيث انه يبين عما تقدم أن الدعوى على غير أساس من القانون معيناً رفضها .

( القضية رقم ٣٣٩ سنة ١ في الميزة السابقة ) .

٤٠٣

٢٦ مايو سنة ١٩٤٨

١ - طلبات الالغاء . وجوب التفرقة بين الطلبات للنسبة من لمن حقوق اعتدى عليها القرار المطعون فيه وبين الطلبات المقدمة من لم تمتد القرارات المطعون فيها على حقوقهم . تصحيح الوضع في الطلبات التي من النوع الأول لا ينهي الخصومة إلا إذا كان التصحيح كاملاً . موظف تخليف في الترقية . طعنه في القرار الصادر في هذا الشأن - ترقية به ذلك . لا تعتبر تصحيحاً كاملاً . مصلحة في الطعن ظاهرة من وجوب اعتبار ترقية في حدوثه من تاريخ صدور القرار المطعون فيه والطلب إنفاؤه .



الترقية إذا كان قد أمضى سنتين في درجة الأخيرة ويشترط ألا يقل متوسط خدمته في الدرجات السابقة عن ست سنوات على الأقل في كل درجة وأن تكون درجة في الكادر المالي وأن تسمح أقدميته بالترقية وهذه الشروط جميعها متوافرة فيه فكان يجب لذلك أن يرقى إلى الدرجة الثالثة بالأقدمية ثم يقول المدعي أنه حتى لو لم تكن أقدميته تسمح له بالترقية فإنه كان من الواجب ترقية عن طريق الكفاية في جلود النسبة المقررة للإمتياز لأن مكتب خدمته يشهد له بالكفاية والامتياز ومن أجل ذلك يكون قرار وزير الأشغال إذ تخطاه في الترقية يتطويع على مخالفة صريحة للقانون . وقد أعلنت تلك الأوراق إلى المدعي عليها في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ فلم يقدم مذكرة بدفاعها وتنب حاضرة صاحب العزة عبده محرم بك المستشار بالحكمة لوضع تقرير في الدعوى وبعد وضعه عين نظرها جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين في المحضر ثم أرجئ إصدار الحكم لجلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ مع الترخيص في تقديم مذكرات ومستندات تكليبه ثم لجلسه اليوم وفيها صدر كالآتي :

الحكم

عن الدفع بعدم قبول الدعوى .  
ومن حيث أن الحكومة دفعت بعلم قبول الدعوى وبغت هذا الدفع على أن المدعي قد رقى فعلا إلى الدرجة الثالثة وبذلك أصبح لا مصلحة له في طلب إلغاء القرار المطعون فيه ، والمصلحة ركن من أن كان كل دعوى ، وإذا تخلف هذا الركن فإنها تكون غير مقبولة وهذا ما تعنى به قواعد قانون المرافعات فضلا عن حكم القفزة

الذي غاب القرار المطعون فيه .  
بمساهمة بين من الإطلاع على الجدول المرافق لقواعد التنسيق الصادر في يولييه سنة ١٩٤٧ أن الوظائف الفنية المتوسطة بمصلحة البحارى تنتهى عند الدرجة الخامسة وأن جميع موظفي الدرجة الرابعة الفنية قد اعتبروا شاغلين لدرجات تدخل في الكادر الفني العالي . وقد جعل التنسيق للدرجات ، فتي كالمب الدرجة داخلة في الكادر الفني العالي ، كان من حق شاغلها أن تطبق عليه قواعد الكادر الفني العالي تنسيقاً ، بغض النظر عما إذا كان جامعاً أو غير جامعاً ومودى ذلك أن الدرجة قد تكون كتابية ويكون شاغلها جامعاً ومع ذلك تعتبر في ظل أحكام قواعد التنسيق في الكادر الكتابي والعكس بالعكس .

### الوقائع

أقام المدعي هذه الدعوى بالصيغة المودعة سكرتيرية المحكمة مع مذكرته الشارحة وحافطة مستنداته في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ قائلاً أنه عند تنفيذ قواعد التنسيق تخطه الوزارة في الترقية إلى الدرجة الثالثة مع استحقاقه لها ولذلك فهو يطلب الحكم بإلغاء القرار الصادر من وزير الأشغال في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٧ بترقية موظفي مصلحة البحارى فيما يتعلق بالترقيات إلى الدرجة الثالثة واعتبار مستحقاً للترقية إلى الدرجة السادسة مع إلزام الحكومة بالمصروفات ومتأخرات أغلبها الضامنة مستنداً في ذلك إلى أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٤٧ في شأن تنظيم الدرجات نص على حق الموظف في

صحح الوضع الذي ترتب على القرار المطعون فيه تصحيحاً كاملاً وهو لم يصحح إلا تصحيحاً جزئياً لأن المدعى وإن كان قد رقى إلى الدرجة الثالثة فإنه لم يرق إليها إلا من تاريخ صدور قرار الترقية وهو ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٨ بينما هو يطلب إلغاء القرار المطعون فيه ليرتب على هذا الإلغاء جميع الآثار ومنها اعتبار ترقية في دوره من تاريخ صدور القرار في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٧ ، كما أن من بين طلباته مصروفات الدعوى وأتعاب المحاماة وهذه أيضاً لم يتناولها القرار الصادر بترقيته وبذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لا يستند له من القوانين فيتمتع برفضه .

#### عن الموضوع

« من حيث أن النزاع بين طرفي الخصومة قد انحصر فيما إذا كانت الدرجة الرابعة التي كان المدعى يشغلها قبل ترقية تدخل في الكادر الفني العالي أم في الكادر الفني المتوسط . فالحكومة تبني دفاعها على أنها تدخل في الكادر الفني المتوسط مستندة في ذلك إلى أنه لا يحمل مؤهلاً عالياً بينما يقرر المدعى أنها تدخل في الكادر الفني العالي . » ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الجدول المرافق لقواعد التنسيق الصادر في يوليوس سنة ١٩٤٧ أن الوظائف الفنية المتوسطة بمصلحة المجازي تنتهي عند الدرجة الخامسة وأن جميع موظفي الدرجة الرابعة الفتيين قد اعتبروا شاغلين لدرجات تدخل في الكادر الفني العالي .

« ومن حيث أن التنسيق إنما جعل الدرجات فتي كانت الدرجة داخلة في الكادر الفني العالي . كان من حق شاغلها أن تعلق عليه قواعد الكادر الفني العالي تنسيقاً بنظر النظر عما إذا كان جامعياً أو غير جامعي ومؤدى ذلك أن الدرجة قد تكون

الثانية من المادة السادسة من قانون إنشاء مجلس الدولة التي تمس على عدم قبول الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم مصلحة شخصية .

« ومن حيث أنه يجب التفرقة في طلبات الإلغاء بين ما هو مقدم منها من أشخاص لهم حقوق اعتدت عليها القرارات المطعون فيها (Droits Violés) وما هو مقدم منها من أشخاص لم تعد القرارات المطعون فيها على حق من حقوقهم وإنما يكون لهم مجرد مصلحة سببا القرارات المطعون فيها intérêts lésés ، ففي الحالة الأولى لا يكون الأمر مقصوراً على مخالفة القرار الإداري في ذاته لمخالفة القانون أو لسيب آخر من أسباب الإلغاء بل يتجاوز ذلك إلى الحكم في موضوع الحق وبمعنى آخر يكون الإلغاء مطلوباً في هذه الحالة كوسيلة لمنع الاعتداء على الحق . أما في الحالة الثانية فإن الإلغاء يكون مطلوباً لذاته ويكون هو الغاية من الطعن . »

« ومن حيث أنه يبين على اختلاف الملة في الحالتين أنه في الحالة الأولى لا يؤدي تصحيح الوضع الذي ترتب على القرار المطعون فيه وزوال العيب الذي شابه إلى انتهاء الخصومة إلا إذا صحح الوضع تصحيحاً كاملاً يرد الحق للمتعدي عليه إلى صاحبه . أما في الحالة الثانية فإن تصحيح هذا الوضع يفي على انتهاء المصلحة من الطعن الذي إنما يهدف لزوال العيب الذي شاب القرار المطعون فيه . »

« ومن حيث أنه في هذه الصورة الأخيرة قطعاً يكون دفاع الحكومة سائماً أما في الصورة الأولى وهي الصورة المنطبقة على الدعوى فلا يكون مقبولاً لأن المدعى يطلب إلغاء القرار لاعتدائه على حقه الذي أكسبه إياه قواعد التنسيق ولا تلتقي مصلحته في الدعوى إلا إذا

٤٠٤

٢٦ مايو سنة ١٩٤٨

١ — طلبات بموجي عن قرارات إدارية شامة بالترقية - عدم اختصاص حكمة القضاء الإداري بنظرها .  
ب — تسيق . ترقية بالأقدمية المطلقة . منهاها .  
قيود ذلك .

ج — ترقية . موئف في الكادر الفني العالي . عدم جواز ترقية على درجة في الكادر الكتابي بالأقدمية المطلقة . ترقية من أعلى درجة في الكادر الفني المتوسط إلى الكادر الفني العالي أو من أعلى درجة في الكادر الكتابي إلى الكادر الإداري في حدود نسبة الاختيار للكتابية المتنازة . جواز ذلك .

د — قواعد التسيق . لا تحك وزارة المالية عقابها . سلطتها نط في وضع القواعد التفصيلية أو التسيكية اللازمة لتنفيذها .

### المبادئ القانونية

١ — ولاية المحكمة في طلبات التعويض التي تقدم بصفة أصلية أو تبعاً لدعاوى الالغاء محصورة في الطلبات التي تنبى على القرارات الإدارية المتصوص عليها في الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة وليس من بينها طلبات التعويض التي تؤسس على قرارات إدارية خاصة بالترقية .

٢ — جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يجوز تخلى الموظف في الترقية بالأقدمية المطلقة في درجة منسقة إلا إذا وقعت عليه جزاءات من شأنها أن تحول دون ذلك . إذ الترقية بالأقدمية المطلقة معناها استبعاد سلطة الإدارة التقديرية في الاختيار والتزامها

كتابية ويكون شاغلها جامعياً ومع ذلك تعتبر في ظل أحكام قواعد التسيق في الكادر الكتابي والعكس بالعكس كما هو الحال في موضوع هذه الدعوى .

د ومن حيث انه متى سلم بأن درجة المدعى الرابعة ، التي كان يشغلها قبل الترقية داخلة في الكادر الفني العالي فانه كانت يجب ترقية إلى الدرجة الثالثة عن طريق الأقدمية المطلقة طبقاً لقواعد التسيق ما دام تربيته في الأقدمية يسمح بهذه الترقية في حدود النسبة المقررة للأقدمية وهو ما لا نزاع عليه من الطرفين كما انه لا نزاع بينهما في انه لا يوجد أى مأخذ ضد المدعى يحول بينه وبين الترقية بل هو على العكس من ذلك كما يبدو من الاطلاع على ملف خدمته مثلاً عالياً للموظف كفاءة واستقامة ويؤكد ذلك صدور القرار بترقية أخيراً .

د ومن حيث انه لما تقدم يكون طلب الالغاء في محله .

د ومن حيث انه وقد صحح الوضع بترقية المدعى فلا يبقى من طلباته التي لم يسلم له بها إلا انسحاب أثر الترقية إلى تاريخ صدور القرار الأول وعدم تأثير هذا القرار في تربيته في دوره والا مصرافات ومقابل أعصاب الحماة وهو ما يتعين الحكم به للمدعى .

(الغنية رقم ٣٣ سنة ٢ في رئاسة حضرة صاحب السادة محمد كامل حمدي بشا رثيس المجلس وبحضور حضرات أصحاب الغزة السيد على السيد بك ومحمد على راتب بك ومحمد البابل بك وعبدعمر بك المستشارين) .

إلى الفرجات المذكورة فظلم المدعى من هذا القرار لتخليه في الترقية بمرتبة رضا إلى وزير الخارجية ولما لم يجه إلى طلبه أظلم هذه الدعوى بصحيفة موقعة من الأستاذ فينسانينو الحامي أودعها مع المذكرة الشارحة وحافظت مستندات سريرية المحكمة في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ طالباً فيها الحكم بإلغاء القرار الإداري الصادر بترقية من تقدم ذكره وترقيته إلى الدرجة الرابعة من أول يوليو سنة ١٩٤٧ مع إلزام وزارتي الخارجية والمالية متضامتين بأن تدفعا له مبلغ ١٠٠٠ جنيه على سبيل التوضيح استناداً إلى أن القرار المذكور صدر باطلاً مخالفاً لقواعد التنسيق التي أقرها مجلس الوزراء في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٤٧ ولأحكام كادر سنة ١٩٣٩ المعمول به إلى الآن وفي ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أودعت الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى تأسيساً على أن لجنة شئون الموظفين بالوزارة رأت ترك المدعى في الترقية لما نسب إليه من خطأ جسيم في تاريخ تضمنته مذكرة أرسلتها الحكومة المصرية إلى الحكومة الفرنسية في شأن ميماد ووصول الطرقة فوزية إلى تونس وفي ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أودع للمدعى مذكرة تكميلية وحافظت مستندات صمم فيها على ما جاء في مذكرته الأولى وأضاف إليها أنه لم يرتكب أي خطأ يلام عليه وأن المذكرة المشار إليها حررها بإملاء رئيسه المباشر وأن الوزارة قدسها لم تجد في عمله أي عيب فأكثفت بلفت نظره ونظر رئيسه. وفي ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أودعت الحكومة مذكرة تكميلية دعت فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة إلى طلب التوضيح. وقالت في الموضوع أنها تركت للمدعى في الترقية لعدم كفايته في عمله وأنها رقت كلا من عبد السمح زهدي أنندي

ترقية الموظف الذي يحل دوره في الترقية بالقيء المشار إليه.

٣ — الثابت من أحكام كادر سنة ١٩٣٩ وقواعد التنسيق التي أقرها مجلس الوزراء في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٤٧ أنه لا يجوز ترقية موظف في الكادر الفني العالي على درجة في الكادر الكتابي بالأقدمية المطلقة. وإنما تجوز الترقية من أعلى درجة من الكادر الفني المتوسط إلى الكادر الفني العالي ومن أعلى درجة في الكادر الكتابي إلى الكادر الإداري في حدود النسبة المقررة للترقية بالاختيار للكفاية الممتازة.

٤ — لامتلاك وزارة المالية مخالفة قواعد التنسيق التي أقرها مجلس الوزراء أو أحكام كادر سنة ١٩٣٩ وكل ما لها من سلطان هو وضع القواعد التفصيلية أو التكميلية اللازمة لتنفيذ هذه الأحكام بما ليس فيه تعديل لها.

## الوقائع

تمحصل وقائع الدعوى في أن المدعى عين في سنة ١٩١٧ كاتباً في وزارة الحرية وجعل في سنة ١٩١٩ على شهادة الليسانس في الحقوق من جامعة باريس ثم نقل في سنة ١٩٢٦ إلى وزارة الخارجية وبقى منذ أكثر من أربع سنين إلى الدرجة الخامسة الكتابية عملاً بقواعد الانصاف ثم صدر قانون التنسيق واختصت وزارة الخارجية «الدوان العام» بثلاث درجات رابعة في الكادر الكتابي وفي ديسمبر سنة ١٩٤٧ صدر قرار من وزير الخارجية بترقية كل من عبد السمح زهدي أنندي ومحمد علي إبراهيم أنندي وإبراهيم محمد صقر أنندي

### عن طلب الإلغاء

« ومن حيث أن المدعى يسعى على التترار المطعون فيه أنه خالف قواعد القانون في وجهين الأول: أنه لم يتم الدرجات الرابعة بين الجامعيين وغير الجامعيين وترك المدعى في الترقية بالأقدمية المطلقة مع أنه أقدم الموظفين الكتابيين في الديوان العام في الدرجة الخامسة والثاني: أنه رقى كلا من عبد السميع زهدى أفندى ومحمد علي إبراهيم أفندى على الكادر الكتابي مع أنهما موظفان تابعان للكادر الفني العالي .

« ومن حيث أن الحكومة ردت على ذلك بأن لجنة شئون الموظفين تركت المدعى في الترقية بالأقدمية المطلقة لما نسب إليه من خطأ في عمله نفت نظره إليه ولأنه غير كفاءه ، كما أنهارت كلا من عبد السميع زهدى أفندى . ومحمد علي إبراهيم أفندى على الكادر الكتابي لعدم إمكان ترقيةهما في السلك السياسي الذي يتبعانه لأنهما لا يميلان مؤهلاً دراسياً عالياً .

« ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى أن وزارة الخارجية ، الديوان العام ، نالها ثلاث درجات إدارية في الكادر الكتابي وأن المدعى فضلا عن أنه يحمل ليسانس الحقوق من باريس سنة ١٩١٩ فهو أقدم موظفي الكادر الكتابي والإداري في الدرجة الخامسة في الديوان العام وإن كلا من عبد السميع زهدى أفندى ومحمد علي إبراهيم أفندى تابع للكادر الفني بالوزارة إذ أن أولهما وأرد اسمه بصفة « ملحقاً » في جدول أقدمية الموظفين الدبلوماسيين والمتصلين تحت رقم ٣٦ بعد مرقص عياد أفندى وثمانهما دبلوماسي ذكر اسمه تحت رقم ٥ بصفته أمين محفوظات في جدول أقدمية الموظفين الدبلوماسيين .

ومحمد علي إبراهيم أفندى إلى الدرجة الرابعة في السلك الكتابي لعدم جواز ترقيةهما في السلك السياسي كما رقت إبراهيم صتر أفندى بطريق الكفاية وقد نذب حضرة صاحب العزة محمد علي راتب بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير في الدعوى فأصدر في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٨ قراراً بإيداع مستندات تكميلية فأودعت الحكومة المستندات المطلوبة في ٩ من فبراير سنة ١٩٤٨ وبعد وضع التقرير في الدعوى عين لنظرها جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بمحضر الجلسة وأرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

### الحكم

عن الدفع بعدم الاختصاص بالنسبة إلى

### طلب التعويض

« من حيث أن مبنى هذا الدفع أن المدعى يطلب تعويضاً عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت به بسبب تخلفه في قرار الترقية المطعون فيه وأن هذا الطلب لا يدخل في وظيفة المحكمة الفصل فيه علاجهما بحكم المادتين ٥ و ٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة .

« ومن حيث أن ولاية المحكمة في طلبات التعويض التي تقدم بصفة أصلية أو تبعاً لدعوى الإلغاء محصورة في الطلبات التي تبني على التترارات الإدارية المنصوص عليها في الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة وليس من بينها طلبات التعويض التي تؤسس على قرارات إدارية خاصة بالترقية ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى بالنسبة إلى طلب التعويض على صواب وتأخير به المحكمة .

لجنة الإدارة تختلج موظف في الترقية إلى درجة منسقة بالأقدمية المطلقة بدعوى عدم الكفاية لتعارض ذلك مع أحكام الكتاب الدوري لوزارة المالية ملف رقم ف ٢٣٤ - ١٧/٢ التي قضت بوجوب ترقية الموظفين الكفايين من الدرجة الخامسة إلى الرابعة في حدود ٧٠٪ بالأقدمية المطلقة و ٣٠٪ بالاختيار للكفاية الممتازة .

ومن حيث أنه لا منقح فيما قوله الحكومة من أن قاعدة الترقية بالأقدمية المطلقة لم تؤثر في حقه لجنة شؤون الموظفين في الوزارة في تختلج الموظف لعدم الكفاية تأسيساً على حكم المادة الثانية من كتاب دوري وزارة المالية المشار إليه لاقتنع في ذلك لأن الترقية بالأقدمية المطلقة معناها استبعاد سلطة الإدارة التديرية في الاختيار والتزامها ترقية الموظف الذي يحل دوره في الترقية بالتقيد السابق الإشارة إليه .

ومن حيث أنه عن الأمر الثاني فإن الثابت من أحكام كادر سنة ١٩٣٩ وقواعد التنسيق التي أقرها مجلس الوزراء في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٤٧ أنه لا يجوز ترقية موظف في الكادر الفني العالي على درجة في الكادر الكتابي بالأقدمية المطلقة وإنما يجوز الترقية من أعلى درجة في الكادر الفني المتوسط إلى الكادر الفني العالي ومن أعلى درجة في الكادر الكتابي إلى الكادر الإداري في حدود النسبة المقررة للترقية بالاختيار للكفاية الممتازة .

ومن حيث أنه لا يجدي ما تدفع به وزارة الخارجية من أن وزارة المالية واهتت على هذا الوضع ذلك لأن الوزارة المذكورة لا تملك مخالفة قواعد التنسيق التي أقرها مجلس الوزراء أو أحكام كادر سنة ١٩٣٩ وكل ما لها من سلطان

ومن حيث أن النزاع بين الطرفين ينحصر في أمرين الأول ما إذا كان يجوز تختلج المدعي في الترقية بالأقدمية المطلقة للخطأ المنسوب إليه ولعدم الكفاية ما علمه الثاني ما إذا كانت يجوز ترقية موظفين تابعين للكادر الفني العالي على درجات في الكادر الكتابي .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى الأمر الأول فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يجوز تختلج الموظف في الترقية بالأقدمية المطلقة في درجة منسقة إلا إذا وقعت عليه جزاءات من شأنها أن تحول دون ذلك .

ومن حيث أن المدعي لم يتوقع عليه أي جزاء إداري طوال مدة خدمته في وزارة الخارجية أما كتاب لفت النظر الذي أرسل إليه بسبب الخطأ الذي ارتكبه في تاريخ تحرير المذكرة التي أرسلت من الحكومة المصرية إلى الحكومة الفرنسية بخصوص الطوافه فوزية فلا يدخل في عدد الجزاءات المنصوص عليها في القانون ولا يبرر والحالة هذه تركه في الترقية إلى الدرجة الرابعة .

ومن حيث أنه مما يؤكد ذلك أن وزارة الخارجية رقت الأستاذ حسين شوقي وكيل الإدارة الذي وقع المذكرة مع المدعي على الرغم من لفت نظره لذات السبب وذلك في ١١ من أغسطس سنة ١٩٤٧ في أول حركة لاحقة لتسليمه لفت النظر الخاص به .

ومن حيث أنه إذا صح ما نسبته الحكومة إلى المدعي من عدم الكفاية في عمله فإن الثابت من محضرى لجنة شؤون موظفي وزارة الخارجية المؤرخين في ٢٥ و ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ إن اللجنة لم تعرض لكفاية المدعي فلا يبرر ذلك تركه في الترقية بالأقدمية المطلقة إذ لا يجوز

في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٤٧ أن تختار في حدود النسبة المعينة للاختيار للكفاية الممتازة من ترى لياقته للترقية ما لم يقر الدليل على أن اللجنة المذكورة قد أساءت استعمال هذا الحق في الاختيار .

٢ — استقر قضاء هذه المحكمة على عدم انطاف أثره فيما يتعلق بطلبات الالغاء على الحالات القانونية السابقة على العمل به . فإذا كانت المنازعة في الراتب تتطلب تعديل المركز القانوني العام قبل الحكم بتعديل الراتب فإنها تدخل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن لكونها متفرعة عنها ومستمدة وجودها منها فإما كان منها قبل العمل بقانون مجلس الدولة لا تختص محكمة القضاء الإداري بالنظر فيه .

٣ — ولاية المحكمة في طلبات التعويض الأصلية والتبعية منوطة بالقرارات الإدارية المنصوص عليها في الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة فلا يدخل فيها الطعن في القرارات الإدارية الخاصة بالترقية .

### الوقائع

أقام المدعي هذه الدعوى وقال في عرضتها أنه التحق كاتباً بمصلحة السلك الحديدية بإدارة الحركة والبضائع وشهد له رؤساؤه بالكفاية الممتازة وورق إلى الدرجة السادسة في سنة ١٩٤٤ ولما صدر قانون التنسيق اقترحت المصلحة ترقية إلى الدرجة الخامسة في حدود النسبة المعينة

هو وضع القواعد التفصيلية أو التكميلية اللازمة لتنفيذ هذه الأحكام بما ليس فيه تعديل لها .

ومن حيث أنه متى قرر ذلك وكان المدعي فضلاً عن أنه يحمل مؤهلاً دراسياً عالياً يستحق الترقية إلى إحدى الدرجات الرابعة الكتابية عملاً بمحكم المادة الرابعة عشرة من كتاب دوى وزارة المالية ملف رقم ف ٢٣٤-١٧/٢ فهو أقدم الموظفين الكتابيين في الدرجة الخامسة في الديوان العام في وزارة الخارجية — فيكون القرار المعلنون فيه قد جاوز القانون في تركه في الترقية إلى الدرجة الرابعة بالأقدمية المطلقة ويتعين لذلك إلغاؤه .

(الفتية رقم ٧٢ سنة ٢٢ رتلستوعضوية حضرات أصحاب الفزة زكي خير الأيوبي بك وكيل المجلس وعبد علي راتب بك وعبد الباق بك وعبد عزم بك وعمود صابر العناري بك المستشارين )

٤٠٥

٢٦ مايو سنة ١٩٤٨

١ — تنسيق . ترقية بالاختيار . حق لجنة التزيات في الاختيار في حدود النسبة المعينة للكفاية الممتازة . ما لم يتم الدليل على أساءة استعمال السلطة .

ب — قرار إداري سابق على العمل بقانون مجلس الدولة . طلب التاه . عدم اختصاص . منازعة في راتب . تطلبها تعديل المركز القانوني العام قبل الحكم بصدى الراتب . دخولها في طلب إلغاء القرار . عدم اختصاص .

ج — طلبات التعويض الأصلية والتبعية . ولاية محكمة القضاء الإداري . منوط بالقرارات الإدارية المنصوص عليها في الفقرات ٤ و ٥ و ٦ من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة .

### المبادئ القانونية

١ — من حق لجنة التزيات طبقاً لقواعد تنسيق الدرجات التي أقرها مجلس الوزراء

الطلبات الإضافية الواردة في مذكرة المدعي الثانية على أساس أنها تختلف عن الطلب الأصلي. وثانياً أنها تتضمن طلب إلغاء قرارات إدارية صادرة في تواريخ سابقة على تاريخ إنشاء مجلس الدولة. وبعد أن سمعت ملاحظات الطرفين أرجىء التطق بالحكم لجلسة اليوم.

### الحكم

« من حيث ان المدعي عدل طلباته في المذكرة المقدمة منه في ١٠ من يناير سنة ١٩٤٨ إلى الحكم أولاً : بإلغاء قرار مصلحة السكك الحديدية الصادر في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ وتطبيق قواعد التنسيق على حاله، وثانياً : باعتبار ترقية إلى الدرجة السابعة الكاملة من أول فبراير سنة ١٩٢٧ وإلى السادسة من أول مايو سنة ١٩٣٦ وإلى الخامسة من أول يناير سنة ١٩٤٢ وإلى الرابعة المنسقة من أول مايو سنة ١٩٤٦ حتى يصبح راتبه ٣٦ ج، وثالثاً : بإلزام المدعي عليهما بأن يدفعاً له مبلغ ٣٠٠٠ ج من ذلك ١٢١٨ ج فرق راتب متأخر والباقي على سبيل التعويض.

« ومن حيث انه يبيد دعواه على أمرين، الأول أنه يستحق الترقية إلى الدرجة الخامسة في حدود نسبة الكفاية الممتازة، والثاني : أنه يفرض عدم استحقاقه للترقية إلى هذه الدرجة في حدود نسبة الكفاية فانه يجوز تعديل أقدميته وترقياته السابقة إلى التواريخ المقتضية به وبموجب هذا الأسس. اعتبره في الدرجة الخامسة من أول يناير سنة ١٩٤٢ وفي الرابعة المنسقة من أول مايو سنة ١٩٤٦ ويستطرد المدعي من ذلك إلى جعل راتبه ٣٦ ج في السنة وإلى طلب الحكم بالمبلغ المطلوب. « وحيث انه بالنسبة إلى الأمر الأول فان

للاختيار بالكفاية الممتازة ولكن لم يؤخذ بهذا الاقتراح ومنعت الدرجات انحصار لإدارة الحركة إلى آخرين كما ضاعت عليه أقدميته في الدرجة الخامسة فتخطاه كثيرون كانوا أحدث منه ورقوا قبله إلى الدرجة السادسة وقد استبعد اسم المدعي في الزرار الصادر في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ وحل محله موظف من إدارة أخرى ومن أجل هذا أقام المدعي هذه الدعوى بصحيفة أودعها مع المذكرة الشارحة سكرتيرية المحكمة في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وأعلنت هذه الأوراق لل مدعي عليهما في ١٢ منه وطلب للمدعي الحكم بإلغاء قرار مصلحة السكك الحديدية الصادر في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ وتطبيق قواعد التنسيق على حاله مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقد أحيلت الدعوى إلى حضرة صاحب العزة محمد البايلى بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير فيها فأصدر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ قراراً أذن فيه للمدعي عليهما في تقديم مذكرة بدفعهما مشفوعة بمستندات تقدمها مذكرتهما في أول يناير سنة ١٩٤٨ طلباً فيها رفض الدعوى وإلزام المدعي بالمصروفات كما قدم المدعي مذكرة في ١٠ من يناير سنة ١٩٤٨ طلب فيها علاوة على الطلب الأصلي أولاً اعتبار ترقية إلى الدرجة السابعة الكاملة من أول فبراير سنة ١٩٢٧ وإلى السادسة من أول مايو سنة ١٩٣٦ وإلى الخامسة من أول يناير سنة ١٩٤٢ وإلى الرابعة المنسقة من أول مايو سنة ١٩٤٦ حتى يصبح بذلك راتبه ٣٦ ج، وثانياً بإلزام المدعي عليهما بأن يدفعاً له مبلغ ٣٠٠٠ ج منه ١٢١٨ ج قيمة المتأخر والباقي على سبيل التعويض وبعد أن وضع فيها التقرير عين لتقرؤها جلسة ٢١ من إبريل سنة ١٩٤٨ وفيها دفع الحاضر عن المدعي عليهما بجمع قبول.



« ومن حيث أن ولا يهذه المحكمة في طلبات التعويض الأصلية والتجبة منوط بالقرارات الإدارية المنصوص عليها في الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة فلا يدخل فيها الطعن في القرارات الإدارية الخاصة بالترقية ومن ثم تكون دعوى المدعى على غير حق متعينا رفضها .

( القضية رقم ٨٣ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة ) .

٤٠٦

١ يونيو سنة ١٩٤٨

١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . طلب التناهد قرار بالرفض صدر قبل العمل بقانون مجلس الدولة . عدم اختصاص .

ب — ظلم . تقديمه بعد العمل بقانون مجلس الدولة عن قرار بالرفض سابق عليه . عدم اختصاص .

### المبادئ القانونية

١ — إذا كان القرار الإداري الصادر برفض طلب المدعية الترخيص لها في العودة إلى إدارة منزلها للبقاء الرسمي قد صدر وأبلغ إليها قبل تاريخ العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة فلا يمتد إليه أثره فيما استحدثه من حق الالتواء .

٢ — لا اعتداد بالتظلم من القرار الإداري الصادر برفض طلب المدعية الترخيص لها في العودة إلى إدارة منزلها للبقاء الرسمي ولو كان مقدما بعد العمل بقانون مجلس الدولة مادام القرار الأصلي المتظلم منه سابقاً على تاريخ نقاذه دون أن يجرى في ذلك تظلم لاحق وهذا حسب استقر عليه قضاء هذه المحكمة :

من حق لجنة الترقية طبقاً لقواعد تنسيق الترجمات التي أقرها مجلس الوزراء في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٤٧ أن تختار في حدود النسبة المسمية للاختيار للكفاية الممتازة من ترى لياقته للترقية وقد اختارت اللجنة المذكورة في حدود ذلك اثنين هما ميخائيل عاذر افندي ومحمود نصر الدين افندي ولم يقدم المدعى دليلاً على أن اللجنة المذكورة قد أساءت استعمال هذا الحق في اختيار هذين الموظفين للترقية إلى الدرجة الخامسة .

« ومن حيث أنه عن الأمر الثاني فإنه يقوم على الطعن في قرارات إدارية سابقة على العمل بقانون مجلس الدولة الذي استقر قضاء هذه المحكمة على عدم انطاف أثره فيما يتعلق بطلبات الالتواء على الحالات القانونية السابقة على العمل به .

« ومن حيث أنه لا يمنع فيما يقوله المدعى من أن هذه الطلبات تتضمن تنازعة في راتب مما يدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري الفصل فيه عما يحكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة سواء أكانت المنازعة سابقة على تاريخ العمل بالقانون المذكور أم كانت لاحقة له أولاً : لأنه يطلب تعديل أقدميته في الدرجتين السابعة والسادسة التي يشغلها الآن ثم اعتباره في الدرجة الخامسة من أول يناير سنة ١٩٤٢ وفي الرابعة المنسقة من أول يناير سنة ١٩٤٦ ويطلب كل ذلك تعديل مركزه القانوني العام قبل الحكم بتعديل الراتب ، وثانياً : لأن المنازعات التي يكتون موضوعها تعديل الراتب تبعاً لتعديل المركز القانوني العام للوظف تدخل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن لكونها متفرعة عنها ومستعدة وجودها منها فإكان منها قبل العمل بقانون مجلس الدولة لا تنحصر محكمة القضاء الإداري بالنظر فيه .

## الوقائع

تحصل وقائع الدعوى - كما بين من صحيفتها ومن ملف مادة النزاع وما تقدم به الطرفان من مذكرات وما أدليا به من ملاحظات شفوية - في أن المدعية كانت منذ سنة ١٩٢٥ مرخصا لها في إدارة منزل للبناء الرسمي بمطقة جلي المحقة باسم الأريكية إلى أن اتهمت بأنها في أغسطس من سنة ١٩٢٨ حرضت قاصراً على القسق قدّمت إلى المحاكمة الجنائية التي انتهى أمرها بمعاقتها بالمحبس مع الشغل مدة شهرين بمقتضى الحكم الصادر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٢٩ من محكمة مصر في القضية رقم ٩٠٥٤ جنح مستأنفة لسنة ١٩٢٩ ثم وقف ترخيصها وأغلق منزلها بناء على ذلك علا بص الفترة الثالثة من المادة الثانية من لائحة الماهرات التي يقضى بحرماتها من إدارة منازل للبناء مدة خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم غير أنه بمناسبة قيام الحرب الأخيرة اقتضى الأمر الترخيص إدارياً في فتح منازل للبناء بشوارع وجه البركة التي كثر تردد الجنود عليه فرخص لها أسوة بأخريات في ٤ يوتيه سنة ١٩٤٠ في إدارة المنزل رقم ١٤ التي خصصت للجنود البريطانيين بمقتضى قائمة « لسنة » إدارية سرعان ما سحبت منها في يولييه من سنة ١٩٤١ وأغلق منزلها بمناسبة شكوى قدمت في حقها لسوء سلوكها - وإذا أقامت أثردلك دعوى إثبات الحالة رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٤١ مستجل مصر التي تدب فيها خير قدر لها تمويها عادت في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤١ قدّمت إلى الحاكم العسكري طلباً بالتنازل عن كل حق لها إذا ما أذنت في العودة إلى إدارة منزلها هذا بمقتضى القائمة « السنة » الإدارية المشار إليها وإذا أقر قسم القضايا بمنحها ترخيصاً مؤقتاً يقضى بانتهاء الحرب

وردت القائمة إليها بعد أن وقعت في ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٢ تنازلاً تولى ذلك القسم صياغته - وظلت بناء على ذلك تدبر المنزل المذكور البناء إلى أن صدر في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ أمر عسكري بإلغاء البناء في شارع وجه البركة وإغلاق جميع المنازل التي كانت تدار فيه لهذه الغاية - وإن قدمت المدعية بناء على ذلك في ٧ من فبراير سنة ١٩٤٣ طلباً بالعودة إلى إدارة منزلها السابق الذي كانت تدبره بمطقة جلي أسوة بسائر صاحبات المنازل الواقعة ورخص لمن في الانتال من شارع وجه البركة إلى المنطقة المخصصة رسمياً للماهرات بمقتضى تراخيص تصرف لمن وفق نصوص اللائحة - رفض طلبها هذا بناء على تلك السابقة المتقدم ذكرها والتي ما كان قد مضى عليها خمس سنين - وفي ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٣ صدر أمر عسكري آخر برقم ٢٨٤ بإغلاق بيوت الماهرات في جميع أنحاء البلاد عدا عواصم المحافظات والمدريات وبعلم الترخيص في فتح بيوت جديدة في أنحاء البلاد كافة بدون استثناء - وهو أمر صدر بعده كتاب وزارة الداخلية « إدارة بوليس الآداب » رقم ٤٦/١/٢ (و) في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ مبقياً على أحكامه ناهياً على وجوب الامتناع عن إصدار قرارات بإنشاء أخطاط جديدة للماهرات أو إعطاء تناكر لموصات جديديات . وقد أرسلت صورة منه إلى الفرقة بكتاب مكتب حماية آداب القاهرة في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ لتنفيذه .

وفي ٢٦ من يولييه سنة ١٩٤٣ صدر أمر محافظة القاهرة برفض طلبها إدارة منزلها السابق للبناء وإلغاء القائمة « السنة » الإدارية التي كانت قد قبلتها وإذا كلف قسم الأريكية في ٢٨ من تنفيذ ذلك دعاها القسم في اليوم

أنها في ١٢ من مايو سنة ١٩٤٥ قدمت إلى قسم قضايا الداخلية نظماً آخر تشكو فيه من رفض تطلباتها المتضمن ذكرها استناداً إلى تلك السابقة التي قالت أنه لم يعد ثمة ما يبرر الاستناد إليها بعد أن مضى عليها أكثر من خمس سنوات فأحال قسم القضايا هذا التظلم إلى محافظة مصر بكتاب صم فيه على رأيه السابق .

وفي مايو من سنة ١٩٤٦ عادت المدعية قدمت إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية طلباً ثالثاً تشكو فيه من رفض تطلباتها السابقة طالبة إعادة الترخيص لها في إدارة منزلها الذي كانت تديره فيما مضى بمطبعة جلبي بمقتضى رخصتها السابقة مكررة مسبقاً أن ذكرته من أنه لم يعد ثمة مبرر لتحلل بالحكم الصادر عليها بالمعقوبة بعد أن مضى عليه سبع سنوات والذي أصبح لا يحول دون الإذن لها في استعمال حضانة بالمعقوبة إلى إدارته كما أنه ليس ثمة مسوغ لمعاملتها بمقتضى الأمر العسكري الخاص بإنشاء البناء ويعلم فتح بيوت للمعارضة وقت إعطاء تراخيص جديدة مادامت الأحكام العرفية التي صدر هذا الأمر تحت سلطتها قد أُنشئت نظامها منذ أكتوبر من سنة ١٩٤٥ وجاء في المذكرة التي أعلنت الحكومة بموجبها أنه يترتب على انتهائها سقوط جميع التدابير التشريعية التي كانت قد أصدرتها السلطة القائمة على إقرارها - وإذ أحيل هذا الطلب في ٢٥ منه إلى محافظة القاهرة إحالته بدورها في ٢٨ منه إلى فرقة (١) التي أعادته بالتالي بكتابها المؤرخ في ١٩ من يونيو سنة ١٩٤٦ إلى المحافظة ومعه مذكرة من ضابط آداب الفرقة بتاريخ ١٦ من اللاذليبر أنها قررت في ١٨ من يوليو سنة ١٩٤٦ رفضه ثم بشت في ٢١ من يوليو إلى فرقة ١ بكتاب طلبت إليها فيه إبلاغ المدعية أمر هذا الرضا للأسباب المذكورة في ٢٤ - وفي ٢٤ من يوليو سنة ١٩٤٦ أحيل هذا

التالي وأبلغها القرار المذكور واستوفى إقراراً بعلها بصوره وأشر بناء على ذلك في ٣١ منه بشطب إسمها وبسحب اللسنة منها - غير أنها عادت في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ قدمت إلى قسم الأزيكية طلباً بالإذن لها في إدارة منزلها الأصلي المشار إليه بمقتضى الترخيص السابق رقم ١٢٢١ المحرر في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٣٨ مادام الحكم الذي قضى عليها بالحبس في القضية السالف ذكرها قد مضى عليه أكثر من خمس سنين - وإذ أحيل هذا الطلب في ٢١ من يناير سنة ١٩٤٥ إلى قسم قضايا الداخلية والصحة أتى بكتابها المؤرخ في ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٥ الذي استظهر فيه وقائع النزاع السابق لإرداها بوجوب رفضه استناداً إلى أن المادة الرابعة من لائحة المعاهدات تنص بأن صدور أحكام على صاحب بيت للمعارضة سابق قيده - عن الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة والتي من بينها تخريب قاصر على الفسق يستوجب حتماً منع المحكوم عليه من الاستمرار في إدارته خلال خمس سنين تبدأ من اليوم الذي تصح فيه تلك الأحكام نهائية وأنه يؤخذ من ذلك أنه يترتب على صدور هذا إلغاء الترخيص المعطى لفتح منزل للدعارة أو إدارته - وإن الطلب المقدم من المدعية يصبح إذن الفرض منه الحصول على ترخيص جديد وهو ما تمخذه الفقرة الثانية من المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٣٨٤ الصادر في ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٣ - وإذ عادت المدعية في ٥ من إبريل سنة ١٩٤٥ قدمت إلى الحاكم العسكري لمحافظة القاهرة نظماً طالبة العودة إلى مزاوله مهنتها بمنزله السابق الترخيص لها في إدارته بمطبعة جلبي قسم الأزيكية رفض طلبها وأبلفت أمر هذا الرضا رسمياً في ١٠ منه وأشر بناء على ذلك بحفظ ملف المادة غير

المدعية هذه الدعوى بأن أودعت سرية المحكمة صحتها التي أعطت إلى وزارة الداخلية في ١٢ منه ومعهامذكرتها الشارحة وحافظه مستنداتها مطالبة إلغاء القرار للشار إلى الصادر في ١٠ من مايو ١٩٤٧ والمبلغه إياه في ٢١ منه واعتباره كأن لم يكن ويلزم الوزارة بالترخيص لها في إدارة المنزل المنوه عنه آنفاً للأسباب عينها التي سبق أن تضمنتها تظلماتها المتضمن ذكرها وذلك مع المصروفات وأتعاب المحاماة. وفي ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ قدمت وزارة الداخلية طلباً بمنحها أجل لتقديم مذكرة بدفعها مشفوعة بمستنداتها.

وفي ١٤ من ديسمبر تذب حاضرة صاحب العزة أحمد زكي الهنسي بك المستشار بالمحكمة لوضع تقرير في الدعوى فأصدر في ١٦ منه قراراً أذن به الوزارة في إيداع ملف مادة النزاع شاملاً جميع التراخيص والتظلمات والقرارات الخاصة بالمدعية مع مذكرات الطرفين في الأجل التي عينها لذلك. وفي ١٢ من يناير سنة ١٩٤٨ أودعت الوزارة ملف المادة ومعه مذكرة طلبت فيها أصلياً الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى بناءً على أن القرار الإداري يرفض طلب المدعية إذ صدر في واقع الأمر في تاريخ سابق على تاريخ العمل بتاتون إنشاء مجلس الدولة يكون غير خاضع لأحكامه. كما طلبت من باب الاحتياط الحكم برفض الدعوى موضوعاً مع إلزام المدعية بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

وإذ أودع حاضرة المستشار تقريره في ٩ من فبراير سنة ١٩٤٨ عينت جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٤٨ لنظر الدعوى ثم أجلت إلى جلسة ٢٧ منه مع الترخيص في إيداع مستندات ومذكرات تكميلية وفيها نظرت على الوجه المين بمحضرها ثم أجل التعلق بالحكم إلى جلسة ٢٥ من مايو

الكتاب إلى قسم الأزيكية لتنفيذه - وإذ دعاها ككونستابل الأديب أثر ذلك وأبلغها ما تضمنته القرار المذكور من رفض تظلماتها أبت أن توقع قراراً بطلبها به لحرر مذكرة رسمية وقمها اثباتاً لذلك وأرفقها بالأوراق التي أرسلت في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٤٦ إلى مساعد حكمدار فرقة ١ فأحالتها بدوره في ٢٤ منه إلى حكمدار بوليس القاهرة التي أعلماها في ٢٦ منه إلى الفرقة لتكليف قسم الأزيكية مراقبة المدعية وعدم تمكينها من إدارة المنزل موضوع النزاع أو سواء البناء مع اتخاذ ما يلزم من الاجراءات من شأنها إذا ما عاينت هذا الأمر واعداد مذكرة بذلك يحتفظ القسم بها فأحالتها الفرقة بالتالي في أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ إلى قسم الأزيكية ليتولى تنفيذه واتهى الأمر على ذلك - غير أن المدعية عادت في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٤٧ قدمت إلى مساعد حكمدار فرقة ١ طلباً آخر رددت فيه ما سبق أن تضمنت تظلماتها السابقة ملتمسة إجابتها إلى طلبها. وإذ أسبل هذا التظلم في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٧ إلى حكمدار بوليس القاهرة التصرف فيه أصدر في ١٠ من مايو سنة ١٩٤٧ قراراً يرفضه أشار فيه إلى كتاب وزارة الداخلية المنوه عنه آنفاً - تأييداً لقراره السابق وإبلاغ المدعية ذلك مع ملاحظة مراقبتها حتى لا تمكن من إدارة أي منزل للعدالة - وفي ١٤ من مايو سنة ١٩٤٧ كلف قسم الأزيكية تنفيذ ذلك فدعا المدعية في ٢١ منه وأبلغها القرار المذكور. وفي ١٠ من يونيو سنة ١٩٤٧ كررت المدعية التكرار إلى دولة وزير الداخلية متظلة من أمر الرفض المشار إليه فقرر حفظها أرفقها بملف أوراقها السابقة - وفي ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ قدمت كتاباً موصى عليه طالبة الاسراع بإجابتها إلى طلبها وفي ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ أقام

الأدب اثباتاً لذلك مذكر رسمية وقعتها ثم أودعها ملف المادة .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك أن قرار الرض هذا المظنون فيه قد صدر وأبلفت المدعية إياه قبل تاريخ العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة الذي يبدأ من ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ فلا يمتد إليه أثره فيما استحدثه من حق الائتلاف .

ومن حيث أنه لا اعتداد بما قدمت المدعية بعد ذلك من تظلمات من هذا القرار — كان من بينها التظلم الوارد ذكره بصحيفة الدعوى — وهو المقدم في ٢٢ من إبريل سنة ١٩٤٧ والذي صدر صدر في ١٠ من مايو سنة ١٩٤٧ قرار برضه أبلغ إليها في ٢١ منه — لا اعتداد بمثل هذه التظلمات ولو كان بعضها متديماً بعد العمل بذلك القانون ما دلم القرار الأصلي المتظلم منه سابقاً على تاريخ نقاضه إذ العبرة في قبول طلب الائتلاف هي بالتاريخ الذي صدر فيه القرار المطلوب النقاؤه دون أن يمتد في ذلك تظلم لاحق — وهذا حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — ومن ثم يكون الدفع على أساس سليم من القانون متيناً بقوله .

( القضية رقم ٧٧ سنة ٢ ق رئاسة حضرة صاحب السادة محمد كامل مرسي بشا رئيس المجلس وبحضور حضرات أصحاب الرفة أحمد زكي البنيهي بك والسيد علي السيد بك ومحمد ساسي ملز بك ومحمد البالي بك المستقرن ) .

## ٤٠٧

١ يونيو سنة ١٩٤٨

١ — قرار حكى برض التظلم للقرار إليه بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة . مناهله . التظلم للرفع عن قرار إداري . التماس عليه . حكمه .

ب — قرار إداري نهائي . متى يصير كذلك . إذا عدل مركزاً قانونياً سبق أن كسبه للدعي و

سنة ١٩٤٨ مع الترخيص في إيداع مذكرات تكميلية ثم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

ومن حيث أن للدعي عليها دفعت الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها أو بالأحرى بعدم قبولها استناداً إلى أن القرار الإداري الصادر برض طلب المدعية الترخيص لها في العودة إلى إدارة منزلها للبناء الرسمي سابق على تاريخ العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة فلا ينسحب عليه أثره فيما استحدثه من حق طلب الائتلاف وذلك عملاً بنص المادة السابعة والعشرين من الدستور .

ومن حيث أنه يبين من مساق الوقائع على النحو المفصل آنفاً أنه بعد إذ أثنى الأمر العسكري رقم ٣٨٤ الصادر في ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٣ بعدم جواز فتح بيوت للعاشرات وذلك تبعاً لإلتفاء نظام الأحكام العرفية منذ أكتوبر من سنة ١٩٤٥ — قدمت المدعية في مايو من سنة ١٩٤٦ طلباً للتخصيص لها في العودة إلى إدارة منزلها السابق الآن لها في إدارته للعبارة الرسمية بعد أن زال كل مانع كان يحول دون ذلك بزوال أثر الأمر العسكري المشار إليه وبإقتضاء ما ينوف على سبع سنوات على الحكم الجنائي السابق صدوره في نوفمبر سنة ١٩٣٩ بحبسها مدة شهرين لتحريراً قاصراً على النسق — وإذا بحث هذا الطلب قررت محافظة القاهرة في ١٨ من يوليو سنة ١٩٤٦ رفضه بقرار أبلغ إلى فرقة (١) في ٢١ منه فأحاله الفرقة بدورها إلى قسم الأزيكية في ٢٤ منه ليتولى تنفيذ — وقد دعت المدعية في ذات اليوم وأبلفت هذا القرار وإن كانت قد رفضت توقيع قرار عليها بصدوره فقرر كونها لا

الدعوى من تاريخ إعلانه أو نشره .

٢ — لا وجه للتحدى بأن القرار

المطعون فيه ليس قراراً إدارياً نهائياً بمقولة

أنه لا يبدو أن يكون اقتراحاً بإعادة النظر

في موضوع الترقية دون البت في ذلك

بشكل نهائي — لا وجه لذلك ما دام القرار

المطعون فيه قد صدر من وزير الداخلية

معلناً به إرادته الملزمة للأفراد بناء على سلطته

العامة وهي السلطة الوصائية المخول إياها

بمقتضى المادة ١٩ من الأمر العالى الصادر في

٥ من يناير سنة ١٨٩٠ والمعدل بالمرسوم

بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٥ ومتبج هذا القرار

أثره وذلك بتعديل مركز قانوني سبق أن

كسبه المدعى بالقرار الصادر في ٢٠ من

نوفمبر سنة ١٩٤٦ . فيكون القرار المطعون

فيه والحالة هذه قد انطوى على جميع خصائص

القرار الإداري النهائي .

٣ — لا اعتداد بأن الدعوى رفعت

قبل الأوان بمقولة أنه لم يصدر قرار بترقية

أحد إلى الدرجة موضوع النزاع . مادامت

الدعوى تقوم على أن القرار الصادر في

٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ بترقية المدعى قد

أصبح نهائياً لعدم إلغائه في الميعاد المعين لذلك

قانوناً — وأن القرار المطعون فيه — يكون

والحالة هذه قد أخل بحق في الترقية كسبه

المدعى فضلاً عما دامت المادة الرابعة من

قانون إنشاء مجلس الدولة إذ تنص فقرتها

الثانية على اختصاص محكمة القضاء الإداري

ج — قرارات إدارية سلبية أو ضمنية متعلقة بالترقية .

اختصاص محكمة القضاء الإداري بها طبقاً لنس الفقرة

الثانية من المادة ٤ من قانون مجلس الدولة .

د — مجلس بلدى الاسكندرية . شخص معنوى عام .

الأسبل . نيا يتعلق بشئون موطنه في الحدود والهيود

للجنة قانوناً ، حسبما تقتضيه المصلحة العامة .

هـ — قرارات القومسيون في الترقية . خضوعها

لسطة الوزير الوصائية . المناوفا منه . تهيمه بميعاد

الثلاثين يوماً من تاريخ عرضها عليه .

### المبادئ القانونية

١ — القرار المشار إليه في الفقرة

الأخيرة من المادة الخامسة والثلاثون من

قانون مجلس الدولة إنما هو القرار الحكى

برفض التظلم المرفوع عن قرار إداري وذلك

لفوات وقت يزيد على أربعة أشهر دون أن

تجيب السلطات المختصة عن هذا التظلم بقياس

القرار المطعون فيه على مثل هذا القرار

الحكى هو قياس مع الفارق لأن المدعى

إنما يقيم دعواه على أن القومسيون البلدى

وقد أصدر فعلاً قراراً بترقيته وإذ لم يستعمل

وزير الداخلية حقه في إلغائه في المدة المحددة

لذلك قانوناً ، فإن القرار المذكور قد أصبح

نهائياً ومن ثم يكون الوضع الصحيح للسألة

أن ليس ثمة قرار اعتباري برفض تظلم مرفوع

عن أمر إداري وإنما هناك قرار إيجابي قائم

فضلاً قد استقر مركز المدعى على مقتضاه

نهائياً — ولذا يكون القرار الذى أصدره

وزير الداخلية في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧

إعادة النظر في الترقية هو في الحق القرار

مثار الطعن الذى يجب حساب ميعاد رفع

رقم ١ لسنة ١٩٣٥ كما هو الشأن في جميع القرارات التي تصدر من القومسيون في المسائل التي تدخل في اختصاصه سواء بمقتضى المادة ١٥ من الأمر العالي سالف الذكر أو بما أضافه إليه وزير الداخلية من اختصاصات بما له من سلطة بمقتضى التفويض المخول إياه بموجب المادة ٤٥ من الأمر العالي المنوه عنه. وعلى مقتضى ما تقدم يكون قرار ٢ من مايو سنة ١٩٤٦ بمثابة اللائحة المشار إليها في المادتين سالفتي الذكر بالنسبة إلى ما أضافه وزير الداخلية إلى القومسيون من اختصاصات ما دام الوزير قد أصدر القرار المذكور في شأن إعادة تنظيم البلدية ووضع القواعد الأساسية لترتيب الإداري وذلك في حدود سلطته التفويضية المخول إياها بمقتضى القانون .

٦ - إذا صدر قرار قومسيون بلدى الاسكندرية بترقية شخص ، وصار نهائياً لعدم صدور قرار من وزير الداخلية بالغائه في ميعاد الثلاثين يوماً المنصوص عليها في المادة ١٩ من الأمر العالي المشار إليه ، فإن قرار وزير الداخلية الصادر بعد ذلك باعادة النظر في موضوع الترقية يكون منطوياً على إخلال بحق اكتسبه الشخص المرقى وبالتالي يقع مخالفاً للقانون متعيناً إلغاؤه .

### الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفتها المودعة مع المذكرة الشارحة سكرتيرية المحكمة في ٦ من

ينظر الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن في الطعن في القرارات الصادرة بالترقية لاتنى أن الطعن يكون مقصوراً على القرارات الإيجابية بالترقية بل جاءت صيغتها من العموم والاطلاق بحيث يمتد مدلولها كذلك إلى القرارات السلبية أو الضمنية المتعلقة بالترقية سواء بالامتناع من الترقية حيث يوجبها القانون أو المساس بترقية تمت فعلاً كما هي الحال في هذه الدعوى .

٤ - مجلس بلدى الاسكندرية شخص معنوى عام طبقاً لنص الدستور وللמادة ١٣ من الأمر العالي الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ - فهو بهذه المثابة الأصل فيها يتعلق بشئون موظفيه من تعيينات أو ترقية أو نحوه في الحدود وبالقيود المعينة لذلك قانوناً حسب مقتضى المصلحة العامة ومن ذلك ما عساه يكون لوزير الداخلية من سلطة وصائية في هذا الشأن .

٥ - إن قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٤٦ إذ أغفل النص على أن قرارات القومسيون في شأن تلك الترقية تصبح نهائية بعد صدور قرار بها من رئيس القومسيون كما كان الحال وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قرار ٢ من يناير سنة ١٩٣٥ قد قصد إلى إخضاع هذه القرارات لسطة الوزير الوصائية طبقاً لحكم المادة ١٩ من الأمر العالي الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ والمعدل بالمرسوم بقانون

الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ المعدل  
بالمرسوم بمانون رقم ١ لسنة ١٩٣٥ وذلك لفوات  
ميعاد الثلاثين يوماً المخصوص عليه في المادة  
المذكورة دون أن يبلغه الوزير — ولذلك  
فالمدعى يطلب الحكم بإلغاء قرار وزير الداخلية  
القاضي بإعادة النظر في الترقية كما يطلب اعتبار  
راتبه مطابقاً لقرار الترقية وصرف الفرق  
المستحق له على هذا الأساس — وقد ردت  
الحكومة على الدعوى بمذكرة أودعتها في أول  
يناير سنة ١٩٤٨ قائلة انه لما خلت وظيفة مدير  
قسم الإيرادات غصت لجنة شئون الموظفين  
بالبلدية بحالات موظفي الدرجة الثالثة وهم الأساتذة  
أدوار سكر وعادل لطيف والمدعى — فتبين أن  
الأول أقدمهم في الالتحاق بالخدمة ويليهِ الثاني  
فالمدعى ولكنها اقترحت تعيين الأخير في هذه  
الوظيفة مع ترقية إلى الدرجة الثانية المخصصة لها  
لأنه أقدمهم في الحصول على الدرجة الثالثة ولما  
عرض هذا القرار على مدير البلدية رأى بناء على  
السلطة المخول إياها بمقتضى المادة العشرين من  
قرار وزير الداخلية المؤرخ في ٢ من نوفمبر سنة  
١٩٤٩ بالتظيم الإداري لبلدية الإسكندرية —  
إرجاء البت في هذا الموضوع إلى أن ينتهى  
التحقيق الذى كان ديوان المحاسبة يجره بقسم  
الإيرادات في شأن الضرائب التى ستط الحق في  
المطالبة بها بالتقدم وفى الاختلاف الذى وقع —  
وذلك لتحديد للمسئولية في هذا الخصوص —  
ولكن لما عرض الأمر على هيئة التومسيون  
البلدية المؤقت في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ رأت  
تعيين المدعى مديراً لقسم الإيرادات مع ترقية إلى  
الدرجة الثانية وأرسل القرار إلى وزير الداخلية  
في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ للتصديق عليه فرأى  
بكتابته المؤرخ في ١٥ من إرجاء البت في جميع  
الترقيات الخاصة بقسم الإيرادات حتى يتم فحصها.  
وفي ١٧ من إرجاء مدير البلدية كتاباً إلى وزير

ديسمبر سنة ١٩٤٧ قائلاً أنه حصل على ديبلوم  
التجارة العليا في سنة ١٩١٨ ثم التحق بخدمة  
مجلس بلدى الإسكندرية وأخذ يصعد في وظائفه  
ودرجاته حتى عين في سنة ١٩٢٦ رئيساً للرقابة  
ف رئيساً للحسابات في سنة ١٩٣١ فديراً لقسم  
الخازن العامة في سنة ١٩٣٦ فوكيلاً لقسم  
الإيرادات العامة في سنة ١٩٤١ ورفق إلى الدرجة  
الخامسة في أول أبريل سنة ١٩٢٥ فالرابعة في  
١٦ من يناير سنة ١٩٣٦ والثالثة في ٢٩ من  
يناير سنة ١٩٤١ ولما خلت في سنة ١٩٤٤ وظيفة  
مدير قسم الإيرادات بإحالة شاغلها إلى المعاش  
نُـدب للقيام بأعمالها تمهيداً لتعيينه فيها وترقيته إلى  
الدرجة الثانية المخصصة لها ثم عرض الأمر على  
لجنة شئون الموظفين بالبلدية فقررت في ٣ من  
يوليه سنة ١٩٤٦ تعيينه في هذه الوظيفة مع  
ترقيته إلى الدرجة الثانية — إلا أن مدير البلدية  
لم يوافق على هذا القرار فعرض الموضوع على  
التومسيون البلدى طبقاً للمادة العشرين من قرار  
وزير الداخلية الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٤٦  
بإعادة التنظيم الإداري لبلدية الإسكندرية —  
فقرر التومسيون مجلسه المنعقدة في ٢٠ من  
نوفمبر سنة ١٩٤٦ بأغلبية تقرب من الإجماع  
للموافقة على قرار لجنة شئون الموظفين سواء  
بالنسبة إلى التعيين أو الترقية إلى الدرجة الثانية —  
وأرسلت الأوراق في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٦  
إلى وزير الداخلية للتصديق على القرار فرأى  
الوزير إرجاء النظر فيه وفى غير من قرارات  
الترقية ريثما يتم فحصها وأبلغ البلدية ذلك بكتابته  
المؤرخ في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ ثم أبلغها  
بعد ذلك في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أنه  
يرى إعادة النظر في القرار المشار إليه —  
واستطرد المدعى بعد ذلك إلى أن هذا القرار قد  
أصبح نهائياً عملاً بالمادة ١٩ من الأمر العالى



الدعوى لا وجه ثلاثة: أولاً، أن المدعى إذ ينفي دعواه على أن قرار التومسيون الصادر في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ قد أصبح نهائياً في ١٤ من يناير سنة ١٩٤٧ كان يجب عليه رفع دعواه في خلال الستين يوماً التالية لهذا التاريخ مادام المدعى يعتبر أن الإدارة قد امتنعت عن تنفيذ قرار كان من الواجب عليها تنفيذه — وذلك وفقاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥ من قانون انشاء مجلس الدولة. وثانياً، أن القرار المطعون ليس في الواقع قراراً نهائياً إذ أنه لا يتضمن سوى إعادة النظر في الترقية دون البت في أمر هذه الترقية بشكل نهائي. وثالثاً، أن الدعوى تكون قد رفعت قبل الأوان للناسب ما دام لم يصدر قرار بترقية أحد من الموظفين إلى الدرجة الثانية موضوع النزاع إذ لا يزال ثمة احتمال لترقية المدعى إليها. ومن حيث أن هذا الدفع مردود في أوجهه الثلاثة: أولاً، بأن القرار المشار إليه في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة والثلاثين من قانون انشاء مجلس الدولة. اتما هو القرار المحكي يرفض التظلم المرفوع عن قرار إداري وذلك لقوات وقت يزيد على أربعة أشهر دون أن تحجب السلطات المختصة عن هذا التظلم قياساً لقرار المطعون. فيه على مثل هذا القرار المحكي هو قياس مع الفارق لأن المدعى اتما يقيم دعواه على أن التومسيون البلدي قد أصدر فعلاً قراراً بترقيته واذ لم يستعمل وزير الداخلية حقه في إلغاء هذه المدة المحددة لذلك قانوناً، فإن القرار المذكور قد أصبح نهائياً ومن ثم يكون الوضع الصحيح للسؤال أن ليس ثمة قرار اعتباري يرفض تظلم مرفوع عن أمر إداري واتما هناك قرار إيجابي قائم فعلاً قد استقر مركز المدعى على مقتضاه نهائياً — ولذا يكون القرار الذي أصدره وزير الداخلية في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ باطلاً

الداخلية بأنه سيلغى تقرير ديوان المحاسبة عند زيوده ولما ورد التقرير في مارس سنة ١٩٤٧ أرسله إليه وبمعدلة كلف مدير البلدية الموظفين المنسوب إليهم التخصيص الرد على محتويات التقرير ثم رأى مدير البلدية إداة المدعى في حجة تصميرات في هذا الشأن وأصدر قراره باستقطاع ١٥ يوماً من راتبه كما يجوز أيضاً بالإنداء لتصميرات أخرى — ثم أبلغ ذلك وزارة الداخلية فأصدر الوزير قراره في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ بإعادة النظر في القرار الصادر بالترقية وبعد أن بسطت الحكومة الواقعة على النحو المتقدم دفعت بعدم قبول الدعوى وطلبت في الموضوع رفضها مع إلزام المدعى بمصروفاتها وبمقابل أتعاب المحاماة. فرد المدعى بمذكرة أودعها في ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٨ طالباً برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وعدم في الموضوع على طلباته مشيراً إلى أن ما نسب إليه من قصير لا شأن له بموضوع الدعوى وهي تقوم على أن قراراً صدر بالترقية وأصبح نهائياً فالقرار المطعون فيه إذ قضى بإعادة النظر في الترقية يكون والحالة هذه مخالفاً للقانون لإخلاله بحق اكتسبه المدعى، على أن الجزامات قد أوقعت عليه بغير تحقيق أجرى معه مع أن الطريقة السليمة لمواخذته إن كان ثمة على ذلك هي عما كنه أمام مجلس تأديب ثم ندب أحد مستشاري المحكمة لوضع التقرير في الدعوى وبعد وجهه عين لتظرهما جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه اللين بالمحضر ثم أرجى التظلم بالحكم إلى جلسة اليوم.

### الحكم

#### ١ — عن الدفع بعدم قبول الدعوى

• من حيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول

السلبية أو الضمنية المتعلقة بالترقية سواء بالاستماع عن الترقية حيث يوجبها القانون أو بالمسار بترقية تمت فعلاً كما هي الحال في هذه الدعوى .

« ومن حيث أنه فضلاً عما تقدم فإن للمدعي لا يقتصر في دعواه على اختصام القرار المطعون فيه فيما تضمنه من الناء الترقية بل هو يجوز ذلك إلى طلب العاه ما ترتب عليه من آثار من بينها المسار بالراتب الذي اكتسبه نتيجة لهذه الترقية .

« ومن حيث أنه لكل ما سلف يكون البغ بعدم قبول الدعوى في غير محله متعيناً رفضه .

#### ب — عن الموضوع

« ومن حيث أن مبنى الدعوى أن القرار الصادر من التومسيون البلدي في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ بالموافقة على ترقية المدعي قد أصبح نهائياً واجب النفاذ ما دلم وزير الداخلية لم يلغه في ميعاد الثلاثين يوماً المنصوص عليه في المادة ١٩ من الأمر العالي الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٥ فيكون القرار المطعون فيه إذ قضى بإعادة النظر في هذه الترقية قد جاء مخالفاً للقانون لماسة بحق اكتسبه المدعي .

« ومن حيث أن المدعي عليها دفعت الدعوى بأن التمرار المطعون فيه لم يصدر من وزير الداخلية باعتباره سلطة وصائية لها حق التعيين على قرارات التومسيون بالتطبيق للمادة ١٩ المشار إليها بل هو من التمرارات التي يصدرها بمقتضى سلطته الرأسية بناء على المادة الثامنة من التمرار الوزاري الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٤٦ بإعادة التنظيم الإداري للبلدية الإسكندرية التي تنص على أنه « يقع في تعيين موظفي ومستخذي عمال البلدية وفي علاواتهم وترقياتهم وأجاراتهم

النظر في الترقية هو في الحق التمرار مثار الطعن الذي يجب حساب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ اعلائه أو نشره ولا جدال في أن هذا الميعاد لما بعض لثاية أيداع صحيفة الدعوى سكرتيرية هذه المحكمة في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ . وثانياً بأنه لا وجه للتحدى بأن التمرار المطعون فيه ليس قراراً إدارياً نهائياً بمقولة أنه لا يجوز أن يكون اقتراحاً بإعادة النظر في موضوع الترقية دون البت في ذلك بشكل نهائي — لا وجه لذلك مادام التمرار المطعون فيه قد صدر من وزير الداخلية معلناً به إرادته الملزمة للأفراد بناء على سلطته العامة وهي السلطة الوصائية المخول إياها بمقتضى المادة ١٩ من الأمر العالي الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٥ ومتجاً هذا القرار أثره وذلك بتعديل مركز قانوني سبق أن كسبه للمدعي بالقرار الصادر في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ — فيكون التمرار المطعون فيه والحالة هذه قد انطوى على جميع خصائص القرار الإداري النهائي — وثالثاً : بأنه لا اعتداد بأن الدعوى رفعت قبل الأوان بمقولة أنه لم يصدر قرار بترقية أحد إلى الدرجة موضوع النزاع — ما دامت الدعوى تقوم على أن القرار الصادر في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ بترقية المدعي قد أصبح نهائياً لعدم العاه في الميعاد المعلن لذلك قانوناً — وأن التمرار المطعون فيه — يكون والحالة هذه قد أخل بحق في الترقية كسبه للمدعي فضلاً عما دامت المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة إذ تنص في فقرتها الثانية على اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في التمرارات الصادرة بالترقية لا تنص أن الطعن يكون متصوراً على التمرارات الإيجابية بالترقية بل جاءت صيغتها من العموم والأطلاق بحيث يمتد مدلولها كذلك إلى التمرارات

يكون تعيين شاغلها وترقيتهم وتأديهم وفصلهم بمرقة الوزير مباشرة يكون المستخدمون خاضعين لسلطة المدير العام وتحدد بقرار من وزير الداخلية التواعد التي يجب أن تتبع في تعيين هؤلاء المستخدمين وترقيتهم وتأديهم ورقمهم . فجاء هذا النص وغيره من نصوص أخرى متبنا مع قيود السلطة الوصائية التي للوزير على المجلس فيما عدا ما يستقل به مباشرة يتمتع سلطته الرئاسية حسبما هو مبين في تلك النصوص وغيرها فيجب إذن فهم النصوص التشريعية الخاصة ببلدية الإسكندرية على هدى تلك الأصول أن بهذا المعنى أو بذلك حسبما يقتضيه المقام .

ومن حيث أن تنص تلك النصوص وتتبع المراحل التشريعية التي مرت بها قاطع في الدلالة على صحة ما تقدم فقد جاء قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٤٦ بإعادة التنظيم الإداري لبلدية الإسكندرية بديلا عن القرار المؤرخ في ٢ من يناير سنة ١٩٣٦ ، ورددت المادة الثامنة من قرار ٢ من مايو سنة ١٩٤٦ التي يركز عليها دفاع الحكومة ، الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قرار ٢ من يناير سنة ١٩٣٥ ، ومع ذلك فما كانت ترقيات موظفي البلدية تعرض على الوزير بل على رئيس القومسيون البلدي ، بعضها بواسطة مدير البلدية والبعض الآخر بعد صدور قرار في شأنها من القومسيون البلدي كما يستفاد ذلك من المادتين الثالثة والخامسة من القرار المذكور ، فقد نصت المادة الثالثة في فقرتها الأخيرة على أن مدير البلدية « هو الذي يعين جميع المستخدمين الخارجيين عن هيئة العمال ويعرض لتصديق رئيس القومسيون تعيينات وعلاوات وترقيات مستخدمى الدرجة السادسة فانحلتها بشرط ألا تتضمن أى استثناء من القوانين أو اللوائح » ونصت المادة الخامسة في

ومكافآتهم نفس شروط الاستخدام المتبعة في مصالح الحكومة . وكذلك طبقا لذكرينو ٢٤ من بوييه سنة ١٩٠١ ولكادر سنة ١٩٣٩ ومن متضاها أن قرار الترقية يصدر من الوزير ويسرى مفعوله من تاريخ صدوره أو من التاريخ المنصوص عليه في القرار إذ تنص المادة ٢١ من الذكرينو على أن « ترقيات المستخدمين تمنح لهم بمرقة الوزير بناء على طلب رئيس المصلحة » كما نص كادر سنة ١٩٣٩ على أنه « تبدأ الترقيات من تاريخ القرار الصادر بها أو من التاريخ المنصوص عليه فيه » .

ومن حيث أنه ما يجب التفتي إليه يأتي الرأي أن هذا المطاع يتجافى مع الأوضاع الصحيحة ولا يتسق والأصول السليمة ذلك لأن مجلس بلدى الإسكندرية شخص معنوى علم طبقا لنص الدستور وللادة ١٣ من الأمر العالى الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ — فهو بهذه المثابة الأصل فيا يتعلق بشئون موظفيه من تعيينات أو ترقيات أو نحوه في الحدود وبالقيود المعينة لذلك قانونا حسبما تقتضيه المصلحة العامة ومن ذلك ما عساه يكون لوزير الداخلية من سلطة وصائية في هذا الشأن وتقريرا على ما تقدم نصت المادة ٢١ من الأمر العالى الصادر في سنة ١٨٩٠ على أن « رئيس القومسيون البلدى هو النائب عنه في الأمور المتعلقة به » وهذا يتسق بطبيعة الحال مع اعتبار المجلس شخصا معنويا — كما نصت المادة ٢٢ من الأمر العالى المذكور معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٥ على أنه « يملون القومسيون مدير علم يكون العامل المتخذ للبلدية وتحدد اختصاصاته في قرار يصدره وزير الداخلية . وتعين الحكومة المدير العام وفيما عدا الوظائف المحددة في القرار الذي يصدره وزير الداخلية تنفيذاً لهذا القانون والتي

رئيس القومسيون كما كان الحال وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قرار ٢ من يناير سنة ١٩٣٥ قد قصد إلى إخضاع هذه القرارات لسلطة الوزير الوصاية طبقاً لحكم المادة ١٩ من الأمر العالي الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ معدلاً بالمرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٥ كما هو الشأن في جميع القرارات التي تصدر من القومسيون في المسائل التي تدخل في اختصاصه سواء بمقتضى المادة ١٥ من الأمر العالي سابق الذكر التي تنص في فقرتها السابعة على أنه يدخل في اختصاص القومسيون « كل ما يتعلق بجميع الأمور الأخرى المقتضى تداول القومسيون البلدي فيها سواء أكان أتباعاً للقوانين واللوائح أو بناء على طلب الحكومة » أو بما أضافه إليه وزير الداخلية من اختصاصات بما له من سلطة بمقتضى التفويض المخول لإياه بموجب المادة ٥٤ من الأمر العالي المنوه عنها التي تنص على أنه « يقرر وزير الداخلية في لوائح خاصة أحكام الانتخابات البلدية والقواعد الأساسية للترتيب الإداري وتسيير الأعمال في الإدارات واللجان والقومسيون والعلاقات البلدية مع مصالح الحكومة » وعلى مقتضى ما تقدم يكون قرار ٢ من مايو سنة ١٩٤٦ بمثابة اللائحة المشار إليها في المادتين سالف الذكر بالنسبة إلى ما أضافه وزير الداخلية إلى القومسيون من اختصاصات ما دام الوزير قد أصدر القرار المذكور في شأن إعادة تنظيم البلدية ووضع النواحد الأساسية بالترتيب الإداري وذلك في حدود سلطته التفويضية المخول لإياها بمقتضى القانون .

« ومن حيث أنه لما تقدم يكون دفاع الحكومة إذ يستند إلى أن وزير الداخلية عندما يعتمد مداوات القومسيون في شأن من شئون موظفي البلدية إنما يفعل ذلك بمقتضى سلطته

فقرتها الثانية والثالثة على أنه « يجب أن يمرض على القومسيون البلدي جميع الاقتراحات الخاصة بتعيينات وترقيات وفصل مستخدمي الدرجة الخامسة وما فوقها وكذلك جميع الاقتراحات التي تتضمن استثناء من اللوائح المعمول بها ولو كان المستخدم من درجة أقل من الدرجة الخامسة وفي هاتين الحالتين تصدر قرارات التعيين والعلاوات والترقية والفصل من رئيس القومسيون البلدي وفقاً لقراراته » .

« ومن حيث أن قرار ٢ من مايو سنة ١٩٤٦ إذ عدل المادتين الثالثة والخامسة من قرار ٢ من يناير سنة ١٩٣٥ في الحكم الوارد بهما في شأن الترقيات قد قصر هذا التعديل على جعل الترقية إلى الدرجة السادسة وما دونها من اختصاص لجنته مشكلة من الوكيل العام البلدية رئيساً وعضوية كل من مدير الأقسام الهندسية ومدير الأقسام الصحية ومدير التضاي وجعل قرارات هذه اللجنة نهائية بعد التصديق عليها من مدير البلدية إذا لم تتضمن استثناء من القوانين أو لم يعترض عليها مدير البلدية فإذا تحقق فيها شيء من ذلك وجب عرضها على القومسيون ( م ١١ من القرار ) وعلى جعل الترقية إلى الدرجة الخامسة فما فوقها من اختصاص لجنة مشكلة تشكيلة آخر أطلق عليها لجنته شئون الموظفين وجعل قرارات هذه اللجنة نهائية بعد الموافقة عليها من المدير العام واعتمادها من رئيس المجلس البلدي والتصديق عليها من وزير الداخلية وذلك ما لم تتضمن استثناء من القوانين أو يعترض عليها المدير العام وإلا وجب عرضها على القومسيون ( المادة ٢٠ من القرار ) .

« ومن حيث أن القرار المشار إليه إذ أغفل النص على أن قرارات القومسيون في شأن تلك الترقيات تصبح نهائية بعد صدور قرارهما من

« ومن حيث أن وزير الداخلية لم يصدر قراراً صريحاً بإلغاء قرار التوسيع في الميعاد المشار إليه وإنما أصدر القرار المطعون فيه في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ بإعادة النظر في الترقية وهو بمثابة الالغاء الضمني إلا أن ذلك كان بعد فوات الميعاد المتقدم الذكر حتى على اعتبار أن قرار التوسيع لم يعرض على وزير الداخلية إلا في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ أى في التاريخ الذي أصدر فيه قراره بوقف تنفيذ وعلى مقتضى ذلك كان يجب أن يصدر قرار الالغاء لغاية يوم ١٤ من يناير سنة ١٩٤٧ .

« ومن حيث أنه بناء على كل ما تقدم يكون قرار التوسيع الصادر في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ بالمواقة على ترقية المدعى إلى الدرجة الثانية قد أصبح نهائياً ومن ثم يكون القرار المطعون فيه إذ قضى بإعادة النظر في ذلك قد انطوى على إخلال بحق اكتسبه المدعى وبالتالي قد جاء مخالفاً للقانون متعياً للغاؤه مع اعتبار قرار التوسيع الصادر في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ نافذاً متحجاً بجميع آثاره القانونية .

( القضية رقم ١٢٨ سنة ٢ ق بلجنة السابعة ) .

٤٠٨

٢ يونيو سنة ١٩٤٨

١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . في دعوى التوسيع . مقصور على الحالات المبينة في الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة ٤ من قانون مجلس الدولة .

ب — اختصاص محكمة القضاء الإداري . منازعة في الراتب وفي الدرجة . اختصاص . الفترة الثانية من المادة ٤ من قانون مجلس الدولة .

ج — لجنة الإسكندرية . موظفوها . ترقية . قرار لجنة شؤون الموظفين في ٢ مايو سنة ١٩٤٦ مادة ٢٠ منه . نتائج حالتين . الفترة الثالثة من المادة ٤ القرارات هنا نافذة بعد اللواقة عليها من لدن الرئيس

الرئاسة هو دفاع غير شديد ما دام الأمر لا يتعلق بالوظائف التي يستل بتعيين شاغلها وترقيتهم وتأديبهم وم وكل البلدية ومدير الأقسام المختصة ومدير الأقسام الصحية طبقاً للادة الرابعة من القرار المؤرخ في ٢ من مايو سنة ١٩٤٦ إذ لم وحدم الذين تسرى عليهم شروط التوظيف في الحكومة كاملة . ومن ثم يكون ما نصت عليه المادة الثامنة من ذلك القرار من سريان شروط الاستخدام في الحكومة على تعيين موظفي البلدية وترقيتهم مقصوداً به سريان هذه الشروط بالنظر الذي لا تتعارض فيه مع أحكام الأمر العالي والقرار الوزاري المشار إليهما بحسب التفسير الموضح آنفاً .

« ومن حيث أن المادة التاسعة عشر من الأمر العالي المذكور تنص على أنه « يعرض التوسيعون البلدي في ميعاد ثلاثة أيام مداوالاته على وزير الداخلية التصديق عليها ولا يجوز تنفيذها إلا إذا صار التصديق عليها أو إذا لم يصدر منه أمر بإيقاف تنفيذها في بحر اثنتي عشرة أيام الأولى من تاريخ عرضها عليه وكل مداولة صار إيقاف تنفيذها ولم يجر النفاذها في خلال الثلاثين يوماً التي تنص من تاريخ عرضها على وزير الداخلية تكون نافذة المفعول وكل مداولة تلقى يكون النفاذها بقرار مسبب من الوزير وأسباب الالغاء لا تكون محل مناقشة من التوسيعون » .

« ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن قرار لجنة شؤون الموظفين الصادر في ٣ من يوليو سنة ١٩٤٦ في شأن ترقية المدعى وتعيينه مديراً لقسم الإيرادات قد عرض على التوسيعون فأصدر في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ قراره بالمواقة عليه فكان يجب في حالة ما إذا رأى الوزير النفاذ أن يصدر قراراً بذلك في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ عرضه عليه .

والاعتمادها من رئيس المجلس البلدى والتصديق عليها من وزير الداخلية. والحالة الثانية، وهى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من تلك المادة تكون تلك القرارات فيها واجبة العرض على قومسيون المجلس البلدى أما ما يذهب إليه المدعى من أن قرار لجنة شئون الموظفين فى الحالة الأولى يخضع لأحكام المادة التاسعة عشرة من الأمر العالى الصادر فى ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٥، شأنه فى ذلك شأن القرار الواجب العرض على القومسيون طبقاً للفقرة الأخيرة من تلك المادة. ما يذهب إليه المدعى فى هذا الصدد يخالف مفهوم حكم الفقرة الثالثة إذا قورنت بالفقرة الأخيرة إذ أنه وإن كان صحيحاً من الناحية القانونية أن رقابة وزير الداخلية فى الحالتين إنما هى رقابة وصائية لارقابة رياضية إلا أن أحكام القرار الوزارى والمادة التاسعة عشرة من الأمر العالى التى يشار بها الوزير تلك السلطة الوصائية فى الحالتين مختلفة، فينص القرار الوزارى على أنه فى الحالة الأولى يكون تصديق وزير الداخلية منصباً على قرار رئيس القومسيون. أما فى الحالة الثانية فيكون تصديق الوزير حاصلاً على قرار القومسيون أو كما يعبر الأمر العالى على مداولات القومسيون.

٤ — الأصل أن رئيس القومسيون هو السلطة الرأىة العليا بالنسبة إلى مسائل موظفى المجلس وكان طبعياً أن تصدر جميع

البلدية واعتمادها من رئيس المجلس البلدى والتصديق عليها من وزير الداخلية. الفقرة الأخيرة من المادة. القرارات طبقاً لها. وجوب عرضها على قومسيون المجلس البلدى. رقابة وزير الداخلية فى الحالتين. وصائية وليست رياضية. اختلافها برغم ذلك. اضباب تصديق الوزير فى الحالة الأولى على قرار رئيس القومسيون وفى الحالة الثانية على قرار القومسيون أو مداولاته.

د — رئيس القومسيون. هو السلطة الرأىة العليا فى شئون الموظفين. حبساً لائحة ٢ يناير سنة ١٩٣٥. لائحة ٢ مايو سنة ١٩٤٦ أخضعت قراراته لرقابة وزير الداخلية.

هـ — تنفيذ عيني لقرار إدارى. الفرق بينه وبين التعويض. عدم اختصاص المحكمة بالطلب الأخير. تأسيس التنفيذ العيني على ترقية لم تتم. رفض الطلب.

### المبادئ القانونية

١ — اختصاص محكمة القضاء الإدارى فى دعاوى التعويض مقصور على الحالات الميئة فى الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الرابعة من قانون انشاء مجلس الدولة.

٢ — المنازعة فى الراتب وفى الدرجة بما يدخل فى اختصاص هذه المحكمة النظر فيه عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون انشاء مجلس الدولة.

٣ — إن المادة ٢٠ من القرار الصادر فى ٢ من مايو سنة ١٩٤٦ من لجنة شئون الموظفين إذ تعالج الاجراءات التى تتبع فى ترقية موظفى بلدية الاسكندرية إلى الدرجة الخامسة بما فوقها قد واجهت حالتين، الأولى وهى المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة المذكورة تصبح فيها القرارات الصادرة بالترقية من لجنة شئون الموظفين نهائية نافذة بعد الموافقة عليها من المدير العام للبلدية

سبتمبر سنة ١٩٢١ في وظيفة كاتبة راتب سنة جنيتا شهريا ثم رقي إلى الدرجة السابعة في أول مارس سنة ١٩٢٤ فالسادسة في أول يولي سنة ١٩٢٩ ثم قل في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ إلى وظيفة رئيس قلم بقسم الخدائق والمفروقات فوكيلا لقسم أشغال الطريق العام والاعلانات والأكشاك في أول مايو سنة ١٩٤٠ فريثا لهذا القسم من أول مايو سنة ١٩٤٢ ورقى فيه إلى الدرجة الخامسة من أول سبتمبر سنة ١٩٤٠ وفي ٧ من فبراير سنة ١٩٤٢ قدم مدير قسم الإيرادات التابع له المدعى مذكرة إلى المدير العام بطلب ترقية إلى الدرجة الرابعة فأحال المدير العام هذا الطلب إلى قسم المستخدمين لإجراء اللازم نحوه مع التوصية بمنحه الدرجة المطلوبة وفي ٣ من يوليو سنة ١٩٤٦ انعقدت لجنة شئون موظفي البلدية وقررت ترقية إلى الدرجة الرابعة ووافقت على ذلك الإدارة العامة بكتاب أرسلته إلى وزارة الداخلية في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ برقم ١٧٦ فأجابته هذه بكتاب مؤرخ في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ بأرجاء النظر في ترقية موظفي قسم الإيرادات انتظاراً لنتيجة التحقيق الإداري الذي كانت تجريه البلدية مع بعض موظفي هذا القسم فظلم المدعى من هذا القرار بكتاب أرسله إلى وزير الداخلية في ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٧ طالبا فيه اعتباره في الدرجة الرابعة الإدارية عملاً بحكم المادة ١٩ من الأمر العالي الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ بتظيم قوميون ببلدية الإسكندرية والمعدل بالرسوم بتأون الصادر في أول يناير سنة ١٩٣٥ - وفي ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٧ صادقت وزارة الداخلية على ترقية بعض موظفي قسم الإيرادات وقررت وقف ترقية الآخرين بما فهم المدعى .

فرفع المدعى هذه الدعوى على وزارة الداخلية

القرارات منه وأن تنتهي عنده سواء عرضت هذه القرارات على القومسيون أو لم تعرض عليه وهذا في ظل لائحة ٢ يناير سنة ١٩٣٥ ثم عدلت لائحة ٢ مايو سنة ١٩٤٦ هذه الأحكام فأخضعت قرارات الموظفين في الحالات المنصوص عليها بالمادة ٢٠ من الأمر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٥ ، لرقابة وزير الداخلية وليس صحيحاً أنها لا تخضع لهذه السابعة إلا إذا مرت على هيئة القومسيون البلدي باعتباره ممثلاً للشخص المعنوي حتى يقال تقريباً على ذلك أنها إذا تعرضت على لجنة شئون الموظفين فكأنها عرضت على القومسيون لأنه لا يوجد في نصوص الأمر العالي ما يجعل الوصاية الإدارية مقصورة على قرارات القومسيون .

٥ - طلب المدعى الحكم له بمبلغ تنفيذاً لقرار الترقية الذي يعتبره نهائياً يكون تنفيذاً عينياً للقرار Exécution en Nature وليس تعويضاً Exécution par Equivalent لأنه لو اعتبر كذلك لخرج من اختصاص المحكمة - هذا الطلب واجب الرض لأنه يتضمن المطالبة بالفرق بين راتبه في الدرجة الخامسة وبين راتبه في الدرجة الرابعة التي لا يرق إليها عن المدة التي تبدأ بصدر قرار لجنة شئون الموظفين إلى تاريخ قبول الاستقالة .

### الوقائع

تتمثل وقائع هذه الدعوى في أن المدعى التحق بخدمة بلدية الإسكندرية في ١٦ من

على سبيل التمييز لما لحقه من ضرر من تركه في الترقية .

ودفع الحاضر عن الحكومة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى أو بعدم قبولها وصمم على رفضها احتياطياً ثم أرجىء التعلق بالحكم فيها أخيراً لجلسة اليوم .

### الحكم

#### عن الدفع بعدم الاختصاص

« من حيث ان هذا الدفع على حق بالنسبة إلى طلب الحكم بمبلغ ١٠٠٠ جنيه على سبيل التمييز لما لحقه من ضرر بسبب تركه في الترقية ذلك أن اختصاص هذه المحكمة في دعاوى التمييز مقصور على الحالات المبينة في الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة وليست هذه الحالة منها .

« ومن حيث انه فيما يتعلق بإيق الطلبات فالدفع غير سائب لأنها تتضمن نزاعاً في راتب وفي درجة يقول المدعي انه اكتسبها طبقاً لأحكام المادة التاسعة عشر من الأمر العالي الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ والمعدل بالمرسوم بقانون الصادر في أول يناير سنة ١٩٣٥ مما يدخل في اختصاص هذه المحكمة النظر فيه عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون المذكور .

#### عن الدفع بعدم القبول

« ومن حيث ان مبنى هذا الدفع أن طلبات المدعي الابتدائية تتضمن طلب تعديل قرار ترقية إلى الدرجة الخامسة وهذا القرار سابق على العمل بقانون مجلس الدولة الذي لا ينطبق أثره على الماضي بالقسبة إلى طلبات الإنشاء .

ورئيس قوميون بلدى الاسكندرية بصحيفة موقعة من الأستاذ سليم اسكندر المحامى أودعها مع المذكرة الشارحة وحافظة مستندات في ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٧ طالباً فيها احتساب ترقية إلى الدرجة الرابعة بأول مرسومها ابتداء من ٣١ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ اليوم التالى لمضى ثلاثين يوماً على تاريخ موافقة الادارة العامة على الترقية في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ارتكانا إلى أن وزير الداخلية لم يصدر قراراً بالاعتماد الصادر من الادارة العامة بترقيته إلى الدرجة الرابعة في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ عرض هذا القرار عليه بالتطبيق لحكم المادة ١٩ من الأمر العالي الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ . وفي ٢٣ من يونيو سنة ١٩٤٧ أودعت الحكومة مذكرة دفعت فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وطلبت رفضها موضوعاً لعدم انطباق المادة ١٩ من الأمر العالي على القرارات التي تصدرها لجنة شئون الموظفين وقد أحيلت الدعوى إلى حضرة صاحب العزة عبده محرم بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير وبعد وضعه أحيلت إلى المرافعة وعين لنظرها جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٨ لجلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٤٨ وفيها عدل الحاضر عن المدعى طلباته إلى ما يأتي :

أولاً— احتساب ترقية إلى الدرجة الرابعة من ٣١ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ تاريخ اعتداده ترقية قانوناً إلى الدرجة المذكورة بأول مرسومها . وثانياً الحكم له بالفرق بين راتبه الحالي وما يستحقه خلال المدة الباقية من خدمته حتى سن الستين بما يتضمنه من علاوات وترقيات من جهة وقيمة معاشه المربوط حالاً من جهة أخرى وبمجموع ذلك ٧٥٠ م ٣٨٤٠ ج . وثالثاً الحكم له بمبلغ ١٠٠٠ ج



« ومن حيث أن دفاع المدعى لا يستقيم إلا إذا كان القرار الصادر من لجنة شئون الموظفين بترقيته إلى الدرجة الرابعة في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ما يطبق على الفقرة الأخيرة من المادة المتقدمة الذكر لأنه في هذه الحالة يكون واجب العرض على القومسيون البلدي ويكون قرار القومسيون في شأنه خاضعاً لرقابة وزير الداخلية باعتباره سلطة وصائية وهي استعمال هذه السلطة في الحدود المينة بالمادة ١٩ من الأمر المالي للأسباب التي أوردتها المحكمة في حكمها الصادر في الطعن رقم ١٢٨ لسنة القضائية المرفوع من نجيب عياد أفندي على المدعى عليهما . » ومن حيث أن الأمر هو على عكس ذلك بالنسبة إلى القرار الصادر بترقية المدعى فهنا التمرار عما يقع تحت حكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٠ من القرار الوزاري التي يصح فيها القرار نهائياً بعد الموافقة عليه من مدير البلدية واعتماد من رئيس القومسيون والتصديق عليه من وزير الداخلية بغير حاجة لعرضه على قومسيون البلدية لبحث وإصدار قرار فيه وقد نال التمرار موافقة المدير واعتماد رئيس القومسيون ولكنه لم يصدق عليه من وزير الداخلية . »

« ومن حيث أن ما ينبغي إليه المدعى من أن قرار لجنة شئون الموظفين في هذه الحالة يخضع لأحكام المادة التاسعة عشرة من الأمر المالي شأنه في ذلك شأن القرار الواجب العرض على القومسيون طبقاً للفقرة الأخيرة من تلك المادة . ما ينبغي إليه المدعى في هذا الصدد يخالف مفهوم حكم الفقرة الثالثة إنذار فورنت بالفقرة الأخيرة إذ أنه وإن كان صحيحاً من الناحية القانونية أن رقابة وزير الداخلية في الحائتين إنما هي رقابة وصائية لا رقابة رياضية للأسباب التي أوردتها المحكمة في الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٢ القضائية المتقدم الذكر إلا أن أحكام التمرار

« ومن حيث أن طلبات المدعى الختامية خلو من هذا الطلب ومن ثم يصح الدفع بعدم القبول غير ذي موضوع متيناً رفضه . »

### عن الموضوع

« ومن حيث أنه بالنسبة إلى الطلب الخاص بحساب الترقية إلى الدرجة الرابعة اعتباراً من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ فقد بين المدعى هذا الطلب على أن القرار الصادر بترقيته إلى تلك الدرجة في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ قد أصبح نهائياً وناقضاً بعد مضي شهر من تاريخ صدوره تطبيقاً لحكم المادة ١٩ من الأمر المالي الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٥ والمادة ٢٠ من القرار الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٤٦ من لجنة شئون الموظفين هو بمثابة قرار صادر من القومسيون واجب العرض على الوزير طبقاً لحكم المادة المذكورة وما دام الوزير لم يصدر خلال المدة القانونية قرار الإلغاء فقد أصبح قرار اللجنة الصادر بترقيته نافذاً . »

« ومن حيث أن المادة ٢٠ من القرار الوزاري المذكور إذ تصالغ الإجراءات التي تتبع في ترقية موظفي بلدية الاسكندرية إلى الدرجة الخامسة فما فوقها قد واجهت حالتين الأولى وهي المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة المذكورة تصبح فيها القرارات الصادرة بالترقية من لجنة شئون الموظفين نهائية نافذة بعد الموافقة عليها من المدير العام للبلدية واعتمادها من رئيس المجلس البلدي والتصديق عليها من وزير الداخلية . والحالة الثانية وهي الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من تلك المادة تكون تلك القرارات فيها واجبة العرض على قومسيون المجلس البلدي . »

الوزارى والمادة التاسعة عشرة من الامر العالى قد جعلت الطرقة التى يشار بها الوزير تلك السلطة الوصاية فى الحالتين مختلفه . فينص القرار الوزارى على أنه فى الحالة الاولى يكون تصديق وزير الداخلية متصبا على قرار رئيس القومسيون ( وهو القرار الذى اعتمد قرار مدير البلدية الذى وافق على قرار لجنة شئون الموظفين ) أما فى الحالة الثانية وهى الحالة الواجب فيها عرض قرارات لجنة شئون الموظفين على القومسيون البلدى فيكون تصديق الوزير حاصل على قرار القومسيون أو كما يعبر الامر العالى على مداوات القومسيون كصريح نص المادة التاسعة عشرة التى تقول ( يعرض القومسيون البلدى مداواته على وزير الداخلية للتصديق منه عليها ولا يجوز تنفيذها إلا إذا صار التصديق عليها أو إذا لم يصدر منه أمر بإيقاف تنفيذها فى بحر الثمانية أيام الأولى من تاريخ عرضها عليه وكل مداولة صار إيقاف تنفيذها ولم يجر إلغاؤها فى خلال الثلاثين يوما التى تمضى من تاريخ عرضها على وزير الداخلية تكون نافذة المفعول وكل مداولة تلقى يكون إلغاؤها بقرار مسبب من الوزير وأسباب الإلغاء لا تكون محل مناقشة من القومسيون ) .

ومن حيث انه لا منفع مما يقوله المدعى من أن قرارات لجنة شئون الموظفين تعتبر صادرة من القومسيون لأنها تشتمل بحكم تفكيكها طبقا لنص المادة ٢٠ من القرار الصادر فى ٢ من مايو سنة ١٩٣٥ على عضوين يعينهما المجلس البلدى يجب اشتراك أحدهما على الأقل فى مداولتها ولأن وجود العضوين فى اللجنة واشترائط تمثيل أحدهما على الأقل فى مداولتها يجعل قراراتها كأنها صادرة من القومسيون ذلك أن هذا التول يخالف مفهوم أحكام الامر العالى وأحكام القرار الوزارى المتخذ له والمستند

لأصول عامة تسود النظام الإدارى فى مجلس بلدى الاسكندرية باعتبارها شخصا معنويا فالأصل أن رئيس القومسيون هو السلطة الرأىة العليا بالنسبة إلى مسائل موظفى المجلس وكان طبيعيا أن تصدر جميع القرارات منه وأن تنتهى عنده سواء عرضت هذه القرارات على القومسيون أو لم تعرض عليه وهذا ما كان عليه الامر فى ظل لائحة ٢ من يناير سنة ١٩٣٥ قبل أن تلغىها لائحة ٢ من مايو سنة ١٩٤٦ فقد نصت المادة الثانية للفترة الأخيرة والمادة الخامسة من قرار ٢ من يناير سنة ١٩٣٥ على انه فى جميع الحالات سواء منها ما هو واجب العرض على القومسيون أو ما ليس واجبا عرضه عليه يكون القرار التهاى فى مسائل الموظفين من اختصاص رئيس القومسيون دون معقب عليه حتى من السلطة الوصائية وقد عدلت لائحة ٢ من مايو سنة ١٩٤٦ هذه الأحكام فأخضعت قرارات الموظفين فى الحالات المنصوص عليها بالمادة ٢٠ من ذلك لرقابة وزير الداخلية وليس صحيحا أنها لا تخضع لهذه السلطة إلا إذا مرت على هيئة القومسيون الذى باعتباره ممثلا للشخص المعنوى حتى يقال تفريضا على ذلك أنها اذا تعرضت على لجنة شئون الموظفين فكأنها عرضت على القومسيون لأنه لا يوجد فى نصوص الامر العالى ما يجعل الوصاية الإدارية مقصورة على قرارات القومسيون وعلى العكس فى ذلك فقد فوض هذا الامر وزير الداخلية فى المادة ٤٥ منه فى أن يصدر فى لوائح خاصة القواعد الأساسية لترتيب الإدارى فلا جناح على الوزير إذا هو جعل بعض القرارات واجبة العرض على القومسيون وبعضها غير واجبة العرض عليه وأن ينظم الطريقة التى يشار بها وصايت على القرارات الصادرة فى شأن من شئون البلدية .

« ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على ملف الترقية وملف الترقية رقم ١٢٨ سنة ٢ المرفوعة من نجيب عياد أفتدى والتي صدر فيها الحكم في ذات الجلسة التي صدر فيها الحكم في هذه الترقية أن وزير الداخلية لما عرضت عليه ترقيات موظفي البلدية عموماً وافق على جميع الترقيات إلا ما هو خاص منها بتسم الأبرادات التي يعمل به المدعى وقد قرر وقف الترقيات الخاصة بهذا التسم جميعاً وكان ذلك في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٦. ثم أصدر قراراً في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٧ بالموافقة على ترقية أربعة من مقرر لجنة شؤون الموظفين ترقية من موظفي القسم المذكور وفي ٩ من أغسطس صدر قرار من مدير البلدية بمجازاة المدعى بمضمون ١٥ يوماً من راتبه لتقصيرات نسبت إليه كشفها ديوان المحاسبة في تقرير قدم عن مراجعة حسابات البلدية وفي ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أصدر وزير الداخلية قراراً برفض ترقية المدعى إلى الدرجة الرابعة بعد أن قدم ديوان المحاسبة تقريره بنتيجة تفتيشه. وفي ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ قدم المدعى استقالته من منصبه فقبلت هذه الاستقالة.

« ومن حيث أنه قد استبان من الوقائع المتقدمة أن المدعى قدم استقالته من وظيفته عن إرادة حرة وأن التصرفات التي اتخذتها معه البلدية والداخلية في مجازاته وتزله أولاً وفي رفض ترقية ثانياً حصلت نتيجة للتقرير الذي قدمه ديوان المحاسبة والذي تضمن لومه على بعض مسائل أخذها عليه مما يستبعد معه شائبته بغير إساءة استعمال السلطة.

« ومن حيث أنه متى قرر ذلك يكون هذا الطلب على غير أساس أيضاً متعيناً رفضه.

( القضية رقم ٢١٩ سنة ١ ق رئاسة عضوية حضرات أسعاب القرة محمد على راتب بك . ومعد البالي بك ومعد عزم بك المستشارين . )

« ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن طلب اعتبار ترقية المدعى إلى الدرجة الرابعة من ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ غير صائب متعيناً رفضه .  
عن الطلب الخاص بالفرق بين الراتب والمعاش عن المدة من ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ إلى التاريخ الذي يبلغ فيه المدعى سن الستين :

« ومن حيث أن المدعى في مذكرته الختامية قد جزأ هذا الطلب إلى طليين أولهما : مبلغ ٨٦ ج وهو المبلغ المستحق له تنفيذاً لقرار الترقية الذي يعتبر نهائياً وبذلك يكون هذا الطلب تنفيذاً عينياً للقرار *exécution en nature* ولا يعتبر تعويضاً *exécution par équivalent* لأنه لو اعتبر كذلك لخرج عن اختصاص المحكمة . وثانيهما : مبلغ ٧٥٠ و ٣٧٥٤ ج وهو المبلغ المستحق له بسبب الفصل المترتب على قبوله استقالته وبذلك يكون هذا الطلب تعويضاً عن القرار الصادر بت قبول استقالته بناء على ما يدعيه من إساءة استعمال البلدية سلطتها معه مما أكرمه على الاستقالة .

« ومن حيث أن الطلب الأول واجب الرفض لأنه يتضمن المطالبة بالفرق بين راتبه في الدرجة الخامسة وبين راتبه في الدرجة الرابعة التي لم يرق إليها بعد عن المدة التي تبدأ بصدور قرار لجنة شؤون الموظفين إلى تاريخ قبول الاستقالة .

« ومن حيث أنه بالنسبة إلى الشق الثاني من الطلب وهو الخاص بالحكم بمبلغ ٧٥٠ و ٣٧٥٤ ج فيقول المدعى في بيانه أن البلدية استبدت معه عامدة وإنما بد أن أوقفت تنفيذ قرار الترقية تنقله إلى وظيفة أخرى ثم ألغت قرار هذا النقل بعد بضعة أيام ثم هي أوقفت عليه جزاء وتزله إلى عمل مهين دون مبرر مما اضطره للاستقالة .

## قضاء محكم النقض في إقرار النيابة<sup>(١)</sup>

( تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة بحضور  
حضرات أصحاب العزة أحمد حسنى بك وحسنى إسماعيل المصطفى بك وفهم إبراهيم عوض  
بك وإبراهيم خليل بك مستشارين وبحضور حضرة الأستاذ فهم الجندى بك رئيس  
النيابة بالاستئناف ) .

غير مقيدة بأى قيد من القيود الخاصة بالأدلة  
الموضوعة فى القانون المدنى .

٤٠٩

٢ يناير سنة ١٩٥٠

### المحكمة

« حيث ان الوجه الاول من أوجه الطعن  
يتحصل فى القول بأن القانون لا يعاقب على  
الواقعة الثابتة فى الحكم ، فقد اكتفت المحكمة  
فى إدانة الطاعن بما ورد بالوصول من أنه تسلم  
المبلغ المدعى بتبديده بصفة أمانة ، مع أن القواعد  
من المثليات لا تتحدد ، فيكون التسليم فيها على  
فرض حصوله تسلياً مطلقاً علماً لا يلزم فيه  
من تسلم إلا يرد المثل عند الطلب ، مع أنه يشترط  
قيام الوديسة كأن يحصل رد الشيء بعينه ، وأنه  
إذا لوحظ ذلك ، ولوحظ مضى ستين كاملتين  
على الواقعة ، وأن المحكمة لم تمن باستظهار نية  
النش ، كان القول بقيام الجريمة فى غير محله .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة  
الدعوى فى قوله . « انها قائمة فيما قاله المجنى عليه  
من أنه أدخر المبلغ ليورد به غائلة العمر . . . ولم  
زوجته به أرادت إرفاقه بفرج من المنزل غاضباً  
وجلس على مقهى وتصادف مرور المتهم وهو  
زميله فى العمل فدعاه وشرح له الظروف وطلب

تبديد قود . قيام جريمة التبديد ما دام لم يظهر  
من القيد أن المتهم كان له حق التصرف فيها . اتفق  
التمم عن رد الوديسة تتحقق به الجريمة . طعن بالتزوير  
أمام المحكمة الجنائية . المحكمة غير مقيدة بالأدلة الموضوعة  
فى القانون المدنى .

### المبادئ القانونية

١ — لا يؤثر فى قيام جريمة التبديد مجرد  
ورود الوديسة على تقود تميز بقيمتها دون  
عينها ما دام أنه لا يبين من الحكم أنه قصد  
بالعقد إعطاء المودع لديه حق التصرف فيها .  
٢ — ان امتناع المتهم عن رد مبلغ  
الوديسة عند طلبه منه تتحقق به عناصر  
جريمة التبديد .

إذا دفع المتهم بتزوير العقد موضوع  
التبديد فإنه يكفى أن تكون المحكمة قد حققت  
هذا الطاعن وقالت كلفته — وهى فى سبيل  
ذلك وفى سبيل الحكم بالادانة أو البراءة

(١) استنبط مبادئ هذه الأحكام حضرة الأستاذ عمود إسماعيل وكيل نيابة الاستئناف .

وبشهادة شهوده الذين شهدوا بأن الجنى عليه كان يعرض عليه الأوراق فضلا ، وأنه قدير احتاج الى معونة عند قله وطلب الى المحكمة تحقيق هذا التزوير بالطرق المدنية ، ولكنها لم تلطف الى طلبه ، وكان من المتعين عليها أن توقف الدعوى حتى يفصل في التزوير من المحكمة المختصة أو تباشر هى بنفسها الفصل فيه طبقا لنصوص قانون المرافعات . أما وهى لم تفعل ، فيكون حكما معيا لاخلاله بحقه في الدفاع .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه تعرض لرفع الطاعن من احتمال دس الورقة عليه ، واطرحه للأسباب التي قالها . ولما كان الأمر كذلك وكان من شأن ما أورده أن يؤدي الى مارتب عليه ، فلا محل لما يثيره الطاعن ، وهو لا يخرج عن المجادلة في تقدير أدلة الدعوى مما تختص به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه . أما ما يتمسك به عن الطعن بالتزوير وتحقيقه والفصل فيه ، فلا وجه له اذ يكتفى أن تكون المحكمة قد حققت هذا الدفاع وقالت كتبها فيه ، وهى في سبيل ذلك وفى سبيل الحكم بالإدانة أو البراءة غير متعيدة بأى قيد من القيود الخاصة بالأدلة الموضوعة في القانون للواد المدنية .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

( طعن سليم عبد السيد يوسف ضد الثبابة رقم ١١٥٥ سنة ١٩٠٥ ق ) .

٤١٠

٢ يناير سنة ١٩٥٠

طعن . منح الطاعن مهلة لتقديم الأسباب في حالة عدم ختم الحكم المطعون فيه في اليلاد . لا يهم أن يكون قد علم بالحكم وأسبابه .

منه حفظ المبلغ طريقة وديعة ، قتل المتهم ، وكتب على نفسه إيصالا به حرره الجنى عليه وأمضى عليه المتهم ، وجاء بالإيصال أنه استلم المبلغ من الجنى عليه بصفة أمانة طرفه ويردها له عند طلبه . . . ولما قل الجنى عليه لجنة أخرى طالب المتهم بالمبلغ ، فوعده برده ولم يرده ، ولما تكرر الطالب دون إجابته . . . بلغ بالحادث . وبعد أن عرضت دفاع المتهم من انكار وادعاء باحتمال دس الورقة عليه واطراحها ذلك لأنها لا تصدقه فيه قالت « انه أتم في حق الجنى عليه بنعم رد مبلغ الأمانة له رغم ثبوتها قبله بالإيصال الموقع عليه بإمضائه ورغم مطالبته به مراراً وأنه لذلك فالتهمة ثابتة من أقوال الجنى عليه المؤيدة بهذا الإيصال الموقع عليه بإمضاء المتهم الذى اعترف بها . . . ولما كانت المحكمة فيما أورده على هذا النحو قد اعتمدت في اثبات حقيقة الواقعة على ما شهدت به الورقة الصادرة من الطاعن نفسه من أن المبلغ تسل اليه على سبيل الوديعة ، وعلى ما قرر بالجنى عليه في هذا الشأن ، فلا تكون مخالفة ان هى دانت الطاعن . ولا يؤثر في الأمر مجرد ورود الوديعة على قهود تعين بقيمتها دون عينها ما دام أنه لا يبين من الحكم أنه قد قصد بالعقد اعطاء المودع لديه حق التصرف فيها . أما ما يشير اليه عن نية النش ، فردود بأن ما ذكرته المحكمة من امتناع الطاعن عن رد المبلغ عند طلبه منه تتحقق به عناصر الجريمة التى دين من أجلها .

« وحيث ان حاصل الوجه الثانى من الطعن أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن العقد أساس التهمة مزور لأن الجنى عليه يعمل معه وكان يقدم له الأوراق المصلحية لتوقيع عليها ، فكان يوقع دون مراجعة ، وأنه قد دس الورقة عليه ، واستدل على ذلك بمضى ستين دون مطالبة

## المبادئ القانونية

١ — إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه متى قرر الطاعن التقض في الميعاد وشفع ذلك بقرار الأسباب ولو كانت مقصورة على عدم ختم الحكم في خلال ثمانية الأيام التالية لصدوره فقد حق له أن يحصل على مهلة عشرة أيام لاعداد أسباب طعته وتقديمها على أن تبدأ هذه المهلة من اليوم التالي للجلسة التي ينظر فيها الطعن أمام المحكمة بعد ختم الحكم — وعلى أن المهلة المذكورة ليست امتداداً لميعاد الطعن القانوني بسبب مانع حال بين الطاعن وبين العلم بصدور الحكم عليه حتى يقال أنها يجب أن تبدأ من يوم العلم به بأنه وسيلة يقينية وإنما هي جزء من النظام الذي انتهت إليه محكمة التقض والذي يكفل للطاعنين فسحة لاعداد طعونهم ويحجب المحكمة الجدل الذي يتفتح بابه إذا ما سمح بالبحث فيما إذا كان الطاعن قد علم بصورة يقينية بالحكم وأسبابه أو كان في استطاعته أن يعلم به قبل الجلسة المشار إليها .

٢ — لما كان الحكم المطعون فيه، إزدان الطاعن بالقتل العمد المقصود به السرقة قد حدد المسروقات بأنها نقود المصروف الثمري والمصوغات ، وكان ما أورده من أقوال للشهود ، واستدل به على حصول سرقة ، إنجاء خاصاً بما قيل عن سرقة النغود والخائنين والساعة وهي البعض التليل من المسروقات، فلم يتناول شيئاً عن سرقة الجزء الأكبر منها وهو المصوغات المينة بالكشف

المقدم من ابن المجنى عليها أخيراً والذي قرر هو نفسه أنه لا يعرف شيئاً عنها ، بل أحال الأمر كله إلى شقيقاته . وهؤلاء لم يسمع لمن قول لافي التحقيقات ولا بالجلسة ، ولم يبين الحكم سبب إغفال سماعهن ، كما لم يبين أن الخزنة الحديدية وباقى أماكن الحفظ التي أثبت وجودها في غرفة المجنى عليها وذكر أنها كانت تحمل مفاتيحها — لم يبين أن هذه المصوغات لم توجد فيها ، وكانت المحكمة قد استندت في إثبات سرقتها إلى شهادة ابن المجنى عليها السالف ذكرها ، وكانت هذه الشهادة بمجانبتها التي أوردها غير متتجة في هذا الشأن لأنها شهادة منقولة عن الغير ، وقد أثار الدفاع في شأنها ما يفيد استمساكه بسماع أقواله ، وكان سماع هذا الأصيل ممكناً لتبين وجه الحق في الدعوى ، وكان من وجهة أخرى جائزاً أن يكون لهذا الذي أخذت به المحكمة وإطمأنت إليه من شهادة هذا الناقل أثره في تكوين عقيدتها بسرقة باقى المنقولات وكان محتملاً أن يختلف النظر الذي انتهت إليه في شأن السرقة بأسرها إذا ما استبان لها عدم حصول سرقة في المصوغات، لما كان ذلك ، وكان الحكم ، إذ قطع بأن الطاعن لم يترك دار المجنى عليها من وقت وقوع الجريمة لوقت القبض عليه وأن شخصاً غريباً عن الدار لم يدخلها، وكان ثابتاً به أن ما أخفاه الطاعن من معالم جريمة القتل قد كشف أمره بإرشاد الخادم الآخر المرافق له والذي كان شاهد الرؤية الوحيد عليه وأن الخادم المذكور لم يقل أن سرقة وقعت ، أو أن الطاعن قد

هذا الاعلان الذي تحقق به الغرض من إعطاء المهمة، فإنه يكون بذلك قد فوت على نفسه الميعاد المقرر بالقانون لتقديم الأسباب، مما يمين معه قبول الدفع.

« وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد استمر على أنه متى قرر الطاعن النقض في الميعاد وشفع ذلك بتقرير الأسباب ولو كانت متصورة على مجرد عدم ختم الحكم في خلال ثمانية الأيام التالية لصدوره، فقد حق له أن يحصل على مهلة عشرة أيام لإعداد أسباب طعنه وتقديمها، على أن تبدأ هذه المهمة من اليوم التالي للجلسة التي ينظر فيها الطعن أمام المحكمة بعد ختم الحكم، وعلى أن المهلة المذكورة ليست امتداداً لميعاد الطعن.

القانوني بسبب مانع حال بين الطاعن وبين العلم بصدور الحكم عليه حتى يقال أنها يجب أن تبدأ من يوم العلم به بأية وسيلة يقينية وإنما هي جزء من الظلم الذي انتهت إليه محكمة النقض، والذي يكفل للطاعنين فسحة من الوقت لإعداد طعونهم ويحجب المحكمة الجدل الذي يفتح بابه إذا ما سمح بالبحث فيما إذا كان الطاعن قد علم بصورة يقينية بالحكم وأسبابه أو كان في استطاعته ان يعلم قبل الجلسة المشار إليها.

« وحيث انه متى قرر ذلك، وكان الطاعن قد قدم الأسباب التكميلية لطعنه في خلال المهلة الممنوحة له، فإن ما دفع به المدعي بالحقوق المدنية يكون في غير محله.

« وحيث ان مما نبى عليه هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بالفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على أساس انه قتل المجنى عليها عمداً بقصد السرقة، في حين أن جريمة السرقة المستندة إليه لا تقوم على أساس من وقائع الدعوى ولا أصل لها في تحقيقاتها.

أخفى شيئاً مما قيل بسرقة، وكان الثابت أن شيئاً من المبررات لم يضبط — إذ قرر الحكم ما تقدم — لم يبين كيف كان من الميسور على الطاعن أن يغني ماسرقة، وكان رده على أوجه دفاع الطاعن في هذا الخصوص قد قلم على فروض وتقريرات لا تصلح سنداً في مقام الادانة. لما كان كل ذلك. فإن الحكم المطعون فيه بما قرره من ثبوت السرقة استناداً إلى ما أورده من أدلة، وبما أغفله من الرد على دفاع الطاعن له صلته بالواقعة المطروحة، يكون قاصراً قصوراً يمينه ويوجب نقضه.

### الحكم

« من حيث ان الطاعن قرر الطعن في الميعاد القانوني، وقدم في هذا الميعاد تقريراً بأسباب طعنه بناء على أن الحكم المطعون فيه لم يحتم في ميعاد اثنتا عشرة يوماً لصدوره ودعاه بشهادة استند إليها في طلب مهلة عشرة أيام يقدم فيها أسباب طعنه على الحكم بعد أن ختم.

« ومن حيث ان المدعي بالحقوق المدنية دفع بعدم قبول هذا الطعن شكلاً وقال في بيان ذلك أنه لما كان الغرض من منح المهلة هو أن يكون للطاعن عشرة أيام كاملة بعد ختم الحكم يتمكن في خلالها من بحث أسبابه وإعداد تقرير بأسباب طعنه، وكان هو قد سبق من مدة قبل الجلسة أن أعلن الطاعن بصورة من الحكم المطعون فيه مشتملة على أسبابه (وقدم أصل الحكم مطعناً إلى الطاعن في ١٦ من يولييه سنة ١٩٤٩ مخاطباً مع مأمور السجن) وكان الطاعن لم يقدم تقرير الأسباب في خلال عشرة الأيام التالية لتاريخ

ثبته بمحضر الجلسة فأغفل الحكم الرد على معظمها وقصر وتخاذل فيما رد عليه منها ، فقد قال الدفاع أن الأستاذ قليب ابن المجنى عليها قال بأنه رأى الخاتمين والساعة في يد والدته قبل مغادرته المنزل يوم الحادث ، ومع ذلك فهو لم يستطع أن يصف الخاتمين أو يذكر في أى الديدن كان الخاتمان ، كما قرر هو ووالده ان المجنى عليها تلبس هذه المصوغات منذ عشر سنين ، ومع ذلك فقد قرر الأطباء الشرعيون عند سؤالهم أمام المحكمة أن لبس الخواتم مدة طويلة من شأنه ان يترك بالاصابع أثراً وأن هذا الاثر لم يذكر شيء عن وجوده بأصابع المجنى عليها وأنه قد وجد بأذن المجنى عليها بعد الحادث قرط أصفر وباصبع يدها دبلة من الذهب ، فلو أن الطاعن سرق الخاتمين والساعة لما أغفل انتزاع القرط والدبلة أيضا ، وأن الطاعن ما كان بحاجة إلى التتل من أجل السرقة وسيلها ميبأ له بحكم وجوده في الدار كخادم مستديم ، وبخاصة وقد ثبت في التحقيقات وجاء بالحكم أن المجنى عليها كانت قبيل الحادث في أسبوط حيث أقامت أكثر من أسبوعين فكان للطاعن لو أنه أراد السرقة أن يفعل والمنزل خلوا من الرجلين الوحيدين به أتماماتها ، وكذلك ما كان الطاعن بحاجة إلى كسر درج البوربه ، وقد ثبت وجود مفتاحه ومفتاح الخزنة فوقه فلو أنه اتوى السرقة لاستعمل المفتاح بدلا من العنف الذي كان قتيلا يكشف أمره بل ولفتح الخزنة أيضا ، ولاستلزم انتزاع قفل الدرج ترك أثر أو بصمة تدل عليه الأمر الذي فناه عامل تحقيق الشخصية ، وأنه بما لا يقبل عقلا أن تودع المجنى عليها قود أو مصوغات في هذا الدرج الذي تبين من المعاينة امتلاؤه بأشياء غير ذات قيمة في حين توجد بنفس الغرفة خزانه من الحديد ومع المجنى عليها مفتاحها ، بل ان هذه الخزانه لم يفتحها

وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن ما قطع به الحكم من أن السرقة جاءت تالية للقتل وإنما كانت الباعث عليه ، وأن الطاعن لم يترك دار المجنى عليها منذ وقوع الجريمة لوقت القبض عليه وهو لا يزال فيها ، وان شخصا غريبا عن الدار لم يغشها ما قطع به الحكم من كل ذلك وانتهى منه إلى اعتبار السرقة واقعة من الطاعن كان من شأنه أن يؤدي إلى وجود المصوغات بالدار بوجه قد جرى تفتيشها عدة مرات متواليات كما قننت حقبة الطاعن وأشياؤه وقتش البدروم فلم يعثر على شيء مما قيل بسرقة وإنما عثر على اللقاعة المحتوية على معالم جريمة التتل محبأة في غرفة البدروم مما اتخذته الحكم دليلا على متارفة الطاعن للقتل ، وكان يلزم عنه لو أنه كان مقارفا للسرقة أيضا أن يخفي المصوغات في نفس المكان ، كما أن الغلام يحيى محمد حسين الذي أخذت المحكمة بأقواله في ثبوت التتل على الطاعن وتصور الطريقة التي ارتكبها لم يذكر شيئا مطلقا عن السرقة ، ثم ان المصوغات وهي الشطر الأعظم مما أسند إلى الطاعن سرقة واقتراف التتل من أجله لم يحصل التبليغ عنها الا بعد الحادث بثلاثة عشر يوما وقد شارف التحقيق نهايته وهيئة الدعوى للحكمة ، وكذلك فالتبابة بدورها لم تأخذ دعوى السرقة مأخذ الجد ، فهي لم تهم بأى عمل من أعمال التحقيق في بلاغ سرقة المصوغات سالف الذكر من نحو سؤال الوارد ذكرهم فيه ولا هي عاينت المكان الذي قيل أن المصوغات كانت به أو يحتمل انها كانت موجودة فيه . ثم ان الحكم إذ قرر بوقوع السرقة وبأن الطاعن هو السارق قد قصر في الأسباب ، وأخل بحق الدفاع وجاء متخاذلا مضطربا ، ذلك أن التباية قد حددت تهمة السرقة بالجلسة في المصوغات والقود ، ودافع الحاضر عن الطاعن بانتفاء واقعة السرقة مستندا في ذلك إلى أدلة مفصلة بينها وهي



ولم تأخذ بطرف سبق الإصرار واعتبرت الفعل الواقع من الطاعن فعلا عمدا مقصودا منه ارتكاب جنة سرقة مال الجنى عليها ومصوغاتها وهو ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ المذكورة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله « ومن حيث ان وقائع الدعوى التي تثبت للحكمة من أوراق القضية والتحقيقات التي أجريت فيها ومن المعاينة والتاثير الطيبة تحصل في أنه في يوم ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ الموافق ١٣ من محرم سنة ١٣٦٨ حضر سعادة توفيق دوس باشا إلى مكتب سعادة النائب العام وأبلغه بأن شقيقته السيدة جوليا دوس حرم حضرة بشاره حنا بك المقيمة بشارع الظاهر رقم ٥١ التابع لقم الواصل وجدت مقتولة على سريرها صباح اليوم المذكور ووجد بعض مصوغاتها مسروقة ، كما

وجد بعض الادراج بفرقتها والغرف الأخرى مكسورا ، وطلب تحقيق ذلك ، فأحال سعادة النائب العام هذا البلاغ إلى نيابة شمال القاهرة لتحقيقه ، فأتت أحد وكلائها إلى منزل الجنى عليها ولحق به بعض الأطباء الشرعيين للكشف على الجثة لمعرفة سبب الوفاة ، فبين من المعاينة التي تولاهم حضرة وكيل النيابة المحقق بأن المنزل رقم ٥١ المذكور مكون من طابقين وتحوطه حديقة من جميع الجهات ويسكن الطابق الأول حضرة بشاره حنا بك وأسرته ويسكن الأستاذ بركات بركات الموظف بوزارة الداخلية في الطابق الثاني ، ويرتفع الدور الأول عن أرض الحديقة بمسحدرجات ، ويقع سلم هذا الطابق في مواجهة الباب العمومي للحديقة ، ويعد عنه بمحوى إثنى عشر مترا ، ويصل هذا السلم إلى فرنجة تفتح على حجرة الصالون وعلى

أحد من المحققين ليقين ان كانت القنود والمصوغات المقول بسرقتها موجودة بها أم غير ذلك فيحصل التحقق من وقوع السرقة ، وبخاصة أن زوج الجنى عليها ونجلها لم يجيبا في التحقيقات ولا امام المحكمة بما يقطع بأنها كانت تضع في الدرج المذكور قنودا ، ثم يضيف الطاعن أن الأستاذ فيليب بشاره نجل الجنى عليها إذ سئل في بلاغه المتأخر عن بيان المصوغات المقول بسرقتها أجاب بأنه لا يعرف شيئا عنها وأنها اختوت من اللاتي يعرفها ، فوجه الدفاع نظر المحكمة إلى أن هؤلاء السيدات شقيقات المبلغ لم تسمع لمن أقوال ، بل انه لم يمر أى تحقيق في موضوع السرقة ، ولم يعرف كنه هذه المرسولات ، ولكن المحكمة أخذت برواقعة السرقة واغفلت تحقيقها التحقيق الذي تستأمله قسده النقض الذي تركه النيابة وتركه البوليس في شأنها ، لجاء لذلك حكما مشوبا بما يعيبه ويستوجب نقضه .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « قتل السيدة جوليا دوس عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت الآتية على قتلها فأحدث بها الاصابات الموصوفة بقرار الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى وهي انه في الزمان والمكان ذاتهما سرق مصوغات الجنى عليها المذكورة والأشياء الأخرى الموصوفة الوصف والقيمة بالمحضر وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع على الجنى عليها والذي ترك بها أثر الاصابات سالفة الذكر الامر المنطبق على المادة ٢/٣١٤ من قانون العقوبات . وقدمته النيابة للحالة بالمراد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤ / ٢ من قانون العقوبات فأحالة قاضي الاحالة بالمراد المذكورة إلى محكمة الجنائيات ، قضت بحكمها المطعون فيه بمماقته عملا بالمادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات بالاعدام وبالعويض المدني ،

غرفة الصالون صالة يفتح بابها في مواجهة الفرنجة ويوجد على يسار الداخل لهذه الصالة باب حجرية الجني عليها النخصة ثوبها ، وتبلغ مساحة هذه الحجرة حوالى خمسة أمتار طولاً ومثلها عرضاً ، وفيها سريران الأول على بعد مترين من باب الحجرة والثاني بجواره ، وبينهما دولاب صغير ( كوديتو ) ويوجد أثاث الفرقة مرتباً ، وقال بشارة بك أنه كان على كل سرير غطاء ( كوفته ) ولحاف وأنه لم يجد على سرير زوجته غطاءه ولحافه ، كما لم يجد غطاء السرير الآخر ، ويوجد بالفرقة من الأثاث عدا ما ذكر دولابان كبيران ( ولانوماتر ) وخزانة حديد وشماعة لللباس وأخرى للقوطة ويوجد قفل الدرج الأعلى للجوربه منزوعاً من مكانه ولسانه بارزاً مما يدل على أن هذا الدرج قد قُطِع بالضغط ، وتبين أن لهذه الفرقة نافذتين تطلان على الحديقة إحداها في الحائط البحرى والأخرى في الحائط الشرقى وترتفعان عن أرض الحديقة بحوالى المتر ولم يظهر أى أثر يدل على أن أحداً تسلق من الحديقة إلى داخل الحجرة عن طريق هاتين النافذتين ووجدت أواني الفطور وأباريق الشاي في حوض المطبخ بدون غسل ووجدت الجني عليها مسجاة على ظهرها على السرير الداخل ورأسها فوق وسادتين للجهة الغربية من الحجرة وقدماهما للجهة الشرقية وتبدو في مظهرها كما لو كانت نائمة نوماً طبعياً وشاهد المحقق بظهر يدها اليمنى إصابة عضوية طولها حوالى أربعة سنتيمترات وحواها بجملطة ، وقد سألت منها بعض الدماء كما شاهد بالجزء الأيسر من الرقبة تسليخات طولها حوالى عشرة سنتيمترات وأثر دماء في فتحة الألف يدل على حصول نزيف منها ونذب حضرة الطيب الشرعى لتوقيع الكشف الطبي على الجثة

وتشرحتها ليان ما بها من إصابات وسبب الوفاة وكشف على عادم المنزل عبد المحسن إسماعيل حسين بمعرفة حضرة الطيب الشرعى فوجد بجسمه ووجهه إصابات وأسفر تفشيش البوليس في مكان الحادث عن العثور على بعض خرق بالية ملوثة بالدماء في غرفة البواب أثبت المحقق أنها دماء جافة ، وقال البواب عنها أن هذه التلوثات الدموية هي من طمست زوجها ، وتبين في التحقيق أن بشارة بك حنا وأسرته يتقانون هذا المنزل من ستين عدة ، ويقوم على خدمتهم عبد المحسن إسماعيل حسين ( المتهم ) ويعاونه ابن أخته الغلام يحيى محمد حسين وأنه في يوم الحادث اجتمعت الأسرة على مأدعة الإفطار وبعد أن فرغوا من طعامهم بارح المنزل الأستاذ فيليب بشارة لعمله ثم خرج والده بشاره بك قاصداً الكنيسة وبقيت السيدة الجني عليها بمفردها مع الخادمين ، وقد طلبت إليهما أن يبدأ بتظيف غرفتهما لتستريح ، ففعلا ما أمرتهما به وأوت السيدة إلى مخدعها ورقعت على سريرها وتركتها يقومان على غسيل أواني الإفطار ثم الاستعداد لطهي طعام الغداء وحوالى الساعة العاشرة انصرف صباحاً حضر إلى المنزل من يدعى سيد عبدالرحمن عبد العزيز الذى كان مكلفاً من قبل حضرة بشارة بك بإشراف قصص من البيع وشحنه ليخبر بشارة بك بما فعله وليعلمه ما تبقى من التفود ، وكذلك بوليصة الشحن ، ولما قرع جرس الباب خرج له الغلام يحيى فسأله عن سيده فأجاب أنه خرج ، ثم سأله عن سيده فدخل الغلام واستدعى خاله المتهم الذى حضر بعد فترة طويلة وكان مضطرباً ولقى سيد المذكور على باب المنزل وأخبره بأن سيده خرجت هي الأخرى فأعطاه باقى التفود وبوليصة الشحن ليسلها لسيده عند

في الخادمين حيث ثبت بالليل التناطح أن أحداً لم يدخل المنزل من وقت خروج بشاره بك ونجده واستدعى الخادم الجنائي والبوباب وأن جميع نوافذ المسكن وأبوابه كانت مغلقة بإغلاق تاماً ولائهما أهملتا غسل أواني التطوير وتركها بمكانها الأمر الذي يدل على أنهما كانا مشغولين بعمل آخر ألهاهما عن غسلها ولأنه وجدت إصابات بالخادم الكبير (المتهم) قرر حضرة الطبيب الشرعي أنها تحدثت من المقاومة وبعد انتهاء التحقيق في صباح اليوم الأول من أيامه أسرت الثيابة بحبس الخادم عبد المحسن لإسماعيل حسين احتياطياً والتخفظ على ابن أخته وآخرين ريثما يستكمل التحقيق في اليوم التالي، فسبق للمتهم إلى السجن وأخذ الضابطان أحمد سليمان أقدى ومحمد سيف اليزل أقدى التلام يحيى إلى دار المحافظة، وفي طريقهم إليها أخذنا يسديان إليه النصح بأن يقضى إليهما بحقيقة الحادث ولما وصلا به إلى دار المحافظة أخبرهما بأن حقيقة الواقعة هي أن خال المتهم دخل على سيده وهي نائمة في فراشها وقتلها بأن خنثها وكم نفسها حتى أزهق روحها وأن النعام نزلت منها ولوثت ملالة الفرش وغطاء السرير (الكوفرته) فاستبدلها بغيرها وأخفاها في إحدى غرف البديوم وأظهر استدعاده للإرشاد عن مكانهما فانتقل الضابطان بصحبتهما التلام إلى المنزل للإرشاد وهناك أيقظا مخدومه الأستاذ فليب بشاره من نومه وبمخبره أرشدنا التلام عن المكان الذي أخفى فيه غاله هذه الأشياء، وإذا به لإحدى غرف البديوم ولها باب من حديد مقفل بقفل ولها باب آخر يصلها برفة أخرى مثبت عليه ألواح خشبية كسرهما الضابطان ودخلا الترفة فصرنا على لافقة كبيرة عبارة عن ملفحة قد لف فيها غطاء السرير وملاية الفرش

عودته وأصرف، وأغلق المتهم الباب خلفه، وبعد قليل فتح المتهم إحدى نوافذ حجرة الصالون ونادى بواب المنزل والجنائي وأخبرهما بأنه دخل على سيده في حجرته ليطلبها التقدو والبوليسية، ولما أن نادى عليها مراراً فلم ترد عليه وطلب إليهما أن يدخلوا المنزل ليريا ما بها فدخل الجنائي الحجرية إلى مقربة من السرير، فوجد المجنى عليها متوفاة، فخرج وامتنع البواب عن الدخول، ثم أرسل المتهم التلام يحيى ليدعو بعض أقارب سيده، وبعد ذلك حضرة عزيز قلنس أقدى ابن عمه بشاره بك ليقدم العزاء للمجنى عليها في وفاة قريبة لها ودق جرس الباب ففتح له الخادم، وعقب دخوله أخبره بأن سيده نائمة في غرفتها ولا ترد جواباً، ولاحظ عليه الارتباك، وعلى أثر ذلك حضرت الست مائيلة نخله ودخلت على المجنى عليها فوجدتها راقدة في فراشها ومتوفاة، ولاحظت بوجهها إصابات ويسدها البني أثر العَض، وفتحت عاتمين وساعة يد كانت تلبسها فلم تجدتهما خرجت إلى عزيز أقدى قلنس وأسرت إليه بما رأت فعمل على استدعاء بشاره بك، ولما حضر وعلم بوفاته زوجته استدعى طبيب العائلة وهو الدكتور فرنسيس الياس وكشف على الجثة فاشتبه في وقتها مقرر أنها جنائية، ووصل بنا الحادث إلى ابن المجنى عليها الأستاذ فليب بشاره وشقيقها سعادة توفيق دوس باشا حضرا إلى المنزل ولما تحققت لديهما الجريمة من استحالة وصول أجنبي للمنزل لاقتراف الجريمة ومن الإصابات التي وجدت بالجثة ومن قعد الخاتمين والساعة ومن مشاهدة درج البوريه مكسوراً عنوة ومن سرقة النقود التي كانت المجنى عليها تملكها فيه للصرورف الشهري بادر سعادة توفيق دوس باشا بإبلاغ الحادث إلى النيابة وانحصرت الشبهة

الباعث على الجريمة هو السرقة، ولا شك في ذلك سواء كان القتال هو خادم المنزل أو شخص غريب عنه لأن الجنى عليها وهي سيدة طاعة في السن عرف عنها البر بالقرارة، والعطف على الكافة فلا يقتلها إلا طامع في مالها... والدليل على حصول السرقة مستمد من كسر درج البوريه وقتدان تتودأ لمصروف الشهرى التي كانت فيه، وقتدان غاتى وساعة الجنى عليها التي كانت تلبسها دائماً، كما شهد بذلك ابنها وزوجها في التحقيق وبالجلسة، وكما شهد به الدكتور فرنسيس الياس والسيدة ماتيلدة في الجلسة، وقتدان باقى المصوغات التي أبلغ عنها الأستاذ قليب بشارة. وحيث انه عن سرقة النقود والمصوغات فإن الدفاع دال على نفي حصولها بما تلسه من التحقيق في أقوال الشهود حسب ما عن له من تبريح هذه الأقوال كما هو مدون في محضر الجلسة... وعلى أن المفاتيح وجدت فوق البوريه أى أنها كانت في متناول يد الجاني، وكان من السهل عليه أن يفتح بها ما يشاء من أراج والخزنة الحديدية، وعلى أن التأخير في التبليغ عن سرقة باقى المصوغات مدعاة إلى الشك في صحة القول بسرقتها، وعلى عدم معنوية وضع مثل هذه المصوغات في درج البوريه مع وجود خزانة حديدية في الغرفة، وعلى أنه لم يضبط مع المتهم وقت تفتيشه شيء من هذه المصوغات، وعلى أنه لم يرد في تحرير الصفة التشرحية ما يفيد أنه وجد يدي الجنى عليها أثر لبسها الحافين والساعة على وجه الاستمرار. وحيث ان ما تلسه الدفاع من تأيا أقوال أقارب الجنى عليها في التحقيق أو الجلسة وما عن له من تبريح لا يمس جوهر شهادتهم بالنسبة لحصول السرقة ولا يضعف من الدليل المادى المستمد من كسر درج البوريه ونزع قفله عنوة ذلك الكسر الذى شاهده كل من دخل غرفة الجنى عليها قبل

المؤتمنين بالدماء وجلباب الغلام، بوقطعة من قماش مبللة بالموسر والى الجنى عليها وكانت موضوعة بين أشياء مهملة، فأثبتا هذه القافة في مكانها واتصلا برئيسهما مفتش للباحث وأبلغاه الأمر فأتصل حضرة المفتش بدوره بوكيل النيابة المحقق وأبلغه ما عله من الضابطین فحضر النائب إلى دار المحافظة، وسأل الغلام، قرر ما سبق أن ذكره للضابطین ثم انتقل إلى بدروم للمنزل وعين البدروم والغرفة التي فيها القافة وأثبت حالتها وسأل الخادم عما اعترف به ابن أخيه فأمر على الإنكار، كما أنكر ملكيته للقفحة، وسجد بأحد الكلاب البوليسية وشتم الملقحة وعرض عليه الخادم بين آخرين فتعرف عليه غير مرة، ودلت معانة النيابة لغرفة البدروم على أن لها شباكين يطلان على الحديقة ثبت على فتحتهما قضبان من الحديد على كل منهما إطار من السلك الشبكى، وأنه يستحيل أن تلقى القافة إلى داخل الغرفة من إحدى هاتين النافذتين، وعثر في حضية ملابس المتهم على مفتاح صغير اعترف المتهم بملكته له وصار يجريه على النفل المركب على باب الغرفة بمحرفة وكيل النيابة ففتحه بصعوبة وفي يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ قدم الأستاذ قليب بشارة بلاغا للنيابة يذكر فيه أنه قد سرق من المنزل مصوغات لسيده والذته بينها تفصيلا كانت موضوعة في درج البوريه الذى وجد مكسورا ومسدس له كان يضمه في غرفة نومه وأنه لم يبين سرقة هذه الأشياء إلا بعد أن حضرت شقيقاته وبحسن عنها ولم يجدنها واتهم الخادم بسرقتها أيضاً وذكر الأدلة التي استند إليها في ثبوتها ثم تعرض لدفاع الطاعن المبين بوجه الطعن فقال : « وحيث ان دفاع المتهم انحصر في التدليل على عدم وجود باعث يدعوه إلى ارتكاب هذه الجريمة، ونفي حصول السرقة... وحيث ان

العلن وبما له أصل في التحقيقات .  
« وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه ،  
إذ دان الطاعن بالتل العمد المقصود به السرقة ،  
قد حدد المصروفات بأنها تتود المصروف  
الشهري والمصوغات ، وكان ما أورده من أقوال  
الشهود ، واستدل به على حصول سرقة ، إنما  
جاء خاصاً بما قيل عن سرقة التهود والخاتمين  
والساعة وهي البعض القليل من المصروفات ،  
فلم يتناول شيئاً عن سرقة الجزء الأكبر منها  
وهو المصوغات المينة بالكشف المقدم من إن  
الجنى عليها أخيراً والذي قرر هو نفسه أنه  
لا يعرف شيئاً عنها ، بل أحال الأمر كله إلى  
شقيقاته ، وهؤلاء لم يسمع لهم قول  
لا في التحقيقات ولا بالجلسة ، ولم يبين الحكم  
سبب إغفال سماعين ، كما لم يبين أن الخزنة  
الحديدية وباقي ما كن الحفظ التي أثبت وجودها  
في غرفة الجنى عليها وذكر أنها كانت تحمل  
مفاتيحها — لم يبين أن هذه المصوغات لم توجد  
فيها ، وكانت المحكمة قد استندت في إثبات  
موقفها إلى شهادة إن الجنى عليها السائق  
ذكرها ، وكانت هذه الشهادة بمجالها التي أوردها  
غير متجة في هذا الشأن ، لأنها شهادة منقولة  
عن الغير ، وقد أثار الدفاع في شأنها ما يفيد  
استمساكها بسماع أقواله ، وكان سماع هذا  
الأصيل ممكناً لتبين وجه الحق في الدعوى ،  
وكان من جهة أخرى جائزاً أن يكون لهذا  
الذي أخذت به المحكمة واطمأنت إليه من شهادة  
هذا الناقل أثره في تكوين عقيدتها بسرقة باقي  
المتنولات ، وكان محتملاً أن يتحقق النظر الذي  
اتتهت إليه في شأن السرقة بأسرها إذا ما استبان  
لها عدم حصول سرقة في المصوغات ، لما كان  
ذلك ، وكان الحكم ، إذ قطع بأن الطاعن لم يترك

معاينة الثيابة والذي ورد ذكره صراحة في تبليغ  
سعادة توفيق دوس باشا لسعادة النائب العام مع  
سرقة المصاغ ، وأن من ينظر إلى مركز عائلة  
الجنى عليها نظرة الاعتبار والتقدير كما استبان ذلك  
من تأيا الدفاع نفسه لا يساوره شك في صحة  
ما قرره أفرادها عن السرقة ، والقول بتغير ذلك  
جناية على الواقع ، ومن يتعدى فظاعة الجريمة  
وشدة وقعها في نفوس أفراد هذه العائلة ، وأنهم  
كانوا يدلون بمعلوماتهم في التحقيق وهم مأخوذون  
بهول لجنتهم في سيدة من أعر الناس لديهم  
لا يؤاخذهم بما أخطأوا فيه سواء عن ذكره ثم  
ذكروه فيما بعد ، أما القول بأن المفاتيح كانت  
فوق البورية في متناول الجاني ، فإن ظروف  
وضعها في هذا المكان لم تعرف وكذلك الظروف  
التي أحاطت بالجاني عند كسره درج البورية ،  
أما تأخير بلاغ الأستاذ فيليب بشارة عن سرقة باقي  
المصوغات ، فذلك لا يؤثر على صحة ما ورد في هذا  
البلاغ ما دامت أسباب هذا التأخير قد توضحت  
وهي أسباب مقبولة ، وهي أن المصروفات من  
صميم ما يعرفه السيدات ، والطبيعي ألا يعرف  
أمرها إلا شقيقاته ، وأما وضع المصوغات في  
درج البورية وعدم متولية ذلك ، فإن مرجعه  
تصرف صاحبة هذا المصاغ ولا خير عليها أن  
هي حفظته في هذا الدرج ما دامت تحتفظ بمفتاحه .  
أما القول بأنه لم يضطمع المتهم من المصروفات  
فذلك لا ينهض دليلاً على نفي السرقة لأنه كان  
منفرداً بالمنزل وقتاً طويلاً ، ومن الميسور له أن  
يخفي ما سرقة ولا يحتمل معه دليل لإجرامه .  
« وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر  
جلسات محكمة الموضوع وعلى أوراق القضية  
التي ضمت تحقيقات لوجه العلن أن على الطاعن  
قد دفع تهمة السرقة بما ورد في وجه

دار المجنى عليها من وقت وقوع الجريمة لوقت القبض عليه وأن شخصاً غريباً عن الدار لم يدخلها ، وكان ثابتاً به أن ما أخضاه الطاعن من معالم جريمة القتل قد كشف أمره بإرشاد الخادم الآخر المرافق له والذي كان شاهداً للرؤية الوحيد عليه وأن الخادم المذكور لم يقل أن سرقة وقعت ، أو أن الطاعن قد أخفى شيئاً مما قبل بسرقة ، وكان الثابت أن شيئاً من المبررات لم يضبط - إذ قرر الحكم ما تقدم - لم يبين كيف كان من الميسور على الطاعن أن يخفي ما سرقة ، وكان رده على أوجه دفاع الطاعن في هذا الخصوص قد قام على فروض وتهديرات لا تصلح سنداً في مقام الإدانة . لما كان كل ذلك . فإن الحكم للمطعون فيه بما قرره من ثبوت السرقة استناداً إلى ما أورده من أدلة ، وبما أخذه من الرد على دفاع الطاعن له صلتاً بالواقعة المطروحة ، يكون قاصراً قصوراً يبيحه ويوجب نقضه .

دار المجنى عليها من وقت وقوع الجريمة لوقت القبض عليه وأن شخصاً غريباً عن الدار لم يدخلها ، وكان ثابتاً به أن ما أخضاه الطاعن من معالم جريمة القتل قد كشف أمره بإرشاد الخادم الآخر المرافق له والذي كان شاهداً للرؤية الوحيد عليه وأن الخادم المذكور لم يقل أن سرقة وقعت ، أو أن الطاعن قد أخفى شيئاً مما قبل بسرقة ، وكان الثابت أن شيئاً من المبررات لم يضبط - إذ قرر الحكم ما تقدم - لم يبين كيف كان من الميسور على الطاعن أن يخفي ما سرقة ، وكان رده على أوجه دفاع الطاعن في هذا الخصوص قد قام على فروض وتهديرات لا تصلح سنداً في مقام الإدانة . لما كان كل ذلك . فإن الحكم للمطعون فيه بما قرره من ثبوت السرقة استناداً إلى ما أورده من أدلة ، وبما أخذه من الرد على دفاع الطاعن له صلتاً بالواقعة المطروحة ، يكون قاصراً قصوراً يبيحه ويوجب نقضه .

### المحكم

« من حيث أن التائبين الأول والثالث قررا الطعن في الحكم بقلم الكتاب ، ولكنهما لم يقدموا أسباباً له فظنهما لا يكون مقبولاً شكلاً .

« وحيث أن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالتائون بالنسبة إلى الطاعن الثاني .

« وحيث أن الوجهين الأولين من أوجه طعنه يتصلان في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر البقع الدموية التي وجدت بملايس الطاعن من فصيلة دم المجنى عليه واعتبرها دليلاً عليه ، ذلك لأن الذي أثبت التحليل أن هذه الدماء التي وجدت على ملابسه إنما هي من فصيلة أوب لا من فصيلة اب التي هي فصيلة دم القتيل . ولا يحد في دفع هذا الخطأ أن الطبيب الشرعي قرر بالجلسة أنهما فصيلة واحدة

« وحيث أنه من أجل ما تقدم ، يتعين قبول الطعن موضوعاً ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

( طعن عبدالحسن اسماعيل ضد النيابة وآخر مدعى بحق مدعى رقم ١٣٢١ سنة ١٩ ق )

### ٤١١

٢ يناير سنة ١٩٥٠

أداة . افتاع المحكمة برأى الطبيب الشرعي . الجدل في ذلك موضوعي . طلب للمتهم مناقشة الطبيب المحلل . افتاع المحكمة بالرأى الذي أخضت به بناء على مناقشة الطبيب الشرعي . يتضمن الرد على طلب للمتهم .

### المبادئ القانونية

١ - إذا نازع المتهم في أن تقرير تحليل

« وحيث ان الوجين الثالث والاخير يتحصلان في القول بأن الحكم المعلوم فيه تناقض في أسبابه واستند إلى ما لا يؤدى إلى ما انتهى إليه إذ حمل رواية زوجة التتيل على غير محلها ، واعتمد عليها في تصوير الدور الذي قام به الطاعن في الجريمة فألبس عبارتها ثوب التهديد ، وهي لا تعدو أن تكون نصحاً ، ثم تناقض فسجل في موطن آخر أن الدافع على القتل لم يكن الانتقام والتخلص من وفاء الدين فقط ، وإنما كان سرقة نفود المجنى عليه . هذا إلى أن الحكم المعلوم فيه يبنى على غير أساس إذ استمد الدليل على الطاعن من الفرية المستفادة من أقوال المتهم الأول عليه وهي أقوال ليس فيها ما يدعيه .

« وحيث ان الحكم المعلوم فيه قد بنى إدانة الطاعن على أدلة استخلصها من التحقيقات ، ولما أصلها وما يبررها فيها ، وليس في هذه الأسباب التي بنى عليها تناقض ما يدعيه الطاعن ، وهي من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهت إليه المحكمة ، فالجدل على الصورة الواردة في الطعن ليس الا جدلاً موضوعياً لا شأن لمحكمة التقض به .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

( طعن أبو زيد مصطفى سعد وآخرين ضد النيابة رقم ١٣٥٤ سنة ١٩٠٤ ق ) .

## ٤١٢

٢ يناير سنة ١٩٠٥

حضور التهم الجلسة ومرافعة عن التهمة . عدم الدفع بطلان اجراء حضوره . لا يجوز اثارته لأول مرة أمام التقض . علم . ليس عتاً حضوره في الجنب .

لأن ذلك يتناقى مع تسميم فضائل الدم البشرى إلى أربعة فضائل ، وان فصيلة أ ب هي فصيلة قائمة بذاتها ، وأن التحليل لم يسفر عن وجود هذه الفصيلة بملابس الطاعن — وقد طلب الطاعن سؤال الطبيب المحلل لكي يبين الخطأ الذي وقع فيه الطبيب الشرعى بما قاله ، فلم يجبه المحكمة إلى طلبه ولم ترد عليه .

« وحيث انه يظهر من الحكم المعلوم فيه ومحضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن نازع في أن تقرير تحليل الدماء التي وجدت على ملابسه يدل على ان فصيلتها تتفق مع فصيلة دم المجنى عليه قولاً منه بأن فصيلة ا و ب التي وجدت على الملابس تختلف عن فصيلة ا ب التي هي فصيلة دم القتل ، وطلب نذب الطبيب الشرعى لمناقشته وقد سئل الطبيب الشرعى بالجلسة فقرر أن معنى ما ذكره الطبيب المحلل بتقريره هو أن الدماء التي وجدت بملابس الطاعن من فصيلة ا ب كفصيلة دماء المجنى عليه ، وقد أخذت المحكمة في حكمها بذلك — ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت المحكمة على ما هو واضح في الحكم — قد اعتمدت في إيضاح ما نازع فيه الدفاع على رأى الطبيب الشرعى الذي اقتضت به ، فان الجدل في ذلك إنما هو جدل موضوعي لا شأن لمحكمة التقض به . أما قول الطاعن ان المحكمة لم تجبه إلى طلب مناقشة الطبيب المحلل ، ولم ترد عليه ، فانه متى كانت المحكمة قد استوصحت الطبيب الشرعى الأمر ، فأوضحه بما أطمأنت هي إليه ، فليس عليها بعد ذلك أن تسير الدفاع في طلب طبيب آخر لا يوضح ما وضع لها ، وفيما ذكرته بحكمها في هذا الصدد ما يفيد أنها لم تر حاجة إلى مناقشة طبيب آخر وهو ما يتضمن الرد على الطلب الجديد .

## المبادئ القانونية

١ — أنه من المقرر قانوناً أن المتهم إذا حضر جلسة المحاكمة وترافع في موضوع التهمة ولم يدفع بيطلاق لإجراء حضوره لم يحز له أن يعرض هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — إن القانون لم يحتم حضور محام عن المتهم في قضايا الجرح ويكفي أن يدافع المتهم عن نفسه

## الحكم

وحيث أن محصل وجهي الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابه بطلان في الاجرامات وإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعن قد استأنف الحكم الصادر بإدانة في جنحة إحراز مخدر ، فحدد نظر هذا الاستئناف جلسة ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، وأعلن هو إليها ، إلا أنه فوجئ بطلبه من السجن لجلسة ٢٧ من الشهر المذكور من غير إعلان سابق لهذا الموعد الجديد ، وقد نظرت المحكمة الدعوى في تلك الجلسة ، وقضت بتأييد الحكم المستأنف دون حضور مدافع عنه .

وحيث أنه لما كان بين من الإطلاع أن المحكمة الاستئنافية نظرت استئناف الطاعن بجملة ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، وأنه حضر بتلك الجلسة ودافع عن نفسه ، ولم يدفع بيطلاق حضوره أو يشير إلى شيء مما يثيره في طعنه ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانوناً أن المتهم إذا حضر جلسة المحاكمة وترافع في موضوع التهمة ولم يدفع بيطلاق لإجراء حضوره ، لم يحز له أن

يعرض هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولم يكن من جهة أخرى حضور محام في قضايا الجرح عن المتهم أمراً يحتمه القانون ، إذ يكفي أن يدافع هو فيها عن نفسه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً ، ويكون الأمين بوجعية في غير محله متعيناً رفضه موضوعاً .

( طعن اسماعيل إبراهيم خليل ضد النيابة رقم ١٨١٨ سنة ١٩ ق ) .

٤١٣

٩ يناير سنة ١٩٥٠

سب . القصد الجنائي يترافق ما دامت الباردة تخشش الضرر . علانية . توجيه ألفاظ السب من شرفة مطلقة على الطريق العام . توافرها .

## المبادئ القانونية

١ — متى كانت ألفاظ السب تتضمن بذاتها خدشاً للشرف وطعناً في العرض وقد جهرت بها الطاعنة في شرفة مسكنها المطل على طريق عام على مسمع من كثيرين مما تتوافر معه العلانية كما هي معرفة به في القانون ، فإن الطعن على الحكم بحجة أن الألفاظ التي دان الطاعنة من أجلها لا تقيد السب بل هي بما يجري على ألسنة العامة وأن العلانية غير متوفرة لا يكون له محل .

٢ — إن القصد الجنائي في جريمة السب يستفاد من ذات عبارات السب . فما دامت العبارات الثابتة في الحكم تخشش الشرف وتمس العرض فإن ذلك يدل على توافر القصد الجنائي .



### الحكم

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعة بالسب العلني جاء باطلا مخالفة للقانون إذ أن الألفاظ التي دانها من أجلها لا تعيد السب بل هي مما يجري على ألسنة العامة في حديثهم ولا يمكن أن يستفاد منها نية السب كما أن العلانية غير متوفرة إذ قال الحكم أن السب حصل في شرفة تطل على « حارة » ليس بها سوى منزلين اثنين . وتضيف الطاعة أن المحكمة قد استدلت في إدانتها إلى أقوال الشهود مع أنهم اختلفوا في زمان الحادث ولم يتفق واحد منهم مع الآخر فيه مما يقطع بكذبهم جميعاً ويدل على أن الواقعة ملفقة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وعرض اختلاف الشهود في الزمان وأرجسه إلى ما تبينه من اقتراف الجريمة في أوقات متباعدة كما أورد ألفاظ السب وتحدث عن العلانية وأثبت قيامها ولما كان الأمر كذلك وكان من شأن ما أورده من الأدلة أن يؤدي إلى ما رتب عليه وكانت ألفاظ السب تتضمن بذاتها خدشاً للشرف وطمناً في العرض وقد جهزت بها الطاعة في شرفة مسكنها المطل على طريق علم على مسع من كثيرين مما تتوفر منه العلانية كما هي معروفة في القانون فإن ما تنصب اليه الطاعة من مخالفة القانون لا يكون له أساس — أما ما تشير اليه عن عدم توفر نية السب لسيا فردود بأن القصد الجنائي في هذه الجريمة يستفاد من ذات عبارات السب فادامت العبارات الثابتة في الحكم تخدش الشرف وتمس العرض فإن ذلك يدل على توفر القصد الجنائي لسيا .

« وحيث انه لما تنص الطعن على غير أساس وتعين رفضه موضوعاً .

( طعن سنية جوده ضد النيابة وآخرون مدعين مدنيا رقم ١٣١٧ سنة ١٩ ق ) .

٤١٤

٩ يناير سنة ١٩٥٠

دفاع شرعى ببيع القتل - يصح أن يكون لدفع فعل يتخوف منه الموت أو جراح بالغة متى كان لذلك الخوف سبب معقول .  
المبدأ القانوني

ان الشارع إذ نص في المادة — ٢٤٩ ع على إباحة القتل العمد لدفع فعل يتخوف ان يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا الخوف أسباب معقولة قد دل بذلك على أنه لا يلزم في الفعل المتخوف منه المسوغ للدفاع الشرعى بصفة عامة أن يكون خطراً حقيقياً في ذاته بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم بشرط أن يكون هذا الاعتقاد مبنياً على أسباب معقولة . فإذا كانت المحكمة قد أدخلت في تقديرها حين نقت قيام حالة الدفاع الشرعى لدى المتهم نية فريق الجنى عليهم وأنهم لم يكونوا يقصدون القتل وضعف السلاح الذى أطلقوه بالنسبة إلى السلاح الذى كان يملكه المتهم كما أخذت على المتهم أنه لم يبدأ بإطلاق الأعيرة في الهواء ثم في الأقدام ولم تكن يبيت ما إذا كانت الحالة التي أوجده فيها فريق الجنى عليهم بفعلهم من شأنها أن تجعله يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة فإنه يكون قد جاء مخالفاً للقانون .

## المحكمة

و حيث ان ما عابه الطاعن على الحكم الملعون فيه أنه دفع بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس والمال لأن المجنى عليهم وآخرين معهم هجوموا عليه ليلا وأطلق بعضهم نحوه أعيرة نارية فرد عليهم هو بإطلاق عيارين نارين من بندقيته ولم يقصد من ذلك قتلًا وإنما فعل ما فعل ليدفعهم عن نفسه لما استولى عليه من خوف أن تصيبه الأعيرة التي يطلقونها من بنادقهم ولكن المحكمة لم تقبل هذا الدفع وردت عليه ردًا مخالفًا للقانون إذ تحدثت عن السلاح الذي كان يحمله المعتدون والسلاح الذي كان يحمله هو وقارنت بين قوة هذه الأسلحة وقالت أن فريق المجنى عليهم كانوا يقصدون مجرد الإرهاب ولم تحدث عن حالة الخوف التي قامت بنفسه .

و حيث ان الحكم الملعون فيه قد أشار إلى دفاع الطاعن ورد عليه بقوله : و حيث ان المتهم اعترف بتهمة التل في جميع أدوار التحقيق وظل محتفظاً ببندقية الاطالية حتى حضر رجال الحفظ وتسلبوها منه واعترف بالطرفين اللذين وجدا بمخبر كرم السباخ أنها له ومنها ووجد معه ظروف مماثلة لم تستعمل بعد وأنكر اعتدائه على عبد الحميد عثمان وقد ادعى بلسان محاميه أنه كان في حالة دفاع شرعي وذكر أنه أحس بسيد الحميد عثمان ومعه آخرون في غيط البصل حراسته ورأى عبد الحميد وجهه مائلًا على البصل يتلع فيه والباقون حوله وأنه عندما تقدم إليه وضبطه أطلق الآخرون عيارات نارية عليه فتخوف وأطلق عيارين نارين على ابراهيم وبنيوة قتلتهما لأنه كان مهبطاً بالقتل ولم يذكر قط أو ثبت أنه أطلق قبل ذلك أي عيار للإرهاب . و حيث ان يؤخذ من ظروف الحادث انه لا بد قد أطلق

عياران أو أكثر من البندقية الخرطوش التي رجحنا أنها ملك خصوم المتهم وكان يحملها أحدهم ولكن لم يظهر أن كان إطلاقها قبل أو بعد أن اعتدى المتهم بالتل وعلى كل فالتالي ان إطلاق الأعيرة من تلك البندقية إنما كان مجرد الارهاب ولم تحدث أي إصابة ولم يثبت أنه أطلق أكثر من عيارين منها فلم يكن المتهم وهو حامل بندقية إيطالية بعيدة المدى في الرماية وسريعة الطلقات مع تمددها وفاتكة ومرعبة أن يكون أمام خطر محقق على حياته أو مال غنموه بل الذي يؤخذ من ظروف الحادث أن كل ما ابتغاه المجنى عليهما إنما كان تخليص عبد الحميد عثمان من أسره دون اتواء أي اعتداء فتسجل المتهم بلا مقتضى وأطلق للمقتوفين بمهارة في التصويب إلى مثل من المجنى عليهما دون أن يلتجئ أول الأمر إلى الارهاب بالإطلاق في الهواء الأمر الذي لم يحدث بالرغم مما زعمه عبد الحميد عثمان من أن المتهم أطلق طلقات في الهواء ليعيد عن نفسه وأهله شبه إطلاق أعيرة بالمرّة وما كان جديرًا بالمتهم من أن يطلق في الهواء أولاً ثم في الأقدام على الأكثر لا في الصدر والرأس إلا لتعمده التل لأي من كان حتى قال أنه ظن أن المرأة رجلاً فهو لم يعبأ وكان جريئاً بحكم تدريبه في الجيش المصري الذي أدى فيه الخدمة فلا يكون من بعد ذلك أي عنر له في التصويب بنية القتل بغير إنذار أو إرهاب أو محاولة تمطيل أو تسخير ولو كان قد تجاوز فأصاب بمسبانية لكان موقفه غير ذلك إلا أن أقواله نفسها تقطع بأنه لم يعبأ بالتأنيخ وقتل متمددًا دون أن يسترعي خوف أو زعر من الموقف ودون أن يبدو ما يلجأه لهذا الاعتداء وبما يكون الدفع في غير محله والدفاع في هذا الصدد متخاذل لا يستند إلى حقيقة ، ويبدو من ذلك أن المحكمة قد أدخلت في تقديرها حين نقت

المبدأ القانوني .

إذا كانت الواقعة المنسوبة للطاعن بأنه مع آخرين قتلوا المجنى عليه مع سبق الاصرار . وكانت المحكمة قد برأت المتهمين الآخرين ولم تقم الدليل على أن الطاعن هو الذي أحدث باقي إصابات الرأس التي ساهمت في أحداث الواقعة، وكانت المحكمة قد نفت عن الطاعن سبق الاصرار أو الاتفاق مع الآخرين فإن استناد المحكمة في توفير نية القتل لدى الطاعن إلى تعدد إصابات الرأس وتعدد الكسور بها يكون قاصراً .

الحكم

وحيث أن الطاعن ينفي على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بالقتل العمد جاء باطلا لتناقض أسبابه وفي بيان ذلك يقول أنه اتهم وآخرين بالقتل مع سبق الاصرار فاستبعدت المحكمة هذا الظرف الشديد واستخلصت أنه هو الذي أوقع الضربة الأولى ولم تقطع بما إذا كانت الضربات الأخرى التي وجدت برأس المجنى عليه أيضاً جاءت منه أو من المتهمين معه أو من المتهمين معاً ولذا برأت الآخرين ودانته هو لا باعتباره محدث الضربات جميعها بل باعتباره صاحب الأولى منها وبالرغم من هذا فقد أوردت ما يناقض ذلك عند ما تعرضت للقرار الطعي وأوردت ما فيه من تعدد الإصابات وتعدد المحدثين لها وأن الوفاة نشأت من كسور بالرأس وما صحبها مما يفيد أنها اعتبرت الطاعن مسئولاً عنها جميعاً مع أنها لم تقطع إلا بصور ضربة واحدة منه كما تناقضت على هذا النحو عند التحدث عن ثبوت نية القتل لدى الطاعن إذ استخلصنا من تعدد

قيام حالة الدفاع الشرعي لدى الطاعن نية فريق المجنى عليهم وحذف السلاح الذي أطلت به بالنسبة إلى السلاح الذي كان يحمله الطاعن وأخذت عليه أنه لم يبدأ بإطلاق الأفعرة في الهواء ثم في الاقدام ولم تمن يبحث ما إذا كانت الحالة التي أوجدها فيها فريق المجنى عليهم بفعلهم من شأنها أن تجعله يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة .

وحيث إن الشارع إذ نص في المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات على إباحة القتل العمد لدفع فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا الحرف أسباب معقولة قد دل بذلك على أنه لا يلزم في الفعل المتخوف منه السوء للدفاع الشرعي بصفة عامة أن يكون خطراً حقيقياً في ذاته بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم بشرط أن يكون هذا الاعتقاد مبنياً على أسباب معقولة . وفي كان الأمر كذلك وكان الحكم المطعون فيه . على ما هو واضح مما سبق . قد بني على تقدير أن المجنى عليهما ومن معهما لم يكونوا يقصدون القتل وأن سلاحهم كان أخف من سلاح الطاعن واستوجب فوق ذلك عليه ما لم يوجه القانون من البدء بإطلاق الأفعرة النارية في الهواء ثم على الاقدام فإنه يكون قد جاء مخالف للقانون بما يستوجب قضاؤه وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن شهاب عبد العزيز ضد النيابة وآخر مدعى بحق مدني رقم ١٨٦٦ سنة ١٩١٩ ق ) .

٤١٥

٩ يناير سنة ١٩٥٠

قل . استباح نية القتل لدى الطاعن من تعدد الضربات مع ثبوت أن بشر هذه الضربات حملت من آخرين . قصور .

الاصابات وتعدد الكسور وذكرت أن ذلك يدل على انه أراد إحداثها قتل الجنى عليه .

« وحيث أن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن وثلاثة آخرين بأنهم قتلوا الجنى عليه وكان ذلك مع سبق الاصرار حكمت المحكمة بإدانة الأول وبراءة الآخرين وقد بينت الواقعة في قولها « ان وقائع الدعوى تحصل في أن عدلى

عبد الحكيم محمد ذهب في يوم ١٩ / ٧ / ١٩٤٨ الموافق ١٢ رمضان سنة ١٣٦٧ بناحية الاشمتين مركز ملوى مديرية المنيا ، ذهب إلى خفرة بملكها لينقل منها سماداً وكان يرافقه على عطا الله وعبدالحيد عوض عبد الله وعلى بدوى على الذين استأجرهم لهذا الغرض وأثناء قيامهم بهذا العمل وصل عبد التادر علام محمد ( المتهم الثالث ) وادعى أن السباد له فأمر عدلى عبد الحكيم على أنه هو المالك دون غيره لهذا السباد فأعلن عبد التادر علام انه ذاهب للمعدة للشكوى وبعد قليل عاد يتبعه محمد محمود علام ( المتهم الأول ) وحلى محمود علام ( الطاعن ) ومحمود علام محمد ( المتهم الرابع ) وتبادل المتهم الثالث عن مالك السباد فأمر عدلى عبد الحكيم على أنه هو المالك ففاجأه المتهم الثانى بضربة من سيف اصاب رأسه فوقع على الأرض وانهار باقى المتهمين عليه يوسعوه ضرباً بسيوفهم تخلف على عطا وعبدالحيد عوض وعلى بدوى وهرعوا إلى خارج الخفرة وإذا بهزير أنعى عدلى يأتى ويتبادل عن سبب ضرب أخيه فواجه المتهم الأول بضربة من سيفه أصابته في رأسه فسقط على الأرض متضيقاً عليه وفى الطريق قابل على عطا ومن معه محمد عبد الرحيم راشد (المعدة) ويوسف مهران شافى وشيخ الحفراء إلى محل الحادث لم يجد إلا الجنى عليهما مصابين ولما سألاهما لم يطقا ثم تعرضت لأقوال الشهود عن المتهمين الآخرين ولم تأخذ بها بناء على أنها

استعاجية وقالت « انهم لم يروا من عدا الثانى ( الطاعن ) إذ الطيسى وهم اجراء لا علاقة لهم بالطرفين أن يهربوا خوفاً من الاعتداء وانهم لم يروا سوى ما قرروه من أن الطاعن فاجأ الجنى عليه بضربة على رأسه فسقط ، ثم تعرضت للمحكمة لركن سبق الاصرار فقالت « أنه غير متوفرة .. وأنه لا يمكن التول بأنه اتفق مع الآخرين ..»

ثم أوردت ما ظهر من الكشف الطبي عن الاصابات وأنها كثيرة بالرأس والساعد وان بعضها من أجسام صلبة راضنة تشبه ذات حافة حادة نوعاً وان أحداها من عصا أو ما أشبه بما يفيد أنها من أكثر من شخص ثم قالت « إن الرقعة نشأت عن كسور الرأس وزيف وتهتك المخ وما صحب ذلك من صدمة عصبية من اصابات الرأس وأن اصابة العصا لا دخل لها في الرقعة ، وحين تعرضت المحكمة لنية التتلى قالت « انها متوفرة لدى المتهم من أنه ذهب يعمل سيفاً قليلاً هوى به على جزء قاتل من الجسم هو رأس الجنى عليه وتعدد الاصابات بالرأس وتعدد الكسور بها يدل على أن المتهم أراد إحداثها قتل الجنى عليه ويجوز أن يكون الجنى عليه قد سب هذا المتهم وخدش ناموسه كما ذهب الدفاع ، . ولما كانت المحكمة قد رأت المتهمين الآخرين ولم تهم الدليل على أن الطاعن هو الذى أحدث باقى اصابات الرأس التى ساهمت في إحداث الرقعة وكانت قد تمت عنه سبق الاصرار أو الاتفاق مع الآخرين فإن استقداها بعد ذلك فها استندت اليه في توفرية التتلى لديه إلى تعدد الاصابات بالرأس وتعدد الكسور بها مما يجعل حكمها قاصراً متعيناً تقضه .

وحيث أنه لما تقدمت بين قبول الطعن وتقص الحكم المطعون فيه .

( طعن على محمود علام ضد النيابة رقم ١٨٦٧ سنة ١٩ ق ) .

الركن من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه اقتصر على استظهار أدلة تزوير الأوراق المشار إليها لما افترض علم الطاعة بهذا التزوير من مجرد تمسكها بهذه الأوراق التي قدمها زوجها في القضية المدنية — ولما كان العلم بالتزوير هو ركن من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات ، لا تقوم تلك الجريمة إلا بنبوته وكان الواجب تبعا لذلك أن يقيم الحكم الصادر بالإدانة فيها الدليل على توفره لدى المتهم وكان مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم ما دام المتهم ليس هو الذي قام بتزويرها أو اشترك في هذا التزوير ، لما كان بالأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان متعبئا قضه .

« وحيث أنه لما تقدم يتمين قبول الطعن وقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

( ملن هام محمد سعد خند النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٨٧٨ سنة ١٩ ق ) .

٤١٧

١٦ يناير سنة ١٩٥٠

قذف . حق محكمة النقض في مراقبة البشارة موضوع الجريمة . القصد الجنائي تتوفر مادتان عبارة المبالغة مفعلة في ذاتها . المسؤولية عن أعمال التابع تتوافر بثبوت الخطأ وصلة التبعية .

المبادئ القانونية :

١ — لما كان لمحكمة النقض تصحيح الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة بحسب

٤١٦

٩ يناير سنة ١٩٥٠

تزوير . استعمال الأوراق المزورة . وجوب ثبوت علم المتهم بالتزوير .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على استظهار أدلة تزوير الأوراق ثم افترض علم الطاعة بهذا التزوير من مجرد تمسكها بهذه الأوراق التي قدمها زوجها في القضية المدنية — ولما كان العلم بالتزوير هو ركن من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ ع لا تقوم تلك الجريمة إلا بنبوته وكان الواجب تبعا لذلك أن يضم الحكم الصادر بالإدانة فيها الدليل على توفره لدى المتهم . وكان مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم ما دام المتهم ليس هو الذي قام بتزويرها أو اشترك في هذا التزوير فإن الحكم يكون قاصر البيان .

الحكم

« حيث أنما تعام الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه أدانها بجريمة استعمال أوراق مزورة مع أن تلك الأوراق لم تقدم منها بل قدمها زوجها الذي اتهم معها في هذه القضية — في قضية مدنية دون أن يقيم الدليل على علم الطاعة بتزوير هذه الأوراق مكتفيا بالقول بأنها مع زوجها تمسكا بها في القضية المدنية وهذا لا يكفي لثبوت هذا

ولو تشكيكه متى كان من شأنها أن تبقى في الأذهان عقيدة ولو وقتية أو ظناً أو احتمالاً ولو وقتياً في صحة الأمور المدعاة .

٢ — إذا تبين قيام الخطأ من ناشر المجلة وصلة التبعية بينه وبين مالكة المجلة ووقوع الخطأ أثناء العمل على مقتضى حكم المادة ١٥٢ من القانون المدنى القديم فلا يمكن في دفع المسؤولية عن مالكة المجلة بما ادعت به من بعدها عن أعمال الجريدة التي يقوم بها ابنها الناشر وحده ما دامت أنها هي التي اختارته لهذا العمل فيعتبر تابعا لها تساءل عن خطئه ما بقيت ملكية الصحيفة لها .

### الحكم

و حيث ان الطاعة تعيب على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك قول . ان المطعون ضدهما قد نشرتا مثلا بالمجلة التي تملكها الأولى ورأس الثاني تحريرها . ورد تحت عنوان كتب بحروف كبيرة وقد تضمن المقنوف والسب في حقها بأن نسب إليها فيه أنها تستغل بالجلاسوسية وأنها كانت مساعدة لآخر وصف بأنه عائن أكبر وأنه يتجر بعرض زوجته كما نسب إليها أن لها علاقة غير شرعية بآخرين ولكن المحكمة الاستئنافية قضت بالبراءة ورفض دعاها المدنية وبتت هذا القضاء على أن المقال مترجم عن جريمة أجنبية وأن المجلة قد تركت للدعوى حرية التكذيب أو تصحيح الوقائع بما لا يتوفر معه ثبوت التصد الجنائي كما بقته على أن عبارات المقال لا تعيد القذف أو السب ولم يرتب عليها ضرر بالمدعية مع أن المقال بعنوانه وعباراته والصور الواردة فيه يفيد غير ذلك ويتحقق معه

ما هي مبيته في الحكم وكانت العبارة المنشورة (موضوع جريمة القذف) والمقامة من أجلها الدعوى هي بذاتها الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه فان محكمة النقض البحث في تبيين قباحية تلك العبارات واستظهار مراميها من ناحية وجود جريمة فيها . أو عدم وجودها ومن حيث توفر ما يستوجب التعويض من عدمه .

٢ — إذا كانت العبارات كما تكشف عنها ألفاظها وما أحاط بها من عنوان وعلامات وصور تدل في غير لبس بل تكاد تترامى للطلع في مصارحة على أن الناشر انما يرمى بها إلى اسناد واقعة مهينة إلى المدعية بالحقوق المدنية . وكان لا شك أن اسناد هذه الواقعة يحط من كرامة المدعية في أعين الناس ويوجب الاحتقار عند أهل الوطن، فإنه لا يرد على ذلك بما حاول الحكم المطعون فيه أن يلط به أثر القذف بما أورده من معان لا تحتملها العبارات الواردة بالمقال .

٣ — لا نزاع في أن إيراد العبارات بما اشتملت عليه من وقائع مفزعة ويتضمن بذاته الدليل على توفر القصد الجنائي وتكون المحكمة إذا قالت بغير ذلك قد جانبت الصواب .

أما ما أشير إليه من أن المقال موضوع المحاكمة مترجم عن جريمة أجنبية وأن المجلة قد تركت للدعوى حرية التكذيب أو تصحيح الوقائع وغير ذلك من التخلفات فإنه لا يبقى المthem شيئاً إذ يبقى الاسناد قائماً ما دام القصد ظاهراً فلا اسناد في القذف يتحقق بكل صفة

جوزفين يكر التي يطلق عليها الفرنسيون اسم ماتاهارى السوداء والسيدة أمينة البارودى التي يلتقيها الانجليز والباسوسية السمراء وجاء المقال بعد ذلك أن الراقصة جوزفين يكر سافرت من القاهرة إلى الجزائر سنة ١٩٤٢ حيث قابلت الجنرال دى جول الذي كلفها بالعودة إلى القاهرة للتجسس لصالح الفرنسيين الأحرار فأصطحبت معها ثمانية موسيقيين من المقيمين إليها وقد حرصت الراقصة على أن يكونوا جميعاً من الشباب المخاضرين الذين تقبّلهم كما عاد معها إلى القاهرة التومندان إيتى الذى وصف بمقدمة المقال بأنه كايّن وكان يعمل رئيساً لفلم المخابرات الفرنسية ونزلت جوزفين ومراقبوها في فندق شبرد « مركز الباسوسية في الشرق الأوسط » وبعد ذلك بثلاثة أيام نزل في نفس الفندق الخائن الأكبر البروفسور بوجو مولتز وكان يحمل بيده دائماً الكتاب المقدس وكانت تراقبه زوجته والحسناء جدياً ، والتي كانت تقوم بإدارة أعماله الخاصة !!! وتناول المقال بعد ذلك كيف عرفت جوزفين أن البروفسور المذكور راقبها وأن قلم المخابرات البريطانية يشبه فيها ولكنها لم تصل إلى مصدر علم السلطات البريطانية إلى أن حضرت إليها السيدة أمينة البارودى بالفندق وقالت لها أنها - أى السيدة أمينة تعلم المهمة التي حضرت من أجلها لمصر وأنها تعد بأن لا تقضى سرها إذا تمهدت السلطات الفرنسية بأن تمنحها العطاء الذي أعطت عنه خاصاً بتوريد الحوذ القولا لخدمة قوات فرنسا الحرة. وصعدت جوزفين من جرة السيدة أمينة وطلبت منها مهلة للتفكير ومراجعة السلطات المختصة بالأمر وابتسمت السيدة أمينة ابتسامة المتصر الواثق من نفسه وقالت وهي تستأذن بالخروج أنا لست مستحيلة أبداً. وطلبت جوزفين إلى التومندان إيتى أن يبحث في الحال عن

توفر النصد الجنائي ثم ان المحكمة مع قضائها بالبرامة قد سلت في الأسباب بأن العبارات فيها مساس بها ولكنها أسقطت حتمها في التعويض بناء على ما ذكرته من أن شأن الطاعة ورد عرضاً بالمقال وأنه لم يحسبها فيه إلا التليل وقد اختفت فيه دلالات العوامل الشخصية مع أن هذا الذي ذكرته تبريراً لرفض الطلب لا يتفق وحكم التانون .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله . « وحيث ان بالرجوع إلى المقال الذي أسست عليه المدعية بالحق المدعى دعواها يتبين أنه نشر في مجلة روز اليوسف في العدد ١٤٣٠ تحت عنوان « سر السيدة أمينة البارودى » وقد مهدت له المجلة هذا التمهيد . هذه صفحة من صفحات الباسوسية التي لعبت دوراً كبيراً في القاهرة أثناء الحرب العالمية الثانية وكانت بطلانها اللفتات « جوزفين يكر التي يطلق عليها الفرنسيون اسم ماتاهارى السمراء والسيدة أمينة البارودى التي يلتقيها الانجليز والباسوسية السمراء » وفي هذه الصفحة التي كتبها التومندان إيتى رئيس قسم المخابرات الفرنسية . يزاح الستار لأول مرة عن الطريفة التي فقد بها الفرنسيون سور ياوليان. ونحن نشرها عملاً بحرية الترجمة وترك للسيدة أمينة البارودى حرية تكذيب أو تصحيح الوقائع التي ذكرها التومندان إيتى ، ثم أورد الوقائع التي تناولها الحكم الابتدائي وهي كما وردت فيه « وبما أنه يبين من مطالعة المقال موضوع التهمة والذي نشر بالصحيفتين ٢٣ و ٢٢ من مجلة روز اليوسف بالمعدد رقم ١٠٤٣ الصادر في ٩ يونيو سنة ١٩٤٨ أنه عنون بعبارة « سر السيدة أمينة البارودى » وجاء في مقدمته أن هذه صفحة من صفحات الباسوسية التي لعبت دوراً كبيراً في القاهرة أثناء الحرب العالمية الثانية وكانت بطلانها اللفتات

(في نظر مفتي المقال) ينالها شيء من هذا الوصف ولكنه أمر اعتباري محض — ومن جهة نظره هو ومن يتفكرون معه في هذا الرأي — أما من وجهة نظرها هي وما يرد في بيتها ووسطها — ووطنها فانهم لا يتكبرون من هذه الحياة شيئاً — لأنها في اعتبارهم إنما تعمل في وصف الساعين للقضاء على ذلك التفوذ وليس في المقال إشارة ما إلى أنها وهي تعمل في هذا السيل تسعى لتمكين التفوذ الانجليزى وإحلاله محل التفوذ الفرنسى . فإن المقال خال من هذا المعنى وإنما هو يدور حول المعنى الذى أوضحه كاتب المقال على لسان دييول حيث ذكر لجوزفين (أن الانجليز يعتقدون أن الفرنسيين قد احترقوا واتهوا إلى الأبد وهم يحاولون القضاء على قوذنا في الشرق فيجب أن تعودى في الحال . وتعمل للارم لإصلاح الموقف) ولا ريب أن هذه العبارة تطوى على تكليف لجوزفين بالعمل على محاربة هذه الفكرة والسعى لإعادة التفوذ الفرنسى إلى ما كان عليه . فليس للدعوى بالحق المدق أن تلمس من وصفها بأنها مساعدة البروفسور بوجمولتز (الحائن الأكبر) واقعة قذف في حقها وليس لما كنفك أن تعتبر عملها في هذا السيل موجباً لاحتقارها عند أهل وطنها وهذا الاعتبار نفسه هو ما يطبق أيضاً على عملها كجاسوسة . وحيث أنه لا محل لاستمداد هذا الضنف أيضاً من الوصف الذى أسبغته كاتب المقال على بوجمولتز من أنه استأجر جناتاً خاصاً بالفندق الذى كانت تنزل به جوزفين — وأن زوجها الحسناء — الحسناء جداً — كانت تراقبه — وأنها هي التى تولى إدارة أعمالها الخاصة إذ مهما يكن المعنى الذى ينتهى إليه التأويل من هذه العبارات فإنه لا يلزم منه أن تكون مساعدة

الطريقة التى عرفت بها السيدة أمينة البارودى تفصيلات مهمتها في مصر وفي اليوم التالى عرف إيتاى أن السيدة أمينة تعمل مساعدة للبروفسور بوجمولتز . أما التفاصيل فقد التفتتها من الموسيقيين الذين يراقبون جوزفين في رحلتها فقد كان لكل من الموسيقيين مع السيدة أمينة قصة ثم تناول المقال بعدد ما فعله الثومندان إيتاى واتصالاته المختلفة . وقد انتهت المحكة إلى أن العبارات قد تجمدت عن معاني الضنف كما تجمدت الدعوى من قيام القصد الجنائى بما يتعين معه برامة المتهم وأن هذه البرامة تستجيب أن تكون الدعوى المدنية في غير محلها .

وحيث أنه لما كان لمحكة الضنف تصحيح الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة بحسب ما هي مثبتة في الحكم وكانت العبارات المنشورة والمقامة من أجلها الدعوى هي بناتها الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه فإنه يتعين البحث في تبين مناحي تلك العبارات واستظهار مرامها من ناحية وجود جريمة فيها أو عدم وجودها ومن حيث توفر ما يستوجب التعويض من عدمه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قال أن ماورد بهذا المقال لا يتضمن على صورة ما . قذفاً في حق المدعى إذ ليس في عباراته ما يوجب الاحتقار أو الظلم في العرض وذكره . وليس في القول بأنها تعمل مساعدة للبروفسور بوجمولتز الموصوف في المقال بأنه الحائن الأكبر ما يشير إلى احتقارها عند أهل وطنها ، إذا ما روى أن وصف الحائن الأكبر إنما أطلقه فرنسى يعمل في قلم المخابرات الفرنسية على شخص يحارب التفوذ الفرنسى في الشرق الأوسط — لحساب الانجليز ومن الجلى أن المدعى بالحق المدق وهي تعمل مع هذا البروفسور في محاربة هذا التفوذ



أن توصف المدعية بها في مثل ظروفها والبيئة التي توجد فيها ليبن أنها موجهة للاحتقار ثم ان في الوقائع الأخرى المسندة للطاعة ما يصح عن هذا المعنى ، وأنه بعيد عما أريد تأويلها به من معان لا تحتلها العبارات الواردة بالمقال ولا نزاع في ان إيراد تلك العبارات بما اشتملت عليه من وقائع مقذعة يتضمن بذاته الدليل على توفر القصد الجنائي وتكون المحكمة إذ قالت بغير ذلك قد جانبت الصواب . أما ما أشير اليه من النقل والترجمة وما ورد بالمقال عن حق المدعية في التكذيب أو التصحيح وغير ذلك من التحفظات فإنه لا يبنى المتهم شيئاً إذ يبقى الاستناد قائماً مادام التصد ظاهرًا فالاستناد في التذنب يتحقق بكل صيغة ولو تشكيكية متى كان من شأنها أن تثيق في الأذهان عقيدة ولو وقفية أو ظناً أو احتمالاً ولو وقتياً صحة الأمور المدعاة .

• وحيث انه لما كان الامر كذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بني قضاءه بانعدام الخطأ على انعدام الجريمة وكانت المدعية قد أصابها ضرر حتم بهذا النشر على صورته كان الحكم برفض الدعوى عن التعويض في غير محله ويتمين لذلك نقض الحكم والقضاء لما بتعويض الضرر قبل النشر وهو ما تخدعه هذه المحكمة بالخذ الذي ارتأته محكمة أول درجة .

• وحيث ان الطاعة تطلب الزام صاحبة الجلة بالتضامن مع المطعون ضده الثاني بهذا التعويض وهذا الطلب في محله — وقد تبين قيام الخطأ وصلة التبعية ووقوع الخطأ أثناء العمل وذلك على متعنى حكم المادة ١٥٢ من القانون المدني القديم ولا يكفي في دفع مسؤولية المالك ما أدعت به من بعدها عن أعمال الجريدة التي يقوم بها إنها الناشر وحده ما دلم أنها هي التي

يوجوموتر لها من الصفات أو المؤهلات ما لزوجته ان صح أن تلك الصفات والمؤهلات لا بد حتى أن تصرف في الذهن الى معاني غير كريمة أو سلوك شوب . فلا حل إذن — لما ذهب إليه الحكم المستأنف من القول — بأن المقال المنشور — ينسب للمدعية بالحق المدني أمراً مشيناً بعملها في الجاسوسية لحساب الانجليز مساعدة للخانن الأكبر — ضد الزوجة الحسنة . وحيث ان الحكم المستأنف أخذ المتهم الأول بما ورد في المقال . من أنه أسند للمدعية بالحق المدني . واقعة تتضمن طعناً في عرضها حين نشر في ذلك المقال . أنه كان لكل من الموسيقين معها قصة — بما يوحى في الذهن — أن تلك القصة هي اتصالها — بهؤلاء الموسيقين اتصالاً غير شريف والحق أن تخرج القصة — على هذه الصورة في تقديم لسوء الظن . إذ العبارة على ظاهرها تحتمل معاني شتى . فلا وجه لأفراد (القصة) بهذا المعنى الذي لا يدل عليه السياق . ولا يصح الاتجاه إلى هذا التفسير الا عندما يكون الجرم به ميسوراً من وقائع الحال ودلائله — وهو مالا يتوفر في العبارة المذكورة .

• وحيث ان مناص العبارات كما تكشف عنها ألفاظها وما أحاط بها من عنوان وعلامات وصور تدل في غير ليس بل تكاد ترائى بالمطلع في مصارحة على أن الناشر انما يرمى إلى استناد وقائع مبنية إلى المدعية بالحقوقي المدنية وهي أنها تقتل بالجاسوسية لمآرب خاصة وتصل بخائن يستل زوجته الحسنة وأنه كان لها اتصال غير شريف بآخرين ولا شك أن استناد هذه الوقائع يحط من كرامة المدعية في أعين الناس ويوجب الاحتقار عند أهل الوطن ولا يرد على ذلك بما حاول الحكم المطعون فيه أن يُلطف به إثر الرعي بالتجسس وما انتهى إليه عنها إذ يكفي

يكون ذلك بالأحالة على ما سبق بيانه عنها في الحكم.

٢ — إذا كانت المحكمة في التدليل على تورئة القتل لدى المتهم استندت إلى أنه صوب مسدسه نحو المجنى عليه وفي مقتل منه وذلك من غير أن تبين الأصل الذي يرجع إليه هذا الدليل وكانت المحكمة لم يسبق لها أن ذكرت أي شيء عن واقعة التصويب فيما ساقته قبل ذلك من بيان واقعة الدعوى فإن حكمها يكون قاصراً .

### الحكم

• حيث أن بما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه ذاته بجرمة الشروع في القتل العمد مع أن تصوير الحادث حسب رواية المجنى عليه في التحقيق وبالجلسة يدل على أنه لم يكن يقصد القضاء على المجنى عليه ولو قصد ذلك حتمية لاعاد الكرة بتكرار إطلاق الرصاص عليه من الممسدس الذي ثبت وجود رصاص به بعد الرصاصة الأولى التي أصابت المجنى عليه والرصاصة الثانية التي أطلقها في الهواء ولذا فإن استخلاص المحكمة لتوافر القتل لدى الطاعن يتجاف مع وقائع الدعوى ولا يتبطله القتل .

• وحيث أنه لما كانت جناية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التمدى على النفس ينصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجاني أزهاق روح المجنى عليه. ولما كان هذا المنصر ذا طابع خاص يختلف عن المنصر الجاني العلم الذي يتطلب القانون في سائر الجرائم وكان هو بطبيعته أمراً يطمه الجاني ويضمرة في نفسه فإن الحكم الذي يقضى بإدانته

اختارته لهذا العمل فيعتبر تابها لها تسأل عن خطئه ما ثبت ملكية الصحيفة لها .

• وحيث أنه لما تقدم جميعه يمين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء بتأييد الحكم الابتدائي فيما جرى به عن التعويض .

(طن السيفة أئنه هام البارودي ضد السيد طاهي اليوسف وأخر في قضية النيابة رقم ١١٦٨ سنة ١٩ ق.) .

### ٤١٨

١٧ يناير سنة ١٩٥٠

قل . نية القتل . يجب التحدث عنها استقلالاً .

### المبادئ القانونية

١ — لما كانت جناية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التمدى على النفس بقصد خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجاني أزهاق روح المجنى عليه. ولما كان هذا المنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجاني العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وكان هو بطبيعته أمراً يطمه الجاني ويضمرة في نفسه فإن الحكم الذي يقضى بإدانته متم في هذه الجناية أو بالشروع فيها يجب أن يعني بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . وبديهي أنه لكي تصلح تلك الأدلة أساساً يبنى عليها النتيجة التي يتطلب القانون تحقيقها يجب أن تبين بياناً واضحاً ورجحاً إلى أصولها من أوراق الدعوى وأن لا يكتفى بسرد أمور دون إسنادها إلى أصولها إلا أن

حاجة ليبحث باقى أوجه الطعن .

( طعن محمود فهمى السيد ضد النيابة وآخر مدعى  
بحق مدنى رقم ١٢٥٦ سنة ١٩ ق ) .

٤١٩

١٧ يناير سنة ١٩٥٠

بطلان الاجراءات . - الدفع به يجب التمسك به قبل  
الرافعة ولا سقط الحق فيه . - سبق الاصرار . - توافره  
يجعل جميع المتهمين مسؤولين عن القتل المرتكب .

### المبادئ القانونية

١ - لما كان القانون يوجب إبداء أوجه  
البطلان الخاصة بالاجراءات السابقة على  
انعقاد الجلسة قبل سماع شهادة أول شاهد  
أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود وإلا  
سقط حق الدعوى بها - المادة ٢٣٦ تحق  
- لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنين  
قد أبدوا دفاعهم في موضوع التهمة قبل  
إبداء الدفع بطلان الاجراءات لعدم إعلانهم  
بالتهمة المستندة إليهم فإنه يكون قد سقط  
حقهم في التمسك بذلك الدفع .

٢ - إذا كانت الواقعة أن الدعوى  
العمومية رفضت على الطاعنين بأنهم مع  
آخرين ضربوا المجنى عليه عمداً مع سبق  
الاصرار فأحدثوا به عاهة مستديمة كان لهم  
أن يبسطوا لمحكمة الموضوع دفاعهم في أى  
صورة يرونها حقيقة لدعم ذلك الدفاع ولا يجد  
من ذلك تعذر محاكمة أحد المتهمين الآخرين  
معه - وليس من حقهم قانوناً أن يطلبوا  
إجراء تلك المحاكمة - يضاف إلى هذا أن

متم في هذه الجناية أو بالشروع فيها يجب أن  
يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد  
الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . وبديهي أنه  
لكي تصلح تلك الأدلة أساساً لتبنى عليه النتيجة  
التي يتطلب القانون تحققها يجب أن تبين بياتاً  
يوضحها ويرجعها إلى أصولها من أوراق الدعوى  
وإن لا يمكن ببرد أمور دون استنادها إلى  
أصولها إلا أن يكون ذلك بالأحالة على ما سبق  
بيانه عنها في الحكم .

« وحيث أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون  
فيه يبين أنه اذتحدث عن ثبوت نية التتيل لدى  
الطاعن حين أصاب المجنى عليه برصاصة من  
مسدس كان يحمله قال « إن نية التتيل قد توافرت  
لدى المتهم الأول من استعماله آلة قاتلة هي  
المسدس المضبوط والذي ثبت أنه صالح للاستعمال  
وتصويبه نحو المجنى عليه وفي مثل منه وإطلاقه  
عليه من الخلف وعلى مسافة تقرب من المتر  
فاصابه بظهوره عدتها به الإصابة الموصوفة بالقرع  
الطبي ولولا انحراف المقنوف لمصادمته بالخلع  
العائش ومنازكته بالملاجئ لقتلته على حياته في الحال .  
ثم أشار لنفاع الطاعن من أنه لو كان يبنى التتيل  
لكرر إطلاق النار على المجنى عليه ورد على هذا  
الدفاع بقوله « لا محل لمجازاة الدفاع في تصويره  
للحادث من الوجهة الثانوية فالواقعة شروء في  
قتل مع سبق الاصرار والترصد لا مجرد هزد  
وهذان كما يصفها الدفاع، وبين من ذلك أن مما  
استندت إليه المحكمة في التبديل على توفر نية  
القتل لدى الطاعن أنه صوب مسدسه نحو المجنى  
عليه وفي مقتل منه وذلك غير أن تبين الأصل  
الذي يرجع إليه هذا الليل ولما كان لم يسبق  
لها ذكر أى شيء عن واقعة التصويب فيما ساقته  
قبل ذلك من بيان واقعة الدعوى فإن حكمها  
يكون ناقصاً عما يبيحه ويستوجب نقضه دون

١٩٤٨ لحص المدافع عن جميع الطاعين وقائع الدعوى وأبدى دفاعه عنهم في موضوع التهمة وطلب ضم صور محاضر أحوال ولم يذكر شيئاً عن الدفع المشار إليه . ثم تداولت القضية بعد ذلك عدة جلسات وفي إحداها طعن المدافع عن الطاعين بطلان الحكم النهائي لعدم إعلان التهمة - وظاهر من هذا البيان أن المدافع قد ترفع في موضوع التهمة قبل أن يبدى الدفع .

« وحيث أنه لما كان القانون يوجب إبداء أوجه البطلان الخاصة بالإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى بها » المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات ، لما كان ذلك وكان الواضح مما سبق بيانه أن الطاعين قد أبدوا دفاعهم في موضوع التهمة قبل إبداء الدفع المشار إليه بوجه الطعن فقد سقط حقهم في التمسك به ولا يقبل ما يثيرونه في هذا الصدد .

« وحيث أن الوجه الآخر يتحصل في التناول بمخالفة الحكم المعلن فيه للإجراءات القانونية إذ تبين أن متهما آخر في القضية لم يعلن وكان مجبوراً فكلفت النيابة باستحضاره من السجن إلا أنها لم تنفذ هذا القرار . وجاءت بجلسة المحاكمة وطلبت تأجيل الدعوى بالنسبة إليه إلى أجل غير مسمى فأجابها المحكمة إلى هذا الطلب وقصرت المحاكمة على الطاعين وفي هذا إخلال بدفعهم لأنه قد اعترف بالتحقيقات بضرب الجنى عليه وحده مما كان يحتمل معه أن تؤدي محاكمته معهم إلى الحكم ببراءتهم .

« وحيث أن هذا الوجه مردود بأن الطاعين وقد رفعت عليهم الدعوى العمومية بأنهم مع آخرين ضربوا الجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار

الطاعين لم يضاروا بهذه المحاكمة لا تنفاه مصلحتهم في ذلك ما دام أن الحكم قد بين الواقعة بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دانهم بها بما فيها سبق الإصرار وهو ما يجعل جميع المتهمين مسئولين معاً عن الفعل المرتكب .

### الحكم

« حيث أن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في القول بطلان الإجراءات التي بني عليها الحكم المعلنون فيه لأن الحكم الابتدائي صدر على الطاعين غيباً دون أن يعلنوا بالتهمة المستندة إليهم وإذا عارضوا فيه تمسكوا أمام جلسة المعارضة بذلك الدفع واتخذت المحكمة قراراً بتحقيقه . وبعد أن اطلمت على دفتر قلم المحضرين الخاص بإعلانهم قضت بتأييد الحكم المعارض فيه بمقوله أنهم أعلنوا إعلاناً قانونياً مع أن التأييد بالدفتر لا يدل دلالة قاطعة على حصول الإعلان . وقد استأنف الطاعون هذا الحكم وأمام محكمة ثاني درجة تمسكوا بالدفع السالف ذكره إلا أن هذه المحكمة قضت بتأييد الحكم المستأنف وردت على الدفع بأن الطاعين قد استفدوا كل ما لهم من حق الدفاع عند نظر المعارضة .

« وحيث أن التأييد في محاضر جلسات المعارضة أن الطاعين حضروا جميعاً بالجلسة الأولى ولم يبدوا هذا الدفع بل طلبوا التأجيل للإطلاع والاستعداد . وبالجلسة التالية أبدى المدافع عن الثلاثة الأولين منهم دفاعه في الموضوع وطلب ضم قضية دون أن يبدى هذا الدفع ثم أجلت القضية بعد ذلك مراراً لعدم التضيعة سائلة الذكر وإعلان شهود في دون أن يبدى أحدهم هذا الدفع أيضاً . ويطع ١٣ يناير سنة

## المحكمة

«حيث ان عايناه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه حين دانه ، بأن عرض البيع مسلي بلدى منشوش مع علمه بذلك ، جاء باطلا لإخلاله بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول انه اشترى المسلي من تاجر بضروط أرسله اليه بطريق السكة الحديد وكان قد تسلّم بعضه فضط عند تسلمه هذا البعض وخصه بخزنه ولما يكن قد عرض البيع بمحله . فدافع بذلك عند التحقيق ومطالب بأخذ عينة من باقى الصفائح التى لم تسلمها وكانت موجودة بمخازن السكة الحديد فأجابت النيابة الطلب ولكنها بادرت بتقديمها للحكمة قبل أن ترد نتيجة التحليل التى ظهر منها أن العينة الثانية منشوشة وبفس الطريقة فاضطر لرفع دعواه مباشرة ضد البائع ونظرت القضية معاً بمحكمة مصر الجديدة ثم حصل بعدها تعديل فى اختصاص المحكمة فاستمر نظر دعواه بالمحكمة وأصبحت الدعوى المباشرة من اختصاص محكمة الزيتون . ولما أن نظرت القضية الأولى لم يحضر قضاة المحكمة بإداته ولم ترد على ماتمسك به . فاستأنف وكرر دفاعه فتأجلت القضية لضم قضية اللجنة المباشرة ولكنها لم تضم وقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد دون أن تورد أسباباً لدلوها عن الضم أو تعرض لدفاعه أو ترد عليه .

« وحيث ان النيابة رفعت الدعوى على الطاعن فتقضت محكمة أول درجة غيائياً بالإدانة . فعارض وقرر المحامى عنه بأن القضية مرتبطة بقضية أخرى منظورة بملزمة أخرى فأجلتها ثلاث الملمة لتنفيذ قرار ضمها ثم توالى التأجيلات لتنفيذ القرار . ثم لاعلان محرر المحضر وضم نتيجة تحليل العينة المأخوذة من السكة الحديد . وقد تأجلت القضية مرات ليفخذ هذا القرار . وأخيراً

فأحدثوا به عالة مستديرة كان لهم أن يبسطوا لمحكمة الموضوع دفاعهم فى أية صورة يرونها محتفة لدعم ذلك الدفاع ولا يحد من ذلك تصرف محكمة أحد المتهمين الآخرين معهم وليس من حق قانوناً أن يطلبوا اجراء تلك المحكمة . يضاف إلى هذا أن الطاعنين لم يضاروا بهذه المحكمة لانتفاء مصلحتهم فى ذلك ما دلم أن الحكم قد بين الواقعة بما توافر فيه العناصر القانونية للجريمة التى دانهم بها بما فيها سبق الاصرار وهو ما يجعل جميع المتهمين مسئولين معاً عن الفعل المرتكب . وحيث انه لما تقدم يكون الظن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ظن خاطئ وآخرون ضد النيابة وآخرون مدعى بحق مدعى رقم ١٨٩٤ سنة ١٩٠٤ ق ) .

٤٢٠

١٧ يناير سنة ١٩٠٠

دفاع . طلب هام بضم قضية . تعرض المحكمة للدليل المتد من القضية المطلوب ضمها قبل أن تطلع عليها . خطأ يتوجب عرض الحكم .

## المبدأ القانونى

لما كان الطلب الذى تمسك به الدفاع أمام محكمة أول درجة ثم أمام المحكمة الاستئنافية والخاص بضم قضية هاما لتعلقه بواقعة كان لها أثر فى النظر الذى انتهت إليه المحكمة إذ تعرضت إليها فى حكمها وناقشت أمرها بالنسبة إلى مسؤولية المتهم فإنه كان يتعين على المحكمة إذا ما رأت ضرورة مناقشة الدليل المستند من هذه الدعوى أن تنتظر ورودها فتطلع عليها دون أن تعرض للدليل فتحكم عليه قبل أن يطرأ عليها — اما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مخطئاً .

لم تفعل فإن حكما يكون عتقاً متعيناً تنفضه .  
 « وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن  
 وتنقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة  
 لبحث باقي أوجه الطعن .  
 ( طعن عهود على خليفة ضد النيابة رقم ١٩٠٦  
 سنة ١٩ ق ) .

## ٤٢١

١٧ يناير سنة ١٩٥٠

شاهد . تعدد أقواله . حتى المحكمة في الأخذ  
 بأحدها . خير . تعدد الجراء . حتى المحكمة في الأخذ  
 بغير أحدهم دون الباقين .

## المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير  
 أن تعتمد على قول للشاهد وأن تطرح قولاً  
 آخر له ولها كذلك أن تأخذ برأى خير  
 دون رأى خير آخر ما دامت قد اطمأنت  
 إلى رأى الأول ولم ترجح إلى رأى الآخر .

## المحكم

« حيث إن أوجه الطعن تحصل في التناول  
 ( أولاً ) بأن المحكمة اعتمدت في ادانة الطاعن  
 عل ما قاله شاهد الرؤية أمامها بالجلطة بسدد  
 تصوير وقوع الحادث وموقف الجنى عليه لدى  
 اطلاق النار عليه ولم تلفت لما سبق أن قرره  
 هذا الشاهد في التحقيقات الأولية في هذا الشأن  
 وهو ما يتعارض تماماً مع ما شهد به بالجلطة .  
 وفضلاً عن ذلك فإنها أسندت لهذا الشاهد ما لم يتل  
 لا في محضر الجلسة ولا في التحقيقات وهذا منها  
 قصور يعيب الحكم المطعون فيه . ( وثانياً ) بأن  
 المحكمة رجحت رأى كبير الاطباء الشرعيين  
 الذي قال بأنه ليس هناك قياً ما ينفي امكانه

حجرت القضية للحكم ثم تهرر باعادتها للرافعة  
 لنظرها مع قضية أخرى مرتبطة بها وكلفت المحكمة  
 النيابة بإعلان التهم ومقتش الأغذية وتكررت  
 التأجيلات وأخير قضى برفض المعارضة وتأييد  
 الحكم النهائي وذكرت المحكمة « أن دفاعه بأنه  
 اشترى لا ينفي ثبوت ما جاء بالحكم من أنه يعلم  
 بأمر هذا النش فاستأنف المحكوم عليه وقضت  
 المحكمة غايياً بالتأييد فعارض وطلب المحامى عنه  
 ضم القضية المرتبطة والمنظورة أمام محكمة الزيتون  
 فاجابت المحكمة الطلب وأجلت القضية ثم تاجلت  
 مرة أخرى لتنفيذ القرار وفي الجلسة الأخيرة لم  
 يحضر المعارض فنقضت المحكمة بالتأييد وقالت  
 إن التهم سبق أن ادعى أن السلي اشتراه من  
 آخر رفع عليه دعوى مبادرة وطلب ضمها لهذه  
 الدعوى ولم تضم ولم يحضر بالجلسة لايذاء أى  
 دفاع وان التهمة ثابتة من التحقيقات الحاصلة  
 أمام البوليس ومحكمة أول درجة ومن ضبط  
 المسلى الذى تبين من التحليل غشه كما أن وجود  
 النش في الصفيحتين اللتين وجدنا بالخط لا يقطع  
 بان البائع له هو الذى غش ... خصوصاً وأن  
 البائع لم يسأل لمعرفة دفاعه في هذا الصدد ... »  
 ولما كان الطلب الذى تمسك به الدفاع أمام محكمة  
 أول درجة ثم أمام المحكمة الاستئنافية . والخاص  
 بضم قضية الجنحة المبادرة هاماً لتعلته الواقعة  
 كان لها أثر في النظر الذى انتهت اليه المحكمة إذ  
 تعرضت اليها في حكمها وناقشت أمرها بالنسبة  
 إلى مسؤولية الطاعن وذلك دون أن يتم هذا الضم  
 الذى طلبه وأمرت هي به من قبلها لما كان الأمر  
 كذلك فإنه كان يتعين على المحكمة إذا ما رأت  
 ضرورة مناقشة الدليل المستند من هذه الدعوى  
 أن تنتظر ورودها فتقطع عليها دون أن تعرض  
 له فتحكم عليه قبل أن يطرح عليها وبخاصة وأنه  
 لم يكن للطاعن دخل في عدم تنفيذ القرار أما وهي

الذي يثيره الطاعن على الصورة الواردة بالطعن لا يبدو أن يكون محاولة لاثارة الغشاش حول وقائع الدعوى وتدير الأدلة فيها ما لا شأن لمحكمة النقض به .

• وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( طعن محمد عثمان عبد الحق ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٩٠٩ سنة ١٩ ق ) .

## ٤٢٢

٢٥ يناير سنة ١٩٥٠

دفاع شرعي • عدم التناسب بين فعل المتهم لجسامته واعتدائه المجني عليه لا يني قيام حالة الدفاع .

### المبدأ القانوني

إن حق الدفاع الشرعي وقد قرر بالقانون لدفع كل اعتداء مهما كانت جسامته فإن تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر إليه إلا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعي فإذا ثبت وتحقق التناسب حقت البراءة للدافع . وإن زاد فعل الدفاع على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة لعدم وجود هذا التناسب عند المتهم متجاوزاً حق الدفاع وحق عليه العقاب بالشروط الواردة في القانون . ومتى كان هذا مقررأ وكان مما قالته المحكمة لنفي حالة الدفاع الشرعي هو عدم التناسب بين اعتداء المجني عليه لضآلته بين فعل الطاعن لجسامته وليس في ذلك الذي قاله المحكمة ما يني قيام حالة الدفاع الشرعي كما هو معروف به في القانون فإن الحكم المطلق فيه يكون قاصر البيان .

حصول اصابة المجني عليه على الصورة التي قال بها شاهد الرقبة . رجعت هنا على رأي نائب الطبيب الشرعي الذي قام بإجراء الصفة التشريحية والذي يتعارض مع هذا التصوير مع أنه كان الواجب أن تستدعي الطبيب لمتابعتها في أوجه الخلاف ثم أنها بفت هذا الترجيح على فروض من عندها ليس لها أصل في أوراق الدعوى وكذلك لم تقطن إلى أن التوب التي وصفها نائب الطبيب الشرعي في تقريره بملابس المجني عليه لا تطبق على مواضع اصاباته على الرغم مما قاله هذا الطبيب من انطباقها عليها وكان واجبا أن تستدعي لمتابعتها في ذلك أيضاً وهذا كله منها اخلال بحق الدفاع ( وثالثاً ) أن المحكمة إذ لم تمن بتحقق ما تمسك به الدفاع عن الطاعن من اتهام أخوى التبتل لشخصين آخرين غير الطاعن وإذا أهدرت أقوال شاهدي النفي من غير تمحيص تكون قد أخلت أيضاً بحقوق الطاعن في الدفاع .

• وحيث أن كل ما يثيره الطاعن في طعنه مردود بأن محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تعتمد على قول لشاهد وأن تلجأ قولاً آخر له ، ولما كذلك أن تأخذ برأى خبير دون رأي غير آخر ما دامت قد اطأنت إلى رأى الاول ولم ترع إلى رأى الآخر . ومتى كان ذلك مقررأ وكان ما استندت إليه المحكمة في الحكم المطلق فيه له أصله في أوراق الدعوى كما بين من الاطلاع على الحكم ومعرض الجلسة خلافاً لما يزعمه الطاعن وقد قدمت دفاعه وأقوال شاهدي قيه في منطوق سليم بما أوردته من الأدلة والاعتبارات ولم يطلب الطاعن استدعاء الطبيب لمتابعتها ولم ير ما قاله بصدد تهوب الملابس التي قال نائب الطبيب الشرعي بانطباقها على اصابات المجني عليه . متى كان ذلك . فإن كل الجدل

### المحكمة

« حيث ان بما يتناه الطاعن على الحكم المعلوم فيه أن الدفاع عنه قد تمسك أمام المحكمة بأنه حين ضرب المجنى عليه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ولكن المحكمة لم تعتبره كذلك وردت على دفاعه ردأ غير سديد .

« وحيث انه لما كان التائب من محضر الجلسة ان يحامى الطاعن تمسك بأنه حين ضرب المجنى عليه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه أو انه كان على الأقل متجاوزاً حدود هذا الدفاع مرتكباً في ذلك على الإصابات التي وجدت به والموجهة بالكشف الطبى للموقع عليه . ولكن المحكمة لم تعتبره في إحدى هاتين الحالتين وردت على دفاعه في قولها . « ان التهم ولو أنه أقر بالتهمة على النحو الذى فصلته المحكمة إلا أن المحاضر عنه بجملة اليوم قال ان التحدى متبادل بينه وبين عمه المجنى عليه وانه أصيب بخمس إصابات قبل ان يضرب خصمه الضربة الثالثة وانه في هذه الحالة يعد متجاوزاً حد الدفاع الشرعى . وبالرجوع إلى التقرير الطبى الخاص بالتهمة تبين أن به سحجات رضية يسار الشفة العليا وبأسفل الساعد الأيسر مقابل الزند وبأعلى وحشية تلك الأسفل من الوجه الأمامى الساعد الأيسر وبأسفل الساعد كما شوهد بالمصاب ورم رضى بمشصف الساعد الأيسر وكم رضى بروحية الآلية النيني مزرق اللون وانتهى الطبيب إلى القول بأن هذه الإصابات تحدث من المصادمات الاحتكاك بأجسام صلبة راضة أيا كان نوعها وأنها تشفى من نفسها بدون علاج . وحيث ان التحقيق دل على حصول مشادة بين التهم وعمه سبقت هذه الجناية بنحو ساعة ونصف ساعة وقد تكون هذه

الإصابات نتيجة لها إذ لم ثبت أن المجنى عليه تضارب مع التهم في وقت مباشر لوقت ارتكاب الأخير جنايته على أنه على فرض صحة دفاع التهم بجملة وتفصيلا فإن ما به من إصابات طفيفة لا تحتاج لعلاج لا يبرر على أية صورة القول بأنه كان في حالة دفاع شرعى يجوز له أن يرتكب ما ارتكب من تعد جسم انتهى بأزهاق روح المجنى عليه ولا يبرر القول أيضاً بأنه كان متجاوزاً حد الدفاع الشرعى . »

« وحيث ان حق الدفاع الشرعى وقد قرر بالقانون لدفع كل اعتداء مهما كانت جسامة فإن تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر فيه إلا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى فإذا ثبت وتحقق التناسب حقت البراءة للدفاع . وإن زاد فعل الدفاع على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة لعدم وجود هذا التناسب بعد التهم متجاوزاً حق الدفاع وخلف عليه العقاب بالشروط الواردة في القانون ومتى كان هذا مقررأ وكان مما قالته المحكمة لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى هو عدم التناسب بين اعتداء المجنى عليه لفضأته وبين فعل الطاعن لجسامته وليس في ذلك الذى قاله المحكمة ما ينفي قيام حالة الدفاع الشرعى كما هو معرف به في القانون فإن الحكم للمعلوم فيه يكون قاصراً إلىان في الرد على دفاع الطاعن .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتفض الحكم المعلوم فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقى أوجه الطعن .

( ملن صبحى لإبراهيم عيد ضد النيابة رقم ١٩٢٩ سنة ١٩ ق ) .



الحكم . ولم يقدم شيئاً فيتمين إذن رفض الطعن موضوعاً .

« وحيث أن الطاعن الرابع يئى على الحكم المطعون فيه أنه استند في إيدائه إلى اعتراضات المتهمين الثلاثة الآخرين بالرغم من تناقضها وصورها بإيحاء رجال الإدارة وإلى مجرد وجود المتهم الثاني قائماً بمنزل الطاعن وأنه على الرغم من تمسك الدفاع بتناقض الاعتراضات السالفة الذكر قد اكتفى الحكم بسردها دون أن يبين بأنها أخذ . وأن الحكم حين قضى ببرائة المتهم الخامس قد تناقض إذ كانت الأدلة التائمة قبله هي بناتها الأدلة التائمة قبل الطاعن ، ثم أن الحكم لم يستظهر أركان الجريمة المستندة إلى الطاعن مع أنه قد تمسك بعدم توافرها ، كما أن محاميه قد دافع أمام المحكمة بوجود عاهة في يده لا يمكنه معها أن يعمل البندقية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تحيل الطاعن إلى الطيب الشرعى أو تولى هي الكشف على يده تحتفظاً لهذا الدفاع ولكنها لم تلتفت إليه ولم تمن في حكمها بالرد عليه .

« وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وذكر الأدلة على ثبوتها بطرقها المشددة من حيث توافر ظرفي الليل وحمل السلاح ، وكان من شأن هذه الأدلة أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشهود قبلتهم وأن لا تأخذ بها قبلتهم آخر لتعلق ذلك بتقدير الشهادة موضوعاً ، وكان توافر ظرف الليل في جريمة السرقة مسألة موضوعية وكان محضر الجلسة خلواً عما يفيد تمسك محامى الطاعن بطلب أى تحقيق في شأن العاهة التي قال بوجودها في يد الطاعن . فإن ما يثيره بأوجه طعنه لا يكون

٤٢٣

٣٠ يناير سنة ١٩٥٠

شهود . حق المحكمة في الأخذ بشهادة شامد في حق منهم دون آخر . ليل . توافر ظرف الليل مسألة موضوعية . تحقيق . عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع .

المبادئ القانونية

١ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشهود قبلتهم وأن لا تأخذ بها قبلتهم آخر لتعلق ذلك بتقدير الشهادة موضوعاً .

٢ — أن توافر ظرف الليل في جريمة السرقة مسألة موضوعية .

٣ — إذا خلا محضر الجلسة عما يفيد تمسك محامى الطاعن بطلب أى تحقيق في شأن العاهة التي يقول بأن وجودها في يد المتهم تتمتع من إمكان حمل البندقية فإن الطعن على الحكم بحجة أن المحكمة لم تحقق هذا الدفاع لا يكون له محل .

الحكم

« من حيث أن الطاعنين الأول والثاني لم يقدموا أسباباً للطعنات فطعنهما لا يكون مقبولاً شكلاً .

« وحيث أن الطعن المقدم من الطاعنين الثالث والرابع قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

« وحيث أن الطاعن الثالث يئى طعنه على عدم ختم الحكم في الثانية الأيام المحددة بالقانون وإذ كان هذا السبب وحده لا يكفي لنقض الحكم كما استمر على ذلك قضاء هذه المحكمة ، وقد مكن الطاعن من أن يقدم في خلال عشرة أيام كاملة ما عسى أن يكون لديه من أسباب الطعن على

الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع يختلف في كل منها عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي .

٢ - أن عكسة الموضوع هي المرجع في تقدير الظروف التي تعتبر من الموانع التي تمنع من الحصول على كتابة والتي يصح معها الإثبات بالينة .

٣ - أن المحكمة الاستئنافية وإن كانت مقيدة بالوقائع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي، لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للدفع وطرح الدفاع، فلها أن تعرض لجميع ما يعرضه الخصوم تأييداً للتمهة أو دفعاً لها ولو كانت جديدة .

٤ - إذا قضت محكمة أول درجة بالبراءة في تهمة تبديد استناداً إلى عدم وجود مانع منهم من الحصول على كتابة لاثبات الوديعة فإنها تكون بذلك قد استنفدت ولايتها - فلذا ما رأت المحكمة الاستئنافية إلغاء الحكم بناء على الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية وقالت بوجود المانع وبمواز سماع الشهود فلا محل لإعادة القضية لمحكمة أول درجة في هذه الحالة ولا محل بمد هذا للخوض في قواعد المرافعات ومدى تطبيقها إذ لم تقتصر محكمة أول درجة على الفصل من مسألة فرعية .

له محل ولا يعدو كونه جدلاً في موضوع الدعوى وبعض مناقشة في أدلتها مما لا تحبل آثاره أمل محكمة التقض .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .  
( طعن محمود مصطفي نور الدين وآخرين ضد النيابة رقم ١٣١٧ سنة ١٩ ق ) .

٤٢٤

٣٠ يناير سنة ١٩٥٠

دعوى مدنية . حق للمدعى المدني في استئنافها ولو أصبح حكم البراءة نهائياً . إثبات . تقدير للنازع الأدبي . موضوعي . عكسة استئنافية . سلطتها بالنسبة للدفاع . حكم البراءة يستند ولاية المحكمة .

### المبادئ القانونية

١ - أن للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر بالبراءة فيما يتعلق بحقوقه المدنية وهذا الحق مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم في الاستئناف ولا يمنعه عنه سوى القيد الوارد بالمادة ١٧٦ تحق خاصاً بالنصاب ومن ثم فله أن يستأنف الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية وإن كان قد قضى ببراءة المتهم ولم تستأنف النيابة . ومتى رفع الاستئناف كان مقبولا وكان على المحكمة بمقتضى القانون عند النظر في دعوى المدعى أن تقول كلمتها فيها ويكون قولها صحيحاً في خصوصية هذه الدعوى ولو كونت جرمية . ولا يؤثر في هذا الأمر كون الحكم الصادر في الدعوى العمومية قد أصبح نهائياً وحاز قوة الشيء المحكوم فيه إذ أنه لا يكون ملزماً للمحكمة وهي تفصل في

### الحكم

الموضوع يختلف في كل منها ع في الأخرى ما لا يمكن معه اتسك بحجة الحكم الجنائي .

« وحيث ان حاصل الوجهين الثاني والثالث أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ أنه يجب اتباع القواعد المدنية في اثبات العمد الذي حصل التسليم بمقتضاه فلا يجوز الاثبات فيما زاد عن عشرة جنهات إلا بالكفاية ولا يجوز الاثبات بالبيعة إلا إذا كان هناك مانع من الحصول عليها أو وجد مبدأ ثبوت بها ولكن المحكمة أجازت الاثبات بالبيعة بناء على وجود مانع مع أن ما قالت عه لا يعتبر كذلك ثم أنها لم تقدم فيه حدود الدعوى كما ناقشتها محكمة أو درجة إذ حشرت المانع في الترابية وعامل المجاملة بل تمت ذلك إلى مانع جديد هو تحريم حيازة السباد المدعى بتبديده مع أنه ما كان يجوز لما ذلك قانوناً لأن المحكمة مقيدة بما طرح أمام محكمة أول درجة دون سواء ومع أن المدعى نفسه أقر بالجلسة بأنه كان حاصلًا على تصريح بتقل السباد .

« وحيث ان هذين الوجهين مردودان بما أوردته المحكمة عن الظروف التي قالت بتأيامها والتي قدرت أنها ضمت المدعى من الاستحصال على كتابة « مثبتة لحقه والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها من اعتبارها من الموانع الثانوية إذ لا نزاع في أن قاضي الموضوع هو المرجع في هذا التقدير . أما ما يشير إليه الطاعن عن الموانع الجديدة التي أضافتها المحكمة الاستئنافية فلا وجه له إذ أنه ولو أن محكمة أول درجة قصرت البحث على الترابية كإتبع ثم جاءت المحكمة الاستئنافية وأضافته إليها حالة الاضطراب من جانب المدعى بسبب القيود المفروضة على تداول السباد والظروف التي تمت فيها الودعية لقيام حالة الاحكام العرفية والتخوف منها من جانب الطاعن وهو عمدة إلا أن هذه الإضافة لا مخالفة فيها

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن المحكمة حين قضت بقبول الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية مع عدم قيام الدعوى الجنائية بسبب الحكم فيها بالبراءة وعدم استئنافه من النيابة قد خالفت القانون إذ يترتب على ذلك وجود حالة شاذة يتوصل المدعى منها إلى اثبات التهمة قبل المدعى عليه عن طريق دعواه المدنية وما دام أن الأصل في اختيار الطريق الجنائي للفصل في الدعوى المدنية ما هو إلا استثناء فيجب عدم التوسع فيه وذلك بالوقوف بالمدعى عند حد الحكم النهائي في الدعوى العمومية .

« وحيث ان هذا الوجه في غير محله إذ أن للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر بالبراءة فيما يتعلق بمحقوقه المدنية وهذا الحق مستل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم في الاستئناف ولا يمنعه عه سوى التيد الوارد بالمادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنائيات خاصاً بالنصاب ومن ثم فله أن يستأنف الحكم الصادر برفض دعواه المدنية وإن كان قد قضى ببراءة المتهم ولم تستأنف النيابة ومضى رفع هذا الاستئناف كان متبولاً وكان على المحكمة بمقتضى القانون عند النظر في دعوى المدعى أن تقول كلمتها فيها ويكون قولها صحيحاً في خصوصية هذه الدعوى ولو كانت جرمية ولا يؤثر في هذا الأمر كون الحكم الصادر في الدعوى العمومية قد أصبح نهائياً وحاز قوة الشيء المحكوم فيه إذ أنه لا يكون ملزماً للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية فوجدها لأن الدعوى وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن

قد فصلت في موضوع الدعوى بالبرامة فان وجه الطعن يكون غير مقبول لأن ولاية هذه المحكمة قد استنفدت بهذا الحكم فلا سبيل لاعادة القضية إليها مرة ثانية - ولا على بعد هذا الخوض في قواعد المرافعات ومدى تطبيتها على الحالة إذ لم تقتصر محكمة أول درجة على الفصل في مسألة فرعية كما يدعى .

• وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .  
( طعن عبد التواب حسن ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ١٣٩٥ سنة ١٩ ق ) •

٤٢٥

٣٠ يناير سنة ١٩٥٠

بيع بأكثر من النمرة . يشمل البيع بالزاد والبيع الجزاف .  
المبدأ القانونى

ان المواد ٢، ٧، ٩، ١٣ من القانون ٩٦ سنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ والجدول رقم ١ وقرار وزير التجارة رقم ١٨١٠٣٥ سنة ١٩٤٧ (الخاصة بعدم جواز بيع السلع المسعرة بأكثر من التسعيرة) قد جاء نصها عاماً في وجوب العقاب كلما كان السعر المبيع به يزيد عن السعر المقرر بالقانون . ولم تستثن من حكمها حالة البيع بالزاد العلنى أو بطريق الجراف .

المحكم

• حيث ان معنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن لأنه ( باع فاكهة مسعرة - موزة - خضرا - يسر يريد عن الحد

للقانون إذ أن المحكمة الاستئنافية وإن كانت مقيدة بالوقائع التى سبق طرحها على القاضى الابتدائى لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للدفع، وطرح الدفاع، فلما أن تعرض لبيع ما يعرضه الخصوم تأييداً للتمهة أو دحضاً لها ولو كانت جديدة .

• وحيث ان الوجه الأخير من أوجه الطعن يتحصل في أن المحكمة الاستئنافية حين تصدت لموضوع الدعوى وقضت فيه قد خالفت القانون إذ كان حكم محكمة أول درجة مقتضياً على مسألة فرعية فكان الواجب إذا ما ألفت أن تعيد الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر الموضوع وإلا فتكون قد حرمت الخصم من ضمان خولفه القانون وهو حقه في نظر دعواه أمام درجتين وأنه لا يصح الاعتماد في هذا الشأن على قانون المرافعات لأن ما ورد فيه إنما جاء استثناء من القاعدة العامة ومن جهة أخرى فلم يرد بتاتون بتحقيق الجنائيات . وهو الواجب الاتباع - نص يبيح هذا التصدي .

• وحيث ان النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن بأنه يبد سحاراً كان قد تسلبه على سبيل البدعية واستندت في الاتبات على شهادة الشهود فدفع الطاعن بعدم جواز إثبات الواقعة بالبنية بسبب زيادة التهمة عن حدها وتمسك المطعون عنده بالجواز بناء على وجود مانع من الاتصال على الكتابة المثبتة لديه فقضت المحكمة بالبرامة ورفضت الدعوى المدنية بناء على عدم تحقق قيام المانع وعدم تقديم المدعى كتابة تحت الدين . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية وقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وقالت بوجود المانع وبجواز سماع الشهود وبعد ان سمعهم قضت في الدعوى بالحكم المطعون فيه . ولما كان الأمر كذلك وكانت محكمة أول درجة

تزيد عن الحد الأقصى) لا يؤثر على سلامة الحكم إذا كان قد ورد هذا البيان في أسنانه الحكم إذ أن الحكم يكون مجموعاً واحداً يكمل بعضه البعض .

٢ - إذا كان بين من حضر الجلسة أن المتهم لم يشر في مرافعة إلى طلب ضم قضايا ولم يبين وجه الاستدلال بهذه القضايا فلا يصح له أن ينعي على الحكم أنه قضى بادائه وسكت عن طلب ضم هذه القضايا .

### الحكم

« حيث أن الطاعن يقول في طعنه ان الحكم الملعون فيه إذ دانه بالاعتداد على اقراض قود بفائدة تزيد عن الحد الأقصى المقرر جاء معيماً بتصوره وخطئه في تطبيق القانون . فلم يرد بوصف التهمة أسماء الجني عليهم كما أنه قد استند في برامته إلى قضية مدنية معينة أقررت المحكمة الاستئنافية بضمها وضم باقي القضايا التي كانت مضمومة لللف . ولكنها أبدت الحكم دون أن تتعرض لهذه القضايا أو تشير إليها . ويضيف الطاعن أن المحكمة استندت في الادانة إلى أقوال الشهود مع أنهم مدينون له واستندوا ضدهم أحكاماً بالدين ومع أن الجني عليه لم يقدم بشكواه الا بعد أن رفع هو عليه دعواه المدنية ثم أن المحكمة لم تكن بإيراد « مستندات الدين » وتوارى عنها واستغافها على وجه التفصيل كما لم تتعرض لما ادعاه الجني عليه عن السداد ومبلغه والليل عليه مع أنه أشار إلى ذلك وقال ان أصل الدين ما زال باقياً في ذمة الشاكي » .

« وحيث ان الحكم الملعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر معه جميع العناصر القانونية

الأصلى المقرر بالقانون ) و طبق عليه المواد ٧٧ و ١٣٠٩ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ والمجدول رقم ١ وقرار وزير التجارة رقم ٨١ / ٣ لسنة ١٩٤٧ في حين أن البيع في سوق الجملة بالمزاد العلني وبطريق الجراف الذي لا تراعى فيه وحدات محتويات الأقفاس الميعة ولا سعر كل وحدة أو نوع البضاعة وان مثل هذا البيع لا يمكن أن يطبق عليه مواد الاتهام .

« وحيث انه لما كان الحكم الملعون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن الوارد في وجه الطعن وانتهى إلى اطراحه بناء على انطباق القانون على الواقعة وكانت المواد التي دين الطاعن بها قد جاء فيها عاماً في وجوب الغتاب كلما كان السعر المتبع به يزيد عن السعر المقرر بالقانون ، لما كان ذلك وكانت هذه المواد لم تستثن من حكمها حالة البيع بالمزاد العلني أو بطريق الجراف فإن الحكم إذ دان الطاعن يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولم يخالفه في شيء ويكون الطاعن بذلك على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( طعن أحد ابراهيم الطعان ضد النيابة رقم ٩٦ لسنة ٢٠ ق ) .

٤٤٦

٣٠ يناير سنة ١٩٥٠

حكم . عدم ذكر اسم الجني عليه في صدر الحكم . غير مؤثر . طلب ضم قضايا غير ثابتة في حضر الجلسة . سكون المحكمة عن الرد عليه . لا قصور .

### المبادئ القانونية

١ - ان اغفال اسم الجني عليه في التهمة الميعة يصدر الحكم ( في تهمة اقراض بفائدة

إلى أن المحكمة امتنعت عن سماع المحامي بسبب عدم سداد التهمة وإن في ذلك إخلالا بحقه في الدفاع. ذلك لأن الأصل في الأحكام اعتبار أن الاجراءات المتعلقة بالشكل قد روعت أثناء المحاكمة.

٢ - المادة ١٩٨ تحق التي تنص على أنه يجب أن يكون للتهم من يساعده في المدافعة عنه وإلا كان العمل باطلاً قد أقيمت بالمادة ٥٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات. والقانون لا يستلزم حضور محام مع المتهم في مواد الجنب.

### المحكمة

• حيث أن محصل الطعن هو أن محامي الطاعن حضر للدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية وأبلى دفاعه إلا أن كاتب الجلسة لم يثبت هذه المرافعة بحجة أن المحامي الحاضر لم يقدم تمعة الحماية والواقع أن هذه التهمة كانت معتمدة في جلسة سابقة وعلى كل فهذا لا يبرر امتناع المحكمة عن إثبات مرافعة محامي الطاعن لأن الامتناع يتطوّر على إخلال بحقه في الدفاع وكل ما يصح أن يترتب على عدم تقديم التهمة هو جواز مؤاخذة المحامي تأديبياً عملاً بالمادة ٦٩ من قانون الحماية لسنة ١٩٤٦. وقضلا عن ذلك فإن امتناع المحكمة عن إثبات دفاع محامي الطاعن فيه مخالفة للقانون إذ تنص المادة ١٩٨ من قانون تحديق الجنايات على أنه يجب أن يكون للتهم من يساعده في المدافعة عنه وإلا كان العمل باطلاً. وهذا النص يرسى على المحاكم الابتدائية ومحاكم الجنايات بلا تفرقة أو تخصيص هذا النص بمحاكم الجنايات دون الأخرى، ويضيف الطاعن إلى

الجرمة التي دان الطاعن من أجلها وذكر الأدلة على ثبوتها وتعرض لدفاعه وأطرحه للأسباب التي قالها ولما كان الأمر كذلك وكانت من شأن ما أورده المحكمة أن يؤدي إلى ما رتبته عليه فلا عمل لما يثيره في طعنه وهو جدل موضوعي خارج عن رقابة محكمة التفتيش. أما ما يشير إليه من انفصال اسم المجني عليه في صيغة التهمة الميخنة بصدر الحكم فردود بما ورد بالأسباب من بيان عنه إذ أن الحكم يكون مجموعاً واحداً يكمل بعضه البعض. وأما ما يقوله عن التضايح المتضمة فلا وجه له إذ أنه كما بين من محضر الجلسة. لم يشر إليها في مرافعته ولم يبين وجه الاستدلال بها حتى ينشئ على المحكمة سكوتها عنها.

• وحيث أنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويستعين رفضه موضوعاً.

(طعن على عبد الرزاق إبراهيم ضد النيابة رقم ١٣ سنة ٢٠ ق.)

٤٢٧

٣٠ يناير سنة ١٩٥٠

إجراءات. الأصل أنها روعيت. عام. لا يبرهن حضوره مع التهم في الجنب.

### المبادئ القانونية

١ - إذا كان الثابت في محضر الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية أن الطاعن حضر وسئل عن التهمة فانكرها ولم يثبت بهذا المحضر أن محامياً حضر عنه ولا ما يشير إلى أن كانت الجلسة امتنع عن إثبات حضور المحامي بسبب عدم سداد التهمة فليس للتهم أن يلعن على الحكم استناداً

قد سئل عن التهمة فأنكرها ولم يذكر في الحكم ما يدل على غير ذلك فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يقبل منه. أما المادة ١٩٨ من قانون تحقيق الجنايات التي يشير إليها الطاعن فمع أنها كانت واردة في الباب الثالث من قانون تحقيق الجنايات الخاص بمحاكم الجنايات فإنها قد أُلغيت بالمادة ٥٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات. ولما كان القانون لا يستلزم حضور محام مع المتهم في مواد الجنيح فإن ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون مقبولا.

وحيث انه لما قدم يكون الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

(لمن لمرامم محمد بيوي ضد النيابة رقم ١٩ سنة ٢٠ ق).

ذلك أنه تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بطلب سماع شامد وكان قد أبدى هذا الطلب بالمذكرة المقدمة منه لمحكمة أول درجة إلا أنها لم تجبه إلى ذلك مما يعد إخلالا آخر بمحكمة في النطاق.

وحيث انه بالرجوع إلى محضر جلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ التي نظرت فيها الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية يتضح أن الطاعن حضر وسئل عن التهمة فأنكرها ولم يثبت بهذا المحضر أن محامياً حضر معه كالم يرد به شيء عن حديث الثقة الذي أفاض فيه الطاعن ولا ذكر فيه أنه تقدم للمحكمة بأي طلب خاص بسماع شهود. ولما كان الأصل في الأحكام اعتباراً أن الاجراءات المتعلقة بالشكل قد روعيت أثناء المحاكمة وكان الثابت في محضر الجلسة أن الطاعن

## قضاء المحكمة التقيضية في الإبرار المدنية

(رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد حلى بك وعبد العزيز محمد بك ومحمد علي رشدي بك وعبد المعطي خيال بك ومحمد نجيب أحمد بك المستشارين وحضور حضرة الأستاذ الحسيني حسن العوضي بك رئيس النيابة).

٢ - أن بيع العين المؤجرة وإن كان لا يفسخ عقد الاجارة الثابت تاريخه رسمياً قبل البيع إلا أنه يثقل بحكم القانون الحقوق والالتزامات المتولدة من هذا العقد من ذمة المؤجر البائع إلى ذمة المشتري بحيث يقوم مقام المؤجر في هذه الحقوق والالتزامات معاً. ومن ثم فحق علم المستأجر بانتقال ملكية العين إلى مشتري جديد فإن ذمته لا تبرا من اجرتها إلا بالوفاء بما إلى هذا المشتري ويستري

٤٢٨

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩

عائلة الثابت في الأوراق . عائلة القانون. للادتين ١٤٦ و ١٤٥ من القانون للدني.

المبادئ القانونية

١ - إذا كان ما يتعاه الطاعن على الحكم ليس من شأنه أن يؤثر في النتيجة السليمة التي انتهى إليها ولا في الأسباب التي أقيم عليها كان العلم مرفوضاً.

« من حيث ان هذا الذي يماه الطاعن على الحكم ليس من شأنه أن يؤثر في النتيجة السليمة التي انتهى إليها ولا في الأسباب التي اقيم عليها كما سيحيى بعد .

« من حيث ان حاصل السبب الخامس هو مخالفة الحكم للقانون إذ طبق على واقعة الدعوى الناعدة المنصوص عليها في المادتين ١٤٥ و ١٤٦ من القانون المدق القديم في حين ان الطاعن كان يضع يده على المين الميعة بسبب شرعى هو استجارها بمقد ثابت التاريخ في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ من السيدة ارتيمس أوغسطه التي كسبت حق اغتلاها بمقتضى عقد قسمة المهايأة الثابت تاريخه في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٢ في مقابل اختصاص السيدة أرزينا المالكة الباتمة باغتلال عين أخرى .

« ومن حيث انه جاء بالحكم وان حكم الشفعة وان كان ينقل الملكية إلى الشفع من وقت صدوره إلا أنه لا يجوز الاستيلاء على الريع إلا بعد الوفاء بالثمن وللشفوع منه حق الاعتصاف بما اشتراه واستغلا له نفسه حتى يدفع له الشفع الثمن والمصارف ومن ثم يكون الريع من تاريخ الشراء حتى عرض الثمن في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٢ للشيخ أحمد حسن الزهيرى ، وجاء فيه أيضاً ، إنه تبين من محضر التسليم المقدم من الشيخ ابراهيم محمد زيدان أن الشيخ أحمد حسن الزهيرى حاول استلام الأيطان الميعة إليه في ٢٧ من يناير سنة ١٩٣٧ فاعترضه الشيخ ابراهيم محمد زيدان ثم رفع دعوى الشفعة في يوم ١٣ أو ١٢ من فبراير سنة ١٩٣٧ فهو ظلم بملكية المين للشيخ أحمد حسن الزهيرى من هذا التاريخ ، ويجب فلا يصير حسن التبة في تملك الثمار ، ويجب عليه الوفاء بما للشترى دون السيدة ارتيمس التي يدعى استجار هذا القدر منها - ولما كان هذا

أن يكون مستأجر المين قد استأجرها من ما لملكها الذي باعها أو استأجرها من شخص آخر تلتى عن المالك البائع حتى استغلاها بمقتضى عقد قسمة مهايأة ولما كان الحكم قد قضى بالزام الطاعن ببيع المين من تاريخ عرضه بالشراء حتى تاريخ دفعه الثمن تنفيذاً للحكم الشفعه فانه يكون قد اصاب .

### الحكم

« من حيث ان واقعة الدعوى فيما تعلق منها بالطعن تحصل في ان المظنون عليه اشترى من السيده أرزينا سجاداة ١٠ س ٤ ط ٣ بمقد رسمى تاريخه ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ وان الطاعن طلب تملك هذه المين بالشفعة وحكم له بها في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٢ متايل اثمن وملحاته الثانوية ، وانه عرض في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٢ على يد محضر مبلغ ١٠٤٤ م ٢٠١ ج على المظنون عليه الذي تسله واعطى عنه مخالصة ثم طالب الطاعن يابق ملحات الثمن وبيع المين المشفوعة من وقت علم الطاعن بشراؤه حتى تاريخ عرضه اثمن ، باعتبار ان الطاعن كان يضع يده عليها في هذه المدة .

« ومن حيث ان الطعن بنى على ستة أسباب ، حاصل الاربعة الاولى منها هو ان الحكم المظنون فيه إذ قرر ان المين المشفوعة لا تدخل فيما استأجره الطاعن قد استند في ذلك إلى دليل مسوخ ، وخالف الثابت في الاوراق والمستندات كانه قد جعل الاجرامات الواقعية التي أمرت بها محكمة أول درجة من تكليف خير الدعوى المرة بتدائرة معانة المين المشفوعة وتحديد ما إذا كانت تدخل أو لا تدخل فيما استأجره الطاعن ، كانه لمجرد ما انتهى إليه تقرير الخير في هذا الشأن .



هنا مخالصة نهاية هذا المبلغ الذي تسلم اليه التام من حصة  
وذلك وقتا للحساب الموضح بهذا العرض ، -  
كاجاء به أيضاً ، ان هذه المخالصة وقتاً ليهيأ  
سالف الذكر ليست مبررة لذمة الشيخ ابراهيم  
محمد زيدان وإنما هي مخالصة عن المبلغ المبرور  
وفي ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ أنفذه الشيخ  
أحمد حسن الزهيرى بأنه لم يعرض مبالغ أخرى  
من ملحقات التمن بينها بإفئاده فرد عليه الشيخ  
ابراهيم محمد زيدان بإفئاده المؤرخ في ٢٤ من  
سبتمبر سنة ١٩٤٢ بأنه إذا كانت الشيخ  
أحمد حسن الزهيرى مبالغ أخرى خلاف المبلغ  
المبرور فإنه يدعو الحضور في ظرف أربعة  
أيام لمقابلة محامية... ومعه بيان المقدرات التي  
يطلب بها والمستندات البالة عليها - ومن حيث  
ان الاستفادة من نفي المخالصة والاذن من المتداولين  
بين الطرفين أن يحضر العرض ليس مبرراً لذمة  
الشيخ ابراهيم محمد زيدان من الملحقات : ولما  
كان هذا الذي حصله الحكم سابقاً كان نفي  
الطاعن عليه مردوداً .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن على  
غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

( ملن ابراهيم محمد زيدان وخسر عنه الأستاذ  
أحمد رشدي نائباً عن الأستاذ محمد حامد فهمي ضد  
أحمد حسن الزهيرى وخسر عنه الأستاذ شكري هيتوي  
نائباً عن الأستاذ محمد بشير رقم ٢٣ سنة ١٨ ق )

٤٢٩

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩

شقة . جار من حديق . تسجيل عقد ملكية أحد  
الحديق بعد تاريخ رفع الدعوى .

المبدأ القانوني

التسجيل كما جرى عليه قضاء محكمة

التي انتهى إليه الحكم صحيحاً قانوناً ، إذ التاعدة  
هي أن بيع العين المؤجرة وان كان لا يفسخ عقد  
الاجارة الثابت تاريخه رسمياً قبل البيع إلا أنه  
يتمل بحكم القانون الحقوق والالتزامات المترتبة  
من هذا العقد من ذمة المؤجر البائع إلى ذمة  
المشتري بحيث يقوم مقام المؤجر في هذه الحقوق  
والالتزامات معاً . ومن ثم فقي علم المستأجر  
بانتقال ملكية العين إلى مشتريه فإن ذمته  
لا تبرا من أجزائها إلا بالوفاء بها إلى هذا المشتري  
ويستوى أن يكون مستأجر العين قد استأجرها  
من مالكها الذي باعها أو استأجرها من شخص  
آخر تلقى عن المالك البائع حق استغلالها بتمتضي  
عقد قسمة مهايأة ، ذلك أن هذا العقد لا يولد  
إلا حقوقاً شخصية ومن ثم فلا يسرى بشيخص  
في حق المشتري الذي يحمل عبثه ، ويترتب على  
ذلك أن ذمة المستأجر من المقاسم مهايأة لا تبرا  
من دين الاجرة إلا بالوفاء به إلى المشتري -  
ولما كان الحكم قد قضى بالزام الطاعن ببيع  
العين من تاريخ عمله بشراء الماعون عليه حتى  
تاريخ دفعه ثمنها تنفيذاً للحكم الشقة فإنه يكون  
قد أصاب .

ومن حيث ان حاصل السبب السادس هو  
خطأ الحكم إذ خالف نص المخالصة المكتوبة على  
هامش محضر العرض المؤرخ في ٣١ من أغسطس  
سنة ١٩٤٢ وقضى بالزام الطاعن بأن يدفع إلى  
المطعون عليه مبلغ ٣٥٠ و ٢٠ ج قيمة أصاب  
تحرير عند البيع والنسرة .

ومن حيث انه جاء بالحكم ان نص المخالصة  
هو : اسلمت أنا الموقع على هذا .... من يد  
حضرة المحضر ... المبلغ المبرور وقدره ...  
وذلك حسب الموضع بالحساب المبين بمحضر  
العرض . هذا وانى أقرر بأن أعليه بموجب

بحجة أن تسجيل الشفعة عقد مشترهما للأرض الواقعة في الحد الشرقي يرتد أثره إلى تاريخ العقد وهذا التضام مخالف للمادة الأولى من قانون التسجيل كما هو مخالف للسادة الأولى من قانون الشفعة التي تقتضي في الشفع أن يكون جاراً مالكا لما يشفع به وقت طلب الشفعة والمطعون عليها الأولى لم تكن كذلك وقت رفع دعواها وليس للتسجيل أثر رجعي .

ومن حيث أنه جاء بالحكم وأن الحد التلي ليس فيه نزاع أما الحد الشرقي فإن سبب النزاع فيه هو أن ملكية الشفعة للأرض الشرقية ترجع إلى عقد ثابت التاريخ قبل حصول البيع الذي هو موضوع الشفعة ولم يسجل هذا العقد إلا بعد رفع دعوى الشفعة ، وحيث أن تاريخ هذا العقد ثابت بما هو وارد على هامش تسجيله من أن هناك كشف استلام من المساحة تاريخه ١٩٤١/٩/٢٩ ثم سجل العقد النهائي بتاريخ ١٩٤٥/٥/١٩ أما دعوى الشفعة فقد رفعت في مارس سنة ١٩٤٥ . وحيث أن عقد البيع غير المسجل يعتبر موقوفاً على شرط بالنسبة لتسل الملكية وهذا الشرط هو تسجيل العقد فإذا ما سجل العقد فقد صار له أثر رجعي يرتد إلى تاريخ العقد ما دامت الملكية لم تسجل إلى غير المشتري في هذه الفترة - ولما كان هذا الذي أقام عليه الحكم قضاء مخالفاً للقانون لأن التسجيل كما جرى به قضاء هذه المحكمة إنما يترتب أثره من تاريخ حصوله ولا يرتد إلى تاريخ سابق عليه وأن استناد الحكم إلى أن عقد البيع غير المسجل يعتبر مطلقاً على شرط التسجيل بالنسبة إلى تمل الملكية فإذا تحقق هذا الشرط ارتد أثره إلى تاريخ العقد - هو استناد في غير محله لأن ارتداد أثر الشرط إلى الماضي إنما يصح حيث يكون التعليق على الشرط ناشئاً عن إرادة

النقض إنما يترتب أثره من تاريخ حصوله . ولا يرتد إلى تاريخ سابق عليه وإن استناد الحكم إلى أن عقد البيع غير المسجل يعتبر مطلقاً على شرط التسجيل بالنسبة إلى نقل الملكية ، فإذا تحقق هذا الشرط ارتد أثره إلى تاريخ العقد - هو استناد في غير محله لأن ارتداد أثر الشرط إلى الماضي إنما يصح حيث يكون التعليق على الشرط ناشئاً عن إرادة المتعاقدين . أما حيث يكون القانون أوجب إجراء معيناً ورتب عليه أثر قانونياً فإن هذا الأثر لا يتحقق إلا لتمام الإجراء ولا ينسحب إلى الماضي - لما كان كذلك تعين نقضه .

### الحكم

من حيث العطن يني على أن المطعون عليها الأولى أسست طلبها الشفعة في عرضة دعواها على أن ملكها مجاور الأرض المشفوع فيها من حدين التلي والشرق وإن لأرضها الواقعة في الحد الشرقي حق ارتفاق الرى على الأرض المشفوع فيها ثم قالت في مذكرتها الأخيرة أن ملكها مجاور الأرض المشفوع فيها في الحد الغربي أيضاً تدفع الطاعون بعدم قبول دعواها لانعدام المجاورة في الحد الغربي ولأن ملكية الشفعة للأرض المشفوع بها في الحد الشرقي لم تثبت لما قانوناً إلا بتسجيل عقد مشترهما من بنك الأراضي في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٥ بعد رفع دعوى الشفعة التي أعلنت في مارس سنة ١٩٤٥ إلا أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدفاع وأقام قضاءه على مجاورة أرض الشفعة للأرض المشفوع فيها من الحدين التلي والشرق

الوارد في دفتر اليومية المسجل فإن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار نسبة الأرباح ٣٠٪ في المدد الثلاثة دون أن يذكر لذلك سبباً الا قوله ان المحكمة ترى التسوية بين النسبة في السنوات الثلاث ودون أن يرد على دفاع الطاعن المشار إليه .

ومن حيث ان هذا السبب مردود بأمر الحكم المطعون فيه لم يعدل حكم محكمة الدرجة الأولى في هذا الخصوص الا في نسبة الأرباح عن المدين الثانية والثالثة فآثرها إلى ٣٠٪ أسوة بنسبة أرباح المدد الأولى وأيده فيما عدا ذلك فيكون فيما عدا ما أجراه من تعديل في التقدير مما يستل به قاضي الموضوع قد اتخذ من أسباب الحكم المستأنف سبباً له فلا يبيح أن يتغل الرد على تمسك الطاعن بدفتر اليومية المسجل ولا السكوت عن تقرير تقدير نسبة الأرباح بـ ٣٠٪ في المدد الثلاث ذلك لأن الحكم المستأنف قد رد على ذلك رداً سائماً إذ قال عن دفتر الطاعن « ان الثابت من الاطلاع عن الملف الخاص بالطاعن انه يدير عملاً لبيع النصف والسجائر ودفتر اليومية مسجلة الا انه ليس عنده دفتر للجرد مسجل بل دفتر جرد عبارة عن كراسة عادية يقيد بها بضاعة آخر المدة والتيد على النظام المفرد وقيد المبيعات بكراسة صغيرة ذات ورق متائر بدون كتابة أثر بها بالأرقام فقط . وانه لا يحتفظ بكراسة قيد اليومية حتى يمكن الرجوع إليها وقال الطاعن انه يمزق هذه الأوراق بعد قيدها ولا حظت المأمورة من ذلك ان الطاعن يمكنه أن يقلل رقم مبيعاته بسهولة خصوصاً وأن جميع مبيعاته بدون فواتير وانه إذا قرض وأعلى فاتورة فليس لديه ضرورة منها . كالوخط ان بعض الفواتير بها خصم واكتفى بذكر ثمن البضاعة بعد الخصم كما قال في الحكم عن تقدير

المستأقدين أما حيث يكون الثانون أوجب إجراء معيناً ورتب عليه أثراً قانونياً فان هذا الاثر لا يتحقق إلا بتبهم الاجراء ولا ينسحب إلى الماضي لما كان ذلك - وكان الحكم لم يتحدث عن الجوار في الحد الغربي تعينه تقضه وإحالة القضية على محكمة استئناف الاسكندرية للفصل فيها محلاً .

( طعن مساعد إسماعيل إسماعيل الغابى وآخرين وحضر عنهم الأستاذ جلد زكى ضد الست نعمة ناجى إبراهيم الشاذل وآخرين وحضر عن الأول الأستاذ محمد حسن نائباً عن الأستاذ توفيق سيدم رقم ٤١ سنة ١٨ ق ) .

### ٤٣٠

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩

قصور في الأسباب .

المبدأ القانوني

إذا رد الحكم المستأنف على كل ما أثاره الطاعن رداً سائماً وكان فيما أجراه مما يستقل به قاضي الموضوع فلا يبيح أن يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي وإذا طرح الحكم جميع الدفاتر لعدم انتظامها ولعدم الثقة في دفتر اليومية فلا يبيح عدم التعرض لدفع المرجع الوحيد في تحقيق صحة هي الدفاتر المذكورة .

### المحكمة

« من حيث ان الطعن بني على سببين محصل أولهما أن الحكم المطعون فيه قد شبه قصور في التسبب ذلك انه رغم ان الطاعن تمسك في مذكراته الختامية المتقدمة إلى محكمة الاستئناف بأن أرباحه في المدد الأولى بلغت ٢٤٥ ٪ وفي المدد الثانية ١٤٥ ٪ وفي المدد الثالثة ٢٧ ٪ مستنداً في ذلك إلى الحساب

نزعت ملكية أرض لد أنابيب المجارى فى باطنها فلا مانع بعد مدحا من أن تخصص الجهة الادارية ظاهر الأرض لاستعماله كشارع عام وثبوت هذا التخصيص هو من الامور الموضوعية التى يستقل بها قاضى الموضوع متى أورد لذلك أسبابا سائغة ، وخصوصاً إذا كان الاستطراق ظل مستمراً قبل نزاع الملكية وبعده .

### الحكم

« من حيث ان سبب الطعن يتحصل — بعد تنازل الطاعن عن السببين الأولين — فى ان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب سد الفتحات التى أحدثها المطعون عليه فى بناءه المجاور لقطعة الأرض الميعة فى الدعوى والثى نزعت ملكيتها فى سنة ١٩٢٠ للنافع العامة — أعمال المجارى بمدنية المنصورة — إذ قضى بذلك تأسيساً على ان قطعة الأرض التى تطل عليها الفتحات قد استطرق وبذلك جاز فتح مغللات عليها دون مراعاة المسافة التى يقضى بها القانون — قد أخطأ فى تفسير القانون وتطبيقه لأن التخصيص الفعلى للمال العام انما يكون من جهة الإدارة لا من جهة الافراد الذين لا تكفى اراذمتهم وحدها لتغيير التخصيص الذى أعد له المال العام ، فاذا خصص المال العام بمقتضى مرسوم لمنفعة أعمال المجارى فلا يتأتى لارادة الافراد ان تغير من هذا التخصيص وتجهله — بالاستطراق — شارعا — كما ان الاستطراق الذى قال به الحكم ان ضح توافره لا يكسب حقاً — أولاً — لأنه لا يكون إلا على سبيل التسامح . وثانياً — لأنه لا يجوز للافراد اكتساب حقوق على المال العام ولو تغير تخصيصه إذ لو صرح تصور الاستطراق سياً

نسبة الأرباح فى سنة ١٩٤٠ انه يأخذ فى ذلك بالاسباب التى استندت إليها اللجنة التقدير ومحصلها ان نسبة الأرباح التى قدرتها منطبقه على مفقات مماثلة .

« ومن حيث ان محصل السبب الثانى ان الحكم المطعون فيه قد شابه قصور فى التنبؤ إذ أغفل الرد على دفاع جوهرى تمسك به الطاعن فى مذكرة الحاتمية المقدمة إلى محكمة الاستئناف ومحصلة أن أكثر البضائع التى كان يعرضها للبيع فى محله ليست ملكاً له بل لمؤسسات أخرى عهدت بها إليه ليبيعها لحسابها مقابل نسبة معينة فى الأرباح على سبيل العمولة ( قومسيون ) .

« ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن الحكم وقد أخرج دفاتر الطعن جميعاً لعدم انتظامها ولعدم الدقة فى دفتر اليومية المسجل كما تقدم . فلا يعبى عدم التعرض لدفاع المرجع الوحيد فى تحقيق صحة هى الدفاتر المذكورة .

( طعن الأستاذ جورج بشارة طوا وحضره الأستاذ فريد أنطون نائباً عن الأستاذ أسعد ميلاد ضد مأمور ضرائب السلطن وأخر وحضر عنها الأستاذ توفيق عليه رقم ٥٩ سنة ١٨ ق ) .

### ٤٣١

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤١

نصت . شد . استطراق . تخصيص للفة العامة . نزاع للملكية .

### البدأ القانونى

ان نزاع ملكية عقار لمنفعة عامة معينة لا يحول دون تخصيصه أيضاً بمعرفة الجهة الادارية لمنفعة عامة أخرى لا تتعارض مع المنفعة التى نزعت الملكية من أجلها دون حاجة إلى صدور مرسوم جديد بذلك . فإذا

مدحا من أن تخصص الجهة الادارية ظاهر الارض لاستعماله كشارع علم ، وثبت هذا التخصيص هو من الامور الموضوعية التي يستل بها قاضي الموضوع متى أورد لذلك أسبابا سائفة كما هو الشأن في الدعوى كما ان الفصل فيما إذا كانت هذا التخصيص على سبيل الترخيص المؤقت أى بنية التسامح أم غير ذلك هو مما يستل به قاضي الموضوع كذلك .

« ومن حيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتم رفضه .

( طعن مجلس بلدى للتصورة وحضر عنه الأستاذ توفيق عطية ضد يوسف حنا أفندى الذى توفى وحل محله ورثته وحضر عنهم الأستاذ كامل يوسف صالح رقم ٧٥ سنة ١٧ ق ) .

### ٤٣٢

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩

اختلال بحق الدفاع . مخالفة الثابت بالتحقيق . قصور في الأسباب .

### المبادئ القانونية

١ - إذا اتفق طرفا الخصومة أمام مستشار التحضير على التنازل عن طلب ضم التحقيقات التي كانت بالمحكمة الابتدائية وسلمت منها والمرافعة في الدعوى على هذا الأساس فلا يكون ثمة اختلال بحق الدفاع .

٢ - إذا كان ماحصله الحكم من أقوال الشهود مطابقاً لما جاء بأقوالهم بمحض التحقيق كان التمس عليه بمخالفته للثابت بالتحقيق غير صحيح .

٣ - إذا نعى الطاعن على الحكم قصوره في الأسباب لأنه لم يرد على ما جاء بمذكرة

لاكتساب حق قبل الافراد فلا يتصور ان يكسب الافراد حتماً على جهة المنفعة العامة . وثالثاً - لأن الاستطراق وحده لا يضمن على المال صفة المال العام بل لا بد لذلك ان تجرى في الطبيعة أعمال مادية تدل على نية تخصيص هذا المال كشارع عام . . . مثل أعمال الرصف والكسب والرش وأعمال الانارة ومد انابيب المياه ، وكلها أمور لم تحدث ولم يقل الحكم المطعون فيه بحدوثها .

« ومن حيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه لم يتم قضاءه برفض دعوى سد المطالات التي أحدها المطعون عليه في بنائه على ان قطعة الارض التي تلاصقه هي ملكه ، بل لما ثبت له من ان هذه القطعة كانت على الدوام شارعا . لأن المالك الأصلي الذي تلقى عنه الطاعن والمطعون عليه الملك قد أعدها كذلك عند تقسيم ملكه وذلك قبل سنة ١٩١٣ ولأن الطاعن عندما نزع الملكية للخدمة العامة في سنة ١٩٢٠ لم يغير من هذا الواقع إذ ظل بعد ان مد في جوفها انابيب المجارى - خصصا اياها للزور كشارع علم يصل بين شارعين في المدينة ورصف جزا منه يعتبر امتدادا للقطعة التي فتحت عليها المطالات وهذا الجزء مما نزع ملكيته فيما نزع في سنة ١٩٢٠ ، ولأن هذا الاستطراق ظل مستمراً قبل نزع الملكية وبعده إلى ما بعد رفع الدعوى إذ أراد الطاعن ان ينفي هذه الحقيقة فقام سوراً حديدياً على احد جانبي القطعة « خدمة للدعوى » .

« ومن حيث ان نزع ملكية عتار لمنفعة عامة معينة لا يحول دون تخصيصه ايضا بمعرفة الجهة الادارية لخدمة عامة أخرى لا تعارض مع المنفعة التي نزعت الملكية من أجلها دون حاجة إلى صدور مرسوم جديد بذلك . فإذا نزع ملكية أرض لمدا أنابيب المجارى في باطنها فلا مانع بعد

سنتين قبل وفاتها وأنه لم يقبدها عن مباشرة شئونها، هنا كله مع ملاحظة أنه مر على العقد سنتان قبل وفاة الباتنة، ولما كان هذا الذي حصله الحكم من أقوال الشهود مطابقاً لما جاء بأقوالهم بمحض التحقيق المقدمة صورته الرسمية من الطاعن — كان انتهى عليه في هذا الخصوص غير صحيح.

« ومن حيث أن الطاعن ينهى على الحكم في السبب الأخير الفصور في الأسباب لأنه لم يرد على ما جاء بمذكرته الختامية من مطاعن على العقد.

« ومن حيث أن الطاعن لم يقدم صورة رسمية من المذكرة المشار إليها فيكون هذا السبب لا دليل عليه ويتعين رفضه.

« ومن حيث أنه لما قدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه.

( شن محمد رزق شحاته وحضر عنه الأستاذ ميخائيل غالى ضد يوى امام بدوى شحاته وآخرين وحضر عن الاول الأستاذ صبحى برسوم رقم ٧٩ سنة ١٨ ق).

٤٣٣

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩

عقد غير مسجل. عقد مسجل. العقد للسجل موصى. عدم المصلحة. الصورة. اثباتها.

المبادئ القانونية

١ — إذا أصدر الحكم عقد الطاعن المسجل الصادر له بمقدار من الأطنان سبق بيعها للغير بعقد غير مسجل وكان سبب الإصدار لما ثبت من أنه عقد صوري صورية مطلقة.

فإن التسجيل لا يمكن أن يوجد للعقد الصورى آثاراً قانونية لم يكن له فيقف في

الختامية من مطاعن على العقد ولم يقدم صورة رسمية من المذكرة المشار إليها فيكون هذا السبب لا دليل عليه ويتعين رفض.

المحكم

« من حيث أن الطاعن ينهى على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن المحكمة إذ رفضت ما طلبه الطاعن من ضم التحقيقات الادارية التي كانت بالملف أمام المحكمة الابتدائية ثم سلخت منه قد أخلت بحقه في الدفاع.

« ومن حيث أنه جاء بالحكم في هذا الخصوص أن طرفي الخصومة اتفقا بطلية ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ أمام مستشار التحضير على التناول عن طلب ضم هذه التحقيقات وقبول المرافعة في الدعوى على هذا الأساس وأنها ترى أن التحقيق القضائي الذي أجرته هو الأول بالرجوع إليه — ومع هذا الذي جاء بالحكم لا يكون ثمة إخلال بحق الدفاع يكون هذا السبب مرفوضاً.

« ومن حيث أن السبب الثاني ينهى على أن الحكم إذ قرر أن أحد من شهود الطاعن لم يشهد بأن العتد حرر في مرض الموت قد غالف الثابت بالتحقيق من شهادة كل من محمد يوى ومحمد مبروك.

« ومن حيث أنه جاء بالحكم عاصاً بذلك. وإن الزعم بأن العقد صدر في مرض موت الباتنة هو زعم لم يؤيد بدليل فلم يشهد أحد في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة بصحة هذا الزعم فلم يقرر شاهد من شهود المستأف عليه أن الباتنة كانت مريضة مرض موت وقت البيع وكل ما قرره شاهده الأخران في هذا الصدد وهما محمد يوى أبو نعمة ومحمد مبروك أن الباتنة كانت مريضة بعينها وأن مرضها هذا استمر

٣ ط من ٢٤ منه الى الثمن وهو حصتها الميراثية في هذا القدر بغير اجازة باقي الورثة ولكن ان صنع ما قرره الحكم المطعون فيه من ان قيام الطاعن بتحرير عقد البيع يعتبر اجازة منه ببيع حصته الميراثية في هذا القدر الا ان هذا النظر لا يصح ان يقوم بالنسبة لنصيب أخيه أحد إذا اعتبر الحكم مجرد استلامه أحد أقساط الثمن اجازة منه مع انه يشترط في الاجازة التي من شأنها أن تصحح عقد البيع الصادر من غير المالك أن تكون صريحة وان تم بعد ان يكون المالك قد علم تماماً ببيع الغير للملك .

د ومن حيث ان الوجه الاول مردود بأن الحكم المطعون فيه انما اهدر عقد الطاعن المسجل لما ثبت له من انه دعته صوري صوريته مطلقة ولا جدال في ان التسجيل لا يمكن ان يوجد للعقد الصوري آثاراً قانونية لم تكن له . فيقف في مضمار المفاضلة مع عقد جدي صادر من نفس البائع ولو كان عقداً غير مسجل .

د ومن حيث ان الوجه الثاني مردود بأن لا مصلحة للطاعن في الطعن على الحكم بمقتولة انه مس على زعمه حقاً لغيره . فهو لا ينس على الحكم خطأً احضر به بل بأخيه الذي لم يطعن في الحكم ، والذي لا صفه له في تمثله .

د ومن حيث ان السبب الاخر يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابة قصوراً إذ قضى باعتبار عقد الطاعن عقداً صورياً دون أن يقيم ذلك إلا على مجرد علاقة الطاعن بالبائنة مع ان جدية العقد ثابتة من عجز المطعون عليه الاول عن وفاء الثمن واضطرار البائنة الى الحصول على مال فالتجأت الى الطاعن لسابقة المعاملات المالية بينهما — أما القرينة التي استند عليها الحكم من وضع يد للمطعون عليه الاول فردود بأن

مضمار المفاضلة مع عقد جدي صادر من نفس البائع ولو كان عقداً غير مسجل .

٢ — إذا كان سبب الطعن على الحكم أنه مس حقاً لغير الطاعن . يكون الطاعن لا ينس على الحكم خطأً آخر به بل بغيره الذي لم يطعن في الحكم ويكون لا مصلحة للطاعن في الطعن ولا صفة له في تمثيل الغير .

٣ — ان الغير أن ثبت الصورية بكافة طرق الاثبات ومنها القرائن وتقدير القرائن من الأمور الموضوعية التي لا رقابة عليها لمحكمة النقض متى كان هذا التقدير سائناً .

### الحكم

د من حيث ان السبب الاول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بصحة ونفاذ عقد البيع المحرر بين المطعون عليه الاول والمطعون عليها الثانية في ١٤ من يونيه سنة ١٩٤١ بالنسبة إلى ١٧ س و ١٦ ط و ٢ ف قد أخطأ في تطبيق التناون وتأويله أولاً لانه لم يلق بالآلة إلى ان العبرة في انتقال ملكية العقار بالتسجيل والمطعون عليه الاول وان كان اشترى من المطعون عليها الثانية ٧ س و ٧ ط و ٣ ف بمقتضى العقد المحرر في ١٤ من يونيه سنة ١٩٤١ الذي لم يسجل الا ان الطاعن اشترى هو من نفس البائنة ٧ س و ١ ط و ٢ ف من القدر المشار اليه بمقتضى عقد بيع مسجل في ٢١ / ٨ / ١٩٤٥ فكان يتعين التحكم برفض دعوى المطعون عليه الاول بخصوص القدر الذي اشتراه الطاعن . ثانياً ، ان ضمن ما باعته المطعون عليها الثانية للمطعون عليه الاول بمقتضى عقد ١٤ من يونيه سنة ١٩٤١ ١ ط و ١ ف لا تملك التصرف الا في

التاريخ الذي يدعيه الطاعن لعدم ابتدائي سابق فهو استدلال غير مقبول اذ لم يثبت الطاعن ان العدد الذي يمسك به أمام هذه المحكمة سبق عرضه على محكمة الموضوع أما عدم رد الحكم على الترائن التي تملك بها الطاعن لاثبات جديدة عادة فلا يصلح سبباً للنقض عليه بالتصور اذ تصريح المحكمة باقتناعها بصورية العدد بناء على الادلة التي عدها كاف لبيان انها رجعت في ميزان التقدير أدلة الصورية على الادلة الاخرى وفي هذا الترجيح معنى اطراح الادلة الاخرى وعدم التمسك بها، بلا حاجة إلى بيان خاص.

ومن حيث انه لذلك يكون الطاعن على غير أساس ويتمين رفضه .

( طعن الأستاذ محمد مصرف الجبل وحضرته الأستاذ ابراهيم ريش ضد الشيخ بس سليمان محمود الحولي وأخرى رقم ٧٠٦ سنة ١٧ ق ) .

### ٤٣٤

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩

قانون املايات السل . خطأ في تطبيق القانون في تفسير المادة ٢٥ من القانون ٦٤ سنة ١٩٣٦ .  
المبدأ القانوني

جميع ما يدفع للعامل من تعويض مؤقت عن المدة الزائدة عن اثني عشر شهراً تخضع من التعويض النهائي ولا يجوز للعامل المصاب أن يجمع بلا شرط بين ما يدفع اليه في فترة تجزئه وتغطيه بسبب الحادث وبين التعويض الذي يستحقه بمقتضى القانون عما ينجم عن الحادث اذ هذا الجمع مشروط بالخضوع على النحو السابق بيانه وعلى ذلك يكون الحكم المعلومون فيه إذ قضى للبطون عليه بما يستحقه.

وضع اليد كان بصفته مستأجراً لا بصفته مالكا كما اخطأ المحكم اذ اعتمد في الصورية على ان عدة صدر في ٩/٧/١٩٤٥ بعد اعلانه بدعوى الطاعن في ٣٠/٦/١٩٤٥ مع اد عدة سابق لذلك اذ تاريخه أول يناير سنة ١٩٤٥ .

ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن للتبرير ان يثبت الصورية بكتابة طرق الاثبات ومنهما الترائن ، وتقدير الترائن من الامور الموضوعية التي لا رقابة عليها لمحكمة النقض متى كان هذا التقدير سائماً — كما هو الشأن في الدعوى الحالية اذ خلص لدى المحكمة ان عدد الطاعن هو عقد صوري لما ثبت من ان الباتمة ( هي أم الطاعن ) بعد أن باعت الاطيان للطمون عليه الاول في ١٤ من يونيو سنة ١٩٤١ وبعد ان اعلتها هي وولدها الطاعن بصحيفة دعواه طالباً بحقه وقفاً العدد باعت الاطيان ثانية للطاعن مع ان الطاعن هذا الذي حرر عقد البيع للطمون عليه وكان يقبض منه أقساط الثمن وهو الذي تولى مطالبته بالاقساط المستحقة وانه . . . . لم يتخذ أى اجراء للاستيلاء على الاطيان المبيعة اليه واستردادها من المشتري السابق الذي ظل وما زال واضعاً اليد عليها — فالحكم لم يتم قضاءه بالصورية على مجرد علاقة الطاعن بالباتمة فحسب كما يدعي الطاعن — اما التمسك على الحكم بأنه اخطأ اذ اعتبر المشتري الاول واضعاً اليد بصفته مالكا مع انه لم يضع اليد إلا بصفته مستأجراً فردود بأن هذا القول دفاع جديد لا هو عرض على محكمة الموضوع ولا تأيد بدليل ما — كذلك التمسك على الحكم بأنه اخطأ اذ اعتبر عدد الطاعن قد حرر بعد رفع الدعوى مع انه سابق عليها مردود بأن الحكم اعتمد في ذلك على تاريخ تسجيل العقد وهو لا شك لاحق على رفع الدعوى . أما



وقضاً لنص المادتين ٢٦ و ٢٩ / ٢ وقدر ذلك ٣٢ ج فيكون بمجموع المستحق للعامل ٢٦٠٠ م و ١٨٥٠ ج ٠٠

« ومن حيث أن سبب الطعن يتحصل — بعد تازل الطاعن عن السبب الخاص ببلغ ال ٧٢٠ قرش في أن المحكم الماطون فيه إذ قضى للمطون عليه بنصف متوسط أجره اليوى من تاريخ اصابته في ١٩٤٢/٦/٢٠ إلى تاريخ ثبوت العاهة في ١٩٤٦/٥/١١ — أى أجر ما يقرب من أربع سنوات مضافاً إليه التعويض النهائي قد أخيراً في نصير المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٤

سنة ١٩٣٦ التي قضى بأن يكون أقصى ما يمنح للعامل المصاب هو أجر سنة واحدة وهو في الدعوى الحالية مبلغ ٥٥٠٠ م و ٣٦ ج فقط لا ٦٠٠ م و ١٤٣ ج كما قضى بذلك المحكم ولم يراع ما يجب خصمه وفقاً لنص المادة المذكورة .

« وحيث أن نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ الخاص بإصابات العمل يقضى بأنه إذا ترتب على الإصابة عجز العامل عن أداء مهته أو صناعته يلزم صاحب العمل بأن يدفع إليه أسبوعياً نصف متوسط أجره فالخسة عشر يوماً السابقة للحادث على أن لا يزيد على ٢٠ قرشاً في اليوم وذلك إلى أن يتم شفاؤه أو ثبتت عاهته المستديمة وقضاً لنص المادة ٢١ أو إلى أن يتوفى فللمادة ترتب التزاماً صريحاً في ذمة رب العمل وهو مد العامل بهذا العون الذي حدده القانون طيلة تطله بسبب ما لحقه من عجز وذلك إلى أن يتم شفاؤه أو ثبتت العاهة وهو التزام مطلق من أى قيد زمني فهو عائق لصاحب العمل حتى لو طالت الفترة بين الحادث وبين الشفاء أو ثبتت العاهة عن سنة وعلة ذلك ما راعاه المشرع

عن المدة التي تلك الاصابة حتى ثبوت العاهة مضافاً إليه ما يستحقه تمريضاً عن العاهة دون أن ينقص من هذا المجموع ما استحق للمطون عليه عن المدة التي تلك الاتي عشر شهراً الأولي يكون الحكم إذ قضى لذلك قد خالف حكم المادة ٢٥ سالفه الذكر ويتعين نقض الحكم لحطاً في تطبيق القانون .

### المحكم

« من حيث أن واقعة الدعوى على ما يستفاد من الحكم الماطون فيه تتحصل في أن ابن الماطون عليه كان عاملاً في مصنع الطاعن وأصيب بسبب وأثناء تأدية عمله في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٢ بحروق في ساعده نشأ عنها عاهة مستديمة تنقص من قدرته على العمل بنحو ٢٠٪ ، فرفع الماطون عليه بصفته ولياً شرعياً على ابنه الدعوى مطالباً بمبلغ ٣٠٠ ج قيمة ما يستحقه من تعويض وفقاً للقانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ وقد قضى له بمبلغ ٢٦٠٠ م و ١٧٥ ج وذلك على أساس أن الحادث وقع في ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٢ والعاهة ثبتت في ١١ مايو سنة ١٩٤٦ كما ذكر الطبيب الشرعي في تقريره المؤرخ من أغسطس سنة ١٩٤٦ فيكون الدعي عليه (الطاعن) ملزماً بأن يدفع للدعي ( الماطون عليه ) بصفته متوسط أجر المصاب في الخسة عشر يوماً السابقة للحادث طوال تلك المدة ( وذلك طبقاً لنص المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ وقدر ذلك ٢٦٠٠ م و ١٤٣ ج باعتبار أن نصف متوسط الأجر اليوى عشرة قرورش يضاف إلى هذا المبلغ ما يفرضه القانون من تعويض عن العاهة المستديمة

ومن حيث انه للأسباب السابقة يتعين الحكم في موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى مبلغ ٦٠٠ م ١٤٣ وج والمصروفات المناسبة له عن الدرجتين .

( ملين الحواشي نمرة تائف عماد بصفته وحضر عنه الأستاذ عبد الفتاح الشلقاني ضد عبده أفندي حسن عبد المولى بصفته وحضر عنه الأستاذ ساي عازر جبران تأيلاً عن الأستاذ محمد رمي رقم ٢٦ سنة ١٨ ق ) .

٤٣٥

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩

شفعة . اخلال بحق الدفاع . بطلان جوهري . عدم ذكر أسماء الشهود . تاريخ اعلان الرغبة . حصوله بالنسبة لواحد في اللباد والنسبة لآخر بعد اللباد . خطأ الحكم بسقوط الشفعة بالنسبة للاتين عن جزء من عتار على الشاع .

## المبادئ القانونية

١ — إذا لم يقدم الطاعن المذكرة التي يدعى أن المحكمة الاستئنافية لم ترد على ما جاء فيها وكانت عريضة الاستئناف لا تحوى غير ترديد الاقول التي قيلت أمام محكمة أول درجة ورد عليها الحكم كان سبب النقض وهو الاخلال بحق الدفاع مرفوضاً .

٢ — إذا استخلص الحكم علم الطاعن بالبيع وفوات الميعاد القانون من أقوال الشهود فان عدم ذكر اسماء الشهود وعدم إيراد نص أقوالهم لا ييبب الحكم وحسبه أن يورد مضمون هذه الأقوال ولما كان ما استخلصه الحكم منها غير مناقض لما هو ثابت بمحض التحقيق كان نقضه سليماً . ولا على المحكمة أن تهرب سبب أخذها بأقوال

من أن العامل إذ يصاب بعجزة عن أدله عمله في حاجة إلى ما يسد عوزة وعوز عائلته إلى أن تتبين نتيجة أصابته اما بالشفاء أو بالوفاة أو بثبوت العاهة . فليس من شأن استعانة هذه الفترة أكثر من اثني عشر شهراً إلا أن يكون لصاحب العمل أن يخضع ما دفعه عما زاد على فترة الاثني عشر شهراً من التعويض النهائي المستحق أى يخضع هذه الدفع الأسبوعية من التعويض النهائي وهذا قد يؤى حسب الأحوال اما إلى خصم جميع ما دفع عن هذه المدة إذا كان التعويض النهائي أكثر مما دفع عنها أو خصم بعض ما دفع عنها بما يماثل متدبر التعويض النهائي المستحق إذا كان مبلغ التعويض أقل منها كما هو الشأن في الدعوى . فلا يجوز للعامل المصاب أن يجمع بلا شرط بين ما يدفع إليه في فترة مجزوءة وتطله بسبب الحادث وبين التعويض الذي يستحقه بمقتضى القانون عما نجم عن الحادث .... إذ هنا الجع مشروط بالخصم على النحو السابق بيانه وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى للطعون عليه بما يستحقه عن المدة التي تلت الإصابة حتى ثبوت العاهة المستدعمة وقدر ذلك ٦٠٠ م ١٤٣ ج مضافاً إليه ما يستحقه تعويضاً عن العاهة وقدر ذلك ٣٢ ج أى بمبلغ ٦٠٠ م ١٧٥ ج دون أن يخضع من هذا المجموع شيئاً مما استحق للطعون عليه عن المدة التي تلت الاثني عشر شهراً الأولى — يكون الحكم إذ قضى بذلك قد غالف حكم المادة ٢٥ سالف الذكر وكان يجب أعمالاً لما أن يخضع مما قضى به مبلغ ٣٢ جنيه .

ومن حيث انه لذلك يتعين نقض الحكم لحظاً في تطبيق التاتون .

ومن حيث ان الدعوى صالحة للحكم فيها .

القواعد العامة وهي تمييز الشفعة في بيع كل حصة مشاعة متى توافرت أسباب الشفعة منها .

ولما كان الحكم المطعون فيه باعتبار أن الاعلان صحيح وفي الميعاد لا بالنسبة للمطعون عليه الثاني — اسقط حق الطاعن قبله باعتبار أن الاعلان بعد الميعاد بالنسبة للمطعون عليه الأول استناداً إلى الفقرة الأولى من المادة سائلة الذكر مع أن المبيع لم يكن كل الماكينة بل جزءاً شائعاً فيها يكون قد خالف القانون ويتمتع بقضه .

#### المحكم

د من حيث ان الطعن بني على ستة أسباب حاصل الأول منها أن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي أخذاً بأسبابه دون أن يرد على ما أثاره الطاعن في صحيفة استئنافه ومذكرات من أوجه دفاع جاء قاصر التسيب .

د ومن حيث ان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من المذكرة التي قدمها إلى محكمة الاستئناف حتى تستطيع هذه المحكمة تعرف أوجه الدفاع التي تزعم أن الحكم لم يرد عليها كما أن الصورة الرسمية لصحيفة استئنافه لم تتضمن إلا سببين - الأول منهما خاص بإنذار الرغبة في الشفعة الموجهة إلى المطعون عليها الأول والثاني . والثاني متعلق باستخلاص واقعة عله بالبيع الحاصل إلى المطعون عليه الرابع من أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة . وكلا السببين لم يستأهل من محكمة الاستئناف رداً خاصاً إذ لم يكونا إلا ترديد لما سبق أن أبداه الطاعن من أوجه دفاع أمام محكمة الدرجة الأولى

شهود الاثبات دون التي إذ ذلك منوط لتبديدها أيام وأطمئنتها اليهم بغير رقابة عليها .

٣ - المبررة في احتساب ميعاد الخمسة عشر يوماً المخصوص عليه في المادة ١٩ من قانون الشفعة ( القديم ) هي بحصول الاعلان فعلاً إلى البائع والمشتري . لا بتسليم الورق لقم المحضرين .

٤ - نصت المادة ١٩ من قانون الشفعة على دانه إذا بيع العقار لعدة اشخاص مشاعاً بينهم فلا تجوز الشفعة إلا في حصة بتامه أما إذا عين في العقد حصة كل منهم مفروزة كان للشفيع الحق في طلب اخذه بتامه أو أخذ حصة واحدة أو أكثر مع مراعاة القواعد المقررة لطلب الأخذ بالشفعة ، فهي تتناول الحالتين — الأولى — بيع العقار لعدة أشخاص مشاعاً بينهم فلا تصح الشفعة إلا في العقار بتامه — الثانية — بيع العقار لعدة أشخاص مع تعيين حصة كل منهم مفروزة فيكون للشفيع الحق في طلب أخذ العقار بتامه أو أخذ حصة واحدة أو أكثر إذا توافرت شروط الشفعة بالنسبة إليها — ويستفاد من نص الفقرة الأولى من المادة المذكورة الذي يؤكد نص الفقرة الثانية أن مناط تطبيقها في الحالتين أن يكون المبيع عقاراً بتامه لعدة مشترين — فإذا كان المبيع جزءاً شائعاً في عقار امتنع تطبيق الفقرة الأولى المشار إليها ووجب الرجوع إلى

قضاؤه سليماً ولا على المحكمة أن تبرر سبب أخذها بأقوال شهود الإثبات دون التفتي إلى ذلك منوط بتصديقها أيام وأطمئناناً إليهم بنزاهة رقابة عليها.

ومن حيث أن يحصل السبب الرابع أن الحكم قد أخطأ في اعتباره إعلان الرغبة في الشفعة الموجب من الطاعن إلى المطعون عليه الأول حاصل في ١٧ من يولييه سنة ١٩٤٤ مع أن تأخير الإعلان إلى هذا التاريخ كان بسبب خطأ مادي في كتابة إسم المطعون عليه المذكور ولم تراعى المحكمة أن الطاعن أظهر رغبته في الأخذ بالشفعة في ٣ من يولييه سنة ١٩٤٤.

ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن البرقة في احتساب ميعاد خمسة عشر يوماً المنصوص عليه في المادة ١٩ من قانون الشفعة (التقديم) هي بحصول الإعلان فعلاً إلى البائع والمشتري لا بتسليم الورقة لهم المحضرن ومن كان الثابت في الإعلان أنه لم يسلم إلى المطعون عليه الأول إلا في التاريخ المذكور - أي بعد الميعاد - يكون الطعن على الحكم في هذا الخصوص غير صحيح.

ومن حيث أن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم أخطأ في القانون ذلك أنه مع تقريره صحة إعلان الرغبة في الميعاد بالنسبة إلى المطعون عليه الثاني قضى يسقط حق الشفعة بالنسبة إلى المطعون عليها معاً تأسيساً على عدم إعلان الرغبة للمطعون عليه الأول في الميعاد القانوني مستنداً في ذلك إلى المادة ١١ فقرة ثانية من قانون الشفعة (التقديم) مع أن حكماً لا يسرى إلا في حالة بيع عقار يتأمله لعدة أشخاص مشاعاً بينهم. أما إذا باع جزء منه لعدة أشخاص شيوخاً بينهم كما هو الحال في الدعوى وتوافرت أسباب الشفعة بالنسبة إلى حصة أحدهم صححت الشفعة فيها وحدها.

كما تناولته حكماً بالبحث والتحصيل. ولذلك يكون هذا السبب مرفوضاً.

ومن حيث أن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم عاير بطلان جوهرى من ناحيتين - الأولى - إذ لم يفصل في حقيقة عقد المطعون عليه الرابع إن كان يربط أو رهنا مع لزوم ذلك في الدعوى والثانية إذ لم يفصل في أفضلية هذا العقد على عقد شراء المطعون عليهما الأولين لتحديد شخص المشفوع منه.

ومن حيث أن هذا السبب يشفيه مردود أولاً - بأن الطاعن لم ينازع في صحة المطعون عليه الرابع من أنه مشتر ثلاثة قراريط مما كان يملكه البائع (المطعون عليه الثالث) في العين المشفوعة بل وجه إليه طلب الشفعة على هذا الاعتبار بعد أن قبلته المحكمة خصماً ثالثاً في الدعوى. وثانياً - أن الأفضلية متى أشار إليها الطاعن رد عليها الحكم بأنها خارجة عن نطاق الدعوى وهذا منه رد سائق.

ومن حيث أن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم عاير بطلان جوهرى لأنه إذ قضى برفض دعوى الشفعة في الثلاثة التفرارط التي اشتراها المطعون عليه الرابع من المطعون عليه الثالث تأسيساً على علم الطاعن بالبيع وفوات الميعاد القانوني - استخلص هذا العلم من أقوال شهود المطعون عليه الثالث وحده وبغير أن يذكر أسماء هؤلاء الشهود ولا تفصيل أقوالهم فضلاً عن أن هذه الأقوال لا تفيد ما استخلصه منها.

ومن حيث أن هذا السبب مردود بأنه لا يجب الحكم بعدم ذكر أسماء الشهود وعدم إيراد نص أقوالهم وحسب أن يورد مضمون هذه الأقوال ولما كان ما استخلصه الحكم منها غير مناقض لما هو ثابت بحضر التحقيق كان

الطاعن لم يقدم دليلاً على تحديه به لدى محكمة الموضوع .

( طعن محمد احمد سليمان وخضر عنه الأستاذ ريسان مكاري ضد أبو الوفاء حسن علي وآخرين رقم ٤٥ سنة ١٨ ق ) .

٤٣٦

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩

محكمة التوقيع . تحقيق . الضاحية .

المبدأ القانوني

ان المشروع إذ نص في المادة ٢٥٤ مرافعات قديم على أنه في حالة انكار الخصم الخط أو الامضاء أو التحتم تأمر المحكمة بإجرام التحقيق دون أن تحدد طريقته . فقد قصد بذلك أن تكل للمحكمة اختيار الطريقة التي تراها مؤدية إلى ظهور الحقيقة فلها التحقيق بالبيئة أو بالمضاهاة أو بهما معاً . وإذا كانت المادة ٢٥٥ من نفس القانون نصت على أن الحكم الصادر بالتحقيق يتعين فيه القاضي الذي يكون التحقيق على يده . وأهل الخبرة أيضاً ، فإن محل تطبيق هذا النص أن تكون المحكمة قد أرتأت التحقيق بالبيئة المضاهاة معاً .

المحكمة

د من حيث ان الطعن بني على خمسة أسباب حاصل أولها ان الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بصحة توقيع المرحوم عبد الحميد أفندي امام القعد الخورخ في ٢ من يولييه سنة ١٩٣٠ المتضمن يمه للطعون عليه ١٤ س و ٦ ط و ١٦ ف شامته في الألياتن المروجة المخلود والمعلم بالمعد المذكور دون

د ومن حيث ان المادة ١١ من قانون الشفعة نصت على انه « اذا بيع العقار لعدة أشخاص مشاعاً بينهم فلا يجوز الشفعة الا فيه بنامه . أما اذا عيئت في المبد حصة كل منهم مفروزة كان للشفيع الحق في طلب اخذه بنامه أو أخذ حصة واحدة أو أكثر مع مراعاة القواعد المقررة لطلب الاخذ بالشفعة فهي تتناول حالتين — الأولى — بيع العقار لعدة أشخاص مشاعاً بينهم . فلا تصح الشفعة الا في العقار بنامه . الثانية — بيع العقار لعدة أشخاص مع تعيين حصة كل منهم مفروزة — فيكون للشفيع الحق في طلب أخذ العقار بنامه أو أخذ حصة واحدة أو أكثر اذا توافرت شروط الشفعة بالنسبة اليها — ويستفاد من نص الفقرة الأولى من المادة المذكورة التي يؤكد نص الفقرة الثانية أن مناط تطبيقها في الحالتين أن يكون المبيع عقاراً بنامه لعدة مشترين . فإذا كان المبيع جزءاً شامعاً في عقار امتنع تطبيق الفقرة الأولى المشار اليها ووجب الرجوع الى القواعد العامة وهي تجيز الشفعة في بيع كل حصة شامعة متى توافرت أسباب الشفعة فيها .

د ومن حيث انه لما كان الحكم المطعون فيه قد أسقط حق الطاعن قبل المطعون عليه الثاني استناداً الى الفقرة الأولى من المادة ساقفة الذكر مع ان المبيع لم يكن كل الماكنية بل جزءاً شامعاً فيها — يكون قد غالف القانون ويتعين نقضه في خصوص هذا السبب .

د ومن حيث ان السبب السادس يتحصل في ان الحكم جاء باطلاً بطلان الاجرامات المؤدية اليه ذلك ان محكمة الاستئناف حكمت في الدعوى دون أن يكون عقد المطعون عليه الرابع مودعاً بملئها .

د ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن

بأنه كان محامياً عن عبد الحميد امام ائقنى المورث  
الذى كان قد اشترى عرية في الدلتجات مسطعها  
ستون فداناً وكان يعلم هو ان اثنين مدفوع من  
والد عبد الحميد امام الذى كان يود قسمة تلك  
الاطيان على ابنائه بالتساوى بينهم اسوة بتوزيع  
الوقف الذى يستحقون فيه جميعاً وقد قال له  
عبد الحميد امام انه ينوى تحرير عقد للسائق  
بنصيبه في الاطيان على أساس ان والدهما هو  
الذى دفع الثمن وقد احضر بالفعل له مشروع  
عقد جاء فيه انه يبيع به ربع الاطيان وقدره  
سنة عشر فداناً قترأه الشاهد ولما كان يعرف ان  
الاطيان يور ومستحق عليها أموال أميرية وقد  
نزعت مديرية البحيرة جانباً منها في نظير الاموال  
قد نيه عبد الحميد امام ائقنى إلى انه من الخطر  
أن يبيع قدرامينا من الأقدنة باعتباره حصة  
المستأف مع ان المديرية نزعت حوالى عشرة  
أقدنة وقاد للاموال ونصحه بتعديل العقد بحيث  
يتحمل المشتري الربع فيما نزعت ملكيته فانصرف  
عبد الحميد امام ثم عاد بعدئذ ومعه العقد وطلب  
وطلب اليه ان يضيف نصاً فيه يقضى بأن المشتري  
يتحمل نصيبه في القدر التى صرحت ملكيته  
فضلاً وما تزعم ملكيته مستقبلاً فكتب الشاهد  
بخطه بدأ اضافياً في نهاية العقد بهذا المعنى ثم  
سلمه إلى عبد الحميد امام الذى اخبره فيما بعد انه  
تم البيع واختلف الشاهد انه كاتب محامياً عن  
عبد الحميد ضد المستأف في طلب ممافاة من رسم  
دعوى يريد رفضاً فدفع بأنه مالى وملك حصة  
قدرها ستة عشر فداناً ولما سئل عما إذا كانت  
يعرف ان ثمن دفع مقابل البيع اجاب بأن المفهوم  
انه لم يكن هناك ثمن انما باع عبد الحميد لاختيه  
هذه الصفقة على أساس ان والدهما هو الذى دفع  
الثمن وقد سمع هذا بنفسه صراحة من عبد الحميد  
امام كما سمع منه انه باع مثل هذا القدر وعلى

تدب خير لإجراء المضاهاة اعتمداً على شهادة  
شاهدين لم يشهدا برؤية البائع وهو يقع العقد  
وانما اقتصر شهادتهما على انه اخبرهما بصدور  
العقد منه ووجه الخطأ في ذلك ان المشرع  
أوجب في المادة ٢٦١ من قانون المرافعات  
(التقديم) لاثبات صحة الخط والامضاء أو الختم  
الموجود على الأوراق العرفية المفتضى المضاهاة  
عليها في حالة غياب المدعى عليه ان يكون هنا  
الاثبات بشهادة من عاينوا كتابة تلك الأوراق  
أو توقيعها بالختم أو الامضاء وهذا الحكم يبرى  
على اثبات صحة التوقيع على السند المطعون فيه  
ومن ثم كان لزوماً على محكمة الاستئناف مع عدم  
وجود من يشهد برؤية البائع وقت توقيعه العقد  
تأييد الحكم الابتدائى القاضى بتدب خير لإجراء  
المضاهاة عملاً بالمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات  
(التقديم) التى توجب ان يتضمن الحكم الصادر  
بالتحقيق تعيين أهل الخبرة ان لم يتفق عليهم  
الانضمام .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قال في  
هذا الخصوص : وحيث انه يتضح من الاطلاع  
على التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة ان  
المستأف (المطعون عليه) استشهد بشاهدين  
شهد أولهما المذكور كال فايد بأنه يعرف المورث  
واخاه المستأف منذ سنة ١٩١٦ وأنه كان موظفاً  
بوزارة الأوقاف وكانا يحضران في مكتبه في اعمال  
لها كستيفين في احد الأوقاف وقد علم من كليهما  
بحصول مفاوضات بشأن صفقة بيع علم فيها بعد  
من كليهما انها تمت وقد توسط بعدئذ بينهما في  
تلم تسجيل العقد ولاحظ وجود ثور بينهما  
وكان المستأف يهدد برفع دعوى على أخيه البائع  
ثم قرر هذا الشاهد بعد اطلاعه على العقد ان  
التوقيع الذى عليه هو لعبد الحميد امام أما الشاهد  
الثانى وهو الاستاذ كامل سعد المحامى فقد شهد

أن يكفل للمحكمة اختيار الطريقة التي تراها مؤدية إلى ظهور الحقيقة فلها التحقيق بالينة أو بالمضاهاة أو بهما معاً وإذا كانت المادة ٢٥٥ من نفس القانون نصت على ( أن الحكم الصادر بالتحقيق يتعين فيه التناهي الذي يكون التحقيق على يده وأهل الخبرة أيضاً ) فإن عمل تطبيق هذا النص أن تكون المحكمة قد ارتأت التحقيق بالينة والمضاهاة معاً .

ولما كانت المحكمة قد استخلصت استخلاصاً سائفاً من شهادة شامدي الإثبات الذين سمعتهما محكمة أول درجة وأورد الحكم مضمون شهادتهما - استخلصت صحة توقيع البائع ولم تر حاجة بعد ذلك إلى تدب غير لإجراء المضاهاة فإن هذا من حتمها ومن ثم يكون التمس عليها بخلافه القانون غير صحيح . أما القول بأنه يشترط قبول الشهادة على صحة التوقيع في هذه الحالة أن يكون الشاهد قد رأى من نسب إليه القصد وهو يرقعه قياساً على الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٦١قرة ثانية من قانون الرافعات ( التديم ) فردود بأن حكم هذه المادة مقصورة على إثبات صحة الأوراق العرفية المقدمة للمضاهاة حتى تكون صالحة لإجراء المضاهاة عليها أسوة بالأوراق الرسمية ولا يسرى على الورقة الملغون في صحتها يؤكد هذا أن المادة ٣٧٠ من نفس القانون لم تشترط لقبول الشهادة على صحة الإضاء أو الختم على الورقة الملغون فيها سوى أن تكون متعلقة بإثبات صحة التوقيع بمن نسب إليه دون تحديد كيفية حصول هذا الإثبات الذي يترك تقديره للمحكمة وكل ما حظرت هذه المادة الأخيرة هو سماع الشهادة على موضوع التناهد دون صحة التوقيع على الورقة موضوع التحقيق .

ومن حيث أن حاصل السبب الثاني أن الحكم عابه بطلان جوهري إذ - أقيم فضائه

الأساس المتختم ذكره إلى شقيقته الآمنة كلفراج وأنه كان يتوى أن يبيع مثل التندر المنككور لشقيقته جلية لولا أن عاجلته النية ثم اطلع الشاهد على القصد موضوع الدعوى فأكد أنه هو الذي اطلمه عليه عبد الحميد أمام وإن البند الإضافي الذي في نهاية العقد بخطه هو ، ومع أنه لا يذكر أن أحداً وقع أمامه فهو يرجح أن التوقيع الخاص بالبائع على القصد هو توقيع عبد الحميد أمام لأنه يعرف عمله لطول عشرتهما .

وحيث أن شهادة الشاهدين السالف ذكرهما قاطعة في أن القصد قد صدر من عبد الحميد أمام إلى أخيه المسأف ( الملغون عليه ) ولا يزعم منها شيئاً أن الشاهدين لم يحضرا عملية التوقيع إذ أن البائع نفسه تحدث مع الشاهد الأول في أمر العقد قبل تحريره وبعد ذلك بطريقة فهم الشاهد فهما واضحاً لا شبهة فيه أن المورث قد أصدر القصد ثم جاء الشاهد الثاني وهو عاى البائع الذي استشاره موكله في الأمر وأفهمه البائع له على إصدار القصد فأشار عليه بالصيغة التي تم بها والتي قصد بها المحافظة على مصلحة ذلك الموكل خشية أن يقع عبه نزاع الملكية نظير الأموال على كاهله وحده ثم أضاف بخطه العبارة التي رأها لازمة للمحافظة على حقوق موكله ولما كان هذا العقد بنائه هو موضوع الدعوى وعليه العبارة التي قال الحمأى أنها بخطه فلا يكون هناك أى مجال للشك في صدق قوله وفي توقيع البائع عليه إذ يقول الشاهد أنه علم منه فيما بعد أن القصد تم .

ومن حيث أن للمشرع إذ نص في المادة ٢٥٤ من قانون الرافعات ( التديم ) على أنه في حالة إنكار الخصم الخط والامضاء أو الختم لشمئل عليه سند المدعى تأمر المحكمة بإجراء التحقيق دون أن يحدد طريقته فقد قصد بذلك

هذا الذى قاله الحكم فيد أنه استج استجاباً سليماً من ظروف النزاع ومن موقف الخصوم فيه ومن الغرض المتصور من التحقيق المحكوم بإجرائه أن الحكم المستأنف تميدى لا تحصى - لما كان ذلك - كان التمس عليه بالخطأ فى القانون فى غير محله .

« ومن حيث ان حاصل السبب الرابع أن الحكم اختبأ فى التصدى لموضوع الدعوى بعد أن ألقى الحكم الابتدائى التمس مع أن الماطون عليه لم يطلب ذلك ضمن طلباته الختامية فى عريضة استئنافه ولم يطلب الحكم بصحة التوقيع إلا فى مذكرته الأخيرة المقدمة بعد أفعال باب المرافعة وبعد فوات ميعاد الاستئناف وفى غية إحدى المستأنف عليين .

« ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن تحكة الدرجة الثانية بتمتصى المادة ٣٧٠ من قانون المرافعات (القديم) حتى التصدى لموضوع الدعوى من تلقاء نفسها ولو لم يطلب ذلك أحد من الخصوم كلما انقضى حكماً تمهيدياً استؤف لديها وكانت القضية صالحة للحكم فيها فوراً وقد أثبت الحكم فى أسبابه ان الدعوى صالحة للحكم فى موضوعها .

« ومن حيث ان حاصل السبب الخامس ان الحكم عابه قصور بمقتضى له من ناحيتين الأولى إذ أغفل الرد على ما تمسكت به الطاعة من ان أحد شهود الماطون عليه شهد زوراً إذ قرر أن هذا الأخير دفع ثمن البيع لأخيه البائع مخالفاً بذلك إقراراً صادراً من البائع نفسه بأن والده هو الذى اشترى الاطيان من ماله الخاص لحساب أولاده الأربعة وقد تأيد هذا الإقرار بمستندات أخرى قدمتها الطاعة إلى تحكة الموضوع وكذلك شهادة كامل ائندى سدا المحامى أحد شهود الماطون عليه والثابت منها ان ائمن دفع من والده

على شهادات متناقضة ومتخاذلة بل أن احداها تعتبر شهادة غير صحيحة ذلك أن كمال ائندى فايد وهو من شهود الماطون عليه شهد بأنه علم من البائع ان الصفقة تمت وأنه قبض ائمن وشهد مثله أحد ائندى محمد سعد بيننا ان الأستاذ كامل ائندى سعد المحامى أحد شهود الماطون عليه شهد بأن هذا الأخير لم يدفع ثمناً لما اشتراه وأن للرحوم عبد الحميد ائندى إمام باع له الاطيان موضوع العقد على اعتبار ان والده الطرفين هو الذى دفع ائمن .

« ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن اختلاف الشهود فى أمر ائمن لا يوجب الحكم من كانت أقوالهم التى اعتمد عليها فى قضائه من شأنها ان ترمى إلى ما انتهى إليه من صحة توقيع البائع كما هو الحال فى الدعوى .

« ومن حيث ان حاصل السبب الثالث ان الحكم اخطأ فى القانون إذ اعتبر حكم تحكة أول درجة التضامى يندب قسم التزيف والتزوير بمصلحة الطلب الشرعى لإجراء المضاهاة حكماً تمهيدياً جائزاً استئنافه مع انه لا يبدو كونه حكماً تمهيدياً ورتب على هذا الاعتبار الخطأ رفض دفع الطاعة بعدم قبول الاستئناف .

« ومن حيث ان الحكم قال فى هذا الخصوص ( ان الذى يخلص من الحكم المستأنف هو ان المحكمة بعد أن سمعت الشهود لم تصل إلى رأى تلمس إلى فى الدعوى ولذلك فقد رأت تدب خير لمضاهاة الإمضاء المدفوع بمهااة على الإيضاحات الصحيحة فهنا يدل على اتجاه رأى المحكمة إلى انها تستعمل المحل الأول فى تدبيرها للرأى الذى يديه الخير ولذلك فإن الحكم المستأنف يكون حكماً تمهيدياً لا حكماً تمهيدياً وبناه عليه فانه يكون قابلاً للاستئناف) ولما كان



تميزان اعلان الانذار بقيد الاستئناف في  
الحل الذي اختارته المستأنفة في البلدة المكان  
بها محكمة الاستئناف يكون بناء على ذلك  
قاصر اليان .

٢ - انه وإن كان القانون رقم ٦٣  
سنة ١٩٣٦ الخاص بتحصير القضايا أوجب في  
المادة الثالثة منه تقديم جميع الدفوع إلى قاضي  
التحصير غير أنه لم يرتب جزاء السقوط  
إلا على ما كان منها وارداً بالمادتين ١٣٤  
و ١٣٨ مرافعات قديم ولم يبد أمام قاضي  
التحصير قبل أى دفع أو دفاع آخر وليس  
منها الدفع بعدم قبول الاستئناف واعتباره  
كان لم يكن لعدم قيده في ميعاد ثمانية أيام  
وفقاً لنص المادة ٣٦٣ مرافعات قديم ومن  
ثم يكون مقررره الحكم من سقوط هذا الدفع  
لعدم إبدائه لدى قاضي التحصير خطأ في القانون  
يوجب نقضه .

### المحكوم

د من حيث أن الطعن بنى على أربعة أسباب  
نعى الطاعون في السيين الأولين منها على الحكم  
للمطعون فيه أنه - إذ قضى برفض الدفع بعدم  
قبول الاستئناف واعتباره كأن لم يكن تأسيساً  
على أن المستأنف عليهم ( الطاعين ) كانوا سي-  
النية في توجيه الانذار بقيد الاستئناف إلى المستأنفة  
( التي كانت وقتذاك قيمة على موث المطعون  
عليهم ) بمحلي المختار بمصر دون عليها الاصل  
والمختار بطنطا مع أن بعضهم مقيم معها بمنزل  
واحد بطنطا وإن هذا الدفع سقط لعدم إبدائه  
أمام قاضي التحصير إذ هو ليس من النظام العام -  
إذ قضى بذلك خطأ من ناحيتين - الأولى - أنه

البائع - والثانية إذ أغفل الرد على تقرير الخير  
الاستشاري المقدم من الطاعة إلى محكمة الاستئناف  
والثابت منه أن إضامات البائع في العقد تخالف  
كل مخالفة إضامات المرسوم عبد الحميد أفندي  
إمام في المتعود الرسمية التي جعلها الحكم الابتدائي  
أساساً للنضاهة .

د ومن حيث أن الوجه الأول من هذا السبب  
إنما هو ترديد لما ورد بالسبب الثاني مما سبق  
الرد عليه أما الوجه الثاني فردود أيضاً بأن  
المحكمة لم تكن في حاجة إلى الرد على التقرير  
المشار إليه بعد أن وجدت في التحقيق العناصر  
الكافية لتكون اعتقادها بصحة إضماء البائع .

د ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الطعن  
على غير أساس ويتعين رفضه .

( طعن عليه أمام أحد إمام وحضر عنها الأستاذ  
عزيز خانكي بك ضد عباس أحد إمام وحضر عنه  
الأستاذ محمد شوكت التوتى رقم ١٨٥ سنة ١٧ ق ) .

### ٤٣٧

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩

قصور . دفع بعدم قبول الاستئناف لعدم قيده بعد  
الانذار . عدم إبدائه أمام قاضي التحصير .

### المبادئ القانونية

١ - إذا استنتج الحكم المطعون فيه سوء  
النية من جانب الطاعين من مجرد توجيههم  
الانذار بقيد الاستئناف إلى المستأنفة في  
محلي المختار بمصر دون محلي المختار بطنطا .  
أو محلي الأصل بها مع أن بعض الطاعين  
يقيمون مع المستأنفة بطنطا وكان هذا السبب  
وحده لا يبرر القول بأن الطاعين كانوا  
متصرفين في استعمال الرخصة التي خولتها لهم  
المادتان ٣٦٣ و ٣٦٤ مرافعات قديم الثان

٤٣٨

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩

عنه . النقد العائلي على تاريخ الحكم بالته .

### المبادئ القانونية

١- العتة بعدم إرادة من يصابه ققع تصرفاته باطله من وقت ثبوته ولذا لا يتطلب بطلانها توافر التحايل على القانون أو الغش أو التواطؤ بين المعتوه والمتصرف له كما هو الحال بالنسبة إلى المحجور عليه لفسه إذا ما أريد إبطال تصرفاته السابقة على قرار الحجز عليه كما أن هذا البطلان لا يكون نتيجة لثبوت حالة العدم المقدم لإرادة المعتوه وقت صدور التصرف فيموالحكة إذ تصدى لهذه المسألة إنما تبحث في ركن من أركان التعاقد هو الرضاء الصحيح الصادر عن إرادة حقه وهذا أمر يدخل في صميم اختصاصها .

٢- ولما كان الحكم المظنون فيه قد أقيم على ما استخلصته المحكة استخلاصاً سائناً من الأدلة التي أوردتها من أن عته البائع كان قائماً وقت صدور عقد البيع فيه إلى الطاعة كان الحكم مبني على أساس صحيح ولم تخالف فيه المحكة المبادئ القانونية الخاصة بالأهلية وعوارضها كما لم تتجاوز فيه حدود اختصاصها .

### الحكم

من حيث أن الطعن بني على سببين حاصل أولهما أن المحكة - إذ قضت بطلان عقد البيع الصادر للطاعة من مورت المظنون عليها في ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٠ وهو تاريخ سابق على صدور

استخلص سوء النية من واقعة لا تؤدي إليه . والثانية - أنه عاقب القانون إذ قضى بستوط الدفع لانه لم يد أمام قاضي التحضير غير معتد بتقديم ائذار التقيد أمامه وإبداء الدفع في أول جلسة للرافعة قبل التكلم في الموضوع . ومن حيث أنه كان الحكم المظنون فيه قد

استتج سوء النية من جانب الطاعنين من مجرد توجيههم الائذار بقيد الاستئناف إلى تلك التي كانت قيمة على مورت المظنون عليها في علها المختار بمصر دون علها المختار بطنطا أو علها الاصلى بها مع أن بعض الطاعنين يقيمون معها بطنطا وكان هذا السبب وحده لا يرد التتول بأن الطاعنين كانوا متمسكين في استعمال الرخصة التي حولتها لهم للمادتان ٣٦٣ و ٣٦٤ من قانون المرافعات (التقديم) اللتان يميزان اعلان الائذار بقيد الاستئناف في المحل الذي اختارته المستأنفة في البلة الكائن بها بمحكة الاستئناف - لما كان ذلك كان الحكم قاصر البيان في هذا الخصوص .

ومن حيث أنه وإن كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٦ - الخاص بتحصين القضايا أوجب في المادة الثالثة منه تقديم جميع الدفوع إلى قاضي التحضير غير أنه لم يرتب جزاء السقوط الاعلى ما كان منها وارداً بالمادتين ١٣٤ و ١٣٨ من قانون المرافعات (التقديم) ولم يد أمام قاضي التحضير قبل أي دفع أو دفاع آخر وليس منها الدفع بعدم قبول الاستئناف واعتباره كأن لم يكن لعدم قيده في ميعاد ثمانية أيام وقتا لخص للمادة ٣٦٣ من قانون المرافعات (التقديم) ومن ثم يكون ما قرره الحكم من سقوط هذا الدفع لعدم إبدائه لدى قاضي التحضير خطأ في القانون يوجب قعنه .

( طعن الدكتور عبد الحميد السيد الحلوى وآخرين وحضر عنهم الأستاذ عبد الكرم رؤوف بك خند وروثة الزحوم على إبراهيم سعد وحضر عنهم الأستاذ فليب بلغرقدم ٤٢ سنة ١٨ ق )

صدور عقد البيع منه إلى الطاعة كان الحكم مبنياً على أساس صحيح ولم تخالف فيه المحكمة المبادئ القانونية الخاصة بالأهلية وعوارضها كما لم يتجاوز حدود اختصاصها .

« ومن حيث ان حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطالان لتناقض أسبابه ومسند لأوراق الدعوى ، أما التناقض فلاته إذ انتهى إلى اعتبار حالة العلة قديمة عند موث المطعون عليها بناء على الأدلة التي أوردتها لم يلاحظ أن من بينها ما يتعارض مع النتيجة التي وصل إليها ، ذلك أن من ضمن ما استند إليه فيها التمهيد الذي صدر من المورث في ١٣ من مارس سنة ١٩٣٩ بزيادة نفقة زوجته إلى عشرة جنيهات ونسب أن هذا التمهيد اعتبرته المحكمة الشرعية المختصة تعهداً صحيحاً ملزماً . كما أنه أشار فيها إلى طلاق المورث لزوجته في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ مع أنه أجراه صحيح واعتباره كذلك يتنافى مع اعتبار المورث متوفاً حين صدوره . وأما مسند الأوراق فلاته ، يتنا قال انه ليس في ثانيا الدعوى ما يشير من قريب أو بعيد إلى الصورة التي حفزت صاحب الغار إلى التخلص منه بالبيع إذ به يشير في موضع إلى إقراره على نفسه بنفقة تستغرق كل دخله وفي موضع آخر إلى الأعياء المالية التي كانت ترهقه بسبب ديون النفقة ، وهي ديون كان يجب عليه أدائها وإلا عرض نفسه للحبس ، وهذه كلها هي أدلة الحاجة يسردها الحكم ومع ذلك يقول بعدها بعدم قيام الضرورة الملجئة للبيع .

« ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن أمر العلة لم يكن معروضاً على المحكمة الشرعية في دعوى النفقة ، وبأن الطلاق عمل فردي صدر من جانب واحد ولم تتخذ بشأنه خصومة وبأن ديون النفقة الباطلة لم يتحدث عنها الحكم لإثبات

قرار الحجر عليه العلة في ١٣ من يوليو سنة ١٩٤٠ على أساس ما قرره من أن العلة يظل تصرفات من يصاب به من عهد ثبوته — تكون من جهة قد خالفت المبادئ القانونية الخاصة بالأهلية وعوارضها ، ذلك بأن جعلت لقرار الحجر أثراً يرجع إلى الماضي ، مع أن هذه المبادئ تقضي بعدم سريان هذا الأثر على التصرفات السابقة على الحجر ما لم تكن نتيجة غش أو تواطؤ أو تحايل على القانون ، وأوراق الدعوى ناطقة بعدم حصول شيء من ذلك — كما تكون المحكمة من جهة أخرى قد تجاوزت حدود ولايتها لأنها بمنوعة من فطر مسائل الأحوال الشخصية ومنها الأهلية وعوارضها ، ذلك أنها ، إذا اعتبرت حالة العلة قائمة عند المحجور عليه في تاريخ سابق على قرار الحجر تكون قد حددت لظهور هذا العلة تاريخاً يخالف ما قضى به قرار الحجر ، وبهذا تكون قد فصلت في مسألة لا اختصاص لها بها .

« ومن حيث ان هذا السبب يوجهه مردود بأن العلة يعلم إرادة من يصاب به تقع تصرفاته باطله من وقت ثبوته ولذا لا يتطلب بطلانها توافر التحايل على القانون أو الغش أو التواطؤ بين الملتزم والمتصرف له كما هو الحال بالنسبة إلى المحجور عليه لفسه إذا ما أريد لإبطال تصرفاته السابقة على قرار الحجر عليه ، كما أن هذا البطلان لا يكون نتيجة لانسحاب أثر قرار الحجر على الماضي وإنما لثبوت حالة العلة المصمم لإرادة الملتزم وقت صدور التصرف منه ، والمحكمة إذ تصدى لهذه المسألة ، إنما تبحث في ركن من

أركان التعاقد هو الرضاء الصحيح الصادر عن إرادة حرة ، وهذا أمر يدخل في صميم اختصاصها ، ولما كانت المحكمة المطعون فيها قد أتمت على ما استخلصته المحكمة استطلاعاً سائناً من الأدلة التي أوردتها من أن علة البائع كان قائماً وقت

### الحكم

« من حيث ان العاين بنى على ثلاثة أسباب يتحصل الأول منها في أن الحكم عاره بطلان جوهرى من ناحيتين الأولى خلوه من الأسباب للبررة لقضائه . والثانية إغفاله الرد على ما أبداه الطاعن من دفاع جوهرى مؤداه أنه في سبيل تحقيق نفي أن ثمة قد دفع عن الصفقة من المعلوم عليهما — قررت المحكمة ضم القضية رقم ٨٩٧ سنة ١٩٤٦ التي قرر فيها المعلوم عليهما أن والدماء ( الطاعن ) قد قبض الثمن باستيلائه على ما ادخره بصندوق التوفير مع أنهما قررا في قضية أخرى مرفوعة منه عليهما بطلان سدين أخذنا عليه بمبلغ ألف جنيه مصرى . ان سبب المديونية فيهما هو الاستيلاء على مالهما للمدخر بصندوق التوفير وتساوى المعلوم عليهما هذا لو عنت المحكمة يعنه لتغير له وجه الحكم في الدعوى ولكن الحكم لم يشر في أسبابه إلى شيء من هذا كله .

« ومن حيث ان الشق الأول من هذا السبب مردود بأن الحكم المعلوم فيه قضى بتأييد الحكم المسأف أخذاً بأسبابه . ولما كان قضاء هذه المحكمة مستقراً على أن الحكم يعتبر مسياً تسيباً كافياً إذ أخذ بأسباب الحكم المسأف الذى أبداه — وكانت هذه الأسباب كافية لحله . ولم يكن الخصوم قد استندوا أمام محكمة الاستئناف إلى أوجه دفاع جديدة تخرج في جوهرها عما قدموه إلى محكمة أول درجة — كما هو الحال في الدعوى ، لما كان ذلك كان لا محل للنسب على الحكم بالقصور — أما الشق الثانى فردود كذلك بأن الطاعن لم يقدم دليلاً على تحديه بهذا الوجه أمام محكمة الاستئناف فلا يقبل منه آثاره أمام هذه المحكمة .

عسر البائع وقت صدور التصرف منه وإنما ليان أنه رفع مقدار هذه الفتحة أضماً مضاغة على غير مقتضى العقل وبأن الأسباب التى أقام عليها الحكم قضاء سليمة وكافية لحله .

« ومن حيث انه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

( طعن فاقه محمد حسن وحضر عنها الأستاذ حامد زكى ضد الست زينب على إبراهيم بسبقها وأخرى وحضر عنها الأستاذ أحمد زغلول رقم ٥٣ سنة ١٨ ق ) .

٤٣٩

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩

قصور . إغفال الرد . بطلان جوهرى لعدم الرد على طلب التحقيق .

### المبادئ القانونية

١ — استقر قضاء محكمة النقض على أن الحكم يعتبر مسياً تسيباً كافياً إذا أخذ بأسباب الحكم المسأف الذى أبداه وكانت هذه الأسباب كافية لحله ولم يكن الخصوم قد استندوا أمام محكمة الاستئناف إلى أوجه دفاع جديدة تخرج في جوهرها عما قدموه إلى محكمة أول درجة .

٢ — إذا لم يقدم الطاعن دليلاً على تحديه بسبب الطعن أمام محكمة الاستئناف فلا يقبل منه آثاره أمام محكمة النقض .

٣ — لما كانت الأدلة التى استند اليها الحكم من شأنها أن تودى إلى النتيجة التى أتت بها ومنها الرد الضمنى على طلب التحقيق بالبيئة الذى أبداه الطاعن ، كان لا محل لما ينهه الطاعن على الحكم بأنه عاره بطلان جوهرى لعدم الرد على طلب التحقيق .

بيع منجز — مع أن ما ورد فيه من شرط حرمان المظنون عليهما من التصرف بأية صورة يكشف عن حقيقة بأنه وصية. والثاني أن الحكم أخطأ بإقراضه صحة العقد باعتباره يترتبة في حين أن المبة تمليك منجز والثاني في الدعوى غير ذلك.

ومن حيث أن الوجه الأول من هذا السبب مردود بأن الحكم إذ استخلص من عبارات العقد أن مقصود العاقدين فيه هو تمليك المنجز لا التمليك المؤجل. وقال إن اشتراط الطاعن فيه الاحتفاظ لنفسه مدة حياته بحق الانتفاع بالمبيع ومنع المظنون عليهما من التصرف في العين المبيعة إلا بموافقة ذلك — لا يمنع من اعتبار التصرف صحيحاً ناقلاً للملكية — فقد أقام قضاءه على أسباب سائفة — أما الوجه الثاني فردود أيضاً بأن ما يعبه الطاعن على الحكم لم يؤسس عليه قضاؤه بل جاءه من تزيده لا ينزيهه ويستقيم الحكم بدونه.

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك تعين رفض الطعن.

(طن البكاشي إسماعيل حسن الطوبجي وحضر عنه الأستاذ زكريا الغزوني نائباً عن الأستاذ عمود محمد مصطفى ضد حسن صلاح الدين إسماعيل الطوبجي وآخر رقم ٧٣ سنة ١٨ ق.)

٤٤٠

٥ يناير سنة ١٩٥٠

عدم قبول الطعن لاندفاع المصلحة. إخصاص المحاكم الشرعية تعليقاً للمادتين ١٦ و ١٧ من لائحة ترتيب المحاكم.

المبادئ القانونية

١ — يمكن لتحقيق المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم المظنون فيه. فلا يحول دون قبوله زوالها بعد ذلك<sup>(١)</sup>.

(١) صدر حكم حل الزواج نهائياً بعد صدور الحكم المظنون فيه.

ومن حيث أن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم عاوه بطلان جوهرى لانه لم يرد على طلبه لتحقيق الاثبات ان حقيقة العقد الصادر منه إلى المظنون عليهما هي وصية.

ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه أقام قضاؤه برفض دعوى الطاعن على ما استخلصه من عبارات العقد والظروف والملازمات التي اساطت بتحريره من أنه بيع بات منجز بثمن مقبوض مستوف كافة شرائطه القانونية مقنناً ما قدمه الطاعن من قرائن على أنه وصية بقوله «أن الشرط الوارد بالعقد والذي يمنع المشتري (المظنون عليهما) من التصرف إلا بموافقة الطاعن لا يفيد أن التمليك مضاف إلى ما بعد الموت بل المقصود منه أن يوافق هو (الطاعن) كآبه على هذا التصرف باعتبار أنه والد المشتري بما له من حق مراقبة هذا التصرف وموجبه.

وأن هذا الشرط الذي لم يكن موجوداً في العقد الابتدائي المؤرخ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ قد ذكر في العقد النهائي المصدق عليه أثناء قيام دعوى صحة التعاقد المرفوعة عنه لتفادي الاستمرار في التضاضي وانتهى الحكم إلى القول بأن ادعاء الطاعن صورية التمن غير جدى فضلاً عن أنه لم يقدم دليلاً كتابياً عليه — ولما كانت الأدلة التي استند إليها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وفيها الرد الضمني على طلب التحقيق بالبينات التي أبداه الطاعن، لما كان ذلك — كان لا محل لما ينهض على الحكم في هذا السبب.

ومن حيث أن السبب الثالث يتحصل في وجهين — الأول — أن الحكم أخطأ في تكيف العتد موضوع النزاع ذلك بترجيحة لإرادة الطرفين الظاهرة على إرادتهما الباطنة ورتب على هذا الترجيح أن وصف العتد وصفاً عاطفياً بأنه

الأثر — قد تجاوزت حدود ولايتها ، وذلك لماسها بحكم صادر من المحكمة الشرعية في مسألة هي مسائل الأحوال الشخصية المنوع على المحاكم نظرها وتأويل الأحكام الصادرة فيها .

« ومن حيث أنه لما كانت المادتان ١٦ و ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم التي كان معمولاً بها وقت صدور الحكم المطعون فيه — الأولى منهما تمنع هذه المحاكم من نظرية دعوى لا تكون بناتها من اختصاصها ، والثانية تحظر عليها الفصل في مسائل الأحوال الشخصية وتأويل الأحكام الصادرة فيها من الجهات الممهد إليها بنظرها وكان حكم الطاعة الذي قضى الحكم المطعون فيه بإيقاف تنفيذه صادراً من المحكمة الشرعية في مسألة ، هي بلا جدال من صميم الأحوال الشخصية . وكان الحكم المذكور لا يمس حقاً مالياً ولا يحتمل تنفيذاً على المال ، مما يقتضي معه اختصاص المحاكم بنظر أي نزاع يقوم بشأنه — لما كان ذلك كذلك كان الحكم المطعون فيه باطلاً لتجاوز المحكمة التي أصدرته حدود ولايتها فيتعين نقضه والحكم بعدم اختصاص المحاكم بنظر دعوى المطعون عليها الأولى وذلك بغير حاجة إلى مناقشة باقي أسباب الطعن .

( طعن الدكتور عبد الله نجار وحضر عنه الأستاذان حسن بنيادي وزكريا بقطر ضد البينة سلى قولا دياب وآخر وحضر عن الأولى الأستاذان عبد الحميد النسوي وفريد أعلون رقم ٧ سنة ١٨ ق ) .

٤٤١

٥ يناير سنة ١٩٥٠

قصور . عدم بحث للسندات . الحجر عليه . ضرورة إثبات العلم والتواصي .

المبدأ القانوني

التصرف الذي يصدر من المحجور عليه للسفه قبل توقيع الحجر عليه لا يبطل إلا

٢ — حكم الطاعة الصادر من المحكمة الشرعية في مسألة هي بلا جدال من صميم الأحوال الشخصية تطبيقاً للمادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم ، لا تختص المحاكم الأهلية بنظر أي نزاع يقوم بشأنه . فإذا تعرضت المحاكم لإيقاف تنفيذه تكون قد تجاوزت حدود ولايتها وقد لا يمس حقاً مالياً ولا يحتمل تنفيذاً على المال ويتعين نقض الحكم.

الحكم

« من حيث أن المطعون عليها الأولى دفعت بعدم قبول الطعن لاتقاء مصلحة الطاعن فيه . بعد أن قضى المجلس إلى للطاعة الروم الأرثوذكس التي يتنص إليها الطرفان في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٧ بحل الزواج المنقذ بينهما وتأيد هذا القضاء استئنافياً في ٦ من مارس سنة ١٩٤٨ .

« ومن حيث أنه يمكن التحقق المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يحول دون قبوله وزوالها بعد ذلك ولما كان حكم حل الزواج المشار إليه لم يصبح نهائياً إلا بعد تاريخ التبرير بالطعن كان الدفع بعدم قبوله على غير أساس متعيناً رفضه .

« ومن حيث أن مما يعماه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن المحكمة إذ قضت بإيقاف تنفيذ حكم الطاعة الصادر له على المطعون عليها الأولى من محكمة المطارين الشرعية في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ في القضية رقم ١٧٧٦ سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ والمؤيد استئنافياً من محكمة الاسكندرية الشرعية في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٧ في القضية رقم ٤٤٦ سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ وباعتبار الإجراءات المترتبة على هذين الحكمين عديمة

وقد تأيد ذلك بأن التعامل اقتصر على أشخاصهم  
فبعد المبدى إبراهيم اشترك في ثلاثة عقود،  
ومحمد محمد احمد حميد اشترك في عقدتين،  
وعبد المجيد محمود اشترك في عقدتين. وحيث  
ان المدعى عليهم المذكورين يقولون أن ثمن  
الأطيان التي يمت لهم دفعت في ديون كانت  
على تركه المورث ولو كان ذلك صحيحا لنص في  
العقود عليه ولما اكتفى بالنص فيها على أن الثمن  
دفع للبائع قديماً.

ومن حيث انه لما كان التصرف الذي  
يصدر من المحجور عليه للسفه قبل توقيع الحجر  
عليه لا يطل إلا بثبوت علم المتصرف له بسفه  
وتواطئه معه على الرغم من ذلك على إيقاع هذا  
التصرف له توقيعاً لقرار الحجر وكان الحكم  
المطلوب فيه خالياً من بحث ذلك كما خلا من  
بحث المستندات المقدمة من الطاعن للاستدلال  
بها على مدىونية تركه مورث المحجور عليه واتخاذ  
الفاتين لها اجراءات نزع الملكية وتوفية الطاعن  
نصيب المحجور عليه في بعض هذه الديون مقتصر  
على ما جاء به من قرآن بمجلة — لما كان ذلك  
كذلك كان الحكم قاصراً لبيان قصوراً يستوجب  
قضه بتغير حاجة إلى بحث باقي الأسباب.

(طن الشيخ عبد اللهي إبراهيم محمد حيد وحضر  
عنه الأستاذ عبده أبو شقة ضد الشيخ عبده محمد  
بصفته وآخرين رقم ٦٤ سنة ١٨ ق ) .

٤٤٢

٥ يناير سنة ١٩٥٠

ورقة ضد . ضاعها . المائدة ٢١٨ مدني قديم .  
اياتها . قوانين الأحوال . تحقيق . استجواب المحكوم .  
تاتقن من الحكم التيمد وأسباب الحكم التها .

المبادئ القانونية

١ — إذا اعترف الطاعن في خطاب  
صادر منه إلى المطعون ضده بصور ورقة

بثبوت علم المتصرف له بسفه وتواطئه معه  
على الرغم من ذلك على إيقاع هذا التصرف  
له توقيعاً لقرار الحجر فإذا خلا الحكم من  
بحث ذلك كان قاصراً لبيان قصوراً يستوجب  
قضه .

الحكم

د من حيث ان ما ينما الطاعن على الحكم  
المطلوب فيه أنه مشوب بالتصور ذلك أنه جاء  
خلوا من اثبات علم الطاعن بإجراءات الحجر التي  
اتخذت مع محجور المطعون عليه الأول وتواطئه  
معه برغم هذا العلم على إيقاع عقود البيع الصادرة  
له مع أن القاعدة القانونية هي ان التصرف الصادر  
من المحجور عليه للسفه قبل توقيع الحجر عليه  
لا يطل الا اذا ثبت أنه كان وليد غش وتواطؤ  
بين المحجور عليه والمتصرف له هذا فضلاً عن أن  
الحكم لم يتعرض الى ما قدمه الطاعن من  
مستندات قاطعة في الدلالة على انه انما قبل الشراء  
وفاء لديون على تركه المحجور عليه تخليفاً لها  
من اجراءات نزع الملكية مما يتبقى عن الطاعن  
تواطؤه مع المحجور عليه اضراراً به .

د ومن حيث انه جاء بالحكم الابتدائي  
المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ما يأتي :  
د وحيث ان الثابت من مقارنة التواريخ أن  
العقود المذكورة وقعت بين طلب الحجر في  
١٩٣٤/٩/١٠ وبين صدور حكم الحجر للسفه  
في ١٩٣٤/١٢/٢٦ وهي فترة لاشك بأنها بالغة  
في العصر بالنسبة لتعدد هذه العقود، وحيث  
انه ظهر من تعدد العقود في هذه الفترة الوجيزة  
أن فرصة كانت سائمة وأن مولاة الشترين  
ويجمعهم جد واحد ( حيد ) انتهزوها لاغتيا ل  
أطيان المطلوب الحجر عليه قبل تعصيته بالحجر

الآخر أنه كانت يده ورقة ضد صادرة له من الطاعن وخاصة بيع الثلاثة الأفدنة وأنه وقد أصبح هذا البيع نهائياً في ١٢ من يوليو سنة ١٩٤٠ فلن ورقة الضد التي ضاعت منه تعتبر لاغية ولا يعمل بها إذا ظهرت . وتمسك الطاعن بهذا المستند يفيد تسليمه بسبق وجود ورقة الضد المشار إليها وبضياعها وأن موضوعها خاص ببيع الثلاثة الأفدنة . فإذا أجازت المحكمة للطعون على الأول إثبات ما احتوته هذه الورقة بقرائن الأحوال فإنها لا تكون قد خالفت القانون ، ويكون تحدى الطاعن بالمادة ٢١٨ في غير موضعه .

ومن حيث أن حاصل السبب الثاني هو بطلان الحكم لوقوع بطلان في الإجراءات المؤدية إليه ذلك أنه أقام قضاة على ما استخلصه من أجوبة الطاعن في محضر التحقيق في حين أن الحكم التمهيدى الذى قضى بإحالة الدعوى على التحقيق لم يصدر باستجواب الطاعن ، ولأنه لم تراعى في استجوابه الإجراءات المقررة لاستجواب الخصوم .

ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه الذى أورد ما دار بمجلس التحقيق أن الطاعن لم يستجوب بالمعنى المحدد لاستجواب الخصوم . وأن كل ما هنالك هو أن المستشار المحقق طلب منه بيان دفاعه ثم ناقشه فيه ولما كان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من محضر التحقيق . وكان حق القاضى المحقق في سؤال الخصوم ومناقشتهم في كل أمر متعلق بالتحقيق غير مقيد بقيد ما ، فإن هذا السبب يكون مرفوضاً .

ومن حيث أن حاصل السبب الثالث والخامس هو قصور أسباب الحكم وتناقضها ذلك أنه إذ قال أن ورقة ١٢ من يوليو سنة ١٩٤٠ ليست إلغاء لورقة الضد المؤرخة في ٥ مارس سنة ١٩٣٩ الواردة بشأن بيع الأربعة الأفدنة

ضد خاصة بموضوع الدعوى وضياعها وأجازت المحكمة للطعون عليه إثبات ما احتوته هذه الورقة بقرائن الأحوال فإنها لا تكون قد خالفت القانون ويكون تحدى الطاعن بالمادة ٢١٨ مدنى قديم في غير موضعه ٢ — إذا طلب المستشار المحقق من الطاعن بيان دفاعه وناقشه فيه وكان حق القاضى المحقق في سؤال الخصوم ومناقشتهم في كل أمر متعلق بالتحقيق غير مقيد بقيد ما فإن عمله هذا لا يعتبر استجواباً بالمعنى المحدد لاستجواب الخصوم .

٣ — إذا وجد تناقض بين أسباب الحكم التمهيدى وبين أسباب الحكم النهائى فإنه ليس من شأنه أن يعيب الحكم النهائى ما دام الحكم التمهيدى قد اقتصر على إحالة الدعوى على التحقيق ولم يفصل فصلاً قاطعاً فى أى نقطة من قطع النزاع .

### المحكم

ومن حيث أن العلم بنى على خمسة أسباب حاصل أولها أن الحكم إذ أجاز للطعون عليه الأول أن يثبت بقرائن الأحوال موضوع ورقة الضد التي كانت لديه وضاعت منه قد خالفت نص المادة ٢١٨ من القانون المدنى ( القديم ) ذلك أنه يلزم في تطبيق هذه المادة أن يكون ضياع السند بسبب قهرى ، والحكم لم يبين ما هو هذا السبب التمهيدى في واقعة الدعوى . ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن الطاعن قدم في حافظة مستنداته برقم ٦ مستنداً صادراً له من المطعون عليه الأول يقرر فيه هذا



٤٤٣

١٢ يناير سنة ١٩٥٠

شفعة . عقد ملكية الشفع للأرض غير مسجل .  
أمره . البناء فوقها بمعرفة المشتري . يجبل البناء عقاراً  
وسياً للشفعة لمار ملك البناء . للملكية بالاتصاف .  
الخلل بحق الدفاع .

## المبادئ القانونية

١ - عقد البيع غير المسجل يولد في  
ذمة البائع التزاماً بتسليم المبيع وبالوفاء به  
يصبح المبيع في حيازة المشتري وله أن ينتفع  
به بكافة وجوه الانتفاع ومنها البناء على  
سبيل البقاء والقرار ومتى أحدث المشتري  
بناء على الأرض المبيعة له يصبح هذا البناء  
عقاراً مالكا له ملكية مصدرها واقعة البناء  
على سبيل البقاء والقرار ومن ثم يقوم به  
سبب الشفعة بوصفه جارا مالكا للبناء .  
ويؤسس حق الشفعة على ملكية البناء استقلاً  
عن الأرض لا على عقد شرائه .

٢ - القانون إذ يعتبر مالك مالكا للبناء  
بفعل الاتصاف إنما يقرر في صالح مالك  
الأرض قرينة غير قاطعة قابلة لاثبات العكس  
كما إذا خول مالك الأرض لمستأجرها الحق  
في إقامة المنشآت وتملكها فإن في هذه الحالة  
يعتبر مالكا لما يقيم عليها من بناء على  
اعتبار انه عقار فئات تطبيق قواعد الاتصاف  
أن لا يكون ثمة اذن صريح أو ضمنى من  
مالك الأرض للغير بإحداث هذا البناء وحيثما  
وجد اتفاق أو اذن امتنع التحدى بقواعد  
الاتصاف وفقاً لأحكام المادة ٦٥ من القانون  
المدنى القديم .

بل أنها أعمال لها ، وإن صيغة تلك الورقة تتنافى  
مع انصرافها إلى ورقة الضد ، قد أظم قضاء  
على أسباب غامضة .

ومن حيث ان هذا التمسك محدود بما أثبتته  
الحكم من أن الورقة المؤرخة في ٥ من مارس  
سنة ١٩٣٩ والمحركة مع عقد بيع الأربعة الأفدنة  
صريحة في أن هذا العقد صوري وأنه إنما حرر  
للمسك به إذا نازع الطاعن أحد في الثلاثة  
الأفدنة الصادر له بها عقد سابق من المظنون  
عليه الأول وقد قرر الطاعن نفسه أن النزاع  
الذي كان يخشى منه بشأن الثلاثة الأفدنة  
المذكورة قد انتهى ، وأنه حصل من المظنون  
عليه الأول على عقدين أحدهما ببيع نصف فدان  
في ١٢ من يوليو سنة ١٩٤٠ والآخر ببيع  
فدانين ونصف فدان في ١٥ من مارس سنة ١٩٤٠  
دون أن يدفع ثمناً جديداً . وتبنى هذه النسوية  
وحدها تنفيذ العقد الخاص بالثلاثة الأفدنة .  
وعدم قيام عقد الأربعة الأفدنة . وهذه الأسباب  
لا غوض فيها وهي تكفي لحل الحكم .

ومن حيث ان حاصل السبب الرابع هو  
قيام التناقض بين أسباب الحكم انجهدى  
وأساب الحكم المظنون فيه .

ومن حيث ان هذا النيب مرزود بأنه  
على فرض صحته فإنه ليس من شأنه أن يعيب  
الحكم المظنون فيه مادام الحكم التمهيدى قد  
اتقصر على إحالة الدعوى على التحقيق ولم يفصل  
فصلاً قاطعاً في أية نقطة من نقط النزاع .

ومن حيث انه يبين مما تقدم أن الطعن  
على غير أساس ويتمين رفضه .

(لمن الشيخ عمود عكاشه وحضر عنه الأستاذ  
متصور فريد يوسف ثانياً عن الأستاذ عبد المنصور  
يوسف ضد احد محمد عوض وآخرين وحضر عن الأول  
الأستاذ ريش مكارى رقم ٧٤ سنة ١٨ ق) .

حضورياً يرفض دعوى المطعون عليهما الأولين فاستأنفا هذا الحكم — وقضت محكمة الاستئناف في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ بإلغاء الحكم المستأنف وبإحالة المسألتين (المطعون عليهما الأولين) في أن تأخذنا بطريق الشفعة المنزل موضوع الدعوى — فطلعت الطاعة في هذا الحكم بطريق التقاضي.

ومن حيث أن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالشفعة للمطعون عليهما الأولين على أساس ملكيتهما البناء وحده دون الأرض المقام عليها هذا البناء مع أن عقد شرائتهما لهذه الأرض لم يكن قد سجل وقت رفع الدعوى — إذ قضى الحكم بذلك — يكون قد أخطأ في تطبيق المادة الأولى من قانون الشفعة كما خالف أحكام التملك بالاتصاف.

ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن عقد البيع غير المسجل يولد في ذمة البائع التزاما بتسليم المبيع وبالرفاه به يصبح المبيع في حيازة المشتري له أن يتفق به بكافة وجوه الانتفاع ومنها البناء على سبيل البقاء والقرار. ومنى أحدث المشتري بناء على الأرض المبيعة له يصبح هذا البناء عقاراً ملكاً له ملكية مصدرها واقعة البناء على سبيل البقاء والقرار. ومن ثم يقوم به سبب الشفعة بوصفه جاراً مالكا للبناء.

ومن حيث أن ما ذهبت إليه الطاعة من مخالفة الحكم قانون التسجيل هو في غير محله. ذلك أن الشفعين مشتري الأرض يمتد غير مسجل لا يؤسس حقه في طلب الشفعة على عقد شرائته وإنما يقيمه على ملكية البناء استقلالاً عن الأرض.

ومن حيث أن القول بمخالفة الحكم لأحكام الملكية بالاتصاف بحجة أن البناء الأرض يعتبر في حكم القانون والنسبة إلى الكفاية هو

٣ — إذا حيزت القضية للحكم وصرحت المحكمة بتقديم مذكرات ولم يطلب الطاعن فتح باب المرافعة لتقديم مستندات ورفضت المحكمة قبول مستندات مع المذكرة فلا إخلال بحق الدفاع خصوصاً إذا نسخ الطاعن المستندات بالمذكرة وأطلعت عليها المحكمة ولم تتم قضاؤها عليها ولم تر في المستندات المذكورة ما يغير وجه الحكم في الدعوى<sup>(١)</sup>.

٤ — التكليف ليس دليلاً على الملكية في حد ذاته.

### الحكم

ومن حيث أن واقعة الدعوى فيما يتعلق بالطعن تحصل في أن المطعون عليهما الأولين ابتاعا من مطران القدس في ٢١ من يولية سنة ١٩٣٦ خربة بما عليها من مبان وأخشاب بعقد غير مسجل ثم شيدتا عليها عمارة — وفي ٢٥ من يولية سنة ١٩٤٣ اشترت الطاعة من المطعون عليهما من الثالث للأخيرة منزلاً ملاصقاً لعمارة المطعون عليهما الأولين — فطلبت الأخيرتان أخذه بالشفعة. فدفعت الطاعة دعواهما بأن ملكيتهما للضار الذي يشفان به غير ثابتة وقت شرائتهما المتعار المشفوع فيه إذ البناء الذي أقامناه لا يتوهم هذا الحق لأن عقد شرائتهما الأرض لم يسجل وبناءهما على هذه الأرض يعتبر في ملك الغير ولا يعتبر صاحبه مالكا له إلا إذا أصبح مالكا للأرض كما دفعت بأن البناء غير مملوك للشفعتين لأنه مكلف باسم شخص آخر هو الخواجة هارون ماماس. وفي ٣ من يناير سنة ١٩٤٤ قضت المحكمة الابتدائية

(١) يراجع حكم التقاضي المنشور تحت رقم ٤٤٥ س ٩٩٣ غاماً بالشفعة بهذا العدد.

فها صور هذه المستندات هو أن تقرر المحكمة اما الانتقال إلى مصلحة التنظيم للاطلاع على رخصة البناء والطلب الخاص بها أو الإذن للطاعة باستخراج صورتها - ولما كانت المحكمة قد أقامت قضاها بملكية المطعون عليهما الأولين للبناء على أدلة سائفة تكفي لحله وكانت هذه الأدلة قيد بنائها أن المحكمة لم ترفى للمستندات المشار إليها والتي كانت صورها المنسوخة في المذكرة تحت بصرها ما يغير وجه الحكم في الدعوى ولهذا لم تستجب إلى طلب الطاعة - لما كان ذلك كان التمس عليها بالاخلاق بحق الطاعة في الدفاع لا مبرر له .

ومن حيث ان السبب الثالث يتحصل في أن الحكم قد طره بطلان جوهرى من الوجوه الآتية ( الأول ) في قوله بأن تكليف البناء باسم هارون ماماس ليس دليلا على ملكيته له لأن هذا التكليف لا يصلح للابتناء لعدم صدوره من المطعون عليهما الأولين ولأنه لا دخل لإرادتهما فيه وهنا يكون الحكم قد أهدر بغير حق القرينة المستفادة منه (والثاني) في استخلاصه خطأ إقامة المطعون عليهما الأولين البناء من أن المطعون عليها الأولى هي التي طلبت في سنة ١٩٢٦ من مصلحة التنظيم الترخيص لها في إقامته مع أن الطاعة نفت صدور ترخيص باسم هذه السيدة وتمسكت بأن الترخيص الذى أقيم البناء بموجب صدر باسم ماماس إجابة لطلبه المقدم إلى مصلحة التنظيم في سنة ١٩٣٨ ( والثالث ) في اعتدائه على تحقيق لم تجره المحكمة بل بإمرته مصلحة التنظيم لقناة خاصة هي تعديل التكليف بناء على إقرار ماماس ولم يبحث الحكم في تكليف هذا الإقرار هل هو إثنائى أريد به التأثير في مجرى قضية الشفعة أو إخبارى . ( والرابع ) فساد استدلاله في إسناده بصفة الوكالة إلى ماماس عن أخته

وحده مالك البناء الذى أقامه المشتري الذى لم يسجل عقد شرائه. هذا القول مردود بأن القانون إذ يعتبر مالك الأرض مالك البناء بفعل الالتصاق انما يقرر في صالح مالك الأرض قرينة غير قاطعة قابلة لاثبات العكس كما إذا خول مالك الأرض لمستأجرها الحق في إقامة المنشآت وتملكها فإنه في هذه الحالة يعتبر مالك الأرض ليا يقيم عليها من بناء على اعتبار أنه عتار . فقاط تطبيق قواعد الالتصاق أن لا يكون ثمة إذن صريح أو ضمني من مالك الأرض الغير بأحداث هذا البناء . وحيثما وجد اتفاق أو إذن امتنع التحدى بقواعد الالتصاق وفقاً لأحكام المادة ٦٥ من القانون المدنى ( التنديم ) ووجب اعتبار البناء عتاراً مستقلاً عن الأرض وملكاً خالصاً لمن أقامه - ولا نزاع في أن البائع وهو ملتزم بتسليم المبيع للمشتري وعدم التعرض له إذا ما أوفى بهذا الالتزام فقد تنقل إلى المشتري حيازة المبيع وكان لهذا الأخير أن يفتق به بكافة وجوه الانتفاع ومنها البناء على سبيل البقاء والقرار .

ومن حيث ان السبب الثانى يتحصل في أن محكمة الاستئناف قد أخلت بحق الطاعة في الدفاع ذلك أنها اذ حجرت القضية للحكم لجلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ مع الترخيص في تقديم مذكرات رفضت حافظة مستنداتها المرافقة لها مع أنها موقفة من على المطعون عليهما الأولين بما يفيد الاطلاع عليها .

ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن المستندات المشار إليها في سبب الطعن انما أريد تقديمها بعد حجب القضية للحكم مع الاذن بتقديم مذكرات - ولم تكن المحكمة قد أدت بتقديم مستندات وإن الطاعة لم تطلب إلى المحكمة فتح باب المرافعة لا بداع هذه المستندات . وكل ما طلب في مذكرتها التي أوردت

« ومن حيث انه بين مما تقدم ان الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

( ملن السيدة أوليا مرعى وحضر عنها الاساتذة محمد حسن وحامد زكى وعبد حامد فهمى ضد السيدة لويس مست جيان وآخرين وحضر عن الاولين الاستاذ محمد زكى على بشار رقم ٣٩ سنة ١٨ ق ) .

٤٤٤

١٢ يناير سنة ١٩٥٠

مرض الموت . عدم ياته .

### المبدأ القانوني

إذا اقتصر الحكم على تقرير أن البائع كان مريضاً مرضاً انتهى به إلى الوفاة دون أن يبين نوع هذا المرض وهل كان الهلاك غالبه فيه وقت حصول التصرف المظنون فيه لكي يقتضى لمحكمة النقض مراقبة صحة تكييفه للرض ، يكون قد شاب قصور مبطل له .

### الحكم

« من حيث أن ما ينهه الطاعن على الحكم المظنون فيه أنه إذ قضى بطلان التصرف بالبيع الصادر من مورث المظنون عليها للطاعين بالقعود المؤرخة في ٨ و ١٢ من يوليوسنة ١٩٤٤ على أنها صدرت منه وهو مريض مرض موت دون أن يبين الأركان القانونية لمرض الموت ، وتوافرها في ظروف الدعوى ، إذ قضى الحكم بذلك يكون قد شاب قصور مبطل له .

« ومن حيث أن حصل ما استند اليه الحكم المظنون فيه في قضائه هو وأن شهود المظنون عليها أجمعوا على أن المتوفى أصيب في آخر حياته بمرض استمر زهاء ثلاثة شهور — على حد قول

المظنون عليهما الأولين لقول بأن تكليف البناء باسمه لم يكن إلا من طريق الخطأ المادى مع خلل الحكم من أى دليل على هذه الصفة .

« ومن حيث أن الحكم المظنون فيه قال في هذا الخصوص « حيث أن محكمة أو درجة قد أخطأت في اعتبارها البناء ملوكاً لغير المستأفتين ( المظنون عليهما الأولين ) وهو هارون ماماس صاحب التكليف لأن هذا التكليف ليس دليلاً على الملكية ولم يتم بناء على طلب المستأفتين أو رضائهما والثابت من الأوراق المقدمة في القضية أن البناء القديم المبيع من البطر كخانة والذي أقيم البناء الجديد في مكانه ذلك البناء قد بيع إلى المستأفتين بدليل صدور المقتدين الابتدائي والنهائي لهما وبدليل أن طلب الترخيص بالبناء قدم من أحدهما إلى مصلحة التنظيم وبدليل تصحيح الخطأ الحاصل في تكليف المنزل باسم هارون ماماس شقيق المستأفتين ووكيلهما بعد إجراء تحقيق إداري — وإذا كان الخواجة هارون ماماس هو المتصور أن يكون صاحب البناء فلم يحرر عقد البيع النهائي باسمه هو دون المستأفتين ولم لم يتم طلب الرخصة باسمه هو دونهما — فهذه الدلائل كلها قاطعة في أن المستأفتين هما وحدهما المالكان دون أخيهما الخواجة هارون ماماس ولم يكلف البناء باسم هذا الأخير إلا عن طريق الخطأ المادى الذى أجرت مصلحة التنظيم تصحيحه أخيراً بعد التحقيق الذى قامت به « ولما كان ما تبيته الطاعة على الحكم في هذا الخصوص ينصب في جوهره على مناقشة تقدير الأدلة التى استند إليها الحكم — وهو تقدير يستل به قاضى الدعوى وبحسبه أن يقيم قضائه على أسباب سائفة كما هو الحال في الدعوى . لما كان ذلك كان هذا السبب بجميع وجوهه غير مقبول .

أو يترك، وتقدير ما إذا كان بيان العقار المبيع في التكليف بإبداء الرغبة قد وقع كائناً أم غير ذلك، متروك لقاضي الموضوع ومتى أقام قضاءه على أسباب سليمة فلا شأن لمحكمة النقض به .

فإذا قرر الحكم المطعون فيه أن الشفيع شريك في العقار على علم من أمره ووصف الإنذار العار وبينه بأنه كذا فداناً شائعة في كذا أفدنه بناحية كذا تتبعها ما كينه وسراى ومباني وهذا البيان جامع للمسلم به مانع من كل جهالة وإن الشريك المنذر إليه رد على هذا الإنذار ميئانه فيه نفس البيان وتناول رده أموراً أخرى لاتمت إلى نقص في التبيين والتعيين بصفة، لما كان كذلك كان البيان كائناً ولا يتأخر. وما قصدت إليه المادة ١٩ ويكون الشيء عليه بعدم موافقته للمادة ١٩ في غير محله .

### المحضر

« من حيث أن الطعن بني على سبب من وجوب، حاصل الوجه الأول هو بطلان إنذار ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ كسكليف رسمي بإبداء الرغبة في الأخذ بالشفعة إذ هو لم يتضمن « بيان العقار الجائر أخذه بالشفعة بياناً دقيقاً مع تعيين موقعه وحدوده ومقامه، وفقاً لنص المادة ٢١ من قانون الشفعة، ومن ثم فإنه يعبر لاغياً بصريح نص هذه المادة ٢١ من قانون الشفعة، وتبعاً فإنه لا يبدأ من تاريخه مياد إبداء الرغبة الذي يستط بقواته الحق في الشفعة وفقاً لنص المادة

البعض وخسعة على حد قول البعض الآخر — وانتهى بوفاته — وأن هذه الشهادة قد تكون ادعى للتصديق إذا ما تبين أن المصروف كل شيئاً طاعنا في السن ناهز التسعين وأنه نزل عن كل ما يملك من أطيان ومنازل إلى أولاد ابنه ولم يبق لنفسه شيئاً من ماله مما يقطع بشعوره بدنو أجله في وقت اعتلت فيه صحته وغلبه المرض . وكل ذلك مظاهر مرض الموت ودلائله فلا مناص إزاء ذلك من اعتبار تصرفه مشوباً لصدوره في مرض موته .

« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ اقتصر على تقرير أن مورث الماعون عليها كان مريضاً مرضاً انتهى به إلى الوفاة دون أن يبين نوع هذا المرض وهل كان الهلاك غالبه في وقت حصول التصرف الماعون فيه لكي يتسنى لهذه المحكمة مراقبة صحة تكليفه للرض إذ اقتصر الحكم على ذلك يكون قد شابه قصور مبطل له . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(طن محمود خليل أبو نيل وآخرين وحضر عنهم الأستاذ عبد الرحمن الراضى بك ضد الست آمنه إبراهيم على أبو نيل وحضر عنها الأستاذ إسرائيل معوض نائباً عن الأستاذ راجب حنا رقم ٦٥ سنة ١٨ ق ) .

٤٤٥

١٢ يناير سنة ١٩٥٠

شفعة . بطلان إنذار الشفعة . قصور في التكييف .

### المبدأ القانوني

مقصود الشارع من البيانات التي أوجها بالمادة ٢١ من قانون الشفعة فيما يتعلق بالعقار المبيع هو تعريف الشفيع بالعقار المبيع تعريفاً نائياً للجهالة بحيث يستطيع أن يعمل رأيه في الصفقة فيأخذ بالشفعة

لا يتأخر وما قصدت اليه المادة ١٩ المذكورة — لما كان ذلك فإن التي بشقيه يكون في غير محله ويتمين رفض العلم.

( طعن البكائي عبد الرحمن عبيده عن قس وصفته وحضر عنه الأستاذ أحمد رشدي ضد الحاج أحمد عمر محمد وأخرى وحضر عن الأول الأستاذ شكرى ديمتى رقم ٧٢ سنة ١٨ ق ) .

٤٤٦

١٢ يناير سنة ١٩٥٠

بطلان جوهرى لخاتمة الحكم لا هو ثابت بالأوراق .  
نسخ العقد إذا لم تنفذ شروطه .

### المبادئ القانونية

١ — إذا ظهر من الأوراق أن ما نقله الحكم متفق مع ما هو موجود بها فلا بطلان.  
٢ — الشرط الفاسخ لا يقتضى النسخ حتما بمجرد حصول الاحلال بالانضمام إلا إذا كانت صيغته صريحة دالة على وجوب الفسخ حتما عند تحققه فإذا كانت عبارة الشرط الوارد في العقد نصه « إذا أخل المشتري بشروط هذا الصلح أو احداها فيكون البيع لاغيا » فهذا لا يفيد وجوب الفسخ بل ما هو إلترديد للشرط الفاسخ الضمنى المقرر بحكم القانون في العقود الملزمة للجانبين .

### المحكمة

د من حيث أن الطعن يبنى على ثلاثة أسباب ، حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه قد شابه بطلان جوهرى لخاتمة ما هو ثابت بالأوراق من وجهين . أولها أن المحكمة اعتبرت قسط ديسمبر سنة ١٩٣٨ الذى التزم المطعون عليها الأول بدفعه إلى البنك الأهلى بمقتضى البند الأول من محضر الصلح المحرر فى ٢٨ من يونيو

١٩ قرة ٢ من هذا التائون . ولما كان جزاء تنص بيانات التكليف بإبداء الرغبة هو اعتباره لاغيا فان التناضى لا يملك التحلل من إرضاع هذا الجزاء أيا كانت الاعتبارات التى يستند اليها — وحاصل الوجه الثانى هو قصور الحكم فى التسبب اذ لم يبين بياناً شافياً لم اعتبر التكليف بإبداء الرغبة صحيحاً والبيان الوارد به كافياً ، على فرض جواز تحلل القاضى من اعتبار التكليف الناقص بإبداء الرغبة لاغياً .

د ومن حيث أن هذا السبب يوجب مردود بأن مقصود الشارع من البيانات التى أوجبها بالمادة ٢١ من قانون الشفعة فيما يتعلق بالمقار المبيع هو تعريف الشفعة بحيث يستطيع أن يعمل رأيه فى الشفعة فأخذ بالشفعة أو يترك ومتى كان الأمر كذلك فان تقدير ما اذا كان بيان المقار المبيع فى التكليف بإبداء الرغبة قد وقع كافياً أم غير ذلك متروك لقاضى الموضوع — ومتى أقام قضاؤه على أسباب سليمة فلا شأن لمحكمة التمس به — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الادعاء « يكون الانذار مشوباً تهمة المادة ١٩ من قانون الشفعة لعدم بيان المقار بياناً دقيقاً فرود بأن علة هذا التمين جمل طالب الشفعة على بيته من موقع المقار وأوصافه ليأخذ أو يدع . وهذه هى الشفعية شريكة فى المقار على علم من أمره ، وقد وصف الانذار المقار ويته بأنه كذا كذا فدأناً شائعة فى كذا أفدة بباحية كذا تنبها ما كينة وسراى ومباني — ويقطع فى أن البيان جامع العلم به مانع من كل جهالة أن المتنر اليها وقتئذ أجابيت يانذارها الرقم ١٢/١٠/١٩٤٦ مرددة ذلك البيان متددة بأمر أخرى لا تمتالى تنص فى التمين والتمين بصله — لذا ترى المحكمة من هنا كله أن ذلك البيان كاف

« ومن حيث ان حاصل السبب الثاني أنه اتفق في نهاية محضر الصلح على أن يكون البيع لاغياً إذا أخلت المطعون عليها الأولى بأى شرط من شروطه ، ولما كان المدفوع منها للبنك لم يحصل في المواعيد المتفق عليها وبطل بكثير عن الفوائد والمصاريف التي التزمت بها كما أنها لم تدفع شيئاً من أصل دين البنك لا في المواعيد التي ارتبطت بها ولا في غيرها كذلك أنذارها الطاعنان رسمياً بالوفاء في ٣ من يناير سنة ١٩٤٢ دون أن تدفع شيئاً قد أصبح فسخ البيع بمقتضى عملاً بذلك الشرط الفاسخ وكان واجباً على المحكمة أن تمتنع بالتفسخ طبقاً للمادة ٣٣٤ من القانون المدني (القديم) ولكنها حكمت برفضه ، ولذا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

« ومن حيث ان الشرط الفاسخ لا يقتضى الفسخ حتماً بمجرد حصول الإخلال بالالتزام إلا إذا كانت صيغته صريحة بالفسخ وجوب الفسخ حتماً عند تحققه ، ولما كانت عبارة الشرط الواردة في نهاية محضر الصلح ونصها إذا أخلت المشتري بشروط هذا الصلح أو إحداها فيكون البيع لاغياً ... إلى آخره ، لا تفيد المعنى الذي ذهب إليه الطاعنان ، بل ما هي إلا ترديد للشرط الفاسخ الضمني المقرر بحكم التسانن في العقود الملزمة للجائنين ، كان الأساس الذي بني عليه هذا السبب غير صحيح وكذلك ما رتب عليه من نتائج .

« ومن حيث ان حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور ذلك لأن المحكمة إذ ألغت الحكم الابتدائي فيما قضى به في الدعوى الفرعية من فسخ عقد البيع — جاءت أسباب حكمها متعضية بمحكمة دون أن ترد فيها بتفصيل على أسباب الحكم الابتدائي .

سنة ١٩٣٨ هو فقط نصف الـ ٥٠٠ جنيه التي قدر بها أصل دين البنك في عقد البيع الابتدائي مع أن الثابت بمحضر الصلح المذكور أن التزامها بالدفعة للبنك لم يكن قاصراً على أصل دينه وإنما شمل كذلك الفوائد والمصاريف من سنة ١٩٣٦ لغاية تمام السداد . وثانيتها أن المحكمة قالت بتأجيل موعد القسط المذكور إلى ١٥ من يونيو سنة ١٩٣٩ استناداً إلى ما جاء بملحق محضر الصلح المحرر في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ في حين أن التأجيل الذي اتفق عليه في هذا الملحق إنما كان عن قسط آخر التزمت المطعون عليها الأولى بتمتعي البند الثاني من محضر الصلح بدفعه إلى يد الطاعنين في ديسمبر سنة ١٩٣٨ وذلك دون أن يشار فيه إلى دين البنك فلا يمكن أن يتناولوه هذا التأجيل ..

« ومن حيث ان الوجه الأول من هذا السبب مردود بما ذكر صراحة في البند الأول من محضر الصلح من أن ما التزمت المطعون عليها الأولى بدفعه إلى البنك في المواعيد المحددة فيه هو من أصل الدين المطلوب له ، أما الفوائد والمصاريف فقد وردت في بند قائم بذاته هو البند الثالث دون تحديد لموعد سدادها وبغير إحالة فيه على البند الأول ، ومن ثم لا تكون المحكمة قد خالفت نصوص محضر الصلح إذا كانت لم تدخل ضمن القسط الذي كان متفقاً على دفعه للبنك في ديسمبر سنة ١٩٣٨ شيئاً من الفوائد والمصاريف .

« ومن حيث ان الوجه الثاني مردود أيضاً بأن عبارة ملحق محضر الصلح جاءت عامة دون تفرق بين ما اتفق على دفعه إلى البنك أو إلى الطاعنين لذلك يكون سائغاً ما ذهبت إليه المحكمة من اعتبار التأجيل شاملاً لكل الأمرين .

## الحكم

«من حيث أن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ لم يعمل الشرط الجزائي للتفق عليه في العقد المبرم بينه وبين المطعون عليه في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ والذي ينص على أنه « في حالة توقف أحد الطرفين عن تنفيذ الاشتراطات المدونة بالعقد فالتوقف يكون ملزم بأداء مبلغ ٥٠٠ ج بصفة تعويض للطرف الآخر، مؤسسا قضاءه على « ما وصف به العقد يخالف الواقع وأنه في حقيقته لا يبدو وأن يكون تعهدا شخصيا بعمل معين فإن زال حكم الشرط الجزائي على الإخلال بهذا التعاقد لا يستقيم مع واقع الحال وقصد المتعاقدين الذي كان متجها إلى الجمع بين الباتمين والتوحيد بينهم في الالتزام بتنفيذ البيع بطريق التضامن بمحاسبته فيما صححها متجها لأثاره، — إذ قضى الحكم بذلك أخرا في القانون ذلك أن الشرط الجزائي يصبح الاتفاق عليه في أي عقد أيا كان وصفه فيما كان أو تعهدا بعمل معين، وأن المتعهد عن الغير يلزم بالتعويض ولو كان سبب عدم تنفيذ تعهده فشله في حل ذلك الغير على إقرار التعهد وقد اثبت الحكم « أن العقد المؤرخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ مؤداة أن المتأخر (المطعون عليه) يذلل كل ما في وسعه لاتمام الصفقة وهذا التعهد يستلزم من حابته سعيها متواصلا وجهدا مستمرا لكي يدلل على حسن نية في تنفيذ تعهده وأنه كان جادا فيما أخذه على عاتقه ولم يكن هازلا فيه وأنه جد في سعيه أي يحصل على هذه الموافقة فإن هو عجز كان مقصرا ومن حق التعاقد الآخر أن يطالبه بتعويض ما ناله من ضرر لقاء قصيره، و انتهى من ذلك إلى تقدير التعويض المستحق للطاعن بمبلغ ماتى جنبه فقط في حين أن

« ومن حيث أن هذا السبب محدود بما جاء في الحكم المطعون فيه عما استخلصته المحكمة استخلاصا سائفا من أوراق الدعوى من أن الفصل فيها لم يكن متوقفا على البحث فيها إذا كانت المطعون عليها الأولى سدحت كامل الثمن أو لم تسدده كما ذهب إليه الحكم الابتدائي خطأ، وإنما على معرفة ما إذا كانت دفعت قسط ديسمبر سنة ١٩٣٨ الذي التزم الطاعنان في البد الرابع من محضر الصلح بتحرير عقد البيع النهائي بعد تمام سداد، ومن أن المطعون عليها الأولى قامت بدفع أكثر مما كان مطلوباً منها بموجب القسط المذكور سواء للبنيك أو للطاعنين فحق لها مطالبتها بتحرير العقد النهائي، ومن أنه إذا كان هناك نزاع بين الخصوم حول سداد باقى الثمن فإنما يكون له وجه بعد أن يقوم الطاعنان بتنفيذ التزامهما بتحرير العقد النهائي، وفي هذا الذي قالته المحكمة تسبب كل رفض الدعوى الفرعية.

« ومن حيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيना رفضه.

( ملن الت زينب هام عمود مصطفي وأخرى وحضر عنهما الاستاذ إسرائيل معوض ضد الت حسن حسان عياني وآخرين رقم ٨٢ سنة ١٨ ق ) .

٤٤٧

١٢ يناير سنة ١٩٥٠

الشرط الجزائي النصوص عنه في العقد .

## المبدأ القانوني

الشرط الجزائي متى تعلق بالالتزام معين وجب التقيد به واعماله في حالة الإخلال لهذا الالتزام أيا كان الوصف الصحيح للعقد الذي تضمنه يما كان أو تعهداً من جانب الملتزم بالسعي لدى الغير لإقرار البيع .



التفق عليه انذره في ١٤ من يناير سنة ١٩٤٥  
عندئذ له أسبوعاً لتنفيذ شروط القعد فرد عليه  
المطعون عليه بانذار في ٤ من فبراير سنة ١٩٤٥  
قال فيه ان مهمته تنحصر في أن يتولى اقتناع باقي  
البائنين باتمام البيع وانه ليس وكيلانهم والطاعن  
وشأنه في السعي لنهيهم لاتمام البيع فأقام عليه  
الطاعن الدعوى الحالية طالباً الحكم بالزامه  
بمبلغ ٥٠٠ ج التعويض المتفق عليه في القعد .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه مع  
اثباته اخلال المطعون عليه بما تعد به بموجب  
القعد من السعي لدى الآخرين الذين ادعى الوكالة  
عنهم لاتمام البيع في حين أنه التزم بصفته ضامناً  
متضامناً معهم بتنفيذ جميع شروط القعد — مع  
اثباته ذلك لم يعمل الشرط الجزائي سالف الذكر  
بحجة أن ما وصف به القعد يخالف الواقع وأنه في  
حقيقته لا يعدو أن يكون تعهداً شخصياً من  
جانب المطعون عليه بعمل معين. ولما كانت هذه  
الحجة مردودة بأن الشرط الجزائي متى تعلّق بالزام  
معين وجب التقيد به وأعماله في حالة الاختصاص  
بهنا الالتزام أياً كان الوصف الصحيح للقعد  
الذي تضمنه يعلو أن أو تعهداً من جانب الملتزم  
بالسعي لدى الغير لاقرار البيع — لما كان ذلك فان  
الحكم يكون قد خالف قانون القعد وتعين قضه .

« ومن حيث أنه لما كان الفصل في موضوع  
الدعوى يتضمن البحث فيما إذا كان التعويض  
المتفق عليه يعتبر أولاً بالعلو فيه والتعرض لقيمة  
المستندات التي قدمها الطاعن تأييداً لدعواه تعين  
اعادة النظر إلى حكمة الاستئناف للفصل فيها  
جداً على الأساس السابق بيانه .

( لمن الاستاذ أنيس عطية وحضر عنه الاستاذ  
سامي عازر نائباً عن الاستاذ وهيب دوس بك ضد يحيى  
سفوت بك وحضر عنه الاستاذ عبد الكريم رؤوف بك  
نائباً عن الاستاذ محمد حنّى رضى رقم ٨٧ سنة ١٨ ق )

التعويض المتفق عليه في حالة اخلال المطعون  
عليه بأى شرط من شروط القعد هو مبلغ  
خمسائة جنيه وبذلك يكون الحكم قد خالف  
نصوص القعد كما خالف المادة ١٢٣ من القانون  
المدنى ( القديم ) التي تنص على أنه « إذا كان مقدار  
التضمين في حالة عدم الوفاء مصرحاً به في القعد  
أو في القانون فلا يجوز الحكم بأقل منه أو أكثر .  
« ومن حيث ان واقعة الدعوى فيما يتعلق

بالمطعون تحصل في أنه في ١٦ من أكتوبر سنة  
١٩٤٤ تعاقد الطاعن مع المطعون عليه الذي  
ذكر في القعد أنه يتعاقد عن نفسه ويصفته وكيلاً  
عن آخرين سامح ورضي أن يكون ضامناً متضامناً  
معه على بيع المنزل الموضع بالقعد نظير ثمن  
مقداره ٢٨٠٠ ج وأقر المطعون عليه في البند الثالث  
من القعد بأنه تسلم من الطاعن ١٢٥ ج من أصل  
الثمن بالنيابة عن جميع البائنين وتعهد في البند  
الخامس بأن يقدم إلى الطاعن هو باقي البائنين  
( الذين قال أنه وكيل عنهم ) جميع مستندات  
التملك عقب التوقيع على القعد الابتدائي وقبل  
تحرير القعد النهائي على أن لا يتعدى موعد  
تحريره ثلاثة شهور من تاريخ تحرير القعد  
الابتدائي ونص في البند التاسع على أنه « في حالة  
توقف أحد الطرفين في تنفيذ الاشتراطات للمدونة  
بهنا القعد فالتوقف يكون ملزماً بأداء مبلغ  
٥٠٠ ج بصفة تعويض للطرف الآخر » ونص  
في البند العاشر على أنه « إذا توقف الطرف الأول  
( المطعون عليه ) عن التوقيع على عقد البيع  
النهائي في المدة المحددة بالبند الخامس فلطرف  
الثاني ( الطاعن ) الخيار في طلب تنفيذ هذا  
القعد بأخذ حكم بصفة وتفاذ البيع أو طلب  
الزام الطرف الأول بأداء التعويض المنصوص  
عليه في البند التاسع » ولما تأخر المطعون عليه في  
تقديم مستندات التملك إلى الطاعن في الموعد

٤٤٨

١٢ يناير سنة ١٩٥٠

الدفع بعدم جواز الاستئناف . حكم القواعد العامة  
أو حكم الرسوم بقانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٦ . شراء  
المحل التجاري بأمر من المجلس المحسبي يتناول الإيجارة .

## المبادئ القانونية

١ — إذا تبين من ظروف الدعوى  
أن التكييف القانوني لما هو نزاع على وجود  
عقد بيع جندك أى محل تجارى ، ورفضت  
الدعوى رغم ذلك أمام الدائرة الابتدائية  
التي تحكم في مسائل الإيجارات طبقاً للرسوم  
بقانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٦ ولم يدفع الخصم  
بعدم الاختصاص وحكمت المحكمة في الدعوى  
فإن حكماً يكون قابلاً للاستئناف طبقاً للقواعد  
العامة للرافعات ولا تنطبق عليه المادة ١٥٥ من  
المرسوم بقانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٦ لخروج  
النزاع عن نطاق تطبيقه ويكون حكم محكمة  
الاستئناف في رفض الدفع بعدم الجواز  
في محله .

٢ — إذا تبين من ظروف الدعوى أن  
بيع المحل التجارى الصادر بيمينه إذن المجلس  
المحسبي لوفاء صاحبه يتناول في قيمته الاسم  
التجارى كان البيع متاولاً أيضاً بالإيجار  
ويكون الوصف القانوني له شراء جندك أى  
محل تجارى وليس إيجاراً .

## المحكمة

« حيث إن الطعن يبنى على ثلاثة أسباب أولها  
من وجهين أحدهما يتحصل في أن الحكم مخالف  
القانون إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز

الاستئناف تأسيساً على أن النزاع بما تنطبق عليه  
القواعد القانونية العامة لا الرسوم بقانون رقم  
١٤٠ لسنة ١٩٤٦ بشأن إيجار الاماكن ووجه  
الخطأ في ذلك أن الطاعن رفع دعواه بطلب فسخ  
عقد إيجار قيمته السنوية ٩٦٠ أمام الدائرة الثانية  
عشر بمحكمة مصر الابتدائية المختصة للفصل في  
المنازعات التي ينطبق عليها الرسوم المذكور بأنها  
دعواه على أن ورقة المستأجر الاصلى أدخلوا  
بشروط العقد بتأجيرهم المحل من الباطن ولم يبد  
من المطعون عليهما اعتراض على اختصاص هذه  
الدائرة فكان لازماً أن يعتبر حكماً نهائياً غير جائز  
استئنافه وفقاً للمادة ١٥٥ من المرسوم سالف الذكر .  
والوجه الثاني يتحصل في أن الحكم كذا كيف الدعوى  
على أنها نزاع على وجود جندك أى محل تجارى  
قد خلط بين الدعوى وبين ما ترد به من دفع  
فتكييف الدعوى منوط برفضها ولا يغير من  
وصفها ما يثيره الخصم فيها من دفع موضوعية .  
« ومن حيث إن مقطع النزاع يتركز في  
التكييف القانوني للعقد الصادر من المطعون  
عليها الثانية إلى المطعون عليه الأول تفيننا لقرار  
المجلس المحسبي في ٩ من يناير سنة ١٩٤٧ بشهر  
مراد بيع محتويات المحل التجارى المخلف عن  
مورث المطعون عليها الثانية إذ يتمسك الطاعن  
بأنه عقد إيجار صدر من باطن مستأجره الاصيل  
وتبعاً لذلك يكون الرسوم بقانون رقم ١٤٠  
لسنة ١٩٤٦ هو الواجب التطبيق ، بما يتمسك  
المطعون عليهما بأن موضوع العقد هو بيع محل  
تجارى وتبعاً لذلك تخضع إجراءات الدعوى بشأنه  
للقواعد العامة لا لأحكام المرسوم سالف الذكر  
وأن ليس صحيحاً ما يقوله الطاعن من انهما  
ارتضيا تكييف الدعوى مستعجلاً هذا الرضاء من  
سكوتهما عن الدفع بعدم اختصاص محكمة أول  
درجة التي فصلت في الدعوى ، ذلك أن عدم

على بقته القاصرة مرجوت ثم صرح المجلس  
الحسي في جلسة ٩ يناير سنة ١٩٤٧ لحضرة  
كثير المعاونين بشهر مراد محتويات هذا المحل  
التجاري ويبيعها بآخر سعر رسوبه المزاد ويأيداع  
نصيب القاصرة في الثمن بنك مصر — وبناء على  
ذلك قام كثير المعاونين بالإعلان عن بيع محتويات  
هذا المحل الكائن بشارع بين الصورين رقم ٢١  
في عدد جريدة الأهرام الصادر في يوم ١٢ فبراير  
سنة ١٩٤٧ وفي يوم ١٨ منه أشهر المزاد ورسا  
البيع على المستأف عليه — المعلنون عليه الأول  
بمبلغ ٩٧٥ ج خص الناصرة منه مبلغ ٥٠٠ م  
و ٤٨٧ ج أودعه لحسابها بنك مصر وفي جلسة  
٨ مايو سنة ١٩٤٧ اعتمد المجلس الحسي هذا  
البيع وقرر حفظ المادة لحصول الإيداع . . .  
وحيث انه يفهم من ذلك بداية أيضا ان المورث  
لما مارس تجارة الاحذية في هذا المحل مدة طويلة  
تبلغ حوالي احدى عشرة سنة لا بد وان يكون  
قد ثبت في حواشيه رفقا أو دواليب إذ لا  
يعتدل أن يحتوى على بضائع بهذا الثمن الكبير  
ويعرضها للبيع على أرض الدكان دون وضعها  
على أرفق أو في دواليب تنظيمها للمحل وصيانة  
البضائع من التلف يؤيد ذلك أنه ثابت من محضر  
الاخلاء تفضيلاً للحكم المستأف أن محتويات المحل  
التي أخلى منها لم تكن بضائع خشب بل وأخشاب  
أيضا وحيث ان الذي يدل على أن التية كانت  
وقت البيع منصرفة إلى حلول الراسى عليه المزاد  
على المورث المستأجر الأصلي في الإيجار هو  
اقرار ورثته بلسان وكيلهم أمام محكمة الدرجة  
الأولى بمحضر جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٤٧ بأن  
بيع المحل التجارى حصل بكافة عناصره بما فيه  
مكان المحل التجارى — أى أنه بيع جدك — ثم  
انضمامه في الدفاعة للشرى في جلسة ٤ يونيه  
سنة ١٩٤٧ — وأبلغ من ذلك في الدلالة على هذه

ابدائها هذا الدفع انما كان سبه أن الإيجار  
السوى بعد اضافة الزيادة المحددة قانونا يزيد  
على مبلغ ١٥٠ ج مما يجعل الاختصاص للحكمة  
الابتدائية وأن ليس ما يمنع قانونا أن تنظر  
المائرة المعار لها المنازعات التي لا تدخل في  
نطاق المرسوم. سالف الذكر باعتبارها محكمة  
أول درجة .

ومن حيث ان هذا السبب ببقية مردود  
بأن الحكم إذ وصف الدعوى بأنها في حقيقتها  
نزاع على وجود عقد بيع جدك أى عمل تجارى  
وأجاز على هما الاعتبار استئناف الحكم الصادر  
فيها من محكمة أول درجة وقتما لقواعد المرافعات  
العامة ولم يطبق في هذا الخصوص حكم المادة ١٥  
من المرسوم بقانون سالف الذكر لخروج النزاع  
عن نطاق تطبيقه لم يخطئه في القانون .

ومن حيث ان السبب الثاني بنى على مخالفة  
الحكم لقواعد الابات لان المعلنون عليهما مجزا  
عن اثبات دفعهما للدعوى بأن المدعى الذى  
يتمسكان به هو عقد بيع جدك في معنى المادة ٣٣٧  
فقرة ثانية من القانون المدنى ( القديم ) فتولت  
المحكمة فرض الدليل من تلقاء نفسها من جمع  
استنتاجات خاتمه . ومن حيث ان الحكم قال في  
هذا الخصوص « ما ثبت لهذه المحكمة من وقائع  
الدعوى ان ما اشتره المستأف انما كان جدكا  
ذلك لان الثابت من عقد الإيجار المقدم من  
المستأف عليه الأول انه أجر بصفته ناظراً على  
وقف أحد أئنا كنانا من أعيان هذا الوقف لمورث  
المستأف عليها الثانية بقصد استعمال التجارة بأجرة  
شهرية قدرها ٨٠ ج لمدة سنة ابتداء من أول  
يناير سنة ١٩٣٥ قابلة للتجديد لمدة أخرى وهكذا  
وان المورث المذكور استمر مستأجراً لهذا الدكان  
يعارس فيه تجارة الاحذية إلى أن توفي في أوائل  
سنة ١٩٤٩ وتعتب المستأف عليها الثانية وصية

٤٤٩

١٩ يناير سنة ١٩٥٠

المارس على الوقف . سلطته . تحرير الخير . عدم تنفيذ الحكم التمهيدى . إذا أخذ به الحكم كان فاسد البيان . تحرير الدليل في الدعوى من حق قاضى الموضوع . بطلان عمل الخير في إجراءاته المالية في غيبة المصوم .

## المبادئ القانونية

١ - للحارس على مال موقوف من السلطة ما لناظره فهو يملك التحدث على شئون الوقف الا أن يحيد الحكم الذى أقامه مهمته . والحكم الذى أقيم الحارس بموجبه لم يقيده في الادارة . ولازم ذلك أن يكون له كناظر الوقف سلطة التصريح بنفى أمر من القاضى بإحداث بناء في الوقف ليكون لجهة الوقف كلها كان في البناء مصلحة تعود على الوقف أو على المستحقين .

وللأذنون بإحداث العمارة في وقف قهديم أن يرجع في غلة الوقف بما اتفق ولا يعتبر ذلك من قبيل الاستدانة على الوقف .

٢ - إذا لم ينفذ الخير الحكم التمهيدى تنفيذاً صحيحاً وأخذ الحكم بالترتيب منساقاً وراء الخير دون أن يبين سند عدوله عن إيجاب تنفيذ الحكم التمهيدى ولا حلة قضائه فإن الحكم يكون قاصر البيان في هذا الخصوص قصوراً يستوجب نقضه .

٣ - إن إقامة الحكم على عدم جدوى الاتبات بالية هو ما يتعلق بتقرير الدليل في الدعوى وهو ما يستقل به قاضى الموضوع .

الثبة ما اعترف به ناظر الوقف في الصحيفة الخامسة من مذكرته الختامية من أن ما اشتراه المستأق من بضائع وبعض أخشاب لا يساوى من الثمن بضع قروش . . . . . فلا بد إذن وأن يكون هذا الأخير لم يقبل الشراء بهذا الثمن الكبير الا لانه سجل على المستأجر الاصلى في الإيجار لصنع المكان وملاسته لتجارة الاحذية . ومن حيث انه لما كان يبين من هذا الذى قاله الحكم ان المحكمة استخطت استخلاصاً سائناً من الوقائع التى سردتها في حكمها والظروف التى بسطتها فيه ان العقد الصادر من المظنون عليه الثانى إلى المظنون عليه الأول هو في حقيقته عقد بيع محل تجارى مما يجوز لما ابتاعه الإيجار لشترى المحل رغم وجود المنع من التأجير . وأعلنت في هذا الخصوص حكم للمادة ٣٧٧ فقرة ثانية من القانون المدنى ( القديم ) - وكانت العناصر التى استخطت منها هذه النتيجة كلها مطروحة أمامها في الدعوى - كان التمس عليها بمخالفة قواعد الاتبات على غير أساس .

ومن حيث ان السبب الثالث بنى على وجود تناقض في أسباب الحكم غير أن الطاعن عند ما أراد أن يعلى مظاهر هذا التناقض اقتصر على توريده المسائل القانونية السابقة دون أن يقدم دليلاً على ما يدعيه من تناقض .

ومن حيث انه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتبين رفضه .

( طعن درويش حمدي أفندي بصفته وحضر عنه الاستاذ مصطفى البرادعى نائباً عن الاستاذ محمد حسنى رضى ضد الحاج سيد أحمد مرسي وحضر عن الاول الاستاذ إسرائيل موسى نائباً عن الاستاذ حسن الجداوى وحضر عن الثانية الاستاذ عبد الرحمن الرافعى بك نائباً عن الاستاذ رافق خنا رقم ٩١ سنة ١٨ ق ) .

المطون عليها دعوى أمام المحكمة المختلطة بطلب تعيين خبير لتقدير قيمة الأعمال التي قامت بها قدرها الخبير مبلغ ١٩٠ م و ٩٤٦ ج وقدرت المحكمة له مبلغ ٨٥٠ م و ٩٩ ج اعتباراً فيكون المجموع ٢٥٦ م و ١٠٤٥ ج ثم رفعت المطون عليها الدعوى الحالية أمام محكمة مصر الابتدائية بطلب مبلغ ٢٥٦ م و ١٠٤٥ ج مع الفوائد ثم عدلت الطلبات إلى مبلغ ٣٧٥ م و ١١٧١ ج وقضت المحكمة بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ بإلزام ناظرى الوقف - الطاعين - بأن يدفعها إلى المطون عليها مبلغ ٩٠٨ م و ١٤١ ج وفوائد بواقع ٥٪ حتى تمام الوفاء فاستأنفها طالبين إلغاء الحكم المستأنف والحكم أولاً بعدم قبول الدعوى الابتدائية قبل وقف الشراوية واحتياطياً رفضها وبالنسبة إلى وقف الركبدار رفض الدعوى - فقضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فعلن فيه ناظر الوقف بطريق التقض .

« ومن حيث أن الطعن بنى على سببين - حاصل الأول منهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون من تسعة وجوه - الأول - في تقريره أنه يدخل في سلطة الحارس على أعيان الوقف الترخيص للمستأجر في المطالبة بما أنفقته في إقامة المنشآت على أرض الوقف عند الإخلاء مع أن مثل هذا الترخيص لا يملكه ناظر الوقف ولا الحارس عليه إلا بإذن من القاضي الشرعى . والثاني - في قوله بأن أعيان الوقف قبل إيجارها لم تكن تدبر ربحاً إطلاقاً . وإنه من حسن إدارة الحارس تعمير هذه الأعيان الخربة حتى يمكن الحصول على ربح منها . ذلك لأنه فضلاً عن أن ما أجراه المستأجر لم يكن تعميراً بل تغييراً لمعالم الوقف مما لا يجوز القيام به إلا بإذن القاضي الشرعى . فهو لا يعتبر من أعمال الإدارة التي يملكها الحارس . والثالث - في تقريره

٤ - إذا دفع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية في مذكرته بطلان عمل الخبير لمباشرته الأمورية وأجرائه المعاينة في غيبته ولم يرد بالحكم إشارة لهذا الدفع ولما كان ثبوته مما يتغير له وجه الحكم في الدعوى كان اغفاله قصوراً يوجب نقضه .

### المحكمة

« من حيث أن واقعة الدعوى تحصل - على ما يؤخذ من الحكم المطعون فيه - في أن الشركة للمطون عليها استأجرت من الحاجة ميشيل مقصود بوصفه حارساً قضائياً على وقفي الركبدار والشراوية بمقتضى عقدتين مؤرختين في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٣٢ و ٣١ من مايو سنة ١٩٣٥ خريبتين متلاصقتين بإيجار شهرى قدره ٢٥٠ قرشا عن الأولى و ٥٠ قرشا عن الثانية وذلك لمدة ثلاث سنوات عن الأولى نهايتها ديسمبر سنة ١٩٣٥ ولمدة سنة عن الثانية نهايتها في مايو سنة ١٩٣٦ قابلة للتجديد الضمى وقد نص في المقدون على أن الأرض من الإيجار إقامة مصنع ميكانيكى وأن من حق المستأجر أن يشيد المباني اللازمة لذلك ويوصلها للجارى ويقيم الأسقف اللازمة بعد رفع الأثربة التي كانت مكدسة بجميع الأعيان المؤجرة - كما نص على أنه في حالة طلب الإخلاء في نهاية أى مدة تتجدد لها الاجارة يكون المخرج ملزماً بجميع الصروفات التي صرفت في الإنشاء والتجديد حسب تقديرها بواسطة خبير في وقت إنشائها - وقد أقامت المطون عليها ورشة كلفتها مبالغ طائلة من بيان واستنفد وما إليها إلا أن الوقف عندما تسلم أعيانه من الحارس أعلن المطون عليها بالإخلاء في نهاية المدة الأولى واستصدر حكماً بذلك . فرفضت

المقد البرم بين الحارس والمطمون عليها وهي صريحة في أن المؤجر لا يلتزم إلا بقيمة المنشآت وقت تشييدها وقد قدرها خير دعوى إثبات الحالة بمبلغ ١٩٠ مليم و ٩٤٦ ج كما قدرها الخير الذي عينته محكمة أول درجة بمبلغ ٢١٧ م و ٩٧٩ ج — والثانية في تقريره — على غير ما قضى به المادة ٩٥ من القانون المدني القديم الخيار بين دفع قيمة المهات والأدوات وأجرة العملة وبين دفع ما زاد في قيمة الأرض بسبب ما حدث بها — الباقي لاسمالك الأرض — والتاسع، في أن الحكم إذا استند في قضائه إلى قواعد العدل والإنصاف — طبق هذه القواعد في غير ما وضعت له . وكان من الواجب عليه الحكم بمقتضى مباحثه الشرعية الإسلامية .

ومن حيث أنه عن الوجهين الأول والثاني فإن الحكم قال « تبين من الاطلاع على حكم الحراسة أن للحراسة إدارة أعيان الوقف وقبض الربع والإيجار وإيداع خزنة المحكة — وأنه من المقرر أن الحارس المتضامن على أعيان الوقف له حق إيجار الوقف بنفس السلطة التي يملكها ناظر الوقف ، وأن الحارس في التضيعة الحالية قد أجر أعيان الوقف للشركة المتأنت عليها ( الماطمون عليها ) في حدود سلطته الممنوحة عنها سابقاً إذ لم يتم دليل من جانب المتأنتين ( الماطمين ) على أن الإيجار وقت التعاقد كان يتطوى على غبن فاحش وأن ما يثيره المتأنتان بشأن تصريح الحارس للتسأجرة بإقامة ميان على أعيان الوقف وترخيصه لها بالاستيلاء على جميع المصاريف التي صرفت في الإنشاء والتجديد وقد تبين من الاطلاع على تقرير الخير المين أمام الدرجة الأولى أن أعيان الوقف قبل إيجارها لم تكن تدر ربحاً إطلاقاً ولا شك أن من حسن الإدارة تعبير هذه

بأن إنشاء هذه الميان قد تم تحت أعين أصحاب الشأن فيه ولم يتعرضوا عليه في حينه عما يعتبر رضاه به — من أن التحدث على شئون الوقف لا يملكه أحد من نظاره أو المستحقين فيه بل هو من سلطة القضاء الشرعي . هذا فضلاً عن أن بعض المستحقين قدموا وقت هدم الميان وقبل إقامة المنشآت إلى البوليس شكوى وما كانوا يستطيعون الاعتراض بأكثر من ذلك . والرابع والخامس — في أن محكمة الاستئناف بناء على تحديدهما بأن وقف الشبراوية لا شأن له في النزاع وقضت بتحديداً في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ بتعيين خير لتطبيق صحيح الوقفين على المين موضوع عقد الإيجار لمعرفة ما إذا كانت تابعة للوقفين معاً أو لأحدهما — وإن كان الأول فاحصة كل وقف فيها وما يخصه . وإن الخير باشر المأمورية وعلى الرغم مما أثبتته في تقريره من أن جميع ما جاء بمحتج وقف الشبراوية لا يطبق على المين موضوع عقد الإيجار فإن الحكم قد اعتمد هذا التقرير مع قصوره عن بيان حصة كل وقف في المين المؤجرة كما قضى بإلزام الوقفين معاً — دون أن يبين الأساس الذي بني عليه هذا الإلزام . والسادس — في إهدار الحكم حق الطاعنين في الرجوع بقيمة الاتحاض والمخلفات التي كانت بين الوقف وقت التأجير . بحجة عدم إثبات حالتها في سنة ١٩٣٢ . وأن حصر الحكم لوجه الإثبات على هذا التصور مخالف لقانون ذلك أن وجود هذه الاتحاض ليس إلا حالة مادية يجوز إثباتها بأي طريق من طرق الإثبات . والسابع — في أن الحكم إذ قضى بصحة عقد الإيجار الذي أبرمه الحارس . مع أنه مشوب بالتبني الفاحش — مخالف أحكام الشريعة الإسلامية . والثامن — في أن الحكم يفرض صحة عقد الإيجار خطأ في القانون من ناحيتين الأولى — في عدم تطبيقه أحكام

المؤجرة غير تابعة لوقف الشراوية قضت بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٩ و ١٩٤٥/١٢/٢٣ بتدب خير لتطبيق صحيح الوقفين على العين موضوع عند الإيجار لمرة ما إذا كانت تابعة للوقفين مما أو لأحدهما وإن كان الأول فاحصة كل وقف فيه . ثم قال « انه تبين من الاطلاع على تقرير الخبير أن العين موضوع النزاع لا تتبع وقف الركيدار بل تتبع الوقفين مما وترى المحكمة الأخذ بهذا التقرير للأسباب المبيته به . »

« ومن حيث انه يبين من تقرير الخبير المتقدمة صورته الرسمية لهذه المحكمة انه لم يبين حصة كل من الوقفين في العين المؤجرة مع أن الحكم الذي تدبب أوجب بيانها لتحديد نصيب كل منهما في تكاليف البناء . ولما كان الحكم المعلوم فيه قد انشاق وراء تقرير الخبير دون أن يبين سند عدوله عن إيجاب تنفيذ الحكم التمهيدى — ولا علة قضائه — بإلزام الوقفين مما — مما يستفاد منه أنه أزمهما مناصفة بما قضى به مع خلو تقرير الخبير من هذا التحديد — فإن الحكم يكون قاصر البيان في هذا الخصوص قصوراً يستوجب نقضه . »

« ومن حيث انه عن الوجه السادس — فإن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه في هذا الخصوص قال « أما القول بوجود اقتاض ومخلفات كانت لجهة الوقف وقت بدأ التأجير فكان من اللازم إثبات حالتها سنة ١٩٣٢ حتى يمكن الرجوع بها على المدعى وذلك أمر لم يثبت ولم يتم به من يمثل الوقف مما لا يجدى الآن . » وهذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه . إذ أنه لم يتم قضاءه على أساس أنه لا يجوز الإثبات في هذه الحالة إلا بدليل معين بل أقامه

الأعيان الخربة حتى يمكن الحصول على ريعها لما في ذلك من مصلحة للمستحقين ومن ثم يكون الحارس قد عمل على مصلحة الوقف بحسن إدارته وليس في تصرجه المستأجرة بالاستيلاء على المصاريف التى صرفت في الإنشاء والتجديد طبعاً لتعويض عند الإيجار ما يخالف القانون أو يخرج عن حدود سلطته وهذا الذى قاله الحكم لا خطأ فيه إذ الحارس على مال موقوف من السلطة ما لناظره فهو يملك التحدث على شئون الوقف إلا أن يجد الحكم الذى أقامه منه — والحكم الذى أقيم الحارس بموجبه لم يقيده في الإدارة ولازم ذلك — أن يكون له كاتر الوقف سلطة التصريح بتغير أمر من الناضى بإحداث بناء في الوقف ليكون لجهة الوقف كلما كان في البناء مصلحة تعود على الوقف أو على المستحقين . وللاذون بإحداث المبارة في وقف متهم أن يرجع في غلة الوقف بما اتفق ولا يعتبر ذلك من قبيل الاستدانة على الوقف — ولما كان الحكم المعلوم فيه قد استند إلى أسباب ساقطة في تقريره أن تصرّج الحارس بالبناء كان لمصلحة الوقف والمستحقين يكون الظن عليه من هذه الناحية غير سديد — أما ما يتحدى به الطاعنان من أن ما أجزته المعلوم عليها يعتبر تغييراً لمعالم الوقف فهو غير متبول منهما إذ لم يقدم ما يثبت أنهما تمسكا بهذا الوجه لدى محكمة الموضوع . »

« ومن حيث ان الوجه الثالث مردود بأن ما أورده الحكم في هذا الخصوص ليس إلا زيفاً . »

« ومن حيث انه عن الوجهين الرابع والخامس . فإن الحكم قال « ان المستأجرين ادعيا أمام هذه المحكمة بأن أعيان الوقف

المبرم بين الحارس والمطعون عليها والمثبتة  
نصوصه في الحكم — صريح في أن الحراسة  
« ملزمة بدفع جميع المصاريف التي صرفت  
في الإنشاء والتجديد حسب تقديرها بواسطة  
خير في وقت إنشائها » — كان من المتعين على  
محكمة الموضوع أن تأخذ بأحكامه إذ هو قانون  
المتعاقدين . دون نظر إلى ما زاد في قيمة الأرض  
ولا إلى ارتفاع أسعار المهمات والأدوات  
وقت رفع الدعوى . وفضلاً عن مخالفة الحكم  
في هذا الخصوص لأحكام العقد ذاته — وقد  
استند إلى المادة ٢٥ من القانون المدني (التقديم)  
أخطأ في تطبيقها بجملة حتى الاختيار الباني  
لا لملك الأرض ويتعين لذلك قبول هذا الوجه  
وتقص الحكم في خصوصه .

« ومن حيث أن الوجه التاسع مردود بأن  
إشارة الحكم إلى قواعد العدل والإنصاف إنما  
جاه تريد أن يربط الحكم عليه أثرًا .

« ومن حيث أن عما ينهض الطاعنان على  
الحكم في السبب الثاني قصوره في التسبب ذلك  
أن الطاعنين دفعا أمام محكمة الاستئناف يطلان  
عمل الخبير المعين في الدعوى — لتعمده إجراء  
المعاينة في غيبتها وإن الحكم مع كونه أخذ  
برأى الخبير أغفل الرد على هذا الدفع .

« ومن حيث أن الطاعنين دفعا أمام محكمة  
الاستئناف في مذكرتهما المقدمة لجلسة ٧ من  
يناير سنة ١٩٤٧ يطلان عمل الخبير أمام  
شعبان بك لمباشرته التأمورية وإجراءه المعاينة  
في غيبتها . ولم يرد بالحكم إشارة لهذا الدفع .  
ولما كان ثبوته مما يتبين له وجه الحكم في  
الدعوى كان إغفاله قصوراً يوجب تقص الحكم .

« ومن حيث أن بقية الأوجه التي اشتمل  
عليها السبب الثاني ليست إلا ترديداً لما جاء

على علم جلوى الإثبات بالينة وهذا عما يتعلق  
بتقدير الدليل في الدعوى وهو عما يستل به  
قاضي الموضوع ويتعين رفض هذا الوجه .

« ومن حيث أن الوجه السابع مردود بما  
قرره الحكم من انتفاء الغبن لأسباب سائغة .

« ومن حيث أنه عن الوجه الثامن فإن  
الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه أقام فضله  
بالزام الطاعنين بما قضى به — تأسيساً على  
أرض الوقف . وأن لها الحق في اقتضاء قيمة  
المنشآت التي زادت في قيمة الاستغلال — طبقاً  
لتقدير الخبير لها — مستحقة الزرع — معتبراً  
في التقدير أن هذه الخامات والمهمات مزروعة  
من أملاكها ومعرضة للبيع . تخضع لأسعار  
الوقت الحاضر « يناير سنة ١٩٤٤ » التي ارتفعت  
وزادت في قيمة الأرض نفسها — كما قرر أن  
« الباقى حسن النية أن يطالب بقيمة المنشآت  
إذا كان مقتداً أنه المالك وإذا كان مستأجراً  
أو حائزاً أو محتكراً فليس يسوغ للمالك أن  
يطلب إزالة شيء مما ذكر بل يكون غيراً بين  
دفع قيمة المهمات والأدوات وأجرة العملة  
( مستحقة البقاء ) وبين دفع ما زاد في قيمة  
الأرض بسبب ما حدث بها . فإذا زادت قيمة  
الأرض بزيادة قيمة المنشآت وقت الرغبة  
في زرع ما أنشئ وجب على المالك أن يعرض  
المستأجر حسن النية قيمة تلك المنشآت التي  
زادت قيمتها وارتفعت أسعارها وقت رفع  
الدعوى . ولم يأخذ الحكم بتقرير الخبير لقيمة  
المنشآت مستحقة البقاء وهو التقدير المرتبط  
بزمان الإنشاء في تاريخه الذي يتبين من  
سنة ١٩٣٣ إلى نحو سنة ١٩٣٦ وتخضع أسعاره  
لأسعار ذلك الوقت .

« ومن حيث أنه لما كان عند الاتفاق



١٤١ مدني قديم يقتضي رفع الدعوى باسم المدين ليقتضى فيها له . اما رفضها باسم الدائن وصدور الحكم له فهو مخالف للسادة المذكورة .

٣ - إذا كان التعرض للمستأجر مبنياً على سبب قانوني هو ادعاء الملكية بطريق البذل فلا يجوز للمستأجر بوصفه مستأجراً مقاضاة الطاعن لأنه ليس له حق عيني على العين المؤجرة ولا تربطه بالتعرض علاقة قانونية تميز له مقاضاته .

### الحكم

« من حيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ قرر أن تعرضه للمطعون عليه الاول يعتبر تعرضاً مبنياً على سبب قانوني هو إدعائه بملكية الأطلان التي كان المطعون عليه الاول يطالب بردها بوصفه مستأجراً لها من المطعون عليه الثالث وأن المؤجر يضمن هذا التعرض سواء حصل قبل تسليم العين للمستأجر أو بعد ذلك كان من مقتضى هذا التقرير أن يقتضى بقبول الدفع بعدم قبول دعوى المطعون عليه الاول قبله ولكن الحكم رفض هذا الدفع تأسيساً على أن المؤجر - المطعون عليه الاخير - إذ طلب أن يقتضى للمستأجر بطلاناته فانه يكون بذلك قد تنازل له عن حقه في الربع . وهذا خطأ في القانون ذلك ان المادة ٣٤٩ من القانون المدني ( القديم ) تشترط لصحة حوالة الديون رضا المدين بالحوالة كتابة والمدين هنا هو الطاعن وهو لم يقل هذه الحوالة .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن قرر « أن المؤجر يجب عليه تسليم العين خالية من جميع العوائق التي تحول دون الانتفاع بها

في السبب الاول مما سبق الرد عليه .

« ومن حيث انه لما سبق بيانه يضمن تقض الحكم في خصوص الوجبه الرابع والخامس من السبب الاول والوجه الاول من السبب الثاني ورفض ما عدا ذلك .

( ملن الشيخ محمد الزامل صفته وحضر عنه الاستاذ معطي البرادعي ضد شركة محمد أفندي السيلبي وشركاه وحضر عنها الاستاذ شكرى ديمترى نائباً عن الاستاذ عبد العزيز فهم رقم ٣٩ سنة ١٨ ق ) .

٤٥٠

١٩ يناير سنة ١٩٥٠

حوالة الديون . رضا المدين . مؤجر يتنازل عن الربع للمستأجر ضد المتصحب . صدور الحكم بالتعويض للمستأجر . عدم جواز . استعمال حق المدين . ليس للمستأجر دعوى مباشرة ضد التعرض لبيب قانوني .

### المبادئ القانونية

١ - إذا رفع المستأجر دعوى الربع ضد المتعرض له بسبب قانوني وأدخل المؤجر في الدعوى وطلب المؤجر أن يحكم للمستأجر ضد المتعرض له مباشرة بالربع كان هذا تحويلاً للدين من المؤجر للمستأجر فإذا دفع المتعرض بعدم قبول الدعوى وقضت المحكمة برفض الدفع كان الحكم مخالفاً للقانون ذلك أن التنازل عن الربع إن هو إلا حوالة حق متنازع فيه يشترط لصحتها رضا المحال عليه وفقاً للمادة ٣٤٩ مدني قديم وما كان يجوز في هذه الحالة قبول الدعوى على أساس حصول التنازل عن الربع من المؤجر إلى المستأجر .

٢ - استعمال حق المدين طبقاً للمادة

يشترط لصحتها رضا المحال عليه وهو هنا الطاعن وفقاً للمادة ٢٤٩ من القانون المدني (التقديم) ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن تمسك في دفاعه بعدم قبول دعوى المطعون عليه الأول قبله بما يفيد عدم رضائه بالحوالة المشار إليها فما كان يجوز في هذه الحالة قبول الدعوى على أساس حصول التنازل عن الربع من المطعون عليه الثالث (المؤجر) إلى المطعون عليه الأول (المستأجر).

ومن حيث أن رد المطعون عليه الأول على هذا السبب بأنه إنما استعمل حق مدنيه المطعون عليه الأخير في مطالبة الطاعن بالتعويض عملاً بالمادة ١٤١ من القانون المدني (التقديم) هذا الرد يفيده أنه إنما رفع الدعوى باسمه وطلب أن يقضى له هو بالربع وصدر له الحكم به دون المؤجر مع أنه يشترط في الدعوى غير المباشرة التي تقام وفقاً للمادة ١٤١ سائلة الذكر أن ترفع باسم المدعى ليقضى فيها له. ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه لحطاً في تطبيق القانون.

ومن حيث أن الدعوى صالحة للحكم فيها. ومن حيث أنه لما كان يبين من الأسباب السابقة أن تعرض الطاعن للمطعون عليه الأول في الأرض التي استأجرها من المطعون عليه الأخير إنما كان تعرضاً مبنياً على سبب قانوني هو إعطاء الطاعن تلك هذه الأرض بطريق البديل الحاصل بينه وبين المطعون عليه الأخير لما كان ذلك، كان لا يجوز للمطعون عليه الأول بوصفه مستأجراً مقاضاة الطاعن لأنه ليس له حق عينى على العين المؤجرة ولا تربطه بالطاعن علاقة قانونية تميز له مقاضاته ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم قبول دعوى المطعون عليه الأول قبل الطاعن.

(طن اسكندر أندي جرجس ميخائيل وحضر عنه الأستاذ حمد زكي تائباً عن الأستاذين ذو الفقار ضد الحواجة حنين عليهما وآخرين وحضر عن الأول والثالث الأستاذ فيليب بشارة رقم ٢ سنة ١٨ ق.)

وأن يمنع كل تعرض من الغير سواء أكان هذا التعرض مادياً أم مبنياً على سبب قانوني ما دام قد حدث قبل التسليم والمؤجر ضمن التعرض المبني على سبب قانوني سواء أكان حاصله قبل تسليم العين للمستأجر أم بعد التسليم فإذا تحقق التعرض وجب على المستأجر إخطار المؤجر به فووقت لائق ولا بد من تدخل المؤجر في الدعوى بين المستأجر والمتعرض لأن المستأجر ليس له حق عينى على العين المؤجرة حتى يستطيع رفع دعوى الربع على المتعرض فضلاً عن أنه ليست هناك صلة بينه وبين المتعرض تخول له مقاضاته ومن ثم فليس للمستأنف ضده الأول (المطعون عليه الأول) بصفته مستأجراً أن يطلب إلزام المستأنف (الطاعن) بالربع، بعد أن قرر الحكم هذا وهو صحيح قانوناً قال: أنه تبين من الاطلاع على مذكرة المستأنف ضده الثالث (المطعون عليه الثالث) وهو المؤجر أنه قرر أن المستأنف ضده الأول (المطعون عليه الأول) يحق في طلب الحكم له بربع الأثمان المقتضية قبل المتعصب وهو اسكندر جرجس ميخائيل المستأنف وقد أشارت المحكمة الابتدائية إلى ذلك في حكمها المستأنف بقولها أن المستأنف ضده الأخير (المؤجر) طلب أن يقضى للدعى (المستأجر) المستأنف ضده الأول بطلباته الأصلية قبل المتعصب ومن ذلك يتضح أن المستأنف ضده الأخير وهو المالك المؤجر صاحب الحق في مطالبة المتعصب بالربع قد تنازل عن حقه إلى المستأنف ضده الأول المستأجر منه ولذا فإن لهذا الأخير بهذه الصفة الحق في طلب الربع من المتعصب وهو المستأنف، ولما كان هذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه برضى الدفع بعدم قبول الدعوى مخالفاً لقانون ذلك أن التنازل عن الربع إن هو إلا حوالة حق متنازع فيه

المحكمة من استعراض نصوص المستندات المشار إليها ، ان كل ما تم بين القس بسطا بشاى ( الطاعن ) والسيدة فاطمة هاتم فهمى المطعون عليها ان هو الا أعمال تمضيرية ليح ابتدائى لم يتم ولم يحور عقده فلم يستطع القس بسطا ان يقدم هذا العقد وكل ما قدمه هو الايصال المؤرخ فى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ والموقع عليه من ناظر الزراعة باستلامه مبلغ مائة جنيه تأميناً على قبوله مشتري قطعة الأرض القضاء ولم ينص فى هذا الايصال على ان البائرة قد باعت هذه الأرض وقد أشير فى هذا الايصال إلى أمر البائرة / ٣١ وقد وضع ان هذا الأمر يتطلب تحرير عقد بيع ابتدائى الشئ الذى لم يتم . كما انه يؤخذ من إشارة ناظر الزراعة المؤرخة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ إلى حضرة وكيل البائرة ان تحرير هذا العقد يتوقف على عمل خط الابعاد لمعرفة مسطح قطعة الأرض قد نبه على المهندس بتاريخ ١٠/٥/١٩٤٣ بمساحة الأرض فاشر هذا الأخير بأنه سيقوم بعمل المقاس وأوراق التقضية خالية مما يفيد ان خط الابعاد قد عمل أو أن المقاس قد أجرى وأن المساحة قد حددت وأن عقد البيع الابتدائى قد حرر ، والظاهر انه قام خلاف على مساحة قطعة الأرض موضوع الدعوى فينبأ بقول القس فى دعواه انها عبارة عن ١٦٩٢ متراً إذا بالسيدة عائشة هاتم فهمى قول انها ١٧٥٠ متراً وإذا بمقتضى القسمة المحرر بين ورثة المرحوم على باشا فهمى بتاريخ أول مايو سنة ١٩٣٢ ينطق بان مساحتها ١٧٤١ . كما أن السيدة فاطمة هاتم فهمى المالكة تمارض فى إنذارها السابق الاشارة إليه فى وجود شارع عموى بين قطعة الأرض وبين أملاك السيدة عائشة هاتم فهمى وقول فيها ايضا انها لاتمانع فى انعام البيع بالحدود الصحيحة فكانت مساحة الجزء المقول بأنه شارع مختلف على دخولها فى

٤٥١

١٩ يناير سنة ١٩٥٠

محكمة التقاض . أعمال تمضيرية . عقد لم يتم . رفض .

المبدأ القانونى

إذا كان ما تم بين الطرفين المدعى والمدعى عليه لم يكن إلا أعمالاً تمضيرية لم يتم فيها البيع ولم يتقدم فيها عقد غير إصالح لورود مبلغ ضئيل تأميناً على شراء قطعة أرض اختلف على مقدارها ومساحتها وحدودها مما يمنع من تلاقى الإرادتين وانقضاء العقد ولم تنته باتفاق ملزم للطرفين فتكون دعوى محبة التعاقد على غير اساس .

المحكم

« من حيث ان الطعن بنى على سببين تحصل أولها فى ان الحكم إذ قضى برفض دعوى الطاعن بصحة التعاقد المبرم بينه وبين المطعون عليها ببيعها له قطعة الأرض القضاء البالغ مساحتها ١٦٩٢ متراً والمبينة بالحدود والمعلم بصحيفة الدعوى بـ ٥٠ قرشاً للتر — دفع من ثمنها مائة جنيه مقدماً — إذ قضى الحكم بذلك ، خطأً فى تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، ذلك انه بعد ان ذكر نص العقد موضوع النزاع وصفه بأنه مجرد أعمال تمضيرية لم تنته باتفاق ملزم للطرفين مع ان هذا العقد تضمن الاجاب من جانب المشتري بالشراء والقبول من جانب البائع بالبيع ، والاتفاق على تحديد وحدة الثمن والعين المبيعة .

« ومن حيث ان الحكم إذ قضى برفض دعوى محبة التعاقد — قال بان الذى تستخلصه

فردود بأنه فضلا عن أنه لم يقدم ما يثبت أنه تمسك بهذا الوجه أمام محكمة الموضوع فإن هذا الاقرار إنما كان مقتصرا عن قبول المطعون عليها البيع بالشروط التي لارتقتها هي والتي كان الطاعن ينازع في اعتماد البيع على أساسها مما لا يمكن منه التول بتلاقق الإيجاب والقبول اللازمين لاعتماد البيع .

« ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومتعين الرض .

( ملن القس بسلا يثاى وحضر عنه الاستاذ نصيف زكى بك ضد الشيعة طلبة حاتم فهمى وحضر عنها الاستاذ حمد زكى تابا عن الاستاذ أحمد زغلول رقم ٨٨ سنة ١٨ ق ) .

## ٤٥٢

١٩ يناير سنة ١٩٥٠

ملن بالزور - فقد الحتم - عتور الطعون ضد م عليه والتوقيع ب - واقعة عجز الطاعن عن إثباتها - لا يكن مجرد الادعاء بها - تنيب أحد الدليين .

## المبادئ القانونية

١ - اذا ادعى الطاعن بالزور بأن ختم مورثه فقد وأعلن المورث عنه وأن المطعون ضده وجد الحتم واستعمله وطلب إحالة الدعوى على التحقيق لاثبات هذه الواقعة وعجز عن اثباتها كان طعنه مرفوضاً لأن اعلان المورث فقد ختمه في إحدى الصحف لا ينض دليلا على صحة الرقعة ولا يعتبر قانونا حجة على المطعون عليهم لأن هذا عمل استقل به المورث ولا دخل لهم فيه .

٢ - اذا بنى الحكم على دليلين وكان في الدليل الأول ما يكفي لحل الحكم فيما قرره

المبيع ومعنى ذلك أن البائنة لم تكن تتر القس بسلا على الحدود التي يدعيها ولا على مقدار المساحة المبيعة .

« ومن حيث أن اختلاف الطرفين على مساحة المبيع وحدوده يمنع من تلاقق الارادتين وانعقاد العقد .

« ومن حيث أنه قد استبان للحكمة أنه لم يكن هناك بيع بالمعنى الصحيح لعدم استكمال شرائطه القانونية وإن كل ما حصل هو مجرد أعمال تحضيرية لم تنته باتفاق ملزم الطرفين فتكون دعوى صحة التعاقد المرفوعة من القس بسلا على غير أساس ، ومن هذا الذى قاله الحكم بين أنه حصل تحصيلاً سابقاً فهم الواقع في الدعوى وهو أن البيع لم يتمد لعدم الاتفاق على العين المبيعة . ومن ثم لا محل لما ينهض عليه الطاعن من مخالفة القانون .

« ومن حيث أن السبب الثانى يحصل في الحكم أخطأ في تكييف المستندات المقدمة من الطاعن كما اغفل الرد على إقرار المطعون عليها بحصول البيع في الاقرار المرسل منها إليه في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ وكذلك اغفل الرد على إقرارها بالبيع الثابت بمحضر جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٤٤ في التفضية رقم ٧٥ سنة ١٩٤٤ كلى المنيا .

« ومن حيث أن هذا السبب يوجبه مردود بأن الشق الأول منه إنما هو ترديد لما جاء بالسبب الأول وإن الحكم هو تعرض للانتظار الموجه من المطعون عليها إلى الطاعن واستخلص منه أن الاتفاق بينها وبين الطاعن لم يكن شاملا وإن إيجاب الطاعن لم يصادف قبولا منها يحقق الاركان القانونية لاعتماد البيع - أما ما ينهض الطاعن على الحكم من اغفاله الرد على الاقرار الثابت بمحضر جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٤٤

عليه قد شهد شهودهم بأنهم لا يعرفون شيئاً عن غاتم المورث للملك كوركا لا يعرفون إن كان قد مات أو لا أو أن المستأففين حصلوا عليه ووقعوا به على الأوراق المطعون عليها بنفي عليه هنا بينما شهد عبد الكريم حسن بأن مورث المستأف عليهم اعتاد مصاحبه كلما حضر بناحية الراجيل بلدة المستأففين ليكتب له الأوراق اللازمة لمعاملاته المالية مع الغير وأن الأوراق المطعون عليها هو الذي حررها بخطه ووقع عليها أمام الشاهد بختاه وصفوة القول أن التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة لم يثبت منه تزوير المخلصات المطعون عليها بل ثبت أنها صحيحة .

ومن حيث أنه ليس في هذا الذي قرره الحكم مخالفة للقانون فإعلان المورث قد ختمه في إحدى الصحف لا ينهض دليلاً على صحة هذه الواقعة ولا يعتبر قانوناً حجة على المطعون عليهم لأن هذا عمل استل به المورث ولا دخل لهم فيه . وقد طلب الطاعنون أنفسهم أن يثبتوا بالية ضياع الختم في سنة ١٩٣٣ وأن المطعون عليهم عثروا عليه ووقعوا به الأوراق المطعون فيها فلما أجابتهم المحكمة إلى ما طلبوا لم يجوزوا عن الإثبات حسب بل ثبت لدى المحكمة عدم صحة الواقعة التي يدعونها وذلك بما شهد به محرر الأوراق المطعون فيها من أن المورث وقعها بختمه أمامه .

ومن حيث أن السبب الثاني يحصل في أن الحكم قد شابه قصور إذ لم يرد على ما أدل به الطاعنون تأييداً لدعواهم من أن أصل الدين ثابت بسنتين—عقد بيع وفأق وإقرار—وقيمة أيهما قل عن المبلغ المدعى بسداده وهو ١٨٠ ج وأن لو صح أن المطعون عليهم سدوا

في هذا الخصوص كان البحث في تعيب الدليل الثاني غير منتج ما دام يصح أن يقوم الحكم بدونه .

### المحكمة

ومن حيث أن السبب الأول يحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى التزوير تأسيساً على أن الطاعنين قد عجزوا عن إثبات قد ختم مورثهم قد غالف التناون لأن قد ختم من الأمور الواقعية التي قد يسجز صاحبه عن إقامة الدليل المادي عليها بطريق مباشر أو بطريق البينة ذلك لأن واقعة في ذاتها تكون أمراً سلبياً فيكفي في إثباتها أن يكون مدعياً قد أعلن عنها كما فعل مورث الطاعنين وأن الصحيح قانوناً في هذا الصدد هو أنه متى أعلن التقرير بفقد الختم من صاحبه كان على المتمسك بمحرر يحمل هذا الختم المعلن عن فقدته إثبات صحة صدوره من صاحب الختم .

ومن حيث أن هذا السبب مردود بما هو ثابت بالحكم من أن الطاعنين طعنوا بالتزوير في الأوراق التي قدمت في الدعوى وكان دليل التزوير الأول أن الأوراق وإن كانت تحمل ختم مورثهم إلا أن هذا الختم قد مات في سنة ١٩٣٣—وقد أعلن ذلك في إحدى الصحف—وان المطعون عليهم عثروا على هذا الختم ووقعوا به الأوراق المطعون فيها — فقبلت المحكمة هذا الدليل وأسالت الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعنون صحته ولكنهم كما ذكر الحكم المطعون فيه لم يثبتوا في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة واقعة قد غاتم مورثهم مسعود عثقي عليه وأن المستأففين حصلوا عليه ووقعوا به على الأوراق المطعون عليها بنفي

« ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن كل ما قرره الحكم في هذا الشأن هو تقدير موضوعي سائق عما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

« ومن حيث أن السبب الرابع يتصل في أن الحكم اعتمد فيها اعتمده عليه في القول بصحة الأوراق المطعون فيها على ما ثبت له من قضية أخرى كانت بين الطاعين وآخر نظرتها المحكمة في نفس الجلسة من أن هناك أوراقا وقع عليها المورث بالحتم المدعى يفقده بعد سنة ١٩٣٣ أي بعد التاريخ المدعى يفقده فيه ، مع أن تلك القضية لم تضم إلى القضية الحالية — وما كان يجوز للمحكمة أن تتخذ منها دليلا على صحة الأوراق المطعون فيها .

« ومن حيث أنه واضح مما ذكر في الرد على السبب الأول أن الحكم بني قضاءه رفض دعوى التزوير على ما ثبت له من عجز الطاعين عن إثبات دعواهم وبني تقريره وصحة الأوراق على دليلين مستقلين الأول شهادة محرر الأوراق والثاني الترتبة المستمدة من وجود أوراق في القضية الأخرى موقعه بتحم المورث المدعى يفقده ولما كان في الدليل الأول ما يكفي لحل الحكم فيها قرره في هذا الخصوص كان البحث في هذا السبب غير منتج لثبته بتسبب الحكم في أحد الدليلين الذي يصح أن يقوم الحكم بدونه .

« ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

( لمن مدبرولى مسود عفتى علوه وآخريى وحضر عنهم الاستاذ فريد أطلون نائباً عن الاستاذ محمد حسن ضد ورثة أحمد محمد سليمان وحضر عن الثامن الاستاذ لحد زكى رقم ٨٩ سنة ١٨ ق ) .

ما يدعون وقامه ما يثبت السندات في يد مورثهم وأن الأوراق المطعون فيها مرصدة في توتة جيب كبت بالقلم الكويا وأن العبارات الواردة بها تدل على أن التحرير حصل بإملاء المدتين في غير حضور الدائن وأن قيمة إيجار القدر المؤمن به ظلت على حالها رغم ادعاء المدتين الوفاء بمعظم الدين وأن المدتين عجزوا عن دفع الأجرة وحررا على أنفسهم سندات بمبالغ ضئيلة في سنة ١٩٣٩ بل وقسطوا هذه المبالغ، ولو كان في مقدورهم الدفع من أصل الدين لما عجزوا عن دفع الأجرة . وإن كاتب الأوراق المطعون فيها علم بفقد الحتم الأول واستعمال المورث ختماً جديداً بدليل العقود التي قدمها الطاعون .

« ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن الحكم يحض دليل التزوير وهو أن ختم المورث فقد منه في سنة ١٩٣٣ وأن المطعون عليهم عثروا عليه ووقعوا به الأوراق المطعون فيها ، فلم يقرر عجز الطاعين عن إثبات هذا الدليل بحسب بل انتهى إلى إثبات عدم صحته بما شهد به محرر الأوراق الذي أورد الحكم في أسبابه ما يفيد أن المحكمة اطمانت إلى شهادته — فلا يعيب الحكم إلا يكون قد رد على بعض الترائن التي ساقها الطاعون تعريزاً لعلهم إذ أصبح الرد عليها تزييماً بعد أن تبين للمحكمة أن الدليل قائم على صحة الأوراق واقتناع المحكمة بما قدم من دليل على صحتها يفيد بذاته إطراحها ما قدم من قرائن على تزويرها .

« ومن حيث أن السبب الثالث يتصل في أن الحكم قد مسخ دليل الطاعين الذي يتصل في أن عبارة الأوراق المطعون فيها قد وردت بصيغة التكلم وأن كاتب الأوراق يعلم بفقد الحتم الأول واستعمال المورث الحتم جديد .

٤٥٣

٢٦ يناير سنة ١٩٥٠

لمن بالتزوير - قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الدليل المقدم من الطاعن بالتزوير هو أن الختمين الموقع بهما على الأوراق المطعون فيها بالتزوير مختلفين وأنه لا يستعمل ختاما وكلاهما ليس له وقررت محكمة الاستئناف أن هذا الذي يقوله الطاعن هو محاولة لاثبات النفي المطلق ورفضت دعوى التزوير ، كان الحكم منقوضاً لقصوره . لان قول الطاعن في دليله أن كلا الختمين المنسوبين إليه ليس له وأنه إنما يستعمل امضاءه دون الختم في جميع معاملاته . هذا القول يتضمن وقائع ايجابية تقبل الاثبات لو أثبتت القرص للطاعن ولم يسد عليه الحكم سبيل هذا الاثبات .

المحكم

« من حيث ان بما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه ان المحكمة إذ اقتضرت عند تحديثها عن الدليل الأول من أدلة التزوير التي تمسك بها على مناقشة ما قرره فيه من ان الختمين الموقع بهما على الأوراق المطعون فيها مختلفان وأنه لا يستعمل الختم أصلاً دون أن تلقى بالآلة لما قرره من أن كلا الختمين ليس له فأنها بذلك تكون قد مسخت الدليل كما أخطلت إذ اعتبرت قول الطاعن بأنه لا يستعمل الختم أصلاً نقياً مطلقاً لا يمكن تحقيقه في حين أنه يتضمن وقائع ايجابية

قابلة للتحقيق كما شاب حكمها التصور إذ أغفلت الرد على المستندات الرسمية التي قدمها إليها ومنها ما هو سابق في التاريخ على تواريخ الأوراق المطعون فيها ومنها ما هو لاحق لها ليستدل بها على أنه إنما يستعمل في معاملاته الامضاء دون الختم .

« ومن حيث انه يبين من الحكم ان الدليل الأول من أدلة التزوير التي قدمها الطاعن هو انه موقع على الأوراق المطعون فيها بختمين مختلف كلاًهما عن الآخر وكلاًهما ليس له اذ انه لم يستعمل الامضاء وقال في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف والتي قدم صورة رسمية منها في حافظة مستنداته في هذا الطعن انه إنما يستعمل امضاءه في جميع معاملاته قبل وبعد تواريخ الأوراق المطعون فيها وليست له أية ورقة فيها الختم المنسوب اليه . فرد الحكم على هذا الدليل بقوله — « ان التوقيع على الأوراق الثلاثة بختمين مختلفين لا يمكن أن يكون في ذاته دليلاً على تزوير هذه الأوراق ان لم يكن دليلاً على العكس إذ ان الذي يحاول تزوير مثل هذه الأوراق لا يلجأ عادة إلى اصطناع ختمين مختلفين اختلافاً ظاهراً في طريقة رسم الاسم بل وفي تاريخهما أما القول بأن مدعى التزوير لا يستعمل الختم أصلاً فهو محاولة لاثبات النفي المطلق وهو ما لا يمكن تحقيقه فيتمين لذلك عدم قبول هذا الدليل . »

« ومن حيث انه وان كان تقدير هل الدليل متج أو غير متج في اثبات التزوير هو مما يستقل به قاضي الموضوع الا ان هذا مشروط بأن يقيم قضاؤه بذلك على أسباب سائقة — ولما كان الحكم قد أسس قضاؤه باعتبار الدليل سالف الذكر غير متج على القول بأن ادعاء الطاعن بأنه اعتاد ان يوقع الأوراق بامضاءه وأنه لم يستعمل الختم أصلاً ، هو محاولة لاثبات النفي

## الحكم

« من حيث ان الطعن يبنى على ثلاثة أسباب ينشأ  
الطاعون في أولها على الحكم الخطأ في اجراءات  
الدعوى وفي التطبيق القانوني ذلك بأن هذه الدعوى  
رفعت بوصفها دعوى استرداد فرعية لإلزام حيز  
وأصل النزاع فيها يدور حول ملكية الأرض  
المحجوز على الحاصلات الموجودة بها وبالتالي  
صورة الإيجار المحرر عنها ولكن المحكمة قضت  
من تلقاء نفسها بملكية المتقولات المحجوزة مع  
ان تكيف الدعوى هو من حق الخصم لا من  
حق المحكمة وليس لها ان تعدله لأنه ليس من  
النظام العام كما أنها لم تتعرض للملكية الأرض  
ووضع اليد عليها إثباتاً ونفياً مع ان الطرفين قدما  
ما لهما من مستندات للملكية وطلباً نذب خير  
لتطبيقها على الطبيعة .

« ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن  
الطعون عليهم طلبوا في عريضة دعواهم تثبيت  
ملكيتهم للمتقولات المحجوزة وإلغاء الحيز الموقع  
عليها فالمحكمة إذ قضت بملكيتهم لما لم تقض بذلك  
من تلقاء نفسها كما أنه لم يكن هناك ما يدعوها  
إلى التطرق لبحث ملكية الأرض وبالتالي نذب  
خير لتطبيق المستندات متى كانت قد اطمأنت  
في إثبات ملكية المتقولات المحجوزة إلى شهادة  
الشهود الذين سمعتم .

« ومن حيث ان السيدان الثاني والثالث  
يتحصلان فيما يعنيه الطاعون على الحكم من  
خطأ في تطبيق القانون من وجهين (الأول) لأنه  
رتب على ثبوت ملكية المطعون عليهم للمتقولات  
المحجوزة إلغاء الحيز الموقع عليها مع أن المادة  
٦٦٨ من قانون المرافعات (التقديم) أباحت  
للبلاك الحيز على ما يوجد بالعين المؤجرة من  
متقولات على اعتبار أنها مملوكة للمستأجر الأصلي  
أو المستأجر من باطه (والثاني) لما جاء به

المطلق وهو ما لا يمكن تحقيقه في حين أن قول  
الطاعن في دليله بأن كلا الحتمين المنسويين اليه  
ليس له وأنه إنما يستعمل أعضائه دون النعم في  
جميع مآلاته - هذا القول يتضمن وقائع  
إيجابية تثبت الإثبات لو أتيحت الفرصة للطاعن  
ولم يسد عليه الحكم سيل هذا الإثبات، لما كان  
ذلك كان الحكم قاصراً قصوراً يستوجب نقضه  
دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

( طعن لإبراهيم إبراهيم المنير وخضر عنه الأستاذ  
عبد الفتاح الشلقاني ضد الشيخ حسن علي الثاني رقم ٨٤  
سنة ١٨ ق ) .

٤٥٤

٢٦ يناير سنة ١٩٥٠

دعوى استرداد فرعية لائلاء حيز .

المبدأ القانوني

انه وإن كانت المادة ٦٦٨ من قانون

المرافعات القديم قد أجازت للملاك البيوت  
والأطيان وملحقاتها ومستأجرها الأصليين  
الذين لهم فيها حق في الحال أن يحجزوا  
المفروشات ونحوها والمتقولات الموجودة  
بالحال المستأجرة والأثاث والمحصولات  
حجزاً تحفظياً للتأمين على اداء الأجرة  
المستحقة لهم إلا أن محل تطبيق هذه المادة  
ألا يكون المؤجر عالماً بأن ما حجز عليه ليس  
مملوكاً للمستأجر أو المستأجر من الباطن  
ويجوز استخلاص هذا العلم من ظروف  
الدعوى وملاساتها والحكم إذ استدل على  
علم المؤجر بأن الحاصلات ليست مملوكة  
للمستأجر أو المستأجر من الباطن بأن  
العين المؤجرة « جرن » لا ينتج محسولات  
وأما حيث ليقفل إليها سكان العربة  
محسولاتهم لمراسمها به يكون قد استخلص  
استخلاصاً سائماً هذا الذي انتهى إليه .



### المبدأ القانوني

إذا أعلن الحكم المطعون فيه بعد نفاذ قانون المرافعات الجديد فتكون إجراءات الطعن فيه بطريق النقض وفق ما رسمه هذا القانون مما يخول استعمال الرخصة التي نص عليها في المادة ٢٧٤ ومن ذلك يكون للطاعن وفقاً لهذا النص أن يطلب في تقرير الطعن إلى محكمة النقض أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً متى كان يخشى من تنفيذه وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه .

### الحكم

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه صدر في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ من محكمة القاهرة الابتدائية بصفة استثنائية في مادة من مواد وضع اليد فهو قابل للطعن فيه بطريق النقض .

« ومن حيث ان الحكم المذكور أعلن للطاعن في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ — أي بعد نفاذ قانون المرافعات الجديد — فتكون إجراءات الطعن فيه بطريق النقض وفق ما رسمه هذا القانون . مما يخول استعمال الرخصة التي نص عليها في المادة ٢٧٤ — ومن ذلك يكون للطاعن وفقاً لهذا النص أن يطلب في تقرير الطعن إلى محكمة النقض أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً متى كان يخشى من تنفيذه وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه .

« ومن حيث ان طلب وقف التنفيذ الذي تقدم به الطاعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث ان تنفيذ الحكم المطعون فيه ليس من شأنه أن يترتب عليه وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه . ومن ثم يمتنع رفض طلب وقفه .

( طعن أحد عمد أنور وحضر عنه الأستاذ عبد الفتاح السيد بك ضد محمود محمد حوده أندى وحضر عنه الأستاذ محمد أبو العينين لإبرام رقم ٣ سنة ٢٠ ق ) .

من احتال صورية عقد الإيجار مع أنه لا يصح بناء الحكم على مجرد الاحتال بل كان يجب الفصل بدليل قاطع في صورية العقد .

« ومن حيث ان هذين السيين مردودان ( أولاً ) بأنه وان كانت المادة ٦٦٨ من قانون المرافعات ( القديم ) قد أجازت لملك البيوت والأطيان وملحقاتها ومستأجرها الأصليين الذين لهم فيها حق في الحال أن يصحبوا المفروشات ونحوها والمنقولات الموجودة بالحال المستأجرة والأشجار والمحصولات حراً تحفظاً للأمن على أداء الأجرة المستحقة لهم إلا أن محل تطبيق هذه المادة ألا يكون المؤجر علماً بأن ما حجز عليه ليس مملوكاً للمستأجر أو المستأجر من الباطن ويجوز استخلاص هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها والحكم إذ استدل على علم الطاعنين بأن الحاصلات ليست مملوكة للمستأجر أو المستأجرين من الباطن بأن العين المؤجرة جرن لا تنتج محمولات وإنما هيئت لينقل إليها سكان العزبة محمولاتهم لدراسها به يكون قد استخلص استخلاصاً سافهاً هذا الذي انتهى إليه ( وثانياً ) أن ما جاء بالحكم من احتال صورية العقد هو تزيد منه لأنه إنما أقام قضاء على ثبوت صحته فلا محل إذن لما يعبه عليه الطاعنون في هذا الخصوص .

« ومن حيث انه يبين بما تقدم ان الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

( طعن الحاج أحمد أحد على نصره وآخرين وحضر عنهم الأستاذ عبد الفتاح الشافعي نائباً عن الأستاذ مصطفى سلامة ضد سليمان محمد عطية وآخرين رقم ١٠٥ سنة ١٨ ق ) .

٤٥٥

٢٦ يناير سنة ١٩٥٠

حكم تمهيدى . طلب وقف تنفيذه . الحكم أعلن بعد نفاذ قانون المرافعات الجديد . إجراءات الطعن طبقاً لقانون الجديد .

## قضاة محكمة الاستئناف الأهلية

( القضاء المدني )

٤٥٦

محكمة استئناف مصر

١٨ يناير سنة ١٩٤٩

مامل . فصله . مكافأته . متى تزم . مقدارها .

المبادئ القانونية

١ - اتبع بعض الشركات نظاماً يقضى بإعطاء جزء من صافي الربح للعمال تشجيعاً لهم على بذل مجهوداتهم في تصريف البضائع على بذل هذا الجزء من الربح « جلدلة » وتعتبر الجلدلة مرتباً إضافياً لا منحة .

٢ - إذا كان عقد العمل مبرماً لمدة غير محددة وفسخه أحد الطرفين دون أن يعلن الطرف الآخر بالمدة المعينة في المادة ٢١ من قانون عقد العمل الفردي فإن الطرف الذي فسخ العقد يلزم بأن يدفع للطرف الآخر تعويضاً مساوياً لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقي منها ويقدر هذا التعويض على أساس متوسط ما تناوله العامل في الثلاثة الأشهر الأخيرة من أجر ثابت ومرتبات إضافية تطبيقاً للمادة ٢٢ من القانون المذكور وعلى ذلك فإن الجلدلة يجب احتسابها في هذه الحالة لأنها مرتب إضافي .

٣ - أما إذا انتهى عقد العمل بحجز

العامل من تأدية عمله عجزاً كاملاً فإن المادة ٢٤ من قانون العمل الفردي تلزم صاحب العمل في هذه الحالة بأن يدفع للعامل المكافأة المنصوص عنها في المادة ٢٢ من القانون المذكور وهي أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الست الأولى . وأجر شهر عن كل سنة من السنوات الباقية على أساس الأجر الأخير ولم ينص فيها على المرتبات الإضافية فتخرج بذلك الجلدلة .

٤ - أن علاوة الغلاء قد تقررت لمواجهة ازدياد تكاليف المعيشة وتعويض ضعف القوة الشرائية للجنه ولذلك ينبغي اعتبارها جزءاً متمماً للأجر الثابت عند احتساب المكافأة المنصوص عنها في المادة ٢٢ المذكورة .

الحكم

من حيث أن الحاج إبراهيم حافظ الحتام اقتضى رفع هذه الدعوى أصلاً أمام محكمة مصر الكلية الوطنية قال فيها ما ملخصه أنه التحق بخدمة شركة بيع المصنوعات في أول يناير سنة ١٩٣٤ واستمر في خدمتها إلى أن وصل إلى منصب رئيس قسم المشتريات للاقطان ووصل مرتبه إلى مبلغ ٧٠٠ م و ٧٥ ج شهرياً وقد أصبح من

الاجر الثابت مضافا اليه علاوة غلاء المعيشة قسط .

« ومن حيث ان الحاج ابراهيم حافظ الختام استأنف هذا الحكم وبني استئنافه على وجوب احتساب الجريدة ضمن الاجر الثابت وقال ان المادة ٢٢ من قانون عقد العمل الفردى عرفت المرتب في الفقرة الثانية منها بأنه متوسطا يتناوله العامل في الثلاثة الأشهر الأخيرة من اجر ثابت وقات اضافية وان المشرع لم يحدد نفسه في حاجة إلى تعريف معنى المرتب في المادة ٢٢ من القانون المشار اليه بعد ان عرفه في المادة ٢٢ وطلب تعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمكافأة والقضاء له بمبلغ ٣٤٧ م ر ٨٧٠ ج وهو قيمة مرتب الستة أشهر التي يستحقها طبقاً للفقرة ب من المادة ٢٣ من قانون عقد العمل الفردى .

« ومن حيث ان الشركة من جانبها استأنفت الحكم الابتدائي أيضاً وبفت استئنافها على ان الحكم الابتدائي قد أخطأ في اضافة امانة غلاء المعيشة إلى الاجر الثابت وقالت ان الامر العسكري رقم ٣٥٨ وهو خاص بصرف امانة الغلاء قال في المادة الثانية منه انه يتخذ أساساً لتحديد العلاوة، الاجر الذي يتناوله العامل وقت صدور هذا الامر يدخل في حساب الاجر ويكون قد منح له نصف علاوة عادية ولكنه لا ينص ما منح العامل بنصف علاوة غلاء .

« ومن حيث انه عن الجريدة فهو نظام اتبعه بعض الشركات باعطائه جزء من صافي الربح للعامل تشجيعاً له لئلا مجهود في تصريف البضائع فيزداد ربح الشركة من جراء ذلك فهو مرتب اضافي تعطيه الشركة لموظفيها وليس بمنحه أو هبة كما ذهب اليه الحكم الابتدائي، يدل على ذلك ان الشركة نفسها سلبت به صفة عن شهر سبتمبر

جاء المجهود الذي بذله في العمل بضعف في الاعصاب أثر على قوة أبصار عينه الامر الذي جعله غير قادر على الاستمرار في مباشرة عمله بالشركة - فطلب من الشركة بمخاطب مؤرخ ٣٠ / ٩ / ١٩٤٦ تسوية حاله طبقاً لتانون عقد العمل الفردى ومحب خطابه بشهادتين طبيتين فأجابته الشركة إلى طلبه بمخاطب مؤرخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ووعده بتسوية حاله على حسب التانون ولكنها لما أبطلت وسوف في اعطائه المكافأة اضطر لرفع هذه الدعوى وطلب الحكم له بالمكافأة على حسب قانون عقد العمل الفردى باعتبار ان مرتبه ٧٠٠ م و ٧٥ ج شهرياً وانه قضى في الشركة اثني عشر عاماً وتسعة أشهر فيكون مقدار ما يستحقه ٧٥ م و ٧٢٨ ج يضاف إلى ذلك « الجريدة، عن شهر سبتمبر سنة ١٩٤٦ وقدرها ٣٧٥ م و ٢٥ ج و ١٥٠ ج قيمة ماله في صندوق الادخار .

« ومن حيث ان الشركة لم تنكر على الحاج ابراهيم حافظ الختام انقضى انه كان موظفاً طرفها لمدة تزيد عن الاثني عشر سنة وان له في ذمتها الجريدة عن شهر سبتمبر سنة ١٩٤٦ وقدرها ٥٥٢ م و ٢٧ ج بدخيم الضريبة وان المبلغ الذي له في صندوق الادخار هو ٧٢٠ م و ١٠٤ ج لا ١٥٠ ج كما قال في عريضة الدعوى وقد أقر الحاج ابراهيم هذين المبلغين كما قررتها الشركة .

« ومن حيث ان الشركة قالت ان المكافأة يجب ان تحسب على أساس الاجر الثابت وهو ٣٣ ج دون ان يضاف اليه امانة الغلاء أو الجريدة . « ومن حيث ان محكمة أول درجة بعد ان استعرضت وقائع الدعوى ودفاع الطرفين قضت بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٤٧ بالزام الشركة بمبلغ ٥٥٢ م و ٤٦ ج وقدرت المكافأة على أساس

• ومن حيث انه لما تقدم ولما ورد بالحكم الابتدائي عن الاسباب الغير متقاضة مع هذه الاسباب يكون الحكم الابتدائي في محله ويتمين تأييده .

( استئناف المرفوع أولها من الملاج ابراهيم حافظ الختام أفندي وحضر عنه الأستاذ عبد الرحمن يسوي ضد حضرة صاحب البرة لطفي بك عمود بمقتضى حضر عنه الأستاذ أنور الامواني والمرفوع ثانياها من لطفي بك عمود ضد المتألف رقمي ١٣٢ و ١٤٥ سنة ٦٤ ق رثمة وعضوية حضرات أصحاب البرة حين نجيب بك وعبد العزيز أنس بك وأحد اسماعيل ضوى بك مستشارين ) .

## ٤٥٧

٨ فبراير سنة ١٩٤٨

عدم قبول الدعوى . ليس من النظام العام . لا يجوز لمحكمة القضاء به بنبر الدفع به . وعد بالبيع . جواز الدول عنه .

### المبادئ القانونية

١ — ليس للمحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى دون أن يمسك بذلك أحد الخصوم — لأن هذا الدفع ليس من النظام العام ولا يصح للمحكمة أن تثيره من نفسها .

٢ — أن عدم قبول الدعوى هو دفع موضوعي والحكم فيه قضاء في أصل الدعوى تستوفى به محكمة الدرجة الأولى كل ولايتها . فاذا استوقف الحكم ورأت محكمة الاستئناف الغاءه كان عليها الفصل في الموضوع دون إعادة القضية لمحكمة الدرجة

سنة ١٩٤٦ للمتألف الحاج ابراهيم ولو كان منحة لكانت في حل من عدم صرفه اذ الجهة لا تتم الا بالقبض .

• ومن حيث ان المادة ٢٢ لم تعرف المرتب كما ذهب اليه المتألف الحاج ابراهيم الختام بل انها قالت انه في حالة عدم العمل بالمهلة فيتخذ أساسا لتعويض من مهلة الشهر متوسطا يتناوله العامل في الثلاثة أشهر الاخيرة من أجر ثابت ومرتبات اضافية وقد عبر عن الاجر الثابت والمرتبات الاضافية في النص الفرنسي بـ du salaire fixe et des allocations supplémentaires .

وجاء الشارع في المادة ٢٣ من القانون المذكور فذكر عن المكافأة التي يستحقها العامل انها أجر salaire نصف شهر عن كل سنة من السنوات الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات الباقية على أساس الأجر salaire الأخير ومن ذلك يتبين ان النى قصده الشارع في المادة ٢٣ هو « الأجر » دون المرتبات الإضافية ومن ثم فلا حق للحاج ابراهيم حافظ الختام أفندي في ان يطلب ضم المجلدة إلى مرتبه الثابت واحتساب المكافأة على هذا الأساس .

• ومن حيث انه فيما يخص بملادة الغلاء فانها تفررت لمواجهة ازدياد تكاليف المعيشة وتعويض النوة الثرائية الجنية وبذلك تكون جزاء متما من الاجراء الثابت ويكون الحكم الابتدائي قد أصاب في اضافتها للاجر الاصلى عند احتساب المكافأة — اما ما ذهب اليه الشركة من ان الامر المسكرى رقم ٣٥٨ قد استبعد علاوة الغلاء من الاجر الثابت كنصر من عناصره فان غرض الشارع هو عدم صرف علاوة غلاء على علاوة غلاء .

يوليو سنة ١٩٤٦ وقال فيها انه بموجب عقد بيع عرف مؤرخ ٣٦ سبتمبر سنة ١٩٤٥ باعت المستأنف عليها الأولى بضاعة الثاني له حصة قدرها ١٧٢٠٣١ متراً مربعا في منزلين ميتين في الصحيفة المذكورة وان هذا البيع نظير ثمن قدره ١٠٦٠ ج دفع منه ١٠٠ ج وقت تحرير العقد الباقي وقدره ٩٦٠ ج اشترط دفعه عند التصديق على عقد البيع أمام الكاتب المختص وتهدت المستأنف عليها الأولى باستحضار مستندات تملكها إلا أنها ماطلت حتى اضطر إلى إنذارها مع المستأنف عليه الثاني بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٤٦ وأخيراً رفع ضدها هذه الدعوى طالبا الحكم بصحة التعاقد الحاصل بمقتضى العقد المؤرخ ٣٦ سبتمبر سنة ١٩٤٥ مع إلزام المستأنف عليها بالتسليم والمصاريف والتقااض.

وقد دفع المستأنف عليها الدعوى بأنه مشرط في البند الثالث من العقد ان لكل من الطرفين الحق في الرجوع عن إتمام العقد بشرط أن يتحمل الجزء المنصوص عليه في هذا البند — وان المستأنف عليها مستعدة تنفيذ هذا الشرط لرد العربون وقدره ١٠٠ ج — أما التعميض المشروط وقدره ١٠٠ ج أخرى فإن للحكمة مطلق الحرية في تقديره على الرغم من النص عليه. ولما كانت طلبات المستأنف قاصرة على إتمام البيع وهو مالا يبيحه تعاقد مع المستأنف عليها الأولى لذلك فأنهما يطلبان رفض دعواه.

وفي يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ حكمت محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول الدعوى وإلزام المستأنف بالمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرشاً مقابل أتعاب المحاماة اعتياداً على أنه من المتفق عليه أن دعوى صحة التعاقد إنما هي دعوى تثبت ملكية

الأولى ولا تكون في ذلك متصدية للوضع تطبيقاً للمادة ٢٧٠ مرافعات وما بعدها.

٣ — ان دعوى صحة التعاقد ليست هي بذاتها دعوى تثبت الملكية إذ الدعوى الأولى يكون رفضها استناداً إلى عقد لم يسجل — أما الثانية فلا ترفع الأبناء على عقد مسجل.

٤ — نصت المادة ١٥٩ من القانون المدني الفرنسي على ما معناه انه إذا كان الوعد بالبيع مقروناً بعربون فلكل من المتعاقدين الحق في نقض ما تم من جهته فان كان هو الذي دفع العربون ضاع عليه عربونه وان كان الطرف الثاني هو الذي قبضه يرد للأخر ضعفه. وقد جرى العرف في مصر بما يتفق مع نص المادة الفرنسية المذكورة وبمجه القضاء في أحكام كثيرة له.

٥ — انه وان كان في البيع بعربون لكل من الطرفين حق الخيار في الرجوع مع خسارة قيمة العربون إلا أنه لا يجوز التقاضي في ذلك الحق إلى أجل غير محدود — فان كان المتعاقدان قد حددوا ميعاد النقص بالبيع مقابل ترك العربون فلا دوام لهذا الحق إلا لغاية الأجل المضروب.

### المكتمر

ومن حيث انه عن الموضوع فانه يلخص في أن المستأنف أقام هذه الدعوى ابتداء ضد المستأنف عليها بصحيفة أعلنها لها في يوم ١٦

فيجب قبل الفصل فيها ان يوفى المشتري بما التزم به وأخص ذلك أداء الثمن .

وبما ان المستأف متر بأنه لم يدفع بعد مبلغ ٩٦٠ ج باقى اثنان المذكور فتكون دعواه بصحة التعاقد قد رفعت قبل أوانها وتعين الحكم بعدم قبولها .

وقد رفع المستأف الاستئناف الخالى عن ذلك الحكم للأسباب المبينة في صحيفته .

وحيث انه لا سند لشيء مما ذكرته محكمة الدرجة الأولى في حكمها المستأنف من التناون ولا من أحكام المحاكم وإنما هي أموراً استخدمتها ابتداء لا اتباعاً ، ذلك أنها قضت من ثمناء نفسها بعدم قبول الدعوى دون أن يتمسك بذلك أحد من الخصوم — مع ان هذا الدفع ليس من النظام العام فلا يصح للمحكمة أن تثيره من نفسها — كما أن دعوى صحة التعاقد ليست هي بناتها دعوى تثبيت الملكية كما زعمت المحكمة إذ الدعوى الأولى يمكن رفعها استناداً إلى عقد لم يسجل — أما الثانية فلا ترفع إلا بناء على عقد مسجل — أما قولها انه يجب على المشتري تسديد اثنان وإلا كانت دعواه بصحة التعاقد غير مقبولة فردود أيضاً لأنه قد تنقل الملكية بعقد اشترط فيه إرجاء دفع اثنان إلى أجل . وقد اشترط الطرفان في خصوص هذه الدعوى أن لا يعمل باقى اثنان إلا عند التوقيع على عقد البيع النهائي في المحكمة المختصة . وظاهر من دفاع الباتمة المستأنف عليها الأولى التي أدلت به أمام محكمة الدرجة الأولى أنها متوقفة عن هذا التوقيع لمدولها عن البيع فلا عمل إذن مع هذا التوقف للحكم بعدم قبول دعوى المستأنف لتقصيره في دفع اثنان خصوصاً بعد أن وجه إليها إنذار ١٦ مارس سنة ١٩٤٦ منها عليها بتقديم مستندات تثبتك

والتوقيع على العقد النهائي في مدى أسبوع من تاريخ الإيفاء ومظهرها استعداده لدفع اثنان ولم ترد عليه .

وحيث انه لذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف التناضى بعدم قبول الدعوى .

وحيث انه بإلغاء هذا الحكم يبنى على هذه المحكمة الفصل في الموضوع دون إعادة التضيئة لمحكمة الدرجة الأولى ولا تكون في ذلك متصدية للموضوع تطبيقاً للمادة ٣٧٠ مرافعاتوما بعدها ذلك بأن عدم قبول الدعوى دفع موضوعى يكون الحكم فيه قضاءً في أصل الدعوى نستوفى به محكمة الدرجة الأولى كل ولايتها .

وحيث ان المحكمة ترى في هذا الصدد أن تردد هنا ما اتفق عليه الطرفان في البند الثالث من عقد البيع لمعرفة مدى الدفاع المستأف عليهما الذي أدليا به أمام محكمة الدرجة الأولى من الصحة فقد نص في ذلك البند على أن البيع لا يرجع فيه بين الطرفين نهائياً بحيث إذا رجع فيه الطرف الثانى المشتري ولم يقبل دفع باقى اثنان وتوقيع عقد البيع النهائي فيصير قيمة العيوب المدفوع للمائة جنيه حقاً مكتسباً إلى الباتمة الطرف الأول ولم يكن للمشتري الطرف الثانى حقاً لمطالبتها بأى شيء من هذا المبلغ أو الاعتراض أو الاحتجاج عليها بأى شيء كما أنه إذا امتعت الباتمة الطرف الأول عن توقيع البيع النهائي فتكون ملزمة برد المائة جنيه قيمة العيوب ومثلها مائة جنيه بصفة تمويض فتكون الحجة ما بين جنيه مصرى للمشتري الطرف الثانى بدون أى تأخير وبدون أى عنركان .

وحيث انه وإن ذكر في مستهل هذا البند أن لا يرجع في البيع إلا ان الطرفين قد كشفت عن قصدهما فيما تلى ذلك بأن أعطى كل منهما

أحد المتعاقدين الآخر تكليفا رسميا بتنفيذ الاتفاق أو ابتداء رغبته في تقضه مقابل خسارة العريون حتى لا يبق التعاقدا معلقا الى أجل غير مسمى .

« وحيث انه بمطالبة العقد موضوع الدعوى المؤرخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٥ تبين أن الطرفين لم يحددا ميعاداً لهم الا ما ذكر في البند الرابع من ان التوقيع على العقد النهائي موكل بإعداد البائعة (المستأنف عليها الأولى) مستندات تملكها دون تحديد مهلة لهذا الإعداد . مما اضطر المستأنف الى ان يوجه للمستأنف عليها الأولى بصفتها بائنة والثاني ضامنا لها انذاراً في ١٦ مارس سنة ١٩٤٦ يكلفهما فيه بضرورة قيامهما في مدى أسبوع من تاريخ الانذار بالحضور للساحة لـأشهر على عقد البيع النهائي والتصديق عليه أمام المحكمة وانه مستعد لدفع باقي ائتمن عند التوقيع بحيث اذا مضى هذا الميعاد ولم يتم المنذر لهما بنفاذ ذلك سيضطر للاتجاه للنفاد بطلب الحكم بصحة التعاقدا الخ » .

« وحيث ان المستأنف عليهما لم يحركا ساكناً بعد هذا الانذار حتى رفع المستأنف هذه الدعوى عليهما في ١٦ يوليو سنة ١٩٤٦ مما يدل على انهما أستطاعتهما في تقض البيع ومن ثم يعمى الحكم للمستأنف بصحة التعاقدا المذكور .

« وحيث ان المستأنف أظهر استعداده في صحيفة الاستئناف لايداع باقي ائتمن على ذمة الدعوى لذلك ترى المحكمة أن يكون حكمها للمستأنف بصحة التعاقدا في مقابل دفعه باقي ائتمن وقدره ٩٦٠ ج للمستأنف عليها الأولى أو إيداعه خزانة المحكمة برسمها .

« وحيث ان المستأنف عليهما أعلنوا لم يحضرا ويجوز الحكم في غيابهما عملاً بالمادة ١١٠ مرافعات .

( استئناف عبد الله أندي عبد الرحمن وحضر عنه الأستاذ حبيب لوندى ضد الت خديجة محمد قودان السرى وآخر رقم ٥٣٦ سنة ٦٤ ق بالمجلة السابقة ) .

الآخر حق الرجوع بشروط معينة هي بنائها الشروط التي جرى عليها العرف في البيع بعريون وهي انه إذا دفع المشتري مبلغا بصفة عريون كما هو واضح في البند المذكور وعُدل عن الشراء لا يكون له حق في المطالبة بهذا المبلغ وسأع البائع الاحتفاظ به تمويضا له عما عساه يلحقه من الضرر المترتب على تقض الاتفاق وإن كان البائع هو الذي رغب في الدخول عن البيع وتقضه لزم رد ضعف العريون لأنه لو اقتضى الزامه على رد مقدار العريون الذي كان أخذه فقط لما خسر شيئا والعدل يقضى بالمساواة في الخسارة .

« وحيث انه يبدو جليا ان قصد الطرفين هو اتخاذ العريون وسيلة للوصول إلى تقض ما حصل الاتفاق عليه ابتدائيا وهذا هو المبدأ الذي قرره القانون الفرنسي في المادة ١٩٥٠ مدني التي نصت على ما معناه أنه إذا كان الوعد بالبيع مقرونا بعريون فلكل من المتعاقدين الحق في تقض ما تم من جهة فإن كان هو الذي دفع العريون ضاع عليه عريونه وإن كان الطرف الثاني هو الذي قبضه يرد للآخر ضعفه .

« وقد جرى العرف في مصر بما يتفق مع نص المادة الفرنسية المذكورة وقد جمعه النضاد في أحكام كثيرة له .

« وحيث انه كان لكل من طرفي التعاقدا حق الخيار في الرجوع مع خسارة قيمة العريون إلا أنه لا يجوز التماضي في ذلك الحق إلى أجل غير محدد — فإن كان التعاقدا قد حددا ميعاداً لتقض البيع مقابل ترك العريون فلا دوام لهذا الحق إلا لناية الأجل المضروب بحيث إذا اتصى الميعاد سقط حقهما في جواز التقض . فإن لم يكن ثمة ميعاد قيدوم خيار التقض اما الى حين تنفيذ العقد كما لو سلم البائع المبيع للمشتري أو دفع المشتري البائع أقساطا من ائتمن واما الى ان يكلف

المحكم

« من حيث ان الحاضر عن المتأق  
عليه دفع بالتصريح بطلان صحيفة الاستئناف  
لعدم التوقيع عليها من عام مقرر أمام حاكم  
الاستئناف .

« ومن حيث انه تبين من الاطلاع على  
الصحيفة انه موقع على هامشها بتوقيعين أحدهما  
من شخص غير عام قال انه وكيل المتأقفة  
وهو انما يسرى عهد عمل والثاني امضاء منسوب  
للاستاذ أحد الموقوفين القاضي المحامي وقد سألت  
الحكمة هنا المحامي عن ذلك الامضاء فقرر  
صراحة بمحض جلسة ١٣ أبريل سنة ١٩٤٨ انه  
ليس توقيمه وانما كتب بخط وكيل مكتبه بعد  
ان استأذنه تليفونيا وأن الذي قلم صحيفة  
الاستئناف إلى قلم المحضرين لاعلائها هو ابن  
المتأقفة وانه هو شخصيا لم يطلع عليها لاقبل  
اعلائها ولا قبل قبدها وانما اطلع عليها بعد ان  
أثير الدفع بطلانها وأحيلت القضية إلى المرافعة .

« ومن حيث انه تبين من أقوال محمد حسني  
أقضى كاتب الجدول بهذه المحكمة أمام مستشار  
التصريح انه عند ما قام بتقييد الاستئناف لم يكن  
الامضاء المنسوب للاستاذ أحد الموقوفين القاضي  
موجودا في الصحيفة ويؤخذ من هذا انه وضع  
خلسة بعد التقييد .

« ومن حيث انه سواء أكان الامضاء  
المنسوب للمحامي كتب على هامش الصحيفة  
قبل الاعلان أو التقييد أم بعد ذلك فانه على أي  
حال ليس توقيع المحامي نفسه كما اشترط الشارع  
في المادة ٢٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤  
الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية التي نصت  
على انه لا يجوز تقديم صحف الاستئناف أمام

٤٥٨

محكمة إستئناف مصر

٥ مايو سنة ١٩٤٨

استئناف . عريضة . توقيع المحامي عليها .  
شروطه .

المبدأ القانوني

سواء أكان الامضاء المنسوب للمحامي  
كتب على هامش صحيفة الاستئناف قبل  
الاعلان أو التقييد أم بعد ذلك فانه على أي  
حال ليس توقيع المحامي نفسه كما اشترط  
الشارع في المادة ٢٣ من القانون رقم ٩٨  
لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم  
الوطنية التي نصت على انه لا يجوز تقديم  
صحف الاستئناف أمام أية محكمة إلا إذا كان  
موقعا عليها من أحد المحامين المقررين أمامها  
وهذا النص المانع التام لا يشمل تأويلا  
ويستوجب حتما بطلان صحيفة الاستئناف  
إذا ما قدمت للاعلان دون أن تكون  
موقعا عليها من عام مقرر أمام المحكمة التي  
ستنظر الاستئناف كما انه لا شك مطلقا في  
أن المراد بالتوقيع هو توقيع المحامي يده  
شخصيا لا بطريق الاثابة وإلا انتفى  
الحكمة التي وضع النص من أجلها وهي ضمان  
صياغة الصحيفة بواسطة المحامي نفسه كما انه  
لا يمكن السماح باثبات قيام المحامي بهذه  
الصياغة من طريق آخر سوى توقيمه بالذات  
طبقاً لنص القانون الصريح .



إليه ولو ان العمل لم يمر على هذا ( انظر أيضا حكم محكمة النقض والابرلم فى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٥ فى الطعن رقم ١٠٢ سنة ١٤١٤ ق صحيفة ٤٧ بملحق المحاماة رقم ١ لسنة ٢٧ ) .

ومن حيث انه لذلك يتعين قبول الدفع والتفضا بعدم قبول الاستئناف شكلا .

( استئناف الت فاطمة كيوان وحضر عنها الأستاذ أحمد الدسوقي القاضى ضد اصناف السيد محمد سعده وآخرين وحضر عنهن الأستاذ عبد المنعم القندوسى رقم ٨٠٤ سنة ١٩٤٤ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب الزمة محمد عزى بك ومقصود قوسه بك وعارف محمد بك مستشارين ) .

## ٤٥٩

### محكمة استئناف مصر

٢١ مارس سنة ١٩٤٨

جلس قاية المحامين . صفته فى تقدير اصحاب المحامى .

### المبادئ القانونية

١ - يستفاد من المادتين ٤٥ و ٤٦ من قانون المحاماة أمام المحاكم الوطنية لسنة ١٩٤٤ أن مجلس النقابة ليس درجة من درجات التقاضى بشأن تقدير آتداب المحامين وأن وظيفة المجلس لا تتعدى فى ذلك وظيفة الخبير الفنى الذى تنتدبه المحكمة لتستأنس برأيه (١) .

آلة محكمة إلا إذا كان موقفا عليها من أحد المحامين المتردين أمامها وهذا النص المانع التامى لا يحتمل تأويلا ويستوجب حتما بطلان صحيفة الاستئناف إذا ما قدمت للاعلان دون أن تكون موقفا عليها من محام مقرر أمام المحكمة التى تستظر الاستئناف كما انه لاشك مطلقا فى أن المراد بالتوقيع هو توقيع المحامى بيده شخصا لا بطريق الأمانة والا اتفقت المحكمة التى وضع النص من أجلها وهى ضمان صياغة الصحيفة بواسطة المحامى نفسه كما انه لا يمكن السماح بإثبات قيام المحامى بهذه الصياغة من طريق آخر سوى توقيعه بالذات طبقا لنص القانون الصريح

ومن حيث انه لا يجدى المستأنفهما اشارت إليه فى مذكرتها عن المناقشة التى دارت بمجلس الشيوخ بشأن المادة ٢٣ من المحاماة المذكور لأن النص نفسه صريح لا لبس فيه حتى يحتاج الأمر فى تفسيره إلى الرجوع للأعمال التحضيرية ( انظر كتاب طريقة تفسير القانون الوضعى الخاص ومصادره للأستاذ فرانسوا جينى طبعه ثانية جزء أول بند ١٠٤ صحيفة ٢٩٢ وما بعدها ولا سيما الصحيفة ٢٩٦ ) كما ان حذف عبارة ( وإلا كان الاستئناف باطلا ) من النص الاصلى بعد المناقشة المشار إليها لا يؤدى إلى اعتبار الصحيفة غير الموقع عليها من محام صحيحة مادام النص بمحاك الراية ينهى صراحة حتى عن تقديم تلك الصحيفة إلى المحكمة عما يسوغ لقم الكتاب نفسه عدم قبول الصحيفة عند تقديمها

(١) تعلق : تخالف الحكم السابق فيما ذهب إليه من أن وظيفة مجلس النقابة فيما يصدره من قرارات فى شأن تقدير آتداب المحامين — هى وظيفة الخبير الفنى الذى تستأنس المحكمة بتقريره ، بل الفصل فى الدعوى — مع بعض فروق يشير إليها الحكم . يمتاز بها تقدير النقابة على تقدير الخبير الهادى — ووجه الخطأ يتبين فيما يلى :

١ - يمتنع تقدير آتداب المحامين طبقا لقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ للاجراءات التالية :

أولا : لا يصدر قرار النقابة إلا بعد أن يقدم الطلب من المحامى أو من اللوك لتقدير الأسباب — وبعد أن يحضر المطلوب التقدير ضده بصورة من الطلب ، وبالمجلس الذى يحدد نظره ليحضر أمام المجلس أو يقدم بدفاعة كتابة . =

٢ — ان التظلم من أمر تقدير العقابة  
للاعتاب يعرض أمام المحكمة الكلية كانت  
أو جزئية باعتبارها أول درجة . وانه يجوز  
الطعن في الأحكام الصادرة في التظلم بكافة  
أوجه الطعن العادية وغير العادية . فتتظر  
محكمة الاستئناف في الحكم الصادر في التظلم  
باعتبارها درجة ثانية لدرجة ثالثة ولا عبرة  
بما نصت عليه المادة ٤٦ من عدم الإباحة  
المعارضة في الحكم الصادر في التظلم إذ أن

التظلم ينظر على وجه الاستعجال وفي كثير  
من المنازعات التي يصح القانون على نظرها  
على وجه الاستعجال كدعاوى الاسترداد  
يصح أيضاً على عدم جواز المعارضة في  
الحكم الصادر فيها .

٣ — يترتب على ذلك أن حكم محكمة  
الدرجة الأولى هو وحده الذي يكون محل  
الطعن أمام المحكمة الاستئنافية من حيث أنه  
تقضى بأكثر مما طلب أو بما لم يطلب .

= ثانياً : يكون القرار واجب النفاذ حتماً متى انتهت مواعيد التظلم .

ثالثاً : من صدر الأمر بالتقدير — يقتضى أن يعلن به الجسم المطلوب التهديده بدو وضع الصيغة التنفيذية عليه .

رابعاً : يكون للحجاء أو الوكيل حق التظلم في أمر التقدير في خلال الحصة عشر يوماً التالية لإعلان الجسم بالقرار .

خامساً : يكون الطعن في الأحكام الصادرة في التظلم بكافة وجوه الطعن العادية وغير العادية ما عدا المعارضة .  
وهذا النظام يختلف عن النظام القابل في اللامعة الداخلية لقاية المحامين لدى المحاكم المختلطة في المواد ٥٠ و ٥٢ وهو  
نظام منقول عن الإجراءات المتبعة أمام قنابة عملي دائرة باريس في فرنسا ومضمونه أن الخلاف على تقدير الأضرار  
يرضى أمره . أولاً : على هيئة القنابة لتقدير قيمة الأضرار التي تراها عن الدعوى فقط ولا يكون لهذا القرار أي صيغة  
قضائية وإنما لا يجوز قبول الدعوى بشأن الأضرار أمام المحاكم قبل الحصول على هذا التقدير وبالطبيعة لا يزال القرار  
بصيغة التنفيذ ، ويكون للحجاء الصادر له أمر التقدير أن يرضى الأمر على غرض الأمور الوتية في المحكمة المختلطة  
ليصدر قراره بتقدير الأضرار . ويكون للقاضي في هذه الحالة أن يبدل في التقدير الصادر من مجلس القنابة بالزيادة  
أو النقصان أو يرفضه برمته بكيفية الأوامر على عرائض التي تصدق في غيبة الجسم .

وتبين مما تقدم أن النصوص الواردة في القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم الوطنية  
تختلف اختلافاً بيناً عن النسخ أمام المحاكم المختلطة ولهذا فإن ما يذهب إليه الحكم من أن وظيفة مجلس قنابة المحامين  
الوطنية في تقدير الأضرار كوظيفة مجلس قنابة المحامين لدى المحاكم المختلطة لا تخرج عن وظيفة الخير التي التي  
تتدبره المحكمة لتتأسس بتقديره قبل الفصل في الدعوى مع فرق واحد كما يقول الحكم — هو أن قانون قنابة  
المحامين أوجب على المحكمة قبل الفصل في النزاع على الأضرار أن تتأسس بغير مجلس القنابة في تقدير الأضرار —  
وجعل تقدير المجلس واجب النفاذ إن قبله الطرفان صراحة أو ضماً بعدم التظلم فيه — وهو ليس درجة من  
درجات التقاضي — وأن الدرجة الأولى للتقاضي بشأن الأضرار هي محكمة أول درجة ولهذا يكون حكمها وحده  
هو الذي يكون على الطعن .

الحكم

بك عن نصيه في الاتعاب المتعددة ويتأيد الأمر بالنسبة لتصيب مورث المتأف عليها وقدره نصف أى مائة جنيه .

وحيث ان المتساقفة تسمى على الحكم المتأف قضائه بتأيد أمر صدر بما لم يطلب لان مورث المتأف عليه وزميله طلبا من مجلس النقابة تقدير الاتعاب على تركه المحجور عليها ضد ورتها . . وبهذا من أن يقرر المجلس عدم اختصاصه بنظر طلب أنساب محام موجه إلى غير موكله قدر الاتعاب المطلوبة من ورثة

« حيث ان مجلس نقابة المحامين الوطنيين أصدر أمراً بتقدير ماتى جنيهاتاً للأستاذين حليم برسوم بك والمرحوم محمود حجاج بك ضد المتساقفة لقيامهما نيابة عنها بتقديم طلب إلى مجلس حسي الجيزة للحجر على شقيقتها انتهى بصودر قرار المجلس بتوقيع الحجر — وتطلعت المتساقفة من هذا الأمر إلى محكمة أول درجة فتقضت هذه بإثبات تازل الأستاذ حليم برسوم

— وذلك الذى يقرره الحكم قد جانب المواب من وجوه عدمه فإن الخلاف :

أولاً : كبير — كما بينا — بين سلطة مجلس النقابة الوطنية ومجلس النقابة المختلطة في القرار الذى يصدر بشأن الاعاب .

ثانياً : قرار النقابة الوطنية قرار قضائى إذ يصدر بعد إعلان الخصم وسماع أقواله وله أن يفصل في جميع وجوه النزاع على الاعاب من تخالى أو إبراء أو مقاصة وبالاختصار كافة الدفوع المطقة باستحقاق الاعاب وهذا بخلاف قرارات مجلس النقابة المختلط للأخوة عن نظام Conseil d'ordre الخاص بالـ avoué في فرنسا الذى يصفونه بأنه n'accun caractère d'une sentence judiciaire

ثالثاً : إن قرار النقابة فضلاً عن تبدليه بصيغة التنفيذ وفضلاً عن أنه واجب النفاذ حتى أعضت مواعيد النظم فإن القانون ينص فوق ذلك أنه يجوز لمن يده أمر التقدير السالف الذكر أن يحصل على اختصاص بقرارات من صدر أمر تقدير ضده م ٤٨ — ومن السلم به أن أمر الاختصاص لا يكون إلا مستنداً إلى حكم صادر من هيئة قضائية juridiction contentieuse في نزاع مرفوع إليها ( المادة ١٠٨٥ مدنى ) والأوامر التى تصدر من المحكمة بناء على ما لها من الولاية الملمة juridiction gracieuse لا يجوز أخذ الاختصاص بمقتضاها . ويرى على قرار النقابة ما جد في القانون المدنى الجديد من تهديد حق الاختصاص فيما يتعلق بمائة ولفة الموكل فقد نص القانون الجديد على أنه لا يجوز للدائن بعد موت الدين أخذ اختصاص بقرار التركة هرجاً على ما استقر عليه القانون من وجوب تصفية التركة أولاً حتى لا يكون الاختصاص سبباً في إثبات دائن على آخر دون مبرر — على ضوء قاعده لانتزاع إلا بعد سداد الديون .

رابعاً : جرى العرف قبل صدور قانون المحاماة على جواز طلب تقرير أنساب المحامى على موكله إذا لم يكن قد اخفق منه على أنساب باستصدار أمر على عرضة تهدم إلى القاضي الذى تمت للرئاسة في الدعوى وأمله وقد قطعت محكمة النقض برأى في هذا الصدد — فتررت أن هذا العرف مخالف للقانون . لكونه لا يستند إلى نص في القوانين المعمول بها أمم الحاكم وبأنها لا تصلح بحكم اختصاصها في تقويم العوج من الأحكام المخالفة للقانون أو=

يكون تقدير الأتعاب على تركه المحجور عليها  
 وضد ورثتها وم السيدة سيسيل جريس  
 وصليب ساي باشا والمتأقفة ، وواضح من  
 صيغة الطلب الثاني أن طالي التقدير عدلا عن  
 طلبها الأول الذي كان موجهاً ضد المتأقفة  
 شخصياً وأصبحت يطالبات التقدير ضد ورثة المحجور  
 عليها من تركه مورثهم — وإذن يكون ما ذهبت  
 إليه محكمة أول درجة من أن طلب تقدير  
 الأتعاب الأول أمام مجلس النقابة ظل موجهاً  
 إلى المتأقفة شخصياً بصفة أصلية — وأن الطالب  
 الثاني لم يوجه إلى ورثة المحجور عليها إلا بصفة  
 احتياطية لا يطابق الواقع على أن هذه المحكمة  
 ترى من جهة أخرى أنه يستفاد من نصوص  
 المادتين ٤٥ و ٤٦ من قانون المحاماة أمام  
 المحاكم الوطنية لسنة ١٩٤٤ أن مجلس النقابة  
 ليس درجة من درجات التقاضي بشأن أتعاب  
 المحامين إذ تنص المادة ٤٥ على أن لكل من  
 المحامي والموكل حق التظلم من أمر التقدير أمام  
 المحكمة . — كلية كانت أو جزئية حسب الطلب ،  
 وهنا يعني أن أمر التقدير يعرض كأي نزاع  
 عادي أمام المحكمة التي تنظر المنازعات باعتبارها  
 أول درجة كما تنص المادة ٤٦ من القانون

المحجور عليها ضد المتأقفة وحدها شخصياً —  
 ثانياً — أن عقد التوكيل من عقود التبرع وقد  
 لجأ زوج المتأقفة إلى توكيل الأستاذ سليم  
 برسوم بك حقيقته وزميله ليرافع بدون أجر .  
 والصدقة وحدها هي التي جعلت مورث  
 المتأقفة عليها وكلا عن زوجته لأنه كان  
 شريكاً لصديقه في مكتبه — ثالثاً — أن مجلس  
 حسي الجزيرة سبق أن قدر لمورث المتأقفة  
 عليها وزميله أتعاباً قدرها مائة جنيه على تركه  
 المحجور عليها — وقد ارتضينا هذا التقدير ولم  
 يتمزنا من استلام أمر التقدير والتفويض به سوى  
 امتناع المجلس عن تسليم الأمر لوفاء المحجور  
 عليها — رابعاً — أن الأتعاب المقدرة لا تقاسم  
 مع المجهود الذي بذل في دعوى الحجر ولا مع  
 ثروة المتأقفة الوكيلة .

وحيث أنه فيما يتعلق بالسبب الأول من  
 أسباب الاستئناف قد تبين لهذه المحكمة من  
 مراجعة الملف الخاص بتقدير مجلس نقابة المحامين  
 أن مورث للمتأقفة عليها وزميله بعد أن طلبا  
 من المجلس تقدير أتعابهما ضد موكلتهما  
 للمتأقفة قدما طلباً آخر بتاريخ ٣ أبريل سنة  
 ١٩٤٤ قالاً فيه : « إلحاقا للطلب الأول نرجو أن

— المحكمة في تطبيقه . ان تمتع هذا الطرف بالحق القانوني . وبذلك تكون محكمة القضاء قد قررت أن الواجب أن  
 يملك المحامي في مطالبة موكله بأجره — الطريق الرسوم في القانون وهو أن يستمر أولاً قراراً من النقابة  
 يصدر في مواجهة خصمه أو بعد إعلانه .

وأخيراً فإن القرارات التي يصدرها مجلس النقابة وإن كانت غير نهائية يجوز فيها التظلم أمام المحكمة التي  
 بدانيتها المحامي — كما يجوز العطن بعد ذلك في الأحكام الصادرة في التظلم بجميع الطرق العادية وغير العادية .  
 وأنه وإن كان ذلك هو الواضح من النص — فلا يمكن أن يقال على ضوء ما بيناه من مواد القانون وآثاره أن  
 وظيفة مجلس النقابة في إصدارها لا تدعو وظيفة الخير التي الاستشاري — والحال أنه كما بينا حكم قضائي  
 بكل معنى الكلمة .

درجة المستأنف حكمها — حكمتها وحدها هو الذي يكون محل الععن بأنه قضى بأكثر مما طلب أو بما لم يطلب — والثابت لهذه المحكمة من مراجعة ملف الدعوى أن محكمة أول درجة نظرت النزاع في الاتعاب على الوجه الذي قضت فيه أى أن الاتعاب طرحت أمامها وبمقتضى على أنها مطلوبة جميعها من المستأنف باعتبارها موكلة لمورث المستأنف عليها وزميله وليست موجهة إلى ورثة المحجور عليها — وإذن يكون الحكم المستأنف قد قضى بما طلب منه .

« وحيث فيما يتعلق بالسبب الثاني فإن إنابة المتقاضين للدعوى للدفاع عنهم في قضاياهم يعتبر توكيلاً من نوع خاص ، لا يطبق عليه أحكام الوكالة في القانون المدني وبالتالي حكم المادة ١١٣ هـ الذي تعتبر التوكيل عقداً من عقود التبرع — وعلى الأخص بعد أن وضع المشرع للتوكيلات الصادرة للحامين أحكاماً مستقلة في قانون المحاماة لمجل لم ينص المادة ٢٤ الحق في أن يشترطوا في أى وقت شاموا أنساباً على أعمالهم — على أن المادة ١١٣ هـ من القانون المدني إذ اعتبر التوكيل في الأصل عقداً من عقود التبرع استتت الوكلاء الذين يتضح من حالتهم أنهم لا يقبلون التوكيل إلا بمقابل — ولا شك في أن أعمال المحاماة وهي إحدى المهن الحرة وقوامها الاتعاب التي تدفع مقابل الجهود الفنى الذي يبذله المحامون تدخل ضمن هذا الاستثناء .

« وحيث أنه لما تقدم ولأن الحكم المستأنف قد أفضى في الرد على باقى أسباب الاستئناف بما تأخذ به هذه المحكمة فيتمتع القضاء بتأييد الحكم .

لشار إليه على جواز الطعن في الأحكام الصادرة في التظلم بكافة أوجه الطعن العادية وغير العادية . فنظر هذه المحكمة في الحكم الصادر في التظلم باعتبارها درجة استئناف ثانية ، لا درجة ثالثة — ولا عبرة بما نصت عليه المادة المتضمن ذكرها في آخر الفقرة الأولى من عدم إباحة المعارضة في الحكم الصادر في التظلم — إذ أن التظلم ينظر على وجه الاستعجال — وفي كثير من المنازعات التي ينص القانون على نظرها على وجه الاستعجال كدعوى الاسترداد ينص أيضاً على عدم جواز المعارضة في الحكم الصادر فيها .

ويؤيد وجهة نظر هذه المحكمة من أن مجلس النقابة حين يقدر أنعاب المحامين لا يعتبر درجة من درجات التقاضي هذا النص الذي ضيفت فيه المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين لدى المحاكم المختلطة إذ تنص هذه المادة بأنه « لا يجوز أن يطرح على المحاكم أى طلب بأنعاب لم يسبق تقديرها بمعرفة مجلس النقابة » عما يفهم منه أن وظيفة المجلس لا تعدى في الواقع وظيفة الخبير الفنى الذى تتدبه المحكمة لتستأنس بالحكمة « بتقديره » قبل الفصل في الدعوى مع فارق واحد وهو أن قانون نقابة المحامين أوجب على المحكمة قبل الفصل في النزاع على الاتعاب أن تستأنس بفن مجلس النقابة في تقدير الاتعاب وجعل تقدير المجلس واجب النفاذ إن قبله الطرفان صراحة أو ضمناً بعدم التظلم منه .

« وحيث إن أمر مجلس نقابة المحامين ليس درجة من درجات التقاضي والدرجة الأولى للتقاضي بشأن أنعاب المحامين في محكمة أول

في نظر المستأنف عليها إلا أنه يجوز اعتبارها من مقتضيات الدفع .

( استئناف اللبدة منية صليب وحضر عنها الأستاذ ادوار مشرق ضد اللبدة وسفيرة هانم حين وصق عن نفسها وبعقها وحضر عنها الأستاذ شحاته عازر رقم ٧٠٧ سنة ٦٤ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الفزة حسن نجيب بك وحسن الطوبى بك وعارف عبد بك مستشارين ) .

• وحيث ان هذه المحكمة لا ترى عللا لإجابة طلب المستأنف عليها شطب العبارة الواردة بالسطر الواحد والثلاثين من الصفحة الثانية من عريضة الاستئناف ونصها : ان مجهود كل من الأستاذين صليب سالى باشا ووهيب دوس بك كان ينفذ على مجهود أى علم آخر بجوارهما ، لأن هذه العبارة وإن بدت قاسية

## قضاة المحكمة الاستئنافية الإكفيلية

( القضاء التجارى )

غير كافية فللقاضى أن يكلف الدائن باليمين لتأييد ديبته أو يكلف المدين بها لاثبات برامة ذمته من الدين . والراجع أنه يجوز توجيهها حتى في الحالات التي تثبت بشهادة الشهود بصفة عامة وفي المسائل التجارية وهي منها ولا خلاف في أنه يمكن للقاضى توجيهها في المعاملات التجارية إذا كان الدليل في نظره غير كاف وإلا فلا توجه في حالة وجود الدليل القاطع أو في حالة انعدام الاثبات والقاضى بالخيار يوجهها في طلب أصلى في الدعوى أو دفع متفرع منها لاحد الخصمين الذى يرى كفته أرجح في الأدلة وإذا تساوت على الأقل في نظره فلا مانع من أن يوجهها للدعى عليه لأن الأصل فيه عدم تمهده .

٣ - وعلى كل فالقاضى له أن يعدل حين

توجيهها إذا ما وجد ما يغييه عن ذلك بل له

٤٦٠

محكمة استئناف مصر

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٩

- ١ - يمين متممة . عدم كفاية الأدلة . توجيهها .
- ٢ - يمين متممة . توجيهها في المسائل المدنية . جوازها وفي المسائل التجارية لاختلاف .
- ٣ - يمين متممة . جواز العدول عن توجيهها وجواز عدم الأخذ بنتيجتها بعد تأديتها .

### المبادئ القانونية

- ١ - ان اليمين المتممة هي طريقة من طرق الاثبات يوجهها القاضى في الأحوال التي يرى منها الأدلة غير كافية لكفاية مطلقة لأنها ليست قاطعة فأبرأ لثبته واراخه لضميره يلقى فيها جزءاً من المسؤولية على عاتق الخصم .
- ٢ - وقد اختلف القضاء في توجيهها في المسائل المدنية في الأحوال التي تثبت بشهادة الشهود اعتماداً على أن المادة ٢٢٣ مدنى تنص على انه إذا تبين أن الأوراق المقدمة للاثبات

الها البضاعة بعدم جودة ما باعها لها ومنها محل  
ليونيا الذي أنباء في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ بما  
يفيد رداة الورق فيادر إلى إظهار المدعى عليه  
بخطاب مودع بحافله ٤ دوسيه ورد به انه  
اشترى منه على دفعتين ورق السلوفان مباءة في  
أربعة صناديق كل منها يحوى خمسة آلاف فرخ  
من الورق وبعد توزيع صندوقين في الدفعة  
الاولى اتضح أن الورق غير جيد ورجاء العذر  
بسحب الصندوقين الآخرين ورد قيمتهما .  
وقال المدعى المستأنف بصحيفة دعواه أنه تبقى  
له عالم يوزع لعدم جودته ما مقداره ٩٨٥٠  
فرخ ورق ولذلك رفع دعواه بطلب إلزام  
المدعى عليه بمبلغ ٣٧٥ م و ٣٢٩ ج مقابل  
استلام الـ ٩٨٥٠ فرخا والفوائد ٦ % من  
المطالبة الرسمية للداد بحكم مشمول بالفاد  
المسجل وبلا كفالة . واستند المدعى أيضاً إلى  
دفتر قدمه لمحكمة أول درجة بملحة ١٦ مايو  
سنة ١٩٤٨ فأثبتت في محضرها أنه قدم دفتر  
يومية الخزينة والمسجل في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٨  
( أى بعد تاريخ الصفقتين ) وفي الصحيفة الثالثة  
منه تبين أنه في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ سحب شيك  
بمبلغ ٣٣٥ ج على بنك أثينا وفي الصحيفة المتأبلة  
فاتورة شريف طاهر لحساب البضائع وغير موقع  
عليها من المدعى عليه وشيك ٤٣٣٦٢ في ١٥  
أكتوبر بمبلغ ٣٦٣ ج مقابل بضائع  
لمصطفى ماهر وقدم فاتورة غير موقع عليها من  
المدعى عليه أيضاً . وأثبتت المحكمة أنه بالاطلاع  
على الدفتر اتضح لها أنه ليس به كشط ولا تحشير  
وهو مسجل وتأثر عليه ورد مقدمه وأما  
الفاتورة فمؤنتان بإسم المدعى عليه ولكل  
منهما بيان للصفحة الخاصة بها بتاريخى ٨ و ١٥  
أكتوبر سنة ١٩٤٧ عن عشرة آلاف فرخ ورق  
لكل دفعة ثمنها ٣٣٥ ج سعر ٣٣٥ مليم للفرخ

أن لا يأخذ بها وبنتيجتها بعد تأديتها وإذا  
رفضها من وجهته له فليس من المحتم أن يحكم  
عليه .

### المحكم

• حيث ان وقائع الدعوى تحصل في أن  
المستأنف بصفته مديراً لشركة سيكوقش رقصها  
بتاريخ أول يناير سنة ١٩٤٨ مقررأ أن المدعى  
عليه مصطفى ماهر الشريف المستأنف ضده باع  
إلى الشركة المدعية عشرين ألف فرخ ورق من  
السلوفان على صفقتين متاليتين كل منهما بمبلغ  
٣٣٥ ج بتاريخى ٨ و ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧  
ودفعت له الشركة المشتري مبلغ ٦٧٠ ج ثمن  
الصفقتين بشيكين على بنك أثينا استحقاقهما  
٨ و ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ وقدم المدعى  
بحافله أمام محكمة أول درجة ١٥ دوسيه كعب  
دفتر الشيكات وثبت به الشيكان رقم ٤٣٣٦٠  
حق ٨ أكتوبر بمبلغ ٣٣٥ ج ورقم ٤٣٣٦٢  
حق ١٥ أكتوبر بمبلغ ٣٣٥ ج وكلاهما لاسم  
المدعى عليه . وقال انه حرر الشيكين في يومين  
مختلفين لان شرائه حصل على دفعتين بدليل أن  
دفتر شيكاته يتضمن بين الرقين السالفي الذكر  
شيكين هما رقم ٤٣٣٦١ حق ١٩ أكتوبر لمقص  
حسب اقه ورقم ٤٣٣٦٢ حق ١٤ أكتوبر سنة  
١٩٤٧ لاسم س موبال ولما استلم المستأنف  
ورق السلوفان اتضح له انه من الصفقة القرنسوى  
الغير جيد خلافا للتوع الانجليزى المتفق عليه  
وكان قد وزع من العشرين ألف فرخ من الورق  
١٠١٥٠ وأخطره بعض المخلات التي صرف

٦٠ ج الباقي من التين الذى سبق دفعه للمدعى المستأنف سكموقش قد أخبره أنه يعده بدفعه بعد تصريف البضاعة التى أعيدت ثم قبض المدعى عليه قيمة الشكين عن التين المرودود إليه وما طل المدعى (المستأنف) في دفع قيمة مبلغ الستين جنبها فلها أنذره بمخاطب ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧ أنه سيتخذ الإجراءات القانونية ضده وبعد أن رفعت الدعوى في أول يناير سنة ١٩٤٨ حضر المدعى عليه بجملة ١٦ مايو سنة ١٩٤٨ ورفع دعوى فرعية بمطالبة المدعى بصفته بمبلغ الستين جنبها. وقدم دفترًا لليومية الزفرة ميتا به في يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٧ العبارة الآتية ٧٣٠٠ جنبه سلطان سيكوموقش، وقد شطبت وقال أمام المحكمة أنه ليس له دفتر منظمة.

«وحيث أن محكمة أول درجة بعد طلب المدعى عليه مصطفى طاهر الشريف أحوالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات ما ادعاه وبعد أن وافق المستأنف على ذلك لاثبات عدم صلاحية البضاعة أصدرت حكمها التيمدى المؤرخ ١٣ يونيو سنة ١٩٤٨ بالأحوالة على التحقيق ليثبت كل من الطرفين صحة ما ادعاه وسمعت أقوال شهود المدعى سيكوموقش وم عبد القى عليه شلى سالم وأرمات إبرامولو الذى اشترى منه بعضا من الأوراق الثالثة ويوسف سلامة وجلال صادق عن اشترائهم من الورق وردوه إليه. وادلى شهود طاهر الشريف بمعلوماتهم وم عبد العزيز حموده وسيد عبد المال وإبراهيم عبد العزيز وعبد التى سليمان. واستظهرت محكمة أول درجة من التحقيق أن شهود المدعى لم يشهد أحد منهم بواقعة شراء المدعى من المدعى عليه الصفقتين التين قال عنهما وأن كل ماشهدوا به ينصب على أنهم اشترأوا منه ورقا رديئا ولم يعلوا المصدر الذى اشترى الورق منه أما شهود

الواحد وكب تحت كل منهما أنهما دفعتا بالشيك رقم ٤٣٣٦٠ ر ٤٣٣٦٣ على بنك أثينا وغير موقع عليهما من أحد الطرفين.

«وحيث أن المدعى عليه في دفاعه يذكراته أمام محكمة أول درجة وجملة ١٦ مايو سنة ١٩٤٧ ومخاطب مرسل منه للمدعى بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ومودع بالحفاظة دوسيه قال أنه لم يكن بالتأهل كان مشتريا للورق السالف يانه بكيته وعدده لأنه ليس ممن يتجرون ببيمه وقد احتاج إليه لاستعماله في عمله التجارى إذ مهت كصانع الحلوى تبرر احتياجه للكية التى اشترأها لاستعمالها في صناعته وقدم للتدليل على ذلك قاتورتين مؤرختين ٢١ و ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٧ لشراءه أوراق السلوفان من محلات مزراحي وجاني. فلها اشترى الأربعة متناديق التى تحتوى على عشرين ألفا من أفرانج الورق ودفع ثمنها بمحله (أى بمحل المدعى عليه) تقدأ في يوم أول أكتوبر سنة ١٩٤٧ بدون قاتورة من المدعى الذى أومعه أنه يريد أن يخفى الحقيقة على مصلحة الضرائب إنما سلمه إذن استلام على محله (أى محل المدعى) استلم به البضاعة التى اشترأها من المدعى. وفي اليوم التالى في ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٧ وصلت له البضاعة وأنضح لمان الورق الذى اشترأه من الصنف التالى فتكلم مع المدعى بالتليفون لحضره بمصنع الحلوى وأتقفا أمام شهود على فسخ الشراء على أن يرد المدعى عليه البضاعة التى اشترأها من المدعى وأن يرد هذا التين الذى سبق أن قبضه ثم الاتفاق على تحرير شيكين للمدعى عليه على بنك الكريدى ليونيه استحقاق ١٥/٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ كل منهما بمبلغ ٣٢٥ ج ومجموعا ٦٧٠ ج وأما مبلغ الـ



غير منظم ولا مسجل وظاهر به الشطب وعدم ذكر العملة .

• وحيث ان العين المتممة هي طريقة من طرق الاثبات يوجبها القاضي في الاحوال التي يرى منها الادلة غير كافية لغاية مطلقة لانها ليست قاطعة فإبراء الذمة وإراحة لضميره يلقى فيها جزءاً من المسؤولية على عاتق الخصم . وقد اختلف القضاء في توجيهها في المسائل المدنية في الاحوال التي تثبت بشهادة الشهود اعتماداً على ان المادة ٢٢٣ مدني تنص على انه اذا تبين ان الأوراق المقدمة للاثبات غير كافية فللقاضي ان يكلف الدائن باليمين لتأييد دينه أو يكلف المدين بها لإثبات برائة ذمته من الدين . والراجح انه يجوز توجيهها حتى في الحالات التي تثبت بشهادة الشهود بمسقة عامة وفي المسائل التجارية وهي منها ولا خلاف في انه يمكن للقاضي توجيهها في المعاملات التجارية إذا كان الدليل في نظره غير كاف والا فلا توجه في حاله وجود الدليل القاطع أو في حالة انعدام الاثبات والقاضي بالخيار يوجهها في طلب أصلي في الدعوى أو دفع متفرع منها لأحد الخصمين الذي يرى كفته أرجح في الأدلة وإذا تساوت على الأقل في نظره فلا مانع من أن يوجهها للمدعى عليه لأن الأصل فيه عدم تعهده . وعلى كل فالقاضي له أن يعدل حين توجيهها إذا ما وجد ما يثنيه عن ذلك بل له أن لا يأخذها وبقيتها بعد تأديتها وإذا رفضها من وجهت له فليس من الحكم ان يحكم عليه .

• وحيث انه إذا كان الأمر كذلك وعلى ضوء ما سبق يانه فإن قاضي محكمة أول درجة عند ما وجه العيين المتممة بالخيار لأحد الخصمين لم يكن مخالفاً نص القانون في حدود اعتقاده وأراحة لضميره في إحدى الحالات المصرح بها

المدعى عليه فقد شهدوا حسباً رآه المحكمة المستأنف حكماً بأن المدعى هو الذي باع ولم يكن مشترياً للورق وان المدعى عليه هو الذي اشتراه وأنه اتفق مع خصمه على اعادته لردائه مقابل المبلغ الذي سبق ان دفعه له تقداً على ان يكون رد الثمن للمدعى عليه بشيكن قيمتهما ٦٧٠ ج على ان يرد المدعى فوق ذلك مبلغ ٦٠ ج باقى الثمن بعد تصرف البضاعة . ثم ذكر الحكم المستأنف ان هؤلاء الشهود وان كانت قد شملت شهادتهم بعض عناصر الحكم على المدعى الا انها لا تشمل جميع العناصر اللازمة توافرها وأنصحه ان المدعى عليه اشترى من المدعى عشرين ألف فرعاً من الورق بمبلغ ٧٣٠ ج وأنه وجده من النوع الفرنسي الغير صالح للاستعمال وأنه لم يبع منه شيئاً ولهذا رأت المحكمة استكمال الأدلة وإراحة لضميره ان توجه العيين المتممة إلى المدعى عليه بالصيغة المينة بالحكم وذلك عملاً بالمادة ٢٢٣ مدني التي تنص على تكليف الدائنين باليمين إذا كانت الأوراق المقدمة للاثبات تكاد لا تكفي . وأنه يجوز توجيه العيين المتممة في الحالات التي يجوز فيها حتى الاثبات بالينة وفي المواد التجارية .

• وحيث ان المستأنف بصفته بنى استئنافاً على انه قد أدخل بدفاعة إذ لم تسمع المحكمة دفاعه قبل حكم توجيه العيين بالرغم من القول بمرض عاميه الثابت بمحضر جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٤٩ وان شهود المدعى عليه تناقضوا في بعض الوقائع الجوهرية التي وضعا بمرئضة استئناف وان توجيه العيين المتممة للمدعى عليه من الناحية القانونية قد غالف الصواب لأنه كان من الواجب توجيهها إلى المستأنف لأنه هو الدائن . فضلاً عن ان دينه المطالب به ثابت ثبوتاً قطعياً من دفتره التجاري المنظم وهو حجة في عملية تجارية على تاجر مثل المدعى عليه الذي لم يقدم سوى دفتر

٤٦١

محكمة استئناف مصر

أول فبراير سنة ١٩٥٠

إيجاب صادر في باريس وتم قبوله في مصر .  
اختصاص المحاكم المصرية بنظر النزاع .

المبادئ القانونية

١ — أحكام المادة ٣٥ مرافعات مختلط  
فقرة ٧ تشير إلى الاختصاص الداخلي  
والخارجي وهي تقرر لأحكام المادة ١٤  
مدنى مختلط فقرة ٢ .

٢ — الإيجاب الصادر في باريس والذي  
تم قبوله في مصر يجعل المحاكم المصرية مختصة  
بالنظر في النزاع الناشئ عن تطبيق أحكام  
هذا التعاقد للبائعين ١٤ مختلط فقرة ٢ و ٣٥  
مرافعات مختلط فقرة ٧ . وكذلك المادة ٩١  
من القانون المدنى الجديد التي تقضى بأن التعديل  
عن الإرادة ينتج أثره في الوقت الذي يتصل  
فيه يعلم من وجه إليه وهذا الرأي هو الذي  
أخذت به محكمة النقض الفرنسية في حكم  
صدر في ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ « دالوز »  
١٩٣٣ الجزء الأول صفحة ٦٥ أحكام القضاء  
المختلط .

٣ — لا تناقض بين هذا الرأي وبين  
اشتراط البائع أن يتم التسليم من جانبه على  
الحدود الفرنسية قتل هذا الشرط غاضع  
ليقية أحكام العقد ويمكن تأويله إلى أن  
المشتري دون البائع هو المزمع بمصاريف النقل  
ونخطر الملاك فيها وراء الحدود الفرنسية .

قانوناً . ومن جهة أخرى فليس للاستئناف أن  
يتضرر من عدم توجيه التمييز المتممة له إذ بعد  
أن وازنت محكمة أول درجة بين أدلة الطرفين  
وجهت التمييز بالذات إلى المدعى عليه المفروض  
أصلاً عدم تعهده إلى أن ثبت العكس . وليس  
للاستئناف أن يتضرر من توجيه تلك التمييز لغيره  
إذ له حتى بعد الحلف أن يثير ما يرى إثارة من  
دفاع لإقناع المحكمة لتزويد وجهة نظره إن اقتضاها .  
وأما مقال به عن حجية دفتره فع ما هو ثابت به  
أنه بجل في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بعد تاريخ  
الصفحة الزعومة موقع ما هو بين به من مبلغ ٣٣٣ ج  
مبلغ ٣٥٣ ج الذي يقول به المدعى ومع مالم  
يوضح به إن كان مشترياً أو بائعاً فإن البحث  
فيه حتى الآن لا يفيد جدوى . وأما القاتورتان  
المقدمتان منه فلا تقيدان بحسم النزاع لأنه لم يوقع  
عليهما من أحد . وأما ما ذكره عن تناقض شهود  
المدعى عليه في قضا الوقائع التي عرض لها في  
استئنافه وما قاله عن تناقض المستأنف عليه في  
بعض أقواله فلم ترد محكمة أول درجة أن تناقضه  
لأنها ليست في سبيل الفصل في الموضوع فصلاً  
نهائياً بل قالت في أسباب حكمها أن الأدلة التي  
قدمها المستأنف حده ينقصها بعض العناصر التي  
تحتاج للحكم فوجهت له التمييز . وإذا لوحظ أن  
المستأنف وعليه عبء الإثبات لأنه المدعى لم يأت  
بشهود يشهدون على أنه اشترى الورق من المدعى  
عليه ( المستأنف ضده ) — إذ لوحظ ذلك —  
كان قضاء الحكم المستأنف بتوجيه التمييز قضاء  
سليماً لا غبار عليه ومن ثم ترى هذه المحكمة تأييد  
الحكم المستأنف وإلزام المستأنف بالمصاريف  
الاستئنافية .

( استئناف شليو فقتض بصفته وحضر عنه الاستاذ  
زكي شوال ضد مصطفى طاهر المصروف أئندى وحضرت  
عنه الاستاذة وديعة حسن رقم ٨٩ سنة ١٩٦٦ في تجارى  
وكلمة وعضوية حضرات أصحاب الفرة حسن ابراهيم  
الطوني بك وامعيل عبد الله زمدى بك وعبد العزيز  
سليمان بك مستشارين ) .

## الحكم

المحركات فكان من المستأنف ضدها أن يثبت إليه بريقة في ٢ مايو تسجيل إرسال التصديق على الاعتقاد وتبين بعد المحاطبات العديدة بين المستأنف والمصرف المالى الذى كلفه بفتح الاعتقاد أن الاعتقاد الخاص بربع الثمن لم يتل لحساب المستأنف ضدها إلا في يونيو سنة ١٩٤٦ وفى هذه الاثناء وازاء الحافى المستأنف يتنحى المحركات طالبت المستأنف ضدها بزيادة السعر المتفق عليه في فبراير باعتباره هـ ج في المحرك الصغير و ٢٠ ج للمحرك الكبير فرفض المستأنف هذه الزيادة ورفض الدعوى الحالية يطالب بموئض عن الضرر الذى لحق به من عدم إرسال البضاعة فدفع المستأنف ضدها بعدم اختصاص المحاكم المصرية نظراً لأن العقد تضمن شرطاً بأن المستأنف ضده مقيم بالخارج وقد اشترط في العقد أن يكون دفع الثمن في محل تسليم البضاعة على الحدود الفرنسية - وقبلت المحكمة هذا الدفع ورفضت بعدم الاختصاص .

« ومن حيث انه لا نزاع أن العقد تم في مصر فالإيجاب حصل من البائع في فرنسا ولكنه قبل في مصر فيكون العقد قد تم في مصر وكذلك قبل البائع أن يكون دفع ثلاثة أرباع الثمن عن طريق أحد بنوك القاهرة بمقتضى سندات الشحن وبعد وصول البضاعة وفى هذا ما يقطع بأن التنفيذ تم في مصر ، وقد نصت المادة ١٣ ف ٢ مدنى مختلط على اختصاص المحاكم المصرية في حالة حصول التعاقد أو التنفيذ في البلاد المصرية وأن نص المادة ٣٥ مرافعات ف ٧ مؤيداً ذلك .

« ومن حيث أنه وقد ثبت فيما سبق أن التعاقد تم في القاهرة وكان دفع الثمن في القاهرة فتكون المحاكم المصرية مختصة ، ولا تأثير لما تضمنه العقد في البداية عن دفع الثمن في باريس فقد عدل عنه بعد ذلك وكذلك لا تأثير لما اشترط من أن يكون التسليم على الحدود الفرنسية إذ

« من حيث انه لا نزاع من الطرفين فيما يختص بالوقائع فقد أرسل المستأنف بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ الى المستأنف ضدها خطاباً يطلب منها فيه بأسعار المحركات - ديزل - التى تذهبها طبقاً للبيانات التى ذكرها فردت المستأنف ضدها بمخاطب في ٧ فبراير ضمنته أثمان ومواصفات تلك المحركات واشترطت أن يتم الدفع عن طريق فتح اعتماد مصرفي من أحد مصارف باريس وعلى أن ذلك أرسل المستأنف في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٦ الى المستأنف ضدها بريقة يطالب فيها بمشرين عمركا وعد بإرسال مواصفاتها بالبريد وأرسل تلك المواصفات في ٢٥ فبراير وعرض على الشركة أن يدفع من الثمن ٢٥٪. فقدأ عند الطلب والباقي يدفع متاعيل مستندات شحن البضاعة بواسطة أحد مصارف القاهرة . وبتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٤٦ أرسلت المستأنف ضدها خطاباً للمستأنف توافيه فيه على هذا الفرض ثم في ٢٧ مارس أرسلت ردأ على بريقته تطالبه فيه بدفع ربع الثمن وإنها ستبدأ تنفيذ هذا الطلب جزئياً ثم تولدت المراسلات بخصوص إرسال الفواتير الشكلية بقصد الحصول على إذن الاستيراد - وفى ٤ ابريل سنة ١٩٤٦ أبرق المستأنف الى المستأنف ضدها بأنه قد حصل على إذن الاستيراد وأنه سيحصل في خلال عدة أيام على إذن مراقبة النقد لإرسال الثمن ثم أعقبه في ١٣ ابريل بمخاطب يستتر فيه عن التأخير في إرسال الثمن ويذكر انه أرسل الاعتقاد بريقة في اليوم السابق . وفى ٢٨ ابريل أرسل المستأنف خطاباً يشكو فيه للاحظه على موقف مندوبي الشركة المستأنف ضدها ازماء أتماء زيارتهم إياه ويستحث المستأنف ضدها على التسجيل بإرسال

حاشية في ذيل الخطاب وترجمة هذا الشرط : -  
« ومن المفهوم ان الائتمان يمكن تعديلها  
بدون أخطار سابق ، فإذا كانت الائتمان قد تم  
التعاقد عليها في قرار ولم يستلم البائع ربع ثمن  
البضاعة إلا في يونيو فمن حقه الصريح ان يطالب  
المشتري بالزيادة طبقاً لما تم التعاقد عليه خصوصاً  
إذا كانت الزيادة طفيفة كالتى طلبتها المستأف  
ضدها ، ولوحظ ان التعاقد تم في أعقاب الحرب  
وكانت أسعار الخامات في تقلب مستمر كما كان  
الاتقال من الإنتاج الحربى إلى السلى مضطرباً  
غير مستقر .

( قضية ترسيم جويان وحضر عنه الأستاذ  
شاميل ضد شركة عمركات برنارد وحضر عنها  
الأستاذ عزيز بك كميل عن الأستاذ غليونجى  
رقم ٣١٥ سنة ١٩٦٦ ق رئاسة وعضوة حضرات أمصط  
الزرة عمد مختار عبد الله بك واسكندر قصبجي بك  
ومصطفى فاضل بك مستشارين ) .

ينصرف قصد المتعاقدين بهذا الشرط إلى إضافة  
جميع المصاريف المالية لخطر الهلاك إلى المشتري  
دون البائع .

وكذلك من الخطأ الاحتجاج بأن أحكام  
المادة ٣٥ مرافعات خاصة بالاختصاص الداخلى  
للمحاكم وذلك لأن الفقرة السابعة ليست إلا  
تطبيقاً لما تضمنته حكم المادة ١٤ ف ٢ مدنى  
مخاطب وتحدث الفقرة التاسعة من المادة ٣٥ عن  
الاختصاص فيما يتعلق بالمقيمى في الخارج قاطع  
الدلالة على أن حكم هذه الفقرة علم وينصرف  
إلى الاختصاص الداخلى والخارجى ، واذاً يكون  
الحكم الابتدائى قد أتى مخالفاً للقانون ويتعين  
إلغاءه والتضاء باختصاص المحاكم المصرية .

« وحيث انه فيما يختص بالموضوع قد  
أغفل المستأف شرطاً صريحاً تضمنته الإيجاب  
الصادر من البائع وقد ورد هذا الشرط بصفة

## قضاء المحاكم الكلية

( القضاء المدنى )

توقيع حجز تنفيذى وتحديد يوم البيع من  
شأنها أن توقفه وذلك تجنباً لتعطيل البيع  
وما يترتب على ذلك من ضرر وينبى على  
ذلك من الزاوية الأخرى أنه اذا رفعت  
هذه الدعوى بعد توقيع حجز تحفظى لم  
يصح نقذاً فانها تنظر على الوجه المعتاد لأن  
حكمة الفصل فيها على وجه السرعة متفية  
إذ لا يبيع هناك يخشى عليه من الإيقاف  
والتأخير .

٤٦٢

محكمة الجيزة الابتدائية

٣٠ مارس سنة ١٩٥٠

دعوى استرداد من حجز تحفظى . نظرها على وجه  
الاستيعال غير مشور . وذلك بخلاف الجز  
التفنى .

المبدأ القانونى

قصد المشرع بدعوى الاسترداد التى  
تنظر على وجه السرعة تلك التى ترفع بعد

المحكمة

في الدعوى وطلب الحكم بإعلان صحيفة دعوى الاسترداد باعتبار أنه عاجز لم يعلن وتاريخ ١٩٥٠/٢/٦ حكمت المحكمة حضورياً أولاً بقبول يواقيم جرجس خصماً ثالثاً في الدعوى — ثانياً بإلزام عبد العال عبد الحليم بأن يدفع لعللى احمد عطية مبلغ ٧٥٠ م و ٣٦ ج والمصاريف وماتى قرش متايل أنصاب المعاماة وشملت الحكم بالفاد المحجل وبلا كفالة مع تثبيت الحجر التحفظى الموقع بتاريخ ١٩٤٩/٩/٢٦ وجعله نافذاً — ثالثاً رفض أخية المتأفف للأشياء المحجوز عليها بتاريخ ١٩٤٩/٩/٢٦ مع إلزامه بمصاريف دعواه ومبلغ ماتى قرش أنصاب معاماة وقد قضت المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات على وجوب إيداع أسباب الحكم في الدعوى في التضيائية المستعجلة في ظرف ثلاثة أيام وفي التناوى التى يفصل فيها على وجه الاستعجال في ظرف سبعة أيام وفي مدة خمسة عشر يوماً في التضيائية العادية ولا كان الحكم باطلاً. والحكم الصادر في دعوى استرداده ينطبق عليه حالة الدعوى التى يفصل فيها على وجه الاستعجال ولذا كان يجب أن تودع أسباب الحكم في مدة السبعة الأيام التى حددها القانون في المادة ٣٤٦ مرافعات من تاريخ صدوره في ١٩٥٠/٢/٦ ولكن الأسباب لم تودع في خلال هذه الفترة ولذا يكون هذا الحكم باطلاً وطريق الطعن بالبطلان في هذه الحالة يكون بطريقة استئناف هذا الحكم ولو أنه في التصاب التهاى للمحكمة الجزئية ويكون الاستئناف في هذه الحالة مقبول شكلاً وذلك تطبيقاً للمادة ٣٩٤ مرافعات. هذا مع احتفاظه بحق الدفع بإعلان الحكم أيضاً إلى أن يتم تحرير أسبابه والإطلاع عليها وذلك لما عساه أن يظهر من قصور في أسباب الحكم تطبيقاً لنص المادة ٣٩٦ مرافعات.

د من حيث ان المتأفف رفع هذا الاستئناف بمرسنة أعلتها في يوم ١٩٥٠/٢/٢١ طلب فيها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإعلان الحكم للمتأفف الصادر في القضية رقم ١١٦٤ سنة ١٩٤٩ بتدر الجزية الرقيم ١٩٥٠/٢/٦ وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فيها من جديد مع إلزام جميع المتأفف عليهم عدا الأخير بالمصاريف ومقابل أنصاب المعاماة وحفظ كافة الحقوق الأخرى بساتر أنواعها قال شر حاله دعواه بتاريخ ١٩٤٩/٩/٢٦ أوقع للمتأفف عليه الأول حجر تحفظياً سوريا على أدوات مخبزه المينة بد على اعتبار أنها ملكا للمتأفف عليه الثاني بناء على اتفاق صوري بينهما إضراراً به وحدد لثغر الموضوع جلسة يوم ١٩٤٩/١١/٦ وقيدت هذه الدعوى برقم ١١٧٥ سنة ١٩٤٩ بتدر الجزية ولما كان مالكا للأدوات المحجوز عليها بموجب أوراق رسمية فقد رفع دعوى استرداد مستقلة عن الحجر المذكور ضد الحاجز والمدين المتأفف عليهما الأول والثاني طلب فيها الحكم بأخية للأدوات المحجوزة والغاء الحجر المتوقع عليها بتاريخ ١٩٤٩/٩/٢٦ واعتباره عديم الأثر مع إلزام الحاجز بالمصاريف ومقابل أنصاب المعاماة والتفاد بلا كفالة مع حفظ كافة الحقوق الأخرى وقيدت هذه الدعوى بجدول المحكمة برقم ١١٦٤ سنة ١٩٤٩ مدنى بتدر الجزية وتحدد نظرها جلسة ١٩٤٩/١١/٦ مع القضية الموضوعية وبهذه الجلسة قررت المحكمة ضم قضية الاسترداد المتأمة منه إلى القضية الموضوعية القائمة من المتأفف عليه الأول للفصل فيها بمحكم واحد وفي أسماء نظر الدعوى تدخل المتأفف عليه الثالث خصماً

« السرعة فيمتد ميعاد تحرير أسباب الحكم إلى خمسة عشر يوماً .

« وحيث ان المادة ٣٤٦ مرافعات التي أوردت مواعيد تحرير الأحكام نصت على ما يأتي .  
« إذا تعلق بالحكم عقب المرافعة وجب أن تودع المسودة المشتعلة على أسبابه موقعاً عليها من الرئيس والقضاة وميناً فيها تاريخ ايداعها وذلك في ظرف ثلاثة أيام من يوم التعلق بالحكم في القضايا المستعجلة وسبعة أيام في القضايا التي يحكم فيها على وجه السرعة وخمسة عشر يوماً في القضايا الأخرى والا كان الحكم باطلاً . »

« وحيث ان قانون المرافعات نص على دعوى استرداد الأشياء المحجوزة في المواد من ٥٣٧ إلى ٥٤٢ .

« وحيث ان هذه المواد جاءت في ختام الفصل الأول من الباب الثاني من هذا القانون تحت عنوان « في التنفيذ يحجز الموقوف لدى المدين ويبيعه » .

« وحيث ان المشرع بدأ كما يفهم من عنوان هذا الفصل يسرد التواحي المتعلقة بالحجز أردف بالتمهيد التي ترتب أحكام البيع الذي يأتي بدوره بعد الحجز ثم أعقب ذلك مباشرة بالمواد التي قررت أحكام دعوى الاسترداد وباتخاذها أفض هذا الفصل .

« وحيث انه من المناسب ان تورد هنا هذه النصوص .

المادة ٥٣٧ — إذا رفعت دعوى استرداد الأشياء المحجوزة وجب وقف البيع إلا إذا حكم قاضي الأمور المستعجلة باستمرار التنفيذ بشرط ايداع الثمن أو بئونه .

المادة ٥٣٨ — يجب أن ترفع دعوى الاسترداد على الدائن الحاجز والمحجوز عليه والحاجزين

« وحيث انه جاء بالمحظوة التي وردت بعد مسودة أسباب الحكم أن حضرة القاضي كسب هذا الحكم في ١٦/٢/١٩٥٠ ووقع عليه ولم يرسله لقلم الكتاب إلا في صباح يوم السبت ١٨/٢/١٩٥٠ لاتنساب حضرته في يوم ١٦/٢/١٩٥٠ لحضور جلسة مدني كلى بالمحكمة الكلية وأنه على افتراض أن دعوى الاسترداد المرفوعة من المستأنف قد فصل فيها على حدة باعتبارها من الدعاوى التي يجب الفصل فيها على وجه السرعة فقد حدد القانون للحكمة أجلاً قدره عشرة أيام من تاريخ الحكم لكتابة أسبابه ولإيداعه قلم الكتاب والأيام العشرة كاملة وبذلك لا تنتهي إلا بانهاء اليوم وقد كتب الحكم قبل اقضاء اليوم العاشر من تاريخ صدوره ووقع على مسودته قبل انتهاء الأجل .

« وحيث انه جاء بالحكم المستأنف ما نصه « وحيث انه بهذه المناسبة يبين للحكمة أن تلاحظ أن دعوى الاسترداد وهي من الدعاوى التي يجب الفصل فيها على وجه السرعة والتي رسم لها القانون إجراءات خاصة في نظرها وحرّم الخصوم فيها من أوجه الطعن العادية في الأحكام وحدد لها أوقات خاصة للكتابة وإيداع أحكامها وقد ضمت لدعوى عادية بطلب واثفاق الخصوم فيها فتصبح الاجراءات الواجب اتباعها نحوها ونحو هذا كله هي نفس اجراءات الدعوى العادية ويكون ذلك بحكم ارتضاء أطراف الخصومة فيها لنظرها مع دعوى عادية والحكم فيها معاً بحكم واحد . »

« وحيث ان الحاضر مع المستأنف عليه الأول طلب تأييد الحكم وقال ان القاعدة المعروفة أن الترفع يتبع الاصل وأن الطرفين انتقلا على ضم دعوى الاسترداد إلى الدعوى الموضوعية وهذا يعد تنازلاً عن نظرها على وجه

في أي منها الا مقرونة بإضاف البيع أو التنفيذ أو الاستمرار فيها .

« وحيث انه عتب هذه المواد مباشرة نص الشارع في المادة ٥٤١ هـ على نظر هذه الدعوى على وجه السرعة .

« وحيث انه يبين مما تقدم أن المشرع قصد بدعوى الاسترداد التي تنظر على وجه السرعة تلك التي ترفع بعد توقيع حيز تنفيذي وتحديد يوم البيع مع شأنها أن توقفه وذلك تجنباً لتعطيل البيع وما يترتب على ذلك من ضرر .

« وحيث انه ينبغي على ذلك من الزاوية الأخرى انه إذا رفعت هذه الدعوى بعد توقيع حيز تنفيذي لم يصبح نافذاً فإنها تنظر على الوجه المعتاد لأن حكمة الفصل فيها على وجه السرعة مستتقة إذ لا يبيع هناك يخشى عليه من الايقاف والتأخير .

« وحيث انه مما يؤيد هذا النظر ما جاء في المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات الجديد وهذا نصه « وقد أخذ المشرع بمنهج القانون القديم في أن الأصل تكون دعوى الاسترداد موقفة البيع إلا إذا حكم قاضي الأمور المستعجلة بالمضي فيه ونص القانون الجديد على أن للتقاضى أن يأمر بإجراء البيع مع ايداع الثمن أو بدون ايداع إذا رأى أن الادعاء ظاهر القساة .

ولما كانت القيود والاجرامات التي فرضها القانون القديم على دعوى الاسترداد غايتها كلها تقاضى أثرها في تعطيل البيع فان من النتيجة المنطقية للاخلال بهذه القيود أو الاجرامات فيما عدا تمتعها للتواعد العامة للمرافعات هي زوال أثر الدعوى الموقفة لأنها لم تخرج عن كونها دعوى ملكية أي دعوى استعانة فرعية عن مقول ويصح أن يكون شأنها شأن دعوى

المستخلفين وأن تشمل صحيفته على بيان وافي لأدلة الملكية ويجب أن تتيد قبل الجلسة المحددة يوم على الأقل في المواد الجزئية ويومين فيما عداها وأن يودع عند التيد ما لديه من المستندات وإلا وجب الحكم بناء على طلب الحاجز بالاستمرار في التنفيذ بغير انتظار للفصل في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا الحكم بأي طريق .

المادة ٥٣٩ — يحق للحاجز أن يعضى في التنفيذ إذا لم تتيد الدعوى أو إذا حكمت المحكمة بشطبها أو بإضافتها عملاً بالمادتين ١٠٩، ١١٤ أو إذا اعتبرت الدعوى كأن لم تكن أو حكم باعتبارها كذلك كما يحق له أن يعضى في التنفيذ إذا حكم في الدعوى بعدم الاختصاص أو بعدم قبولها أو بإعلان صحيفتها أو بسقوط الخصومة فيها أو بقبول تركها ولو كان هذا الحكم قابلاً للاستئناف .

المادة ٥٤٠ — إذا رفعت دعوى استرداد ثانية من مسترد آخر أو كان قد سبق رفعها من المسترد نفسه واعتبرت كأن لم تكن أو حكم باعتبارها كذلك أو بشطبها أو بعدم قبولها أو بعدم اختصاص المحكمة أو بإعلان صحيفتها أو بسقوط الخصومة فيها أو بقبول تركها فلا توقف البيع إلا إذا حكم قاضي الأمور المستعجلة بإضافته لأسباب هامة .

المادة ٥٤١ — يحكم في دعوى الاسترداد على وجه السرعة .

المادة ٥٤٢ — إذا خسر المسترد دعواه جاز الحكم عليه بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تزيد على عشرين جنهما وذلك مع عدم الاخلال بالضمانات ان كان لها وجه .

« وحيث انه ظاهر من المواد ٥٣٧ إلى ٥٤٤ هـ التي نصت على أحكام هذه الدعوى أنها لم تذكر

« وحيث ان دعوى الايجار التي اضمت إليها دعوى الاسترداد هذه من القضايا العادية التي لم ينص القانون على نظرها على وجه السرعة .

« وحيث ان المادة ٣٩٦ مرافعات تنص على جواز استئناف الاحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية في حدود نصابها الاتهائي بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجرامات أثر في الحكم ومن ثم يكون هذا الاستئناف مقبول شكلاً .

« وحيث انه استبان من كل ما تقدم أن طلب بطلان الحكم المستأنف لا يستند إلى أساس متين من القانون ومن ثم فهو حري بالرفض .

« وحيث ان المستأنف خسر دعواه فيلزم بمصاريفها عملاً بنص المادة ٣٥٧ مرافعات .

( قضية الملاج تيسر محمد الصفي ضد علي أحمد عطية وآخرين رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٠ الجيزة رئاسة وعضوية حضرات القضاة علي علي المدوي بك وأحمد عبد الحميد الجوهري بك بوزكريا حذيفه بك ) .

الاستحقاق القرعية عن العقار فان الجزاء المترتب على عدم مراعاة التيود الخاصة بها هو زوال أثرها في إضاف البيع . »

« وحيث ان دعوى الاسترداد في هذه القضية رفعت بعد توقيع حجز تحفظي لم يصبح نافذاً ولم يتحدد يوم البيع يكون من شأن هذه الدعوى أن توقفه فلا محل والحالة هذه لنظره على وجه السرعة لاتضاء المحكمة في ذلك كما سلف البيان ومن ثم فتتظر على الوجه المعتاد لنظر القضايا العادية .

« وحيث ان الحكم نطق به عقب المرافعة فيتعين ايداع مسودته المشتملة على أسبابه في خلال خمسة عشر يوماً لا سبعة أيام كما ذهب إلى ذلك المستأنف وذلك عملاً بنص المادة ٣٤٦ مرافعات .

« وحيث انه ثابت أن مسودة الأسباب أودعت قلم الكتاب يوم ١٨/٢/١٩٥٠ أي بعد اثني عشر يوماً من النطق به فتكون قد أودعت في الميعاد الذي نص عليه القانون .

## قضاة المحاكم الكلية

( القضاء التجاري )

اخطار جميع الدائنين بالحضور أمام المحكمة أثناء نظر المنازعة القائمة من المفلس في دين أحدهم بل يكفي حضور طرف في الخصومة فقط .

٢ - لا يسوغ للمحكمة في حالة وجود تحقيقات جنائية بشأن دين متنازع فيه أن تحكم بتقديره وبقبوله مؤقتاً إذا ما رأت أن تأمر بانعقاد جمعية الصلح، ولكن لما طبقاً لنص المادة ٣٠٦ تجارى أن تأمر بتأخير

٤٦٣

محكمة مصر الابتدائية

٤ يناير سنة ١٩٤٩

اخطار جميع الدائنين بالحضور أمام المحكمة أثناء نظر المنازعة القائمة من المفلس في دين أحدهم . ليس ضروري .

المبادئ القانونية

١ - ان القانون التجاري لا يستلزم



الهيئة مأمورا للتفليسة ويوسف دويدار أقضى  
وكيلا للدائنين مع النشر والفق وأضافت  
المصاريف إلى جانب التفليسة وشملت الحكم بالنفاذ  
المجل بلا كفالة. وقد استأفقت السيدة بهيجة  
حافظ هذا الحكم وتهدد الاستئناف برقم ٦٢  
سنة ١٩٤٥ قضائية بينما اخذت إجراءات التفليسة من  
أعمال تحفظية وتحقيق الديون سيرها الطبيعي وفي  
١٩٤٨/١١/١٣ قضى في الاستئناف بقبوله شكلا  
وبرفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف مع  
الزلم التفليسة بالمصارف و١٠٠٠ قرش مقابل  
اتعاب المحاماة للمستأنف منه وقد حقت معظم  
ديون المقلصة وتأيدت وعقد تحقيق دين محمد علي  
الديكي أقضى طالب اشارة الافلاس نازعت  
فيه المقلصة بجملة ٢٩ / ١١ / ١٩٤٨ وبنت  
منازعتها على أن أحد السدين وقيمت ٣٠٠٠ ج  
مزور وأن حقيقة هذا الدين هو ٢٣٠٠ ج فقط  
وأنها وقعت على سند ببلغ ٣٠٠٠ ج بعد إضافة  
مبلغ ٧٠٠ فوائد ربوية وذلك بتاريخ مارس  
سنة ١٩٤٦ وأثبت فيه أن الاستحقاق بعد عرض  
فيلم « زهرة » وقد اخفى محمد الديكي أقضى هذا  
السند واضطلع السند المتقدم منه بعد أن أعطى  
له تاريخ ٢٤ / ١١ / ١٩٤٥ وجعل الاستحقاق  
وقت الطلب وذلك بقصد زيادة القوائد وليصبح  
الدين واجب الأداء لأن فيلم زهرة عرض فترة  
قصيرة ثم أوقف عرضه. وأما السند الثاني المؤرخ  
١٩٤٧/٦/٢٥ وقيمت ١٥٠٠ ج فقد أخذ بطريق  
التهديد عن فوائد ربوية أيضا وقالتان السدين  
موضوع تحقيق ألام نياة جنوب القاهرة ورد  
محمد الديكي أقضى على ذلك بأن السدين صحيحان  
وأنه حصا للزاع يتنازل عن القوائد للمستحقة  
جميعا وقد أحال حضرة مأمور التفليسة التضي  
على المحكمة بترتيب منه لظفر في الزاع فيما زاد عن  
مبلغ ٢٣٠٠ ج وهذا هو الموضوع المطروح  
على هذه المحكمة الآن.

انعقاد هذه الجمعية إلى أن يبت في الدين  
موضوع التحقيقات، أو أن تأمر بانعقادها  
دون أن يكون للدائن المتنازع في دينه الحق  
في الدخول في اجراءات التفليسة حتى يحكم  
بقبول دينه .

### المحكمة

« من حيث ان الواقع تحصل في أن محمد  
علي الديكي أقضى أقيم الدعوى رقم ١٠٩ سنة  
١٩٤٧ افلاس مصر ضد السيدة بهيجة حافظ  
قال في عريضتها المعلقة في ٣١ / ٨ / ١٩٤٧ انه  
يدانها في مبلغ ٤٥٠٠ ج بموجب سدين إذنين  
يستحقان وقت الطلب وقد عمل عنهما إنذار  
واحتجاج عدم الدفع ولكنها لم تهم بالسداد  
وطلب الحكم بإشهار افلاسها واعتبار يوم  
٩ / ٧ / ١٩٤٧ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع  
« الخ. ثم قسم طلبا لحضرة رئيس محكمة مصر  
في ٢١ / ٩ / ١٩٤٧ لاصدار امر بوضع الاختتام  
على عمل تجارتها ( استديو فار فيلم ) وقد صدر  
الأمر فعلا في ٢٤ / ٩ / ١٩٤٧ بوضع الاختتام  
على هذا المحل وتوقف في ٢٧ منه ، وقد نظمت  
السيدة بهيجة حافظ في أمر وضع الاختتام  
وطلبت أصليا رفعها والاكتفاء بعملية الجرد  
واحتياطيا الترخيص لما بفتح المكتسب وتسليمها  
نسخة فيلم « زهرة » وفيلم « البحرية الملكية »  
لحضرهما بالاسكندرية في يوم ٢٩ / ٩ / ١٩٤٧  
تفينا لتعاقد المبرم بينها وبين بعض أصحاب  
دور السينما قضى في ٢٨ / ٩ / ١٩٤٧ برفض  
هذا التظلم ثم تناولت التضي بالجلسات وحكم  
في ٢٩ / ١٢ / ١٩٤٧ بإشهار افلاس السيدة  
بهيجة حافظ واعتبار يوم ٩ / ٧ / ١٩٤٧ تاريخا  
مؤقتا للتوقف عن الدفع وتعين أحد أعضاء

قبوله عالم يسبق صدور حكم بالقول وصار في قوة حكم انتهائي وتكون المنازعة في الدين المذكور يدعى يرفضها ذلك الدائن إلى المحكمة مباشرة ولا يترتب عليها توقف أعمال التفليسة (المادة ٣١٣ تجارى) ويستفاد من هذه المادة انه يجوز المنازعة في الدين بعد قبوله وقبل تأييده (الافلاس للدكتور محمد صالح بند ١٢٩ ص ١٣٣) فلو كان لأحد الدائنين اعتراض على دين محمد الديكى أقضى وهو طالب اشهار الافلاس ذلك الدين الذى صار تقديمه فعلا لتنازع فيه طبقا للمادة ٣١٣ تجارى سائلة الذكر ولا محل إذن لاختلاف الدائنين بالحضور أثناء نظر منازعة المفلسة في هذا الدين مادام حتم في المنازعة قائما بالطريقة المنصوص عليها في المادة المذكورة. وربما — ورغم ما تقدم فقد تم الاشهار عن تحديد يوم لتحقيق الديون كما أحضر الدائنين طبقا للدائنين ٢٨٩ ، ٢٩٠ تجارى وقد حضر هؤلاء الدائنين فعلا وحقت ديونهم وتأيد معظمها ومن المفروض أن يثاروا بعد ذلك الحضور بجلسات التحقيق إذا شأوا دون تكرار اختطارهم بطريقة النشر والحق والخطابات فإذا لم يحضروا تحمّلوا تبعه ذلك وليس للفلسة بالذات أن تطلب اختطارهم بالحضور أثناء نظر هذه المنازعة إذ لا مصلحة لها في هذا الطلب .

« وحيث أن المحكمة تنص على ما تقدم إلى أنه لا ضرورة لاختلاف الدائنين بالحضور أمام هذه المحكمة أثناء نظر منازعة المفلسة في دين طالب اشهار الإفلاس .

« وحيث أن حضرة عملى المفلسة دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا النزاع مستقداً في ذلك إلى المادة ٣٠٦ تجارى التى نصت على أنه « في حالة ما إذا أقيمت في شأن الدين دعوى بجناية أو جنحة وكان التحقيق جارياً فيها يجوز أيضاً

« وحيث أن الحاضر عن السيدة بوجحة حافظ آثار في مرافعة ومذكرته أنه يرى ضرورة اختصار الدائنين بالطرق المبينة بالمادتين ٢٨٩ ، ٢٩٠ تجارى بالحضور أثناء نظر هذا النزاع بمقولة أنه اجراء من إجراءات تحقيق الديون التى ترى إلى تعين الدائنين الذين يستطيعون الاشتراك في جمعية الصلح طبقاً للمادة ٣١٥ تجارى ولكن يرد على ذلك أولاً — أن المشرع إنما أوجب اختصار الدائنين بالطرق الموضحة بالمادتين ٢٨٩ ، ٢٩٠ تجارى للحضور لتحقيق ديونهم وتأيدها ولم يستلزم هذا الاجراء في حالة الفصل المنازعة في أحد الديون . وثانياً — أن المادة ٢٩٩ تجارى نصت صراحة على أنه إذا حصلت منازعة في الدين فيجبل مأمور التفليسة النظر فيها على المحكمة ويعين في محضر التحقيق يوماً لرويتها بدون احتياج إلى التكليف على يد محضر بالحضور أمام المحكمة وهكذا لم يشترط التناون لاختلاف الدائنين بالحضور أثناء نظر هذا النزاع بل يكفي حضور الطرفين للمنازعين فقط يؤيد ذلك ماورد بهذه المادة من أن مأمور التفليسة يعين في محضر التحقيق يوماً لنظر المنازعة أمام المحكمة دون حاجة إلى التكليف بالحضور على يد محضر ولا يمكن أن يستقيم ذلك إلا باقتراض وجود الطرفين للمنازعين بجملة التحقيق أمام مأمور التفليسة فيمكنهما بذلك المصلح بتاريخ الجلسة المحددة أمام المحكمة وأما باقى الدائنين فمن وجد منهم جاز حضوره بالمحكمة إذا كانت له مصلحة في ذلك ومن لم يوجد فلا ضرورة لحضوره طالما لم يستلزم التناون اختطاره كما هو ظاهر من سياق المادة ٢٩٩ سائلة الذكر . ثالثاً — أن من المقرر أنه يجوز لكل دائن سواء كان دينه مقبولا أو متنازعا فيه أن ينازع ولو بعد مضي المواعيد المقررة في دين صار تقديمه أو

للمحكمة أن تأمر بتأخير اعتماد جمعية الصلح فإن أمرت بانعقادها لا يسوغ لها أن تحكم بأن يقبل فيها المدان المقامة تلك الدعوى بشأن دينه قبولاً مؤقتاً ولا يدخل المدان المذكور في أشغال التفليسة حتى يصدر الحكم من المحاكم المختصة بالدعوى المتقدم ذكرها، ويرى أنه ما دام دين محمد الديكي أفندي موضوع تحقيقات أمام النيابة العامة للطعن في أحد السندين بالزور وفي الآخر بالحصول عليه بطريق التهديد فضلاً عن تضمنهما فوائد ربوية فلا تختص المحكمة التجارية في هذه الحالة بقبول الدين قبل أن تصدر المحكمة الجنائية حكمها ولكن المحكمة لا تستطيع أن تسار الدفع عن المفلسة في هذا الرأي على علته وإنما تحقق معه فقط على أنه لا يشترط لتطبيق أحكام هذه المادة أن يكون هناك دعوى مقامة بجناية أو بجنحة بشأن الدين كما يبدو من مظاهر عبارة المادة وإنما يكفي أن تكون هناك تحقيقات جنائية في جناية أو جنحة — تجارية بشأن الدين المتنازع فيه يؤيد ذلك النص الفرنسي لهذه المادة إذ جاء به عبارة : Dans le cas où une créance serait l'objet d'une instruction criminelle ou correctionnelle. انه في حالة ما إذا كان الدين موضوع تحقيقات متعلّمة بجناية أو جنحة أما إذا كان المقصود قيام دعوى عومية لكان التمييز action publique وهذا هو رأى الشراح أيضاً إذ قالوا بأنه يكفي أن تكون الديون موضوع تحقيقات جنائية ( الإفلاس للدكتور محمد صالح طبعة سنة ١٩٤٨ بند ١٣٥ ص ١٣٧ وموسوعة المبادئ في المواد التجارية والضرائب لعبد العزيز سليمان بك الجزء الأول بند ٧٩٦ ص ٢٧٧ ودالوز في القانون التجاري التعليقات على المادة ٥٠٠ تجارى فرنسى ص ٦٤٥ ) ولكن لا يمكن

القول — كما جئنا إلى ذلك الدفاع عن المفلسة بأن المحكمة التجارية لا تختص بنظر الدعوى لمجرد وجود التحقيقات الجنائية بشأن الدين المتنازع فيه إذ أن لها في هذه الحالة أن تأمر لما بتأخير اعتماد جمعية الصلح وإما بانعقادها وفي الحالة الأخيرة فقط لا يسوغ لها أن تحكم بقبول الدين قبولاً مؤقتاً كما لا يجوز للدائن الدخول في إجراءات التفليسة حتى يصدر الحكم من المحكمة المختصة في الجناية أو الجنحة إذا ما أقيمت الدعوى العمومية بعد إتمام التحقيقات وذلك لأن في تقدير الدين تقديرأ مؤقتاً أو رفضه ما يشعر سلفاً بما ستقضى به المحكمة من براءة أو إدانة ( الإفلاس للدكتور محمد صالح آخر البند ١٣٥ وشرح قانون التجارة لعبد العزيز كحيل ص ٣٠٥ وليون كان بسند ١١٤٠ ص ١٠٣٧ ) .

وحيث أن المحكمة تنتهي من ذلك إلى أنه وإن كان لا يسوغ لها في حالة وجود تحقيقات جنائية بشأن الدين المتنازع فيه أن تحكم بتقديره وقبوله مؤقتاً إذا ما رأيت أن تأمر بانعقاد جمعية الصلح فإن لها طبقاً لنص المادة ٣٠٩ أن تأمر بتأخير اعتماد هذه الجمعية إلى أن يبت في الدين موضوع التحقيقات أو تأمر بانعقادها دون أن يكون للدائن المتنازع في دينه الحق في الدخول في إجراءات التفليسة حتى يحكم بقبول دينه ومن ثم فيتمتع برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

وحيث أن الثابت من الأوراق ومن مرافعة الطرفين ومذكرتهما ومن صورة التحقيقات المقدمة من محمد الديكي أفندي في التكموى رقم ٥٥٨١ سنة ١٩٤٧ إدارى عابدين ومن كتاب نيابة جنوب القاهرة المؤرخ ١٩٤٨/١٢/٧ بطلب سندی الدين لمرضهما على قسم التزييف والتزوير

لم تسفر عن نسبة الجرائم التي تدعيها المفلسة اليه  
إذ أن هذا التول سابق لأوانه ولا يمكن معرفة  
الحقيقة إلا بعد انتهاء التحقيق وتصرف النيابة في  
الشكوى على ضوء ما يظهر بعد ذلك .

« وحيث إن المحكمة لا ترى — والحال  
هذه — موجبا للأمر بتأخير انعقاد جمعية الصلح  
بل ترى انعقادها في موعدها المحدد على الأساس  
الموضح آنفا حتى لا يضار باقي الدائنين لاسيما  
وان الدائن محمد الديكي اقتدى المتنازع في جرمه  
من دينه وصاحب المصلحة في تأخير انعقاد جمعية  
الصلح لم يطلب ذلك .

« وحيث أنه ينبغي إضافة المصاريف على  
عائق التغطية .

« وحيث أن شمول الحكم بتنفيذ المعجل  
وبلا كفاءة واجب بقوة القانون عملا بالمادة ٣٠٠  
تجاري والمادة ٣٩٥ مرافعات .

( قضية محمد علي الديكي ضد السيدة بهيجة حافظ  
رقم ١٠٩ سنة ١٩٤٧ انفلاس رئاسة وعضوية حضرات  
القضاء محمد رضوان حجازي وقلب خراج وإبراهيم علام ) .

٤٦٤

محكمة مصر الابتدائية

٢٣ يونيو سنة ١٩٤١

قرار أو أمر مأمور التغطية بإعلان حالة الانعقاد .  
ليس أمراً بالمعنى الصحيح . هو تحرير حالة الانعقاد .

المبادئ القانونية

١ — القرار أو الأمر الذي يصدره  
مأمور التغطية معلنا لحالة الاتحاد لا يعتبر  
قراراً أو أمراً بالمعنى الصحيح ، ولكنه  
تقرير للأمر الواقع ، لأن حالة الاتحاد انما  
تقع بقوة القانون بمجرد اخفاق الصلح .

بمصلحة الطلب الشرعي . الثابت من ذلك أن  
هناك تحقيقات جنائية تجري بشأن هذا الدين فيما  
يتعلق بادعاء تزوير أحد السندين والاقتراض  
بفوائد ربوية فاحشة والحصول على سند بطريق  
التهديد ولكن كل هذا ينصب فقط على ما زاد  
عن مبلغ ٢٣٠٠ ج إذ أن هذا المبلغ معترف به  
من المفلسة في جميع أدوار القضية والتحقيقات  
حتى لو صح ما تدعيه من أن السند المؤرخ  
١٩٤٥/١١/٢٤ والذي يشمل هذا المبلغ ، مزور  
بطريق الاصطناع لتحل محل السند الاصيل إذ  
يكفي في هذه الحالة اقرارها بمديونيتها لطالب  
اشهار الافلاس بالمبلغ المذكور وأما ما تزعمه  
من أن تاريخ الاستحقاق كان في السند الاصيل  
هو يوم عرض فيلم « زهرة » فقد أقرت المفلسة  
بخطبة ١٩٤٨/١٢/٢٨ وبذكرتها بأن هذا الفيلم  
قد عرض فعلا لمدة أسبوع في دارين من دور  
السينا بالقاهرة والاسكندرية ثم أوقف عرضه  
بسبب تلاعب إدارة هاتين الدارين للتخلص من  
عرض الافلام المصرية وبذلك يكون ميعاد  
الاستحقاق قد حل بفرض صحة دفعها ومن ثم  
فيمكن التول بأن مبلغ ٢٣٠٠ جنيه من أصل  
الدين غير متنازع فيه ولا تصب عليه التحقيقات  
الجنائية وبالتالي فلا تطبق عليه أحكام المادة  
٣٠٦ تجاري الأمر الذي يبين فيه الحكم بقبول  
محمد علي الديكي اقتدى في التغطية مؤقتا بمبلغ  
٢٣٠٠ جنيه وأما باقي مبلغ الدين قدره ٢٢٠٠ جنيها  
فهو موضوع تحقيقات جنائية ولا يسوغ لهذه  
المحكمة قبوله أو تنديره مؤقتا للأسباب سالفة  
الذكر وانما يتعين انتظار الفصل فيه بعد اتمام  
التحقيقات ولا ينبغي ذلك التول من جانب الدائن  
محمد الديكي اقتدى بأن منازعة المفلسة غير جدية  
كما هو واضح من أسباب الحكم الاستثنائي الذي  
قضى بتأييد حكم اشهار الافلاس وأن التحقيقات

جلسة الاجراءات المقبلة التي حدد لها ١٩٤٩/٦/٤ وفيها حضرت المفلسة ولم يحضر وكيلها فأصرت هي على رفع التظلم للمحكمة تقرر مأمور المفلسة عرضه عليها للفصل فيه .

« وحيث انه يتعين بادية ندى بدم بحث ما إذا كان من الجائز قانوناً التظلم من قرار مأمور المفلسة بإعلان حالة الاتحاد أم لا .

« وحيث ان القانون التجاري نص صراحة في المادة ٢٣٦ منه على انه « لا يقبل التظلم من الأوامر التي تصدر من مأمور المفلسة أمام المحكمة الكلية إلا في الأحوال المبينة في القانون » وقد بين القانون في مواضع شتى تلك الأوامر التي يجوز التظلم منها ولم ينص على جواز التظلم من قرار إعلان حالة الاتحاد ، والواقع ان القرار أو الأمر Ordonnance الذي يصدره مأمور المفلسة معلناً لحالة الاتحاد لا يعتبر قراراً أو أمراً بالمعنى الصحيح ولكنه تقرير Constation للأمر الواقع لأن حالة الاتحاد إنما تقع بحكم القانون بمجرد اختناق الصلح (مادة ٢٣٩ تجاري) ومن ثم فلا يجوز الرجوع في هذا الأمر كما لا يقبل الطعن فيه بأي وجه من الوجوه ، وهنا هو الرأي الذي استقر عليه الفتنة والتضاء (الافتلاس للدكتور محمد صالح بند ٩٩ ص ١١١ وموسوعة المبادئ لعبد العزيز سليمان بك ج ١ بند ٦٠٠ ص ٢٤٢ وعبد العزيز سليمان بك ص ٢٧٩ واستئناف مخطوط ١٩٢٦/٦/٢١ البتآن ٢٨ ص ٤٤٢ وسم ١٩٢٦/٦/١٩ البتآن ٣٨ ص ٤٩٦ ) .

« وحيث انه يتعين لما تقدم الحكم بعدم قبول هذا التظلم لحصوله عن قرار غير قابل له مع إضافة المصروفات على عاتق المفلسة .

« وحيث انه لا عمل بعد ذلك لمناقشة أسباب

٢ - لا يجوز الرجوع في القرار أو الأمر الذي يصدره مأمور المفلسة معلناً لحالة الاتحاد ، ولا يقبل الطعن فيه بأي وجه من الوجوه .

٣ - لا يستلزم القانون النشر عن انعقاد جمعية الصلح في نفس الجرائد التي عينتها المحكمة لنشر ملخص الحكم باشهار الافتلاس ، أو في تلك التي تخصصها مأمور المفلسة للنشر أثناء الاجراءات ، فإذا تم النشر عن انعقاد جمعية الصلح في غير هذه الجرائد فلا يبتلان .

### المحكمة

« من حيث ان مأمور المفلسة قد أعلن حالة اتحاد الباتين بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٦ لعدم حصول صلح بين المفلسة والباتين ، وقد نازعت المفلسة في إبقاء وكيل الباتين الأستاذ يوسف عز الدين دويدار وكيلًا للاتحاد وطلبت استبدال غيره به كما هو ثابت بمحضر الاجراءات ، ورفع الأمر للمحكمة التي قضت بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٦ بتعيين الأستاذ فؤاد مصطفى وكيلًا للاتحاد بدلا من الأستاذ يوسف عز الدين دويدار للأسباب الواردة بهذا الحكم وعلا بالمادة ٢٣٩ تجاري مع إعادة القضية إلى مأمور المفلسة لمناجاة الاجراءات إلا أن المفلسة قدمت عريضة مؤرخة ١٩٤٩/٥/١٢ باسم رئيس الباترة تظلم فيها من قرار مأمور المفلسة بإعلان حالة الاتحاد وتطلب عرض هذا التظلم على المحكمة للفصل فيه ، وبخطبة الاجراءات المتقدمة بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٢ قرر وكيل المفلسة الأستاذ فرج يوسف الحامي انه يعتبر العريضة مرفوعة لمأمور المفلسة وليست للمحكمة وطلب إرجاء الفصل فيها إلى

الجلسة التالية في ٢٢/٢/١٩٤٨ بإجراء النشر بجريدة الأهرام لاجتماع الدائتين لتحقيق ديونهم وقد تكرر ذلك في الجلسات التالية إلى أن صدر قرار بمجلة ٦/٦/١٩٤٨ بالنشر في إحدى الجرائد اليومية — دون تعيين — لانتقاد جمعية الصلح في ١٣/٦/١٩٤٨ ثم قرر في هذه الجلسة التأجيل للدعوة في الصلح لجلسة ١٥/٧/١٩٤٨ على أن يتم النشر بجريدة الأهرام وقد تم النشر في هذه الجريدة فعلا وتطلعت إجراءات الصلح لوجود المفردات في المحكمة الاستئنافية فترة من الزمن ثم صدر قرار أخير من مأمور التفليسة في جلسة ١٨/١٢/١٩٤٨ بالنشر عن انتقاد جمعية الصلح بجريدة الأهرام وقد استمر النشر بهذه الجريدة أكثر من مرة كلها اقتضى الأمر ذلك نتيجة لتأجيل انعقاد الجمعية بسبب منازعات المفلسة أو مخالفها في التأجيل للوصول إلى تسوية مع دائتها كما هو ثابت تفصيلا بجلسات الإجراءات في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨، ٨/١/١٩٤٩، ٢٢/١/١٩٤٩، ٣/٣/١٩٤٩ و ٢/٤/١٩٤٩ ويضخ من ذلك أنه لم يحصل النشر بجريدة للمصرى إلا مرة واحدة لاجتماع الدائتين ثم استمر النشر بعد ذلك بجريدة الأهرام مراراً عديدة سواء لاجتماع الدائتين لتحقيق ديونهم أو للدعوة في الصلح فلا يمكن القول — والحالة هذه — بأن الدائتين كانوا يتبعون أخبار التفليسة بجريدة المصرى وأن بعضهم لم يحضر جلسة المداولة في الصلح لأجراء النشر عنها بجريدة الأهرام إذ أن الأمر على العكس من ذلك تماماً كما تقدم فضلاً عن أن جريدة الأهرام التي اتخفت للنشر عن اجتماع الدائتين وعن انتقاد جمعية الصلح من أكبر الجرائد وأوسعها انتشاراً ورواجاً، وفوق هذا فقد اتخذ وكيل الدائتين إجراء خاصاً لم يتطلبه القانون

هنا التظلم الموضوعية إلا أن المحكمة ترى أن ترد عليها بإيجاز لا تزيداً منها وأتما لتضع الأمور في نصابها. وذلك لأن المفلسة تبنى تطلها من اعلان حالة الاتحاد على سبين — الأول — أن وكيل الدائتين قد نشر عن انتقاد جمعية الصلح في جريدة غير تلك التي صدر قرار من مأمور التفليسة في ١٩٤٨/٢/٧ بتخصيصها لإعلانات التفليسة وهي جريدة المصرى وقد فوت بذلك على المفلسة فرصة الصلح بعدم حضور عدد من الدائتين الذين اعتادوا متابعة أخبار التفليسة بجريدة المصرى عما أدى إلى عدم توافر الأغلبية العددية والقيمة اللازمة لاتمام الصلح. والثاني: أن هناك دائتين آخرين تعمد وكيل الدائتين اغتيال تحقيق ديونهم أو عرض أمرها على مأمور التفليسة لتحقيقها وتأييدها أو رفع النزاع الخاص بها إلى المحكمة للفصل فيه عملاً بالمادة ٣٩٩ تجارى حتى تبين المفلسة مركزها بالنسبة لهذه الديون من ناحية الإبراء أو من جهة اشتراك هؤلاء الدائتين في إجراءات الصلح، ولكنه يرد على السبب الأول أن القانون إنما نص في المادة ٣١٥ تجارى على الاعلان عن انعقاد جمعية الصلح بطريق النشر في الجرائد والصلح ولم يشترط إجراء النشر في الجرائد التي عينتها المحكمة لنشر ملخص الحكم بإشهار الإفلاس أو تلك التي ينحصرها مأمور التفليسة للنشر أثناء الإجراءات فالقول، إذن بأن وكيل الدائتين قد نشر عن انتقاد جمعية الصلح في جريدة غير تلك التي عينها مأمور التفليسة قول التي على عواجهه إذ لا يمكن أن يترتب على هذا الإجراء — بفرض صحته وهو غير صحيح كما سبى — أى بطلان، ومع هذا قد فات المفلسة أن مأمور التفليسة إنما قرر بمجلة ٧/٢/١٩٤٨ إجراء النشر بجريدة الأهرام عن بيع سيارة للمفلسة ثم عاد وقرر

التالية جميعها ، فليس له بعد أن وصلت التغطية إلى حالة الإجماع إلا أن يتخذ الطريق المقرر لمثل هذا الدائن المختلف طبقاً للمادة ٣١١ تجارى إذا شاء ويتضح مما تقدم أن السبب الثانى من أسباب التظلم لم يبن على أساس صحيح هو أيضاً .

( قضية نظام الت بيج حانظ ضد وكيل الاتحاد الأستاذ فؤاد مصطفى السند وآخر رقم ١٠٩ سنة ١٩٤٧ إطلاس تجارى كلى مصر رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد رضوان حجازى وأحمد مختار صلب وإبراهيم علام ) .

٤٦٥

محكمة مصر الابتدائية

١٢ فبراير سنة ١٩٥٠

شركة . نص استرجاع رأس المال سالا غير جائز .  
السيئات التجارية والأرباح فى النقد . شروطها .

المبدأ القانونى

تقضى المادة ٤٢٤ من القانون المدنى القديم انه لا يجوز أن يشترط فى الشركة أن واحداً أو أكثر من الشركاء يسترجع رأس ماله سالا من كل خسارة . فإذا نص فى عقد الشركة على أن العمليات التجارية التى تباشرها تمنح ربحاً محدوداً فهذا التحديد أمر احتمالى غير محقق لا يمكن معرفته إلا بعد تصفية الشركة وبيان ما إذا كانت أعمالها حققت ربحاً أو حاققت بها خسارة والدعوى بالمطالبة باسترداد ما دفع غير مقبولة قبل اتمام هذه التصفية .

الحكم

د من حيث ان المدعى رفع دعواه قائلاً أنه بمقتضى اتفاق مؤرخ فى ٩ مارس سنة ١٩٤٨ تعاقد مع المدعى عليه الثالث جاك صوبيل . سكرى الشهيد بركى سكرى على تكوين شركة

زيادة فى الحيلة فأخطر الدائنين على اختلاف مراتهم بمطالبات موسى عليها الحضور بجلسة المداولة فى الصلح وهذا ثابت من الصفحة ١١ من تقريره رقم ٧ والمستند الأول من حافظته المرفقة به ، ويبين من هذا كله أن اجراءات النشر والصلح لا تعتمد جمعية الصلح كانت سليمة وصحيحة قانوناً يؤيد ذلك انه لم يحصل أى اعتراض عليها من المفلسة أو من أحد حضرات محاميا الذين حضروا معها فى جلسات انعقاد جمعية الصلح وفى جلسة تعيين وكيل الاتحاد . واما عن السبب الثانى الخاص بعدم تحقيق ديون بعض الدائنين فن الواضح من الاطلاع على محاضر جلسات الاجراءات ان بعضهم لم يتقدم بمستنداته والبعض الآخر انسحب لرفع دعوى بمحتووه وقد قام مأمور التفليسة بتحقيق ديون جميع من تقدموا فى التفليسة لهذا الغرض وأحال منها على المحكمة ما نوزع فيه كدين محمد على الديكى انفى الذى فصلت المحكمة فيه بقبوله على دفتين بحكين ، وأما دين الأستاذ سعاد سعودى الذى أشار اليه حضرة محامى المتظلة فى مرافعته والذى قدم بشأنه طلب من هذا الدائن بتاريخ ٢٠ / ٦ / ١٩٤٩ بإعادة النظر فى اعلان حالة الاتحاد والفصل من المحكمة فى النزاع الخاص بدينه فان الثابت من محضر جلسة الاجراءات فى ٢١ / ٣ / ١٩٤٨ أنه تقدم لتحقيق دينه قائلاً بأنه ثابت بمقتضى سند مؤرخ ٦ / ٨ / ١٩٤٥ ولكنه لم يقدم هذا السند فى هذه الجلسة وقد قرر مأمور التفليسة التأجيل لجلسة ١١ ابريل سنة ١٩٤٨ لتحقيق ديون من حضر من الدائنين مع اعادة النشر بجريئة الاحرام لدعوة الدائنين بالحضور حتى يعلم من لم يحضر منهم بتاريخ الجلسة المقبلة لتحقيق ديونهم أيضاً ولكن الأستاذ سعاد سعودى لم يحضر بالجلسة المحددة لتحقيق دينه ولا فى الجلسات

بلغ ٢٥٠ ج لإتمام صفقة تجارية بالأقاليم تمنح ربها صافياً قدره ٥٠٠ ج يوزع بواقع ٥٠٪ لكل منهما والثالث مؤرخ في ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٩ باستلامه مبلغ ٢٥٠ ج لإتمام صفقة تجارية بالأقاليم تمنح ربها صافياً قدره ٥٠٠ ج يقسم بواقع ٥٠٪ لكل منهما والرابع مؤرخ في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٩ باستلامه مبلغ ٥٠٠ ج لإتمام صفقتين تجاريتين بالأقاليم تمنح ربها صافياً قدره مائة جنيه يقسم مناصفة. والخامس مؤرخ في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٩ باستلامه مبلغ ٢٥٠ ج لإتمام صفقة تجارية بالأقاليم تمنح ربها صافياً قدره ٥٠٠ ج يقسم مناصفة.

ومن حيث أنه ولو أن المدعى عليه لم يد دفاعاً في الدعوى إلا أنه واضح من صيغة الإيصالات الثابت بها المبالغ المطالب بها أنها دفعت من المدعى بصفته شريكاً تنفيذياً للبند الثاني من عقد الاتفاق المؤرخ في ٩ مارس سنة ١٩٤٨ وقد أقر المدعى بذلك في صحيفة دعواه ومن ثم تكون الرابطة القانونية التي تربط المدعى بالمدعى عليه الثالث هي رابطة الشركة التي تكونت بينهما بالعمد المؤرخ في ٩ مارس سنة ١٩٤٨ برأس مال من المدعى عليه الثالث هو عمله وخبرته وإدارته للشركة طبقاً لما يستدل فيها جاء بالبند الأول من العقد من أن المدعى عليه يتولى وحده إدارة العمليات التجارية ويقابل ذلك حصة المدعى في رأس المال وهو ما يقدمه من مبالغ تحتاج إليها العمليات التجارية على أن تقسم الأرباح مناصفة بينهما. ومتى استبان هذا النظر وهو أن المدعى ليس بمقرض بل هو شريك بما دفعه من أموال للمدعى عليه الثالث فيجب أن يخضع الصلابة بينهما لتواعد عقد الشركة المنصوص عنها قانوناً. ومن حيث أن المادة ٤٣٤ مدني قديم

للتيسار بعمليات تجارية في الأرياف وتمهد المدعى بأن يدفع المبالغ اللازمة لهذه التجارة على أن تكون الأرباح الناتجة مناصفة بينهما (البند الثاني من العقد) كما تمهد المدعى عليه بأن يسدد إلى المدعى كل المبالغ المتأخرة وقد ضمت المدعى عليها الرابعة الست ريبك السكري المدعى عليه الثالث في تنفيذ هذا العقد - وقول المدعى أنه استحق له في ذمة المدعى عليه مبلغ ألف وستمائة وخمسون ثمانون جنيهاً منها مبلغ ٢٥٠ ج قيمة حساب أول لم يدفع إليه ومبلغ ١٥٠٠ ج ألف وخمسمائة جنيه ومنها للمدعى عليه بمقتضى خمس إيصالات والباقي وقدره مائة وخمسون جنيهاً ١٥٠ ج قيمة نصيبه في الربح وهذا النصف طبقاً لعقد الاتفاق، ولما لم يدفع إليه المدعى عليه الثالث هذا المبلغ قد أوقع حجزاً تحفظياً تحت يد المدعى عليهم الأول والثاني ورفع دعواه طالياً الحكم بإلزام المدعى عليه الثالث بضمان وتضامن المدعى عليها الرابعة بدفع المبلغ سالف الذكر وقدره ١٦٨٥ ج والفوائد بواقع ٦٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد مع كافة الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وثبتت المحجز التحفظي المتوقع تحت يد المدعى عليهما الأول والثاني وجهه حجزاً تنفيذياً وشمول الحكم بالتنفيذ المجلل وبلا كفالة.

ومن حيث أن المدعى قدم بمحافظة مستنداته تأييداً لدعواه عقد الاتفاق المؤرخ في ٩ مارس سنة ١٩٤٨ وعقد تنازل لا علاقة له بالدعوى وصور طبق الأصل من خمس إيصالات موقع عليها من المدعى عليه أولها مؤرخ في ٢٨ مارس سنة ١٩٤٩ باستلامه من المدعى مبلغ ٢٥٠ ج لإتمام صفقة بالأقاليم تمنح ربها صافياً ٥٠ ج يقسم بواقع ٥٠٪ لكل منهما والثاني مؤرخ في ١٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ باستلامه



٤٤٨ وما بعدها) والحال في هذه الدعوى أن المدعى وهو شريك يطالب باسترداد ما دفعه من رأس المال والأرباح وذلك قبل تصفية الشركة وبيان ما إذا كانت أعمالها قد حقت ربحاً أو حاقت بها خسارة . أما ما ورد بالإيصالات من أن العمليات التجارية التي دفعت عنها للمبالغ المطالب بها تمتح ربحاً حدد بكل منها فهذا أمر احتيالي وغير محقق ومن ثم تكون الدعوى مرفوعة قبل أوانها ويتعين النضاء بعدم قبولها مع إلزام رافعها بالمصروفات عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية عبد السيد عبد الله ضد البنك التجاري المصري وآخرين رقم ١٦٤ سنة ١٩٤٩ ك تجارى رئاسة وعضوية حضرات الفضاة معطى شركى صفوت وعمد عدلى إبراهيم ومعطى بشير ) .

نصت على أنه لا يجوز أن يشترط في الشركة أن واحداً من الشركاء أو أكثر يسترجع رأس ماله سالماً من كل خسارة وهو نص ملزم لا يجوز مخالفته فإن اتفق في عقد الشركة على خلافه فالعقد صحيح والشرط باطل ومن ثم يكون نص البند الرابع من عقد الاتفاق المؤرخ في ٩ مارس سنة ١٩٤٨ والاتاضى بأن يسدد المدعى عليه الثالث للمدعى كل المبالغ المتأخرة هو شرط باطل قانوناً ولا أثر له ومن الناحية الأخرى فإنه وإن لم ينص في عقد الاتفاق على أن المدعى يتحمل حصة في الخسارة إلا أنه طبقاً لنص المادة ٢٣٣ تكون حصته في الخسارة مساوية لحصته في الربح .

ومن حيث أن قسمة أموال الشركة واسترداد الشريك لنصيبه فيها لا يكون إلا بعد تصفيتها طبقاً لما نص عليه القانون (المواد

## قضاء الضرائب

غير مختص بنظرها مادة أو مكاناً لو رفعت إليه بصفة أصلية . اتباعاً لأصل متفق عليه هو أن قاضى الدعوى هو قاضى الدفع ولا يمكن الدخول عن هذه القاعدة إلا بنص صحيح في القانون .

٢ - الاستناد في الايقاف إلى نص المادة ٢٠ من قانون تحقيق الجنايات المختلط . وهو يميز للمحكمة الجنائية أن توقف نظر الدعوى العمومية إذا كانت الصفة الجنائية لفصل يتوقف على وجود حق أو علاقة مدنية لا يصبغ الاستناد في الايقاف إلى هذا النص للأسباب الآتية .

٤٦٦

محكمة مصر الابتدائية

٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٩

وقب الدعوى العمومية حتى تدخر الضريبة نهائياً . غير جائز .

المبادئ القانونية

١ - ان القضاء بإيقاف الدعوى العمومية حتى تدخر الضريبة نهائياً أمام الجهات المختصة . في غير محله . إذ القاعدة المتفق عليها علماً والمأخوذ بها عملاً . هي أن القاضى الجنائى الذى يملك الفصل في التهمة يملك الفصل في جميع العناصر المكونة لها وجميع الظروف التى تؤثر عليها . ولو كان

٣ - أن ما أورده الحكم المستأف تسويةً للايقاف من القول بأن تقدير الضريبة (والمراد وعاء الضريبة كما سبق البيان) أمر تكتفه صعوبات وتحيط به أمور معقدة شائكة وإن الشأن فيه هو شأن جهات أخرى نص عليها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ما أورده الحكم المستأف في هذا الخصوص . لا يؤدي إلى تصويب الايقاف . وإن كان في الحقيقة والواقع صورة صحيحة للصعاب العملية التي تعرض للقاضي ولم يقطن لها الشارع . وقد تؤدي كما ذهب إليه الحكم المستأف . بحق . إلى التناقص بين قضائه .

٤ - لا يسوغ الايقاف أيضاً . ما اتجه إليه الحكم المستأف . من النظر إلى ما ينتهي إليه الأمر . عند التنفيذ . من تعارض بين ما يصدر به حكمه وما يقرر في شأن وعاء الضريبة من الجهات الأخرى . إذ لا محل لأن يمتد النظر إلى هذه الحدود الخارجة عن نطاق القضاء . الذي يقف عند حد إصدار حكمه في الدعوى .

### الحكمة

د من حيث ان النيابة أقامت الدعوى العمومية على المتهم فقضت محكمة أول درجة بإيقاف الدعوى العمومية حتى تقدر الضريبة نهائياً أمام الجهات المختصة واستندت في ذلك إلى ما ورد في الأسباب من القول بأنها قد استعملت عن الضريبة المفروضة على المتهم وما إذا كانت قد حدثت وصار ربطها نهائياً . وقد تبين لها أن تقدير الضريبة لم يصبح نهائياً بعد . وإنما لا تستطيع

أولاً : لأن التشريع الوطني لم يرد فيه نص مماثل . ولو أراد الشارع الأخذ بهذا المبدأ لأوضح عن مراده بما لا يحتاج معه إلى الأخذ بالقياس .

ثانياً : على أن الأخذ بالقياس في هذا الشأن غير جائز . لأن هذا النص . ورد على خلاف الأصل المقرر فقها وقضاء . والمعبر عنه اصطلاحاً بعبارة أن قاضي الدعوى هو قاضي الدفع ، وما ورد على خلاف الأصل يعتبر استثناء ولا يقاس عليه .

ثالثاً : انه ما يقطع أن الشارع الأهل أغفل هذا المبدأ . الوارد في قانون تحقيق الجنايات المختلط عدداً وأراد مخالفته أن تشارع المختلط بعد أن أورد نص المادة ٢٠ وأجاز فيه للمحكمة الجنائية . أن توقف نظر الدعوى العمومية حتى تفصل المحكمة الوطنية في النزاع المدني المتصل بتلك الدعوى . وأجاز فيه أيضاً لها . ألا توقف تلك الدعوى . وأن تفصل هي في الدعوى المدنية . بعد أن أورد هذا المعنى في ذلك النص . اردفه بنص آخر هو نص المادة ٢١ . وقد حتم فيه على المحكمة الجنائية أن تتبع دائماً قواعد الاثبات الخاصة بالمحاكم الجنائية حتى في المسائل المدنية التي تفصل هي فيها . وهذا النص أيضاً مخالف لأصل آخر . جمع عليه فقها وقضاء في التشريع المصري (الأهل) وهو ضرورة التزام المحكمة الجنائية . قواعد الاثبات المدنية إذا ما عرضت أمامها مسألة مدنية .

لأحكام قانون تحقيق الجنايات والقواعد العامة في العقاب إذ المحكمة الجنائية مختصة بالفصل في جميع المسائل التي تعرض لها أثناء نظر الدعوى العمومية حتى لو كانت تلك المسائل خارجة عن اختصاصها اتباعاً لتاعدة أن قاضي الموضوع هو قاضي الدفع — وأنه لا محل للأخذ في هذا الشأن بما جرى عليه القضاء الجنائي المختلط — من التقرير بالإيقاف عندما تعرض له مسألة تختص بالفصل فيها جهة الأحوال الشخصية لخروج الفصل في تلك المسألة عن ولاية التناضى الجنائي بنص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية — عل أن الإيقاف في هذه الحالة يستلزم مع ذلك توفر شروط معينة — بحيث إذا لم تتوفر — كلا أو جرماً — فلا يكون هنالك محل للإيقاف وأشارت المذكرة أيضاً — إلى أنه لا وجه لاعتبار النزاع حول تقدير الضريبة مسألة فرعية — يمين تحديد وجهة النظر فيها من جهة أخرى — غير جهة القضاء المطروحة أمامه الدعوى العمومية — وأنه مع ذلك — فلم تتوفر لهذه المسألة بافراضها مسألة فرعية — شرائط الإيقاف — ولا حرج على المحكمة الجنائية — وهي تنظر في التهمة المسندة للتهم — أن تتخذ ما يلزم من الوسائل لتحديد الضريبة — ومقدار ما لم يدفع منها — توصل القضاء بالزيادة وإن ما يتعرض لهذا السبيل من صعوبات — لا يسوغ التخلل عن هذا التقدير لجهة أخرى — ولا يبرر تلك الدعوى العمومية معلنة أمداً طويلاً بحيث لا ينال المتهمم جزاءه العادل — طبقاً لمقتضيات القواعد العامة في العقاب — وأشارت التيابة إلى أن حكم محكمة القضاء — التي استمدته الحكم المستأنف حجه في الإيقاف لا يؤيد وجهة النظر التي سار عليها ذلك الحكم — بل هو على العكس من ذلك يستلزم اتخاذ ما يلزم من

القضاء في الدعوى العمومية قبل أن تربط الضريبة نهائياً — كما لا تستطيع تقديرها بنفسها — لأن ذلك التقدير منوط بجهات أخرى — ولا ترى محلاً للتحويل على تقدير المأمورية لتلك الضريبة لأن ذلك التقدير قابل للتعديل زيادة ونقصاً بما تجرته لجنة التقدير أولاً ثم المحكمة التجارية ومحكمة الاستئناف عندما يثار أمام تلك الهيئات طعن في تقدير المأمورية للأرباح التي تتخذ أساساً لربط الضريبة — وأنه لا مناص من إيقاف نظر الدعوى العمومية حتى تفرغ الجهة المختصة من تحديد الضريبة تحديداً نهائياً أسوة بما جرى عليه القضاء المختلط — من اتباع هذا المنهج — تطبيقاً لنص المادة ٢٠ من قانون تحقيق الجنايات المختلط — وأخذاً بما قرره محكمة القضاء بالإبرام الوطنية — في أحكامها المتواترة — من أنه يلزم — تطبيقاً للمادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — والأمرين العسكريين رقم ٣٦١ و ٣٦٢ — أن يقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة — فوق القضاء بالعقوبة المنصوص عليها في تلك المادة وفي هذين الأمرين العسكريين وأنه لما كانت تلك الزيادة يطلب عليها معنى العقوبة فإن التناضى الجنائي لا يجوز له أن يقضى بعقوبة إلا إذا تبين له مقدارها وبيته في حكمه — وقد رأت محكمة أول درجة أن بيان الضريبة يقتضى أن يكون ربطها نهائياً — بعد أن يتم تقدير الأرباح إما بالاتفاق بين الممول والمأمورية أو بإقرار لجنة التقدير إذا ما قبله الممول ولم يلعن فيه أو بقضاء دائرة الطعون وصيرورته نهائياً — وذكرت في الأسباب أنه وقد توفرت الشرائط اللازمة قانوناً للإيقاف — فلنأخذ بتضييقه .

وحيث أن التيابة العمومية أوضحت في المذكرة المقدمة منها بأسباب الاستئناف وجهة نظرها في هذا القضاء بما ملخصه أنه جاء مخالفاً

٣٤٩ رقم ١٩٢) - وليس في القانون المصري (الاهلي) إلا نص المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية - القين تصان على المسائل التي تخرج من اختصاص تلك المحاكم بوجه علم.

« وحيث انه مع ذلك - فانه لكي يقال بوجود مسألة فرعية - تقتضى إيقاف الدعوى العمومية حتى يفصل فيها من جهات الاختصاص يلزم التحقق من توفر شروط ثلاث نص عليها الفقهاء واجمع القضاء عليها وهي (١) ان يدفع المتهم بهذه المسألة صراحة - فليس للحكمة ان تأمر بالإيقاف من تلقاء نفسها (٢) أن يكون الدفع جدياً غير مقصود به عرقلة السير في الدعوى - (٣) - أن تكون المسألة يتوقف عليها حقيقة الفصل في التهمة - وبالتالي نفي الجريمة وتبرير عمل المتهم - وقد أيدت حكمة القضاة والإبرام المصرية هذا النظر بحكمها الصادر في ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧ - وبالحكم الصادر في ٨ أبريل سنة ١٩٤٦ - وقد ورد في هذا الحكم الأخير (وهو منشور بملحق السنة السابعة والعشرين بمجلة المحاماة صفحة ١٣٠ رقم ٧٩) - انه وإن كان واجباً على المحكمة الجنائية إذا ما أثبتت أمامها مسألة من مسائل الأحوال الشخصية يتوقف عليها الفصل في الدعوى العمومية - ان توقف الفصل في الدعوى حتى تفصل المحكمة المختصة في المسألة الفرعية إلا أن هذا محله أن يكون الدفع جدياً يؤيده الظاهر - وواضح أن حكمة القضاة والإبرام تستمد أساس هذا المبدأ من نص المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وقد سبق بيان أن القانون المصري (الاهلي) لم يرد به إلا نص هاتين المادتين - فاعادما ورد فهما - من مسائل لا يخرج عن ولاية المحاكم الاهلية.

الوسائل لتحقيق من الضريبة ومقدار ما لم يدفع منها .

« وحيث انه بعد إيراد ما تقدم من وجهي النظر اللتين وردتا في الحكم المستأنف وفي مذكرة النيابة - ترى هذه المحكمة أن القضاء بإيقاف الدعوى العمومية حتى تقدر الضريبة نهائياً أمام الجهات المختصة - في غير محله - إذ القاعدة المتفق عليها علماً والمأخوذ بها علماً - هي أن الناضي الجنائي الذي يملك الفصل في التهمة يملك الفصل في جميع العناصر المكونة لها وجميع الظروف التي تؤثر عليها - ولو كان غير مختص بنظرها مادة أو مكاناً لو رفضت إليه بصفة أصلية - إتباعاً لأصل متفق عليه هو أن ناضي الدعوى هو قاض الدفع ولا يمكن المدول عن هذه القاعدة إلا بنص صحيح في القانون - (راجع في هذا الخصوص كتاب المبادئ الأساسية للتحقيقات والاجراءات الجنائية لعل باشا زكي الرابع - الجزء الأول صفحة ٥٤٥ بند ٧٣٥ والموسوعة الجنائية لجسدي بك عبد الملك الجزء الأول صفحة ٣٧٥ بند ٩٥ - وفي هذا الكتاب الأخير إشارة إلى جازو جزء ثان ٥٩٤ ونستان على جزء سادس بند ٢٦٦٢ و ٢٦٦٤ وجرانمولان ١ بند ٤١٧) - وقد قررت المحاكم المصرية هذه القاعدة قاطبة في ما يعرض لها من نزاع يتناول المسائل العقارية - من ملكية ووضع يد وغيرها - وفي ملكية المتقولات - وفي تفسير العقود المدنية - ودرجت حكمة القضاة والإبرام المصرية على تطبيق هذا المبدأ فقضت في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ في الطعن رقم ٢٤١ سنة ١٧ - بان الناضي في مواد الخناياات غير مكلف بانظار حكم تصدره حكمة أخرى إلا في المسائل الفرعية التي يوجب القانون عليها ذلك فهما ( المحاماة ملحق السنة السابعة والعشرين صفحة

الجنائية حتى في المسائل المدنية التي تتعلق هي فيها — وهذا النص أيضاً مخالف لأصل آخر — مجمع عليه قتها وقضاء في التشريع المصري (الأهلي) وهو ضرورة التزام المحكمة الجنائية — قواعد الإثبات المدنية — إذا ما عرضت أمامها مسألة مدنية .

وواضح أن هذين النصين — قد وردا على خلاف الأصلين المتقدم ذكرهما ولا يترى أن قاعدة عامة يصح الأخذ بها — أو التماس عليها ومن أجل ذلك — أراد الشارع الوطني ألا يأخذ بالاستثناء الوارد فيها فاعملها في قانون تحقيق الجنايات الوطني .

«وحيث أنه إذا ما استبعد القياس على نص المادة ٢٠ من قانون تحقيق الجنايات المخطط فانه لا يبقى للإيقاف سند سواء من نصوص القانون الأهلي أو آراء الفقهاء المصريين — فان هناك إجماعاً منهم — على عدم جواز الإيقاف إلا في حدود نص المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وبالشروط الثلاثة السالف الإشارة إليها .

«وحيث أنه مع التسليم جدلاً بأن أمر تحديد الضريبة — يتمتع الفصل فيه من جهة أخرى غير جهة التضاد — وبصرف النظر عما إذا كان الشرطان الأول والثاني قد توفرا في هذه الدعوى أو لم توفرا — فان الشرط الثالث الذي يحتم أن تكون المسألة المثارة يترتب عليها عمو الجريمة وتبرير عمل المتهم هو الذي يسبغ في واقع الأمر على المسألة المثارة صفة كونها مسألة فرعية يتوقف عليها الفصل في موضوع الدعوى العمومية أو لا يتوقف الفصل عليها ، وتبرير الضريبة من الجهة المختصة ليس هو الذي يحرم الجريمة أو يبرر عمل المتهم ، فلا يمكن على هذا الأساس ، اعتبار عدم تحديد الضريبة مسألة فرعية تتمتع بالإيقاف .

الفصل فيه وبالتالي — لا يتحقق وجود مسألة فرعية تتمتع الفصل فيها ابتداء من جهة أخرى — ولا عمل لما ذهب إليه الحكم للسنأف من الأخذ بالإيقاف — إذا ما عرضت مسألة فرعية غير ما ورد في هاتين المادتين — والاستناد في ذلك إلى نص المادة ٢٠ من قانون تحقيق الجنايات المخطط — وهو يبين للمحكمة الجنائية أن توقف نظر الدعوى العمومية إذا كانت الصفة الجنائية لفعل يتوقف على وجود حق أو علاقة مدنية لا يصح الاستناد في الإيقاف إلى هذا النص للأسباب الآتية :

(أولاً) لأن التشريع الوطني — لم يرد فيه نص مماثل — ولو أراد الشارع الأخذ بهذا المبدأ لأفصح عن مراده بما لا يحتاج منه إلى الأخذ بالقياس .

(ثانياً) على أن الأخذ بالقياس في هذا الشأن غير جائز — لأن هذا النص — ورد على خلاف الأصل المتردقها وقضاء — والمبرر عنه اصطلاحاً بعبارة أن قاضي الدعوى هو قاضي الدفع ، وما ورد على خلاف الأصل يعتبر استثناء ولا يماس عليه .

ثالثاً — أنه بما يقطع ان الشارع الأهلي أغفل هذا المبدأ — الوارد في قانون تحقيق الجنايات المخطط عدماً وأراد مخالفته أن الشارع المخطط بعد أن أورد نص المادة ٢٠ وأجاز فيه للمحكمة الجنائية — أن توقف نظر الدعوى العمومية حتى تفصل المحكمة الوطنية في النزاع المدني المتصل بتلك الدعوى — وأجاز فيه أيضاً لها — ألا توقف تلك الدعوى — وأن تفصل هي في الدعوى المدنية — بعد أن أورد هذه المعنى في ذلك النص — أردفه بنص آخر هو نص المادة ٢١ — وقد حتم فيه على المحكمة الجنائية أن تتبع دائماً قواعد الإثبات الخاصة بالمحاكم

وقد عبرت عن هذا المعنى - بحكمة الفاضل والابرار بحكمها الصادر في ٨ مارس سنة ١٩٤٨ حيث قررت ان نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق أبداً عن تحقيق موضوعها للفصل فيها - ولا ينبغي للحكمة أن تتخلل عن واجبها بقوله أن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى .

• وحيث انه لا يسوغ الايقاف أيضاً ما اتجه اليه الحكم المستأنف من النظر الى ما يتقضى اليه الأمر - عند التنفيذ - من تعارض بين ما يصدر به حكمه وما يقرر في شأن وعاء الضريبة من الجهات الأخرى - إذ لا عمل لأن يمتد النظر إلى هذه الحدود الخارجة عن نطاق القضاء - الذي يقف عند حد إصدار حكمه في الدعوى - فإذا ما عاد الأمر إليه في صورة من الصور - أشكالا في التنفيذ - أو استرداداً لما دفع بغير حق - كان له أن يقول كلمته في هذا الشأن أيضاً .

• وحيث ان بحكمة الفاضل - على ما يبدو من حكمها الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٤٧ في العاين رقم ١٧/٢٦٨ وغيره من الأحكام التي جرت على وتيرة - قد أوضحت ( ان القضاء بالزيادة - في مقدور القاضي ) وذكرت ( ان تحديد مقدار الضريبة الواجبة وما دفع منه وما لم يدفع يمكن في جميع الأحوال - وأنه يستطيع أن يستبين ذلك من التحقيق ) وفي هذه العبارات - تأييد لما سبق إيرادها من الشأن في التمييز شأن القاضي .

ولا عمل لقول بأن مأموريته قاصرة على تعرف مقدار ما لم يدفع - كما ذهب إليه الحكم المستأنف - إذ أن هذه العبارة بنائها - تؤدي - إلى ضرورة معرفة مقدار الضريبة - أساساً - لأن ما لم يدفع - يتوقف أولاً وقبل كل شيء

• وحيث انه مع ذلك فانه تعين الإشارة إلى أن الحكم المستأنف قد ذكر في مواضع متعددة عبارات يستفاد منها أن هناك جهة ما تختص بتحديد الضريبة - وفي هذا التعبير شيء من التجوز - ويبدو أن المراد هو تحديد وعاء الضريبة والا فان الضريبة ذات سعر محدد - لا تقوم بتحديد وجه معينة بل بتحددتها نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - أما الوعاء فإذا أن يتحدد اتفاقاً بين المأمورية والممول وعندئذ يتحدد الضريبة بسعرها المبين في القانون على أساس هذا الوعاء ولما أن يصدر بالتحديد قرار من لجنة التقدير يقبله الممول ولما أن يطمئن فيه الممول فيتحدد الوعاء قضاء .

• وحيث ان ما أورده الحكم المستأنف تسويغاً للإيقاف من القول بأن تقدير الضريبة ( والمراد وعاء الضريبة كما سبق البيان ) أمر تكلفه صعوبات وتحيط به أمور معقدة شائكة وان الشأن فيه هو شأن جهات أخرى نص عليها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - ما أورده الحكم المستأنف في هذا الخصوص - لا يؤدي إلى تصويب الايقاف - وان كان في الحقيقة والواقع صورة صحيحة للصعاب العملية التي تعرض للقاضي - ولم يطمئن لها الشارع - وقد تؤدي كما ذهب إليه الحكم المستأنف - بحسب - إلى التناقض بين قضائه وقضاء غيره من الجهات - ولكن ذلك التناقض - أمر لا يحض من وقوعه - أحياناً - في هذه المسألة وفي غيرها - كما هو الشأن في جرائم التزوير التي يتناول أمرها القضاءان الجنائي والمدني - على صورة قد تتفق أحياناً - وتختلف أحياناً أخرى - كما أن ما يكلف أمر تحديد وعاء الضريبة من صعوبات وما يحيط بذلك من أمور معقدة شائكة - ليس من شأنه أن يسوغ الايقاف

على مقدار ما يجب أن يدفع - ثم ما دفع فعلا .  
« وحيث انه لما تقدم يكون القضاء بالإيقاف في غير محله - ويتعين لذلك إلغاء الحكم للمتأف واطاعة القضية لحكمة أول درجة السير فيها - ولا يفوت المحكمة أن تشير إلى أنه قد نص في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وفي الأمرين العسكريين ٣٦٢ و ٣٦١ - على تلازم الزيادة مع العقوبة الأصلية - وترك الأمر على النحو السابق بيناه - مثيرا للكثير من الصعوبات - على خلاف ما جرى عليه الشارح في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتقرير رسم الدفعة -

( قضية النيابة ضد . . . رقم ١٤٢١ سنة ١٩٤٩ س ممر رئاسة وعضوية حضرات القضاة المحييين الموضييك وحافظ بدويك وأعضاء الديريك وحضور حضرة الأستاذ ثاروني راتب وكيل النيابة ) .

(١) مذكرة الأستاذ أحمد ثابت عويضة وكيل نيابة الضرائب المرفوعة عن الحكم المتأف والتي أشار إليها الحكم في حثياته :

« حيث ان وقائع هذه القضية تتصل في أن . . . لم يقدم إقراراً بأدائه عن السنة المالية التالية في آخر ديسمبر سنة ١٩٤١ مرفقاً به الأوراق المؤيدة له . قضت محكمة أول درجة بإلغاء الدعوى السومية حتى يتم تقدير الضريبة نهائياً واستندت في ذلك أن مقدار الضريبة التي هي أساس العقوبة غير معقدة نهائياً وأن تقديرها يجب أن تتولاها جهات الفصل فيه لما يحيط هذا التقدير من إجراءات معقدة والاستماتة بجهراء - كما استندت تائلياً إلى قواعد الإيقاف في تحقيق الجنايات .

« وحيث ان القضاء يتناقض مع قواعد تحقيق الجنايات ومع قواعد العقاب ويخالف ماقتضت به محكمة الغنى الفرنسي كما أنه لايجد سنداً فيما ذهبت إليه محكمة التقض الوطنية .

أولاً : فهو يتناقض مع قواعد تحقيق الجنايات لأن من السلم به أن المحكمة الجنائية مختصة بالفصل أسلاف في جميع المسائل التي تبرز لها أثناء نظر الدعوى السومية حتى ولو كانت تلك المسائل خارجة عن اختصاصها أصلاً وجبارة أخرى فإن غاضى الدفع هو غاضى للوضوع مالم ينص القانون على عكس ذلك . وهذا الببدأ انعقد الإجماع عليه فقها وقضاة « جندى بك عبد الملك جزء أول س ٣٧٥ - الدكتور مصطفى الظفلي بك س ٣٧٨ - للبداية الأساسية جزء أول س ٥٤٥ - جبران مولان جزء أول س ٤١٧ - جبارو جزء ثاني س ٥٩٤ - فوستان هيلة جزء سلس رقم ٢٦٦٥ » .

هذا الببدأ طبقه الفقه والقضاء سواء في المسائل المدنية أو في مسائل الأحوال الشخصية .

ففي المسائل المدنية قضت محكمة التقض الوطنية بأنه إذا اتهم شخص بتفليس تخيل ودفع التهم بملكته للأرض التي حصل الاتفاق فيها وجب على المحكمة الفصل في هذه المسألة قبل الدخول في الموضوع « جندى بك عبد الملك س ٣٧٦ - للبداية الأساسية س ٥٤٨ » .

أما مسائل الأحوال الشخصية فهي طبقاً للمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأعلى تخرج عن ولاية تلك المحاكم ومن ثم رأى القضاة أنه إذا أثير نزاع يتوقف عليه الفصل في الدعوى الجنائية وجب على المحكمة إحالتها إلى محكمة الأحوال الشخصية لفصل فيها إذا توافرت الشروط الآتية :

- ١ — أن يدفع اللتم بذلك .
- ٢ — أن يكون الدفع جدياً لا يقصد به عرقلة سير الدعوى .
- ٣ — أن تكون المسألة مما يتوقف عليها حقيقة الفصل في القضية وبالتالي انعدام الجريمة وهذا الشرط الأخير فصله الصراح الفرنسيون فقالوا :

« Il ne suffit pas que l'exception soit fondée sur un droit il faut que ce droit soit de nature s'il est prouvé à ôter au fait qui sert de base aux poursuites tout caractère de delit au de contravention « Faustin Helie » « T 6 - n - 2680. » . . . . Il s'agit de l'examen d'un des éléments mêmes de l'infraction en l'absence duquel le delit n'existe pas « Garraud T 2 - n - 596 »

وبمثل ذلك قضت محكمة النقض الفرنسية فقالت :

La question prejudicielle soulevée par le prevenu ne donne lieu à sursis et à renvoi devant une autre juridiction qu'autant que le fait sur lequel elle repose étant prouvé ferait disparaître la contravention  
V - Les Codes Annotés Sirey et Gilbert.

كما أوضحته محكمة النقض الوطنية في حكم حديث لها فقالت « أنه وإن كانت المحاكم الجنائية لا تختص بالفصل في مسائل الأحوال الشخصية التي تعرض أمامها أثناء نظر الدعوى الصومية بل يتعين عليها أن تكل أمر الفصل فيها إلى قاضي الأحوال الشخصية إلا أنه يشترط لقبول الدفع بمسألة يتوقف عليها تقى الجريمة عن اللتم أن يكون جدياً » مجموعة القواعد القانونية جزء سادس ص ٣٥٨ .

على أساس هذه القواعد تكون محكمة أول درجة قد خالفت قواعد الإيقاف في ناحيتين الأولى لأنها اعتبرت أن مسألة النزاع حول تقدير الضريبة من المسائل الفرعية التي تستوجب الإيقاف مع أنه من السلم به كما ذكرنا أن المحكمة الجنائية مختصة بجميع المسائل التي تعرض لها أثناء نظر الدعوى ما لم ينس القانون على خلاف ذلك وليس في نصور القانون المصري ما يمنع المحكمة الجنائية من بحث هذه المسألة إذا عرّضت عليها أثناء نظر الدعوى الصومية بل أن منها ما يمنع المحاكم الأعلى سلطة الفصل في جميع مسائل الضريبة على الثروة للفقوة سواء ما تعلق منها بأساس الضريبة أو ما كان متصلاً بمقدارها فكان من الواجب إذن على المحكمة الجنائية أن تفك في بحث مقدار الضريبة ذات اللك التي سلكته بالنسبة للسائل المدنية .

ومن ناحية أخرى فإنه إذا سلمنا بأن مسائل الضريبة من المسائل التي تخرج من ولاية لمحكمة الجنائية وتميز الإيقاف فإنه يشترط في مثال هذه المسائل كما أوضحنا أن يرتب عليها تقى الجريمة وهذا الشرط ليس متوافراً



في مسألة النزاع على مقدار الضريبة لأن معرفة هذا المفاد لا أثر له على وجود الجريمة أو عدم وجودها بل هو يؤثر في مقدار الزيادة التي يحكم بها .

ولا على لا ذكرته محكمة أول درجة في أسبابها من صعوبات عند القيام بتقدير الضريبة لأن هذه الصعوبات ينبغي أن لا تحول بين أداء المحكمة الجنائية وظيفتها في بحث الجريمة وجميع المسائل المتعلقة بها كما أن مثل هذه الصعوبات تتوافر في كثير من المسائل المدنية التي سلم القضاء والفقه بحق المحكمة الجنائية في بحثها .

ثانياً : وهذا القضاء يتناقض مع القواعد العامة في التقاضي التي تحضى بسرعة الفصل في الجريمة والوصول بالتعويض إلى مرتكبها في أقرب وقت فهل يظل أن تنتظر الدعوى الموصية للبث في تقدير الضريبة نهائياً مع ما يمر به هذا التقدير من مراحل متعددة من تقدير مأمور الضرائب لا يغلب للمول إلى قرار لجنة التقدير يطن فيه لل حكم المحكمة الابتدائية يحصل استثنائه إلى حكم المحكمة الاستئنافية إلى حكم محكمة التفتيش والإبرام ، وهل يستلزم توقيع عقوبة على متهم في جريمة ضريبية بعد سنوات من ارتكابها؟؟ وهل يمكن تذكر أو الاطشاش إلى الأدلة التي تلاق بعد هذه المدّة الطويلة ؟ ؟ .

ثالثاً : وليس الرأي الذي تقول به بطلا في محيط القضاء بل هو ما أخذت به المحاكم الفرنسية في مسائل الضريبة فتجد قانون الضرائب غير المباشرة يعطى المحاكم المدنية ولاية الفصل في تقدير الضريبة .

ونجد هذا القانون يوجب على المحكمة الجنائية أن تحضى في حالة التفتيش بأربعة أمثال الضريبة وقد ذهبت محكمة التفتيش الفرنسية إلى أنه إذا لم يتوافر لدى المحكمة الجنائية بيانات دقيقة عن الضريبة فلها أن تقوم بتقديرها بأى طريق قانونى وكانت المحكمة الاستئنافية في هذه القضية قد رفضت القضاء بأربعة أمثال الضريبة المهرجة بحجة أنها لم تتسكن من معرفة مقدارها ونرى لأهمية هذا الحكم أن تأتي بأسبابه :

Sur le moyen unique pris de la violation de l'article 19 de la loi 30 janvier 1907, des articles 1er et 4 de la loi du 6 avril 1897 ainsi que l'article 21, du décret du 1 germinal a XIII d'un défaut de motifs et de manque de bas légale en ce que l'arrêt attaqué a refusé de prononcer la condamnation au quintuple droit de consommation applicable à l'alcool contenu dans des vins glycerinés expédiés en fraude par un marchand en gros, sous le prétexte que la Régie aurait arbitrairement attribué une richesse de sept degrés à le boisson dont il s'agit par analogie avec les vins blancs marchands similaires alors qu'il appartenait au juge de fond d'abaisser, jusqu'au degré le plus faible qu'un liquide alcoolique puisse avoir pour rester marchand, l'évaluation faite par la Régie s'il estimait exagérée, mais qu'il ne pouvait se dispenser d'appliquer la pénalité de quintuple droit de consommation dans un des cas prévus par la loi.

Vu l'art. 19 de la loi du 30 janvier 1907.

Attendu que dans les cas prévus par cet article le juge est obligé de prononcer la condamnation au paiement du quintuple droit de consommation, qu'il doit s'il y a lieu ordonner toute mesure d'instruction propre à déterminer l'importance du droit fraudé.

Attendu que l'arrêt a déclaré constante à la charge de Delor la contravention de transport frauduleux de vin additionné de glycérine et constituante par suite, un vin artificiel soumis aux droits et régime de l'alcool ; que néanmoins, il a refusé de prononcer la condamnation au paiement de quintuple droit de condamnation, pour ce motif qu'il n'existait aucun renseignement précis sur la richesse alcoolique du vin en question.

Mais attendu qu'au cas où il eut été impossible, dans l'espace de recueillir des éléments précis d'évaluations il appartenait à la cour d'appel de déterminer par toute voie de droit pour servir de base à la condamnation à intervenir le minimum de richesse alcoolique de la boisson.

D'où il suit qu'en statuant comme il l'a fait, l'arrêt attaqué a violé par défaut d'application l'art. 19 survivé.

« V. le bulletin criminel des arrêts de la cour de cassation française criminel. 15 décembre 1916.

فَكَانَ إِذْنُ عَمَكَةِ النَّفْسِ الْفَرَنْسِيَّةِ فِي هَذَا الْحُكْمِ لَمْ تَرِ الْقَضَاءَ بِالْإِجَافِ حَتَّى يَمَّ تَقْدِيرَ الضَّرِيَّةِ بِمَعْرِفَةِ الْمَحَاكِمِ الْمَدِينَةِ .

رأياً : وهذا الاتجاه الذي تقول به يتفق مع ما ذهبت إليه محكمة النفس الوطنية في حكمها في القضية رقم ٦٦٨ سنة ١٧ قضائية الذي جاء بالحكم المتأنت إذ قالت « القاضي . . . لا يستطيع القضاء بالزيادة إلا بعد أن يستين من التحقيق مقدار ما لم يدفعه المتهم من الضريبة . . . » فَكَانَ إِذْنُ عَمَكَةِ النَّفْسِ الْوَطَنِيَّةِ رَأَتْ أَنَّ التَّحْقِيقَ لَا الْإِجَافَ هُوَ الَّذِي يَوْصِلُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَقْدَارِ الضَّرِيَّةِ .

« وحيث انه يغلب مما تقدم أن القضاء بالإيقاف يتناقض مع قواعد تحقيق الجنايات وقواعد العقاب ومع ما ذهبت إليه محكمة النفس الفرنسية والوطنية وأنه كان يتعين على محكمة أول درجة في سبيل الفصل في الدعوى العمومية أن تقوم بتحديد مقدار الضريبة الواجبة على المتهم تعديلاً يقتصر أثره على هذه الدعوى لحسب ومن ثم يكون حكم محكمة أول درجة قد جانب الصواب .

## القضاء المستعجل

٤٦٧

محكمة القاهرة المستعجلة

٣٠ مارس سنة ١٩٥٠

١ - قانون المرافعات الجديد . أحكمه . يسرها في التطبيق .  
٢ - مادة ٦٦٠ مرافعات جديد وعدم ترسها مع الأمر الصادر في ٥ مارس سنة ١٨٨٠ والقانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ .

المبادئ القانونية

١ - قد استحدث قانون المرافعات الجديد أحكاماً قصد بها التيسير بحيث أن تطبق على كل حالة ولو تعارض تطبيقها مع نص وارد في قانون خاص قائم سبق صدوره قانون المرافعات أخذاً بنص المادتين الثانية والثالثة من قانون الاصدار .

٢ - يسرى حكم المادة ٦٦٠ مرافعات جديد الذي قضى بالألا تجرى الزايدة في التنفيذ على العقار حتى يصير الحكم المنفذ به نهائياً على ما تزعم ملكيته بالطريق الادارى كما تجرى بشأن ما يترزع ملكيته بالطريق القضائى ولا تعارض في ذلك مع أحكام الامر العالى الصادر في ٥ مارس سنة ١٨٨٠ ولا مع أحكام القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ التى أوجبت النفاذ لكل ضريبة مستحقة .

٣ - محل تطبيق المادتين ٩٠ و ٩١ وغيرهما من مواد القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ التى أوجبت نفاذ الضريبة بعد ربطها زغم

الطعن منها أمام الجهة القضائية أن يكون محل التنفيذ منقولاً أما إذا كان عقاراً فإن حكم المادة ٦٦٠ مرافعات هو الذى يجب الأخذ به وعلى ذلك يجوز إيقاف الزايدة في عقار تزعت ملكيته بالطريق الادارى لتحصيل الضرائب المستحقة .

الحكم

« حيث ان المدعى رفع الدعوى يقول انه استأجر الحمام التركى الملحق بنائى السيارات الملكى وربطت عليه ضرائب بلغت في مجموعها عن سنى الاستغلال ٦٦٨٥ ج في قرار لجنة التقدير تعارض في هذا القرار ورفع معارضته للمحكمة حدد نظرها جلسة ٣ أبريل سنة ١٩٥٠ وقد اتخذت مصلحة الضرائب اجراءات التنفيذ على الفيلا رقم ١١ شارع قصر النيل وحددت ليومها يوم السبت أول أبريل سنة ١٩٥٠ وذلك للحصول على الضريبة - وطلب الحكم بإيقاف البيع لحين الفصل في المعارضة المتأتمة منه مع الزام المدعى عليه الأول بالمصاريف والأتعاب .

« وحيث ان مصلحة الضرائب دفعت الدعوى بأن الضريبة مستحقة الأداء طبقاً لنص المواد ٩٠، ٩١، ١٠١ من التناوب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقد نصت الأولى منها على ان تقدير لجنة الضرائب يكون أساساً لربط الضريبة وتصبح هذه الضريبة واجبة الأداء ولو طعن في التقدير أمام القضاء طبقاً لما نص عليه في المادة ٥٤ على انه إذا صدر حكم المحكمة الابتدائية وجب تحصيل الضريبة على مقتضاها حتى يفصل

المستحقة عليه الاموال أو الشور أو الرسوم وبين في المادة الثالثة أنه لا يمكن إيقاف البيع ما لم يودع المنازع المبلغ المطلوب ونظمت المواد ١٠، ١٢، ١٣، ١٤ منه طريقة بيع العقار بالطريق الإداري.

« وحيث أن المدعى قد رد على الرأي الناقض بعدم سريان المادة ٢٦٠ مرافعات على المحجز الإداري على العقار بأن قانون المرافعات قد نص على إلغاء كل ما يخالف أحكامه في القوانين .

« وحيث أن المذكرة التفسيرية قد علقت على نص هذه المادة بأن هذا حكم جديد والمقصود منه هو تجنب إبطال البيع في حالة إلغاء الحكم الذي شرع في التنفيذ بمقتضاه .

« وحيث أن الشارع قد أفصح بهذه العبارة عن علة هذا النص وأبان حكمته ووضع الغرض الذي يهدف بمقتضاه إليه منه وهو تجنب إبطال البيع في حالة إلغاء الحكم الذي شرع في التنفيذ بمقتضاه فإذا لم يكن حكماً وكان قراراً كقرار لجنة التقرير مطعوناً فيه أمام المحاكم وهو مهدد بالتعديل أو بالإلغاء كان مناهضاً للعلّة أوضح وكان المانع في البيع أظهر — وما دام قرار اللجنة قابلاً للطعن بطريق المعارضة — فالاستئناف، فإنه يكون من سداد الرأي ويحقق غرض المشرع بعد أن أتى بهذا النص علماً أن يسرى حكمه على كل تنفيذ عسارى ولو كان هذا التنفيذ بالطريق الإداري ولا ضير على الصالح العام في إرجاء الزيادة في العقار وتأخير بيعه حتى يكون ذلك يستند نهائياً لا مجال للطعن فيه ذلك أن الملكية العقارية تقتضى استقراراً لما يخضع له نقلها وتداولها من إجراءات ومراسم وما تقتضيه من نفقات وتكاليف وما يصيب به إبطال البيع فيها البائع والمشتري من خسائر فوق ما يتلوه

نهائياً في الاستئناف الذي يكون قد رفع ونصت المادة ٩٠ على أن الحكومة لأجل تحصيل الضرائب المقررة بمقتضى هذا القانون حق امتياز على جميع ممتلكات الأشخاص الذين هم مدينون بها أو هم ملزمون بحكم القانون بتوريدها إلى الخزنة — ونصت المادة ٩١ على تحصيل الضرائب المذكورة بالطرق الإدارية طبقاً للأمر العالي الصادر في ٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ . وقد جاء بنص هذه المادة على أنه فيما يتعلق ببيع الأوراق المالية والسندات النابتة للتداول قرر اللائحة التنفيذية ما يتبع في ذلك من الأوضاع والأجراءات ونصت المادة ١٠١ على أنه لا يترتب على رفع الدعوى من المصلحة أو من الممول إيقاف استحقاق الضرائب إلا إذا صدر فيها حكم من المحكمة الابتدائية أو الجزئية حسب الأحوال فإنه يجب في هذه الحالة أتباعه حتى الفصل نهائياً في الدعوى .

« وحيث أن المدعى بنى دعواه على نص المادة ٢٦٠ مرافعات وهو إذا شرع في التنفيذ على العقار بمقتضى حكم معجل النفاذ فلا تجرى المزاينة إلا بعد أن يصير الحكم نهائياً .

« وحيث أن الجدل يشور حول ما إذا كانت هذه المادة تسرى على المحجز الإدارية أو لا تسرى ذلك أنها جاءت في أحكام قانون المرافعات وهو لم يبلغ الأمر العالي الصادر في ٥ مارس سنة ١٨٨٠ والمعدل بالأمر العالي في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ ولهذا الأمر استقلاله فيما تناوله من إجراءات لا تتأثر بما يأتي به قانون المرافعات من أحكام .

« وحيث أن الأمر العالي سالف الذكر قد نص في مادته الأولى على المحجز على العقار

في ٥ مارس سنة ١٨٨٠ وأن وجد هذا التعارض فإنه يتعين أخذاً بنص المادة الثالثة من قانون إصدار قانون المرافعات التي نصت على إلغاء كل ما كان لأحكام هذا القانون يفسر ذلك نص المادة الثانية الذي نص على إلغاء قانون المرافعات القديم وبعض قوانين أخرى والتعميم في المادة الثالثة بعد التخصيص في المادة الثانية يدل على أن المشرع قد قصد هنا الإلغاء أو أوسع مدى له إذ كان همه إصدار القانون الجديد أن يبالغ التقص الناتج من عدم إيراد كثير من الأحكام العامة في التشريع الملحق فني بتعميم الأحكام المشتركة واستكمالها في كل مناسبة وتقصاها في كل ما يتصل بقانون المرافعات واستحدث أنظمة جديدة ترى المحكمة نص المادة ٦٦٠ مرافعات أحدها وتوجب القواعد العامة واعتبارات التيسير التي هدف إليها التشريع الجديد والتي أفصح عنها في مذكرته التفسيرية أن يسرى حكمها في كل حالة. ومن ثم ترى المحكمة أن طلبات المدعي في عملها لمطابقتها لأحكام القانون وتخصيها بإيقاف بيع الفيلا الميثة بمرسنة الدعوى حتى يفصل نهائياً في دعوى الموضوع وتستقر الضريبة المراد تنفيذها في نصها الصحيح الذي ينتهي إليه رأى القضاء.

وحيث أن هذا الحكم صادر ضد المدعي عليهما الأول والثاني فيعتين الزامهما بمصارف الدعوى طبقاً لنص المادة ٣٥٧ مرافعات.

وحيث أن النفاذ المعجل واجب لهذا الحكم بقوة القانون طبقاً لنص المادة ٤٦٦ مرافعات فلا عمل للقضاء به.

( قضية أطوان زملو وحضر عنه الأستاذ مجي سرور ضد مصلحة الضرائب وأخرى رقم ٩٠٩ سنة ١٩٥٠  
رئاسة خضرة القاضي محمود عبد الحليف )

من زعزعة في الملكية الفردية وما قد يترتب على قيام تسجيل على ملكية مهددة من اضطراب وضاع الحقوق أو تهديد لها بالضياغ ولاشك أن نص المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ٥ مارس سنة ١٨٨٠ لا يصح أن يعارض نص المادة ٦٦٠ مرافعات لأن هذا النص الأخير لاحق للنص الأول وقد جاء بقانون المرافعات ما يستفاد منه أن نية المشرع قد انصرفت إلى إلغاء ما يخالف أحكامه من إجراءات المرافعات ولو تضمنتها قوانين خاصة لذلك لاعل للمسك بأن الضريبة واجبة النفاذ لأن ذلك صحيح في التنفيذ على المنقول الذي لم ترد بشأنه نصوص مانعة من التنفيذ عليه لقيام علة عدم جواز التنفيذ بحكم غير نهائي - والمادة ٩٠ - القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ جعلت للحكومة حق امتياز على جميع ممتلكات الأشخاص لم تعدل نص المادة الأولى من قانون الحجز الإداري الصادر في سنة ١٨٨٠ وهي توجب أن تكون الضريبة المنفذ بها مستحقة على نفس العقار المنفذ عليه ومن الممكن القول أن حق الامتياز الذي أنشأته هذه المادة على ممتلكات المدينين بالضرائب لا يعارضه تأخير بيع العقار حتى يصبح الحكم نهائياً لأن المادة ٩١ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قد ألزمت المشرع بتنظيم بيع الأوراق المالية والسندات القابلة للتداول بأحكام خاصة في اللائحة التنفيذية.

وحيث أن المحكمة تستخلص من مجموع ما تقدم أن حكم المادة ٦٦٠ مرافعات يجري في حماية العقار الذي تنزع ملكيته بالطريق الإداري لما يجري بشأن ما تنزع ملكية بالطريق القضائي ولا تعارض في حكمها مع أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولا مع أحكام الأمر العالي الصادر

٤٦٨

## محكمة القاهرة المستعجلة

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٩

طلب السأجر الزام المؤجر بالقيام بما أمته به  
مصلحة التنظيم من اصلاحات ضرورية بالعين المؤجرة.  
اختصاص القضاء المستعجل بالتزخير للسأجر بإجراءه .  
تحت اشراف خير

## المبادئ القانونية

١ - من المقرر طبقاً لنص المادة ٥٦٨  
مدنى أن للسأجر أن يحصل على ترخيص من  
القضاء لإجراء اصلاحات الضرورية اللازمة  
للعقار بنفسه وفى استيفاء ما أنفقه خصماً من  
الاجرة .

٢ - اختصاص القضاء فى الترخيص  
للسأجر بإجراء اصلاحات الضرورية  
يقف عند حد التصريح بإجراءها . وللسأجر  
بعد ذلك اللجوء إلى القضاء الموضوعى  
للمرجوع على المؤجر بما أنفقه فى هذا السيل .

٣ - لكي يكون الاجراء وافياً بالعرض  
المقصود يتعين أن يكون اجراء الاصلاح  
باشراف خير . من خبراء المحكمة .

## المحكمة

د من حيث ان المدعى أقام هذه الدعوى  
وطالب الحكم بصفة مستعجلة بتكليف المدعى  
عليه الأول بالقيام بالاصلاحات المشار إليها  
بقرار الخير للودع بالدعوى رقم ٢٢ سنة ٧٤  
قضائية ( محظ ) وبقرار مهندس التنظيم وفى  
حالة عدم القيام بما أمر به من اصلاحات فى مدة  
معقولة فيقضى بتكليف المدعى من اجراء هذه

الاصلاحات بمصاريف يرجع بها على المدعى  
عليه الأول . وقال فى بيان الدعوى انه استأجر  
عن المدعى عليه الأول شقة كاتمة بالدور  
الأول بالمنزل رقم ه حارة البشير ببركة الرطلى  
قسم باب الشعبة وأن المدعى عليه الأول حاول  
بكافة الطرق لإخراجه منها فادعى أن المنزل آيل  
للسقوط ولصكن مهندس التنظيم قرر بتسريح  
١٩٤٨/١١/١٤ أن المنزل يحتاج إلى اصلاحات  
بسيطة هى إزالة الرطوبة فى بعض الجدران  
وتكليس فى جزء من حائط دورة المياه وتصليح  
بعض درجات السلم وذلك فى خلال أسبوعين  
وان المدعى عليه الأول لم يرض بهذا الذى طلبه  
مهندس التنظيم فرفع الدعوى رقم ٢٢ سنة ٧٤  
محظ طلب فيها الاخلاء فندبت المحكمة المختصة  
خيراً للبيان قدم تقريره وبين فيه وجود الاصلاح  
اللازمة - ودفع أنها أيسر بما طلبه مهندس  
التنظيم . قضى من المحكمة المختصة برفض الدعوى  
ولكن المدعى عليه الأول توصل بطريق الادارة  
وأخلى السكان وهو منهم وكان الغرض من  
الاخلاء بالطريق الادارى تمكين المدعى عليه  
من اجراء الاصلاح ولكنه قدم عنه - وانه من  
حق المدعى أن يلجأ إلى هذا القضاء ليطالب الاذن  
له بإجراء الاصلاح فى حالة امتناع المدعى عليه  
الأول عن إجرائه واستند إلى أوراقه و دوسيه .  
د وحيث ان المدعى عليه الأول دفع بعدم  
اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى ولم يبين  
أسانيد دفعه ولم يد الحاضر عن مصلحة التنظيم  
دفاعاً فيها .

د وحيث انه واضح من الاطلاع على أوراق  
المدعى انها اشتملت على صورة من الحكم الصادر  
فى الدعوى ٢٢ سنة ٧٤ ق محظ وقد قضت  
فيها تلك المحكمة بالأوجه لاقامة دعوى مستعجلة  
لعدم وجود وجه كاف يستدعى الاستعجال

من التضامن في إجراء الإصلاحات اللازمة للمعار  
بنفسه وفي استيفاء ما اتفقه خصما من الاجرة  
وهذا دون اخلال بمجته في طلب الفسخ أو  
انقاص الاجرة . كما انه يجوز له دون حاجة  
إلى ترخيص من القضاء أن يقرر بإجراء الترميمات  
المستحقة أو الترميمات البسيطة مما يلزم به  
المؤجر سواء كان العيب موجودا وقت بدأ  
الاتفاق أو طرأ بعد ذلك . إذ لا يقيم المؤجر  
بعد انذاره بتنفيذ هذا الالتزام في ميعاد  
مناسب .

« وحيث انه تبعا لما تقدم ترى المحكمة  
الترخيص للدعي بإجراء الإصلاحات المينة  
بقرار الخبير « بوكي » المدعى في القضية رقم  
٤٧٢ سنة ٧٤ ق مخطوط وبالطريقة التي رسمها ذلك  
الخبير وذلك بأشراف خبير هندسي من خبراء  
هذه المحكمة حتى يكون الاجراء وافيا بالغرض  
المقصود منه وعلى أن يباشر المدعي الإصلاح  
ويتمه في خلال شهر واحد من تاريخ هذا  
الحكم على أن يكون للدعي بعد اتمام الإصلاح  
حسبا تتم العودة إلى مسكنه المؤجر اليه بالمنزل  
المعين بصحيفة الدعوى . ولا ترى المحكمة ضرورة  
التص على حق المدعي بالرجوع بالفوات على  
المدعي عليه الأول لأن ذلك وارد بالنص ولأن  
هذا هو ما سيكون موضوع دعوى أمام القضاء  
الموضوعي .

« وحيث انه عن مصروفات هذه الدعوى  
فانه يتمين إزاء الفصل فيها فيلزم بها من يخسر  
الدعوى الموضوعية .

« وحيث ان النفاذ المعجل وبغير كفالة  
واجب لهذا الحكم وقفا لنص المادة ٤٦٦ ققرة  
أولى مرافعات فلا ضرورة للتص عليها بالمنطوق .  
( قضية أنيس جبرائيل ضد القريش لربيع  
جنته وأكثر رقم ٣٦٦٣ سنة ١٩٤٩ رسالة حضرة  
القاضي أحمد البلتاجي ) .

وأثبتت في حيثيات حكمها إطلاعها على تقرير  
الخبير الذي ندبه والذي أشار إلى أن حالة المعار  
تستلزم اجراء اصلاحات على وجه السرعة  
للمحافظة على حياة المستأجرين غير ان هؤلاء غير  
مهددين على الفور بخاطر بخطر قريب الوقوع بل  
بخطر قد يصبح كذلك بعد وقت وجيز . ثم  
اشتملت أوراق المدعي صورة من تقرير الخبير  
« بيروكي » وبه أن العين تحتاج إلى اصلاحات  
في مواطن أشار إليها التقرير . وقال الخبير في  
بيان ما اذا كان ممكنا اجراء الاعمال مع وجود  
المستأجرين انه فيما يتعلق بأعمال تعليب الشقوق  
البسيطة الموجودة في غير النوافع وكذا اصلاح  
السقوف والسلم فانه يمكن اجراء هذه الاعمال  
بغير ضرر بحضور المستأجرين — أما فيما يتعلق  
بأعمال إعادة البناء وإعادة التركيبات الصحية فانه  
قسما إلى قسمين — أولاها — الخاص بالحفاظ  
والتركيبات الصحية وقال ان هذه يمكن عملها مع  
وجود المستأجرين مع اتخاذ الاحتياطات الكافية  
التي أشار إليها في تقريره . وثانها — فانها تتطلب  
طريقة تنفيذ خاصة بعد البحث لكيلا يمنع استعمال  
الادوات التي لاغنى عنها مدة تزيد عن يوم اذ  
سيكون هذا الاستعمال مستحيلا في بعض الفترات  
رغم كافة الاحتياطات . وقال ان المستأجرين  
سيستفيدون بعضهم لانهم على أتم وقا .

« وحيث انه تبين ما تقدم أن ثمة اصلاحات  
ضرورية لازمة لصيانة المعار — وحتى يمكن  
المستأجرين الانتفاع به الانتفاع المنشود . وقد  
أثبت الخبير « بوكي » مطولا في تقريره هذه  
الاعمال فأشار إلى طرق الإصلاح .

« وحيث انه من الثابت حتى الآن أن عقد  
إيجار المدعي مازال قائما لم يفسخ رضاه أو يقضى  
بفسخه قضاء .

« وحيث انه من المقرر طبقا لنص المادة  
٥٦٨ مدني أن للمستأجر أن يحصل على ترخيص

## قضاء المحاكم التجارية الجزئية

تحديد الأجر لا يسقط حق السمسار فيه إذ أنها من عقود المعاوضة والمحاكم دائماً أن تحدد قيمة هذا الأجر تبعاً لظروف كل دعوى مستهدية في ذلك بقيمة الصفقة ومدى المجهود الذي بذله السمسار . وما إذا كان محترفاً السمسرة خاصاً للضريبة ويستخدم موظفين وعمالاً ويستأجر مكاناً يباشر فيه أعماله . بل ولا تنقيد المحاكم في تقديرها لأتخاب السمسار بما قد يكون اتفاق الطرفين عليه . ولا وجود للعرف القائل بتحديد أجر السمسار بواقع ٢٥ ٪ من قيمة الصفقة بتقاضاها من كل من طرفي التعاقد .

### المحكمة

دعماً بان وقائع الدعوى سبق أن استعرضها الحكم التمهيدى الصادر بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٤٩ والذي قضى بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها اليقينة أن المدعى عليه الأول كلفه بشراء سيارة له وأن الصفقة تمت بواسطة ومجوده واشترت السيارة بمبلغ ٣٧٥ ج لحساب المدعى عليه الأول الذى حاول التخلص من سمسرة المدعى فاشتراها باسم أخيه المدعى عليه الثانى وأن المدعى يستحق سمسرة من المدعى عليها قدرها ٥ ٪ من ثمن السيارة على أن يكون للدعى عليها التنى بالطرق عينها .

دعماً ان المدعى استشهد كلا من الخواجه ماكس بردا والخواجه موريس ستولاند ومحمد زغلول قنرر الشاهد الأول وهو مدير بنك زلخا

٤٦٩

محكمة القاهرة التجارية الجزئية

١٥ يناير سنة ١٩٥٠

سمسرة . تبرعها . متى يستحق السمسار اتعابه .

### المبادئ القانونية

- ١ - السمسرة عقد يلتزم السمسار بمقتضاه بأن يرشد الطرف الآخر إلى فرصة للتعاقد سواء باحضار طرف يقبل هذا التعاقد أو بالمفاوضة للتوفيق بين الطرفين وذلك مقابل تعهد التعاقد مع السمسار بدفع أجر .
- ٢ - يكفي لاستحقاق السمسار لاتعابه توافر الشروط الآتية :-

(أ) وجود عقد سمسرة يربطه بالطرف المرفوع عليه الدعوى وكما يكون العقد صريحاً قد يكون ضمناً .

(ب) نجاح التعاقد على الصفقة .

(ج) أن يكون هذا النجاح بتدخل السمسار ويكفى لتحقيق هذا الشرط أن يكون تمام الصفقة وليد ارشاد السمسار للمعمل إلى الطرف الراغب في التعاقد .

٣ - ليس بلازم كي يستحق السمسار أجره أن يشترك في المناقشة في شروط العقد الذى يتم بين طرفي الصفقة أو يفل بمجهوداً في تحديد الثمن .

٤ - السكوت في عقد السمسرة عن



الذي أطلعه عليه . وذكر الشاهد أخيراً بأنه لا يعرف إن كان المدعى قد طلب السيارة وتويعها عليه من عدمه . وقرر الشاهد الثاني وهو موظف بشركة كوداك وصديق المدعى أن أحد المدعى عليها ويرجع حسن سعيد قد حضر إلى محل المدعى في وجود الشاهد وفي وقت لم يكن المدعى موجوداً فيه وطلب إلى الشاهد ثمنه أنه صاحب المحل سيارة صغيرة انجليزية مستعملة ولما حضر المدعى عرض عليه عدة سيارات لم تزل رضاه وأخيراً عرض عليه سيارة .

واتصل المدعى ببنك زلخا صاحب السيارة للاتفاق على البيع واتفق الطرفان أنه في حالة موافقة المدعى عليه على السيارة يدفع للمدعى أتعاب مسمرة بواقع ٥٪ . ثم أجريت تجربة السيارة وعلم الشاهد بعد ذلك أن أحد المدعى عليهما توجه إلى البنك رأساً واتفق معه على شراء السيارة وأضاف الشاهد أنه سمع من المدعى أن السيارة يمت بثمان قدره ٣٧٠ ج أو ٢٨٠ ج . وقرر الشاهد الأخير محمد زغلول وهو ساعي عند المدعى أن المدعى عليه الأول حضر إلى محل المدعى وطلب سيارة فعرض عليه الأخير عدة سيارات لم توافقه وأخيراً اتصل المدعى تليفونياً ببنك زلخا لإرسال السيارة المعروضة للبيع عنده فوصلت السيارة إلى المحل وشاهدها المدعى عليه الأول واتفق مع المدعى على الثمن ولا يعرف تفاصيل الاتفاق على المسمرة وكان ذلك في يوم السبت وكلفه المدعى بفتح المحل بعد الظهر ولكن المدعى عليه الأول لم يحضر واتصل تليفونياً بالمدعى واستمعه ليوم الاثنين ولكنه لم يحضر ولما اتصل المدعى بالبنك علم منه أن السيارة قد بيعت وبالتحري تبين أنها يمت للمدعى عليه الأول .

وبما أن المحكمة تستخلص من ظروف

بالاسكندرية بأن الخواجه عبدالله زلخا مندوب مجلس الإدارة يمتلك سيارة ماركه (.....) وأنه وكله في بيعها بأحسن سعر فأخذ في أن يذيع ذلك بين أصدقائه ومعارفهم وأوراء إيجاد مشتر للسيارة . وقد عرف المدعى وهو سمسار برغبته في البيع فحضر إليه بالبنك وفوضه في بيع السيارة بسعر أدنى هو ٣٠٠ ج إلى ٢٥٠ ج وبعد أسبوع أو أسبوعين من هذا التفويض حضر إلى الشاهد المدعى عليه الثاني وهو عميل البنك وصديق للشاهد وعاتبه إذ لم يتخبره بأمر عرض السيارة للبيع وقبل شرائها يبلغ ٣٧٣ ج ووعد بإحضار الثمن في اليوم التالي حيث حضر فعلا وأتمم الشاهد أن المشتري هو المدعى عليه الأول شقيقه وتحمرت الفاتورة باسم المشتري ودفع المبلغ واستلم السيارة . وبعد أسبوع تقريباً من هذه الواقعة حضر المدعى إلى الشاهد وطلب أتعاب مسمرة وأفهمه أنه كان الوسيط في الصفقة التي تمت إلى حسن سعيد المدعى عليه الأول والذي عين السيارة مع سائقها وأضاف الشاهد أن المدعى أخبره أن المدعى عليه الثاني عندما علم بأن السيارة ملك بنك زلخا اتصل رأساً بالشاهد دون وساطة المدعى وقد أطلع المدعى الشاهد على مشروع عقد البيع وقد دفع هذا الأخير للمدعى أتعاب مسمرة بواقع ٢٥٪ . مبلغ ٣٧٠ م و ٩ ج بعد أن تردد لهذا السبب مراراً . ولم يستطع الشاهد أن يذكر مصدر علم المدعى عليه الثاني بعرض السيارة للبيع وقال باحتمال حصول هذا العلم عن طريق سائق السيارة لأن المدعى عليه الثاني صديق صاحب السيارة ويعرف سائقها وتبين أن أحداً غيره والمدعى عليهما يعرف تفاصيل الاتفاق بينه وبين المشتري ولم يستطع بعد ذلك أن يتل كيف وصل إلى علم المدعى تفاصيل الاتفاق فأنبتها في مشروع العقد

المدعى عليه التافى صديق التواجه زلخا وعلم منه  
بمرض السيارة للبع فأراد شربها لآخيه المدعى  
عليه الاول واستند إلى أقوال الخواجه ما كسى  
يردا . وظهر من الاطلاع على أقوال هذا الاخير  
أنها عالية من هذه الواقعة التي يفسها إليه المدعى  
عليهما إذ لم يستطع الشاهد تعليل علم المدعى عليه  
الثاني بواقعة عرض السيارة للبع ولم يذكر أن  
الخواجه زلخا هو الذى أخبر المدعى عليهما بها .

« وبما ان المدعى عليهما دفعا الدعوى أيضا  
بأن السمرة لا تستحق إلا على من كف آخر  
بأداء خدمة له من بيع أو شرا منقذ القرض الجندل  
بصحة أقوال المدعى وشهوده من أن المدعى عليه  
الاول شاهد السيارات المعروضة بمحل المدعى

فأنجبه احدهما فلا يكون المسئول عن السمرة  
الا الشخص الذى كلفه ببيعها وقد استولى منه على  
أتماب سممره فلما أما المشتري فلم يكلفه بشئ .  
« وبما ان التشريع المصرى قد خلا من تنظيم  
عقد السمرة في حين تكفلت معظم التشريعات  
الحديثة بتبيان حدوده وأحكامه كالتقانون السويسرى  
والبولونى والألماني مما أوجد الجبال وأسما أمام  
رجال الفقه والقضاء في مصر للاجتهاد في تكييف  
هذا المقعد ووضع حدود لحقوق وواجبات  
السمار .

« وبما ان السمرة كما يرى أغلب فقهاء القانون  
التجارى هي عقد يلتزم السمار بمقتضاه بأن  
يرشد الطرف الآخر إلى فرصة للتعاقد سواء  
باحضار طرف يقبل هذا التعاقد أو بالمفاوضة  
لتوفيق بين الطرفين وذلك مقابل تعهد التعاقد  
مع السمار بدفع أجر (سممره) « راجع حكم  
محكمة الاستئناف المختلطة فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٥  
بلتان ٥٧ صحيفة ١٣٨ » .

« وبما انه في ظل هذا التعريف يمكن التول

الدعوى وأقوال الشهود أن المدعى عليه الاول  
كان في حاجة إلى سيارة فلجأ إلى عمل المدعى  
وهو يعمل في تجارة السيارات المستعملة ويقوم  
أيضا بأعمال السمرة الخاصة بها فعرض عليه  
عدة سيارات من الموجودة عنده ولما لم تزل  
رضاه أنهم أن لديه سيارة ماركه (....)  
معروضة للبع وأنه يمكنه أن يعرضها عليه فوافق  
المدعى عليه الاول على ذلك واتصل بتليفونيا  
ببنك زلخا الذى سبق أن فوضه ببيع السيارة  
وطلب إليه إرسال السيارة ولما علم المدعى عليه  
الاول بأن السيارة لبنك زلخا وهو صديق لصاحبه  
استعمل المدعى في أتمام الصفقة واتصل بالبنك  
رأسا حتى يفلت من أتعاب السمرة .

« وبما ان هذه الوقائع تدل عليها دلالة قاطعة  
أقوال الخواجه ما كسى يرذا مدير بنك زلخا  
بالاسكندرية والذى ترى المحكمة أن تتق بأقواله  
وهو صديق للمدعى عليه الاول إذ قرر أنه فوض  
المدعى ببيع السيارة وأن المدعى عليه الثاني حضر  
إليه علما بأمر عرض السيارة للبع وأن أحدا  
غير الشاهد والمدعى عليهما لم يكن يعرف عناصر  
الاتفاق وقد وصلت إلى المدعى وأن الشاهد قد  
دفع للمدعى أتعاب سممره بما يدل على الاقتناع  
بأنه وسيط الصفقة وعدم إمكانه تعليل علم  
المدعى عليه الثاني بمرض السيارة للبع .

« وبما ان المحكمة تتق أيضا فيما قرره الشاهدان  
الثاني والثالث بخصوص حضور المدعى عليه  
الاول لمحل المدعى وطلبه سيارة واتصال هذا  
الاخير ببنك زلخا لإرسال السيارة التي تمت  
الصفقة بها .

« وبما ان المدعى عليهما لم يستحضرا شهودا  
لتبيان ظروف أتمام الصفقة .

« وبما ان المدعى عليهما دفعا الدعوى بأن

« وبما أن السكوت في عقد السمسرة عن تحديد الأجر لا يسقط حق السمسار فيه إذا أنه من عقود المعاوضة وهو عمل تجارى بنص المادة الثانية من القانون التجارى وللحاكم دائماً أن تحد قيمة هذا الأجر تبعاً لظروف كل دعوى مستهدية في ذلك بقيمة الصفقة ومدى المجهود الذى بذله السمسار وما إذا كان عتقاً للسمسرة خاضعاً للضريبة يستخدم موظفين وعمالا ويستأجر محلا. ولا تمتد المحاكم في تقديرها بما قد يحدث أحياناً من اتفاق الطرفين على تحديد أجر السمسرة » راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٥ مايو سنة ١٩٣١ والمذكور في الحماية السنة ١٢ صحيفة ٩٠٨ « كما أنه لا وجود للعرف المزعوم من أن أتعاب السمسرة هو ٢٥ ٪ أو ٥ ٪ من قيمة الصفقة وحكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢ البتة ٤٥ صحيفة ٥٠٣ .

« وبما أن المحكمة ترى من ظروف الدعوى ولأن المدعى لم يذلل مجبواً في اقناع البائع بالبيع للشترى المدعى عليه الأول بضمن معين بل أن المدعى عليه الأول هو الذى تولى المفاوضات فى الثمن بنفسه لصله الصداقة بينه وبين صاحب السيارة ولأن مجهود المدعى وقف عند حد إرشاد المدعى عليه الأول إلى صفقة للتعاقد ولأن المدعى عليه الأول قد اشترى السيارة بضمن أعلى من الثمن الذى فوض المدعى من البائع بالبيع على أساسه أن تقدر أتعاب السمسرة بمبلغ ثمانية جنيهات فقط .

« وبما أنه قد ثبت لدى المحكمة من أقوال المدعى وشهادة الشهود جميعاً أن الصفقة تمت للدعى عليه الأول دون التناق فيتمين لإخراج هذا الأخير من الدعوى بلا مصارف .

على وجه اليقين بأن المدعى قد قام بأهم التزام من التزاماته وهو إرشاد المدعى عليه الأول إلى فرصة التعاقد المتصور وذلك بالاتصال أمامه بينك زلخا وتكليفه إرسال السيارة المعروضة للبيع ومشاهدتها ولا يهم بعد ذلك أن يشترك المدعى فى التعاقد الذى تم بشأن السيارة أو يناقش فى الثمن إذ يكفي أن لا يعلم المشتري الذى طلب من المدعى إرشاده عن سيارة للبيع إلا عن طريق هذا السمسار المدعى حسبما استخلصته المحكمة من الوقائع التى أنهت بها صدر هذا الحكم .

« وبما أنه متى قام السمسار بالتزامه على الوجه سالف البيان فإن من حقه أن يحصل على أتعاب السمسرة إذا ما توافرت شروط ثلاث (١) وجود عقد سمسرة يربطه بالطرف المطلوب إليه دفع السمسرة وهذا كما يستفاد صراحةً من مقتضى وهو فى الدعوى مستفاد من سعى المدعى عليه الأول إلى عمل المدعى المدعى لبيع السيارات وأعمال السمسرة فيها وعدم وجود السيارة التى تمت بها الصفقة بمحله فعلا وطلبها من بنك زلخا أمام المدعى عليه الأول . (٢) نجاح التعاقد لأن استحقاق الأجر معلق على تكون العقد الخاص بالصفقة وهو فى الدعوى قد تم فعلا . (٣) حصول النجاح بتدخل السمسار ويكفى لتحقيق هذا الشرط أن يكون نجاح الصفقة وليد إرشاد العميل إلى الطرف الراغب فى البيع كما هو الحال فى الدعوى .

« وبما أن المحكمة لا تتق فى قراره المدعى وشاهده الثانى من أن اتفاقاً قد عقد بين الطرفين على تعيين أتعاب السمسرة وأنه ٥ ٪ من قيمة الصفقة ذلك لأن المدعى لم يشر فى صحيفة الدعوى ولا فى الخطاب المسجل المرسل منه إلى المدعى عليه الأول إلى هذا الاتفاق .

خصومة أخرى ولو كانت متفرعة عن الأولى.  
٣ — إن إعلان الحكم للثبته لا يمكن أن  
يعتبر قانونياً إلا إذا استنفذ المعلن جهده في  
السعي لمعرفة محل إقامة المراءد لإعلانه فإذا  
ثبت أن محامياً حضر عن الخصم المراءد لإعلانه  
بالحكم في خصومة متفرعة عن الخصومة  
الصادر فيها الحكم فإنه من الممكن التحري منه  
عن محل إقامة الخصم المراءد لإعلانه. فإذا قصر  
في ذلك فلا يمكن اعتباره محله مجهولاً يبيع  
إعلانه في مواجهة الثبته. فإذا وقع الاعلان  
رغم ذلك للثبته كان باطلاً .

٤ — أن الدفع بعدم قبول الدعوى  
لرفضها قبل الأوان لا يكون إلا حيث يكون  
المدعى قد تسجل بالمطالبة بحق لم يتولد بعد.  
و فرق بين ذلك وبين توقف الفصل في دعوى  
على الفصل في دعوى أخرى لارتباط  
موضوعهما ومن ثم لا يجوز اعتبار الدعوى  
سابقة لأوانها بمجرد أن الفصل فيها يتطلب  
البده بالفصل في مسألة أخرى ذات أثر  
جوهرى على الموضوع المطروح .

### المحكم

٥ — بما أن المدعين أقاموا الدعوى وقالوا شرها  
لها أنه قد انتقدت بينهما وبين المدعى عليه  
الأول شركة تضامن ونص في العقد على أنه  
لا يجوز لأى شريك الانفصال قبل نهاية المدة  
وهي خمسة سنوات وإلا ألزم بدفع مبلغ ٢٠٠ ج  
على سبيل التعويض . وأن الشركة بعد أن  
سارت في أعمالها سلك للمدعى عليه الأول  
نفس الإستتار بها واجلاء شريكه عنها . فحدث  
أن تواطأ مع المدعى عليه الثانى وحرر ستدا

بوما أن الحكم حضورى ونهائى فلا مبرر  
لنص على التنفيذ المجل فيه .

( قضية الحواجه ادولف التنكى ضد حسن سميد  
وآخر رقم ٩٣٠ سنة ١٩٤٩ تجارى وثلاثة حضرة  
القاضى سالى ناصر ) .

### ٤٧٠

### محكمة القاهرة التجارية الجزئية

٢٥ مارس سنة ١٩٥٠

إعلان المصوم . أحواله في قانون المرافعات الجديد .

### المبادئ القانونية

١ — قصد المشرع الحديث بما أورده  
من أحكام لوسائل إعلان الخصوم بأوراق  
المرافعات والأحكام الصادرة في الدعاوى  
الضرب ما أمكن على أيدى العائين بحق  
الخصوم وتقويت فرصة اطلاعهم على  
ما يوجه ضدهم من اجراءات وذلك تمكيناً  
لغولاء من صيانة حقوقهم . وقد رى المشرع  
بإعلان الخصم لجهة الادارة عند خلقه  
أو امتناع من يوجد به عن استلام الاعلان  
وكذلك بإعلان الخصم للثبته أن تسمى هذه  
المجتمات ما أمكن لتوصيل الاعلانات لأربابها  
مادام قد استحالت تسليمها إلى المعلن إليه  
نفسه أو في محله .

٢ — إعلان الأحكام التى تبدأ بها  
مواعيد الطعن لا يكون إلا لنفس الشخص  
أو في موطنه الاصلى دون محله المختار .  
وحتى في الحالات التى يجوز فيها إجراء  
الإعلان بالمحل المختار فإن المقصود بذلك  
المحل الذى اختاره الخصم المعلن إليه في الخصومة  
التي صدر فيها الحكم المراءد لإعلانه دون أية

قررت التأجيل لجلسة ١٩٤٩/١١/١٩ ليقيم المدعيان بإعلانه للدعى عليه الأول. ثم أجليت هذه القضية إلى المحكمة والفاخرة التجارية، للاختصاص وحددت نظرها لجلسة ١٩٥٠/١/١٤ ومنها تأجلت لجلسة ١٩٥٠/٣/٤ حيث قدم المدعيان الحكم معلناً إلى المدعى عليه الأول في مواجهة النيابة وذكر وكيل هذا الأخير أن الإعلان على هذا الصرح وقع باطلاً لأن المدعى عليه الأول له محل مختار وهو مكتب محاميه الذي حضره في جميع الجلسات. ومن ثم يكون مازال قابلاً للاستئناف وقد بلغني إذا ما استؤنف. وبما أن المدعين اعترضوا على ما أثاره المدعى عليه الأول بأن المادة ٣٨٠ مرافعات تخص على إعلان الحكم نفس الخصم أو في موطنه الأصلي. وقد قاما بإعلانه في محل إقامته فلما لم يجدوا المحضر وعلم أنه عزل أخته في النيابة وهو إعلان قانوني. أما الإعلان للحل المختار فلا يكون إلا في الحالة التي يكون فيها المحل مبيتاً في الحكم. ولا يتحقق هذا إلا في حالة ما إذا كان إعلان الحكم من المحكوم له. أما في حالة الدعوى فإن المدعى عليه الأول المحكوم عليه. ولم يكن إعلان الحكم منه إلى المدعين. وهنا إلى جانب أن حضرة المحامي الوكيل عن المدعى عليه الأول في الدعوى الحالية لم يكن وكيلاً في الدعوى الصادر فيها الحكم المشار إليه. وعلى ذلك يكون إعلان الحكم وقع صحيحاً. وقد مضى ميعاد استئنافه ولم يستأنف فأصبح نهائياً واجب التنفيذ.

وبما أن المادة ٣٧٩ مرافعات نصت على أن مواعيد الطعن تبدأ من تاريخ إعلان الحكم مالم ينص القانون على غير ذلك ويكون الإعلان لنفس المحكوم عليه أو موطنه الأصلي. ونصت المادة ١١ من القانون المذكور أيضاً على أنه إذا كان موطن المعلن إليه غير معلوم

أذننا على نفسه بطريقة صورية ببلغ ٥٠٠ ج وقد رفع به الدائن الدعوى رقم ٣٦ سنة ١٩٤٩ تجارى كل مصر. ومهد لذلك بأن أوقع حيزاً تحفظاً بدينه المزعوم على متعولات الشركة بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٥ وأنهى في طلباته إلى طلب تثبيت الحيز وجعله نافذاً. ولكن المحكمة بعد أن استبانت الحقائق السالفة ومركز المدعين في الشركة ومقدار ما يلحقهما من أضرار بفعل المدعى عليهما قضت بالقائه الحيز التحفظي سالف الذكر وأعتبره كأن لم يكن وثبتت في أسباب الحكم ما يؤيد تأمر المدعى عليهما بغيره إجماع المدعين عن المحل والحق الضرر بهما وأضاف المدعيان أن من حقهما مطالبة المدعى عليهما بالتعويضات على أساس الاخلال بعقد الشركة والتواطؤ في توقيع حيز باطل بما ألحق بهما ضرراً. وأوقف حركة أعمالهما. وأتينا إلى طلب الحكم بإلزام المدعى عليه الأول بأن يدفع لهما ٢٠٠ ج على أن يكون المدعى عليه الثاني متضامناً معه في مبلغ ٥٠ ج من هذا المبلغ المدعى مع إلزام المدعى عليهما بالمصاريف والأتايب والتفاد بلا كفالة.

وبما أن المدعى عليه الأول دفع بعدم قبول الدعوى لرفضها قبل الأوان استأذنا على أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٦/١٩٤٩ تجارى كل مصر ودعوى التظلم من أن الحيز المنضم إليها أيضاً بتمرة ١٩٤٩/١٣٣ كل مصر لم يصح بعد نهائياً وهو أساس المطالبة بالتعويض في الدعوى الحالية. وقد لاحظت المحكمة الكلية التي كانت تظر الدعوى قبل أن تحال للقضية نهائياً إلى هذه المحكمة ذلك. فقررت تأجيل الدعوى لجلسة ١٩٤٩/٩/٢٤ ليقيم المدعيان ما يثبت أن الحكم المذكور أصبح نهائياً. وفيها قدم المدعيان الحكم ولوحظ أنه غير معلن

ص ١٠٤٩ وحكم محكمة الاستئناف المختلة  
في ١٩/١١/١٩٣٦ . المحاماة السنة ١٨  
ص ٢٤٩ .

« وبما ان التاب من الاطلاع على محاضر  
هذه الدعوى أن المدعى عليه الأول قد حضر  
عنه مدافعا هو حضرة الأستاذ إسماعيل  
وهي الخاضع . وكان من الممكن للمدعى أن  
يتحريا منه عن موطن المدعى عليه الأول  
لإمكان إعلانه قبل أن يعلناه إلى النيابة .  
أما وقد قصر في ذلك فلا يمكن أن يعتبر عمل  
المدعى عليه الأول مجهول . ومن ثم يكون  
إعلان الحكم للنيابة قد وقع باطلا .

« وبما ان المدعين قد أساء دعواهما  
على تواطؤ المدعى عليهما للاضرار ببقتهما  
كما أثبتته الحكم الصادر في الدعوى  
المتضمنين ١٩٤٩/٣٦ و ١٩٤٩/١٣٣ تجارى  
كل مصر .

« وبما ان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها  
قبل الاوان لا يكون الا حيث يكون المدعى قد  
تسجل بالمطالبة بحق لم يتولد بعد . وقرق بين ذلك  
وبين توقف الفصل في دعوى على الفصل في  
دعوى أخرى لارتباط موضوعهما . وهو الحادث  
في الدعوى الحالية . اذ ترى المحكمة أن وقف  
الفصل فيها حتى يصبح الحكم الصادر في الدعوى  
المتضمنين سائقا الذكر نهائيا . متنا لتضارب  
الأحكام . علا بالمادة ٢٩٣ مرافعات .

( قضية صلاح تجميده وآخر ضد صلاح الدين عمود  
الزهرى وآخر رقم ٣٤١٧ سنة ١٩٤٩ رئاسة حضرة  
القاضي سالى ناصر ) .

وجب أن تشمل الورقة على آخر موطن معلوم  
له في النظر المصرى أو في الخارج . وتسلم  
صورتها للنيابة .

« وبما انه تبين مما سلف أن اعلان الأحكام  
التي يبدأ به مواعيد الطعن لا يكون إلا لنفس  
الشخص أو في موطنه الأصلي دون غيره المختار .  
فضلا عن أنه من غير الجائز قانونا حتى في  
الحالات التي يباح فيها الاعلان للمحل المختار -  
اجراء الاعلان إلا في المحل المختار في الخصومة  
التي صدر بها الحكم المراد اعلانه .

« وبما ان المشرع المصرى قصد بما أورده  
من أحكام لوسائل اعلان الخصوم بأوراق  
المرافعات والأحكام الصادرة في الدعاوى -  
الضرب ما أمكن على أيدي المرافقين بمحقوق  
الخصوم وتقوية فرصة اطلاعهم على ما يوجه  
ضدهم من اجراءات تمكينها لهم من صيانة  
حقوقهم .

« وبما ان المشروع روى باعلان الخصم  
لجهة الإدارة عند غلق محلة أو امتناع من يوجد  
به عند استلام الإعلان . وباعلان الخصم  
للنيابة . أن تسمى هذه الجهات ما أمكن لتوصيل  
الإعلانات لأربابها ما دام قد استحال تسليمها  
إلى المعلن إليه نفسه أو في محله .

« وبما ان إعلان الحكم للنيابة لا يمكن  
أن يعتبر قانونيا الا إذا استفاد المعلن جهده  
في السعى لمعرفة محل إقامة المراد اعلانه .  
« ويراجع في ذلك حكم محكمة استئناف مصر  
في ١٢/٤/١٩٣٨ منشور في المحاماة السنة ١٨

## قضاء المحاكم الجزئية

( قضاء الجنح )

٤٧١

محكمة الزيتون

١٦ مارس سنة ١٩٥٠

ملف الدعوى . ضياحه . صورة رسمية من الحكم  
التباني . قيسها . وقائع إثباتها . مصادره . أمراها .

المبادئ القانونية

١- إذا فقد ملف القضية فعولت النيابة  
على صورة رسمية من الحكم التباني كان قد سمحها  
أحد الأشخاص منه قبل ضياع ملف الدعوى  
جاز للمحكمة أن تعول على ما جاء في هذه الصورة  
من بيانات أثبتت المحكمة مشاهدتها لإياها  
بالأوراق ونقلتها عنها فإن البيانات التي ترد  
في الحكم عن وقائع معينة أو سرداً لأقوال  
ما جاء في الأوراق المفقودة يجب أن تعد  
صحيفة ما لم يقر ما ينقضها .

٢- لا يترتب على المعارضة في الحكم  
التباني في مواد المخالفات والجنح سقوط  
الحكم وحصله كان لم يكن بل يبقى قائماً حتى  
يقضى بإلغائه ثم إن حججه باعتباره ورقة  
رسمية دونت فيها وقائع ومقدمات تقوم  
بالنسبة لما دون فيها من هذه الوقائع .

المحكم

و حيث ان التايب من الاوراق والصورة

التنفيذية المؤرخة ١٨ مايو سنة ١٩٤٦ من الحكم  
المعارض فيه أن النيابة اتهمت المعارض محمود  
عبد الخالق إبراهيم وجابر مصطفى إبراهيم بأنهما ،  
أولاً : تسبياً بغير قصد ولا تمسك في إصابة كل  
من كلود زلوم وآخرون بأن كان ذلك ناشئاً عن  
إهمالهما ورعوتهما ومخالفتهما للوائح بأن قاذل  
منهما سيارته بسرعة وبحالة ينجم عنها الخطر في  
أحد مفارق الطرق فتصادما فأصيب المحنى عليهم  
من جراء ذلك بالإصابات الميئة بالكشف الطبي .  
ثانياً : المتهم الأول تسبب عمدأ في اقتطاع  
المواصلات التليفونية الميئة بالمخضر بقطعه  
الأسلاك الموصلة نتيجة تصادم السيارة التي  
يقودها . ثالثاً : قاذل كل منهما سيارته بحالة ينجم  
عنها الخطر على الجمهور وممتلكاته وساراً بها بسرعة  
كبيرة ضد مفارق الطرق وقد طلبت النيابة  
عقابهما بالمواد ٢٤٤ و ١٦٤ و ١٦٦ عقوبات  
و ٢٨ و ٥٣ من لائحة السيارات .

و حيث ان محكمة الابل الجزئية قضت  
بتاريخ ١٤/١٢/١٩٤٤ غيأ بالتمهين وحضورها  
للدعين بالحق المدنى والمسئولة عن حقوق مدنية ،  
أولاً : بحبس المتهم الأول (المعارض) ستة شهور  
مع النفل وكفالة عشرة شجنيات لإيقاف التنفيذ  
عن التهم الثلاث المنسوبة إليه واعفاه من  
المصاريف . ثانياً : إلزامه بأن يدفع هو وشركه  
مصر الطيران باعتبارها مسئولة عن حقوق مدنية  
متضامين مبلغ ٢٥ ج . والمصاريف المدنية المناسبة  
٢٠٠ و قرش أصاب عمادة السيدة نظيرة إبراهيم  
بصفتها وصية على أولادها القصر سمير وليلى

« وحيث ان الواضح من مذكري المدعى بالحق المدني والمتهم ان الاوراق الاصلية لهذه القضية قد قُدمت فوكت النيابة على صورة الحكم النهائي الرسمية التنفيذية التي قدمها المدعى بالحق المدني والتي كان قد سحبها قبل ضياع أصل الاوراق كما عولت على صور محاضر القضية وهي مقدمة من المدعى بالحق المدني أيضاً . وقد عول المدعى على هذه الاوراق وعلى صورة مذكرة كانت قد حررتها شركة مصر للطيران — المستولة عن الحقوق المدنية وأودعت أصلها ملف الدعوى المفقود .

« وحيث انه بالنسبة لقول بأن الحكم النهائي المقدمة صورته الرسمية يستطع بمجرد المعارضة فيه بحيث لا يجوز التحويل على شيء مما جاء به فهو قول ظاهر الفساد اذ انه لا شبهة في ان الحكم قد صدر فعلاً وهو موضوع المعارضة المقامة من المعارض والذي يرى من معارضة إلى طلب الحكم بالفاته فهو وان كان غير نافذ في حقه الا انه قائم حتى يلغى أو يؤيد أو يعدل . ثم ان حجية الحكم باعتباره ورقة رسمية دونت فيها وقائع ومقدمات ونتائج قوم ولا ريب بالنسبة لما دون فيها من هذه الوقائع حتى يقام الدليل على ما يخالفها .

« وحيث ان القضاء المصري قد استقر على انه لا يترتب على المعارضة في الحكم النهائي في مواد المخالفات والجنح سقوط الحكم وجعله كأن لم يكن بل يبقى قائماً حتى يقضى بالناقض أو تعديله ( حكم التقيص ٢ مايو سنة ١٩٢٨ المجموعة الرسمية السنة التاسعة والعشرون رقم ١٠٨ وكتاب زكي العرابي بأشأ في تحقيق الجنابات جزء ٢ ص ٣٠٤ بد ٥١٤ ) .

« وحيث انه متى تقررت ذلك كلفه الحكم

ولدى المرحوم توفيق بك خليل . ثالثاً : إلزام وشركة مصر للطيران باعتبارها مسئولة عن حقوق مدنية بطريق التضامن معه بدفع مبلغ ٢٦٩٠ م و ٢٣٤ ج للسيوجان بونارت والمصاريف المدنية المناسبة و ٢٠٠ قرش أنصاب للحاماة . رابعاً : براه المتهم الثاني بما هو منسوب إليه بلا مصاريف جنائية . خامساً : رفض الدعوى المدنية المقامة من كل من الست نظيرة هاتم إبراهيم بصفتها وشركة مصر للطيران قبل المتهم الثاني السيوجان بونارت وإلزام رافع كل دعوى منهما بمصاريفها و ٢٠٠ قرش أنصاب للحاماة تدفع للسيوجان بونارت ورفض ما عدا ذلك من الطلبات .

« وحيث ان المتهم الاول محمود عبد الخالق إبراهيم أعلن بالحكم النهائي الصادر ضده في ١٩٤٦/٩/٣ فعارض فيه بتقرير بقلم كتاب محكمة الوايلي في اليوم نفسه .

« وحيث ان هذه المعارضة قدمت لمحكمة مصر الجديدة ونظرت أمامها بجلسته ١٤/١١/١٩٤٦ ثم أحيلت لهذه المحكمة ونظرت أمامها وظلت توجل لضم المفردات إلى أن أرفقت النيابة صورة الحكم النهائي التي كانت قد سلت إلى وكيل جان بونارت — المدعى بالحق المدني وحضر الاطلاع الخاص بالقضية وذلك طبقاً لإفادة النيابة المؤرخة ١٤/١١/١٩٤٩ ثم سمعت المحكمة الدعوى بجلسته ١٩/٥/١٩٤٩ وسمعت أقوال كل من محمد محمود الثاني وإبراهيم محمد شافى وميشيل بجلى كما سمعت دفاع الحضور فدفع المحاضر عن المتهم بأن النيابة لا تملك عاكنه على — أساس أوراق الاطلاع العرفية المقدمة وبأن الحكم النهائي المقدمة صورته تستطع بمجرد المعارضة فيه ثم قدم الطرفان مذكراتهما .



رابعاً — قتل أقوال الشاهد محمد مراد النادى فى طلب الحكم على الوجه الوارد به .

خامساً — قتل ما ثبت من المعايمة وما ثبت فى التقرير الفنى الهندسى فيتمين على هذه المحكمة لئلا نظرها المعارضة أن تتأثر ما جاء بالحكم من هذه الأمور بما شهد به الشهود بجلسة ١٩٤٩/٥/١٩ وبما جاء فى مذكرة شركة مصر للطيران المقدمة صورتها من المدعى بالحق المدعى.

وحيث أن الحكم النيابى قد جاء به أن محمد مراد النادى قد شهد أن المتهم المعارض كان يقود السيارة بسرعة ٥٤ كيلو متراً وأنه شاهد سيارة المتهم الآخر على بعد اثني عشر متراً حيث كانت قد وصلت إلى مفترق الطريق غير أنه شهد بحضور الجلسة أنه لم يذكر ذلك وأنه وزميله المتهم المعارض لم يشاهدوا السيارة حتى اصطلما بها .

وحيث أن المحكمة ترجع القول الأول على القول الثانى فقد جاء ذلك القول على أثر وقوع الحادث أما القول الأخير فقد صدر من الشاهد بعد مرور ثمانى سنوات على وقوعه وبعد أن برزت المسؤولية المدنية والجنائية فى الحكم النيابى وبعد أن علم الشاهد أن مفردات التفتيش التى أبدى بها أقواله أصبحت ضائعة فظن أن له أن يقول بعد ذلك ما يشاء له هواه بمساعدة لسانى الشركة زميله فى العمل — يبرز ذلك أن شركة مصر للطيران قد ردت فى مذكرتها أقوال محمد محمود النادى على النحو الوارد فى الحكم تماماً ( ص ٢ و ٣ من المذكرة المرفقة ) .

وحيث أنه إذا أضيف إلى ذلك ما أثبتته المحكمة فى حكمها النيابى من أن المعايمة دلت على أن فرامل سيارة المتهم الأول قد وجد أثرها على بعد ستة عشر متراً وأنها اندفعت بقوة فهدمت سور منزل السيدة نظيرة إبراهيم الوصية

النيابى المعارض فيه قائماً حتى الآن وكانت حجبه بقدر ماله من حجية قائمة بالثابت حتى يفصل فى هذه المعارضة .

وحيث أنه علاوة على ما تقدم فإن البيانات التى ترد فى الحكم عن وقائع معينة أو سرداً لأقوال بما جاء فى الأوراق المفقودة إنما هى بيانات يجب أن تعد صحيحة ما دلم لم يتم ما يتقضى . فقد استقر قضاء محكمة التفتيش على أن الحكم متمم لمحضر الجلسة بحيث إذا خلا محضر الجلسة من عبارة أشار إليها الحكم فإن ورود هذه العبارة فى الحكم دليل كاف لإثبات صدورها فعلاً ( راجع نقض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٨ بمجموعة التفتيش للأستاذ محمود عمر جزء ٤ رقم ٢٤٨ ص ٨٥ و ٩ مايو سنة ١٩٣٨ بمجموعة المذكورة جزء ٤ رقم ٢١٧ ص ٢٢٧ ونقض ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢ بمجموعة المذكورة جزء ٣ رقم ٥٥ ص ٦٠ ونقض ١٠ أبريل سنة ١٩٤٤ بمجموعة رقم ٦ ص ٣٢٥ ) .

وحيث أنه لذلك فإن فقدان أصل الأوراق لا يعدم من الوقائع والأقوال ما سرده الحكم النيابى المقدمة صورته الرسمية باعتباره بما شاهدته المحكمة فى الأوراق وتلقته عنها إلا إذا قدم الدليل على مخالفة هذه المشاهدة الواقع وهو ما لم يتقدم به أحد فى هذه الدعوى .

وحيث أنه على أساس ما تقدم تكون الصورة الرسمية المقدمة كافية فى إثبات ما يأتى :  
أولاً — تاييد الحكم النيابى وبياناته الشكلية ومنطوقه الصادر به .

ثانياً — وصف التهمة المقدمة وطلبات الاخصاص على النحو المبين آنفاً .

ثالثاً — وصف الواقعة قلا عن الأوراق .

نتيجة أمر واحد نجت عنه جرائم متعددة  
فيتين تطبيق المادة ٣٢ عتوبات واعتبار  
الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون  
غيرها أي تطبيق العقوبة الواردة في المادة  
٢٤٤ عتوبات .

• وحيث أنه بالنسبة للدعويين المدنيين  
قد أقامت السيدة نظيرة خليل بصفتها وصية  
على القاصرين سمير ولى ولى المرحوم توفيق  
بك خليل ( وهي صاحبة المنزل الذي هم  
سوره التصادم ) دعواها بطلب مبلغ ٢٥ ج  
على سبيل التعويض وترى المحكمة تأييد الحكم  
الغياي التماسي لها بتعويض ٢٥ ج نظير  
ما يكلفها في إعادة سور منزلها كما كان مع  
إلزام المتهم بالمصاريف المدنية — وأقام المسو  
جان بونارت — دعواه ضد المتهم وشركة مصر  
للطيران مطالباً بمبلغ ٤٠٠ ج قيمة الإصلاحات  
التي تمت في السيارة التي ارتطم بها المتهم المعارض  
ياهماله وعدم مراعاته اللوائح وقد قضى له غايياً  
بمبلغ ٦٩٠ م و ٢٣٤ ج من ذلك ٦٩٠ م  
و ١٨٤ ج ما أثبتته التقرير الهندسي الفني عما  
تحتاجه سيارته من الإصلاح مضافاً إلى ذلك  
خسوس جنباً نظير ما أصابه من تعطيل سيارته  
واضطرابه لاستقبالها بأخرى للوفاء بتعهد  
لتقل تليذات المدرسة القرنية وترى المحكمة  
أن هذا القضاء قد حالفه الصواب فقضى بتأييد  
هذا الحكم الغياي بالنسبة للمتهم وذلك مع إلزام  
المتهم المعارض بالمصاريف المدنية عن المعارضة  
عملاً بالمادة ١/٣٥٧ مرافعات .

( قضية النيابة وآخر مدع بحق مدني وحضرت  
عنها الأستاذة عطيات المروطلي الحامية ضد عمود  
عبد الحالق إبراهيم رئاسة حضرة القاضي محمد حامد الحسني  
وحضور حضرة الأستاذ محمد الدين عزام وكيل النيابة )

على القاصرين سمير ولى ولى توفيق بك  
خليل — كما قطعت أسلاك التليفون — إذا  
أضيف هنا إلى ما تقدم من أقوال محمد مراد  
التادي تبين للمحكمة أن المتهم المعارض كان يقود  
سيارته بسرعة زائدة مخالفاً اللوائح وفي مفترق  
الطريق حيث كان يجب عليه الحذر والتهدئة  
سيا وقد كان الجو مشعباً بشيء من الضباب —  
يقل من انكشاف الطريق أمامه .

• وحيث أن كلا من إبراهيم محمد شافعي  
وميشيل بجلي لم يشهدا بشيء أمام المحكمة يمكن  
الاعتقاد عليه إذ قرر الأول أنه لم يشهد الحادث  
وقرر الثاني أن زمناً طويلاً مضى على الحادث  
يجعله غير مذكر شيئاً عن ظروفه وتفصيلاته .

• وحيث أنه لما تقدم تكون التهمة الأولى  
المنسوبة إلى المتهم المعارض ثابتة قبله إذ أنه  
تسبب بإهماله وعدم مراعاته اللوائح وقيادته  
سيارته بسرعة زائدة في يوم غير صاف وفي  
مفترق الطريق في الاصطدام بسيارة المدعى  
بالحق المدني مما أدى إلى إصابة كلود زلوم  
ومن معها وهو ما يعاقب من أجله عملاً  
بالمادة ٢٤٤ ع كما تكون التهمة الثانية المستندة  
إلى المتهم ثابتة قبله أيضاً من المعايير الثابت بها  
أن إهماله أدى إلى قطع الأسلاك التليفونية  
واقطاع مرافقاتها وهو ما يعاقب عليه من  
أجله عملاً بالمادة ١٦٣ عتوبات كما تكون  
التهمة الثالثة المستندة إليه ثابتة قبله مما شهد به  
في التحيينات محمد مراد التادي من أنه كان يسير  
بسرعة يانت ٤٥ كيلو متراً في الساعة مخالفاً  
بذلك نص المادة ٢٨ من لائحة السيارات  
الصادر في ١٩١٣/٧/١٦ مما يستوجب عقابه  
عملاً بالمادة ٥٣ من تلك اللائحة .

• وحيث أن جميع هذه الجرائم حملت

نص عليها القانون بحجة أن الاستئناف قد  
تقدم بعد الميعاد (١).

### الحكم

« حيث أن المستشكل أظم هذا الاشكال  
بصحيفته المطبوعة بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٣ قائلا انه  
اتهم في الجنح رقم ٣٤٦٦ سنة ١٩٤٨ جنح ملوى  
وصدر الحكم بتاريخ ١٩٥٠/٢/٦ بحبه شهرا  
مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لإيقاف التنفيذ  
وانه لمرضه حضر اليوم وأمس وأول أمس لى  
٢١ و ٢٢ و ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠ وعرض دفع  
الكفالة التي قررتها المحكمة لإيقاف تنفيذ الحكم  
فامتعت النيابة عن قبولها وقضت عليه تنفيذاً  
للعلم بحجة ان ميعاد الاستئناف قد مضى .

ولما كان المستشكل يرى ان الفصل في  
قبول استئنافه وعدم قبوله أمر موكول بالقضاء  
ولا يجوز أن تكون النيابة خصماً وحكماً فقد  
طلب الحكم بصفة مستعجلة وبفسخة الحكم  
الاصلية بإيقاف تنفيذ الحكم رقم ٣٤٦٦ سنة  
١٩٤٨ جنح ملوى وقبول الكفالة مع الزام  
المستشكل هذه المصروفات والأتعاب والنفاء .

« وحيث ان المستشكل اصر بالجلسة على  
وجهة نظره التي أشار إليها في صحيفة الاشكال .

« وحيث ان المستشكل ضده طلب رفض  
الاشكال مصراً على حق النيابة في تنفيذ الحكم على  
أساس أن ميعاد الاستئناف قد مضى مستداً في  
ذلك على الفقرة الثانية من المادة ٩٥٩ من تعليمات  
القائى العمومى التي تنص على انه « وإذا اتفق

ملحوظة : قد تأيد هذا الحكم استئنافاً بجلسة  
١٩٥٠/٢/٢١ بالاستئناف للعدد رقم ٢٤٢ سنة ١٩٥٠  
استئناف النيابة .

٤٧٢

محكمة ملوى الجزئية

٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠

الاستئناف يوقف تنفيذ الأحكام الصادرة بالقوة  
في غير ما لم ينص عليه القانون . أمر التقرير بالاستئناف  
ولو كان حاسماً بعد الميعاد .

### المبادئ القانونية

١ - الأثر الأول لاستئناف الحكم  
الصادر بالعقوبة هو إيقاف تنفيذها إلا في  
الأحوال التي نص عليها القانون . كاحكام  
الغرامة والأحكام التي ينص القانون فيها  
بالعقوبة دون كفالة والأحكام الصادرة  
بالبراءة .

٢ - تقرير الاستئناف يوقف تنفيذ  
الحكم الصادر بالعقوبة في غير الأحوال  
السابقة - إلى أن تفصل محكمة الاستئناف  
في الدعوى - أو في الدفع بعدم قبوله -  
ولا يجوز تنفيذ الحكم حتى لو كان الاستئناف  
مضيئاً شكلاً سواء لتقديمه بعد الميعاد أو رفضه  
من غير دى صفة - فان محكمة الاستئناف  
أو محكمة المعارضة هي المختصة دون سواها  
بالفصل في صحة أو عدم صحة الاستئناف أو  
المعارضة . أو تقدير صحة المانع من التقرير  
بالاستئناف أو المعارضة في الميعاد -  
ولا يجوز للنيابة العمومية . تنفيذ الحكم  
مادام الاستئناف قائماً - كما لا يجوز للنيابة  
العمومية أن تحول بين المتهم وبين استعمال  
حقه في تقرير الطعن الذي يراه . أو أن  
يتمتع قلم الكتاب عن استلام الكفالة التي

يفصل فيه ويكون للاستئناف هذه النتيجة ولو كان باطلا شكلا أو مرفوعا بعد الميعاد إلى أن تحكم المحكمة بطلانه لأنها هي وحدها المختصة بهذا الحكم. (راجع المبادئ الأساسية للتحقيقات الجنائية للعراق) باشا جزء ٢ ص ٣٧٨ بند ٦٣٢ والأحكام والمراجع المشار إليها في الهامش ٣ من الصحيفة وشرح تحقيق الجنائيات للأستاذ محمود مصطفى ص ٦٣٤ بند ٩٥٥) ولقد أيدت المراقبة القضائية هذا المبدأ حيث قررت أن المحكمة التي رفع إليها الاستئناف أو المعارضة بعد الميعاد هي التي تحكم بقبوله أو عدم قبوله ولا يمكن لقلم الكتاب أن يتنعم عن قبوله (راجع مقنن لجانة المراقبة القضائية سنة ١٨٩٢ رقم ١٤١)

أما ميعاد الاستئناف فقد قرره المادة ١٧٧ ت. ج وحددته بمسرة أيام من تاريخ صدور الحكم بحيث إذا لم يقرر المتهم بالاستئناف في هذه المدة سقط حقه فيه ولكن سار قضاء محكمة النقض على أنه إذا كان المانع من التعرير بالاستئناف في الميعاد يرجع إلى قوة قاهرة كأن طرأ عليه مرض عقل أو مرض أقعده عن الحركة أو ما إلى ذلك من شق الموانع القاهرة فإن الميعاد يمتد إلى أن يعود إليه رشده أو يزول مرضه (راجع قنن جنائي في ١٩٤٢/٢/٢٣ مجموعة عمر جزء ٥ ص ٦٣١ قاعدة رقم ٣٦٠)

وما من شك في أن تقدير هذه الظروف من حق المحكمة الاستئنافية وحدها وبالتالي لا يجوز لنيابة مجال أن تحول بين المتهم وبين استعمال حق مقرر له بمقتضى القانون أو تمتنع عن أخذ الكفالة التي نص عليها الحكم إذ الحكم وحده لا يتجزأ وقرصنا على ذلك لا يجوز النيابة أن تنفذ الحكم ما دام الاستئناف قائما ويقضى أن يتنعم إثارة حتى يقضى بشأن قبوله أو عدم قبوله .

أن قدمت كفالات من اشخاص محكوم عليهم ولم يرفعوا استئنافا فكل كاتب التنفيذ أن يأخذ مذكرة بهم حتى إذا انقضى ميعاد الاستئناف بإشراك التنفيذ في الحال .

وحيث أن الفصل في الاشكال يتطلب بحث أثر الاستئناف على الحكم الجنائي ومدى أثر فوات ميعاده بالنسبة للمحكوم عليه .

وحيث أن إجماع الشراح منعقد على أن أول أثر للاستئناف هو إيقاف تنفيذ الحكم الابتدائي إذ القاعدة الأساسية أن الحكم لا ينفذ مادام قابلا للاستئناف إلا ما استثنى بنص صريح كاحكام الغرامة والحبس دون كفالة م ١٥٥ ت. ج والأحكام الصادرة في سرقة أو على متهم مفترد أو من ذوى السوابق م ١٨٠ ت. ج والأحكام الصادرة بالبرامة م ١٨١ ت. ج وما إلى ذلك من الأحكام التي نص القانون على تنفيذها فور الطعن بها فانها جميعا واجبة التنفيذ ولو مع حصول استئنافها والعكس صحيح أي أنه إذا لم ينص القانون على التنفيذ سواء بشرط كدفع كفالة أو ترك الخيار للقاضي أو بغير شرط فالحكم لا ينفذ والاستئناف يوقف التنفيذ إلى أن تفصل المحكمة الاستئنافية في الدعوى حتى ولو كان الاستئناف ميبيا شكلا لقضيه بعد الميعاد أو لرفضه من غير نى صفة ذلك لأن الفصل في صحة الاستئناف أو بطلانه من شأن المحكمة دون سواها (راجع في ذلك أصول تحقيق الجنائيات للدكتور النلى الطبعة الأولى ص ٤٣٢ و ٤٣٣ و جاره م ١٧٢٤) ومن هنا رأى أيضا على زكى العراقى باشا حيث يقول : وإذا أصبح الحكم نهائيا لقوات ميعاد الاستئناف وجب على المتهم أن يقدم نفسه للتنفيذ وإذا تخلف بغير عذر سقط حقه في الكفالة أما إذا استأنف المتهم الحكم فإن التنفيذ يجب أن يستمر موقوفا حتى

سلطة الحاكم وهذا لا يتعدان التعليمات تفصيلية .  
« وحيث أن إشكالات التنفيذ من القضايا المستعجلة عملاً بنص المادة ٤٩ مرفعات .

« وحيث أن التقيض على المستشكل فيه حد من حرية التي كفلها القانون والدستور وفي هذا من الخطر ما فيه مما يتعين منه تنفيذ الحكم بنسخة الأصلية .

« وحيث أنه لكل ما تقدم يكون الإشكال قائماً على أساس صحيح ويتم الحكم بإيقاف تنفيذ الحكم المستشكل فيه وقبول الكفالة .

( قضية النيابة إشكال في التنفيذ رقم ٣٤٦٦ سنة ١٩٤٨ جنح ملوى رئاسة حضرة القاضي عبد الحليم سعيد أحمد سعيد وحضور حضرة الأستاذ يوسف كمال وكيل النيابة ) .

« وحيث أن المستشكل قرر في صحيفة افتتاح الدعوى أنه إنما تأخر عن التقرير بالاستئناف في الميعاد لمرضه .

« وحيث أن التناضى المستعجل إنما يأخذ في قضائه بظاهر الأمور وليس من حقه أن يتغلغل في الموضوع لأن ذلك من شأن محكمة الموضوع وحدهما وقد قرر المستشكل أنه كان مريضاً ومن ثم فالظاهر يؤيده .

« وحيث أن استناد النيابة إلى تعليمات النائب العمومي استناد خاطئ إذ اتانون هو الواجب التنفيذ وأن ما جرى عليه القضاء يخالف هذه التعليمات التي من شأنها توقفت أن تعطل كاتب التنفيذ

## قضاء المخدرات

٤٧٣

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٩

اذن تفتيش . خطأ في تطبيق اسم المتهم . لا يبطله .

المبدأ القانوني

بمجرد الخطأ في ذكر اسم المتهم لا يبطل إذن التفتيش ما دامت شخصية المتهم قد تحددت تحديداً كافياً في هذا الإذن عن طريق تعيين مسكنه المطلوب تفتيشه وما دام المتهم هو المقصود به من الاجراء الذي اتخذ في حقه .

الحكم

« من حيث أن واقعة الدعوى تحصل - حسباً تبين من التحقيقات فيما شهد به الضابط عبد الحميد محمد أئدلى وما أثبت في محضر ضبط

الواقعة من أنه علم من التحريات أن المتهم يتجر في المواد المخدرة واستصدر إذنًا من النيابة بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه وانتقل ورفقته من رجال البوليس الملكي محمد محمود جبر ومحمد أبو اليزيد إلى مسكن المتهم وهناك وجده جالساً على مقعد خشب وبجواره علبة كبيرة من الصفيح حاول التخلص منها وقتئذ فبادر بضبطه وانزع العلبة من يده وفتحتها تبين أن بداخلها عشرين قرعاً كبيرة من مادة الآفيون .

« وحيث أنه بسؤال رجال البوليس الملكي السالني الذكر جاءت أقوالهم مؤيدة لما شهد به الضابط وما أثبت في محضره .

« ومن حيث أنه بسؤال المتهم بتحقيقات البوليس والنيابة وبالجلسة انكر التهمة المستندة إليه وقد دفع الحاضر معه يطلان إذن التفتيش لأن الإسم الوارد به هو أمين سلامة محمد في حين أن اسم المتهم الحقيقي هو أمين محمد عبيد .

المبادئ القانونية

١ - لا يجوز لمأمور الضبطية القضائية أن يكون قد تآى التليس عن طريق الرواية عن شاهده على حين ألا يكون قد شاهده هو بنفسه وإلا لاستحال الأمر إلى إمكان إثبات التليس بشهادة الشهود وهو ما لا يميزه أحد من رجال القانون .

٢ - لا يجوز لأحد أن ينظر من ثقب النافذة لتعرف ما بداخل المسكن لما فى ذلك من المساس بحرمة المسكن ومنافة للأداب - وإذا ارتكب مأمور الضبطية القضائية نفسه ذلك فلا يصح أن يتخذ ذلك السيل المخالف للقانون دليلا على حالة قيام التليس .

٣ - إذا كان التفتيش برضاء المتهم فيجب أن يكون هذا الرضاء ثابتاً بالكتابة حتى يمكن الاطمئنان إلى أنه كان حقيقة باختيار المتهم ورضائه التام .

المحكم

د من حيث ان واقعة الدعوى تجعل حسباً تين من التحقيقات فيما شهد به الضابط ابراهيم حلى اقتدى وما أثبتة فى محضر ضبط الواقعة من أن شخصاً يدعى امام ابراهيم عمود حضر إلى القسم وأبلغه بأن جاره وهو المتهم يحرق شيئاً فى شقته - فانتقل معه وطرق باب شقة المتهم ففتحها وطلب منه الدخول للتفتيش فسمع - وقد وجد بالثقة خمسة أشخاص آخرين قسّم جميعاً - وبتفتيش المتهم كذلك لم يثر مع المتهم

ومن حيث ان مجرد الخطأ فى ذكر اسم المتهم لا يطل إذن التفتيش ما دامت شخصية المتهم قد تحددت تعديداً كافياً فى هذا الاذن عن طريق تعيين مسكه المطلوب تفتيشه لأن حقيقة اسم المتهم لا تنهه فى صحة الاجراء الذى اتخذ فى حقه ما دام أنه بعينه المقصود منه ( راجع تقض ١٩٤٦/٦/١١ ج ١٩٤٦ سنة ١٩٤٦ رقم ١٠٩ ص ٢٠٨ ) .

وحيث ان الثابت من أقوال الضابط بالجلسة أن المتهم هو الذى كان مقصوداً بعينه فى إذن التفتيش الذى تضمن تعييناً كافياً لمسكن المتهم المطلوب تفتيشه ومن ثم فلا وجه للطلان لمجرد الخطأ فى ذكر اسم المتهم ويكون الدفع بالتالى فى غير محله ويتعين رفضه .

وحيث أنه ثبت من التحليل ان المخدر المضبوط هو مادة الأفيون وزنته ١٧٧ر٩٥ جم .  
وحيث أنها تقدم تكون التهمة ثابتة قبل المتهم من شهادة الضابط وأقوال رجاله التى لم تكشف التحقيقات عما يصفى الثقة بها ويكون عقابه لذلك منطبقاً على المواد ٢٥١ و ٢٥٢ ج ٤٥٥ ق ٢١ سنة ١٩٢٨ مع تطبيق المادة ٢٩ من القانون المذكور ٤٩/٢ ع لأنه عائد إذ سبق الحكم عليه فى خمس جرائم بمائة آخرها بحبسه أربع سنوات مع الضغل والافساد وغرامة ٨٠٠ ج بتاريخ ١٩٤٣/٣/٢٥ .

( قضية النيابة ضد أمين محمد عيبر رقم ١٨ سنة ١٩٤٩ مصر القديعة رئاسة حشرة القاضى عمود عطيفة وحشور حشرة الأستاذ سميج طلست وكيل النيابة ) .

٤٧٤

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٠

تليس . على مأمور الضبطية حالته عن طريق رواية . لا يجوز النظر من الثقب لتعرف داخلية المسكن . غير جائز شرط رضاء المتهم تخفى مسكه أن يكون بالكتابة .

يكن يحق للبلغ أن ينظر من قلوب النافذة لتعرف ما بداخل المسكن لما في ذلك من المساس بحرمة المسكن وضافة للأداب — وقد قضى بأنه إذا ارتكب مأمور الضبطية القضائية نفسه ذلك فلا يصح أن يتخذ ذلك السبيل المخالف للقانون دليلاً على قيام حالة التلبس (تقض ١٩٤٠/٤/١ جع سنة ١٩٤٢ رقم ٨) أما ما أثبتته الضابط من أن التفتيش كان برضاء التهم فإن هذا الرضاء كان يجب أن يكون ثابتاً بالكتابة حتى يمكن الاطمئنان إلى أنه كان حقيقة باختيار المتهم ورضاءه التام .  
 • وحيث أنه لذلك يكون التفتيش قد وقع باطلاً وكذا الدليل المستمد منه وهو العثور على المخدر في المسكن ويكون الدفع من أجل ذلك في محله ويتعين قبوله .

• وحيث أن التحقيقات غالية من أي دليل آخر قبل التهم فككون التهمة المسندة إليه على غير أساس ويتعين برأؤه منها عملاً بالمادة ١٧٢ جنائيات — مع الحكم بالمصادرة طبقاً للمادتين ٢ و ٥٥ ق ٢١ سنة ١٩٢٨ .

( قضية النيابة ضد أحد إمام مصطفى رقم ٢٥ سنة ١٩٤٩ عايدن وثلاثة حضرة القاضي محمود عطيفه وحضور حضرة الأستاذ سمح طلعت وكيل النيابة )

على مخدر إلا أنه وجد قطعة من مادة الحشيش ملقاة على الأرض في الغرفة التي كان بها هؤلاء الأشخاص — كما عثر أيضاً على جوزة وحجر عليه دغان ومواد مخدرة .

• وحيث أنه بسؤال المتهم بتحقيقات البوليس والنيابة وبالجلسة أصر على انكار التهمة المسندة إليه — ودفع المحاضر منه يطلان التفتيش لحصوله دون إذن من النيابة العامة .

• وحيث أن الثابت من التحقيقات أن الضابط اقتحم مسكن المتهم دون إذن تفتيش من النيابة العامة ومن ثم يكون هذا التفتيش باطلاً لحصوله في غير الأحوال المقررة قانوناً ودون إذن من النيابة العامة ولا يصح التول بأن المبلغ شاهد الجريمة أو شتم رائحة الحشيش من نافذة المتهم ذلك لأنه لا يجوز لمأمور الضبطية القضائية أن يكون قد تلقى نبأ التلبس عن طريق الرواية عن شاهده على حين ألا يكون قد شاهد هو بنفسه وإلا لاستحال الأمر إلى إمكان إثبات التلبس بشهادة الشهود وهو ما لا يجيزه أحد من رجال القانون ( راجع قض ٩٣٥/٥/٢٧ جع سنة ٣٦ عدد ١٠ رقم ٢٢٧ ) وذلك فضلاً عن أنه لم

## قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية في قانون المرافعات الجديدة

للدكتور رمزي سيف

أستاذ قانون المرافعات بكلية الحقوق بجامعة طروق الأول

— ٤ —

### المبحث الثالث استيفاء الديون الصغيرة الثابتة بالكتابة

(٨٥١ م — ٨٥٨)

٧٤ — تقتضى التواعد العامة أن الدائن ، لكي ينفذ دينه على مدينه يجب أن يكون يده سند تنفيذي ، أى محرر موقت أو حكم قضائي جائز النفاذ . ولما كانت الديون الصغيرة قل أن تكون ثابتة بمقد رسمي فالوسيلة للمعادة لاستيفائها ، بطريق التنفيذ الجبري ، أن يرفع الدائن دعوى أمام القضاء وأن يستصدر منه حكماً بها . وتبدو هذه الإجراءات من ناحية شديدة البطء ، كما تبدو من ناحية أخرى شديدة التعقيد ، بالنسبة للديون الصغيرة الواضحة ، التي كثيراً ما لا يحتاج الأمر فيها إلى مرافعة والتي كثيراً ما لا يرجع عدم قيام المدين بالوفاء بها اختياراً إلى منازعته فيها ، وإنما يرجع إلى اعتبارات أخرى كضيق ذات يد المدين مثلاً ، ولذلك غالباً ما تنتهي المنازعة فيها بأحكام غائية . رأى المشروع في القانون الجديد أن يضع لاستيفاء هذه الديون إجراءات مبسطة تختص في أن يستصدر الدائن من القاضي أمراً بدفع دينه يعلن إلى المدين فإن لم يتظلم منه في ميعاد قصير أصبح الأمر بمثابة حكم نهائي وجاز تنفيذ . بهذا النظام يمكن لمثل البقال والحجاز والفاكس والترزى والمؤجر أن يستوفى مطلوبه الثابت بورقة موقع عليها من المدين بإجراءات مبسطة بدلاً من رفع دعوى وانتظار الحكم فيها بحكم جائز النفاذ .

والفكرة التي يقوم عليها هذا النظام هي أنه إذا كان الأصل أن من يدعي حقاً عليه أن يلبأ إلى القضاء ليستصدر به حكماً قبل أن يتمكن من التنفيذ بحقه ، فأساس ذلك اقتراض المشرع أن الخصوم ولم يتمكنوا من تصفية العلاقة بينهم ودياً فإنما يرجع ذلك لوجود نزاع بينهم يقتضى تدخل القضاء لحسمه . أما بالنسبة للديون بمبالغ من القود صغيرة ثابتة بالكتابة فقد رأى المشرع أن عدم



تسويتها ودياً بين ذوى الشأن لا يرجع إلى قيام نزاع حقيق بينهم دليل ما لوحظ في العمل من أن الدعوى إذا ما رفضت بدین من هذه الديون فحالاً ما تقضى بحكم غيابي، فلم يشأ المشرع أن يلزم الخصوم برفع الامر إلى القضاء لاحتمال ضعف في وجود نزاع حقيق، وعلقت رفع الدعوى أمام القضاء على قيام قرينة على وجوده تستفاد من قنطلم المدين من الامر الصادر ضده بالدفع. بهذا تضادى المشرع رفع دعوى لا مبرر لرفضها من نزاع حقيق بين الخصوم، وحتى لا يتحمل المدين في النهاية مصاريف لم يكن راعياً فيها.

٧٥ - شروط الطلب: يشترط لإمكان طلب الامر من القاضي بدفع الدين، شروط معينة نصت عليها المادة ٨٥١ من قانون المرافعات الجديد وهي:

(١) أن يكون المطلوب مبلغاً من النقود، فإذا كان الالتزام موضوع الطلب التزاماً بشيء آخر غير مبالغ النقود امتنع الالتجاء إلى هذا الطريق المبسط وتعين سلوك طريق المطالبة العادية برفع دعوى بالطرق المعتادة، لان الالتزامات بغير مبالغ النقود كثيراً ما تثير منازعات بين الخصوم لا يتصور أن تثيرها الالتزامات بمبالغ من النقود.

(٢) ألا يتجاوز الدين خمسين جنياً، ومبنى هذا التحديد أن الامر بالدفع يصدره القاضي الجزئي، ومبلغ الخمسين جنياً هو النصاب الاتهائي للقاضي الجزئي في القانون الجديد، والحقوق التي تدخل في حدود الاختصاص الاتهائي للقاضي الجزئي من البساطة والوضوح بحيث لا يحتاج الامر فيها في الغالب إلى مراعاة.

(٣) أن يكون الدين ثابتاً بالكتابة حتى يكون محقق الوجود، فالدين الثابت بالكتابة قل أن يكون محل نزاع جدى، فضلاً عن أن الدين غير الثابت بالكتابة يحتاج الامر فيه إلى إجراؤه لتحقيق، والتحقيق يقتضى تكليف المدين بالحضور أمام القاضي، أى يقتضى رفع دعوى.

(٤) يجب أن يكون الدين معين المقدار وسال الاداء عملاً بالقواعد العامة بالنسبة للحقوق التي يجوز التنفيذ الجبرى اقتضاء لها.

(٥) يجب أن يقوم الفائز، قبل استصدار الامر على المدين بالدفع، بتكليف المدين بوفاء الدين، حتى لا يفتاجاً المدين باستصدار أمر عليه بدفع دين لم يسبق أن كلف بوفائه، فقد يقوم المدين بمجرد تكليفه بوفاء الدين بغير حاجة إلى اتخاذ اجراءات التنفيذ الجبرى.

(٦) يجب أن يكون للمدين محل أو سكن يثبت البلدة التي بها مقر المحكمة الجزئية، وذلك لتيسير التظلم عليه إذا ما أراد التظلم من الامر الصادر عليه، ولما هو ملاحظ في العمل من أن الإعلان في القرى يتعرض لاحتمالات كثيرة ما تكون نتيجة عدم وصوله إلى المطن إليه.

هذا فضلاً عن أن الديون الثابتة بالكتابة غالباً ماتتقد في الحضر والمدين.

إذا توفرت هذه الشروط جاز للدائن أن يستصدر أمراً من القاضي على المدين بالدفع،

فإذا لم تتوافر ، كما لو لم يكن الدين ثابتاً بالكتابة أو لم يكن للدين محل أو سكن بالبلدة التي بها مقر المحكمة الجزئية ، امتنع طلب الأمر ووجب على الدائن أن ترفع بدية دعوى أمام القضاء بالإجراءات المعتادة .

٧٦ - إجراءات الطلب . يحصل الطلب بمرضة تقدم من الدائن أو وكيله للقاضي ، ويجب أن تستوفي المريضة الشروط الآتية ( م ٨٥٢ ، ٨٥٨ ) .

( ١ ) يرفق بالمريضة سند الدين وما يثبت سبق حصول التكليف بالوفاء ، ويبقى سند الدين في قلم الكتاب إلى أن يمضي ميعاد التظلم في الأمر .

( ٢ ) يجب أن تشمل المريضة على بيان المبلغ المطلوب دفعه من أصل وقائدة ومصارف .

( ٣ ) يجب أن تشمل المريضة على بيان محل مختار يتخذ الطالب في البلدة التي بها مقر المحكمة الجزئية . وقائدة هذا البيان أن يعلن الدائن في هذا المحل بالتكليف بالحضور إذا تظلم المدين من الأمر الصادر عليه بدفع الدين ( م ٨٥٥ ) .

( ٤ ) يجب أن تكون المريضة مصحوبة بدفع كامل رسم التظلم من الأمر ، حتى إذا ما تظلم منه المدين فلا يضطر إلى دفع رسم التظلم ، ويبرر هذا الشرط أن الأصل أنه كان على الدائن أن يرفع دعوى بدية ، وأنه كان عليه أن يدفع الرسم المقرر لذلك ، فإذا لم يحصل تظلم من الأمر كان للدائن أن يسترد الرسم الذي دفعه لحساب التظلم .

٧٧ - القاضي المختص بإصدار الأمر والمروطة . يختص بإصدار الأمر قاضي المحكمة الجزئية التابع لها المدين ، لأن الأمر بالدفع يقوم مقام الحكم ، ويختص بالحكم بالدين ، لو رفعت به دعوى ، المحكمة الجزئية التابع لها محل المدين .

وللقاضي إذا رفع إليه الطلب أن يصدر أمره بقبوله أو رفضه ، ولكن لا يجوز له أن يجيب الطالب إلى بعض طلبه ويرفضه بالنسبة لبعض الآخر ، وإنما يتمتع عليه في هذه الحالة إصدار الأمر لأن الطلب إذا كان متبوعاً بالنسبة لبعض المطلوب فقط ، فقد دل ذلك على أن موضوعه ليس من الرضوخ والبساطة التي لا يحتاج منها إلى مراعاة أو تحقيق ، والاصل أن الاتجاه للقاضي لاستصدار أمر منه بالدفع إنما يكون في الحالات التي يكون فيها الدين ثابتاً ، ووجه أحقية الدائن فيه واضحاً ومحدد للقاضي في هذه الحالة ، مع امتناعه عن إصدار الأمر ، جلسة نظر الدعوى ، ويكلف الطالب بإعلان خصمه إليها ( م ٨٥٢ ) . ولا يتوقف تحديد القاضي للجلسة التي يحددها نظر النزاع على طلب الخصم ويؤكد هذا الاستنتاج أن مجلس التواب عند نظر المشروع أضاف نص المادة عبارة : إذا طلب منه ذلك ، لحنف مجلس الشيوخ هذه العبارة من النص النهائي . ( راجع نص المادة ٨٦٠ من المشروع الذي وافق عليه مجلس التواب ) .

٧٨ - إصدار الأمر: يقدم طلب الأمر على عريضة من نسختين متطابقتين ويصدر القاضي الأمر على إحدى نسختي العريضة المقدمة إليه ، ويجب أن يتم ذلك في اليوم التالي لتقديمها على الأكثر ، ويجب على قلم الكتاب أن يسلم النسخة الثانية من العريضة مكتوباً عليها صورة الأمر ، وذلك في اليوم التالي لصدوره على الأكثر . ولا يلزم ذكر الأسباب التي بني عليها الأمر<sup>(١)</sup> .  
والتقواعد المتقدمة هي القواعد العامة في إصدار سائر الأوامر على المراض .  
ويجب أن يشمل الأمر الصادر من القاضي بالدفع على بيان المبلغ الواجب دفعه من أصل وقائدة ونصاريف .

٧٩ - إصدار الأمر والجزاء على عزم الممرض: يجب على الدائن بعد استصدار الأمر بدفع دينه أن يعلنه مع العريضة إلى المدين في محله أو سكنه ، ويجب أن يشمل الإعلان على إنذار المدين بأنه إذا لم ينظم من الأمر في ظرف ثمانية أيام من تاريخ الإعلان كان الأمر نهائياً وأصبح واجب النفاذ .  
وبوجب القانون في المادة ٨٥٧ منه على الدائن أن يتوم بهذا الإعلان في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الأمر ، وإلا سقط الأمر واعتبر كأن لم يكن ، وإنما يبقى للدائن الحق في المطالبة بدينه بالطرق المعتادة .  
ويشير النص على سقوط الأمر إذا لم يعلن في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره مسأكين :

الاولى - إذا لم يعلن الأمر في الميعاد المتقدم سقط ، وكان الدائن أن يطالب بمحله بالطرق المعتادة أي برفع دعوى أمام المحكمة المختصة ، ولكن هل يجوز له أن يجدد طلبه باستصدار أمر جديد عملاً بنص المادة ٣٧٦ ، الواردة في باب الأوامر على المراض ، التي تنص على أن الأمر إذا لم يقدم للتنفيذ في ظرف ثلاثين يوماً من صدوره سقط ، ولكن لا يمنع هذا السقوط من استصدار أمر جديد ؟ الذي نراه أن الأمر بدفع الدين إذا سقط لعدم إعلانه ، امتنع على الدائن أن يجدد الطلب باستصدار أمر جديد ، فإمام الدائن طريقة أخرى للوصول إلى غرضه هي رفع الدعوى بطلب حقه ، بينما في الأوامر على المراض بصفة عامة ، ليس أمام الطالب للوصول إلى غرضه إلا أن يستصدر أمراً جديداً . ويؤكد هذا الاستنتاج نص المادة ٨٥٧ على أنه إذا سقط الأمر بقي للدائن حقه في المطالبة بدينه بالطرق المعتادة ، وليس استصدار الأمر بالدفع بالطرق المعتادة للطالبة بالحقوق وإنما هو طريق استثنائي .

الثانية - إذا أعلن الدائن الأمر للمدين في الميعاد (في ظرف ثلاثين يوماً من صدوره) فهل يكن هذا منتج سقوطه ، أم أنه يجب تقديمه للتنفيذ في خلال الميعاد عملاً بنص المادة ٣٧٦ المتقدم

(١) راجع المواد ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ في باب الأوامر على المراض .

ذكرها ؟ الرأي عندنا أن الأمر إذا أعلن للدين في الميعاد فلا يسقط إذا لم ينفذ في الميعاد المتقدم وذلك للأسباب الآتية :

(١) إن سقوط الأوامر على الرعايض بصفة عامة لعدم تنفيذها في مدة ثلاثين يوماً من صدورها ، مفهوم لأن تنفيذها هو الوسيلة لمعلم من صدرت عليه بصدورها ، أما الأمر بالدفع فإن المدين يعلم به بإعلانه .

(٢) إن القول بسقوط الأوامر على الرعايض لعدم تنفيذها يبرره أنها تقتضى بإجراءات تحفظية موقعه بالظروف التي صدرت فيها وقد تغير هذه الظروف فتزول الحاجة التي جاءت إلى صدورها ، أما الأمر بدفع الدين فليس أمراً باتخاذ إجراء تحفظي ولا تزول الحاجة التي ألجأت إليه إلا بالوفاء بالدين .

(٣) إن الأمر بدفع الدين وإن شابه الأوامر على الرعايض من حيث إجراءاته فهو أشبه ، من حيث موضوعه ، بالحكم النهائي ، وقد عدل التشريع الجديد عن قاعدة سقوط الأحكام النهائية إذا لم تنفذ في الفترة التالية لصدورها ، إلى قاعدة أخرى مؤداها أن الحكم النهائي يسقط إذا لم يتخذ في خلال مدة معينة من صدوره ( ستة أشهر ) الإجراء الذي يبدأ منه ميعاد الطعن في الحكم بالمعارضة ، وهو الإعلان ، وظاهر من نص المادة ٨٥٧ أن المشرع أراد تطبيق نفس القاعدة على الأمر بالدفع أي أنه يجب أن يتخذ في الفترة التالية لصدور الأمر بالدفع الإجراء الذي منه يبدأ ميعاد التظلم ، معلوم أن ميعاد التظلم من الأمر يبدأ من يوم إعلانه للدين فيكون اتخاذ هذا الإجراء لمنع سقوطه .

(٤) تنص المادة ٨٥٦ على أنه إذا لم يرفع التظلم من الأمر في خلال ثمانية الأيام التالية لإعلانه أصبح بمثابة حكم نهائي لا يستطع إلا بالمسقطات العامة للحقوق .

(٥) إن القول بسقوط الأمر إذا لم ينفذ في ظرف ثلاثين يوماً من صدوره ، من شأنه حمل الدائن على المبادرة إلى تنفيذه وليس في هذا أية مصلحة للدين وإنما مصلحة في أن يعلم بصدور الأمر ، لينتظم منه ، ويتحقق ذلك بإعلان الأمر إليه .

٨٠ - التظلم من الأمر : يصدر الأمر بالدفع بناء على طلب الدائن وحده ، وبغير سماع أقوال المدين ، ولذلك كان من البدهي أن يكون للدين أن يعترض على الأمر قبل الشروع في تنفيذه إذا كان له وجه للاعتراض عليه ، وذلك بالتظلم منه . ويحصل التظلم من الأمر بدعوى (١) أعلم بحكمة المواد الجزئية التي صدر الأمر من قاضها ، يرفعه المدين بورقة تكليف بالحضور يمثلها للدائن في محله المختار . ولما كان التاتون قد أوجب على الدائن دفع رسم التظلم مع العريضة التي يقدمها بطلب الأمر ، فإن قلم المحضرين يقيد دعوى التظلم من قضاء نفسه عملاً بالقاعدة العامة

(١) عبر التاتون عن التظلم بمباراة د دعوى التظلم ( راجع للادة ٨٥٥ فقرة ثالثة ) .

الواردة في المادة ٧٧ من القانون الجديد (١)، ويصرح نص المادة ٨٨٥/٢ .

وميعاد التظلم هو ثمانية أيام من تاريخ إعلان الامر للدين ، فإذا لم يتظلم في الميعاد المتضمن أصبح الامر بمثابة حكم انتهائي وجاز تنفيذه ، وينبئ على ذلك أنه لا يجوز للدائن تنفيذ الامر ما دلم قابلا للتظلم من أو قبل التصل في التظلم إن رفع . ويؤكد ذلك نص القانون في المادة ٨٥٤ على أن إعلان المدين بالامر يجب أن يشتمل على إخطاره بأنه ، إذا لم يتظلم من الامر في ظرف ثمانية أيام يصبح الامر نهائيا واجب النفاذ ، ومفهوم هذا النص أن الامر لا يصبح واجب النفاذ قبل مضي ميعاد التظلم ، وفي هذا يختلف الامر بدفع الدين عن سائر الاوامر على العرائض، وحكمها أنها واجبة النفاذ بقوة القانون بالرغم من قابليتها للتظلم منها (م ٤٦٦/١) . ويبرر هذا الاختلاف طبيعة الامر بالدفع إذ هو لا يقضى بإجراء تحفظي كسائر الاوامر على العرائض ، وإنما هو بمثابة حكم صادر في موضوع الدين ، والقاعدة أن قابلية الحكم للطعن فيه بالطرق العادية مأمنة من تنفيذه، فكنكلك قابلية الامر بالدفع للتظلم منه بالطريق الذي رسمه القانون مأمنة من تنفيذه .

وفصل في التظلم على وجه السرعة لما للتظلم من أثر موقف لتنفيذ الامر (٢/٨٥٥)، ويعتبر التمرار فيه حكما بالمعنى الصحيح يطعن فيه بما يطعن به في الاحكام القضائية (٣).

وإنما هل يجوز للدائن الذي رفض طلبه أن يتظلم من الامر ؟ لا نزاع في أن للدائن الذي رفض طلبه أن يطالب بمحقه بدعوى مبتدأة ، ترفع ويحكم فيها طبقا للقواعد العامة ، ولكن محل السؤال هو هل يجوز له ذلك في صورة تظلم من الامر الصادر برفض طلبه أم لا ، وإذا كان يجوز له ذلك فهل يتقيد فيه بميعاد معين ؟ واضح أن المشرع في المادة ٨٦٢ التي نصت على ميعاد التظلم وإجراءاته إنما عني تظلم المدين من الامر الصادر عليه بدفع الدين ، فإذا قيل بجواز التظلم من الدائن في الامر الصادر برفض طلبه فإنما يكون ذلك عملا بالقواعد العامة في الاوامر على العرائض ، وليس للتظلم منها ميعاد معين . وإذا كان التظلم من الطالب بمقتضى القواعد العامة في الاوامر على العرائض يحصل بتكليف بالحضور ويعتبر القرار الصادر فيه حكما بالمعنى الصحيح يطعن فيه بما يطعن به في الاحكام القضائية ، فان لا اعتبار دعوى الدائن ، الذي رفض طلبه ، تظلم من الامر الصادر برفض طلبه أو دعوى عادية فائدة تظهر من حيث الطعن في الحكم الذي يصدر فيها ، فإذا اعتبرت تظلمًا كان الحكم الصادر فيها غير قابل للطعن فيه بالمعارضة لصدوره في حالة بوجوب القانون الحكم فيها على وجه السرعة ، أما اذا اعتبرت دعوى عادية فانه يجوز الطعن في الحكم الصادر فيها بالمعارضة ان كان غاييا .

(١) تنص المادة ٧٧ على أنه : « إذا سبق دفع الرسم بأكمله قبل إعلان صحيفة الدعوى وجب على قلم المحضرين تسليم الأصل لقلم الكاتب بعد إعلانه وعلى قلم الكاتب إجراء التظلم من نظامه » .

(٢) لا يجوز الطعن في هذا الحكم بالمعارضة عملا بنص المادة ٣٨٦ لصدوره في حالة بوجوب القانون الحكم فيها على وجه السرعة .

## الفصل الثاني

### الحقوق التي يجوز التنفيذ اقتضاء لها

٨١ — يشترط لإجراء التنفيذ الجبري شروط من حيث الحقوق التي يجوز التنفيذ اقتضاء لها ، فلا يكفي أن يكون يد الدائن سند تنفيذي ، وإنما يجب فضلاً عن ذلك أن يتوافر في الحق المراد التنفيذ وفاء له شروط معينة . وإذا كان الغالب أن وجود سند تنفيذي بيد طالب التنفيذ من شأنه تحقق هذه الشروط فإن هناك حالات يكون فيها بيد طالب التنفيذ سند تنفيذي ومع ذلك يتمتع التنفيذ لأن الحق الثابت بهذا السند يقصه شرط أو أكثر من الشروط الواجب توافرها في الحق لإمكان التنفيذ بوجبه ، ويحسن قبل الكلام عن هذه الشروط أن نشير إلى قاعدتين تعتبران من المسلمات .

أولاً : أن التنفيذ جائز لكل دائن لافرق بين دائن عادي ودائن مرتهن أو ممتاز أو صاحب حق اختصاص ، فالفرق بين الدائن العادي وغيره لا يظهر من حيث جواز التنفيذ ، وإنما يظهر عند توزيع ثمن المال الحاصل للتنفيذ عليه بين الدائنين المنفذين<sup>(١)</sup> .

وثانياً : أنه لا يشترط لامكان التنفيذ أن يبلغ الحق المراد التنفيذ وفاء له مبلغاً معيناً ، فالأصل أن كل حق مهما صغرت قيمته يجوز التنفيذ به على أموال المدين عقارات كانت أو منقولات<sup>(٢)</sup> ، وسنعود لتفصيل هذه القاعدة الأخيرة عند الكلام على الأموال التي يجوز التنفيذ عليها .

٨٢ — شروط الحق الذي يجوز التنفيذ به : تنص المادة ٥٩٤ من القانون الجديد على أنه « لا يجوز التنفيذ اقتضاء لحق غير محقق الوجود أو غير معين المقدار أو غير حال الأداء »<sup>(٣)</sup> ، ويتضح من النص المتقدم أنه يشترط للتنفيذ أن يتوافر في الحق شروط ثلاثة :

(١) أن يكون محقق الوجود certaine

(٢) أن يكون معين المقدار liquide

(٣) أن يكون حال الأداء exigible

(١) راجع مختصر كيتي رقم ٩ .

(٢) كان القانون الفرنسي القديم لا يتيح التنفيذ على العقارات إلا للديون التي تبلغ قيمتها حداً معيناً ، راجع جلاسون الجزء الرابع رقم ١٠٣٦ .

(٣) قانون نسي اللغة ٨٣٨١ / ٤٣٧ م من القانون القديم ، ونسي اللغة ٥٥١ م من قانون الرضايات الفرنسي .

٨٣ - الشرط الأول أنه يكون محقق الوجود : هذا الشرط يبدى إذا أنه من غير المقبول أن ينفذ على أموال المدين من أجل حق متنازع فوجوده ، ومثل الحق المتنازع في وجوده الدين الاحتيالى ، والحق المعلق على شرط لم يتحقق ولذلك لا يجوز التنفيذ بحكم بتقديم حساب قد لا يسفر تقديم الحساب عن حق لطالب التنفيذ كذلك لا يجوز التنفيذ بحكم قضى بفرامة يومية عن التأخير في القيام بأمر معين أو الامتناع عنه ، فقد تهيل المحكمة المحكوم عليه من الفرامة .

ولما كان التنفيذ جائزا اقتضاء لآى حق مهما قلت قيمته فلا يطل التنفيذ أن يكون الحق محقق الوجود في جزء منه ومتنازعا نزاعا جديا في جزئه الآخر (١) .

على أن تحقق وجود الحق لا يعنى أن يكون المدين مقرا به والا لا يمكن للمدين أن يمنع التنفيذ عليه دائما بإثارة أية منازعة حول الحق وإنما المقصود بعدم التحقق أن يكون وجود الحق متنازعا فيه نزاعا جديا ، والضابط في ذلك ، تطبيقاً للقواعد المعمول بها في المقاصة من حيث خطو الحقيقين من النزاع ، أن الحق يعتبر محقق الوجود برغم منازعة المدين إذا كان يد صاحبه الدليل الحاضر عليه بحيث تسهل تصفيته وتعيينته فوراً أما إذا كان ذلك يقتضى تحقيقاً فلا يعتبر الدين محقق الوجود (٢) .

٨٤ - الشرط الثانى أنه يكون الحق معين المقدار . يقتضى هذا الشرط اعتباران ، (الأول) أن من حق المدين دائماً أن يفاضل التنفيذ على أمواله بمبادرته بالوفاء بما هو مطلوب منه اختياراً ولا يمكن ذلك ما دام الحق غير معين المقدار ، (والثانى) أن التنفيذ على أموال المدين بالحجز ينتهى في الغالب ببيعها والقاعدة ألا يباع من أموال المدين إلا بقدر حق الدائن المنفذ ، وأن البيع إذا وصل حاصله إلى الحد الكافى للوفاء بحق الدائن المنفذ وجب الكف عن البيع .

وعلا بهذا الشرط لا يجوز التنفيذ بالمصاريف القضائية ، إذا لم تكن معينة في الحكم وقبل تعيين مقدارها بالطريقة التى نص عليها القانون (٣) ، ولا يجوز التنفيذ بحكم قضى للمحكوم له بحقه في التمييز دون أن يعين مقداره تاركاً تعيين مقداره لحيزر مثلاً ، كما لا يجوز التنفيذ لاستيفاء ثمن عين حكم بتسليمها إذا لم يكن الحكم قد قدر قيمتها .

(١) تنص المادة ٢٢١٦ من القانون المدنى الفرنسى على أن التنفيذ لا يطله أن يكون قد شرع فيه لدين أكبر مما هو مستحق للدائن . ومن الملم بتعيين هذا النص ، الذى جاء خاصاً بالتنفيذ العفوى ، على طرق التنفيذ الأخرى راجع جلاسون الجزء الرابع ١٠٣٦ ، ونقض فرنسى فى أول يولية سنة ١٩٠٩ ، دالوز . ١٩١٠ - ٣١٩ .

(٢) راجع جارسونيه الجزء الرابع بند ٥٤ وما بعده ، وجلاسون الجزء الرابع بند ١٠٣٦ وسيزار برى بند ٢٢ وما بعده ومختصر كيتش بند ١٨ ومحمد حامد فهمى بند ١٠٣ وما بعده .

(٣) قانون حكم محكمة بنى سوفى فى ٢٢ مارس سنة ١٨٩٢ حقوق سنة ١٨٩٢ صفحة ١٠١ وعابدين فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٢ ، محاكم سنة ١٣ صفحة ٢٨٥٨ وراجع فى هذه الأحكام أبو عفيف صفحة ٥٧ حاشى ٢ .

ولكن هل يشترط في الحق أن يكون مقدارا بالتقود ؟ لا يشترط هذا الشرط إذا أريد التنفيذ بطريق التنفيذ المباشر . أما إذا أريد التنفيذ بالحجز والبيع فالأصل أن يكون الحق المراد الحجز وفاء له مقدراً بالتقود ، ويجوز للقانون الفرنسي (١) الشروع في التنفيذ بتوقيع الحجز اقتضاء لحق غير مقدر بالتقود على أن توقف إجراءات التنفيذ بعد الحجز إلى أن يتم تقدير الحق بالتقود (٢) .

٨٥ - الشرط الثالث، أنه يكونه الحق مال أو دونه : لأن الحق الذي لم يحل أجله لا تجوز المطالبة به فن باب أولى لا يجوز لإكراه المدين على الوفاء به لما في ذلك من حرمانه من التمتع بالأجل ، ما لم يكن الأجل مقررًا لمصلحة الدائن فله أن يتنازل عنه ، أو ما لم يسقط بسبب من الأسباب المسقطه له قانوناً ، وعلا بهذا الشرط لا يجوز التنفيذ قبل انتهاء المهلة التي تمنحها المحكمة للمدين .

والأصل أن تثبت الشروط الثلاثة المقدمة بمقتضى السند التنفيذي المراد التنفيذ بوجهه وإلا امتنع التنفيذ ، ولذلك لا يجوز التنفيذ بمقتضى حكم قضى بمسئولية المحكوم عليه عن تمويض المحكوم له إذا لم يبين الحكم مقدار التويض وإنما اتفق الخصوم على تقديره بسند عرّف .

وقد خرج القانون الجديد ، متأثراً بأحكام القضاء ، على القاعدة المتقدمة في حالة التنفيذ بمقتضى عقد فتح اعتماد رسمي .

### التنفيذ بمقتضى عقد فتح اعتماد رسمي

٨٦ - صورة هذه الحالة أن يتفق عميل مع بنك بمقد رسمي على أن يفتح البنك للعميل اعتماداً مبلغ معين يتعهد البنك بدفعه للعميل ، ثم يقوم البنك بعد تمام العقد بالدفع بمقتضى إيصالات تؤخذ على العميل ، ويتعهد العميل برد المبالغ التي دفعت بعد فترة معينة يتفق عليها . هل يجوز للبنك ، إذا لم يقم العميل بسداد ما قبضه ، أن ينفذ عليه بمقتضى عقد فتح الاعتماد الرسمي ، أم يجب على البنك أن يرفع دعوى وأن يحصل على حكم بالمبلغ الذي في ذمة العميل ؟

٨٧ - نأثر الخلاف حول هذه المسألة في ظل القانون القديم لعدم وجود نص بشأنها فيه ، ويرجع الخلاف إلى أن تحقق الدين في ذمة العميل وتعيين مقداره غير ثابتين بمقتضى عقد فتح

(١) راجع المادة ٥٥١ من قانون المرافعات الفرنسي ، والمادة ٢٢١٣ من القانون المدني الفرنسي .

(٢) راجع جلاسون بند ١٣٠٦ ، ومحصركيش بند ١٨ .



الاعتداء (١) وإنما هما ثابتان بالإيصالات المأخوذة على العميل عند قبضه المبالغ المفتوح بها الاعتداء من البنك ، وهذه الإيصالات أوراق عرقية فعقد فتح الاعتداء إذا كان يقرر التزاماً فهو التزام البنك بدفع المبلغ المفتوح به الاعتداء للعميل فإذا قيل بجواز التنفيذ فهو تنفيذ بدين عمق وجوده ومعين مقداره بسند عرقى .

٨٨ — استقر قضاء محكمة الاستئناف المختلطة على جواز التنفيذ بمقتضى عقد فتح الاعتداء الرسمى بالرغم من الاعتراضات الرجعية التى وجهت لهذا رأى (٢) ، على أن يكون للعميل أن يعترض على التنفيذ بطريق الاعتراض المناسب إذا حصل التنفيذ عليه بمبالغ ليس مديناً بها فعلاً .

ومبنى هذا رأى الذى أخذت به محكمة الاستئناف المختلطة ، أنه يشترط للتنفيذ أن يكون بيد طالبه سند جائز التنفيذ يقرر أساس الالتزام المراد التنفيذ وفاء له ، وأن يكون الالتزام ثابتاً أصلاً ومقداراً سواء فى صلب السند التنفيذى أو فى أوراق أخرى غارضة عنه ، فالواجب عدم الخلط بين السند التنفيذى وبين الدين الذى يصح التنفيذ وفاء له ، فالسند التنفيذى يكفى فيه أن يكون مديلاً بالصيغة التنفيذية ، والدين إذا كان يشترط أن يكون ثابتاً أصلاً ومقداراً فليس فى نصوص القانون ماوجب أن يكون ذلك بالسند الرسمى ، وإنما يكفى أن يثبت ذلك بأدلة غارضة عن السند التنفيذى (٣) .

٨٩ — والرأى المتقدم مريب لأن عقد فتح الاعتداء ، ( والفرض أنه لا يتضمن ثبوت دفع أى مبلغ للعميل ) لا يقرر أى التزام على العميل ، وإنما هو يقرر التزاماً على البنك بوضع المبالغ المفتوح بها الاعتداء تحف تصرف العميل ، فإن صح أن يكون أداة للتنفيذ فهو أداة لتنفيذ العميل على البنك إذا امتنع عن الدفع للعميل ، وإذا صح القول بجواز التنفيذ على العميل بمقتضى فتح الاعتداء ، فإنه يصح من باب أولى التنفيذ بمقتضى حكم مقرر لمسئولية المحكوم عليه عن تمويض المحكوم له ، إذا لم يعين الحكم مقدار التعويض وإنما اتفق الخصوم على تقديره باتفاق عرقى بينهم ، وهى نتيجة يصعب التسليم بها .

٩٠ — حكمهم القانونى المبرر : أجاز القانون الجديد التنفيذ بمقتضى فتح الاعتداء الرسمى ولولم يتضمن الإقرار بتبض شئ (٤) ، متراً بذلك ما استقر عليه قضاء المحاكم المختلطة باعتباره عرقاً قضائياً

(١) الفرض أن عقد فتح الاعتداء الرسمى لم يتضمن ثبوت دفع مبلغ معين للعميل .

(٢) راجع تطبيق مجلة الجازيت على حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ٢٣ يناير سنة ١٩١٣ منشور فى مجلة الجازيت سنة ٣ صفحة ٨٤ .

(٣) راجع فى تفصيل كل ذلك أبو هيف بك ص ٥٨ وما بعدها وعلمنى ص ٦٠ وعبد حامد فهمى بند ١٠٦ ص ٧٦ .

(٤) إذا تضمن العقد ثبوت الدفع للعميل فلا شبهة فى جواز التنفيذ بما ثبت فى العقد ذاته ، لأنه يكون عمق الوجود وسين المقدار بمقتضى عقد فتح الاعتداء والفرض أنه عقد رسمى .

ولكنه ضمانا لمصلحة المدين الحاصل التنفيذ عليه ، أوجب عند الشروع في التنفيذ بمقتضى عند فتح الاعتماد أن يعلن مع العقد مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية (م ٤٦٠ م) فترة ثانية ) ، وهذا الإجراء الأخير مقتبس من قضاء المحاكم المختلطة فقد جرت عهدة الاستئناف المختلطة في بعض أحكامها<sup>(١)</sup> على استلزام إعلان المدين بملخص الحساب مع السند التنفيذي ، وفي بعض أحكامها الأخرى<sup>(٢)</sup> على الاستثناء عن إعلان ملخص الحساب إذا ثبت أن ملخصات الحساب كانت ترسل بانتظام إلى المدين ، إذ المقصود أن يكون المدين على علم بحسابه بحيث يمكنه المناقشة فيه والاعتراض على مالا يقره منه .

ونفبه على أن نص المادة ٤٦٠/٢ الذي يبيح التنفيذ على العميل بمقتضى عند فتح الاعتماد الرسمي ، نص استثنائي جاء على خلاف ما تضمنه به القواعد العامة من أنه يجب أن يثبت تحقق الدين ومقداره بالسند التنفيذي الحاصل التنفيذ بمقتضاه حكما كان أو عقداً رسمياً .

( يتبع )

(١) راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٣ منشور في الجازيت س ٤ م ٨ .

(٢) راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٦ مايو سنة ١٩١٧ منشور في الجازيت مسنة صفحة ١٤٧ .



وترسل هذه الأعمال التحضيرية قبل عند المؤتمر بقدر الامكان إلى جميع الاعضاء الذين سددوا قيمة اشتراكاتهم وكذلك ترسل إلى كل منهم نسخة من البيان الخاص بنتائج المؤتمر بمجرد نشره .

وقد حددت قيمة الاشتراك بمبلغ عشرين فلورينا هـ هولانديا .

اللغتان الرسميتان للمؤتمر هما الفرنسية والانجليزية وترجم الخطب التي تلقى باحدهما إلى اللغة الأخرى ما لم تر الجمعية باجماع الآراء عدم ترجمتها . ولكل خطيب أن يتكلم بلغة أخرى إذا كان في وسعه أن يكفل تورا ترجمة خطبته إلى الفرنسية أو الانجليزية .

وقد حدد يوم السبت ١٩ أغسطس لاختتام أعمال المؤتمر .

فترجو من يرغب في الاشتراك في المؤتمر من الأشخاص الواردين ضمن البيان المذكور أعلاه انخطار سكرتير لجنة التنظيم المحلية جناب الدكتور ج . د . فان دن برج بوزارة العدل رقم ٢ ب بمدينة لاهاي هولاندا ( تليفون رقم ١٨٠٠٦٣ — شقة رقم ٧٨ ) وموافاته بقيمة اشتراكهم ( ٢٠ فلورينا ) سواء بشيك أو بحوالة بريد أو دفعها لحساب المؤتمر الجنائي والإصلاحى المولى الثانى عشر بلاهاي سنة ١٩٥٠ لدى « بنك امستردام ، بلاهاي . أما المشتركون الأجانب فيمكنهم دفع ما يقابل عشرين فلورينا هولانديا إلى أحد المصارف فى بلادهم للحساب المبين أعلاه .

ويمكن الحصول على كافة البيانات الأخرى بالاتصال بمندوب الحكومة لدى اللجنة الجنائية والإصلاحية .

## كشـف

### بيان الكتب القانونية الجديدة

- ١ - شهر التصرفات العقارية - العقد - كسب للملكية ( كامل مرسى باشا )
- ٢ - التقنين المدني الجديد - شرح مقارن على النصوص ( دكتور محمد علي عرفه )
- ٣ - شرح القانون المدني الجديد في التأمين والعقود الصغيرة والطبعة الثانية ( الدكتور محمد علي عرفه )
- ٤ - الملكية الجزء الأول ( د د د د د )
- ٥ - التقنين المدني ، الجزء الثاني والثالث والرابع ( الأستاذ جمال الدين العطفي )
- ٦ - مجموعة الأعمال التحضيرية . القانون المدني ( وزارة العدل )
- ٧ - القانون المدني الجديد والذكرة التفسيرية ( دار النشر ( مواد القانون )
- ٨ - نظرية سوء استعمال الحقوق ( الأستاذ حسين عامر القاضى )
- ٩ - القوة اللازمة للعقد ( د د د د د )
- ١٠ - مجموعة القواعد القانونية . الجزء الخامس مدني ( محمود عمر )
- ١١ - المجموعة المدنية الجديدة ( دار النشر )
- ١١ - د ١ مجموعة أحكام القرض في المواد المدنية والتجارية والضرائب ( الأستاذ محمود عاصم )
- ١١ - د ٢ مجموعة أحكام مجلس الدولة ( د د د د )
- ١٢ - تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية في قانون المرافعات الجديد ( الدكتور رمزي سيف )
- ١٣ - التعليقات على قانون المرافعات ونظام القضاء . الجزء الأول ( أحمد عثمان حمزاوى )
- ١٤ - الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ( أحمد أبو الوفا )
- ١٥ - مجموعة المرافعات الجديدة ( دار النشر )
- ١٦ - الأحكام المستحدثة في قانون المرافعات الجديد ( الدكتور عبد المنعم الشرفوى )
- ١٧ - قانون المرافعات الجديد ( الأستاذ محمود عاصم )
- ١٧ - د ١ ، الأجبدي القضائية ( الأستاذ محمد فهمي غانم )
- ١٨ - شرح قانون العقوبات المصري القسم الخاص { أحمد أمين بك }  
{ والدكتور علي أحمد راشد }
- ١٩ - شرح قانون العقوبات في جرائم الأموال ( الدكتور محمد مصطفى القلى بك )
- ٢٠ - موجز في العقوبات ومظاهر تفريد العقاب ( الدكتور علي أحمد راشد )

- ٢١ - شرح قانون العقوبات القسم العام (الدكتور محمود محمد مصطفى)  
 ٢٢ - التشريع الجنائي الاسلامي (الاستاذ عبد القادر عوده القاضي)  
 ٢٣ - علم النفس الجنائي (محمد قتيبي بك)  
 ٢٤ - مجموعة أحكام التقاضي في فوايد قانون العقوبات (الاستاذ محمود عاصم)  
 ٢٥ - الشركات المساهمة (محمد صالح بك)  
 ٢٦ - شرح القانون التجاري في الشركات (الدكتور محمد كامل ملش)  
 ٢٧ - الأوراق التجارية الكيالة والسند الاذني (الدكتور محمد صالح بك)  
 ٢٨ - الصلح الواقي من التفليس (الدكتور محمد أمين بدر بك)  
 ٢٩ - الصلح الواقي من التفليس «فرنساوى» ( )  
 ٣٠ - الأحكام في الشركات (مصطفى وصفي)  
 ٣١ - جريدة الفسخ التجاري - الجزء الاول (محمود منصور أحمد)  
 ٣٢ - الميراث في الشريعة الاسلامية (معوض مصطفى ومحمد سمعان)  
 ٣٣ - القانون الاداري - الجزء الاول (الدكتور عثمان خليل)  
 ٣٤ - المرشد في تقدير الارباح التجارية والصناعية (الاستاذ محمد رزق أحمد)  
 ٣٥ - مجموعة قوانين الضرائب المنقولة ورسم الدمغة والايلولة (دار الفكر العربي)  
 ٣٦ - المحاسبة أمام القضاء في منازعات الضرائب - الجزء الثاني (الاستاذ توفيق أبو علم)  
 ٣٧ - المحاسبة في قضايا الضرائب (الاستاذ منير أبو علم)  
 ٣٨ - أحكام الضرائب الجزء الثالث (الاستاذ جمال الجرف)  
 ٣٩ - نظام الضرائب على الاموال المنقولة الجزء الاول ( )  
 ٤٠ - ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( )  
 ٤١ - ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( )  
 ٤٢ - المرجع في شئون الضرائب (أحمد كمال نور الدين وكامل الجرف)  
 ٤٣ - الضرائب وشرح قوانين الضرائب في مصر (أحمد زكي موسى هيكيل)  
 ٤٤ - ضريبة كسب العمل والضريبة العامة على اليراد (زكي بدر سالم مأمور ضرائب عايد بن)  
 ٤٥ - تطورات الاسعار (الاستاذ عبدالفتاح محمود مدير التسمية)  
 ٤٦ - الصيغ القانونية للمقود الرسمية والمرفية (الاستاذ منى مشرق الحامى)  
 ( - وشوقي وهي )

## انقضاء الالتزامات

## Extinction des obligations

خصص القانون للدن السابق حوالى سمين مادة فى إيراد أحكام انقضاء الالتزامات . وهى اللواد من ١٠٨ لى ٢١٣ أهل ومن المادة ٢٢١ لى ٢٧٧ عظم — وقد أوفى بها القانون على التالية . ولأن كان لم ينجح بشأنها ترتيباً منطقياً . فقد أورد — أولاً — أسباب انقضاء الالتزامات تحت السادة ١٠٨ . فى سبعة أسباب — غير أن القانون الحالى يرد أسباب انقضاء الالتزامات لى ثلاث طوائف جاسة . ثم عني بضبط قواعدما فى تنسيق منطق .

الطائفة الأولى : الوفاء — وهو السبب المألوف فى أداء الحقوق .

التالية : تشمل أسباب انقضاء الالتزام بما صادل الوفاء — وفيها عني اللدين بدين آتير . فيشمل الوفاء بمقابل . وتحديد الدين . والمقامسة . واتحاد القمة .

الثالثة : من أسباب انقضاء الالتزامات تشمل أسباب انقضاء الالتزام دون وفاء أصلاً . بحيث لا يحصل الفائى على دينه . ولا على ما يبادل — فيشمل الإبراء من الدين واستعانة التنفيذ والقادم .

وهذه الأسباب الثلاثة خاصة بالالتزام . فلا يخلط بينها وبين أسباب انقضاء العقد من بطلان أو فسخ أو إلغاء .

\*\*\*

الوفاء  
Paiement

١ — الوفاء . هو تنفيذ نفس الالتزام .

وليس الوفاء . فاصراً على الواقعة للسادية — وإنما هو تصرف قانونى ينطبق عليه كل ما ينطبق على الصل القانونى من شروط .

وغرض الوفاء قيام التزام سواء كان الالتزام طبيعياً أو مدينياً . فإذا وفى اللدين معتقداً أنه يوفى ديناً عليه . وثبين أن الواقع أن لا دين عليه . كان وفاؤه باطلاً لانعدام السبب . وأصبح عللاً لاسترداداه طليفاً للقاعدة دفع ما لا يجب .

٢ — وقد يكون الوفاء بسيطاً . متى ظم اللدين نفس بوفاء نفس الالتزام . وهى الصورة المعتادة فى الوفاء paiement simple — وقد يكون وفاء مع الحلول . متى وفى الالتزام شخص غير المدين وحل محل الفائى

فى الرجوع على اللدين paiement avec subrogation

٣ — وقد عرض القانون الحالى فى باب الوفاء لى من يصح الوفاء منه — وللى من يصح الوفاء له — والأحوال التى يصح الوفاء فيها من الغير — وللى آثار الوفاء مع الحلول — وللى الفارق بينه وبين الحوالة وحسم الخلاف

بأن تراحم من محل في جزء من الحق ومن يتقدم في الملوك في الجزء الآخر — وأفرد نصوصاً خاصة بالأحكام المتعلقة بعمل الوفاء — وبالقواعد الخاصة بإحتساب الخصم عند تعدد الديون — وأظهر حق الدين في إلزام دائته بتسليمه سنداً بالوفاء . وطريق تنفيذ ذلك عند الامتناع .

٤ — وينقسم بحث الوفاء إلى أربع مطالب — الأول : طرقة الوفاء — الثاني : الوفاء مع الملوك — الثالث : عمل الوفاء — الرابع : ما قد يفترض الوفاء .

### ه — طرقة الوفاء :

#### أولاً — من يقوم بالوفاء Le solvens

يفترض الوفاء . وجود طرفين . أحدهما يقوم بالوفاء . والثاني يتلقاه .  
والأصل أن الدين هو الذي يقوم بالوفاء . لأنه هو الملتزم . وقد ينوب عن الدين نائب القانوني أو الاخلاق .  
كوكيل أو ولي أو وصي أو غيره .

غير أنه في حالة ما إذا كان الالتزام بعمل . وكان من الاخلاق أو كانت طبيعة الالتزام أن يفرض الدين بنفسه .  
كأن يتضمن القيام بعمل في لوحظت فيه مهارة الدين الشخصية . جاز للدائن أن يفرض الوفاء . من غير الدين .  
( المادة ٣٢٣ فقرة أولى )

على أنه يصح الوفاء — مع التفظ السابق — من كل ذي مصلحة . كأن يكون كفيلاً أو مديناً متضامناً  
أو حائراً لغار مرهون — وهذا ومنه الوفاء مع الملوك — وصح كذلك ممن ليست له مصلحة فيه كمن يقوم بالوفاء عن  
الدين فضلاً — ولو على غير علم منه — ويلزم الدائن قبول الوفاء في هذه الحالة . إلا حيث يفترض الدائن والدين معاً  
على الوفاء . ولا يكفي في ذلك اعتراض أحدهما استغلاً .

( المادة ٣٢٣ فقرة ثانية )

\*\*\*

فإذا ظم التبرع بوفاء الدين . فإن له أن يرجع على الدين بقدر ما دفعه . إلا أن تكون نيته قد انصرفت إلى  
التبرع له — فإذا تم الوفاء رغم اعتراض الدين — فلا يكون لمن أوفى — حق في الرجوع إلا بمقتضى قواعد  
الائراء بلا سبب — وللمدين أن يمنع رجوع الملق عليه بالدين الذي وفاه . كله إذا بفضه . إذا أثبت أن له أية  
مصلحة في الاعتراض على الوفاء .  
( المادة ٣٢٤ )

\*\*\*

ويشترط لصحة الوفاء . أن يكون الملقو حالاً كالنسيء الذي وفي به . وإلا كان الوفاء باطلاً . وهذا البطلان بطلان



نسى. مقرر لمصلحة الدائن لأنه لم يصح بهذا الوفاء مالكا الشيء الذي وقى به . ويكون له أن يطلب بطلان الوفاء . وأن يوفى من جديد . ولو كان له الحق في الاستناد إلى قاعدة حيازة المتول سند الملك أو إلى التصادم المكسب إذ يجب في هاتين الحالتين التمسك بكل منهما . وقد يرى الدائن أن هذا الوفاء . أو قد يلحقه منه ضرر لا يتفق مع ضميره . كما أن للدائن الحق في أن يطلب برد الشيء باعتباره مالكا . ما لم يفر الوفاء بما يملك . فيصبح الوفاء - مبرا في حقه .

( المادة ٣٢٥ فقرة أولى )

\*\*\*

ونعني أن يكون الذي وقى أهلا لتصرف — لأن الوفاء — كما قلنا — تصرف قانوني ، يطبق عليه كل ما يطبق على الملل القانوني من شروط . فيكون الوفاء من ناقص الأهلية تابلا لبطلان لمصلحته . ويكون لولي أو وصيه أن يطلب البطلان متى كان لناقص الأهلية مصلحة في ذلك . فإذا لم يلحق الوفاء أي ضرر لناقص الأهلية ، انتفت لمصلحته في التمسك بالبطلان ، وامتنع عليه الاحتجاج به . ولذا فإنه متى كان الوفاء بآمن من البطلان ترتب عليه انقضاء الدين ، وبرائة ذمته .

( المادة ٣٢٥ فقرة ثانية )

\*\*\*

### ثانياً — لمن يكون الوفاء : L'accipiens

عرضت المادة ٣٢٣ أن الوفاء يصح من المدين أو من نائبه أو من شخص آخر له مصلحة في الوفاء . وتعرض المادة ٣٣٢ أن يكون الوفاء للدائن أو لنائبه — نيابة قانونية أو اتفاقية — وكذلك لمن يخلقه خلافة عامة . كالوارث أو خلافة خاصة كالشمال .

ولا بد أن تتوفر الأهلية للدائن في قبض الدين — فإذا لم تتوفر في الدائن هذه الأهلية كان الوفاء تابلا لبطلان . ولا تبرا ذمة المدين إلا بمقدار ما عاد على الدائن من منفعة — على أن للدائن أن يميز الوفاء بعد أن يصح أهلا لاستيفاء الدين فيصح الوفاء بهذه الاجازة .

\*\*\*

على أن القانون قد جعل من للشخص الذي يتقدم للدين بمخالصة صادرة من الدائن — قرينة قانونية في إثبات صفة استيفاء الدين لمن يحمل تلك المخالصة — ويصير في هذا الموقف نائباً عن الدائن في القبض — إلا إذا كان متفقاً على أن الوفاء يكون للدائن شخصياً . فلو أن المادة ٣٦٢ من القانون الأتالي .

( المادة ٣٣٧ )

\*\*\*

### الوفاء لتغير الدين أو نائبه

إذا كان الوفاء لتغير الدين أو نائبه — فلا تبرأ ذمة الدين إلا في الأحوال الآتية :

١ — إقرار الدين لهذا الوفاء .

٢ — إذا عادت على الدين نسخة من الوفاء — فإن ذمة الدين تبرأ . بقدر هذه النسخة . ولو لم يتبرأ الدين هذا الوفاء — وهنا تطبق لحكم القواعد العامة .

٣ — إذا تم الوفاء بحسن نية لشخص كان الدين في حيازته — وهذا من جديد — ويشترط أن يبين أن الدين يتخذ أن الموق له هو ذاته الحقيقي . كما إذا وفى الدين قوارب الطاهر أو للموصى له الذى أطلت وصيته أو المحال الذى أطلت حوائله — ولا يشترط في هذه الحالة حسن نية حائز الدين بل يكفي في هنا حيازة سند الدين . مع قيام حسن النية عند الموق .

وقد تقرر هنا الحكم بحاية الدين الذى يؤيده الطاهر.

( المادة ٣٣٣ )

### ٦ — الوفاء مع الحلول :

ان مجرد الوفاء من شخص أجنبي . لا يجعل للموق . حق الحلول . إلا إذا كانت هذا الحلول اضافيا subrogation conventionnelle أو قانونياً subrogation legale ويجرد الوفاء من الغير بغير توفر شروط الحلول لا يجوز للموق إلا دعوى شخصية على الدين . وقد تكون هذه الدعوى دعوى فضالة . أو دعوى بالاثراء على حساب الغير . وقد يكون الوفاء بطريق الوكالة . ورجوع الموق . في هذه الأحوال الثلاثة . على الدين . يكون دين جديد له مصدر مستقل عن الدين القديم . أما الدين القديم الذى كان في ذمة الدين فقد انتهى بالوفاء الذى قام به هذا الغير .

\*\*\*

ولكن التبريد قد لا يمنع في الرجوع بهذه الدعوى الشخصية . فهي دعوى مجردة عن ضمان يصرح الغير عند مباشرتها لخطر إفسار الدين — وقد يكون لهذا الدين تأمينات يود هذا الغير أن تنتقل إليه — ومن هنا جاءت فكرة الوفاء مع الحلول .

وقد اتهم الفقهاء . في السند القانوني . لآثار الحلول — هل يتغنى الحق القديم بالوفاء . ويرجع الغير بحق جديد مستقل عن القديم . على أن تنتقل إليه تأمينات الحق القديم — وقد اعترض عليه بأن اهضاء الحق القديم

يستمزح اقتضاء تأييده فكيف تنتقل إلى الحق الجديد — ويرى آخرون أن التبرير يحل عمل الدائن في الحق نفسه . وبالتالي يحل عمله في تأييدات الدين القديم وصفاته ودفعه .

وقد انتهى الشارع إلى تقرير الرأى الثاني في المادة ٣٢٩ من القانون في النص على أن من حل قانوناً أو اتفاقاً عمل الدائن كان له حقه بما لهذا الحق من خصائص . وما يلحقه من تواج . وما يكفله من تأييدات . وما يرد عليه من دفع . ويكون هنا الحلول بالقدر الذى أداه من ماله . من حل عمل الدائن .

ولمنا الصور وجهته من الناحية العملية . فالحق ينتقل إلى من تم الحلول له . بما له من خصائص — كما إذا كان تجارياً . أو كما إذا كانت له مدد تقدم خاصة — أو كما إذا كان السند المثبت له واجب التنفيذ . وينتقل الدين أيضاً بما له من تواج (كالفوائد) وبما يتبعه من تأييدات (كالرهن الرسمى) . وما يتصل به من دفع (كاسباب البطلان والاقتضاء) .

وقد يكون الحلول قانونياً — أو اتفاقاً .

\*\*\*

## أولاً — الحلول القانونى

هو ما يتم بحكم القانون — أى دون اتفاق — وهو أكثر وقوعاً في العمل من الحلول الاتفاقى .

ولقد عمل القانون المدنى الحالى في المادة ٣٢٦ أحوال الحلول القانونى عن التصريح المدنى السابق الواردة في المادة ١٦٢/٢٢٥ وهى :

(١) إذا كان الموفى ملزماً بالدين مع المدين أو ملزماً بوفاته عنه .

(١) إذا كان الموفى دائئاً . ووفى دائئاً آخر مقدماً عليه . بما له من تأييد عيني . ولو لم يكن للموفى أى تأييد .

(٣) إذا كان الموفى قد اشترى عقاراً ودفع ثمنه . وفاء لمائتين خصص العقار لمائتين حقوقهم .

(٤) إذا كان هناك نص خاص في القانون يقرر للموفى حق الحلول .

ويراعى في جميع أحوال الحلول القانونى — وهى السابق الإشارة إليها . أن الموفى يكون غيراً . له مصلحة في الوفاء بالدين . فله والحالة هذه أن يوفى رغم لزيادة الدين والدائن على حد سواء . وبذلك يتم له الحلول بحكم القانون على الدائن الذى استوفى حقه .

ولمنا فإن التبرير الذى يحل عمل الدائن في الحلول القانونى — إما أن يكون طبقاً للحالة الأولى ملزماً بوفاء الدين . كالمدين التضامن . والكفيل والمدين يدين غير قابل للاقتسام — وطبقاً للحالة الثانية —

يكون الوفاء من أحد المائتين . لدائن آخر مقدم عليه — له تأمين عيني ولو لم يكن للموئ أى تأمين . فان الموئ قد يوفى بهذا الوفاء إلى إيقاف إجراءات التنفيذ إذا كانت هذه الإجراءات قد بوشرت في وقت غير ملائم له — وقد يكون من مصلحة أحد المائتين الماديين أن يقوم بالوفاء بدين المائتين المرتنتين حتى يفيده من مزايا الحلول .

وبراعى أن الدائن المتقدم في الرتبة لا يحل حلولاً قانونياً إذا هو وفى دائناً متأخراً عنه — ولو كان القرض أن يتيسر له وقب إجراءات التنفيذ . فالحلول في هذه الحالة لا يتم إلا بطريق الحلول الاضاق .

والحالة الثالثة — تتحقق حيث يكون الموئ قد اشترى عقاراً . وأدى عنه وفاء لدائنين تخصص العقار لوفاء حقوقهم — كما هو الشأن في حالة المائر — وقد يتاح للموئ في هذه الحالة أن يتنفع من تأمينات أخرى خصصت لضمان الدين الذى أداءه — وقد تكون له مصلحة في أداء ثمن العقار للمائتين المرتنتين المتقدمين عليه في الرتبة . دون أن يقوم بظهير العقار متى وثق أن الثمن لا يكفى للوفاء بديون من وفاهم وحل محهم . فيما لو باشر إجراءات التنفيذ غيره من المائتين المتأخرين في الرتبة .

وقد بينا أن من يحل قانوناً محل الدائن يكون له كامل حقه بما لهذا الحق من تأمينات وتوابيع — وقد أشارت المادة ٣٣١ من القانون إلى حالة المائر للعقار المرهون . إذا وفى كل الدين . فلا يكون له بمقتضى هذا الحلول أن يرجع على حائر آخر لعقار آخر مرهون في ذات الدين . الا بقدر حصة هذا المائر بحسب قيمة ما حازه من عقار — أى أنه في حالة تعدد العقارات المرهونة في دين واحد أو في حالة تعدد المشرتين لعقار واحد مرهون . فإن للمائر الذى وفى كل الدين الذى رهن العقار لضمان الوفاء به . ان يرجع بدعوى الحلول على المائرئين الآخرين ولكن ليس له ان يرجع على كل منهم الا بقدر نصيبه في الدين بحسب قيمة ما يكون حائزاً له .

أما الحالة الأخيرة من حالات الحلول القانونى الواردة في المادة ٣٢٦ تشمل الحالات التي ينحل القانون فيها للموئ حق الحلول بنفس خاصي — كمحلل موئ السكينة محل الحامل في حقوقه .  
( ١٦٥ / ١٥٨ تجارى )

\* \* \*

## ثانياً — الحلول الاضاق :

قد يتم الحلول بترامى للموئ مع المائتين — أو بالترامى مع المدين .

### الحلول بالاتفاق مع الدائن :

إذا استوفى الدائن دينه من شخص . وكان الوفاء لا يتوفر فيه شرائط الحلول القانوني . جاز للدائن والوفى الاتفاق على أن يحل الوفى عمل الدائن — ولو لم يقبل الدائن ذلك — على شرط أن لا يتأخر هذا الاتفاق عن وقت الوفاء — أى أن الحلول لا يمكن أن يتم بعد تاريخ وقوع الوفاء — ذلك لأنه بالوفاء ينقضى الدين بأمنيته وصفاته نهائياً . فلا يصحح الدائن بعد الوفاء بث شيء قد انقضى أمره .

ولا يمكن أن يتم الحلول قبل الوفاء — فإن الحلول يكون هنا قد سبق الوفاء . مع أنه تابع له — وقد علم الخلاف على شرط الحلول الذى يرد فى بوليصة التأمين لمصلحة الشركة المؤمنة — وقد استقر القضاء فى فرنسا — على أنه لا يصح حلولاً — وأما حوالة حق احتمالي ( كإيجان الطبعة الخامسة ص ٩٣ ) .

ولا يشترط شكل خاص لاتفاق الحلول — وقد كان القانون الدنى المختلط يشترط أن يكون الاتفاق فى عقد رسمى — وكان من رأي المشرع الأول لهذا القانون أن ينبع هذه القاعدة بأن يكون الاتفاق فى عقد رسمى — غير أن هذا الشرط قد حذف أخيراً . فأصبح الحلول جائزاً بعد رضائي بشر حاجة لقيده فى الشكل .

وقد ترد الإشارة إلى الحلول فى إيصال الخاتمة التى يسطرها الدائن للوفى على أنه وفى الدين وأنه حل محله فيه قبل الدين .

ولا بد أن تكون الخاتمة ثابتة التاريخ حتى تكون حجة على الغير ( كدائن حاجز أو كخض آخر اتفق مع الدائن على الحلول ) — وذلك لأن هذه الخاتمة تضمن اتفاقاً على الحلول — ولا يكون هذا الاتفاق حجة على الغير من أصحاب الحقوق الا متى كان تاريخه ثابتاً ( بلانيول وريير جزء ٢ فقرة ٢٢٣ ) .

( المادة ٣٢٧ )

• • •

### الحلول بالاتفاق مع المدين :

يجوز للمدين إذا اقترض مالا لوفاء ما تصد به للدائن ان يحل للقرض عمل الدائن الذى استوفى حقه — ولو بشره هذا الدائن وذلك بشرطين — الأول — ان يذكر فى عقد القرض ان اللال قد خصص للوفاء — الثاني — ان يذكر فى الخاتمة ان الوفاء كان من هذا اللال الذى اقترضه الدائن الجديد .

وقد كان القانون الدنى السابق يسكتى بان يذكر فى سند القرض ان المبلغ المقرض خصص لوفاء التصد به . وات للمدين قد اتفق مع المقرض على ان يحل هذا الأخير عمل الدائن — وكان القانون الدنى المختلط يشترط أن يكون الوفاء ثابتاً فى سند رسمى ولا يشترط القانون الأهل الا ان يكون الوفاء ثابت التاريخ . اما القانون

الحال فيشترط أن يذكر في عقد القرض ان المال قد خصص للوفاء — وان يذكر أيضاً في المخالصة — ان الوفاء  
كان من هذا المال للقرض . وأن يكون تاريخها ثابتاً لتكون حجة على الغير .

( المادة ٣٢٨ )

\* \* \*

### آثار الوفاء مع الحلول :

عرضت المادة ٣٢٩ من القانون ان الحلول سواء كان اتفاقاً أو قانونياً فان أحكامه واحدة لا تتغير — إذ  
يجل اللوق بالدين — كما بينا — محل الدائن الذي استوفى حقه في ذات الحق الذي كان له . بما له من خصائص .  
وما يملحه من نواحي — وما يكفله من تأمينات . وما يرد عليه من دفع

أما خصائص الحق فهي صفاته — كأن يكون تجارياً — وقد يكون التلقيم فيه قصيراً — وقد يكون ثابتاً  
في سند رسمي . أو في حكم قضائي . وقد يكون منتجاً لفائدة . وقد يكون مقترناً بدعوى فسخ . أو دعوى بطلان  
فيقتل الحق للملوق مقترناً بالصفة والحالة التي كان بها .

ولهذا فقد يكون أحياناً من مصلحة اللوق أن يحجب الحلول . اكضاء بحقه في الدعوى الشخصية الناشئة عن  
الائراء . على حساب الغير أو الفضالة — كما إذا كانت دعوى الحلول تسقط بالتلقيم القصير — وكانت الدعوى  
الشخصية لا تسقط بالتلقيم الأول — وقد يؤثر اللوق دعوى القسالة — إذ يتقاضى من المدين في هذه الدعوى  
فوائد مادامه إلى الدائن من وقت الدفع — وهو في دعوى الحلول لا يتقاضى الا الفوائد التي كانت لحق الدائن —  
وقد تكون أقل من الأولى — وقد يكون الوفاء بجزء من الدين . فان الدائن في حالة الحلول . يكون  
مقدماً على اللوق في استيفاء ما يبق له من حق مقدماً على هذا الذي وقى وفاء جزئياً — اما في الدعوى  
الشخصية . فلا يتأخر اللوق عن الدائن في الدرجة بل يزاحمه مزاحمة الترماء .

( طارن المادة ٣٣٠ )

اما التأمينات . فهي تشمل التأمينات الشخصية والمالية .

وكا يتغير اللوق من التأمينات . يختص أن يحصل الدفع كما إذا كان النقد بطلا بطلا مطلقاً أو  
نسبياً — أو كما إذا كان الدين قد انتهى بالقسالة أو الوفاء أو التلقيم .

( المادة ٣٢٩ )

\* \* \*

ولا كان الأصل في الوفاء مع الحلول . انه وفاء لا أثر فيه للضاربة وإن اللوق إنما يريد أن  
يرى ذمة المدين . دون رغبة الكسب والتلف — بخلاف الأصل في الحوالة فهي مشاركة لا وفاء — لهذا

فإذا وفى . فهو لا يترد إلا ما دفعه دون زيادة - ويكون الحلول بالتقدير الذى أداه من ماله . وهنا هو أحد الفروق بين الوفاء مع الحلول . وحوالة الحق .

( المادة ٣٢٩ )

\*\*\*

### الوفاء الجزئى

تمرض المادة ٣٣٠ حالتين - الأولى - حالة ما إذا وفى الذير للدائن جزءاً من حقه . وحل محله فيه . فان الشارع يقرر أن الأصل ان الدائن لا يقصد من هذا الحلول أن يرجع الموفى على المدين إلا بحدان يستوفى الدائن باقى حقه - فيكون الدائن فى استيفاء هذا الباقي مقدماً على من وفاه وفاء جزئياً ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك . إذ يجوز أن يشترط الموفى التقدم على الدائن . وقد يشترط أن يتأسما مقاسمة غرماء .

والحالة الثانية - حالة ما إذا حل شخص آخر محل الدائن فيما يبق له من حق . ففى هذه الحالة يرجع من حل أخيراً . هو ومن تقدمه فى الحلول . كل بقدر ما هو مستحق له . ويتأسما بمقاسمة غرماء .

( المادة ٣٣٠ )

\*\*\*

### المقارنة بين حوالة الحق . والوفاء مع الحلول

لا خلاف أن فى كليهما ينقل الحق ذاته بتأميناته . بما له من خصائص - وما لطقه من تواج . وما يكمله من تأمينات وما يرد عليه من دفع - وإنما يختلفان فى الآتى :

أولاً : للحال له أن يرجع بكل الحق المحال به - أما من تم له الحلول فلا يكون له أن يرجع إلا بمقدار ما أدى . لأن اداءه كان على سبيل الوفاء وهو بهنا لا يختلط بمعنى الحوالة .

ثانياً : فى الحلول الجزئى - يكون للدائن حق استيفاء ما بق له من حقه مقدماً على من وفاه - أما الحوالة . إذا اقتضت على جزء من الحق . اشترك الحال له مع الدائن الحيل فى المطالبة . كل نسبة ما يجب له فى ذمة المدين المحال عليه .

ثالثاً : الوفاء مع الحلول قد يكون قانونياً . أما حوالة الحق فهى دائماً اتفاقية

رابعاً . الوفاء مع الحلول يقع على حق قد حصل ادائه - ولا يرجع الموفى على المدين بدعوى الحلول . إلا إذا كان الموفى قد وفى الدين فضلاً .

أما فى حوالة الحق فقد تمتع على حق حل أو حق لم يحل ( أنظر ما أشرنا إليه فى تنازل اللؤم لخدمة التأمين عن دعواه قبل المسؤول . واعتباره حوالة بالحق . لا وفاء مع الحلول وهنا يجوز لخدمة

التأمين الرجوع على المشلول حتى قبل وفاة مبلغ التأمين ) .

خامساً : إذا كان الوفاة مديناً متضامناً . فإنه في الحلول يرجع على بقية المدينين التضامنين كل بقدر حصته في الدين . أما في حوالة الحق . فإنه يرجع بالدين كاملاً على أى مدين تضامن بهد خصم حصته .

• • •

وراعى هنا — أنه في حالة الوفاء مع الحلول . لو كان هناك رهن ضامن للدين جميعه . ووفى أحد المدينين للتضامنين بكل الدين . ضمن الرهن رجوع للدين الذى وفى كل الدين . لأن الرهن لا يميزاً — ولو كان الذى قدم هذا الرهن واحداً فقط من بقية المدينين التضامنين — فإن المدين الذى وفى الدين يرجع على هذا المدين الذى قدم الرهن بقدر حصته فقط — ولكن هذا الرهن يقدم ببقية ضامناً رجوع المدين الذى وفى كل الدين . إذا لم يبق بقية المدينين التضامنين . لعدم تجزئة الرهن . ( السهورى بأشاع موجز فقرة ٥٥٥ من ٥٨٢ ) .

### فيما قد يعترض الوفاء

#### العرض الحقيقى . واعذار الدائن

قد يرغب المدين . في أن يوفى ما عليه من التزام . ولكن يأبى الدائن عليه ذلك لسبب من الأسباب . فقد رسم القانون للمدين . حتى ينتلب على تحت الدائن . طريق العرض الحقيقى والايجاع .

أما اجراءات العرض والايجاع فالرجع فيها إلى قانون المرافعات .

وقد قرر الشارع في المادة ٣٣٤ من القانون للدائن أنه إذا رفض الدائن — دون مبرر قبول الوفاء للعروض عليه عرضاً صحيحاً — أو رفض القيام بالأعمال التى لا يتم الوفاء بدونها — كاستناع للشترى عن التصديق على امضاءه لاجراء تسجيل عقد البيع — أو كما إذا أعلن الدائن انه لن يقبل الوفاء — اعتبر أنه قد تم اعذاره — من الوقت الذى يسجل عليه المدين . هذا الرفض باعلان رسمى .

ويتربى على هذا الاعذار وعلى إعلاته بالطريق السابق — الآثار القانونية التالية :

- ١ — انتقال النجعة من المدين إلى الدائن — كما هو الشأن في تحمل البائع ثمة البيع قبل التسليم .
- ٢ — وقف سريان القوائد — إذا كان الدين يتل قائمة .
- ٣ — تحويل الدين حق اتخاذ اجراءات العرض الحقيقى — وايجاع هذا العرض بالإيداع على حصة الدائن — وحق المطالبة بتجويضها أسبابه من ضرر من جراء ذلك — والعرض الحقيقى يقوم بالنسبة للمدين مقام الوفاء إذا تلاه الايداع القانونى — أو تلاه أى اجراء مماثل يحكم بحصته .

ولمنا فلت القانون قد جعل من أثر الاعذار انتقال النجعة من المدين إلى الدائن . ووقف سريان القوائد — أما براءة القمة فلا يكون إلا بعد العرض للصحب بالإيداع .



### مكان الوفاء

مكان الوفاء هو الذى يضى عليه المتأقنان — فإن لم يضا — وكان على الالتزام عينا معينة بالقات. فان مكان الوفاء هو المكان الذى توجد فيه العين — فاذا حصل الاتفاق على مكان الوفاء . أو كان فى المكان الذى توجد فيه العين . وتأخر المائن عن تسلمه . جاز للمدين أن ينزوه بأن يتسلمه . فإن لم يفعل كان له بعد ذلك أن يحصل من القضاء على ترخيص فى ايلاعه على حساب المائن . أو تعيين حارس قضاى عليه .  
(للادة ٣٣٦)

\*\*\*

### بيع الأشياء القابلة للتلف أو التى يكلف حفظها نفقات

وعجز للمدين أن يتأذن القضاء . فى أن يبيع بالمزاد العلنى الأشياء التى يسرع إليها التلب . أو التى تكلف نفقات باهظة فى ايلاعها أو حراستها — وأن يودع المائن خزانة المحكمة .  
فاذا كان الشيء له سر مروف فى الأسواق . أو كان التامل فيه متداولاً فى البورصات — فلا يجوز بيعه بالمزاد . إلا إذا صدر البيع بممارسة بالسر المروف .  
والنس الوارد فى المادة من أن البيع بالمزاد العلنى يحصل بعد استئذان القضاء فيه ما يدل على أن طلب البيع يطفى بسلطة القاضى الولائية فيصدر بناء على أمر على عرضة  
(للادة ٣٣٧)

\*\*\*

### حالات أخرى . للإيلاع

ويجوز الإيلاع أو ما يقوم مقامه . ولو لم يحصل إعذار المائن وفى الأحوال الآتية :  
إذا كان الدين يجهل شخصية المائن أو موطنه ، كما إذا توفى المائن وتبين أن للمدين لا يعلم جميع وراثه .  
أو كان المائن عديم الأهلية أو ناقصها ولم يكن له نائب يقبل عنه الوفاء .  
أو كان الدين متنازعا عليه بين عدة أشخاص ولم يتيسر للمدين التثبت من هو صاحب الحق من بينهم .  
أو كانت هناك أسباب أخرى جديدة تبرر الإيلاع .  
(للادة ٣٣٨)

\*\*\*

### آثار العرض

لا يقوم للعرض الحقنى مقام الوفاء . إلا إذا تلاه ايلاع يتم وفقاً لأحكام قواعد المرافعات — أو تلاه اجراء آخر مماثل . يقبله المائن — أو يحكم بصفحه .  
(للادة ٣٣٩)

الرجوع في المرض

للمدين أن يرجع في المرض قبل قبول الدائن له . أو قبل الحكم بصحته — فإذا وقع ذلك . اعتبر العرس كأن لم يكن . وعادت السؤلية كما كانت عن الدين بالنسبة للمدين . وللمترمين معه . وكفلاؤه .

أما إذا قرر الدائن قبوله . أو حكم بصحة الإيلاع . أو بصفة اجراء مماثل له . أصبح لازماً وامتنع الرجوع فيه . ويكون لكل هذا المرض حكم الوفاء .

ويستند أثره إلى اللأضي — فيعتبر أنه تم وقت إعلان الإيلاع . وتبرأ ذمة للمدين . وللمترمين معه بالدين وكفلاؤه من هذا الوقت .

على أنه قد يرجع المدين في المرض بعد أن يكون الدائن قد قبله . وبعد أن يحكم بصحة المرض . ويقبل الدائن منه هذا الرجوع — ففي هذه الحالة ليس لهذا الدائن أن يتسك بعد ذلك بما يكفل حقه من تأمينات . وتبرأ ذمة الشركاء في الدين . وذمة الضامنين .

( المادة ٣٤٠ )

\*\*\*

حل الوفاء وأوصافهبماذا يتم الوفاء

نظر المادة ٣٤٤ أن الشيء المتحقق أصلاً هو الذي يكون به الوفاء .

فالمدين يمتنع أن يفي للدائن ذات الشيء . سواء كان الشيء عيناً معينة بالذات . أو كان غير معين إلا بالجنس . أو كان التزاماً بنقل حق عيني أو التزاماً بالامتناع عن عمل — فلا يجوز أن يتقبل بهذا الشيء شيء آخر — ولو كان أعلى منه قيمة — إلا أن يرضى الدائن الوفاء بشيء آخر — ولا يفسى هنا وفاء محضاً بل هو وفاء بمقابل *Dation en paiement*

\*\*\*

فإذا كان الشيء المتحقق أصلاً غير معين إلا بالجنس . ولم تذكر درجة الجودة ففي هذه الحالة يكون الوفاء صحيحاً متى كان الشيء الموق به متوسطاً في الجودة — فلا يطلب من المدين أن يكون جيداً فيعين للمدين — ولا يكون رديئاً حتى لا يئين الدائن ( أنظر المادة ١٢٦٦ من القانون الفرنسي . وللمادة ٢٩٩ من قانون اللوجيات والقعود للبنان *le débiteur n'est pas tenu de la donner de la meilleure espèce, mais il ne peut l'offrir de la plus mauvaise.*

\*\*\*

وإذا كان على الوفاء قعوداً — فالأصل أن يوفي المدين بالقعود للتفق عليها — ولطية كانت أو أجنبية — فصة كانت أو ذهباً أو ورقاً — غير أنه متى تقرر لصفة الورقية — سمر قانون *Cours legal* وجب على الدائن قبولها . حتى لو اتفق مع المدين على غير ذلك .

وقد يشترط الدائن في عقد الالتزام استيفاء حقه ذهباً . أو ورقاً بقيمة الذهب « clause d'or » أو جملة أجنبية قيمتها عابضة بالذبة الذهب — وتظهر خطورة التزام الدائن بفرض العملة الورقية . طبقاً لقيمتها في مكان الوفاء — متى كان لهذه العملة الورقية سعر الزاوي — وهذا السعر الزاوي قد يكون الباعث عليه زيادة التضخم في الأوراق « inflation » — فهل يجبر شرط الدائن باستيفاء حقه ذهباً أو ورقاً بقيمة الذهب صحيحاً . ان الرأي للمول به في فرنسا — هو ان هذا الشرط باطل بطلاناً مطلقاً في المعاملات الداخلية — ولكنه صحيح في المعاملات الخارجية « paiement internationaux » — أما في مصر — فانه طبقاً للرسم الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ كل اتفاق يخالف صحة الوفاء بالعملة الورقية يقع باطلاً — ولم يفرق للرسم بين المعاملات الخارجية والداخلية — ولكن أحكام المحاكم المتخلطة سارت على صحة شرط الذهب . بالنسبة للأجانب في مصر . ولذلك قررت صحة شرط الذهب بالنسبة للمعاملات الخارجية مقتضى أثر المحاكم الفرنسية . مما دعا الشارع إلى إصدار الرسم بقانون المؤرخ ٢ مايو سنة ١٩٣٥ القاضي بإعلان شرط الدفع بالذهب في المعاملات الخارجية أسوة بالمعاملات الداخلية .

على انه ليس من الممكن أن يقع خلاف بشأن بطلان شرط الذهب بعد اتفاقية مونترو . يتوى في ذلك المعاملات الداخلية والخارجية .

ورعاه أن معظم دول العالم قد وضعت بعد الحرب الأخيرة قوانين خاصة لتداول النقد الأجنبي . وذلك نظراً لاضطراب سعر النقد — وحرصاً على التوازن التجاري .

ولا يجوز الوفاء الكامل بالتعود الصغيرة — سواء كانت معدنية أو ورقية — وهي التي تسمى monnaies de billon إذ يقرر الشارع ان هذا الصنف من النقود ليست له قوة إبراء غير محدودة — فبالإضافة ١٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ تنص بأنه لا يجبر أحد على قبول غود فضية بمبلغ تزيد قيمته على مائتي قرش — ولا على غود من النيكل أو البرونز تزيد قيمته على عشرة قروش .

\*\*\*

والأصل أن يكون الوفاء للدائن بدأ بيد — ولكن يجوز أن يكون الوفاء بشيك على مصرف . أو بمحوالة على مصلحة البريد — أو تحويل الحساب الجاري في اسم الدائن . ولا يكون الوفاء في هذه الأحوال مبرراً إلا بالتفويض أو بتحويل القيمة فلا لحساب الجاري .

( المادة ٣٤١ )

## وجوب الوفاء بالشيء المستحق كاملاً

### تجزئة الوفاء

تعرض المادة ٣٤٢ إله لا يجوز للدائن أن يجبر الدائن على أن يقبل وفاء جزئياً لحقه . ويكون الدائن في هذه الحالة أن يتمتع عن قبول هذا الوفاء الجزئي ولو كان الدين قابلاً للاقسام .

غير أن هذا ليس على الملاحه — فقد يولى القاضي للدائن أجلاً محدداً يتيسر له الوفاء على أقساط . وبهنا يجبر الدائن على وفاء جزئي .

وكذلك إذا تعدد الكفلاء . ولم يكونوا مضافين . انقسم الدين فيما بينهم . ولا يستطيع الدائن أن يرجع على أى منهم إلا بقدر نصيبه . فيضطر بفلك إلى قبول بعض الدين .

وسمى كان الدين متنازعا في جزء منه . وقبل الدائن أن يستوفى الجزء المتروك به . مع الاحتفاظ بمحله في الباقي فليس للدائن أن يرضى الوفاء بهذا الجزء . ( المادة ٣٤٢ )

\*\*\*

### طريقة الخصم عند الوفاء الجزئي

#### أولا : حالة ما يكون الدين واحداً

نرى المادة ٣٤٣ — إذا كان الدين ملزماً بأداء دين واحد . على أن يوفى مع هذا الدين مصروفاته وفوائده وكان ما أداه لا يفي بالدين مع هذه للخصات — كان للدائن أن يخص ما أداه الدين من حساب المصروفات . ثم من الفوائد — ثم من أصل الدين — كل هذا ما لم يتفق على غيره .

ولكن ما السبل لو أن هذا الدين الواحد — كان في شق منه مضموناً بتأمين خاص — وشق منه غير مضمون — ووفى الدين وفاء جزئياً فإن مقدار هذا الوفاء الجزئي يخص من حساب الشق غير المضمون — فلا يكون حكمه كحالة الوفاء عند وجود ديون متعددة — ذلك لأن القاعدة أن الدائن لا يجبر على الوفاء الجزئي — والقروض أن الدائن لا يقبل الوفاء الجزئي من دين واحد إلا على أن يخص من حساب الشق غير المضمون — وقد أقرت المادة ٨٥ من قانون الالتزامات والسري هذه القاعدة — وهي تهم قرينة قانونية على نية المتصدقين . ولم يستلزم الأخذ بها إلى نص خاص في القانون الحالي — وإنما أشير إليها في الذكر الأضاحية .

( المادة ٣٤٣ )

#### ثانيا : طريقة الخصم في حالة تعدد الديون

إذا تعددت الديون في ذمة الدين لئان واحد — وكانت كلها من جنس واحد — أثبت كانت كلها قوداً مثلاً — ودفع الدين جزءاً منها كان للدائن الخيار في تعيين ما يقصد إلى وفائه منها . وهو حر في أن يدفع أى دين شاء من ديونه — لأنه هو الذى يقوم بالدفع — كل هذا ما لم يحل دون ذلك . اخلاق أو مانع في القانون .

أما الاخفاق فظاهر . وأما المانع في القانون فيظهر في حالة ما إذا اختار الدين أن يخص ما يدفعه من دين مضاف إلى أجل مقرره لمصلحة الدائن — أو من دين لا تجوز فيه تميزته الوفاء — وكذلك لا يقبل من الدين أن يجبر الدائن على قبول وفاء جزئى لأحد الديون المتعددة .

فإذا لم يبين الدين الذى يقصد فضاءه كان للدائن حقه أن يرضى بالتعيين عند الوفاء . في المحالة التى يعطيها — وطبعاً أن هذا التعيين الذى يجبره الدائن لا يقيد الدين إلا إذا سكت عن الاعتراض عليه . إذ يكون سكوتة بمثابة قبول ضمني — إلا أن يكون هناك غش أو مباغة من الدائن — ذلك لأن تعيين الدين بمعرفة الدائن هو

عائد . لا يتم إلا بإرادة المتصدقين الصريحة أو الضمنية — أما عين الدين بمعرفة المدين . في الحالة التي قررناها القانون . فهو من التصرفات التي تتخذ بإرادة مفردة .

( المادة ٣٤٤ )

فإذا لم عين الدين المدفوع . لا المدين ولا الدائن . أو قام الخلاف بين الدائن . والمدين على هذا التعين — احتسب القانون الدفع خصاً من الدين الذي استحق فعلاً

فإذا صدقت الديون التي استعقت الخصم من حساب أشعها مؤونة أو كلفة على المدين *plus onéreuse*

فإذا تساوت الديون في هذه الدرجة — فمن حساب المدين الذي عينه الدائن .

وقد كان النص الأول لمعروف القانون . إنه إذا تساوت الديون في الكلفة — فيكون الخصم من هذه الديون

جما بنسبة كل منهما — واعترض على النص في مجلس الشيوخ وانتهى إلى هذا النص الأخير في أن يقوم الدائن بتعيين الدين . إذ قد يكون أحد هذه الديون وشيك القوط .

\*\*\*

### زمان الوفاء

يقتضى أن يتم الوفاء بمجرد ترتيبه في القصة . ما لم يوجد اعتناق . أو نص قانوني . يقتضى غير ذلك . أما الإشارة إلى النص القانوني — فان المقصود منها — حالة ما إذا كان الدين معلقاً بشرط أو أجل .

ويترتب الوفاء في الذمة في الأجل المحدد له في سند الالتزام — أما إذا لم يرد في الاتفاق إشارة إلى أجل معين فان الوفاء يكون واجب الأداء في الحال ما لم يقتضى العرف غير ذلك .

وقد يمنع القاضي للمدين أجلاً أو آجلاً الوفاء في الأحوال الاستثنائية إذا استدعت حالة المدين ذلك — بشرط أن لا يكون القانون قد منعه إعطاء المهلة في مثل الالتزام المروض — وبشرط أن لا يكون في إعطاء المهلة إلحاق ضرر جسيم بالدائن .

( المادة ٤٤٦ )

### مكان الوفاء

مكان الوفاء هو الذي يفتق عليه للتصاقدان . فان لم يضاف . فلا يخلو الحال من احد أمرين . حديثها المادة ٣٤٧ . ذلك إما ان يكون محل الالتزام شيئاً معيناً بالوقت — ففي هذه الحالة يكون محل الوفاء هو المكان الذي توجد فيه العين وقت نفوذ الالتزام — فإذا لم يكن محل الالتزام معيناً بناته — كالنقد — أو كالأشياء التي تبين بمجسها — فيكون المكان هو موطن المدين — تفصيلاً للقاعدة . ان الدائن يسمى إلى موطن المدين أو إلى المكان الذي يوجد فيه مركز أعماله إذا كان الالتزام متعلقاً بهذه الأعمال — وهذا ما يبر عنه بان الدين مطلوب *quérable* لا محمول *portable* — أي ان الدين يقتضى . ولا ينظر .

( المادة ٣٤٧ )

مصاريف الوفاء

وكنذلك تكون نفقات الوفاء طبقاً لأفاق المتصدقين — فإذا لم يحدد المقد من يتحمل مصاريف الوفاء تكون مصاريف الوفاء على المدين .

ومصاريف الوفاء هي كل ما يلزم لصين الشيء — وكذلك ما يلزم لتسليمه — كمصاريف الوزن أو السكيل أو الخاس — وكذلك مصاريف شحن البضاعة إلى المكان المفق عليه في التسليم وكذلك مصاريف إرسال التتود — فتكون هذه كلها على حساب المدين .

وتشمل مصاريف الوفاء — مصاريف شطب الرهن — إذا كان الدين محملاً برهن — ومصاريف المخالصة من الدين . من شرائب ورسوم أو كتابة .

( المادة ٣٤٨ )

\*\*\*

الزام الدائن بتحرير المخالصة بقيمة الوفاء

لمن قام بوفاء جزء من الدين أن يطلب مخالصة بمقدار ما وفاء . مع التأشير على سند الدين بمحصل هذا الوفاء سواء كان الشيء وفي . المدين نفسه أو غيره .

فإذا كان الدين قد تعدد جميعه كانت للموفا أن يطلب رد أصل سند الدين . أو أن يطلب الفاؤه — فإن كان السند قد ضاع . كان للموفا أن يطلب من الدائن أن يحرر كتابة بضياع السند .

ولذا رفض الدائن ان يتجيب لطلب الموفا كان للموفا ان يودع الدين أو الشيء المستحق عند اتخاذ اجراءات العرض القانوني — ويكون لهذا الاعمال كل آثار الوفاء القانونية المشار إليها في المادة ٣٣٩ من القانون .

( المادة ٣٤٩ )

\*\*\*

الوفاء بمقابل Dation en paiement

قد يقدم المدين شيئاً آخر غير الشيء الذي التزم به . يقبله الدائن — فهذا الشيء الآخر هو مقابل الوفاء كأن يقدم للقرض أرضاً للقرض . وفاء لالتزامه برد مبلغ القرض — ولهذا ترى أن الدين . ومقابل الوفاء يختلفان في هذه الحالة ولا بد من اتفاق يتخاضه قبل الدائن ما يرضه عليه المدين من مقابل الوفاء .

ويسرى على الوفاء بمقابل — لذا كان ينقل ملكية شيء أعطى في مقابل الدين — أحكام البيع . وبالأخص ما تعلق منها بأهلية المتصدقين . وضمان الاستعانة — وضمان السيوب الحقيقية .

وكذلك يسرى عليه . من حيث أنه يضمن الدين . أحكام الوفاء . وبالأخص ما تعلق منها بصين جهة الدفع واتخاذ التأمينات . (جوسران ٢ فقرة ٩٧٨ بلانول وبرسيه ٢ فقرة ٥٢٣ ) .



العددان السابع والثامن	فهرست	السنة الثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
٢٩١	٨٥٩	١٨ مايو سنة ١٩٤٨
١ - الطلبات في الدعوى . التزول عن بعضها أو قصر الطلب على جزء منه . لا يعتبر طلباً جديداً . سبب الدعوى القانوني . تنبيهه أمام محكمة القضاء الإداري . جائز . المادة ٤٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة . ب - تراخيص النقل المشترك . التواعد الخاصة به . هي التي أقرها مجلس النقل الاستشاري في ٣ من يونيو سنة ١٩٤٥ . طلبات الترخيص في سيارات النقل المشترك لا تعرض على المجلس المذكور . قرار وزير المواصلات بشأنها . ج - لجان السيارات المحلية . اختصاصها ومهامها .		
٢٩٢	٨٦٧	• • •
موظف . قواعد التنسيق . المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٤٧ . التقصود منها . توزيع درجات التنسيق على مختلف أقسام كل وزارة أو مصلحة على أساس النسب العددية لموظفي كل إدارة أو مراقبة أو قسم أو قلم وليس على أساس أهمية الوظائف أو مسؤولياتها . موظف في الدرجة السابعة . ترتيب أقدميته يسمح بترقيته إلى الدرجة السادسة في حدود النسبة المقررة للترقية بالأقدمية المطلقة . تحطيه . مخالفة لقانون .		
٢٩٣	٨٧١	١٩ مايو سنة ١٩٤٨
١ - دفع بعدم القبول . ابتناؤه على أن قرار لجنة شئون الموظفين ليس قراراً إدارياً . طعن المدعي في قرار وزير الدفاع الذي اعتمد رأى اللجنة . دفع غير صائب . ب - طلبات أصلية . اختلافها عن الطلبات الختامية . لا عبرة بالدفع باعتبار الطلبات الختامية طعناً جديداً بعد الميعاد إذا كانت الطلبات الأصلية تتضمن في مناهها الطلبات الختامية . ج - لجنة شئون الضباط البحريين . القرار الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٧ بتشكيلها لم ينعش على جواز حلول عضو على آخر . الاخلال بذلك . مع كون أخذ رأيها لازماً . يكون قرارها باطلاً وما اتبني عليه .		
٢٩٤	٨٧٥	• • •
تنسيق . توزيع الدرجات عند الترقية بين الأقدمية والكفاية الممتازة على أساس النسب المقررة . الدرجة التي لا تعيل الانضمام . جبر الكسر إلى النسبة صاحبة الجزء الأغلب من الوحدة .		
٢٩٥	٨٧٧	• • •
معاش استثنائي . أحكام المرسوم بثمانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ عوميتها وإطلاقها . لا عبرة بالناث على ترك الخدمة .		



العددان السابع والثامن	نهرست	السنة الثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
٣٩٦	٨٧٩	٢٥ مايو سنة ١٩٤٨
المادة ٤٥ من قانون التفرع العسكرية . عريان . أعلاؤم من الخدمة العسكرية . مخالف للدستور الصادر بالأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٣ . المادة ٣ من الدستور نص على عدم امتياز بين المصريين في الواجبات والتكاليف العامة . الخدمة العسكرية تكليف عام ، المادة ١٦٧ من الدستور .		
٣٩٧	٨٨٢	" " "
١ - قرار إداري بتعيين عمدة . الطعن فيه من المدعي . وفاته بعد ذلك . الحق هنا لا يورث . وجوب ماس الترتار بمصلحة شخصية ومباشرة لكل من الورثة في طلب الألفاء . ب - خصم ثالث . استبداده . إلغاء قرار إداري . وجوب أن يكون التدخل في ميعاد الستين يوماً . التدخل بعد فوات الميعاد . عدم قبوله .		
٣٩٨	٨٨٥	" " "
القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بإحراز السلاح المادة الثالثة منه . رخص السلاح . منحها أو رفضها أو تحديد مدتها أو قصرها على أنواع معينة من الأسلحة . من سلطة وزير الداخلية التقديرية . عدم خضوع قراره بشأنها لمراقبة محكمة القضاء الإداري ما لم يكن مشوباً بسوء استعمال السلطة .		
٣٩٩	٨٨٧	٢٦ مايو سنة ١٩٤٨
قرار بالأحالة إلى المعاش . تأسيسه على وقائع غير صحيحة . مخالفته لقانون . تمويل عن ذلك . جوازه .		
٤٠٠	٨٩٠	" " "
ترقية . استحقاق المدعى لها . طبقاً لقانون هيئات البوليس والكادر والملحق به . وقرار مجلس الوزراء في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ . نديه إلى الوزارة أو قله خارج الكادر بعد ترقية إلى الدرجة الرابعة الإدارية التي عدلها قرار مجلس الوزراء المذكور إلى الخامسة . استحقاقه للدرجة الخامسة . تعليق الاستحقاق لها على وجود درجة خالية في الميزانية . تمارض ذلك مع قرار مجلس الوزراء في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ .		
٤٠١	٨٩٣	" " "
١ - قواعد الترقية . الترقية في الكادر الفني العالي . عدم التفرقة بين حملة الشهادات العالية وغيرهم . ترقية موظف حاصل على مؤهل فني متوسط من الدرجة الرابعة إلى الثالثة . شرط ذلك أن يكون قد مضى أربع سنوات في درجته قبل أول ماير سنة ١٩٤٦ وأن تكون		

المعدان السابع والثامن	فهرست	السنة الثلاثون
رقم الحكم	المسجلة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
٤٠٢	٨٩٧	٢٦ مايو سنة ١٩٤٨
٤٠٣	٩٠٠	" " "
٤٠٤	٩٠٣	" " "

أقدميته في الدرجة في الوزارة أو المصلحة تسمح بالترقية في حدود نسبة الأقدمية. ب — تسيق. ترقية بالأقدمية. مراعاة الأقدمية المطلقة وعدم التخطي. ج — تسيق. كادر قتي عال. عدم جواز ضم مدة الدراسة العالية عند حساب الأقدمية في الدرجة.

١ — قواعد التسيق. اختلافها عن قواعد الترقية العادية في النسبة مع احتفاظها بطابع الترقية العادية وخصائصها. ليست قواعد انصاف أو تسوية حالة. ب — قواعد التسيق. الترقية بالأقدمية المطلقة. عدم مراعاة الكفاية والامتياز. لجنة شئون الموظفين. تركها الموظف في الترقية لتوقيع جزاءات عليه تحول دون ترقية. جواز ذلك.

١ — طلبات الالغاء. وجوب التفرقة بين الطلبات المقدمة من لهم حقوق اعتدى عليها القرار المطعون فيه وبين الطلبات المقدمة من لم تمتد القرارات المطعون فيها على حقوقهم. تصحيح الوضع في الطلبات التي من النوع الأول لا ينهي الخصومة إلا إذا كان التصحيح كاملاً. موظف. تخطيه في الترقية. طعنه في القرار الصادر في هذا الشأن. ترقية بعد ذلك. لا تعتبر تصحيحاً كاملاً. مصلحة في الطعن ظاهرة من وجوب اعتبار ترقية في دوره من تاريخ صدور القرار المطعون فيه والمطلوب الغاؤه. ب — موظفو مصلحة المجارى. وظائفهم الفنية المتوسطة تنتهى عند الدرجة الخامسة. وظائف الدرجة الرابعة تدخل في الكادر الفني العالي. وجوب الترقية منها إلى الدرجة الثالثة طبقاً لقواعد التسيق عن طريق الأقدمية المطلقة ما دام ترتيب الأقدمية يسمح بهذه الترقية في حدود النسبة المقررة للأقدمية. لا محل للاحتجاج بوجوب أن يحمل الموظف مؤهلاً عالياً.

١ — طلبات تمريض عن قرارات إدارية خاصة بالترقية. عدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظرها. ب — تسيق. ترقية بالأقدمية المطلقة. معناها. قيود ذلك. ج — ترقية. موظف في الكادر الفني العالي. عدم جواز ترقية على درجة في الكادر الكتابي بالأقدمية المطلقة. ترقية من أعلى درجة في الكادر الفني

العددان السابع والثامن	فهرست	السنة الثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
ملخص الأحكام		
٤٠٥	٩٠٧	٢٦ مايو سنة ١٩٤٨
٤٠٦	٩٠٩	١٠ يونيو سنة ١٩٤٨
٤٠٧	٩١٣	• • •

المعدان السابع والثامن	فهرست	السنة الثلاثون
رقم المسجلة الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٠٨	٢١ يونيه سنة ١٩٤٨	١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . في دعوى التعويض . مقصور على الحالات الميئة في الفترات الثلاث الأخيرة من المادة ٤ من قانون مجلس الدولة . ب - اختصاص محكمة القضاء الإداري . منازعة في الراتب وفي الدرجة . اختصاص . الفقرة الثانية من المادة ٤ من قانون مجلس الدولة . ج - بلدية الاسكندرية . موظفوها . ترقية . قرار لجنة شئون الموظفين في ٢ مايو سنة ١٩٤٦ مادة ٢٠ منه . تعالج حالتين . الفقرة الثالثة من المادة . القرارات هنا نافذة بعد الموافقة عليها من المدير العام للبلدية واعتمادها من رئيس المجلس البلدي والتصديق عليها من وزير الداخلية . الفقرة الأخيرة من المادة . القرارات طبقاً لها . وجوب عرضها على قومسيون المجلس البلدي . رقابة وزير الداخلية في الحالتين . وصاية وليست رياضية . اختلافها برغم ذلك . انصاف تصديق الوزير في الحالة الأولى على قرار رئيس القومسيون وفي الحالة الثانية على قرار القومسيون أو مداولاته . د - رئيس القومسيون . هو السلطة الرئاسية العليا في شئون الموظفين . حسب لائحة ٢ يناير سنة ١٩٣٥ . لائحة ٢ مايو سنة ١٩٤٦ أخضعت قراراته لرقابة وزير الداخلية . هـ - تنفيذ عني إقرار إداري . الفرق بينه وبين التعويض . عدم اختصاص المحكمة بالطلب الأخير . تأسيس التنفيذ العيني على ترقية لم تتم . رفض الطلب .
٤٠٩	٢١ يناير سنة ١٩٥٠	تبيد تقود . قيام جريمة التبيد مادام لم يظهر من القعد أن المتهم كان له حق التصرف فيها . اقتناع المتهم عن رد الوديعة بتحقيق به الجريمة . طعن بالتزوير أمام المحكمة الجنائية . المحكمة غير مقيدة بالأدلة الموضوعة في القانون المدني .
٤١٠	٢٢٩	طعن . منح الطاعن مهلة لتقديم الأسباب في حالة عدم ختم الحكم المطعون فيه في الميعاد . لاجم أن يكون قد علم بالحكم وأسبابه .
٤٢١	٢٣٨	أدلة . اقتناع المحكمة برأي الطبيب الشرعي . الجدل في ذلك موضوع . طلب المتهم مناقشة الطبيب المخل . اقتناع المحكمة بالرأي

#### (٧) قضاء محكمة التعمض والإبرام الجنائية

العددان السابع والثامن	فهرست	السنة الثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		الذي أخذت به بناء على مناقشة الطبيب الشرعي . يتضمن الرد على طلب المتهم .
٤١٢	٩٣٩	٢ يناير سنة ٩٥٠
		حضور المتهم الجلسة ومرافعته عن التهمة . عدم الدفع بطلان اجراء حضوره . لا يجوز اتاؤه لأول مرة أمام القضاة . علم . ليس محتاجاً لحضوره في الجلسات .
٤١٣	٩٤٠	٩ يناير سنة ٩٥٠
		سب . التصد الجنائي يتوافر ما دامت العبارة تخدش الشرف . علانية . توجيه ألفاظ السب من شرفة مطلة على الطريق العام . توافرها .
٤١٤	٩٤١	د د د
		دفاع شرعي يبيح القتل . يصح أن يكون لدفع فعل يخوف منه الموت أو جراح بالغة متى كان لذلك الخوف سبب معقول .
٤١٥	٩٤٢	د د د
		قتل . استباحة القتل لدى الطاعن من تعدد الضربات مع تبوت أن بعض هذه الضربات حصلت من آخرين . قصور .
٤١٦	٩٤٥	د د د
		تزوير . استعمال الأوراق المزورة . وجوب ثبوت علم المتهم بالتزوير .
٤١٧	٩٤٥	د د ١٦
		قذف . حق محكة القضاة في مراقبة العبارة موضوع الجريمة . التصد الجنائي متوفر ما دامت عبارة المقال مقذعة في ذاتها . المسؤولية عن أعمال التابع تتوافر بثبوت الخطأ وصلة التبعية .
٤١٨	٩٥٠	د د ١٧
		قتل نية القتل . يجب التحدث عنها استقلاً .
٤١٩	٩٥١	د د د
		بطلان الاجرامات . الدفع به يجب التمسك به قبل المرافعة والا سقط الحق فيه . سبق الاصرار . توافره يجعل جميع المتهمين مسؤولين عن الفعل المرتكب .
٤٢٠	٩٥٣	د د د
		دفاع . طلب علم بضم قضية . تعرض المحكة للدليل المستمد من القضية المطلوب ضمها قبل أن تطلع عليها . خطأ يستوجب قضاة الحكم .
٤٢١	٩٥٤	د د د
		شاهد . تعدد أقواله . حق المحكة في الأخذ بأحدها . خير . تعدد الجهره . حق المحكة في الأخذ بتقرير أحدهم دون الباقي .

العددان السابع والثامن	فهرست	السنة الثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	ملخص الأحكام
٤٢٢	٩٥٥	٢٥ يناير ١٩٥٠
		دفاع شرعي . عدم التناسب بين فعل المتهم لجسامته واعتدائه الجني عليه . لا يبقى قيام حالة الدفاع .
٤٢٣	٩٥٧	٣٠ يناير ١٩٥٠
		شهود . حق المحكمة في الأخذ بشهادة شاهد في حق متهم دون آخر . ليل . توافر ظرف الليل مسألة موضوعية . تحقيق . عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع .
٤٢٤	٩٥٨	دعوى مدنية . حق المدعي المدني في استئنافا ولو أصبح حكم البرائة نهائياً . إثبات . تقدير المانع الادبي . موضوعي . محكمة استئنافية . سلطتها بالنسبة للدفاع . حكم البرائة يستنفذ ولاية المحكمة .
٤٢٥	٩٦٠	بيع بأكثر من التسمية . يشمل البيع بالمزاد والبيع الجزافي .
٤٢٦	٩٦١	حكم . عدم ذكر اسم الجني عليه في صدر الحكم . غير مؤثر . طلب ضم قضايا غير ثابتة في محضر الجلسة . سكوت المحكمة عن الرد عليه . لا قصور .
٤٢٧	٩٦٢	اجرامات . الأصل أنها روعيت . علم . لا يلزم حضوره مع المتهم في الجنيح .
٤٢٨	٩٦٣	٢٢ ديسمبر ١٩٤٩
		(٣) قضاء محكمة النقض والابرام المدنية
		مخالفة الثابت في الأوراق . مخالفة القانون . المادتين ١٤٥ و ١٤٦ من القانون المدني .
٤٢٩	٩٦٥	شفعة . جار من حدين . تسجيل عقد ملكية أحد الحدين بعد تاريخ رفع الدعوى .
٤٣٠	٩٦٧	قصور في الاسباب .
٤٣١	٩٦٨	فتحات . شد . استراق . تخصيص المنفعة العامة . نزع الملكية .
٤٣٢	٩٦٩	اخلال بحق الدفاع . مخالفة الثابت بالتحقيق . قصور في الاسباب .
٤٣٣	٩٧٠	٢٩ ديسمبر ١٩٤٩
		عقد غير مسجل . عقد مسجل . العقد المسجل صوري . عدم المصلحة . الصورية . اثباتها .

المعدان السابع والثامن	فهرست	السنة الثلاثون
رقم الحكم	المصحفة	تاريخ الحكم
٤٣٤	٩٧٢	٢٩ ديسمبر ١٩٤٩
		قانون اصابات العمل . خطأ في تطبيق القانون في تفسير المادة ٢٥ من القانون ٦٤ سنة ١٩٣٦
٤٣٥	٩٧٤	د د د
		شفعة . اخلال بحق الدفاع . بطلان جوهرى . عدم ذكر أسماء الشهود . تاريخ اعلان الرغبة . حصوله بالنسبة لواحد في الميعاد وبالنسبة لآخر بعد الميعاد . خطأ الحكم بقوط الشفعة بالنسبة للآخرين عن جزء من عقار على المشاع . صحة التوقيع . تحقيق . المضاهاة .
٤٣٦	٩٧٧	د د د
٤٣٧	٩٨١	د د د
		قصور . دفع بعدم قبول الاستئناف لعدم قيده بعد الانذار . عدم ابدائه أمام قاضى التحضير .
٤٣٨	٩٨٢	د د د
		جته . العقد السابق على تاريخ الحكم بالعتة .
٤٣٩	٩٨٤	د د د
		قصور . إغفال الرد . بطلان جوهرى لعدم الرد على طلب التحقيق .
٤٤٠	٩٨٥	٥ يناير ١٩٥٠
		عدم قبول الطعن لانعدام المصلحة . اختصاص المحاكم الشرعية تطبيقاً للادتين ١٦ و ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم .
٤٤١	٩٨٦	د د د
		قصور . عدم بحث المستندات . الحجر للسفه . ضرورة إثبات العلم والتواصى .
٤٤٢	٩٨٧	د د د
		ورقة الضد . ضياعها . المادة ٢١٨ مدنى قديم . اثباتها . قوانين الأحوال . تحقيق . استجواب الخصوم . تناقض بين الحكم التمهيدى وأسباب الحكم التهنائى .
٤٤٣	٩٨٩	١٢ يناير ١٩٥٠
		شفعة . عقد ملكية الشفعج للأرض غير مسجل . أثره . البناء فوقها بمعرفة المشتري . يجعل البناء عقاراً وسياً للشفعة لجار مالك للبناء . الملكية بالاتصاق . اخلال بحق الدفاع .
٤٤٤	٩٩٢	د د د
		مرض الموت . عدم بيانه .
٤٤٥	٩٩٣	د د د
		شفعة . بطلان إنذار الشفعة . قصور في التسيب .
٤٤٦	٩٩٤	د د د
		بطلان جوهرى لمخالفة الحكم لما هو ثابت بالأوراق . فسخ العقد إنذالم تفقد شروطه .

العددان السابع والثامن	فهرست	السنة الثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	ملخص الأحكام
٤٤٧	١٩٩٦ ١٢ يناير ١٩٥٠	الشرط الجزائي المنصوص عنه في العقد .
٤٤٨	١٩٩٨ د د د	الدفع بعدم جواز الاستئناف . حكم التواعد العامة أو حكم المرسوم بقانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٦ . شراء المحل التجاري بأمر من المجلس الحسبي يتناول الإيجارة .
٤٤٩	١٩١٠٠٠ ١٩ يناير ١٩٥٠	الحارس على الوقف . سلطته . تقرير الخبير . عدم تنفيذ الحكم التقيدي . إذا أخذ به الحكم كان قاصر اليان . تقرير الدليل في الدعوى من حق قاضي الموضوع . بطلان عمل الخبير في إجراءات المعايمة في غيبة الخصوم .
٤٥٠	١٠٠٥ د د د	حالة الديون . رضاه المدين . مؤجر يتناول عن الربع للسائر ضد المنتصب . صدور الحكم بالتعويض للسائر . عدم جواز . استعمال حق المدين . ليس للسائر دعوى مباشرة ضد المتعرض لسبب قانوني .
٤٥١	١٠٠٧ د د د	صحة التناقد . أعمال تحضيرية . عقد لم يتم . رفض .
٤٥٢	١٠٠٨ د د د	طعن بالتزوير . فقد الحتم . غشوا الطعنون ضد م عليه التوقيع به . واقعة غش الطاعن عن إثباتها . لا يكفي مجرد الادعاء بها . تعيب أحد الدليلين .
٤٥٣	١٠١١ ٢٦ يناير ١٩٥٠	طعن بالتزوير . قصور .
٤٥٤	١٠١٢ د د د	دعوى استرداد فرعية لالغاء حجز .
٤٥٥	١٠١٣ د د د	حكم تيممدي . طلب وقف تنفيذ . الحكم أعلن بعد قضاء قانون المرافعات الجديد . إجراءات الطعن تطبيقاً لقانون الجديد .
٤٥٦	١٠١٤ ١٨ يناير ١٩٤٩	(٤) قضاء محكمة استئناف مصر (التقضاء المدني) عامل . فصله . مكافأته . متى تازم . مقدارها .
٤٥٧	١٠١٦ ٨ فبراير ١٩٤٨	عدم قبول الدعوى . ليس من النظام العام . لا يجوز للمحكمة التقضاء به بتغير الدفع به . وعد بالبيع . جواز العبور عنه .
٤٥٨	١٠٢٠ ٥ مايو ١٩٤٨	استئناف . عريضة . توقيع المحامي عليها . شروطه .
٤٥٩	١٠٢١ ٢١ مارس ١٩٤٨	مجلس نقابة المحامين . صفته في تقدير آتاعاب المحامي .



العددان السابع والثامن	فهرست	السنة الثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	ملخص الأحكام
		(٥) قضاء محكمة استئناف مصر (القضاء التجاري)
٤٦٠	١٠٢٦	٢٤ نوفمبر ١٩٤٩
		١ - بين متممة ، عدم كفاية الأدلة . توجيهها ٢ - بين متممة . توجيهها في المسائل المدنية . جوازها في المسائل التجارية لا خلاف . ٣ - بين متممة . جواز المدول عن توجيهها وجواز عدم الأخذ بنتيجتها بعد تأديتها .
٤٦١	١٠٣٠	١ فبراير ١٩٥٠
		إيجاب صادر في باريس وتم قبوله في مصر . اختصاص المحاكم المصرية بنظر النزاع .
		(٦) قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
٤٦٢	١٠٣٢	٣٠ مارس ١٩٥٠
		دعوى استرداد عن حيز تحفظي . نظرها على وجه الاستعجال غير متوفر . وذلك بخلاف الحجر التنفيذي .
		(٧) قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجاري)
٤٦٣	١٠٣٦	٤ يناير ١٩٤٩
		إخطار جميع الدائنين بالحضور أمام المحكمة أثناء نظر المنازعة للقائمة من المقل في دين أحدهم . ليس ضروري .
٤٦٤	١٠٤٠	٢٣ يونيو ١٩٤١
		قرار أو أمر مأمور التفليس بإعلان حالة الانحدار . ليس أمراً بالمعنى الصحيح . هو تقرير لحالة الانحدار .
٤٦٥	١٠٤٣	١٣ فبراير ١٩٥٠
		شركة . نص استرجاع رأس المال سالماً غير جائز . العمليات التجارية والأرباح في العقد . شروطها .
		(٨) قضاء الضرائب
٤٦٦	١٠٤٥	٢١ ديسمبر ١٩٤٩
		وقف الدعوى العمومية حتى تتقرر الضريبة نهائياً . غير جائز .
		(٩) القضاء المستعجل
٤٦٧	١٠٥٥	٣٠ مارس ١٩٥٠
		١ - قانون المرافعات الجديد . أحكامه . يسرها في التطبيق . ب - مادة ٦٦٠ مرافعات جديد وعدم تعرضها مع الأمر الصادر في ٥ مارس سنة ١٨٨٠ والقانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩

العددان السابع والثامن	نورست	السنة الثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٦٨	١٠٥٨ ٢٦ ديسمبر ١٩٤٩	طلب المستأجر الزام المؤجر بالقيام بما أمرت به مصلحة التنظيم من اصلاحات ضرورية بالعين المؤجرة. اختصاص القضاء للمستعمل بالترخيص للمستأجر بإجراؤه . تحت إشراف خبير .
٤٦٩	١٠٦٠ ١٥ يناير ١٩٥٠	(١٠) قضاء المحاكم الجزئية ( القضاء التجاري ) سمرة . تعريضاً . متى يستحق السمسار أتعابه .
٤٧٠	١٠٦٤ ٢٥ مارس ١٩٥٠	إعلان الحوصوم . أحواله في قانون المرافعات الجديد .
٤٧١	١٠٦٧ ١٦ مارس ١٩٥٠	(١١) قضاء المحاكم الجزئية ( قضاء الجتمع ) ملف الدعوى . ضياعه . صورة رسمية من الحكم النهائي . قيمتها . وقائع إثباتها . معارضة . أثرها .
٤٧٢	١٠٧١ ٢٣ فبراير ١٩٥٠	الاستئناف يوقف تنفيذ الأحكام الصادرة بالعدوى في غير ما لم ينص عليه القانون . أثر التقرير بالاستئناف ولو كان حاصلًا بعد الميعاد .
٤٧٣	١٠٧٣ ٢٩ أكتوبر ١٩٤٩	(١٢) قضاء المخدرات إذن تفتيش . خطأ في تطبيق إسم المتهم . لا يطله .
٤٧٤	١٠٧٤ ٢٦ فبراير ١٩٥٠	تليس . تلقى مأمور الضبطية حالة عن طريق رواية . لا يجوز النظر من التوب لتعرف داخلية المسكن . غير جائز . شرط رضا المتهم تفتيش مسكه أن يكون بالكتابة .
١٠٧٦		بحث في قواعد تنفيذ الأحكام والعتود الرسمية في قانون المرافعات الجديد للدكتور رمزي سيف أستاذ قانون المرافعات بكلية الحقوق بجامعة فاروق الأول .
١٠٨٧		بيان بشأن المؤتمر الجنائي والإصلاح الدولي الثاني عشر .
١٠٨٩		كشف ببيان الكتب الثانوية الجديدة .
		بحث في القانون المدني للأستاذ نصيف زكي بك .

# المحكمة

مجلة قضائية

تحت إشراف المحكمة

مايو ويونيه

سنة ١٩٥٠

السنة الثلاثون

العدد

التاسع والعاشر

« الساعى على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله »

« حديث شريف »

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان « إدارة مجلة المحكمة » وتحررها بدار النقابة بشارع الملكة نازلى رقم ٥١ بمصر .

مطبعة « شام » بولطية

میان

نشرنا في هذين العددين الأحكام الآتية :

[illegible]

لجنة تحریر المجلة

عبد القاضى الشلقانى - مسعود الجراد - سليمان عبد الحليم البجاني - أحمد السادة نصيف زكى بك

من قراء أعضاء مجلس النقاية

من أعضاء مجلس النقابة

مايو ويونيه  
سنة ١٩٥٠

# المحكمة

المراد التاسع والماشر  
السنة الثمانون

## محكمة القضاء الإداري

### مجلس الدولة

( تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة محمد كامل مرسي باشا رئيس المجلس  
وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد زكي البهنسي بك والسيد علي السيد بك  
ومحمد علي راتب بك ومحمد ساي مازن بك المستشارين ) .

٤٧٥

٢ يونيه سنة ١٩٤٨

يجب أن تم الترقية في إحدى درجتين  
رابعتين منسنتين من درجات السكادر الفني  
المتوسط بالأقدمية المطلقة وذلك في حدود  
النسبة المقررة للترقية على هذا الأساس .

٢ — لا مكان الترقية بالأقدمية وبطريق  
التيسير بالتطبيق للمادة السادسة من كتاب  
المالية البوري يجب توافر شروط من بينها  
عدم وجود مرشحين أمضوا المدة القانونية  
في الدرجة المراد الترقية منها، وإلا يتخطى  
الموظف المرقى من هو أقدم منه في الدرجة  
الحالية .

٣ — لا اعتداد بما قوله الوزارة من  
أنها تركت المدعى في الترقية بالأقدمية المطلقة  
لعدم الكفاية في علمه ولسابقة لفت نظره  
إلى خطأ ارتكبه أثناء قيامه بأمورية كلف  
بها ما دامت الترقية بالأقدمية المطلقة واجبة  
في حدود النسبة المقررة لذلك وهي بإطلاقها

١ — قواعد التنسيق . كادر فني متوسط . وجود  
درجتين رابعتين منسنتين . وجوب شغل إحداها  
بالأقدمية المطلقة .

ب — قواعد التيسير . ترقية بالتيسير . شرطها  
عدم وجود مرشحين أمضوا المدة القانونية في الدرجة  
المراد الترقية منها وإلا يتخطى المرقى من هو أقدم منه  
في الدرجة الحالية .

ج — قواعد التنسيق . الترقية بالأقدمية المطلقة .  
ما دامت واجبة فلا تحتمل الترخس في التعدير .

د — لفت النظر . لا يدخل في عداد الجرائم  
الأدارية التي قد تبرز تعطل الموظف في الترقية بالأقدمية .

هـ — قواعد التنسيق . الترقية بالأقدمية المطلقة .  
رقابة محكمة القضاء الإداري . عدم جواز الاحتجاج بأن  
القرار يدخل في سلطة الوزير التعديرية .

### المبادئ القانونية

١ — طبقاً للمادة الخامسة من قرار  
مجلس الوزراء بوضع قواعد التنسيق، ومن  
كتاب المالية البوري بتنفيذ تلك القواعد

الأسبوعية لوزارة الدفاع الصادرة في ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٤٧ فرغ للمدى هذه الدعوى بصحيفة موقعة من الأستاذ محمد زهدى عيسى المحامى أودعها سكرتيرية المحكمة في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ مع حافظة مستندات والمذكرة النازحة طالباً الحكم بإلغاء قرار وزير الدفاع الوطنى فيما تضمنته من ترقية كل من أحمد حسن فرغلى إقندى وعبد السلام إقندى إلى الدرجة الرابعة وروضع للمدى فى الترقية التى يستحقها قبلهما استناداً إلى أن القرار المذكور صدر باطلاً لمخالفته لقواعد التنسيق حسباً أقرها مجلس الوزراء فى ٢٩ من يولييه سنة ١٩٤٧ وقد نذب حضرة صاحب العزة محمد على راتب بلك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير فى الدعوى فأصدر فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ قراراً لاستيفاء ما هو مدين به ولتقديم مستندات تكميلية فأودعت الحكومة فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ مذكرة مع حافظة مستندات طالبة رفض الدعوى وفى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أودع للمدى مذكرة تكميلية بدفائه صمم فيها على طلباته الأولى وفى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أودعت الحكومة مذكرة تكميلية قالت فيها أن الوزير بحث حالة المدعى ورأى أنه على غير حق. وأن هذا من سلطة الإدارة التقديرية بما لا يجوز التعقيب عليها فيه. وبعد وضع التقرير فى الدعوى عين نظرها جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٨ ثم تأجلت إلى جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ثم أرحمى التظن بالحكم لجلسة اليوم.

### الحكم

د من حيث ان المدعى يؤسس دعواه على أن القرار المظنون فيه قد صدر باطلاً لمخالفته

لا تحتمل فى المعنى الترخص فى التقدير خصوصاً وقد عين قرار مجلس الوزراء النسبة التى يجوز الترقية إليها بالاختيار.

٤ — لفت النظر لا يدخل فى عداد الجزاءات الادارية المنصوص عليها التى قد تبرر تخلى الموظف فى الترقية بالأقعية.

٥ — لا منقح فيما تقوله الحكومة من أن وزير الدفاع بحث فى حالة المدعى ورأى عدم استحقاقه للترقية وأن قراره يدخل فى حدود سلطته التقديرية من حيث ملائمة أو عدم ملائمة الترقية بما لا يجوز التعقيب عليه — لا منقح فى ذلك ما دام مثار النزاع هو تخلى المدعى فى الترقية مع وجوب ترقية قانوناً فى حدود النسبة المقررة لذلك، فالقرار على هذا الوجه خاضع لرقابة المحكمة.

### الوقائع

تحصل وقائع الدعوى فى أن للمدى حصل فى سنة ١٩١٦ على دبلوم الفنون والصنائع وعين فى سنة ١٩١٧ بوزارة الأشغال ثم نقل منها إلى مصلحة المساحة فوزارة الدفاع الوطنى حيث يعمل الآن فى وظيفة مهندس سلاح للمهندسين والأشغال وقد رقى فى أغسطس سنة ١٩٢٨ إلى الدرجة السادسة الفنية وإلى الدرجة الخامسة الفنية فى مارس سنة ١٩٤٤ ثم صدر قانون التنسيق واختص القسم الذى يعمل فيه بدرجتين رابعتين من درجات الكادر الفنى المتوسط رقى إلى إحداها أحمد حسن فرغلى إقندى وقيد على الثانية محمد عبد السلام إقندى وذلك بمقتضى قرار وزير الدفاع الوطنى المنشور فى النشرة للندنية

« ومن حيث أن التابت من أوراق الدعوى أن قسم سلاح المهندسين والأشغال بوزارة الدفاع أخصص في التفتيش بدرجتين رابعتين من درجات الكادر الفني المتوسط وأن المدعى أسبق في ترتيب أقدمية الدرجة الخامسة الفنية من الموظفين المطعون في ترقيتهما إذ رقي إلى الدرجة الخامسة في ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٤ بينما رقي أحمد حسن فرغلي إندى إليها في ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٤ ومحمد عبد السلام خضر إندى في ديسمبر ١٩٤٥ كما ظهر من أوراق الدعوى كذلك أن محمد عبد السلام خضر إندى لم تخص عليه في الدرجة الخامسة حين صدور القرار المطعون فيه مددًا لأربع السنوات اللازمة للترقية. » ومن حيث أنه يجب طبقًا للمادة الخامسة من قرار مجلس الوزراء بوضع قواعد التفتيش من كتاب المالية العمومي بتنفيذ تلك التواعد أن تم الترقية إلى إحدى هاتين الدرجتين بالأقدمية المطلقة وذلك في حدود النسبة المقررة للترقية على هذا الأساس .

« ومن حيث أنه يجب من جهة أخرى لا مكان الترقية بالتيسير بالتطبيق للمادة السادسة من الكتاب المشار إليه توافر شروط من بينها عدم وجود مرشحين أمضوا المدة القانونية في الدرجة المراد الترقية منها . وألا يتخطى الموظف المرقى من هو أقدم منه في الدرجة الحالية .

« ومن حيث أن القرار المطعون فيه قد خالف نص المادتين المذكورتين إذ ترك المدعى في الترقية إلى الدرجة الرابعة الفنية مع أنه أقدم من جميع الموظفين المطعون في ترقيتهم وإذا صدر بترقية محمد عبد السلام خضر إندى بطريق التيسير مع عدم استكمال المدة القانونية اللازمة للترقية وتوافر الشروط في المدعى .

للقواعد التي قررها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٤٧ في شأن تنسيق درجات الموظفين والمستخدمين في الوزارات وللكاتب وزير المالية العمومي رقم ف ٢٣٤-١٧/٢ الصادر في ٣٠ منه بتنفيذ قواعد التفتيش ذلك أن قسم سلاح المهندسين والأشغال بوزارة الدفاع قد أخصص بدرجتين رابعتين من درجات الكادر الفني المتوسط وكان يضمن ترقية المدعى إلى إحداها بالأقدمية المطلقة في حدود النسبة المنيرة لذلك باعتبار أنه أقدم الموظفين الفنيين في الدرجة الخامسة بالقسم المذكور فتكون وزارة الدفاع إذ تركه في الترقية ورقت إلى الدرجتين المذكورتين كلا من أحمد حسن فرغلي إندى ومحمد عبد السلام خضر إندى مع أنها أحدث منه في أقدمية الدرجة الخامسة فضلًا عن أن ثانيهما لم يستكمل المدة اللازمة للترقية بالتفتيش مع توافر ذلك في المدعى — أن وزارة الدفاع إذ فعلت ذلك تكون قد خالفت القانون .

« ومن حيث أن الحكومة ترد على ذلك بأنها تركت المدعى في الترقية إلى الدرجة الرابعة الفنية لعدم كفايته في عمله . ولسابقة لفت نظره إلى خطأ ارتكبه في توزيع كمية من الذرة كان قد كلف بتوزيعها على العمال في سنة ١٩٤٦ أثناء وجوده بمأمورية عين الدالة بمركز البحرية وأن لجنة شئون الموظفين قررت بعد ذلك في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ قيد المدعى على درجة رابعة خالية في الميدانية وإن وزير الدفاع إذ بحث حالة المدعى وافق على قرار اللجنة في شأنه وقرار الوزير في ذلك لا يجوز التعقيب عليه إذ يدخل في حدود سلطته الإدارية من حيث ملامة أو عدم ملامة الترقية وخطست من كل ذلك إلى أن القرار المطعون فيه لم يخالف القانون في شيء .

٤٧٦

١٥ يونيو سنة ١٩٤٨

١ - عوائد بيان - تقديرها - عقود الاعجاز غير للصادقة - المشار إليها في المادة الثانية من الأمر الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ - هي التي تستر أجرة غير صحيحة بصرف النظر عنه - أجر المثل .

ب - عوائد بيان - تقديرها بطريق القياس - عدم جوازها إلا في حالة عدم وجود عقد إعجاز صحيح .

### المبادئ القانونية

١ - المقصود بعقود الاعجاز ( غير الصادقة ) المنصوص عليها في المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ الخاص بتنفيذ عوائد المبانى ، هو العقود التي لا تستر أجرة غير صحيحة في قصد المتعاقدين لا تلك التي تتضمن أجرة صحيحة ولو كانت أقل من أجر المثل .

٢ - لا يجوز تقدير العوائد بطريق القياس إلا في حالة عدم وجود إعجاز صحيح .

### الوقائع

تحصل وقائع الدعوى في أن المدعية تمتلك العمارة رقم ٣ بشوارع فؤاد الأول الرموز لها بالعمارة حرف في قسم الأزيكية - وقد أجرتها المدعية لشركة أولاد شيكوريل بموجب عقد إعجاز محرر في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٣٦ وثابت التاريخ بقلم المتود بحكمة مصر المختلطة في ٢ من يوليو سنة ١٩٣٦ تحت رقم ٣٢٨٢ وذلك لمدة اثني عشرة سنة تقضى من ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٩ وتنتهى في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بإعجاز سنوى قدره ٢٠٠٤ و ٣٣٢٠ ج يدفع

ومن حيث أنه لا اعتداد بما تقوله المدعى عليها من أنها تركت المدعى في الترقية بالأقدمية المطلقة لعدم الكفاية في علمه ولسابقة لفت نظره إلى خطأ ارتكبه أثناء قيامه بمأمورية كلف بها - ما دامت الترقية بالأقدمية المطلقة واجبة في حدود النسبة المترتبة لذلك وهي بإطلاقها لا تتحمل في المعنى الترخيص في التقدير خصوصاً وقد عين قرار مجلس الوزراء النسبة التي يجوز الترقية إليها بالاختيار هنا ولأن لفت النظر لا يدخل في عداد الجزاءات الادارية المنصوص عليها والتي قد تبرر تعطى الموظف في الترقية بالأقدمية .

ومن حيث أنه لا منقح فيما تقوله الحكومة من أن وزير الدفاع بحث حالة المدعى ورأى عدم استحقاقه للترقية ، وأن قراره يدخل في حدود سلطة التقديرية من حيث ملامه أو عدم ملامه الترقية بما لا يجوز التمييز عليه - لا منقح في ذلك ما دام مثار النزاع هو تعطى المدعى في الترقية مع وجوب ترقية قانوناً في حدود النسبة المترتبة لذلك ، فالقرار على هذا الوجه خاضع لرقابة المحكمة .

ومن حيث أنه بين من كل ما سلف أن الترار المطعون فيه قد اطلوى على مخالفة قواعد التنسيق إذ ترك المدعى في الترقية إلى الدرجة الرابعة الفنية فيعين الفأوه في هذا الخصوص .

( الضية رقم ٢٠ سنة ٢ في رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الزمة السيد على السيد بك ومحمد على راتب بك ومحمد الباي بك وعبد عزم بك ومحمد صابر الفاروق بك المستشارين ) .



ومقابل أتعاب المحاماة . وقد ندى أحد مستشاري المحكمة لوضع تقرير في الدعوى فأصدر في ٨ من يناير سنة ١٩٤٨ قرار أذن فيه في إبداء مذكرات واستيفاء فقط تكميلية وفي ٨ من يناير سنة ١٩٤٨ أودعت الحكومة مذكرة مع حافظة مستندات طالبة الحكم برفض الدعوى استنادا إلى أن الإيجار المبين في العقد غير صحيح وفي ٣ من فبراير سنة ١٩٤٨ أودعت المدعية مذكرة تكميلية أكدت فيها صحة الإيجار الوارد في العقد المقدم منها وفي ١٠ من مارس سنة ١٩٤٨ أودعت الحكومة مذكرة تكميلية صحت فيها على أقوالها الأولى وبعد وضع التقرير عين لنظر الدعوى جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت على الوجه المبين بالمحضر وتأجل الطعن بالحكم لجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٨ لجلسة اليوم .

#### المحكمة

١. من حيث أن المدعية تدعى على التزام الماطون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون لأنه قدر العوائد بالتقريب على أجره المثل في البيوت المجاورة ولم يقدرها على أساس الأجرة الواردة في عقد الإيجار المؤرخ في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٣٦ كما تنص بذلك الفقرة الأولى من المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ الخاص بتقدير عوائد الباني .

٢. ومن حيث أن الحكومة تدفع الدعوى بأن الأجرة الواردة في عقد الإيجار غير صحيحة وبأن مقدار الأجرة الحقيقي يزيد على ذلك بكثير لأن شركة ليون رولان وشركاء أقامت المارة على أرض مملوكة للشركة البلجيكية برسم خاص على ذمة أولاد شيكوريل المستأجرين وبشرط التزم بموجبها الآخرون بأن يدفعوا للشركة البلجيكية الباتمة لوالدة المدعية إيجارا

على اثني عشر قسطا - وقامت مصلحة الأموال المقررة بربط العوائد على هذه المارة فربطت عليها عوائد سنوية مقدارها خمسمائة جنيه ابتداء من أول سنة ١٩٣٨ لمدة ثمان سنوات تقبى في آخر سنة ١٩٤٥ يضاف إليها أجرة خمر مقدارها ١٠٠ ج سنويا - وفي ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ أخطرت مصلحة الأموال المتزيرة المدعية بتقدير عوائد مقدارها ٣٦ ج شهريا يضاف إليها أجرة خمر مبلغ ٢٠٠ م و ٧ ج على جزء من المارة ( النور المسروق بين المورين الأول والثاني ) وفي ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٦ أخطرتها المصلحة المذكورة بأنها قدرت على المارة نفسها عوايد سنوية مقدارها ١٥٠٠ ج يضاف إليها أجرة خمر مقدارها ٣٠٠ ج فظلمت المدعية من هذين التقديرين في ٢٥ من مايو ، ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٦ أمام مجلس المراجعة بمحكمة مصر وفي ١٩ من يونيو سنة ١٩٤٧ أصدر هذا المجلس قرار بتخفيض العوائد السنوية المربوطة على المارة إلى ١٤٤٠ ج يضاف إليها ٢٨٨ ج أجرة خمر والعوائد المربوطة على النور المسروق إلى مبلغ ٣٠ ج يضاف إليها ٦ ج أجرة خمر بحيث يكون مجموع العوائد عن المارة ١٤٧٠ ج يضاف إليها ٢٩٤ ج أجرة خمر - فرقت المدعية هذه الدعوى بصحيفة موقعة من الأستاذ توفيق دوس باشا الحامي أودعتها مع للذكره الشارحة وحافظة مستندات سكرتيرية المحكمة في ١٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ طالبة الحكم بإلغاء القرار الصادر في ١٩ من يونيو سنة ١٩٤٧ من مجلس المراجعة بمحكمة مصر بتقدير مبلغ ١٤٧٠ ج بصفة عوائد سنوية يضاف إليها أجرة خمر مقدارها ٢٩٤ ج على المارة المملوكة لها والموصفة بالصحيفة وتبديله إلى مبلغ ٣٣٢ ج بصفة عوائد يضاف إليها ٤٠٠ م و ٦ ج أجرة خمر مع إلزام الحكومة بالمصروفات

الصادقة والثاني ما إذا كان عقد الإيجار المقدم من المدعية صادقا .

• ومن حيث انه بالنسبة إلى الأمر الأول فالمستفاد من نص المادة الثالثة أن المقصود بعقود الإيجار الصادقة هو العقود التي لا تستر أجرة غير صحيحة في قصد المتعاقدين لا تلك التي تتضمن أجرة صحيحة ولو كانت أقل من أجر المثل - يؤكد ذلك، أولا: أن الأمر العالي المذكور وضع باللغة الفرنسية ثم ترجم إلى اللغة العربية والنص الفرنسي لكلمة صادقة هو Sincère أى صحيح . وثانيا: أن عقد الإيجار غير الصحيح أو الصوري يختلف عن عقد الإيجار الذي يتضمن أجرة أقل من أجرة المثل في أن الأول يستر أجرة صورية أما الثاني فيتضمن أجرة حقيقية ولو كانت تقل عن أجر المثل .

• ومن حيث انه فيما يخص بالأمر الثاني فالثابت من أوراق الدعوى أن الشركة البلجيكية تعاقدت في سنة ١٩٠٧ مع عمل شيكوبيل على إنشاء عمارة من بدروم وثلاث أدوار يستأجرها الأخير لمدة عشرين سنة بأجرة قدرها ١٠ ٪ من قيمة الأرض باعتبار المتر ٢٠ ج و ١٠ ٪ من قيمة المبنى دون ذكر لهذه القيمة ونص في العقد على التزام المستأجر بدفع قيمة المبنى على عشرين سنة في مقابل فائدة ٦ ٪ على أن تستزل فائدة واستهلاك كل قسط منها من المستحق من الإيجار وفي سنة ١٩٠٨ اتفق الطرفان على تعيين قيمة المبنى بمبلغ ١٣٠٠٠ ج وعلى التزام المستأجر بدفعها باعتبار ٥٠٠ ج كل شهر مقابل تخفيض الأجرة من ٢٨٥٦ ج (براقع ١٠ ٪ من ثمن الأرض والمبنى ومقابل ذلك ٢٨٥٦ ج) إلى ١٦٦٧ ج ثم عدل هذا الاتفاق في سنة ١٩١٠ بآخر اتفق فيه على تخفيض الأجرة من ١٦٦٧ ج إلى ١٣٣٧ ج وعلى إطالة مدة العقد

سنيو كما التزموا أيضا بدفع ثمن المبنى إلى شركة ليون رولان وشركاه على أقساط على أن تصبح المبنى بعد ثلاثين سنة ملكا للشركة البلجيكية وأنه على مقتضى هذا الوضع يكون الإيجار الحقيقي للمعارة هو مجموع الإيجار الذي يدفع إلى المدعية مضافا إليه قيمة القسط السنوي من استهلاك ثمن المبنى الذي يقوم بدفعه المستأجرون لشركة ليون رولان وشركاه وهو ما اعتبره مجلس المراجعة أساسا للتقدير المطعون فيه - وخلصت من كل ذلك إلى القول بأن الفقرة الأولى من المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ لا تنطبق على حالة المدعية بل تطبق عليها الفقرة الأخيرة من هذه المادة التي حصل التقدير على مقتضاها .

• ومن حيث أن المادة الثالثة من الأمر العالي المشار إليه تنص على أن تقدير الأجرة يكون أما بحسب الأجرة الواردة في عقود الإيجار إذا وجدت عقود وكانت صادقة وأما بالنسبة على البيوت المجاورة التي تكون أجرها معروفة مع مراعاة مقدار اتساع البيوت وصحتها ومناصفها ومراقبتها وبالجملة يكون التقدير بحسب ما يمكن الحصول عليه من الأجرة .

• ومن حيث أن المادة المذكورة تفرق بين حالات ثلاثة الأولى عدم وجود عقود إيجار أصلا - والثانية وجود عقود إيجار غير صادقة - والثالثة وجود عقود إيجار صادقة ، ففي الحالتين الأولى والثانية يكون تقدير الموائد بمراعاة الأجر في البيوت المجاورة المماثلة أما في الحالة الثالثة فيكون التقدير على أساس الأجرة الواردة في عقود الإيجار .

• ومن حيث أن البحث في الدعوى يدور حول أمرين الأول مدلول عبارة عقود الإيجار

دفعه شيكوريل من قبل . وثانيا : أن شيكوريل بدأ يدفع الايجار الحقيقي عن الأرض والبناء لشركة البلجيكية بواقع ٢٤٧١ ج من سنة ١٩٢٧ حتى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣٩ . وثالثا : أن مورة المدعية اشترت من الشركة البلجيكية كامل الأرض والبناء في سنة ١٩٣٠ . ورابعا : أن عقد الايجار الذي حرر بين المدعيتين على شيكوريل في سنة ١٩٣٦ يتضمن الأجرة الصحيحة عن المبنى والأرض التي يدفعها الأخير إلى المدعية وأخيرا أنه يجب حساب العوائد باعتبار جزم من اثني عشر من قيمة الأجرة الواردة في هذا العقد ومقدارها ٥٥٤ م و ٣٣٢٠ ج .

ومن حيث انه لا متنع فيما قاله المحكمة من أنه يجب حساب العوائد بطريق القياس على عمل أوريكو المجاور لمحل شيكوريل بقوله أن القيمة الواردة في عقد الايجار أقل من أجر المثل — لا متنع في ذلك أولا — لأن الأجرة في عقد الايجار المذكور صحيحة وتمثل القيمة التي تتقاضاها المدعية من المستأجر فضلا عن كامل الأرض والبناء . وثانيا — لأنه لا يجوز تقدير العوائد بطريق القياس إلا في حالة عدم وجود عقد ايجار صحيح . وثالثا — أن عمل أوريكو أكبر والمساحة من عمل شيكوريل واستوخر في ظروف تختلف عن الظروف التي استوخر فيها عمل شيكوريل . ورابعا : أن نفس المدعية هي المالكه لمبنى المخلين وليس لها مصلحة في اخفاء القيمة الحقيقية لاييجار عمل شيكوريل .

ومن حيث انه متى قرر ذلك يكون القرار المطعون فيه إذ قدر العوائد بطريق القياس على البيوت المجاورة قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين الغاؤه .

ومن حيث انه لا يدخل في وظيفة هذه

سنوات أخرى على أن تزداد الأجرة إلى مبلغ ٢٤٧١ ج في العشر السنوات السابعة على نهاية العقد وفي سنة ١٩٣١ احترق عمل شيكوريل فاتفقت الشركة البلجيكية مع شركة ليون رولان وشركاه على إعادة البناء كما اتفقت مع عمل شيكوريل على الاستمرار في استئجار البناء بالشروط الآتية ، أولا : أن تدفع الشركة البلجيكية لشركة ليون رولان وشركاه مبلغ ٢٧٤٢١ ج لإعادة البناء إلى حالته الأصلية . وثانيا : أن تجري شركة ليون رولان وشركاه بعض تغييرات وأصلاحات في البناء لخدمة عمل شيكوريل في مقابل مبلغ ٤٩٢ م و ٩٦٠٧ ج يدفعها الأخير لشركة ليون رولان . وثالثا : أن يستمر الايجار لنفس المدة وبذات القيمة المتفق عليها ، ورابعا : أن يلزم شيكوريل بدفع مبلغ ١٠٠٠ ج للشركة البلجيكية تعويضا جزئيا عن الأضرار التي تلحق البناء من جراء هذه التعديلات . وبموجب عقد مؤرخ في ١٨ من يناير سنة ١٩٣٠ ومسجل بمحكمة مصر المختلطة في ٢٨ من يناير سنة ١٩٣٠ باعت الشركة البلجيكية كامل الأرض والبناء إلى مورة المدعية بمبلغ ٤٧٥٠٠ ج وفي ٢٠ من يونيو سنة ١٩٣٦ اتفق عمل شيكوريل مع المدعية على تحرير عقد ايجار جديد لمدة اثني عشرة سنة تبدأ من ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٩ — اليوم التالي لنهاية العقد المحرر مع الشركة البلجيكية وينتهي في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بأجرة قدرها ٥٠٤ م و ٣٣٢٠ ج أي بزيادة قرب من الألف جنيه سنويا على الأجرة القديمة .

ومن حيث انه يبين من استعراض الوقائع على الوجه المين آتيا أولا : ان قيمة المبنى التي دفعها عمل شيكوريل للشركة البلجيكية استهلك في مدة العشرين سنة الأولى من الايجار التي تنهى في سنة ١٩٢٧ وان كل عقد ايجار تمهد بعد ذلك كان عن المبنى والأرض دون أي اعتبار لما

من عيوب ومخالفات دون أن يوجه إلى القرار الوزاري في ذاته عيب خاص به .

٢ — لوزارة الشؤون الاجتماعية بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الاشراف على الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية ولها بهذه المثابة التدخل في شئونها وفقاً لأحكامه وقراراتها في هذا الشأن من القرارات الادارية التي تتخذها بموجب سلطتها العامة فإذا كان القرار الذي أصدرته ليس قراراً ذا صفة تنفيذية وإنما هو مجرد قرار تحضيرى بطلب دعوة الجمعية العمومية للانعقاد لحل أوجه الخلاف بين الفريقين المتنازعين وتدير حل حفظاً لكيان الجمعية ورعاية لمصالحها ، فيكون على هذا الوجه مع اختصاص المحكمة به ، مما لا تقبل الدعوى في شأنه .

### الوقائع

أقام المدعيان هذه الدعوى بصحيفة أودعت مع المذكرة الشارحة — وحافطة بالمستندات سكرتيرية المحكمة في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٧ وأعلنت إلى المدعى عليهم في أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ وقالوا فيها ان الجمعية الخيرية التبطية الأرثوذكسية بمدينة القويم أسست سنة ١٨٨٠ ووضع مؤسساها لائحة أساسية تبين الغرض من انشائها وكيفية تكوينها ونظامها وقد عدلت اللائحة وصنفت الجمعية العمومية على هذا التعديل بجملة ٢٦ من يناير سنة ١٩٤٣ وبعد أن صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية طلبت وزارة الشؤون الاجتماعية ادخال بعض

المحكمة عند الفصل في دعوى إلغاء القرارات الادارية لمجاوزة حدود السلطة الحكم بتعديل القرارات المطعون فيها أو تصحيحها . بل يترك ذلك للادارة العامة وحدها تقوم به كنتيجة مباشرة للحكم الصادر بالائلاء .

( القضية رقم ٢٩٥ سنة ١ في رئاسة حضرة صاحب السعادة محمد كامل مرسى باشا رئيس المجلس وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد زكي البهنسي بك واليد على اليد بك ومحمد علي راتب بك ومحمد ساي ملز بك المستشارين ) .

### ٤٧٧

١٥ يونيو سنة ١٩٤٨

١ — جميات . الجمعية الخيرية التبطية الأرثوذكسية . لا تعتبر هيئة إقليمية أو بلدية . عدم اختصاص المحكمة بالفصل في طعونها الانتзائية . الطعن في قرار وزير الشؤون الاجتماعية باعتداء الانتخاب . لا عبرة بذلك مادام لم يوجه لقرار الوزاري في ذاته عيب خاص به .

ب — جميات خيرية . قرارات وزارة الشؤون الاجتماعية بالتدخل في شئونها طبقاً للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ . هي قرارات إدارية . متى لا يعتبر القرار ذا صفة تنفيذية وبالتالي لا تقبل الدعوى في شأنه . القرار التحضري .

### المبادئ القانونية

١ — لا جدال في أن الجمعية الخيرية التبطية الأرثوذكسية بالقويم لا تعتبر هيئة من الهيئات الإقليمية أو البلدية ومن ثم لا تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل في الطعون الانتзائية الخاصة بها . ولا يغير من الأمر شيئاً أن المدعى قد وجه دعواه الى قرار وزير الشؤون الاجتماعية باعتداء الانتخابات طالباً إلغاءه مادام موضوع البحث منط النظر في هذا الطلب هو سلامة تلك الانتخابات والفصل فيما ينعاه عليها الطاعن

عن الاشتراك في المناقشة وإبداء الرأي فيه فإن الأستاذ ميخائيل ليب باعتباره مطعوناً في انتخابه ولم يفصل بعد في صحة هذا الانتخاب لم يحز اعتباره عضواً وليس له الاشتراك في مناقشات مجلس الإدارة ومداولاته حتى يقرر المجلس ما يراه في شأنه . وعلى هذا الوضع يكون الأعضاء الحاضرون في الجلسة ثلاثة عشر عضواً وهم الذين لا مطعون عليهم ويكون الانقضاء صحيحاً وقد تناقش الأعضاء ودياً في الطعن المتقدم في انتخاب الأستاذ ميخائيل ليب ولذا تبين فريق منهم أن وجهة نظر الفريق الآخر هي قبول الطعن لوجهاته وقوة الأسانيد التي قدمها الطاعن السحب ستة من الأعضاء متحلين معاذير مختلفة واستمر السبعة الباقون وعند انسحاب أحد المدعيين وهو الدكتور وليم روفائيل فاه بألقاط هيئة للأعضاء الباقين معلناً استمرار استقالته فلم يسمح إزاء هذه الإهانة وهذا الإصرار على الاستقالة إلا قبولها ثم اختاروا الشخص الذي حاز أكبر عدد من الأصوات بعد الفائزين ليحل محل العضو المستقيل . ويضيف المدعيان بأن كل ما تم من تصرفات في هذه الجلسة وقع صحيحاً ومتفقاً مع أحكام اللائحة .

وفي ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ تلقى المدعي الأول استقالة موقعة من سبعة أعضاء بينهم الأستاذ ميخائيل ليب وسعى سعياً حثيثاً لكي يعدل المستقيلون عن استقالتهم ولكنهم رفضوا وأصرروا على فرض عضوية الأستاذ ميخائيل ليب وإعلان صحة انتخابه ولما كان هذا الإصرار يطوى على مخالفة صارخة لللائحة فقد فشلت الساعي وبجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ قرر قبول الاستقالة وإحلال أعضاء جدد محل المستقلين بعضهم ممن حصلوا على أصوات في الانتخاب والبعض الآخر من خيرة شبابه

تعديلات على اللائحة ثم صدقت عليها وتم تسجيل الجمعية وقفاً لنصوص هذا القانون وتوص اللائحة على أن الجمعية تتكون من مشركين يدقون اشتراكات شهرية ويدبرها مجلس إدارة يتكون من خمسة عشر عضواً ينتخبهم المشتركون لمدة ثلاث سنوات .

ويقول المدعيان أنه في نوفمبر سنة ١٩٤٦ حل موعد انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ودعيت الجمعية العمومية في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ لهذا الغرض ثم أجريت الانتخابات وأسفرت عن انتخاب خمسة عشر عضواً من بينهم منير حنا طنبوس أفندي والأستاذ ميخائيل ليب اللذان وقع انتخابهما باطلاً بالنسبة إلى الأول لأن المادة الأربعين من اللائحة تشترط ألا يكون عضو مجلس الإدارة موظفاً بالجمعية أو باحدى مدارسها ومنير أفندي حنا طنبوس ناظر لمدارس التوفيق التي تديرها الجمعية ويتقاضى راتبه منها وبالنسبة إلى الثاني لأن المادة السادسة من اللائحة تحتم أن يكون عضو مجلس الإدارة قبطياً أرثوذكسياً والأستاذ ميخائيل ليب كاثوليكي المذهب وقد دعى أعضاء مجلس الإدارة الجديد لجلسة تمعد في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وقبل انعقاد الجلسة قدم أحد الأعضاء طعناً في صحة انتخاب الأستاذ ميخائيل ليب كما أرسل منير أفندي حنا طنبوس كتاباً باقتراح تأجيل الجلسة لاتاحة فرصة أوفى للفهم بين الأعضاء وإعلان استقالته من العضوية إن لم يؤخذ باقتراحه وقد انقضت الجلسة وطرح اقتراح منير أفندي حنا فلم يؤخذ به باعتباره مستقيلاً وحضر جميع الأعضاء الباقين بما فهم الأستاذ ميخائيل ليب المطعون في انتخابه ولذا كانت المادة الخامسة والعشرون من اللائحة تقضي بأنه إذا كان لأحد الأعضاء مصلحة خاصة في موضوع ما وجب أن يتبع

به قبل موعد الاجتماع بخمسة عشر يوما على الأقل .

وأنه لما كان هذا التدخل من جانب المدعى عليها الأولى لاسد له من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ لم يجب المدعى الأول عن كتابها فأوفدت اليه مندوبين لهذا الغرض وقد رضى للأمر وحدد لعقد الجمعية العمومية يوم أول يونية سنة ١٩٤٧ وبالرغم من أن دعوة الجمعية العمومية كانت مقصورة - على النظر في الحالة التي نشأت عن تقديم بعض الأعضاء استقالاتهم ولائخاذ ما يرى في شأنها ولم تتضمن الإشارة إلى اجراء انتخابات إلا أن فريق المستقلين مطشيين إلى موقف الوزارة منهم وتأيدوا لهم أخذوا يثبون دعاية واسعة بأن الدعوة تشمل التقرير يحل مجلس الإدارة واجراء انتخابات جديدة وقد حضر المندوبان بجلطة أول يونية سنة ١٩٤٧ وسرعان ما استجابا لرغبة الأعضاء المستقلين واقترحهم حل مجلس الادارة الذي انتخب في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ واجراء انتخابات جديدة وقد كان تقرير اجراء انتخابات على هذا النحو مخالفا للامعة مخالفة صارخة إذ تضي المادة ٤١ منها بأن كل مشترك مضي على انضمامه ستة أشهر على الأقل مع ثابته على دفع الاشتراك الشهري يكون له الحق في ترشيح نفسه لعضوية مجلس الادارة وأن يقدم طلبا مشفوعا برسم ترشيح قدره مائتان وخمسون مليا قبل موعد الانتخاب بأسبوع على الأقل وتضي المادة ٤١ بأنه يجب أن ترسل بطاقة دعوى لجميع المشتركين الذين لهم حق الانتخاب قبل الميعاد المعين للانتخاب بأسبوع على الأقل ميثا فيها زمان الاجتماع ومكانه والغرض منه ووراق البطاقة صورة من جدول أسماء الأعضاء - والمشاركين الذين لهم حق

المدينة من أطباء وعامين وذلك عملا بحكم المادة ٢١ من اللائحة . وهذا التصرف أيضا لاغبار عليه ومتفق مع أحكام اللائحة ثم حدث أيضا أن قدم طلب موقع من ثمانية وخمسين شخصا بعقد الجمعية العمومية ولما كان بين الموقعين من ليسوا مشتركين في الجمعية وكانت بعض التوقيعات مريبة كما أن من بين الموقعين من عدل عن هذا الطلب بتوقيعه على طلب آخر يقايره فلم يتوافر التصاب الذي تقتضيه المادة ١٢ من اللائحة لدعوة الجمعية العمومية قرر مجلس الإدارة بجلطة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ رفض الطلب وفي ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ تم تشكيل هيئة مجلس الإدارة وأعضاء اللجان وانتخب المدعى الأول رئيسا لمجلس الإدارة وقد ظل المجلس يوالى اجتماعاته في هدوء بينما كان المستقلون يسعون سمعهم لهدم الجمعية فأرسلوا في فبراير سنة ١٩٤٧ انذارا إلى الجهات الحكومية باسطين الموضوع بما يتفق مع وجهة نظرم ثم طلبوا إلى مصرفين وصندوق التوفير بمكتب بريد الفيوم - عدم صرف أى مبلغ من ودائع الجمعية لديها وسرعان ما أجابت المصارف هذا الطلب وامتنعت عن الصرف فشلت بذلك حركة الجمعية . ويضيف المدعيان أن المدعى عليها الأولى (وزارة الشؤون الاجتماعية) بعد أن تلقت الانذار بشت إلى المدعى الأول بصفته رئيسا للجمعية بكتاب في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٧ قول فيه انها قررت طلب دعوة الجمعية العمومية بصفة غير عادية للنظر في الحالة التي نشأت عن تقديم ثمانية من أعضاء مجلس الإدارة استقالتهم من عضويته ولائخاذ ما تراه في شأنها وذلك تحت مراقبة هذه الوزارة على أن يحدد موعد لانعقاد الجمعية في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ هذا الكتاب مع ابلاغها

الأولى هذا التشكيل بكتابها المؤرخ في ٢٩ من  
ولما كانت جميع الإجراءات وقعت باطلا لعدم  
اختصاص المدعى عليها الأولى بإصدار قرار  
٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٧ الخاص بدعوة الجمعية  
العمومية وقرار ٢٩ من يونيو سنة ١٩٤٧ الخاص  
بإقرار انتخابات مجلس الإدارة الجديد لمخالفة ذلك  
نصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ ولائحة  
الجمعية الأساسية المصنق عليها منها والخطأ في  
تطبيقها وتأويلها وإساءة استعمال سلطتها بمحاولة  
إلغاء انتخابات ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بطريقة  
شاذة ملتوية مع أنها وقعت صحيحة لا مطعون  
عليها فقد طلب المدعيان (١) الأمر بوقف تنفيذ  
قرار ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٧ الخاص بإقرار  
انتخابات أول يونيو سنة ١٩٤٧ (٢) الأمر  
بتقصير المواعيد الميعة في قانون إنشاء مجلس النوبة  
ثم طلبا الحكم : أولا : بعدم اختصاص وزارة  
الشئون الاجتماعية في التدخل في شأن مجلس إدارة  
الجمعية . وثانيا : بإقرار انتخاب مجلس إدارة هذه  
الجمعية . الواقع في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ .  
وثالثا : بإعلان قرار ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٧  
والفائه هو وجميع ما ترتب عليه من آثار .  
ورابعا : بإلغاء قرار ٢٩ من يونيو سنة ١٩٤٧  
الخاص باعتقاد الانتخابات التي وقعت في أول  
يونيو سنة ١٩٤٧ وتشكيل مجلس إدارة هذه  
الجمعية وجميع الإجراءات والآثار والقرارات التي  
ترتبت عليه . وخامسا : بإلزام المدعى عليهم  
بالمصروفات ومقابل أضرار المحاماة مع حفظ  
جميع الحقوق ومنها المطالبة بالتضمينات . وقد  
عين سعادة رئيس المجلس لنظر الطلبين الخاصين  
بوقف التنفيذ وتقصير المواعيد جلسة ٢ من  
سبتمبر سنة ١٩٤٧ وبمسمع ملاحظات الطرفين  
أصدر في ٤ من سبتمبر قراره برفض الطلبين وفي  
٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ أودعت الحكومة

الانتخاب وجميع هذه الإجراءات لم تتم وبالرغم  
من تلبية المدعى الأول لمتنوبي الوزارة إلى هذه  
المخالفات لم يأبأ لها ثم جرت الانتخابات تنفيذا  
لخطة معينة فاستبعد مئات من المشتركين توصلا  
لحصر الانتخاب في أقل عدد حتى يمكن التأثير  
فيهم ومولي فريق المستقلين حتى أن العضو الذي كان  
متفقا على ترشيحه للرئاسة والذي لم يدفع اشتراكه  
الشهري منذ عشرين شهرا دفع الاشتراك المتأخر  
كله دفعة واحدة . بل بالرغم من أن كتاب وزارة  
الشئون الاجتماعية صريح في أن مهمة المتدوين  
هي المراقبة إلا أنها أخفا يتحكان في الاجتماع  
وإعلان أرائهما املاء . وقد جرى الأمر في  
استحصال شديد حتى فأت المتدوين أو اللجنة التي  
نيطت بها عملية الانتخاب والتي شكلت تشكيلا  
باطلا تتكون أسماء من حضروا من الأعضاء  
وأسماء من تخلفوا على أن حل مجلس الإدارة  
ليس بما تملكه الجمعية العمومية وبالتالي يكون  
استفتاءها في هذا الشأن باطلا ولو فرض أن  
الجمعية العمومية تملك حل مجلس الإدارة لوجب  
تقديم اقتراح الحل قبل جلسة أول يونيو سنة  
١٩٤٧ بأسبوع كاهو الشأن في أي اقتراح يعرض  
على الجمعية العمومية طبقا لنص الفقرة الأولى من  
المادة السادسة عشرة ثم أن أربعة أعضاء ممن  
انتخبوا وقع انتخابهم باطلا فيدرخا طنبوس أفندي  
لا يزال ناظرا للمدارس التابعة للجمعية وانتخابه  
بخالف المادة ٤١ من اللائحة والاستاذ مينخايل  
ليب لا يزال كاثوليكي المذهب وانتخابه بخالف  
المادة السادسة وسلم أفندي رشدي تأخر عن دفع  
الاشتراك عشرين شهرا فانتخابه بخالف المادة ٤١  
والذكور ولهم وفاتيل حكم عليه بالحبس ثلاثة  
أشهر لتزويره شهادة طية فانتخابه بخالف المادة  
السادسة . وقد شكل مجلس الإدارة الجديد يوم ٣  
من يونيو سنة ١٩٤٧ وأقرت المدعى عليها

لا تعتبر هيئة من الهيئات الإقليمية أو البلدية ومن ثم لا تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في الطعون الانتخابية الخاصة بها .

« ومن حيث أنه لا يغير من الأمر شيئاً أن يكون للدعى قد وجه دعواه إلى قرار وزارة الشؤون الاجتماعية باعتقاد الانتخابات التي تمت في أول يولية سنة ١٩٤٧ طالباً إلغاء مادام موضع البحث ومناطق النظر في هذا الطلب هو سلامة تلك الانتخابات والفصل فيما ينام عليها للدعيان من عيوب ومخالفات دون أن يوجه إلى القرار الوزاري في ذاته عيب خاص به .

« ومن حيث أنه لذلك يكون الدفع بعدم الاختصاص بالنسبة إلى الطليات المتعلقة بهذا الوجه في محله متعيّناً قبوله .

« ومن حيث أنه بالنسبة إلى الوجه الأول فإن لوزارة الشؤون الاجتماعية بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الاشراف على الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية ولها بهذه المثابة التدخل في شئونها وقتاً لاحقاً وقراراتها في هذا الشأن من القرارات الإدارية التي تتخذها بموجب سلطتها العامة ؛ على أنه من ناحية أخرى فإن القرار المؤرخ في ٢٦ من ابريل سنة ١٩٤٧ ليس قراراً ذا صفة تنفيذية وإنما هو مجرد قرار تحضيري بطلب دعوة الجمعية العمومية للاعتقاد لبحث وجوه الخلاف بين الفريقين المتنازعين وتدير حل له حفظاً لكيان الجمعية ورعاية لمصالحها ومن ثم يكون هذا الوجه مع اختصاص المحكمة به لا قبل الدعوى في شأنه .

( القضية رقم ٣٣٢ سنة ١ في الهيئة السابقة ) .

مذكرة بدفعها مع حافظة المستندات ودفعت بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى وبعدم قبولها بالنسبة إلى طلب إلغاء القرار المؤرخ في ٢٧ من ابريل سنة ١٩٤٧ ثم طلبت في الموضوع الحكم برفضها مع الزام المدعين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ولم يودع باقي المدعى شيئاً أو يبدوا دفاعهم وقد ندب حضرة صاحب العزة محمد ساسى مازن بك المستشار بالمحكمة لوضع تقرير في الدعوى وبعد وضعه أحييت الدعوى إلى المرافعة وعين لنظرها جلسة ٢٠ من ابريل سنة ١٩٤٨ ومنها تأجلت إلى جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المذكور بالمدعى ثم أرجأت التعلق بالحكم إلى جلسة اليوم .

### الحكم

« من حيث أنه يبين من استقره الطليات المقدمة في الدعوى وأستند المدعى فيها أنها تحصل في وجهين أولهما الشكوى من تدخل وزارة الشؤون الاجتماعية في شؤون الجمعية بإصدار القرار الذي تضمنته الكتاب المؤرخ في ٢٦ من ابريل سنة ١٩٤٧ ثم الطعن في هذا القرار، والثاني الطعن في الانتخابات التي تمت في أول يولية سنة ١٩٤٧ لعدم وجود ما يبررها ولا قرانها بمخالفات لاحكام لائحة الجمعية ونظامها الاساسى وغيرها من الاحكام القانونية .

« ومن حيث أنه بالنسبة إلى الوجه الثاني فقد نصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة على اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية أو البلدية ولا مجال في أن الجمعية الخيرية القبطية الأرثوذكسية بالقيوم



٤٧٨

١٥ يونيه سنة ١٩٤٨

١ — تظلم من قرار إداري . يتف سريان ميعاد الطعن . ويظل مفتوحاً ما دام لم يصدر قرار في التظلم ويحصل نشره أو إعلان صاحب الشأن به .

ب — قرار إداري . ذكر أسبابه في غير الحالات التي يوجب القانون ذلك . خضوعها لرقابة المحكمة لتصرف مدي صحتها من الوجهة الواقعية ومن جهة مطابقتها لقانون نصاً وروحاً .

ج — قرار إداري . ابتناؤه على حكم جنائي غير قائم لسبق قضه . إلناؤه .

د — طلب تعويض . شرطه . أن يقوم على حق أثر فيه القرار الإداري وأن يكون الملقى ضرراً محققاً بالطلب .

### المبادئ القانونية

١ — جرى قضاء هذه المحكمة على أن ميعاد الطعن يظل مفتوحاً ما دام لم يصدر قرار في التظلم من القرار الإداري ، ولم يحصل نشره أو إعلان صاحب الشأن به ، حتى يبدأ سريان الميعاد في حقه . وإذا لم يصدر في التظلم المقدم من المدعى مثل هذا القرار ، فإن الميعاد يظل مفتوحاً بالنسبة إليه وتكون الدعوى والحالة هذه قد رُفعت في الميعاد .

٢ — جرى قضاء هذه المحكمة على أنه وإن كانت الإدارة غير ملزمة ببيان أسباب قرارها إلا حيث يوجب القانون ذلك عليها إلا أنها إذا ما ذكرت أسباباً فإن هذه الأسباب ولو في غير الحالات التي يوجب القانون ذكر أسباب فيها ، تكون خاضعة

لرقابة محكمة القضاء الإداري لتصرف مدي صحتها من الوجهة الواقعية ومن جهة مطابقتها للقانون نصاً وروحاً فإذا ظهر أنها غير صحيحة واقعيّاً أو أنها منطوية على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله كان القرار معيباً وحتى لهذه المحكمة أن تحكم بالفائه .

٣ — إذا صدر القرار المطعون فيه في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٧ وكان الحكم الجنائي الذي بني عليه القرار غير قائم إذ سبق أن نقضته محكمة النقض والابرار الجنائية في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ فيكون القرار والحالة هذه قد بني على سبب غير قائم وبالتالي قد جاء مخالفًا للقانون متيناً الغاؤه .

٤ — طلب التعويض يجب أن يقوم على حق أثر فيه القرار الإداري فألحق بصاحبه ضرراً محققاً فإذا لم يتوافر تعين رفض الطلب .

### الوقائع

أقام من يدعى أبو المواب محمد موسى جنحة مباشرة أمام محكمة نيجع حماني على المدعى وآخرين يتهمهم فيها بأنهم في يوم ١١ من أبريل سنة ١٩٤٥ بتاحية جزيرة الدوم (أولا) دخلوا غتاراً مساحته عشرة قراريط في حيازته بقصد منع هذه الحيازة بالقوة (وثانياً) بأنهم في الزمان والمكان سألني الذكر سرقوا الثعير المملوك له من العشرة القراريط المذكورة — وطلبت التياه عقابهم بالمادتين ٣٦٩ و ٣١٧ ققرة من قانون العقوبات — وقد ادعى أبو المواب محمد

لإتهامه بسرقة شير ودخوله عقاراً مملوكاً الغير بتصد من حيازته بالقوة وأن هذا الحكم قد تأيد استئنافاً في ٦ من يونيو سنة ١٩٤٦ وأنه وإن كان المدة المذكور قد رفع قطعاً عن هذا الحكم لما يفصل فيه إلا أن ذلك لا يؤثر في كون الحكم قد أصبح نهائياً ومن شأه المساس بحسن سيرته واستقامته ولا يصح معه بقاء المدة في وظيفته - وكان المدعي عند ما أحس بأن التية اتجهت في وزارة الداخلية نحو رفته قد تظلم بمرضاة مؤرخة في ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٧ إلى المدير منها إلى أن السبب الذي من أجله يراد رفته وهو صدور الحكم الجنائي عليه قد زال فعلاً إذ قضت محكمة القضاء في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ بتقضى وإحالة القضية إلى محكمة قنا الابتدائية للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى وعلى هذه المريضة تأشير في يوم ٢٧ منه بإحالتها إلى إدارة الشياخات بالمديرية ولكن ليس في الأوراق ما يستفاد منه أن هذا التظلم عرض على وزير الداخلية قبل أن يصدر قراره الذي جاء به أن التقضى لما يفصل فيه ثم أرسل مدير قنا إلى مأمور مركز أبو طشت في ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٧ كتاباً ومعه تظلم المدعي المذكور لتفسيحه أن الوزارة أصدرت قراراً بفصله ونظراً إلى غيابه بالقاهرة لم يبلغ ذلك إلا في ١٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ فظلم منه في اليوم ذاته مشيراً إلى أن أبى خفية عملت على رفته مع أن الحكم كان قد قضى وأعيدت محاكمته ولما يفصل فيها .

فاستطلعت وزارة الداخلية بكتابها المؤرخ في ٣٠ من يوليو سنة ١٩٤٧ رأى إدارة الرأي لوزارة الداخلية بمجلس العولة في هذا الموضوع مشيرة إلى أن المدعي قدم تظلاً من رفته في ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٧ وإلى أنه قد عين لنظر تعيين

موسى مدنياً قبل المتهمين متضامين بملج ٢١ ج بصفة تموض . وقيدت الدعوى بجدول المحكمة المذكورة برقم ١٨٦٤ لسنة ١٩٤٥ وقضت فيها في ١٤ من مايو سنة ١٩٤٦ غايياً على بعض المتهمين ومن بينهم المدعي وحضوراً على الباقيين بحبس كل منهم شهراً واحداً مع الشغل والنفاذ وبالزامهم متضامين بأن يدفعوا للدمى المدنى مبلغ ١٥ ج والمصروفات المدنية المناسبة فاستأنف المدعي (علام محمد عوض) هذا الحكم في ١٦ من مايو سنة ١٩٤٦ وقيد الاستئناف برقم ١٥٠٣ لسنة ١٩٤٦ أمام محكمة قنا الابتدائية التي قضت فيه بهيئة استئنافية في ٦ من يونيو سنة ١٩٤٦ حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وبالزام المتهمين بالمصروفات المدنية الاستئنافية وأغضهم من المصروفات الجنائية فظلم المدعي في هذا الحكم بطريق القضاء في ٨ من يونيو سنة ١٩٤٦ وقيد الظمن بجدول المحكمة برقم ١٨٨٩ لسنة ١٦ القضائية وفيه قضت المحكمة ببطله ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ بقبول الظمن شكلاً وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة قنا الابتدائية للفصل فيها مجدداً من هيئة استئنافية أخرى وبالزام المدعي بالحقوق المدنية بالمصروفات المدنية - وكانت قد قدمت في حق المدعي بدد صدور الحكم عليه ظمون في صلاحية البقاء في منصب العمدية . وكتبته مديرية قنا إلى وزارة الداخلية كتاباً رقم ٦٢٥ في هذا الشأن فأصدر وزير الداخلية قراراً في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٧ برقت المدعي من وظيفته استند في أسبابه إلى كتاب المديرية المذكور وإلى أنه قد تبين منه ومن الأوراق المرافقة له أن المدة سبق الحكم عليه ابتدائياً بالحبس شهراً مع الشغل في القضية رقم ١٨٦٤ جنح نيج حمادى لسنة ١٩٤٥

وقد أعلت الأوراق المذكورة إلى المدعى عليه في ٣١ مه — كما أمر سعادة رئيس المجلس في هذا اليوم بتقصير المواعيد ثم أودع المدعى عليه في ٨ من يناير سنة ١٩٤٨ مذكرة بدفعه طلب فيها أصلياً بالحكم بعدم قبول الدعوى واحتياطياً برفضها مع إلزام المدعى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . فرد المدعى بمذكرة أودعها في ٢٠ مه طالباً فيها رفض الدفع بعدم قبول الدعوى والحكم بتبنيها مصفاً بالموضوع على طلباته . ولم يرد المدعى عليه على هذا الرد . ثم تدب حضرة صاحب العزة السيد على السيد بك المستشار بالمحكمة في ٤ من فبراير سنة ١٩٤٨ لوضع التقرير في الدعوى فأصدر في ٦ منه قراراً كلف فيه المدعى عليه إيداع الأوراق المبينة بعمله في خلال أسبوع من تاريخ إعلانه به بقديم حافظة يعض الأوراق .

وبعد وضع التقرير عين لنظر الدعوى جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ثم أرجىء التطق بالحكم لجلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٨ وفيها قررت المحكمة فتح باب المرافعة لجلسة ١١ من مايو سنة ١٩٤٨ وكلفت الحكومة إيداع الأوراق الخاصة بالترشيح العممية بعد فصل المدعى وما قدمه من طلبات في هذا الشأن وعلى الأخص التظلم المورخ في ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٧ والمشار إليه في كتاب وكيل وزارة الداخلية إلى إدارة الرأي بمجلس الدولة في ٣ من يولييه سنة ١٩٤٧ ثم أجليت الدعوى إلى جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٨ لتنفيذ القرار السابق وفيها سمعت ملاحظات الطرفين الحتمائية على النحو الثابت بمحضرها ثم أرجىء التطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

عمدة جديد أمام لجنة شياخات مديرية قنا يوم ١٢ من يولييه سنة ١٩٤٧ وأن المدعى اتهم أيضاً في جنحة أخرى رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٤٦ نجح حمادى فأفتها بكتباها المورخ في ٢٠ مه بأنها لاحظت أن الحكم الذي يبنى عليه قرار الرقت كان قد قضى قبل صدور هذا القرار وأجليت القضية إلى المحكمة للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى . ولذلك يجب انتظار المحاكمة المجددة ليم التصرف في الموضوع على مقتضى الحكم النهائي فيها وقد استلمت الوزارة من النيابة عمام في اللجنة المذكورة وكذلك عن اللجنة الأخرى رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٤٦ نجح حمادى التي اتهم فيها المدعى كذلك بدخول عتار للدعى المدعى سائق الذكر بقصد منع حيازته بالقوة فأجابها بأن اللجنة الأولى لما أن أجليت إلى المحكمة للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى قيدت بجدول المحكمة رقم ١٤٨٠ سنة ١٩٤٧ مستأق قضا وحكم فيها بجلسته ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بالعام الحكم المستأق وبراة التهمين من التهمتين المستدتين اليهم ويتأيده بالنسبة إلى التعويض والأرستات التهمين بالمصروفات المدنية والاستئناف وأعت الجميع من المصروفات الجنائية . وأما القضية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٤٦ نجح حمادى فقد حكم فيها ابتدائياً بالبراة واستأق الحكم رقم ١٥٠٢ لسنة ١٩٤٦ مستأق قناولما يفصل فيه . أقام المدعى هذه الدعوى بالصعيفة المودعة سكرتيرية المحكمة مع مذكرتها الشارحة وحافطة بمستنداته في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ طالباً إلغاء القرار الصادر في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٧ برفته . وبالإزام المدعى عليه بقرش صاغ على سبيل التعويض مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة — كما طلب من سعادة رئيس المجلس قصير المواعيد .

## الحكم

## ١ - عن الدفع بعدم قبول الدعوى

« من حيث ان مبنى هذا الدفع ان الدعوى إذ رفعت بأن أودعت صحتها في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ بينا الترار المطعون فيه قد صدر في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٧ وأنه لا بد من أن يكون للمدعى قد علم به في حينه بحكم وظيفته ، ان الدعوى تكون والحالة هذه قد رفعت بعد ميعاد الستين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون انشاء مجلس الدولة .

« ومن حيث انه قد استبان للحكمة من الاطلاع على الأوراق أن المدعى قدم في ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٧ تظلمًا من القرار المطعون فيه ، فمن شأن هذا التظلم أن يقف للميعاد المعلن لتقديم طلب الالتاء أمام محكمة القضاء الإداري ما دام التظلم قد قدم خلال الميعاد المذكور وذلك طبقًا للمادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الميعاد يظل مفتوحًا ما دام لم يصدر قرار في هذا التظلم ولم يحصل نشره أو اعلان صاحب الشأن به حتى يبدأ سران الميعاد في حقه وإذا لم يصدر في التظلم المتقدم من المدعى مثل هذا القرار ، فإن الميعاد يظل مفتوحًا بالنسبة اليه وتكون الدعوى والحالة هذه قد رفعت في الميعاد ومن ثم يكون الدفع في غير محله واجبا رفضه .

## ب - عن الموضوع

« ومن حيث ان المدعى يستد في دعواه إلى أن القرار المطعون فيه قائم على سبب غير موجود وقت صدوره لأن الحكم الجنائي الذي كان قد صدر في الجلسة رقم ١٨٦٤ لسنة ١٩٤٥ نجح حامد والمؤيد استئنافيا في القضية رقم ١٥٠٣

لسنة ١٩٤٦ وهو الذي اتبنى عليه القرار كان قد زال قانونا ، اذ قضته محكمة النقض والابرار الجنائية بحكمها الصادر في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ في حين ان القرار المطعون فيه قد صدر في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٧ . وعلى كل حال فيبعد أن أعيدت محاكمته وقفا لما أمرت به محكمة النقض قضت محكمة جتج قنا المستأنفة في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ نهائيا ببراءته مما أسند اليه .

« ومن حيث ان المدعى عليه دفع الدعوى بأنه انما استعمل في رفعت المدعى السلطة المخول اياها بتمتضي المادة الخامسة من الأمر العالي الصادر في ١٦ من مارس سنة ١٨٩٥ وذلك نظرا إلى صدور الحكم عليه بالحبس شهرا مع الشغل لدخوله في عقار بقصد منع حيازته بالقوة ولسرقة شعير الأمر الذي يحس سمته ويحل بشرفه وانه لا يتقدم في سلامة القرار كون المدعى كان قد رفع وقتئذ نقضا عن الحكم المذكور لأن النقض طريق غير عادي للظعن ولا ينبغي أن الحكم يعتبر نهائيا .

« ومن حيث انه قد استبان للحكمة من مراجعة أسباب القرار المطعون فيه انه بنى على أن المدعى سبق الحكم عليه ابتدائيا بالحبس شهرا مع الشغل في القضية رقم ١٨٦٤ جتج نجح حامد سنة ١٩٤٥ لاتهامه بسرقة شعير ودخوله عقارا مملوكا للغير بقصد منع الحيازة بالقوة وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا بجلسته ٦ من يونيه سنة ١٩٤٦ - وأنه وإن كان قد رفع نقضا عن هذا الحكم لما يفصل فيه إلا أن ذلك لا يؤثر في صيرورة الحكم نهائيا - وأن الحكم المذكور من شأنه أن يحس حسن سيرته واستقامته بحيث لا يصح معه بتأواه في وظيفة العمدية .

« ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كانت الادارة غير ملزمة ببيان

على الماضي بل قضت المادة الثانية والثلاثون منه على أن يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ومقتضى ذلك ألا تجري هذه الأحكام إلا على حالات الفصل التي تقع من تاريخ العمل به بحيث لا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله عملاً بحكم المادة ٢٧ من الدستور وعلى ذلك يكون استبعاد اسم المدعي من كشف المرشحين للعمدية مجانباً للصواب حقيقةً بالانقضاء إذا كان مستنداً إلى أن المدعي قد فصل من العمدية قبل سريان القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ .

٢ - قرار لجنة الطعون باستبعاد اسم المرشح هو قرار نهائي بغير حاجة إلى اعتداد من وزير الداخلية وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ .

### الوقائع

أقام المدعي هذه الدعوى وقال فيها أنه كان عمدة لثاحية القناطر الخيرية ثم أجريت انتخابات سنة ١٩٤٥ وظن وزير القنوين حينئذ وهو عضو في حزب الكتلة أن المدعي يتأخر خصم المرشح من هذا الحزب فأوعز إلى مفقش القنوين بوضع تقرير عنه بأنه يشتغل بالتجارة وأن هذا يتنافى مع مقتضيات وظيفة العمدية وكانت نتيجة ذلك أن أصدر وزير الداخلية قراراً بفصله من وظيفته إدارياً فتظلم من ذلك وإذا اتضح له أنه لا يمارس التجارة وأن فصله لم يكن على حق أمر بإدراج اسمه في كشف المرشحين للعمدية ثم عرفت جلسة اللجنة الشياعات بمديرية القليوبية التي قررت تضييق عمدة بالجماع الآراء وبشت

أسباب قرارها إلا حيث يوجب القانون ذلك عليها إلا أنها إذا ما ذكرت أسباباً فإن هذه الأسباب ولو في غير الحالات التي يوجب القانون ذكر أسباب فيها تكون خاضعة لرقابة محكمة القضاء الإداري لتعرف مدى صحتها من الوجهة الواقعية ومن جهة مطابقتها للقانون نصاً وروحاً فإذا ظهر أنها غير صحيحة واقفياً أو أنها منطوية على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله كان للقرار معيياً وحتى لهذه المحكمة أن تحكم بالفائه .

ومن حيث أنه حين صدر القرار المطعون فيه في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٧ كان الحكم الجنائي الذي بني عليه هذا القرار غير قائم ، إذ سبق أن قضت محكمة القضاء والإبرام الجنائية في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ فيكون القرار والحالة هذه قد بني على سبب غير قائم وبالتالي قد جاء مخالفاً للقانون متعيناً الفأوه .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بطلب التمييز يجب أن يقوم هذا الطلب على حق أثر فيه التتار الإداري فألحق بصاحبه ضرراً محتملاً وهو غير متوافر في هذه الدعوى ومن ثم يتعين رفض هذا الطلب .  
( القضية رقم ١٥٨ سنة ٢ ق بالهيئة السابعة ) .

٤٧٩

١٥ يونيو سنة ١٩٤٨

١ - قانون المد والمشاخ رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . عدم سريته على الماضي . عدم ترتيب أحكامه إلا على حالات الفصل التي تقع من تاريخ الفصل به .  
ب - قرار لجنة الطعون باستبعاد اسم المرشح يترتب نهائياً بغير حاجة إلى اعتداد وزير الداخلية .

### المبادئ القانونية

١ - لم يرد في القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمد والمشاخ نص بسريته

وضعه أحيلت الدعوى إلى المرافعة وعين لنظرها جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٨ ومنها إلى جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٤٨ ليودع المدعى عليهما ملف المادة موضوع النزاع وفي الجلسة المذكورة سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المدون بالمحضر ثم أرجأت التطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

### المحضر

« من حيث انه يخلص من أوراق الدعوى وملف المادة موضوع النزاع ان المدعى كان عمدة ناحية القناطر الخيرية وفي سنة ١٩٤٤ قدمت في حقه شكاوى بأنه يشتغل بالتجارة ويقوم بالوكالة عن بعض الشركات التجارية وأن لهذا أثرًا سيئاً في شئون القون بذلك الناحية وقد حتمت هذه الشكاوى وعلى مقتضى ما استخلصه وزير الداخلية منها أصدر في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٥ قراراً بفصله من وظيفته ثم أعيد الترشح لوظيفة العمدة وأدرج اسمه في كشف المرشحين بعد ان تعهد بترك الاشتغال بالتجارة والتخلي عن أعماله التجارية وفي ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ طرح موضوع العمدة على لجنة الشياخات بمديرية القناطر الخيرية قررت اختياره عمدة وبعثت بالأوراق إلى وزارة الداخلية للتصديق على هذا الاختيار وفي خلال ذلك قدمت إلى الوزارة شكوى بأن المدعى يتنازع الشاكي في سقي بالرغم من أن القضاء قضى لصالحه في هذا الشأن مستغلاً في ذلك نفوذه وسلطته فقرر وزير الداخلية في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ عدم التصديق على قرار اللجنة وطرح الموضوع عليها من جديد واذ صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشاخ بعد ذلك أعد الكشف الخاص بناحية القناطر الخيرية

بالأوراق إلى وزارة الداخلية للتصديق على قرار التعيين ولكن التصديق لم يتم إلى أن صدر قانون السد الجديد فأعيدت الأوراق إلى المديرية لأعداد كشف المرشحين على مقتضى أحكامه وأعدت المديرية الكشف مشتملاً على اسمه ولكن قدم فيه طعن بأنه فصل من وظيفته ولما يعض على فصله ثلاث سنوات قررت لجنة الطعون استبعاد اسمه من كشف المرشحين ولما كان هذا التصرف مخالفاً للقانون أقام المدعى هذه الدعوى طالباً الحكم بإلغاء قرار لجنة الطعون وقرار وزير الداخلية القاضي باستبعاد اسمه من كشف المرشحين لعدمية القناطر الخيرية واعتبارهما باطلين مع الزام وزارة الداخلية بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة كما طلب بحقوق الاجرامات حتى يفصل في الدعوى وقد أودع المدعى سكرتيرية المحكمة صحيفة الدعوى والمذكرة الشارحة في أول فبراير سنة ١٩٤٨ وأعلنت هذه الأوراق إلى المدعى عليهما في ٥ منه فأودعا مذكرة بدفاعهما في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٨ طلباً فيها الحكم برفض الدعوى مع الزام المدعى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقد حدد سعادة رئيس المجلس جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٤٨ لنظر طلب وقف الاجرامات ثم أضاف المدعى إلى هذا الطلب طلباً آخر بتقصير المواعيد وتبرر استمرار المرافعة في العلين إلى جلسة ١٤ منه وفيها قرر متعوب المدعى عليهما أن وزارة الداخلية أرجأت اتعلم اجرامات التعيين في وظيفة العمدة لحين الفصل في الدعوى وإزاء ذلك تنازل المدعى عن طلب وقف الاجرامات وقرر سعادة رئيس المجلس اثبات تنازل المدعى عن هذا الغلب مع الأمر بتقصير المواعيد وقد ندب حضرة صاحب العزة محمد ساسى مازن بك المستشار بالمحكمة لوضع تقرير في الدعوى وبعد

بإستبعاد اسم المدعى من كشف المرشحين لعمدية تاحية التناظر الخيرية قد جانب الصواب حقيقاً بالألفاء .

• ومن حيث أنه وقد نصت المادة التاسعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ على أن قرار لجنة الطعون نهائى بغير حاجة إلى اعتماد من وزير الداخلية فلا وجه لطلب إلغاء قرار لم يصدر من الوزير بهذا الاستبعاد .

( القضية رقم ٢٤٠ سنة ٢ ق بالمحكمة السابقة )

### ٤٨٠

١٦ يونيو سنة ١٩٤٨

١ - قواعد التنسيق . مراعاة الأقدمية عند الترقية بالأقدمية المطلقة بغير تمييز للدرجة التي يشغلها الموظف الذي عليه الدوران كانت أصلية أو شخصية .  
ب - قواعد التنسيق . وضع قيود عليها من عند الوزارة . عدم جواز ذلك .

### المبادئ القانونية

١ - تقضى أحكام المادتين ١٠ و ١١ من كتاب المالية الدورى رقم ف ٢٣٤ - ١٧/٢ بوجود مراعاة الأقدمية فى الدرجة عند الترقية بالأقدمية المطلقة بغير تمييز بين ما إذا كانت الدرجة التي يشغلها الموظف الذي عليه الدور فى الترقية أصلية أو شخصية طبقاً لقواعد التنسيق أو لقواعد الانصاف وسواء أكان الموظف فى الدرجة السابقة الشخصية أم كان فى غيرها .

٢ - ليس للوزارة أن تضع قيوداً من عندها لا أساس لها من قواعد التنسيق ثم تطبق هذه القيود فى حالة المدعى وحده .

بالتطبيق لأحكامه مشتتاً على اسمه ولما قدم طعن فى ذلك قررت لجنة فحص الطعون بمديرية التليوية حذف اسمه من الكشف وبنت قرارها على أنه لم يمتنع على فصله من وظيفة العمدية ثلاث سنوات بحسب أحكام قانون العمد الجديد .

• ومن حيث ان المدعى ينهى على هذا القرار مخالفة القانون ذلك أنه وإن نصت المادة الثالثة من قانون العمد الجديد على أنه يشترط فيمن يعين عمدة ألا يكون قد سبق فصله تأديبياً من وظيفة العمدية منذ أقل من ثلاث سنوات ميلادية يوم خلو الوظيفة كما نصت المادة ٣٦ منه على أن العمدة الذى يفصل من وظيفته إدارياً يحرم من حق الترشيح للعمدية مدة ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار الفصل إلا أن هذه الأحكام لا تطبق إلا على حالات الفصل التى تقع فى ظله وتحت سلطانه وهو قد فصل من وظيفته قبل ذلك وعلى مقتضى أحكام القانون القديم .

• ومن حيث ان الأمر المالى الصادر فى ١٦ من مارس سنة ١٨٩٥ والذي فصل المدعى من وظيفته وفقاً لنصوصه لم يكن يتضمن أحكاماً مماثلة لما تضمنته المادتان ٣ ، ٣٦ المشار اليهما فهى أحكام جديدة استحدثها القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الذى لم يرد فيه نص بصرائه على الماضى بل نصت المادة الثانية والثلاثون منه على أن يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ومقتضى ذلك ألا تجرى هذه الأحكام إلا على حالات الفصل التى تقع من تاريخ العمل به بحيث لا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله عملاً بحكم المادة ٢٧ من الدستور .

• ومن حيث أنه على هذا الوجه يكون القرار الذى أصدرته لجنة الطعون بمديرية التليوية

## الوقائع

تحصل وقائع الدعوى في أن المدعى تخرج في مدرسة الفنون والصنائع في سنة ١٩٣٣ قسم الكيمياء والكهرباء ثم التحق بخدمة وزارة الأشغال براتب شهري قدره ستة جنيهات حتى يناير سنة ١٩٣٩ حيث عين بمصلحة الطليعات في وظيفة ميكانيكي براتب ثمانية جنيهات شهريا زيد إلى تسعة جنيهات ورق في سنة ١٩٤٤ إلى الدرجة السابعة الشخصية براتب قدره أحد عشر جنيها من ٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٧ بالتطبيق لأنواع الانصاف وفي ٢٩ من يوليوسنة ١٩٤٧ قرر مجلس الوزراء قواعد لتنسيق درجات الموظفين والمستخدمين في الوزارات والمصالح كما صدر كتاب وزارة المالية الدوري رقم ف ٢٣٤ - ١٧/٢ مفضلا أحكام تطبيق تلك الأنواع وفي ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٧ صدر قرار من وزير الأشغال العمومية برقم ٤٧٣٣٢ بترقية تسعة موظفين من الدرجة السابعة إلى الدرجة السادسة بالتطبيق لقواعد التنسيق متخطيا المدعى في الترقية مع أن تربيته الرابع بين موظفي الدرجة السابعة. فرفع المدعى هذه الدعوى بصحيفة موقعة من الأستاذ محمد طاهر الحشاش الحامي أودعها مع المذكرة الشارحة قواقظة مستندات سكرتيرية المحكمة في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ طالبا الحكم بتطبيق قانون التنسيق رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٧ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٤٧ على حاله وباعتباره في الدرجة السادسة من مايو سنة ١٩٤٦ واستحقاقه صرف راتبها من هذا التاريخ - وفي ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أودعت الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى ثم تدب حضرة صاحب العزة محمد علي راتب بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير في

الدعوى فأصدر في ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٧ قراراً بإيداع مذكرات ومستندات تكميلية فأودعت الحكومة مذكرة تكميلية مشفوعة بمبلغ خدمة المدعى في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ وبعد وضع التقرير عين لنظر الدعوى جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٤٨ وفيها أرى التعلق بالحكم للجلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ للجلسة ١١ من مايو سنة ١٩٤٨ وفي هذه الجلسة قررت المحكمة فتح باب المرافعة للجلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٨ لمناقشة الطرفين وفي الجلسة الأخيرة سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بحضور الجلسة ثم تأجل التعلق بالحكم للجلسة اليوم.

## المحكمة

د من حيث أن المدعى ينص على القرار المطعون فيه أنه خالف القانون إذ تركه في الترقية إلى الدرجة السادسة بالتطبيق لقواعد التنسيق بحجة أنه على درجة سابعة شخصية. وفي بيان ذلك يقول المدعى أن قواعد التنسيق قضى بترقية الموظفين من الدرجة السابعة إلى الدرجة السادسة بنسبة ٩٠ ٪ بالأقدمية المطلقة في الدرجة التي يشغلها الموظف لا فرق في ذلك بين ما إذا كانت الدرجة أصلية أو شخصية وأن المدعى حصل على الدرجة السابعة الشخصية في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٧ وترقيته الرابع بين موظفي الدرجة السابعة فكانت تتعين تربيته في القرار المذكور الذي تضمن ترقية تسعة موظفين إلى الدرجة السادسة. د ومن حيث إن الحكومة تسلم بأقدمية المدعى بين موظفي الدرجة السابعة وتدفع الدعوى بأن السبب في تخليه يرجع إلى حصول تخفيض في عدد الدرجات السابعة الأصلية المنسقة في المصلحة التي يعمل فيها المدعى بما اضطرت معه الوزارة إلى قصر الترقية إلى الدرجة السادسة



« ومن حيث أنه يبين من كل ما تقدم أن القرار المطعون فيه قد خالف القانون فيما تضمنته من عدم ترقية المدعي بالأقدمية المطلقة في دوره إلى الدرجة السادسة عملاً بأحكام قواعد التنسيق فيتعين إلغاؤه .

( القضية رقم ٢٤٢ سنة ١٩٤٣ ق بائنة السابعة ) .

## ٤٨١

١٦ يونيو سنة ١٩٤٨

١ — قرار إداري نهائي . تضمنته تحظى المدعي في الترقية . اختصاص محكمة القضاء الإداري .

ب — ترقية موظف . عدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بالحكم بذلك لأنه من شأن الإدارة .

ج — قواعد التنسيق . نسبة الترقية بالاختيار . متروك تقديرها للإدارة بلا سبب عليها من محكمة القضاء الإداري بغير عدم إساسة استعمال السلطة .

## المبادئ القانونية

١ — يدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري الفصل في القرار الإداري الصادر من وزير المعارف بالترقية إلى الدرجة الثانية بالتطبيق لقواعد التنسيق فيما تضمنته من تحظى المدعي في الترقية إلى تلك الدرجة — وقد صدر هذا القرار نهائياً بما لا معقب عليه من سلطة إدارية أعلا .

٢ — لا جدال في أنه ليس من اختصاص محكمة القضاء الإداري حسباً حدده المواد ٢، ٤، ٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة أن تصدر حكماً بترقية موظف بل ذلك من شأن الإدارة الذي لا تحمل المحكمة عليها فيه .

٣ — أنه وإن كانت قواعد التنسيق قد

المنسقة على موظفي الدرجة السابعة الأصلية دون الشخصية وذلك بالتطبيق لأحكام البند الحادي عشر من كتاب المالية الفوري رقم ٢٣٤ — ١٧ / ٢ .

« ومن حيث أن هذا الترخيص الذي تقول به الحكومة ليس له سند من أحكام كتاب المالية الفوري المشار إليه بل على العكس من ذلك تنص أحكام المادتين العاشرة والحادية عشرة من الكتاب المذكور بوجوب مراعاة الأقدمية في الدرجة عند الترقية بالأقدمية المطلقة بغير تمييز بين ما إذا كانت الدرجة التي يشغلها الموظف الذي عليه الدور في الترقية أصلية أو شخصية طبقاً لقواعد المنسقين أو لقواعد الانصاف وسواء أكان الموظف في الدرجة السابعة الشخصية أم كان في غيرها .

« ومن حيث أنه لا وجه للتحدى بالمادة الحادية عشرة من كتاب المالية الفوري في صدر تحظى المدعي في الترقية بمقولة حصول تخفيض في الدرجات السابعة الأصلية المنسقة في المصلحة التي يعمل فيها — أولاً : لأن أحكام المادة المذكورة لا تنفي ذلك بل على العكس تنص على وجوب ترقية موظفي الدرجة السابعة الشخصية المقيدون على درجات تاسعة أو درجات خارجة عن هيئة العمال إلى الدرجة السادسة بحكم أقدميتهم على زملائهم المقيدون على درجات سابعة أصلية كما تنص على قيد الآخرين على الدرجات التاسعة أو الدرجات الخارجة عن الهيئة بدلاً من موظفي الدرجة السابعة المرفقين . وثانياً : لأن الأصل أن الإطلاق يجري على إطلاقه ومن ثم فإمكان يجوز للوزارة أن تضع قيوداً من عددها لا أساس لها من قواعد التنسيق ثم تطبيق هذه القيود في حالة المدعي وحده .

المرور بالقاهرة وصهر المدرس المذكور ودفع ثمنه من ماله وقد أحيل المدعى من أجل ذلك إلى مجلس تأديب ولكن سرطان ما تين له عدم صحة التهمة قضى ببراءته . ويقول المدعى انه كان من الممكن ألا تصل التهمة إلى حد المحاكمة لأن الأمور سارت في مجراها الطبيعي ولكنها سلكت طريقا ملتويا مفرضا بتأثير يد الخصومة غير الشريفة التي كان مثارها ما عرف عن المدعى من الصراحة الثابتة والشجاعة الأدبية في إبداء الرأي حتى ولو أغضب ذلك رؤسائه . ويستطرد المدعى إلى أنه أريد في سبتمبر سنة ١٩٤٥ تغيير نظام التعليم فوضعت أنظمة ارتجالية حرم بمقتضاها الاختصاصيون في مواد بذاتها وكلفوا تدريس سواها بما أوى إلى الارتباك في الدراسة وكان ذلك وغيره مما قده المدعى قننا واجه به أصحاب هذه الأنظمة فاضطفتوا عليه . وزاد في اذكاره حفيظتهم عليه أن باحت هذه الأنظمة بالفشل فألغيت بعد شهر واحد من بدء العمل بها فراحو يكيئون له في الخفاء ويشرون الوزير عليه ويشوهون سمعته لديه واستغلوا التهمة التي كانت موضوع المحاكمة التأديبية وانتهت ببراءته حتى نقل أحد كبار موظفي الوزارة عن الوزير انه صرح بأنه لو كان رئيسا لمجلس التأديب لأدان المدعى . فكان من جراء هذا كله أنه حرم من الترقية فلما أراد مقابلة الوزير ليحبل له الحقيقة حبل بينه وبين ذلك فلم يسمه إلا أن ينظم من حرمانه من الترقية بترقية بحث بها في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٧ ، فلم يؤبه له ، فاضطر لرفع هذه الدعوى ، وخلص المدعى من ذلك إلى أن حرمانه من الترقية كان نتيجة لاساءة استعمال السلطة فهو لذلك يطلب إلغاء الترار الإداري بحرمانه من الترقية طبقا لقواعد التنسيق وترقيته إلى الدرجة الثانية الفنية اعتبارا من أول مايو

جعلت أساس الترقية بالاختيار في حدود النسبة المقررة لذلك هو كفاية ممتازة ، إلا أنه من ناحية أخرى لا جدال في أن كفاية الموظف الممتاز أو عدم كفايته أمر متروك لتقدير الادارة كما أن ملاءمة ترقية الموظف على هذا الأساس أو عدم ملاءمة ذلك مما ترخص فيه الادارة في حدود سلطتها التقديرية بما لا يعقب عليه من هذه المحكمة ما دام قرارها لا يتطوى على عيب اساءة استعمال السلطة .

## الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بالصيغة المودعة سكرتيرية المحكمة مع مذكرته الشارحة وحافطة مستداته في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ قال فيها انه رقى إلى الدرجة الثالثة الفنية في أول يناير سنة ١٩٣٨ وانه يشغل الآن وظيفة فنية هامة هي وظيفة مفتش علم المواد الاجتماعية نظرا إلى مؤهلاته الدراسية العالية على أن يشرف على مادة الترجمة بجميع المدارس الثانوية لكفائته الممتازة في اللغة الانجليزية وأنه طوال مدة خدمته كان مثال الموظف الكفء الأمين المخلص في عمله وكان ذلك خير ما يرشحه لأن يصعد في سلم الترقى لولا سحابة وقتية ظلت هذا الماضي التي حيكت له لتقف في سبيل ما يؤمله له ماضيه المشرف إذ نسب اليه أنه استغل سلطة وظيفته لتقل مدرس هو أحمد عبد الواحد أفندي من مدرسة ادفر الابتدائية إلى مدرسة خليل أغا الابتدائية بالقاهرة مقابل اشتراك بسيارات الاتوبيس العمومية لمدة ثلاثة أشهر استخرجه له البيروباشي محمد حافظ ابراهيم أفندي ضابط

« ومن حيث أنه بالنسبة إلى الشق الأول بين من الأوراق أن المدعى إنما يطعن بالإلغاء في القرار الصادر من وزير المعارف العمومية بالترقيات إلى الدرجة الثانية بالتطبيق لتواعد التنسيق فيما تضمنته القرار المذكور من تخفيض الترقية إلى تلك الدرجة فهو والحالة هذه إنما يطعن بالإلغاء في قرار معين بذاته إذ تركه في الترقية وقد صدر هذا القرار نهائياً بما لا يقبل عليه من سلطة إدارية أعلى .

« ومن حيث أنه فيما يتعلق بالشق الثاني ، فلا جدال في أنه ليس من اختصاص محكمة القضاء الإداري حسباً حدده المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة أن تصدر حكماً بترقية موظف بل ذلك من شأن الإدارة الذي لا تحل المحكمة عليها فيه .

« ومن حيث أنه لما تقدم يمتنع قبول الدفع بالنسبة إلى الطلب الثاني ورفضه بالنسبة إلى الطلب الأول .

#### ب - عن الموضوع :

« ومن حيث أن المدعى يستند في دعواه إلى أنه وإن كانت قواعد التنسيق تجعل الترقية إلى الدرجة الثانية فوقها بالاختيار ، إلا أن هذا الاختيار يجب أن يقوم على أساس الكفاية الممتازة ، وأن تخضع المدعى في الترقية لم يكن سببه تخلف هذا الشرط فيه ولكن مرجعه إلى الوشاية في حتمه حتى خلقت في ذهن الوزير عتيدة خاطئة بالنسبة إليه فتركه بدون حق بسبب المحاكمة التأديبية التي أشير إليها في وقائع الدعوى مع ثبوت براءته بحكم مجلس التأديب ، في حين أن الترقية بالتنسيق شملت من هم دون المدعى أقدمية وكفاية ، مما يدل على انطوائها على إساءة استعمال السلطة .

سنة ١٩٤٦ مع حفظ حقه في الترقية إلى الدرجة الأولى في أول مايو سنة ١٩٤٨ والزام المدعى عليها الأولى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وبعد أن أعطت الأوراق المذكورة إلى الحكومة في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ أودعت في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ مذكرة بدفعها طلبت فيها أصلياً الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطياً برفضها مع إلزام المدعى بمصروفاتها فرد للمدعى على هذا الرد بمذكرة أودعها في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ طلب فيها رفض الدفع الفرعي وصمم في الموضوع على طلباته ، ولم تعقب الحكومة على هذا الرد ثم ندب حضرة صاحب العزة السيد علي السيد بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير في الدعوى وبعد وضعه عين نظرها جلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالحضر ثم أرجى التطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

#### المحكمة

#### ١ - عن الدفع بعدم الاختصاص

« من حيث أن مبنى هذا الدفع أنه ليس من اختصاص محكمة القضاء الإداري أن تحل على الإدارة في إصدار قرار بالترقية كما أنه لم يصدر قرار نهائي بحرمان المدعى منها وغاية الأمر أنه ترك في الترقية وإن هناك فرقاً بين الوضعين .

« ومن حيث أن المدعى يطلب إلغاء القرار الإداري بحرمائه من الترقية طبقاً لقواعد التنسيق وترقيته إلى الدرجة الثانية الثانية اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٦ ، فدعواه ذات شقين ، أحدهما يطلب إلغاء والآخر يطلب الحكم بترقيته .

د - التماس . حكم . أسبابه تؤدي إلى رفض الدعوى موضوعا . والمتطوق عدم قبول التماس موضوعا . لا يميز التماس .

### المبادئ القانونية

١ - يشترط لقيام الغش الذي يميز التماس إعادة النظر في الحكم توافر شروط أربعة، الأول: حصول غش من أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى باستعمال طريقة احتيالية لمنع القاضي أو الخصم من معرفة الحقيقة وانباتها، الثاني: أن يكون هذا الغش مجهولاً من الخصم وقت المرافعة، الثالث: أن يحصل ذلك الغش خفية أى بغير أن يتمكن الخصم من دفعه أثناء المرافعة أو يستحيل عليه ذلك سواء أكانت الاستحالة مادية أم أدبية، الرابع: أن يكون الغش قد أثر على المحكمة بحيث لولا حصوله لما قضت بحكمها المطعون فيه .

٢ - إذا ما اتضح من محاضر الجلسات ومن المذكرات المقدمة من الطرفين أن الغش المقول بحصوله كان معروفاً للبتس أثناء المرافعة في الدعوى وحصلت المناقشة منه بحضوره كانت شروط التماس إعادة النظر غير متوافرة .

٣ - يشترط لجواز الالتماس أن يكون الحكم متناقضاً في نصوصه بدرجة تجعل تنفيذه مستحيلاً أما التناقض في الأسباب أو عدم معقولة الأسباب أو التناقض بين حكيم فإن ذلك لا يميز الالتماس وإن كان

ومن حيث أن الحكومة دفعت الدعوى بأن قواعد التفسير تقضي بأن الترقيات إلى الدرجة الثانية فأفوقها تكون بالاختيار للكفاية الممتازة وأن الوزارة قد استعملت سلطتها في هذا الشأن ففرقت من قدرت ملامة ترقيته على هذا الأساس ولا معقب عليها في هذا التقدير .

ومن حيث أنه وإن كانت قواعد التفسير قد جعلت أساس الترقية بالاختيار في حدود النسبة المقررة لذلك هو كفاية المختار كفاية ممتازة، إلا أنه من ناحية أخرى لا جدال في أن كفاية الموظف الممتاز أو عدم كفايته أمر متروك لتقدير الإدارة كما أن ملامة ترقية الموظف على هذا الأساس أو عدم ملامة ذلك بما تفرخص فيه الإدارة في حدود سلطتها التقديرية بما لا معقب عليه من هذه المحكمة ما دام قرارها لا يتطوى على عيب إساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أنه لم يثبت للمحكمة أن وزير المعارف العمومية أساء استعمال سلطته في تحطى المدعى في الترقية إلى الدرجة الثانية ومن ثم يكون طلبه إلغاء القرار فيما تضمنته من حرمانه في الترقية على غير أساس سليم من القانون متيناً رفضه .

( القضية رقم ٨٩ سنة ٢ ق بالمليحة السابقة ) .

٤٨٢

١٦ يونيو سنة ١٩٤٨

١ - التماس . شروط النش الذي يميز التماس إعادة النظر . شروطه .

ب - التماس . التناقض . شرطه أن يكون تنفيذ الحكم مستحيلاً . التناقض في الأسباب أو عدم معقوليتها لا يبرر الالتماس .

ج - حكم . تناقض مع حكم سابق . ليس من أسباب التماس إعادة النظر .

## المحكمة

« من حيث أن الملتزم يفي بالالتزام على وجهين، الأول: حصول غش من الخصم في أثناء نظر الدعوى ترتب عليه تأخير على المحكمة عند الحكم في الدعوى، الثاني: وجود تناقض في منطوق الحكم.

وقول الملتزم في بيان الوجه الأول أن الخصم ذكروا في المذكرات المقدمة منهم في الدعوى أن الفرق بين الملتزم وبين الفائز الأخير هو ١٥١ صوتاً مع أن الواقع أن الفرق هو ٦٤ صوتاً ذلك لأن الشيخ عبد الرزاق رحمه أحد الأعضاء الفائزين استقال وقبلت استقالته في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٧ وحل محله محمد أفندي زاهر الذي كان ترتيبه الحادي عشر والذي يزيد عن الطاعن ٦٤ صوتاً فقط — وخلص من ذلك أن هذا البيان الخاطئ يكون غشاً أثر على رأي القضاة في الحكم في الدعوى. ويؤيد في شرح الوجه الثاني أن الحكم الموضوعي إذ نص في أسبابه على إسبعاد أسباب الطعن تضمنتها مذكرة المدعي بمقولة أنها أسباب جديدة جاء متافراً مع حكم تمهيدى أصدرته نفس المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي الوقائع التي تضمنتها هذه الأسباب.

« ومن حيث أنه بالنسبة إلى الوجه الأول فيشترط لقيام الغش الذي يبين انتفاء إعادة النظر في الحكم توفر شروط أربعة، الأول: حصول غش من أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى باستعمال طريقة احتيالية لمنع التناهي أو الخصم من معرفة الحقيقة وإثباتها، الثاني: أن يكون هذا الغش مجهولاً من الخصم وقت المرافعة، الثالث: أن يحصل ذلك الغش خفية أي بغير أن يتمكن

بميز الطعن في الحكم بطريق النقض والإبرام في الحالتين الأولى والثانية.

٤ — إذا كانت أسباب الحكم الملتزم فيه قد تؤدي إلى الحكم برفض الدعوى موضوعاً لا بعدم قبول الطعن موضوعاً كما جاء في المنطوق فإن ذلك لا يصلح هو الآخر أساساً للطعن في الحكم بطريق التماس إعادة النظر.

## الوقائع

قدم الملتزم إلى رئيس مجلس بلدى بلقاس عريضة مصدق عليها أمام محكمة مصر الوطنية في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ يطعن فيها على عملية انتخاب الملتزم ضد عضو المجلس المذكور التي تمت يوم ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ فأحيلت إلى نيابة المتصورة ثم تقدم بصورة من تلك العريضة إلى مجلس الدولة في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وعين لنظر هذا الطعن جلسة أول يناير سنة ١٩٤٧ — وفي ١٩ من مايو سنة ١٩٤٧ حكمت المحكمة تمهيداً وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الوقائع الواردة بأسباب هذا الحكم وبعد أن تم التحقيق حدد نظرها جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وفي ٤ من فبراير سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن — طعن الملتزم في هذا الحكم بطريق التماس طالبا الحكم بقبول وإعادة النظر في الطعن وقد عين نظره جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين ثم أرحمه التلحق بالحكم للجلسة اليوم.

٤٨٣

٢٢ يونيه سنة ١٩٤٨

إجراءات. طعن بالتزوير . قواعد قانون المرافعات .  
وجوب اتباعها .

المبدأ القانوني

ان المادة ٣٤ من قانون إنشاء مجلس  
الدولة قد أحالت في شأن الاجرامات التي  
تتبع أمام محكمة القضاء الإداري الى القواعد  
المقررة في قانون المرافعات وقد نصت المادة  
٢٨١ من القانون المذكور على انه يجوز  
للدعي عليه في أى حالة كانت عليها الدعوى  
أن يقف المرافعة الحاصلة في حالة التزوير  
بإقراره أنه غير متمسك بالورقة المدعي  
التزوير فيها وللحكمة أن تأمر بحفظ تلك  
الورقة وضبطها إذا طلب ذلك مدعي  
التزوير .

### الوقائع

أقام المدعي هذه الدعوى وقال فيها انه صدر  
في أغسطس سنة ١٩٤٧ قرار من وزير الداخلية  
بتميينه عمدة لناديه ديروط المحطة وقد طعن  
المدعي عليه الأول في هذا القرار بدعوى رفضها  
أمام محكمة القضاء الإداري وفي ٣٠ من مارس  
سنة ١٩٤٨ تدخل المدعي خصماً ثالثاً في هذه  
الدعوى وطلب الحكم برفضها متضمناً إلى  
الحكومة في طلباتها تقديم المدعي عليه الأول  
مستندات تضمنت شهادة مؤرخة في ٣ من  
ديسمبر سنة ١٩٤٧ صادرة من مجلس بلدى  
ديروط المحطة دالة على قيد اسمه بجدول التاخيرين  
لمجلس بلدى ديروط المحطة وقيد اسمه بجدول

الحصم من دفعه أثناء المرافعة أو يستحيل عليه  
ذلك سواء أكانت الاستحالة مادية أم أدبية ،  
الرابع : أن يكون النش قد أثر على المحكمة بحيث  
لولا حصوله لما قضت بحكمها المطعون فيه .

• ومن حيث ان الشروط المقدمة غير  
متوافرة في الدعوى إذ اتضح من محاضر جلساتها  
ومن المذكرات المقدمة من الطرفين أن النش  
المقول بمحصوله كان مرفوعاً للمتمس أثناء المرافعة  
في الدعوى وحصلت المناقشة منه بحضوره وأنه  
على فرض حصوله فلا يؤثر على سلامة الحكم في  
الدعوى إذ مع الفرض جدلاً بأن المدد الذي  
يقول به هو الصحيح فإنه لا يؤثر في الحكم برفض  
الطعن موضوعاً للأسباب التي أوردها الحكم .

• ومن حيث انه عن الوجه الثاني فإنه يشترط  
لجواز الانتكاس أن يكون الحكم متناقضاً في  
تصومه بدرجة تجعل تنفيذه مستحيلاً أما التناقض  
في الأسباب أو عدم معقولة الأسباب أو التناقض  
بين حكيتين فإن ذلك لا يبيح الانتكاس وإن كان  
يجوز الطعن في الحكم بطريق النقض والإبرام  
في الحالتين الأولى والثانية. ومن ثم يكون مانعاً  
الملتص على الحكم الملتص فيه في هذا الوجه  
غير صائب أيضاً .

• ومن حيث انه وإن كانت أسباب الحكم  
الملتص فيه تؤدي إلى الحكم برفض الدعوى  
موضوعاً لا عدم قبول الطعن موضوعاً كما جاء  
في المنطوق إلا أن ذلك لا يصلح هو الآخر  
أساساً للطعن في الحكم بطريق انتكاس إعادة النظر.

• ومن حيث انه لكل ما تقدم تبين الحكم  
بعدم جواز قبول الانتكاس مع إلزام الملتص  
بالقراءة المنصوص عنها في المادة ٣٧٨ من  
قانون المرافعات .

( القضية رقم ٣٤٦ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية  
حضرات أصحاب النزاع على راتب بك ومعدالي بك  
وعبد عزم بك المستشارين ) .

يحفظ تلك الورقة وضيئها إذا طلب ذلك مدعى التزوير .

( القضية رقم ٣٤٧ سنة ١ ق دعوى تزوير رئاسة حضرة صاحب السيادة محمد كامل مرسي باشا رئيس المجلس ومحضور حضرات أصحاب اليزة أحمد زكي البهنسي بك والسيد علي السيد بك ومحمد سامي بك ومحمد البايك بك المستشارين ) .

## ٤٨٤

٢٢ يونيو سنة ١٩٤٨

١ - دعوى . ركن للمصلحة . عدم توافره . عدم قبول .

ب - دعوى . مصلحة شخصية لرأسها . شرطها . قرار إداري بالتعيين في وظيفة عامة . الطعن فيه ممن لا يتوافر فيه الشروط اللازمة لتعيين فيها . عدم قبول .

ج - عمد ومشاخ . الأمر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ . شرط التعيين .

## المبادئ القانونية

١ - أن الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون إنشاء مجلس الدولة نصت على أنه لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية كما نصت الفقرة الثالثة من المادة الرابعة منه على اختصاص محكمة القضاء الإداري بالطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية الصادرة بالتعيين في وظائف الحكومة .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يجب أن يكون رافع الدعوى في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له ومن ثم لا يقبل طلب

التأخير لمجلس النواب بقدر دروط المحلة وضيئ في المدعى أنه لما كانت هذه الشهادة مزورة فقد طعن فيها بالتزوير بتقرير في قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٨ وهو يطلب استناداً إلى الأسباب التي ذكرها في صحيفة الدعوى الحكم في مواجهة الحكومة برد ويطلان الشهادة المذكورة مع الزام المدعى عليه الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وقد عين لظفر الدعوى جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٨ وأرجئت إلى جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٨ ثم إلى جلسة أول يونيو سنة ١٩٤٨ وفي الجلسة المذكورة قرر عاى المدعى عليه الأول تنازله عن الاستمسك بالورقة المطعون فيها بالتزوير وطلب عاى المدعى أن تأمر المحكمة بضبط الورقة طبقاً للمادة ٢٨١ من قانون المرافعات مع الزام المدعى عليه الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقد أرحى العاى بالحكم إلى جلسة اليوم .

## الحكم

د من حيث ان المدعى عليه الأول طلب الحكم يحفظ تلك الورقة وضيئها عملاً بالمادة ٢٨١ من قانون المرافعات للواد المدنية والتجارية .

د ومن حيث ان المادة ٣٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة قد أحالت في شأن الاجراءات التي تتبع أمام محكمة القضاء الإداري إلى التواعد المقررة في قانون المرافعات وقد نصت المادة ٢٨١ من القانون المذكور على أنه يجوز للدعى عليه في أى حالة كانت عليها الدعوى أن يقف المرافعة الحاصلة في مادة التزوير بإقراره أنه غير متمسك بالورقة المدعى التزوير فيها وللمحكمة أن تأمر

تضمنتها مقننات الوزارة وأقرها التشريع الجديد من أجل حالة بعينها وفي سبيل مرضاة شخص بذاته مع ما هو مقرر من أن التعليمات التي تشمل قاعدة تنظيمية عامة لا يجوز المدول عنها بقرارات فردية قبل الثبات أو تعديلها بأجره علم، فأمر بقدر لجنة شياغات مديرية أسبوط واتخاذ الاجراءات لشغل منصب العمدة في ديروط المحطة تميدا لتعيين على أفندي كيلاني في هذا المنصب ثم جرى الأمر في ذلك على وضع غير سليم قد عين لعقد اللجنة يوم ١٣ من أغسطس سنة ١٩٤٧ وبعث مديرية أسبوط إلى مركز ديروط يوم ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٧ بإشارة تليفونية لاعداد كشف المرشحين وتم إعداد هذا الكشف يوم ١٠ منه وكانت نتيجة ذلك احوال بعض المرشحين الذين توافر فيهم الشروط القانونية وعدم النظر في الشكاوى التي قدمت من بعضهم في هذا الشأن ومن بينهم المدعي بالذات ثم ضللت لجنة الشياغات وحضر من المرشحين البالغ عددهم ٢١ ثلاثة عشر شخصا اختاروا على أفندي كيلاني عمدة فميته اللجنة واعتمدت به باشا هذا التعيين في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٧ وبحول المدعي ان قرار اعتياد تعيين على أفندي كيلاني عمدة لديروط المحطة مخالف للقانون وطلب الحكم بإلغائه مع الزام وزارة الداخلية بالمصروفات ومقابل أعقاب الحمامة .

أودع المدعي صحيفة الدعوى والمذكرة الشارحة سكرتيرية المحكمة في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ وقد أعلنت هذه الأوراق إلى المدعي عليها في ٢١ منه فأودعت في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ مذكرة بدفعها مع ملف المادة موضوع النزاع ودفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ثم طلبت في الموضوع الحكم برفضها لأن اجراءات التعيين تمت وفقا لقانون وقد

إلغاء القرار الصادر بالتعيين في وظيفة من الوظائف العامة من لا توافر فيهم الشروط اللازمة للتعيين فيها .

٣ - المستفاد من مجموع نصوص الأمر العالي الصادر في ١٦ من مارس سنة ١٨٩٥ الخاص بالعمد والمشايخ أنه لا يكون أهلا للتعيين في وظيفة العمدة إلا من كان من مواليد البلدة أو المقيمين بها أو ممن لم فيها مصالح يحبطهم على اتصال مستمر بها وتبرر مشاركتهم في تسير شئوننا العامة .

### الوقائع

أقام المدعي هذه الدعوى وقال فيها ان بلدة ديروط المحطة خلت من منصب العمدة بفصل عمدتها على أفندي كيلاني بقرار أصدره وزير الداخلية دولة صدق باشا في ٧ من أبريل سنة ١٩٤٦ وقد جرى العمل منذ وضعت وزارة الداخلية تشريعا جديدا للعمد يقضي بالامام وظيفة العمدة في البادر والمراكر على وقف التعيين في وظائف العمدة التي تخلف فيها بمقننات متتابعة بعثت بها الوزارة إلى المديرية في سنة ١٩٤٣ ، سنة ١٩٤٥ ، سنة ١٩٤٦ ، سنة ١٩٤٧ ثم استكمل هذا التشريع أوضاعه وصدر به القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ وتنص المادة الثانية والثلاثون منه على أن يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ولكن نظرا إلى ما نصت عليه المادة الثلاثون من القانون من أن العمد والمشايخ الحاليين يظلون في وظائفهم ما لم يستقيلوا أو يفصلوا طبقا لأحكامه ورغبة في الاستفادة من هذا الحكم رأى معالي أحمد خضبة باشا أثناء توليه وزارة الداخلية أن يخرج على القاعدة التي



انه لا تحيل الطلبات المتقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية كما نصت الفقرة الثالثة من المادة الرابعة منه على اختصاص محكمة القضاء الادارى بالطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالعلمن في القرارات الادارية الصادرة بالتعيين في وظائف الحكومة .

ومن حيث انه على مقتضى ذلك قد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يجب أن يكون رافع الدعوى في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له ومن ثم لا يقبل طلب إلغاء القرار الصادر بالتعيين في وظيفة من الوظائف العامة ممن لا توافر فيهم الشروط اللازمة للتعيين فيها .

ومن حيث ان المستفاد من مجموع نصوص الأمر العالى الصادر في ١٦ من مارس سنة ١٨٩٥ الخاص بالعمد والمشايع الذي صدر القرار المطعون فيه في ظله أنه لا يكون أملاً للتعيين في وظيفة العمدة إلا من كان من مواليد البلدة أو المقيمين بها أو ممن لهم فيها مصالح تجعلهم على اتصال مستمر بها وتبرر مشاركتهم في تسيير شئونها العامة .

ومن حيث انه قد استبان للمحكمة من أوراق الدعوى أن المدعى لا يتوافر فيه شرط من الشروط المتقدمة فلا هو من مواليد بلدة ديروط المحطة ولا هو من المقيمين بها بل هو من مواليد ناحية كودية الاسلام ويقع في عزبة القرشية التابعة لناحية بانوب ظهر الجبل كما أن أملاكه تقع في زمام نواح أخرى وقد ظهر من التحقيق الادارى الذي أجرى في هذا الشأن أنه لم يسبق أن أدرج اسمه في كشف المرشحين لعمدة البلدة .

رد المدعى بمذكرة مع مستندات في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ طلب فيها رفض الدفع وصمم في الموضوع على طلباته وردت الدعوى عليها على الرد في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وقد ندب حضرة صاحب العزة محمد ساي مازن بك المستشار بالمحكمة لوضع تقرير في الدعوى وبعد وضعه أحيلت الدعوى إلى المرافعة وعين نظرها جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٨ وفيها طلب على أقدى كيلاني قبوله خصماً ثالثاً في الدعوى منضمّاً إلى المدعى عليها في طلباتها فقررت المحكمة قبوله وتأجيل نظر الدعوى لجلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٨ مع الترخيص في تقديم مذكرات ومستندات تقدم للمدعى مذكرة مع مستندات في ٦ من أبريل سنة ١٩٤٨ وقدم الخصم الثالث مذكرة مع مستندات في ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٨ وفي الجلسة المذكورة سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المدون بالمحضر ثم أرجأت التطق بالحكم إلى جلسة اليوم مع الترخيص لأطراف الدعوى في تقديم مذكرات تكميلية تقدم الخصم الثالث مذكرة في ١٣ من يونيه سنة ١٩٤٨ وقدمت المدعى عليها مذكرة في ١٥ منه ولم يقدم المدعى شيئاً .

المحكم

عن الدفع بعدم قبول الدعوى :

ومن حيث ان مبنى هذا الدفع ان المدعى ليس من الأشخاص الذين يتوافر فيهم شروط الترشيح لوظيفة العمدة في بلدة ديروط المحطة ومن ثم لا تكون له صفة في طلب إلغاء القرار المطعون فيه .

ومن حيث ان الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون إنشاء مجلس العزلة نصت على

## المبادئ القانونية

١ - إذا استبان من مراجعة صحيفة الدعوى والمذكرة الشارحة المودعتين في الميدان القانوني أن المدعى طعن في صلبهما في قيد الموظف على الدرجة الرابعة الإدارية توطئة لترقيته إليها متمسكاً بأنه أولى بالترقية إلى هذه الدرجة ما دام قد استكمل المدة القانونية فيكون الطعن بالانقضاء في قيد الموظف المذكور على تلك الدرجة وترقيته إليها قد اندرج والحالة هذه في عموم معنى الطعن المقدم في صحيفة الدعوى والمذكرة الشارحة المودعتين في الميدان.

٢ - إذا رقي موظفان إلى درجة واحدة في تاريخ واحد ففئات الأقدمية بينهما في هذه الدرجة هو تاريخ الترقية في الدرجة السابقة.

٣ - جرى قضاء المحكمة على أن المقصود من المادة الأولى من قواعد التنسيق هو توزيع درجات التنسيق على مختلف أقسام كل وزارة أو مصلحة على أساس النسب العددية لموظفي كل إدارة أو مراقبة أو قسم أو قلم وليس المقصود منها أن يكون أساس التوزيع شيئاً آخر كأهمية الوظائف أو فئات الموظفين أو غير ذلك.

٤ - يبين من المادة الرابعة عشرة من قواعد التنسيق أن توزيع خمسة أسداس الدرجات المرفوعة بالتنسيق مناصفة بين الجامعيين وغير الجامعيين (إنما يكون في الدرجتين الخامسة

ومن حيث أنه لا وجه لما يتحدى به المدعى من أنه مقيد في جدول انتخاب مجلس النواب بصفة ديروط المحطة مستدلاً على ذلك بالشهادة التي قدمها وأنه عضو في مجلس بلدى ديروط المحطة ويؤدى له العوايد وقيمة استهلاك المياه والنور عن منزله الذي يقيم فيه وإن له أملاكاً في ديروط المحطة بحسب إقرار صراف البلدة لا وجه للتحدى بذلك بعد إذ طعن على اقتضى كيلاني في الشهادة بالتزوير فقرر المدعى تنازله عن الاستمسك بها وما دام اختصاص المجلس البلدى ليس مقصوراً على ذات البلدة بل يمتد إلى عربة القرشية التي يقع فيها منزل المدعى وقد قرر نائب عدة ديروط المحطة ومشايخها أن المدعى ليست له أملاك في البلدة وأن المنزل الوارد في إقرار الصراف هو بيته الكائن بعربة القرشية وليس للمدعى سواء.

ومن حيث أنه يخلص عما تقدم أن الدفع على أساس سليم من القانون فيتميم قبوله.

( القضية رقم ٣٤٧ سنة ١ ق بالهيئة السابقة ) .

٤٨٥

٢٢ يونيو سنة ١٩٤٨

١ - ميداد طلب جديد أثناء الدعوى . اخراجها في صلب القضية والمذكرة الشارحة . جوازها .

ب - موظف . أقدمية . امتان رتبا لدرجة واحدة في تاريخ واحد . البرة بطرخ الدرجة السابقة .

ج - تنسيق . توزيع درجاته على مختلف أقسام الوزارة . وجوب مراعاة النسبة العددية للموظفين لأهمية الوظائف .

د - تنسيق . قسمة الوظائف بين الجامعيين وغير الجامعيين . الدرجات الخاصة بذلك . ترقية من لم يستكمل اللدة . شروط جواز ذلك .

التنسيق — ثم انتهى المدعى إلى طلب إلغاء الترتار الصادر من وزير المالية في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بترقية على أقضى رفيع التزمي إلى الدرجة الرابعة وما ترتب على ذلك من آثار مع إلزام الحكومة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة — وبعد أن أعلنت الأوراق المذكورة إلى الحكومة في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ أودعت في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ مذكرة طالبة رفض الدعوى مع إلزام المدعى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقالت أنه قد خصص لمصلحة القطن أربع درجات رابعة مفسدة كما تخلفت درجة أخرى من الترقية إلى درجة أعلى وأنه بناء على المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من يولي سنة ١٩٤٧ يوضع قواعد التنسيق والمادة الأولى من كتاب وزير المالية الدوري في ٣٠ منه بتفدية هذه القواعد روعي في توزيع الدرجات المذكورة أن تختص الإدارة العامة بدرجة واحدة هي التي قيد عليها محمد أقضى السيد عبد الله وبعد استكمال المدة التناوبية رقى إليها فعلاً، وأما بالنسبة إلى الدرجات الأربع الأخرى فقد رقى أحد يوسف أقضى ومضى عبد السيد أقضى من الجامعيين وما أقدم من المدعى ورقى على رفيع التزمي أقضى من غير الجامعيين بحسب أقدميته، ورقى عبد اللطيف بدوى طولان أقضى وهو من الجامعيين بالاختيار لكفاية المتنازة كما قالت الحكومة أن على رفيع التزمي أقضى رقى إلى الدرجة الخامسة في يوم واحد مع المدعى ولكنه أسبق منه في دخول الخدمة — فرد المدعى على ما تقدم بمذكرة أودعها في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ مضمناً على دفاعه وطلباته السابقة مضيئاً إليها طلباً آخر هو الحكم بإلغاء ترقية محمد السيد عبد الله أقضى إلى الدرجة الرابعة فعّيت الحكومة على هذا الرد بمذكرة أودعها في ١٢ من يناير سنة ١٩٤٨ دفعت فيها

والرابعة الإدارية والكثائية دون الدرجات الفنية، كما يظهر من الفقرة الأخيرة من تلك المادة أنه لا تجوز الترقية بالنسبة إلى من لم يستكملوا المدة القانونية اللازمة للترقية إلا عند عدم وجود مستحق للترقية من أى الفريقين الجامعيين وغير الجامعيين .

### الوقائع

أقدم المدعى هذه الدعوى بالصيغة المودعة سكرتيرية المحكمة مع المذكرة الشارحة وحافظه بمسنداته في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ قائلاً أنه حصل على دبلوم مدرسة الزراعة العليا في سنة ١٩٢١ وعين في ذات السنة في مصلحة القطن بالدرجة السادسة ثم رقى إلى الدرجة الخامسة في سنة ١٩٤٢ وأنه يشغل الآن وظيفة المفتش الأول في قسم مراقبة القطن ومنع الخلط وأنه أمضى بالدرجتين السادسة والخامسة ستة وعشرين عاماً مع حصوله على مؤهل عال وأن تربيته الثالث في أقدسية الدرجة الخامسة بين موظفي المصلحة المذكورة فكانت تجب ترقية إلى الدرجة الرابعة على أساس الأقدمية المطلقة في حدود النسب المقررة لذلك وهي ٧٠٪. / بالتطبيق لقواعد التنسيق وأرب الدرجات المفسدة أربع، ولكن الوزارة تحطه في الترقية في القرارات المطعون فيها، فرقت على أقضى رفيع التزمي إلى الدرجة الرابعة الفنية مع أن تربيته الخامس فضلاً عن أنه غير جامعي إذ هو حاصل على شهادة مدرسة الزراعة للمتوسطة فقط، كما أنها قيدت محمد السيد عبد الله أقضى مدير إدارة مستخدم المصلحة على الدرجة الرابعة الإدارية مع أنه ما كان قد أمضى الأربع السنوات اللازمة للترقية في حين أن المدعى كان مستوفياً هذا الشرط وكانت تجب ترقية إليها طبقاً لقواعد

ب - عن الموضوع :

« ومن حيث أن المدعى يستند في دعواه إلى أن ترقية الثالث في أقدمية الدرجة الخامسة الفنية بين موظفي مصلحة القطن ، وأن الدرجات الرابعة الفنية المنسقة المخصصة لهذه المصلحة أربع فكانت يجب ترقية إلى إحداها على أساس الأقدمية المطلقة في حدود النسبة المقررة لذلك وهي ٧٠٪ . ولكن رقي إليها على رفيع التزمي أقضى الذي يليه في الأقدمية كما أنه قد تحلقت درجة رابعة إدارة قيد عليها محمد السيد عبد الله أقضى لعدم استكمال المدة القانونية اللازمة للترقية مع استحقاق المدعى للترقية إليها لتوافر هذا الشرط فيه ، فتكون ترقية على رفيع التزمي أقضى إلى الدرجة الرابعة الفنية وقيد محمد السيد عبد الله أقضى على الدرجة الرابعة الإدارية ثم ترقية بعد ذلك إليها - كل أولئك قد جاء مخالفاً لثلاثون .

« ومن حيث أن الحكومة دفعت الدعوى بأن المدعى وإن كان أقدم من على رفيع التزمي في نيل الدرجة السادسة وهي السابقة على الدرجة الخامسة التي حصل عليها في يوم واحد إلا أن على رفيع التزمي أقضى بحسب خدمة الحكومة قبل المدعى كما ذكرت أنه قد خصص لمصلحة القطن في التسيق أربع درجات رابعة كما تحلقت درجة أخرى بالترقية إلى درجة أعلى - وأنه بناء على المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من يولي سنة ١٩٤٧ بوضع قواعد التسيق والمادة الأولى من كتاب وزير المالية المؤدى في ٣٠ منه بتنفيذ هذه القواعد - وروى في توزيع الدرجات المذكورة أن تختص الإدارة العامة بدرجة واحدة هي التي قيد عليها محمد أقضى السيد عبد الله وبعد استكمال المدة القانونية رقي إليها فعلاً ، وأما بالنسبة إلى الدرجات الأربع

بعدم قبول الطلب الاضافي لأنه طلب جديد قدم بعد فوات الميادان المنصوص عليه في المادة ٣٥ من القانون المذكور . ثم ندب حضرة صاحب العزة السيد علي السيد بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير في الدعوى وبعد وضعه عين نظرها جلسة أول يولي سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ثم أرجىء التعلق بالحكم إلى جلسة اليوم .

المحكم

١ - عن الدفع بمسلم قبول الطلب الخاص بإلغاء ترقية محمد السيد عبد الله أقضى :

« من حيث أن مبنى هذا الدفع أن الطلب المذكور لم يقدم إلا بعد فوات ميادان الستين يوماً المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة - لأن القرار بقيد محمد السيد عبد الله أقضى على الدرجة الرابعة تميداً لترقيقته إليها صدر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بينما لم يرد المدعى هذا الدفع إلا في مذكرة المدوعة سكرتيرية المحكمة في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ فلا تعتبر الدعوى قد أقيمت به إلا في هذا التاريخ .

« ومن حيث أنه قد استبان للمحكمة من مراجعة صحيفة الدعوى والمذكرة الشارحة المؤدعتين في الميادان القانوني أن المدعى طعن في صليهما في قيد الموظف المذكور على الدرجة الرابعة الإدارية توطئة لترقيقته إليها مستمسكاً بأنه أولى بالترقية إلى هذه الدرجة ما دام قد استكمل المدة القانونية ، فيكون الطعن بالإنهاء في قيد الموظف المذكور على تلك الدرجة وترقيقته إليها قد اندرج والحالة هذه في عموم معنى الطعن المقدم من المدعى في صحيفة دعواه ومذكرته الشارحة وقد أودعنا في الميادان ومن ثم يكون الدفع في غير محله متجهاً رفضه .

كما يظهر من الفقرة الأخيرة من تلك المادة أنه لا يجوز الترقية بالتيسير بالنسبة إلى من لم يستكملوا المدة القانونية اللازمة للترقية إلا عند عدم وجود مستحق للترقية من أى الفريقين الجامعيين وغير الجامعيين .

« ومن حيث أنه على هدى ما تقدم تكون ترقية على رفيع التزمى أفتدى إلى إحدى الدرجات الرابعة الفنية قبل المدعى مع أنه أسبق منه فى ترتيب الأقدمية فى الدرجة الخامسة الفنية ، كما يكون قيد محمد السيد عبد الله أفتدى على الدرجة الرابعة الإدارية لعدم استكمال المدة الثانوية اللازمة للترقية مع استحقاق المدعى للترقية إليها لتوافر هذا الشرط فيه ثم ترقية محمد أفتدى السيد عبد الله بعد ذلك إلى تلك الدرجة بعد استكمال المدة الثانوية كل أولئك قد جاء مخالفاً لقانون ، ومن ثم يكون المدعى محقاً فى طلبه لإلغاء ترقية المذكورين وتعيين التفضاء بذلك .

( القضية رقم ٩٤ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة ) .

٤٨٦

٢٢ يونيو سنة ١٩٤٨

تظلم مني بختيار كذلك . تظلم في قرار لا تلك الادارة المدول عنه . لا يفت ميداد السين يوما .

المبدأ القانوني

إذا كانت عريضة التظلم التي قدمها الطاعن يبين من عبارتها والصفة التي أفرغت فيها والطلبات التي التمسها مقدمها أنها لا تدعو أن تكون مجرد استدرار لمطعم الوزير وليس فيها إشارة ما لأى عيب معين يقول أنه شاب عملية تصحيح الامتحان أو خطأ مادي وقع في حساب درجاته بل كل ما جاء بها هو التماس

الأخرى قد ردق إلى اثنين منها أحد يوسف أفتدى ومتى عبد السيد أفتدى من الجامعيين وهما أقدم من المدعى ورقى عبد الطيف بدوى طولان أفتدى وهو من الجامعيين بالاختيار للكفاية الممتازة ورقى على رفيع التزمى أفتدى وهو من غير الجامعيين بحسب أقدميته .

« ومن حيث أنه بما يجب التنبه إليه بادىء الرأى أنه لا وجه لما تثيره الحكومة من جدال فى أقدمية المدعى قبل على رفيع التزمى أفتدى ، بحجة أنها وإن كانت قد حصلت على الدرجة الخامسة فى يوم واحد إلا أن هذا الأخير أسبق منه فى دخول الخدمة ، ذلك لأن المناط فى هذا الشأن هو أسبئية نيل الدرجة السادسة ، ولا نزاع فى أن المدعى قد حصل عليها قبله ، فيعتبر والحالة هذه أسبق منه فى ترتيب أقدمية الدرجة الخامسة — كما أنه لا اعتداد بما تتحدث به الحكومة من أن توزيع الدرجات بين الادارة العامة وبين الجامعيين وغيرهم ، قد تم بناء على ما لكل وزارة أو مصلحة من الحق ، طبقاً للمادة الأولى من قواعد التنسيق ، فى توزيع الدرجات على أقسامها وفروعها بحسب ظروف كل منها ، لا اعتداد بذلك بعد إذ جرى قضاء هذه المحكمة على أن المقصود من المادة المذكورة هو توزيع درجات التنسيق على مختلف أقسام كل وزارة أو مصلحة على أساس النسب العددية لموظفى كل إدارة أو مراقبة أو قسم أو قلم وإن ليس المقصود منها أن يكون أساس التوزيع شيئاً آخر كأكمية الوظائف أو فئات الموظفين أو غير ذلك .

« ومن حيث أنه يبين من المادة الرابعة عشرة من قواعد التنسيق أن توزيع خمسة أسداس الدرجات المرفوعة بالتنسيق مناصفة بين الجامعيين وغير الجامعيين إنما يكون فى الدرجات الخامسة والرابعة الإدارية والكتاتيد دون الدرجات الفنية

على تسعة عشر درجة ونصف الدرجة في حين أن النهاية الصغرى للتجاح هي خمس وعشرون درجة أقام هذه الدعوى بأن أودع سكرتيرية المحكمة في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ بحقيقتها التي أعلنت إلى المدعى عليه في ٨ منه ومعه مذكرته الشارحة مقرأ فيها أنه على يقين من أنه قد حصل في مادة اللغة العربية على ما يجاوز الخمس والعشرين درجة للمعينة حداً أدنى للتجاح وأن ذلك القرار الذي ظهر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ معطاً رسوبه فيها إنما بني على خطأ وقع عند نقل الدرجات التي حصل عليها فعلاً والتي أثبتتها المصحون أنفسهم على أوراق إجابته الخاصة بها إلى الكشف النهائية التي ترتب عليها صدور القرار المذكور بدون وجه حتى - وأنه بعد إذ لم يجد ما قدمه في هذا الشأن من تطلعات اضطرت إلى رفع الدعوى طالباً إلغاء القرار المذكور مخالفتة للقوانين التي توجب اعتبار الطلاب ناجحاً حتى حصل على الدرجات المقررة لذلك، وإدراج اسمه في قائمة الطلبة الناجحين. وفي ٧ من يناير سنة ١٩٤٧ أودع المدعى عليه مذكرة أنكر على المدعى فيها صحة ما ادّعى من خطأ في النقل مقرأ أنه لم يحصل في حقيقة الأمر إلا على التسع عشر درجة ونصف الدرجة التي هي دون الحد المقرر للتجاح بمقتضى المادة التاسعة والعشرين من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٢ وطلب بناء على ذلك رفض الدعوى مع الزام المدعى بالمصروفات ومقابل أنصاب المحاماة.

وفي ٢١ من يناير سنة ١٩٤٨ أودع المدعى مذكرته الثانية التي أصر فيها على ما تضمنته صحيفته ومذكرته الأولى طالباً إجماع أوراق إجابته الخاصة باللغة العربية في امتحان الدور الثاني حاملة الدرجات التي وضعت له عليها

مراجعة أوراق امتحانه في مادة اللغة العربية عسى أن يحصل فيها على التجاح وكان أقصى ما تحتله عبارة هذه المريضة في مصلحة المدعى أنه إنما يلتزم إعادة النظر في تقدير الدرجات التي نالها في اللغة العربية فهي بهذه المثابة طعن في تقدير المجهود إليهم بتصحيح أوراق الامتحان الدرجات التي يستحقها الطلبة المستحقون وهو أمر متى يت فيه فلا يجوز إعادة النظر فيه لامن الهيئة الإدارية التي أصدرته أو من الهيئات الرئيسية لها، فإن المريضة بهذا المودى لا تعتبر تظلاً بالمعنى الذي أراده القانون فهي لا تقف سرعان الميعاد إذ الذي يقف الميعاد هو التظلم الذي ينصب على قرار إداري قابل له حتى تتجاح بذلك لجهة الإدارة فرصة النظر في العدول عنه فإن التظلم منه لا يجدى في وقف سرعان ميعاد رفع الدعوى.

## الوقائع

تتصل وقائع الدعوى كما يؤخذ من صحيفتها وما قدمه الطرفان فيها من مستندات ومذكرات وما أدلى به من ملاحظات شغوية - في أن المدعى إذ رسب في امتحان دور يونيه سنة ١٩٤٧ لشهادة الدراسة الثانوية، القسم العام، في اللغات الثلاث العربية والانكليزية والفرنسية تقدم ثانياً إلى امتحان دور سبتمبر من تلك السنة الذي أداه بلجه السعيدة برقم ٢٩٨، - وإذ فشرت نتيجة هذا الامتحان في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ معطى نجاحه في اللغتين الانكليزية والفرنسية ورسوبه في اللغة العربية التي لم يحصل فيها إلا

درجات ، ورقم (٦) بأسفلها مكان كتابة عيت - وكذلك الحال بالنسبة إلى الصفحة الأولى المثلث بها بيان ما حصل عليه من درجات في كل من فرعي اللغة العربية وهما الانشاء ثم آداب اللغة والقواعد والتطبيق وبحسبها . إذ وضع في الحانة المخصصة لدرجة الانشاء رقم (٦) وبأسفلها عبارة « ست قطع » في مكان كتابة عيت - كما وضع في حانة المجموع رقم (١٩٥) بحيث كان الضغط على الرقم (١٩) تحيلا على خلاف الرقم (٥٠) الذي كان الضغط عليه خفيفاً جداً بأمت اللون - ثم خلص من ذلك إلى أن ثمة تغييراً في الحقيقة بطريق المحو ظاهراً للعين المجردة إلى حد يصح معه عملاً بنص المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات الحكم بتدوير تلك الأرقام مباشرة وبدون حاجة إلى اتخاذ أية اجراءات أخرى - مما يقرب عليه اعتبار ورقة الاجابة على موضوع الانشاء غالية من تقدير للدرجة الخاصة بها ووجوب عرضها بناء على ذلك على لجنة فنية تدبها المحكمة لتقدير الدرجة التي يستحقها عنه .

وإذ قدم بعد ذلك حاضرة المستشار المقرر تقريره في الدعوى عينت جلسة ٢٠ من ابريل سنة ١٩٤٨ لتطرحها وفيها دفع الحاضر عن المدعى عليه فرعياً بعدم قبول الدعوى لرفضها بعد ميعاد الستين يوماً التي نصت عليها المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة ذلك أن القرار المطعون فيه قد نشر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ معلناً رسوب المدعى بينما صحيفة الدعوى لم تودع سكريتية المحكمة الا في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أى في اليوم الواحد والستين - وأجاب الحاضر عن المدعى على هذا الدفع بأنه على أثر نشر القرار المطعون فيه قدم إلى الوزارة طلبات موصى عليها وعد بتقديم ايصالاتها مقررأ أن من

والكشف النهائي الذي قتل اليه هذه الدرجات لتعرف مدى تطابقها .

وفي ٥ من فبراير سنة ١٩٤٨ ندب حاضرة صاحب العزة أحمد زكي البهنسي بك المستشار بالمحكمة ليضع تقريراً في الدعوى - فأصدر في ٨ منه قراراً أذن به الوزارة في ايداع أوراق الاجابة المشار اليها والكشوف النهائية التي قتل اليها درجاتها واعتمدها الوزير شاملة أسماء التاجيين في امتحان الدور المذكور والراسين فيه وكذلك كشوف الأرقام الشاملة لرقم جلوس المدعى ورقه السرى في لجنتي التصحيح والمراجعة مع الترخيص للطرفين في الاطلاع وايداع مذكرات تكميلية في الأجال التي عنها .

وفي ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٨ أودع المدعى عليه أولاً : مجموعة أوراق اجابة المدعى المتوجه عنها في كراستين تنص الأولى منها مادة الانشاء وقد حصل فيها على ست درجات من عشرين وتعلق الثانية بأداب اللغة والقواعد والتطبيق التي حصل فيها على ثلاث عشرة درجة ونصف الدرجة من ثلاثين - وبلغ مجموع الدرجات بناء على ذلك تسع عشر درجة ونصف الدرجة من خمسين درجة وقد أثبت بها رقم جلوسه ٢٢٩٨ ورقم المراقبة السرى ١٢٩٨ - كما أودع المدعى عليه كشفاً خاصاً بدرجات الطلبة الراسين في امتحان سنة ١٩٤٧ ورد به اسم المدعى والدرجات التي حصل عليها في كل من الدورين - ومن بينها تسع عشرة درجة ونصف الدرجة في اللغة العربية وفي ٢٩ من فبراير سنة ١٩٤٨ أودع المدعى مذكرة تالفة قال فيها انه تبين من الاطلاع على أوراق الاجابة المقدمة أن الدرجة الموضوعة على كراسة اجابة مادة الانشاء قد أصابها تغيير إذ وضعت في الصفحة الأخيرة منها عبارة « ست

٨ من يونيه سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بمحضرها ثم أجل التطق بالحكم جلسة اليوم .

### المحضر

#### عن الدفع بعدم قبول الدعوى

« من حيث ان مبنى هذا الدفع أن المدعى إذ أودع سكرتيرية المحكمة عريضة دعواه في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ في حين أن قرار الرسوب المطعون فيه قد نشر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ فان دعواه تكون قد رفعت في اليوم الواحد والستين من تاريخ نشر القرار الإداري المذكور فهي لا تكون مقبولة علما بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة .

« ومن حيث أن المدعى قد رد على هذا الدفع بقوله أن ميعاد الستين يوما المقرر لرفع الدعوى قد وقف سريانه بتقديمه إلى إدارة الامتحانات بالوزارة تظلمين أحدهما في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ — والآخر في ٣٠ من الشهر المذكور وذلك وقفا لنص الشطر الأخير من الفقرة الأولى من المادة ٣٥ المشار إليها .

« ومن حيث أن الوزارة قررت أن المدعى لم يقدم إلا المريضة المؤرخة في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ والمقيدة برقم ٦٤ والمدعى من جانبه لم يقدم دليلا على أنه قدم التظلم الآخر الذي يقول أنه قدم في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ في حين أنه قدم بالفعل إيصالا عن عريضته الأولى التي أودعها الوزارة وإذ أن يكون المناط في حساب وقف سريان الميعاد هو تاريخ تقديم تلك المريضة التي ثبت قطعاً أنها قدمت في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ — فبطلت الدعوى لعدم استيفاء المدعى ما عليه من دفع الدفعة الثانية من المدة ٣٥ المشار إليها — فأجبت الدعوى بناء على ذلك إلى جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٨ — وأدغم في هذه الجلسة وورقين قال انهما اصالين لتظلمين كان قد قدم بهما إلى مكتب وزير المعارف أحدهما في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ والآخر في ٣٠ منه قيد أولهما بقلم الأرشيف برقم ٦٤ والثاني برقم ١٠١٥٨ — ووعد الحاضر عن المدعى عليه بالبحث عن التظلمين المذكورين وتقديمهما ، أجل التطق بالحكم إلى جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٨ مع الترخيص للطرفين في تقديم مذكرات تكميلية ومستندات في عشرين يوما تقدم للمدعى مذكرة تراقها حافظة بورقة أسئلة امتحان شهادة الدراسة الثانوية ( القسم العام ) لسنة ١٩٤٧ — ( الدور الثاني ) اللغة العربية — ( القواعد والآداب ) وكتابان أحدهما ملحق الأدب الثانوي الجديد عن الموضوع ترجمة لحياة الأعشى والكبيت والآخر « النصوص الأدبية للثقافة العامة » — مبتغياً بذلك الاستدلال بهما على أن ما أجاب به في ورقة الامتحان مطابق تمام المطابقة لما ورد في ذلك الكتابين عن سؤال الأدب والنصوص وأنه إذ لم يعط الدرجة التي يقول باستحقاقه إياها فذلك لا يرجع إلا إلى عجز تصف المصحح وإساءة استعمال حقه وأن المحكمة إذ قررت ذلك لا تكون قد تدخلت في تقديره فان الأمر لا يبدو أن يكون مراعاة في مسألة مادية محضة وقد قدمت الوزارة مذكرة قررت فيها أن المدعى إنما قدم عريضة مؤرخة في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وعليها رقم ٦٤ هي التي أرقتها بالمذكرة وأن هذه المريضة ليست تظلماً بالمعنى الذي يريده القانون بل هي مجرد استرداد لعطف الوزير — فقررت المحكمة فتح باب المرافعة لجلسة

٨ من يونيه سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بمحضرها ثم أجل التطق بالحكم جلسة اليوم .



« ومن حيث أنه بناء على ذلك يكون الدفع في عله متعياً لأخذ به .  
( القضية رقم ١٢٦ سنة ٢ ق بلقية السابقة ) .

## ٤٨٧

٢٢ يونيو سنة ١٩٤٨

١ - موظف ترقية من يوليه في الأقدمية . طلب إنهاء . وجود المصلحة .  
ب - تنسيق . توزيع وظائفه . أسلمه . النسبة العددية للموظفين في مختلف الأقسام والقرع . وحوب مراعاتها .

### المبادئ القانونية

١ - القرار الذي يتضمن ترقية أشخاص من يوليه المدعي في ترتيب أقدمية الدرجة على أساس مخالف للقانون يكون للدعي مصلحة محققة في إلغائه فيما اشتمل عليه من ترقية هؤلاء الأشخاص إذ سترتب على ذلك زوال أسبقيتهم في ترتيب الأقدمية من طريقه كما سيصبح له فرصة أوسع للترقي .

٢ - المقصود من المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩٤٧ في توزيع الدرجات المنسقة على ثلثات الموظفين بحسب ظروف العمل ومقتضياته في أقسام الوزارة ومصلحتها إنما هو التوزيع على أساس النسب العددية لموظفي كل إدارة أو مراقبة أو قسم أو قلم وليس الغرض منها أن يكون أساس التوزيع مراعاة أهمية الوظائف أو مسئولياتها أو ثلثات الموظفين أو غير ذلك .

« ومن حيث أنه بالإطلاع على هذه المريضة بين من عباراتها والصيغة التي أفرغت فيها والطلبات التي انشأها متدماً أنها لاتعدو أن تكون مجرد استدراك لمطلب الوزير وليس فيها إشارة ما لاسم عيب معين يقول أنه شاب عملية التصحيح أو خطأ مادي وقع في حساب درجاته بل كل ما جاء بها هو انتماس « مراجعة أوراق امتحانه في مادة اللغة العربية عسى أن يحصل فيها على النجاح ... وأنه جدير بمدالة صاحب المال (يعني وزير المعارف) أن يرأف بشخص أنصب قواه العقلية ومادته المالية أحد عشر طاماً ثم يخرج من هذا كله بلا شيء » - وقد أشرت عليها المراقبة العامة للامتحانات بأنه « لا يجوز مراجعة أوراق الامتحان بعد انتهائه » وذلك في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ .

« ومن حيث ان أقصى ما تختمله عبارة هذه المريضة في مصلحة المدعي أنه إنما يلتمس إعادة النظر في تدبير الدرجات التي نالها في اللغة العربية - فهي بهذه المثابة ملحق في تدبير المعهود إليهم بتصحيح أوراق الامتحان الدرجات التي يستحقها الطلبة المحتشون وهو أمر متى بت فيه فلا يجوز إعادة النظر فيه لامن الهيئة الإدارية التي أصدرته أو من الهيئات الرئيسية لها .

« ومن حيث ان المريضة بهذا المؤدى لايعتبر تظلاً بالمعنى الذي أراده الثانون فهي سريان الميعاد إذ الذي يقف الميعاد هو التظلم الذي ينصب على قرار إداري قابل له حتى تناح بذلك لجنة الإدارة فرصة النظر في المدول عنه وتكفي صاحب الشأن مؤونة التقاضي بخصوصه أما الزرار الإداري الذي لا تملك الإدارة المدول عنه فإن التظلم منه لا يجدي في وقف سريان ميعاد رفع الدعوى .

## الوقائع

أنام المدعى هذه الدعوى بصحتها المودعة  
سكربتية المحكمة مع مذكرته الشارحة وحافظة  
مستنداته في ١٤ من يناير سنة ١٩٤٨ قاتلاً أنه  
عين كاتباً بمصلحة الأموال المقررة في ٢٠ من  
يونيه سنة ١٩١٦ في الدرجة الثامنة ثم رقى اعتباراً  
من أول يونيه سنة ١٩٣٧ إلى الدرجة السابعة  
وأنه كان طوال مدة خدمته قائماً بعمله على خير  
وجه وكانت يجب ترقية إلى الدرجة السادسة  
بالطبق لقواعد التنسيق في حدود النسبة المقررة  
للقرية بالأقدمية المطلقة ولكن وزارة المالية  
نقضته ودفعت من ماله أقدمية وكفاية ولذلك  
فهو يطلب إلغاء القرار الصادر من وزير المالية  
فيما يتعلق بترقية من ماله دون من موظفي المصلحة  
المذكورة إلى الدرجة السادسة مع إلزام الوزارة  
بالمصروفات وبجبايل أتعاب المحاماة — وقد  
أعطت الأوراق المذكورة إلى المدعى عليها في  
٢٠ من يناير سنة ١٩٤٨ وانقضت المواعيد  
القانونية دون أن تقدم دفاعاً — ثم ندب حضرة  
صاحب العزة السيد علي السيد بك لوضع التقرير  
في الدعوى وبعد وضعه عين نظرها جلسة ٤ من  
مايو سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت ملاحظات الطرفين  
على الوجه المبين بالمحضر ودفعت للمدعى عليها  
بعدم قبول الدعوى لأن ترتيب المدعى في كشف  
أقدمية الدرجة السابعة الخامس والثمانون وعدد  
الدرجات السادسة المنسقة التي يجب الترقية إليها  
بالأقدمية المطلقة ثمانون فما كانت الترقية لتصيه  
على الأساس المذكور، وطلبت في الموضوع  
رفض الدعوى لأنها رأت توزيع الدرجات على  
أرباب الوظائف الرئيسية ذات المسؤولية من  
مأموري المالية ورؤساء الأقسام والمعاونين  
ومفتشي الصيارف ومفتشي الملاهي وذلك بناء

على ما لها من حق في ذلك بمقتضى المادة الأولى  
من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من يولي  
سنة ١٩٤٧ بوضع قواعد التنسيق وكتاب وزير  
المالية الفوري الصادر في ٣٠ منه بتنفيذ تلك  
القواعد. فطلب المدعى رفض الدفع لأن مصلحة  
في الدعوى محقة ما دلم القرار المطعون فيه قد  
تضمن ترقية أشخاص يولوه في ترتيب الأقدمية،  
وتمت توقيتهم بوجه مخالف للقانون، والغا  
ترقيتهم يعود عليه بغرامة مزدوجة إذ سيظل  
أسبقيتهم عليه في الأقدمية كما يتيح له فرصة  
أوسع في الترقى. ثم أرجىه التعلق بالحكم إلى  
جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٤٨ وفيها قررت  
المحكمة فتح باب المرافعة للجلسة أول يونيه سنة  
١٩٤٨ لمناقشة طرفي الخصومة وتمت المناقشة  
وسمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين  
بمحضر الجلسة الأخيرة ثم أرجىه التعلق بالحكم  
إلى جلسة اليوم مع الترخيص في تقديم مذكرات  
ومستندات تكميلية في أسبوعين والمدة مناصفة  
وقدم كل من الطرفين مذكرة تكميلية بدفاعه  
مصمماً على طلباته.

## الحكم

١ — عن الدفع بعدم قبول الدعوى

د من حيث ان مبنى هذا الدفع أن الدرجات  
السادسة المنسقة بمصلحة الأموال المقررة التي  
يجب الترقية إليها بالأقدمية المطلقة بالطبق  
لقواعد التنسيق ثمانون وإذ كان ترتيب المدعى  
في كشف أقدمية الدرجة السابعة عند تطبيق تلك  
القواعد الخامس والثمانين — ومن يوزع عنهم  
إنما أحيلوا إلى المعاش بعد تطبيق التنسيق، فما  
كان عدد الدرجات المذكورة ليقس والمخافة  
هذه حتى تصيه الترقية على أساس الأقدمية

التوزيع مراعاة أهمية الوظائف أو مسؤولياتها أو قات الموظفين أو غير ذلك ومن ثم يكون الترقى للمطعون فيه إذ تخطى المدعى في الترقى ورق من يلونه في الأقدمية بناء على ذلك قد جاء مخالفا للقانون فيصين القضاء بالغاثة في هذا الخصوص .

( الحضية رقم ١٩٥ سنة ٢ في بلدية الساجه ) .

٤٨٨

٢٣ يونيه سنة ١٩٤٨

موظف . تنسيق . ترقية إلى درجة منسقة . درجات المتخلفة عن ذلك الترقى . اعتبارها درجات منسقة .

### المبدأ القانوني

إذا رقى الموظف إلى درجة أعلى تنسيقاً فتعتبر الدرجات المتخلفة عن ذلك في سلسلة الترقى بذات الحركة درجات منسقة وتجري على الترقية إليها قواعد التنسيق في هذا الشأن.

### الوقائع

تحصل وقائع الدعوى بحسب رواية المدعى في أنه حصل على شهادة العالمية المؤقتة في ١٩ من ربيع الأول سنة ١٣٤٣ الهجرية ثم التحق بوظيفة مدرس بمجلس مديرية اللتيا في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ وتقل في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ إلى المطبعة الأميرية في الدرجة الثامنة المؤقتة ثم رقى إلى الدرجة السادسة الشخصية فالحامسة الشخصية من أول يوليو سنة ١٩٤٣ بالتطبيق لقواعد المنسقين وأحكام أضاف الشهادات. وفي ٢٩ من يوليو سنة ١٩٤٧ قرار مجلس الوزراء التواعد التي تتبع في تطبيق تنسيق درجات الموظفين والمتخمين في الوزارات والمصالح - ونص المطبعة الأميرية في التنسيق أربع درجات رابعة اثنان

المطلقة ومن ثم لا تكون له مصلحة في الدعوى . ومن حيث أنه لا جدال في أن الترقى المطعون فيه قد تضمن ترقية أشخاص عن كانوا يلون المدعى في ترتيب أقدمية الدرجة السابعة وتمت ترقية بناء على الأساس الذي يتول المدعى أنه مخالف للقانون ، فصلحته محقة إذن في إلغاء هذا الترقى فيما اشتمل عليه من ترقية هؤلاء الأشخاص إذ سترتب على ذلك زوال أسبقيتهم في ترتيب الأقدمية من طريقه كاستيعاب له فرصة أوسع للترقى ومن ثم يكون الدفع المذكور في غير محله متنبأ رفضه .

### ب - عن الموضوع

ومن حيث أنه لا وجه لما تحدى به المدعى عليها من أن ترقية هؤلاء الذين رقا من يلون المدعى في الأقدمية قد تمت بناء على ما للوزارة من حق طيناً للادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من يولي سنة ١٩٤٧ في توزيع الدرجات المنسقة على قات الموظفين بحسب ظروف العمل ومتنضياته في أقسام الوزارات ومصالحها وأنها قد جعلت أساس توزيع الدرجات السادسة في مصلحة الاموال المقررة مسؤولية الوظائف وأهميتها فرقت أرباب الوظائف الرئيسية من مأمورى المالية ورؤساء الأقسام والمعاونين ومفتشى الصياف ومفتشى الملاهي ، وكان المطعون في ترقية من بين هؤلاء ولم يكن للمدعى منهم . لا وجه لتحدى بذلك بعد إذ جرى قضاء هذه المحكمة على أن المقصود من المادة المشار إليها أيضاً هو توزيع درجات التنسيق على مختلف أقسام كل وزارة أو مصلحة على أساس النسب العددية لموظفي كل إدارة أو مراقبة أو قسم أو قلم وان ليس الغرض منها أن يكون أساس

## المحكمة

« من حيث ان المدعى يعنى على القرار المطعون فيه أنه خالف قواعد التسيق إذ تركه في الترقية إلى إحدى الدرجتين الاربعتين المنسفين بالكادر الفني العالي والادارى اللتين رقى إلى احدهما محمد السيد وفا أقضى وقيد على الأخرى عبد الفتاح محمد فتدليل أقضى مع أنها يليانه في أقدمية الدرجة الخامسة فضلاً عن أن ثانيهما غير جامعي .

« ومن حيث ان الحكومة ترد على ذلك بأن محمد السيد وفا أقضى رقى إلى الدرجة الرابعة بالأقدمية المطلنة لأنه وان اتحد مع المدعى في تاريخ الترقية إلى الدرجة الخامسة إلا أنه رقبه إلى الدرجة السادسة أما عبد الفتاح محمد فتدليل أقضى فقد قيد على درجة رابعة إدارة غير منسقة تخلفت عن ترقية مدير مخازن إلى الدرجة الثالثة فلا تخضع لتواعد التسيق ومن ثم لا يشترط في شاغلها أن يكون من ذوى المؤهلات الدراسية العالية .

« ومن حيث ان الدعوى بالنسبة إلى طلب القاء ترقية محمد السيد سليم أقضى على غير أساس سليم من النانون ذلك أنه وإن كان هذا الأخير قد رقى مع المدعى إلى الدرجة الخامسة في أول يولييه سنة ١٩٤٣ إلا أنه أقدم منه في الدرجة السادسة إذ رقى إليها في ١١ من أبريل سنة ١٩٢٤ بينما رقى المدعى إلى تلك الدرجة في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ فيعتبر والحالة هذه أسبق منه في أقدمية الدرجة الخامسة وأحق بالترقية إلى الدرجة الرابعة على أساس الأقدمية المطلنة ومن ثم لا وجه لما يتحدى به المدعى من أنه أسبق من محمد السيد وفا أقضى في خدمة الحكومة وأنه لذلك يعتبر أقدم منه ما دام المناط في أسبقية

منها في الكادر الفني العالي والادارى والآخرين في الكادر الفني المتوسط والكتابي وفي ١٤ من يوليو سنة ١٩٤٧ صدر قرار وزير المالية بترقية محمد السيد وفا أقضى مراقب التصحيح والجريدة من الدرجة الخامسة الشخصية إلى إحدى الدرجتين بالكادر الفني العالي وقيد عبد الفتاح محمد فتدليل أقضى وكيل إدارة المخازن من الدرجة الخامسة الفرعية إلى الدرجة الأخرى في ذات الكادر كما رقى إلى الدرجتين الاربعتين المنصصتين لتغير الجامعيين عبد الحافظ عثمان أقضى وأحمد حسن أقضى فرفع المدعى هذه الدعوى بصحيفة موقعة من الأستاذ صادق حنا المحامى أودعها مع المذكرة الشارحة وحافضة مستندات سكرتيرية المحكمة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ طالباً الحكم بإلغاء قرار وزارة المالية الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٧ بترقية كل من محمد أقضى السيد وفا وعبد الفتاح محمد فتدليل أقضى إلى الدرجة الرابعة وباستحقاقه الترقية إلى احدهما ومن باب الاحتياط الكلي إلغاء القرار فيما يتعلق بعبد الفتاح فتدليل أقضى - وقد تدب حضرة صاحب العزة محمد علي راتب بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير في الدعوى فأصدر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ قراراً أذن فيه وزارة المالية في تهديم مذكرة بدفعها مشفوعة بمستندات. وفي ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ أودعت هذه الوزارة مذكرة مع حافضة مستندات طالبة رفض الدعوى وبعد وضع التقرير فيها عين نظرها جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٤٧ ثم تأجلت إلى جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين في المحضر وأرجىء النطق بالحكم فيها أخيراً لجلسة اليوم .

٤٨٩

٢٣ يونيو سنة ١٩٤٨

١ — موظف (١) . عقد التعيين . النص فيه على تعيينه « مستخدماً مؤقتاً في الحكومة المصرية بصفة مدرس » . فيه نصاً تاماً أنه عين مدرساً بالمدارس الحرة .  
ب — تنسيق . موظف . شرط انتفاعه بأحكامه . وجوده بالخدمة في ١٤ يولييه سنة ١٩٤٧ وهو تاريخ صدور القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٧ . الفقرة الثالثة من البند الماشر من القواعد التي أقرها مجلس الوزراء في تنفيذ التنسيق .

### المبادئ القانونية

١ — إذا نص في عقد التعيين المبرم بين الحكومة المصرية النائب عنها وزير المعارف وبين المدعي على تعيين هذا الأخير مستخدماً مؤقتاً في الحكومة المصرية بصفة مدرس ، ولم يذكر أنه عين مدرساً بمدرسة من المدارس الحرة التي تديرها الحكومة — فإن هذا ينفي نصاً تاماً أنه عين مدرساً بالمدارس الحرة المشمولة بإدارة الحكومة .

٢ — مع التسليم جدلاً بدفع وزارة المعارف في تكيف العلاقة القانونية التي أنشأها عقد الاستخدام المبرم بينها وبين المدعي ومع التسليم بأن هذا العقد لم يترتب عليه اعتبار المدعي موظفاً في الحكومة فإن نقل المدعي في ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ على درجة سادسة أدرجت في ميزانية سنة

(١) يمثل هذين البأين حكم في القضايا من رقم ١٨٢ للرقم ١٩٢ ورقم ١٩٩ ، و٢٠٠ ، ومن رقم ٢٠٦ للرقم ٢١٠ ورقم ٢٢٨ لسنة ٢ قضائية بملت الجلسة والخامسة .

الترتيب في أقدمية الدرجة الحالية عند اتحاد تاريخ الترقية إليها هو بأسيمة الترتيب في أقدمية الدرجة السابقة .

• ومن حيث أنه فيما يتعلق بعد الفتح محمد قنديل أفندي قد استبان من أوراق الدعوى أنه قيد على إحدى الدرجتين الرابعةين اختصاصين لموظفي الكادر الفني العالي مع أنه غير حاصل على مؤهل دراسي على فضلاً عن أنه أحدث من المدعي في أقدمية الدرجة الخامسة إذ لم يرق إليها إلا في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

• ومن حيث أنه لا اعتداد بما تحدى به الحكومة من أن الدرجة التي رقي إليها عبدالفتاح محمد قنديل أفندي لا تعتبر من الدرجات المنسقة بقوله أنها من الدرجات الإدارية المتخلفة عن ترقية مدير المخازن إلى الدرجة الثالثة لا اعتداد بذلك ما دام مدير المخازن قد رقي إلى الدرجة الثالثة تنسيقاً باعتبار الدرجات المتخلفة عن ذلك في سلسلة الترقى بذات الحركة درجات منسقة وتجري على الترقية إليها قواعد التنسيق في هذا الشأن .

• ومن حيث أنه يبين مما تتمم أن القرار المطعون فيه إذ تخطى المدعي في الترقية في دوره إلى الدرجة الرابعة ورقى عبدالفتاح محمد قنديل أفندي إليها بالتطبيق لقواعد التنسيق قد خالف القانون مخالفته قواعد التنسيق فيعين الغاؤه فيما تضمنته في هذا الخصوص .

( الغنبة رقم ٣٤٦ سنة ١ في وثلاثة وعضوية حضرات أصحاب المزة السيد علي السيد بك ومحمد علي راتب بك ومحمد البالي بك وعبدع محمد بك ومحمد سامر الطاعري بك المستشارين ) .

بمدارس وزارة المعارف وبناء على قرار مجلس الوزراء سالف الذكر اعتبرت أقدميته في الدرجة السادسة من يوم تعيينه في التعليم الحر سنة ١٩٣٨ وكان ينبغي تطبيقاً لقواعد التنسيق أن يمنح الدرجة الخامسة اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٦ ولكن القرار الذي صدر بمنحه إياها جعل هذه الترقية تسرى اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ ولذلك طلب الحكم بتعديل أقدميته في الدرجة الخامسة وجعلها تسرى اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٦ .

ويتحصل دفاع وزارة المعارف حسبما هو وارد في مذكرتها الأولى المعلقة إلى المدعى في ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٨ في أن المدعى رقى تعزيراً لا تنسيقاً لأن شرطاً من شروط التنسيق غير متوافر وهو أنه لم يكن وقت صدور قواعد التنسيق موظفاً بالحكومة . وقد رد المدعى على هذا الدفاع بمذكرته المعلقة إلى المدعى عليها في ١٦ من يونيو سنة ١٩٤٨ بأن هذا الشرط متوافر لأنه منذ أكتوبر سنة ١٩٤٥ اعتبر موظفاً بالحكومة فقد عين بها بموجب عقد صريح في ذلك .

وقد نذب حضرة صاحب العزة عبده محرم بك المستشار بالمحكمة لوضع تقرير في الدعوى ، وبعد وضعه أحيلت إلى المرافعات لجلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٤٨ وفيها أبدى كل من الطرفين ما لديه من ملاحظات ثم حجرت الدعوى للحكم لجلسة اليوم .

### المحكم

• من حيث أن النزاع بين طرفي الخصومة في الدعوى ينحصر فيما إذا كان المدعى موظفاً في خدمة الحكومة وقت صدور التناون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتنسيق أم لا إذ تمس

١٩٤٧ - ١٩٤٨ . واعتباره في هذه الدرجة من سنة ١٩٣٨ تاريخ تعيينه في التعليم الحر بالتطبيق لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ . فإن المدعى يكون موظفاً في خدمة الحكومة في ١٤ يوليو سنة ١٩٤٧ تاريخ صدور القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتنسيق ويحق له المطالبة بالترقية تنسيقاً عملاً بمحكم الفقرة الثالثة من البند العاشر من القواعد التي أقرها مجلس الوزراء في تنفيذ تنسيق درجات الموظفين والمستخدمين في الحكومة .

### الوقائع

رفع المدعى هذه الدعوى على وزارتي المعارف والمالية وقال في صحيفة المعلقة اليها في ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٨ أنه تخرج في مدرسة دار العلوم العليا في مايو سنة ١٩٣٨ ثم عين مدرساً بالمدراس التابعة للتعليم الحر براتب قدره ثمانى جنيهات خمسة منها من وزارة المعارف والباقي من المدرسة الحرة التي كان يعمل بها وأن الحال استمر على هذا النحو حتى صدرت قواعد الانصاف في يناير سنة ١٩٤٤ فترتب على تطبيقها أن زيد راتبه إلى ١٢٥٥ ج شهرياً فظل هو وزملاؤه من أن قواعد الانصاف تنص بحساب نصف مدة التعليم الحر فقط في الأقدمية بما يتيم تفرقة بينهم وبين زملائهم في التعليم الحكومي وأثمر هذا التظلم فصدر قرار من مجلس الوزراء في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ قضى بحساب مدة التعليم الحرة كاملة بالنسبة إلى أقدميتهم وارتفع راتبهم نتيجة لتطبيق هذا القرار إلى ١٥٥ ج شهرياً واستطرد المدعى إلى القول بأنه في أكتوبر سنة ١٩٤٥ عين مدرساً

« ومن حيث أنه بالرغم من أن وزارة المعارف لم تقدم استشارة صرف راتب المدعى في المدة اللاحقة لتاريخ تعيينه بعقد في ١٩٤٥ مع تمدد المدعى لها في عدم صحة هذه الواقعة فإنه حتى لو سلم بها فإن شروط العقد المبرم بين الوزارة وبين المدعى هي التي تكيف وتحدد الرابطة القانونية التي نشأت بينهما منذ اتسامه وذلك بنقض النظر عن الخزانة التي يصرف منها راتبه بعد ذلك .

« ومن حيث أنه يبين من مراجعة أحكام هذا العقد ما يأتي :

أولاً — أنه مبني بين الحكومة المصرية النائب عنها وزير المعارف وبين المدعى على تعيين المدعى ( مستخدماً مؤقتاً في الحكومة المصرية بصفة مدرس ) ولم يذكر أنه عين مدرساً بمدرسة من المدارس الحرة التي تديرها الحكومة وفرق بين الأمرين لأن تعيينه مستخدماً مؤقتاً في الحكومة ينفي قنيتها تماماً أنه عين مدرساً بالمدارس الحرة المشمولة بإدارة الحكومة .

ثانياً — أنه عين في الدرجة السادسة وهي درجة من درجات موظفي الحكومة .

ثالثاً — أنه إذا قررت عدم لياقته طياً انتهت خدمته اعتباراً من تاريخ القرار الطبق وفي هذه الحالة يكون له الحق في المكافأة المنصوص عليها في قانون المعاشات الملكية تطبيقاً للقواعد الخاصة بالمستخدمين المؤقتين وهذا أيضاً تاطع في أن علاقته بالحكومة من الناحية المالية خاضعة في مجملها لما يخضع له الموظفون في الحكومة المصرية بصفة عامة .

رابعاً — أن يكون المدعى من جميع الوجوه الأخرى خاضعاً للوائح الخاصة بالمستخدمين الجاري العمل بها أو التي سيعمل بها مستقبلاً في

الفقرة الثالثة من البند العاشر من التواعد التي أقرها مجلس الوزراء في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٤٧ في تنفيذ تنسيق الدرجات على أن تكون الترقية لدرجات التنسيق مقصورة على الموظفين والمستخدمين للوجودين في الخدمة وقت صدور القانون المذكور .

« ومن حيث أن المدعى يقول أنه في أكتوبر سنة ١٩٤٥ عين بوزارة المعارف بموجب عقد تضمنت أحكامه صراحة الحاقه بخدمة الحكومة فأصبح من هذا التاريخ موظفاً وبذلك يكون الشرط المتقدم الذكر متوافراً .

« ومن حيث أن وزارة المعارف ترد على ذلك بأن عقد الاستخدام الذي يستند إليه المدعى وإن كان هو بذاته نسخة من عقد الاستخدام الذي يوقعه من يعين مدرساً بمدارس الحكومة إلا أن الواقع من الأمر أن المدعى عين على اعتماد غير حكومي هو ميزانية بعض المدارس الحرة التي تديرها وزارة المعارف إدارياً بصفة مؤقتة وهي مدارس الجمعية الخيرية الإسلامية ومدرسة الفردقة ، وميزانيه كل منهما تتكون من المصروفات المدرسية مضافاً إليها ريع الأقطان الموقوفة عليها وبهذه المثابة لا تعتبر من أموال الدولة وبأن عقد الاستخدام المبرم « ما هو إلا جزء مكل لاذن التعيين ولذلك فإن عدم توضيح البند المالي الذي يصرف منه المدعى راتبه في عقد الاستخدام لا يغير حقيقة الواقع من أنه عين على اعتماد غير حكومي فلا يمكن والحالة هذه أن يعتبر موظفاً حكومياً وسأقت وزارة المعارف لتأييد هذا الدافع دليلاً آخر هو أن المدعى وأمثاله كانوا يصرفون شهرياً رواتبهم على استمارات مذكور فيها اسم المدرسة التي يصرف من اعتمادها راتب كل منهم .

من علاوات درجته بل قد منح أيضا العلاوة الاجتماعية المسلم بأنها لا تمنح للمدرسي التعليم الحر اطلاقا .

• ومن حيث انه حتى مع التسليم جدلا بدفع وزارة المعارف في تكييف العلاقة التناوبية التي أنشأها عند الاستخدام المبرم بينها وبين المدعى ومع التسليم بأن هذا العقد لم يرتب عليه اعتبار المدعى موظفا في الحكومة منذ

أكتوبر سنة ١٩٤٥ فأنها قد سلت بأن المدعى تقل في ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ على درجة سادسة أدرجت في ميزانية سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ( تراجع ص ٤ من مذكرتها ) واعتبر في هذه الدرجة من سنة ١٩٣٨ تاريخ تعيينه في التعليم الحر بالتطبيق لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ وبذلك يكون المدعى موظفا في خدمة الحكومة في ١٤ من يوليو سنة ١٩٤٧ تاريخ صدور القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالنسيق وبحق له المطالبة بالترقية تنسيقا عملا بحكم الفترة الثالثة من البند العاشر من النواحد التي أقرها مجلس الوزراء في تنفيذ تنسيق درجات الموظفين والمستخدمين في الحكومة السابق الاشارة اليها .

• ومن حيث انه لكل ما تقدم تكونت الدعوى على حق وتعين الحكم باعتبار ترقية المدعى للدرجة الخامسة اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٤٦ وفقا للبند السادس من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٤٧ بشأن تنسيق درجات الموظفين والمستخدمين في الوزارات والمصالح .

( القضية رقم ١٨١ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب النزاع محمد علي راتب بك وعبد محرم بك وعمود صابر العنزي بك المستأجرين ) .

الحكومة المصرية وهذا الحكم قاطع في أن التعاقد قد تم مع المدعى على أن يكون موظفا في الحكومة المصرية إذ لو قصد التعاقد معه باعتباره مدرسا في المدارس الحرة التي تديرها وزارة المعارف لخص على خضوعه لاحكام القواعد المالية وغير المالية التي يعامل بها موظفو هذه المدارس الحرة وهي بلا شك تختلف عن أحكام القواعد التي يخضع لها موظفو الحكومة .

• ومن حيث أن وزارة المعارف عاملت المدعى بعد تعيينه معاملة الموظف الحكومي فقد استبان من مراجعة استمارات تعديل رواتب زملاء المدعى عن رفعوا سطوى معه ( الوزارة سلت بأنهم جميعاً عوملوا معاملة واحدة ) أن كلا منهم عين في الدرجة السادسة الأصلية اعتبارا من ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٥ ( وهو تاريخ تعيينهم بموجب العقد المتقدم الذكر ) وأن كلا منهم قد اعتمد موظفا يقبض راتبه على ميزانية الدولفون أن أقدميه في الدرجة ترجع إلى أول ديسمبر سنة ١٩٣٨ - وذلك تطبيقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥

• ومن حيث انه مما يؤيد النظر المتقدم ويؤكد . أولا : أن المدعى منح في أول مايو سنة ١٩٤٧ قبل صدور قواعد التنسيق علاوة من علاوات الدرجة السادسة مع أن مدرسي التعليم الحر لا يجوز تطبيقا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ منحهم أى علاوة ما داموا تابعين لهذا النوع من التعليم فنحن هذه العلاوة لا يمكن أن يكون إلا تطبيقا لفترة الاخيرة من البند سادسا من قرار مجلس

الوزراء سالف الذكر التي تعالج حالة من تقل الحكومة فعلا من مدرسي التعليم الحر . وثانيا : أن الامر لم يقتصر على منح المدعى علاوة عادية



بالفصل فيه فالأمر إذن لا يعدو أن يكون ترتيباً للاختصاص بالنسبة إلى دعوى الحق فيها مقرر من قبل والأصل في قوانين الاجرامات والاختصاص انها تنسحب على الماضي ومن ثم يكون الدفع بعدم القبول على غير أساس سليم من القانون حقيقاً بالرفض .

٣ - إذا استندت الإدارة إلى وقائع مستفادة مما ورد بملف خدمة المدعي ورأت أن المصلحة العامة تقتضي إقصاءه عن أعمال البوليس بأحواله إلى الاستيداع فإن مناسبة إصدار هذا القرار بعد وزن الملابسات المحيطة به هو عما تستقل به الإدارة دون معقب عليها في ذلك ما دام قرارها غير مشوب بأساءة استعمال السلطة .

٤ - ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح التي تصدر في هذا الشأن فإذا كانت إحالة المدعي إلى الاستيداع هي حالة قانونية تمت في ظل القانون الصادر في ١٢ من يونيه سنة ١٩١٢ وبهذه المثابة تكون خاضعة لأحكامه وكانت إحالة المدعي إلى المعاش قد تمت بعد سريان القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ فتخضع بحدورها لأحكام القانون الأخير .

### الوقائع

أقام المدعي الدعوى رقم ٢٠١ سنة ١٩٤٤ على وزارتي الداخلية والمالية بصحيفتها المودعة مسكرتيرة المحكمة مع المذكرة الشارحة في ١١ من

٤٩٠

٢٩ يونيه سنة ١٩٤٨

١ - إحالة إلى الاستيداع . متناها . صورة من صور الفصل . رقابة محكمة القضاء الإداري .

ب - اختصاص محكمة القضاء الإداري . الضيقة بين طلب إلغاء القرار الإداري وبين طلب التعويض عنه . عدم قبول طلب الالتئام إلا عن قرارات لاحقة للمس باتون مجلس الدولة . طلب التعويض . قبوله عن قرارات سابقة على العمل بالقانون المذكور . قوانين الاجرامات والاختصاص . الأصل فيها . انسحابها على الماضي .

ج - قرار استيداع . مناسبة إصداره . مما تستقل به الإدارة بلا معقب عليها ما دام غير مشوب بأساءة استعمال السلطة .

د - موظف . علاقته بالحكومة . تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح الصادرة في شأنها . استيداع . القانون الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٩١٦ . إحالة إلى المعاش . القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ .

### المبادئ القانونية

١ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن الإحالة إلى الاستيداع هي تنحية عن الوظيفة واسقاط لولايتها وحرمان من مزاياها وانها بهذه المثابة صورة من صور الفصل خاضعة لرقابة هذه المحكمة .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة على وجوب التفريق بين طلب إلغاء القرار الإداري وطلب التعويض عنه وأنه لما كان الطلب الأول حقاً استحدثه قانون مجلس الدولة فلا يقبل إلا إذا كان لاحقاً للعمل به أما طلب التعويض فليس بحق جديد وكل ما جاء به القانون المذكور في شأنه أن جعل محكمة القضاء الإداري تختص مع المحاكم المدنية

قله إلى مديرية الشرقية وطلبت من مديرها أن يوافقها بعد مضي ستة أشهر بتقرير عن حاله . وقال عن الثالثة أن مدير الشرقية ( المرحوم السيد بك المشري ) أرسل في ٦ من يولييه سنة ١٩٣٧ هجرياً أشاد فيه بزمارة المدعى وكماليته وإخلاصه في عمله ونفى فيه ما نسب إليه من أنه يتمصب لأبناء طائفته ويختلط بالأعيان اختلاطاً مريباً . وعن الرابعة أن غزال بك طلب للربة الثالثة إحالة إلى الاستيداع معتمداً على أنه عضو في لجنة شئون الموظفين بصفته مديراً للأمن العام ولكن اللجنة قررت رفض هذا الطلب . وعن الخامسة أن غزال بك نصح في قله من القاهرة إلى أسوان وتنب بمركز البر ولكن المدعى استطاع بجده وإخلاصه في عمله أن يكسب ثقة المدير فندبه رئيساً لمباحث المديرية ثم نقل بعد ذلك إلى بني سويف فأرسل مدير أسوان بتقريراً إلى الوزارة ضمنه التماس عليه ثم تنقل من بني سويف إلى القاهرة وألحق بيلوكات النظام فصر على غزال بك أن يعود إلى القاهرة فندبه للعمل بالطور وصدر قرار التنب قبل أن تصل متقولاته المنزلية إلى القاهرة فتظلم من هذا القرار إذ سبق نده بالطور وألغى هذا التنب السابق لأن أشخاصاً أطلقوا عليه الرصاص في إحدى الحوادث أرسلوا إلى الطور إلا أنه رغباً عن ذلك صمم غزال بك على تنفيذ قرار التنب الأخير وتمخضت إثارة هذه المسألة عن مصلحة لهؤلاء الأشخاص إذ قرر الافراج عنهم . ويقول المدعى أن أحد هؤلاء المجرمين هرب من المراقبة العسكرية بعد الافراج عنه وارتكب جريمة سرقة باكره وقتل . أما عاتمة المأسى على حد تعبيره فهو القرار الذي صدر في ٣٠ من شهر يولييه سنة ١٩٤٤ بإحالة إلى الاستيداع مشعراً إلى أنه صدر بتأثير غزال بك فتظلم من

مايو سنة ١٩٤٧ طالباً الحكم بالإمها بتعويض قدره عشرة آلاف جنيه عن إحالة إلى الاستيداع ثم رفع الدعوى رقم ٣٠١ سنة ١ القضاية ضد وزارة الداخلية بصحفتها المودعة سكرتيرية المحكمة مع مذكرة شارحة في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٤٧ طالباً الحكم بإلغاء القرار الصادر في ٣٠ من يولييه سنة ١٩٤٧ بإحالة إلى المعاش قائلاً في الدعوى أن كان في مختلف مراحل خدمته بالبوليس مثلاً يحتذى به في الجِد والأمانة والاستقامة وأنه عرف طوال هذه الخدمة بالدأب على تعقب المجرمين وكشف الجرائم وأن له في هذا المضمار تاريخاً حافلاً بمجلائل الأعمال التي حظي من أجلها بالثناء من رؤسائه وأنه رغباً عن كل ذلك أحيل إلى الاستيداع بقرار صدر في ٣٠ من يولييه سنة ١٩٤٤ بسبب خصومة شخصية بينه وبين محمود غزال بك مدير الأمن العام الأسبق ثم أحيل المدعى إلى المعاش في ٣٠ من يولييه سنة ١٩٤٧ . وقد فصل في صحيفة دعواه الأولى المراحل التي سبقت إحالة إلى الاستيداع وصورها على حد تعبيره مأسى ملخصاً أولها في أن محمود غزال بك إذ عين مديراً للفيوم طلب إحالة المدعى إلى الاستيداع ولما يكن قد اقتضى أسبوع على تمييزه أي قبل أن يمضي وقت يستطيع فيه أن يبين عمله فرفضت لجنة شئون الموظفين بالوزارة هذا الطلب ورأت نقله إلى مديرية أخرى فقلل إلى البحيرة وطلبت اللجنة من مديرها أن يوافقها برأيه بعد مضي ستة أشهر لحاول غزال بك التأثير في المرحوم بيومي بك نصار مدير البحيرة ولكنه لم يستمع إليه وأرسل تقريراً أشاد فيه بكفاءة المدعى . ولخص الثانية في أن غزال بك قتل بعد ذلك مديراً للبحيرة وما أن نسل عمله حتى طلب إحالة المدعى إلى الاستيداع فلم توافق لجنة شئون الموظفين بالوزارة ورأت

وزارة الداخلية حالة على اللجنة وصدر الأمر بقوله إلى إحدى مديريات الوجه القبلي مع تنبيه إلى تحسين حاله في مدى سنة والانتظر في حاله إلى الاستيداع ولكن تقدمت شكاوى ضده مفادها أنه يأخذ أموالا ورشاوى شهرية من جميع العمال المصريين في أحد المعسكرات وأن له عملاء يلجج الرشاوى واخصهم من يدعي جمعه بشير من أبواب السوابق وأنه يلعب في النضايما الخاصة بالسرقات من المعسكرات ويستتر على المجرمين وأن بمنزله بائنا الكثير الكثير من البطاطين والمأكولات والمشروبات المروقة من الجيش البريطاني. وفي ٢ من أغسطس سنة ١٩٤٢ كتب مدير الأمن العام يقول انه علم بصفة سرقة من الكولونيل هارنر أن هذا الضابط أصبح في كل السرقات التي كانت تقع في معسكرات الجيش البريطاني في المنطقة التي كان يعمل بها وأنه لم يجر تحقيق في ذلك بسبب اشتراك آخرين من الجيش البريطاني معه. وفي ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٤ بحثت الوزارة حالة الضابط غير المرضي عنهم وبعد فحص حالاتهم قررت إحالة المدعى إلى الاستيداع وقد عرض أمره غير مرة على المجلس الأعلى للبوليس مع باقي الضباط الحاليين إلى الاستيداع فلم يوافق المجلس على إعادته إلى الخدمة العامة. وفي ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٧ صدر قرار بإحالة إلى المعاش طبقا للمادة ١٨ من القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٤. ثم تدب أحد مستشاري المحكمة لوضع تقريرين في الدعوى وبعد وضعهما وتعيين جلسة لظفر الدعوى قرر ضم أحدهما إلى الأخرى ليصدر فيها حكم واحد وقد طلب وكيل المدعى ضم بعض الملفات والأوراق فتررت المحكمة تكليف وزارة الداخلية إيداعها. وقد أودعت وبعد أن سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بمجلسة

هذا القرار طالبا إعادته إلى الخدمة قبل انتهاء مدة الاستيداع فأحيل تظله إلى مدير كلية البوليس الذي قدم تقريرا مستفيضا انتهى فيه إلى التوصية بإعادته إلى الخدمة. وقد دفعت الحكومة الدعوى الأولى بعدم قبولها لأنها تضمن الطعن في أمر إداري وقع في يونيو سنة ١٩٤٤ أي قبل إنشاء مجلس الدولة وعدم اختصاص المحكمة بنظرها لأن الاستيداع لا يعتبر فصلا منطبقا على الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة حتى قبل دعوى التعويض عنه. أما بالنسبة إلى موضوع الدعوى فتقول في مذكرتها أنه وإن كان ملف المدعى يحوى الكثير من خطابات التاء إلا أن ملاحظاتها توحى بأن المدعى سعى في الحصول على مثل هذه الخطابات ولذا فإنه إلى جانب ذلك يحوى ملفه من المثالب ما يبرر إحالة إلى الاستيداع وأشارت إلى ماورد في تقارير الرؤساء عنه من أنه يخطط كثيرا بالأعيان والأهالي لدرجة تثير الريب والشكوك في نزاهته وأنه متعصب تعصبا دينيا يخرج عن الجادة وأنه يميل للشاغبة ويغالط الأشتباه ليستعين بهم على ضبط المماريين وإن لهذا الاختلاط أثره وضربه لأن هؤلاء الأشتباه يستغلون نفوذهم قضاء مآربهم الاجرامية ثم لما يقدمونه له من الخدمات وأن الاشاعات تواترت عنهم في سنة ١٩٤٢ بأنه يهرب بنفسه أو بواسطة من يلوذون به من عمال المعسكرات أشياء كثيرة من متعلقات الجيش درت عليه مالا وفيرا وأنه يسمح لبعض (الوريات) غير المرخصة أو التي تحمل علامات غير صحيحة أن تشتغل داخل المعسكرات لهذا الغرض وأنه لم يمكن الحصول على دليل ماضى ضده نظرا لشدة حذره. وفي ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٢ عرض مدير التفتيش

المذكور في شأنه أن جعل محكمة القضاء الإداري تختص مع المحاكم المدنية بالفصل فيه فالأمر إذن لا يبدو أن يكون ترتيباً للاختصاص بالنسبة إلى دعوى الحق فيها مقرر من قبل والأصل في قوانين الاجرامات والاختصاص أنها تسحب على الماضي ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس سليم من القانون حقيقاً بالرفض .

عن الموضوع في الدعوى ٢٠١ لسنة

#### ١ قضائية

« ومن حيث ان مبنى طلب التعويض في هذه الدعوى أن المدعى لم يحل بواجبات وظيفته بل على العكس من ذلك كان مثلاً يحتذى به في الكفاية والأمانة والاستقامة كما تشهد بذلك تقارير رؤسائه وخطايات التاء التي يزخر بها ملف خدمته وأما قام قرار إحالته إلى الاستيداع على أسباب غير صحيحة نسب إليه بدون وجه حق بتدبير من محمود غزالي بك مدير الأمن العام لحقده عليه بسبب تصرفه مع صديق جيم له تصرفاً أملاًه على المدعى حرمة الشئد على أداء واجبه دون أن يتأثر بذلك الصداقة مما أحفظ غزالي بك عليه فراح يكيد له حتى نجح في إحالته إلى الاستيداع .

« ومن حيث انه يتبين من الاطلاع على ملف خدمة المدعى انه يحوى جملة من التقارير المتناقضة عن سيرته وسلوكه في عمله فإلى جانب تقارير بعض الرؤساء الذين يشيدون فيها بكفائته وامتيازته في عمله وسهره على الأمن وتعبه للمجرمين ونجاحه في كثير من الحوادث وكشف النامض منها ونفي ما نسب إليه من تعصب طائفي واختلاط بالأعيان اختلاطاً يثير الشكوك حول نزاهته فإنه توجد تقارير أخرى تصمه بالتعصب الطائفي وباستغلال الظروف السياسية وبالاختلاط

١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ وما تلاها أرجى .  
الطقي بالحكم إلى جلسة اليوم .

المحكم:

#### عن الدفع بعدم الاختصاص

« من حيث ان مبنى هذا الدفع ان الاستيداع ليس فصلاً من الوظيفة ومن ثم لا تختص محكمة القضاء الإداري بنظر طلب التاء القرار الصادر به بالتطبيق للمادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ولا ينظر طلب التعويض عنه بالتطبيق لحكم المادة الخامسة من القانون المذكور .

« ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الإحالة إلى الاستيداع هي ترقية عن الوظيفة واسقاط لولايتها وحرمان من مزاياها وأنها بهذه المثابة صورة من صور الفصل خاضعة لرقابة هذه المحكمة ومن ثم يكون الدفع في غير محله متيناً ورفضه .

#### عن الدفع بعدم قبول الدعوى

« ومن حيث ان الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى رقم ٢٠١ لسنة ١ القضائية لأن قرار الإحالة إلى الاستيداع صدر قبل العمل بقانون انشاء مجلس الدولة وإذ ليس لهذا القانون أثر رجعي فيكون طلب التاء وبالتالي طلب التعويض عنه غير مقبول .

« ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على وجوب التفريق بين طلب التاء القرار الإداري وطلب التعويض عنه وأنه لما كان الطلب الأول حتماً استحدثه قانون مجلس الدولة فلا يقبل إلا إذا كان لاحقاً للعمل به أما طلب التعويض فليس بحق جديد وكل ما جاء به القانون

من الاشتباه المتصلين به قد ارتكب الحادثين انتقاماً للضابط من القتلين ترحية له خصوصاً وأن التحقيق في الحادثين قد أثبت أن لهذا الضابط اتصالاً ببعض الاشتباه وعلى رأسهم المدعى على شتات وأنه قد وكل عالياً عن بعض الاشتباه وعن المذكور في قضية اتهامه بإحراز سلاح بدون رخصة وأن مسلكه هذا موجب للواخنة وقد طلبت النيابة بعد الانتهاء من التحقيق المتقدم الذكر النظر في أمر المدعى إدارياً لاختلاله اختلاطاً مسياً بنوى السيرة والسمة السيئة وقد أجرى بناء على ذلك تحقيق إداري مع المدعى انتهى الأمر في شأنه بإلغائهم نظره . وبالنسبة إلى ما نسب إليه من اتصاله بعالم المعسكرات البريطانية التي كان موكولاً إليه حراستها فإنه يبين من التقرير الذي بحث به مدير الشرقية إلى إدارة الأمن العام في ١٢ من يناير سنة ١٩٤٢ أنه وإن كان في غاية الكفاية إلا أن المدير كثيراً ما سمع عنه أنه يشترك في تهريب أشياء كثيرة من المعسكرات دوت عليه مالا وهراً فأجرى تحريات عن ذلك بواسطة مندوبيه المحليين ثم رأى أخيراً أن يستعين بأحد ضباط مباحث بوليس القاهرة فاستقدمه خصيصاً لهذه المهمة وذلك التحريات التي قام بها على حصة ما نسب إلى المدعى من اتصال بعالم المعسكرات وأنه يتعين الفرص عند رحيل الجيوش ويهرب كثيراً من متعلقات الجيش البريطاني ويسمح لبعض اللوريات غير المرخصة وعليها علامات غير صحيحة أن تعمل داخل المعسكرات وذكر ضابط مباحث بوليس القاهرة أنه لم يستطع الحصول على دليل مادي يثبت ذلك ضد المدعى لحفره الشديد وأضاف مدير الشرقية إلى ما تقدم أنه قد آسف من بعض الضباط الانجليز أنهم غير مرتاحين له ولذلك فقد رأى المدير ضرورة

بالاشتباه وبالأعيان اختلاطاً ماساً بكرامة رجل البوليس ضارباً بالأمن العام . فبالنسبة إلى تعصب الطائفي قد ثبت من تحقيق أجرى في سنة ١٩٢٥ وكان وقتئذ ملازماً ثانياً ببوليس أدفو أن مأمور المركز كلفه ضبط امرأة سيئة السوك في منزل كاتب الإدارة المدعى حنا أفندي عوض وهو مسيحي فأجرى التفتيش وقرر عدم وجود المرأة بنزله ولكن قبل مغادرتها قام خفير الدرك بضبط هذه المرأة بفرقة نوم الكاتب وقد جوزى المدعى بخمسة أشهر من راتبه لإهماله في ضبط امرأة سيئة السيرة في منزل الكاتب المذكور عندما كلفه حضرة مأمور المركز بذلك بأن تساهل في التفتيش وقرر عدم وجودها قام خفير الدرك بإجراء التفتيش بنفسه وضبط المرأة محتبته في غرفة الكاتب وتحت سريره وتم ذلك في حضور المدعى كما أنه جامل الكاتب المذكور بعدم إبلاغ المأمور ما صدر منه من أفاظ السباب وعن حالة سكره وجاء في التقرير عنه في سنة ١٩٣١ أنه متعصب تعصباً دينياً يخرج عن جادة الحق وفي التقرير عنه في سنة ١٩٣٢ أنه متعصب لآبناء طائفته في أعمال وظيفته وفي التقرير عنه في سنة ١٩٣٥ أنه متعصب لآبناء طائفته لدرجة تغل بالعمل الرسمي وبالنسبة إلى ما أسند إليه من اختلاله بالاشتباه يبين من الاطلاع على ملف خدمته أن تحقيقاً أجرى معه عن اتهامه بقتل الشقيين محروس إبراهيم الصناتفي وأحمد إبراهيم محبوب حينما كان ضابطاً بمديرية الشرقية وأن النيابة العامة أثبتت في قرارها أنه وإن كان ما عزي إليه من أن له يد في قتل الشقيين المذكورين لم تم عليه أدلة كافية إلا أن ما أثبتته التحقيق من صله ببعض الاشتباه ووقوع هاتين الحادثتين عقب تقديم المني عليهما عدة شكاوى ضد الضابط لما يدعو إلى الرية والشك في أمره إذ لا يعد أن أحداً

للمدعي فإذا رأت والحالة هذه أن المصلحة العامة تقتضي إقصاءه عن أعمال البوليس بإحالة إلى الاستبعاد فإن مناسبة إصدار هذا القرار بعد وزن الملاحظات المحيطة به هو مما تستلزم به الإدارة دون معقب عليها في ذلك مادام قرارها غير مشوب بإساءة استعمال السلطة ولا اعتداد بما ينهض عليه المدعي في هذا الشأن من أنه صدر بتأثير مدير الأمن العام الأسبق لاضطغاته عليه السبب الذي أشار إليه إذ فضلاً عن أنه ليس ثمة من دليل على وجود هذا التأثير عند إصدار القرار فإن كثيراً ما هو منسوب إلى المدعي يرجع إلى ما قبل سنة ١٩٣٣ وهو التاريخ الذي يقول أنه وقع فيه ذلك التصرف الذي أحفظ غزالي بك عليه .

ومن حيث أنه لكل ما ذكر يكون طلب التعويض على غير أساس سليم من القانون متعيماً رفضه .

#### عن الدعوى ١٠٣ سنة ١ قضائية

د من حيث أنه يتعين بإدعى الرأي بحث أي القوانين هو الواجب التطبيق في شأن الاجرامات والأحكام الخاصة بالإحالة إلى المعاش أم هو القانون رقم ١٦ الصادر في ١٢ من يونيو سنة ١٩١٦ الذي أحيل المدعي إلى الاستبعاد في ظل أحكامه أم القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الذي أحيل إلى المعاش بعد نفاذه وذلك لاختلاف هذه الاجرامات في القوانين إذ بينا ينص القانون الأول على أنه لا يجوز أن تزيد مدة الاحتياط على خمس سنين وعلى أن السلطة المختصة بإصدار قرار الإحالة إلى المعاش هي مجلس الوزراء إذ يقتضي القانون الثاني بأنه لا يجوز أن تزيد مدة الاحتياط على ثلاث سنوات يحال الموظف بعدها إلى المعاش

قوله إلى جهة أخرى . وبالنسبة إلى ما هو منسوب إليه من اختلاطه بالأعيان فيقتين من الملف أن مدير التوفية طلب في ٢٥ من مارس سنة ١٩٢٩ قوله إلى جهة أخرى بعد إذ ظهر أنه قضى مدة طويلة بالمديرية نشأت خلالها بينه وبين بعض الأعيان علاقة ودية حتى أن أحد مفتشي الداخلية قدم في مارس سنة ١٩٣٣ تقريراً أشار فيه إلى اختلاطه ببعض الأهالي مما يثير الشبهة نحو نزاهته وأن مدير التوفية أثبت في تقريره عنه سنة ١٩٣٣ أنه يشاغب العمد والأعيان الذين لا يتقانون إليه وأن مدير الجزية أثبت في تقريره عنه في سنة ١٩٣٧ أنه يتصل كثيراً ببعض الأعيان لدرجة الاختلاط المريب وذلك للاستفادة والانتفاع عن طريقهم كذلك أثبت رسل باشا حكمدار بوليس القاهرة في تقريره عندما كان يعمل بقمم الأزبكية أنه يعرف واجبه ولكنه يحتلط كثيراً بأهالي الأزبكية . وبالنسبة إلى استغلال المدعي الظروف السياسية ثابت من ملف خدمته أنه جاوز بخصم عشرة أيام من راتبه مع قله إلى أسوان لأنه عندما كان ملاحظاً بقطعة بوليس طوخ في سنة ١٩٢٥ اتصل بالذكور حامد محمود بيت الأمة بمصر عن طريق التليفون الحكومي طالباً إليه تعيين موعد لقائه بقوله أن لديه أموراً يريد أن يلها للمغفور له سعد زغلول باشا وأنه بعد عودة الوفاء إلى الحكم في سنة ١٩٣٧ كتب للذكور حامد محمود مذكرة بذلك المحادثة وبما قاله من أنه سببها وبأنه إنما كان يقصد إبلاغه ماتم في شأن تعديل دائرته الانتخابية في حين أنه عند سؤاله رسمياً عن سبب المكالمة ادعى أنه إنما كان يطلب الذكور ليعود مرصدة قرية له .

د ومن حيث أنه بيننا تهم أن الإدارة إنما تستند إلى وقائع مستفادة مما ورد بملف خدمة

بعد أن كلف أحد أعضائه أعداد مذكرة في شأنه وتناول في حاله وانتهى إلى قراره المشار إليه فيكون قد صدر والحالة هذه مسبقاً طبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ويكون قرار وزير الداخلية الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٧ بإحالة إلى الاستبعاد مستنداً إلى قرارات مجلس البوليس الأعلى وإلى أن المدعى قد أمضى مدة الثلاث سنوات وهي أقصى المدة المقررة للبقاء في الاستبعاد أن القرار المذكور يكون قد جاء مطابقاً للمادة الثامنة عشرة من القانون المشار إليه . ومن ثم تكون الدعوى بشرطها الفناء وتوصيها على غير أساس من القانون خليفة بالرفض .

( القضية رقم ٢٠١ و ٣٠١ سنة ١ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الفزة السيد علي السيد بك محمد علي راتب بك ومحمد ساي مازن بك وبعده محرم بك وعمود صابر القاري بك المستشارين ) .

## ٤٩١

٢٩ يونيو سنة ١٩٤٨

رجال البوليس للفتلون بأعمال كناية . شرطاً تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يناير ، ٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٤ وكتاب المالية الدوري عليهم ١ - قيامهم بأعمال كناية . ٢ - حصولهم على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية أو شهادة تخرجهم في امتحانات القبول بالمدراس الثانوية التي عينها كتاب المالية على سبيل المحصر .

## المبدأ القانوني

يشترط لتطبيق أحكام قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٣٠ من يناير ، ٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٤ وكتاب المالية الدوري الصادر في ٣ من مارس سنة ١٩٤٦ على رجال البوليس توافر شرطين الأول أن

يقرر من وزير الداخلية إذ لم تقرر لإداته إلى الخدمة بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للبوليس .

ومن حيث أن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تطبيقية تحكمها القوانين واللوائح التي تصدر في هذا الشأن وإذا كانت إحالة المدعى إلى الاستبعاد هي حالة قانونية تمت في ظل القانون الصادر في ١٢ من يونيو سنة ١٩١٦ وبهذه المثابة تكون خاضعة لأحكامه فإن إحالة المدعى إلى المعاش قد تمت بعد سريان القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ فتخضع بدورها لأحكام القانون الأخير .

ومن حيث أنه قد استبان للحكمة من الأوراق أنه يتناسب قرب انتهاء أقصى المدة المقررة للبقاء في الاستبعاد قد عرض أمر إعادة المدعى إلى الخدمة على المجلس الأعلى للبوليس غير مرة وبعد أن كلف أحد أعضائه وهو مدير عام كلية البوليس إعداد تقرير عن حاله وقدم تقريراً مفصلاً من واقع ملف خدمة المدعى قرر المجلس بجلسته ١٠ من يونيو سنة ١٩٤٧ أنه لم يستجد في شأن المدعى ما يدعو إلى الصلح عن قراراته السابقة بخصوص عدم إداته إلى الخدمة العامة . وأصر المجلس على ذلك بجلستي ١٨ ، ٢٥ من يونيو سنة ١٩٤٧ فأصدر وزير الداخلية في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٧ قراراً بإحالة إلى المعاش أشار في ديباجته إلى قرارات المجلس الأعلى للبوليس سابقة الذكر واعتبر الإحالة إلى المعاش من ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧ وهو التاريخ التالي لتعصية المدعى أقصى المدة المقررة للبقاء في الاستبعاد .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن قرار المجلس الأعلى للبوليس قد قام على سبب واضح هو أنه لم يستجد في شأن المدعى ما يبرر عودته للخدمة . وقد أصدر المجلس قراره وأصر عليه

الفراسة الثانوية قسم أول الكفالة في دور يونيو سنة ١٩٤٦ . فأحالت وزارة الداخلية هذا الطلب مع مرقاته للموزارة المالية لايبدا رأيا فيه فأجابت الأخيرة في ١١ من مارس سنة ١٩٤٧ بأن الشهادتين المتقدمتين من المدعى لا تجيزان تعيينه في الدرجة التاسعة لأن مدرسته الإقباط بطوخ النصارى والتوفيق القبطية بطنطا ليست من المدارس التي ينطبق عليها كتاب المالية المورى المؤرخ في ٣ من مارس سنة ١٩٤٦ - فرغ المدعى هذه الدعوى بصحيفة موقعة من الأستاذ محمد شوكت التوفى الحامى أودعها مع المذكرة الشارحة وحافظة مستندات سكرتيرية المحكمة في ٨ من يونيو سنة ١٩٤٨ طالبا فيها الحكم بالزام وزارة الداخلية بأن تدفع له مبلغ ٧٣ ج قيمة فرق الراتب بحسب كادر الموظفين إلى آخر يوليو سنة ١٩٤٧ مع ما يستجد على اعتبار الراتب سنة جنهات ونصف جنيه . وفى ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٧ أودعت الحكومة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الدعوى لتعلمتها بالظن في قرار صدر قبل العمل بقتانون مجلس النولة وطلبت رفضها موضوعا لعدم انطباق كادر سنة ١٩٣٩ على حالة المدعى . ثم ندب حضرة صاحب العزة محمد على راتب بك المستشار بالحكمة لوضع التقرير فأصدر قرارا في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بالتريخيص في تقديم مذكرات تكميلية مشفوعة بمستندات . وفى ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أودعت الحكومة مذكرة مشفوعة بمثل خدمة المدعى طالبة رفض الدعوى للأسباب التي أوردتها في مذكرتها الأولى . وفى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أودع المدعى مذكرة تكميلية طلب فيها رفض الدفع بعدم القبول لأن الدعوى قوم على نزاع في راتبه ومم في الموضوع على ما جاء بمذكرته الأولى وفى أول نوفمبر سنة ١٩٤٧ أودعت الحكومة مذكرة تكميلية تنازلت فيها

يقوموا بأعمال كناية والثاني أن يكونوا حاصلين على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية أو شهادة تفيد نجاحهم في امتحانات القبول بالمدارس الثانوية من مدارس عينها كتاب المالية المورى رقم ٤/٢٤/١٠٠ (٤٠٩٣) الصادر في ٣ من مارس سنة ١٩٤٦ وهذه المدارس هي الأوقاف الملكية ووزارة الأوقاف - الجمعية الخيرية الإسلامية - جمعية العروة الوثقى - جمعية المساعي المشكورة مدارس الإقباط الكبرى - وادى النيل الثانوية - كلية غردون - مدارس الأيض بالسودان - مدارس مجالس المدرجات - وهذه المدارس معينة على سبيل المحصر لا على سبيل المثال .

### الوقائع

تتصل وقائع هذه الدعوى في ان المدعى التحق بخدمة بوليس مدينة مصر في أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ بدرجة نقر بوليس درجة أولى متطوع براتب اثنين وأربعين جنبا سنويا زيد إلى ثمانية وأربعين من أول مايو سنة ١٩٤٦ بخلاف ٥٠٠ م علاوة مدن . وفى سنة ١٩٤٦ قسم طالبا إلى وزارة الداخلية بتطبيق قواعد انصاف الموظفين على حاله باعتباره حاصلا على مؤهل دراسى وأرفق به شهادتين الأولى صادرة من مدرسة الإقباط بطوخ النصارى في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ تفيد أنه كان طالبا بالمدرسة المذكورة في السنة الرابعة الابتدائية في علم ١٩٢١ ، ١٩٢٢ والثانية صادرة في ٣١ من مارس سنة ١٩٢٧ من روفائيل صليب أفندى ناظر المدارس البسيطة بطنطا تفيد أن المدعى كان طالبا بمدارس التوفيق القبطية وتسلم لامتحان شهادة



و ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ وكتاب المالية الدوري الصادر في ٣ من مارس سنة ١٩٤٦ على رجال البوليس توافر شرطين، الأول: أن يقوم بأعمال كتابية، والثاني: أن يكونوا حاصلين على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية أو شهادة تنفيذ نجاحهم في امتحانات القبول بالمدارس الثانوية من مدارس عينها كتاب المالية الدوري رقم ١٠٠/٢٤/٤٠٩٣

الصادر في ٣ من مارس سنة ١٩٤٦ وهذه المدارس هي الأوقاف الملكية - وزارة الأوقاف - الجمعية الخيرية الإسلامية جمعية - العروة الوثقى - جمعية المساعي المشكورة - مدارس الأقباط الكبرى - وادئ النيل الثانوية - كلية غردون - مدارس الأبيض بالسودان - مدارس مجالس المديرية .

ومن حيث أن التابث من أوراق الدعوى وخصوصا من كتاب مراقبة مستخدمى الحكومة الصادر في ١١ من مارس سنة ١٩٤٧ أن الشهادتين المتقدمين من المدعى ليستا صادرتين من المدارس المختصة بكتاب وزارة المالية الدوري ومن ثم فلا يجوز له الإفادة من أحكام قرارات مجلس الوزراء السابق الاشارة اليها .

ومن حيث انه لا متنع فيما يقوله المدعى من أن المدارس المذكورة وردت في كتاب وزارة المالية على سبيل المثال وأن المدرستين الصادرتين منها الشهادتان المتقدمتان من المدارس النظامية التي يجب اعتبار الشهادات الصادرة منها - لا متنع في ذلك لأن الكتاب المذكور عين على سبيل الحصر المدارس التي يمكن اعتبار شهادات القبول الصادرة منها ولأن وزارة المعارف وهي الجهة المختصة بمرافق التعليم لم تر مساواة مدارس التوفيق التبليطية بطلن بالمدارس المذكورة من جهة اعتبار شهادات القبول الصادرة منها في المدة

عن الدفع بعدم القبول طالبة في الموضوع رفضها لأن المدعى لا يحمل مؤهلا دراسيا وبعد وضع التقرير عين لظفر الدعوى جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٤٧ ثم تأجلت أخيرا إلى جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٨ وفيها نظرت الدعوى على الوجه المبين بالمحضر ثم أرحى التعلق بالحكم فيها وقد صدر بجلسته ١٦ من يونيو كالآتي :

### الحكم

« من حيث أن المدعى يؤسس دعواه على قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٣٠ من يناير و ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ وكتاب المالية الدوري الصادر في ٣ من مارس سنة ١٩٤٦ التي تجيز لرجال البوليس الذين يشغلون وظائف كتابية الترقية إلى الدرجة التاسعة الإدارية إذا كانوا يحملون شهادة إتمام الدراسة الابتدائية أو لديهم شهادة تنفيذ نجاحهم في امتحانات القبول بالمدارس الثانوية التي انتقدت في المدة من سنة ١٩١٦ إلى سنة ١٩٢٣ ( أى المدة التي كانت فيها شهادة إتمام الدراسة الابتدائية ملغاة ) .

« ومن حيث أن الحكومة تدفع الدعوى بأن المدعى لا يجوز له الإفادة من أحكام قرارات مجلس الوزراء المذكورة وكتاب المالية الدوري الصادر في ٣ من مارس سنة ١٩٤٦ لأنه وإن كان يشغل وظيفة مساعد كاتب في حكمةدارية بوليس مصر إلا أنه غير حاصل على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية أو شهادة تنفيذ نجاحه في امتحان القبول بالمدارس الثانوية من إحدى المدارس التي عددها كتاب المالية الدوري في المدة التي كانت فيها شهادة إتمام الدراسة الابتدائية ملغاة .

« ومن حيث انه يشترط لتطبيق أحكام قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٣٠ من يناير

بعدم التبول لانتفاء المصلحة الشخصية لا سند له من القانون متعيناً رفضه .

٢ - يخلص من مراجعة أوراق الدعوى واستقصاء المراحل التي مر بها القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ والمناقشات التي دارت حوله في مجلس البرلمان أن وزارة المعارف إذ تبنت أن بعض التبعينات التي تمت في كلية طب العباسية لم تعجر على مقتضى الأحكام المقررة في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ والقوانين المعدلة له لتخلف بعض الشروط فيمن تم تعيينهم رأيت أن تصحح هذه التبعينات فاستصدرت القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ بالتجاوز عن الشروط المذكورة مع سرمان هذا التجاوز حتى نهاية السنة الجامعية ١٩٤٧ - ١٩٤٨ .

٣ - من المسلمات في فقه القانون الإداري أنه يجوز تصحيح القرار الإداري الباطل بإجراء لاحق يزيل ما كان يتطوى عليه القرار من عيب ومن ثم تصحح الدعوى بطلب الغائه وهي تقوم على اختصاص القرار في ذاته لما يشوبه من عيب غير ذات موضوع وتعين والحالة هذه اعتبارها متهية بعد إذ زالت علتها وتحقق المقصود منها فاندمت بذلك المصلحة فيها .

٤ - تصحيح القرار الإداري الباطل كما يكون بإجراء إداري تصدره السلطة التنفيذية إذا كان ذلك مما تملكه بمقتضى القانون فإنه قد يكون نتيجة لعمل تشريعي

التي كانت فيها شهادة إتمام الدراسة الابتدائية ملغاة .

ومن حيث أنه بين ما تقدم أن دعوى المدعى على غير أساس من القانون فيتمين رفضها .

( القضية رقم ٢٨٧ سنة ١ ق رقاسة ومضوية حضرات أصحاب النزعة محمد على راتب بك ومحمد البائل بك وعبيد عزم بك للمتدربين ) .

## ٤٩٢

٢٩ يونيو سنة ١٩٤٨

١ - دعوى (١) . غايتها الدفاع عن مصلحة ذاتية . توافر ركن للمصلحة .

ب - القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ . المصود من إصداره . تصحيح التبعينات التي تمت في كلية طب البعبية . القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ والقوانين المعدلة له .

ج - قرار إداري بإبطال . تصحيحه . جواز ذلك في أية حالة كانت عليها الدعوى .

د - قرار إداري بحجب . تصحيحه . كما يكون بإجراء إداري يكون أيضاً نتيجة عمل تشريعي .

هـ - سلطة قضائية . صدور قانون معدل لقانون سابق . تضمنه نصاً يسريه على الماضي . جواز ذلك دستورياً . قرار إداري بإبطال . تصحيحه . جواز ذلك في أية حالة كانت عليها الدعوى .

و - مصروفات . دعوى اعتبرت منتهية لصدور قانون يصحح البطالان . إلزام المدعى عليهم للمصروفات .

## المبادئ القانونية

١ - إذا كان مساق الدعوى وغايتها هو الدفاع عن مصلحة ذاتية للبدعي أثر فيها القرار المطعون فيه تأثراً مباشراً كان الدفاع

(١) بهذه المبادئ حكى في القضايا رقم ٤٤٩، ٤٥٠، ٣٥١، ٣٥٢ لسنة ١ قضائية بغات الجلسة ومن ذات العائرة .

لهذا الغرض شكلت لجنة بقرار من وزير المعارف العمومية بموافقة مجلس الوزراء مهمتها فحص مؤهلات الأطباء الذين سيختارون لمهنة التدريس في الكلية الجديدة وفي ٢٤ من يونيو سنة ١٩٤٧ صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٧ بإنشاء الكلية الجديدة وقضت المادة الأولى منه بأن تنشأ في جامعة فؤاد الأول كلية طب جديدة باسم كلية طب العباسية وقضت المادة الثالثة بأن تسرى على هذه الكلية الجديدة الأحكام الخاصة بمدرسة الطب والمستشفى التعليمي المنصوص عليها في كل من اللائحة الأساسية لكلية طب قصر العيني الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٤ واللائحة الداخلية لها المعتمدة بالمرسوم الصادر في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٣٩ والمعدلة بالمراسم الصادرة في ٩ من أبريل سنة ١٩٤٠ و ١٥ من مايو سنة ١٩٤٠ و ٣١ من يناير سنة ١٩٤٣ وكذلك الراسم الصادرة في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٠ و ٣١ من يناير سنة ١٩٤٣ و ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٥، و ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٦ بإنشاء دبلومات ودرجات عليية جديدة لكلية طب قصر العيني في جامعة فؤاد الأول وقضت المادة الرابعة بأن يلحق الجدول المرافق للقانون والمبين لكراسي الاساتذة لكلية طب العباسية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول وتأديبهم للمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥ وبالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٢ وقضت المادة الخامسة بأن يعمل بالقانون اعتباراً من السنة الجامعية ١٩٤٦-١٩٤٧، وفي ٢٤ من يوليو سنة ١٩٤٧ صدر قرار وزير المعارف العمومية باعتماد تعيين أعضاء هيئة التدريس بكلية طب العباسية ومن بين من عينوا بالقرار المذكور الدكتور احمد

تصدره السلطة التشريعية بمقتضى وظيفتها .

٥ - لا وجه لما يتحدى به المدعى من أن القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ينطوي على تدخل من السلطة التشريعية في دعاوى مرفوعة أمام السلطة القضائية كما أنه لا اعتداد بالقول بأنه لا تتوافر فيه خصائص القانون وعيونه ما دام قد صدر معدلاً لقانون سابق متضمناً نصاً بـسريان أحكامه على الماضي وهو ما تملكه السلطة التشريعية بمقتضى الدستور، ولئن كان هذا التعديل قد يتخصص في تطبيقه بمجالات معينة من بينها حالات المطعون في تعيينهم فرد ذلك إلى أن مجال هذا التطبيق بطبيعته محدود لتعلقه بمناصب خاصة هي تعيين أعضاء هيئة التدريس في كلية طب العباسية . كذلك لا اعتداد بما يقوله المدعى من أن حقه قد تعلق بالدعوى فلا يؤثر فيها قانون لاحق ذلك لأن تصحيح القرار المطلوب إلغاؤه جائز حصوله منتج أثره في أية حالة كانت عليها الدعوى .

٦ - إذا كان قد تم تصحيح القرار المطعون فيه بزوال العيب الذي كان ينطوي عليه بعد رفع الدعوى فلا معنى من اعتبار الدعوى منتهية كما يتعين الزام المدعى عليها بالمصروفات .

### الوقائع

أقام المدعون هذه الدعوى وقالوا فيها أن الحكومة فكرت في إنشاء كلية طب جديدة في القاهرة تكون تابعة لجامعة فؤاد الأول ونحقيقاً

الدائمة من كلية قصر العيني ودرجة عضو الكلية الملكية للأطباء بلندن وهو أستاذ مساعد بكلية قصر العيني منذ أكثر من أربع سنوات ويشتر مئة التدريس فيها بهذه الصفة طوال تلك المدة - وبالنسبة إلى المدعين الثاني والثالث وهما الدكتوران محمد إبراهيم وأنيس سلامة فانه وإن كان كلاهما في درجة أستاذ إلا أن الدكتور العجاق بك قد عين في درجة مدير علم ب في حين انهما لا يزالان في الدرجة الثانية. فهذا التمييز من شأنه أن يجعل للعجاق بك أسبقية عليها متى لوحظ أن كلية البابية وكلية قصر العيني تابعتان لجامعة واحدة لذلك طلب المدعون الحكم بالفناء قرار وزير المعارف العمومية الصادر في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٤٧ بتعيين الدكتور أحمد العجاق بك أستاذا للأمراض الباطنية الاكلينيكية بكلية طب البابية بدرجة مدير علم ب « و باعتبار هذا التمييز كأن لم يكن مع الزام وزارة المعارف العمومية بالمصروفات ومقابل أنصاف المحاماة. وقد أودع المدعون صحيفة الدعوى والمذكرة الشارحة سكرتيرية المحكمة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ وأعلنت الأوراق إلى المدعى عليها في ٢١ منه فأودعت في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ مذكرة طلبت فيها منحها أجلا لتمكن من تقديم دفاعها مشفوعا بالمستندات المؤيدة وقد أحيلت الدعوى إلى حضرة صاحب العزة محمد سمي مازن بك المستشار بالحكمة لوضع تقرير فيها فأصدر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ قرارا بالتريخ في تقديم مذكرات ومستندات تكميلية في الأجل الممنوع لذلك مع تكليف المدعى عليها إبداء ملف خدمة كل من المدعين والدكتور أحمد العجاق بك وقد انتهى هذا الأجل دون أن تودع للمدعى عليها شيئا أو تقدم دفاعا

العجاق بك قد عين أستاذا للأمراض الباطنية الاكلينيكية بدرجة مدير علم (ب) - ويقول المدعون أن هذا التمييز جاء مخالفا لما تنص به القواعد القانونية للممول بها في جامعة قواد الأول وهي القواعد الواجب العمل بها في تعيين أعضاء هيئة التدريس بكلية طب البابية ذلك لأن المادة الرابعة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥ تشترط فيمن يعين أستاذا أن كرسى أن يكون حاصلا على درجة من الدرجات العلمية المذكورة في المادة الثانية من القانون وأن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة أربع سنوات في إحدى كليات الجامعة أو في معهد على من طبقها وتشترط المادة الثانية من القانون المذكور الحصول على درجة دكتور من الجامعة المصرية وفي الجراحة وجراحة طب الانسان والعيدلة على درجة ماجستير أو أن يكون حاصلا على درجة تعتبر معادلة لها من جامعة أجنبية أو معهد معترف بهما والدكتور أحمد العجاق بك لا تتوفر فيه الشروط المتقدمة فهو لا يحمل درجة دكتور في الطب من الجامعة المصرية أو درجة معادلة لها من جامعة أجنبية أو معهد معترف بهما وأنه وإن كان يحمل درجة عضو بكلية الأطباء الملكية بأذنيه إلا أن هذه الدرجة لا تقوم مقام الدكتوراه كما هو الشأن في درجة العضوية بكلية الأطباء الملكية بلندن كما أنه لم يشغل وظيفة أستاذ مساعد مدة أربع سنوات في إحدى كليات الجامعة أو في معهد على من طبقها.

ولما كان هذا التمييز قد أضر بالمدعين فبالنسبة إلى المدعى الأول وهو الدكتور سيد خت فانه أحق من الدكتور العجاق بك بالتعيين في هذه الوظيفة لتوافر جميع الشروط القانونية فيه فهو يحمل درجة دكتور في الأمراض الباطنية

بعدم قبول الدعوى ذلك أن المدعين قرروا في مذكرتهم الختامية أنهم « يرفضون الدعوى وهم لا يندفون إلى دفع نفق شخصي ما بل كل دافعهم اليها الحرص على التعليم الجامعي وهدفهم الإبقاء عليه بالأقل في المستوى الذي وصل اليه وانهم حلوا الامانة عن سائر زملائهم أعضاء هيئة التدريس بكلية طب القصر العيني دفعا عن التعليم الجامعي واستنكارا لاهدار القوانين والاستخفاف بأحكامها .... » وتقول المدعي عليها ان الدعوى على هذا الوجه هي دعوى حبة لم يجوز قانون انشاء مجلس الدولة رفضا حين نص في الفقرة الثانية من المادة السادسة على انه لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية.

« ومن حيث انه بين من الرجوع إلى صحيفة الدعوى أن المدعين يقررون صراحة أن القرار المطعون فيه قد أضر بهم فبالنسبة إلى الأول منهم وهو الدكتور سيد عفت لانه أحق بالتعيين في الوظيفة التي أسندت إلى الدكتور أحمد العجاني بك وبالنسبة إلى المدعين الثاني والثالث وهما الدكتوران محمد إبراهيم وأنيس سلامة لانهما وإن كانا في درجة أستاذ إلا أن الدكتور العجاني بك قد عين في وظيفة مدير عام (ب) بينما هما لا يزالان في الدرجة الثانية وإن من شأن هذا التعيين أن يجعل للعجاني بك أسبقية عليهما متى لوحظ أن كلية الباسية وكلية قصر العيني تابعتان لجامعة واحدة بل يبين من الرجوع إلى المذكرة الختامية المقدمة من المدعين أنها بعد إذ ذكرت العبارات التي اتخذتها المدعي عليها ستدا لدفعها استلظت وقالت ان المدعين حلوا الامانة عن سائر زملائهم أعضاء هيئة التدريس أخفا بالاحوط لانهم أقربهم مصلحة إلى إلغاء هذه التعيينات .

طلبت الترخيص لها في تقديم ملفات الخدمة السابق بتكليفها بتقديمها فأذن لها في أسبوعين لتقديم هذه الملفات مع مذكرة في أسبوع وللطرفين في تبادل الرد في الأسبوع التالي مانصة بينهما وقد اتضت أيضا هذا الموعد دون أن تقدم هذه الملفات ثم عين لنظر الدعوى جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٨ وفيها طلب الدكتور أحمد العجاني بك قبوله خصما ثالثا في الدعوى فقررت المحكمة قبوله وتأجيل الدعوى لجلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٨ مع الترخيص في تقديم مستندات ومذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع وفي الجلسة المذكورة سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين والخصم الثالث على الوجه المذكور بالمحضر وأرجأت التعلق بالحكم إلى جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٤٨ مع الترخيص في تقديم مذكرات ومستندات وفي فترة تأجيل الدعوى للحكم قدم عامي المدعي عليها طلبا ذكر فيه انه صدر القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ بإضافة مادة إلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٧ بالتجاوز عن بعض شروط التعيين المقررة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ فقررت المحكمة فتح باب المرافعة لجلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٤٨ ورخصت في تقديم مذكرات تكميلية في أثر القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ في القرار المطعون فيه فقدم المدعون مذكرة في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٨ وقدمت المدعي عليها مذكرة في أول يونيه سنة ١٩٤٨ طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى وفي الموضوع يرفضها . ثم سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين في الجلسة المذكورة والجلسة التالية لها وأرجأت التعلق بالحكم إلى جلسة اليوم .

المحكم

عن الدفع بعدم قبول الدعوى

« من حيث ان المدعي عليها دفعت أخيرا

التجاوز ابتداء من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٧ حتى نهاية السنة الجامعية ١٩٤٧-١٩٤٨ ..

« ومن حيث أن المدعى عليها والحكم الثالث ينهجان إلى أنه بعد اذ تصحح القرار المطعون فيه بـزوال عيبه نتيجة لتطبيق هذا القانون لم يعد للدعوى وجه أو سند بينما ينهب المدعون إلى أن حقم قد تعلق بالدعوى فلا يؤثر فيه قانون لاحق وأن ما نص عليه هذا القانون من سريان أحكامه على الماضي لا يستد به إذ أن هذا الأمر الرجسي لا يقصد به وجه الصلحة العامة بل علة تقريره هي مواجهة الدعوى التي رفعت بإبطال التعيينات في كلية طب الباسية وتصحيح هذه التعيينات الباطلة مع أنه يشترط في القانون أن يتضمن قاعدة عامة — لا تقتصر في تطبيقها على حالة معينة أو على شخص أو أشخاص معينين بالنات كما أنه ليس للسلطة التشريعية أن تتدخل في القضايا بإصدارها تشريعات يوجه القاضي في الدعوى المطروحة لديه توجيهاً خاصاً .

« ومن حيث أنه يبين من مراجعة أوراق الدعوى ومن استقصاء المراحل التي مر بها القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ والمناقشات التي دارت حوله في مجلس البرلمان أن المدعى عليها إذ تبين أن بعض التعيينات التي تمت في كلية طب الباسية لم تجر على مقتضى الأحكام المقررة في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ والقوانين المعدلة له لتخلف بعض الشروط فيمن تم تعيينهم رأيت أن تصحح هذه التعيينات فاستصدرت القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ بالتجاوز عن الشروط المذكورة مع سريان هذا التجاوز حتى نهاية السنة الجامعية ١٩٤٧-١٩٤٨ .

« ومن حيث أنه من المسلمات في هذه القانون

« ومن حيث أن ساق الدعوى وغايتها على مقتضى ما تقدم هي الدفاع عن مصلحة ذاتية للمدعين أثر فيها القرار المطعون فيه تأثيراً مباشراً ومن ثم يكون الدفع بعدم القبول لا سند له من القانون تمثيلاً رفضه .

### عن الموضوع

« ومن حيث أن مبنى الدعوى أن الدكتور العياق بك لا تتوافر فيه الشروط المقررة في المادتين ٤، ٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول وتأديهم الذي أحال اليه القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٧ ذلك أنه لا يعمل درجة دكتور في الطب من الجامعة المصرية أو درجة معادلة لها من جامعة أجنبية أو معهد معترف بهما كما هو حكم المادة الثانية من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ كما أنه لم يشغل وظيفة أستاذ مساعد مدة أربع سنوات في إحدى كليات الجامعة أو في معهد على من طبقها كما هو حكم المادة الرابعة . ومن ثم يكون القرار المطعون فيه فيما تضمنته من تعيينه أستاذاً للأمراض الباطنية في كلية طب الباسية قد وقع باطلاً .

« ومن حيث أنه بعد صدور القرار المطعون فيه وقبل الحكم في الدعوى صدر القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ بإضافة مادة إلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٧ نصها « استثناء من أحكام هذا القانون يصح في تعيين الأساتذة والأساتذة المساعدين بكلية طب الباسية التجاوز عن الشرطين الأولين من الشروط المبينة في المادتين ٤، ٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول وتأديهم المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٥ وبالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٢ ويعمل بهذا

بمالات معينة من بينها حالة المظنون في تعيينهم فرد ذلك إلى أن مجال هذا التطبيق بطبيعته محدود لثقلته بمناسبة خاصة هي تعيين أعضاء هيئة التدريس في كلية طب الباسية، كذلك لا اعتداد بما يقوله المدعون من أن حقهم قد تعلق بالدعوى فلا يؤثر فيها قانون لاحق ذلك لأن تصحيح القرار المطلوب النفاذ جائز حصوله متج أثره في أية حالة كانت عليها الدعوى.

ومن حيث أنه وقد تصحح القرار المظنون فيه بزوال العيب الذي كان يتطوى عليه فلا ممدى عن اعتبار الدعوى مثنية ولكن وقد تم هذا التصحيح بعد رفع الدعوى يتعين الزام المدعى عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

( القضية رقم ٣٤٥ سنة ١ ق رئاسة خيرة صاحب المادة محمد كامل مرسى باشا رئيس المجلس وعضوية حضرات أصحاب الفقرة أحمد زكي البهني بك والسيد علي السيد بك ومحمد ساي مازن بك وعمود صابر الغاري بك المستشارين ) .

## ٤٩٣

٢٩ يونيو سنة ١٩٤٨

- ١ - تظلم من أمر إداري - ميداد الأرمية الأشهر - رفع الدعوى قبل إقضائه - جوارزه .
- ب - موظف - وجوب ترقية بالأكاديمية ونها لقواعد التنسيق ما دام دوره يسمح بذلك - جزاءات قديمة - عدم تأخيرها .

## المبادئ القانونية

- ١ - أن كل ما يستفاد من المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة هو أن فوات

الإداري أنه يجوز تصحيح القرار الإداري الباطل بإجراء لاحق يزيل ما كان يتطوى عليه القرار من عيب ومن ثم تصح الدعوى بطلب إلغاء وهي تقوم على اختصام القرار في ذاته لما يشوبه من عيب غير ذات موضوع وتبين والحالة هذه اعتبارها مثنية بعد إذ زالت عليها وتحقق المقصود منها فأندمت بذلك المصلحة فيها .

ومن حيث أن التصحيح كما يكون بإجراء إداري تصدره السلطة التنفيذية إذا كان ذلك مما تملكه بمقتضى القانون فإنه قد يكون نتيجة لعمل تشريعي تصدره السلطة التشريعية بمقتضى وظيفتها .

ومن حيث أنه في خصوصية الدعوى الحالية نص القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ على إلغاء الشرطين الأولين من المادتين ٢ و ٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ والذين كان يعيب تخلفهما القرار للمظنون فيه كما أرجع أثر هذا الإلغاء إلى تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٧ فهو على هذا الوجه يقرر حكماً من مقتضى تطبيقه تصحيح القرار المذكور إذ تحققت اللواممة بينه وبين نصوص القانون وزال العيب الذي كان يتطوى عليه تبعاً لذلك .

ومن حيث أنه لاوجه والحالة هذه لما يتحذى به للدعون من أن القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ يتطوى على تدخل من السلطة التشريعية في تطوى مرفوعة أمام السلطة القضائية كما أنه لا اعتداد بالقول بأنه لا تتوافر فيه خصائص القانون ويميزاته ما دام قد صدر معدلاً لقانون سابق متضمناً نصاً ببيان أحكامه على الماضي وهو ما تملكه السلطة التشريعية بمقتضى الدستور ولئن كان هذا التعديل قد يتخصص في تطبيقه

الصناعية الأميرية وتسلم عمله من أول سبتمبر سنة ١٩٣٤ ثم رقي في أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ إلى الدرجة السابعة وظل في تلك الدرجة إلى أن صدرت في سنة ١٩٤٧ قواعد التنسيق التي تضي بترقية موظفي الدرجة السابعة إلى الدرجة السادسة على أساس الأقدمية المطلقة بنسبة ٩٠٪ وعلى أساس الامتياز بنسبة ١٠٪ ولما كانت أقدميته توله للترقية في حدود النسبة المذكورة فقد انتظر حصول هذه الترقية فعلا ولكنه فوجيء بالقرار المطعون فيه الصادر في خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ وقد تخطاه في الترقية بدون وجه حق ولذلك فهو يطلب إلغاء هذا القرار - مع إلزام المدعي عليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

ويعد أن أعلت الأوراق المذكورة إلى المدعي عليهما في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أودع في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ مذكرة جاء بها أن المدعي التحق بخدمة الوزارة في أول سبتمبر سنة ١٩٣٤ بالدرجة الثامنة ثم اعتبر في الدرجة السابعة من تاريخ تعيينه بالتطبيق لقواعد الانصاف وأنه وإن كان ترقية يدخل في النسبة المقررة للترقية بالأقدمية المطلقة إلا أنه من بين الموظفين الذين وقعت عليهم جزاءات تأديبية والذين لم تنته الوزارة من بحث حالاتهم لتقرير ما إذا كانوا يستحقون الترقية أم لا وقد ظلم المدعي ولما يفضل في ظله ولما تمت المدة المقررة لذلك وطلبت الحكومة الحكم بعدم قبول الدعوى لرفوها قبل أوانها مع إلزام المدعي بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقد رد المدعي على هذا البتاع بمنسكرة أودعها في ١١ من ديسمبر

ميعاد أربعة أشهر دون أن تفصل الإدارة في التظلم يعتبر بمثابة قرار بالرفض ولكن تلك المادة لا تستوجب ارجاء رفع الدعوى إلى ما بعد قوات هذه الفترة وإلا كانت هذه الدعوى غير مقبولة فيجوز إذن لصاحب الشأن أن يقيم دعواه قبل انقضائها لأن المجاز هو الأصل .

٢ - يجب ترقية المدعي إلى الدرجة المستحقة بالتطبيق لقواعد التنسيق ما دام ترتيبه في الأقدمية يدخله في حدود النسبة المقررة للترقية بالأقدمية المطلقة ولا وجه للتحدي بسبق توقيع جزمين تأديبين إذا استبان للحكمة أنهم لم يوقفا بسبب أعمال الوظيفة ولكن لأمر نسبت إليه وقت أن كان تلميذا بالمدارس الصناعية . ومن ثم يكون القرار المطعون فيه إذ ترك المدعي في الترقية إلى الدرجة السادسة في دوره بالتطبيق لقواعد التنسيق ، قد خالف القانون فيتمين الغاؤه في هذا الخصوص .

### الوقائع

أقام المدعي هذه الدعوى بالصيغة المودعة سكرتيرية هذه المحكمة مع مذكرته الشارحة في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ قائلا أنه بعد أن تخرج في مايو سنة ١٩٣٣ من مدرسة الفنون التطبيقية بالشارقة وكان ترتيبه الأول عين في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٤ مدرسا بمدرسة أسوان



## الحكم

## ١ - عن الدفع بعدم قبول الدعوى

« من حيث أن مبنى هذا الدفع أن المدعى تظلم من القرار المطعون فيه ولما يفصل في تظله وما كانت مدة الأربعة الأشهر المشاؤ إليها في المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة قد مضت حين رفع هذه الدعوى فتكون قد رقت والحالة هذه قبل أوانها .

« ومن حيث أن كل ما يستفاد من المادة المذكورة في هذا الصدد هو أن فوات ميعاد أربعة أشهر دون أن تفصل الإدارة في التظلم يعتبر بمثابة قرار بالرفض ولكن تلك المادة لا تستوجب إرجاء رفع الدعوى إلى ما بعد فوات هذه الفترة وإلا كانت الدعوى غير مقبولة . فيجوز إذن لصاحب الشأن أن يقيم دعواه قبل انقضائها لأن الجواز هو الأصل ومن ثم يكون الدفع في غير محله متعيناً رفضه .

## ب - عن الموضوع

« ومن حيث أن المدعى يستند في دعواه إلى أن القرار المطعون فيه إذ تخطاه في الترقية إلى الدرجة السادسة مع وجوب ترقية على أساس أقدميته المطلقة في حدود النسبة المقررة لذلك وهي ٩٠ ٪ طبقاً للبائدين ٦٤٥ من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٤٧ يوضع قواعد التفتيق - أن القرار المذكور يكون والحالة هذه قد جاء مخالفاً لقانون .

« ومن حيث أن الحكومة دفعت الدعوى بأنه وإن كان ترتيبه في الأقدمية يدخله في حدود النسبة المقررة للترقية بالأقدمية المطلقة إلا أنه

سنة ١٩٤٧ طالباً رفض الدفع الفرعي مصرأ على طلباته فأكراً أن انتظار الموظف الفترة المقررة قانوناً التي يجب على الإدارة أن تفصل فيها في التظلم وإلا كان فواتها بمثابة قرار برفضه - أن انتظار ذلك أمر جوازي لصاحب الشأن فله أن يرفع دعواه قبل فوات تلك الفترة - وبه المدعى في الموضوع إلى أنه ليس لوزارة المعارف أن تضع موانع من الترقية لم يقررها مجلس الوزراء حين وضع قواعد التفتيق - بل عليها أن تلتزم تلك القواعد إذ مهمتها تقتصر على التطبيق دون الاشتراط والتحديد . على أن ذلك الجزء الذي تشير إليه الوزارة جزاء قديم توقع في سنة ١٩٣٦ ولم يكن بسبب أعمال وظيفة المدعى وإنما كان لأمور نسبت إليه وقت أن كان تلميذاً بالمدراس الصناعية ثم أشار المدعى إلى أن الوزارة نفسها رقت إلى الدرجة السادسة موظفين من سبق توقيع جزاءات تأديبية عليهم أشد من الجزء الذي أوقع على المدعى ولأمور أخطر مما نسب إليه . ثم ندب حضرة صاحب العزة السيد على السيد بك لوضع التقرير في القضية فأصدر قراراً كلف به المدعى عليهما إيداع ملف خدمة المدعى متضمناً الأوراق الخاصة بالجزاءات المتوقعة عليه ورخص في الاطلاع وفي تقديم مذكرات تكميلية وذلك في الأجل المبينة به فأودعت الحكومة ملف خدمته في ١٢ منه وأودع المدعى مذكرة تكميلية في ١٨ منه صم فيها على طلباته ولم تعقب الحكومة على هذا الرد وبعد وضع التقرير في القضية عين نظرها جلسة ٢ من يولييه سنة ١٩٤٨ ومنها إلى جلسة ١٦ منه وفيها سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ثم أرحمها التعلق بالحكم إلى جلسة اليوم .

للحكمة أنهما قديمان أحدهما وقع عليه في سنة ١٩٣٥ باستقطاع يومين بخالفة التعليمات المدرسية في امتحان الرسم والآخر بمخمسة أيام سنة ١٩٣٧ لا بسبب أعمال وظيفته ولكن لأمور نسبت إليه وقت أن كان تلميذا بالمدراس الصناعية ومن ثم يكون القرار المطعون فيه إذ ترك المدعى في الترقية إلى الدرجة السادسة في دوره بالتطبيق لقواعد التنسيق قد خالف القانون فيتعين الناقض في هذا الخصوص .

( الفضية رقم ٥٦ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة السيد علي السيد بك وعمد علي راتب بك وعمد البابل بك وعبد محرم بك وعمود صابر الطاري بك المستشارين ) .

من بين من وقع عليهم جزاءات تأديبية ولما تفصل الوزارة في شأنهم وطلبت تأجيل الدعوى لذلك .

ومن حيث أنه بعد إذ اقتضت مدة تزيد على أربعة أشهر دون أن يفصل في تظلم المدعى واعتبار ذلك قانونا في حكم قرار بالرفض لا يكون ثمة مانع من الفصل في الدعوى .

ومن حيث أنه لا جدال في أنه كانت تجب ترقية المدعى إلى الدرجة السادسة بالتطبيق لقواعد التنسيق ما دلم ترتيبه في الأقدمية يدخله في حدود النسبة المقررة للترقية بالأقدمية المطلقة ولا وجه بعد ذلك لما تتحصى به الحكومة من سبق توقيع جزاءين تأديبيين عليه ، إذ استبان

## قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية<sup>(١)</sup>

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد حسني بك وفهم ابراهيم عوض بك و ابراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك مستشارين وبحضور حضرة الأستاذ حافظ خليفه بك رئيس النيابة بالاستئناف)

« وحيث انه لما كان مقررا أن المحكمة إذا استندت إلى دليل يجب عليها أن تذكر مؤداه لكي تتمكن لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وكان الحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعة الثانية قد اعتمد فيها اعتمد عليه في أداتها على التقرير الطبي دون أن يذكر شيئاً عما جاء فيه، فإن الحكم يكون قاصر البيان عما يستوجب قصده .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين كليهما لوجدة الواقعة، وللارباط الوثيق بينهما ولأن الحكم المطعون فيه قضى بالزامهما متضامتين بالتعويض عما يقتضيه لحسن سير العدالة أن تطرح الدعوى برمتها على محكمة الموضوع .

(طن سيد محمد عبد الرزاق وأخرى ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدني رقم ١٥٨١ سنة ١٩٠٩ ق) .

٤٩٥

٦ فبراير سنة ١٩٥٠

حكم . أدلة لا تؤدي إلى النتيجة . قصور . طعن . وجدة الواقعة للمدعية للتمهين تستلزم قبول الطعن في حكمه جيباً من قدم أسباباً للطعن ومن لم يقدم

٤٩٤

٦ فبراير سنة ١٩٥٠

حكم . استأنده إلى تقرير طبي دون أن يذكر مؤداه . قصور .

المبدأ القانوني

لما كان من المقرر أن المحكمة إذا استندت إلى دليل يجب عليها أن تذكر مؤداه لكي تتمكن المحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم . وكان الحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعة قد اعتمد فيها اعتمد عليه في أداتها على التقرير الطبي دون أن يذكر شيئاً عما جاء فيه، فإن الحكم يكون قاصر البيان.

الحكم

« حيثما ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ اعتمد في أدانة الطاعة الثانية على الكشف الطبي المرفوع عليها لم يذكر لحوى ما جاء فيه، وهذا منه قصور يعنيه .

(١) يستلزم بادئ هذه الأحكام حضرة الأستاذ عمود الجماعيل وكيل نيابة الاستئناف .

## المبادئ القانونية

١ - إذا كانت الأدلة التي ساقها المحكم لا تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من ثبوت علم الطاعن بأن البضاعة مسروقة ( في جريمة إخفاء أشياء مسروقة ) فإن هذا قصور يعيب الحكم .

٣ - إذا قرر المتهمون بالظن في الحكم بالنقض واستوفى الظن شكلا بالنسبة لبعضهم ولم يقدم الباقون أسباباً لطعنهم فإن نقض الحكم بالنسبة للمتهم الذي قدم أسباباً لطعنه يستوجب نقض الحكم بالنسبة إلى باقي الطاعنين الذين لم يقدموا أسباباً في حالة وحدة الواقعة المنسوبة إليهم لأن حسن سير العدالة يستوجب أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إليهم جميعاً .

## المحكم

• حيث أن طعن الطاعنين الثاني والثالث قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

• وحيث أن عما يتهم الطاعن الثالث على المحكم المظنون فيه أنه جاء تهاصراً في بيان الأسباب التي اعتمد عليها في ادانة الطاعن . وفي ذلك يقول ان الوقائع الثابتة بالمحكم المظنون فيه لا تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي انتهى إليها ، إذ تحدث الحكم عن ان الجملاك المنسوب إلى الطاعن اختاؤها مع علمه بسرقتها وجدت داخل جوالين أمام باب متجره من الخارج ، وان الطاعن قدم للبحث قاتورة يشراء هذه الجملاك من المتهم السادس ، وان حديثاً تليفونيا دار بين الاثنين في

حضور المحقق وعلى مسمع منه بأنه تراهى إليه ما يشككه في مصدر هذه البضاعة ، وأنه يريد ردّها إليه لهذا السبب ، ولم يمانع المتهم الثالث في ذلك كما أنه لم ينكر اتمام الصفقة بالكيفية التي رواها الطاعن ، وأقر المتهم المذكور بأنه رفض ردّ اثنين إليه . وضيف الطاعن ان الحكم استدل على علمه بأن البضاعة مسروقة بما قاله أنه اشتراها من شخصين لا يعرفهما وأنه لم يادر إلى ردّ البضاعة عندما علم بأنها مسروقة ، وهذا الذي ساقه الحكم لا يتسق مع الوقائع الثابتة بالتحقيق إذ أن الطاعن قرر أنه اشترى البضاعة من المتهم السادس باعتباره سمساراً ، ولم يكن في استطاعته ان يردها إليه قبل أن يتولى على ما دفعه من اثنين ، وقد أبى البائع عليه ذلك .

• وحيث ان الحكم المظنون فيه قد سرد الوقائع على أساس ان المتهم السادس هو وآخر من المتهمين قد عرضا البضاعة على الطاعن ، وأنه اشتراها بموجب قاتوره حررها المذكور وان الطاعن حين علم بأنها مسروقة طلب إلى البائع استلامها مقابل ردّ اثنين ، إلا أنه لم يقبل ذلك ، ثم قال الحكم • ان هؤلاء المتهمين الثلاثة الخامس والسادس والسابع ( وهو الطاعن ) يعملون بأن هذه الجملاك متحصنة من السرقة . أماقول المتهم السابع بأنه لا يعلم ان هذه الجملاك مسروقة وأنه حسن النية ، فيرد عليه بأن اقدامه على شرائها من شخصين غير معروفين له ومن عدم مبادرته إلى ردها بمجرد علمه بأنها مسروقة ، ومن ثم يكون ركن العلم متوافراً وحقت عليهم العقوبة .

• وحيث ان الأدلة التي ساقها المحكم - على ما سبق بيانه - لا تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من ثبوت علم الطاعن بأن البضاعة مسروقة وهذا قصور يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

« حيث ان بما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه تمسك أمام المحكمة بقيام حالة الدفاع الشرعي لديه، ولكن المحكمة قضت بإدانة دون أن ترد على هذا الدفاع أو تشير إليه .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه ضرب فاطمة محمود أبو زيد ضرباً نشأت عنه عاهة مستديمة، وبأنه أيضاً ضرب محمود إبراهيم أبو زيد فأحدث به إصابات تحتاج لعلاج لا يزيد على عشرين يوماً، وبأنه أيضاً ضرب عرفة محمد حرز فأحدث به الإصابات الموصوفة بالكشف الطبي، فقضت المحكمة بمقابته بالحبس مع الشغل لمدة سنة عملاً بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات على أساس أنه ضرب عمداً فاطمة محمود أبو زيد ومحمود إبراهيم أبو زيد وعرفة محمد حرز وأحدث بهم الإصابات الموصوفة بالقرار الطبي والتي لم تسبهم عن أعمالهم الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً. ولما كان بين من حضر الجلسة أن المدافع عن الطاعن تمسك في مرافعته عنه في التهمة الثالثة المسندة إليه بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه أو على الأقل قد تجاوز حد هذا الدفاع، وكان الواضح من بيان الواقعة حسبما أثبتتها المحكمة أنها مشاجرة واحدة قامت بين فرقيين، وقد اعتبرت ما وقع من الطاعن جريمة واحدة مما يحتمل معه تأثير مركبه من تلك الجريمة التي دأته فيها لو صح أنه كان في حالة دفاع شرعي. وهذا رغماً من أن الطاعن لم يتمسك بقيام حالة الدفاع إلا بالنسبة لتهمة واحدة من التهم الثلاث التي كانت مسندة إليه — وكانت المحكمة قد قضت بإدانة الطاعن على الصورة المتقدمة دون أن تشير إلى

« وحيث أنه لما تقدم بتعين قبول الطعن وقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن الثالث .

« وحيث ان قض الحكم بالنسبة إلى هذا الطاعن يستوجب تقضه بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثاني لوحدة الواقعة المتهمين بها مما يستوجب لحسن سير العدالة أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى الطاعنين جميعاً .  
(طن زكي صفر أحد وآخرين ضد النيابة رقم ١٩٠١ سنة ١٩٠١ ق) .

٤٩٦

٧ فبراير سنة ١٩٥٠

دفاع شرعي . عدم رد المحكمة على هذا الدفاع .  
صور .

## البدء القانوني

إذا كانت الواقعة المسندة للتهمة أنه ضرب ثلاثة أشخاص وكان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه أو على الأقل قد تجاوز حد هذا الدفاع وكان الواضح من بيان الواقعة حسبما أثبتتها المحكمة أنها مشاجرة واحدة قامت بين فرقيين وقد اعتبرت المحكمة ما وقع من المتهم جريمة واحدة مما يحتمل معه تأثير مركبه من تلك الجريمة التي دأته فيها لو صح أنه كان في حالة دفاع شرعي، وهذا رغماً من أن المتهم لم يتمسك بقيام حالة الدفاع إلا بالنسبة لتهمة واحدة من التهم الثلاث التي كانت مسندة إليه — وكانت المحكمة قد قضت بإدانة المتهم دون أن تشير إلى دفاعه، فإن حكمها يكون قاصراً .

أوردها الحكم رداً على رفض هذا الطلب ، لأن رأى المحكمة يجب أن يبنى على الحقائق لا على مجرد فروض قد تتعارض مع الحقائق للمادة للأشياء .

• وحيث ان الطعن مردود بأن الحكم بعد أن بين الواقعة وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوت التهمة في حق الطاعن قد دفاعه ورد على طلب إجراء المعاينة ، فقالت محكمة أول درجة في هذا الصدد ما يأتي : « ومن حيث ان الاستناد إلى أن رف الدولاب الذي ضبط في يوم ١٩٤٩/٤/١٣ قد ظهر أنه خال من التلوث بمادة الأفيون لا يفيد شيئاً في نفي التهمة عن المتهم لأن هذا الرف كان بعد ضبط المخدرات إلى حين أخذه بمعرفة اليوزباشي محمد نخيس على حسن كان بعيداً عن مراقبة سلطات التحقيق ومن الميسور لأهل المتهم وأعوامه أن يبدلوا الرف الحقيقي بآخر كما أن الضابط السباعي أقنئ السيوي قرر في المحضر المحرر بمعرفة اليوزباشي سالف الذكر ان ذلك الرف المضبوط ليس هو الرف الأصلي للدولاب . وفضلا عن هذا فليس يلزم أصلاً أن يترتب على وضع المخدرات بالدولاب أن يتلوث الرف بها سيما إذا لوحظ أن المخدرات كانت موضوعة داخل ورق السلوفان وعظومة بكيس من القهاس الأمر الذي يستبعد معه تلوث الرف بتلك المخدرات الموضوعة عليه بتلك الحالة . ثم أضافت محكمة ثاني درجة في الرد على هذا الطلب ما يأتي : « طلب الدفاع أمام هذه المحكمة معاينة رف الدولاب الذي وضع فيه المخدر ولكن المحكمة لا ترى داعياً لذلك للأسباب الواردة بالحكم المستأنف بالنسبة للرف وعلى الخصم ان لا ينظر أن يكون به أثر مخدر لأن المخدرات التي كانت

دفاعه ، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعبه ويستوجب نقضه .

• وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

( لمن يعود على التمام ضد النيابة رقم ١٥٨٥ سنة ١٩ ق ) .

٤٩٧

٧ فبراير سنة ١٩٥٠

حكم . طلب إجراء معاينة . رفضه بناء على أسباب مغرورة . صحة ذلك .

### المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة حين رفضت ما طلبه الدفاع من إجراء معاينة لم تبين هذا الرفض على مجرد افتراضات ولكنها أرجسته إلى اعتبارات منطقية تتفق مع المعقول ويستند إلى ما ثبت لها وقائع الدعوى فإن الطعن على الحكم بمحجة أن المحكمة رفضت طلب إجراء المعاينة لا يكون له محل .

### الحكم

• حيث ان مبنى الطعن هو أن المحكمة أخلت بحق الطاعن في الدفاع إذ طلب إليها معاينة الدولاب الذي قيل أن المخدر ضبط به لتحقيق ما إذا كان الرف الذي انتزع منه واتضح من التحليل عدم وجود أثر للمخدر به هو بناءً على الرف الأصلي للدولاب أم أنه أبطل بآخر ، وهذا الدفاع هام كان يجب تحقيقه لأنه إذا ثبت أن الرف المضبوط هو الرف الأصلي للدولاب فإن هذا يكون مصداقاً لدفاعه ، ولا محل للافتراضات التي

## المحكمة

« حيث ان أوجه الطعن تحصل في القول (أولاً) بأن المحكمة أخلت بحق الطاعن في الدفاع إذ طلب أمام محكمة ثاني درجة ضم قضية كان محمداً لتظرها جلسة مقبلة ، ومع ان المحكمة أجلت نظر القضية موضوع الطعن إلى تلك الجلسة ، فانها لم تقرر بضم القضيتين لتظرهما معاً ، وكانت محكمة أول درجة قد أصدرت قراراً بضم القضيتين لارتباطهما بالحكم فيهما معاً ، ولكنها لم تنفذ هذا القرار ، وقد كان للطاعن مصلحة في ذلك الضم لقيام هذا الارتباط . (وثانياً) ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ الاستدلال حين اعتمد في ادانة الطاعن على القول بأنه اثر بخطه بتاريخ الجلسة واسماء الخصوم على ملف القضية الذي اتهم بتبديد رسومها ، في حين انه انكر أمام المحكمة ان هذه التأثرات بخطه ، كما ان الحكم استدل بحال مخالفة صادرة بين المجني عليه وخصي الطاعن بقوله انها تتضمن دليل صدق الاتهام ، مع ان هذه المخالفة لم تصدر من الطاعن ولم يعترف بصحتها ، ويضيف الطاعن ان التهمة ملفقة عليه ، وأنه قصد بها التهديد والانتقام منه لسبب آخر يدعو جلياً من الشكوى رقم ٢٨ سنة ١٩٤٩ بحاماه التي طلب ضمها أمام محكمة ثاني درجة ، ولكنه لم يجب أيضاً إلى هذا الطلب .

« وحيث انه كان يتضح من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن طلب في إحدى الجلسات ضم قضية أخرى غير التي ذكرها بطعنه من غير ان يبين علاقتها بدفاعه ، إلا انه لم يتمسك بهذا الطلب في الجلسات التالية مما يؤخذ منه ضمناً بالتنازل عنه ، ولم يثبت في محضر جلسة المحكمة الاستئنافية انه طلب ضم الشكوى التي يشير إليها ومضى كان الأمر

في الدولاب كانت ملفقة بورق وداخل كيس ولأن هذا الرف والدولاب كانا في يد أهل المتهم بعد الضبط ومن السهل التلاعب في الرف بإيداعه بغيره . وأما ما يطلبه الدفاع من أن الماعية قد ثبتت أنه قديم ومن نوع خشبة الأرقب الأخرى فلا يؤثر على دليل الاتهام كما قدم ، ولأنه يمكن أن يتم الإبدال بخشب قديم حتى لا ينكشف أمره . ويبين من ذلك أن المحكمة حين رفضت ما يطلبه الدفاع من الماعية لم تبين هذا الرفض على مجرد اقتراحات ، ولكنها أرجسته إلى اعتبارات منطقية تتفق مع المقول وتستند إلى ما ثبت لها من وقائع الدعوى ، وإذن فإن ما ينهيه الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديداً .

« وحيث انه لما قدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

(ملن محمد احمد عبد الرسول ضد النيابة رقم ١٨٨٣ سنة ١٩٠٩ ق ) .

## ٤٩٨

٧ فبراير سنة ١٩٥٠

دفاع - طلب ضم قضية - عدم اصرار التهم عليه - عدم إجابة هذا الطلب - لا اخلاف .

## البدء القانوني

إذا كان يتضح من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن طلب في إحدى الجلسات ضم قضية من غير أن يبين علاقتها بدفاعه — إلا أنه لم يتمسك بهذا الطلب في الجلسات التالية مما يؤخذ منه ضمناً بالتنازل عنه فإن الطعن على الحكم بحجة أن المحكمة أخلت بدفاعه بعدم ضم القضية لا يكون له محل .

ذلك لأن تلك الورقة لا تعدو كونها محرراً عرفياً  
أعتمد موظفان ليس من وظائفهما تحريره ،  
وإن كان ممكناً تحريره الشهادة الواردة بهذا المحرر  
على أية ورقة عرفية بدلاً من الاستنارة رقم ٩٣٠ ،  
سيرة التي إنما أنشأتها وزارة المالية لمجرد التيسير  
على أرباب المعاشات .

• وحيث إن النيابة العمومية قد اتهمت  
الطاعة بأنها - أولاً - اشتركت بطريق المساعدة  
مع موظفين عموميين حتى آتية هما أمين حبيب  
أقدي و يوسف نصار أقدي من موظفي مراقبة  
المعاشات بوزارة المالية في انكباب تزوير فورقة  
اميرية هي شهادة مقدمة لإدارة صرف المعاشات  
على الاستنارة رقم ٩٣٠ - سيرة نصيدان المذكورة  
على قيد الحياة ولم يعقد عليها بعد وفاة مورثها  
الذي تستحق معاشه وذلك حال تحريرها المختص  
بوظائفهما يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة  
صحيحة اذ قررت أمامها كذباً بأنها لم تزوج  
وفاته مورثها والحال أنها تزوجت بتاريخ  
٣ / ٨ / ١٩٤٤ - فوقعت الجريمة بناء  
على هذه المساعدة . وثانياً - استعملت هذه  
الورقة الاميرية المزورة مع عليها بتزويرها بأن  
قدمتها إلى الموظف المختص بمراقبة المعاشات .  
وثالثاً توصلت بالاحتيال إلى الاستيلاء على  
مبلغ ٥٥٠ م و ٧٧ ج من خزائن وزارة المالية  
وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها الإيهام  
بوجود واقعة مزورة بأن ارتكبت التزوير  
المبين في التهمة الأولى في الشهادة آتية الذكر  
وقدمتها إلى الموظف المختص بصرف المعاشات  
لصرف ما ادعت من معاش فسله أياًها بناء على  
هذا الاحتيال . وقد اسألنا قاضي الاحالة على  
محكمة جنابات مصر لحاكمها بالمواد ٤٠ و ٤١ / ٣

و ٤٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٣٣٦ من قانون  
العقوبات قضت بحكمها المظنون فيه تظليفاً  
للواد للمشار إليها وللادتين ١٧ و ٣٢ عقوبات

كذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون  
له عمل . أما ما يثيره عدا ذلك فإنه لا يعدوان  
يكون جدلاً في موضوع الدعوى وتقرير أدلة  
التي توجب فيها بما يدخل في سلطة قاضي الموضوع  
دون معقب عليه في ذلك ما دلم الحكم المظنون  
فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي  
استخلصت منها المحكمة ثبوتها قبل الطاعن ، وهي  
من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتب عليها  
ولها أصلها في التضيقات .

• وحيث أنه لما قدم يكون الظن على غير  
أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

( لمن محمد عبد الحيد حدى ضد النيابة رقم ١٨٨٤  
سنة ١٩ ق ) .

٤٩٩

٧ فبراير سنة ١٩٥٠

ظن . عقوبة مبدرة . رفض الظن .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة دانت الطاعة في  
جريمة تزوير واستعمال ورقة رسمية ، وكانت  
العقوبة التي قضت بها المحكمة على الطاعة  
تدخل في نطاق العقوبة المقررة للتزوير في  
المحررات العرفية بالمادة ٢١٥ ع فإنه لا تكون  
هناك مصلحة للطاعة في الظن على الحكم بحجة  
أنه أخطأ في تكيف الورقة المزورة واعتبرها  
ورقة رسمية .

المحكمة

• حيث أن حاصل وجه الظن هو أن الحكم  
للمظنون فيه قد أخطأ في اعتبار الورقة التي دان  
الطاعة بالاشتراك في تزويرها ورقة رسمية ،



البريطاني، كما أخطأ في القول بعدم توافر ركن الضرر بناء على أنه لم ينشأ عن احتلال المتهم لاسم ذلك الشخص أى ضرر .

«وحيث أن واقعة الدعوى مختص، كما أثبتها الحكم المطعون فيه، في أن المتهم تقدم إلى الموظف المختص بمسك جنيفه البريطاني يطلب الحاقه بعمل في هذا المسكر وأبدى أنه يدعى «محمود عباس عبد الحميد»، وقدم ايضالا بدفع رسوم استخراج شهادة تحقيق شخصية مؤرخا ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بالاسم المذكور، فخرره الموظف المختص بناء على ذلك ترخيصا ينحوله العمل بالجيش البريطاني، ثم ارسل الايصال مصحوبا بصورتين للتمه لاستلام شهادة تحقيق الشخصية بموجبه، فتبين أن المستخرج لشخص آخر غير المتهم، هو صاحب الاسم المتحل، ولما سئل المتهم في ذلك قرر أن اسمه الحقيقي «مصطفى كمال خالده»، وأنه اشترى الايصال من شخص لا يعرفه، ليسهل الحصول على عمل بالجيش، وقد رفعت الدعوى العمومية عليه بالمواد ٣/٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٥ بتهمة الاشتراك بطريق المساعدة مع موظف قلم تحقيق الشخصية البريطاني الحسن التية في تزوير محرر عرفى هو تصريح دخوله بمسك جنيفه... وذلك بجمله واقعة مزورة في صورة واقعة مع عليه بتزويرها بأن تسمى باسم محمود عباس عبد الحميد وقلم ايصال تحقيق الشخصية الخاص به فأثبت هذا الاسم في المحرر المذكور، وبتهمة استعمال هذا التصريح المزور مع عليه بتزويره في دخوله للمسكر والعمل به.. وقد قضت محكمة أول درجة طبقا للواد سالفه الذكر والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بمحبسها مع الشغل، فأستأنفت التياة، ومكة الجنح المستأنفة قضت بحكمها المطعون فيه بالقاه الحكم المستأنف وبرائة المتهم،

بمعاقبة الطاعة بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر .

«وحيث أنه لما كانت العقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه تدخل في نطاق العقوبة المقررة للتزوير في المحررات العرفية بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات، فإنه لا تكون هناك مصلحة للطاعة في الطعن، ويتمين لذلك رفضه موضوعا . ( طعن عقيدى معطى على ضد التياة رقم ٤٠ سنة ٢٠ ق ) .

٥٠٠

٧ فبراير سنة ١٩٥٠

تزوير في أوراق عرفية - تعريف القصد الخاص في جريمة التزوير .

المبدأ القانوني

لما كان القصد الخاص في جريمة التزوير هو نية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله وأنه لا عبرة بعد ذلك بالبواث الأخرى فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص عدم توافر القصد الخاص من أن المتهم لم يقصد الاضرار بصاحب الاسم المتحل وبني على ذلك براءة المتهم يكون قد أخطأ في تفسير القانون وتطبيقه .

الحكم

«حيث أن محصل الطعن المقدم من التياة العمومية أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تعريف القصد الجنائي الخاص لجريمة التزوير، قضى براءة المتهم بمتولة عدم توافر هذا القصد لديه لأنه لم يقصد الاضرار بصاحب الاسم المتحل ولأنما قصد تسهيل الحاق قسه بالعمل في الجيش

مستديعة بالرأس) على ما أورده الحكم لم يحدد في أقواله موقع ضربة المتهمة من رأسه وكان التقرير الطبي الذي استندت إليه المحكمة لم يبين أثر كل ضربة أصابت الجنى عليه ومبلغ اتصالها بالعمية ، وكانت المحكمة بدورها لم تقم الدليل على المساهمة في أحداث العمية التي قالت بها والتي أقامت عليها مسئولية الطاعن عن العمية فإن الحكم يكون قاصرا .

### المحكم

« حيث ان ما يأخذه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصر اليان إذ استند في إدانة الطاعن الأول بتهمة أحداث العمية إلى قول الجنى عليه والكشف الطبي ، مع أن هذا الجنى عليه قد قطع في التحقيقات وأمام المحكمة بأن هذا الطاعن ضربه ضربة واحدة ، وفي حين يذكر الطبيب في تقريره أنه وجد بالجنى عليه إصابتان أحدهما كرم رضى بقمة فروة الرأس والأخرى كرم رضى بأيمن الجبهة مع اكيموز شديد يحمي العين اليسرى والملتحمة ، ثم يرجح أن المصاب قد ضرب على رأسه مرتين . ويقول الطاعن ان إذ كانت الجنى عليه لم يحدد أى الإصابتين هي التي أحدثتها ضربة الطاعن الأول وكان تقرير الطبيب لم يبين ما إذا كانت ضربة واحدة كافية في إحداث هذه العمية أو المساهمة في إحداثها ، فإن ما قرره الحكم من أن كلا الإصابتين قد ساهمت في تخلف العمية من غير مناقشة الطبيب واستجلاء رأيه في هذه المسألة الفنية يكون لاستند له في الدعوى .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ يبين واقعة الدعوى وذكر الآلة التي استند اليها في

وقالت في ذلك « وحيث انه يشترط في جريمة التزوير توفر القصد الجنائي الخاص وهو أن يكون المزور قد قصد إيقاع الضرر بالغير .. كما انه يشترط في جريمة التزوير في أوراق عرقية وقوع الضرر بالغير فعلا أو احتمال وقوعه .. وحيث انه يبين من استعراض وقائع الدعوى على النحو السالف الذكر - أن المتهمة لم قصد الاضرار بالشخص الذي انتحل اسمه ، بل قصد تسهيل التحاقه بالعمل في الجيش البريطاني ، كما انه لم ينشأ عن انتحال المتهمة لاسم هذا الشخص أى ضرر ، ومن ثم تكون الجريمة غير متوفرة الأركان .....

« وحيث انه لما كان القصد الخاص في جريمة التزوير هو نية استئصال المحرر المزور فيما زور من أجله ، وأنه لا عبرة بعد ذلك بالبراءات الأخرى ، فإن الحكم المطعون فيه ، اذ استخلص عدم توافر القصد الخاص من أن المتهمة لم قصد الاضرار بصاحب الاسم المتلصق وبني على ذلك برامة المتهمة ، يكون قد أخطأ في تفسير القانون وتطبيقه ووجب لذلك نقضه .

« وحيث انه لذلك يمتنع قبول الطعن موضوعا ونقض الحكم وإحالة القضية إلى دائرة أخرى للفصل فيها مجدداً .

( ملن النيابة ضد مصطفى كامل خلف رقم ٤٤ سنة ٢٠ ق ) .

٥٠١

٧ فبراير سنة ١٩٥٠

حكم . تبينه . اغتيال يان أثر الضرب في أحداث العمية . قصور .

### المبدأ القانوني

إذا كان الجنى عليه ( في جريمة عمية

وعليه تكون كل من الإصابتين قد ساهمت في إحداث العاهة المستدعية السابق بيانها. لما كان ذلك، وكان المجني عليه - على ما أورده الحكم - لم يحدد في أقواله موضع ضربة المتهم من رأسه، وكان التقرير الطبي الذي استندت المحكمة إليه لم يبين أثر كل ضربة أصابت المجني عليه وبلغ اتصالها بالعاهة، وكانت المحكمة بدورها لم تهم الدليل على المساهمة التي قالت بها والتي أقامت عليها مسئولية الطاعن الأول عن العاهة، فإن الحكم يكون قاصراً بما يمييه ويوجب قضاة.

• وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن موضوعاً وقضياً الحكم بالنسبة إلى الطاعنين إذ أن وحدة الواقعة التي اتهم فيها توجب لحسن سير العدالة أن تعاد المحاكمة بالنسبة إلى كليهما وأن تحال القضية إلى محكمة الجنايات لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى.

( طعن طلبة عبد المجيد ليه وآخر ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٤٧ سنة ٢٠ ق ) .

٥٠٢

٧ فبراير سنة ١٩٥٠

طعن . عقوبة عن جرمين . خطأ الحكم في إحصائها . لا يؤثر . شهود . عدم تمسك المتهم بإعلانهم . رفض الطعن .

### المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم قد دان الطاعن بجرمين هما الشروع في السرقة وفك الاختام وللارتباط بينهما طبق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ ع وقضى بالعقوبة الأشد وهي عقوبة الشروع في السرقة فإن مصلحة الطاعن في الطعن على الحكم بحجة انه أخطأ في صدد

ثبوتها على الطاعن الأول قال : أن المجني عليه ذكر بأقواله في التحقيقات وشهد أمام المحكمة بأن المتهم الأول ضربه بالعصا على رأسه غرضاً منسياً ولم يدرك ما حصل بعد ذلك، وأن الكشف المتوقع على المجني عليه المذكور بمعرفة طبيب ثاني مستشفى مغفوط الأميري أثبت أن بالمجني عليه الأول عليه محفوظ كدما رضياً بقمة فروة الرأس وكدما رضياً آخر بأيمن الجبهة مع اكيموز شديد بجفني العين اليسرى والمختصة وأنه باستكشاف الفروة وجد كسر شرخي بسيط بالجدارية اليسرى وكسر آخر بعيد عن السابق بمسافة خمسة سنتيمترات بالجبهة الجدارية اليمنى، وأنه قد عملت له عملية تربية رفعت فيها من العظام مساحة قدرها ٧×٥ سنتيمترات من الجداريتين ووجدت الأم الجافية تحت العظام مزقة... وبذلك يكون قد ترتب على الإصابات عامة مستدعية، وأن الطبيب المذكور رجح أن المصاب قد ضرب على رأسه مرتين بعصا غليظة أو شومة وأن الضارب كان أمام المجني عليه في مستواهما متاول يده، وأن الكشف الآخر المتوقع على المجني عليه نفسه من نائب الطبيب الشرعي أثبت بدوره أن المذكور شق من إصابته وتخلف عنده بسببها عاهة مستدعية وهي قد جزء من عظمي الجداريتين مساحة ٥×٦ سنتيمترات... وأنه لما تقدم تكون التهمة المستندة إلى المتهم الأول ثابتة قبله من شهادة المجني عليه الأول عليه حسنين محفوظ المتضمنة أن المتهم المذكور ضربه بالعصا الغليظة على رأسه فأحدث بها إحدى الإصابتين الميئتين بالكشف الطبي، ومن الكشف الطبي المذكور الذي أثبت وجود كسر شرخي بالجدارية اليسرى وكسر شرخي آخر بالجدارية اليمنى وأن عملية التربة قد شملت الجداريتين اليمنى واليسرى معاً.

الوجه الأول من وجوب الطعن تكون متفية .  
أما عن الوجه الثاني فإن الثابت في محضر الجلسة  
أن محكمة ثاني درجة قد قررت سماع شهود  
الاثبات جميعا وأمرت بإعلانهم لجلسة تالية ،  
وفي جلسة المرافعة سمعت من حضر منهم ، ولم  
يتمسك الطاعنان ولا محاميها بإسراع من تخلفوا ،  
بل ترفع المحامي عنهما وتناقش أقوالهم جميعا من  
حضر منهم ومن لم يحضر . ومتى كان الأمر  
كذلك فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا يقبل  
منهما أمام محكمة النقض .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير  
أساس ويتعين رفضه موضوعا .

( طعن عليه حسن علي وآخر ضد النيابة رقم ٥٠  
سنة ٢٠ ق ) .

٥٠٣

١٣ فبراير سنة ١٩٥٠

عقوبة - تهديدها - موضوعي - تعويض عن طرد  
المستأجر القديم بغير الطريق القانوني .

المبادئ القانونية

١ - أن تقدير العقوبة من المسائل  
الموضوعية التي تدخل في سلطة محكمة  
الموضوع بلا معقب عليها من محكمة النقض  
وذلك ما دامت العقوبة الواقعة تدخل في  
نطاق ما نص عليه في القانون .

٢ - ليس للمستأجر الجديد أن يطرد  
المستأجر القديم من العقار المؤجر بالقوة  
وليس له أن يضع اليد على العين المؤجرة  
إلا بالتراضي أو تنفيذاً لحكم قضائي - فالحكم  
بالتعويض على أساس الضرر الناشئ من

جريرة فك الاختتام وإن هذه الاختتام ليست  
لمصلحة حكومية ولا تطبق عليها المادة ١٤٧ ع  
التي طبقها الحكم تكون متفية .

٢ - إذا كان الثابت في محضر الجلسة  
أن محكمة ثاني درجة قررت سماع شهود  
الاثبات وأمرت بإعلانهم لجلسة تالية وفي  
جلسة المرافعة سمعت من حضر منهم ولم  
يتمسك الطاعن ولا محاميه بإسراع من تخلفوا  
بل ترفع وتناقش أقوال الشهود جميعاً من  
حضر ومن تخلف فإن الطعن على الحكم  
بمحجة أن المحكمة لم تسمع جميع الشهود  
لا يكون له محل .

الحكم

« حيث أن وجوب الطعن يتصلان في القول  
( أولاً ) بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق  
القانون إذ أن الطاعنين بالتهمة الثانية وهي رفض  
اختتام مصلحة السكك الحديدية للموضوعة على  
الصريح ، ذلك لأن تلك الاختتام هي لشركة  
الغاز المصرية ، وهي ليست مصلحة حكومية ،  
فرفضها لا يعتبر جريمة معاقباً عليها بمقتضى المادة  
١٤٧ من قانون العقوبات التي طبقها الحكم .  
( وثانياً ) بأن المحكمة لم تسمع غير شاهدين من  
شهود الاثبات ، وكان يهم الطاعنان مناقشة  
الشهود الآخرين الذين تخلفوا عن الحضور .

« وحيث أنه لما كان الثابت بالحكم المطعون  
فيه أنه أن الطاعنين بمرتين هما الشروع في  
السرقة وفك الاختتام ، وللارباط بينهما طبق  
الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات  
وقضى بالعقوبة الأشد وهي عقوبة الشروع في  
السرقة ، فإن مصلحة الطاعنين فيما يثيرانه في

مدة تزيد على العشرين يوماً أما أفراد الفريق الآخر فقد عوقبوا بمقتضى المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات لأن ما أحدثوه بفريق الطاعنين من إصابات كان لا يحتاج لعلاج أكثر من عشرين يوماً. وإذا فإذا فرق الحكم في العقوبة بين الخائنين فلا يكون قد أخطأ بل هو قد راعى نصوص القانون من حيث تغليب العقوبة في الحالة الأولى عنها في الحالة الثانية على أن تقدير العقوبة من المسائل الموضوعية التي تدخل في سلطة محكمة الموضوع بلا معقب عليها من محكمة النقص في ذلك ما دامت العقوبة الواقعة تدخل في نطاق ما نص عليه القانون. أما ما يثيره الطاعنون بصدد الأساس الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه فضاء بالتعويض فلا محل له من كان ما اثبت بأدلة سابقة ذكرها — من أن من قضى لم بالتعويض كانوا اصحاب اليد على الأرض بطريق الإيجار وكانت لا تزال مشغولة بزرعهم الذي كانوا مشتغلين بحصاده وارتب فريق الطاعنين كانوا هم المعتدين — متى كان الأمر كذلك وكان من المقرر بالقانون انه ليس للمستأجر الجديد ان يطرد المستأجر القديم من العقار المؤجر بالقوة وليس له ان يضع اليد على العين المؤجرة إلا بالراضى او تنفيذاً لحكم قضائي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض على أساس الضرر الناشئ من مخالفة القانون بهذا الاعتداء الذي صحبه ضرب المجنى عليهم لا يكون قد أخطأ في شيء.

وحيث انه لا تقم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً.

(لمن أحد مسد ورده وآخرين ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدني رقم ١٠٨٨ سنة ١٩٦٩ ق ) .

مخالفة القانون بطرد المستأجر القديم الذي صحبه ضرب المجنى عليهم لا يكون قد أخطأ في شيء .

### المحكمة

« حيث ان مؤدى وجهي الطعن هو أن محكمة أول درجة رفضت الدعوى المدنية التي رفعها كل فريق في الخصومة على الفريق الآخر بمقولة أن الاعتداء قد وقع متبادلاً بين الفريقين وعلى الرغم من هذا الذي قاله الحكم فإنه فرق في العقوبة قضى بالحبس على الطاعنين وأفراد فريقهم واكتفى بتوقيع عقوبة الغرامة بالنسبة لأفراد الفريق الآخر . وقد أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي فيما يتعلق بالعقوبة على الرغم من التناقض السابق بيانه ثم أنه قضى بالتعويض المدني على الطاعنين لمصلحة الفريق الآخر قولاً منه أنهم واضعوا اليد على الأرض المتنازع على حيازتها وأن أفراد فريق الطاعنين قد اعتدوا على تلك اليد مع أن الثابت في الأوراق هو أن أحد أفراد فريق الطاعنين استأجر تلك الأرض من مالكها فكان يتعين على الفريق الآخر إخلاؤها وتمكينهم من وضع يدهم وفي هذا ما يشير إلى أن محكمة ثاني درجة قد أخطأت فهم حقيقة الواقع في الدعوى وبالتالي أخطأت في تطبيق القانون فضلاً عما عتور الحكم من قصور في أسبابه في هذا الخصوص .

وحيث انه لا وجه لما يثيره الطاعنون في طعنهم فالتناقص المشار إليه في الطعن لا وجود له مادام الثابت في الحكم المطعون فيه أن المحكمة أخذت الطاعنين وفريقهم بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات على أساس أنهم ضربوا أفراداً من الفريق الآخر ضرباً يعجز عن أعماله الشخصية

٥٠٤

١٣ فبراير سنة ١٩٥٠

شهادة . تحديدا . موضوع . ضرب القصد الجنائي  
فيه هو العلم بأن الفعل فيه ساس بسلامة جسم الجني  
عليه .

### المبادئ القانونية

١ - متى اطمانت المحكمة الى شهادة  
الشاهد أخذت بها ولا معقب عليها في ذلك  
ولا يؤثر في سلامة الحكم ان المحكمة لم  
تأخذ بدليل مشابه في شأن تهمة أخرى أو  
متهم آخر لأن كل ذلك يتعلق بتقدير الدليل  
كما يتصل بالموضوع ويخرج عن رقابة محكمة  
التقاضي إذ أن الأمر كله يرجع إلى اقتناع  
القاضي بصدق الشاهد .

٢ - إن القصد الجنائي في جريمة الضرب  
أو الجرح يتوافر قانونا متى ارتكب الجاني  
الفعل عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب  
عليه المساس بسلامة جسم الجني عليه أو صحته  
ولا يلزم التحدث عنه صراحة بل يكفي أن  
يكون هذا القصد مفهوما من عبارات  
الحكم فإذا ما اعتبرت المحكمة كما هو الحاصل  
في الدعوى أن المتهم ضرب الجني عليه فإن  
ذلك يفيد حتما أن الفعل الإيجابي الذي وقع  
قد صدر عن عمد منه .

### المحكمة

د حيث ان الوجه الاول من أوجه الطعن  
يتلخص في أن الحكم للطعن فيه معيب لتناقض  
أسبابه إذ أن المحكمة وقد استبعدت سبق الاصرار

تأولت ماوجه إلى الطاعن من تهم على حدة  
وحصرتها في ثلاث برأته في إحاطا ودائته في  
الأخرين ولكنهما حين أوردت الأدلة التي اعتمدت  
عليها استندت إلى أقوال الجني عليه وحده مع  
أنها لم تأخذ بأقواله عندما برأته هو من التهمة  
الاولى أو عندما برأت آخرين ممن كانوا متهمين  
في الحادث ومن جهة أخرى قد اضطرب الجني  
عليه في أقواله واتهم آخرين أحدهما يسمى باسم  
عبد وكان قد لتهم هذا الأخير وهو شقيقه من  
مبدأ الأمر كما ذكره أيضا بالجلسة . وهذا يفيد  
أنه يقصد أعاء لاهو ، مما كان مقتضاه تبرئته كما  
برأت المحكمة آخر كان متهما في الحادث بناء على  
أن الجني عليه قد عدل عن اتهامه بالجلسة ثم  
أنها ذكرت عن التهمة الثالثة أن الجني عليه قد  
اتهمه في جميع أدوار التحقيق مع أنه عند سؤاله  
بالجلسة اتهم آخرين معه ما يفيد عدوله عن الاتهام  
الاول كما أنها باستنادها إلى أقوال الشاهد عبد  
المجيد حسن فيها قد أخطأت إذ لم تملك التباينة  
شاهدا ولم يسمع بالجلسة ومن المقرر أن المحكمة  
يجب أن تتول على ما تجر به بنفسها من تحقيق .

د حيث ان الحكم الطعن فيه بين واقعة  
الدعوى . وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها  
ومتى كان الأمر كذلك وكان من شأن ما أوردته  
المحكمة أن يؤدي إلى رتبته عليه فلا محل لما يثيره  
الطاعن في هذا الوجه وهو لا يخرج عن المجادلة  
في تقدير الدليل كما يتصل بالموضوع ويخرج عن  
رقابة محكمة التقاضي إذ أن الأمر كله يرجع إلى اقتناع  
القاضي بصدق الشاهد . فتي اطمان إلى الشهادة  
أخذ بها ولا معقب عليه في ذلك ولا يؤثر في  
سلامة حكمة أنه لم يأخذ بدليل مشابه في شأن  
تهمة أخرى أو متهم آخر، أما ما يثيره عن أقوال  
الجني عليه بالجلسة واتهام أخيه وما ذكره من  
مراحل التحقيق فلا وجه له إذ قد اطمانت

٥٠٥

١٣ فبراير سنة ١٩٥٠

تفتيش - تقدير جدية البلاغ لاسمدر الاذن .  
موضوعي - تنفيذ الاذن بالتفتيش أثناء وجود المتهم في  
منزل آخر . لا بطلان إذا لم يتعرض صاحب المسكن .  
تعزيز التفتيش في علة التهم . لا بطلان ما قامت المحكمة  
المأنت لعدم حصول عيب .

### المبادئ القانونية

١ - النيابة أن تقدر حين تصدر إذنتها  
بالتفتيش مبلغ جدية البلاغ عن وقوع  
جريمة ، والدلائل عن اتصال المتهم بهذه  
الجريمة ومتى كانت محكمة الموضوع قد أقرتها  
على ما رأته من جدية البلاغ فلا معقب عليها  
فيما ارتأت من ذلك .

٢ - ما دام الاذن صادراً بتفتيش  
المتهم فليو ليس أن ينفذ هذا الأمر عليه أينما  
وجده وليس للتهم أن يحتج أنه كان وقت  
تنفيذ الأمر الصادر ضده في منزل شخص  
آخر لأن الدفع بجريمة المسكن إنما شرع  
لمصلحة صاحب المنزل الذي انتهكت حرمة  
متى اطمانت محكمة الموضوع إلى أن عينا لم  
يحدث بالمادة المضبوطة أثناء إجراء عملية  
التفتيش فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بتقدير  
أدلة الدعوى مما يدخل في سلطة قاضي  
الموضوع ولا شأن لمحكمة التقض به .

### الحكم

« حيث أن الطعن يتحصل في القول ، أولاً -  
بأن الحكم المطعون فيه قد بني على خطأ في تفسير

الحكمة إلى الدليل المطروح وأشارت إلى التحقيق  
كما إن أقوال المجني عليه بالجلسة وأن ورد بها  
اسم الآخر إلا أنه قد أشير فيها إلى الطاعن أيضاً  
وأما ما يثيره عن خطأ الاستاد إلى شهادة الشاهد  
الذي لم يسمع فردود بما تين من محضر الجلسة من  
أن أقواله بالتحقيقات كانت مطروحة للبحث  
وقد تناولها المدافع عنه بالمناقشة مما لا يصح معه  
النص على الحكم بهذا السبب .

« حيث أن حاصل الوجه الآخر أن المحكمة  
وقد دانت الطاعن بالضرب لم تتحدث عن توفر  
التصد الجنائي وأن الضرب وقع عمداً وذلك  
بما يعيب الحكم بالتقصير ويوجب بطلانه .

« وحيث أن هذا الوجه مردود بأن المحكمة  
قد ذكرت أدلة الثبوت بما يتوافر معه جميع  
العناصر القانونية للجريمة التي دانت الطاعن  
من أجلها ثم أن التصد الجنائي في جريمة الضرب  
أو الجرح يتوافر قانوناً متى ارتكب الجنائي الفعل  
عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه  
المساس بسلامة جسم المجني عليه أو صحته وأنه  
لا يلزم التحدث عنه صراحة بل يكفي أن يكون  
هذا التصد مفهوماً من عبارات الحكم فإذا  
ما اعتبرت المحكمة كما هو الحاصل في الدعوى أن  
المتهم ضرب المجني عليه فإن ذلك يفيد حتماً أن  
الفعل الإيجابي الذي وقع قد صدر عن عمد منه .  
« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير  
أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

( طعن عيب حيد سام ضد النيابة رقم ١٥٨٩  
سنة ١٩٥٠ ق ) .

التأني حين اعتمد في ادانة الطاعن على الدليل المستمد من تفتيش قضت المحكمة بطلانه لوقوعه في منزل شخص متطوع الصلة بالجريمة مما كان يجب معه أن لا تعول على نتيجة بالنسبة للطاعن ولا يغير من ذلك أن النيابة كانت قد أذنت بتفتيش الطاعن وتفتيش منزله وإن المخدر قد عثر عليه في جيبه ما دام أنه كان وقت حصول ذلك التفتيش في منزل الشخص الآخر الذي دخله البوليس بغير وجه قانوني مما يترتب عليه بطلان جميع الاجراءات التالية له والمرتبطة عليه ، وثانياً - بأن الاذن الصادر من النيابة بتفتيش الطاعن باطل كذلك لعدم تأسيه على تحريرات جديده تبرر صدوره مما كان يقتضى أن لا تعول المحكمة على الدليل المستمد منه ، وثالثاً - بأن اجراءات تحرير المخدر وقعت مخالفة للقانون إذ حصل ذلك بتكبد المخدرات وفي غيبه الطاعن .

وحيث ان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن باحراز المخدر قد بين واقعة الدعوى وتعرض لدفعه الوارده في الطعن وقدما على أساس أن اذن النيابة بتفتيشه وتفتيش مسكه قد صدر صحيحاً بناء على تحريرات جديده وعلى أن ضبط المخدر الذي وجد بحبيه كان نتيجة تفتيش وقع عليه تنفيذاً لهذا الاذن الصحيح وإن ما اتخذ من اجراء بصدد الاحراز وقع سلباً لا شائبه فيه ، ولما كان الامر كذلك ، وكان للنيابة ان تقدر حين تصدر اذنها بالتفتيش مبلغ جديده البلاغ عن وقوع جريمة والدلائل على اتصال المتهم بهذه الجريمة وكانت محكمة الموضوع قد أقرت النيابة على ما رأته من جديده البلاغ فلا مقتب عليها فيما اراءته من ذلك وما دام الاذن صادر بتفتيش الطاعن فلبوليس أن ينفذ هذا الامر عليه أينما وجهه وليس له أن يمتنع بأنه كان وقت تنفيذ الامر الصادر ضده في منزل شخص آخر لأن

الدفع بجريمة المسكن انما شرع لمصلحة صاحب المنزل الذي انتهكت حرمة . أما ما يثيره الطاعن بصدد تحرير المادة المضبوطة معه فتلك مسألة موضوعية قد فصلت فيها المحكمة بما اطاعت اليه من أن عبثاً لم يحدث بالمادة المضبوطة أسماء هذا الاجراء ولا مقتب عليها في ذلك لتعلقها بتقدير أدلة الدعوى مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ولا شأن لمصلحة القضاء به .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( طعن محمد علي خلف ضد النيابة رقم ١٧٢٧ سنة ١٩٠٦ ق ) .

٥٠٦

١٣ فبراير سنة ١٩٥٠

دفع . عدم سماع أقوال التبين أو المحكوم عليهم عند نظر المعارضة المرفوعة من أحد مع ثبوت انه تنازل عن سماع أقوالهم . لا اخلاف .

#### المبدأ القانوني

إذا رفعت النيابة العمومية الدعوى ضد الطاعن وآخرين فقتضى بإدانتهم جميعاً وكان الحكم غايياً بالنسبة للطاعن الذي عارض في الحكم وعند نظر المعارضة لم يتمسك بطلب سماع المتهمين المحكوم عليهم بل انه بعد أن سمعت المحكمة شاهدين من شهود الاتبات استغنى عن سماع باقي الشهود اكتفاء بأقوالهم في التحقيقات ثم ترفع عنه عاهيه وناقض الأدلة القائمة ضده ومنها أقوال المتهمين المشار اليهم - فإن الطعن على الحكم بحجة أن المحكمة أخلت بدفاع الطاعن وكان يجب عليها إعادة سماع هؤلاء المتهمين في مواجهته عند نظر المعارضة لا محل له .



### المحكم

« حيث ان مبنى الطعن هو أن المحكمة استندت في اثبات علم الطاعن بالسرقة إلى أقوال متهمين آخرين سبق أن أدلوا بها أمامها في غيبة الطاعن وكان يجب إعادة سماعهم في مواجهته بجلسة المعارضة اما وهي لم تفعل فان ذلك منها يعتبر اختلافا بحق الدفاع يضاف إلى هذا ان الطاعن دفع التهمة بأن البولاب المرووق قدبرت قيمته بأقل من ١٥ ج ولكن المحكمة لم تطلب اليه اثبات هذه الواقعة وفي هذا اختلال آخر بحق الدفاع .

« وحيث ان الدعوى العمومية أقيمت على سبعة متهمين بتهمة سرقة وعلى الطاعن بتهمة اخفاء دولاب عما اتهم السبعة الآخرون بسرقة وقد قضى حضوراً بالنسبة للسبعة وغايباً للطاعن بأذاتهم جميعاً . فعارض الطاعن وعند نظر المعارضة لم يتمسك بطلب سماع المتهمين المحكوم عليهم حضوراً بل انه بعد أن سمعت المحكمة شاهدين من شهود الاتبات استنقى عن سماع باقي الشهود اكتفاء بأقوالهم في التحقيقات ثم ترفع عنه محابه وناقش الأدلة القائمة ضده ومنها أقوال المتهمين المشار اليهم . لما كان الأمر كذلك وكان باقى ما يثيره في الطعن لا يبدو المجادلة في تقدير أدلة الثبوت التي عولت عليها المحكمة في الدعوى وكان هو لم يقدم للمحكمة بطلب من طلبات التحقيق بشأن تقدير قيمة البولاب المرووق الذي استخلصت المحكمة من الأدلة التي يثبتها في الحكم انه اشتراه بثمن يقل عن قيمته الحقيقية — لما كان ذلك كله فان ما يثيره الطاعن حول قيمة الأدلة التي عولت عليها المحكمة أو من القول بالاختلال بدفاعه لا يكون له محل .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

( طعن سلامه صبره أحد ضد النيابة رقم ١٧٣٨ سنة ١٩ ق ) .

٥٠٧

١٣ فبراير سنة ١٩٥٠

عود . تطبيق للواد ٤٩ و ٥١ و ٥٢ . جوازى للمحكمة .

### المبدأ القانوني

إن المواد ٤٩ و ٥١ و ٥٢ ع لا توجب على محكمة الموضوع القضاء بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها فيها بل تجعل ذلك جوازياً لما ان شاعت حكمت بها وإن شاعت حكمت بعقوبة الجنحة .

### الحكم

« حيث ان وجه الطعن يتحصل في القول بأن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ لم توقع على المتهم محمد شحاته أبو الحسن العقوبة المغلظة المقررة في المواد ٤٩ و ٥١ و ٥٢ من قانون العقوبات مكتفية بحبسه ستة أشهر مع الشغل مع انه سبق الحكم عليه بنسج عقوبات مقيدة للحرية في سرقات ، الأخيرة منها بحبسه ستة مع الشغل بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٥ .

« وحيث انه لا محل لما تثيره الطاعنة من ذلك لأن المواد التي تستند اليها في طعنها لا توجب على محكمة الموضوع القضاء بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها فيها بل تجعل ذلك جوازياً لما ان شاعت حكمت بها وإن شاعت حكمت بعقوبة الجنحة .

المخدرات بأنها تمت بينهم وبين هذا الطاعن ، كما دفع يطلان المخضر الخاص بتدوين أرقام الأوراق المالية التي ذكروا أنها دفعت إليه ثمناً للمخضر المبيع بمقولة أنه ليس لرجل الضبطية القضائية أن يجاوز الحد الذي رسمه له إذن النيابة الصادر بالتفتيش والذي اقتصر على مجرد إجراء الضبط والتفتيش وإلا وقع إجراؤه باطلاً ، ويطلب تبعاً له ما تلاه وقام عليه من إجراءات أخرى . وأن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع بل أن حكمت الدرجة الثانية قد أغفلت الرد عليه ، أما محكمة الدرجة الأولى فقد ردت عليه بكلام موضوعي دون أن تهتد من ناحية القانون . كما تهتم المدافع إلى محكمة الدرجة الثانية بطلبات ابنتي منها نقي وقائع معية أوردتها لتحقيق البولييس ، ورغم أهمية هذه الطلبات وبالغ أثرها في عناصر الثبوت فإن المحكمة لم تنجب الدفاع إليها واكتفت بالرد على طلبين منها بما لا يندمها ولم تشر إلى الطلب الثالث . فقد تمسك الدفاع بطلب تحقيق أن عمدة الطليل الذي ورد اسمه في ورقة ضبطت مع الطاعن الثاني ليس هو الطاعن الأول وإنما هو شخص آخر يدعى « محمد علي الطليل » ، وأن « محمد عبد المال » المذكور معه بالورقة مقررناً ببيان عن حساب قيل أنه يستر حساب مخدرات وإنما هو رجل « تربي » بمقايير العامود ويتر في المخدرات . وتمسك الدفاع أيضاً بأن الخطاب الذي حصل عليه مكتب المخدرات من مصلحة خسر السواحل قول فيه أن الطاعن الأول من تجار المخدرات ، هذا الخطاب لا أصل له في أوراق المصلحة المذكورة ، وطلب الدفاع إلى المحكمة أن تكلف هذه المصلحة بتقديم دفتر وأوراق تحرياتها ومباحثها السرية المالية على صحة هذا الخطاب . ثم تمسك الدفاع كذلك بتفتيق صفقة البيع موضوع الدعوى . وضيف الطاعنان

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .  
( طعن النيابة ضد عمده صفاته أبو الحسن رقم ٦٨ سنة ٢٠ ق ) .

٥٠٨

٢٠ فبراير سنة ١٩٥٠

ضبطية قضائية . حدود سلطتهم .

## المبدأ القانوني

لأمورى الضبطية القضائية ومن بينهم رجال مكتب المخدرات بل أن من واجهم أن يمحروا جميع التحريات اللازمة لتسويل تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ إليهم أو يعلون بها بأية كيفية كانت وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت الوقائع الجنائية ويمحروا بجميع ذلك محضراً يرسل إلى النيابة مع الأوراق الدالة على الثبوت — ولهم إذا ما صدر إليهم إذن النيابة بالتفتيش أن يتخذوا لتنفيذه ما يرونه كفيلاً بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة بعينها ما داموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون .

## الحكمة

« حيث إن الطاعنين يأخذان على الحكم للطمعون فيه وقد دانتها بتهمة إحراز مواد مخدرة للإتجار أنه خالف القانون وأخل بحق الدفاع وقصر في الأسباب وفي بيان ذلك يقولان إن عماد الطاعن الثاني دفع أمام المحكمة يطلان عملية البيع والشراء التي زعم رجال مكتب

٥٠٩

٢٠ فبراير سنة ١٩٥٠

لطن بالقض . حكم من محكمة عسكرية . عدم  
جواز لطن بالقض لأى سبب من الأسباب .

### المبدأ القانوني

ان المادتين ٨ و ٨ مكررة من القانون

رقم ١٥ سنة ١٩٢٣ تنصان فى صراحة على  
أن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية  
ووزير العدل هما وحدهما السلطة المختصة  
قانوناً بالقيام بوظيفة محكمة التقض فى القضاء  
العادى من مراقبة صحة إجراءات المحاكمة  
وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة  
التهمة — ومتى كان هذا مقررأ وكان الحكم  
المطعون فيه صادراً من محكمة عسكرية فإن  
الطن فى أمام محكمة التقض لا يكون حائزاً  
بأية حال من الأحوال ولا لأى سبب من  
الأسباب سواء فى ذلك قضاؤه بالاختصاص  
وقضاؤه فى الموضوع لصدورهما من المحكمة  
العسكرية .

### المحكمة

« حيث ان الطاعن ينهى على المحكمة العسكرية  
العليا خطأها فى تأويل المادة الثانية من الأمر  
المسكرى رقم ٧٩ الصادر بتاريخ ٢٧ من مارس  
سنة ١٩٤٩ وفى تطبيقه على واقعة الدعوى . وفى  
بيان ذلك يقول أن النيابة العامة سبق أن قدمته  
بالتهمة التى دىن بها إلى قاضى الاحالة الذى أحاله  
على عكمة الجنائيات وقد نظرت هذه المحكمة فى  
طلب افراج قدم منه وقضت بالافراج عنه ثم

أنهما تمسكا فى المذكرتين المتقدمتين منهما إلى  
المحكمة الاستئنافية بأن واقعة البيع ملققة عليهما .  
وأن رواية القبطى على الطاعن الأول أمام باب  
منزله رواية فاسدة وأنهما حكما بحكما يحل  
الكتب على أحد شهود الاثبات فأطرحت المحكمة  
هذا الدفاع وردت على ما ردت عليه منه بما  
لا يفنده كما أنها لم تبين فى الحكم الواقعة المستوجبة  
لعقاب الطاعن الثانى .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة  
الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية  
للجريمة التى دان الطاعنين بها ، كما عرض لدفاعهما  
وقدغه ، مستندأ فى كل ذلك إلى الأدلة التى أوردها  
والتي من شأنها أن تودى إلى ما رتب عليها ، ولما  
كان ذلك وكان من المقرر بالقانون أن للمأمرى  
الضبطية القضائية — ومن بينهم رجال مكتب  
المخدرات — بل أن من واجهم أن يجرؤا جميع  
التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية  
التي تبلغ إليهم أو يسلمون بها بأية كيفية كانت  
وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية لتمكن من  
ثبوت الوقائع الجنائية ويحرروا بجميع ذلك  
محضرأ يرسل إلى النيابة مع الأوراق البالة على  
الثبوت ، وكان لم إذا ما صدر إليهم إذن النيابة  
بالتفتيش . أن يتخذوا لتفنيه ما يرونه كفيلا  
بتحقيق الفرض منه دون أن ملزموا فى ذلك  
طريقة بعينها ، ماداموا لا يخرجون فى اجراماتهم  
على القانون . لما كان كل ذلك فلا حل لما يشبه  
الطاعنان فى طعنهما الذى لا يعدو أن يكون  
جدلا موضوعياً حول تقدير أدلة الدعوى مما  
تختص به عكمة الموضوع ولا رقابة عليها فيه  
من عكمة التقض .

« وحيث انه لذلك يكون لطن على غير  
أساس متيناً رفضه موضوعاً .

( لطن محمد على المصرى وآخر ضد النيابة رقم ١٣١٩  
سنة ١٩ )

## المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة دانت المتهم في واقعة سب وطبقت المواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٨ ع باعتبار أن الألفاظ التي بدت منه في حق المدعية بالحقوق المدنية تعتبر طعنا في عرضها وخدشا لسمعة أسرتها ولكن العقوبة التي قصت بها المحكمة تقع في نطاق العقوبة المقررة في المادة ٣٠٦ ع (الخاصة بالسب العادي) فانه لا جدوى للتمهم من الطعن على الحكم بحجة أنه أخطأ واعتبر الواقعة سباً بما يعتبر طعناً في العرض.

## المحكمة

وحيث ان وجه الطعن يتحصل في قول الطاعن أن الألفاظ المسندة اليه في واقعة الدعوى تعتبر سباً تطبق عليه المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات، إلا أن الحكم المطعون فيه قد عاقبه عليها بالمواد ٣٠٢، ٣٠٢، ٣٠٨ الخاصة بجريمة القذف في حين أن العقوبة التي تضمنتها هذه المواد أشد من عقوبة جريمة السب المنصوص عليها بالمادة ٣٠٦ سالفة الذكر حيث بمقتضاها يجوز للقاضي تطبيق إحدى عقوبتي الحبس والغرامة بينما تخم المواد التي طبقا الحكم القضاء بهما سماً.

وحيث ان دعوى المنحة وقعت مباشرة من المدعية بالحقوق المدنية على الطاعن بأنه سبها علناً بالألفاظ الميئة بالحكم قصت محكمة الجنب بالحكم المطعون فيه، بحسبه شهراً واحداً مع الشغل وغرامة ٢٠ ج والزامه بالتعويض المدني المطلوب وذلك على أساس أن الواقعة تقع تحت طائلة المواد ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٨ من

قررت في جلستين تأجيل نظر الدعوى وأخيراً فرجه الطاعن بتقديمه للمحكمة العسكرية العليا فدفع أمامها بعدم الاختصاص مستنداً إلى المادة الثانية المذكورة التي تقضي ببقاء الاختصاص لمحكمة الجنائيات في القضايا التي بدأت في نظرها قبل صدور ذلك الأمر ولكن المحكمة المذكورة رفضت هذا الدفع ولم ترد عليه رداً سديداً وقضت في الدعوى.

وحيث انه لا محل لما يشي به الطاعن من ذلك لأن المادتين ٨ و ٨ مكررة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ تصان في صراحة على أن السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما السلطة المختصة قانون بالتعليم بوظيفة محكمة التقض في القضاء العادي من مراقبة صحة اجراءات المحاكمة وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة التهمة. ومضى كان هذا مقررأ وكان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة عسكرية فان الطعن فيه أمام محكمة التقض لا يكون جائزاً بأية حال من الأحوال ولا لأي سبب من الأسباب سواء في ذلك قضاؤه بالاختصاص وقضاؤه في الموضوع لصدورهما من المحكمة العسكرية.

وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن.

( طعن عبد الفتاح صادق الشرفوى ضد النيابة رقم ١٥٦٨ سنة ١٩ ق )

٥٩٠

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٠

طعن سب - تطبيق المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٨ والتمس على الحكم بحجة أن الواقعة تطبق على المادة ٣٠٦ لا جدوى من الطعن إذا كانت العقوبة للضئ بها تتخلل للمادة ٣٠٦.

أنه قدر وقت العدوان أن الفعل يستوجب الدفاع وكان تقديره مبنياً على أسباب جائزة ومقبولة قامت حالة الدفاع الشرعي، كما أن القول بانتفاء حالة الدفاع بسبب إمكان الاحتماء برجال السلطة يقتضي أن يكون لدى المتهم من الوقت ما يكفي لاتخاذ هذا الإجراء دون أن يترتب على ذلك تعطيل للحق ذاته المقرر في القانون فإذا كانت المحكمة لم تستظهر كنه هذا الامكان وكيفيته مع ما ذكرته من ظروف الحادث واعتداء المجني عليه ووصف الآلة ومبلغ الاصابة فإن الحكم بانتفاء حالة الدفاع الشرعي يكون قاصراً .

### الحكم

• حيث أن الطاعن يعيب على الحكم فيما يعبه أنه حين دانه بالقتل الممدد قد خالف القانون وجاء قاصراً إذ قد تمسك المدافع عنه بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفس ابن عمه عندما اعتدى عليه المجني عليه بالضرب على رأسه بآلة راضة وأنه قد ترك للمحكمة تقدير ما إذا كان قد تجاوز حد هذا الدفاع ولكن المحكمة اطرححت دفاعه وذاته ونغم تسليمه بمحصل الاعتداء الذي وقع من المجني عليه مستندة إلى ما قالته عن بساطتها استطاعته لاتخاذ لرجال السلطة العمومية الذين كانوا على مقربة منه مع أن هذا الذي استندت اليه لا يؤدي إلى انتفاء قيام حالة الدفاع الشرعي .

• وحيث أن الحكم الملعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها تعرض لدفاع الطاعن فقال دانه دفع التهمة بلسان الدفاع عنه بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن (المتهم الثاني)

قانون العقوبات ولما كان بين من أسباب الحكم الملعون فيه أن الجريمة التي دان الطاعن بها هي سب توفرت فيه العلانية وأن الانفاظ التي بدرت من الطاعن في حق المدعية بالحقوق المدنية تعتبر طعناً في عرضها وخدشاً لسمعة أسرته، وكانت المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات التي طبقها الحكم تمس فيما نصت عليه على أنه إذا تضمن السب الذي ارتكبه باحدى الطرق المبيحة في المادة ١٧١ طعناً في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معاً في الحدود المبيحة في المادة ٣٠٦، وكانت العقوبة التي قضى بها على الطاعن تصح في نطاق العقوبة المقررة في المادة ٢٠٦ سالفة الذكر، لما كان ذلك، فإن الحكم الملعون فيه يكون سليماً في قضائه لم يخطئه القانون في شيء ويكون لا جدوى للطاعن فيها يثيره في شأن المادتين ٣٠٢، ٣٠٣ المشار اليهما بالحكم .

• وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متيناً رفضه موضوعاً .

(طعن طلبة محمد سليمان ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدعى رقم ١٨٨٨ سنة ١٩ ق)

٥١١

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٠

دفاع شرعي . بسبب الاصابة لا ينفى حالة الدفاع . الاحتماء برجال السلطة يجب بيان امكانه دون أن يترتب على ذلك تعطيل حق الدفاع .

### المبدأ القانوني

ان القول بأن بساطة الاصابة تنفي قيام حالة الدفاع الشرعي لا يتفق وحكم القانون لأنه لا يصلح على إطلاقه سبياً لاتنتفاء تلك الحالة بل يجب الرجوع في ذلك إلى تقدير المدافع نفسه في الظروف التي كان فيها . فإذا ما تبين

امكان الاحتمال برجال السلطة لا يؤدي إلى ما اتهمت اليه عه إذ أن ذلك كان يقتضي أن يكون لدى المتهم من الوقت ما يكفي لاتخاذ هذا الاجراء دون أن يترتب على ذلك تعطيل الحق ذاته المقرر في القانون ، وكانت المحكمة لم تستظهر كنه هذا الامكان وكيفيته مع ما ذكرته عن ظروف الحادث واعتداء المجني عليه ووصف الآلة ومبلغ الاصابة . فان الحكم المطعون فيه إذ قال باتقاء حالة الدفاع الشرعي عن النفس للاعتبارات التي ذكرها يكون قاصرا متعين النقض .

وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

( طعن سيد محمد قتيير ضد النيابة وآخرين مدميان  
مدياً رقم ١٨٩٢ سنة ١٩٠٢ ق )

٥١٢

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٠

طعن بالنقض . في حكم محكمة المخالفات بعدم الاختصاص . لا يجوز .

المبدأ القانوني

الحكم بعدم اختصاص محكمة المخالفات بنظر الدعوى واحالة الأوراق على مكتب النائب العام لاجراء شؤنه فيها لا ينهي الخصومة في الدعوى إذ أن المتهم سيقدم بناء عليه بالطريق القانوني للمحاكمة من جديد أمام محكمة غير المحكمة التي أصدرت الحكم الملعون فيه فلا يجوز اذن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ما دامت المحاكمة لم تنته بعد . فاذا ما انتهت بحكم جديد فينتدئ يكون ذلك الحكم هو وحده الذي يجوز الطعن فيه

الذي كان معه واعتدى عليه المجني عليه وأنه وان كان الذي ثبت من أقوال شاهدي الاثبات ثمان حستين وعلى أحد أن المجني عليه قد اعتدى على المتهم الثاني على أثر المشادة الكلامية البسيطة التي قامت بينهما فضربه بضربة على رأسه وأن الكشف الطبي قد أثبت بلمتهم الثاني جرماً رضياً بفروة الرأس مستعرض الاتجاه طولاً ٥ سم وعرضه ١/٢ سم قاطعاً للجلد والانسجة الرضوة والعضلات السطحية وضح حصوله من جسم راض كشومة بضربة وأثبت الطبيب الكشف أنه يحتاج لعلاج أقل من عشرين يوماً . إلا أن المحكمة ترى من ظروف الحادث أن المتهم الأول ( الطاعن ) لا يصح اعتباره في حالة دفاع شرعي عن نفس زيله لثمة الثاني إذ أنه رغم كون الاعتداء الذي وقع من المجني عليه كان بسيطاً ولم يكن من شأنه رده بالقتل فانه كان من المستطاع أن يلجأ المعتدى عليه والمتهم الأول لرجال السلطة العمومية لنزله هذا الاعتداء وقد كانوا على مقربة من محل الحادث بما لا يزيد على الثلاثين متراً كما ثبت ذلك من المعاينة ومن ثم فان المتهم لم يكن في حالة دفاع ضروري لرد اعتداء المجني عليه مهما بلغت حساسه مادام كان في مقدوره ومقدور زميله أن يلجأ لرجال البوليس الذين كانوا على مقربة منهم ، ولما كان ما أوردته المحكمة من انتفاء قيام حالة الدفاع الشرعي لبساطة الاصابة لا يتفق وحكم القانون لأنه لا يصلح على اخلاقه سبياً لاتقاء تلك الحالة بل يجب الرجوع في ذلك إلى تقدير المدافع نفسه في الظروف التي كان فيها . فاذا ما تبين أنه قدر وقت العدوان أن الفعل يستوجب الدفاع وكان تقديره مبني على أسباب جائزة ومقبولة قامت حالة الدفاع الشرعي . لما كان ذلك وكان ما أوردته المحكمة أيضاً عن انتفاء وجود هذا الحق بسبب

فلا يجوز اذن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ما دامت المحاكمة لم تنته بعد فاذا ما انتهت بحكم جديد فتدفع يكون ذلك الحكم هو وحده الذي يجوز الطعن فيه أما قبل ذلك لجميع الأحكام التي تصدر في الدعوى لا تكون قابلة للطعن لاحتمال زوال أوجه التظلم من الأخطاء التي تقع فيها بما يجرى أو يتم بعدها من إجراءات أو أحكام .

المحكم

وحيث انه لذلك يكون الطعن سابقاً لأوانه ويتمين القضاء بعدم جوازه .  
( طعن الدكتور عزيز فليس ضد النيابة رقم ١٩٢٣ سنة ١٩ ) .

٥١٣

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٠

اعتراف . تقديره كدليل في الدعوى . موضوعي .

المبدأ القانوني

ان تقدير قيمة الاعتراف كدليل اثبات في الدعوى من شأن محكمة الموضوع ولا حرج على المحكمة إذا أخذت باعتراف الطاعن أمام البوليس ثم أمام النيابة رغم عدوله عنه بعد ذلك ما دامت قد أطمأنت إليه وفي هذا ما يفيد اطراحها لدفاعه القائم على أنه إنما اعترف لكي يفلت زوجته من المسؤولية .

المحكم

وحيث ان أوجه الطعن تحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر الطاعن محرز للخدر المضبوط مع انه لم يضبط معه ولا بمنزله وإنما ضبط مع زوجته وأنه تمسك بذلك أمام محكمة الموضوع فكان ردعا على ذلك

أما قبل ذلك لجميع الأحكام التي تصدر في الدعوى لا تكون قابلة للطعن لاحتمال زوال أوجه التظلم من الأخطاء التي تقع فيها بما يجرى أو يتم بعدها من إجراءات أو أحكام .

وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في يوم ١٦/١٢/١٩٤٨ بدائرة مركز ديروط . أولاً : غش الدواء الذي قام بتركه بموجب التذكرة الطبية رقم ٩٤٣٩ بأن استبدل مادة الفيتوساليل بمادة أخرى مما نجم عنه اعتبار ذلك الدواء سلباً . وثانياً : لم يختم بالجمع الأحمر زجاجتي الدواء المحضرين بمعرفته تحت رقم ٩٤٣٨ ، ٩٤٣٩ . وثالثاً : لم يختم التذكرتين الطبيتين ٩٤٣٨ ، ٩٤٣٩ بخاتم الصيدلية ولم يثبت عليهما تاريخ التقييد وتمن الدواء ولم يوقع عليهما بما يفيد التحضير بمعرفته . وطلبت عقابه بالمواد ٣٤ ، ٣٤ ، ١٠٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ . وعكة ديروط الجزئية قضت في ١٣/٦/١٩٤٩ . أولاً : براءة المتهم من التهمة الأولى . وثانياً : بتجريته ٢٠ قرشاً عن التهمة الثانية . وثالثاً : بتجريته ٢٠ قرشاً عن التهمة الثالثة . فاستأنفت النيابة وقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة المخالفات بنظر الدعوى وإحالة الأوراق على مكتب النائب العام لإجراء شئونه فيها . قرر للمتهم الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٤٩/٩/٢٧ .

وحيث ان الحكم المطعون فيه لم تنته به الخصومة في الدعوى إذ أن المتهم سيقدم بناء عليه بالطريق القانوني للمحاكمة من جديد أمام محكمة غير التي أصدرت الحكم المطعون فيه

٥١٤

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٠

استئناف . حرر التخصيص . وضحه بمعرفة هيئة  
سابقة خلاف التي أصدرت المحكم . لا بطلان .

## المبدأ القانوني

ما دام الثابت في الحكم أن رئيس الجلسة  
تلى تقرير التخصيص فإنه بفرض صحة ما يمسك  
به الطاعن من أن التقرير كان من عمل هيئة  
سابقة غير التي أصدرت الحكم فإن ذلك  
لا يدل على أن القاضي الذي تلا التقرير لم  
يدرس القضية بنفسه بل قد يفيد أنه بعد أن  
درسها رأى أن التقرير المشار إليه يكفي في  
التعمير عما استخلصه هو من دراسته .

## المحكم

د حيث الوجه الأول من وجهي الطعن  
يتحصل في أن الاجراءات التي بليت عليها المحاكمة  
أمام محكمة ثاني درجة وقعت باطلاً لأن المحكمة  
أولاً أخلت بحق الطاعن في الدفاع لأنه كان مجتهداً  
بالجيش وإذ مثل أمام المحكمة كان موضوعاً تحت  
الحراسة فلم يستلح الاستعداد في التضييق لم تكن  
لديه فرصة لتوكيل مدافع عنه وترتب على ذلك  
أن حضر أحد المحامين نائباً عن محاميه الأصلي  
دون أن يتنبأ له الوقت الكافي للاستعداد . وثانياً  
لان تقرير التخصيص المدون على ملف القضية كان  
من عمل هيئة سابقة غير التي أصدرت الحكم وهنا  
عخال للقانون يضاف إلى ذلك أن محكمة أول  
درجة بعد ان قررت اعلان أحد الشهود النائين  
أغفلت ذلك وقضت في الدعوى أخذاً بأقوال  
شهود التحقيقات لم تسمعهم ولم تأمر بتلاوة  
أقوالهم في الجلسة .

غير سديد أما ما أخذها باعتباره فلا يصح لأنه  
إنما اعترف ليفلت زوجته من العقاب قد ضبط  
المخدر منها نتيجة تفتيش قضى بطلانه ثم أنه  
عدل عن هذا الاعتراف أمام المحكمتين الابتدائية  
والاستئنافية وهنا فضلاً عن أن هذا الاعتراف  
كان وليد التفتيش الباطل فهو باطل أيضاً .

د وحيث أنه لا عمل لما يثيره الطاعن من  
ذلك فقد رد الحكم المطعون فيه على دفاعه المشار  
إليه باللعن رداً سديداً بقوله ولا عبرة بما ذهب  
إليه الدفاع عن المتهم المذكور من أنه لم يضبط  
معه شيء من المخدرات إذ أنه اعترف في تعترقات  
البوليس وفي استجوابه أمام النيابة بملكته  
للمخدرات التي ضبطت مع زوجته المتهم الثانية  
ولا يشترط لاعتبار الشخص حائراً لمادة مخدرة  
أن يكون محرراً مادياً للمادة المضبوطة بل يكفي  
لاعتباره كذلك أن يكون قد وضع يده على  
الجوهر المخدر على سبيل التملك والاختصاص  
ولو كان المحرز للجوهر شخصاً آخر نائباً عنه

وذلك تطبيقاً للمعنى المقصود قانوناً في المادة ٣٥  
من قانون المواد المخدرة ، ولما كان تقدير قيمة  
الاعتراف كدليل اثبات في الدعوى من شأن  
محكمة الموضوع فإنه لا حرج على المحكمة إذ أخذت  
باعتراف الطاعن أمام البوليس ثم أمام النيابة  
رغم عدوله عنه بعد ذلك ما دامت قد اطمأنت  
إليه وفي هذا ما يفيد اطراحها لدفاعه القائم على  
أنه إنما اعترف لكي يفلت زوجته من المسؤولية  
وأما يثيره من أن هذا الاعتراف كان وليد  
تفتيش باطل فرددود بما أثبت الحكم من أنه لم يضبط  
قطراً أمام ضابط البوليس غضب ضبط المخدر وإنما  
اعترف أيضاً أمام وكيل النيابة عند استجوابه  
عما يفيد أنه لم يكن متأثراً وقتئذ بذلك التفتيش .  
د وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير  
أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( طعن على عدم على الصياح ضد النيابة رقم ١٨٨  
سنة ٢٠ ق ) .



### المبدأ القانوني

يجب لتوفر العلانية في جريمة القذف أن يكون الجاني قد قصد الى اذاعة ما أسند الى الجنى عليه فإذا كانت المحكمة لم تستظهر توفر ذلك القصد فإن الحكم يكون قاصراً.

### الحكمة

« حيث ان مما يتناه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حينداه بالقذف في حق موظف عام جاء باطلا لعدم توافر أركان الجريمة إذ أنه لم يقصد بأرسال البرقية الى وزارة التكوين والنائب العام التشهير بالجنى عليه بل كان قصده الشكوى واستعادة ما سبق ان عهده به الوزارة اليه من أفضة بدليل أنه بدأ برقيته بالاستغاثة والشكوى كما أنه يبين من ظروف الواقعة أن الشكوى السابقة التي قدمت حده من منافسه انتهت بالحفظ وبقائه هو مختصاً بتوزيع أفضة التكوين ولكن مراقبة التكوين تدخلت بعددق وطلبت منه التنازل عن بعض حقه في الأفضة ، ثم فرضت اجراء استفتاء بين أهال البلدة ولما خشي نتيجة ذلك رأى التظلم بأرسال البرقية موضوع الدعوى .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض دفاع الطاعن وعبارات البرقية انتهى « الى انها تتطوى على قذف لأرب فيه وأن العلانية متوفرة إذ أن البرقية لم ترسل الى وزارة التكوين لحسب بل أرسل صورة منها الى النائب العام وأنت تداولها بين أيدي الرؤوسين بحكم علمهم من شأنه إذاعة ما تحتويه من عبارات القذف والالفاظ لاشك ماسة بكرامة الجنى عليه وبمركزه وبزاهته .... قد يكون المتهم معذورا في ارساله تلك البرقية ولكن هذا لا يغير من الوضع وبهم الجريمة أصلا كما أن هذا المندر ليس بمنه شيئا بشأن

« وحيث انه لما كان الثابت في محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة ان عاميا حضر عن الطاعن وأبدى دفاعه بأن ترفع في الدعوى دون أن يطلب التأجيل للاستعداد ودون أن يتمسك بطلب سماع شهود فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا أما ما يقوله الطاعن بصدد تلخيص التقرير فلا يقبل منه كذلك ما دلم الثابت في الحكم ان رئيس الجلسة تلا التقرير ولانه بغرض صحة ما يقول فإن ذلك لا يدل على أن القاضي الذي تلا التقرير لم يدرس القضية بنفسه كما يزعم الطاعن بل قد يفيد أنه بعد أن درسها رأى أن التقرير المشار اليه يكفي في التمييز عما استخلصه هو من دراسته .

« وحيث ان الوجه الآخر يتحصل في أن الحكم جاء قاصر الاسباب في الرد على دفاع الطاعن وفي بيان رابطة السببية بين الخطأ الذي نسب له الطاعن وبين اصابه الجنى عليهم .

« وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها واستظهر رابطة السببية بين الخطأ المرتكب وبين الحادث مستقدا في ذلك الى الادلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها عليها فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له عمل - أما دفاعه المشار اليه فانه يتعلق بموضوع الدعوى وتهدير الادلة فيها بما لا يستلزم ردا صريحا إذ الرد عليه يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي ذكرها الحكم .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

( ملل سيد احمد السيد ضد النيابة رقم ١٩٣ سنة ٢٠ ق ) .

٥١٥

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠

علانية . يجب توفرها في جريمة القذف أن يكون للنهم قد أذاع ما أسنده للجنى عليه .

### المحكم

« حيث ان الطاعن يعيب في طعنه على الحكم المطعون فيه انه حين قضى برفض دعواه المدنية جاء باطلا لتناقض اسبابه وخطئه في تطبيق القانون واخلاقه بحقه في الدفاع وذلك ان المحكمة قررت ان النزاع مدني بحث بين الطاعن والمطعون ضده على حقيقة ما تسله الاخير من تقود وماتام يتورده من ادوية وان الحساب بينهما لم تتم تسويته فكان مقتضى هذا الذي قرره ان تقضى بعدم قبول الدعوى المدنية او عدم اختصاصها بنظرها ولكنها لم تقبل وقضت برفض دعواه وبذلك فقد حالت بينه وبين التقاضي الى المحكمة المدنية ثم انها حاولت اثبات التغاير من مبلغ تزيد قيمته عن الالف قرش ثابت بمسند كتابي بمجرد التران كالم يجب طلبة ضم اصل الاوراق المقدمة صورها من المدعي عليه والتي اعتبرتها دليلا على صحة ما ادفع به من توريد الادوية اليه.

« وحيث ان الطاعن رفع دعواه مباشرة امام محكمة الجرح وقال في عرضتها ان المطعون ضده قد اوجمه ان في استطاعته استحضار ادوية له من وزارة الصحة وانه سكرتير لوكيلها ويستطيع بحكم هذه الصلة تنفيذ الامر فاستجاب له وسله بمبلغ ١٣٧ ج ياصال وبمبلغ عشرين جنينا اخرى بدون اصال ولكنه لم يتم بتوريد الادوية لذا فإن الطاعن طلب الحكم له عليه بما تسله مع مماقيه بالمادتين ٣٣٣، ٣٤١ من قانون العقوبات وقد استند الى الاصلال التي قدمه والى تحقيقات الشكوى المقدمة منه عن الموضوع وقد عرضت محكمة اول درجة واقعة الدعوى والادلة المطروحة فيها وانتهت الى القول بعدم توفر اركان جريمة النصب ثم قالت « انه من اعتبار ما وقع من المتهم اختلاس منطبقاً على المادة ٣٤١ من قانون

قيام الجريمة وكان يهدف من وراء ارسال التلغراف الثوشرة على مراقب القوم وتوجيه سياسة الزبارة بما فيه الجبر والتفيع نفسه وحده دون غيره ، ولما كان يجب لتوفر العلانية في جريمة التفيع أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسند إلى المجني عليه وكانت المحكمة لم تستظهر توفر ذلك القصد ، لما كان الأمر كذلك فان الحكم يكون قاصراً قصوراً يبيحه بما يستوجب نقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( ملن محمد احمد أبو السعد ضد النيابة رقم ١٤٠ سنة ١٩ ق ) .

٥١٦

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠

دعوى مدنية - حكم بالبرائة على أساس أن الواقعة لا جرمية فيها . يجب أن يكون الحكم بعدم الاختصاص أو بعدم قبولها .

### المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد أسست حكمها بالبرائة على عدم وجود جريمة في الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية وان النزاع بين المدعى بالحقوق المدنية وبين المتهم هو نزاع مدني بحث يدور حول قيمة ما تسله المتهم من المدعي من تقود وما ورد له من ادوية تنفيذاً للاتفاق الحاصل بينهما وان هذا النزاع لم يصف بعد فان مقتضى هذا الذي قاله كان يتعين حتماً أن يكون فصلها بالنسبة للدعوى المدنية بعدم قبولها أمام المحكمة الجنائية أو بعدم اختصاصها بنظرها ما دامت هذه المحكمة قد فصلت في الدعوى العمومية بالبرائة ولم تر تصفية النزاع المدني بنفسها .

٥١٧

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠

إحالة . قرار بإحالة متهم بمحنة حضوريا . ظهور  
أن الواقعة جنائية عامة . لا عمل لإحالة تقديم القضية  
لقاضي الإحالة من جديد .

### المبدأ القانوني

تلخص الواقعة في أن المتهم كان قد قدم إلى  
قاضي الإحالة بتهمة جنحة مرتبطة بجناية فقرر  
قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات  
حضورياً — وعند نظر الدعوى أمام محكمة  
الجنايات اتضح أن واقعة الضرب المنسوبة  
للمتهم قد نشأت عنها واقعة مستديرة فأصدرت  
محكمة الجنايات قرارها بإعادة الأوراق إلى  
التيابة لاتخاذ الاجراءات بالنسبة للمتهم عن  
تهمة الجنائية هذه فأعدت التيابة تقديمه إلى  
قاضي الإحالة الذي أمر بإحالة غنياً إلى  
محكمة الجنايات — وقد أصدرت محكمة  
الجنايات حكمها بإدانة المتهم في تهمة العاهة  
حضورياً — فظعن المتهم في الحكم بحجة أنه  
بنى على إجراءات باطلة ذلك لأنه أحيل  
أخيراً غنياً من قاضي الإحالة وقد نظرت  
المحكمة الدعوى دون أن تعيدها إلى التيابة  
لتقدمه لقاضي الإحالة عملاً بالمادتين ١٢ من  
قانون تشكيل الجنايات ، ٢٤ من قانون  
تحقيق الجنايات — وقد قررت محكمة النقض  
رفض الطعن وقررت بأنه لما كان المتهم قد  
أحيل حضورياً إلى محكمة الجنايات فالتصفت  
المحكمة بذلك فضلاً بالدعوى فلم يكن هنالك

القبوليات فصيح ان المدعى قدم سنداً اعترف  
للمتهم باستلامه المبلغ المين به وقدره ١٣٧ ج  
على سبيل دفعه ثمتاً لادوية بصفته وكيلاً للمدعى  
وأنه لم يقدم سنداً يثبت تخالفه منه الا انه ابدى  
دفعاتاً يؤخذ منه أنه سلم المدعى هذه الادوية وقد  
اعترف المدعى باستلامه اياها والكشوف المقدمة  
تؤيد ذلك . وأنه يؤخذ من ذلك ان النزاع مدق  
يبحث بين المدعى والمتهم على حثية ما سلم المتهم  
وما ورد من ادوية للمدعى وان هذا الحساب  
لم يصف بعد فيكون التصعد الجنائي وركن  
الاختلاس غير متوفر... وقضت براءة المتهم  
ورفض الدعوى المدنية قبله — فاستأنفه الطاعن  
كما استأنفته التيابة فقضت المحكمة الاستئنافية  
اخذاً بأسباب الحكم الابتدائي — بالتأييد وضافت  
عن طلب ضم اصل الأوراق الخاصة بصرف  
الادوية انه لا جدوى منه ما دام قد اعترف  
المدعى بتوريد بعض الادوية اليه على دفعات ،  
ولما كان الواضح مما سبق بيانه ان المحكمة قد  
استحكت حكمها بالبراءة على عدم وجود جريمة في  
الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية وان  
النزاع بين المدعى بالحقوق المدنية وبين المتهم هو  
نزاع مدق يبحث يدور حول قيمة ما تسلمه المتهم  
من المدعى من تقود وما ورد له من ادوية  
تنفيذاً للاتفاق الحاصل بينهما وان هذا النزاع لم  
يصف بعد فإن مقتضى هذا الذي قاله كان يتعين  
حتماً ان يكون فصلها بالنسبة للدعوى المدنية بعدم  
قبولها امام المحكمة الجنائية او بعد اختصاصها  
بنظرها ما دامت هذه المحكمة قد فصلت في  
الدعوى العمومية بالبراءة ولم تر تصفية النزاع  
المدني بنفسها .

وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن  
وتنقض الحكم المطعون فيه والحكم بعدم اختصاص  
محكمة الجناح بالحكم في الدعوى المدنية .

(طعن لبيب مغاري اندى مع مجرى مدق ضد عبد  
سويق اندى قضية التيابة رقم ١٨٢٤ سنة ١٩٩ ق)

وحيث انه بين من الاطلاع على المقررات التي أمرت المحكمة بضمها أن المتهم كان قد قدم إلى قاضي الاحالة بتهمة جنة مرتبطة بجناية وأحيل حضوريا من قاضي الاحالة إلى محكمة الجنابات . وإذا تكسفت المحكمة عند نظر الدعوى أن المني عليه المنسوب للتهم ضربه وجهت اليه التياية تهمة جناية الضرب الذي نشأت عنه الماعة وعندئذ أصدرت محكمة الجنابات قرارها باعادة الأوراق إلى التياية العامة لاتخاذ الاجرامات بالنسبة للتهم عن تهمة الجناية هذه فأعلنت تقديمه إلى قاضي الاحالة الذي أمر بإسالة التهم غيايا إلى محكمة الجنابات ثم كانت المحاكمة التي انتهت بادانته عن تهمة الجناية المستندة اليه .

وحيث انه لما كان المتهم على مسلف القول - قد أحيل حضوريا إلى محكمة الجنابات فالتصت المحكمة بذلك فعلا بالدعوى فلم يكن هناك محل وقد اوضح أن حقيقة الواقعة المنسوبة اليه انها جناية أن تقرر باعادة الأوراق إلى التياية بل كان يجب أن تمضي في نظر الدعوى بما لها من السلطة المخولة بالقانون . فإذا كانت محكمة الجنابات قد أخطأت في قرارها المشار اليه وأحيل المتهم بعد ذلك من قاضي الاحالة غيايا بقرار لاحق فان هذا لا يؤثر في سلامة الاجرامات المترتبة على قرار قاضي الاحالة الأول الذي صدر حضوريا في حقه . وتكون المحكمة قد أصابت حين قضت في الدعوى بناء على حقا الثابت قانونا في نظرها تأسيسا على قرار الاحالة المذكور ذلك لأن كل ما يتطلبه القانون في المادتين المشار اليهما في وجه الطعن أنه إذا حضر المتهم أمام محكمة الجنابات ولم يكن قد حضر أمام قاضي الاحالة فيعتبر الاجراء كالوكانت القضية لم تقدم اليه - أما وقد حضر أمامه وأبدى دفاعه عن الواقعة موضوع المحاكمة بذاتها فان الاجرامات تكون سليمة غير مشوبة بالبطلان .

### المحكمة

عمل وقد اوضح أن حقيقة الواقعة المنسوبة للتهم أنها جناية أن تقرر باعادة الأوراق إلى التياية بل كان يجب أن تمضي في نظر الدعوى بما لها من السلطة المخولة بالقانون فإذا كانت محكمة الجنابات قد أخطأت في قرارها الأول وأحيل المتهم بعد ذلك من قاضي الاحالة غيايا بقرار لاحق فان هذا لا يؤثر في سلامة الاجرامات المترتبة على قرار قاضي الاحالة الأول الذي صدر حضوريا في حقه - وتكون المحكمة قد أصابت حين قضت في الدعوى بناء على حقا الثابت قانونا في نظرها تأسيسا على قرار الاحالة المذكور لأن كل ما يتطلبه القانون في المادتين المشار اليهما في وجه الطعن أنه إذا حضر المتهم أمام محكمة الجنابات ولم يكن قد حضر أمام قاضي الاحالة فيعتبر الاجراء كالوكانت القضية لم تقدم اليه - أما وقد حضر أمامه وأبدى دفاعه عن الواقعة موضوع المحاكمة بذاتها فان الاجرامات تكون سليمة غير مشوبة بالبطلان .

وحيث ان مبنى الطعن المقدم من التياية العامة هو أن الحكم المطعون فيه بني على اجرامات باطلة مما يستوجب نقضه ذلك لأن المتهم أحيل غيايا من قاضي الاحالة إلى محكمة الجنابات وقد نظرت الدعوى دون أن تعيدها المحكمة للتياية لخدمته لقاضي الاحالة إذ لم يكن قد سبق حضوره أمامه عملا بالمادتين ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنابات و ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنابات .

ومن شأنه أن يؤدي إلى مارتب عليه فإن المجادلة على النحو الوارد بهذين الوجهين لا تكون مقبولة إذ هي لا تخرج عن محاولة الخوض في تقدير أدلة الدعوى مما تختص به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه، كما أنه لا حرج عليها إذ هي أخذت بقول للشاهد دون قول آخر له دون أن تلزم بمرض كل من القولين أو أن تذكر العلة فيما ارتأته إذ أن ذلك معناه أنها اطمانت إلى القول الذي أخذت به واطرحت الآخر .

« وحيث أن الوجه الثالث من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم قد ناقش إصابات الجني عليه على أنها واحدة بجمار العين أخذ بها المتهم الأول الذي كان معه ثم إصابة أخرى بالرأس نتجت عنها المامتان هي التي دين هو من أجلها في حين أن الثابت من التقرير الطبي أن إصابة العين اليسرى إنما هي قرع من إصابة الرأس المشار إليها وأنه إذا كان للمتهم الأول هو الذي ضرب الجني عليه الضربة الأولى بمقدم الرأس فتكون هذه الإصابات هي التي أحدثت العاهة ويكون الحكم قد أخطأ فهم التقارير الطبية وأنبنى على هذا الخطأ مساهمة هو عن العاهة .

« وحيث أن هذا الوجه مردود بأن الحكم إنما دان الطاعن من أجل إصابة الرأس التي نتجت عنها المامتان ( فقد بعض عظم الرأس وقص قوة سمع الاذن البيني ) وأنه وإن كانت ثابتهما نتيجة غير مباشرة للأولى إلى أن المحكمة أخذته بها على هذا الاعتبار ومن جهة أخرى فهي لم تراخذ للمتهم الآخر بأى من هاتين المامتين بل دانت من أجل إصابة أخرى .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( طعن عمي الدين محمد الأمير الشيخ على ضد النيابة وأخر مدع بحق مدني رقم ١٨ سنة ٢٠ ق ) .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( طعن النيابة ضد مصطفى حسن سالم الكبير رقم ٧ سنة ٢٠ ق ) .

٥١٨

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠

شاهد . حق المحكمة في الأخذ بقول له دون قول آخر يشير بيان الأسباب .

### المبدأ القانوني

لا حرج على المحكمة إذا هي أخذت بقول للشاهد دون قول آخر له دون أن تلزم بمرض كل من القولين أو أن تذكر العلة فيما ارتأته إذ أن ذلك معناه أنها اطمانت إلى القول الذي أخذت به واطرحت الآخر .

### الحكمة

« حيث أن حاصل الوجهين الأولين من الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ استند في أدانة الطاعن إلى أقوال الجني عليه وشهادة الشهود جاء قاصراً إذ أن للشاهد الأول روايات عدة متافرة ومتناقضة فكان من المتعين على المحكمة أن تعرضها كلها ثم تستخلص منها ما تعتمد عليه بعد تعليله وتعليلا مقبولا . كما أن شهادة الشهود إنما انصبت على واقعة الضرب ولم يحدد أيهم من أحدث الإصابة التي نشأت عنها المامتان فكان مقتضى هذا وما تبين من تناقض الجني عليه أن يعامل الطاعن بالقتل المتيقن في حقه وهو الضرب البسيط دون أن يسأل عن العاهة .

« وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وكان ما أورده له أصله في التحقيقات

٥١٩

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠

اعتراف . طلب المحامي عن اللتم استبداله . الأخذ  
بالاعتراف بغير أن ترد على دفاع المحامي . قصور .

### المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة أن المتهم اعترف  
بتحقيق البوليس بضبط المخدر معه وأقر أنه  
يتعاطاه إلا أنه عاد أمام النيابة وأنكر  
ما أسند إليه — وكان المحامي عن المتهم قد  
طلب إلى المحكمة الاستئنافية استبعاد  
الاعتراف للأسباب التي قالها وكانت المحكمة  
لم تعرض لهذا الدفاع ولكنها مع ذلك  
أخذت المتهم بهذا الاعتراف فان حكما  
يكون معياً — إذ أنه وان كان للمحكمة  
كامل السلطة في أن تأخذ باعتراف المتهم في  
التحقيق متى اقتضت بصلته إلا أنه إذا أنكر  
صدوره منه فإنه يجب عليها أن تبين سبب  
اطراحها لانكاره وتعويلها على الاعتراف  
المسند إليه .

### الحكم

• حيث ان بما يتماه الطاعن على الحكم  
للمطعون فيه أنه حينئذ كان بأحرار المخدر جاء  
باعتلا قصوره إذ قد دافع المحامي عنه بأن الاعتراف

للمنسوب إليه بمحض البوليس لم يصدر عنه دليل  
عدم توقيعه على ذلك المخضر وبذلك انكاره  
التهمة أمام النيابة وبالمجلس ولكن المحكمة ذاته  
واستندت فيما استندت إليه إلى هذا الاعتراف  
دون أن تعرض لهذا الدفاع .

• وحيث ان الحكم للمطعون فيه بعد أن  
بين واقعة الدعوى عرض أقوال الشهود وقال  
• ان للتم اعترف بتحقيق البوليس بضبط المخدر  
معه وأقر بأنه يتعاطاه إلا أنه عاد أمام النيابة  
وأنكر ما أسند إليه . . . . . وأن التهمة ثابتة  
قبله ثبوتاً كافياً من اعترافه ومن أقوال رجال  
البوليس ومن نتيجة التحليل . ولما كان المحامي عن  
الطاعن — كما بين من عرض الجلسة — قد  
طلب إلى المحكمة الاستئنافية استبعاد الاعتراف  
للأسباب التي قالها وكانت المحكمة لم تعرض لهذا  
الدفاع ولكنها مع ذلك أخذت بهذا الاعتراف  
فان حكما يكون معياً بما يستوجب قضاة .  
إذ أنه وان كان للمحكمة كامل السلطة في أن تأخذ  
باعتراف المتهم في التحقيق متى اقتضت بصلته  
إلا أنه انكر صدوره منه فإنه يجب عليها أن  
تبين سبب اطراحها لانكاره وتعويلها على  
الاعتراف المسند إليه فإذا لم تفعل فان حكما  
يكون قاصراً متيناً قضاة .

• وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن  
وتقص الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة  
لبحث باقي أوجه الطعن .

( طعن محمد محمد حاتين ضد النيابة رقم ١٩٤  
سنة ٢٠ ق ) .

## قضاء محكمة النقض والابرار المدنية

(رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد حلى بك ومحمد علي رشدي بك وعبد المعطي خيال بك وعبد الحميد وشاحي بك وسليمان ثابت بك المستشارين وحضور حضرة الأستاذ الحسيني حسن المعوضي بك رئيس النيابة).

المباشرة متى كانت ظروف دفاع الدائن تستلزم ذلك .

٣ - لما كانت المحكمة قد اعتمدت في قضائها على أن الطاعن لم يرفع الدعوى البوليصية استقلالا وأعفلت البحث في دفاع الطاعن على هذا الأساس وحضرته في الدعوى الغير مباشرة يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تكيف دفاع الطاعن .

### المحكم

• من حيث أن الطعن بني على سببين - حاصل أولهما أن المحكمة أخطأت في التكيف التناوئي لدفاع الطاعن في شأن مصادقة مدنية على حساب الوقف ، ذلك أنها كيفت هذا الدفاع بأنه مجرد تمسك من الطاعن بأن توقيعه الحجر التفيضي تحت يد المطعون عليه الأول على ما في ذمتلدين الطاعن ( مورث المطعون عليهما الآخرين ) في تاريخ سابق على مصادقته على الحساب من شأنه أن يجعل هذه للمصادقة لا تسمى في حقه ، وهذا ما ساقها إلى أن تخطيء محكمة الدرجة الأولى بتولها أن الحجر ليس من شأنه أن يزيد في حقوق الطاعن بوصفه دائنا أو أن يرتب لمركزاً متاراً عن مدنيته في مواجهته بتصرفات هذا الأخير ،

٥٢٠

٢ فبراير سنة ١٩٥٠

الدعوى المباشرة - الدعوى البوليصية - عدم الجمع بينهما في آن واحد - إمكان استعمالهما متعاقبتين - ليس شرطاً لرفع الدعوى البوليصية استقلالا لايحوز رفضاً لدعوى عارضة أو آثارها لمساءة أولية .

### المبادئ القانونية

١ - أن الدائن الذي يطعن في تصديق مدنيته على حساب الوقف بأن هذا التصديق مبني على الغش والتدليس وبطريق التواطؤ بين المدين وبين الناظر اضراً بحق الدائن إنما يطعن في تصرف المدين بالدعوى البوليصية .

٢ - أنه وإن كان كل من الدعوى غير المباشرة والدعوى البوليصية تختلف عن الأخرى في أساسها وشروطها وآثارها ومن ثم لا يجوز الجمع بينهما في آن واحد إلا أن يجوز للدائن أن يستعملهما متعاقبتين كل منهما بعد الأخرى وليس من الضروري أن ترفع الدعوى البوليصية استقلالا بل يصح رفضها كدعوى عارضة أو آثارها كمساءة أولية ولو أثناء قيام الدعوى غير

والتواطؤ بين الخصم والمدين للاضرار بحقوق الدائن، وفي هذه الحالة يحق الدائن أن يطعن في تصرف المدين بالدعوى البوليصية.

« ومن حيث أنه وإن كان كل من الدعوى غير المباشرة والدعوى البوليصية تختلف عن الأخرى في أساسها وشروطها وآثارها ومن ثم لا يجوز الجمع بينهما في آن واحد، إلا أنه يجوز للدائن أن يستعملهما متعاقبتين كل منهما بعد الأخرى، وليس من الضروري أن ترغ الدعوى البوليصية استقلاً لا يلزم رفعها كدعوى طارئة أو آثارها كسألة أولية ولو أثارها قيام الدعوى غير المباشرة، متى كانت ظروف دفاع الدائن تستلزم ذلك.

« ومن حيث أنه يبين من المستندات المودعة في الطعن أن دفاع الطاعن في شأن مصادقة مدنيه (مورث المظنون عليهما الآخرين) على حساب الوقف عن المدة من ٦ من مارس سنة ١٩٣٧ لغاية آخر يناير سنة ١٩٣٨ وعن المدة من أول فبراير سنة ١٩٣٨ لغاية آخر يونيو سنة ١٩٣٩ ومصادقة المظنون عليهما الآخرين على حساب المدة من أول يوليو سنة ١٩٣٩ لغاية وفاة مورثها في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٠، إنما يبنى على أن هذه المصادقات باطلة لصدورها غشاً وتدليساً وبالتواطؤ بين المدين وورثته من بعده وبين المظنون عليه الأول للاضرار بحقوقه، وهو دفاع يفيد أن الطاعن عندما وجه في دعواه غير المباشرة من المظنون عليه الأول هذه المصادقات طعن عليهما بالدعوى البوليصية، وبذلك أثار هذه الدعوى كسألة أولية فأصبح الفصل فيها لازماً وعليه يتوقف الحكم في الدعوى الأصلية، ذلك أنه نصح في الدعوى البوليصية صارت المصادقات غير نافذة في حقه وتعين السير في

مع أن واقع الأمر أن التكيف السليم لقناع الطاعن، كما يستخلص من ظروف الدعوى وأوراقها وعلى الخصوص صحيفة افتتاحها ومذكراته فيها، هو أن هذا الدفاع إنما أنصب على مصادقة مدني الطاعن على الحساب كانت مصادقة زائفة تطوى على الغش والتدليس اضراً بحقوقه، ولذلك كان اتجاه الطاعن دائماً في ظل الدعوى البوليصية مظهراً توافر شروطها ومطالباً بعدم التعويل على مصادقة المدين على الحساب، ولم يتسك في دفاعه بأي حق يقرره له الحجر زيادة على ماله أو أية ميزة يستمد منها على باقي الدائنين بما ناله عليه الحكم - وحاصل السبب الآخر أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون، ذلك أنها حصرت دعوى الطاعن في نطاق الدعوى غير المباشرة، فأعتبرت مصادقة المدين على الحساب نافذة في حقه، وبذلك أبت أن تنزل على وقائع الدعوى حكم الدعوى البوليصية، بمقولة أنه لم يرفع هذه الدعوى، مع أن المأمون لا يتطلب أن يكون رفعها على استقلال أو بشكل معين، كما أنه ليس هناك ما يمنع من أثارها في صورة دفع أو دفاع أثناء نظر الدعوى غير المباشرة، وأنه في دفاعه إنما قصد مباشرة الدعوى البوليصية، ولا أدل على ذلك من طعنه صراحة على مصادقة مدنيه على الحساب بصدورها غشاً وتدليساً وبالتواطؤ بينه وبين المظنون عليه الأول بالاضرار بحقوقه كما جاء في السبب الأول.

« ومن حيث أنه وإن كان المدين الذي يرفع دأته باسمه الدعوى غير المباشرة يبق محفظاً بحرية التصرف في الحق المطالب به فيها، ومن ثم يكون هذا التصرف نافذاً في حق الدائن، شأنه فيه شأن المدين الذي صدر منه، وللخصم المرفوعة عليه الدعوى (مدني للمدين) حق التمسك به في مواجهة الدائن، إلا أن ذلك مفيد بشرط عدم قيام الغش



كانت المحكمة قد استخلصت من ذلك كله ان أمر النقل في هذه الحالة يعد بمثابة جزاء تأديبي بتزيل الوظيفة فهي لم تخطئ في تطبيق القانون .

### المحكمة

ومن حيث ان الطعن بني على سببين يتحمل أولهما في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة أوجه . الأول : إذ اعتبر النقل من وظيفة فنية إلى أخرى كناية بمثابة جزاء تأديبي بتزيل الوظيفة في حين أن الجزاء التأديبي يجب أن يصدر به تعلق صريح في صورة قرار أو حكم فلا يعتبر النقل ولو ترتب عليه تنزيل الوظيفة بحكم الأمر الواقع جزاء تأديبياً . والثاني : إذ اعتبر النقل من وظيفة فنية إلى أخرى إدارية أو كناية أمراً مخالفاً للقوانين واللوائح في حين أنه حتى أصيل للرئيس ليس ما يفيد إلا ما ورد استثناء في بعض القوانين خاصاً بالمستشارين وأنه متى كان لا يوجد تشريع يرتب الدرجات بعضها فوق بعض فلا يصح القول بأن نقل الموظف من وظيفة إلى أخرى قد انطوى على تنزيل لوظيفته هنا فضلاً عن أن الكادر الذي كان معمولاً به في سنة ١٩٣٧ لم يكن يفرق بين أنواع الوظائف فنية كانت أو إدارية أو كناية . والثالث : إذ بني تقريره أن نقل المظنون عليه قد انطوى على تنزيل لوظيفته على أن به مربوط الدرجة السادسة الإدارية ١٨٠ ج سنوياً بينما أن به مربوط الدرجة السادسة الفنية ٢٥٢ ج سنوياً ووجه الخطأ في هذا هو أن الكادر الذي كان معمولاً به وقتئذ ليس فيه درجة سادسة فنية وأخرى كناية أو إدارية بل أن مربوط هذه الدرجة فيه هو دائماً من ١٨٠ ج إلى ٤١٨ ج سنوياً .

الدعوى غير المباشرة وهو في هذا الدفاع لم يجمع بين الدعويين في آن واحد وإنما استعملهما على التعاقب .

ومن حيث أنه لما كانت المحكمة قد اعتمدت في قضائها على أن الطاعن لم يرفع — الدعوى البوليسية ، وبذلك حصرت بحثها في الدعوى في نطاق الدعوى غير المباشرة وحكت فيها على هذا الأساس وحده مغفلة الفصل في دفاع الطاعن المشار إليه . لما كان ذلك كذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تكيف دفاع الطاعن بما يتعين منه تقضيه .

( طعن فضيلة الأستاذ عباس الجبل بك وحضر عنه الأستاذ حامد زكي نائباً عن الأستاذ حسين ادريس بك ضد احد سني الدين اتقدي بصفته وأخر وحضر عن الأول الأستاذ نصيف زكي بك نائباً عن الأستاذ محمد حسن رقم ٧٧ سنة ١٩٨٠ ق ) .

٥٢١

٢ فبراير سنة ١٩٥٠

تموين . النقل من وظيفة فنية إلى وظيفة كناية . جزاء تأديبي .

### المبدأ القانوني

المبرة في تحديد ما إذا كان قرار النقل المتضرر منه يتضمن تزيلاً لوظيفة المظنون عليه هي بمضمون هذا القرار وأثره لا يلفظه ولا بشكله ، ومتى كانت محكمة الموضوع قد استخلصت استخلاصاً سائماً من اختلاف نوع الوظيفة التي نقل إليها المظنون عليه عن نوع الوظيفة التي كان يشغلها قبل النقل ومن تباين شروط التعيين فيها ومن أن مجال الترقى في الوظيفة الفنية التي كان يشغلها أوسع منه في الوظيفة الكناية التي نقل إليها — متى

في الوظائف الكتابية وأشباهاها يتبع في الوظائف الفنية بسبب المؤهلات التي تتطلبها في شغلها وقلة عددهم وقد أشار كامل أفتنى شلي (المطوون عليه) في مذكرته إلى اقترانه سواء في الوظيفة الفنية التي تقل منها أو في مصالح أخرى ومن حقه أن يؤمل في أن يقاوى بهم وهو أمل مشروع متى كان قائماً بمصلحة باستقامة وأمانة وبمقارنة حاله بحالة هؤلاء الأقران يتضح الفرق جلياً بين ما حصلوا عليه وبين ما يستحقه في وضعه الحالي هذا إلى ما هنالك من اعتبارات أخرى أخصها أنه يعمل في بيئته ويستختم مؤهلاته ومعلوماته القانونية ويتمتع بما لها من مزايا متنوعة - إلى أن قال - « انه يجوز التحدي بأن قرار النقل أمته المصلحة العامة لأنه يكفي لاعتباره مخالفاً للقانون أن يكون فيه إهدار لحقوق اكتسبها الموظف وأحاطها الشارع بكفاله وحرم المساس بها صوتاً للموظف من أن تمتد إليه يد الجبروت والظلمة » .

« ومن حيث ان حاصل السبب الثاني هو بطلان الحكم لتصور أسبابه إذ أيد الحكم الابتدائي دون أن يحيل على أسبابه في لفظ صريح لجاء خلوا من بيان كيف أن النقل أضر بالمطوون عليه وما هي عناصر هذا الضرر مادية كانت أو معنوية وهل أدخل في حياجه مافات المطوون عليه من الترقية وهل هذه الترقية هي من حق الموظف أم ليست كذلك وهل لاحظت المحكمة أنه مع بقاءه في وظيفته التي تقل إليها كان أمامه مجال للترقية إذا كان صالحاً لها وهل مجال ترقيه في الوظيفة التي تقل إليها تقل عن المجال الذي كان أمامه في الوظيفة السابقة .

« ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن الحكم المطوون فيه بعد أن رد على أسباب استئناف الطاعنين مقتداً . ايأما قال « بما قدم

« ومن حيث ان هذا السبب بجميع أوجه مردود ( أولاً ) بأن العبرة في تحديد ما إذا كان قرار النقل المتضرر منه يتضمن أو لا يتضمن تزيلاً لوظيفة المطوون عليه هي بمضمون هذا التمرار وأثره لا يلفظه ولا بشكله ومتى كانت محكمة الموضوع قد استخلصت استخلاصاً سائفاً من اختلاف نوع الوظيفة التي تقل إليها المطوون عليه عن نوع الوظيفة التي كان يشغلها قبل النقل ومن تبيان شروط التعيين فيها ومن أن مجال الترقى في الوظيفة الفنية التي كان يشغلها أوسع منه في الوظيفة الكتابية التي تقل إليها . متى كانت المحكمة قد استخلصت من ذلك كله أن أمر النقل في هذه الحالة يعد بمثابة جزاء تأديبي بتزويل الوظيفة فهي لم تخله في تطبيق القانون ومردود ( ثانياً ) بأن الحكم إذ اعتبر أمر النقل تزيلاً لوظيفة المطوون عليه كان يجب أن يصدر به قرار من السلطة التي تملك تأديبه ويبنى على هذا الاعتبار أن الرئيس الذي أصدره كان متجاوزاً حدود سلطته لا يكون قد خالف القانون كذلك ومردود ( أخيراً ) بما قرره الحكم « من أنه سواء تضمن الكادر خصوصاً خاصة بالوظائف الفنية او لم يتضمن فإن العمل جرى على توزيع الوظائف بين فنية وإدارية وكتابية وليس أدل على ذلك من منشور المالية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٦ الذي تعتمد عليه الوزارة في دفاعها فقد أشار إلى هذه الأنواع الثلاثة وما دامت الوظائف تقسم هذا التقسيم فمن الطبيعي أن يستتبع ذلك أن يكون لكل قسم درجات معينة وشروط خاصة للتعين في وظائفه وما يتلو التعيين من علاوات وترقيات، وما قرره في موضع آخر من « أن الأمر لا يقف عند حد الفرق بين الدرجة الكتابية أو الإدارية وبين الدرجة الفنية في بدء مربوطها بحسب ما هو مقرر فلا هنالك مجال الترقى وهو قدر ما يضيّق

٣ - إذا جعل الحكم المطعون فيه من أسباب الحكم المستأنف أسباباً له وحوت أسباب هذا الحكم رداً مفصلاً سائماً على دفاع الطاعن يكون الطعن متعين الرفض .

### المحكمة

« من حيث أن المطعون عليه الأول دفع بعدم جواز الطعن بدعوى أن الحكم المطعون فيه على ما وصفته به محكمة الدرجة الأولى والطاعن نفسه هو حكم تمهيدى لا يجوز الطعن فيه استقلالاً وفقاً للبادة التاسعة من قانون إنشاء محكمة النقض .

« ومن حيث أن هذا الدفع مردود بأن العبرة في جواز الطعن بالنقض أو عدمه ليست بما وصف به الحكم بل بطبيعة قضائه فإذا فصل في مسألة موضوعية في الخصومة كان حكمها قطعياً ولو كان تمهيدياً في شق آخر منه .

« ومن حيث أن محكمة الدرجة الأولى قضت في ٩ من أبريل سنة ١٩٤٦ بعد أن قدم الخير تهريره وصممت مرافعة الطرفين فيه - بإعادة الأمور إلى مكتب الخبراء لاداء ما هو مبين بأسباب الحكم - وقد ورد في هذه الأسباب أن المحكمة أقرت الخير على ما رآته بالنسبة إلى المصروفات الواجب احتسابها للطعون عليهما واستبقاء إيجار الأطلان البور وخالفت بالنسبة إلى الإيجار الأطلان وعولت على ما أثبتته عقود الإيجار المقدمة . وخلصت المحكمة من ذلك إلى إعادة الأمور إلى مكتب الخبراء لتصفية الحساب على الأساس المذكور .

« ومن حيث أن قضاء المحكمة في هذه المسائل هو قضاء قطعى فاصل في الخصومة بشأنها

يبين أن المحكمة الابتدائية إذ قضت بمخالفة قرار النقل للقانون قد أصابت كما أنها أصابت في تقدير التعويض وهو ما أثر ما عليه هذه المحكمة باعتباره شاملاً للضرر من ناحيتيه المادية والأدبية - ومن ثم يمتنع تأييد الحكم المستأنف وفي هذه العبارة ما يكفي لاعتبارها حالة على أسباب الحكم الابتدائي في خصوص أسس التعويض وعناصره التي على الحكم الابتدائي بيانها بما فيه الكفاية . »  
« ومن حيث أنه بين مما تقدم أن الطعن على غير أساس ويمتنع رفضه .

( طعن وزارة المواصلات وأخرى وحضر عنها الأستاذ توفيق عطيه ضد الأستاذ كامل عبد العزيز شلي وحضر عنه الأستاذ فريد أطون نائباً عن الأستاذ محمد حسن رقم ٩٥ سنة ١٨ ق بالمجلس السابعة ) .

٥٢٢

٩ فبراير سنة ١٩٥٠

عدم جواز الطعن - حكم تمهيدى في شق وطلبي في شق آخر .

### المبادئ القانونية

١ - العبرة في جواز الطعن بالنقض أو عدمه ليست بما وصف به الحكم بل بطبيعة قضائه فإذا فصل في مسألة موضوعية في الخصومة كان حكمها قطعياً ولو كان تمهيدياً في شق آخر .

٢ - إذا أخذ الطاعن في استئنافه على الحكم المستأنف فأخذ بمجلة مهمة ورأى الحكم المطعون فيه أن لا حاجة للرد عليها استقلالاً واكتفى بالأخذ بأسباب الحكم المستأنف فلا يكون قد شابه قصور أو بطلان .

مهمة ولذلك رأى الحكم المطعون فيه — بحق — أن لا حاجة الرد عليها استقلافاً كاتى بالأخذ بأسباب الحكم المتأق في ذلك .

« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه — إذ قرر ذلك — لا يكون قد شابه قصور أو بطلان ولذلك يمتنع رفض هذا الوجه من الطعن .

« ومن حيث أن حاصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه إذا اكتفى بالرد على دفع الطاعن بصورة عقود الإيجار المقدمة من المطعون عليها مدعين صدورهم من صفار المستأجرين ويأن العلاقة بينهم وبينهم كانت المزارعة لا الإجارة — إذا اكتفى في الرد على ذلك بالأحالة على أسباب الحكم المتأق على أن الطاعن استدل إلى أدلة ومستندات جديدة يكون قد شابه قصور مبطل له .

« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ردد دفاع الطاعن في هذا الشأن فقال « لم تعتمد محكمة أول درجة التقدير الذي انتهى إليه الخبير لفئات الإيجار وهي عشرة جنيهات عن سنة ١٩٤١ لفقدان و ١٤ ج عن سنة ١٩٤٢ و ٥٠٠ و ١٥ ج عن سنة ١٩٤٣ وكلفت الخبير أن يجرى الحساب على أساس عقود إيجار صورية قدمها المتأق عليها على المستأجرين بسعر ٥٠٠ و ٨ ج لفقدان عن كل من سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٢ وعشرة جنيهات عن سنة ١٩٤٣ الزراعية مع أن تلك العقود صورية بشهادة الشهود الذين سمعهم الخبير وكما يدل عليه ذكر حيازة القمح باسم المتأق عليهما دون المستأجرين والقيمة الواردة بتلك العقود لا تتفق وأجر المثل في سنة الإيجار وقت قيام الحرب وارتفاع الإيجارات مجازة لارتفاع المحاصيل مما يدل على أن عقود الإيجار المقدمة صورية لا يصح التحويل عليها ، ثم رد الحكم على هذا الدفاع فقال « وحيث أنه عن الوجه الثاني

يجوز أن يكون محلاً للطعن بالرفض استقلافاً ولذلك يمتنع رفض الدفع سالف الذكر .

« ومن حيث أن الطعن بني على ثلاثة أسباب حصل الأول منها أن الطاعن أثار لدى محكمة الدرجة الأولى نزاعاً في المصروفات التي ادعاه المطعون عليها استناداً إلى أن البعض منها مخلق والبعض الآخر لا يطابق الواقع مقصود به تغطية الإيراد وتحقيق خسارة . إلا أن المحكمة أقرت الخبير على رأيه بوجود احتسابها دون مناقشة أقلها فاستأق الطاعن الحكم وبني استئنافه على سبعة أوجه منها مسألة المصروفات . إلا أن الحكم المطعون فيه قد أغفل كلية هذا الوجه واكتفى بمناقشة الأسباب الستة الأخرى والرد عليها وبذلك يكون باطلاً بطلاناً جوهرياً .

« ومن حيث أنه ورد في أسباب حكم محكمة الدرجة الأولى في شأن المصروفات التي احتسبها الخبير وطلب الطاعن استبعادها أنها تهر الخبير على رأيه . وبذلك تكون المحكمة إذ أخذت برأي الخبير قد جعلت من الأسباب التي استند إليها أسباباً لحكمها وبين في صورة التقرير المقدمة في ملف الدعوى أن الخبير احتسب في باب المصروفات مرتب حولي بواقع ٢ ج شهرياً ومرتب خبير بواقع ١ ج شهرياً وأجرة مساح لقياس الأرض للمستأجرين قدرها ٥ و ١ ج في السنة ومصاريف انتقال وأسفار الحارس بلغت ٢٤ ج في سنة ١٩٤١ و ١٦٠ و ١٦ ج في سنة ١٩٤٢ وغير ذلك من المصاريف الثرية القليلة الشأن . وإذا كان الخبير يوضح في تقريره الأسباب التي دعت إلى احتساب هذه المصروفات فلان طبيعة إدارة أطيان الحراسة تستلزم ذلك .

« ومن حيث أن الطاعن قد أخذ — في استئنافه — على احتساب هذه المصروفات مأخذ

المزاد إلا أن ذلك لا يسوغ الطعن على صحة التأجير ( مستد رقم ١ حافظة ٤ دوسيه ) لاسيما وأنه في السنة التالية عند ما قام المدعي عليه الثالث ( وكان قد تعين حارساً ) بإشهار مزاد تأجير الأطنان — تقدم نفس المزارعين ومعموا على أنهم لا يستأجرون إلا بنفس القيمة التي استأجروا بها في السنة السابقة وهي ٨٥٠ قرشا للفدان في السنة وأثبت ذلك الحارس الجديد في محضر المؤرخ ١٩٤٣/٩/٢٤ بمحضر المدعي الذي وقع على هذا المحضر بامضائه ( مستد رقم ٣ حافظة ١٩ دوسيه ) وهذا يدل على صحة اجراءات التأجير في السنة السابقة وجدية عقود الايجار المحررة عن تلك السنة واصرار المستأجرين على الاستمرار بنفس الأجرة أما في السنة الثالثة فإن اجراءات المدعي عليه الثالث كانت سليمة أيضاً إذ أشهر مزاد التأجير وحضر المدعي في الجلسة الأولى يوم ١٩٤٣/٩/٢٤ ( انظر المستد السالف الإشارة إليه ) ووقع على المحضر وتأجلت للزيادة جلسة أخرى لعمل لإشهار جديد لا حضار مزايدين آخرين بخلاف المزارعين السابقين وقد تمجد للمزاد الجديد يوم ١٩٤٣/١٠/٢ وأخطر به المدعي ولكنه لم يحضر وقد تم فيه التأجير بسعر الفدان عشرة جنيهات بخلاف زيادة سعر القطن ولا عمل لعطن المدعي أيضاً على هذا التأجير فقد ثبت جديده وقد حضر بنفسه وشاهد كيف أنه لم يمكن الحصول على أكثر من ٨٥٠ قرشا للفدان ولو كان في استطاعته موضحاً أن يفعل أحسن من ذلك لفعل في تلك الجلسة ولكن المدعي عليه الثالث تمكن في الجلسة بعد مجزوات أثبتتها في محضره من رفع الأجرة إلى عشرة جنيهات بخلاف زيادة سعر القطن وقد تخلف المدعي عن تلك الجلسة ويريد أن يجعل من تخلفه سبباً للطعن على التأجير وارتكن إلى

قد رد عليه الحكم المستأنف بأسبابه بما فيه الكفاية ولم يأت المستأنف فيما نحن بصدده بمحدد يقيد صورة عقود الايجار. وقد ورد في الحكم المستأنف في هذا الشأن قوله . «وحيث أنه بالنسبة للأمر الأول وهو ايجار الأطنان فإنه لا عمل لما ذهب إليه الخير من تقدير قيم للأجرة في سني الايجار الثلاث مخالفة لما جاء بالقعود المحررة على المستأجرين من الباطن إذ أن مطلق المدعي عليهما لا يرتكن إلى أساس صحيح فإن ايجار السنة الأولى من سني الايجار حصل في وقت كان فيه المدعي والمدعي عليه الأول المكلف بالادارة حسب الاتفاق المحرر بينه وبين المدعي عليه على وفاق تام وكان عقد الاتفاق المحرر بينهما في أول أكتوبر سنة ١٩٤٠ لا يزال حديثاً ولا يقل أن يقوم المدعي عليه الأول عقب الاتفاق بتأجير الأرض بغير علم شريكه المدعي ورضاه ولو كان فعل ذلك لما سكنت المدعي ولكن الثابت أنه سكت ولم يعترض على ما تم من التأجير وهو يحصل عادة في أواخر أكتوبر وأوائل سبتمبر إلى أن تب الخلاف بينهما في مارس سنة ١٩٤١ وقد كان المدعي عليه الأول هو الباني. بانذار المدعي في ١٢ / ٣ / ١٩٤١ ( مستد رقم ٥ حافظة ٥ دوسيه ) أما المدعي فلم ينتر المدعي عليه الأول إلا بعد ذلك التاريخ في ١ / ٥ / ١٩٤١ ( مستد رقم ٢ حافظة دوسيه ) وذكر فيه لأول مرة أنه لم يوافق على التأجير ولا تمتد المحكمة للظروف المقدمة صحة هذا الادعاء أما السنة الثانية فإن الثابت أن المدعي عليه الأول أجرى مزاد للتأجير بعد اعلان المدعي بخطاب موصى عليه وتقرر بالمزاد محضر مؤرخ ١٩٤١/٩/١٩ توقع عليه من كثيرين وكانت نتيجة تأجير الأرض لنفس المزارعين بالايجار السابق — ولم يحضر المدعي هذا

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بما يأتي . . . وحيث انه عن الوجه الاول فردود بأنه لم يثبت ان مساكن العزبة أو البعير وبقاى المساحة البور دخلت في مساحة الأطنان المؤجرة لصغار المستأجرين وحصل عنها ايجار . أما الاقرارات المعزوة لبعض الأشخاص فقد علل المستأنف عليه الاول صدورها منهم بأنهم موقوفون منه لأنه ما زال مستأجراً للأطيان من وزارة الأوقاف ولتأخر هؤلاء في سداد الأيجار استلم منهم الأطنان وطردهم منها .

ومن حيث ان في هذا القول رداً سابقاً على دفاع الطاعن في هذا الشأن ولذلك يتعين رفض هذا الوجه .

( طعن الأستاذ إبراهيم نؤاد الذي تولى وحل محله ورثته وحضر عنهم الأستاذ هنرى جرجس نائباً عن الأستاذ على حسين بك ضد الشيخ عبد الفتاح عبد المجيد وآخر وحضر عن الاول الأستاذ عوض نجيب وعن الثاني الأستاذ عوض نجيب نائباً عن الأستاذ كامل يوسف صالح رقم ١٤٤ سنة ١٧ ق وثلاثة عبد العزيز محمد بك المستشار بدلا من احد طعن بك ) .

٥٢٣

٩ فبراير سنة ١٩٥٠

طعن بالتزوير . أدلة التزوير . حق فاضى الموضوع .  
الطعن بالنقض المجهول . عدم قبوله .

المبادئ القانونية

١ - أطلق التسانون الحرية لتقاضى الموضوع في تقدير أدلة التزوير ولم يلزمه باجراء تحقيق متى كان قد أطمأن إلى عدم جدية الدليل وكانت أسبابه لما قضى به تؤدي إلى ما انتهى اليه .

أقول شخص يدعى على محمد جسر قرر أمام الخير أنه لم يحصل مزايدة في ذلك اليوم وقد جرح المدعى عليه هذا الشاهد بتقديم حكم صدر ضده فضلاً عن أن الجلسة السابقة التي حضرها المدعى بنفسه تدل على جدية اجراءات المزايدة وأن ظروف الأطنان نفسها هي التي منعت ارتفاع الأيجار لا كترعاً وصل اليه بدليل ما حصل من امتناع الزارع عن الاستئجار في مواجهة المدعى نفسه في المحضر المؤرخ في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٢ الموقع عليه منه - ولكل ذلك ترى المحكمة اعتماد الأجرة الواردة في عقود الأيجار المقدمة من المدعى عليهما واجراء الحساب على أساسها مع احتساب فرق القطن .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه إذ جعل من أسباب الحكم المستأنف أسباباً له وإذ حوت أسباب هذا الحكم رداً مفصلاً سابقاً على دفاع الطاعن في شأن صورية عقود الأيجار يكون الطعن بهذا الوجه متعين الرفض .

ومن حيث ان حاصل الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه قد خالف قواعد الإثبات وشابه قصور في التيسير ذلك لأنه أقر الحكم المستأنف على ما ارتآه من استبقاء ١٧ س و ١ ط و ٤ ف من الأطنان المؤجرة باعتبارها لم تزور ولم تزجر مع أنها أرض مساكن عزبة الوقف والبعير وقد قدم الطاعن للمحكمة اقرارات من بعض المزارعين بأن هذه المساحة محقة على باقي الأطنان الا أن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع بمقولة أنه لم يثبت أن هذه المساحة دخلت في الأطنان التي أجرت وحصل عنها ايجار وان المطعون عليه الاول طعن في هذه الاقرارات بأنها صادرة من أشخاص موقوفين لأنه طردهم من الأطنان . وقد كان متعيناً أن يثبت هذا الادعاء وكان على المحكمة أن تأمر بالتحقيق في الدعوى الا أنها لم تفعل .

شهدوا لها بذلك على الوجه السابق يانه وأن مودة مدعى الزور كان لما حق التي فأحضرت ستة شهود وهم رشاد عبد المبود ومحمد مهران وأحمد حسن دسوقي وقناوى سلطان عمار وشريف حسن موسى وشاكر موسى حسن والحقة الأولون من أقاربها الآخرين من أبناء اخوتها وعمومتها والآخر كاتب عموى وقد شهدوا بأن السند لا يعقل أن يصدر من المورث بناء على أنه كان غنياً وأكثر أهل بلده ثراء فلم يكن في حاجة لبيع شيء من أملاكه وشهدوا عن علاقة ابن أخيه به فقالوا أن المورث لم يرزق أولاداً ذكوراً وأن ابن أخيه محمد محمد الأسمر كان أجيراً عنده في إدارة أطيانه فإنه تنبأه وزوجة ابنته . وبما أن أحداً من الشهود لم يس موضوع اثنين المورث لابن أخيه على ختمه لا من قريب ولا من بعيد مع انهم من أهل البلد والأقارب المطلعين على أحوال الطرفين ولو كانت هذه الواقعة صحيحة وجدية لكانت أولى الوقائع بالذكر وأول ما يدل به للطن في المقد وعلاوة على ما تقدم فقد تم التحقيق في حضور محامى الطاعنين وفي حضور حسن محمد مهران شقيق الست زينب مهران ووكيلها ولم يحاول احدهما سؤال الشهود عن هذه الواقعة في حين انهما في آخر التحقيق قرراً بأن الختم المنسوب للمورث ليس ختمه وطالباً نذب خير للضاهاة وهو دفاع يتعارض مع التسليم بصحة الختم واتيان زوج ابنته المورث عليه فيقين ان هذا الطلب غير جدى ويعين رفضه ، وهذا الذى انتهى إليه الحكم قدبنى على اسباب سابقة فلا شأن لمحكمة النقض به إذ ان القانون اطلق الحرية لاتضى الموضوع في تقدير ادلة الزور ولم يلزمه بإجراء تحقيق متى كان قد اطمان إلى عدم جدية الدليل وكانت اسبابه لما قضى به ترضى إلى ما انتهى إليه .

٢ - إذا شاب بسبب الطمن نفسه غموض وإلهم يتمتع معهما إدراك تفاصيل الطمن ولم ييسر لمحكمة النقض أن تستظهر عما قاله الطاعن في هذا السبب دلائل محددة تكشف عما يدعونه من تخاذل في الأسباب واختلال بحق الدفاع كان دفع التيا به بعدم قبوله في محله .

### المحكمة

د من حيث انه الطمن بنى على أربعة أسباب وفي أولها ينفي الطاعنون على الحكم المطلعون فيه مخالفة المتناون ذلك بأن المحكمة قبلت الدليل السادس من أدلة الزور وكان مما طلبه به مدعى الزور احتياطيا الاحالة على التحقيق لإثبات أن ختم مورثهم كان تحت تصرف صهره المنسوب إليه الشراء - في المقد المطلعون فيه بالزور - يوقع به على الأوراق غير أن المحكمة استمدت الدليل على نفي هذه الواقعة لا من تحقيق أجرته هى بنفسها بل من تحقيق أجرته محكمة أخرى في دعوى أخرى وهى دعوى إنكار التوقيع وبذلك قطعت المحكمة السبيل على الطاعنين فلم تمكنهم من أن يثبتوا في دعوى الزور ما قاتهم إثباته في دعوى إنكار التوقيع .

د ومن حيث انه جاء بأسباب الحكم د وبما أن هذه المحكمة رأت قبل الفصل في هذا الطلب الاحتياطى أن تطلع على محضر التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة في شأن صحة توقيع المورث على المقد المطلعون فيه وذلك لتبين مبلغ جدية هذا الطلب الاحتياطى فأتضح لها ما يأتى : أن التحقيق أجرى في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وأن المدعى عليها فاطمة عبد الرحمن بصفتها ( المطلعون عليها الأولى ) كانت مكلفة بإثبات صحة الختم والتوقيع فأحضرت ثلاثة شهود

موسى ابن عمه وهو معاون الحصر بالمجلس. وقد أخطأ الحكم في هذا الذي قاله في الواقع الآتية .  
 أولاً - أن عبد الرحمن أحد الأسمر ليس هو الجد الصحيح لأولاد محمد أحد الأسمر بل هو جدم الفاسد. وثانياً - أن محمد أحد الأسمر ليس والد الزوج فقد توفي في سنة ١٩٤٠ عن قاصر تدعى نفيسة شهيرة باسم السيدة وكان أمام محكمة الاستئناف الدليل القاطع على أن نفيسة هذه بنت محمد أحد الأسمر مولودة في ٢٩/٥/١٩٢٥ وهو عبارة عن مستخرج رسمي من دفتر مواليد ناحية البداري ووجود هذا القاصر كان يستدعي حتماً ابلاغ المجلس . وثالثاً - أن حسن محمد مهران اقتدى لم يكن عمدة وقت الحصر في سنة ١٩٤١ كاجاء بالحكم إذ هو لم يعين عمدة إلا في سنة ١٩٤٢. ورابعاً - أن شاكر اقتدى موسى لم يكن هو المعاون الذي أجرى الحصر ، وهذا الذي يجمع وجوهه مرهود بما يأتي . أولاً - أن الحكم لم يقل أن القصر كانوا تحت ولاية عبد الرحمن أحد الأسمر بل قال أنهم كانوا تحت ولاية محمد أحد الأسمر وهو جدم لوالدهم إذ جاء به . وبما أن وفاة الزوج أبان حياة والده محمد أحد الأسمر الولي الطبيعي على أحفاده القصر يعني عن تدخل المجلس الحسبي . وثانياً - أن الحكم قال د بما أنه لا يوجد بملف الدعوى ما يفيد أن محمد أحد الأسمر والد الزوج ترك قصراً يوم وفاته الأمر الذي يستدعي تدخل المجلس الحسبي - وحتى لو كان قد ترك فان أحجام الزوجة عن تقديم العقد للمجلس في سنة ١٩٤٠ عند وفاة عمها قد يكون مرجحة عدم رغبتها في الاقرار لأولاده بشيء ماورثه عمها المذكور عن زوجها وقد يكون ذلك بناء على رغبة والدها عبد الرحمن أحد الأسمر . وبما أن مثل هذا الاحتمال يتعارض مع اعتبار واقعة عدم تقديم العقد للمجلس الحسبي في سنة ١٩٤٠ دليلاً على تزويره . وبين من هنا الذي

« ومن حيث أن الطاعنين تفوا في السبب الثاني على الحكم التخاذل في الأسباب والاخلال بحق الدفاع وقد دفعت النيابة بعدم قبوله لما شابه من غموض وإلهايم يتمتع معها إدراك تفاصيل الطعن ولما كان لم يقصر لهذه المحكمة أن تستظهر بما قاله الطاعنون في هذا السبب دلائل جديدة تكشف عما يدعونه من تتخاذل في الأسباب وإخلال بحق الدفاع فيتمين عدم قبول هذا السبب

« ومن حيث أن السبب الثالث ينفي فيه الطاعنون على الحكم أنه بنى على وقائع لا سند لها من الأوراق كان لما الأمر في فساد ما استنتجته منها المحكمة ويعمل هذه الوقائع على ما جاء بالطعن هو أن الطاعنين قالوا - في الدليل الثالث أن المطعون عليها الأولى فاطمة عبد الرحمن الأسمر قد توفي زوجها في سنة ١٩٣٨ غير أنها لم تحرر له محضر حصر تركه بالمجلس الحسبي كما توفي والد زوجها محمد أحد الأسمر في سنة ١٩٤٠ قبل شقيقته عبد الرحمن - البائع في العقد المطعون فيه - ولم تحرر له هو الآخر محضر حصر تركه وذلك لكي لا تثبت بهما العقد المطعون فيه فيفتضح أمرهما ويظهر تزويره وقد رد على ذلك الحكم بأن الزوج توفي في سنة ١٩٣٨ أبان حياة عبد الرحمن أحد الأسمر الولي الطبيعي على أحفاده القصر وهو يعني عن تدخل المجلس الحسبي كما أنه لا يوجد بملف الدعوى ما يفيد أن محمد أحد الأسمر والد الزوج ترك قصراً يوم وفاته الأمر الذي يستدعي تدخل المجلس كما جاء بالحكم أن المطعون عليها الأولى بعد وفاة عبد الرحمن أحد الأسمر قدمت العقد إلى المجلس وأقامت نفسها وصية وإنها لم تستطع أن تثبت العقد به إلا بعد جهد لمائة حسن اقتدى محمد مهران العمدة الحالي وأخو زوجة أبيها ( مورثة الطاعنين ) في ذلك خصوصاً وإن شاكر اقتدى



٥٢٤

٩ فبراير سنة ١٩٥٠

قصور . غموض وتخاذل . لجنة التقدير . المادة ٥٤  
من القانون رقم ١٤ سنة ٣٩ .

## المبادئ القانونية

١ - المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٣٩ تجعل عبء الاثبات على عاتق  
الطرف الذي تخالف طلباته بتقدير اللجنة  
وكان من المتعين على الطاعن أن يقدم إلى  
محكمة الاستئناف ما لديه من أدلة على بطلان  
أسباب اللجنة ويبرز لها وجه دلالتها على  
صحة دعواه فان هي أغفلتها كان له حيتذ أن  
ينعى عليها أنها لم تنظر فيها بالرغم من تقديمها  
إليها اما إذ هو لم يقدم مع طعنه ما يدل على  
حصول شيء من ذلك فان طعنه في حكمها  
من هذه الناحية يكون لا أساس له .

٢ - التي على الحكم بأنه أغفل الرد  
على دفاع الطاعن دون بيان هذا الدفاع هو  
نمى غير مقبول تطبيقاً لأحكام المادة ١٥  
من قانون إنشاء محكمة النقض التي تقضى  
بوجوب تفصيل أسباب الطعن في التقرير  
على أن يكون كل سبب يراد التحدى به مبيئاً  
بياناً دقيقاً فاذا كان محمداً تحديداً نوعياً عاماً  
فان ذلك يجعل الطعن غير مقبول ولا ينمى  
عن البيان التحديلى الواجب أن يقدم  
الطاعن ضمن مستنداته مذكرة دفاعه التي

فانما الحكم انه أقام رده على دليل التزوير موضوع  
البحث على أمرين أولهما عدم ثبوت وجود قصر  
للرحوم محمد احمد الأسمر والآخر اقتراس  
وجود قصر له . فبحرض عدم صحة الأمر الأول  
كما يدعى الطاعون فان الحكم في هذا الخصوص  
يستقيم بدوره . وثالثاً - ان الحكم لم يقل ان حسن  
افندى مهران كان عمدة وقت الحصر بل وصفه  
بأنه العمدة الحالي وهو وصف يطابق الحقيقة  
وقت الحكم ولا يتعارض مع ما استظهره الحكم  
من نقوده وقت الحصر . ورابعاً - لم يقل الحكم  
ان شاكر افندى هو المعاون الذي قام بعمل  
محضر حصر التركة بل قال انه معاون الحصر  
في المجلس الحسي واستج من ذلك انه كان له  
شأن في تصديق تقديم العمدة لاثباته بمحضر  
الحصر .

٥ ومن حيث ان السبب الرابع ينمى فيه  
الطاعون على الحكم التصور في التسبب إذ لم يرد  
على كافة ما ساقه الطاعون من حجج لتأييد  
التزوير ولما كان ما ورد بهذا السبب ليس  
إلا تكريراً لما سبق ان تحدثوا عنه في الأسباب  
السابقة فيتمين رفضه .

٥ ومن حيث انه يبين مما تقدم ان الطعن على  
غير أساس ويتمين رفضه .

( طعن ورثة الت زينب محمد مهران وحضر عنهم  
الأستاذ نصيف زكي بك نائباً عن الأستاذ محمد حسن  
ضد الت فاطمة عبد الرحمن احمد الأسمر عن نفسها  
وبسقتها وآخرين وحضر عن اللجنة الأولين الأستاذ  
هاجر جبران رقم ٧٦ سنة ١٨ ق رئاسة احمد حلمي بك  
للمستشار ) .

ومن حيث ان هذا السبب بجميع وجوه مردود أولاً بأن المحكة إذ أبدت قرار اللجنة بإجراء التقدير على أساس أرباح المثل اتقت قضائها على ذات الأسباب التي أوردتها اللجنة . ولما كانت المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تجعل عبء الإثبات على عاتق الطرف الذي تخالف طلباته بقرار اللجنة . فكان من المتعين على الطاعن ان يقدم إلى محكة الاستئناف ما لديه من أدلة على بطلان أسباب اللجنة وببرهان وجه دلالته على صحة دعواه . فان هي أغفلتها كان له حيثان ينضى عليها انها لم تنظر فيها بالرغم من تقديمها إليها أما إذ هو لم يقدم مع طلبته ما يدل على حصول شيء من ذلك فان طلبته في حكمها من هذه الناحية يكون لا أساس له . ومردود ثانياً بأن الحكم أقام قضاءه في خصوص تحديد بدله نشاط الطاعن التجاري على مائتة اللجنة التقدير من ان الطاعن اشترى السيارة الأولى وبدأ يستغلها في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٠ على خلاف ما ذهب اليه خبير الدعوى خطأ - وما كانت المحكة في حاجة إلى تبرير أسباب اقتناعها بصحة تقدير اللجنة - إذ هو متى كان الطاعن لم يقدم ثمة دليلاً على بطلانه - حجة بكل ما فيه وفقاً للبادة ٥٤ سائلة الذكر ومردود أخيراً بأن التمس على الحكم بأنه اغفل الرد على دفاع الطاعن دون بيان هذا الدفاع هو نفي غير مقبول ذلك انه وفقاً لاحكام المادة ١٥ من قانون إنشاء محكة النقض يجب تفصيل أسباب الطعن في التقرير على أن يكون كل سبب يراد التحدي به ميّناً بياناً دقيقاً فاذا كان محدداً تحديداً نوعياً عاماً لحسب . فان ذلك يجعل الطعن غير مقبول ولا يخفى عن البيان التحديدي الواجب ان يقدم الطاعن ضمن مستداته مذكرة دفاعه التي قدمها إلى محكة الاستئناف لتستخرج

قدمها إلى محكة الاستئناف لتستخرج منها محكة النقض تفصيل أوجه الطعن التي نصت على الحكم اغفاله الرد عليها ،  
المحكم

• حيث انه يتحصل في أن الحكم المعلنون فيه عاره بطلان جوهري لغموض أسبابه وقصورها وتخاذلها . أما الغموض فلانه اعتمد قرار لجنة التقدير بصدد تاريخ شراء السيارة الأولى وبدء استغلالها دون أن يبين الأسباب التي اعتمد عليها في الاقتناع بصحة ما قرره لجنة التقدير مكفياً بقوله « انه ثبت اللجنة في تحريرها ان المستأنف عليه ( الطاعن ) اشترى السيارة الأولى وبدأ يستغلها في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٠ وحاسبه بحق على أرباح تسعة شهور من هذه السنة ، وأما النقص ففى قوله « وترى المحكة ان لجنة التقدير لم تتجاوز حد الاعتدال في تقديرها إلى أن قال : وبقت اللجنة تقديرها سواء في تحديد مبدأ النشاط أو في تقدير الإيراد للسيارتين أو عدد أيام العمل في السنة والمصروفات على أسس معقولة ولم يلمن المستأنف عليه ( الطاعن ) على عمل اللجنة بمطاعن جدية دون ان يبين سنداً في القول باعتدال تقدير اللجنة ولا ان يغير دفاع الطاعن الذي تضمنته مذكرته التفاتاً . أما التخاذل فظهره قل الحكم « وترى المحكة عدم الأخذ بتقرير الخبير بعد ان ظهر لها خطؤه ولا تقدير محكة أول درجة والأخذ بقرار لجنة التقدير » مع انه بالرجوع إلى تقرير الخبير يبين انه تناول فقط النزاع جميعاً ولم يخله الحكم الا في أمر واحد هو تحديد تاريخ مبدأ استغلال السيارة الأولى بما كان مقتضاه بيان علة اطراح التقرير كله .

الاختصاص كما يدل على ذلك عبارة أسبابه ويكون الدفع من النيابة العمومية بعدم جواز الطعن لأن الحكم قضى برفض الدعوى وليس خاصاً بالاختصاص في غير محله .

٢ - إذا أقام الحكم قضاءه على أن مناط اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ هو أن يكون قد بدىء فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن نص المادتين ٢٨ و ٢٨٦ مرافعات قد ورد عاماً عن المنازعات المتعلقة بالتنفيذ فلا يصح قيدها بقيد من مقتضاه أن ترفع المنازعة أثناء التنفيذ، فضلاً عن أن الأخذ بهذا الرأي يؤدي إلى أن يصبح الاستشكال في التنفيذ رهناً بمشيتة المحكوم له بحيث يستطيع أن يجرى التنفيذ في أي وقت وفي غفلة من المحكوم عليه فيضيق عليه حق الاستشكال وفي هذا إهدار لأحكام القانون في الاشكالات في التنفيذ .

### المحكمة

« من حيث أن النيابة العامة دفعت بعدم جواز الطعن تأسيساً على أن الحكم المطعون فيه لم يفصل في مسألة اختصاص بل قضى برفض الدعوى بحالتها على اعتبار أنها رفعت قبل الأوان استناداً إلى أن الاشكال في التنفيذ يكون واجب الرضا متى كان المحكوم له لم يشرع في التنفيذ، وقالت انه بما يؤيد هذا النظر أن الحكم المطعون فيه ايد الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى فيما قضى به من رفض الدفع بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى . استناداً إلى انها في حقيقتها اشكال في التنفيذ بما يختص

منها محكمة التقصص تفصيل أوجه الطعن التي يجب على الحكم اغفالها الرد عليها .

« ومن حيث انه لما كان الطاعن لم يضمن تقرير الطعن أوجه دفاعه التي ينمى على الحكم عدم الرد عليها - بل اجال في بيانها على مذكرته التي قدمها إلى محكمة الاستئناف - لما كان ذلك كذلك - يكون هذا الوجه غير مقبول - ويتعين رفضه .

« ومن حيث انه يبين بما تقدم ان الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

( لمن نسب افندي يباوى وحضر عنه الأستاذ زكي على باشا نائباً عن الأستاذ حسين ادريس بك ضد حضرة صاحب الدولة وزير المالية بصفته وحضر عنه الأستاذ توفيق عليه رقم ١٠٣ لسنة ١٨ ق بالمدينة السابعة ) .

٥٢٥

٩ فبراير سنة ١٩٥٠

عدم جواز الطعن . اختصاص القضاء المستعجل . رفض الدعوى بحالتها . رفض قبل الأوان . اشكال عدم بدء التنفيذ .

### المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه أسس قضاؤه على أن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ منوط بأن يكون التنفيذ قد بدىء فيه وإن المطعون عليهما لم يبدئا في تنفيذ الحكم الصادر لهما على الطاعن (وإن كان الحكم قد خلاص من ذلك الى رفض الدعوى ) إلا أن هذا لا يغير شيئاً من حقيقة هذا القضاء من أنه أقيم على الفصل في مسألة

هو به وفقاً للادة ٢٨ من قانون المرافعات .

هذا القول مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يؤيد الحكم المستأنف انما ألغاه وأن أسباب الحكم في مجموعها تدل على انه وان كان قد اعتبر ان دعوى الطاعن هي في حقيقتها اشكال في التنفيذ إلا انه قرر ان قاضي الأمور المستعجلة لا يختص بنظرها متى كان التنفيذ لم يشرع فيه قبل رفعها ومن ثم يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه .

ومن حيث ان العلمين بنى على سبب محله ان الحكم إذا أقم قضاءه على ان للمطعون عليهما لم يشرعاً في تنفيذ الحكم الصادر لهما على الطاعن وان مناط اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ هو ان يكون قد بدى فيه . يكوى قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن نص المادتين ٢٨ و ٣٨٦ من قانون المرافعات قد ورد عاماً عن المنازعات المتعلقة بالتنفيذ فلا يصح قيدها بقيد من مقتضاه ان ترفع المنازعة أثناء التنفيذ فضلاً عن ان الأخذ بهذا الرأي يؤدي إلى ان يصبح الاستشكال في التنفيذ رهناً بمشيئة المحكوم له بحيث يستطيع ان يجرى التنفيذ في أي وقت وفي غفلة من المحكوم عليه فيضيق عليه حق الاستشكال فيه وفي هذا اهدار لأحكام القانون في الاشكالات في التنفيذ .

ومن حيث ان اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ والتي يطلب فيها لا يقيد ان يكون التنفيذ قد بدأ أو شرع فيه ذلك لأن كل مال المدين على لوفاه الدين المتضي به وليس به حاجة إلى الانتظار حتى يوجه التنفيذ إلى جزء معين من ماله ليقدر وجه الضرر وسبب الاشكال إذا كان سببه راجعاً إلى اتضاه الالتزام ذاته أو زوال قوة الحكم التنفيذية قبله يؤيد هذا النظر عموم نص للمادتين ٢٨ و ٣٨٦ من قانون المرافعات .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على انه واضح من حقيقة الدعوى انه يستشكل في تنفيذ الحكم الذي استصدره ضده المطعون عليهما في التنفيذ رقم ١٣٥٤ سنة ١٩٤٢ على مصرلاته يخشى ان يتفاهد عليه . على ان التنفيذ لم يبدأ فيه . وحيث ان قاضي الأمور المستعجلة لا يختص بالحكم في امر التنفيذ إذا لم يكن قد شرع فيه لانه إنما يختص بنظر المنازعات الحاصلة أثناء إجراء التنفيذ لاقبله . وحيث انه طالما ان التنفيذ لم يشرع فيه فلا ترى المحكمة التعرض لما يثيره طرفاً الخصومة عن سريان أو عدم سريان القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ والمعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ وما ادعاه المطعون عليهما من ان الدين الصادر به الحكم موضوع الاشكال لم يدخل في امر التسمية المقاربة .

ومن حيث انه من ذلك بين ان الحكم المطعون فيه قد اسس قضاءه على ان اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ منوط بأن يكون التنفيذ قد بدى فيه لانه إنما يختص بالمنازعات الحاصلة أثناء إجراء التنفيذ لاقبله وان المطعون عليهما لم يبدأ في تنفيذ الحكم الصادر لهما على الطاعن وان كان الحكم قد خلاص من ذلك إلى رفض الدعوى إلا ان هذا لا يغير شيئاً من حقيقة هذا القضاء من انه أقيم على الفصل في مسألة الاختصاص كما تدل على ذلك عبارة أسبابه اما قول النيابة تأييداً لدعواها بأن الحكم المطعون فيه قد ايد الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى فيما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص . وانه قرر ان دعوى الطاعن هي من قبيل المنازعات المتعلقة بالتنفيذ مما يختص به قاضي الأمور المستعجلة .

« ومن حيث ان التحدى بأن المنازعة لا قبل إلا إذا ظهرت نية المحكوم له في التنفيذ إذ قبل ذلك لا يكون ثمة تنفيذ تصح المنازعة فيه . هذا التحدى مرسوم بأن النزاع موجه إلى قوة التنفيذ المشمول بها الحكم في ذاتها وأن الدائن المحكوم له إذا كان مستزماً عدم تنفيذ الحكم فإنه يستطيع أن يقرر ذلك في الاشكال فيصبح غير ضى موضوع والا كان قائماً ومقبولاً ووجب الفصل في موضوعه .

### المحكم

« ومن حيث ان ما ينهض الطاعون على الحكم المطعون فيه ان المحكمة أخطأت في تطبيق القانون ذلك انها اتخذت تقدير الخير قيمة الأطنان المشفوع فيها وقت البيع أساساً لنقضها ، مع ان حكم القانون هو ان يأخذ الشفع العين المبيعة بالثمن الحقيقي الذي اتفق عليه البائع والمشتري .

« ومن حيث ان ما يجب على الشفع دفعه متايل أخذه العين المبيعة بالشفعة (فيما عدا الملحقات القانونية) هو الثمن الحقيقي الذي حصل الاتفاق عليه بين البائع والمشتري قل هذا الثمن عن قيمة العين الحقيقية وقت البيع أو زاد عليها . ويعتبر الثمن المسمى في العقد هو الثمن الحقيقي إلى أن يثبت الشفع صوريته .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أقيم على ان « الثابت من تقرير الخير انه قدر ثمن الأطنان المشفوع فيها بمبلغ ٥١٤ م و ١٢٨٩ ج باعتبار ثمن الفدان الواحد ٢٠٠ ج مراعيًا في ذلك تربة الأرض وثمرتها التي يبعث به من سالم احمد الشواربي إلى المطعون عليه الثاني (البائع في سنة ١٩٤٢ وهو ٦٦٠ ج وكذلك قيمة الضريبة

« ومن حيث ان التحدى بأن المنازعة لا قبل إلا إذا ظهرت نية المحكوم له في التنفيذ إذ قبل ذلك لا يكون ثمة تنفيذ تصح المنازعة فيه . هذا التحدى مرسوم بأن النزاع موجه إلى قوة التنفيذ المشمول بها الحكم في ذاتها وأن الدائن المحكوم له إذا كان مستزماً عدم تنفيذ الحكم فإنه يستطيع أن يقرر ذلك في الاشكال فيصبح غير ضى موضوع والا كان قائماً ومقبولاً ووجب الفصل في موضوعه .

« ومن حيث انه يبين عما سبق ان الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن قاضي الأمور المستعجلة لا يختص بنظر الاشكال المرفوع من الطاعن استناداً إلى أن الطعون عليها لم يبدأ في تنفيذ الحكم المستشكل فيه يكون قد خالف القانون وبتمين نقضه .

( ملن كامل غبريال الباتوني افندي وحضر عنه الأستاذ محمد توفيق رضوان بك ضد عبد الفتاح افندي معوض زيدان وآخر رقم ١٣٤ لسنة ١٨ ق بالمليحة السابقة ) .

٥٢٦

١٦ فبراير سنة ١٩٥٠

خطاً في تطبيق القانون . شفعة . الثمن الحقيقي .

### المبدأ القانوني

إذا أقامت المحكمة حكمها على أساس أن الاعتبار في تحديد الثمن الذي تمت به الصفقة هو تقدير الخير لقيمة الأطنان المشفوع فيها وقت البيع وكان هذا التقدير قد بني على اعتبارات اقتصادية تفصل بالقيمة التي كانت تساويها الأطنان المشفوع فيها وقت البيع ولا علاقة لها بالثمن الحقيقي الذي

٥٢٧

١٦ فبراير سنة ١٩٥٠

خط . قصور . عاقلة الثابت في الأوراق . مولات  
ونوافذ . سد . قوة القوى المحكوم به . التصميم على  
الطلبات في الاستئناف . أثره بالنسبة للاستئناف عليه .

## المبدأ القانوني

إذا قام الحكم قضائه برفض الدعوى  
على سابقة صدور حكم سابق حاز قوه الشيء  
المحكوم به ولم يبين كيف توافرت عناصر  
الامر المقضي به من الحكم النهائي السابق  
صدوره ومن التزاع الجديد وهل يتحد  
الموضوع والسبب في الدعويين يكون قد  
شابه قصور مبطل له وكذلك يكون قد شابه  
القصور إذا أغفل الرد على دفاع الطاعن  
بأن كشف ارتفاع المطال يعضى أربعين سنة  
عليه - ولا يكفي أن يقال أن الطاعن وإن  
كان أبدى الدفاع المذكور أمام محكمة أول  
درجة إلا أنه لم يثبت أن تمسك به أمام  
محكمة ثانی درجة وما كان عليها أن تعرض  
له - لأن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة  
الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه  
أمام محكمة أول درجة من دفع أو أوجه  
دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام  
محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع  
الاستئناف وعلى المحكمة أن تفصل فيها  
إلا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك  
بشيء منها صراحة أو ضمناً .

المفروضة عليها وهي ٢٠٠م و ١ ج للعدان وإن  
هذا التقدير سليم ولا غبار عليه للاعتبارات  
الصحيحة التي بني عليها خصوصاً إذا روعي بعد  
احتمال ارتفاع ثمن الاطيان من ٢٦٠ ج في  
سنة ١٩٤٢ إلى ٢٦٠ ج (الثنى المسمى في عقد  
البيع) في سنة ١٩٤٤ وفضلاً عن ذلك قد جاءت  
شهادة شهود المطعون عليها الأولى (الشقيقة) في  
مجموعها مؤيدة لهذا التقدير على وجه التقریب ،  
أما شهادة شهود الطاعين (المشغوع منهم)  
فلا يمكن الاطمئنان إليها لأنها فضلاً عن كونها  
متضاربة فإنها لا تتفق والمقول ومن ثم يكون  
الثنى الحقيقي المصنفة هو مبلغ ٥١٤م و ١٢٨٩ ج  
وهو ما يمين تعديل الحكم المستأنف إليه .

ومن حيث أن هذا الذي جاء بالحكم يفيد أن  
الحكمة جعلت الاعتبار في تحديد الثمن الذي تمت  
به الصفقة لتقدير الخير قيمة الاطيان المشغوع  
فيها وقت البيع وأقامت قصاصها على هذا الأساس  
وحده ، أما تمسكها عن شهادة الشهود فلم يكن كما  
هو ظاهر من سياق الحكم لتستخلص من هذه  
الشهادة مقدار الثمن الحقيقي الذي حصل عليه  
الاتفاق فضلاً وإنما لتتخذ منها قرينة تؤيد بها  
تقدير الخير ، ولما كان هذا التقدير قد بني على  
اعتبارات اقتصادية تصل بالقيمة التي كانت  
تساويها الاطيان المشغوع فيها وقت البيع  
ولا علاقة لها بالثمن الحقيقي الذي اتفق عليه  
الطاعون مع المطعون عليه الثاني يكون الحكم  
المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ويعين  
تقصه .

( طعن عبد المسيح بتعديل منصور حجاج وآخرين  
وحضر عنهم الأستاذ محمد زكي على باشا ضد البت تحيه  
حام عبد النبي وآخرين وحضر عن الأول الأستاذ  
ضيف زكي بك نائباً عن الأستاذ محمد حسن رقم ٤٨  
سنة ١٨ في بالهيئة السابقة ) .

## المحكمة

• حيث ان سبي الطعن يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه قد شابه خلط وقصور أما الخلط فيرجع إلى أن الحكم قد حصل من الأوراق ما يخالف الثابت فيها فذكر أن حكماً انتهائياً حاز قوة الشيء المحكوم فيه صدر في موضوع الدعوى في ٢١ من يناير سنة ١٩٣٢ وهو تاريخ غير صحيح ، كما أن الحكم لم يبين رقم الدعوى السابقة ، وهذا الخلط يجعل الفأري عاجزاً عن إدراك ما يقصده الحكم إلا بالرجوع إلى أوراق أخرى لا يشير إليها الحكم . أما ما شابه من قصور فانه أولاً - أنه إذا بني فضاه بعد التوافر المطلات المقترحة على منزل الوقف المشمول بنظر المطعون عليه الأول وإزالة الشرفات المطلة على المنور تأسيساً على أن الحكم المستأنف ( الذي قضى برفض الدعوى ) بني على مستندات وإقرارات سابقة على صدور حكم نهائي سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه . لم يبين ما هي هذه المستندات والإقرارات التي يشير إليها ولا شيئاً يمكن منه معرفة توافر أركان الأمر المقضي في ذلك الحكم السابق وهل اتحد الموضوع والسبب في الدعويين . وثانياً - أن الحكم لم يتعرض لما تمسك به الطاعن من دفاع جوهرى مؤداه أنه على فرض أنه لا يملك نصف المنور الذي تطل عليه التجمعات المطالب سداه فانه قد تملك حق ارتفاع الإطلال عليه بمضى المدة الطويلة إذ أنها قائمة منذ أربعين سنة سابقة على رفع الدعوى .

• وحيث ان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه الأول رفع الدعوى الحالية في ٢٣ و ٣٠ مارس سنة ١٩٤٤ طالباً بالحكم بإلزام الطاعن بسد الشبايك والمطلات المقترحة

في منزله والمطلّة على المنور ( الحوش ) ملك الوقف نظارة المطعون عليه الأول وإزالة الشرفات المطلّة على هذا المنور ، فطلب الطاعن أمام محكمة أول درجة بجلسة ١٩٤٤/١١/٦ رفض الدعوى لأن هذه المطلات والشرفات إنما تطل على منور يملك فيه النصف وأنه على أسوأ القروض قد تملك حق ارتفاق المطل بمضى المدة الطويلة لأن هذه المطلات والشرفات قائمة منذ أربعين سنة - فرد على ذلك المطعون عليه الأول بأن ما يثيره الطاعن من نزاع بشأن ملكية المنور سبق الفصل فيه نهائياً بالحكم الصادر من محكمة الاسكندرية في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ الذي قضى برفض دعواه التي رفعها بتثبيت ملكيته إلى نصف المنور ، أما إدعاؤه تملك حق الارتفاق بمضى المدة فردود بأن هذه الفتحات حديثة إذ لم تفتح قبل سنة ١٩٣٦ ، وأنه حتى لو مضى على هذه الفتحات ٣٣ سنة فلا سبيل لتلك حق الارتفاق لأن الوقف لا يملك بمضى المدة . وقد قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى تأسيساً على ما ثبت لها من أن الطاعن يملك نصف المنور الذي تطل عليه هذه الفتحات والشرفات . وبذلك لم تر داعياً لبحث دفاعه الخاص بتملك حق الارتفاق بمضى المدة الطويلة . . . فلما استأنف المطعون عليه الأول الحكم طالباً بإلغاء حضر طرفاً الخصومة أمام محكمة الاستئناف واكتفيا - كما هو ثابت بمحضر الجلسة المقدمة صورته الرسمية إلى هذه المحكمة - بالتصميم على طلباتها دون شرح أو بيان خاص فقضى الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بسد الشبايك والفتحات وإزالة الشرفات مستنداً إلى أن النزاع بين الطرفين سبق أن حكم فيه نهائياً بحكم استئنافي بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٣٢ لمصلحة

أو ختماً ، فقي كان كل ما هو ثابت في أوراق الدعوى أن المتأنت عليه (الطاعن) حضر أمام محكمة الاستئناف وحسم على الطالبات فلا سيل لقول بأنه تنازل عما سبق أن تمسكه أمام محكمة أول درجة من دفع أعلى للدعوى بأنه مالك لنصف المنور الذي تطل عليه الفتحات والشرفات المطلوب سدّها ودفع احتياطي لما يتملكه حتى الارتقاء بمضى المدة الطويلة ، فإذا اغلقت محكمة الاستئناف الفصل في هذا الدفاع الاحتياطي كان هذا منها قصوراً موجبا لنقض الحكم .

وحيث أنه لذلك يمين نقض الحكم وإحالة القضية على محكمة استئناف الاسكندرية للفصل فيها من جديد .

( طعن محمد السيري بك وحضر عنه الأستاذ محمد توفيق رضوان بك ضد علي عبد الحليم اندى بصفته وآخر وحضر عنه الأستاذ محمد حسن ثانياً عن الأستاذ أمين مرعي وعن الثاني الأستاذ محمد احمد رجب رقم ٨٥ سنة ١٨ ق بالهئية السابقة ) .

٥٢٨

١٦ فبراير سنة ١٩٥٠

عدم تقديم للستندات . تقديم صورة حكم غير رسمية . تقديم الصورة الرسمية في لمن آخر منظور في نفس الجلسة .

#### المبدأ القانوني

إذا لم يقدم الطاعن الدليل على طعنه كان الطعن عارياً عن الدليل ووجب رفضه . وتقديم صورة غير رسمية من الحكم الذي يتمسك به دون الصورة الرسمية لا تقوم مقام الدليل المطلوب وهي ورقة لا تكفي في الاستدلال بها على ما يدعيه ولا يشفع للطاعن ادعاؤه أنه قدم صورة رسمية من هذا الحكم في طعن آخر عن حكم آخر مماثل للحكم المطعون فيه ومنظور في نفس الجلسة إذا لكل طعن كيانه المستقل .

المتأنت (المطعون عليه الاول) وقد ثبت دعوى المتأنت عليه والحكم المتأنت على مستندات وإقرارات سابقة على صدور الحكم النهائي المشار اليه والذي حاز قوة الشيء المحكوم فيه فأصبح بذلك الحكم حق المتأنت ثانياً .

وحيث أنه بغض النظر عن الخطأ المادي في تاريخ الحكم السابق الذي صدر بين طرفي الخصومة فإن الحكم للمطعون فيه قد شابه قصور مبطل له من ناحيتين - الاولى - لأنه ليس فيها أورده من أسباب ما يبين على بيان كيف توافرت عناصر الامر المقضي بين الحكم النهائي الصادر في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٢٦ من محكمة الاسكندرية وبين النزاع الجديد الخاص بسد الفتحات وإزالة الشرفات وهل تجد الموضوع والسبب في الدعوى وبين وهذا بيان جوهرى لا يفتي عنه ان يكون الطاعن مقرا بأن للحكم النهائي السابق حجته . إذ النزاع يقوم في مدى هذه الحجية وهل تشمل ما يثيره الطاعن في الدعوى الحالية من دفاع . والثانية - لأن الحكم لم يتعرض لدفاع جوهرى للطاعن وهو أنه على فرض أنه لا يملك شيئاً في أرض المنور (الحوش) فإن الفتحات والشرفات المطلوب سدّها قد مضى على قيامها أربعون سنة وأنه بذلك قد كسب ارتفاق المطلب بمضى المدة الطويلة ، أما القول بأن الطاعن وإن كان قد أبدى هذا الدفاع أمام محكمة أول درجة إلا أنه لم يثبت أنه تمسكه أمام محكمة الاستئناف فإمكان عليها ان تعرض له - هذا التول محدود بأن الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المتأنت عليه أمام محكمة أول درجة من دفع أو أوجه دفاع ، وتعتبر هذه وثيقة مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف وعلى المحكمة ان تفصل فيها إلا إذا تنازل المتأنت عليه عن التمسك بشيء منها صراحة



المحكم

له ولكن الحكم أثبت أن السند حرر الطاعن وقام لدين سبق أن استوفاه فوجب عليه رد قيمته.

« ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن المطعون عليهما وإن كانتا رفعا الدعوى على الطاعن بقيمة السند زعما منهما أنه سند مجاملة حرر لمصلحة الطاعن ولكنه لم يتم إبداءه ، فترمت المطعون عليهما قيمة إلا أن الحكم المطعون فيه عندما تصدى لاستظهار السبب الحقيقي للدين وتمحيص ما ادّاه الطاعن في هذا الشأن من أن السند سند مجاملة حرر لمصلحة المطعون عليهما لا لمصلحته هو وما فصله المطعون عليهما في مذكرتهما (التي قدمها الطاعن) من أن السبب الحقيقي للسند هو وفاة الطاعن ببعض ماله قبل المطعون عليهما من دين استحقه قبلهما بسبب سعيه كسمسار في صفقات عتدتها المطعون عليهما ، وأن هذا المبلغ لم يخضع بما قضى للطاعن به من أجر ، وأنه لا يحل للطاعن أن يستوفي قيمة السند بعد أن استوفى أجره كاملا وعلى ذلك يجب عليه أن يرد للمطعون عليهما قيمة السند ، عندما استعرض الحكم المطعون فيه هذه الأقوال رجح لديه ما ذكرته المطعون عليهما ، وبني قضاءه على ما ورد في مذكرتهما مبرر اقتناعه بأن من المتطوع به أن ما ذكره سببا ظاهرا للسند وهو الأشغال المعارية هو سبب صوري لأن ما كان بين الطرفين من حساب عن أشغال معارية قد صفي قبل تاريخ السند بسنوات وأنه لم يكن بينهما وقت تحريره إلا دين السمسرة وإن اعتراف الطاعن في الورقة المحررة في نفس اليوم الذي حرر فيه السند بأنه تسلم المبلغ خصما من مطلوبه دون رجوع على المأهون عليهما لا يدع مجالا للشك في أن السند حرر لأمره وأذته وقام لدين

« من حيث أن السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليهما مبلغ مائة جنيه قد عالج حكما نهائيا صدر بين طرفي الخصومة في التفضية رقم ٤٦ سنة ١٩٠٩ قضائية استثناف مصر ذلك أن المطعون عليهما طلبتا في تلك التفضية خصم قيمة السند أساس الدعوى الحالية فرفضت المحكمة الخصم لما ظهر لها من أن السند حرر مقابل أشغال معارية ولهذا رفضت اجراء المقاصة بين المبلغ الوارد في السند وما هو مطلوب في تلك الدعوى ، ولكن الحكم المطعون فيه أعاد البحث في سبب السند واتهى إلى القول بأنه لم يكن أشغالا معارية ، وقضى على الطاعن بالمبلغ وهذا منه بمثابة اجراء للمقاصة التي سبق أن رفضها الحكم السابق .

« ومن حيث أن هذا السبب مردود بأنه عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن صورة رسمية من الحكم النهائي السابق الذي تصدى به ، ولكن ما قدمه صورة غير رسمية لما يزعم أنه الحكم النهائي ، وهي ورقة لا تكفي في الاستدلال بها على ما يدعيه ولا يشفع الطاعن ادّعاؤه أنه قدم صورة رسمية من هذا الحكم النهائي في طعن آخر عن حكم آخر مماثل للحكم المطعون فيه ومنظور في نفس الجلسة إذ لكل طعن كيانه المستقل .

« ومن حيث أن السبب الآخر يتحصل في أن الحكم شكاه بطلان في الاستناد بأبوابه واقعة لا وجود لها في الدعوى — إذ دعوى المطعون عليهما تقوم على أنها حررتها الطاعن السند أساس الدعوى كسند للمجاملة لا خصما عما هو مطلوب

قائمة التوزيع قبل المثلثين في اجراماته هي حجة قاصرة على ما بينته هذه القائمة في حدود ما اعدت له قانونا من تقدير يدون الدائنين وترتيب درجاتهم في توزيع ثمن العقار بينهم وفي هذا النطاق أجز الطعن فيها في وجود الدين ومقداره ودرجته فاذا انقضى ميعاد الطعن أو فصل فيه أصبح للقائمة النهائية حجة في تلك المنازعات وحدها لا تنفذه إلى ما عداها من المنازعات الأخرى من الخصوم

٢ — جرى قضاء محكمة النقض بأن للدين الموزعة ملكيته بعد فوات مواعيد الطعن في اجراءات التنفيذ العقاري وبعد رسو المزاد . أن يطلب بدعوى أصلية ابطال هذه الاجراءات بما فيها حكم رسو المزاد لا نقضاء دين الطالب أو لبطال سنده الا إذا تعلق بالعين المبيعة و باجراءات التنفيذ حتى للغير كأن يكون العين قد رسا مزادها على غير الدائن طالب التنفيذ أو يكون هناك دائمون آخرون أعلنوا المدين بقتيه نزاع الملكية أو دائمون من أرباب الديون المسجلة كانوا طرفا في الاجراءات .

٣ — اذا انحلت عن الوصي صفة الادارة والتصرف انحلت عنه أيضا صفة تمثيل القاصر فيما وزالت عنه بذلك كل خصائص الوصاية وأصبح بالتالي خارجا عن دائرة الحظر الوارد في المادة ٢٥٨ مدني (قديم) .

يطلب به وقد استوفاه فعلا بتحويل السند . ولما كان من المحقق أن هذا المبلغ لم يدخل في المحاسبة النهائية بين الطرفين بخصوص أعمال السمسرة فيكون من حق المظنون عليهما الرجوع عليه بهذا المبلغ حتى لا يتكرر الوفاء مرتين .

د ومن حيث انه يتضح من ذلك أن ما أسس عليه الحكم قضاءه لم يكن واقعة لا أصل لها في الأوراق بل هي الوقائع التي بسطتها المظنون عليهما في مذكرتهما شرحا لحقيقة الحال ، وبنت للحكمة صحتها فأقرتها وإن كانت قد خالفت المظنون عليهما في التكيف القانوني لدعواهما إذ هما بعد أن سردتا الوقائع السابقة توهمتا أن هذه الوقائع تجعل السند سند جمالة أو مكنا إرادتا أن تصفاه . ولكن المحكمة خلعت على هذه الوقائع التي اقتضت بصحتها الوصف القانوني الصحيح وهو رد ما قبض بغير حق وأقامت قضاها على هذا الأساس . وهو أمر لا سبيل للثني عليه .

د ومن حيث انه لذلك بتعين رفض الطعن . ( طعن كامل نصرت وحضر عنه الأستاذ ادوار مشرفي ضد الألسة منيرة عبد الجواد وأخرى وحضر عنها الأستاذ محمد توفيق رضوان بك نائباً عن الأستاذ جورج منسى رقم ٩١ سنة ١٨ ق بالمجلس السابعة ) .

٥٢٩

٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠

خاتمة القانون . الذي يدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . خاتمة موجب قائمة التوزيع . حجة لاجراءات التوزيع .

المبادئ القانونية

١ — حجة الامر المقضى التي يلحق

المحكمة

د من حيث ان الطاعنين تركا التمسك بالسبب الاول من أسباب الطعن .

د ومن حيث ان السبب الثاني يحصل في ان المحكمين المظنون فيهما قد خالفا القانون اذ قضى الحكم الاول برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وقضى الحكم الثاني بما يخالف موجب قائمة التوزيع ذلك ان مبنى دعوى المظنون عليهم هو ان الطاعة الاولى كانت في شرائها الاطيان بالمزاد مبيعة اسمها لزوجها الطاعن الثاني وانه في حقيقة الامر هو الذى اشترى ما اشتراه من الديون بمال القصر ولحسابهم وانه لذلك لم يكن لاهو ولا زوجته داتاً للتركة . ويعمل دون جواز نظر الدعوى على هذا الأساس الحجية القانونية لاجراءات التوزيع وهى حجية تنسحب إلى أصحاب الشأن فيها . ومنهم المدين الموزعة ملكيته وتلحق مشروعية الدين ووجوده ومقداره وترتيبه — وان التكليف القانونى الصحيح لعمل قاضى التوزيع هو انه يفحص طلبات البائتين المتقدمين ويفصل فن يدخل منهم في التوزيع ومن لا يدخل ثم يرتب البائتين المستحقين بحسب درجاتهم ويقرر لكل منهم المبلغ الذى يستحقه ثم يصدر القائمة المؤقتة بما فصل فيه من ذلك على ان يكون لكل ذي شأن ومنهم المدين ان يناقض بما لديه من أوجه نزاع فان لم ينازع أحد في المبدأ المحدد للنقطة أو ناقض وفصل المحكمة في مناقضته أصدر القاضى القائمة النهائية . وكان ذلك منه قضاء بما اشتملت عليه القائمة . والثابت من وقائع الدعوى انه بعد ان صدر حكم رسو المزاد لمصلحة الطاعة الاولى أجرى توزيع الثمن بين البائتين وطلبت نعمت هاتم علوى الجزار

( المظنون عليها الثانية ) دين مؤخر صدقتها المحكوم لها به على تركه زوجها والمأخوذ به اختصاص على أعيانها . وقد صدرت القائمة المؤقتة بتوزيع الثمن على البائتين بحسب ترتيب درجاتهم وخصص للطاعة الاولى نصيبا وعينت درجات ديونها وأعلت القائمة إلى جميع أصحاب الشأن فلم يناقض منهم فيها إلا وزارة الأوقاف وقد فصل في هذه المناقضة في مواجهة الجميع ثم أصدر القاضى قائمة التوزيع النهائية .

د ومن حيث ان الحكم المظنون فيه الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٤٤ قال رداً على هذا الدفع د ان هذه الدعوى لا تتصل مباشرة بإجراءات التنفيذ العقارى التى تمت أمام المحاكم المختلطة فليس هناك محل للقول بأن تلك الاجراءات — بما في ذلك حكم المزاد وقائمة التوزيع — قد شملت الفصل صراحة أو ضمناً في الدعوى التى لم تطرح أمام القضاء لا بصفة أصلية ولا بطريق التبعية . وهى لو طرحت أمامها لما كان مختصاً بنظرها . على أنه مما يجدر ذكره أن حكم المزاد أو قائمة التوزيع ليس لها قوة الشيء المقضى به فيها يختص بالرابطة القانونية أساس الدعوى ( الحالية ) إذ هى سابقة عليها وخارجة عن نطاق موضوعها وعن الآثار القانونية المترتب عليها . وهذا التقرير من الحكم لا يخالف القانون ذلك أن حجية الامر المقضى التى تلحق قائمة التوزيع قبل المثلثين في إجراءاته هى حجة قاصرة على مايتت هذه القائمة في حدود ما أعدت له قانوناً من تقدير ديون البائتين وترتيب درجاتهم في توزيع ثمن العقار بينهم . وفي هذا التطاق أوجب الطعن فيها في وجود الدين ومقداره ودرجته . فإذا اقتضى مبدأ الطعن أو فصل فيه . أصبح القائمة النهائية حجية في تلك المنازعات وحدها

ديون الطاعة الأولى . وعند ما رسا المزاد عليها طلبت إعفائها من إيداع الثمن فلم ينكر عليها أحد ذلك . ولما أصبح حكم رسو المزاد نهائياً نفذته رسمياً بغير اعتراض . وعندما فتحت إجراءات التوزيع لم تناقض الوصية في القائمة المؤقتة بل دخلت التوزيع بدين خاص لها على التركة هو مؤخر صداقها . وأنه لو أن الوصيين على التصر كانا جادين فيما يعترضان به في هذه الدعوى على حصة الطاعة الأولى في العول وفي الشراء بالمزاد لأبديا اعتراضهما هذا قبل البيع أمام قاضي البيوع أو كانا استأنفا حكم رسو المزاد أو لناقضا في قائمة التوزيع المؤقتة . أما ولم يفعل شيئاً من ذلك . فإن حقيهما في إثارة هذا النزاع في دعواهما العالية يكون قد سقط لعدم إبدائه في حيته . وأنه يبدو أن الحكم قد استغنى عن التعرض لهذا الدفاع بما وقع فيه من خطأ في تطبيق المادة ٢٥٨ من القانون المدني ( التديم ) وتأويلها إذ قال أن البيع بالمزاد قد وقع - وفقاً لهذه المادة - باطلاً بطلاناً مطلقاً وكأنه أراد أن يقول أنه متى كان البطلان مطلقاً فلا محل للنظر فيما حصل الدفع به من أن الدعوى بهذا البطلان قد سقطت بعدم التمسك بها من يملكه أو بتقوية الفرص المناسبة لإبدائها أو بغير ذلك مما يزول به البطلان النسبي . مع أن الصحيح أن البطلان الذي تهرره المادة المذكورة جواز مخالفة حكمها هو بطلان نسبي . وإذن فعلى أي العاليين يكون الحكم واجب التقض انهضوره ولخطئه في تطبيق القانون وتأويله .

ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن سكوت الحكم المطعون فيه الصادر في ١١ من يونيو سنة ١٩٤٧ عن مناقشة هذا الدفاع واستقرار دلالته هو لأن الحكم الأول الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٤٤ قضى برفض الدفع

لا تمتداه إلى ما عداها من المنازعات الأخرى بين الخصوم .

ومن حيث أن أحداً من المطعون عليهم لا ينازع في وجود الديون التي حلت فيها الطاعة الأولى محل الباتين المسجلة ديونهم ولا في مقدارها أو ترتيبها إنما أقيمت الدعوى وفصل فيها الحكم المطعون فيه على أساس أن الطاعة الأولى في حلها محل الباتين وفي شرائها الاطيان بالمزاد كانت في ذلك كله معيرة بمهما لزوجها الطاعن الثاني الذي كان وصياً على القصر والذي عمل ذلك بالملم والحسابهم . وأن شرائه يقع باطلاً لأنه بوصفه وصياً عليهم ممنوع قانوناً من شراء ما لهم لنفسه بغير إذن من المجلس الحسي . ولما كان بطلان شراء الطاعن الثاني بوصفه وصياً على التصر لا يمكن إثارته كمنافضة في التوزيع لأن التلمن فيه موجه إلى انتقاد البيع ذاته للبشرى لا إلى إجراءات توزيع ثمن العين المبيعة فلا يحول دون نظر الدعوى به صيرورة التوزيع نهائياً .

ومن حيث أنه يتصل بهذا السبب من الطعن سبب آخر محصله أن الحكم المطعون فيه قد عاره قصور يطله ذلك أنه سكت عن الرد على دفاع جوهرى للطاعنين مؤداة أن الطاعة الأولى كانت تعلن تحويل الديون لها إلى الوصية على التصر في وقت حصوله وأنها أعلنتها في ٣ من فبراير سنة ١٩٣٥ بحلولها محل بنك الخصم والتوفير في دينه وفي إجراءات البيع التي كان محدداً لها جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٣٧ وحضرت الطاعة الأولى هذه الجلسة وطلبت البيع فلم يعترض الوكيل عن الوصيين على التصر على صفحتها ولا أدعى أنها مسخرة من زوجها الممنوع من الشراء بل طلب التأجيل حتى تم لجنة التسويات العقارية النظر في أمر تسوية

الناصر بعد بلوغه سن الرشد أو بإجازة المجلس  
الحسي . وثمة من ذلك لم يتحقق في الدعوى

ومن حيث انه يبين بما تقدم ان الطعن في  
الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة في  
٢ من مايو سنة ١٩٤٤ على غير أساس ويتمين  
رفضه .

ومن حيث ان بما ينمى الطاعنان على الحكم  
المطعون فيه الصادر من محكمة استئناف  
الاسكندرية في ١١ من يونيو سنة ١٩٤٧ أنه  
أخطأ في تطبيق المادة ٢٥٨ من القانون المدنى  
(التقديم) وفي تأويلها ذلك لأن حكم هذه المادة  
لا ينطبق على البيع الجبرية . ولأن الطاعن الثانى  
كان وقت الشراء — معزولاً عن إدارة التركة  
وبالتالى عن التصرف — وبذلك لم يكن يبيع مال  
التصر منوطاً به . وقد وجهت إجراءات البيع  
إلى التصر في شخص الوصين الآخرين . ولم  
توجه إلى الطاعن الثانى إلا بوصفه مديناً مطلوباً  
نزاع ملكيته .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد أقم  
على أن الطاعة الأولى كانت معيرة اسمها لزوجها  
الطاعن الثانى — في وفاة الديون والحلول فيها  
وفي إجراءات البيع . وأنه لذلك يطل الشراء  
الحاصل من هذا الأخير وفقاً للمادة ٢٥٨ مدنى  
إذ قال : « وحيث ان هذا التصرف الأخير مهما  
كان مظهره فإنه يتطوى على تمتد اتخاذ هذه  
الإجراءات من قبله إضراراً بحقوق التصر الذين  
هم تحت وصايته ولا يفتيه الاستار وراء اسم  
السيدة زوجته ..... فالشراء الذى وقع باسم  
زوجه لمصلحة أو لمصلحتها يقع باطلاً وفقاً  
للمادة ٢٥٨ مدنى . »

ومن حيث ان الثابت من وقائع الدعوى

بعدم جواز نظر الدعوى وهو الدفع المؤس  
على ما اكتسبه حكم المزداد من قوة الأمر المقضى  
بالنتيجة إلى قائمة التوزيع التى صارت نهائية .  
وأسياب هذا الحكم فيها الرد الكافى على ما يثيره  
الطاعنان في هذا السبب . على أن قضاء هذه  
المحكمة قد جرى بأن للدين المزدوجة ملكية  
بعد فوات مواعيد الطعن في إجراءات التنفيذ  
العتارى وبعد رسو المزداد — أن يطلب بدعوى  
أصلية إبطال هذه الإجراءات بما فيها حكم رسو  
المزداد لانتضاء دين الطالب أو لبطان سنده إلا  
إذا تعلق بالعين المبيعة ويأجرات التنفيذ حتى  
لغيره كأن تكون العين قد رسا مزادها على غير  
الدائن طالب التنفيذ أو يكون هناك داتون  
آخرون أعلنوا الدين بتفيه نزاع الملكية أو  
داتون من أرباب الديون المسجلة كانوا طرفاً  
في الإجراءات . ولما كانت الطاعة الأولى هى  
طالبة التنفيذ وهى التى رسا عليها مزاد العين  
الليقة فقد كان متمنياً عليها أن تسند الدفع بعدم  
قبول الدعوى إلى أن داتين آخرين أعلنوا بتفيه  
نزاع الملكية أو ان داتين مسجلة حقوقهم قبل  
تسجيل تفيه نزاع الملكية كانوا طرفاً في  
الإجراءات . وان تقيم الدليل أمام محكمة  
الموضوع على ذلك . وإذ هى لم تفعل شيئاً من  
ذلك بل اكتفت بالقول بأن مجرد عدم الطعن  
في إجراءات البيع مستط الحق في الطعن عليها  
بالدعوى الحالية — فان دفاعاً بذلك لا يعتبر  
والحالة هذه دفاعاً جوهرياً يتخير به وجه الفصل  
في الدعوى . اما اعتبار الحكم المطعون فيه  
البطالان المنصوص عليه في المادة ٢٥٨ بطلاناً  
مطلقاً . وان كان خطأ إذ هو بطلان نسبي تصححه  
الإجازة . إلا أن هذا الخطأ لا يؤثر شيئاً في مصير  
الحكم ذلك ان هذا البطلان لا يؤول إلا برفض

فيه ذلك أن تحرر حول الطاعن الثاني مستترا وراء اسم زوجته — محل المائتين المسجلة ديونهم وأن شرائه الاطيان المتروعة ملكيتها كل ذلك كان لحساب التصرف ومن مالم هذا التقرير يقتضى أولا تصفية الحساب بين القصر والطاعن الثاني وهو القائم بشأنه دعوى لم يفصل فيها بعد كما يقتضى بيان أثر ذلك ان صح في اقتضاء تلك الديون التي حصل الحلول فيها وبالتالي في الدعوى يطلان البيع .

( ظن السادة انني مالم مصطفى البسوى وآخر وحضر عنهما الأستاذ محمد حامد فهمي وعن الثاني أيضاً الأستاذ مصطفى الدوريجي بك ضد محمد علي المزاريك بصفته وآخرين وحضر عنهم الأستاذ أحمد رشدي كا حضر عن الثانية للأخيرة الاستاذان جورج ميخائيل ومحمد زهير جراه ولم سنة ١٩٦٠ سنة ١٧ ق ) .

٥٣٠

٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠

ترجيح شهادة الشهود . تقدير الأدلة . الملة الصغير .

## المبادئ القانونية

١ — ان محكمة الاستئناف بترجيحها شهادة شهود المظنون عليها على شهود الطاعنة على أن السند حرر من المورث وهو في حالة ضحية قبل وفاته بمدة طويلة — أقامت قضاءها بذلك على أدلة سائمة استخلصها من واقع ما أثبتته التحقيق أمام محكمة الدرجة الأولى وهي في هذا في جود سلطتها في تقدير الأدلة المقدمة في الدعوى والّاخذ بما اطمانت اليه منها .

٢ — الاصل أن الصغير يملك المال

أن مجلس حسي مديرية التوقية أصدر في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ قراراً بأفراد الست تمت محمد علوي ومحمد بك علوي الجزار بإدارة أموال القصر دون الوصي عبد المحسن أفندي الغفراوى ابتداء من سنة ١٩٣٤ الزراعية وبني القرار على ما نسب إلى هذا الأخير من إهماله تحصيل الذممات واستغلال أطيان القصر لنفسه واحتسابها بأجر لا يتناسب مع معدنها وعدم دفعه النفقة وعلى أن المجلس يرى أن مجهوده في تحصيل الذممات ضئيل وأنه لا يسدد الأموال الأميرية إلا بعد العجز على المحصولات وبالمجلة فإن إدارته للقرعة ليست كما يجب . وقد خلى هذا القرار بين الطاعن الثاني وإدارة أموال القصر وأقردها الوصيين الآخرين — والإدارة هي أم خصائص الوصاية التي يستطيع أن يقوم بها الوصي دون إذن من المجلس الحسي . فهو عزل منها — في المعنى — أقيم على أسباب مؤدية اليه . وهو عزل من باب أولى — من أعمال التصرف . وإذا انحلت عن الوصي صفة الإدارة والتصرف انجلت عنه أيضاً صفة تمثيل القاصر فيها . وزالت عنه بذلك كل خصائص الوصاية وأصبح بالتالي خارجاً عن دائرة الخطر الوارد في القانون . هذا إلى أن الطاعن الثاني كان ممثلاً في إجراءات البيع بوصفه مديناً وكانت هذه الاجراءات موجهة إلى الوصيين الآخرين كممثلين للقصر . فلم يكن حتى في خصوص البيع الذي انتهت اليه هذه الاجراءات — يمثل كوصي على القصر . وبذلك لا تودي المادة ٢٥٨ من القانون المدني ( القديم ) ولا المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية إلى ما انتهى اليه الحكم المظنون فيه . ومن ثم يتعين نقضه لحظه في تطبيق القانون وتأويله .

وومن حيث ان الموضوع ليس حالاً للفصل

بمدة طويلة — أقامت قضاها بذلك على أدلة ساقطة استخلصها من واقع ما أثبتته التحقيق أمام محكمة الدرجة الأولى. وهي في هذا لم تعد سلطتها في تقدير الأدلة المقدمة في الدعوى والأخذ بما اطاعت اليه منها.

« ومن حيث ان حاصل السبب الثاني ان الحكم إذ قضى باعتبار السند موضوع الدعوى هبة تمت بالتبض بقسليم السند دون بيان لمن سلم اليه السند يكون قد أخطأ تطبيق القانون لأن التسليم بالنسبة إلى الموهوب لها وهما قاصران يجب ان يكون لوصى قلم عليهما لهذا الغرض.

« ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن الأصل ان الصغير يملك المال الذي هبه اياه وصية أو مرية لى من هو في حجره وتربيته بمجرد الايجاب ولا يحتاج لقبض. وعليه لو وهب الأب لطفله شيئاً في يده أو عند مستودعه أو مستعمرة تم الهبة بمجرد قوله وهبت ولا حاجة لقبول تمام الهبة. لأن المال لما كان في قبض الأب نائب مناب قبض الصغير.

« ومن حيث ان اقرار مورث الطرفين بأنه مدين بقيمة السند موضوع الدعوى لولده القاصرين هو اقرار اعتبر الحكم للمطعون فيه ان حقيقته هبة لهما — بناء على الأسباب الساقطة التي استند اليها وهذا الاقرار من جانبه يشمل ايجاباً بالهبة عن مال في قبضه. وبه تم الهبة للقاصرين بغير حاجة إلى قبول من وصى قلم عليهما ليتسلم للسند.

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وان كان أخطأ في تقريره أن الهبة تمت بتحرير السند وتسليمه في حين انه اعتبر تحرير السند ايجاباً للهبة للقاصرين وهذا الايجاب وحده كاف لاتمام دون حاجة إلى اجراء آخر إلا ان هذا

الذي هبه اياه وصيه أو مريه أى من هو في حجره وتربيته بمجرد الايجاب ولا يحتاج لقبض. وعليه لو وهب الأب لطفله شيئاً في يده أو عند مستودعه أو مستعمرة تم الهبة بمجرد قوله وهبت ولا حاجة لقبول تمام الهبة، لأن المال لما كان في قبض الأب نائب مناب قبض الصغير.

### المحكم

« من حيث ان الطعن يبي على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون قد أخطأ تطبيق القانون كما عاوه بطلان جوهرى لأخذه بهرما أثبتت الأوراق وما قامت عليه الأدلة والقرائن من أن السند موضوع دعوى المطعون عليها قد حرر في مرض موت مورث الطرفين ذلك أن المورث المذكور قد اعتراه مرض الموت قبل وفاته بفترة من الزمن بشهادة شهود الاثبات والتي على السواء واتما انحصر الخلاف بين الطرفين في التاريخ الحقيقي الذي حرر فيه السند هل هو سنة ١٩٤٣ — التاريخ الثابت بالسند — أو قبل الوفاة بعشرة أيام. وواضح من قرينة عدم إثبات تاريخ السند ومن عدم ظهوره حتى الوفاة أن شهادة شهود الاثبات هي الصحيحة فلا ترجحها شهادة شاهدي المطعون عليها الأولى وهما كاتب عمومي عرف بتدبير مثل هذه الأمور وآخر قريب لها.

« ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن محكمة الاستئناف بترجيحها شهادة شهود المطعون عليها الأولى على شهود الطاعة على أن السند حرر من المورث وهو في حال صحته قبل وفاته

لم يتحقق لوجود اختصاص لبك مصر وآخر للسيدة حليمة إبراهيم على ذات العين الميعة وقائياً . ويجب التقرير بقوله الزمن تأمينا لهذه الديون .

« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن سرد وقائع النزاع قال « وبما أنه بالرجوع إلى هذا الاقرار يتضح أنه جاء فيه صراحة أن مبلغ ٤٢٠ ج قيمة الدين المطلوب به خصم من ثمن الـ ٨ ف وكسور كما ذكر فيه أن جودة عبان اللاهوني مستند لطلب الرهن الخاص بهذا الدين بعد أن يتحقق من خلال الـ ٨ ف من اختصاصات وديون مسجلة أخرى . وبما أن خصم دين الرهن المتوقع على الأربعة أفدنة يترتب عليه قانوناً زوال هذا الدين أما قول المستأنف عليهما الأول والثاني ( الطاعن والمطعون عليه الأول ) أنه مذكور في الاقرار أنه ظهر عدم خلو الـ ٨ ف وكسور يبق الرهن تأمينا لما يوجد على الأربعة أفدنة فهو ما لا يملكه اللذان ولو وافق المدين على ذلك بمجرد اقرار كهذا لأن الرهن لا ينشأ بعد أن يسدد الدين الخاص به الا بأجراءات أوجب القانون اتباعها وليس منها هذا الاقرار العرفي والغير مسجل . »

« ومن حيث أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود وتقرير ما ترى أنه كان مقصود المصادين مستمينة بطرود الدعوى وملاساتها . ولما كان الحكم قد استظهر عن عبارة الاقرار المشار اليه — ومن تسليم المطعون عليه الأول الاطيان الموهوة لمالكها في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٣٠ وقائياً في حيازتهم أن دين الرهن قد اتضح بالرفاه من ثمن البيع وقائياً للمطعون عليه الأول — وكان هذا الذي استخلصه الحكم استخلاصاً سافهاً تخميناً عبارة الإقرار —

الخطأ لا تأثير له في النتيجة التي انتهى اليها الحكم . » ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويعين رفضه .

( طعن سيده سليمان عليه وحضر عنها الاستاذ ناقد عبد السبع للتدبير ضد الست خضره على عثوث بصفتها وآخر رقم ٩٧ سنة ١٨ ق بالمدينة السابعة ) .

٥٣١

٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠

تفسير العقود .

## المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود وتقرير ما ترى أنه كان مقصود العاقدين مستمينة بطرود الدعوى وملاساتها .

## الحكم

« من حيث أنه يتحصل في أن الحكم للمطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن بالزام المطعون عليه الأول بضمانة وتضامن مورث الباقيين من المطعون عليهم بأن يدفعوا اليه مبلغ ٤٢٠ ج مصرياً وحسب الدين الموهوة تأسيساً على الاقرار المؤرخ ٢٠ من ابريل سنة ١٩٣٠ بمقوله أنه يتضمن تخالفاً عن هذا الدين المؤمن بالرهن . إذ قضى الحكم بذلك . منح الاقرار المشار اليه . ذلك ان عبارة لا قيد تخالفاً عن دين الرهن بغير قيد أو شرط بل بخالصة مشروطة بخلاف العين الميعة وقائياً من المطعون عليهما الثاني والثالث إلى المطعون عليه الأول في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٣٠ من الحقوق العينية عدا دين البنك العقاري — وأنه لما كان هذا الشرط



الحكم

« من حيث ان سبي الطعن يتصلان في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض دعوى صحة ونفاذ عقد القسمة المحرر في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤١ بين من آلت إليهم تركه للمرحومة الست قوت عمر المنداوى بمقتولة أن المطعون عليها وإن كانت وقعت عقد القسمة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤١ كما وقعه مورث الطاعنين وشريكتهم الست زاهية إلا أن الشريك الرابع المرحوم عبد المجيد سعد المصرى توفى في أغسطس سنة ١٩٤١ قبل أن يوقعه فأصبح العقد معلوم الأثر قانوناً ولا يصححه أن يكون ورثة هذا الشريك المتوفى قد وقعوه بعد وفاته ذلك لأن القسمة تبطل إذا لم يتفق عليها كل الشركاء، وإن عقد القسمة الذى لم يوقعه أحد الشركاء يعتبر إيجاباً موجهاً إلى هذا الشريك يسقط بوفاته ولا يستطيع ورثته أن يقوموا مقامه فى القبول لأن الإيجاب يسقط بوفاته الشخص الموجه إليه، ووجه الخطأ فيمابنى عليه الحكم قضاءه أن عقد القسمة الذى لم يوقعه أحد الشركاء هو عقد ملزم لمن وقعته، وأن لورثة من لم يوقع الحق فى التوقيع على العقد فيصبح العقد بنتاً عن أى طعن .

« ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن تركه للمرحومة الست قوت عمر المنداوى انقسمها من آلت إليهم بمقتضى عقد قسمة ابتدائى حرر فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ حدد فيه أجل تحرير العقد النهائى ونص فيه على جزاء يوقع على من يتخلف من الشركاء عن التوقيع، وقد وقع العقد مورث الطاعنين والمطعون عليها والست زاهية ولم يتخلف عن التوقيع من الشركاء سوى المرحوم الشيخ عبد المجيد سعد المصرى - الذى

لما كان ذلك كان التمس عليه بالمسح لا مبرر له .  
« ومن حيث انه يخلص مما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

( طعن الشيخ حسن على ابراهيم الجلال وحضر عنه الأستاذ عبد الرحمن أبو النصر ضد جوده عثمان خليل اللاهوتى وآخرين وحضر عن الثانى الأستاذ عبد المجيد عبد الجواد نائباً عن الأستاذ عمر عمر بك رقم ١٠٤ سنة ١٨ ق بالهيئة السابقة ) .

٥٣٢

٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠

عقد قسمة . توقيع الشركاء ما عدا واحداً . وفاته قبل التوقيع . توقيع لورثة . أثره .

المبدأ القانونى

عقد القسمة النهائية الذى يوقعه بعض الشركاء لا يعتبر باطلا لعدم توقيعه من جميع الشركاء بل يعتبر ملزماً لكل من وقعته ولا يجوز لأحد منهم التحلل من التزامه بحجة تخلف أحد الشركاء عن التوقيع بل يظل العقد قائماً وللشريك الذى لم يوقعه أن يقره متى شاء . والبطلان هنا نسبي لا يبنى انقضاءه به إلا للشريك الذى لم يكن طرفاً فى العقد ويكون لورثته من بعده لأن عقد القسمة ليس من العقود التى لشخصية عاقديها اعتباراً فى ابرامها لأنها لو لم تتم بالرضا جاز إجراؤها قضاءً (١) .

(١) سبق لمحكمة النقض أن قضت بهذا للبدا فى الحكم الصادر فى ٥ يونيو سنة ١٩٤٧ الطعن رقم ١٦٦ سنة ١٦ ق .

وقمه لإيجاب لا لشخص الشريك الآخر بالقات بل لكل من يملك نصيبه - فلا ينقض بوفاته ذلك الشريك .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى صحة وقفا عقد القسمة المحرر في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ ( والمعدل تاريخه إلى سنة ١٩٤١ ) والموقع من المطعون عليها ومورث الطاعنين والسلمة زاهية والتي لم يتخلف عن توقيعه من الشركاء الأصليين سوى المرحوم عبد المجيد سعد المصري فوقمه ورثته - إذ قضى بذلك استناداً إلى أن المطعون عليها يحق لها - رغم توقيعهما العقد - أن تتحدى بعدم توقيع المرحوم عبد المجيد سعد المصري - وأن تعتبر العقد غير ملزم لها لوفاته دون توقيعه ولأن ورثته لا يستطيعون قبول العقد بعد وفاته يكون قد خالف القانون وتبين قضه .

( طعن طاهر بك سعد المصري الذى توفى وحل محله ورثته وحضر عنهم الاستاذ زكي الطوخى ضد الست نصيبه سعد بك المصري رقم ١٠٦ سنة ١٨ في بلقية السابقة ) .

٥٣٣

٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠

خطاً في تجميع القانون وتطبيقه . لجنة التدبير .

المبدأ القانوني

جرى قضاء محكمة النقض بأن لجنة التقدير ليست هيئة قضائية تفصل في خصومة وإنما هي هيئة إدارية ومتى كان الأمر كذلك فإن البطلان لا يلحق بقرار اللجنة إذا اشترك في إصداره عضو لم يسبق له أن حضر جلسة سمعت فيها أقوال الطاعن ذلك لأن اللجنة تصدر قرارها بناء على ما قدمه الممول إلى

توفى في أغسطس سنة ١٩٤١ ، توقع ورثته العقد في تاريخ قبول المطعون عليها - وهو ما رجحه الحكم المطعون فيه - أنه في خلال سنة ١٩٤٥ - وقد رفع مورث الطاعنين الدعوى الحالية طالباً بالحكم بصحة وقفا عقد القسمة، بعد أن أصبح يحمل توقيع جميع من آلت إليهم تركه الست قوت عمر الهنداوى - فدفعت المطعون عليها الدعوى بأن عند القسمة رغم توقيعها عليه أصبح مجرداً من أى أثر قانوني لأن أحد الشركاء وهو المرحوم عبد المجيد سعد المصري لم يوقعه - وأن توقيع ورثته في سنة ١٩٤٥ لا قيمة له ... وقد سايرها في هذا الحكم المطعون فيه وقضى برفض الدعوى .

« ومن حيث أن عقد القسمة النهائية الذى يوقعه بعض الشركاء لا يعتبر باطلا لعدم توقيعه من جميع الشركاء بل يعتبر ملزماً كل من وقمه ولا يجوز لأحد منهم التحلل من التزامه بحجة تخلف أحد الشركاء عن توقيع العقد ، بل يظل العقد قائماً وللشريك الذى لم يوقعه أن يقره متى شاء وهو ما سبق لهذه المحكمة أن قضت به في الحكم الصادر في ٥ من يونيو سنة ١٩٤٧ بتقريرها أن بطلان عقد القسمة في هذه الحالة هو بطلان نسبي لا يمتد إلى بقية الشركاء الذى لم يكن طرفاً في العقد ( الطعن رقم ٣٣٣ سنة ١٦ قضائية ) .

« ومن حيث أن حق الشريك الذى لم يوقع العقد في إقراره يظل قائماً له ما بقيت حالة الشروع ويكون لورثته من بعده إذ عقد القسمة ليس من العقود التى لشخصية عاقدتها اعتبار في إبرامها لأنها لو لم تتم بالرضا جاز إجرائها قضاء ولا يحول دون مباشرة الورثة هذا الحق كون العقد الذى لم يوقعه أحد الشركاء من خص بنصيب مفرز فيه يعتبر بمثابة إيجاب موجه إلى ذلك الشريك فلا خلافة فيه إذ هو في قصد من

الدولة وإصدار قرار اللجنة فإن هذا الإقرار يكون باطلا .

« ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن لجنة التقدير ليست هيئة قضائية تفصل في خصومة وإنما هي هيئة إدارية . ومتى كان الأمر كذلك فإن الإعلان لا يلحق بقرار اللجنة إذا اشترك في إصداره عضو لم يسبق له أن حضر جلسة سمعت فيها أقوال الطاعن — ذلك أن اللجنة تصدر قرارها بناء على ما قدمه الممول إلى مصلحة الضرائب من إقرارات وبيانات وما تقدمه المصلحة إلى اللجنة من ملاحظات أما حضور الممول بنفسه أو بوكيل عنه أمام اللجنة لإبداء أقواله فإنه ليس لازماً لصحة قرار اللجنة ، على ما تشير إليه المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

« ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

( طعن عبد الرزاق حسين محمود وحضر عنه الاستاذ فهمي سعد نائباً عن الاستاذ محمد شعير ضد وزير المالية بصفته وحضر عنه الاستاذ توفيق عطية رقم ١٢٣ سنة ١٨ ق بالهيئة السابقة ) .

مصلحة الضرائب من إقرارات وبيانات وما تقدمه المصلحة إلى اللجنة من ملاحظات أما حضور الممول بنفسه أو بوكيل عنه أمام اللجنة لإبداء أقواله فإنه ليس لازماً لصحة قرار اللجنة طبقاً لما تشير إليه المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ .

المحكمة

« من حيث أن الطعن يبنى على سبب واحد حاصله خطأ الحكم في تفسير القانون وفي تطبيقه ، ذلك أنه اعتبر لجنة التقدير لجنة إدارية ورتب على هذا الاعتبار رفض دعوى الطاعن بإعلان قرارها للمطعون فيه في حين أنها لجنة ذات اختصاص قضائي . ومتى ثبت لها هذه الصفة لزم أن تراعى في الإجراءات أمامها قواعد قانون الرافعات المرافعات وأحكامه ومنها أنه لا يجوز أن يشترك في الدعوى غير أعضاء اللجنة الذين سمعوا أقوال الممول ودفاعه — ولما كان أحد أعضاء اللجنة الذين سمعوا أقوال الطاعن ودفاعه لم يشترك في

## قضاء محكمة الاستئناف بالإسكندرية

( القضاء المدني )

٥٣٤

محكمة استئناف مصر

١٨ يناير سنة ١٩٤٨

بيع جزاف - تمرفه - بيع الأشياء المستقبلية - أنواعه  
محكمة

المبادئ القانونية

١ - يتميز البيع جزافاً عن بيع الأشياء المستقبلية بأن يكون المبيع موجوداً فعلاً وقت التعاقد وغاية الأمر أنه حصل يمينه بلا تقدير أى بلا كيل أو وزن إن كان عاماً يكال أو يوزن أما بيع الأشياء المستقبلية فلا يشترط فيه ذلك بل يكفي أن يكون وجود المبيع فيه محتملاً .

٢ - بيع الأشياء المستقبلية نوعان . الأول يجازف فيه المشتري في وجود المبيع نفسه وهو ما يسمى بيع غرر كبيع أوراق البانصيب أو بيع الصياد ضربة شبكته . والثاني يجازف فيه المشتري في قدر المبيع وكميته فقط كشراء الفحم الذى ينتج من قاطرات السكة الحديد في مدة مستقبلية ومنطقة معينة .

٣ - وحكم النوع الأول أنه ينعقد منجزاً ويجب على المشتري أداء الثمن مهما

كانت النتيجة وجد المبيع أو لم يوجد . وحكم النوع الثانى أن يكون مطلقاً على شرط وواقف هو وجود المبيع في المستقبل فإذا وجد المبيع فإن البيع ينعقد بين الطرفين بقطع النظر عن مقداره وكميته ويجب على المشتري أداء الثمن وإذا لم يوجد المبيع في المستقبل لم ينعقد بين الطرفين بيع لفقد أحد أركانته وفي هذه الحالة لا يجب على المشتري أداء الثمن . ويشترط في النوعين أن يكون وجد المبيع وعدم وجوده متروكاً رهن ظروف لا دخل لأحد المتعاقدين فيها .

المحكم

• حيث أنه عن الموضوع فإن المتأنف عليه أقام هذه الدعوى ابتداءً على مصلحة السكة الحديد المصرية المتأنفة بصحيفة أعلنها بها بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ وقال فيها أنه بمقتضى عقد مؤرخ في ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ج اشترى من مصلحة السكة الحديد بطريق المزايدة المسمى الفحم الرجوع بمنطقة الحضرة بالإسكندرية عن السنة المبتدئة في ١/١١/١٩٤٢ والنتية في ٣١/١٠/١٩٤٣ وذلك في مقابل ثمن قدره ٣٤٠٠ ج على أقساط دفعها بأكملها في مواعيدها المحددة بالاتفاق .

وأنه أى المتأنف عليه عند قدرته الفحم

العقد المبرم بينهما عدم مسئولية المستأنف عن كية الناتج . كما ارضى شراء شيء مقفل غير محدد القدر والعقد شرعية المتعاقدين .

وفي يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أصدرت محكمة الدرجة الأولى حكماً بالزام المستأنف بأن تدفع للمستأنف عليه و ٢٠٠ م ٢٨٠٨ ج والمصاريف المناسبة ومبلغ ٣٠٠ قرشاً مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . فرغت عنه مصلحة السكة الحديد المستأنفة الاستئناف للحال لأسباب تلتخص فيما يأتي : —

أولاً — مشروط بالبند الأول في شروط العقد المبرم بين الطرفين أن المصلحة لا تضمن كية الناتج من الفحم عما كانت عليه لأي سبب كان فليس للتباعد الحق في مطالبته المصلحة بأي تعرض وهذا الشرط صريح في عدم مسئولية المصلحة عن النقص الذي يدعيه المستأنف عليه في دعواه فمن الواضح إذن أن بيع الفحم الرجوع للمستأنف عليه كان يعماً جزافاً عن شيء غير محدد الوحدة والسعر وقد قبل تحمل نتائجها قلت الكية أو قصت .

ثانياً — أن قرار تسير القاطرات بالمازوت بدلاً من الفحم كان قد صدر في أغسطس سنة ١٩٤٠ أي قبل التعاقد الذي تتمتع المسأف عليه في سبتمبر سنة ١٩٤٢ بأكثر من سنتين كابدته في تنفيذ تدريجاً في منطقة الحضرة موضوع التعاقد من نوفمبر سنة ١٩٤٠ فغير صحيح إذن ما يقرره المستأنف عليه من أنه فوجيء بصدد هذا القرار بعد إتمام التعاقد وقد نشر في حية بالجرائد السيارة ويدعي أن المسأف عليه أول من يعلم به لأنه من تجار الفحم الرجوع وبمحكم اتصاله بالمصلحة سنوات طويلة لشراء هذا الفحم ومن أجل ذلك أيضاً لا محل للقول بأن نعت

الناتج في هذه المنطقة بمبلغ ٣٤٠٠ ج وضع نصب عينيه موضع الاعتبار أن هذه المنطقة تنتج عادة في السنة حوالي ٣٥٠٠ متراً مكعباً . وقد أتت بالفعل في سنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ مقدار ٣٥٠٠ متراً مكعباً وفي سنة ١٩٤١ — ١٩٤٢ مقداراً ٣٦٠٠ متراً مكعباً .

إلا أنه فوجيء بمجرد بدء تنفيذ التعاقد بقرار أصدرته مصلحة السكة الحديد عدلت فيه الطريقة التي كانت تستعملها في تشغيل القاطرات وهي طريقة الفحم واستبدلت بها طريقة أخرى وهي جعل وقود القاطرات مادة المازوت .

وكان لهذا القرار أثره في كية الفحم الناتجة في كل شهر فقد تضاعفت وهبطت فوراً من ٣٠٠ متر مكعب شهرياً إلى ٢٠ متر فقط . وهذه الكية المألت أن انصدمت وأصبح المسأف عليه لا يستولى على متر واحد من الفحم حتى انتهت مدة العقد .

والثابت من سجلات قسم الواجبات بالمصلحة أن كية الناتج في مدة التعاقد لم تبلغ سوى ٩٦ متراً مكعباً . وقد أعلنت المصلحة في السنة التالية رغبتها عن بيع الناتج على أساس أنه يقدر بـ ٩٦ متراً مكعباً لا غير .

وإنه قد شكاً أمره إلى المصلحة طالباً بحاسبه على ٩٦ متراً لواقع ١٠٠ قرش وهو الثمن الفعلي للمكعب في ذلك الوقت .

لذلك فإنه يطلب الحكم عليها برد ما استلته منه بغير وجه حق وبلا سبب وهو الفرق بين مادفمه ومقداره ٣٤٠٠ ج وبين ثمن ما استلته ومقداره ٩٦ ج أي ٣٣٠٤ ج مع المصاريف وأتعاب المحاماة والتأخير الخ .

وحيث أن المستأنف قد رفضت الدعوى بأن المسأف عليه قد ارضى في البند الأول من

الوقوف في محطات متعددة يترتب عليه نقص في كمية الفحم الناتج من هذا القطار عن ذي قبل لذلك رأت المصلحة أن تحاط وتمس على عدم مسئوليتها عن النقص الناتج عن هذه الحالة .

ومن هذا يتبين أن هذا الشرط لا يمكن أن يعاوى معنى تحويل وقود القطارات في هذه المنطقة من الفحم الى المازوت لأنه شرط كما قالت محكمة الدرجة الأولى ينصب على التعديل في تشغيل القطارات لا القطارات .

وقد قالت المصلحة في مذكرتها الختامية ان القطارات تشمل القطارات والبريات المتطورة محاولة منها للوصول الى نتيجة هي أن التعديل في تشغيل القطارات معناه تعديل في تشغيل القطارات. ولكن قولها هذا مردود بأن موضوع التعاقد كان الفحم الناتج من القطارات فلو كان الغرض عدم مساهمتها عن تعديل في تشغيل هذه القطارات لما ترددت في النص على ذلك صراحة لاسيما وان معنى التطار يخالف معنى الاطارة فالتعديل في تشغيل التطار يتصد منه بداية تعديل في مواعيده أو وقوفه وعدم وقوفه في محطات معينة . أما القاطرة فهي الماكينة الجارة ولم يشمل النص صراحة عدم مسئولية المستأفة عن نقص الناتج بسبب تحويل طريقة تشغيلها ولا يمكن أن يظن بأن مصلحة السكة الحديد تنيب عنها الانقاط الفنية فتعبر في المقدم عن يعاى لفحم القطارات بأنه بيع لفحم القطارات .

كما ان المصلحة رأت عدم مسئوليتها في حالة اقفال بعض محطات منطقة التعاقد فصت في العقد على عدم مسئوليتها عن نقص كمية الفحم الناتج عن اقفال هذه المحطات . وأيضاً نصت على عدم مسئوليتها عن النقص الناتج عن أى سبب آخر - والمفهوم من هذا النص الاخير أن

وقت التعاقد قد انصرف الى أن التحويل سيكون في منطقة أخرى غير منطقة الحضرة موضوع التعاقد .

وحيث انه عن السبب الاول فان البد الاول من المقدم ينص على أن المصلحة لا تضمن كمية الناتج من فحم الرجوع أو المداخن أو الجلبخ في أى محطة أو منطقة وإذا قصت هذه الكميات عما كانت عليه في أية سنة من السنوات السابقة حتى ولو كان ذلك بسبب تعديل في تشغيل القطارات أو بسبب اقفال محطات أو لاي سبب آخر فليس للتعهد حتى في المطالبة بتعويض ما ،

وحيث ان مدلول هذا الشرط لا يمكن أن يؤدي بانهى الرأى الى أن مصلحة السكة الحديد قصدت منه أن تتولى على مبلغ ٣٤٠٠ ج من المستأف عليه وأن تكون في حل في اليوم التالى من عدم توريد الفحم له بتحويل تسير قطاراتها في منطقة التعاقد من الفحم الى المازوت ولكن المفهوم بداية وقد أعلنت المصلحة عن الفحم ككل عام سابق انها تنوى تسير قطاراتها في هذه المنطقة بالفحم ولولا ذلك لما قدم المستأف عليه وغيره الى المزايدة في شرائه وكل ما في الامر انها في هذا الشرط أعفت نفسها من تحديد الكمية المبيعة لأن هذه الكمية لم تكن في واقع الامر موجودة وقت التعاقد بل كانت مستقبلة توجد تايها فلا يمكن ضبط مقدارها على وجه التحديد مقدما . كذلك اشترطت المصلحة عدم مسئوليتها فيما اذا نشأ نقص في الفحم المبيع عن معدل السنوات السابقة بسبب تشغيل القطارات ومعنى هذا مثلا أن لا يقف أحد القطارات التي تمر في منطقة التعاقد إلا في محطة واحدة بدلا من محطتين أو ثلاث محطات وعدم

في ياديه الامر لدى المزايدين في الشراء من عرض المصلحة انها سوف تصل بكمية الفحم إلى هذا المقدار الصغيرة بالنسبة للتين السابقة بسبب اتوائها تشغيل قاطراتها بالمازوت لما تقدم لها أحد منهم قابلاً للشراء بالمبلغ المدفوع المسأف عليه. يؤيد هذا الفحم أن المصلحة في سنة ١٩٤٤ وهي السنة التالية اضطرت ان تحدد كمية صغيرة إذ تعاقدت مع آخر عن ٩٦ متراً مكعباً تحت الزيادة والعجز يباع منها حوالي ٣٣٦ جنبها فقط (راجع العقد المرفق بالحافطة رقم ٦ الملف الابتدائي).

ويؤيده أيضاً القرينة العقلية المستفادة من أن التعاقد على شراء لحم يتوله من تشغيل القاطرات في منطقة معينة حتى وعقلاً ان القاطرات تشتغل في هذه المنطقة بالفحم لا بمادة أخرى. وأنه يترتب على هذا كما قالت محكمة الدرجة الاولى ان المسأفة وقد التزمت ببيع الفحم الراجع من قاطراتها في جهة معينة وفترة معينة قد التزمت ضمناً بأن يكون تشغيل هذه القاطرات بالفحم في هذه المنطقة بعينها وفي هذه الفترة بالذات.

وحيث ان هذا السعي في فهم قصد الطرفين يتصل به الكشف عن طبيعة العقد القانونية. وفي هذا قال المسأف عليه في شرح دعواه امام محكمة الدرجة الاولى انه يبيع أشياء مستقلة وكرر ذلك امام هذه المحكمة ولكن محكمة الدرجة الاولى وصفت بأنه يبيع جراف غير محدد الوحدة وسعرها.

وحيث انه من شروط البيع جرافاً أن يكون المبيع موجوداً فعلاً وقت التعاقد وغاية الامر انه حصل يديه مجموعاً بلا تقدير أى بلا كيل أو وزن إن كان عاماً يكال أو يوزن. أما يبيع الأشياء المستقلة فلا يشترط فيه ذلك بل يكفي أن يكون وجود المبيع فيه محتملاً.

يكون السبب عاملاً للأسباب السابقة ومؤدياً إلى قصص في الناتج على أن تكون مادة الوقود للقاطرات هي الفحم بطبيعة الحال كما أسلفت المحكمة للمازوت الذي لا ينتج شيئاً.

وحيث انه ما دام ان العقد لم ينص فيه صراحة على عدم مسئولية المصلحة في حالة تشغيل القاطرات بالمازوت دون الفحم فيكون هذا الذي تنهيه المحكمة في الاستثناء على ارادة المتعاقدين منصوص العقد ليس فيه ما يخالف القانون الآن. لان القانون لا يمنع المحكمة من تغيير المشرطات وجلاء الغامض منها طبقاً لما يقتضيه نوعها وطبيعتها. كما أن التفسير إذا لم تكن ارادة المتعاقدين صريحة لا يعتبر خروجاً على العقد الذي هو شريعة المتعاقدين لان من واجبات القاضي في حالة الغموض أن يبين هذه الارادة بالرجوع إلى نفس العقد أولاً وان أعجزه ذلك قال للمرف الجارى والمادة والعادلة.

ومن ثم تكون المحكمة في حدود سلطتها إذا هي استطاعت ارادة المتعاقدين من بنود العقد قائلة انه لم تكن نية المصلحة الباتمة عند التعاقد فتمتعده على الاستيلاء على هذا المبلغ الكبير من المشتري دون أن تورد له في اطلاقاً، أو انها تورد له القليل منه بحجة أنها أرادت (من جانبها فقط) تشغيل قاطراتها بالمازوت دون الفحم كذلك لم تكن نية المشتري في ذلك الوقت منصرفة إلى أن يدفع هذا الثمن الباهظ حتى ولو عدلت المصلحة عن تشغيل القاطرات بالفحم وكانت نتيجة ذلك هبوط الناتج هبوطاً فاحشاً عن معدل التين السابقة كما حصل فعلاً إذ كان الناتج في سنة ١٩٤١ مقدار ٢٦٣٠ متراً مكعباً. وفي سنة ١٩٤٢ مقدار ٢٥١٥ متراً مكعباً. أما في سنة ١٩٤٣ الخاصل فيها التعاقد فهبط الناتج إلى ٤١٦ متراً مكعباً فقط. لا شك انه لو كان مفهوماً

« وحيث انه تطبيقاً لذلك في الدعوى الحالية نجد أن المسألة ( مصلحة السكة الحديد ) تعاقدت مع المسائق عليه في ١٤ / ٩ / ١٩٤٢ على أن تباع له الفحم المرجوع الناتج من قاطراتها في منطقة الحضرة وملحقاتها عن مدة سنة مستقلة تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٤٢ وتنتهي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٣ ( حافظلة المصلحة رقمه الملف الاستئنافي ) أي أن في وقت التعاقد لم يكن الفحم المباع قد وجد بعد ولكن وجوده كان أمراً محتملاً . ومن ثم فإن الوصف الصحيح للعقد هو أنه عقد بيع لأشياء مستقلة .

« وحيث انه لذلك يتمتع البحث في المادة ٢٥٠ مدني وما إليها من أحكام البيع جزافاً التي ساقها الدفاع عن المسائق وبغني الجهة الأخرى البحث في أحكام بيع الأشياء المستقلة .

« وحيث أن حكم هذا البيع يختلف باختلاف ما إذا كان يقصد به مجازقة المشتري في وجود المبيع نفسه أو مجازفته في قدر المبيع وكميته فقط . ففي الحالة الأولى يكون بيع غرر أي من العقود الاحتمالية المحضة التي يكون فيها المبيع عبارة عن مجرد الأمل في وجود الشيء وتوقع الحصول عليه ولكن ليس هو الشيء المستقل نفسه . ولذلك يسمى أيضاً بيع الأمل أو بيع الحظ كبيع أوراق اليانصيب أو بيع الصيد خربة شبكته فقد يقع فيها صيد أو لا يقع . وهذا البيع يتمدد منجزاً ويجب على المشتري أداء الثمن مهما كانت النتيجة وجد المبيع أو لم يوجد . وفي الحالة الثانية يعتبر البيع معلقاً على شرط واقف هو وجود المبيع في المستقبل فإذا وجد المبيع فإن البيع يتمدد بين الطرفين ويقطع النظر عن مقدار وكميته على شرط أن يكون لها قيمة لأن النافه يعتبر قانوناً في حكم المعدم . وإذا لم يوجد البيع في المستقبل لم يتمدد

بين الطرفين بيع لفقد أحد أركانه وفي هذه الحالة لا يجب على المشتري أداء الثمن . ويجب على البائع رد الثمن المدفوع له لأن البيع لم يكن معلقاً على مجرد الأمل . ولمعرفة ما إذا كان بيع الأشياء المستقلة عقداً احتمالياً معضاً أو عقداً معلقاً على شروط يجب الرجوع أولاً إلى شروط المتعاقدين والنزول على حكمهما فيها . فإذا أغضلا بيان قصدهما فيها وجب استخلاص نيتهما من مقدار الثمن في العقد فإذا كان الثمن معادلاً لقيمة المبيع أو قريباً منها وجب اعتبار البيع عقداً معلقاً على شرط وجود المبيع . أما إذا كان الثمن قليلاً وانقضت النسبة بينه وبين قيمة المبيع فالراجح أن العقد من عقود الأمل والحظ . . . ومع ذلك إذا قامت الشبهة في استعلاء نوع العقد وجب على القاضي ترجيح اعتباره معلقاً على شرط وجود المبيع وذلك لأن العرف قد جرى بأن المشتري لا يجازف في وجود المبيع نفسه وبأنه إنما يذلل الثمن في مقابل شيء محقق ولذا يجمع الشراح على أن بيع الحظ أو النذر هو الاستثناء .

( أنظر شرح البيع لتجيب الملل بأشأ صحيفة ١٢١ وما بعدها والمراجع المنوه عنها في تلك الصفحات ) .

« وحيث انه بتطبيق هذه الأحكام على الدعوى الحالية يتبين ما يأتي :

١ - أن البيع موضوع الدعوى لا يعتبر من عقود الحظ والأمل التي هي احتمالية معضه بل هو يتناول بيعاً معلقاً على شرط واقف هو وجود الفحم المباع مستقبلاً خصوصاً وأن الثمن المسمى في العقد كبير لا يعقل أن المشتري وهو المسائق عليه يدفعه في مقابل شيء غير محقق مجازفاً في وجود الفحم المباع نفسه .

٢ - متى وضع أن هذا البيع كان معلقاً على



المستأنفة لاستهلاكها المازوت في تشغيل قاطراتها بدلا من الفحم تنفيذاً للقرار المقدم منها في الحافظة رقم ٥ من الملف الاستئنافي. فإذا صح القول ان العقد انعقد بمجرد أن وصلت كمية الفحم إلى الحد الذي لا يمكن ان يقال عنده انها تافئة. وانه لذلك كان منعقداً عندما استولى المستأنف عليه على ٤١٦ متراً منهما من الفحم المبيع إذا صح ذلك يجب أن لا يفتى عن البال ايضاً وقد قام العقد ان لا تقف المستأنفة بوصفها طرفاً فيه حافلاً دون استمتاع المستأنف عليه بكل ما كان يمكن أن تدره الصفقة عليه من ثمرات فيما لو تركت أمورهما إلى طبيعتها كما كانت في السنين السابقة — أما وقد تدخلت المستأنفة أثناء سريان مدة العقد ومنعت بفعلها انتاج الفحم تباعاً مع مر الشهور فأنها تكون بذلك قد أخلت بالزامها ككفالة بتسليم المبيع ويمكن للمستأنف عليه نتيجة لذلك الحق في فسخ العقد بعد ان انعقد لتأخرها في التسليم خصوصاً وانه قد انقضى بتاريخ ٣١ / ٧ / ١٩٤٣ أى في أثناء مدة العقد كاعتراض المستأنفة في الصحيفة السابقة من مذكرتها الختامية .

وحيث انه على هذا الاعتبار الأخير يكون الحكم المستأنف إذ خصم ثمن الـ ٤١٦ متراً مكعباً من الفحم من الثمن المدفوع عقداً ولكن على أساس أن العقد كان قائماً بظهور هذا المقدار من الفحم ويكون محققاً في رد باقي هذا الثمن للمستأنف عليه على أساس انه فسخ لعدم قيام المستأنفة بالزامها ولم تقدم الفحم الرجوع للمستأنف عليه في حدود ما التزمت به .

وبما ان الكمية التي كان يتوقع المستأنف عليه الحصول عليها هي ٢٣٩٨ متراً مكعباً كما جاءت في الحكم المستأنف مستخرجة من تصفيع

شرط وجود المبيع يتعين البحث فيما إذا كان المبيع وجد وتحقق الشرط حتى يمكن ان يقال ان المبيع انعقد بين طرفيه .

وحيث ان هذا البحث يتصل لازماً في هذه الدعوى بقصد المتعاقدين الذي سبق ان بينته المحكمة وانتهت فيه ان بينهما لم تكن منصرفاً إلى احتمال هبوط الناتج من الفحم هبوطاً فاحشاً عن معدل ما تنج في السنوات السابقة ومقداره حوالي ٥٣٠٠ متراً مكعباً إلى ٤١٦ متراً مكعباً فقط . وبلغت آخر ان مجازة المستأنف عليه عند التعاقد في قدر المبيع وكميته لم تكن في واقع الأمر الا في الحدود المعقولة بالنسبة لما كان ينتج في السنين السابقة .

وعلى ذلك فإنه على ضوء ما تقدم يمكن القول انه ما دام ان المبيع لم يوجد بالكمية التقريرية التي قصدتها المتعاقدان وقت العقد . فان الشرط الواقف لم يكن يتحقق . وعلى ذلك يكون المبيع لم ينعقد . ولم يجب على المشتري وهو المستأنف عليه اداء الثمن .

على انه قد ينظر إلى البحث من ناحية أخرى فيرى ان المبيع وجد بوجود الـ ٤١٦ متراً مكعباً وان هذا المقدار ليس تافهاً حتى لا يتحقق لوجوده الشرط الواقف . ولذلك يكون المبيع قد انعقد بين الطرفين بقطع النظر عن قلة هذا الناتج عن معدل السنوات السابقة ومن ثم فلاحق للمستأنف عليه في استرداد شيء من الثمن المدفوع غير ان هذا النظر قد يكون سليماً لو جردت الدعوى من الصروف التي تلاعبها ذلك وان وجود المبيع كاملاً وعدم وجوده في اليوم المستقبلي ينبغي أن يكون متروكاً ضمن ظروف لا دخل لأحد المتعاقدين فيها وقلة الناتج هنا في الفحم لم تكن وليدة الظروف . وانما كانت بفعل

ومدلول هذه المذكرة أن المصلحة لم تضر  
قراراً. أما بالتحويل بل هي تجربة أن نجحت  
عممتها. وأنها رأت البسبلة في قاطرة في مختلف أنحاء  
القطر وبطريق التدرج. ولم يبين في المذكرة متى  
تصل أو متى وصلت الأدوات اللازمة للتنفيذ.  
وظاهر من ذلك أن أمر هذه المذكرة  
وموافقة مجلس الإدارة عليها لا يعدو أن يكون  
أجراء داخلياً كالذي تتخذه أي مصلحة من المصالح  
الحكومية. فإن علم به الجمهور أو توهت عنه  
الصحف فلا يكون غالباً إلا علماً أو توجهاً  
ناقصاً لا يفيد مدى الأجراء وبه تنفيذ على وجه  
التحديد. ولا يصلح أساساً لتعاقد قد يؤخذ به  
المتعاقدون.

وكيف يمكن أن يؤخذ المستأنف عليه  
بعلمه بهذا الأجراء ودخاله عن ذلك الطريق  
الغير موصل وهو يرى إعلان المصلحة عن  
رغبته في بيع الفحم الرجوع المتخلف من قاطراتها  
فيزايد هو وپرسو عليه المزاد بشمن كبير يزد  
عن ثمن الفحم في السنة السابقة.

وحيث أنه لهذه الأسباب وللأسباب  
الأخرى التي نبين عليها الحكم المستأنف ولا تعارض  
مع الأسباب المذكورة أيضاً يكون ذلك الحكم في  
عله وبتعين تأييده.

(استئناف مصلحة الكهك الجديد وحضر عنها الاستاذ  
رياض رفق ضد ابراهيم احد آدم وحضر عنه الاستاذ  
داود انصار ورقم ٥٠٠ سنة ٦٤ ق رئاسة وعضوية  
حضرات أصحاب الغزة حسن نجيب بك وعبد العزيز  
أنسى بك وأحد اسماعيل بك للستاترين).

أرقام الناتج في السنتين السابقتين على التعاقد  
(المستند رقم ٤ حافظة رقم ه الملف الاستئناف)  
أى منذ صدور القرار الخاص باستعمال المازوت  
ومراعاة نسبة المبيوط فيها. وبما أنه وإن كان  
دفع ٣٤٠٠ ج إلا أنه لم يحصل إلا على ١٦٤ متراً  
ثمناً ٨٠٠ م و ٥٩١ ج محسوباً على أساس الثمن  
الكامل للكية الكاملة المتوقع الحصول عليها.  
لذلك تكون المستأنفة قد حصلت من المستأنف  
عليه على مبلغ ٢٠٠ م و ٢٨٠٨ ج بفهم حتى  
وهو ما يضمن الزامها برده.

وحيث أنه عن السبب الثاني من أسباب  
الاستئناف فإنه ليس في مستندات المستأنفة  
ما يدل على علم المستأنف عليه قبل التعاقد بقرار  
تحويل وقود القاطرات من الفحم إلى المازوت.  
فهي لم تثبت أنها أعلنت عن هذا القرار في الصحف  
وأن المستأنف عليه علم به من المزايد قبل التعاقد  
وكل ماساقته للتدليل به على علم المستأنف عليه  
أما هو ظن وتقمين لا قطع ويقين. ومن ثم  
يكون قولها أنها غير مشرولة عن نقص كية  
الفحم مادام أن المشتري دخل المزاد واشترى  
وهو يعلم بأن المصلحة استبدلت بالفحم المازوت  
هو قول لا يستند إلى دليل.

على أنه بمطالعة المستند المقدم تحت رقم ٢  
حافظة المستأنفة رقم ه الملف الاستئنافي تبين أنه  
مذكرة تقدم بها مدير المصلحة في ٣ مارس سنة  
١٩٤٠ إلى مجلس الإدارة يقول فيها أن المصلحة  
فكرت بصفة مبدئية ولغلاء الفحم أن تحول  
٣٠ قاطرة من قاطراتها لتستعمل زيت المازوت  
بدلاً من الفحم ويطلب اعتماد مبلغ لهذا الغرض  
وأن هذه العملية تستغرق سنة كاملة من تاريخ  
وصول الأدوات اللازمة للتنفيذ. وقد وافق  
المجلس في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٠ على الاعتماد.

٥٣٥

محكمة استئناف مصر

٤ أبريل سنة ١٩٤٨

قانون الإيجارات . قانون استئصال الجندك . ترميقه  
الجندك . وسبع الجبل التجارى . الفرق بينهما .

المبادئ القانونية

١ - ان المرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ بشأن إيجار الاماكن انما هو قانون استثنائى وسمه المشرع بطابع فريد بسبب ضائقة المساكن أملا فى تنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين تضمنت نظا وقواعد على خلاف النظم والقواعد العامة المقررة فى القانونين المدنى والمرافعات فهو لذلك وان فاط بالحاكم الابتدائية الفصل بصفة نهائية فى طلبات اخلاء الاماكن المؤجرة فى أحوال حددها ينبغى عدم التوسع فى تطبيقه الا فى هذا النطاق المحدود متعا لحرمان المتقاضين من درجات التقاضى طبقا للقواعد العامة المذكورة .

٢ - ان توزيع الاعمال على دوائر محكمة مصر واختصاص احداها بقضايا اخلاء الاماكن المؤجرة انما هو من قبيل الاعمال الادارية التى لا يلب الدوائر الأخرى ولايتها فى نظر هذه القضايا اذا عرضت عليها وعلى ذلك يكون الدفع بعدم الاختصاص بنظرها متعين الرضى .

٣ - الجندك شرعا هو رفوف تركب فى الحانوت أو اخلاق على وجه القرار . واطلقه الفقهاء على الأعيان المملوكة للمستأجر المتصلة بالخانوت على وجه القرار كالبناء اولا على وجه القرار كآلات الصناعة المركبة به مثل الرفوف والنباليب وغيرها . واغلب ما يكون فى دكاكين الوقف ولأصحابه حق القرار واستبقائه بأجر المثل .

٤ - قد تدعو الحال لبيع الجندك خصوصا اذا كان ورقة للمستأجر لا يتماطون صناعة أيهم وقد لا يرضى المشتري أن يقدم على الشراء بغير حوله حل المستأجر الاصلى فى الإيجار لصنع المكان وملائمته ولهذا أجاز القانون فى المادة ٣٦٧ مدنى بيع الجندك وتحويل القاضى (مع وجود المنع من التأجير من الباطن) حق النظر فى ابقاء الإيجار أو فسخه حماية من المشرع للتجارة والصناعة وتشجيعا للمستأجرين على اقامة جدكات فى الأمكة المؤجرة .

٥ - المفروض فى نص المادة المذكورة أن مالك الجندك هو غير المالك المؤجر . أما اذا كان مالك العين والجندك واحدا فالبيع يكون عبارة عن بيع محل تجارة .

المحكم

وحيث ان وقائع الدعوى تلخص فى ان مورث المستأنف عليها الثانية استأجر بمقتضى عقد إيجار مؤرخ فى أول يناير سنة ١٩٣٥ دكاكنا

عمل المستأجر ما حالم أنه متعهد بتنفيذ جميع التزامات المستأجر السابق. وقد بلغ من تصف ناظر الوقف أنه أرسل للنذر رسولا يسأله على دفع مبلغ ٣٥٠ ج لشخصه وإلا فإنه سيطلبه بالإخلاء. وقد أراد القانون حماية المستأجر من هذا التصف في مثل هذه الظروف.

وحيث أن ناظر الوقف رفع بعد ذلك الدعوى العالية أمام الدائرة الثانية عشر بمحكمة مصر الابتدائية بصحيفة اعاد فيها ماسبق أن قاله في إنذاره المؤرخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٧ إلا أنه قصر في طلباته في جلسات محكمة الدرجة الأولى على طلب فسخ عقد الإيجار الأصلي والإخلاء بسبب التأجير من الباطن استناداً إلى المرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ متارلاً عن السبب الآخر الخاص بوفاء المستأجر.

وقد رد المشتري والوصية على قاصرة المستأجر الأصلي على ذلك بما يتحصل في أن المشتري إذ رضى عليه مزاود محتويات الدكان قد اشترى جدكاً ومن ثم فيجوز للمحكمة اجازة التنازل عن الاجارة مع قيام شرط الحظر في العقد علا بنص المادة ٣٦٧ مدنى.

وحيث أنه في يوم ٤ يونيه سنة ١٩٤٧ أصدرت محكمة الدرجة الأولى حكماً بإخلاء المين المؤجرة وذكرت فيما ذكرته من أسباب لحكمها المذكور أنه لا يوجد في الأوراق ما يؤيد المدعى عليها — المستأف والمستأف عليها الثانية — في دفاعهما من أن ما اشترى الأول جدكاً بالمضى القانونى أى المحل بأدواته واسمته التجارى يوزي باته وفضلان ذلك فإن من شرائط انطباق نص المادة ٣٦٧ مدنى أن يكون البيع وليد ضرورة ماسة وهو ما لم يتوفر في هذه الدعوى.

وحيث أن سيد أحمد مرسى وقع هنا

من أعيان وقف أحمد أغا الضابط المشمول الآن بنظارة المستأف عليه الأول لمدة سنة قابلة للتجديد. وقد جهزها وأعدّها لتجارة الأحذية واستمر يدير المحل إلى أن توفي في أوائل سنة ١٩٤٦. ولما كانت من بين ورثته بنته مرجريت القاصرة أمر المجلس الحسى ببيع محتويات المحل فأعلن عن ذلك بعدد جريدة الأهرام الصادر في يوم ١٣/٢/١٩٤٧ على أن يحصل البيع في يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٤٧ وفي اليوم المذكور تولى كبير المعاوين البيع ورسا المزاود على سيد أحمد مرسى للمستأف بمبلغ ٩٧٥ ج خص القاصر منه مبلغ ٥٠٠ و ٤٨٧ ج أودع لحسابها ببنك مصر بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٤٧ وفي ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٧ وجه ناظر الوقف للمشتري إنذاراً به عليه فيه بأن يحل الدكان في مجاد لا يتجاوز أسبوعين اعتماداً على أن عند الإيجار انقضى بوفاء المستأجر الأصلي طبقاً للادة ٣٩١ مدنى وأن ليس لورثته الحق في التأجير من الباطن أو التنازل للغير عن هذه الاجارة وإلا كان هذا التعاقد مع الغير باطلاً. كما أن المرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ أعطى للمؤجر الحق في فسخ العقد والإخلاء في حالة التأجير من الباطن بلا إذن من المؤجر.

وفي ٦ مارس سنة ١٩٤٧ رد المشتري وهو المستأف على هذا الانتذار بإنذار آخر قال فيه ان المحلات التجارية تخضع عن غلات السكنى لأنه كما يجوز بيع البضائع الموجودة بها فإنه يجوز بيع مجرد اسم المحل واحلال المشتري عمل البائع. وأن الشارع لم يضع المادة ٣٩١ مدنى لصالح المؤجر بل وضعا في مصلحة المستأجر لأنه أراد أن يدرأ عن ورثته وقد يكون فيهم قصر أن يستمروا ملزمين بدفع الإيجار عن محل قد لا يستطيعون استغلاله لجهلهم الحرقة التي كان يمارسها مورثهم. وأنه لا ضرر في حلول التنازل

الاستئناف عن ذلك الحكم وبناء على أسباب توجز في أن الصورة الرسمية لقرار المجلس الحسبي تدل على أن البيع شمل جميع محتويات المحل بما فيها من بضائع وقريبات وعدد وهذا يقطع بأن الذي يبيع هو الجدد. إذ لو كان المقصود مجرد بيع المحتويات لكان الأفضل المقول أن تم الزيادة على كل نوع على حده . وأن الباترة التي أصدرت الحكم لا تخرج عن كونها إحدى دوائر محكمة مصر فإن خرجت في حكمها عن الأسباب الثلاثة للاختلاء المنصوص عليها في المادة الثانية من الرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ فإن هذا الحكم يكون قابلاً للاستئناف يؤيد ذلك الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من الرسوم المذكور .

ويلاحظ أن ما حصل لم يكن تأجيلاً من الباطن بل كان بيع جدد وكان من مقتضيات هذا البيع وفاة المستأجر الأصلي لأن التأجير روعي فيه حرقة فالضرورة نشأت من هذه الوفاة .

واتى في استئنافه إلى طلب - ١ - تعديل وصف الحكم بأنه نهائي وإيقاف تنفيذه .

٢ - إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه الأول مع الزامه بالمصاريف والالتزام عن الترجين .

الاستئناف ورد الحاضر عن المستأنف على هذا الدفع بأن الفقرة ب من المادة الثانية من الرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ قد جعلت من حق المؤجر طلب الاختلاء في حالة التأجير من الباطن دون أن يكون له الحق في ذلك . وإن هذا الرسوم بقانون يجعل نظر جميع المنازعات الناشئة عن تطبيقه من اختصاص المحكمة الابتدائية المختصة وحكما الذي يصدر لا يكون قابلاً لأي طعن . وقضلا عن ذلك فإن المستأنف لم يدفع بعدم اختصاص الباترة الثانية عشر من محكمة مصر الابتدائية التي رفعت إليها الدعوى وأصدرت حكماً غير قابل للطعن بالاختلاء . ومن ثم يكون قد ارتضى اختصاصها لتكملة في الموضوع ومن جهة أخرى فإن أدعاءه بأن ما بيع هو جدد يميز التأجير من الباطن يعتبر منه دفعا أو مجرد دفاع رداً على الدعوى ومن المسلم به أن دفع المدعى عليه الدعوى لا يغير من اختصاص المحكمة المختصة أصلاً بنظر الموضوع تأسيساً على قاعدة أن قاضي الدفع هو قاضي الموضوع .

وحيث أن هذه المحكمة بعد أن حجرت القضية للحكم في الدفع رأت ضمها إلى الموضوع وأدلى كل من الطرفين بدفاعه فيه .

وحيث أنه عن الدفع بعدم جواز الاستئناف فإن الرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ بشأن إيجار الاماكن إنما هو قانون استثنائي وسمه المشرع بطلب فريد بسبب ضائقة المساكن أصلاً في تنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين فضمنه ظمناً وقواعد على خلاف النظم والقواعد العامة المقررة في القانونين المدني والمرافعات .

فهو لذلك وإن ناط بالحاكم الابتدائية الفصل بصفة نهائية في طلبات اختلاء الاماكن المؤجرة في أحوال حددها ووضحها يفتني عدم

وفي جلسة ٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ نظر استئناف وصف النفاذ فدفع الحاضر عن المستأنف عليه الأول ( ناظر الوقف ) بعدم جواز نظر الاستئناف لأن الحكم غير قابل للطعن . فقرر الحاضر عن المستأنف بتنازله عن استئناف وصف النفاذ وطلب التأجيل لنظر الموضوع فحكمت هذه المحكمة في اليوم ذاته باثبات هذا التنازل .

وفي جلسة ٧ مارس ١٩٤٨ صمم الحاضر عن المستأنف عليه الأول على الدفع بعدم جواز

« وحيث ان المستأف ما كان عليه أن يطلب عدم اختصاص الفاترة الثانية عشر بحكمة مصر الابتدائية التي عرض عليها موضوع النزاع لأن هذه الفاترة تخص باعتبارها درجة أولى التقاضي بكل المنازعات التي لم يطل الاختصاص بها للحاكم الجزئية شأنها في ذلك شأن باقي دوائر محكمة مصر الابتدائية . وليس عرض قضايا اخلاء الاماكن المؤجرة عليها دون الدوائر الأخرى إلا توزيعاً إدارياً للعمل أقره وزير العدل وقرار الوزير لا يلغى القانون .

« وحيث أنه لما تقدم تبين رفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبجوابه .

« وحيث أنه عن الموضوع فإن الفقرة الثانية من المادة ٣٦٧ مدني تنص على أنه « إذا كان موجود بالمكان المؤجر جندك جهله (المستأجر) معداً للتجارة والصناعة ودعت ضرورة الأحوال إلى بيع الجندك المذكور جاز للمحكمة مع وجود المنع من التأجير إبقاء الإيجار لمشتري الجندك بعد النظر في التأمينات التي يقدمها ذلك المشتري مالم يحصل للمالك في إيجائه ضرر حقيقي، والجندك أو (الكسكك) كلة فارسية وقد جاء في ابن عابدين « الجزء الثالث صحيفة ٤٠٣ ، أنه عبارة عن رفوف مركبة في الخانات أو اغلاق على وجه القرار . وجاء في كتاب البيع للحلى باشا عيسى نيفة ٢٨٨ أنه يطلق على الأعيان المملوكة للتأجير المتصلة بالخانات على وجه القرار كآلات الصناعة المركبة به مثل الرفوف والدواليب وغيرها وغالباً يكون في دكاكين الوقف ولاصحابه حتى القرار واستبقائه بأجر المثل . وفي نيفة ٤٤٦ أنه قد تدعو الحال لبيع الجندك خصوصاً اذا كانت ورة المستأجر لا يتعاملون صناعة أيهم وقد لا يرضى المشتري أن يشتري بغير حوله عل المستأجر الأصلي

التوسع في تطبيقه إلا في هذا النطاق الضيق منعا لحرمان المتقاضين من درجات التقاضي طبقاً للقواعد العامة . يؤيد هذا النظر أن المشرع إذ خول في مادته الثانية والخامسة عشر الحاكم الابتدائية الفصل في طلبات الاخلاء في هذه الأحوال المعينة والتي منها حالة التأجير من الباطن دون حق (المادة الثانية فقرة ب) على أن يكون حكمها غير قابل لأي طعن . قرر في ذات هذه المادة الأخيرة أن تظل المنازعات الأخرى التي تنشأ بين المؤجر والمستأجر خاضعة للقواعد القانونية العامة من حيث موضوع النزاع والاختصاص القضائي والاجراءات .

« وحيث ان موضوع النزاع بعد أن تكيفت الدعوى بما تقدم فيها من دفاع ومستندات لم يكن كما صورته ناظر الوقف في صحيفة افتتاح الدعوى تأجيراً من الباطن لاحدى أعيان الوقف صادراً من ورة المستأجر الأصلي للمستأف على خلاف ما هو مشروط في العقد . ولكنه كان في واقع الأمر خلافاً على وجود جندك في العين المذكورة وأحقية ورة المستأجر الأصلي في يمه على الرغم من وجود النص في عقد الإيجار الموقع عليه من مورثهم يحظر التأجير من الباطن . وهو موضوع وأن كان يتضمن بطريق التبعية في خصوص الدعوى الخالية اسقاطاً للإيجار ( لا تأجيراً من الباطن ) للمستأف متوقفاً على إجازة المحكمة . ويخرج كما يبدو عن الحالة المنصوص عنها في الفقرة (ب) من المادة الثانية في نطاقها الضيق الذي يجب التزامه للأسباب المتقدمة الذكر . ومن ثم يكون هنا النزاع خاضعاً للقواعد القانونية العامة من حيث الاختصاص القضائي والاجراءات فيدخل بناء على ذلك في اختصاص محكمة مصر الابتدائية القابل للاستئناف .

استمر مستأجراً لهذا المكان يمارس فيها تجارة الأحذية إلى أن توفي في أوائل سنة ١٩٤٦ وتمتعت المستأف عليها الثانية وصية على بنته القاصرة مبرجيت ثم صرح المجلس المحسى في جلسة ٩ يناير سنة ١٩٤٧ بخضرة كبير المعاوين بشهر مزارد محتويات هذا المحل التجارى ويصفا بأخر سحر يرسو به المزارد وإيداع نصيب القاصرة فى الثمن بنك مصر وبناء على ذلك قام كبير المعاوين بالإعلان عن بيع محتويات المحل الكائن بشارع بين الصوريين رقم ٢١ فى عدد جريدة الأهرام الصادر فى يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٤٧ (راجع هذا العدد المودع تحت رقم ٦ الملف الابتدائى) وفى يوم ١٨ منه اشهر المزارد ورسى المبيع على المستأف بمبلغ ٩٧٥ ج خص القاصرة منه مبلغ ٥٠٠ م و ٤٨٧ ج — أودعه لحسابها بنك مصر وفى جلسة ٨ مايو سنة ١٩٤٧ اعتمد المجلس المحسى هذا البيع وقرر حفظ المادة لحصول الإيداع (راجع قرار المجلس حافظه رقم ٨ الملف الابتدائى).

« وحيث انه واضح من ذلك ان ضرورة الأحوال هى التى أدت إلى هذا البيع وهى وفاة المورث وعدم تماطى ورثته صناعته وان حيال هذه الضرورة لم ير المجلس المحسى مندوحة عن البيع.

« وحيث ان الذى يفيهم بداهة من ذلك أيضاً ان المورث لما مارس تجارة الأحذية فى هذا المحل مدة طويلة تبلغ حوالى احدى عشرة سنة لا بد وان يكون ثبت فى حواظله رغوفاً أو دواليب. إذ لا يكفل ان يحتوى على بضائع بهذا الثمن الكبير ويعرضها للبيع على أرض المكان دون وضعها على أرقت أو فى دواليب تنظيها للحل وصيانة البضائع من التلف. يؤيد ذلك انه ثابت من محضر الاخلاء تنفيذاً للحكم

فى الإيجار لصقع السكان وملامته لهذا أجاز القانون بيع الجندك وغول للقاضى حتى النظر فى ابقاء الإيجار أو فسخه.

والحكمة فى إباحة الاخلاخل بالشرط المانع من التأجير هنا رغبة المشرع فى حماية التجارة والصناعة وتشجيع المستأجرين على إقامة جدكات فى الامكنة المؤجرة.

والمفروض فى نص المادة المذكورة أن مالك الجندك هو غير المالك المؤجر مثال ذلك أن يؤجر المالك حانوتا ويمنع المستأجر من التأجير من باطه ثم يقيم المستأجر جدكسا بالمعاوت وبعد ذلك يضطر المستأجر لبيع الجندك ويتنازل للشترى عن حقه فى الإيجارة إذ قد لا يرضى الشترى الشراء بفيز ذلك فى هذا الفرض يجوز للحكمة ابقاء الإيجارة للشترى واعتداد الاسقاط ولو أن المستأجر ممنوع من التأجير من الباطن. أما إذا كان مالك العين والجندك واحداً فالبيع يكون عبارة عن بيع محل تجارة مثال ذلك بيع قهوة فان البيع يشمل الأدوات والدواليب المستعملة كما يشمل بيع اسم المحل وترك الزبائن وهكذا (حلى باشا عيسى نبذة ٤٤٧).

« وحيث انه بتطبيق ذلك على ما ثبت من وقائع فى الدعوى تبين لهذه المحكمة أن ما اشتراه المستأف إنما كان جدكاً، وذلك لأن الثابت من عقد الإيجار المقدم من المستأف عليه الأول فى حافظته رقم ٣ الملف الاستثنائى أنه أجر بصفته ناظرأ على وقف أحد أبا دكاناً من أعيان هذا الوقف لمورث المستأف عليهما الثانية — بقصد استعماله التجارة بأجرة شهرية قدرها ٨ ج لمدة ستة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٥ قابلة للتجديد لمدة أخرى وهكذا... وان المورث المذكور

ان ايجار المحل الشهري ٨ ج فيكون في السنة مبلغ ٩٦ ج وانه كانت به بضائع تقي قيمتها بهذه الاجرة بل وتزيد أضعافاً فتكون كفاية الضمانات التي يتطلبها القانوان للوَجَر متوفرة . ولا عبرة بالاخلاء لانه حصل بناء على طلب ناظر الوقف ولا يجوز ان يؤاخذ المشتري الآن بفعل اناة خصمه .

وحيث ان ناظر الوقف لم يشر في دفاعه من قريب أو من بعيد عن ضرر حقيق يحمق به من بقاء هذا المشتري (المستأف) في المكان المؤجر وحلوله محل المستأجر الاصلى .

وحيث انه لا يفيد ناظر الوقف ما ساقه الدفاع عنه في مذكرته الختامية من ان القانوان العام يقضى بأن الاجارة أصبحت مشاهرة وانه انذر المستأف برغبته في عدم بقاءه وان الاخلاء لهذا يكون واجبا - ذلك لأن لصاحب الجدد حق القرار واستبقائه باجر المثل كما اسلفت المحكمة . أما ما قيل في ختام هذه المذكرة ان الناظر أجر المحل للغير بعد اخلائه وان المستأجر الجديد أصبح من أصحاب الحقوق المكتسبة وان هذا الحكم لن يعتبر حجة عليه لانه لم يكن طرفا فيه فقول خارج عن نطاق الدعوى الحالية . وهو ان صح يكون شأنا جديداً للمستأف مع هذا المستأجر يابشره منه رضا أو قضاء .

وحيث انه لهذه الظروف ترى المحكمة مع وجود المنع من التاثير في عقد الإيجار ابقاء الإيجار لمشتري الجدد وهو المستأف تطبيقاً للسادة ٣١٧ من القانوان المدني ومن ثم يتعين في موضوع الاستئناف الغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأف عليه الاول بصفته

للمستأف ان محتويات المحل التي أدخل منها لم تكن بضائع بحسب بل وأخشاب أيضاً (راجع محضر الاخلاء بالحافظة ٣ الملف الاستثنائي) .

وحيث ان الذي يدل على ان النية كانت وقت البيع منصرفة إلى حلول الراسي عليه المزاو محل المورث المستأجر الاصلى في الإيجار هو اقرار ورثته بلسان وكيلهم أمام محكمة الدرجة الاولى بمحضر جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٤٧ بأن بيع المحل التجاري حصل بكافة عناصره بما فيه مكان المحل التجاري . أى انه بيع جددك - ثم انضمامه في الدفاع للمشتري في جلسة ٤ يونيه سنة ١٩٤٧ وقوله بعد ذلك : ان مثل هذه المسائل في الاوقاف عادية وتترك في تقديرها للمحكمة - وللحكمة قانونا حتى أجازة بقاء المشتري بالدين عند انتفاء الضرر ومن باب أولى في الظروف الحالية .

وابلغ من ذلك في الدلالة على هذه النية ما اعترف به ناظر الوقف في الصحيفة الخامسة من مذكرته الختامية من ان ما اشتراه المستأف من بضائع وبعض أخشاب - لا يساوى من الثمن بضع قروش (مع ملاحظة ان هذا يخالف الثابت في قرار المجلس باعتناء البيع وايداع نصيب القاصرة) . فاذا فرض وان ناظر الوقف كان مبالغاً في التقليل من قيمة المبيع وان الحقيقة هي ان البضائع والأخشاب لا تساوى الثمن الثابت دفعه من المستأف فلا بد اذن وان يكون هذا الأخير لم يقبل الشراء بهذا الثمن الكبير الا لانه سيحل محل المستأجر الاصلى في هذا الإيجار لصقع المكان وملامته لجارة الأحذية وهو ما حصل فعلاً فور تمام البيع إذ وجد يدير المحل عند الاخلاء . (راجع المحضر المنوع عنه آنفاً) .

وحيث انه وقد تبين من الوقائع المتقدمة



استيفائهم هذه الصحف شكلها القانوني .  
ومن جهة أخرى حرص المشرع على  
قضاة الاستئناف في الاشتغال على غير  
طائل بما قد يضمنه المتقاضون تلك  
الصحائق من عبث .

### المحكمة

« من حيث ان المتألف عليهما الاولين محمد  
ابراهيم شريف وشوقي ابراهيم شريف دفعا  
يطلق صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليهما من  
محام مقرر أمام محاكم الاستئناف .

« وحيث انه تبين ان هذه الصحيفة موقع  
عليها بصمته ختم ابراهيم ابراهيم الشريف المتألف  
الثاني وبإمضاء شخص يدعى عبد الحميد قال  
للمتألف عليهما الاولان انه وكيل الأستاذ محمد  
ماهر المحامى ولم يعترض هذا الأخير على ذلك  
في مذكرته بالدفاع عن المتألفين .

« وحيث ان الفقرة الثالثة من المادة ٢٢ من  
قانون المحاماة امام المحاكم الوطنية رقم ٩٨  
لسنة ١٩٤٤ تنص على انه لا يجوز تقديم صحف  
الاستئناف أمام أية محكمة إلا إذا كان موقعا عليهما  
من أحد المحامين المقررين أمامها .

« وحيث ان النص في هذه الفقرة بأنه  
« لا يجوز تقديم صحف الاستئناف إلخ ... »  
دال بعبارة على معنى النهي والتعريم ولذلك  
يكون كل عمل مخالف له باطلا بقوة القانون حتى  
على الرغم من عدم ذكر هذا البطلان صراحة  
في نهاية الفقرة — إذ لا يمكن أن يكون قصد  
المشرع وقد أقر تلك الفقرة على هذه الصورة  
الاجازة دون التعريم اللهم إلا إذا صح القول  
بأن عبارة « لا يجوز » يقصد بها تحضيها أي

ناظر وقف أحد أعا الضابط والزامه بهذه الصفة  
بالمصاريف عن البرجيتين .

( استئناف الحاج سيد احمد مرسى وخضر عنه  
الأستاذ حسن المداوى ضد درويش حدى احدى  
وأخرى وخضر عن الأول الأستاذ محمد حنى رضى رقم  
٧٩٤ سنة ٦٤ ق رثالة وعضوية حضرات أصحاب  
المرزة حسن نجيب بك ومرسى فرحات بك وعارف محمد  
بك السفارن ) .

٥٣٦

### محكمة استئناف مصر

١٦ مايو سنة ١٩٤٨

صحيفة استئناف . توقيعها من محام مقرر أمام محاكم  
الاستئناف رغم ذكر ان المحل المختار هو محل هذا  
الحامى .

### المبادئ القانونية

١ — ان اتخاذ محل مختار فى صحيفة  
الاستئناف مكتب محام مقرر امام محكمة  
الاستئناف لا ينعى عن توقيع هذا المحامى  
على الصحيفة المذكورة لأن نص الفقرة  
الثالثة من المادة ٢٢ من قانون المحاماه امام  
المحاكم الوطنية رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ بعدم  
جواز تقديم صحف الاستئناف الا اذا كانت  
موقعا عليهما من محام مقرر امام محاكم  
الاستئناف دال بعبارة على معنى النهي  
والتعريم . صرح فى أن الزوم وارد على  
توقيع المحامى لا على اتخاذ مكتبة محلا مختارا .

٢ — قد راعى المشرع فى ذلك مصلحة  
المتقاضين للتثبت من مراعاة المحامين صحف  
الاستئناف قبل تقديمها قد يؤدى لجل بعض  
المتقاضين الى ضياع حقوقهم بسبب عدم

حتى كانت القضية مرفوعة أمام محكمة الاستئناف وهي الدرجة النهائية للقاضي. إذ كثيراً ما ترفض الدعوى شكلاً لعدم استيفاء صحيفة الاستئناف للاوضاع التي يتطلبها القانون. ومن جهة أخرى فإن البعد بصعاف الاستئناف من اللعب فيه حرص على قضاة الاستئناف في الاشتغال على غير طائل بهذا اللعب.

وحيث أن الحظر الوارد في الفقرة المذكورة بصيغة التثنية يفيد عدم جواز الاتفاق على مخالفتها أو العلول عن حكمها فهي تعتبر لذلك في النصوص الملزمة ومتلفة بالنظام العام. ومن ثم لا يجوز تصحيح مخالفتها بحضور المحامي في الجلسة.

وحيث أنه لهذه الأسباب يتعين قبول الدفع والحكم بطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام مقرر أمام محاكم الاستئناف.

(استئناف الست مباركة احد جوده وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمود سليمان غنام عن الاستاذ محمد ماهر ضد ابراهيم شريف وآخرين وحضر مع الاول والثاني الاستاذ حبيب شنوده رقم ١٠٥٠ لسنة ٦٤ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب الفزه حسن نجيب بك وعبد العزيز زكي بك وعارف محمد بك الستفارين).

د يجوز، الأمر الذي لا يقره عقل ولا تحمله صراحة النص.

د وحيث ان المستأففين ردوا على هذا الدفع بأن العبرة هنا باتخاذهم مكتب المحامي علا مختاراً بدائرة المحكمة التي تنظر الدعوى لتبادل ما يترامى تبادل من مذكرات ومستندات وقد اختاروا لم في صحيفة الاستئناف علا مختاراً مكتب الأستاذ محمد ماهر المحامي. اما التوقيع على هامش صحيفة الاستئناف لا يهم في كثير أو قليل إذ ما هو إلا اجراء شكلي يسهل لرئيس القلم تقدير الرسوم. وانهم يعتقدون ان في اتخاذ مكتب محام مقرر أمام محكمة الاستئناف وحضوره هو شخصياً في الجلسات الكفاية الرد على هذا الدفع.

د وحيث أنه واضح من نص الفقرة الثالثة آفة الذكر انه لا يكفي في تقديم صحيفة الاستئناف أن يكون المستأف متخفاً فيها علا مختاراً مكتباً أحد المحامين المقررين أما محاكم الاستئناف بل النص فيها وارد على لزوم توقيع هذا المحامي عليها. وهو أمر وثيق الارتباط بالمصلحة العامة لأن المشرع راعى فيه مصلحة المتقاضين أنفسهم لأن جعل البعض منهم قد يؤدي إلى ضياع حقوقهم نهائياً

## قضاء حاكم الاستئناف التجارية

( القضاء التجاري )

لشركة مصر للزول والنسيج . استلام من تاريخه  
لغاية ١٥ يناير سنة ١٩٤٥ على الأكثر ، بسعر  
السهم ٣٧٠٠ ج والاستلام بواسطة سمسار المشتري  
وبمصاريف على حسابه . وقد مضى الاجل  
المحدد للاستلام فلم يحرك المشتري ساكتا وذلك  
لانتفاض أسعار الأسهم وامتد السكوت حتى  
١٩٤٥/٣/٨ حين حرره البائع خطاباً يفيه عليه  
بنفاذ الاتفاق في ثلاثة أيام ولا اضطر المستأنف  
لاتخاذ الاجراءات القانونية وقد كرر المستأنف  
هنا الانذار على يد محضر في ٣١ مارس سنة ١٩٤٥  
وأقام دعوى مستعجلة يطلب فيها بيع الأسهم  
وانتهت الدعوى ببيع الأسهم فعلا ودفع الثمن  
للمستأنف ولما كان ثمن البيع دون الثمن المنفق  
عليه فقد أقام المستأنف الخصومة الحالية مطالباً  
فيها بفرق الثمن وبالفوائد على التفصيل الذي  
ذكره في صحيفة الدعوى .

« ومن حيث ان الحكم الابتدائي أغفل نقطة  
الزراع الحقيقية وذهب إلى القول بأن الطرفين  
قصداً التفلخ وذلك تأسيماً على سكوتهما عتب  
اتهاء الاجل وعدم تقديم إذن التنفيذ بالصفقة  
للسمسار والواقع أن الصفقة خاصة « بيع سلم  
marche terme » ولم تقم داخل البورصة  
ولكن خارجها والحكم في مثل هذا البيع  
يخضع لاحكام المادة ٧٣ من قانون التجارة  
وهذه المادة قد أضيفت إلى قانون التجارة  
بالقانون رقم ٧٣ سنة ١٩٠٩ وقد ذكر المستأنف  
التضامن في تقريره عن أعوام ١٩٠٣ و ١٩٠٦  
و ١٩٠٩ مبررات هذا التشريع وتاريخه ويظهر

٥٣٧

محكمة استئناف مصر

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧

يوع السلم . خارج البورصة . عدم معرفتها .  
شروط المادة ٧٣ تجارى . قبول الدعوى بخصوصها .  
عدم جوازها .

المبادئ القانونية

١ - اذا كانت الواقعة المطروحة أمام  
المحكمة خاصة ببيع سلم عقد خارج البورصة  
وخلافاً لاحكام التي يتطلبها القانون للاعتراف  
بمشروعيته فيجب أن تخضع لاحكام الفقرة  
الثانية من المادة ٧٣ من القانون التجارى فلا  
تقبل أى دعوى بخصوصه .

٢ - كى تعتبر يوع السلم صحيحة يجب  
أن تعقد فى بورصة مرخص لها رسمياً  
وبواسطة سمسارة مقيدة أسمائهم رسمياً  
وطبقاً للقانون والوائح الرسمية الموضوعة  
لبورصة السندات أو بورصة المحصولات  
وأن تكون عن سندات ومحصولات جار  
تمييزها فى الكشف الرسمى .

المحكم

« من حيث ان الوقائع سلم بها من الطرفين  
وهي تلخص فى إيجاز تام - بأن المستأنف باع  
للمستأنف عليه فى ١٠/١١/١٩٤٤ مائتى سهم

Tous marchés à terme sur effets publics et autres, tous marchés à livrer sur denrées et marchandises, sont reconnus légaux. Nul ne peut, pour se soustraire aux obligations qui en résultent se prévaloir de l'art. 1965 c.c. lors même qu'ils se soustraient par le paiement d'une simple différence.

ورغم صدور هذا القانون فقد بقي القضاء غير مستقر وكانت بعض أحكام تأبي الاعتراف بالقبول التي لم يقصد بها إلا مجرد دفع الفروق وانتهى الأمر بصدور حكم في محكمة النقض في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٨ قضى بأن القانون - يمنع المتعاقدين من الاحتجاج بالمقامرة والقضاء من البحث وراء نية المتعاقدين بقي الاضطراب فيما يختص بالقبول التي تجري خارج البورصة وكانت محكمة السين التجارية تخرجها من نطاق قانون سنة ١٨٨٥ إلا أن محكمة النقض في حكم صادر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٩ أقرت الأمور في نصابها ورأت أن نص القانون علم بحيث يجب أن يخضع لأحكامه كل البيوع سواء عقدت داخل البورصة أم خارجها وقد أثير النزاع أيضاً فيما يختص بطبيعة الترتيب التي يفرضها قانون ١٨٨٥ وهل هي قرينة يسمح بدحضها *juris tantum* أم لا يسمح بدحضها *juris et de jure* وذهب بعض الشراح والأحكام إلى التول بالرأى الأول والجزء أخذت بالرأى الثاني .

ومن حيث أن القضاء المصري قبل تشريع عام ١٩٠٩ تقليداً لما جرى عليه القضاء بفرنسا قسم بيوع السلم إلى جدية وغير جدية وترتب عليها مراتبه الأولى من أحكام وكانت تجابه في التطبيق نفس الصعوبات وكانت نفس القرائن تستمد منها أحكام متناقضة لصحرة نية الطرفين تبعاً للدوائر التي يطرح عليها النزاع وهذا ما أشارت إليه

من هذا التقرير أن الباعث عليه طلب تقدم إلى الحكومة من البيوت التجارية والمالية في إبريل سنة ١٩٠٢ يطلب تشريع جديد ينظم أمر هذه البيوع لتتأقضى أحكام القضاء في هذا الشأن . ومن حيث أن هذا التأقضى يحسم بالحكمة إلى أن تذكر بإيجاز ما كان عليه أمر القضاء والفقه الفرنسي لأن أحكامها هي التي دلت إلى القضاء المصري ثم إلى التشريع للمصري وحين صدر قانون التجارة عام ١٨٨٢ كان حكم البيع في فرنسا مثار ثلاثة مذاهب . أولها اعتبار هذه البيوع محرمة وبالتالي إبطال أحكامها والثاني اعتبارها صحيحة ومشروعة بحيث يجب على القضاء استبعاد الدفع بالمقامرة والمراعاة — هذا الدفع مستمد من أحكام المادة ١٩٦٥ من القانون المدني الفرنسي وليس لها مقابل في التشريع المصري أما المذهب الثالث الذي أخذ به القضاء الفرنسي فقد كان يرى أن هذه البيوع ليست محرمة ولكنها تبطل إذا كان الغرض منها أن تتول إلى مجرد دفع فروق وكان القضاء يقسم هذه البيوع إلى جدية يقصد الطرفان نفاذ أحكامها وإذن يستوفى القضاء بصحتها وأخرى غير جدية لا يقصد منها إلا دفع فرق الفتن فيرتب عليها حكم البطلان ولم يكن هذا الحل المبسط إلا ليزيد التمسك والاضطراب حيث كان من السير على القاضي أن يصل إلى حقيقة نية الطرفين مهما افترضت قرائن تساعد على تحري هذه النية وزاد تخرجاً اضطراب الشئون المالية في فرنسا عام ١٨٨٢ مما حدا بالحكومة إلى المبالغة في الدفع بالمقامرة وحينذاك تدخل المشرع في عام ١٨٨٥ بتشريع يستبعد الدفع بالمقامرة في هذه البيوع وتقرر صحتها وجاء نص المادة الأولى منه .

فرق بسيط . وقد كان هذا الاقتراح مثار معارضة عنيفة من جانب النواب البلجيكيين المسمى فركامر — أحد أعضاء اللجنة الفرعية الذي كان يرى عدم مشروعية بيع السلم وذلك رغم استقرار القضاء المختلط على الإخذ بمشروعيتها بالنيود التي قال بها القضاء الفرنسي ويقول المستشار القضائي في تقرير سنة ١٩٠٦ أنه ظهر أن أعضاء اللجنة الفرعية يميلون إلى تعصيد الرأي القائل بإمكان حل المسألة بإنشاء بورصة رسمية تسمى عليها قواعد نظامية تصادق عليها الحكومة وفلا أعدت اللجنة مشروع لائحة البورصة — ذلك المشروع الذي صدر به القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٠٤ أما بخصوص أحكام بيع السلم التي كانت أصل المسألة كلها فقد وضع مشروع جديد نصه كل بيع السلم التي تعقد في بورصة مرخص بها طبقا للقانون وللوائح البورصة ويكون المبيع فيها بضائع أو سندات مصرح بتسجيرها جائرة وصحيحة ولو كان قصد المتعاقدين أن تسوى بدفع فرق الثمن وكل بيع القصد منه دفع فرق الثمن يعقد خلافا للنصوص المتقدمة لا يترتب عليه حق رفع دعوى قضائية وهذا هو النص الحالي للمادة ٧٣ من قانون التجارة مع اختلاف يسير في الترجمة والنص الواضح في أنه لكي تعتبر هذه البيوع صحيحة يجب أن تتوفر فيها أربعة شرائط .

- ١ — يجب أن تعقد في بورصة مرخص بها رسميا .
- ٢ — بواسطة سماسرة مقيدة أسمائهم رسميا .
- ٣ — طبقا للقانون وللوائح الرسمية الموضوعة لبورصة السندات أو بورصة للمحصولات .
- ٤ — يجب أن تكون عن سندات ومحصولات جارية تسجيرها في الكشف الرسمي ويقول المستشار القضائي أنه بهذه الكيفية فلنظنون أن بيع السلم

البيوت التجارية والمالية في تقريرها عام ١٩٠٢ المشار إليه فيما سبق الذي رفعته إلى الحكومة المصرية تطالب فيه بتدخل المشرع ليقر صحة بيع السلم وقد أشار المستشار القضائي في تقريره عام ١٩٠٢ إلى هذا الطلب وإلى ما ذهب إليه بعض العلماء التأهين من أن القانون المصري وقد خلا من مقابل المادة ١٩٦٥ فرنسي التي تمنع المطالبة بدين القمار يجب أن تؤخذ أحكامه على أنه يستبعد الدفع بالمقامرة في بيع السلم ولم يكن لهذا الرأي من صدق في المحاكم المختلطة بل تابعت المحاكم الفرنسية كما لو كانت أحكام المادة ١٩٦٥ مستبعدة من القواعد العامة بغير حاجة إلى نص خاص وكان من أثر الطلب الذي تقدم إلى الحكومة المصرية من البيوت التجارية والمالية أن وضعت الحكومة مشروعا بصحة هذه البيوع — بيع السلم — واحاتته إلى القومسيون الدولى عام ١٩٠٣ ذلك القومسيون الذي كان مخصصا بالنظر في كل تعديل يقترح للتشريع المختلط ولم يفت الحكومة كما ذكر المستشار القضائي أنه وإن كان المشروع المقترح يأخذ بما جرى عليه التشريع في فرنسا وإيطاليا وغيرها إلا أن نتائجه كانت مما تنظر إليه الحكومة بالقلق وعلى الأخص في ميدان المضاربة في سوق القطن واستطرد المستشار القضائي إلى القول بأن الحكومة راعت في هذا التشريع ميل الدوائر التجارية والمالية إلى تقرير صحة هذه البيوع التي تعتبر في نظرها مما لا غنى عنها لتشجيع الاتجار وكذلك رغبتها في أن تستبعد تدخل القضاء في البحث في أمر هذه البيوع لتقول بجديتها من عدمه وكان مشروع الحكومة يحتوى مادة واحدة نصها « كل بيع السلم التي يكون المبيع فيها سندات عمومية أو غيرها أو محصولات أو بضائع تعتبر صحيحة ولو لم يقصد المتعاقدون منها سوى دفع

المخالفة لذلك والذي يلاحظ هو ان المضاربة بلا قيد ولا مراقبة من قبل الحكومة قد تليق في بلد من البلاد ولكن لما في مصر اضطرابا خصوصية لأسباب كثيرة لا داعي لتبيانها هنا فانما جرت المراقبة التي قررت وردت عيها الضمانات التي وضعت كما ينبغي فن العسير ألا ينتج عنها أثر حسن مفيد في الفوائد المالية بمديتي مصر والاسكندرية .

« ومن حيث ان الواقعة المطروحة أمام المحكمة خاصة ببيع سلم عقد عارج البورصة وخلافا للأحكام التي يتطلبها القانون للاعتراف بمشروعيته فيجب ان تخضع لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون التجاري فلا تقبل أى دعوى بخصوصه .

« ومن حيث ان الحكم المستأنف وان كان قد بنى على أسباب خاطئة إلا أن منطوقه سليم من حيث رفضه دعوى المستأنف وإن كان الأوفق تطبيقاً لنص القانون ان يقضى بعدم قبول الدعوى بدلا من رفضها .

( استئناف حزقيل اخندى شويلا وخضر عنه الأستاذ خضر مسعوده ضد الحاجة أنطون بئرس وخضر عنه الأستاذ ميتايل حنا واصف رقم ١٤٥ تجارى سنة ١٩٢٣ ق راتلة وعضوية حضرات أصحاب النزاع ذكرها منها بك ومحمد مختار عبد الله بك ومحمد غالب عليه بك المستشارين ) .

التي يتصد علم سريان حكم للقاهرة والمراعاة عليها تكون مكفولة بضمانات تجعل من المؤكد انها لا تشمل في العمل إلا الأشياء التي يتعذر فيها اثبات نية المضاربة بالفروق بحيث يرى أغلبية القضاة في المسائل التجارية أن تدخل المحاكم فيها ليس فيه ما يبرره بل فيه خطر .

وما من شك في ان هذا التشريع تضمنت الاخذ بما استقر عليه قضاء محكمة النقض الفرنسى المشار اليه آخفا من جانب وما نادى به البيوت التجارية والمالية في مصر من ضرورة الاعتراف بمشروعية بيع السلم تنشيطا للمضاربة التي قصد تشجيع الاتجار مع مراعاة الظروف المحلية في مصر ولذلك أصبحت هذه البيوع فيجود عدة ليست واردة في القانون الفرنسى وأشير بصراحة في الأعمال التحضيرية وهي تقارير المستشار القضاة إلى الرغبة في اخراج هذه العقود من تدخل القضاء بالقيود الواردة بالنص طبعا - وذلك طبقاً للرأى الراجح في القضاء والفقهاء الفرنسى وقد ذكر المستشار في تقريره عام ١٩٠٩ « ان مشروعية بيع السلم ولو كانت من قبيل المضاربات وهي التي كانت سبباً في اعداد هذه اللائحة - لائحة البورصة - كما تقدم بيانه يدل دلالة كافية على اقتناع المحكمة بضرورة تلك المعاملات بالرغم مما ثبت عند بعض ذوي الشأن من الملاحظات

## قضاء المحاكم الكلية

(القضاء المدني)

الضرر الناشئ عن إخلاله بهذه الالتزامات  
ويعتبر مبدأً إن اختلسها أو أخفاها أو  
ألقها أو نقلها من مكانه .

٤- لايجبر الدائن الحاجز على التقدم  
يوم البيع لشراء المحجوزات بل الأمر له  
بالخيار إن شاء قبل المحجوزات من مطلوبه  
وإن شاء لم يقبل وهذا حق مقرر له لا واجب  
ملقى عليه .

المحكمة

د بما ان المدعى رفع هذه الدعوى يقول في  
صحيفة اقتاحتها ومذكرته الشارحة لها رقم ٦ من  
ملف الدعوى أن المدعى عليه أوقع ضده بتاريخ  
١٩٤٨/٨/١٥ حجراً تنفيذياً على زراعة قطن  
مساحتها خمسة أفدنة بحوض الزرقة زمام كفر  
الصالحين مركز مغاغة وفاء للمبلغ ٤٩٠ م ٥٤٠ ج  
المحكوم به في القضية رقم ٤٠٨ سنة ١٩٤٨  
مدنى مغاغة - غير أن المدعى عليه لم يتخذ  
اجراءات بيع محصول القطن المحجوز عليه في  
اليوم المحدد لاجراء البيع حتى طفت مياه  
الفيضان على الزراعة فألقفتها - ولما كان يقدر  
نتائج الزراعة بثلاثين قطاراً على الأقل ثمنها  
٣٩٠ ج فهو يطلب الحكم بالزام المدعى عليه  
بهذا المبلغ والمصاريف وأتعاب المحاماة والنفاد  
للمؤقت بلا كفالة وتثبيت الحجر التحفظي المتوقع  
تحت يده على مبلغ ١٤٥ ج حكم بها المدعى

٥٣٨

محكمة النيا الابتدائية

٢٤ مارس سنة ١٩٤٩

حجز . حارس . مشولية . ودعة . بيع المحجوزات  
عدم تقدم الحاجز للشراء . حكمه . تلف المحجوزات .

المبادئ القانونية

١- لايسأل الحاجز إلا عن الحارس  
الذى يعين من قبله ولا يسوغ مساءلته عن  
تصرفات الحارس الذى يعين بمعرفة المحضر  
أو اهماله . يؤيد ذلك أن الحجر لا ينقل  
ملكية المحجوز للحاجز بل يظل المحجوز ملكاً  
للمحجوز عليه فإذا تلف فلا يكون تلفه على  
الحاجز ولو طال العهد على الحجر دون أن  
يعقبه بيع .

٢- الحاجز أن يؤخر البيع ما شاء ،  
وفى وسع المدين أو الحارس عند الضرورة  
اتخاذ الاجراءات المستعجلة لجنى المحصولات  
أو ليعمها تلافياً للضرر .

٣- يد الحارس على الأشياء المحجوز  
عليها كيد المودع لنيه ومن واجباته أن يئذل  
في عنايتها ذات العناية التى يراعىها فى حق  
الأشياء المملوكة لنفسه وأن يحافظ عليها من  
الضياع أو التلف وإلا كان مسئولاً بتعويض

ضمها - وجاء في أقوال الحارس بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٢٤ أنه اتخذ الاجراءات لاستصدار أمر بضم الزراعة ولم يتسلم الأمر بعد - كما جاء في أقوال المدعى أنه ترك الزراعة للمدعى عليه بعد الحجز ولكن هذا الأخير لم يتم بضمها فأغرقها المياه - وقد أجريت المعالجة في قسم التاريخ بمعرفة المحقق كما أجريت معالجة أخرى في ١٩٤٨/١٠/٢٣ أى في اليوم السابق لتحقيق الشكوى بمعرفة شيخ البلد وشيخ الحفراء - وتبين من المماثلين أن الزراعة المحجوز عليها قائمة ولم تكن بعد ومغمورة بمياه الفيضان .

دعوا ان المدعى عليه أنكر على المدعى دعواه قائلا في مذكرته رقم ٧ من الملف أن المدعى يقصد إلى الماطلة في وفاة المبالغ المدين بها ويبنى إلى التخلص من تهمة تدمير المحجوزات مع أن أخاه حارس عليها وذكر في تفصيل الاجراءات التي اتخذها في صد الحجز والبيع أنه في اليوم المحدد لاجراء البيع ١٩ سبتمبر ١٩٤٨ أوقف المحضر البيع بعد أن تبين أن الزراعة لم تضم لعدم وجود مشتر ومن غير الممكن أن يتقدم أحد للشراء مادامت الزراعة قائمة وغير مقدرة فسارع المدعى عليه باعتباره حاجزا إلى تحديد يوم آخر للبيع في ١٩ / ١١ / ١٩٤٨ فتعذر على المحضر اعلان نشرة البيع لتعذر الوصول لمناسبة حلول مياه الفيضان مما اضطره إلى تحديد ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ مرة ثالثة للبيع وفيه خوطب المدعى شخصيا وأجاب المحضر بأن الزراعة غرقت وأنه أبلغ عنها بل ورفع دعوى توضيح لتلفها فخر المحضر ضده وضد أخيه الحارس محضراً بالبنيد - وبذلك يكون قد اتخذ مافي وسه للحصول إلى حقوقه فلم يفلح - ورد على قول المدعى بأنه غير مكلف باستصدار أمر بضم المحصول ما دام الحارس عين من قبل

عليه في القضيتين ١٣٤ و ٨٠٤ سنة ١٩٤٨ مدعى مفاغة .

دعوا ان المدعى أسس دعواه على أن المدعى عليه يعلم بموعدا اطلاق المياه ولم يتخذ أى اجراء للمحافظة على المحصول كما لم يتخذ اجراءات البيع في الموعد المحدد لذلك في يوم ١٩ سبتمبر ١٩٤٨ ولم يتقدم لشراء المحصول في ذلك اليوم خصما من مطلوبه - وأن الحارس المعين على المحجوزات خاطب المدعى عليه بأنه استصدر أمراً بضم المحصول خشية الفرق في ١٩٤٨/١٠/٢٢ غير أن هذا الأخير لم يحضر مما تسبب عنه تعذر تنفيذ الضم وأضاف المدعى أنه والحارس قدما بيلافين في ١٩٤٨/١٠/٢٣ بطلان مياه الفيضان على الزراعة فأثبتت للمعانة ذلك - وقدم من المستندات بمحافظته ٤ من ملف الدعوى :-

١ - صورة من محضر الحجز المتوقع من المدعى عليه جاء بها أن المحضر أوقع الحجز بتاريخ ١٥ / ٨ / ١٩٤٨ كطلب المدعى عليه ضد المدعى وفاة للمبلغ ٤٩٠ م و ٥٤ ج على زراعة خمسة أفدنة قفنا وأنه خاطب المدعى في هذا الحجز شخصيا وأقام أخاه عبد الحميد على عبد السيد حارسا على المحجوزات وحدد يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٨ لاجراء البيع بحمل الحجز .

٢ - وصورة من تحقيقات الشكوى رقم ٢٢٨١ سنة ١٩٤٨ لإدراى مفاغة تبين من مطالعتها أن التحقيقات أجريت فيها بناء على بلاغين أحدهما من المدعى والثاني من أخيه الحارس ومؤرخين ١٩٤٨/١٠/٢٣ ومضمونهما أن الزراعة المحجوز عليها لم تكن بعد وإنها ستغرق من مياه الفيضان المغمورة بها وبطلان معاقبتها وتكليف الحاجز (المدعى عليه) باجراء



حرر خطابا المدعى عليه بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٤٨ بأن استصدر أمرا بجني المحصول في ١٠/٢٣/١٩٤٨ بما يفيد أنه لم يستصدر هذا الأمر قبل هذا التاريخ وقبل يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٨ المتحددا ولا البيع فضلا عن أنه لم ينفذ هذا الأمر ولم يقدم الدليل على محاولة تنفيذه .

• وبما أن الحاجز إنما يسأل فقط عن العارس الذي يعين من قبله أما وأنه لا شأن للمدعى عليه في تعيين أخ المدعى حارسا على المحجوزات كما سلف القول فإنه لا يوسخ مسأله عن تصرفات هذا العارس وإعماله ( راجع في ذلك طرق التنفيذ والتحفظ للمرحوم أبو هيف بك الطبعة الثانية صفحة ٢٢٧ بند ٣٦٦ — والتنفيذ علما وعلا لا حد قحة بك وعبد الفتاح السيد بك الطبعة الثانية ص ٣٣٠ بند ٣٩٣ ) .

• وحيث أنه من المقرر أيضا أن المحجور لا ينقل ملكية المحجوز الحاجز بل يظل المحجوز مملوكا للمحجوز ضده فينبى على ذلك أنه إذا تلف فلا يكون تلفه على الحاجز حتى لو طال العهد على المحجور دون أن يعقبه بيع بل أن الحاجز أن يؤخر البيع ما شاء وفي وسع المدين أو الحارس عند الضرورة اتخاذ الاجراءات المستعجلة لجني المحصولات أو ليعمى تلافيا للضرر ( التنفيذ علما وعلا صفحة ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٨ بندى ٣٩٤ و ٤٢٩ وأيضا تنفيذ الأحكام والسندات الرسمية للدكتور محمد حامد فهمى الطبعة الثانية بند ١٧٨ ص ١٤٢ ومرجع القضاء الجزء الثالث بند ٩٨٠٥ ) .

• وبما أنه من المعلوم أيضا أن يدا الحارس على الأشياء المحجوز عليها كيد المودع لديه — ومن واجباته أن يذل في عنايتها ذات العناية التي يراعيها في حق الأشياء المملوكة لنفسه وأن يحافظ

المحضر إذ يكتون العارس هو المسؤول عن المحجوزات حتى يتم بيعها وأن العارس أهل في استصدار أمر الضم قبل اليوم المحدد للبيع في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٨ .

• وبما أن المدعى عليه وهو في معرض التدليل على دفاعه أودع حافظه رقم ٥ من ملف الدعوى من المستندات ( ١ ) صورة من محضر المحجور المتوقع في ١٥/٨/١٩٤٨ وهى مطابقة لثبوتها المودعة بمحافظة المدعى ( ٢ ) وصورة من محضر لإضاف البيع لعدم وجود مشتموروخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٨ أثبت فيه المحضر أنه توجه لخل المحجور فوجد زراعة القطن قائمة دون جنى ولم يتقدم أحد للشراء ( ٣ ) وإعلانا عن تحديد يوم ١١/٢١/١٩٤٨ لاعادة البيع ومؤشرا عليه من المحضر بتاريخ ١١/١٠/١٩٤٨ بتصدر حصول الاعلان لتصدر الوصول ( ٤ ) وصورة من محضر التبريد المحرر بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ وفيه أثبت المحضر أن المحجوزات لم تقدم له ليحيا وإجابة المدعى أن الزراعة غرقت وأنه رفع عنها دعوى التمييز الحالية ( ٥ ) وخطابا من العارس مؤرخا ٢٣/١٠/١٩٤٨ موجها الى المدعى عليه بأن مرسله استصدر أمرا بضم المحجوزات يوم ٢٢/١٠/١٩٤٨ فظرا لفرق الزراعة .

• وبما أنه يبين من الاطلاع الثابت على المستندات سالفة البيان أن المدعى غوطب شخصا عند توقيع المحجور على زراعت المرفوعة بشأنها هذه الدعوى وأن المحضر هو الذى أقام عبد المجيد على عبد السيد أخ المدعى حارسا بمقتضى السلطة المخولة له بنص المادة ٤٤٦ مراقبات — ومن ثم كان تعيين هذا العارس بحضور المدعى — هو أخوه كما جاء بمحضر المحجور وقبوله أو بعدم اعتراضه على الأقل — كما يبين أيضا أن العارس

فيكون قول المدعى في هذا الشأن غير صائب (التفويض على عملاً بند ٤٠٣ وتحفيز الأحكام والسند المرجح السابق صفحة ١٤٣ بند ١٧٩).

وبما أنه يستخلص من ذلك كله أن المدعى عليه غير مسئول عن إهمال الحارس إذ لم يبين من قبله - وإنما عين بمعرفة المحضر في حضور المدين وبرضائه - وأن الدائن اتخذ كافة الاجراءات اللازمة في صدد الحجر والبيع - ولم يقدم دليل على توافر قصور من جانبه - وإنما قام الإهمال والتواطؤ من جانب الحارس أولاً والمدين (المدعى) ثانياً وهما اخوان ارتضى أحدهما تعيين الآخر حارساً على الحجر.

وبما أنه فيما يتعلق بالحجر في ذاته - فإنه قد وقع صحيحاً لدين على المدعى واجب الاداء فلا غبار على المدعى عليه الأول في توقيعه ضد أشياء المدين.

وبما أن المدعى اختص بمخاصمة الدائن (المدعى عليه الأول) واكتفى بطلب الحكم عليه بطلباته دون أن يوجه إلى الحارس أى خصومة في الدعوى الأمر الذي يدل على أن الدعوى لم يقصد بها من جانب المدعى إثبات حق له قبل من يثبت لديه هذا الحق... بل تضييع حقوق الدائن بدون مسوغ قانوني.

وبما أنه لما تقدم جميعه تكون دعوى المدعى على غير أساس وتعين رفضها مع إلزام راضها بمصروفاتها عملاً بالمادة ١١٣ مرافعات.

( قضية الشيخ محمد علي عبد السيد ضد الشيخ محمد إبراهيم محمد علي القرن وآخر رقم ١٠ سنة ١٩٤٩ مدنى كلى للنيا وثلاثة وعشرون حضرات الفضلاء محمد حاد الحسيني وعبد الباقي دكرورى ومحمد عبد الحميد سلامه ).

عليها من الضياع أو التلف - وإلا كان مسئولاً بتعويض الضرر الناشئ عن إخلافه هذه الالتزامات بل ويعتبر مبدئاً أن إخلالها أو أنقضها أو تلفها من مكانها (تفويض الأحكام والسندات للدكتور محمد حامد فهمى بند ١٧٥ ص ١٣٨ والتفويض على عملاً ص ٣٤٤ بند ٣٩٣ وطرق التفويض والتحفيز ص ٢٣٧ بند ٣٧٩).

وبما أنه متى تقرر ذلك كله وكان الثابت أن الحارس لم يستصدر أمراً بضم الزراعة المحجوز عليها قبل يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٨ المحدد لإجراء البيع في محضر الحجر - بل تركها إلى أن أحاطتها مياه الفيضان - بل أنه لم يقدم بتنفيذ أمر الضم المقول باستصداره في ١٩٤٨/١٠/٢٢ في خطابه للمدعى عليه - كان هذا الحارس مهملًا في أداء واجب جوهري من واجباته شأنه شأن المدين (المدعى) إذ كان في وسع هذا وقد توقع إطلاق مياه الفيضان وما ينشأ عنها من إضرار بالزراعة أن يستصدر هو أمراً بمنحها - غير أنه لم يفعل - فالتقصير من جانبها قائم لاشك فيه.

وبما أنه مما قاله المدعى من أنه كان من واجب المدعى عليه أن يتقدم لشراء المحجوزات يوم ١٩/١٠/١٩٤٨ ما دلم لم يتقدم أحد لشرائها فهذا القول مردود بأن القانون في نصوص المادة ٤٦٤ مرافعات خول للحاجز عند عدم وجود مزايدين الحق في قبول المحجوزات في نظير مطلوبه بالقيمة التي يقدرها خبير يمين المحضر المكلف بالبيع - فالأمر بإخيار الحاجز إن شاء قبل المحجوزات من مطلوبه وإن شاء لم يقبل - فهو حق مقرر له وليس واجباً ملقى عليه -

## قضاء المحاكم الكلية

( القضاء التجارى )

٥٣٩

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٨

حواله بوكليه . سلطة المحال عليه في طلب اشهار الافلاس .

المبدأ القانوني

للمحال اليه توكيلا اتخاذ الاجراءات التحفظية اللازمة لصيانة حقوق المحيل ، وله تبعا لذلك طلب إشهار إفلاس المدين المتوقف عن الدفع باعتبار أنه إجراء تحفظي مقرر لمصلحة الدائنين وبدخل في حدود الوكالة .

المحكمة

« من حيث ان وقائع هذه القضية تحصل في أن الشواحي ابراك أراماتي أقام الدعوى رقم ١٠٢ سنة ١٩٤٩ افلاس كل مصر وقال في عرضتها انه يدان ولم كاز في مبلغ ٣٢٠ م و ٧٨٧ ج بموجب خمسة سندات اذنية محولة اليه من السيدة مرجريت ريمى أربعة منها مؤرخة ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٨ كل منها بمبلغ ٣٣٠ م و ٩٣ ج تستحق السداد في أول نوفمبر سنة ١٩٤٨ وأول يناير سنة ١٩٤٩ وأول فبراير سنة ١٩٤٩ وأول مارس سنة ١٩٤٩ على التوالي — والسند

الخامس مؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٨ وقيمته ٤١٤ ج يستحق السداد في أول ابريل سنة ١٩٤٩ وقد عمل عن هذه السندات احتجاج عدم الدفع في ٨ يونيه سنة ١٩٤٩ واتى في عريضته إلى طلب الحكم بإشهار افلاس المدين واعتباره متوقفا عن الدفع ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٤٨ مرتكبا على السندات سالفة الذكر واحتجاج عدم الدفع الملحق لهذا المدين ، بتاريخ ٧ يوليو سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة غيابيا بإشهار افلاس ولم كاز واعتبار يوم ٨ يونيو سنة ١٩٤٩ تاريخا مؤقنا للتوقف عن الدفع وتعيين الأستاذ ابراهيم علام القاضي مأمورا للفليسة والأستاذ عبد السلام عمر وكيل مؤقنا للدائنين ..... الخ وأمرت المحكمة بوضع الاختتام على محل تجارة المفلس المدين بالمرضة وعلى أمواله المتقولة ... وقد نشر ملخص الحكم بمجريدة الزمان في ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٩ ومجريدة صوت الأمة في ١٧ منه وتم التصق بلوحة الاعلانات بالمحكمة في ١٤ و ١٦ منه .

« وحيث انه بتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٩٤٩ طرأ على ولم كاز في الحكم التيايى القاضي بإشهار افلاسه بانبا معارضته على انه قد سدد الدين الذى أشهر افلاسه من أجله إلى المحيلة السيدة مرجريت ريمى بموجب غخالصة مؤرخة ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٩ فضلا عن ان المعاملة بينه وبين المحيلة مدنية وليست تجارية وبمجلس ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ حضرت السيدة مرجريت ريمى وطلبت قبولها

ومن ثم فالدعوى التي رفعت منه يطلب اشهار افلاسه لا تكون مقبولة .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على السندات المحولة أنها ظهرت بعبارة « وعنا دفع المبلغ الموضح باطنه وقدره . . . . إلى الخواجه ابراك اراماقى والقيمة وصلنى منه تمداً وهذا تحويل منى بذلك » وقد وقعت المحيلة على التظهير وأغفل تاريخ التحويل .

« وحيث انه يرد على هذا الدفع بانه لاجدال فى انه إذا لم يذكر تاريخ التظهير فيعتبر التظهير معيياً وغير ناقل للملكية بل يكون توكيلاً إلى المظهر اليه فى قبض القيمة ولكن من المبادئ المقررة . أولاً — ان عدم ذكر البيانات الواردة بالمادة ١٣٤ تجارى ومنها تاريخ التظهير يعتبر مجرد قرينة على ان التظهير قصد منه توكيل المظهر اليه فى قبض قيمة الكيالة أو السند الأدنى ويجوز للمظهر اليه فى علاقته بالمظهر ان يثبت بكافة طرق الإثبات الغرض الحقيقي من المظهر فإذا أثبت انه دفع القيمة اعتبر التظهير ناقلاً للملكية بالنسبة للمظهر ، أما بالنسبة للغير فلا يستطيع المظهر اليه أن يثبت أن التظهير ناقص ناقل للملكية وللمدين بناء على ذلك ان يتمسك ضد المحال اليه بكافة الدفع التى له قبل التحيل ومن ذلك الدفع بالتخايل كما حصل فى هذه القضية . وثانياً — أن للمحال اليه توكيلاً اتخاذ الإجراءات التفضية اللازمة لصيانة حقوق المحيل من اجراء برتسو عدم الدفع فى الميعاد وتوقيع المحيز التفضي على أموال المدين أو المحيلين وغير ذلك من الإجراءات القضائية والغير قضائية كما أن له رفع دعوى المطالبة باسمه على المدين وعلى المحيلين السابقين ( السندات

خصماً ثالثاً متدخله فى الدعوى قائلة بأن المخالصة المنسوبة اليها مزورة وأن الامضاء الموقع به عليها ليست لما قفقت المحكمة بقبولها خصماً ثالثاً وقد طعنت فى المخالصة بالتزوير بتقرير بقلم كتاب المحكمة فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وأعلنت أدلة التزوير فى ٢٢ مة وقد قررت المحكمة ضم دعوى التزوير إلى المعارضة فى حكم اشهار الافلاس للارتباط على أن يصدرفيهما حكم واحد .

« وحيث ان المعارضة رفعت من المفلس فى ١٨ يوليوسنة ١٩٤٩ قبل اتمام اجراءات النشر والصلق فى المدة من ١٤ — ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٩ فهي متبولة شكلاً طبعاً بالمادة ٣٩ تجارى التى أجازت المعارضة فى حكم اشهار الافلاس من المفلس فى ظرف ثمانية أيام من اليوم الذى تمت فيه الاجراءات المتعلقة بصلق الاعلانات ونشرها المبين بالمادتين ٢١٣ و ٢١٤ تجارى .

« وحيث ان أدلة التزوير أعلنت للمعارض فى الميعاد المنصوص عنه فى المادة ٢٧٩ من قانون المرافعات القديم الذى قفستدعوى التزوير أثناء سريانه وهو نفس الميعاد المنصوص عنه فى المادة ٢٨١ من قانون المرافعات الجديد ، والواجب اعلان مذكرة شواهد التزوير فيه ومن ثم يتعين قبول مذكرة شواهد التزوير شكلاً .

« وحيث ان المعارض دفع بعدم قبول دعوى اشهار الافلاس لرفعها من غير ذى صفة بمقبولة أن تحويل السندات من الدائنة الأصلية مرجعيت ربي إلى المحال اليه ابراك اراماقى لم يؤرخ بما يجعل التحويل توكيلاً ليحصل قيمة السند عملاً بأحكام المواد ١٣٤ و ١٣٥ و ١٨٩ تجارى وبالتالي فلا يكون المحال اليه داتاً للمعارض

الأذنية محمد على راتب بك بند ٢٤٨ و ٢٤٩ ص ١٨٠). ومن ثم فيكون المعارض ضده إيزاك أراماتي رفع الدعوى بطلب إشهار إفلاس المعارض لتوقفه عن دفع الدين المحول إليه حتى ولو كان التحويل توكلياً إذ من المتفق عليه أن طلب إشهار الإفلاس هو إجراء تحفظي يقرر لمصلحة الدائنين ويدخل في حدود الوكالة، ولا يحق للمعارض أن يحتج بمقاعدة « لا يجوز لأحد أن يترافع بوكيل سوى المالك » لأن المعارض ضده إنما رفع الدعوى على أساس أن التحويل ناقل للملكية وقد جاء به أن التهمة وصلت تبدأ ولم يحدد المحيلة ذلك بل تدخلت في جلسة المعارضة ولم تنازع في حصول التحويل الناقل للملكية وطعن في المخالصة المنسوبة إليها بالتزوير ومع كل فقد تقدم أن للحال إليه توكلياً أن يرفع دعاوى المطالبة باسمه على المدين والمحيلين السابقين لما يعارض مع القاعدة سالفة الذكر، وتختص المحكمة من كل ما تقدم إلى أن الدفع في غير محله ويتمين رفضه وقبول الدعوى لأسباب وأن للمحكمة أن تقضى بإشهار الإفلاس من تلقاء نفسها إذا توافرت الشروط اللازمة لذلك.

دعوى إشهار الإفلاس للمشمك بها ، كالم بشر إليها عند وضع الاختتام على عله في ١٠ يوليو سنة ١٩٤٩ وقرر المحاضر عن الطاعة بجملة المرافعة انه يمكن إثبات التزوير بالمضاهة .

« وحيث ان الادعاء بالتزوير تنج في النزاع وإجراء التحقيق بالمضاهة بين التوقيع المطعون فيه بالتزوير وتوقيعات المحيلة المعترف بها جائز ومتج في الدعوى ومن ثم ترى المحكمة ندب خير الخطوط بمصلحة الطب الشرعي لفحص الامضاء المنسوبة إلى السيدة مرجريت ريمي والموقع بها على ورقة المخالصة المؤرخة ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٩ ومضاهاتها على الامضاءات الموقع بها على التظهرات على السندات الأذنية المحولة إلى المعارض ضده إيزاك أراماتي وغيرها من الامضاءات المعترف بها مع استكتاب كل من الدعية مرجريت ريمي والدعوى عليه ولهم كاتز لبيان ما إذا كانت هذه الامضاء المطعون فيها مزورة أم صحيحة ومن الكتاب لها .

« وحيث ان المحكمة ترى إرجاء الفصل في موضوع المعارضة إلى ما بعد انتهاء إجراء التحقيق بالمضاهة .

( قضية ولم كاتز ضد إيزاك أراماتي رقم ١٠٢ سنة ١٩٤٩ افلاس تجاري مصر رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد رشوان حجازي وقلب فراج وإبراهيم علام ) .

٥٤٠

محكمة مصر الابتدائية

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩

وكالة . اثباتها . تاجر . وكالة لآخر في إدارة عله . حقه في تحصيل السندات الأذنية وإشهار افلاسه .

« وحيث انه فيما يتعلق بموضوع المعارضة فقد بناها المعارض على حصول التخالص واركتن على المخالصة المنسوبة إلى المحيلة التي طعن فيها بالتزوير .

« وحيث ان شواهد التزوير تنحصر في أن التوقيع الموجود على المخالصة مزور وليس للطاعة مرجريت ريمي ، وأن المعارض لم يشر إلى هذه المخالصة باحتجاج عدم الدفع العلن له في ٨ يونيه سنة ١٩٤٩ ، ولم يحضر أثناء نظر

## المبادئ القانونية

١- يجوز إثبات الوكالة ونظامها في المواد التجارية بجميع طرق الإثبات بما فيها القرائن منها كان مبلغها .

٢- وإذا وكل تاجر آخر توكيلا عاما في إدارة تجارته فيكون للوكيل الحق في التوقيع على السندات الاذنية عن الموكل ، لأنها وغيرها من الصكوك التجارية الوسيلة الطبيعية لتفاء التجارة وسرعة تداول العروض فإذا توقف التاجر الموكل عن دفع ديونه الثابتة بمقتضى هذه السندات جاز الحكم بأشهار إفلاسه .

## المحكم

د حيث ان المدعين رفعا هذه الدعوى وقالوا في عريضتها ان المدعى عليه وهو تاجر مدين لها في مبلغ ١٠٠٠ ج بموجب سند لإذني عمر في ١٩٤٩/٣/٢٩ ويستحق السداد في ١٩٤٩/٦/٢٩ والمبلغ ثمن بضاعة وقالوا انه رغم انهما أعطاه بورقة الاحتجاج في ١٩٤٩/٦/٣٠ فانه لم يسدد مطلوبهما منه واتنيا إلى طلب وضع الاختتام على عمل تجارته وتحديد جلسة لسمع الحكم عليه بأشهار إفلاسه واعتبار يوم ١٩٤٩/٦/٣٠ تاريخا مؤقتا توقفه عن دفع ديونه ... الخ ما جاء بطلباتهما وفي الجلسة قدما سندا آخر عمر أقر في ١٩٤٩/٥/١٣ بمبلغ ١٠٠٠ ج يستحق السداد في ١٩٤٩/٧/١٣ وقالوا انهما يدايان المدعى عليه أيضا في المبلغ المذكور .

د وحيث ان الآنة عايده صايغ تدخلت خصما ثالثا في الدعوى متضمنة إلى المدعين

في طلباتها وقررت انها تداين المدعى عليه في مبلغ ١١٥٠ ج واستندت في دعواها على سند اذني بالمبلغ المذكور عمر في ١٩٤٩/١/٢٢ يستحق السداد في ١٩٤٩/٣/٢٢ وقالت ان المدعى عليه قد استدان ذلك المبلغ للاشتغال به في تجارته ولم يتم بسداده .

د وحيث ان الآنة عايده صايغ ( الخصم الثالث ) مصلحة ظاهرة في التدخل في الدعوى فيتمتع الحكم بقبولها خصما ثالثا تدخلا في الدعوى عملا بالمادة ١٥٣ من قانون المرافعات .

د وحيث ان المدعى عليه قد دفع الدعوى بأن السندات المقدمة فيها سواء من كل من المدعين الأصليين أو الخصم الثالث غير موقع عليها منه بل من شخص لا يعرفه وأنكر ما وصف به ذلك الشخص من انه وكيل عنه وهو الوصف المقترن بالتوقيع على السندات .

د وحيث ان الحاضر عن المدعين والخصم الثالث قد رد على ذلك الدفاع بأن الموقع على السندات إنما هو وكيل المدعى عليه بموجب توكيل رقم ١٧٦ سنة ١٩٤٦ عابدين وطلب أجلا لتقديم صورة رسمية من ذلك التوكيل ثم قدم تحت مسؤوليته في الجلسة التالية صورة عرفية قال انها صورة التوكيل المشار اليه وقرر ان قلم كتاب محكمة عابدين رفض تسليمه صورة رسمية . وأجاب الحاضر عن المدعى عليه بأنه لا يسلّم بصحة ماورد في هذه الصورة .

د وحيث ان المحكمة وقد أمرت بضم دفتر التوكيلات المثبت به التوكيل رقم ٣١٧٦ سنة ١٩٤٦ تصديقات عابدين قد تبينت من الاطلاع عليه انه أثبت فيه بالصفحة ٣٧٠ تحت رقم ٣١٧٦ توكيل صادر من جورج أفندي ميخائيل حداد (المدعى عليه) إلى جورج أفندي

بمجموعة القواعد القانونية ١٠، رقم ٣١٤  
ص (١٠٤١).

« وحيث ان الوكالة تنقسم بالنسبة لنطاقها إلى وكالة عامة Mandat général ووكالة خاصة Mandat spécial وهو التقسيم الذي أوردته المادة ٥١٥ من القانون المدني القديم (التي قامت العلاقة بين طرفي الخصومة في ظله) وقد وصفت هذه المادة التوكيل العام بأنه الذي لا يترتب عليه إلا التفويض في الأعمال المتعلقة بالإدارة Le mandat concu en termes généraux ne donne que le pouvoir de faire des actes d'administration وبمقارنة النص العربي للمادة بنصها الفرنسي يرى أن الشارع استعمل عبارتي :

mandat général-mandat concu en termes généraux مقابل عبارة التوكيل العام ثم عرف التوكيل العام كما تقدم القول ، والواقع ان الشارع قد استعمل العبارتين في النسخة الفرنسية بمعنى واحد تنميا مع ما يجري في العمل من أن يطلق على التوكيل المصوغ بالفاظ عامة اسم التوكيل العام (كامل مرسى باشا العقود المدنية الصغيرة سنة ١٩٤١ بند ٥١٩ ص ٥١٤ وما بعدها) .

« وحيث انه متى وضع من ملخص التوكيل الصادر من المدعي عليه لجورج عبدالتور (وهو الملخص الذي اطلمت عليه هذه المحكمة في دفتر التوكيلات محكمة عابدين ) انه عبارة عامة إذ جاء فيه أنه توكيل في القضايا وإدارة الأعمال فهو توكيل عام .

« وحيث انه متى قرر أن جورج عبدالتور هو وكيل عام عن المدعي عليه ومتى لوحظ أن المدعي عليه تاجر كان لوكيله العام أن ينفذ الصفقات ويجري الاتفاقات اللازمة لاستغلال

عبدالتور في القضايا وإدارة أعماله وتاريخ التصديق هو ٢٥ / ٥ / ١٩٤٦ .

« وحيث ان الحاضر عن المدعين والحصم الثالث قد علق على ما أثبت في دفتر التوكيلات الذي اطلمت عليه هذه المحكمة بأنه ولو ان ما أثبت في الدفتر هو تلخيص متعصب للتوكيل الصادر من المدعي عليه إلى وكيله جورج عبدالتور إلا أنه كاف في الدلالة على أن للوكيل الحق في التوقيع على السندات الاذنية عن موكله ( المدعي عليه ) ما دام موكلا بالإدارة وهي شاملة للترخيص بالحق في الاستدانة .

« وحيث ان الحاضر عن المدعي عليه قد أنكر على المدعين هذا الاستدلال إذ قرر أن التوكيل بالإدارة لا يشمل الحق في التوقيع على السندات بالاستدانة .

« وحيث انه وان كان من المقرر هو جواز اثبات الوكالة في المواد التجارية بجميع طرق الاثبات بما فيها الترائن مهما كان مبلغها وذلك عملا بالمادة ٢٣٤ من القانون المدني وهو ما استقر عليه الفقه والقضاء (راجع كامل مرسى باشا كتاب العقود المدنية الصغيرة ص ٤٧٧ وما مشها سنة ١٩٤٢ ) إلا أن الأمر لا يبدو — للفصل في هذه الدعوى — البحث في نطاق الوكالة ما دام قد ثبت وجودها من الاطلاع على دفتر التوكيلات بمحكمة عابدين كما سبق البيان .

« وحيث انه متى ثبت وجود الوكالة جاز اثبات نطاقها بالبينوا الترائن إذ يعتبر ذلك قسيرا لعقد الوكالة وهذا التفسير من اختصاص قاضي الموضوع كما يمكن مع ذلك اعتبار العقد مبدأ ثبوت بالكتابة فيما يختص بنطاق الوكالة وليس من شك في أن تعيين هذا النطاق هو من اختصاص قاضي الموضوع (راجع قضاء ١٦ يناير سنة ١٩٣٦

« وحيث أنه مع التسليم الجليل بما زعمه المدعى عليه من أن التوكيل الصادر منه لجورج عبد النور لم يبح له فيه الاستدانة فإنه من المسلم به أنه إذا تجاوز الوكيل حدود الوكالة فإنه لا يمنع من أن تنفذ تصرفاته إذا أجازها الموكل والأجازة إما أن تكون صريحة ratification expresse وإما أن تكون ضمنية Tacite وبحيث ما إذا كانت هناك أجازة ضمنية وإنما هو أمر متعلق بالوقائع وللأجازة أثر رجعي سواء أكانت صريحة أو ضمنية فيكون الحال كما لو كانت هناك وكالة (كامل مرسى باشا العقود المدنية الصغيرة سنة ١٩٤٢ نبة ٥٣٨٥ ص ٥٥٩) .

« وحيث أنه متى تم التسليم بما تقدم فإن المستفاد من ظروف هذه الدعوى أن المدعى عليه قد أجاز تصرف وكيله جورج عبد النور في التوقيع على السندات موضوع هذه الدعوى يدل على هذا أن المدعى عليه لم يبادر إلى عزل الوكيل على أثر علمه بأنه وقع على السندات المذكورة وبدون توكيل منه كما يزعم وقد اعترف أمام هذه المحكمة بأنه لم يعزله ولم يتخذ أى إجراء حتى لاسترداد سند التوكيل منه والحقيقة الظاهرة أنه لو أن المدعى عليه لم يجوز تصرفات وكيله لما سكت عن عزله بعد أن رفعت ضده هذه الدعوى مرتبة على سندات إذنية قد وقع عليها جورج عبد النور توقيعاً مضافاً إليه صفته أنه وكيل عنه .

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك الذى سلف جميعه فإن ظروف هذه الدعوى تنبئ عن أكثر مما تقدم تنبئ عن أن المدعى عليه قد وكل جورج عبد النور توكيلاً صريحاً في الاستدانة يدل على هذا عدة أمور منها الصورة العرفية التى قدمها المدعون وقالوا أنها صورة التوكيل الصادر من

أموال موكله في التجارة ويرتب على هذا أن يكون له الحق في توقيع السندات الإذنية عن الموكل مادامت تدخل بطبيعتها ضمن العمل المصرح به في التوكيل (الإدارة) لأن التوقيع على السندات وسيلة حتمية لتنفيذ التوكيل ونتيجة لازمة له إذ لا يتصور أن يوكل المدعى عليه وهو تاجر شخصاً يقوم على إدارة تجارته ويمثله في القضايا ثم يسلبه الحق في التوقيع على السندات وهي مع غيرها من الصكوك التجارية الوسيلة الطبيعية لنهاء التجارة وسرعة تداول العروض ولا يمكن يون هذه الوسيلة أن تقوم تجارة مزدهرة رابحة تستجيب في أقصر وقت ومن أقرب سبيل لاحتياجات السوق ومطالب العملاء حتى لقد توسع التفقه والنضاض في هذا النظر بحيث أصبح من المقرر للوكيل العام أن يباشر أعمال التصرف في الحدود التى تعتبر فيها من أعمال الإدارة كما أصبح من المقرر حتى في المسائل المدنية أن للوكيل العام الحق في اقتراض القود الضرورية لاحتياجات الإدارة كما لو دعا إلى ذلك ضرورة إجراء إصلاحات أو لشراء الماشية اللازمة للاستغلال أو للحصول على المال اللازم لاستجار العقارات التى تكون لازمة له (راجع بودرى لاكتنرى وقاغل نبة ٥٢٤ وجيلوارد نبة ٨٢ و ٩٢ لوران ٢٧ نبة ٤٢٠ و ٤٢٨ دى هلفس نبة ٤٦ وراجع الزقاقين الجزئية ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢ المبريدة القضائية ١٢٥ ص ١٧ مرجع القضاء ٦٥٥٥) إذ قرر هذا الحكم أنه لا محل للدفع بأن التوكيل بالإدارة لا يبيح الاستدانة لأن التوكيل بإدارة أطيان مثلاً يشمل جميع ما يلزم لإدائها كشرائه ثم لإدارة « وأبورات » إلى المتابعة فيها وكذا شراء الأدوات والبذور وأيضاً اقتراض ما يحتاج إليه من قود لآليات يمثل أعمال الإدارة منه .



المدعى عليه من إجابة المحكمة إلى ما طلبته من حضوره لمناقشته وذلك بدعوى أنه سافر إلى السودان .

« وحيث أنه لما تم من ولأن الوكالة يمكن أن تستج من ظروف الأحوال ( استئناف مخط ٢٩/١٢/١٨٨٩ ( ١١ ص ٧٧ ) والواسطى الجزئية ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٦ المحاماة ١٧ رقم ١٦٥ ص ٢٤٣ ) يكون توقيع جورج عبد التور على السندات المقدمة من المدعين والختم الثالث بصفته وكيلًا عن المدعى عليه إنما هو توقيع من وكيل فعلا وفي حدود وكالته ومن ثم فهو يلزم الموكل (المدعى عليه).

« وحيث أنه متى تقرر هنا كانت دعوى المدعين ثابتة من السندين المقدمين منهما أحدهما بمبلغ ١٠٠٠ جنيه محررفى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٩ يستحق السداد فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٩ والثانى بمبلغ ١٠٠٠ جنيه محرفى ١٣ مايو سنة ١٩٤٩ ويستحق السداد فى ١٣ يوليو سنة ١٩٤٩ وهما يدلان على مدىونية المدعى عليه المدعين فى مبلغ ٢٠٠٠ ج كما أن توقف المدعى عليه عن سداد ديونه ثابت من الاطلاع على ورقة الاحتجاج المعلقة له عن السند الأول من السندين سالتى الذكر، كما أن دعوى الآنسة عابدة صاينغ الخصم الثالث ثابتة من السند الاذنى المقدم منها بمبلغ ١١٥٠ ج والمحررفى ٢٢ يناير سنة ١٩٤٩ ويستحق السداد فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٩ والذى يدل على مدىونية المدعى عليه للآنسة عابدة صاينغ فى المبلغ المذكور .

« وحيث ان المحكمة قد أطرحت دفاع المدعى عليه للأسباب التى سبق ذكرها

« وحيث ان حفة المدعى عليه التجارية ثابتة ولم يسترخص عليها .

« وحيث أنه والحال كذلك يكون المدعى

المدعى عليه لجورج عبد التور ومنصوص فيها على أن التوكيل الحقى فى التوقيع على الكيالات وله حق الاقرار والامضاء والصالح وليس ما يمنع من اعتبار هذه الصورة عرانا صادقا على الوكالة الصادرة من المدعى عليه لجورج عبد التور ونطاق هذه الوكالة إذا لم يعم دليل على كذب البيانات الواردة فى هذه الصورة خصوصا وقد طالبت المحكمة المدعى عليه — بعد انكاره ماورد فيها — أن يقدم أصل التوكيل فلم يفعل ومن الأمور التى تدل على أن التوكيل كان يخول الوكيل الحقى فى الاستدانة صراحة أن المدعين أدلوا برقم التوكيل وتاريخه انضح من الاطلاع على دفتر التوكيلات لمحكمة عابدين أنه الرقم الصحيح والتاريخ الفعلى للتوكيل الصادر من المدعى عليه لجورج عبد التور وهو أمر قاطع فى الدلالة على أن المدعين حينما أدلوا بما أدلوا عن باقى بيانات التوكيل وكامل مضمونه إنما قرروا بالمعلومات الصحيحة التى لم يستطع المدعى عليه أن يدحضها بشئ ما بل لقد وعد بتقديم أصل التوكيل بعد سبعة من وكيله الذى لم يعزله ولم يفعل هذا ويدل على أن التوكيل قد رخص فيه للوكيل بالاستدانة صراحة ما قرره المدعى عليه فى أول جلسة نظرت بها هذه القضية من انكاره لصفة جورج عبد التور إطلاقا ثم انضاح وجود الوكالة الصادرة منه لجورج عبد التور وذلك من الاطلاع على دفتر التوكيلات كذلك يدل على صراحة التوكيل فى الاستدانة أنه لو أن جورج عبد التور لم يكن وكيلًا فى الاستدانة عن المدعى عليه لبادر هذا الأخير إلى عزله عند علمه بتوقيعه على السندات موضوع هذه الدعوى وهو أمر لم يفعله كما هو ثابت من إقراره أمام هذه المحكمة بأنه لم يعزله وأن سند التوكيل لا يزال تحت يد الوكيل . ويدل على هذه الحقيقة كذلك تهرب

المفلس عن الدفع تجوز لكل من له الحق في المعارضة في حكم إشهار الافلاس ، لا فرق في ذلك بين أن يكون التاريخ المعارض فيه عين في حكم إشهار الافلاس أو حكم لاحق له ، فتجوز من كل ذي مصلحة كالمدين والدائنين ووكيل الدائنين والنيابة العامة وللمحكمة من تلقاء نفسها في بعض الأحوال.

٢- الدائنون الذين يعارضون في تاريخ التوقف عن الدفع لمصلحة مجموع الدائنين في التفليس وليس لمصلحتهم الفردية المتنافرة مع مصلحة نقابة الدائنين لا يعتبرون من ذوي المصلحة الذين نصت عليهم المادة ٣٩٠ تجارى ولهذا يسرى عليهم حكم المادة ٣٩٣ تجارى فيكون لهم حق المعارضة الى الوقت الذي ينتهى فيه تحقيق الديون وتأيدها سواء انقضى ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عنه في المادة ٣٩٠ ص٢ أو لم ينقض .

٣- للمحكمة أن ترجع تاريخ التوقف عن الدفع الى الوقت الذي بدأت فيه عوامل الاضطراب المالى على أحوال المفلس والتي ترتب عليها أخيراً التوقف الفعلي عن الدفع.

المحكم

« من حيث ان المحكمة سبق أن أصدرت حكماً في هذه القضية بتاريخ ٢٠/٨/١٩٤٤ بإشهار افلاس السيد محمد علي واعتبار يوم ٢/٦/١٩٤٤ تاريخاً مؤقتاً للتوقف عن الدفع وكان ذلك بناء على طلب المدعى سرجه جبره أفندى لتوقف المفلس عن دفع دين له قدره ٣٠٠ ج قيمة تأمين

عليه وهو تاجر متوقفاً عن دفع ديونه التجارية الغير متزاع فيها الواجبة الأداء وقد عجز عن الوفاء بها عجزاً حقيقياً مستمراً وبتعين اشبار افلاسه طبقاً للمادة ١٩٥ من قانون التجارة .

« وحيث ان تاريخ توقفه عن الدفع يعتبر من يوم اعلانه بورقة الاحتجاج الحاصل في ١٩٤٩/٦/٣٠ فيتمتع اعتبار هذا التاريخ تاريخاً مؤقتاً لتوقفه عن الدفع .

« وحيث انه يقتضى وضع الاختتام على محلات المفلس عملاً بالمادة ٣٣٩ تجارى .

« وحيث ان الحكم بإشهار الافلاس واجب النفاذ قانوناً عملاً بالمادة ٢١١ من قانون التجارة

« وحيث انه يخفى من تأخير وضع الاختتام حصول ضرر لماتى المفلس ويجوز لذلك الأمر بتنفيذ وضع الاختتام بمسودة الحكم عملاً بالمادة ٤٦٤ من قانون المرافعات .

« وحيث انه يقتضى اضافة المصروفات على عاتق القليبة .

( قضية أفلون وعارف حنو وحضر عنها الأستاذ معطي محمد عاشور ضد المواجه جورج ميخائيل حداد رقم ١١٢ سنة ١٩٤٩ إفلاس وثلاثة عضوية حضرات القضاء محمد رضوان جبازي وقطب فراج وإبراهيم علام) .

٥٤١

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

٨ مارس سنة ١٩٤٩

المعارضة في تاريخ التوقف عن الدفع . من له الحق فيها . مواجعتها في السادتين ٣٩٠ و ٣٩٣ تجارى . كيفية تحديد تاريخ التوقف عن الدفع .

المبادئ القانونية

١- إن المعارضة في تاريخ توقف

الدين فأجيب إلى طلبه ثم تأجلت جلسات الاجراءات مرارا دون أن يحصل أى تحقيق ولم يتم قبول أو تأييد أى دين إلى أن قدم المدعى طلبا إلى حضرة مأمور التفليس في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ جاء فيه أن شركة الورق الأهلية سبق أن استصدرت أمر حرج تحفظي بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٣ على ما لمدينها الفيلس لدى كل من أطول مسره ومحمد المغازى باشا وفاء لدين لها عليه وقد نفذ أمر الحجز في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ في القضية رقم ١٣ سنة ١٩٤٤ كلى تجارى الاسكندرية ثم حكم في هذه القضية بالزام المدعى عليه (الفيلس) بأن يرد للشركة مبلغ ٦٢٧ م و٣٤٣ ج والمصاريف المناسبة وأن يدفع لها مبلغ ٤٠٥ م و٧٤٨ ج بصفة تمويض بعد خصم مبلغ التأمين المدفوع منه لهذه الشركة والفوائد بواقع ٦٪ سنويا من تاريخ رفع الدعوى حتى الوفاء وتثبيت الحجز التحفظي المتوقع تحت يد محمد المغازى باشا وجعله نافذا والمصاريف المناسبة و٣٠ قرشا أتعاب محاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة ورفضت الدعوى قبل انطون مسره... الخ. وقال المدعى انه يبين من ذلك أن حقيقة تاريخ توقف الفيلس عن الدفع هو ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وهو تاريخ توقيع الحجز التحفظي سالف الذكر وطلب ارجاع التاريخ إلى هذا اليوم. وبجلسة الاجراءات المنعقدة بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٤٧ قرر حضرة وكيل الدائنين انه يوافق على طلب المدعى بارجاع تاريخ التوقف عن الدفع إلى يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٣ قرر حضرة مأمور التفليس إحالة الدعوى إلى الدائرة للفصل في هذا الطلب.

وحيث ان المدعى صحح شكل الدعوى بعمل ممارسة في تاريخ التوقف عن الدفع بمرضة أعلنت في ١٥ يناير سنة ١٩٤٩ إلى ورة الفيلس

سبق أن دفعه المدعى الفيلس على ذمة توريد كية من قش الارز بمقتضى عقد اتفاق تاريخه ١٣/٨/١٩٤٣ ولكن المدعى لم يتم بالتوريد وقبل الفيلس بموجب اقرار مؤرخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ اعضاء من التزاماته النصوص عليها في عقد الاتفاق كما تمهد برد مبلغ التأمين له في ميعاد نهايته آخر مايو سنة ١٩٤٤ ولكنه لم يرد له هذا المبلغ رغم اعلانه باحتجاج عدم الدفع في ١ يونيه سنة ١٩٤٤.

وحيث ان المحكمة اعتبرت يوم ٢ يونيه سنة ١٩٤٤ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع على اعتبار انه هو اليوم التالى لاعلان الفيلس باحتجاج عدم الدفع.

وحيث ان ملخص حكم اشهار الافلاس قد نشر بمجريدق الوفد المصرى ومثير الشرق في ٥ و ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٤ على التوالى كما حصل النشر بمجريدة المقطم بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ليدوع الدائتون مستنداتهم لتحقيق ديونهم عملا بالمادة ٢٨٩ تجارى وبجلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ لم يتقدم من الدائنين سوى المدعى والسيدة أنيسة مصطفى وهى حمة الفيلس والسيدة عزيزة ظيف وهى زوجته وقد قررت الأخيرة بقبولها عن دينها وطلب الاولان تحقيق دينهما توطعه لقبولهما وتأييدهما ونازع المدعى في تاريخ توقف الفيلس الذى توفى بعد الحكم باشهار افلاسه — لما يتبين له من أن الفيلس كان في حالة ارتباك مالى وتوقف عن دفع ديونه من عدة أشهر سابقة لتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٤٤ وانه تصرف ببيع أطيانه البالغ قدرهما ٣٨ قفانا وكسور بثمان تافه في ٦ ابريل سنة ١٩٤٤ كما نازع في دين السيدة أنيسة مصطفى وقدره ١٥٠ ج وقرر انه صورى ثم طلب وكيل الدائنين أجلا لتخص مستندات هذا

المعارضة في التاريخ المذكور إلى الوقت الذي تنتهي فيه المواعيد المقررة في القانون لتحقيق الديون وتأديدها بحيث إذا اقتضت تلك المواعيد يبق التاريخ المحدد مقررًا ولا يمكن تعديله ولما كان الدائنون يدخلون في مضمون عبارة « ذوى المصلحة » الذين نصت عليهم المادة ٣٩٠ تجارى فتكون النتيجة ان المشرع وضع للدائنين خاصة ميعادين للمعارضة أولهما ميعاد ثابت نصت عليه المادة ٣٩٠ تجارى وثانيهما ميعاد متغير يتوقف على انتهاء تحقيق الديون وتأديدها إذ لم يحدد المشرع يوما معينًا ينتهي فيه التحقيق والتأيد وإنما نص في المادتين ٢٩٠ و ٢٩١ تجارى على أن التحقيق يبدأ في ظرف الثلاثة أيام التالية لمضى العشرين يوما التالية لاختار الدائنين المقيمين في القطر المصرى مع ضم مواعيد المسافة بالنسبة للدائنين المقيمين في الخارج بوجوب تسليم مستنداتهم لوكلاء الدائنين في المحل واليوم والساعة المحددة في الاخطار الذي يحصل باعلانات تشر في احدى الجرائد وتعلق في لوحة الاعلانات ويخطابات ترسل اليهم من قلم كتاب المحكمة إذا كانوا مروفين كما نص في المادة ٢٩٨ على انه يجب على كل دائن في نفس الجلسة التي تحقق فيها دينه أو في ظرف ثمانية أيام على الأكثر بعد تحقيقه أن يؤيد دينه بأن يقرر لأموال التفليسة أنه حق وصحيح وأساس الخلاف بين الشراح والمحاكم ان ميعاد الثلاثين يوما المحدد في المادة ٢٩٠ تجارى ينتهى غالبا قبل انتهاء مواعيد تحقيق الديون وتأديدها بحيث يصعب اذن معرفة في أى الميعادين يجوز المعارضة الا أن الرأى قد استقر قتها وقضاء على ان الدائنين الذين يعارضون لمصلحة مجموع الدائنين في التفليسة وليس لمصلحتهم الفردية المتنافرة مع مصلحة قاطبة الدائنين لا يعتبرون من ذوى المصلحة الذين نصت عليهم

والدائنة السيدة أنيسة مصطفى وإلى وكيل الدائنة طلب فيها الحكم بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع وجعله يوم ١٩ مارس سنة ١٩٤٣ بدلا من ٢ يونيه سنة ١٩٤٤ مع الزام وكيل الدائنين بصفته بالمصاريف واركن على الأسباب الواردة بالمرعية والسابق ابرادها في طلبه المؤرخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ كما قام بالنشر عن هذه المعارضة بجرىدق منبر الشرق وصوت الأمة وأجرى لصق صورة عريضة الدعوى في لوحة المحكمة ( تراجع عريضة المعارضة ومستندات النشر والصلق بمحافظى المدعى رقمى ٤٢ ٤٣ دوسيه ) .

وحيث ان من المقرر ان المعارضة في تاريخ التوقف عن الدفع تجوز لكل من له الحق في المعارضة في حكم اشهار الافلاس ولا فرق في ذلك بين أن يكون التاريخ المعارض فيه عين في حكم اشهار الافلاس أو في حكم لاحق له وهذا ظاهر من نص المادة ٣٩٠ تجارى التي سوت بين من تجوز له المعارضة في الحكين وعلى ذلك تجوز المعارضة في تاريخ التوقف عن الدفع وطلب تعديله من كل ذى مصلحة كالمدين والدائنين ووكيل الدائنين والنيابة العامة وذهب بعض الشراح إلى أن للمحكمة أن تقوم بالتعديل من تلقاء نفسها في بعض الأحوال (أصول القانون التجارى المذكور الزينى ج ٣ البنود ١٢٣ و ١٢٤ و ١٥٥ ) هذا ولقد كان الخلاف بين الشراح والمحاكم على أشده في معرفة المواعيد التي تجوز فيها للدائنين المعارضة في تاريخ التوقف عن الدفع للتضارب الظاهر بين أحكام المادتين ٣٩٠ و ٢٩٣ تجارى إذ تعطى المادة الأولى لكل ذى مصلحة الحق في الطعن في تاريخ التوقف عن الدفع بطريق المعارضة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر الحكم ولصقه بينما نص المادة ٢٩٣ على أعطاء الحق للدائنين في

المادة ٣٩٣ تجارى ومن ثم فهي مقبولة شكلا .  
 وحيث انه بالاطلاع على القضية رقم ١٣  
 سنة ١٩٤٤ تجارى كلى الاسكندرية اُضح انها  
 رفعت من دولة حسين سرى باشا بصفته العضو  
 المنتدب لادارة شركة الورق الاهلية ضد المفسس  
 وانطون مسره وسماحه محمد المغازى باشا وقد  
 طلب في عرضتها أولا . الامر بتوقيع المحجز  
 التحفظى تحت يد المدعى عليه الثالث على المدعى  
 عليهما الأولين من ما كينة كبس والآت وهود  
 واه للمبلغ ٢٦٧ م و ٣٤٣ ج وثانيا . الحكم بالزام  
 المدعى عليه الأول ( المفسس ) برد مبلغ ٥٩٨ م  
 و ٢٨٤ ج قيمة ما سحبه زيادة عن حقه والزامه  
 مع المدعى عليه الثانى متضامتين برد مبلغ ٢٩ م  
 و ٥٩ ج وهو ما سحبه المدعى عليه الثانى زيادة  
 عن حقه مع الفوائد القانونية وتثبيت المحجز  
 التحفظى المتوقع تحت يد المدعى عليه الثالث  
 وجعله نافذا والزام المدعى عليه الأول ايضا بان  
 يدفع للذى بصفته مبلغ ٢٠٠٠ ج ألى جيه  
 بصفة تعويض عن قصيره فى تنفيذ الاتفاق  
 العقود بينهما يخصم منه قيمة التأمين المدفوع  
 منه والموجود تحت يد الشركة وقدره ٥٩٥ م  
 و ١٢٥١ ج مع المصاريف والاعتاب والنفاذ ،  
 وقد صدر أمر المحجز التحفظى فعلا بتاريخ  
 ٢٧ / ١١ / ١٩٤٣ طبقا لطلبات المدعى وتنفذ  
 فى ٢٢ / ١٢ / ١٩٤٣ وبتاريخ ٨ / ٥ / ١٩٤٤  
 قضت المحكمة حضوريا أولا برفض الدفع بعدم  
 اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واختصاصها  
 بذلك وثانيا بالزام المدعى عليه الأول (المفسس) بأن  
 يرد إلى المدعى بصفته مبلغ ٣٤٣ م ٢٧ ج والمصاريف  
 المناسبة لذلك المبلغ وبالزامه ايضا بأن يدفع له مبلغ  
 ٤٠٥ م ٧٤٨ ج قيمة التعويض المطلوب بعد  
 خصم مبلغ التأمين من المدفوع منه للذى  
 بصفته والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ و ٣٠٠ ج

المادة ٣٩٠ تجارى ولذلك يسرى عليهم أحكام  
 المادة ٣٩٣ تجارى فيكون لهم حق المعارضة  
 إلى الوقت الذى ينتهى فيه تحقيق الديون وتأيدها  
 سواء أكان الميعاد الثلاثينى اقضى أم لم يقض  
 لأن هذا الميعاد لم يوضع لهم بل وضع لنوى  
 المصلحة من غيرهم وعلى هذا رأى لا يكون  
 هناك تناقض أو صعوبة فى تحديد ميعاد المعارضة  
 بين المادتين ٣٩٠ و ٣٩٣ تجارى وحجة أصحاب  
 هذا رأى أن المشرع استعمل تعبيرين مختلفين  
 فى مادتين مختلفتين وضعتا فى حكمين مختلفين فلا بد  
 أن يكون قد قصد من أحد التعبيرين غير ما  
 قصد من الآخر يؤيد ذلك أن المشرع استعمل  
 لفظ الماتين بالذات فى كل مرة قصد فيها بيان  
 ما للذاتين فى التغطية من حقوق وما عليهم من  
 واجبات فاستأله عبارة « ذوى المصلحة » فى  
 المادة ٣٩٠ يدل بنفسه على ان المشرع لا بد  
 أن يكون قصد بذلك غير الماتين فى التغطية  
 ( المرجع السابق البند ١٦٢ وهامشه والافلاس  
 للدكتور محمد صالح ص ٥٧ بند ٥٠ ومراجعة )  
 وحيث ان ميعاد تحقيق الديون وتأيدها  
 لم يقض بعد حيث تم النشر فى ٢٩ / ١١ / ١٩٤٥  
 ليودع الماتون مستنداتهم ثم تمديد يوم لتحقيق  
 ولكن القضية أجلت مرارا دون أن يحصل أى  
 تحقيق أو قبول أو تأييد كما تقدم وبذلك تكون  
 المواعيد المقررة لتحقيق الديون وقبولها وتأيدها  
 ممتدة إلى الآن إذ انها أوقفت بفعل حضرات  
 مأمورى التغطية الذين تماقروا طوال هذه المدة  
 وبسبب احواله النزاع فى تاريخ التوقف عن الدفع  
 إلى المحكمة للفصل فيه .

وحيث انه بين ما تقدم ان للمعارضة فى تاريخ  
 التوقف عن الدفع قد قدمت فى الميعاد طبقا  
 للبدأ الذى استقر عليه الشراح والمحاكم وعلا

«وحت أنه بين من هذا الحكم بجلاء أن الدين الذي حكم به لشركة الورق الاهلية كان ديناً تجارياً حال غير متنازع فيه زائناً جدياً وهذا يدل على أن توقعه عن الدفع إنما بدأ يوم استصدار امر الحجر التحفظي في ١٩٤٣/١١/٢٧ وهو اليوم الذي بدأت تظهر فيه عوامل الاضطراب المالي الذي أدى به في النهاية الى الامتناع مادياً عن دفع ديونه لشركة الورق الاهلية وللدعي ولغيرهما من الدائنين كالسيدة انيسة مصطفي ويؤيد حالة الارتباك هذه اقتراضه من الدائنة الاخيرة مبلغ ٧٠ ج بمقتضى اصال مؤرخ ١٩٤٢/٢/٢٦ ثم مبلغ ١١٥٠ ج مع تصدده برهن اطيانه البالغ قدرها ٢٨٨ فدناناً وكسور الى الدائنة المذكورة وذلك بموجب اقرار مؤرخ ١٩٤٢/١١/١١ ثم تصرفه ببيع اطيانه المذكورة الى من يدعي عبدالحيد اقدى اسماعيل بقصد مسجل في ١٩٤٤/٤/٦ ثم بوقفه اخيراً عن دفع دين المدعي الذي اشهر افلاسه من اجله بما يقطع بهجته الحقيق المستمر عن دفع ديونه التجارية ابتداء من تاريخ استصدار امر الحجر التحفظي سابق الذكر (راجع حافظة السيد انيسة مصطفي رقم ٢٥ دوسيه وحافظة المدعي التي بها عبدالبيع والمعلاة برقم ٤١ دوسيه) هذا ولا يفوت المحكمة التنويه الى أنه ولو ان هناك خلافاً بين الشراخ والمحاكم على كيفية تحديد تاريخ التوقف عن الدفع لمرة مبدأ فترة الرية الا أن هذه المحكمة تأخذ بالرأي القائل بأنه لا يجب أن تفت المحكمة عند الوقت الذي امتنع فيه المدين فملا عن دفع ديونه بل لما أن ترجع به الى الوقت الذي بدأت فيه عوامل الاضطراب المالي على أحوال المفلس والتي ترتب عليها اخيراً التوقف الفعلي عن الدفع حتى ولو كان المدين يحتمل لاختفاء حالة ارجاء اشهار افلاسه بطرق مشروعة

اتصاب محاماة والقوائد بواقع ٦٪ سنوياً من تاريخ رفع الدعوى حتى الوفاء، وثالثاً: تثبت الحجر التحفظي المتوقع تحت يد المدعي عليه الثالث وجعله نافذاً مع شمول الحكم بالنفاذ للمسجل بلا كفالة، ورابعاً: يرفض الدعوى قبل المدعي عليه الثاني انطون مسره - وقد تبين من أوراق هذه القضية والحكم الصادر فيها أن المفلس كان قد تعاقد مع شركة الورق الاهلية بموجب عقد اتفاق مؤرخ ١٩٤٢/١٢/١٩ على أن يورد لها خمسة عشر ألف طن من قش الارز لصنع الورق في سنة ١٩٤٣ على أن يتم التسليم في خلال عشرة شهور ولكن المفلس لم يورد لثاية يونيو سنة ١٩٤٣ سوى ٤٣٠ طناً فأنفرت الشركة منبته قصيره ومنبهه عليه بضرورة الوفاء بالتزامه فتوصل لديها بكل الطرق راجياً تخفيض الكمية المطلوب توريدها فقبلت وافقت معه بموجب ملحق للعقد مؤرخ ١٩٤٣/٨/٦ على أن يقوم بتوريد خمسة آلاف طن من قش الارز على أن يسلمها ٨٠٠ طن شهرياً ابتداء من ١٩٤٣/٩/٣٠ ولكنه عجز عن تنفيذ تعهده فأنفرت الشركة في ١٩٤٣/٩/٢٩ بنسخ العقد عملاً بالبند السابع من الملحق مع حفظ حقها في التعويض وكان المدعي عليه المذكور قد سحب من الشركة مبلغ ٥٩٨ م و ٢٨٤ ج زيادة عن ثمن القش الذي ورد كما استلم المدعي عليه الثاني الذي كان يقوم بعملية كبس القش وحزمه مبلغ ٢٩ م و ٥٩ ج زيادة عما يستحقه فاقامت الشركة هذه الدعوى تطلب رد هذين المبلغين والزام المدعي عليه الاول بالتعويض وتثبيت الحجر التحفظي على التفصيل المين أيضاً مستندة الى عقد الاتفاق وملحته والاذنارين ومستندات أخرى مؤيدة لدعواها غشكت المحكمة لشركة بطلانها قبل المدعي عليه الاول كما تقدم.

تعديل تاريخ التوقف عن الدفع إذا قدم قبل انقضاء المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأييدها عملاً بالمادة ٢٩٢ من قانون التجارة.

٢- التوقف عن الدفع يجب أن يفهم بمعنى واحد سواء أكان الغرض من تحديد تاريخه هو الوصول إلى معرفة مبدأ فترة الزينة أو كان الغرض منه تبرير إشهار الإفلاس، والمحكمة في تقديرها الوقائع المثبتة للتوقف عن الدفع يجب أن تفحص الوسائل التي كان يلجأ إليها المدين في دفع ديونه وقت شعوره باضطراب حالته إلى وقت امتناعه الفعلي عن الدفع وإشهار إفلاسه، فإذا كانت هذه الوسائل مشروعة فلا يصح للمحكمة أن تعتبره متوقفاً عن الدفع إلا من وقت امتناعه فعلاً عنه، أما إذا كانت هذه الوسائل غير مشروعة أو تتطوى على غش فله المحكمة أن تعتبره متوقفاً عن الدفع من اليوم الذي اضطرت فيه حالته ولجأ فيه إلى هذه الوسائل.

٣- قيام المدين برهن عقاره لا يعتبر وسيلة مشروعة إذا كان الغرض منه الحصول على نقود لتغطية ديونه أو السير بتجارته قديماً.

#### المحكمة

د من حيث أن المحكمة سبق أن أصدرت حكماً في ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٧ بإشهار إفلاس إبراهيم محمد شعراوي واعتبار يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ تاريخاً مؤقتاً للتوقف عن الدفع وكان ذلك بناءً على طلب محمد أحمد شاهين لتوقف المفلس من دفع دين له مقداره ٢٠٠ ج بموجب

أو غير مشروعة ما دامت تدل دلالة ظاهرة على أنه في حالة اضطراب وعجز أو على الأقل ما دامت تؤدي إلى الكارثة وهذا هو رأي القضاء الفرنسي والمختلط في معظم أحكامه الأخيرة (الدكتور الزيني بند ١١٨ وما بعده ومراجعة بالمهامش).

د وحيث أنه يضاف إلى ذلك أن ورثة المفلس والسيدة انيسه مصطفى ووكيل الدائنين قد وافقوا على تعديل تاريخ التوقف عن الدفع وأرجاعه إلى تاريخ أمر الحجز التحفظي المتوقع في القضية رقم ١٣ سنة ١٩٤٤ تجملى كلى الاسكندرية.

د وحيث أن المحكمة ترى من كل ما تقدم أن المعارضة في تاريخ التوقف عن الدفع صحيحة ومن ثم يتعين الحكم بتعديل هذا التاريخ واعتبار توقف المفلس عن الدفع قد بدأ يوم استصدار أمر الحجز التحفظي في القضية سالفة الذكر في ١١/٢٧/١٩٤٣ بدلاً من يوم ١٩٤٤/٦/٢ كما جاء بحكم إشهار الإفلاس.

(قضية سرجة اتندي جيره ضد السيد محمد علي رقم ٣١ سنة ١٩٤٤ تجملى رئاسة حضرة القاضي محمد رضوان حجازي).

٥٤٢

محكمة مصر الابتدائية

٧ فبراير سنة ١٩٥٠

نوقف عن الدفع - تاريخه - حق وكيل الدائنين - في تعديله - إذا قدم قبل انقضاء المواعيد المقررة في المادة ٢٩٢ تجملى - توقف عن الدفع - معناه -

المبادئ القانونية

١- يقبل من وكيل الدائنين طلب

١٩٤٧ كل مصر طلب فيها الحكم بنزع ملكية مدنيه المفلس من العقار الموضع الحدود والمعالم بمرضىة الدعوى وبعبه وفاه المبلغ ٥٩٠ م ١٤٤٣ ج بخلاف ما يستند من المصاريف والرسوم مستنداً على عقد رهن تأميني مؤرخ ١ مايو سنة ١٩٤٦ ومسجل في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٦ مقابل مبلغ ٢١٣٠ ج والمضات وقد قضت المحكمة بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٤٨ بنزع ملكية المدين من ٨ و ١٢ ط ١٣ و ف شيوخاً في المنزلين الموضحين بالمرضىة وتتيه نزع الملكية وفاه المبلغ ٥٩٠ م ١٤٤٣ ج بخلاف المصاريف والمضات وبشأن أساسى قدره ٢٢٠٠ ج وإحالة القضية على حضرة قاضى البيوع لتحديد جلسة البيع، وقد حضر وكيل الماتين بجلسة البيوع في يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٤٩ ودفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استناداً على أن المدين قد حكم بأشهار إفلاسه ولكن المحكمة قضت برفض الدفع باختصاصها وباجراء النشر والتعليق توطئة البيع، ولما كان المفلس قد اضطريت أعماله وسادت أحواله المالية بسبب الخسائر التى لحقت في أوائل سنة ١٩٤٦ وقد كان الدعى عليه يدايته في مبلغ ١١٥٠ ج في ذلك الحين ولما لم يتمكن من سداد هذا الدين فقد أقرضه مبلغ ١٠٠٠ ج مقابل تحرير عقد الرهن التأميني بمبلغ ٢١٥٠ ج بتاريخ ١ مايو سنة ١٩٤٦ وقد أنطوى هذا الرهن على إيتار الدعى عليه على غيره من الماتين بالتواطؤ مع المفلس اضرا راجهم وانتهى إلى طلب الحكم بمد فترة الزية إلى ١ مايو سنة ١٩٤٦ واعتبار هذا اليوم تاريخ التوقف عن الدفع بدلاً من ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ المعين بحكم اشهار الافلاس وإبطال حكم نزع الملكية الصادر بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٤٨ في القضية رقم ٤٢٨٧ سنة ١٩٤٧ كل مصر والغاء ما ترتب عليه من

سند مؤرخ ٢١ يناير سنة ١٩٤٧ استحق السداد في ٨ فبراير سنة ١٩٤٧ وحرر عنه احتجاج عدم الدفع في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ وقد تم نشر ملخص الحكم بمجريدق المصرى والمقطم في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٧ كما أجرى الصق في نفس التاريخ، ثم تم النشر في جريدة المصرى بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ليودع الماتون مستنداتهم والاجتماع لتحقيق ديونهم علماً بالمادة ٢٨٩ تجارى وقد باشر مأمور التفليسة اجراءاتها في جلسات عدة متتالية وحضر محمد الطيب مكي — المدعى عليه في الدعوى الحالية — بجلسة ٣ يونيو سنة ١٩٤٧ وقرر أنه يداين المفلس في مبلغ ٥٥ م و ٢١٨٠ ج وأن هذا الدين مؤمن برهن عقارى بموجب عقد مؤرخ ١/٥/١٩٤٦ ومسجل في ١٧ منه وان المفلس سدد جزءاً من هذا الدين قبل الحكم بأشهار إفلاسه وتبقى في ذمته مبلغ ٣٠٥ م و ١٤٣٠ ج بخلاف المضات وأنه جارى اتخاذ إجراءات نزع الملكية ضده، كما حضر بجلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧ وكرر ما أبداه بجلسة ٣ يونيو سنة ١٩٤٧ وأضاف بأنه أعلن وكيل الماتين في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ بتيه نزع الملكية كما أعله بدعوى نزع الملكية التى حدد لنظرها جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٤٨ وقال أنه إذا لم يستوف كامل دينه من قيمة العقار المرهون فانه يتدخل في إجراءات التفليسة بقيمة الباقي، ولم يترضى وكيل الماتين على هذا الرهن في جلسات الاجراءات التى استمرت حتى الآن دون تحقيق الدين وتأيدهما بسبب تخلف وكيل الماتين السابق عن الحضور عما أضى إلى استبدال وكيل الماتين الحالي في ١٤/٦/١٩٤٩.

وحيث ان وكيل الماتين أقام هذه الدعوى وقال في عريضتها المعلقة في ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ أن للدعى عليه رفع الدعوى رقم ٤٢٨٧ سنة



للدكتور محمد صالح بند ٥٠ ومراجعته بالهامش)

وحيث ان وكيل الدائنين يبنى طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع وجعله ١ مايو سنة ١٩٤٦ بدلا من ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ على أن أحوال المفلس كانت مضطربة في أول مايو سنة ١٩٤٦ حيث كان مدينا بألاف من الجنهات بمقتضى سندات اذنية حل ميعاد دفعها في هذا الحين ولم يتم بالسداد إلا في مواعيد متأخرة كما تدل على ذلك المستندات المقدمة بحفاظته، ويؤيد ذلك أنه رهن إلى المدعى عليه كل ما يملكه من عتار في هذا التاريخ ليعالج اضطراب حالته المالية ويؤخر إشهار إفلاسه (راجع مذكرة المدعى).

وحيث انه بالاطلاع على المستندات المقدمة بحفاظته المدعى تبين أنها عبارة عن أولا : عدد السندات الاذنية والقواتير الفالة على مديونية المفلس في مبالغ عديدة تستحق السداد في أبريل ومايو ويونيو سنة ١٩٤٦ وقد قام بسداد قيمتها في الميعاد. ثانيا : أربعة سندات اذنية قيد مديونية المفلس في مبلغ ٢٠٠ ج لإذن الخواجه نجيب ابراهيم بشاره تستحق السداد في أغسطس وسبتمبر وأكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٤٦ على التوالي وقد أثبت بها أنها بدل سندات كانت مستحقة في ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٦ وقد قام المفلس بسداد قيمة هذه السندات الأربعة في مواعيدها. ثالثا : خمس قواتير صادرة من المدعى عليه عن بيع بضائع المفلس بمبلغ ٧٢٥ ج و ١٧٧٩ ج حرره به سندات اذنية تستحق السداد في مارس وأبريل ومايو ويونيو سنة ١٩٤٦ ولا يعرف ما تم في أمر هذه السندات.

وحيث انه من المقرر أن للمحكمة السلطة التامة في تحديد تاريخ التوقف عن الدفع لتعيين مبدأ فترة الرية بحسب ظروف كل حالة على

آثار مع الراجح للمدعى عليه بالمصاريف والأتعاب والنفاذ، ثم عدل طلباته في مذكرته إلى الحكم بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع إلى ١ مايو سنة ١٩٤٦ وبطلان عقد الرهن الموزع ١ مايو سنة ١٩٤٦.

وحيث ان الدعوى رفعت من وكيل الدائنين بطلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع قبل انقضاء المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأيدها فهي مقبولة شكلا عملا بالمادة ٣٩٣ تجارى وأخذا بما استقر عليه الرأى فيها وقضاء من أن الدائنين الذين يمارضون لمصلحة مجموع الدائنين في التفليسة وليس لمصلحتهم الفردية المتنافرة مع مصلحة قابة الدائنين لا يتبرون من ذوى المصلحة الذين نصت عليهم المادة ٣٩٠ تجارى التي أجازت المعارضة في حكم اشهار الافلاس وحكم تعيين تاريخ التوقف عن الدفع في ظرف ثمانية أيام بالنسبة للمفلس وفي ظرف ثلاثين يوما بالنسبة لكل ذى حق غيره ابتداء من اليوم الذى تمتفيه الاجرامات المتعلقة بلصق الاعلانات ونشرها المينة في اللادتين ٢١٢ ، ٢١٤ تجارى وانما يسرى عليهم حكم المادة ٣٩٣ تجارى التي نصت على انه « يجوز للدائنين أن يطلبوا تعيين تاريخ وقوف المفلس عن دفع ديونه في وقت غير الوقت الذى تبين في الحكم باشهار الافلاس أو في حكم صدر بعده مادامت المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأيدها لم تنقض ... » وبذلك يكون ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عنه في المادة ٣٩٠ تجارى لم يوضع لهم بل وضع لتبريم من ذوى المصلحة الخاصة المتعارضة مع مصلحة قابة الدائنين كالدائن الذى يريد تصهير فترة الرية بحفاظته على رهن تأمىنى أو واه بنير الشيء المتفق عليه مثلا ( الافلاس للدكتور الزين ص ٣ بد ١٦٢ وهامشوا الافلاس

إلى التاريخ الذى لجأ فيه إلى هذه الوسائل أما إذا كانت هذه الوسائل غير مشروعة فيجوز إرجاع التوقف إلى تاريخ لجوء التاجر إلى هذه الوسائل (أصول القانون التجارى الجزء الثالث فى الإفلاس للدكتور على الزينى الطبعة الثانية بند ١١٨، ١١٩ ص ١٢٨ والإفلاس للدكتور محمد صالح بند ٣٦ ص ٤٦ ومراجعها بالهامش) وهذا هو الرأى الذى تأخذ به المحكمة لمدلته وقوة حجته ، وقد راعى القضاء المختلط فى كثير من أحكامه هذه التفرقة قضى بأن التوقف عن الدفع لا يحسب من الوقت الذى استطاع فيه التاجر بفضل اتبانه وقاه ديونه من طريق الاقتراض أو تحديد السندات الأذنية أو الحصول على آجال ولو أربت ديونه على أمواله ما دلم لم يلجأ إلى ذرائع اضطرارية وعلى عكس ما تقدم يعتبر التاجر فى حالة توقف عن الدفع منذ الوقت الذى لجأ فيه إلى ذرائع غير مشروعة ضارة ببقائه الفاتنين .

( استئناف مختلط فى ٢١ مايو سنة ١٩٠٢  
 مج ت م ١٤ ص ٢٩٩ و ١٣ فبراير سنة ١٩٠٧  
 مج ت م ١٩ ص ١١٢ و ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٠٨  
 مج ت م ٢١ ص ٨٥ و ١٤ يونيو سنة ١٩١١  
 مج ت م ٢٣ ص ٣٦٢ و ٣ ديسمبر سنة ١٩١٣  
 مج ت م ٢٦ ص ٧٣ و ٧ يونيو سنة ١٩١٦  
 مج ت م ٢٨ ص ٤١٤ وغيرها ) .

وحيث إن للسندات التى قدمها المدعى تدليلاً على اضطراب حالة المفلس فى أوائل سنة ١٩٤٦ لا يمكن أن تدل على توقفه عن الدفع فى ذلك المهن بل تعيد على العكس من ذلك انه كان قائماً بأعمال تجارته بخطى ثابتة وكان حائراً على قته ذاتيه جادا فى سداد ديونه فى مواعيد استحقاقها ، يدل على ذلك ، أولاً : السندات الأذنية والقوائم المقدمة بأول حافظة المدعى وقد قام المفلس بسداد قيمتها فى تواريخ استحقاقها فى ابريل ومايو

حدثها وقد اختلف فيما إذا كان المحكمة أن ترجع فى تحديدها إلى الوقت الذى أصبح فيه المدين غير قادر على دفع ديونه ولو لم يطلب بدفعها مطالبة رسمية وهل لها أن ترجع به إلى ذلك الوقت ولو استمر يدفع ما يطلب منه بطرق مختلفة مشروعة أو غير مشروعة ، ولكن الرأى الراجح هو ما يقول به معظم الشراح من أن التوقف عن الدفع يجب أن يفهم بمعنى واحد سواء أكان الغرض من تحديد تاريخه هو الوصول إلى معرفة مبدأ فترة الرية أم كان الغرض منه تبرير إشهار الإفلاس وأن المحكمة فى تقديرها للوقائع المثبتة للتوقف عن الدفع يجب أن تنصح الوسائل التى كان يلجأ إليها المدين فى دفع ديونه وقت شعوره باضطراب حالته إلى وقت امتناعه الفعلى عن الدفع وإشهار إفلاسه ، فإذا كانت هذه الوسائل مشروعة فلا يصح للمحكمة أن تعتبره متوقفاً عن الدفع إلا من وقت امتناعه فعلاً عنه ، أما إذا كانت هذه الوسائل غير مشروعة أو تعطوى على غش فلمحكمة أن تعتبره متوقفاً من اليوم الذى اضطربت فيه حالته ، ويأخذ الدكتور على الزينى بك فى مؤلفه فى الإفلاس بهذا الرأى مع تعديل طفيف إذ يرى بحق أنه يجب فى هذه الحالة اعتبار المدين متوقفاً عن الدفع لا من اليوم الذى اضطرب فيه مركزه بل من اليوم الذى كان يجبر فيه عن دفع ما طلب منه لولا التجاؤه إلى الوسيلة غير المشروعة ، لأن الاتجاه إلى هذه الوسيلة خطأ فى ذاته ولا يجوز أن يفيد المدين من خطئه واعتباره قادراً على الدفع وهو فى الواقع مفلس ، وهذا الرأى قال أيضاً الدكتور محمد صالح فى كتابه فى الإفلاس إذ يرى التفرقة بين الفرائع المشروعة وغير المشروعة التى لجأ إليها التاجر السوء الحال لدم اتبانه فإذا كانت هذه الوسائل مشروعة فلا يجوز إرجاع التوقف عن الدفع

«وحيث أنه يبين من كل ما تقدم أن طلب المدعى تعديل تاريخ توقف الفلوس عن الدفع إلى ١ مايو سنة ١٩٤٦ وهو تاريخ الرهن لم ينل على أساس صحيح لاسيما وقد ثبت من الاطلاع على محاضر الاجراءات ومحاضر جلسات دعوى نزاع الملكية أن المدعى المذكور لم ينازع في صحة الرهن وقد قصر دفاعه في دعوى نزاع الملكية على الدفع بعدم اختصاص قاضي البيع بنظر الدعوى وإيقاف اجراءات البيع وقد قضى برفض هذا الدفع وتم بيع العقار المرهون ورسم مزاده على المدعى عليه على ما تقدم من تفصيل وقد استلها فعلا بمقتضى محضر تسليم في ١٥/٦/١٩٤٩ ولما فشل وكيل الفاتنين في محاولاته في دعوى نزاع الملكية أقام هذه الدعوى في ١٢/٥/١٩٤٩ بعد صدور حكم رسم المزاد.

«وحيث أنه يبين لذلك الحكم برفض طلب تعديل تاريخ الوقف عن الدفع.

«وحيث أنه لا محل فيما لذلك لطلب الحكم بإبطال عقد الرهن طبقاً لأحكام المادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ تجارى لعدم وقوعه في فترة الرية.

«وحيث أنه لم يتم أى دليل على أن المدعى عليه قد تواطأ مع الفلوس فعقد الرهن معه إضراراً له على غيره من الفاتنين إضراراً بهم ومن ثم فلا محل أيضاً لطلب الحكم بإبطال عقد الرهن طبقاً لحكم المادة ٢٣٠ تجارى والمادة ١٤٣ مدنى قديم الذى رفضت هذه الدعوى في ظله.

«وحيث أنه ينبغي إضافة المصروفات على غات المدعى الذى خسر الدعوى عملاً بالمادة ٣٥٧ مراقبات.

( قضية الأستاذ محمد اتحدى ذاكر صفته ضد الحاج محمد الطيبي مكن رقم ٨٥٣ سنة ١٩٤٩ برئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد رضوان جبزلى وعلب فراج وإبراهيم علام ) .

ويؤيد سنة ١٩٤٦ رغم أنها بمبالغ كبيرة يلغ مجموعها حوالى السنة آلاف جنيه ، ثانياً : سداد الفلوس للسندات الاذنية الاربعة وقيمتها ٢٠٠ جنيها لدائته نجيب ابراهيم بشارة ولا يؤخذ عليه ان هذا الدين كان مستحق السداد في يونيو سنة ١٩٤٦ ثم اتفق على تأجيل الوفاء إلى اغسطس وسبتمبر واكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٤٦ لأن تجديد الدين أو حصول المدين على آجال الوفاء إنما هو وسيلة مشروعة لدعم ائتمانه فلا يجوز ارجاع التوقف عن الدفع إلى التاريخ الذى لجأ فيه إلى هذه الوسيلة تطبيقاً للبدا سالف الذكر . ثالثاً : قيام الفلوس برهن عقار له إلى المدعى عليه في ١ يونيو سنة ١٩٤٦ يعتبر وسيلة مشروعة للحصول على نقود لتغطية ديونه والبيع بتجارته قديماً ولا يمكن اعتبار تاريخ هذا الرهن تاريخاً للتوقف عن الدفع لاسيما وقد قام الفلوس بسداد جزء كبير من مبلغ الرهن قدره ٧٥٠ جنيها وهو قيمة الاقساط التى استحققت في اغسطس وسبتمبر واكتوبر ونوفمبر وديسمبر سنة ١٩٤٦ كما هو ثابت من عقد الرهن ومن تلبية نزاع الملكية ومن عريضة الدعوى في قضية تلبية نزاع الملكية رقم ٤٢٨٧ سنة ١٩٤٧ كلى مصر المضمومة ( راجع حكم الاستئناف المخطط الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٤٧ السابق الإشارة اليه وقد رفضت فيه المحكمة ارجاع تاريخ توقف التاجر عن الدفع الى اليوم الذى رهن فيه شيئاً من ماله لأن الرهن في ذاته ليس طريقة من الطرق غير المشروعة اذ لم يكن الترض منه الحصول على نقود للتظاهر بالمقدرة وإخفاء حالة التاجر الحقيقية وتأجيل انحلال تجارته نهائياً وعلى الخصوص اذا كان التاجر يستمر في دفع ديونه بدون ان تبدو عليه أية علامة على استعانة عن الدفع أو استحالة قيامه بتعهداته ( مع ت م ١٩ ص ١١٢ )

## قضا المحاكم الكلية

(القضاء الحسي)

٥٤٣

محكمة النيا الابتدائية

١٥ مايو سنة ١٩٤٩

جبر . عيوض . صف الفكرة . جواز . قيم .  
اختيار المحجور عليه .

المبادئ القانونية

١ - استقر القضاء على ضرورة توقيع الحجر إذا تبين أن المطلوب الحجر عليه ضعيف العقل وإن لم يصل لدرجة العتة كأن كان كبير السن ضعيف الذاكرة بالنسبة لاسماء الأشخاص والحوادث القريبة ولا يدري إلا القليل عن ممتلكاته وإرادته وأن اهتمامه بما يمرح حوله بدأ يقل وتضيق دائرته .

٢ - لرغبة المحجور عليه في اختيار شخص القيم تقدير يحسن الأخذ به فإذا بدا من المطلوب الحجر عليه ثقة بزوجه وهي أم أولاده الذين في رعايته ورعايتها فإن ذلك يبعث على تفضيلها على سواها في القوامة غاضمة لسيطرة النيابة العمومية والمحكمة الحسية .

المحكمة

و حيث أن الست فريدة محمد توفيق قدمت طلباً مؤرخاً ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٨ قالت فيه أن والدها الشيخ محمد توفيق علي يملك ٢٤ فدناً

تربياً بزملم نواحي منشاة المخالفة وملوى طوخ وتدة وسجرج مركز ملوى ودير مواس وكلنا يملك منزلاً بشوارع خلف السريات وحصة في منزل بشوارع اكرام ملوى وأنه يبلغ من العمر حوالي الثمانين عاماً وأن قواه العقلية أصبحت ضعيفة جداً بل به قص فيها وأنه يسهر في الطرقات بلايس مهلة قدرة ويجمع ما يجده فيها من طوب وأوراق مهمة وحجارة وأعقاب بحاير وأنه قد ذكرت فاصبح لا يسي شيئاً وأنه أصبح لا إرادة له وتسيطر عليه زوجته الثابة التي تعمل لتبديد أمواله بالتصرف فيها تصرفاً غير قانوني وطلبت من أجل ذلك توقيع الحجر عليه لحفظ أمواله .

و حيث أن النيابة حققت هذا الطلب وقدمت هذه الدعوى طالبة توقيع الحجر عليه قلعة وتعيين الطالبة قيمة عليه .

و حيث أن النيابة قد تحققت قد سمعت أقوال المطلوب الحجر عليه وأقوال عبدالتواب أفندي فرغل عمدة منشاة المخالفة وأحد شريف عمدة كفر ليس وصدق أفندي أبو المكارم شيخ ناحية نزلة أحميت وسعد مرسى إبراهيم ومحمد مرسى وعبد المجيد محمد أحد من قصر هور - وعبد المجيد أحد دسوقي نائب عمدة ملوى وطه السبوت الموظف بسجن ملوى - كما سمع معاون محكمة الجيزة الحسية أقوال طالبة الحجر وزوجها محمد بك طاهر عثمان ومحمد أفندي محمود توفيق وسيد أفندي عمر حفيدى المطلوب الحجر عليه - كما نديت الطبيب الشرعي الذي قام بفحص المطلوب الحجر عليه ومناقشته وقدم تقريره الذي انتهى فيه إلى قوله أن لديه ضعفاً في قواه العقلية من نوع

فلم تستطع ذاكرته أن تسمى هذا التلقين ووعت منه شيئاً ما .

« وحيث أنه وإن كان قد تبين من ظروف الدعوى أن المطلوب الحجر عليه يقم مع زوجته الست منيرة عبد الرحمن أحمد وأولاده منها وم سنية ونعابت ووجد أن وسافى ناز وكريمان وعبد التواب وذلك منذ نحو سبعة عشر ستوان له ابنتان أخريان من زوجة سابقة أحدهما طالبة الحجر وهي زوجة محمد بك طاهر عثمان المراقب العام لوزارة القنون وإن ثروته يعيش منها هو وزوجته وأولاده المرزوقون له منها دون بنتي المذكورتين اللتين تعيشان في كف زوجتهما وأنه تصرف بالبيع بمقدين مسجلين في عشرة أفدنة لأبنة الوحيد عبد التواب التي يبلغ من العمر سبع سنوات وفي المنزل التي يسكن فيه لزوجته منيرة عبد الرحمن أحمد وابنتين هذين التصرفين هما اللذان بثنا الطالبة على تقديم طلبها .

« وحيث أن المحكمة لا ترى من تصرف المطلوب الحجر عليه لأبنة وزوجته فيما ذكر اسرافاً ولا سفهاً ولا خروجاً عما يقتضيه الشرع والعقل في البر زوجة هي التي تقاسمه شيخوخته وتسر على خدمته والناية به وبأولاده ولا في اختصاصها بلطف على أبنة القاصر منها وهو طفل أحوج ما يكون إلى الرعاية .

« وحيث أنه مع ذلك فإن المحكمة ترى من مناقشتها المطلوب الحجر عليه وما سلف ذكره أنه قد ضعفت بحكم الشيخوخة قواه العقلية إلى حد يجعل من الخطير إبقاء إدارته لأمواله في يده إذ قد يؤدي ضعفه إلى أن يتصدده أحد سواء من أقاربه أو سواء فيسيطر على إرادته ويأخذ منه توقيعات قد تمس إرادته وقد تصل إلى ثروته في صميمها .

الاضمحلال العقلي الشيخوخى مما يستوجب توقيع الحجر عليه لأن صاحبه يعتبر سهل الاقبياد وقد يقع تحت تأثير التغير .

« وحيث أن المحكمة نظرت الدعوى على الوجه المشروح تفصيلاً بمحاضر الجلسات وناقشت المطلوب الحجر عليه مناقشة تفصيلية كما سمعت الشهود وناقشت الطبيب الشرعى فيما جاء بقريره وخلصت من ذلك إلى ما يأتي :

أولاً : ثبت من مناقشة المطلوب الحجر عليه أمام المحكمة وفي محضر تحقيق النيابة أنه لا يعرف زوج ابنته محمد بك طاهر عثمان ولا ابن بنته سيد أفندى محرم رغم مواجهته بهما كما أنه ظل يستذكر مدة طويلة اسم إحدى بناته « كريمان » فلم يستطع تذكرها . واسترشد من معرقة اسمها بزوجته التي أنبأته به أمام المحكمة فوافق عليه .

ثانياً : أنه ليس لديه إلمام كاف بعموم أملاكه ولا بأسماء مستأجرها ولا بمقادير إيجاراتها رغم إدعائه أنه يباشر إدارتها .

ثالثاً : ثبت من شهادة طه أفندى السبوت الكاتب بسجن مركز ملوى أنه مرة غر على أوراق مهملة هي علب سجائر وشرايح صغيرة من الصفيح المختلف من صناعة السمكربة بجيبه أثناء وجوده بسجن ملوى تمضيلاً لحكم نفقة أقارب صادر عليه .

رابعاً : ثبت مما ذكره الطبيب الشرعى أنه لا يعرف شيئاً من العموميات التي يعرفها رجل الشارع من الأحوال العامة فهو لا يعرف أسعار القطن ولا أسعار الغلال وقد ناقشته المحكمة في الجلسة عن اسم رئيس الوزراء الحالي والذي كان قد ذكر الطبيب الشرعى أنه التقرائنى باشا فقرر أنه إبراهيم بك المهدي مما يدل على أنه لقن اسم رئيس الوزارة الحالي دولة إبراهيم عبدالمهدي باشا

يحمل مباشرة طالبة الحجر للقوامة أمراً غير متفق مع صوالح المطلوب الحجر عليه التي هي المقصودة بالرعاية .

« وحيث ان القضاء قد ذهب إلى ان رغبة المحجور عليه في تعيين قيم بالذات يؤخذ بها ما لم يكن بالمحجور عليه خلل في عقله ( حكم مجلس حسي الاسكندرية في ٢٦ مايو سنة ١٩٣٥ رقم ٣١ ص ٢٩٤ المحاماة السنة التاسعة عشر) .

« وحيث ان ما هو باد من المطلوب الحجر عليه من جهة بزوجته وهي أم أولاده الذين في رعايته ورعايتها يمت على تفضيلها على سواها في القوامة .

« وحيث انه وان كان قد جاء في التحقيقات على لسان طالبة الحجر وبعض الشهود ان المطلوب الحجر عليه خاضع لسيطرة زوجته الا ان المحكمة والنيابة العمومية سترقب ادارتها وتصرفاتها .

« وحيث انه لذلك يتعين اقامة السيدة منيرة عبد الرحمن أحمد قيمة على زوجها الشيخ محمد توفيق على عملا بالمادة ٤٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ مع تكليف النيابة بتحرير قائمة الجرد عملا بالمادة ٧٣ من القانون المذكور .

« وحيث انه بالنسبة لمصارف الطلب فیتعين الزام القيمة به من مال المحجور عليه عملا بالمادة ٨٧ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

( قضية الشيخ محمد توفيق المطلوب الحجر عليه رقم ٦ ب سنة ١٩٤٨ رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد حامد الحسيني وعبد الباق دكروزي ومحمد عبد المجيد سلام وحضور خيرة الأستاذ اديب نصيحي وكيل النيابة) .

« وحيث انه لذلك وإجاء على ماله له ولأولاده من بعده ترى المحكمة ضرورة توقيع الحجر عليه لضعف قواه العقلية وغفلة ذلك عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

« وحيث ان القضاء قد استقر على ضرورة توقيع الحجر في مثل هذه الأحوال وقد حكم المجلس الحسي الحالي بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٣٥ ( مجلة المحاماة السنة الحادية عشر رقم ٨٢ ص ١٤١ ) بانه إذا تبين من الكشف الطبي أن المطلوب الحجر عليه ضعيف العقل وأنه لم يصل لدرجة العتة كأن كان كبير السن ضعيفاً لئلا كرهه خصوصاً بالنسبة لأسماء الأشخاص وللحوادث القرية ولا يدرى الا القليل عن ممتلكاته وإيراده وان اهتمامه بما يجري حوله بدأ يقل وتضيق دائرته وجب الحجر عليه كما قضى بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٢ ( المحاماة السنة الثالثة عشر رقم ٢٧١ ص ٥٢٤ ) بانه إذا كانت قوى الشخص المسن المطلوب الحجر عليه ضعيفة وإدراكه وتقديره للأمور ضعيفاً تبعاً لذلك كان مستحق الحجر لضعف في قواه العقلية .

« ومن حيث ان النيابة رشتت للقوامة على المطلوب الحجر عليه السيدة نقيدة محمد توفيق طالبة الحجر .

« وحيث ان المحكمة ترى تعيين الست منيرة عبد الرحمن أحمد زوجة قيمة عليها لأنها هي القائمة منه بتدبير شؤنه ورعاية مصالحه ولا تافتها منه في مسكنه بملوى دون طالبة الحجر التي تقيم مع زوجها بالجيزة مشتتة بأمور زوجها عنه سبوان النزاع القائم بين طالبة الحجر من جهة وبين المطلوب الحجر عليه وزوجته من جهة أخرى قد

## قضاء المحاكم الكلية

( قضاء المجرم المستأنف )

٥٤٤

محكمة الميا الابتدائية

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٨

زنا . غياب الزوجة الزانية . أمره . انفصال حظ  
الشريك عن حظ الزوجة . طلاق . رجعي أو باتن .  
تبليغ . سقوط الدعوى العمومية . صفة الزوج . تليس .  
م ٢٧٦ عقوبات . م ٨ تحقيق الجنايات . مقارنة .

المبادئ القانونية

١ - ليس من قواعد التحقيقات  
والاجرامات الجنائية ما يمنع أن تسير  
إجراءات محاكمة جان في غيبة جان آخر  
وانما تسرى على كل منهما القواعد التي ينص  
عليها القانون . ولذلك فليس في تخلف الزوجة  
الزانية عن المحاكمة ما يكون من شأنه اسقاط  
الوزر عن شركائها في جريمة الزنا أو تأخير  
النظر في شأنهم حتى يصدر الحكم النهائي .

٢ - إذا صدر حكم نهائي مثبت لجريمة  
الزنا فبمجرد صدور هذا الحكم يصبح حظ  
الشريك مستقلاً عن حظ الزوجة فلا يستفيد  
الشريك من العفو الذي يمنحه الزوج لزوجته  
بايقافه تنفيذ الحكم الصادر عليها بعد  
صيرورته نهائياً - ولذلك فليس للشريك

في جريمة الزنا أن يتمسك بضرورة القبض  
على الزوجة الزانية تنفيذاً للحكم النهائي الصادر  
ضدها حتى يمكن أن تسير محاكمته . فإن  
القبض على المحكوم عليها ليس إلا أثراً من  
آثار الحكم ولا رابطة بين الشريك وبين  
هذه الآثار وليس للشركاء الاستفادة إلا من  
شيء واحد هو أن تكون الدعوى العمومية  
خلال سيرها وقبل انتهائها بصدور الحكم  
النهائي قد سقطت أو تنازل عنها الزوج .

٣ - إذا بلغ الزوج بالزنا والزوجة  
قائمة ثم طلق زوجته بعد ذلك فلا خلاف  
في أن الطلاق لا يسقط الدعوى ولا يحول  
دون الحكم على الزوجة سواء كان رجعياً  
أو باتناً وانما الخلاف في الرأي كان فيما إذا  
كان للزوج الذي زنت زوجته حال الزوجة  
فطلقها أن يبلغ ضدها عن جرميتها وجريمة  
شريكها فاتجه رأى إلى عدم جواز ذلك  
لا انتهاء صفة الزوج بالتطبيق قبل التبليغ واتجه  
رأى آخر إلى جوازه لتحقق الجريمة وقت  
قيام الزوجة . فاذا كان الثابت أن البلاغ  
وقع والزوجة قائمة لا شبهة في قيامها وقد  
رفضت الدعوى العمومية ضد المتهمين على  
أثر تحقيق هذا البلاغ حال قيام الزوجة  
وقبل وقوع الطلاق فيكون القول بسقوط

قد كان قرار المحكمة السابق لهذه الجلسة قاضيا بتأجيل القضية لحضور المحامين الأصليين المعتنزين عن المتهمين وجاء ناصا على أن يكون هذا التأجيل آخر تأجيل وذلك لطول المراحل التي استغرقتها نظر القضية . وترى المحكمة من ذلك ومن صدور الحكم الاستثنائي ضد المتهم المذكور حضوريا وعدم تنفيذ الحكم ضده وقرره الطعن فيه بواسطة وكيل عنه وعدم الاستدلال عليه إلا بعد قض الحكم الذي طعن فيه ترى المحكمة من ذلك أن المتهم يرى إلى الحرب ما استطاع من مواجهة القضية المقامة ضده سيما وإن الشهادة المقدمة بحره من طبيب بمدينة أسبوت وهي ليست موطن المتهم ولا محل إقامته كما أن المحكمة لم تستن من الشهادة ما إذا كان المريض المذكور بها يلزم المتهم بملازمة القراش ويمتنع عن حضور المحاكمة أم لا وترى المحكمة من هذه الظروف جملة أنها لا تسترح للأخذ بهذه الشهادة عنراً له عن التخلف عن الحضور للجلسة وتعتبره غائبا بدون عذر ثابت قائم لديها .

« وحيث أنه لذلك يجوز الحكم في غيبته عملاً بنص المادة ١٦٢ جنائيات . »

« وحيث إن الاستئنافيين المتقدمين من النيابة العمومية ومن محمد أفندي رشاد إبراهيم المدعى بالحق المدني ضد فوزى جندى عرض قدما في الموعد القانوني فهما مقبولان شكلاً . »

« وحيث إن المعارضتين المتقدمتين من اميل حنا طانيوس ويشرى صادق قليبي قدما في الميعاد القانوني فهما مقبولتان شكلاً . »

« وحيث إن النيابة ببطلة ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ حددت في مواجهة جميع المتهمين الثلاثة تاريخ الواقعة التي تنسبها اليهم بأنها وقعت

الدعوى العمومية لحصول الطلقة قولاً غير مبني على سند من القانون . »

٤ - لا يشترط في التلبس المنصوص عليه في المادة ٢٧٦ عقوبات ما يشترط في التلبس المنصوص عنه في المادة ٨ من قانون تحقيق الجنائيات إذ لا يشترط فيه أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه فعل الزنا بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف لا تترك عند قاضي الدعوى مجالاً للشك في أنه ارتكب فعل الزنا . وإثبات هذه الحالة غير خاضع لظروف وأوضاع خاصة فلا يجب أن يكون محاضر يحضرها ما موررو الضبطية القضائية في وقتها بل يجوز للقاضي أيضاً أن يكون عقيدته في شأنها من شهادة الشهود الذين يكونون قد شاهدوها وشهدوا بها لديه .

#### المحكمة

« وحيث إن المتهم فوزى جندى عرض لم يحضر ببطلة اليوم رغم علمه بها قانوناً للتنبيه عليه بها بالجلسة السابقة عليها وهي جلسة ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ . »

« وحيث أنه ببطلة اليوم قدم عاميه شهادة مؤرخة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٨ من الدكتور سامي برسوم الطيب بأسبوت تفيد أن المتهم المذكور مريض بالتهاب قولوني حاد مع اسهال وأنه يحتاج لمدة عشرة أيام من تاريخه للعلاج والراحة . وطلب التأجيل لهذا السبب . »

« وحيث إن المحكمة لا تأخذ بهذه الشهادة وترى أنها اصطفت لتكون سبباً في تأجيل الدعوى



وطالب العقاب وعلق المحاكمة على طلب الزوج .  
وذلك لما يترتب على رفع دعوى الزنا من  
الاضطراب في نظام الأسرة ( شرح قانون  
العقوبات للأستاذ أحمد بك أمين صحيفة ٤٦٦  
وجاوزه ققرة ١٨٨٤ ) .

« وحيث أنه من المقرر قانوناً أنه إذا صدر  
حكم نهائي مثبت لجريمة الزنا فيمجرد صدور  
هذا الحكم يصبح حظ الشريك مستقلاً عن حظ  
الزوجة وعلى ذلك لا يستفيد الشريك من العفو  
الذي يمنحه الزوج لزوجته بإيقافه تنفيذ الحكم  
الصادر عليها بعد صيرورته نهائياً ( موسوعات  
الأستاذ جندي بك عبد الملك جزء ٤ بند ٩٤  
ص ١٠٠ وحكم نطقاً الابتدائية ١٨ سبتمبر  
سنة ١٩١٠ بمجموعة ١٢ عدد ٤٣ ومشورات لجنة  
المراقبة سنة ١٩٠٩ رقم ٢٠ ) .

« وحيث أنه متى تقرر ذلك لم يكن للشريك  
في جريمة الزنا أن يتمسك بضرورة القبض على  
الزوجة تنفيذاً للحكم النهائي الصادر ضدها حتى  
يمكن أن تسير محاكمته فإن القبض على المحكوم  
عليها ليس إلا أثراً من آثار الحكم ولا رابطة بين  
الشريك وبين هذه الآثار إذ أن العلاقة بين  
الزوجة وبين الشركاء من جهة قيام الدعوى قبلهم  
تنتهي بصدور الحكم فيها وليس للشركاء الاستفادة  
إلا من شيء واحد هو أن تكون الدعوى  
العمومية خلال سيرها ( وقبل انتهائها بصدور  
الحكم النهائي ) قد سقطت أو تازل عنها الزوج .  
وهذا أمر غير متوفر هنا .

« وحيث أنه لذلك لا محل للالتفات لهذا  
القول .

« وحيث أنه بالنسبة للقول الثاني فقد بناء  
النظام على أن المدعى بالحق المدني قدطلق زوجته  
الزانية ورتب عليه أن الدعوى العمومية أصبحت  
ساقطة بوقوع هذا الطلاق .

في التاريخ ما بين أكتوبر سنة ١٩٤٢ حتى  
١١ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

« وحيث أن الدفاع عن المتهمين أورد ضمن  
دفاعه دفتين أولهما القول بعدم جواز محاكمة  
المتهمين بالاشتراك في جريمة زنا الزوجة إلا إذا  
قبض على الزوجة الزانية وطلب من أجل ذلك  
تأجيل الدعوى لأجل غير مسمى . وثانيهما القول  
بأن الدعوى العمومية قد أصبحت ساقطة بتطبيق  
المدعى بالحق المدني زوجته الزانية وإن هذا السقوط  
يستفيد من وقوعه الشركاء .

« وحيث أنه بالنسبة للقول الأول فلا سند  
له من القانون فإنه ليس من قواعد التحقيقات  
والاجرامات الجنائية ما يمنع أن تسير اجرامات  
محاكمة جان في غيبة جان آخر . وإنما تسرى على  
كل منهما القواعد التي ينص عليها القانون . ثم  
إن الثابت في هذه الدعوى أن النيابة أقامت دعواها  
بناء على طلب الزوج ضد الزوجة وضد باقي  
المتهمين مستوفية بذلك ما يطلبه القانون في الفقرة  
الأولى من المادة ٢٨٣ عقوبات وليس في تخلف  
الزوجة أو سواها عن المحاكمة ما يكون من شأنه  
أسقاط الوزر عنهم أو عن أحد منهم أو تأخير  
النظر في شأنهم ثم إن عدم مواجهة منهم مفرج  
عنه اجرامات المحاكمة السائرة ضده غايياً ليس  
من شأنه التأثير على تلك المحاكمة التي تسير  
وفق قواعد القانون حتى يصدر الحكم النهائي  
فتخص جهة التنفيذ بتنفيذه . وحصول التنفيذ  
بالقفل أو عدم حصوله أمر خارج عن حجة  
الحكم الذي يجوز بنهائته وحدها قوته بجميع  
تأثيراتها القانونية .

« وحيث أنه ليس في مواد القانون عن  
جريمة الزنا ما يخرج عن هذه القواعد العامة .  
إذ أن كل ما جاء من خروج على هذه القواعد  
أن الشارع لم يطلق للنيابة العامة الحرية في المحاكمة

زوجته بالسيدة فاطمة ( الشيرة بصقوت )  
عذره محمد شلي المؤرخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٢  
واعترف له بقيام الزوجة بين وبين زوجته حتى  
الآن وأوقع الطلاق عليها في غيبتها عن المجلس  
وعرف أن هذا أول طلاق .

« وحيث انه متى ثبت ذلك كان الطلاق قد  
وقع خلال فطر هذه الدعوى وبعد مرور أكثر  
من ستة على تاريخ التبليغ عن جريمة الزنا المستدة  
للمتهمين فيها والتي تسحب وقايتها الى ماقبل  
ذلك أى أن البلاغ وقع والزوجة قائمة لاشبهة  
في قيامها وقد رفضت الدعوى العمومية ضد  
المتهمين على اثر تحقيق هذا البلاغ حالة قيام  
الزوجة وقبل وقوع الطلاق بزمان طويل .  
« وحيث انه لذلك يكون القول بسقوط  
الدعوى العمومية لحصول الطلاق قولاً غير  
مبنى على سند من القانون .

« وحيث ان التحقيقات الابتدائية التي بيده  
بها في هذه الدعوى تبدأ بتبليغ من محمد أفندي  
رشاد ابراهيم المدعى بالحق المدني الى وكيل  
نيابة مغاغة مؤرخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ومؤشر  
عليه بالورود في ١٢ منه يتضمن انه « اكتشف  
اخيراً وجود علاقة غير شريفة بين زوجته  
واخبرين سيد كرها في التحقيق وانه وصلته  
خطابات ومستندات وصور وخلافه ثبتت الحيانة  
الزوجة وانه يرجو التحقيق اللازم لرفع دعوى  
الزنا . » وفي ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ قام معاون  
الادارة بالتحقيق فقرر للمبلغ انه في ٢٠ سبتمبر  
سنة ١٩٤٥ وصله خطاب من مجبول من مغاغة  
يفيد انه حصل على مذكرات لقصة غريبة بها  
مأساة وانه الشخص الوحيد الذي يمه امرها  
وان هناك جريمة قتل تفذت أو لم تفذ وانه  
سيسرد له الحوادث تباعاً بطريق البريد . وفي  
نفس اليوم وصل زوجته خطاب من نفس

« وحيث انه متفق اجماعاً على أنه إذا أبلغ  
الزوج والزوجة قائمة ثم طلق زوجته بعد ذلك  
فان الطلاق لا يسقط الدعوى ولا يحول دون  
الحكم على الزوجة سواء كان رجعيًا أو باتنا  
( أحمد بك أمين عقوبات ص ٤٩٩ وحكم محكمة  
النفوس المؤرخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ المجموعة  
الرسمية السنة السابعة العدد السابع ) .

« وحيث ان الخلاف في الرأي انما كان فيما  
إذا كان الزوج الذي زنت زوجته حال الزوجة  
فطلتها أن يبلغ ضدها عن جرميتها وجريمة شريكها  
فانهم رأى إلى عدم جواز ذلك لانه صفة الزوج  
بالطلاق قبل التبليغ واتجه رأى آخر إلى جوازه  
لتحقق الجريمة وقت قيام الزوجة ولأن جريمة  
الزنا جريمة اجتماعية ولأنه لا أهمية لحصول  
الطلاق بعد وقوع الجريمة إذ أن القانون إن كان  
قد اشترط قيام الزوجة لاعتبار الفعل جريمة  
غير انه لم يشترط قيامها بالتبليغ عنها وانه لا يوجد  
سبب معقول لسقوط حق الزوج بالطلاق لانه  
لا يمكن تأخير الجريمة على الشرف ولا ضررها  
العائلي بل هو نتيجة أخرى من نتائج المحنة  
فبدل أن يكون مانعاً من الدعوى يجب أن يكون  
بالعكس باعثاً قوياً على العقاب (راجع في ذلك  
كتاب الأستاذ زكي العراقي بأشياء المبادئ الأساسية  
للتحقيقات والاجراءات الجنائية طبعة أولى جزء  
أول ص ٤٠ والمراجع التي استند اليها وحكم  
إثنى البارود ١٠ يناير سنة ١٩٠٥ حقوق ٢١  
ص ٤ وجاوزه جزء ٥ رقم ١٨٨٨ والموسوعة  
الجنائية جزء ٤ ص ٧٨ ) .

« وحيث ان الثابت من القسيمة المرفقة  
بالأوراق انه بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٦ حضر  
لدى مأذون محكمة الأزبكية الشرعية محمد أفندي  
وشار ابراهيم المدعى بالحق المدني وقدم له قسيمة

وأراد معرفة كل شيء فواجه اميل حنا بخطابه الموقع عليه منه بامضائه ثم بالخطابات المجهولة وأنهمه أن الخط والحبر والورق واحد فلم يسهه إلا الاعتراف وأنهمه أن الأمر يخص بتأريفة عنده تسعى سيدة محمد حسن وأعطاه أربعة خطابات عنها منها تارة «عزيزى ميمى» وتارة «عزيزى بشرى» وهى بخطوط أولاد منهم ابنة ولما سأله عن هو م.ع. قال إنه محفوظ عزوز عشيق لزوجته من القاهرة يرسلها عن طريق لنده حنا أخته (أخت اميل حنا) ثم أخذه لأخته ماري حنا لأن عندها بعض خطابات لمحفوظ عزوز فأتكرتها ثم اعترفت بأنها مزقتها ثم وعده أنه لدى حضور أخته الأخرى يحصل له على ما لديها من الخطابات. وأنه عقب ذلك حقق مع ربيته سيدة مهدداً إياها بما لديه من خطابات الغرامية فذكرت له أن المقصود هذه الخطابات وزوجته وانها هى إن هى إلا واسطة فى الموضوع «سكة» وفهم من أقوالها أن زوجته لها علاقة خافية عليه بإميل وآخرين وأن هذه الفتاة وأبنائه جميعاً كانوا يوصلون الرسائل لعاشقها ثم اتصل بإميل مرة أخرى وأخبره أن البنت سيدة قد اعترفت بكل شيء وإن ا.ح. فى خطابه المجهول هو اميل حنا وبعد جدال سله اميل الخطابات البالغ عددها عشرون خطاباً وهى من زوجته له وكلها بخطوط ابنه وابن جاره الشيخ توفيق على أو بخط بدوى قيطلى ابن قيطلى ائندى الكاتب بالحكمة عن خطابين بأولها ثلاثة سطور بخط قلم كويا وكذلك ثانيهما فهو يعتقد أنها بخط زوجته شخصياً كما سله اميل كشف حساب بينه وبين زوجته به جملة المطالب منها ٧٠ و ١٨ ج وسله صورته المبدأة له وقد صورها لها بدون عله بقميص نومها وهى تلبس ساعته فى يدها وعلى ظاهرها صيغة اهداء بخط ابنه سمير— وأنه

المجهول يفيد انه حصل على خطابات من م.ع. ومذكرات ا.ح. وصور وإياها من صور وأنه قد حان الوقت لإعلان ماخفى ويقول لها أنت تعلمين سر ذلك وستعلمين عليها ثانياً من يد الذى يهيم امرك قريباً. وقرر أن يحرق الخطابين لم يذكر اسمه ولكنه عرف انه اميل حنا طنبوس المصور بمناخه اذ كان قد وصله شخصياً خطاب منه بتوقيعه يوم ٢٠ اغسطس سنة ١٩٤٥ بنفس الخط والحبر والورق وأنه كان على اثر سوء تقام بسيط بينها بسبب معاملات مادية كالتى تحدث كثيراً بين الجار والجار لانها كانا جارين فى السكن أكثر من ستة. وإن نظام البناء وطبيعة السكن جعلتها تحتلطان سوياً رغم انه ما كان يدخل الى سكته الا يعلمه ولقائه شخصياً وفى المناسبات الضرورية جداً وذكر له فى خطابه هذا انه لديه اسباب تؤلم نفسه سيلمها منه شخصياً ولكنه لم يعلمه لدى حضوره. وبدأ يعلمه على ما يستتج بطريقة مجهولة— فواجه زوجته بكل ذلك فظهرت انها لانهم شيئاً ابداً عما جاء بالخطابات وارجعت ذلك السوء التهام فانبرها انه سيلجئ النيابة لتحقيق فقالت له افعل. ولكنه انتظر سير الحوادث والحصول على خطابات اخرى وفعلما وصله خطاب من مجهول فى أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ الذى بدأ يسرد فيه القصة التى ملخصها ان هناك مائة مروة وقصة اجتماعية تكون عبرة للزوج المسكين وإن الزوجة اعيت بهجلاً ونظايرها بالمعطف وإن لها عشرات الشايق وارتكبت آثاماً فى السر والكنان ولكن أمام اولادها الصغار وانها ابتزت المال من عشيقها وانها جرثومة المجتمع. وفى نفس اليوم وصل خطاب آخر الى سكرتير بلدية بمناخه ( ومنه الى حرمه ) وهو طبق الاصل مما وصله. وأنه بعد ذلك لم يعد يطيق الانتظار

أنه لا يحال تسليمه واعتقاد أن سبقه بالاعتراف خير ما ينفعه وكتب اعتراف بخطه لتسليمه الثانية بملخص في أنه لم يس نفسه حياة الزوجة مع أكثر من شخص وإنما أوقعته في حياتها فلم يقع على رد جراح نفسه وأنه سجل إحدى تلك الحالات بالصورة المذكورة ليدلل على رضاها التام وإنما لم تقع تحت تأثير غواية أو تهديد منه .

وقد قدم المبلغ جميع هذه الأوراق للحق وهي مرقعة بملف الدعوى وذكر في أقواله أنه تبين له أن زوجته علاقة غير شرعية مع أميل حنا ومحفوظ عزوز وبشرى صادق وألني مري وفوزي ابن عم ألني الذي جاء ذكره في الخطابات المرسلة من أميل إلى زوجته وأن الخطابات كانت تصل من زوجته بواسطة ابنه سمير وابنته كريمة وكمال الخادم وأن أميل كان يقصد من إرسال بعض الخطابات باسم سكرتير بلدية مغاثة أن يفضح زوجته أمام كل من لها بهم صلة وأنه علم أن زوجته كانت ترتكب الفحشاء في منزله في أوقات وجوده بالمدرسة أو غيابه بمصر وذلك بقسرت من أولاده وغادته لتأثيرها عليهم .

« وحيث أن سيده محمد حسن قررت في التحقيقات أن أميل حنا كان يحضر لمثل سيدها في غيابه ويحتل زوجته في غرفة نومها وأنها كانت توجه له بالاستوديو وأن كلا من بشرى صادق وفوزي وألني كانوا يحضرون إليها على أفراد وتحتل بالواحد منهم بغرفة نومها نصف ساعة أو أكثر والباب مغلق وأنها كانت تكلف ابنها سمير ومحمد توفيق وبدوى فيظن بكتابة خطابات لأميل ومحفوظ وفوزي وأن ابنها سمير وابنتها كريمة كانا يوصلان الخطابات ويستحضران قوداً وهدياً من أميل وسواه وأنه لما عرف مخدوما المدعى المدنى ذلك وسألها اعترفت له بكل شيء وأنها أرشدته عن الخطابات النجاسة في

بعد ذلك واجه فتاة سيده مرة أخرى وأخبرها أن أميل أخبره أن له خطابات طرف زوجته واستدريجها حتى علم بمخبتها في سطح المنزل فأذا هي مجموعة من خطابات بخط محفوظ عزوز عددها أربعة وخطابات بخط أميل حنا عددها اثنا عشر وكشف حساب مماثل تقريباً لكشف الحساب الذي سلمه له أميل حنا وصورتان إحداها لأميل وعلى ظاهرها صيغة إهداء غرامية والثانية لزوجته مهداة من أميل لها وعلى ظاهرها أبيات غرامية ومما داخل منظروف محرر عليه إهداء بخط أميل — وذكر أنه بعد ذلك أخطر بعض أهل زوجته من الرجال بأهمية الحضور للوقوف على ما حدث فحضرت خالتها وأختها ولم يحضر أحد من الرجال فارس ثانياً في حضورهم وعرض عليهم ما جمعه من مستندات ورغم ذلك كبروا واستكروا وأخذوا الزوجة وسافروا بها غاضبين وأنه حرصاً على عدم الفضيحة ورغبة في الخلاص من تلك الزوجة في تستر أرسل ثانياً إلى بعض أهلها وشرح لهم المأساة وطلب اليهم أن يحسنوا التصرف وأراد أن ينفذ السمعة بتطبيقها أمامهم محتفظاً بأولاده ولكنهم ضربوا بقوله عرض الحائط — وأنه بعد ذلك حصل من أميل بطريق التحايل وإفهامه أنه لا يقصد سوى جمع كل ما له علاقة بموضوعه لمواجهة أهلها وأنه سوف لا يلجأ إلى القضاء قبله مذكرات عرفه أنها تخص بشرى صادق قلبي ابن اخته ماريه وقد جاء ضمن ما جاء بها أن أميل أخذ صورة لصفوت وهي في منظر غمز وعرفه أنه أخذ لها هذه الصورة حينما بيت نية على الانتقام منها — وأنه بعد ذلك استعمل مع أميل حنا كل الوسائل من تهديد وتهديت حتى حصل منه على الصورة المشار إليها في تلك المذكرات وهي صورة زوجته في حالة تلبس بالزنازع لأميل حنا المصوراتي بالاستوديو مدون عليها مذكورة منه بخطه بمداد أحمر فأيقن صدق المأساة كما أيقن أميل

في التحقيقات أن المدعي الحق المدنى عند ماضل إلى معاقه اتخذ مسكناً له الشقة المجاورة المنزل والدها وأنها علمت أن هناك علاقة غير شريفة بين زوجها وبين ابنها بشرى الذى كان طالباً بالمدرسة فخطبت عليه فتوجهت إليها بمنزلهما وطلبت إليها أن تقطع علاقتها به فتحدثا وفسد ولدها وورقت من المدرسة بسببها وقررت أن كريمة محمد رشاد كانت باستمرار تردد على ابنها بشرى وتتاديه لأمها وأنها كانت تحب شخصاً بمصر اسمه محفوظ وكان يرسل لها الخطابات عن طريق أختها لئلا تتوصلها إليها مخافة وقوعها في يد زوجها وأنها وجدت لدى ولدها صوراً من صورها وخطابات منها إليه في مكتبته تدل على وجود علاقة غير شريفة فأخذت هذه الصور والخطابات ومزقتها خوفاً على ابنها وأن ابنها كان يتأرض ويقطع عن المدرسة وأن مدرسته كانت بالنيا فلم يكن هناك واستخرج اشتراكا للسفر يومياً من أجلها .

وحيث أن لئله حنا طانيوس أخت المتهم أميل حنا طانيوس قررت بالتحقيقات أنها تسكن مع أخيها أميل في الشقة المجاورة لزوجته محمد أفدى رشاد وأنهم نظراً للجوار كانوا متخالطين وأن خطابات كانت ترد إليها عن طريقها وأنها كانت تسلمها إليها إلى أن تقيت مرة بنى سوف ففتحت أحد هذه الخطابات فوجدت فيه ما يدل على علاقة غير شريفة بينها وبين مرسلها فأحجمت بعد ذلك عن تسليمها ما يرد من خطابات وأنها علمت بوجود علاقة غير شريفة بينها وبين أخيها أميل وبشرى ابن أختها فتوجهت إليها وطلبت إليها قطع هذه العلاقة وهددها بالخطابات الموجودة معها ثم أخذت أختها الخطابات وسلمتها إياها وقررت أن شخصاً كثيراً كانوا يدخلون المنزل في غياب زوجها وأنها كانت تذهب إلى

غرفة الدجاج في سطح المنزل ملقوفة في خرقه ومدفونة في التراب . وأقرت أنه بينها وبين بشرى صادق علاقة حب بسيطة وأن الزوجة كانت تنسجها على هذه العلاقة للوصول إلى أغراضها الشخصية .

وحيث أن أحمد سمير محمد ابن الجنى عليه وهو غلام في الثانية عشرة قرر في التحقيقات أن والدته كانت تملئ خطابات وترسلها بها إلى أميل حنا وترسل بها أخته كريمة حينا وكال الخادم حينا آخر وأنه شاهد أميل وبشرى في غياب والده بالمنزل يحتلان بوالده وأن أميل كان يعطيه رد الخطاب وقوداً وشيكولاتة ويرسل هدايا لوالدته وأنه كان يتردد أحياناً مع والدته على الاستوديو وأنه كان يخرج مرة صورة فأبعده عن غرفة التعميم خلافاً لعادته وأخير والدته أنه أخرج منها صورتين وأنه عقب ذلك أسكت والدته بالإجاجة وكسرتها وأنه لا يعرف ما هي تلك الصورة .

وحيث أن كريمة محمد رشاد ابنة المدعى المدنى وهي طفلة في الحادية عشرة من عمرها قررت في التحقيقات أن والدتها كانت ترسلها بخطابات إلى أميل حنا وأنه كان يدوره يعطيها خطابات وقود وهدايا وأن والدتها كانت تبث له بطعام . وأن أميل وبشرى وأنى وفوزى كانوا يترددون على منزلهم كل منهم على حده في غياب والدها ويدخلون مع والدتها غرفة نومها وأن والدتها كانت ترسلها في بعض الأيام إلى فوزى في منزل أنى بأختها الصغيرة زبرى وكانت تقول لها قولى له خذ بئلك أميه ، وأن والدتها كانت تحضرها وأغامها سمير من أخبار والدها وكانت تعطيهما أشياء كثيرة .

وحيث أن مارية حنا طانيوس أخت المتهم أميل حنا والدة المتهم بشرى صادق قلبنى قررت

فأخذ هذه الصورة احتياطياً ليدلل بذلك بها على ارتكابها الزنا معه برضاها وبدون تهديد. كما اعترف ان الخط المحرر على ظاهر تلك الصورة خطه وان حقيقة تاريخ أخذ الصورة هو ١٥ مارس سنة ١٩٤٥ غير أنه أخطأ وكتب التاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وأنه سلم الصورة للزوج وأما الزجاجة الأصلية فقد كسرتها هي أمام ابنها سمير عندما علمت أنه أخذ لها الصورة في هذا الوضع واعترف أنها كانت تردده عليه بالاستوديو وان علاقته ابتدأت بها منذ سنة تقريباً وقرر أنه ارتكب معها الفاحشة أربع مرات جميعاً بالاستوديو. وقرر أنه كان ينهب الهيا في منزلها ويجلس معها بفرقة نومها ولكنه قرر أنه لم يكن يأتى معها شيئاً بالمنزل. واعترف أنه هو الذى صورها بقميص نومها تحمل ساعته وأنه بعد تصويرها حرر لها اهدامها وأنه أهداها صورته وكتب لها الاهداء المظهر به عليها لأنه كان يحبها وأقر بالحطبات المرسلة من مجبول وأقر بصدور الاعتراف المؤرخ ١١/١١/٩٤٥ المعنون باسم «حضرة صاحب العزة وكيل نيابة مغاغة» وقرر أنه حرر ليظهر حسن نيته ولكي يكون شاهداً وأنه ضحية من ضحاياها فترفع عنه المسؤولية وان الزنا كان برضاها وأنه لم يستعمل معها أى إغراء بل هي التي كانت تسعى وراء ذلك معه هو وخلافه توصلا للذادة - واعترف بالخطابات المرسلة منه وكشف الحساب وقرر ان الدافع الذى دفعه لتسليم الزوج هذه المكاتبات انه وجده رجلاً مسكيناً يعيش في ضلال وانها تسعمل يته للدعارة السرية فاراد أن يساعده ويقض نفسه من المسؤولية لأن ذلك كان برضاها وأن ذلك يظهر من صورتها وهي ضاحكة تحته أثناء العملية الفاحشة وقرر ان زوجها لم يكن يعلم بسوء سلوكها وأنه فقط كان عنده شك

الاستوديو كثيراً وان اولادها كانوا يحورون لها المكاتبات المتبادلة بينها وبين الآخرين .

« وحيث ان بديعة حنا طانيوس اخت للمتهم اميل حنا طانيوس قررت في التحقيقات انها لما علمت بوجود علاقة غير شريفة بين الزوجة وبين اخيها الذى كان يصرف عليها جميع إيراده توجهت هي وزوجها إلى الاستوديو فوجداهما معه وطردها ونها عليها بعدم العودة إلى هناك ثانياً وقررت أن كثيرين كانوا يدخلون منزل الزوجة في غياب الزوج .

« وحيث ان مليا زيدان زوجة المتهم اميل حنا قررت في التحقيقات أنها لاحظت وجود علاقة غير شريفة بين زوجها وبين صفوت وأنها كانت تردده عليه كثيراً في الاستوديو فتوجهت ومعهما أخته بديعة إلى الاستوديو ووجداهما هناك وطردها منه وأن زوجها أحملها وأهل اولاده وكان يصرف عليها إيراده كله .

وحيث ان اميل حنا طانيوس المتهم اعترف في التحقيقات بتحريره الخطابين المرسلين في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ إلى محمد أفندى رشاد ولزوجته عن طريق عبد المنعم أفندى محمود المدرس كما اعترف أنه أخذ الصورة المرفقة بالأوراق والمينة حالة جماع بينه وبين فاطمة عبده شلي الشهيرة بصفوت وأنه هو الذى كان يرتكب معها الزنا المثل في الصورة وأنه تمكن من أخذها بواسطة خيط ربطه بالزناد الآلى ويسحب عند اللزوم وأنه عند جماعه معها شد هذا الخيط فتحررت العدة فالتقطت الصورة وانها لم تكن تعلم بذلك . وأنه بيت في نفسه أن يأخذ لها صورة في هذا الوضع لأنه اكتشف انها كانت لها علاقة مع كثيرين غشى أن يقتضح أمرها فيدخل ضمن المتهمين فيشك أنه اغتصبها بغير رضاها وبطريق التهديد

سبعة منها كما استعرف أحد سمير محمد ابتها على تسعة خطابات .

• وحيث ان أنى متى خاوى قرر فى التحقيقات انه لا علاقة له بالزوجة وانما كان يشاهدها تسير مع ابتها الصغيرة وان ابتها كانت تحضر إلى منزله وتسال عن ابن عمه فوزى عندما يكون موجوداً بمنزله وأن ابن عمه هذا يحضر لديه فى السنة حوالى ست مرات وأن البنت كانت تحضر له كل يوم يكون موجوداً فيه بمنزله وأنه لا يعرف العلاقة التى بينهما وبعد أن أطل بأقواله طلب أن يثبت أقوالاً أخرى ذكر فيها أنه كانت هناك علاقة بين زوجة محمد أقدى رشاد ابراهيم وبين ابن عمه فوزى جندى وأنه منذ سنة تقريباً أرسلت زوجة محمد أقدى رشاد ابتها كريمة فتوجه معها إلى منزلها وسأله عن ابن عمه فوزى جندى فقال لها انه بالعربة قطبت اليه أن يرسل إليه لأنها تود رؤيته فأرسل اليه لحضر وتوجه إلى مقابلتها وانها كانت تبتهج له بعد ذلك فيذهب اليها فتسأله عن ابن عمه وأنه لم يكن يسألها عن سبب سؤالها عن فوزى • لأن المسألة ظاهرة واحدة ست يرسل الى واحد يعنى تكون علوزاه في إيه إلا يعمل لها المنكر •

• وحيث ان المدعى بالحق الذى قرر فى التحقيقات بعد ذلك أن حالة زوجته عرفت بفوزى هذا بالقاهرة منذ ثلاثة سنوات وأهمته أنه من طما بلدة زوجها السيد كامل عز العرب الشريف ثم تردد على منزله بمصر وقت أن كان بمدرسة عباس الابتدائية عدة مرات وبعد هذه المعرفة توجه إلى الحجاز لأدوية فريضة الحج وأنه بعد أن انكشفت له هذه الأمور علم من سيده ربيته ومن أولاده أن فوزى هذا كان يتردد على زوجته بمصر أثناء غيابه بالحجاز وأنه كان يمكث مع

أخيراً وانها كانت متصلة بكل من محفوظ عزوز وبشخص يدعى فوزى كان يتردد عليها فى منزله ويشرى صادق ابن اخته الذى اعترف له بأنه زنا بها والى متى خاوى وانها كانت ترسل أولادها مراراً لمناداة التى وفوزى .

• وحيث ان بشرى صادق قلبنى قرر فى التحقيقات ان العلاقة بدأت بينه وبين فاطمه عيده شلبى الشهيرة بصفوت منذ سنة ١٩٤٤ لجوارها لمنزل خاله اميل خاوانه كان قد شاهدها يوما تسير مع التى متى ولما قرب منها سمع كلمات حب تبادل بينهما فقال لها (مضبوط يا صفوت) ورجع إلى منزل خاله فلما عادت وجدها بمنفعة وفى اليوم التالى أرسلت له ابتها كريمة ولهى ذهابه توسلت اليه ان لا يفضحها. ثم أخذت تودد اليه وتاديه للطعام ثم كان زوجها غائبا بمصر فاعتدت له طعاما ونادته فذهب اليها ووجدتها فى غرفة نومها رافقة فى سريرها ونادته إلى جوارها على السرير ثم قبله وعاقته واقتلت الباب وخطمت ثيابها ونامت فخلع هو ملابسه ونام معها وزنى بها . وبعد ذلك استمرت تاديه فى أوقات غياب زوجها بمصر أو غيابه بالمدرسة حتى فسد ورق من المدرسة وأنه دون هذه الخطوات فى مذكرات وأنه ارتكب معها الفحشاء كثيراً وان كل ذلك كان فى منزلها وانها كانت تصرف أولادها أو ترتكب الزنا وقت وجودهم بالمدرسة وان والده رشاد أقدى تكون أغلب أوقاتها بمصر أو انها كانت ترسلها لزيارات فى الخارج وأنه يعرف ان بينها وبين خاله اميل حنا علاقة غير شريفة وقد وصف المتهم غرفة نومها .

• وحيث ان محمد توفيق على وهو غلام فى الثانية عشرة قرر فى التحقيقات ان صفوت كانت تكلفه أحيانا بكتابة رسائل استعرف على

وجود علاقة غير شرعية بينه وبين الزوجة كما أنكر تردده عليها في منزلها بمغاغة .

« وحيث انه لدى سماع الدعوى أمام محكمة أول درجة شهد محمد اقضى رشاد المدعى بالحق المدنى بقوى أقواله التي أدلى بها بالتحقيقات الابتدائية وأصر على طلب محاكمة الزوجة وشركائها مدعيا قيلم بحق مدنى قدره ٢١ ج واحد وعشرون جنيا مصرىً بالتضامن وقرر ان العلاقة بين زوجته وبين فوزى جندى بدأت منذ ثلاثة سنوات حيث كان بالقاهرة والعلاقة بينها وبين اميل حنا وبشرى صادق بدأت منذ سنة ونصف بمغاغة حيث كان يسكن فى سكن بجوار لمسكن اميل حنا وشهدت كل من سيدة محمد حسن واحمد سمير وكريمة محمد رشاد ومحمد توفيق على بخلاصة ما شهدوا به فى التحقيقات .

« وحيث انه مرفق بالاوراق الصور والخطابات والمذكرات التي قدمها المدعى بالحق المدنى والتي أشار اليها تفصيلا فى اقواله المذكورة .

« وحيث ان محكمة اول درجة قضت ببراءة جميع المتهمين عما اسند اليهم قائلة انه قد ثبت لديها ان الزوج قد رضى مقدما بالزنا بزوجه وانها تأخذ بالرأى القسائونى الأصلى للمتهمين وان الرضاء السابق يجب ان يكون له من الاثر ما يكون للتنازل عن دعوى الزنا ولذلك قضت ببراءة المتهمين المعترفين بارتكاب الجريمة وهما اميل حنا طانيوس وبشرى صادق قلبنى اما الباقيين فلم تر فى الادلة المقدمة ضدهم ما يكتفى لثبوت التهمة عليهم فضلا عن انسحاب المسألة القانونية على التهمة المستندة اليهم فقضت ببراءتهم ايضا .

« وحيث ان هذه المحكمة ترى عدم صحة ما ذهب اليه محكمة اول درجة من رضاء الزوج

زوجته ليلا يتسامران وانه كانت لديه سيارة يصلحها فيها للخارج وأنه عرف أيضا أنه بعد أن تتل إلى مغاغة منذ ستين كان يتردد عليها بمغاغة تارة بمنزلها وتارة بمنزل ابن عمه التي وأن سيدة أفهمته أنه مرة أثناء غيابه حضر بمنزله فحملت زوجته ابنتها الصغيرة زينب وقدمتها له قائلة « خذ بنتك » فقال لها « أنا عارفانها بلى » وانه أخذ بحسب الوقت الذى علا فيه من الحجاز الى موطنه هذه البنت فوجدته سبعة شهور وأربعة وعشرين يوما .

« وحيث ان فوزى جندى عوض سئل فى التحقيقات فقرر أن علاقته بالزوجة وصلت إلى حد المعرفة فقط وأنكر وجود علاقة آثمة بينه وبينها وانه عرف الزوجة والزوج منذ كانا بالقاهرة .

« وحيث ان بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ قرر بشرى صادق قلبنى أمام النيابة انه زنا بالمتهمة كبراً وفى بيتها وهو منزل الزوجية وانه يعرف أن خاله اميل حنا يزى بها بمحل تصويره - وبتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ اعترف اميل حنا انه كان يزى بها فى الاستوديو وان علاقته بها بدأت منذ ستة قريبا واعترف بخطفه فى الخطابات وعلى الصورة ولكنه قرر أن الصورة التي أخملت وقت الجماع أخملت فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ لا فى ١٥ مارس كما قرر فى تحقيق البوليس .

« وحيث ان المتهم التي مرقى قرر أمام النيابة ان الزوجة كانت ترسل أولادها إلى منزلها لتسأل عن ابن عمه فوزى جندى الذى له معرفة بها من مصر .

« وحيث ان المتهم فوزى جندى قرر أمام النيابة انه يعرف الزوج والزوجة وأنكر



معه لأخبار والدهم بشيء مما يجري في غيبته وم  
لازالوا بعد زغب الحواصل لا يقدرون ما يجري  
حق قدره .

« وحيث ان الثابت من التحقيقات أن خير  
هذه المأساة لم يكن ليصل نبؤه إلى الجنى عليه  
لولا أنه قد دب عامل الغيرة وحب الاستئثار في  
التمهم اميل حنا طانيوس فبدأ خطابهات المجهولة  
للزوج والزوجة معا فأرسل الخطابين المؤرخين  
٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بغير توقيع يحاول فيها  
أن يكشف السر للزوج وجاء في الخطاب المرسل  
أنه « رأى من الواجب عليه أن يحيطه علما بما  
جاء في مذكرات عثر عليها قصة غريبة بها مأساة  
مفجعة وأنه لولا أنه وجد مع هذه المذكرات  
ما يثبتها لاعتقد أنها خيالية » وألح اليه فيه أنه  
من ضمن الأفراد الذين جاء ذكرهم فيها وربما كان  
الشخص الوحيد الذي يهمة أمراها أكثر من سواه  
وأنه سيبحث له ولكل من جاء اسمه فيها بنسخة  
منها ليطلع الجميع عليها — وأنه مراتح الضمير  
أزاء عمله هذا الذي سيؤد عليه بالخير إذا أحسن  
التصرف واتبع طريق العقل والبرورى ، وجاء في  
رسالته المؤرخة أول أكتوبر سنة ١٩٤٥ الرسالة  
أيضا إلى الزوج أنها قصة زوج أبه مسكين اعتمه  
حيل الزوجة وتظاهرها بالمعطف عليه عما تمهله  
وراء ظهره... وهو لاه عنها متمسك بالدين  
والفقوى ظانا بها الطهر والصفاء وهي أبعد  
ما تكون عنه ، وجاء في رسالة مطولة منه إلى  
الزوجة حاول فيها اقتناعه أنه قد حان الوقت  
ليعلم أنه ليس ذاك المنفل الأعشى الذي باع قلبه  
رخيصا في سبيل امرأة طائشة لم ترع ودنا ولم  
تذكر معروفا وأنه اعتقد فيها الطهر والبراة  
والحب الخالص في أول ممرقه... فكان حبها  
صناعيا محققا — سلتى تسلم بجسمك فلم أقوى  
على رد جماع قصى تحت صدق ذلك الزوج

اللدعى بالحق المدني بالزنا بزوجه وتسامحه في  
عرضه . اذ ان وقائع الدعوى قاطعة في عكس  
ذلك فقد ظهر من تحقيقات هذه الدعوى ان الزوجة  
كانت تتخذ سبيلها في غياها خيانة لزوجها وأنها  
كانت تقتدر فرصة غياها حيناً في عمله كندرس  
له أوقات معلومة يتحتم عليه فيها أن يكون غائبا  
عن منزله وحيناً في القاهرة لاسر ما فترتكب  
آثامها في هذه الفترات وهي كافية لارتكابها .  
قد اجمع كل من بشرى صادق قلبنى واميل حنا  
طانيوس التهمان في التحقيقات بسيدة محمد حسن  
واحد سمير محمد وكرمه محمد رشاد على أن  
الزوجة إنما كانت تتعين هذه الفرص للاجتماع بمن  
تشاء في وقت غياب الزوج والذات التي كثيرا  
ما كانت تقيم في القاهرة أو توجه إلى بعض المنازل  
في مغاغة بوسى من الزوجة لزيارات تودها .

« وحيث أنه ليس بمستكثر على امرأة فاجرة  
أن تمد من أوقات زوجها المعلومة لديها أوقاتها  
لقضاء هواها مع من تشاء سيما وان الزوجة لم  
تكن حديثة العهد وانما هي زوجية معى عليها  
أكثر من عشرة سنوات أنجب فيها الزوجان عدة  
أولاد بما يحصل الزوج أكثر طمأنينة على بيته  
وقتة بزوجه وانصرافا لعمله .

« وحيث ان الثابت من الخطابات المرسله  
من الزوجة إلى عشاقها ومن شهادة ابنها أحد سمير  
وابنتها كريمة وعمد توفيق على أنها كانت تستكتبهم  
الرسائل لعشاقها وتبثهم هم أو سيدة محمد حسن  
بهذه الرسائل وانهم كانوا يعودون برسائل أخرى  
وبالهدايا والتفود أحيانا .

« وحيث أنه ليس بمستكثر أيضا على مثل  
هذه المرأة أن تتخذ من أطفالها الخاضعين لها  
وسائل لاشباع شهواتها التي انزلت فيها وأن  
تجعلهم في جو من الوعد والوعيد لا يتدفقون

المسكين المروور بطريقك وعفافك فإدلتك رغبتك وأنا أشعر من أعماق قلبي بفداح جرميتي وسفالة علي، وإن التقدر أسقط في يده خطابات محفوظ ولم تكن خطابات حب وغرام فقط بل ملئت بالذكريات السافلة والأعمال الدنيئة والتفسي الساقطة - ويذكر لها أن عنده كثيرا مما يثبت عليها أعمالها وما يجعلها طريدة شريفة منها خطابات محفوظ وخطاباتها الغرامية بيد أولادها وشهادة أطفال لا يمكنهم الإنكار واثبات كاف لعلاقتها بفوزي وكذا علاقتها ببشرى وعنده الكثير لابنائها ويكني مذكراته . وصورتها الفوتوغرافية التي تلم في أي وضع أخذت وهي التي كسرت زجاجها فلما منها أنها الزجاج الأصلية ولكنها منقولة من الأصل إلى آخر جاء في هذا الخطاب (وهو المؤرخ أول يوليو سنة ١٩٤٥) .

وحيث أن عبارات هذه الخطابات وهي مرسله عفوا ويدون تديير يتعلق بالتحقيقات الذي بدى فيها بعدما بزم طويل دالة كل الدلالة على أن الزوجة كانت تحون زوجها خيانة وتغدر به غدرًا .

وحيث أن أميل حنا قد دبت في قلبه النيرة كما سبق الذكر عندما كشف مصادقه لدى ابن اخته بشرى صادق قلبي مذكراته التي حررها عن غرامياته مع الزوجة والمرقة بالأوراق وقد دلت التحقيقات على أن أميل حنا كان شديد الحب للزوجة وإنه هام بها حتى نسي في سبيلها زوجته وأولاده ومكن الجوار والاختلاط من توثيق علاقته بها وساعده على كتمان الأمر عن الزوج صلة الزوجة بأخوات المتهم واستعانتها بهن على استلام رسائلها وكان يأتي آثامه معها بالاستدبر كما قال لاني منزل الزوجة (وهنا يحتمل التصديق حتى يكون بعيدا عن زوجته وأخواته المقييات في المسكن الملاصق لمنزلها) وكان يظن نفسه العاشق

الوحيد المستأثر بها ولكنه عثر مصادقه في مكتب ابن اخته بشرى صادق قلبي على هذه المذكرات بخطه تدل على مواصلة هذا الشاب وآخرين وتبين من الرسائل التي ترد لها عن طريق اخته لئله وجود علاقتها بينا وبين محفوظ عزوز وغيره لئن جنونه وحاول بكل الوسائل أن يجعلها على قطع علاقاتها مع غيره ولما لم يفلح في ذلك ونفرت منه شرع في الانتقام منها بأخبار زوجها والتشهير بها عن طريق إرسال الرسائل لها والبعض منها بتناوين أصدقائه زوجها . وقد ظل الزوج بعد أن اتصل إليه بأ هذه القضية يحاول من جهة اقتناع زوجته وذنوبها بقض ما بينه وبينهم فكابروه وأخضتهم العزة بالاثم ويحاول من جهة أخرى أن يسير المتهم اميل بشق الوسائل حتى يحصل منه وقد انكسر الاثام على القصة من أولها

آخرها وما يثبتها واستطاع أن يحصل على الصورة الشاتئة المرفقة بالأوراق والتي تظهر فيها الزوجة في حالة مواقفه مع المتهم اميل ولا ريب أن الزوج كان قبل حصوله على هذه الصورة يستجمع الأدلة ويضم رجلا ويؤخر أخرى عن التبليغ في أمر هو جد خطير حتى حصل على الدليل التاسع واستكتب اميل حنا خلاصة اعترافه فقدم بلاغه .

وحيث أن ما ذكره المتهم اميل حنا عند تحقيق النيابة من أن الصورة الشاتئة لم تؤخذ في ١٥ مارس سنة ١٩٤٥ كما ذكر في التحقيق الابتدائي وإنما أخذت في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ باستدراج من الزوج حتى يصل إلى إثبات الفاحشة على زوجته منقيا بأمرين الأول بأقواله الابتدائية والثاني بأن هذه الصورة قد ورد ذكرها ضمن الأدلة التي سردها المتهم المذكور في الخطاب المؤرخ أول يولييه سنة ١٩٤٥ والتي كان يمدد بها الزوجة وقد ذكرها بالتفصيل حيث نهاها إلى أنها

يكون ذلك لارتكاب المنكر معها .  
رابعا — إقرار المتهم في التحقيقات بمعرفة  
الزوجة وزيارته لها بمصر .

خامسا — ما جاء في خطاب اميل للزوجة  
المؤرخ أول يولي سنة ١٩٤٥ من أنه لديه إثبات  
كاف لعلاقتها بفوزى وما جاء في أقواله في  
التحقيقات من عله بعلاقتها .

سادسا — ما شهد به كريمة محمد رشاد من  
أن والفتها سلبتا يوماً أختها الصغيرة لتوصيها  
إلى المتهم قائلة له «خذ بفتك أميه ، مشيرة بذلك  
إلى أنها ابنة المتهم وليست ابنة زوجها المدعى المدنى .  
وحيث ان الثيابة حددت تاريخ التهمة  
المستندة إلى التهمين الثلاثة بأنه يقع ما بين أكتوبر  
سنة ١٩٤٣ و ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

وحيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق  
وجود شهادة مؤرخة ١٢ مارس سنة ١٩٤٣ تفيد  
أن المدعى المدنى قتل من مدرسة عباس بالقاهرة  
إلى مدرسة مغاغة في أكتوبر سنة ١٩٤٣ ثم قتل  
إلى مدرسة الفضلات الابتدائية بالقاهرة بأمر  
قتل رقم ١١٢ بتاريخ ١٠/١١/١٩٤٥ وأخل  
طرفه من المدرسة اعتباراً من هذا التاريخ تقريباً .

وحيث ان جميع الوقائع المنسوبة إلى المتهمين  
اميل حنا طانيوس وبشرى صادق قلبنى منسوبة  
وقوعها خلال المدة التى قضاهما المدعى  
بالحق المدنى بمغاغة حيث قتل اليها مدرسا  
بالمدرسة الابتدائية الأميرية وقد قرر المدعى  
بالحق المدنى أمام محكمة أول درجة انه علم أن  
علاقة هذين المتهمين بزوجته كانت منذ ستون نصف  
تقريباً كما ان المتهمين في اعتراضاتهما وخطابتهما  
تدل أقوالهما على وجود علاقتهما بالزوجة خلال  
هذه المدة فقط فيتمين اعتبار جريمة الزنا قد  
وقعت منهما في خلال المدة من أول أكتوبر

لم تكسر سوى زجاجة ملتقطة منها لا الزجاجة  
الأصلية .

وحيث انه من ذلك ترى المحكمة ان المدعى  
بالحق المدنى لم يكن سوى ضحية جذيرة بالزنا  
لاراحتها بهذه الشنائع كما ذهب الحكم المستأنف .  
وحيث انه متى تقرر ذلك تعين على المحكمة  
أن تبحث الأدلة قبل التهمين واحداً واحداً .

وحيث انه بالنسبة للتمهم اميل حنا فانه  
معترف في التحقيقات بجميعا بزنا به بالزوجة الزانية  
في محل تصويره أربع مرات بمغاغة وقد انصب  
الدفاع هنا في الموضوع على القول برضاه الزوج  
الأمر الذى اتفق بما ذكر .

وحيث انه بالنسبة للتمهم بشرى صادق قلبنى  
فانه معترف في التحقيقات انه زنى بالزوجة في  
منزله بمغاغة مرارا عديدة لم يذكر عددها وقد  
وصف عندها وحرر مذكراته المطولة المقدمة  
بمبلغ الدعوى عن سير علاقته الفاحشة بها .

وحيث انه بالنسبة للتمهم فوزى جندى  
عوض فان التهمة ثابتة قبله بما يأتى :

أولاً — شهادة سيده محمد حسن وكريمة محمد  
اللذان شهدا في التحقيقات برويتهما المتهم يدخل  
مخدع الزوجة بمغاغة ويمكث معها في خلوة .

ثانياً — شهادة محمد قاسم رشاد في التحقيقات  
الأنهية انه كان يتردد على منزله بالقاهرة وانه  
علم من سيده محمد حسن انه كان يسهر مع زوجته  
بالمزول وكان يصطحبها في السيارة للخارج .

ثالثاً — أقوال التى متى ابن عمه حيث قرر  
أنها كانت تسأل عن فوزى وانهما استدعته مرة  
ليبحث اليه للحضور إلى مغاغة حضر . وان كريمة  
كانت تذهب اليه في منزله كل مرة يحضر فيها  
إلى مغاغة لتستدعيه إلى والفتها وانه لا بد أن

في منزل زوجها المسلم فإن المحكمة يستريح ضميرها إلى القطع بأن دخوله هذا المخدع لم يكن إلا لجأشرة الزنا بها فإن في سيرة الزوجه واعتراقات المتهمين المعترفين وشهادة من شهدوا من اليهود ما يبعث تماما على هذا الاعتقاد ولا شرب على المحكمة أن تبني على شهادة هؤلاء اليهود ونائج هذه القرائن ثبوت حالة التلبس المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات لأن هذا التلبس لا يشترط فيه ما يشترط في التلبس المنصوص عنه في المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات إذ لا يشترط فيه أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف لا تترك عند قاضي الدعوى مجالاً للشك في أنه ارتكب فعل الزنا وإثبات هذه الحالة غير خاضع لظروف وأوضاع خاصة فلا يجب أن يكون بمحاضر يجرها مأموور الضبطية القضائية في وقتها بل يجوز للقاضي أيضا أن يكون عقيدته في شأنه من شهادة الشهود الذين يكونون قد شاهدوها وشهدوا بها لديه وهذا هو الذي جرى عليه قضاء المحاكم بأطراد (حكم محكمة النقض والابرار الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٤١ بمجموعه النقض الجنائية جزء ٥ رقم ٢٥٩ صحيفة ٤٧١) وبذلك يكون الدليل قبل هذا المتهم ثبوت تلبسه بالزنا فضلا عن ثبوت وجوده في منزل مسلم في المكان المخصص منه للمريم.

وحيث أنه مما تقدم يكون المتهمون الثلاثة بدائرة بندر مغافه في المدة ما بين أول أكتوبر سنة ١٩٤٣ و١١ نوفمبر سنة ١٩٤٥ قد زوا بافاطمة عبده شلي الشيريه بصفوت حالة كونها متزوجة بمحمد أفندي رشاد ابراهيم الذي طلب إلى النيابة إقامة الدعوى العمومية وحالة كونهم يعملون أنها متزوجة ويتمتعين بجواز محاكمهم عملا بالمادة ٢٧٣ عقوبات كما يتعين أخذاً بالأدلة المنطبقة على

سنة ١٩٤٣ حتى تاريخ التبليغ في ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

وحيث أنه بالنسبة للمتهم فوزى جندى عوض فقد دلت التحقيقات على أن له بالزوجة علاقة ساجدة بالقاهرة استمرت بترده على مغافه بعد قتل الزوج اليها في أكتوبر سنة ١٩٤٣ وترى المحكمة الاكتفاء بمعاقبته على جريمة الزنا التي حدثت منه بمغافه عند ترده على منزل الزوجة واختلائه بها بغرفة نومها كما شهد الشهود سيده محمد حسن وكريمة محمد رشاد واحد سمير محمد وكما يستفاد من أقوال ابن عمه التي متى وعلم الخروج إلى ما هو أسبق من التحديد الذي حددته النيابة للواقعة .

وحيث أن العلم بالزوجة ثابت قبل المتهمين جميعاً فإن المتهم اميل حنا طانيوس جار للزوجة ويتردد على زوجها ويراسله ويعلم أنها زوجته ويشري صادق قليني ابن اخته يعلم ذلك أيضا وقد قرر أنها كانت تقتبز فرصة غياب زوجها عن داره فتستضيفه بها ليزني بها وفوزى جندى عوض قرر امام النيابة أنه يعرف الزوجة والزوج وأنه كان يتردد عليهما بمنزلها بالقاهرة .

وحيث أن الأدلة التي توافرت في هذه القضية هي ما جاء في نص المادة ٢٧٦ عقوبات فهي مقبولة عند المتهمين الثلاثة وحجة عليهم إذ أن الأدلة قبل المتهمين اميل حنا طانيوس وبشرى صادق قليني هي اعترافهما بالزنا والمكاتيب المحررة بخطهما المعترف به منهما ومشاهدتهما متلبسين بالزنا بالزوجة حسبما شهد الشهود سيده محمد حسن واحد سمير وكريمة محمد رشاد والأدلة قبل المتهم فوزى جندى عوض هي أنه تبين للمحكمة ما سبق ذكره دخوله لدى الزوجة بمنزلها بمغافه وانفرادها به في مخدعه . وبذلك يكون فضلا عن دخوله أخص مكان مخصص للمريم

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت عبارات الحكم الغيابي قاصرة عن بلوغ مبلغ الأدبات الكامل لجميع التهمة المستندة إلى المتهم فإن ذلك القصور لا يعدو كونه نقصاً أو خطأ في التسيب والعبرة قانوناً في معرفة نطاق الحكم ومداه إنما تكون بالموضوع الذي طرح أمام المحكمة والقضاء الذي قضت فيه بمنطوقها وأسبابها جملة أما التعرض لتفصيل الأسباب وما قد يمتورها من قص أو تناقض فهذا أمر آخر وللحكمة عند نظرها المعارضة الحاصلة من المتهم باعتبار أنها هي التي أصدرت الحكم أن توضع ما أهم من أسباب حكمها وأن تكمل ما قصر وليس في هذا إقتات على حق المتهم المعارض أو إسامة إلى مركزه في معارضته طالما أن الأساس الذي بني عليه الحكم يتسع لاعادة النظر في أسبابه .

٢ - في جريمة الامتناع عن تقديم الأقرار بالارباح والخسائر تكون حالة الممول مجهولة فلا يعرف عنه ما إذا كان قد ربح أرباحاً تستحق عنها ضريبة أو أنه لم يربح وذلك بخلاف جريمة الامتناع عن دفع الضريبة المستحقة فعلا بعد تمديدتها حيث تستحق الرغبة في تضييع الحق في الحصول على الضريبة. وعلى ضوء ذلك يجب التفرقة بين العقوبات التي توقع على كل من الجرمين فلا توقع على على واحدة منهما عقوبة لا تتفق وطبيعة الجريمة. ولا يفسر تجميع العقوبات في مادة واحدة

المادة ٢٧٦ عقوبات معاقبتهم عملاً بالمادتين ٢٧٥ و ٢٧٤ عقوبات .

وحيث أنه لفك تعين أولاً - قبول الاستئناف المرفوعين من النيابة ومن المدعى بالحق المدني ضد فوزى جندى عوض والقضاء ببقائه طبقاً للمواد المذكورة مع إلزامه للمدعى بالحق المدني بمبلغ التعويض المطلوب وقدره واحد وعشرون جنياً والذي ترى المحكمة أنه غير مبالغ فيه ثانياً - رفض المعارضتين المقدمتين من اميل حنا طانيوس وبشرى صادق قليني موضوعاً وتأيد الحكم الغيابي الصادر ضدهما وترى المحكمة إعفاء جميع المتهمين من المصروفات الجنائية .

( قضية النيابة ضد فوزى جندى عوض وآخرين رقم ١٨٤٩ سنة ١٩٤٦ ج ٣ وثلاثة وعضوية حضرات القضاة محمد حماد الحسين وعبد الباقي دكروزي ومحمد عبد الحميد سلامة وحضور حضرة الأستاذ ابراهيم عبد الله وكيل النيابة )

ملحوظة - قضى في المعارضة المرفوعة من المتهم الأول بالرفض بتاريخ ١٩٤٨/١١/٢٣ - ثم طعن المحكوم عليهم جميعاً في الحكم بطريق النقض وحكم برفض الطعن بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٤٩ بحكم منشور بمجلة المحاماة السنة الثلاثين بالبلدين الأول والثاني من ٥٤٥ رقم ٥٨٠).

٥٤٥

محكمة النيا الابتدائية

١١ يناير سنة ١٩٤٩

حكم غيابي - قصور أسبابه - خطائه - معارضة - تدارك - القصور - جواز - اقرار بالارباح والخسائر - جريمة الامتناع - عقوبة زيادة مالم يدفع في الضريبة - للمادة ٨٥ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ - عدم تطبيقها .

سنوات ١٩٤٢ و ١٩٤٤ و ١٩٤٥ - بمقدار يعادل ثلاثة أمثاله بلا مصروفات فاستأنف المتهم هذا الحكم .

• وحيث ان الحكم النهائي الصادر في ١٩٤٧/٥/٢٧ قد دان المتهم على أساس أن التهمة المستندة اليه ثابتة قبله من محضر الضرائب المرفق بالأوراق والذي به أن المتهم لم يقدم إقراراً بارياحه عن سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤١ وأن المتهم قد اعترف في محضر ضبط الواقعة بعدم تقديمه هذه الاقرارات .

• وحيث ان الحكم الصادر في المارضة في ١٩٤٨/٦/٢٨ قد اتى على ان الدعوى العمومية عن جريمة عدم تقديم الاقرارات قد سقطت بالنسبة لسنوات ١٩٤٠ و ١٩٤١ و ١٩٤٢ - لانتضاء أكثر من ثلاث سنوات على الموعد المحدد للتقديم دون اتخاذ أى إجراء ضد المتهم خلال تلك المدة وعلى ثبوت التهمة عن السنوات ١٩٤٢ و ١٩٤٤ و ١٩٤٥ من انه قد جاء بالأوراق المودعة بالملف الفردي الخاص بالمتهم انه يملك سيارتين كان يؤجرهما لمركز رعاية الطفل بملوى وأن هذا الاجبار كان يدور عليه بضع مئات من الخبثات كل سنة وأنه لذلك يكون من الممولين الذين فرض عليهم القانون تقديم إقرار بارياحهم وخسائرهم في كل سنة .

• وحيث ان محامى المتهم المستأنف قدم مذكرة بدفاعه جاء ضمن ما جاء بها أن محكمة أول درجة عندما قضت بغيايا بادانته جعلت أساس الادانة انه لم يقدم الاقرارين الخاصين بستى ١٩٤٠ و ١٩٤١ فقط وأن المحكمة كان واجبا عليها عند نظر المارضة المقدمة منه في الحكم النهائي أن تقصر بمحاميها على هاتين السنتين فقط لأن الحكم فيما يتعلق بياقي السنوات أصبح نهائيا

إلا إلى أنه يرى من ذلك إلى توقيع كل نوع منها على الجرائم التي تلائمه لما في الأخذ بنظر ذلك من مجافاة لأصول التقنين .

٣ - ليس صحيحا القول بأن المحكمة تقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة وأن هذا القضاء لا ينفذ إلا بعد أن يصبح أساسه وهو تقدير الضريبة نهائيا لأن هذا القول يؤدي إلى أن تكون لجهة أخرى إشراك مع القاضي في حكمه بل سيطرة على حكمه بعد إصداره ويبدو الموقف أوضح فيما لو ظهر من تحقيق لجنة التقدير أو من حكم المحكمة المدنية لو عورض في قرار لجنة التقدير أن الممول لا تستحق عليه ضريبة ما فيصبح الحكم في هذه الحالة عبثا ولنفا .

### المحكمة

• حيث ان النيابة اتهمت المتهم بأنه في آخر فبراير سنة ١٩٤٦ يتندر ملوى لم يقدم الاقرارات عن أرباحه وخسائر عن السنوات من ١٩٤٠ حتى ١٩٤٥ في الميعاد وطلبت عقابه بالمواد ٤٣ و ٤٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمواد ١ و ٢ من الأمر ٣٦١ سنة ١٩٤٣ و ١ و ٢ من الأمر ٣٦٢ و ١ من المرسوم بقانون ١٠٥ سنة ١٩٤٥ وقد حكمت محكمة ملوى الجزئية بتاريخ ١٩٤٧/٥/٢٧ غيايا بتفريم المتهم ٥٠٠ قرش وزيادة ما لم يدفع من الضريبة ما يعادل ثلاثة أمثاله فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى بتاريخ ١٩٤٨/٦/٢٨ بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتفريعه ٢٥٠ قرشا مع زيادة ما لم يدفع من الضريبة عن

عقاب على هاتين السنتين دون سواهما من السنوات التي تضمنتها التهمة التي اعتبرتها المحكمة ثابتة قبل المتهم برمتها .

« وحيث انه لذلك تكون المعارضة الحاصلة من المتهم في هذا الحكم التبايني شاملة له بأكمله وقد جعل دفاعه في المذكرة المقدمة منه في المعارضة شاملا كل السنوات فلا تريب على المحكمة في حكمها الصادر في المعارضة ان تتناولها جميعا لأن الحكم التبايني قضى بنبوت التهمة بأكملها كما قدمتها النيابة وحكم بالعقاب الذي أصدره .

« وحيث ان العبارة الواردة في أسباب الحكم التبايني وان تكن قاصرة عن بلوغ مبلغ الاتيان الكامل لجميع التهمة المستندة إلى المتهم غير أن هذا القصور لا يبدو كونه قصصاً أو خطأ في التسبيب أو تناقضاً فيه .

« وحيث ان العبرة قانوناً في معرفة نطاق الحكم ومداه إنما تكون بالموضوع الذي طرح أمام المحكمة والقضاء الذي قضت فيه بمنطوقها وأسبابها جملة أما التعرض لتفصيل الأسباب وما قد يتصورها من قصص أو تناقض فهذا أمر آخر وللحكمة عند نظر المعارضة الحاصلة عن المتهم باعتبار أنها هي التي أصدرت الحكم أن توضح ما أبهم من أسباب حكمها وأن تكمل ما قصر وليس في هذا افتتات على حق المتهم المعارض أو أساءة إلى مركزه في معارضته طالما أن الأساس الذي بني عليه الحكم التبايني ( وهو هنا أدانة المتهم عن جميع التهمة ) يتسع لاعادة النظر في أسباب الحكم وهو ما حدث في هذه الدعوى .

« وحيث انه لذلك يتعين عدم الالتفات إلى ما دفع به على المتهم بهذا الشأن .

بالنسبة للنيابة لعدم استئنافها إياه وقد صدر في حضورها وأن المعارضة لاتنسئ إلى المتهم فلا يجوز الحكم عليه فيها بأكثر مما قضى به غيائياً عليه ورتب على ذلك عدم جواز الحكم عليه في المعارضة عن السنوات التي لم يعاقبه الحكم التبايني عنها وهي السنوات ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٤ و ١٩٤٥ — وطلب من أجل ذلك إلغاء الحكم الصادر في المعارضة فيما يتعلق بهذه السنوات وهي التي قضى عليه من أجلها بالعقوبة . « وحيث انه لفصل في هذا الدفاعة يتعين على المحكمة الرجوع إلى الحكم التبايني الصادر في ١٩٤٧/٥/٢٧ لمعرفة مداه وما إذا كان الحكم الصادر في المعارضة قد تخطى التناظر الذي رفع المتهم المعارضة بشأنه فيه أم لا .

« وحيث ان الثابت من ذلك الحكم انه أورد في صدره ان النيابة اتهمت المتهم بأنه في آخر فبراير سنة ١٩٤٦ ببندز ملوى لم يقدم الاقرارات عن أرباحه وخسائره عن السنوات من ١٩٤٠ حتى ١٩٤٥ في الميعاد القانوني . ثم جاء في مقدمة أسبابه أن التهمة ثابتة على المتهم . وبعد ذلك جاء في مقام التدليل على نبوت التهمة إنها ثابتة من محضر الضرائب الذي به أنه لم يقدم لإقراراً بأرباحه وخسائره عن سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤١ .

« وحيث انه يؤخذ من ذلك ان عكة أول درجة قد اعتبرت في حكمها التبايني المذكور أن التهمة التي نسبها النيابة للمتهم ( وهي عن جميع السنوات ) ثابتة قبله غير أنها في مقام التدليل استدلت على ثبوتها باعتراؤه في محضر الضرائب بعدم تقديمه لإقراراً بأرباحه عن سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤١ ثم قضت عليه بالعقاب .

« وحيث انه لذلك لا يستفاد من عبارة الحكم ولا من أسبابه أن المحكمة قد قصرت

الامتناع عن دفع الضريبة المستحقة فعلا بعد تحديدها حيث تحقق الرغبة في تصحيح الحق في الحصول على الضريبة وأنه على ضوء هذه التفرقة يجب التفرقة بين العقوبات التي توقع على كل من الجرمين فلا توقع على واحدة منهما عقوبة لا تتفق وطبيعة الجريمة وأن المشرع إذ نص في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٩ على العقوبات التي رأى توقيعها يجب أن يزه عن قصد إلى مخالفة هذه الأحكام والمبادئ الأساسية العامة لما في هذه المخالفة من مجافاة لأصول التقنين ويجب تبعا لذلك أن لا يفسر تجميعه للعقوبات في مادة واحدة إلا بأنه يرى من ذلك إلى توقيع كل نوع منها على الجرائم التي تلائمها (راجع مثلا حكم محكمة مصر الابتدائية الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ المنشور بمجلة المحاماة السنة الثامنة والعشرين صحيفة ١٣٦ رقم ٥٣ والأحكام المشار إليها في الصحيفة الثامنة من العدد الأول من مجلة التشريع والقضاء).

وحيث أن هذا المنهج سليم من كافة الوجوه فإنه في جريمة الامتناع عن تقديم الاقرار لا تكون الضريبة قد قررت أو تحددت حتى يمكن أن ينقض على المتهم بزيادة ثلاثة أمثاله وهذا هو ما لا يتفق مع نص المادة ٨٥ القاضي بزيادة ما لم يدفع من الضريبة إلى ثلاثة أمثاله لأن هذا يتضمن أن تكون هناك ضريبة قد فرضت وأصبحت معينة مستحقة الأداء وهو ما لا وجود له في جريمة الامتناع عن تقديم الاقرار من الممول الذي لم يبت بعد فيما إذا كانت مستحقة عليه ضريبة أم لا - ولا في مقدار هذه الضريبة إن كانت مستحقة.

وحيث أن محكمة التمييز والابرار في حكمها الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٤٧ (مجلة التشريع والقضاء ص ٨ العدد الأول) قد عرضت بصفة

وحيث أنه بالنسبة لموضوع التهمة فإن الثابت من الاطلاع على الملف الفردي للمتهم الذي أمرت المحكمة بضمه للأوراق أنه جاء غالبا من الاقرارات التي يطلبها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في المادتين ٤٣ و ٤٨ منه وقد علل المتهم ذلك في مذكرته بأن مصلحة الضرائب لم تبعث إليه بالماندج التي يحرر عليها هذه الاقرارات.

وحيث أن واجب تقديم الاقرايا لأرباب والمخاطر إنما هو واجب إيجابي على الممول فليس له أن يتذرع بعدم طلبه منه ولا ببهله القانون أخذاً بالقاعدة البسيطة.

"Nul n'est censé ignorer la loi"

وحيث أنه متى ثبت ذلك كانت إدانة المتهم بالنسبة لعدم تقديمه إقرارات عن أرباحه وخسائره عن السنوات ١٩٤٣ و ١٩٤٤ و ١٩٤٥ في علها ومستحقة العقاب.

وحيث أنه فيما يتعلق بتقدير عقوبة الغرامة المفرض بها على المتهم ابتدائيا فإن هذه المحكمة تهر عليه محكمة أول درجة غير أنه فيما يتعلق بالحكم على المتهم بزيادة ما لم يدفع من الضريبة عن هذه السنوات الثلاث بما يعادل ثلاثة أمثاله فإن الثابت من الملف الفردي المتضمن أن لجنة التقدير لم تقرر حالة المتهم بعد ولم تقرر عليه ضريبة ما حتى الآن وأن إجراءات هذا التقدير لم تزل سائرة فإلى أن تم لا ينشأ لمصلحة الضرائب حتى قبل المتهم بشيء ما.

وحيث أنه متى كان الأمر كذلك فإن هذه المحكمة ترى الأخذ بما أخلصت به كثرة من الأحكام من أن في جريمة الامتناع عن تقديم الاقرار تكون حالة الممول مجهولة فلا يعرف عنه ما إذا كان قد ربح أرباما تستحق عنها ضريبة أو أنه لم يربح وذلك بخلاف جريمة



الواجبة على الممول فستطيع المحكمة التقضاء بالفراموحي عقوبة تمفد فوراً كما تستطيع القضاء بالزيادة ولكن هذا الجزاء لا ينفذ الاعلما يصبح أساسه هو تقدير الضريبة نهائياً — وترى ان في ذلك المخرج الذي يستحدثه هذا الرأي خروجاً على الأسس الثابتة المقررة لحجية أحكام المحاكم الاتهائية فان أحكام المحاكم نافذة المفعول فوراً كما أن الأصول الأولى تتناقى مع القول بأن جهة أخرى يكون لها اشتراك مع القاضي —

بل سيطرة عليه بعد اصداره حكمه — في تحديد العقوبة التي ينطبق بها حكمه بدون اذن صريح بذلك من المشرع . كما أن الموقف يبدو أوضح فيما لو ظهر من تحقيق لجنة التقدير أو من حكم المحكمة المدنية لو عورض في قرار لجنة التقدير ان الممول الذي لم يقدم الاقرار المطلوب لا تستحق عليه ضريبة ما فيصبح الحكم في هذا الحالة اعتباراً ولفوراً.

وحيث انه من كل ما ذكر ترى المحكمة ان الشارع حيناً أجل في المادة ٨٥ من القانون ١٤ سنة ١٩٢٩ المواد الثلاثة والمشرين التي نص على عقوبتها لم يكن يقصد الا ان توقع على كل جريمة منها ما يتفق مع طبيعة هذه الجرائم ومع أصول التشريع ومع طبيعة الأحكام في الخصائص الرئيسية لها من عقاب . أما القول بغير ذلك فقيه اهدار لأصول الشرائع ببقوة قصد المشرع فلا يمكن ان تهره المحاكم .

وحيث انه لذلك يتعين انعام الحكم المستأنف فيما قضى به من الزام المتهم بزيادة ما لم يدفعه من الضريبة بمقدار يعادل ثلاثة أمثاله وأما ما يتعلق بعقوبة الغرامة المقضى بها على المتهم فقط .

( قضية النيابة ضد علي عمود فوزي رقم ٢٤٦٢ جنح س سنة ١٩٤٨ وثلاثة وعشرون حضرات القضاة محمد حلال الحسين وعبد الباقى دكرووى ومحمد عبد المجيد سلامة وحضور حضرة الأستاذ حسن مراد وكيل النيابة )

عرضية للساس بهذه المناقشة فتررت أن القاضي لا يستطيع أن يقضى بزيادة الضريبة إلا بعد أن يستبين له من التحقيق مقدار ما لم يدفعه المتهم من الضريبة ... ثم قررت أن هذه الزيادة بوصفها هذا يغلب عليها معنى العقوبة ولا يجوز للقاضي الجنائي أن يقضى بعقوبة إلا إذا تبين له مقدارها وبينها في حكمه ولذلك فالقضاء بزيادة ما لم يدفع من الضريبة إلى ثلاثة أمثاله بغير تحديد المقدار لا يجوز .

وحيث انه وإن كانت محكمة التقض في حكمها المذكور قد ذكرت أنه في مقدور القاضي دائماً أن يستبين من التحقيق مقدار ما لم يدفعه المتهم من الضريبة لأن تحديد مقدار الضريبة الواجبة وما دفع منه وما لم يدفع يمكن في جميع الأحوال غير أن هذا الإمكان الذي أشارت إليه محكمة التقض إن كان ميسوراً في جريمة عدم دفع الضريبة التي استحق على المتهم إدائها بعد مراعاة الاجرامات المنصوص عليها في القانون فهو مستحيل في جريمة الامتناع عن تقديم الاقرار سيما وأن المحكمة الجنائية في حالتنا الأخيرة ليس من شئونها الاقتضاء على اختصاص لجنة تقدير الضرائب أو اختصاص المحكمة المدنية التي ترفع إليها المعارضة في قرار لجنة التقدير ونزع اختصاصها وسلبه منها لنفسها والقضاء في أصل تقدير الضريبة لمجاقة ذلك مع أصول التشريع وقواعد الاختصاص النوعي لجهات التقاضي ولما فيه من تضيق لحقوق الممولين في إجراءات مرسومة كلها لم قانون الضرائب .

وحيث ان المحكمة لذلك لا تأخذ بما جاء في تعليق الأستاذ أحمد ثابت عروضة بمجلة التشريع والقضاء في حكم التقض المأمور اليه ( العدد الأول ص ٨ ) من انه يمكن لاقامة الدعوى العمومية ان تبين مأمورية الضرائب مقدار الضريبة

• وبما ان الاستئناف رفع من النيابة العامة في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً .

• وبما ان النيابة العامة رفضت الدعوى ضد المتهم وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٦ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ بتهمة وصفها بأنه في يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بدائرة مركز مغاغة عاد إلى حالة الاشتباه إذ اشتهر عنه لأسباب مقبولة انه اعتاد ارتكاب جرائم الاعتداء على المال إذ سبق الحكم عليه نهائياً بالمراقبة سنة شهور في جريمة بمخالفة بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٤٥ ققضت محكمة أول درجة بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس في الحجة التي يعينها وزير الداخلية لمدة سنة والنفاد وتبدأ المراقبة من تاريخ إمكان تنفيذها - فاستأنفت النيابة هذا الحكم قائلة في مذكرتها المؤرخة ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ان محكمة أول درجة قد أخطأت في تطبيق القانون إذ المتهم عائد لحالة الاشتباه وعقابه ينطبق على المادة ٢/٦ من المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ والتي تنص على انه في حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين .

• وبما انه يبين من مطالعة أوراق هذه الدعوى ان البوليس حرر للمتهم محضر التحري بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ عقب الافراج عنه بعد وفاته العقوبة المتقضى عليه بها في الجلسة رقم ٢٥٩٠ سنة ١٩٤٧ مغاغة بحبسه أربعة شهور لشروع في سرقة - وفي هذا المحضر سئل العمدة مصطفى عبد الجواد وشيخ الخفراء محمد محمد ٣٨ فشهدا ان المتهم سى السيد وله سوابق واشتهر عنه ارتكاب السرقات كما شهد ثانيهما بذلك أيضاً أمام محكمة أول درجة .

• وبما انه جاء بتذكرة سوابق التهم ان له

٥٤٦

محكمة النيابة الابتدائية

١٩ ابريل سنة ١٩٤٩ .

اشتباه . القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . عقوبات  
سابقة على صدور . توفر حالة الاشتباه . عود . القانون  
٢٤ لسنة ١٩٢٢ .

المبادئ القانونية .

١ - ليس في نصوص القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ما يعدم آثار العقوبات التي وقعت تحت ظل القانون ٢٤ سنة ١٩٢٢ فهي لا تزال حافظة آثارها على أنها ماثلة لعقوبة الحبس تطبيقاً لأحكام قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنائيات وعلى ذلك فمن يحكم عليه بالمراقبة الخاصة طبقاً للقانون القديم لا تمسح في صحيفة سوابقه إلا باتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في قانون رد الاعتبار وتمد سابقة له طبقاً للسادة ٤٩ عقوبات .

٢ - الاشتباه هو إتجاه إجرائي وهو حالة لا تعتبر واقعة مادية وإنما هي صفة قائمة في الشخص وليس في اعتبار سابقة المتهم قبل المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ بسط لآثار هذا القانون على وقائع سبقت صدوره .

المحكمة

• بما ان المتهم لم يحضر رغم إعلانه ويجوز الحكم في غيبته عملاً بالمادة ١٦٢ تج

في الرسوم يقاتون انه التي اذنارات الاشياء والتشرد وجعل أمرها في يد القاضي وتركه لتقديره بعد أن كان في يد البوليس والنيابة ولم يشر بشيء إلى العقوبات نفسها التي صدرت في ظل القانون القديم فهي لا تزال حافظة آثارها على اعتبار انها ماثلة لعقوبة الحبس تطبيقاً لأحكام قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات — ويؤكد هذا ما نص عليه في المادة ١٢ من الرسوم بقانون الجديد من أن القضايا المنظورة أمام المحاكم في تاريخ العمل به تظل خاضعة لأحكام القانون ٢٤ سنة ١٩٢٣ وعلى ذلك فإن من يحكم عليه بالمراقبة الخاصة طبقاً للقانون القديم لا يمتحى من صحيفة سوابقه إلا باقتضاء الاجرامات المنصوص عليها في قانون رد الاعتبار وتعد سابقة له طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات .

« وبما انه لا عمل لقول بأن هذا التطور يؤدي إلى قيام الأثر الرجعي للرسوم بقانون الجديد مادام قد تبين مما تقدم وجوب قيام آثار العقوبات السابق الحكم بها طبقاً لقانون القديم .

« وبما انه اذا كانت عناصر الجريمة السابقة هي عين عناصر الجريمة الحاضرة فإن المعاملة بينهما من حيث العود تكون موجودة ولو كان القانون الذي عوقب المتهم بمقتضاه في الأولى قد انقضى وقت وقوع الثانية واستبدل به قانون آخر قرر للجريمة عقوبة أشد فإن تقدير هذه العقوبة في القانون الحالي كان معلوماً للمتهم وقت مقارنته للجريمة في القضية رقم ١٥٩٠ سنة ١٩٤٧ جنح مناعه وكان عليه أمامه هذه العقوبة المخلطة أن يوازن بينها وبين فعله فإذا ما اختار فعله وقارفاً كان مستحقاً لهذه العقوبة — والتمثال قد يكون حقيقة بوحدة العناصر القانونية المكونة لكل منها وقد يكون حكماً بتاتل الفرض الدافع

سابقة في سنة ١٩٣٥ لضرب تخلفت عنه طاعة وسابقتان لسرقه الأخيرة منها في ٤ أبريل سنة ١٩٤٥ قضى فيها حضوراً بمجبه أربعة شهور وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة لسرقه واشتباة في القضية رقم ١٢٧٦/٢٨١ مناعه سنة ١٩٤٥ .

« وبما انه لدى الاطلاع على قضية الجنحة رقم ٢٥٩٠ سنة ١٩٤٧ مناعه التي أمرت المحكمة بضمها وجدت مقيدة بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧/٦٤—٣٢١ عقوبات ضد المتهم لأنه في ليلة ٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ بمركز مناعه شرع في سرقة قطن من زراعة قائمة لمصطفى عبد الجواد حالة كونه يحمل سلاحاً ظاهراً «سكيناً» وغاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه وهو مناعه وتوسط قبل إتمام السرقة وقضى فيها بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بحبس المتهم أربعة شهور مع الشغل والافاذ وتأيد هذا الحكم استئنافاً بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .

« وبما ان مؤدى تعريف الاشتباة انه اتجاه إجرائي وهو حالة لا تعتبر واقعة مادية وانما صفة قائمة في الشخص لا تزول عنه يصدر المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ ومن ثم فلا تنافي بين هذا القانون وبين القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ في تعريف الاشتباة بل ولا تنافي بينهما في بيان حالته وليس في اعتبار سابقة المتهم قبل المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ بسط لآثار هذا القانون على وقائع سبقت صدوره « راجع في تعريف حالة الاشتباة حكم القضا ١٤٠ في ٤ مارس سنة ١٩٤٧ المحاماة العددان ٦٥ و ٦٦ لسنة ٢٨ ص ٥٠٢ و ٥٠٣ »

« وبما انه ليس في نصوص القانون ٩٨ ١٩٤٥ ما يعدم آثار العقوبات التي وقعت تحت ظل القانون ٢٤ سنة ١٩٢٣ وكل ما فعله المشرع

## المبادئ القانونية

١ - إذا كانت تهمة المخالفة متداخلة في العنصر المادى الذى تكون منه تهمة اللجنة المستندة إلى المتهم كان إستئناف الحكم الصادر فى المخالفة جائزا أخذا بقاعدة تبعية الفرع للأصل وحتى لايشل النظر فى إستئناف اللجنة باعتبار الحكم الصادر فى المخالفة نهائيا

٢ - إذا كان الخطأ الواقع من المتهم يسيرا جدا بحيث لا يتعادل ولا يمكن مقارنته بالخطأ الجسيم الذى وقع من المجنى عليه ومن أشخاص آخرين تتقن مسؤولية المتهم إذ يكون خطؤه فى حكم العلم .

## المحكمة

• حيث ان النيابة قدمت المتهم لمحكمة أول درجة وطلبت عقابه بالمادة ٢٢٨ عقوبات والمادتين ٣٥ و٥٣ من لائحة السيارات مهمة اياه بأنه فى ٢٨ / ٥ / ١٩٤٨ بناحية دمشق مركز المنيا - أولا - تسبب بغير قصد ولا تعمد فى قتل محمد عبدالله . ثانيا : قاذ سيارة نقل واستعملها لتثير الغرض المخصص له .

• وحيث ان محكمة أول درجة قضت بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ حضوريا ببراءة المتهم بلا مضارف واثبتت فى حكمها انه لم يقع من المتهم افعال وان السبب المباشر للحادث هو التجمع الفجائى الذى وقع من المجنى عليه ومن معه من الرائيين إلى جانب السيارة وضغطهم على حاجزها حتى هوى تحت قلمهم مجتمعين مركزين وان مخالفة المتهم للادة ٣٥ من لائحة السيارات لم تكن السبب المباشر للحادث واثبتت فى أسباب

إلى مقارنة كل منها وهنا يقتضى :-

أولا - معاملة المتهم بمقتضى أحكام العود العام كما عرفته المادة ٤٩ عقوبات .

ثانيا - معاملته أيضا فى جميع أحوال العود العامة - كذلك بمقتضى العود الخاص - وقد قضت محكمة القضا بما يؤيد هذا النظر عندما عرض عليها أمر العود الخاص فى جرائم النفس حينما استبدلت المادة ٣٤٧ عقوبات بالقانون ٤٨ سنة ١٩٤١ ( قضا ١٧٧ فى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢ المجموعة الرسمية العدد الثامن للسنة الثالثة والأربعين صحيفة ٣١٥ )

• وبما ان المحكمة ترى بما تقدم كله أن المتهم بارتكابه اللجنة رقم ٢٥٩٠ سنة ١٩٤٧ جنح مغاذه فى خلال ثلاث سنوات من تاريخ الحكم برأقه باعتبارها مشتبا فيه فى القضية رقم ١٢٧٦/٣٨١ مغاذه سنة ١٩٤٥ قد عاد لحالة الاشتباه وعقابه يطبق على المادة ٢/٦ من المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ بما يقتضى تعديل الحكم المستأنف .

( قضية النيابة ضد له عمود درويش رقم ٤٨٠ جنح من سنة ١٩٤٩ رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد حماد الحبيب وعبد الباقي دكرورى ومحمد عبد الحميد سلامة وحضور خيرة الأستاذ حسن مراد وكيل النيابة )

٥٤٧

## محكمة المنيا الابتدائية

٢٦ ابريل سنة ١٩٤٩

عائلات . استئناف . تبية المخالفة للجنة . جواره . خطأ مير جدا من المتهم . مسئولية جنائية . اتفقوا . قتل خطأ .

« وحيث ان تهمة المخالفة ثابتة قبل المتهم بما شهد به الشهود في المحضر من ان المتهم وهو قود سيارة تقل قد سمح لحو من ثلاثين شخصاً بالركوب فيها أى انه سمح باستعمالها لتقل ركاب وهو غرض متاير للقرض الذى أعدت له السيارة والثابت من رخصتها المينة في محضر الضبط حيث انها لم تقتض التصريح بنقل الركاب ومن ثم فيتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهم من تهمة المخالفة .

« وحيث انه بالنسبة لتهمة الجنبه فان المحكمة ترى الأخذ بالأسباب التى أوردتها محكمة أول درجة لبرائة المتهم منها وتضيف إلى هذا لأسباب انه لو صح ان خطأ مباشراً ما وقع من المتهم فهو خطأ يسير جداً يتضادل إلى جانب الخطأ الفاحش الذى وقع من الجنى عليه ومن جهة من كانوا يركبون معه في السيارة يركوبهم بهذا العدد الضخم وعدم محافظتهم على النظام معاً في الركوب بصندوق السيارة بحيث تجمعوا يهرجون في جانب واحد من جوانب الصندوق مما ألقده التوازن وأدى إلى انقلابه ثم وفاة الجنى عليه وتأخذ هذه المحكمة بأن هذا الخطأ اليسير جداً لو صح نسبته للسائق فهو لا يتضادل ولا يمكن مقارنته بالخطأ الجسيم الذى وقع من الجنى عليه ومن كانوا معه لانه في حكم العدم بما تقتضى ازماء مسئولية المتهم .

« وحيث ان هذا ما رآه جارسون في كتابه حيث جاء بالصفحة ٧٨٠ نيله ٥٠ جزء أول تليقاً على المادة ٣١٩ و ٣٢٠ من قانون العقوبات الفرنسى ما يأتى :

حكما انه بالنسبة لتهمة المخالفة فرغم ثبوتها على المتهم فان المحكمة جاء حكما بالبرائة منصبا على تهمة القتل الخطأ وحدها إذ انها حصرت جهدها في بحث تلك التهمة وتركزت تهمة المخالفة دون فصل فيها بما تداركه بحكما عككة الاستئناف .

« وحيث ان النيابة استأنفت هذا الحكم في ٤ يناير سنة ١٩٤٩ وطلبت معاقبة المتهم عن التهمتين طبقاً للواد المطلوبة .

« وحيث انه بالنسبة للاستئناف عن تهمة المخالفة فترى هذه المحكمة جوازه لتدخل تهمة المخالفة في العنصر المادى الذى تتكون منه تهمة الجنبه إذ أن تهمة المخالفة هي أن المتهم استعمل السيارة في غير الغرض الذى هي مخصصة له وتهمة الجنبه هي انه تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل محمد عبداقه وكان من ذلك ناشئا عن اهماله وعدم مراعاته الواجغ (موضوع تهمة المخالفة) وذلك لانه ما دلم هذا العنصر بذاته يدخل ضمن عموم التهمة المتعلقة بالجنبه فسواء ككون في الوقت نفسه جريمة مستقلة أو لم يكون فانه يكون قابلاً للاستئناف اخذا بقاعدة ان الفرع يبيع الأصل وقد حكمت محكمة التفتض والابرار بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بأن النص على عدم جواز الطعن بطريق التفتض في أحكام المخالفات مرده الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها أما إذا كانت المخالفة مرتبطة تمام الارتباط بجنبه فاتها يصح ان تكون عللا للطعن الذى يرفع عنها وعن الجنبه معاً ( مجموعة التفتض الجنائية للاستاذ محمود عمر جزء سادس رقم ٤٠٧ ص ٥٤١ ) .

« وحيث انه متى تقرر ذلك كان الاستئناف المرفوع من النيابة جائزاً بالنسبة لتهمة المخالفة جوازه بالنسبة لتهمة الجنبه .

المودع لديه برد الشيء بعينه عند طلبه شرط  
أساسي في وجود عقد الوديعة فإذا اتق هذا  
الشرط إلتقى معه معنى الوديعة .

المحكم

« حيث ان الاستئنافين المتقدمين من المتهم  
ومن المدعي بالحق المدني في الميعاد فيتمين  
قبولها شكلاً .

« وحيث ان المدعي بالحق المدني تازل  
بجلسة اليوم عن دعواه المدنية فيتمين الحكم  
بإثبات هذا التنازل .

« وحيث ان محصل الواقعة في الدعوى  
يتلخص فيما أثبت في التحقيقات من أنه بتاريخ  
١٩٤٦/٩/٢٣ استلم المدعي بالحق المدني محمد  
يوسف عبد المال من المتهم وآخر توفي يدعى  
( عبود سليمان ) ٢٨ رطل و ٣٧ قطار من  
القطن موضحة الرتب بالعمد المؤرخ ١٩٤٦/٩/٢٣  
والموقع عليه من المتهم وشريكه سالف الذكر  
ثابت به واستلام المذكورين القطن الموضح لحفظه  
طرفهما بصفة أمانة ليقيموا بتسليمه إليه حسب  
ما تسلمه منه في أى وقت يريد بدون تأخير .  
منهما ولم يكن لها قبل الشيخ محمد أى حق كان  
ولا يجوز لها طلب أى شيء نظير التخزين  
ومتعدين للتسليم سواءه شخصياً أو لأى أحد يتقدمه  
أو يبيع له أو يكون ذلك عن يده وبحضوره بحيث إذا  
تأخر عن التسليم أو تنهت البضاعة عن المدين  
بماله فيكونان عاتين ويجوز للشيخ محمد التبليغ  
ضدهما مع إلزامهما متضامتين بثمان القطن حسب  
السعر يوم الطلب . - وفي نفس اليوم الذى تمرد  
فيه التعمد سالف الذكر قام المتهم وشريكه عبود

« Il est evident en effet, qu'aucune  
condamnation ne pourrait plus être  
prononcée s'il était établis que  
l'imprudence de la victime a été  
si grossière qu'elle fait disparaître  
en réalité toute faute de la part  
de l'auteur matériel de l'homicide »

« وحيث انه لذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف  
فيما يتعلق ببرائة المتهم من تهمة الجنحة المستندة  
إليه عملاً بالمادتين ١٧٢ و ١٨٨ ت ج .

( قضية النيابة ضد محمد على سليمان رقم ٣٠٩ جنح س  
سنة ١٩٤٩ رئاسة وعضوية حضرات القضاة أحد  
محمدي ثالث ومحمد حاد الحسيني وعبد الباقي دكروى وحضور  
حضرة الأستاذ حسن مراد وكيل النيابة )

٥٤٨

محكمة النيا الابتدائية

٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩

خيانة أمانة . تحويل السطح حق الصرف . انضالها .  
إيماح أظان بمطج . ودعة . الالتزام مبرر الشيء عينا .  
وجوبه .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان من تسلّم شيئاً على ذمة  
صاحبه قد خوله صراحة أو ضمناً حتى التصرف  
فيه وجب إستبعاد كل فكرة لحيانة الأمانة .  
٢ - جرى العرف التجارى على أن  
الفرض من توريد الاقطان للمطج هو إيماها  
لصاحب المطج ويبقى قطع الثمن مؤجلاً تحت  
رغبة صاحبها وبذلك لا يمكن أن يعتبر مثل  
هذا التوريد إلى المطج وديعة لأن الالتزام

الأولین بخصوص هذه الدعوى وأما الشرط الثالث فهو غير متوفر وذلك نظراً إلى أن المودع (للمدعى بالحق المدعى) قد خول المthem وشريكه ضمناً حتى التصرف في القطن المودع لهما دليل سكوته عند إيداعهما إياه باسم أحدهما بمحلج سليم جندى في نفس اليوم الذى استصدر فيه منهما تمهيداً بأن القطن مودع أمانة طرفهما عما يتنافى مع طبيعة عقد الوديعة .

• وحيث أن هذه الواقعة وهذا التصريح الضمنى بإيداع القطن بالمحلج يشترط صحة العقد في كونه وديعة ويخرجه من الحماية المنصوص عليها بالمادة ٣٤١ عقوبات .

وحيث أن العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني ومن المسلم به عند النظر إلى تكيف عقد قانونى تعرف نية المتعاقدين وتعديدها دون حاجة إلى تعيد بالألفاظ الواردة بالمقد مع الاستدعاء في ذلك بطرؤف العقد وملاساته ونية المتعاقدين ومايجرى عليه العرف بهذا الخصوص • وحيث أنه من الثابت قسماً أنه إذا كان من تسليم شيئاً على ذمة صاحبه قد خول له صراحة أو ضمناً حتى التصرف في هذا الشيء وجب استبعاد كل فكرة لخيانة الأمانة ( انظر الموسوعة الجنائية لجندى بك عبد الملك جزء ٣ ص ٣٥٣ ) .

• وحيث أن محكمة النقض والابرار حكمت بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ في القضية رقم ١٤٥٧ سنة ٢ قضائية بأن العرف التجارى قد جرى على أن الفرض من توريد الاقطن للمحلج هو يعيا لصاحب المحلج ويبقى قطع الثمن مؤجلاً تحت رغبة صاحبها وبذلك لا يمكن أن يعتبر مثل هذا التوريد إلى المحلج وديعة — لأن

سليمان بإيداع القطن باسم الأخير بشركة حلج ملوى (انظر الورقة المؤرخة ١٩٤٦/٩/٢٣ تحت نمرة ٧ دوسيه) وذلك بعلم المدعى بالحق المدنى وقبوله كما أقر بجملة اليوم) ويتأرخ ١٩٤٧/٥/١٥ أبلغ المدعى بالحق المدنى ضد المthem بالتبديد ولما سئل المthem قرر أن القطن أودع أمانة طرفه هو وشريكه المتوفى وإن شريكه المذكور أودعه باسمه بمحلج سليم جندى وأظهر المthem استعداده لأن يسلم المدعى بالحق المدنى ما عليه من القطن المودع وقدره النصف في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٧ .

• وحيث أنه يؤخذ من سياق التحقيقات وما دلت عليه عبارات التمهيد المؤرخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ وما أحاط بالدعوى من ظروف أهمها تسليم قس القطن في نفس اليوم بمحلج سليم جندى بملوى بموجب الفاتورة المؤرخة ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وما دلت عليه التحقيقات في الجلسة من أن الإيداع الأخير بالمحلج كان بعلم المدعى بالحق المدنى وبموافقة أن المthem وشريكه لم يكونا سوى وسيطين في تسليم القطن الذى استلوا إلى محلج سليم جندى .

• وحيث أنه يتعين على ضوء ما تقدم للفصل في هذه الدعوى بحث ما إذا كان العقد المنصوص عليه عقد وديعة يدخل ضمن العقود المنصوص عليها في المادة ٣٤١ عقوبات أم لا حتى يتناول القانون بحكمه مسالة المthem أو عدم مسامله جنائياً .

• وحيث أن المستفاد من نص المادة ٤٨٢ مدنى ان شروط الوديعة ثلاثة — ( ١ ) تسليم شيء منقول لآخر . ( ٢ ) تمهيد ذلك الآخر بحفظه . ( ٣ ) التزامه برده بعينه عند أول طلب .

• وحيث أنه لا شك في توافر الشرطين

- الزام المودع لديه برد الشيء بعينه عند طلب شرط  
أساسي في وجود عقد الوديعة طبقاً لأحكام  
المادة ٤٨٢ من القانون المدني فإذا اتفق هذا  
الشرط اتفق معه معنى الوديعة .
- وحيث انه متى تقرر ان العقد ليس وديعة  
ولا يدخل ضمن العقود الواردة بالمادة ٣٤١  
عقوبات على سبيل الحصر فلا جريمة .
- وحيث انه فضلاً عن ذلك فإن المدعى  
بالحق المدني أقر صراحة هذا النظر بالجلسة  
الاستثنائية وقال ان العقد المقود كان الفرض  
منه البيع وأنه تخالف باثن فعلا من المتهم وأقر  
المخالصة المقدمة منه والمؤرخة ١٩٤٩/٤/٢٣  
والثابت بها أن المدعى بالحق المدني تخالف بشمن
- جميع الاطعان موضوع هذه الدعوى وأنه تازل  
عن دعواه المدنية .
- وحيث انه فضلاً عما ذكر فإن في دفع  
المتهم ثمن القطن وفي تازل المدعى بالحق المدني  
عن دعواه وفي اقراره بالجلسة ان التعامل بينه  
وبين المتهم إنما كان بيعاً وشراء في كل ذلك ما يفي  
صفة الوديعة .
- وحيث انه متى ثبت ذلك فتكون التهمة  
المنسوبة إلى المتهم في غير محلها ويتعين بالتطبيق  
لنص المادتين ١٧٢ و ١٨٨ ت ج القضاء  
بالإلغاء والبراءة .
- ( قضية النيابة ضد مهدي حلي بحرق رقم ١٢٣٢ جنحس  
سنة ١٩٤٩ رئاسة وعضويه حضرات القضاة محمد حماد  
الحسيني وعبد الباقي ذكوروي ومحمد عبد الحميد سلامة  
وحضور حضرة الأستاذ حنين مراد وكيل النيابة ) •



## القضاء المستجمل

٥٤٩

محكمة القاهرة المستجدة

٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩

طلب تمكين راغبى للبراء للمائة منزل - اختصاص  
طلب التمكين خاضع لاختصاص هذا القضاء حتى ولو كانت  
العين موقوفة .

المبدأ القانونى

إن المحكمة الشرعية صاحبة الولاية على  
الأوقاف وهى التى من شأنها وحدها إجراء  
البدل والإذن به وإيقاع البيع على من يتقدم  
لشراء عين موقوفة - وطلب تمكين راغبى  
الشراء من الماعينة ما هو إلا إجراء مؤقت  
تقتضيه الضرورة وتستلزمه البداية قبل أن  
يقدم راغبى الشراء لشراء ما هو معروض  
لبيع . وعرقلة الماعينة من غير وجه حق  
إنما هى عقبة مادية تعوق صاحب الحق من  
الوصول إلى حقه وإزالة هذه العقبة عما يندرج  
تحت ضابط اختصاص القضاء المستجمل .

المحكمة

د من حيث أن المدعين أقاما هذه الدعوى  
وطلبا الحكم بصفة مستجدة بتمكين راغبى شراء  
المنزل المبين بالعريضة من ماعينته فى موعد  
تحدده هذه المحكمة ولأجل معين وقالا شرحا  
للدعوى أن المدعى عليها ناظرة على أعيان وقف  
المرحومة السيدة نفيسة عبد الحميد أبو زهرة الذى  
يتبعه هذا المنزل وانهما يستحقان الثلثين فى هذا

الوقف وقد حكم بفرز وتجنب نصيبهما فى كل  
أعيان الوقف ما عدا المنزل موضوع الدعوى  
فلم تمكن قسمته لعدم قابليته للقسمه ولهذا رفضا  
دعوى أمام المحكمة الشرعية باستبدال هذا المنزل  
وقبلت المحكمة الطلب وكلفتها بالنشر ليعلم به  
أساسى قدره ٤٧٥٠ ج وبعد أن أتما النشر لم  
تثأ المدعى عليها وهى ما تزال ناظرة على المنزل  
أن تمكن الراغبين فى الشراء من الماعينة على  
ما ثبت بمحضر قضية الاستبدال قرأت المحكمة  
الشرعية إزاء هذا حفظ المائدة إلى أن يجد المدعيان  
مشتريين آخرين يقبلون الشراء - وقال المدعيان  
أن كثيرين يرغبون فى الشراء لولا ما تقوم به  
المدعى عليها من منعه عند ما يتوجهون للماعينة  
وأن للماعينة من أهم العناصر التى تتم قبل أن يتقدم  
الراغبون للشراء . وأن هذا الموقف منها منيع  
لحقوقهما ولذلك فهما يطلبان الإذن للراغبين فى  
شراء المنزل من ماعينته واستندا إلى أوراقهما ٦ ،  
٧ دوسيه .

د وحيث أن الحاضر عن المدعى عليها دفع  
الدعوى بعدم اختصاص هذه المحكمة نظرهما لأن  
الطلب المعروض هو من اختصاص المحكمة  
الشرعية كما دفع بعدم اختصاص القضاء المستجمل  
بنظر الدعوى لاستيفاء ركن الاستجبال لأن مادة  
الاستبدال ما زالت معروضة ولا يمكن تحديد  
جلسة لها قبل أواخر هذا العام ثم دفع بعدم  
جواز نظرهما لسبق الفصل فى هذا الطلب من  
المحكمة الشرعية .

د وحيث أنه لا نزاع بين الخصام فى أن  
المنزل موقوف ومشمول بنظر المدعى عليها

في إبرامه أولاً وآخرأ وبنا يكون الدفع بعدم اختصاص بحاكم القانون العام على غير أساس متعين الرضى .

« وحيث انه فيما يتصل بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لا يتنازع ركن الاستجبال فان توافر الاستجبال وعدم توافره أمر يخضع عادة لتقدير المحكمة وان كل وقت طال أو قصر على ظهور بواحد النزاع لا يزيل بذاته الاستجبال الموقوف لاختصاص هذا القضاء متى ثبت أن هذه البواحد ظلت مستمرة بل وتفاقت عن ذى قبل ومن المقرر كذلك أن استجبال هو الضرورة التي لا تحتل التأخير أو هو الخطر المحقق للحق المراد حمايته والذي لا يمكن حصر حالاته بنواتها ما دام مناطها الاستجبال ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع أيضاً .

« وحيث انه فيما يتصل بالدفع بعدم جواز نظر الطلب لسبق الفصل فيه من المحكة الشرعية فان ما تستند اليه المدعى عليها هو أن المحكة الشرعية حفظت المادة بعد أن شكا اليها المدعيان المدعى عليها من انها تعمل على منع المعاينة وظاهر أن ليس معنى حفظ المادة هو رفض طلب المعاينة لأن هذا الطلب لم يكن معروضاً على المحكة الشرعية ولم يكن مطلوباً منها الفصل فيه قبولاً أو رفضاً ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع .

« وحيث انه عن الطلب المبرور فانه مقصود به إزالة عقبة مادية تعترض حق المدعين المقرر لهما في استبدال العين الموقوفة والذي لا يتنازعهما فيه متنازع وهذا الحق المقرر يحدق به خطر عاجل يمنع صاحبه من الوصول اليه وهو فعل المدعى عليها بمنعها راغب الشراء من المعاينة — والى الاجراء المطلوب اجرائه لاسم أى حق للمدعى عليها سواء فيما يتصل باستحقاقها في المنزل

والمدعين فيه الثلثان وأن أمر الاستبدال قد عرض على المحكة الشرعية التي قبلت الطلب وكلفت المدعين بالفتش لاجراء البيع بالثمن الاساسى التي قدرته تلك المحكة ولا جدال كذلك في أن المحكة الشرعية قد حفظت للمادة لعدم وجود راغبين في الشراء ولا جدال كذلك وحسب الثابت من الأوراق ودفاع المدعى عليها في أنها تمنع في تمكين راغب الشراء من معاينة المنزل وبنا نكون بذلك قد علمت على عدم اتمام اجراءات البيع أمام المحكة الشرعية .

« وحيث انه فيما يتصل بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الطلب المبرور فانه من اختصاص المحكة الشرعية التي تنظر طلب الاستبدال فانه واضح من أحكام الشريعة الشراء وقضه القضاء الشرعى أن المحكة الشرعية وهي صاحبة الولاية على الاوراق هي التي من شأنها وحدها اجراء المبدل والاذن به وإيقاع البيع على من يتقدم لشراء عين موقوفة أدت المحكة الشرعية باستبدالها والطلب المبرور لا يتصل بما تختص به المحكة الشرعية في صدد ما تقدم وانما هو اجراء مؤقت لصيانة الحقوق من البعث بها ومنع عدوان من أحد الطرفين على الآخر يبدو الوجهة الأولى أنه ينبغي حق — واجراء المعاينة اجراء تقتضيه الضرورة وتستلزمه البداية قبل أن يقدم راغب الشراء بشراء ما هو معروض للبيع — وعرقلة المعاينة من غير وجه حق انما هي عقبة مادية تعوق صاحب الحق من الوصول إلى حقه فإزالة هذه العقبة مما يندرج تحت مناط اختصاص هذا القضاء وهو فرض اجراء تحفظ مؤقت لصيانة الحق أو دليل من أدلة بشرط عدم المساس بالموضوع أو التصدىق لاصل الحق — وليس في الاذن بالمعاينة اساس بطلب الاستبدال أو اعتداء على سلطان المحكة الشرعية التي لها السلطان المطلق

الموقوف ولا فيما يفرع على الاستحقاق من حقوق أخرى متى كان الأمر كذلك فانه صيانة لهذا الحق من العبث به ومنع الخطر المحدث به يتعين إجابة المدعين إلى طلبهما والتصرح لهما بمراقبة راغبى شراء المنزل عند معاينته على أن يكون ذلك مرة واحدة في يوم الإثنين من كل أسبوع من الساعة ٤ مساء إلى الساعة ٥ مساء ولمدة شهر واحد اعتباراً من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وعلى المدعين النشر عن ذلك الموعد بإحدى كبريات الصحف الصباحية وإحاطة المدعى عليها علماً به بخطاب موسى عليه يلزم الوصول وذلك قبل الموعد المحدد للمعاينة بيوم واحد على الأقل.

وحيث أنه عن المصروفات فانه يتعين إلزام المدعى عليها بصفتها الشخصية بها علائق المادة ١١٣ مرافعات لأنها هي التي خسرت الدعوى.

وحيث أن التنازل للمجمل وبلا كفاية واجب لكل ما قضى به هذه المحكمة علائق المادة ٣٩٥ مرافعات فيتمين شمول الحكم بالتنازل للمجمل وبلا كفاية.

( قضية الصاغ زكريا أحد الكوهِ أفندي وأخرى وحضر عنهما الأستاذ محمود سليمان غنام ضد السيدة سنية هاتم محمد طاهر بصفتها رقم ١٧٠٨ سنة ١٩٤٩ وثلاثة حضرة القاضي أحمد البلجبي ) .

٥٥٠

### محكمة القاهرة المستعجلة

١٦ أبريل سنة ١٩٥٠

الثالثة ٤٨٩ من قانون المرافعات . مجال تطبيقها .  
أثر الجبر الذي يتوقع على قض ما يقضى به .

### المبادئ القانونية

١ - نص المادة ٤٨٩ من قانون

٢ - على هدى ذلك لا يجوز لدائن مرتين أن يتجه بأدى ذى بدى إلى التنفيذ على مال آخر غير العقار الموهون له رهناً رسمياً دون إستصدار أمر على عريضة من قاضي الأمور الوقفية تصدى لكفاية العقار لوفاة حقه فإذا هو أى الدائن أغفل هذا الإجراء كان الحجر باطلاً فيختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بعدم الاعتراف بأثاره .

### المحكمة

و بما أن المستشكل أقام هذا الإشكال في الميعاد أى بعد توقيع الحجر وقبل تمام إجراءات البيع واستوعب الأشكال الأوضاع المرسومة له قانوناً فيتمين الحكم بقوله شكلاً .

وبما أن وقائع الدعوى حسبما إستظهرتها المحكمة تجمل في أن المستشكل كان قد اقترض من المستشكل ضدما الأول والثاني مبلغ ١٦٥٢ جنياً وفي مقابل ذلك رهن لهما المنزل رقم ٩ شارع البودار قسم الدرب الأحمر بمقتضى عقد رهن رسمى مؤرخ في ١٢/١٠/١٩٤٩ وأشهر عقارياً بتاريخ ٩/٢/١٩٥٠ وقد تمهد للمستشكل بسداد مبلغ ٣٠٠ جنياً من الدين إلى المستشكل ضدما الأول على أقساط شهرية قدر أحاده

المستشكل ضده الاول، يد أنه، أى المستشكل، أحجم عن سداد الأقساط ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٠ ولم يتم بالإيداع الذى يلوح به إلا بعد اقضاء أربعة شهور .

« وبما أن المادة ٤٨٩ من قانون المرافعات تنص على أنه . لا يجوز للدائن أن يتخذ إجراءات التنفيذ على مال اللدين لم يخصص لوفاء حقه إلا إذا كانت ما خصص للوفاء غير كاف وعندئذ يكون التنفيذ على غير المال المخصص بأمر على عريضة من قاضى الأمور الوقتية ، وبين من مطالعة الأعمال التحضيرية لقانون المرافعات أن نص هذه المادة كان فى بادى الأمر حسبما أقره مجلس النواب . لا يجوز للدائن المرتهن أن يباشر التنفيذ على عقار اللدين غير العقار المرهون له رهنا رسمياً أو حيازياً إلا إذا كان هذا العقار غير كاف للوفاء بدينه وعندئذ يكون التنفيذ بأمر على عريضة من قاضى البيوع . بيد أن لجنة قانون المرافعات بمجلس الشيوخ اتجهت إلى استبدال النص الراهن بالنص الذى كان قد أقره مجلس النواب لىكون أوسع نطاقاً وأكثر مرونة بالنسبة لنوع المال الذى خصص لوفاء حتى الدائن سواء كان هذا المال متقولا أو عقارياً ولكن يواجه النص فى دياجته المعدلة حالة كل دائن خصص له مال لوفاء دينه سواء أكان هذا المال متقولا أم عقاراً فيكون هذا الحظر سارياً بالنسبة للدائن المرتهن رهنا تأمينياً أو حيازياً أو أن له حق الاختصاص أو الحبس أو غير ذلك من حقوق الامتياز .

« وبما أنه بين من إستظهار وقائع الدعوى على مدى ما قدم أن الحجر موضوع النزاع قد شابه بطلان جوهرى ، رائد المحكمة فى هذا النظر أن المستشكل ضدها إتجهت بادى ذى يده إلى توقيمه على متقولات لم تخصص لوفاء دينها لأن الحجر توقع على متقولات المطبوعة السكائنة

٦٠ جنباً ابتداء من ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٩ كما التزم بأداء مبلغ ٣٥٢ ج للمستشكل ضده الثانى على التوبة عنها على أن يكون القسط الواحد ٦٠ جنباً ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٠ - وحدث أن أوقع المستشكل ضدها الاول والثانى بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٠ حجزاً على ما للمستشكل من المتقولات السكائنة بالمطبعة رقم ٤ شارع حمام المصبة تقاضا لعقد الرهن السالف الذكر ووفاء لمبلغ ١٥١٥ جنيه ٩٩٥ مليم وهو قيمة الدين الذى لما يتم المستشكل بدفعه وقدره ١٥٠٢ جنباً مضافاً إليه رسوم التنفيذ والإعلان وقد حدد يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٥٠ لبيع المتقولات المحجوز عليها فأقام المستشكل هذا الإشكال بمرىضة أعلنت للمستشكل خدم بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٠ .

« وبما أن المستشكل يطلب الحكم بصفة مستحقة لعدم الاعتداد بآثار الحجر المتوقع بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٠ وبالتالي وقف إجراءات البيع التى كان محددا لها يوم ١٢/٤/١٩٥٠ إستناداً إلى ما يقول به من أن المستشكل ضده الاول تخالف فى ذات التاريخ الذى توقع فيه الحجر أى بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٠ وأن المستشكل ضده الثانى دأب على الامتناع عن إستلام الأقساط الشهرية التى إستحق عليه أدائها مما حدا به أى بالمستشكل إلى إيداع مبلغ ١٢٠ جنباً خزينة المحكمة بتاريخ ٦/٤/١٩٥٠ وقد أنكر المستشكل ضده الثانى على المستشكل هذه الرواية ونفى أنه امتنع عن إستلام أى قسط حل أجله وزاد أن المستشكل سبق أن تعهد فى معرض عقد الرهن إذا ما تأخر فى سداد أى قسط أن يقوم بأداء القسط الثانى حتى إذا ما قدم عن أداء ثلاثة أقساط متتالية أستحق عليه أداء الدين برمه دون تخفيه أو إنذار وانتهى المستشكل ضده الثانى من ذلك إلى القول بأنه وإن كان المستشكل قد تخالف مع

٥٥١

## محكمة القاهرة المستحقة

٢٢ أبريل سنة ١٩٥٠

المادة ٧٣١ من القانون المدني الحديث . تناولت الهدف في كل حالة من الحالات الثلاث التي أوردتها . الحراسة لنزاع بين ناظر ومستحق لا بد وان تكون هناك تمت دعوى بالفرز مرفوعة بشأنه . اسانيد هذا النظر .

## المبادئ القانونية

١ - إن الحالات التي عدتها المادة ٧٣١ من القانون المدني الحديث بسبيل فرض الحراسة على الأموال الموقوفة تنقسم إلى ثلاث ثلاث . أولاها : تنصب على النظر في حد ذاته ، إذا كان الوقف شاغرا أو قام نزاع بين نظاره أو نزاع من أشخاص يدعون حق النظر عليه . ثانياً : تناول المحافظة على حقوق الغير الذي يتعامل مع الوقف أو المستحق المعسر ، الفقرتان الثانية والثالثة ، ثالثهما : تصدى للطعون التي توجه إلى إدارة الناظر وتبرر عزله أو كانت هناك دعوى مرفوعة بعزل الناظر .

٢ - وقد ارتأى المشرع إزاء تفاوت الهدف الذي ترى إليه كل قسم من هذه الفئات الثلاث أن يقيس كل منها بقدرها فأطلق الفئتين الأولى والثانية من قيد أثاره النزاع في وجه الموضوعي وحتمه في الفئة الثالثة - وهذه الحالات التي عدتها المادة ٧٣١ من القانون المدني الحديث إنما وردت حصراً وليست تمثيلاً - ومن مؤدى هذا أن حراسة

في المنزل رقم ٤ شارع حلم المصبة في حين أن العقار المرمون هو المنزل رقم ٩ شارع العودار قسم الدرب الأحمر . وقد كان يتعين على المستشكل ضدهما وقد اتجها بأحدهما نفي به إلى التنفيذ على أموال لم تخصص لوفاء ديتهما أن يستصدرا أمراً بذلك من قاضي الأمور الوقفية . أما وقد قعدا عن نهج هذا السبيل فإن الدعوى تكون على أساس سليم دون حاجة بعد ذلك إلى التصدي لما يتساجل فيه الخصوم حول سداد أو عدم سداد الأقساط التي استحق أدائها حتى الآن - راجع فيما تقدم تقرير لجنة قانون المرافعات بمجلس الشيوخ تحت رقم ٢٥ بصدد المادة ٤٩٤ كما أقرها مجلس النواب - ومن أجل ذلك وطالما أن بطلان الحجر موضوع النزاع يتأى عن الجدل لعدم إستيفاء الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨٩٩ مرافعات فإنه يتعين الحكم بصفة مستعجلة لعدم الاعتداد بأثاره وبالتالي وقف إجراءات البيع التي كان عددا لها يوم ١٢/٤/١٩٥٠ .

وبما أنه عن مصروفات الدعوى فلا مراد في إلزام المستشكل ضدهما الأول والثاني بها طبقاً لنص المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات . وبما أن النفاذ المجل وبغير كفالة واجب بقوة القانون لكل ما تقضى به هذه المحكمة وفقاً لنص المادة ١/٤٦٦ من قانون المرافعات فيتمتع شمول الحكم به ولا ترى المحكمة تمت ما يحسبها إلى النص عليه في منطلق حكمها أو تقييده بكفالة .

( قضية الشيخ عبد الطيف زهران وحضر عنه الأستاذ احمد البناوى ضد الشيخ امين محمود خطاب وآخرين حضر عن الأول والثاني الأستاذ حسن عبد الجواد رقم ١٠٩٧ سنة ١٩٥٠ برئاسة حضرة القاضي محمد امين حاد ) .

المدعى عليها الأولى بهذا الحكم بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٥٠ يد أنها أحجمت عن تقديم الحساب وامتنعت عن محاسبته وقد انضمت كل من المدعى عليهن الثالثة والرابعة والخامسة إلى المدعى في دفاعه .

« وبما أن المادة ٧٣١ من القانون المدني الحديث نص على أنه « تجوز الحراسة القضائية على الأموال الموقوفة في الأحوال الآتية : - أولاً - إذا كان الوقف شاغراً أو قام نزاع بين نظاره من أشخاص يدعون حق النظر عليه أو هناك دعوى مرفوعة بعزل الناظر وكل هذا إذا تبين أن الحراسة أجراء لا بد منه للحفاظ على ما قد يكون لذوى الشأن من الحقوق وتنتهى الحراسة في هذه الأحوال إذا عين ناظر على الوقف سواء أكان بصفة مؤقتة أم كان بصفة نهائية ، ثانياً - إذا كان الوقف مدنياً - ثالثاً - إذا كان أحد المستحقين مدنياً معسراً وتكون الحراسة على حصته وحدها إذا أمكن فرزها ولو بصفة مؤقتة وإلا فعلى الوقف كله ويشترط أن تكون الحراسة في الحالتين هي الوسيلة الوحيدة لعدم ضياع حقوق المالكين بسبب سوء إدارة الناظر أو سوء نيته ، وعلى هدى هذا النص تعرض المحكمة للدعوى .

« وبما أنه بين من دياجة نص المادة ٧٣١ السالفة الذكر أن النزاع المطروح وقوامه طلب الحكم بأقامة حارس على وقف لحلف دب فيما بين المستحقين والناظرة هذا النزاع ليس مما يندرج بين الحالات التي عدتها المادة ٧٣١ نصاً طالما أنه ليست هناك تمت دعوى مرفوعة بعزل الناظرة ومن هنا لا ترى المحكمة بدا قبل التصدي للنزاع موضوعاً من أن تخرج على نص المادة ٧٣١ لكن تبين ما إذا كانت الحالات التي عدتها

ميناها نزاع بين مستحق وناظر لا تجوز إلا إذا اندرجت في الفئة الثالثة أى إذا كانت هناك تمت دعوى بالعزل قدر تمت بصدد هذا النزاع .

٣ - إن المشرع إذا نفت عن النزاع القائم فيما بين المستحق والناظر كظهر قائم بذاته من مظاهر الحراسة وأدرجه بين الحالات التي تتناولها دعوى العزل لا بد وأن يكون قد استهدى بما يلي . أولاً : الحراسة على الوقف إجراء مؤقت ينبغى أن يفرض بحذر وعلى قدر . ثانياً : ما أرتأه من قبل أراء سن المادة ٥٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوقف من أن إقامة ناظر مؤقت قد يحول دون الحراسة أو يحد منها .

### المحكمة

« بما أن المدعى اختص المدعى عليهم بعبارة أعلنت لهم بتاريخ ١١ / ٤ / ١٩٥٠ يطلب الحكم بصفة مستعجلة بأقامة حارس قضائى على أعيان وقف بحيث حسن بمقولة أن المدعى عليها الأولى بصفتها ناظرة على هذا الوقف امتنعت عن محاسبته على الرغم من أنه يستحق صافي ريع حصة قدرها ١٦ س و ٢ ط مما حدا به إلى مخاطبتها في الدعوى رقم ٢٣٤٢ سنة ١٩٤٦ كل مصر يطلب الحكم بالزامها بتقديم حساب له عن مدة ادارتها ابتداء من يوم ١٢/٥/١٩٤٢ فضلاً قضى بتاريخ ١٦ / ١٢ / ١٩٤٨ بالزامها بتقديم الحساب مدعماً بالمستندات في غضون ١٥ يوماً من تاريخ النطق بالحكم ..... الخ وقد أعلنت

المتراخين « كما أبانت المادة ٤٩٣ منه ما على الحارس من التزامات . . . . . وقد لفت هذا الاقتصاب نظر المشرع فأورد في المذكرة التفسيرية لقانون الحديث « ولم يرد في شأن الحراسة في التقنين الحالي غير مادتين مقتضيتين نخلنا النصوص المتعلقة بالوديعة ولكن الحراسة وعلى الأخص الحراسة القضائية قد اتخذت في العمل أهمية كبرى حتى أصبح الخصوم كثيراً ما يلجأون إليها وتوسع القضاء في أحوالها حتى ذخرت المجاميع بأحكامه في شأنها وكان أكثر هذا القضاء اجتهاذا لقلة النصوص التي يستند إليها فكان حرياً بهذا المشروع أن ينظر في هذا القضاء ليستقط منه المبادئ والقواعد التي يجب أن يتضمنها التشريع الجديد فيما يتعلق بالحراسة »

« وبما أن المذكرة التفسيرية استدرت من ذلك إلى القول بأنه « وقد تضمن المشروع عشر مواد في الحراسة مزينة ترتيباً منطقياً فبدأ بتعريف الحراسة باعتبارها عقداً ثم نص على أحوال الحراسة القضائية وخص حراسة الوقف ببعض أحكامه ثم بين حقوق الحارس والالتزامات انتهى ببيان طرق اقتضاء الحراسة وحكمها » وقد رددت لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب في معرض تقريرها عند التصديق للقضاء المصري كمصدر من مصادر المشروع رددت أن المشروع قد توسع في الأخذ بما استقر عليه هذا القضاء إذ هو خير مبرر عن حاجات البلد في حالات من بينها الحراسة وقد تناولت لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ نص المادة ٧٣١ بالتعديل قصرت الفقرة الثانية منها على الحالة التي يكون فيها الوقف مديناً وأفردت الحالة التي يكون فيها أحد المستحقين مديناً مصرراً بالفقرة الثالثة التي أضيفت إلى النص وقد تضمنت تفصيلاً لم يكن وارداً في النص المقدم من الحكومة .

إنما وردت حصراً أم تشيلاً وبالتالي ما إذا كانت الحراسة القضائية على الأموال الموقوفة في حالة ما إذا نشبت تحت خلف فيما بين الناظر والمستحق تجوز حتى ولو لم تكن هناك دعوى مرفوعة بيزل الناظر أم أنه يتعين على القيس من ذلك للتصدي لمثل هذا النزاع أن تكون هناك دعوى من هذا القبيل وذلك يقتضي من المحكمة أن تعرض لمناقشة طبيعة الحراسة القضائية وما جرى عليه القضاء في ظل القانون القديم .

« وبما أن الحراسة القضائية في مبنائها ومؤداها إجراء استثنائي لأنها إنما تهدف إلى نزاع العين التي تفرض عليها من صاحب اليد عليها فهي إذن إجراء يخل بالأمر الواقع فيبقى والحالة هذه ألا تفرض إلا بمجرد وعلى قدر وهي إن كانت هكذا في عمومها وجب بالنسبة للوقف أن تكون أشد خصوصية لأنها تعتبر بمثابة عزل مؤقت للناظر فضلاً عما تطوى عليه من اثبات على اختصاص المحاكم الشرعية تلك المحاكم المختصة أصلاً بتولية التظار وعلمهم . . .

« ولما كانت العلة تدور مع المعلول وجوداً وعندما تعين أن يقف تدخل المحاكم المدنية بسبيل فرض الحراسة القضائية على الأموال الموقوفة عند حد الخطر الدائم الذي يتطلب فرض الحراسة القضائية التي لم تعرفها المحاكم الشرعية طبقاً لقواعد اختصاصها ونظم تشكيلها وبذلك لا يتأخر اختصاص المحاكم الشرعية والمدنية فلا تنهار بالتالي إرادة الواقف أو الحاكم الشرعي .

« وبما أن القانون المدني القديم لم يعرض للحراسة القضائية إلا لما نصت المادة ٤٩١ منه على أن « للمحكمة أن تعين حارساً أو حافظاً للأشياء المتنازع فيها أو الموضوعة تحت القضاء كما يجوز لها أن تعين لذلك أحد الأخصام

في تفسير نص المادة ٧٣١ وهو نص يقوم على فرض الحراسة القضائية استثناء وفي حالات خاصة على الأموال الموقوفة مع ما في ذلك من شبهة المساس بإدارة الوقف أو الحاكم الشرعي .

وبما أنه من مؤدى ما تهم أن مجرد نزاع بين المستحق والناظر حيال إدارة هذا التأخير أو الاستحقاق لا يبرر بذاته فرض الحراسة القضائية على الأموال الموقوفة على تقيض باقي الحالات التي عدتها المادة ٧٣١ بيد أن ذلك لا يعني انتفاء قصور فرض الحراسة القضائية على الوقف إذا ما قام نزاع بين المستحق والناظر إطلاقاً بل أن الحراسة تجوز في مثل هذه الحالة في صورة واحدة قوامها أن تكون هناك دعوى مرفوعة بعزل الناظر استناداً إلى ما يثيره المستحق من منازعات بسبيل طلب الحكم بالحراسة على الأموال الموقوفة . رائد المحكمة في هذا النظر أن المادة ٧٣١ ذكرت « أو كانت هناك دعوى مرفوعة بعزل الناظر » بين الحالات التي تجوز الحراسة القضائية فيها على الأموال الموقوفة ولم تحد مبررات العزل بقيود معينة فالحكم بالحراسة هنا ليس مبناه مجرد منازعة المستحق والناظر إنما أساسها إقامة دعوى العزل فعلاً .

وبما أن هذه التفرقة بين حالة النزاع فيما بين المستحق والناظر وبين ما عداها من الحالات وهي تفرقة قصدها المشرع يبررها ويستند لها المحكمة متارنة عابرة بين هذه الحالة وسواها فإن الحالات التي عدتها المادة ٧٣١ في قرأتها جميعها تنقسم إلى فئات ثلاث - أولها : تصب على النظر في حد ذاته « إذا كان الوقف شاغراً أو قام نزاع بين نظاره أو نزاع من أشخاص يدعون حق النظر عليه » . ثانيتهما : تناول المحافظة على حقوق الغير الذي يتعامل مع الوقف أو المستحق المعسر ، الفترتان الثانية والثالثة . وثالثتهما :

« وبما أن القضاء كان قد جرى في ظل القانون القديم على جواز فرض الحراسة القضائية على الأموال الموقوفة في الأحوال الآتية - أولاً : لدن على الوقف . ثانياً : لدن على المستحق . ثالثاً : لنزاع بين نظاره . رابعاً : لنزاع بين المستحق والناظر سواء تعلقت هذه المنازعة بإدارة شؤون الوقف أو بالاستحقاق وبين من مطالعة نص المادة ٧٣١ على مدى ما تهم أنه لم يتناول الحالة الرابعة عند ترديده للحالات التي تجوز فيها الحراسة القضائية على الأموال الموقوفة وترى المحكمة أن هذا الاغفال لم يرد عفواً أو سهواً وأنه لا بد وأن يكون مقصوداً رائد المحكمة في هذا النظر ما نوهت عنه المذكرة التفسيرية في معرض ما تهم من أن المشرع ارتأى أن ينظر فيما استقر عليه القضاء في ظل القانون القديم ليستبطن منه المبادئ والتواعد التي يجب أن يتضمنها التشريع الجديد فيما يرتبط بالحراسة وهو لم يستبطن من هذا القضاء إلا ما عده في معرض النص .

وبما أنه يخلص من ذلك أن تخطى للمشرع حالة النزاع فيما بين المستحق والناظر بسبيل تعدد الحالات التي تجوز فيها الحراسة القضائية على الأموال الموقوفة على الرغم من أن مثل هذا النزاع كان من بين الحالات التي جرى القضاء على جواز الحراسة القضائية فيها ... هذا المملك من المشرع إنما يعني بأنه لم ير ثمت ضرورة لارتباط هذه الحالة وحالات شعور الوقف أو قيام نزاع بين نظاره أو نزاع من أشخاص يدعون حق النظر عليه ... إلخ إلى صعيد واحد ... وهذا النظر الذي تحول به المحكمة يدعمه ما سبق أن نوهت عنه في سياق ما تهم من أن الحراسة في عمومها إجراء استثنائي وأنها بالنسبة للوقف أشد خصوصية وهذا بذاته يحول دون التوسع



الوجه السالف بيانه في معرض ما تقدم لاسيا وأن منازعة المستحق هنا إنما تتطوى على اثبات ظاهر على اختصاص الحاكم الشرعي وإمداد لأرادة الواقف أو الحاكم الشرعي فيمن اختاره اختاره للقيام على وقفه يضاف إلى ذلك أن المادة ٥٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف الواردة في الباب الخاص بحاسبة الناظر ومسؤوليته تنص على أن لمحكمة التصرفات أثناء النظر في موضوع العزل أن تقيم على الوقف ناظراً مؤقتاً يقوم بإدارته إلى أن يفصل في أمر العزل نهائياً .

وبما أن المذكرة التفسيرية لقانون الوقف أفصحت عن العلة التي اهتدى بها للمشرع إذ أجاز للمحكمة الشرعية حق إقامة ناظر مؤقت بتوليها ، أن لهذا التعيين المؤقت مزاياه ولكن لا تطلعنا إليه المحاكم بمجرد الاهتمام بل بعد أن يبين لها من أدلة الاتهام والظروف وما عساه يظهر من سوء الإدارة أنه يجب عزل الناظر عن الاستمرار في إدارة الوقف حيث يكون في استمرارها خوف على أعيان الوقف أو على استحقاق المستحقين أو إساءة اليهم أو نحو ذلك من المضار وهذا التعيين أشبه ما يكون بالحراسة التضائية بحيث ما تمتعه ويستند إلى ما يستند إليه ويمنع من الانجاء اليها لما فيها من الخطر على حقوق المستحقين إذا لم يكن الحارس من لهم دموخيم والواقع أن الشكوى قد عمت من الحراسة الأجنبية التي قد تأكل الأخضر واليابس وتأتي على الأصل واثمرة فروى وضع هذا النص ليخفف أو يحول دون الوقف تحت حراسة قضائية أول آثارها أنها عزل الناظر من سلطة لامتلاك عزله .

وبما أنه يتضح من ذلك أن المادة ٧٣١ من القانون المدني الحديث إذ التفت عن النزاع القائم

تصدى للظنون التي توجه إلى إدارة الناظر وتبرره عزله ، أو كانت هناك دعوى مرفوعة بعزل الناظر، وقد ارتأى المشرع أزاء تناقض الهدف الذي ترى إليه كل فئة من هذه الفئات الثلاثة أن يتيسر كل فئة منها بتدبرها فأطلق الفئتين الأولى والثانية من قيد إثارة النزاع في وجه الموضوعي وحتمه في الفئة الثالثة .

وبما أن هذا الاتجاه من المشرع يبرره ما تستشفه المحكمة من استقراء هذه الفئات الثلاث من أن النزاع إذا ما انصب على النظر في حد ذاته فإنه إنما يهدد الوقف في كيانته فالخطر الدائم يتطلب في ذاته المبادرة بفرض الحراسة إذا ما توافرت عناصرها ومن أبرزها اجتماع لدى صاحب المصلحة وكثيراً ما يكون هو الناظر من الأسباب المعنوية ما يخشى معه خطراً عاجلاً من بقاء المال تحت يد حازره إلى أن تتول المحكمة الشرعية وهي عكة لامتर्फ الحراسة التضائية كلها أما إذا تناول النزاع حقوق الغير فالتوقف شأنه شأن باقي الأفراد يخضع لحكم القانون المدني في ميدان التعامل ولا يصح في النظر أن تحول إرادة الواقف دون استيفاء الغير حقوقه لاسيما إذا ما لوحظ أن الفترة الثالثة من المادة ٧٣١ قد أقرضت الحراسة بأدنى ذي بدء على حصة المستحق الممسكاً أحاطت الحراسة بتبؤد خاصة فيما خلا الأركان العامة للحراسة التضائية .

وبما أنه بالنسبة للمنازعات التي تقوم على مجرد الظن في المستحق فإن تحرم المشرع بصدها واشترطه ضرورة رفع دعوى عزل أمام المحكمة الشرعية استلزام من القساعة العامة التي تقتضي بأن إثارة النزاع في وجه الموضوعي ليس شرطاً بقبول النزاع في وجه المستعجل ... هنا الاتجاه من المشرع يبرره أنه يتفق وجوه الحراسة في عمومها وبإلذات في مقام الوقف على

يخص الحراسة على الوقف بأحكام عامة ضمتها المادة ٧٣١ فأضحت هذه المادة دون سابقاتها سند المحاكم فيما يتصل بالحراسة على الوقف .

و بما أنه يخص من جميع ما تهدم أن الحراسة على الأموال الموقوفة قد أضحت في ظل التشريع المدني الحديث محصورة في حالات عددها المادة ٧٣١ ومن أجل ذلك وطالما أن الدعوى الزاخرة تقوم على نزاع بين مستحق وناظر لما يطرح بصدده دعوى عزل فإنه يتعين الحكم برفض الدعوى بلا حاجة بعد ذلك لتصدى لتقاضي دفاع الخصوم جميعا .

و بما أنه عن مصروفات الدعوى فلا مراء في الزام المدعى بها طبقا لنص المادة ٣٥٧ مرافعات .

( قضية حتى محمد نجيت وحضر عنه الاستاذ كامل هارون ضد الست فويحه نجيت حسن بقمها وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ محمد او العود رقم ١١٠٢ سنة ١٩٥٠ مستجبل رئاسة حضرة القاضي محمد امين جاد ) .

## ٥٥٢

### محكمة القاهرة المستعجلة

٣٠ مارس سنة ١٩٥٠

- ١ — طلب إيقاف تنفيذ حكم صادر من محاكم دولة اخرى . مدى اختصاص القضاء المستعجل بنظره .
- ٢ — اختصاص القضاء المستعجل بالنظر في طلب إيقاف حكم إذا بني الطلب على بطلان شان الحكم أو اجراءاته . جواز .

### المبادئ القانونية

- ١ — إذا كان الاشكال قائما على أن اجراءات الدعوى والحكم قد وقعت كلها مخالفة لنصوص القانون الدولي الخاص

فما بين المستحق والناظر كظهر قائم بذاته من مظاهر الحراسة وضمت بين الحالات التي تتناولها دعوى العزل لا بد وأن يكون قد استهدى بالملحة التي حدثت إلى وضع المادة ٥٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وانتهى إلى التفرز في فرض الحراسة على الأموال الموقوفة في مثل هذه الحالة وارتاب أن مبادرة المستحق إلى اقامة دعوى الحراسة على الرغم من قعوده عن رفع دعوى العزل أمر غير مقبول في حين انه لو اتجه من بادى الامر إلى رفع دعوى العزل قد يجد في اقامة الناظر المؤقت بديلا عن فرض الحراسة التضاوية وهو ناظر نصت عليه المادة ٥٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ليحول أو يخفف من اقامة حارس قضائي ويلاحظ في النهاية أن المادة ٧٣١ / ١ في شطرها الاخير نصت على أن الحراسة لا بد وأن تنتهى بمجرد تعيين ناظر على الوقف حتى ولو كان هذا الناظر مؤقتا .

و بما أنه يبقى بعد ذلك التنويه إلى انه وان كانت المادة ٧٣٠ من القانون المدني الحديث قد نصت في معرض الفقرة الثانية منها على الضابط العام للحراسة القضائية بقولها « يجوز للقضاء أن يأمر بالحراسة إذا كان صاحب المصلحة في متقول أو عقار قد تجمع لديه من الاسباب المعقولة ما يبخى معه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حازره » بيد أن هذا النص ليس من شأنه أن يبرر الحكم بالحراسة في مثل مقام النزاع المطروح إذا ما استظهرت المحكمة من تداعي الخصوم تجمع الاسباب المعقولة التي تمنعها هذه المادة على الرغم من عدم رفع دعوى العزل رائد المحكمة في هذا النظر أن ما يجب لكتاب الوقف من النفاذ واختصاص المحاكم الشرعية في تولية وعزل الناظر وحكم الشرعة في الحد من ادارة متولى الوقف في حدود معينة ... ذلك كله حداً بالمشرع أن

ضامن للدعوى برنان و ابوقتش في سند قيمته ٢١٠٥٠ ج وأن هذا السند قد قعد على ما زعمه. وبتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ أرسل المدعى بركة أوضح فيها لرئيس محكمة الخرطوم أنه لم يضمن المدين المذكور ويرجوه تكليف المدعى عليه الأول ابراز هذه الضمانة التي لا وجود لها وفي ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ فوجيء بخطاب من رئيس محكمة الخرطوم العليا وبه صورة من حكم أصدره ضده لمصلحة المدعى عليه الأول قاض بدفع مبلغ ٢٣٦٣ م ٢١ ج وطلب منه إفادته بوصول الخطاب وبه عليه فيه بدفع المبلغ المقضى به وهو لإجراء يقيمه حتماً التنفيذ بالحكم على ماله ومن حقه أن يطلب من هذا القضاء منع التنفيذ بالحكم المذكور لأنه لم تراعى في إجراءاته الأوضاع القانونية المتعارف عليها وقال المدعى ان الاتفاقية المصرية المبرمة بين السودان ومصر لتنفيذ الأحكام المصرية في السودان والتي تعتبر من القانون الدولي الخاص تنص في المادة الثامنة على أنه لا جمل أن يكون في السودان للحكم الصادر من محكمة مصرية قوة التنفيذ يجب أن يتضح من الحكم أو من طريقة أخرى ان ورقة التكليف بالحضور أعلنت له شخصياً في القطر المصري وأن يكون إعلانها على مقتضى القواعد الموضوعية في القوانين المصرية الأصلية وأن الاتفاقية السودانية المصرية التكميلية سنة ١٩٠٢ نظمت طريقة الإعلانات القضائية بين مصر والسودان بأن ترسل هذه الأوراق من وزارة العدل ، نظارة الحفانية ، لمنسوب حكومة السودان بالقاهرة وهو يقوم بإجراء اللازم لإعلانها على الطريقة التي يقرها الحاكم العام كما نظمت المادة الرابعة الطريقة الخاصة بالإعلانات القضائية الصادرة من عاكن السودان والتي يجب إعلانها بالقطر المصري بأن ترسل هذه الأوراق بواسطة

وخصوص الاتفاقيات السارية فيما بين مصر والسودان بشأن تنفيذ الأحكام وإعلان الأوراق القضائية فان الاشكال يكون مقبولا . إذا اتضح للقاضي جدية الدفع بالبطان .

٢ - من المقرر أن قاضي الأمور المستعجلة يختص ببناء على طلب المدين المحكوم عليه بمنع تنفيذ الحكم قبل أن يشرع المحكوم له في التنفيذ .

٣ - من الأمور المسئلة لقاضي الأمور المستعجلة باعتباره فرعاً من المحكمة المدنية وهي عاكن الاختصاص العام في الديار المصرية أن يقضى بإيقاف تنفيذ الأحكام الصادرة من عاكن البلاد الأخرى إذا ثبت له أن تلك المحاكم لم تراعى صحة تطبيق القانون أو لائحة الاجرامات المتبعة في القضايا المنظورة أمامها .

### المحكمة

١ - من حيث ان المدعى أقام هذه الدعوى وطلب الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف تنفيذ حكم محكمة الخرطوم العليا الصادر بتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩١٩ في القضية رقم ٨٩ لصالح المدعى عليه الأول وقال في بيان دعواه أنه بتاريخ ١٠ من يولييه سنة ١٩٤٩ ورد إليه خطاب غير مسجل من رئيس المحكمة العليا بالخرطوم يبه عليه فيه بالحضور أمام تلك المحكمة في يوم ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ لسبب الحكم بإلزامه بأن يدفع مبلغ ٢١٠٥٠ ج وذلك بناء على طلب المدعى عليه الأول استناداً إلى ما زعمه الأخير من أن المدعى

توفيرة سنة ١٩٤٩ حرر لإخطار من المحكمة للدعي مرقق بالحكم العلم بما جاء به وصورة الحكم والاختار أرسل داخل مظلوف بالبريد .  
« وحيث أن إشكال الدعي يقوم على أن اجرامات الدعوى والحكم قد وقعت كلها بخلافه لخصوص القانون الدولي الخاص ونصوص الاتفاقيات السارية فيما بين مصر والسودان بشأن تنفيذ الأحكام وإعلان الأوراق القضائية وإن البطلان قد شابها جميعاً مما يجعل الحكم الصادر في الدعوى قد صدر بناء على إجراءات باطلة فلا يصح اعتباره سنداً للتنفيذ بمقتضاه .

« وحيث أنه من المقرر في فقه القضاء المسجل أنه مختص بالنظر في طلب إيقاف تنفيذ الحكم المنفذ به إذا نبى الطلب على بطلان شاب الحكم أو اجراماته فمقتضى تنجزه أن يقضى بالإيقاف إذا اتضح له جديته وظهور الدفع بالبطلان ومن المقرر كذلك أن الأحكام التي تصلح سنداً للتنفيذ بها يجب أن تصدر بالحدود وبالأوضاع المقررة في قوانين الاجرامات فإن صدرت على خلافها فاتها لاتصلح بناتها سنداً للتنفيذ لما يشوبها من بطلان ظاهر .

« وحيث أنه من المقرر كذلك أن قاضي الأمور المستحقة يختص بناء على طلب المدين المحكوم عليه بمنع تنفيذ الحكم قبل أن يشرع المحكوم له البائن في التنفيذ فيقضى بمنعه إذا ثبت له صحة الطلب ولا يؤثر في هذا النظر كون البائن المحكوم له لم يشرع فعلاً في التنفيذ لأن الإشكالات كما يصح رفعها عند الشروع في التنفيذ يصح رفعها كذلك قبل الشروع فيه خاصة إذا كان لدى المستشكل ما يعتقد منه بحق سلوك طالب لتنفيذ لطريق يقي من وراثتها التنفيذ على

حكومة السودان بالقاهرة إلى وزارة العدل « وزارة الخفانية ، وهي تقوم بإجراء اللازم لإعلانها . وقال المدعي أنه لم يعلن بمريضة الدعوى أو بإعلان الحكم والتنبه بالدفع بالطريقة القانونية المنصوص عليها في الاتفاق المذكور لسنة ١٩٠٢ ولم يحضر أمام المحكمة السودانية فيعتبر الحكم قد صدر بناء على غش وبنا يكون الحكم باطلاً . وأن من حقه اللجوء إلى قضاء الأمور المستحقة بطلب منع تنفيذ الحكم واستند إلى أوراق دوسيه .

« وحيث أن المدعي تازل عن غفامة المدعي عليه الثاني وهو حضرة رئيس محكمة الخرطوم العليا ويتعين إثبات هذا التازل .

« وحيث أن المدعي عليه الأول أعلن إعلاناً صحيحاً وبالطرق المرسومة وذلك حسب التاب من كتاب إدارة المحاكم بوزارة العدل الرقم ١/١٩/٣ المؤرخ في ٢٧/٣/١٩٥٠ ومن العبارة الثابتة بأصل محضر الاعلان بخط المدعي عليه الأول وتوقيعه والمؤرخة في ٢٦/٣/١٩٥٠ .

« وحيث أنه وضع من الاطلاع على الأوراق أن محكمة الخرطوم العليا أرسلت للدعي خطاباً في ٩ من يوليو سنة ١٩٤٩ « تلبية عليه بالمحضر أمام تلك المحكمة في يوم ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ شخصياً أو بواسطة محام مفوض قانوناً للإجابة على دعوى المدعي الأول ضده وتنبه فيه كذلك إلى تقديم جميع المستندات التي يستند عليها تأييداً لدفاعه في اليوم المذكور وإلى أنه في حالة عدم حضوره قسّم الدعوى وغضل فيها في غيبته . ثم وضع أن محكمة الخرطوم أصدرت حكماً في يوم ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وقد قضى الحكم بإلزام المدعي بدفع مبلغ ١٢٦٥ ج والمصاريف ومقدارها ٢٠٠ ج وفي يوم ٢٨ من

نصت في المادة الثالثة منها على أن الأوراق المعدة للإعلان في السودان ترسل بواسطة وزارة العدل إلى مندوب حكومة السودان بالقاهرة وهو يقوم بإجراء اللازم لإعلانها بالطريقة التي يقرها الحاكم العام ونصت المادة الرابعة من هذه الاتفاقية على أن الأوراق المعدة للإعلان في القطر المصري ترسل بواسطة حكومة السودان بالقاهرة إلى وزارة العدل وهي تقوم بإجراء اللازم لإعلانها بالطريق الإداري (راجع مجموعة فلدان تحت عنوان السودان) .

وحيث أن القانون الصادر بشأن اعتبار وتنفيذ الأحكام المصرية في السودان في سنة ١٩٠١ والمفتور في أول مايو سنة ١٩٠١ بالعقد رقم ٢٣ من الجريدة الرسمية لحكومة السودان نص في المادة الثامنة منه على ما يأتي : لاجل أن يكون في السودان للحكم الصادر من محكمة مصرية أهلية التأثير الوارد في المواد ٤، ٥، ٦ من هذا القانون يجب أن يتضح من الحكم أو من طريقة أخرى أحد الأمور الآتية: (١) أن الخصم المراد لتسك بالحكم أو تنفيذه ضده أو ضد وكلائه كان مدعيا في الدعوى أمام المحكمة المصرية أو حضر أمامها وهو مدعى عليه (٢) أو أن ورقة التكليف بالحضور أعلنت له شخصيا في القطر المصري (٣) أو أن كان من رعايا الحكومة المصرية مقيما أو ساكنا عادة في القطر المصري (٤) أو أن الدعوى متعلقة بمال كان في القطر المصري سواء كان متوقفا أو ثابتا (٥) أو أن سبب إقامة الدعوى كان عقدا حصل في القطر المصري أو قصد تنفيذه كله أو بعضه فيه أو أمورا وقعت كلها أو جزء منها فيه وفي الحالة الثالثة والرابعة والخامسة يجب أيضا أن يتضح أو يبرهن أن ورقة التكليف بالحضور أعلنت على مقتضى

أمواله أو ابتزاعها من تحت يده ولأن القول بتخصيص الاشكالات على الصعوبات الحاصلة أثناء التنفيذ هو تخصيص بلا تخصص .

وحيث أنه من الأمور المسئلة أن تناقض الأمور المستعجلة باعتباره فرعاً من المحكمة المدنية وهي عاكة الاختصاص العام في الديار المصرية أن يقضى بإيقاف تنفيذ الأحكام الصادرة من عاكة البلاد الأخرى إذا ثبت له أن تلك العاكة لم تراعى صحة تطبيق القانون أو لأشعة الاجرامات المتبعة في القضايا المنظورة أمامها وطبقاً للنظام المعمول به فإن وضع لها أن تلك العاكة قد أصدرت حكماً في حدود ولايتها وطبقاً لنظامها أعطت له حجته أما إذا وضع لها أنها تجاوزت تلك الظلم وهذه الحدود لم تعول عليه وأطرحته جانباً وهي بهذا لا تقضى بطلان الحكم وإنما تبطل كسند يصح به التنفيذ من عدمه .

وحيث أن المادة ٤٩١ مرافعات نصت على أن الأحكام والأوامر الصادرة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ الأحكام والأوامر المصرية فيمنعت المادة ٤٩٣ على أنه لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق مما يأتي : (١) أن الحكم أو الأمر صادر من هيئة قضائية مختصة وفقاً لقانون البلد الذي صدر فيه وأنه حاز قوة الشيء المحكوم به وفقاً لذلك القانون . (٢) أن الخصوم قد كفوا بالحضور ومثلوا تمثيلاً صحيحاً . (٣) أن الحكم أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من المحاكم المصرية . (٤) أن الحكم أو الأمر لا يتضمن ما يخالف الآداب أو قواعد النظام العام في مصر .

وحيث أن الاتفاقية الموقعة بين مصر وحكومة السودان في ١٧ مايو سنة ١٩٠٢

القواعد الموضوعة في القوانين المصرية الأهلية .  
 « وحيث ان الثابت من أوراق الدعوى هو  
 أن ورقة تكليف المدعى بالحضور أمام محكمة  
 الخرطوم العليا لم تراعى في اعلانها الطرق  
 والأوضاع المرسومة في اتفاقية ١٧ مايو سنة ١٩٠٢  
 على ما مر القول بل ان محكمة الخرطوم أرسلت  
 من تلقاء نفسها خطابها المؤرخ في ١٠ من يوليو  
 سنة ١٩٤٩ تكلف فيه المدعى بالحضور لسماع  
 الحكم عليه بما طلبه المدعى عليه الأول ثم وضع  
 كذلك ان الحكم لم يعلن بالطريقة المرسومة  
 كذلك وانما جرت محكمة الخرطوم في اعلانه  
 على التهج الذي اتبعته في اعلان ورقة التكليف  
 بالحضور وهذه أمور تجعل الحكم غير قابل  
 للتنفيذ به لأن الثابت ان المدعى لم يكلف بالحضور  
 تكليفا صحيحا .

« وحيث انه لما تقدم يكون الاشكال على  
 أساس صحيح ويتمين لذلك قبوله والحكم بايقاف  
 تنفيذ الحكم رقم ٨٩ سنة ١٩٤٩ الصادر من  
 محكمة الخرطوم العليا في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩  
 مع الزام المدعى عليه الأول بالمصاريف ومقابل  
 أتعاب المحاماة عملا بنص المادة ٣٥٧ مرافعات  
 « وحيث ان التخاذل المعجل وبغير كفالة  
 واجب لهذا الحكم وفق نص المادة ٤٦٦ / ١  
 مرافعات فلا ضرورة للنص عليه بالمنطوق .

( قضية الخواجه اودلف المسكن وحضر عنه الأستاذ  
 ماير زكى المحامى ضد خليل اقدى حسين وآخرين  
 رقم ٣٣٩ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة القاضي  
 احمد البتايحي ) .

## قضاء المحاكم الجزئية

(القضاء المدني)

٥٥٣

محكمة عابدين الجزئية

١٣ يونيو سنة ١٩٥٠

عدم إمكان القسمة . بيع . اعتراض . مصلحة . دائر  
ممتاز . مرسى الزاد . تطهير . مداه . حكم البيع لعدم إمكان  
القسمة . البيع الجبرى . مقارنة . أعضاء من اثنين .  
مفروعيته . صاحب الحق فيه . شروع . انتهاء . الجارة .  
تسجيلها . شروطها . جلة البيع . سقوطها بالاعتراض .

## المبادئ القانونية

١ - ليس نص المادة ٧٢١ مرافعات  
الذى يقضى بأن لكل من الشركاء فى دعوى  
البيع لعدم إمكان القسمة أن يبدى ما لديه  
من أوجه البطلان والملاحظات على شروط  
البيع بطريق الاعتراض على القائمة نصاً مانعاً  
لغير الشركاء ممن تكون لهم مصلحة فى  
الاعتراض أن يقدموا اعتراضهم على  
شروط البيع . فقد نصت المادة ٧٢٣ على  
أن تطبق على بيع العقار لعدم إمكان قسمته  
الأحكام المقررة لبيع عقار المفلس وعدم  
الأهلية والغائب ونصت المادة ٧١٦ الواردة  
فى باب أحكام بيع عقار المفلس وعدم  
الأهلية والغائب على أن للدائنين المرتبطين  
رهناً حيازياً أو رسمياً وأصحاب حقوق  
الاختصاص والامتياز إيداع ما لديهم من  
أوجه البطلان والملاحظات على شروط  
البيع بطريق الاعتراض على القائمة وأن  
تطبق فى هذا الشأن أحكام المواد ٦٤٦  
وما بعدها وهى الأحكام العامة للاعتراضات

على قائمة شروط البيع التنفيذى على العقار  
ولذلك فللدائن الممتاز كل الصفة فى  
الاعتراض على قائمة شروط البيع وتقديم  
ملاحظاته بشأنها .

٢ - يتبين من مقارنة نصوص المواد  
٧٢٣ و ٧١٧ و ٦٩٠ من قانون المرافعات أنه  
يترتب على تسجيل حكم مرسى المزاد أو  
التأشير به تطهير العقار المبيع من حقوق  
الامتياز والرهون الرسمية والحيازية وإن  
شأن حكم مرسى مزاد العقار المبيع لعدم  
إمكان قسمته فى ذلك هو شأن حكم  
مرسى مزاد العقار المنزوعة ملكيته جبراً  
على صاحبه فى دين عليه إذ تسرى عليهما  
كافة خصائص وقواعد أحكام مرسى المزاد  
التي من شأنها أن العين الراسى مرادها تطهير  
من كل حقوق الامتياز والتسجيلات وقد  
توسع الشارع فى تقنينه الجديد فى هذا الأمر  
بشملة شاملة للرهون الحيازية فأوجب إدخال  
أصحابها فى زمرة الدائنين المقيدة أو المسجلة  
حقوقهم والحكمة التشريعية من قاعدة  
تخليص العقار المبيع بالمزاد من الزهون هى  
ترغيب المشتريين فى إعطائهم عقاراً غالياً من  
الحقوق العينية التى أثقل بها المدين - ولذلك  
فليس مشروعاً قيد الراسى عليه المزاد بقيد  
يلتزم بمقتضاه بإبقاء جزء من الثمن ممتازاً على

التي تكسبهم إياها القوانين - وطالما أن  
إجارة المعترض لجزء من العين بإجارة غير  
محدودة المدة فهي ليست من الإيجارات  
الطويلة الأمد التي ترد على منفعة العقار  
لمدة أزيد من تسع سنوات والتي عنها الشارع  
في قانون تنظيم الشهر العقاري بالتسجيل  
ولذلك فهي ليست عما يمكن الاعتداد به في  
دعاوى اليوع العينية .

٦ - إن الجلسة المحددة للبيع تسقط  
قانوناً بمجرد تقديم الاعتراض حسباً هو  
واضح من نص المادتين ٦٤٩ و ٦٣٣ من  
قانون المرافعات .

#### المحكمة

• حيث إن المحكمة أصدرت بتاريخ ٧ مارس  
سنة ١٩٥٠ حكماً قضى حضورياً ببيع المقارات  
المخجة بمرضىة الدعوى لعدم إمكان قسمتها عنا  
وذلك بشن أساسى قدره ٢٩٧٤٨ ج تسعة  
وعشرون ألف وسبعمائة وثمانية وأربعون جنياً  
وحدثت للبيع جلسة ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٠ وكلفت  
قلم الكتاب بإجراء الفهر والتعليق حسب القانون  
كما كلفت المدعى بإبداء شروط البيع .

• وحيث إن المدعى أودع قائمة شروط  
البيع المؤرخة ٣٠/٣/١٩٥٠ .

• وحيث أنه بموجب التقرير المؤرخ ١٩  
أبريل سنة ١٩٥٠ قرر الأستاذ عصمت حسن  
سميد بقلم كتاب المحكمة باعتراضه على قائمة  
شروط البيع .

• وحيث إن المعترض يبنى اعتراضه في  
تقرير اعتراضه وفي المذكرات المقدمة منه بملف  
الدعوى على ملاحظتين :-

عقار قد طهره نص القانون وأن يلزم بدفع  
فائدة لهذا الثمن حاله كونه راعياً في أدائه  
وملزماً بأدائه .

٣ - إعفاء المشتري من دفع الثمن أو  
جزء منه لا يكون إلا إذا كان المعنى دائماً  
وكانت مرتبة دينه أو مقداره تستدعي هذا  
الإعفاء . وهذا هو المفهوم من نص المادة  
٦٧٣ مرافعات بطريق المقارنة المكسي .

٤ - سواء أكان الراسى عليه المزاد  
هو طالب البيع أو سواء فالحكم واحد في  
تقديم . وليس في التزام طالب البيع في عقد  
تمليك بإبقاء جزء من الثمن تحت يده بالفوائد  
ممتازاً على العقار الذي اشتراه ما يقتضى مع  
حقه في طلب بيع العقار لعدم إمكان قسمته  
رغبة منه في إنهاء حالة الشبوع إذ للشريك  
أن يطالب بقسمة المال الشائع ما لم يكن  
مجبوراً على البقاء في الشبوع بمقتضى نص أو  
اتفاق ( المادة ٨٣٤ مدنى ) ففى استعمال  
الشريك هذا الحق يكون التزامه باستبقاء  
الجزء من الثمن تحت يده لفائدة نزاع بين البائع  
اليه وبين آخر قد انتهى فيحل له أن يودع  
باقى الثمن خزانة المحكمة وفقاً للقانون إذا راسا  
المزاد عليه وينقل حق دائته بدرجة إلى  
الثمن المودع .

٥ - إن حق الراسى عليه المزاد -  
عند صيرورة المزاد نهائياً - أن يتنفع بالعين  
المبيعة إليه كالك في حدود ما رسمته القوانين  
كما أن لمستأجرى تلك الأعيان حقوقهم



المزاد رقم ٢٣ فظهر قيمة إيجارية قدرها أحد عشر جنبها لأن هذا الشرط كان من الشروط الأساسية لعقد البيع وقد نص على أن يبق المعترض متبياً كمتأجر لهذا الجزء من العين بتلك الأجرة خاضعاً للزيادات التي تفرضها الحكومة على المستأجرين إن وجدت كما أن له الحق في إخلالها في أي وقت أراد من الآن أو التنازل عنها لمن يشاء بنفس الإيجار وله الحق في السكن فيها ستة بعد انتهاء قوانين المساكن .

د وحيث أن الاعتراض قد حاز شكله الثانوي فهو لذلك مقبول شكلاً .

د وحيث أن طالب البيع دفع بعدم قبول الاعتراض لعدم وجود صفة للمعترض فيه مرتكناً على نص المادة ٧٢١ من قانون المرافعات .

د وحيث أنه وإن كانت المادة ٧٢١ مرافعات قد نصت على أن لكل من الشركاء أن يدي ما لديه من أوجه البطلان والملاحظات على شروط البيع بطريق الاعتراض على التائمة غير أن هذا النص ليس مانعاً لغير الشركاء من تكون لهم مصلحة في الاعتراض أن يقدموا اعتراضهم على شروط البيع .

د وحيث أنه لذلك وعملاً بالنزاع العامة لا ترى المحكمة مانعاً من قبول اعتراض الدائن الممتاز يباقي اثنين وهو ذو مصلحة في شئون البيع ويجب اعلانه بإجراءات البيع قانوناً — لو كان لا اعتراض وجه إذ أنه صاحب مصلحة في إجراءات البيع .

د وحيث أنه فضلاً عن ذلك فقد نصت للمادة ٧٢٣ مرافعات على أن تطبق على بيع العتار لعدم إمكان قسمته الأحكام المقررة لبيع عتار المفلس وعدم الأهلية والغائب ولم تستثن من هذه الأحكام سوى أخبار اليابسة العامة بإيداع

الأولى) قوله أن ما جاء بالشرط الثاني عشر من قائمة شروط البيع والذي يتلخص في أنه إذا رعى المزاد على الطالب فله أن يحجز كذلك من ثمن الأعيان المحكوم ببيعها دين وروثة المرحوم اسماعيل بك جاد بركات ( باقي الشركاء المدعى عليهم ) وقدره ثمانية آلاف جنيه ويدفعه إلى عصمت بك وبرهان بك حسن سعيد مناصفة مع الفوائد بواقع ٤ ١/٠ سنوياً حسبها هو موضع بالبتد الثالث من عقد البيع المسجل بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٩ برقم ٣٨٧٤ فإذا كان الرأى عليه المزاد غير الطالب فيجوز له إن أراد أن يستقي تحت يده المبلغ المذكور في فظهر أن يدفع عنه فوائد سنوية لحضرتي عصمت بك وبرهان بك حسن سعيد وذلك من أصل ثمن النصف الذي يخص الطالب وذلك طبقاً للشروط الموضحة في العقد المسجل المذكور وبناء على ذلك يحق للطالب أو المشتري الاحتال إذا أراد الاستفادة من هذا الشرط أن يسحب صورة حكم مرسى المزاد التنفيذية ويخصم تحت يده من اثنين المبلغ المذكور — وبني المعترض ملاحظته على هذا الشرط على قوله أنه يختلف اختلافاً جوهرياً عما جاء في عقد البيع المقدم منه المحرر بين المعترض وأخيه من جانب وبين محمد بك حسن قاسم من جانب آخر إذ يفهم من شرط قائمة البيع أن يكون للرأى عليه المزاد إن أراد الحق في إيداع مبلغ ثمانية آلاف جنيه بخزينة المحكمة وهو ما لا يوافق عليه المعترض لأن من شأنه أن يضع عليه وشيئته قيمة الفائدة المتفق عليها لمصلحتها بواقع ٤ ١/٠ سنوياً .

الثانية) طلبة أن يضاف إلى قائمة شروط البيع النص الوارد في عقد البيع المؤرخ ١٤ أبريل سنة ١٩٤٩ والذي يبيح للمعترض الإقامة بالثمة الغريبة من الدور الأعلى وملحقاتها في

فإن الخلاف بين طالب البيع وبين المعارض بخصوص الملاحظة الأولى — يدور حول ما إذا كان لطالب البيع أن يحصل نفسه أو الراسي عليه المزداد سواء — بالتخيار بين استيفاء مبلغ الثمانية آلاف جنيه تحت يده مع سريان قائدها بواقع ٥٠ ٪ / سنويا حتى تدفع بعد الحكم نهائيا في النزاع التي لا يزال مطروحا بين المدعي عليهم وبين المعارض وأخيه في دعوى برامة الذمة — وبين إيداع هذا المبلغ بخزينة المحكمة بدون أعمال إحصاء المقدد المسجل فيينا طالب البيع يستسج نفسه هذا الخيار — يمانه المعارض في ذلك ويطلب تعديل شرط البيع بتدليلا مقتضاه ضرورة استيفاء المبلغ في ذمة الراسي عليه المزداد بدون إيداعه بخزينة المحكمة مع سريان قائده وامتياز.

• وحيث أن المدعي عليهم وهم باقي شركاء المدعي في العقار المحكوم بيعه طلبوا رفض الاعتراض وانضموا إلى ما ذهب إليه المدعي متمسكين بالرهن الصادر إليهم من مورث المعارض.

• وحيث إن طالب البيع بعد أن كان في مذكرته رقم ١٠ دوسيه قد تبدل أنه إذا رسي عليه المزداد هو فانه يبقى على الثمانية آلاف جنيه لديه بالقائدة المقررة المتفق عليها حتى ينتهي النزاع بين المعارض وأخيه وبين ورثة إسماعيل بك جاد بركات غير أنه عاد في مذكرته الختامية رقم ١٤ دوسيه إلى ما جاء بشروط البيع من أنه يحفظ لنفسه الحق إما أن يبقى المبلغ تحت يده بالقائدة المقررة وإما أن يودعه خزانة المحكمة.

• وحيث إن الثابت من الشهادات المقدمة من المدعي أنه ليس مسجلا على العقار المحكوم بيعه حقوق باقية عيسى حتى امتياز المعارض وأخيه المقيد في ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٩ مقابل ٨٧٢٠ ج وما يستجد — وحتى الرهن المسجل في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤١ لمورث المدعي عليهم

قائمة شروط البيع . وقد نصت المادة ٧١٦ الواردة في باب أحكام بيع عقار النفس وعديم الأهلية والغائب على أن للدائنين المرتبطين ومناحياريا أو رسميا وأصحاب حقوق الاختصاص والامتياز إيداع ما لديهم من أوجه البطلان والملاحظات على شروط البيع بطريق الاعتراض على القائمة وأن تطبق في هذا الشأن أحكام المواد ٦٤٦ وما بعدها الواردة في الفصل الخامس من هذا الباب وهي الأحكام العامة للاعتراضات على قائمة شروط البيع التفضيلى على العقار .

• وحيث أنه واضح من عقد البيع المقدم من المدعي المؤرخ ١٤ أبريل سنة ١٩٤٩ والمشهر في ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٩ رقم ٢٨٧٤ القاهرة أنه مثبت للمعارض وأخيه بئمة طالب البيع من ضمن حصتها الميعة لطالب البيع ثمانية آلاف جنيه تهدد طالب البيع بدفعها لها مع فواتيدها بواقع ٥٠ ٪ / سنويا ابتداء من تاريخ التوقيع على عقد البيع حتى تمام السداد بعد الفصل نهائيا في دعوى مرفوعة من البائعين ضد ورثة المرحوم إسماعيل بك جاد بركات أمام محكمة مصر الوطنية بطلب برامة ذمتها من دين كان لمورث المدعي عليهم قبلها وقد جاء في البند الرابع من هذا المقد أن الأعيان الميعة تنقل خاضعة لحق امتياز البائعين امتيازاً غير قابل للاقتسام حتى الوفاء .

• وحيث أنه لا خلاف بين الخصام في قيام هذا الامتياز وصحته وبقائه حتى الآن وحيث أنه لذلك فالمعارض كل الصفة في أن يعترض على قائمة شروط البيع ويقدم ملاحظاته بشأنها ومن ثم يتعين الحكم برفض الدفع المقدم من طالب البيع وقبول الاعتراض المقدم من المعارض لقيام صفة له فيه تسخيه له تقديم اعتراضه .

• وحيث أنه بالنسبة لموضوع الاعتراض

المقيدة أو المسجلة حقوق (المذكورة التفسيرية لقانون المرافعات)

« وحيث أنه لما تقدم لما ترى المحكمة مشروعية لتقدير الرأى عليه المزداد بقيد يلتزم بمقتضاه بإبقاء جزء من الثمن بمتأزاً على عقار قد طهره نص القانون وأن يلزم بدفع فائدة لهذا الثمن حالة كونه راعياً في أداؤه وعلزماً بأداؤه .

« وحيث أن الإغناء من إيداع الثمن أو جزءه لم يرد عنه نص في قانون المرافعات سوى ما جاء في المادة ٦٧٣ مرافعات من أن الرأى عليه للمزداد يجب أن يودع الثمن كله أو بعضه مراعاة لمقدار دينه ومرتبته .

« وحيث أنه يضم من المقارنة المكسبة لهذا النص a contrario أن الأغناء من دفع الثمن لا يكون إلا بشرطين أولاً — أن يكون المعنى ذاتاً، ثانياً — أن يستدعى مقدار دينه أو مرتبته هذا الإغناء .

« وحيث أنه بتطبيق هذا النص على حالة هذه الدعوى ترى المحكمة عدم انطباقه إذ أنه يتعلق بمسمى المزداد على أحد الدائنين .

« وحيث أن المحكمة التشريعية من قاعدة تخلص المقار المبيع بالمزداد من الرهن هي أن الشارع يريد أن يرغب المشتري في إعطائهم عقاراً خالياً من الحقوق الميضية التي أمتهل بها الدين (راجع كتاب التنفيذ والتحفط للرحوم الأستاذ أبو هيف بك طبعة ثانية ص ٢٠٨ بند ٩١٩) .

« وحيث أنه لما تقدم لما ترى المحكمة وجهاً لإلزام الرأى عليه للمزداد بأن يستقي تحت يده مبلغ الثمانية آلاف جنية وأن يدخل في مزايعة عن عقار لن يسكن بمسمى مزاده عليه مطهرأ

نظير ١٧٤٨ ج والذى قرر المدعى عليهم بمذكرتهم أنه خفض إلى أربعة آلاف جنية بخلاف فواتئها بواقع ٧٪ وأنه بلغ الآن ما يزيد على ثمانية آلاف جنية .

« وحيث أن المادة ٧٧٣ مرافعات قد أحالت كما سلف الذكر في بيع المقار لعدم إمكان قسمته إلى الأحكام المقررة ببيع عقار المفلس وعدم الأهلية والغائب وقد نصت المادة ٧١٧ التي جاءت في هذا الباب على أنه تطبق على البيع المذكورة من هنا الفصل القواعد المتعلقة بإجراءات بيع المقار بناء على طلب الدائنين المنصوص عليها في الفصل السادس والأحكام الخاصة بزيادة العشر وإعادة البيع على مسؤولية المشتري المتخلف وكذلك الأحكام الخاصة بمسمى المزداد .

« وحيث أن المادة ٦٩٠ مرافعات قد نصت على أنه يترتب على تسجيل حكم مسمى المزداد أو التأشير به تطهير المقار المبيع من حقوق الإتيان والاختصاص والرهن الرسمية والحيازة التي أعلن أصحابها بإيداع قائمة شروط البيع وأخبروا بتاريخ جلسته فلا يبق لهم إلا حقهم في الثمن .

« وحيث أنه أخذاً بهذه النصوص يبين أن شأن حكم مسمى مزداد المقار المبيع لعدم إمكان قسمته هو شأن حكم مسمى مزداد المقار المنزوعة ملكيته جراً على صاحبه في دين عليه وتسمى على كليهما كافة خصائص وقواعد أحكام مسمى المزداد ومن شأن هذه القواعد أن العين الرأى مرادها تظهر من كل حقوق الإتيان والتسجيلات .

« وحيث أن الشارع في حقته الجديد قد توسع في هذا التطهير ليجعله شاملاً للرهن الحيازة ووجب إدغال أصحابها في زمرة الدائنين

للسادة الحادية عشرة من قانون تنظيم الشهر  
المتأري الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩٤٦  
برقم ١١٤ (والتي توجب تسجيل الإيجارات  
والسندات التي ترد على منفعة العقار إذا زادت  
مدتها على تسع سنوات) فهي ليست مما يمكن  
الاعتدال به في دعوى البيوع العينية لأن هذه  
الإجارة تعد غير عبودة المدة ويسرى عليها  
نص المادة ٢٨٢ من القانون المدني القديم الذي  
عقدت في ظلاله .

« وحيث أنه لذلك لا يكون لهذه الملاحظة  
أساس أيضاً .

« وحيث أنه بما تقدم كله يكون الاعتراض  
الحاصل من المعارض في غير محله ومن ثم  
يتعين رفضه مع إلزام مقدمه بمصاريفه عملاً  
بالمادة ١/٣٥٧ مرافعات .

« وحيث أن المحكمة ترى عملاً بالمادة ٣/٤٧٠  
مرافعات شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

« وحيث أن الجلسة التي كانت معدة للبيوع  
قد سقطت قانوناً بتقديم الاعتراض طبقاً لنص  
المادتين ٦٣٣ ، ٦٤٩ مرافعات فيتعين تحديد  
جلسة لإجراء البيوع .

(فضية البيوع الرفوعة من عمد بك حسن فاسم ضد  
ورقة اسماعيل بك جاد بركات والاعتراض تقدم فيها  
من عصمت بك حسن سعيد في ثامنة شروط البيوع  
رقم ٣٣٤ يوع عابدين سنة ١٩٥٠ رئاسة القاضي عماد  
الحسين) .

فضلاً عن تحميله عبه الفوائد التي لم يكن طرفاً  
في التعاقد عليها ولا له شأن بها .

« وحيث أن الوجه لا يتغير فيما إذا كان  
الراي عليه المزداد هو طالب البيوع إذ أن التواعد  
التأنيديه واحدة وليس في التزام طالب البيوع في  
عقد المشتري المؤرخ ١٩ أبريل سنة ١٩٤٩  
بإسقاطه جزء من الثمن تحت يده بفوائد ٤ ٪ /  
ما يتناقض مع حقه في طلب بيع العقار لعدم إمكان  
قسمة رعية منه في إنهاء حالة الشيوع فقد نصت  
المادة ٨٣٤ مدني على أن لكل شريك أن يطلب  
بقسمة المال الشائع ما لم يكن مجبراً على البقاء  
في الشيوع بمقتضى نص أو اتفاق . وترى المحكمة  
من قيام هذا الحق أن المدعي باستماله إياه (وهو  
أمر لا بد أن يكون في حسان المعارض وتهديره)  
يكون قد انتهى التزامه بإبقاء المبلغ تحت يده  
وانتظار الفصل في النزاع بين ذاته وبين منازعيه  
فيحل له أن يودع باقي الثمن خزانه المحكمة وفقاً  
للقانون إذا رسا المزداد عليه سبياً وأن المدعي عليهم  
واقفوا المدعي في مذكرتهم على ذلك غير متمسكين  
بإبقاء المبلغ على ذمتهم لدى المدعي طالب البيوع  
في حالة رسو المزداد عليه وقائلين أن ختم سيده  
إلى متحصل البيوع بعد إبداء الثمن .

« وحيث أنه لذلك فلا يكون لهذه الملاحظة  
أساس .

« وحيث أنه بالنسبة للملاحظة الثانية فإن  
حق الراي عليه المزداد عند صيرورة المزداد نهائياً  
أن يتنفع بالعين المبيعة إليه في حدود ما رسمته  
القوانين كالك للعقار كما أن المستأجر ذلك  
الأعيان حقوقهم التي تكسبهم إياها القوانين  
وطالما أن الإجارة المعترضة بها ليست من  
الإيجارات الطويلة الأمد التي يجب تسجيلها طبقاً

٥٥٤

### محكمة الرمل الجزئية

٥ مارس سنة ١٩٥٠

أجرة . حبسها تحت يد المتأجر للإصلاح  
الذى يقوم به المالك . غير جائز . مسئولية المالك عند  
الاخلال تنحصر فى التعويض .

### المبادئ القانونية

١ - اشتراط المستأجر على المالك  
حبس الأجرة تحت يده إلى حين قيامه  
بأداء ما يجب عليه أو لحين الفصل نهائياً  
فى النزاع أمام هيئات القضاء وذلك  
فى حالة إخلال المالك بالقيام بإصلاح  
تلفيات ، إنما هو شرط تصنى وتتم  
بطريق الإذعان ويحق للحكمة  
وفقاً لنص المادة ١٤٦ من القانون  
المدنى التعديل فيه أو إعفاء الطرف  
المدعى منه .

وهذا الشرط هو قلب للأوضاع  
القانونية فالمستأجر الذى له الحق فى  
حبس الأجرة حين يرى أن خطأ أو صواباً  
أن المؤجر قد أدخل بأى شرط من شروط  
ذلك الاتفاق وحتى يقوم بتنفيذ ما أدخل  
بالاشتراطات - والمستأجر الذى يقرر  
وفق هواه إن كانت تلك الشرائط قد تمت

أم لا وحتى يفصل نهائياً فى النزاع - أمام  
هيئات القضاء . والمستأجر الذى يرى  
تبعا لمشيئته أن ينهى النزاع - عند الفصل  
فى الدعوى بواسطة محكمة الدرجة الأولى  
وبواسطة الهيئة الاستئنافية أو لدى محكمة  
التقض فمن هذا يظهر موضوع اذعان  
المالك إذ كان فى مركز الخاضع لأمر  
المستأجر .

٢ - إخلال المالك بتمهده بإصلاح  
أسقف الفيلا إستيجار المستأجر ينحصر فى  
مسئولته بتعويض الضرر الذى يلحق  
بالمستأجر فقط .

٣ - تعليق المستأجر دفع الأجرة  
على شرط إتمام المؤجر بالإصلاح لا يتفق  
والمطلق السليم ويتنافى مع القبول عقلاً  
لأنه يضع المؤجر تحت رحمة المستأجر بغير  
ماضابط سوى محض رغبته وتقلبات أهواء  
المستأجر .

### المحكمة

• حيث أن المدعى أقام هذه الدعوى يطالب  
المدعى عليه بأجرة محل سكته بملك المدعى المين  
بصحتها عن المدة من أول فبراير سنة ١٩٤٩  
لآخر مايو سنة ١٩٤٩ وما يستجد من أول يونيه  
سنة ١٩٤٩ بواقع ثمانية جنيهات شهرياً مع تثبت  
الحجز التحفظي والزام المدعى عليه بالمصاريف

الأخرى وبين تقرير الخبير الاستشاري المقدم من المدعي الحالي .

« وحيث أنه حكم في الدعوى رقم ٤٤٥ سنة ١٩٤٩ مدنى الرمل المشار إليها بالزلم المدعى في الدعوى الحالية بأن يدفع للمدعى عليه الحالي مبلغ ٢٢٨٥ م و ١٧ ج فتكون هذه الدعوى صالحة للحكم في باقي الطلبات الأخرى التي لم يفصل فيها بالحكم الصادر في ٣٠/١٠/١٩٤٩ الخاص بالزلم المدعى عليه بدفع الأجرة لآخر مايو سنة ١٩٤٩ .

« وحيث أن ما يدفع به المدعى عليه مستنداً إلى حق حبس الأجرة المتأخرة تحت يده طبقاً للبند السابع من الاتفاق الخاص بخفض الأجرة مقابل التصريح بالبناء وهو المستند الأول بحافظة المدعى عليه رقم ٤ بالملف فإنه يجب بحث مدى تطبيق هذا البند من الوجهة القانونية .

« وحيث أن البند السابع المشار إليه ينص على أن أى مخالفة بشروط الاتفاق المبين به تؤول للمدعى عليه أن يحبس الأجرة تحت يده إلى حين قيام المدعى بأداء ما يجب عليه أو لحين الفصل نهائياً في النزاع أمام هيئات القضاء ثم ورد بذيل الاتفاق بند إضافي نصه « تفسيراً للبند السابع فلقصود بحبس الأجرة تحت يد الطرف الثاني المدعى عليه — وهو أنه إذا زادت مدة البناء عن ثلاثة شهور فيكون الطرف الثاني الحق ألا يدفع عن المدة الزائدة على المدة المذكورة مع عدم الاختلال بإيق البنود بحيث إذا لم ينفذ أحدهما فلا يلزم الطرف الثاني أى المدعى عليه بأى أجرة حتى تم هذه الاشتراطات »

« وحيث أنه يتضح من ذلك أن حق المدعى

وأصاب المخامم وشول الحكم بالنفذ المعجل وركن المدعى لاثبات دعواه إلى عقد الإيجار المؤرخ ١٩/٢/ ١٩٤٦ المبرم بين الطرفين والمعدل بالاتفاق الكتابي بينهما المؤرخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بجعل الأجرة الشهرية ثمانية جنيهات من أول يناير سنة ١٩٤٩ بعد أن كانت ١٢ ج شهرياً بمقتضى عقد الإيجار الأول وذلك بسبب قيام المدعى ببناء دور علوى بالمنزل الذى يسكن فيه المدعى عليه ( راجع عقد الإيجار المرافق لصحيفة الدعوى رقم ١ بملف الدعوى والاتفاق المعدل له المودع رقم ٧ بالملف ) .

« وحيث أن المدعى عليه أتم قبل المدعى الدعوى رقم ٤٤٥ سنة ١٩٤٩ مدنى المطارين المحدد بالحكم فيها جلسة اليوم أيضاً مع هذه الدعوى وموضوع تلك الدعوى المشار إليها المطالبة بقيمة ما حدث بمنقولات المدعى عليه من اتلاف نتيجة تسرب المياه إليها من عملية بناء المدعى للدور العلوى فوق مسكن المدعى عليه .

« وحيث أنه بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ قضت هذه المحكمة في الدعوى الحالية بالزلم المدعى عليه أن يدفع للمدعى مبلغ ٣٢ ج قيمة الأجرة المتأخرة في ذمته من أول فبراير سنة ١٩٤٩ مع المصروفات المناسبة وتثبيت الحجر التحفظ المتوقع في ١٣ يونيه سنة ١٩٤٩ وجعله نافذاً في حدود المبلغ المحكوم به مع تأجيل الفصل في باقي الطلبات والمصروفات الأخرى لحين الفصل في الدعوى رقم ٤٤٥ سنة ١٩٤٩ مدنى الرمل المرفوعة من المدعى عليه قبل المدعى والسابق ذكرها الخاصة بقيمة اتلاف منقولات والتي قضى فيها تمديد بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٤٩ أيضاً بتعيين خبير مرجح بين تقرير الخبير المعين في دعوى اثبات الحالة النضمة لتلك الدعوى

عليه مقابل هذا الاتفاق فإن هذا الدفاع لا يتفق والمتفق السليم ويتناقى مع المقبول عقلاً لأنه لو أخذ بوجهة نظر المدعى عليه المشار إليها أصبح المؤجر تحت رحمة المستأجر بغير ما ضابطه للأخير سوى محض رغباته وتقلبات أهوائه فهو إن شاء في مد أجل النزاع لأقصى ما يستطيع من تعنت وعناد بقية إطالة أمده حتى يحرم المؤجر لأطول مدة ممكنة من تسلم حقه في تناضى الأجرة من هذا المستأجر والذي قد يسجز عن الوفاء بها حين تراكم وتزايد من شهر لآخر لمضى الزمان لاشئ سوى لحاجته في الخصومة ورغبته في إطالة أمد النزاع لعين الفصل نهائياً أمام هيئات القضاء حسبما ورد حرفياً بآخر البند السابع من الاتفاق المذيل بإمضاء المدعى فقط دون المدعى عليه ولاشئ يمنع هذا من مد الخصومة إلى محكمة التقض والاحتجاج بالعبرة المذكورة للتخلص من دفع الأجرة حتى تفصل محكمة التقض في نزاعه.

وحيث أنه ما دام حق المدعى عليه مضمون من الدعوى التي رفعها قبل المدعى المشار إليها الخاصة بتعويض الضرر الذي لحق به من اتفاق متقولاته فلا معنى للتمسك بهذا الشرط التعسفي، وبدل على أن العقد يتم بطريق الاذعان وطبقاً لنص المادة ١٤٦ من القانون المدني الذي يجوز للقاضي أن يعدل في شروطه أو أن يعنى الطرف المدعى فيها وذلك وفقاً لما تقتضيه العدالة وكل اتفاق على خلاف ذلك يقع باطلاً — كما نص بالفقرة الثانية من المادة ١٥١ من ذلك القانون على أنه لا يجوز أن يكون تفسير العبارات التامضة في عقود الاذعان ضاراً بمصلحة الطرف المذعن وهو هنا المدعى.

وحيث أنه تصرف مدعى انطباق ذلك الشرط التعسفي الوارد بالبند السابع وتفسيره من عقد

عليه في حبس الأجرة طبقاً للبند السابع وتفسيره المشار إليه حدده الطرفان بألا يدفع المدعى عليه الأجرة عن المدة التي يمتد فيها البناء خلالها بعد ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ المحددة بالبند الثاني لإتمام كافة مستلزمات عملية البناء وثابت بحافظة المدعى عليه المذكورة أن تلك المدة لم تزد على عشرة أيام حسب المستند الثالث بتلك الحافظة فيتعين خصم أجرة العشرة أيام المذكورة من الأجرة المستحقة على المدعى عليه حسبما سئل فيما بعد.

وحيث أنه بالنسبة للعبارة الأخيرة من البند الإضافي المفسر للبند الرابع فيما يختص بعدم التزام المدعى عليه بأى أجرة حتى يتم ما لم يتخذ من الاشتراطات الأخرى المبنية بالاتفاق المذكور فإن المدعى عليه يركن إلى هذه العبارة محاولاً التخلص بها لإعفاءه من دفع الأجرة ما دام قد أدخل المدعى بالبند الخامس من ذلك الاتفاق لما حدث للمدعى عليه من بعض اتلاف جزئى لبعض متقولاته نتيجة تسرب المياه من السطح بسبب عملية البناء وهو موضوع الدعوى الأخرى رقم ٤٤٥ سنة ١٩٤٩ مدنى الرمل.

وحيث أن البند الخامس المنوه عنه بالاتفاق ينص على تعهد المدعى بعمل اللازم نحو إصلاح أسقف الفيلا استئجار المدعى عليه وأن المدعى مسئول عن أى ضرر ينشأ عن نزول المياه والآثرية من السقف وغير ذلك من الأضرار فيتعين من ذلك أن حق المدعى عليه في حالة مخالفة المدعى لهذا الشرط إنما ينحصر في مسؤولية هذا الأخير بتعويض الضرر الذي لحق بالمدعى عليه وهو موضوع الدعوى الأخرى سالفة الذكر — أما القول بغير ذلك أخذاً بظاهر العبارة بتعليق دفع المدعى عليه الأجرة على شرط إتمام المدعى إصلاح تلف بعض متقولات المدعى عليه ولحين دفعه للمدعى

ان المؤجر قد أدخل بأى شرط من شروط ذلك الاتفاق وحتى يقوم بتنفيذ ما أدخل من الاشتراطات والمستأجر هو الذى يقرر وفق هواه ان كانت تلك الشرائط قد تمت أم لا وحتى يفصل نهائيا فى النزاع أمام هيئات القضاء والمستأجر هو الذى يرى تبعا لمشيئته أن ينهى النزاع عند الفصل فى الدعوى بواسطة محكمة الدرجة الأولى أو بواسطة الهيئة الاستئنافية أو لدى محكمة النقض ومن هنا يظهر موضوع اذعان المدعى لإذعان فى مركز الخاضع لأمر المدعى عليه فهذا يعلى شروطه وليس لدى المدعى إلا مجرد التسليم فيها بغير أى مناقشة فيها بل يجب عليه أن يقبلها ويوقع عليها بل وحين أراد أن يرفع رأسه للحد من البند السابع بتفسير له فى ذيل العقد لا يليك المدعى عليه أن يسترد سلطانه فيجعل نهاية التفسير متعارضة لمبدئه ومن ثم فالمحكمة ترى استعمال حكمها المقرر بالمادة ١٤٦ مدنى للشار إليها فتعنى الطرف المدعى وهو المدعى من الشرط السابع وتفسيره بقصد الاتفاق المؤرخ ١٩٤٨/ ١٢/ ٨ وفقا لما قضى به العدالة ويتعين إذن إلزام المدعى عليه أن يدفع للمدعى الأجرة من أول يونيو سنة ١٩٤٩ لآخر مارس سنة ١٩٥٠ عبارة عن عشرة أشهر  $8 \times 8 = 80$  ج و ٦٦٠ م و ٢٠ ج قيمة أجرة العشرة أيام من ابريل سنة ١٩٤٩ التى زادت فيها مدة البناء عن المدة المقررة له وهى ٣١/٣/١٩٤٩ حسب البندين الرابع والسابع والمفسرة بذيل الاتفاق فيكون الباقي مبلغ ٣٣٩ م و ٧٧ ج هو ما يلزم بدفعه المدعى عليه والمصرفات المناسبة ومقابل أتعاب المحاماة عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات وإذ توقع الحجز صحيحا بالعين المؤجرة مطابقة للقانون فيتمتع اجابة طلب تكييفه ولا ترى المحكمة مانعا من اجابة طلب التنفيذ عملا بالمادة ١/٤٧٠ مرافعات.

( قضية احمد محمد الشبيبي اعندى ضد محي الدين اعندى على ليبردم ٥٠٧ سنة ١٩٤٩ رئاسة حضرة القاضي سركيس داود ) .

الاتفاق المذيل — بإمضاء المدعى وحده دون المدعى عليه يتعين الرجوع إلى ظروف الدعوى وملابساتها التى دعت المدعى إلى قبول هذا الشرط فى حدود المادة ١٠٠ من القانون المدنى التى تنص على أن القبول فى عقود الاذعان يقتصر على مجرد التسليم بشروط مقررة يصفها الموجب ولا تقبل مناقشة فيها .

و حيث ان أول ما يجب ملاحظته هو عنوان ذلك الاتفاق وتسميته بأنه اتفاق خفض الأجرة مقابل التصريح بالبناء بما يشير إلى أن المدعى عليه وهو لا يبدو أن يكون مستأجرا له الحق فى منح أو منع المالك من تغطية منزله الذى يستأجر فيه المدعى عليه سكنا وهو أمر لا أساس له من القانون بل ويتعارض معه فى المادة ٥٧٠ مدنى التى تحرم على المستأجر منع المؤجر من اجراء الترميمات المستحقة التى تكون ضرورية لحفظ العين المؤجرة فن باب أولى ما يقيمه المؤجر من بناء أو ترميم خارج عن العين المؤجرة وكل ما أباحه القانون للمستأجر فى حالة ترميم العين المؤجرة طلب فسخ الايجار أو انقاص الأجرة ومع ذلك إذا نص فى العقد إلى أن تم الترميمات سقط حقه فى طلب الفسخ ( تراجع المادة ٥٧٠ / ٢ مدنى ) .

و حيث انه بما يدل على ان هذا العقد قدم بالاذعان هو قلب الأوضاع القانونية حسبما ورد بشروطه فالقاعدة أن المؤجر حتى حبس جميع الفتولات القابلة للسحب الموجودة فى العين المؤجرة ما دامت مثقلة بامتياز المؤجر ولو لم تكن مملوكة للمستأجر بل والمؤجر الحق فى أن يمنع فى نقلها فانما قللت رغم معارضته أو دون علمه كان له الحق فى استردادها من الحائز لها ولو كان حسن النية وذلك بصريح نص المادة ٥٨٩ مدنى فى حين قد انعكس الحال هنا فالمستأجر هو الذى له الحق فى حبس الأجرة حسبما حين يرى إن خطأ أوصوابا



## قضاء المحاكم التجارية الجزئية

( القضاء التجارى )

٥٥٥

محكمة القاهرة التجارية الجزئية

٢٥ مارس سنة ١٩٥٠

تسأل الدائن عن جزئه من الدين وعييط  
الباقى واشترط أنه فى حالة التأخير يستحق الدين جميعه  
والتنازل عنه . شرط نهائى لا يميز الرجوع بالجزء  
للتنازل عنه .

المبادئ القانونية

١ - إذا تنازل الدائن مراعاة للظروف  
الاقتصادية القائمة عن جزء من دينه وقسط  
الباقى على المدين واشترط أنه إذا لم يتم هذا  
الآخر بالسداد فى مواعيد الاستحقاق كان  
للدائن الرجوع فى تنازله والمطالبة بدينه  
الكامل ، إعتبر هذا التنازل نهائيا لارجوع فيه  
والشرط تهديدا قصد به إستنهاض همه المدين  
على الوفاء فى المواعيد فإذا تأخر وقع تحت  
طائلة هذا الشرط بصفته شرطا تهديدا  
لاشرطا فاسخا وعلى ذلك لا يقضى عليه إلا  
بالتعويض الذى تراه المحكمة مناسبا للضرر  
الواقع لاجبا حصل الاتفاق عليه من الرجوع  
فى التنازل وذلك بعد استيفاء الشروط  
المطلوبة قانونا لإمكان المطالبة بهذا التعويض  
وأخصها الاعذار .

إذنية تستحق فى تواريخ مختلفة ولم يكن قد  
اشترط أن التأخر فى سداد قيمة سند فى  
ميعاده تستحق باقى السندات بلا إنذار  
ولكنه قام بعمل بروتستو عدم الدفع بالنسبة  
للسند الأول فإن هذا البروتستو لا يعتبر  
بمثابة الإعذار الذى تطلبه القانون لإمكان  
المطالبة بالتعويض على النحو الذى يريده  
الدعى الدائن إذ شرط هنا أن يكون صريحا  
فى إنذار المدين بوفاء التزاماته وأنه فى حالة  
التأخير يكون مستولا عن التعويض ومن  
ثم لا يصلح بروتستو عدم الدفع سالف الذكر  
لشئ سوى إحساب الفائدة عن هذا السند  
وحده ومن تاريخ إعلان البروتستو .

٢ - يجوز للحكمة أن تقضى للدعى  
بأقصى الفائدة الجائز الاتفاق عليها قانونا  
كتعويض عن التأخر فى سداد قيمة سند  
فى ميعاده بدلا من القضاء بكامل المبلغ الذى  
يمثل الفرق بين الدين قبل التنازل عن جزء  
منه وقيمة الدين حسبما ارضاه المدعى الدائن  
مراعاة للظروف الاقتصادية.

المحكم

د. بمان المدعى أقام الدعوى وقال شرحا  
لما أنه يدين المدعى عليهما متضامين فى مبلغ  
٩٠٤ م و ١٠٠ ج قيمة أربعة سندات أذنية

٢ - إذا حرر الدائن بالمبالغ المتبقية  
له بعد التنازل عن جزء من الدين سندات

محرومة لصالحه بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٤٩ بتوقيع المدعى عليه الأول وأنه بمقتضى إقرار مؤرخ ١٥ يونيو سنة ١٩٤٩ تعهد المدعى عليها بسداد الدين المذكور على وجه التضامن واستند في إثبات الدعوى إلى (١) أربعة سندات أذنية مؤرخة ٦ يناير سنة ١٩٤٩ أولها بمبلغ ٣٠ ج استحقاق ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ وثانيها بمبلغ ٣٠ ج استحقاق ١٠ أبريل سنة ١٩٤٩ وثالثها بمبلغ ٣٠ ج استحقاق ١٠ مايو ١٩٤٩ ورابعها بمبلغ ٢٩ ج استحقاق ١٠ يونيو سنة ١٩٤٩ (٢) إقرار مؤرخ ١٥/٦/١٩٤٩ ذكر في صدره بيان السندات الأربعة سالفة الذكر وبمجموعها ١١٩ ج استدل منها ٤٩ ج كسب أمامها (الظروف الحاضرة ومنها ١٩ ج مرتجع) فيكون الباقي ٧٠ ج تحمرها كما هو ثابت بالإقرار المذكور اتى عشر سنداً أذنياً مؤرخة ١٥ يونيو سنة ١٩٤٩ بمبالغ ٥٨٥ قرشا استحقاق ١٩٤٩/٨/١، ٥٨٥ قرشا استحقاق ١٩٤٩/٩/١ ثم عشرة سندات كل منها بمبلغ ٥٨٣ قرشا استحقاق من ١٩٤٩/١٠/١ حتى ١٩٥٠/٧/١ على التوالي. وقد نص في الإقرار أن المبالغ الثابتة بهذه السندات الاتية عشر بضمين المدعى عليه الثانى وتعهد المدعى عليها بسداد كل سند في تاريخ استحقاقه وأنه في حالة التأخير عن دفع واحد منها يستحق الدين الأصلي كله بدون تنازل عن شيء وأنه في حالة سداد جميع المبالغ الثابتة في هذه السندات يسترد الدين السندات القديمة.

د وبما ان المدعى إذ يعود إلى المطالبة بقيمة الدين الأصلي قبل التنازل عن جزء منه أن يؤسس هذه المطالبة على فسخ الاتفاق المؤرخ ١٥/٦/١٩٤٩ والذي تضمن التنازل عن جزء من الدين نظراً للظروف الحاضرة باعتبار أن التنازل مشروط بعدم التأخير في سداد قيمة أى من السندات الجديدة.

د وبما انه إذا تنازل اللذان مراعاة للظروف الاقتصادية القائمة عن جزء من دينه وقسط الباقي على المدين واشترط أنه إذا لم يتم هذا الأخير بالسداد في مواعيد استحقاق الأقساط كان للذان الرجوع في تنازله والمطالبة بدينه كاملاً اعتبر التنازل نهائياً والشرط تهديداً قصد به استناض همه المدين على الوفاء في المواعيد فإذا تأخر وقع تحت طائلة هذا الشرط بصفة شرطاً تهديداً لا شرطاً فسخاً وعلى ذلك لا يقضى عليه إلا بالتعويض الذي تراه المحكمة مناسباً للضرر الواقع لا بما حصل الاتفاق عليه من الرجوع في التنازل.

(يراجع في هذا المعنى حكم محكمة استئناف مصر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ المنشور في المحاماة السنة ١٤ صحيفة ٤٨٨) وذلك بعد استيفاء الشروط المطلوبة لإمكان المطالبة بهذا التعويض وأخصها الاعذار.

د وبما ان المحكمة ناقشت وكيل المدعى سبب عدم انقاره المدعى عليها بدفع قيمة السندات التي استحققت والمشار إليها في الإقرار المؤرخ ١٥ يونيو سنة ١٩٤٩ قبل أن يطالب بالسندات القديمة التي حصل استبدالها فأجاب بأن السند الاذنى الاول المؤرخ ١٥/٦/١٩٤٩

لأنه استحق بمدرفع الدعوى. ويكون مجموع ما تحكم للدعى به هو مبلغ ٦٨٠ م و ٤٦ ج.

«وبما أن الدعوى تجارية فالنقد المصحل واجب للحكم منها عملاً بالمادة ٤٦٧ مرافعات كما تطلب المحكمة من قيد الكفالة أو الدعوى منها سندات عرفية لم يجمدها المحكوم عليهما عملاً بالمادة ٤٧٠ مرافعات.

«وبما أنه فيما يتعلق بغير باقي السندات الأذنية المؤرخة في ١٥/٦/١٩٤٩ قالت استحقاقها لم يحل بعد ولم يشترط في اقرار ١٥/٦/١٩٤٩ أن التأخير في دفع قسط في ميعاده تحمل به باقي الأقساط بلا انذار ومن ثم تكون المطالبة بها سابقة لاولها.

«وبما أنه وقد طلب المدعى الرجوع في تنازله والعودة إلى السندات المثبتة لأصل الدين وانتهت المحكمة إلى أن هذا يعتبر شرطاً تهديدياً يخضع لتقدير المحكمة بالنظر إلى مدعى ما لحق المدعى من ضرر وترى المحكمة أن تقدر قيمة التعويض بالقسط الفائدة الجائز الحكم بها قانوناً على اعتبار أن الفرق بين الدين الأصلي والدين المخفض يستغرق الحد الأقصى للفائدة.

«وبما أنه لم يستوف شرائط المطالبة بالفائدة سوى السند الأول المؤرخ ١٥/٦/١٩٤٩ بمبلغ ٥٨٥ قرشا استحقاق أول أغسطس سنة ١٩٤٩ إذ حرره بروتستو عدم الدفع في ٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ ومن ثم تجر المحكمة احتساب الفائدة عنه من هذا التاريخ بواقع ٨ ٪ سنوياً حتى يوم ١٤/١٠/١٩٤٩ ثم تخفضها إلى ٧ ٪ سنوياً من ١٥/١٠/١٩٤٩ حتى التعداد باعتبار أن هذه النسبة أقصى حد لا يجوز الاتفاق عليه في ظل القانون المدني الجديد (المادة ٢٢٦ مدني). وكذلك السند الثاني المؤرخ ١٥ يونيه

«وبما أن المدعى لم يتم بإفطار المدعى عليها بتنفيذ التزاماتها والا فإنه سوف يطالب بالتعويض (الشرط الجزائي) ولا يعتبر بروتستو عدم الدفع الذي أعلنه المدعى إلى المدعى عليه بالنسبة للسند المؤرخ ١٥/٦/١٩٤٩ استحقاق أول أغسطس سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٥٨٥ قرشا بمثابة الاعذار الذي تطلبه القانون لإمكان المطالبة بالتعويض على التحوّل الذي يريده المدعى إذ شرط هنا أن يكون صريحاً في إفطار المدين بوفاء التزاماته وأنه في حالة التأخير يكون مسئولاً عن التعويض. ومن ثم لا يصلح بروتستو عدم الدفع الذي عمل عن السند الأول لشيء سوى احتساب الفائت من تاريخ اعلائه.

«وبما أن المحكمة تختص من ذلك إلى أن المدعى عليها لا يكونان مسئولين إلا عن قيمة السندات الآتية عشر المينة بإقرار ١٥ يونيه سنة ١٩٤٩ والمقدمة أيضاً من المدعى.

«وبما أن المحكمة تلاحظ أن من بين هذه السندات اثنين فقط استحقا قبل رفع الدعوى أحدهما بمبلغ ٥٨٥ قرشا استحقاق أول أغسطس سنة ١٩٤٩ والثاني بمبلغ ٥٨٥ قرشا استحقاق أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ وتحكم المحكمة بقيمتها للدمى مع الزام المدعى عليها بالمصاريف المناسبة عن قيمتها. كما تحكم المحكمة أيضاً بقيمة السندات التي استحققت بعد رفع الدعوى وحتى تاريخ الحكم فيها وهي للمتضمن كل منها مديونية المدعى عليها للدمى في مبلغ ٥٨٣ قرشا استحقاق أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ وأول نوفمبر سنة ١٩٤٩ وأول ديسمبر سنة ١٩٤٩ وأول يناير سنة ١٩٥٠ وأول فبراير سنة ١٩٥٠ وأول مارس سنة ١٩٥٠ أى مبلغ ٣٤ م و ٩٨٠ ج على أن تلتزم المدعى بالمصاريف المناسبة عن هذا المبلغ

وهذه المادة وردت قبل المادة ٢٣ الخاصة بالمكافأة والتي أشير فيها إلى اعتبار الأجر الأخير أساسا للمكافأة ولو أن المشرع قصد الأجر الثابت وحده لما تردد في النص على ذلك كما فعل في المادة السابقة حيث فصل الأجر بقوله الأجر الثابت والمرتبات الإضافية

(ب) إن المادة الأولى من قانون عقد العمل الفردى يستفاد منها أن المقصود بالأجر هو المقابل الذي يتقاضاه العامل عن عمل معين أو مدة محددة أو غير محددة ولا شك أن هذا يحوى المرتب الثابت والإضافات كالمعمولة .

(ج) إن المشرع الذي قدمته الحكومة إلى البرلمان لم يكن يقضى بالزام صاحب العمل بدفع المكافأة للعامل وإنما يقضى عليه بإعلان العامل بالفسخ قبل الموعد المحدد لذلك بمدة تختلف تبعا لمدة خدمته فإن لم يف بهذا الالتزام ألزم بدفع تعويض مساو لأجر العامل عن مدة الاعلان على أن يتخذ أساسا لتقدير التعويض ما كان يتقاضاه العامل من أجر ثابت ومرتبات إضافية رقد استعاض مجلس النواب عن هذا التعويض بالمكافأة المنصوص عنها بالمادة ٢٣ من القانون أما الإعلان فقد جعله قصير المدى ولا يختلف باختلاف مدة الخدمة بل باختلاف نوع الأجر .

(د) إن المادة ١٨٣ من القانون المدني الجديد التي تكلمت عن القدر الجائز للحجز عليه من أجر العامل قد نصت على أن النسب

سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٨٥٠ قرشا استحقاق أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ على أن تحسب الفائدة اعتبارا من تاريخ المطالبة الرسمية في ١٢/٩/١٩٤٩ ويواقع ٨٠٪ سنويا أيضا لغاية يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ثم تخفض إلى ٧٠٪ سنويا من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ للسداد .

وبما أن بروتستو عدم الدفع الحاصل في ٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ أعلن في الميعاد الثانوي فإن رسومه ومصاريفه تتبع على عاتق المدين لأنه المتسبب في اجراءه بتقصيره لعدم الرقابة في يوم الاستحقاق .

( قضية رزق الله جرجس زغلول ضد عمود محمد الصباح رقم ٢٣٨٢ سنة ١٩٤٩ وثلاثة خيرة القاضي سائى ناصر ) .

## ٥٥٦

### محكمة القاهرة التجارية الجزئية

٣ أبريل سنة ١٩٥٠

مكافأة العامل - شرط استحقاقها .

### المبادئ القانونية

١ - المتعبر في احتساب مكافأة العامل هو المقابل الذي يتقاضاه عن عمله سواء في ذلك الأجر الثابت والمعمولة عن المبيعات وذلك للأسباب الآتية :

(١) إن المادة ٢٣ من قانون عقد العمل الفردى التي تكلمت عن التعويض الواجب دفعه للعامل عن المدة الواجب إعلاؤه لما بفسخ العقد قد اتخذت أساسا لتقدير التعويض متوسط الأجر الثابت والمرتبات الإضافية

جانب العامل إستعمالا لحقه المقرر في المادة ٣١ من قانون عقد العمل الفردي لاستقطاع صاحب العمل جزما من مرتبه فلا يكون للعامل الحق في المطالبة ببدل الانذار . ذلك بأن له مطلق الحرية في فسخ العقد أو البقاء في العمل مع مطالبة صاحب العمل بالوفاء بالتزاماته .

#### المحكم

د بما ان المدعي أقام الدعوى وقال شرحا لما أنه التحق بخدمة المدعي كدبر لمحله مدة ثلاث سنوات بمرتب شهري ثابت مبلغ ثمانية جنيهات مصرية بخلاف العمولة وقدرها ١.٥٠ ٪ عن جميع المبيعات ولا تقل هذه العمولة عن أربعة جنيهات شهريا وقد حدث في آخر يناير سنة ١٩٥٠ أن عرض المدعي عليه على المدعي تخفيض أجره بواقع ٥٠٠ قرشا شهريا فرفض الطالب ذلك ولكن المدعي عليه أصر على التخفيض وصرف له أجر شهر يناير ناقصا هذا المبلغ وقبله المدعي راضيا إلا أنه امتنع عن مواولة عمله وأضاف المدعي أن القرار الوزاري الصادر في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ قد أجاز للعامل الذي يرغب صاحب العمل تخفيض أجره أن يتولى الخدمة على أن تصرف له المكافأة التي يستحقها عن مدة خدمته على أساس الأجر الأخير الذي كان يتقاضاه قبل التخفيض وأنه لذلك يستحق المبالغ الآتية ١٨ ج قيمة المكافأة المستحقة له عن مدة ثلاث سنوات بواقع نصف شهر عن كل سنة وباعتبار أن أجر الشهر ١٢ ج (٨ ج المرتب الأصلي + ٤ ج متوسط العمولة الشهرية ، ٦ ج أجر نصف شهر بدل مدة الإجازة المستحقة له عن سنة ١٩٤٩ والتي لم يتم بها ، ١٢ ج قيمة مرتب شهر بدل

المنوبة التي تدفع إلى مستخدمى المحال التجارية عن ثمن ما يبيعونه تعتبر جزما لا يتجزأ من الأجر وتحسب في تعيين القدر الجائز للجزر عليه .

٢ - إذا كان العامل يتقاضى اجرا ثابتا شهريا وعمولة على المبيعات التي يقوم بها احتسبت مكافأته على أساس مرتب نصف شهر عن كل سنة من الستين السنة الأولى من خدمة يضاف إليها مكافأة أخرى بواقع أجر عشرة أيام عن كل سنة من نفس المدة بالنسبة لمتوسط ما يصيبه من عمولة في اليوم على إعتبار أنه عامل بالإنتاج .

٣ - إذا كان العامل لم يطالب بإجازته المقررة قانونا في الوقت المناسب ولم يثبت أن صاحب العمل لم يتتبع عن السماح له بها فإن العامل الذي يقبل العمل دون طلب إجازة لا ينشأ له الحق في المطالبة بأجر إضافي مواز لمدة الإجازة لأن الإجازة حتى له إن شاء استعمله وإن شاء تجاوز عنه ولا يرتب له هذا التجاوز حقوقا مادية قبل صاحب العمل . إلا أنه في حالة طلبها وامتناع صاحب العمل عن إجابة الطلب فإن الجزاء على ذلك ليس حق المطالبة بما يوازي مدة الإجازة التي لم تستعمل من أجر بل مستوية صاحب العمل جنائيا طبقا للسادة ٤٠ من قانون عقد العمل الفردي وحسب العامل تعويضا في هذه الحالة أن من حقه فسخ العقد مع المطالبة بالمكافأة عن مدة خدمته .

٤ - إذا كان فسخ عقد العمل وقع من

الفردى أعطت للعامل الحق في المكافأة السبب السالف على الوجه المبين بالمادة ٢٣ من القانون المذكور والتي بمقتضاها احتساب المكافأة في حالة تحديد الأجر من واقع الشهر على أساس أجر نصف شهر من كل سنة من سنى الخدمة وفي حالة تحديد الأجر من واقع القطعة (الاتاج) على أساس أجر عشرة أيام عن كل سنة .

« وبما ان منط البحث هو ما إذا كان المعتبر في احتساب المكافأة المرتب الثابت فقط أم المرتب مضافاً إلى العمولة التي يتقاضاها العامل .  
« وبما ان المحكمة ترى أن المعتبر في احتساب المكافأة إنما هو المقابل الذي يتقاضاه العامل عن عمله سواء في ذلك الأجر الثابت والعمولة وذلك للأسباب الآتية :

(١) ان ما ورد في المادة ٢٢ من قانون عقد العمل الفردى التي تكلمت عن التعويض الواجب دفعه للعامل عن العدة الواجب إعلانه لها بفسح العتد قد اتخذت أساساً لتقدير التعويض متوسط الأجر الثابت والمرتبات الإضافية وهذه المادة وردت قبل المادة ٢٣ الخاصة بالمكافأة والتي أشير فيها إلى اعتبار الأجر أساساً للمكافأة ولو أن المشرع قصد الأجر الثابت وحده لما تردد في النص على ذلك كما فعل في المادة السابقة حيث فصل الأجر بقوله الأجر الثابت والمرتبات الإضافية فاكنته بالنص على الأجر الأخير ينصرف ولا شك إلى مجموع ما يصيبه العامل من مقابل عن عمله .

(٢) ان المادة الأولى من قانون عقد العمل الفردى يستفاد منها أن المقصود بالأجر هو المقابل الذي يتقاضاه العامل عن عمل معين أو مدة محدودة أو غير محدودة ولا شك أن هذا يحوى المرتب الثابت والإضافات كالعمولة .

الإذار ، ١٢ ج مرتب شهر فبراير سنة ١٩٥٠ لعدم إعطاء المدعى عليه شهادة للمدعى بخطوطه يكون المجموع ٤٨ ج لم تجد المطالبة الودية نقماً في الحصول عليه من المدعى عليه و انتهى المدعى إلى طلب الحكم بإلزامه بهذا المبلغ مع المصاريف وأنعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ للمجمل بلا كفالة .

« وبما ان المدعى عليه لم يعترض على مدة خدمة المدعى ومقدار مرتبه الاصل ومقدار ما كان يصيبه من عمولة عن المبيعات ولكنه قرر أنه أراد تخفيض عمولة المدعى إلى ١/٢ فقط على أن يعطى الفرق وقدره ٢/٣ إلى مستخدم آخر يعتبر مساعد للمدعى ولكن هذا الأخير رفض هذا العرض مع تحسكه بالمساعد .

« وبما ان القرار الوزاري الصادر في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ والذي أشار إليه المدعى في صحيفة دعواه ليس مجال تطبيقه هذه الدعوى لانه خاص بالتقاعدي التي تتبع في تأديب العمال والذي بمقتضاه أعطى الحق للعامل الذي يعاقب بتخفيض أجره أن يعتزل الخدمة مع استحقاقه للمكافأة .

« وبما ان المادة ٣١ من قانون عقد العمل الفردى أعطت للعامل حق ترك العمل بدون سبق لإعلان إذا لم يتم صاحب العمل لإزماء بالتزاماته طبقاً لأحكام القانون المذكور .

« وبما ان المدعى عليه بتخفيضه نسبة العمولة المتفق عليها مع المدعى بواقع ١٠٥٪ عن ثمن المبيعات إنما خرج عن القيود المشروطة في العقد الأمر المحرم بمقتضى المادة ١٩ من القانون المذكور ومن ثم يساغ للعامل المدعى استعمال حقه في ترك العمل مع استحقاقه للمكافأة .

« وبما ان المادة ٣٢ من قانون عقد العمل

ولا شك أن في إيراد هذا النص إزالة لكل لبس يمكن أن يثيره قانون عقد العمل الفردي في أن الأجر المعتبر في تقدير المكافأة أيضاً يتناول الجزء الثابت من المرتب كما يتناول العمولة أو غيره من الإضافات

وبما أنه نظراً لاختلاف أساس احتساب المكافأة في حالة الأجر الشهري والأجر تبعاً للنتاج (العمولة) قرى المحكمة تقدير المكافأة على الأساسين فتحسب للدعي مكافأة عن الثلاث سنين بواقع أجر نصف شهر عن كل سنة وذلك بالنسبة للأجر الثابت وقدره ثمانية جنيئات أى بواقع ١٢ ج كما تحسب المكافأة عن مدة الثلاث سنين بواقع عشرة أيام عن كل سنة بالنسبة للعمولة وهي في المتوسط أربعة جنيئات شهرياً وقد سلم بذلك المدعي عليه فيكون ما يستحقه المدعي من مكافأة عن هذه المدة أربعة جنيئات وتكون جملة المكافأة هي ١٦ ج

وبما أنه فيما يتعلق بطلب بدل إجازة سنة ١٩٤٩ فإنه لم يثبت أن المدعي قد طالب بها في حينها وامتنع المدعي عليه عن السماح له بها هذا فضلاً عن أنه وإن كانت المادة ٣٧ من قانون عقد العمل الفردي قد جعلت من حق العامل الحصول على إجازة سنوية بأجر كامل إلا أن العامل الذي يقبل العمل دون طلب إجازة لا ينشأ له الحق في المطالبة بأجر إضافي مواز لمدة الإجازة لأن الإجازة حق له إن شاء استعمله وإن شاء تجاوز عنه ولا يرتب له هذا التجاوز حقاً مادياً قبل صاحب العمل — على أنه في حالة طلبها وامتناع صاحب العمل عن إجابة الطلب فإن الجزاء على ذلك ليس حق المطالبة بما يوازي مدة الإجازة التي لم تستعمل من أجر بل مسؤولية صاحب العمل جنائياً طبقاً للسادة ٤٠ من قانون عقد العمل الفردي وحسب العامل

٣) إن المشروع الذي قدمته الحكومة إلى البرلمان لم يكن يقضي بالزام صاحب العمل بدفع المكافأة للعامل وإنما يقضي عليه بإعلان العامل بالفسخ قبل الموعد المحدد لذلك بمدة تختلف تبعاً لمدة خدمته فإن لم يف بهذا الالتزام أُلزم بدفع تعويض مساو لأجر العامل عن مدة الاعلان على أن يتخذ أساساً لتقدير التعويض ما كان يتقاضاه العامل من أجر ثابت ومرتبات إضافية وقد استعاض مجلس النواب عن هذا التعويض بالمكافأة المنصوص عنها بالمادة ٢٣ وهي المادة التي أضافها للمشروع أما الاعلان فقد جعله قصير المدى ولا يختلف باختلاف مدة الخدمة بل باختلاف نوع الأجر فهو ثلاثة أيام بالنسبة لعمال المياومة وسبعة أيام بالنسبة لعمال الأسبوع وثلاثون يوماً بالنسبة لعمال الشهرية فالمكافأة المنصوص عنها في المادة ٢٣ من القانون هي التي حلت محل التعويض المنصوص عنه في مشروع الحكومة وقد أقر مجلس النواب الطريقة التي اقترحتها الحكومة لحساب هذا التعويض وهي أن يحسب على أساس الأجر الثابت والمرتبات الإضافية وليس هناك ما يدل على أن المجلس أراد أن تحسب المكافأة على أساس الأجر الثابت وحده — ولو كان الأمر كذلك لما خلت مضابط جلساته ومحاضر لجنة الشؤون الاجتماعية والعمال به من مناقشة هذا الشأن (راجع شرح قانون عقد العمل الفردي للأستاذ راغب بطرس مدير مصلحة العمل)

٤) إن المادة ٦٨٣ من القانون المدني الجديد التي تكلمت عن القدر الجائز المحرز عليه من أجر العامل قد نصت على أن النسب المئوية التي تدفع إلى مستخذي المحال التجارية عن ثمن ما يبيعونه تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأجر وتحسب في تعيين القدر الجائز المحرز عليه

٥٥٧

## محكمة القاهرة التجارية الجزئية

٨ أبريل سنة ١٩٥٠

جرك - قرار اللجنة المحلية الجزئية. من يبدأ موعد  
سرياته - نسخ النصوص القانونية - لا يفترط أن يكون  
صرحاً .

## المبادئ القانونية

١ - إن ما قضت به الفقرتان الخامسة  
والسادسة من المادة ٣٣ من اللائحة الجزئية  
من ضرورة إرسال صورة قرار اللجنة المحلية  
الجزئية في اليوم التالي لتحريره إلى الحكومة  
وسريان ميعاد الطعن بالمعارضة في هذا  
القرار في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ  
إرسال صورة القرار إلى الحكومة المتعني  
إليها المتهم والا أصبح القرار نهائياً لا يقبل  
الطعن بأي وجه من الوجوه إنما هو اسقاط  
لحق المتهم في الطعن على قرار لم يعلم به مع  
أن الفكرة في سقوط الحق هو افتراض  
الاهمال من جانب من شرع الحق لمصلحته  
ولا إعمال إلا إذا اقترن بالعلم فاذا اتقن العلم  
انصدم قصور الاهمال. فالنص على هذه  
الصورة غامض ويزيده غموضاً أن الفقرة  
الخامسة من المادة ٣٣ من اللائحة الجزئية  
التي تقضى بإرسال صورة القرار إلى  
الحكومة التي ينتهي إليها الصادر ضده القرار  
قد ألقيت وحدها بالمرسوم بقانون رقم  
٨٩ الصادر في ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٨  
(المادة الثانية فقرة ١٢) وبقيت الفقرة  
السادسة الخاصة بميعاد المعارضة ومن ثم

تمويضا في هذه الحالة أن من حقه فسخ العقد  
مع المطالبة بالمكافأة عن مدة خدمته

وبما أنه فيما يتعلق بالمطالبة بمرتب شهر  
فبراير سنة ١٩٥٠ لامتناع المدعى عليه عن  
إعطاء المدعى شهادة بناء على طلبه ولم يثبت أن  
المدعى قد طالب المدعى عليه بهذه الشهادة فامتنع  
بل على العكس قد خلا الخطابان المرسلان من  
المدعى إلى المدعى عليه والمتقدم صورهما بحفاضة  
مستندات المدعى من أي مطالبة بهذه الشهادة  
ومن ثم فلا يحق للمدعى أن يطالب بمرتب الشهر  
ترتيباً على ذلك الذي زعمه فضلاً عن أنه لم يبين  
الضرر الذي أصابه من جراء عدم وجود الشهادة  
المذكورة بيده بفعل المدعى عليه

وبما أنه فيما يتعلق بالمطالبة ببدل الانذار  
فإن القانون لا يلزم المدعى عليه بدفعه للعامل  
إلا إذا كان فسخ العقد قد وقع من جانب  
صاحب العمل أما والفسخ قد وقع من جانب  
العامل استعمالاً لحته المقرر في المادة ٣١ من  
قانون عقد العمل القرضي لاستقطاع المدعى عليه  
جزءاً من مرتبه ذلك بأنه كان للعامل مطلق  
الحرية في فسخ العقد أو البقاء في العمل مع  
مطالبة صاحب العمل بالوفاء بالتزاماته والغالب  
إنه لا يلجأ إلى الفسخ إلا إذا كان قد وجد له  
عملاً آخر .

وبما أن من خسر الدعوى يلزم بمصارفها  
بنسبة ماحكم عليه به عملاً بالمادة ٣٥٩ مرافعات  
وبما أن الحكم حضوري ونهائي فلا مبرر  
للنص على النفاذ فيه .

(فضية قسطنطين جرس ضد محمد أنور نوريه رقم  
١١٩٩ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة القاضي على ناصر).



حتى رفع المعارضة في ٣٠ / ١١ / ١٩٤٩  
خمس عشرة يوماً فإن المعارضة تكون قد  
قدمت في الميعاد .

المحكمة

« وبما أن الطاعن أقام هذه المعارضة في قرار  
اللجنة التجارية بالقاهرة الصادر في ١٨ / ٩ / ١٩٤٩  
في القضية التجارية رقم ١١٨ سنة ١٩٤٩ والذي  
قضى ضد الطاعن وآخرين هم المدعى عليهم من  
الثاني للاخير بمصادرة السيارة رقم ١٦٨٧٢  
ملاك مصر المينة بالصحيفة والزاهم متضامين  
بأن يدفعوا له ٢٠٠ م و ٣٥ ج على أساس أن  
السيارة المذكورة مهربة من الرسوم التجارية  
وذلك للأسباب المدونة بالصحيفة .

« وبما أن الحاضر عن المدعى عليه الأول  
(مدير جمرك القاهرة) دفع بعدم قبول المعارضة  
شكلاً لرفعها بعد الميعاد استناداً إلى المادة ٣٣  
من اللائحة التجارية التي تنص في فقرتها السادسة  
على أنه «إذا لم يرفع المتهم معارضة ولم يعلنها  
للمحكمة في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ  
إرسال صورة القرار إلى الحكومة المنتهى إليها  
يصح القرار نهائياً ولا يقبل الطعن فيه بأي  
وجه من الوجوه وأضاف أن القرار ابلغ إلى  
الجهة الادارية في ٢٧ / ١٠ / ١٩٤٩

« وبما أن الحاضر عن الطاعن أجاب في  
معرض الرد على هذا الدعوى بأن قرار اللجنة  
التجارية لم يبلغ إليه إلا في ١٧ / ١١ / ١٩٤٩ وأنه  
لم يكن حاضراً وقت صدور القرار .

« وبما أن التائب من مطالعة محضر جلسة  
اللجنة التجارية التي صدر فيها القرار المطعون فيه  
أن الطاعن لم يكن حاضراً بل صدر القرار  
في غيبته .

اصبح هذا الميعاد مبتدأ من تاريخ مجهول .

٢ - لا يشترط أن يكون نسخ النصوص  
القانونية صريحاً بل قد يقع ضمناً كنتيجة  
لازمة للقول النص الوارد في القانون  
الجديد اذا تعذر الانسجام بين حكمي  
القانونين القديم والجديد أو كان النص  
الوارد في القانون القديم متعارضاً مع روح  
القانون الجديد ولا يستقيم مع حكمة تشريعه  
 ويفترض في هذه الصورة أن الشارع أراد  
ضمناً بالنص الجديد ابطال مفعول كل نص  
يتعارض معه لفظاً ومعنى .

٣ - ما دام المشرع قد ألغى الفقرة  
الخامسة من المادة ٣٣ من اللائحة التجارية  
بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٨٩ الصادر  
في ١١ / ١٠ / ١٩٤٨ وكان هذا الالفاء  
بتعارض مع بقاء الفقرة السادسة وهي  
مؤسسة منطقياً على الفقرة الخامسة الملغاة  
والسابقة عليها أمكن القول بأن هذه الفقرة  
السادسة أصبحت عاطلة عن العمل أيضاً  
فهى ملغاة واقما لانعدام التوافق بين  
وجودها والنفاء الفقرة الخامسة السابقة  
عليها .

٤ - إن العدالة تقتضي ألا يسرى  
ميعاد الطعن في قرار اللجنة التجارية الا من  
الوقت الذي يعلم فيه الطاعن بصدوره بطريقة  
رسمية وما دام انه لم يثبت للحكمة ان الطاعن  
قد أعلن بالقرار الالهم بقوله انه يعلم به في  
١٧ / ١١ / ١٩٤٩ ولما بعض من هذا الوقت

( المادة الثانية فقرة ١ ) وهو لم يتعرض للفقرة السادسة التي ظلت ميعاد المعارضة ومن ثم أصبح هذا الميعاد مبتدئا من تاريخ مجبول

و بما انه لا يشترط أن يكون نسخ النصوص القانونية صريحا بل قد يقع ضمنا كنتيجة لازمة لدلول النص الوارد في القانون الجديد إذا تعذر الانسجام بين حكمي القانونين القديم والجديد أو كان النص الوارد في القانون القديم متعارضا مع روح القانون الجديد ولا يستقيم مع حكمة تشريعه ويفترض في هذه الصورة أن الشارع أراد ضمنا بالنص الجديد ابطال مفعول كل نص يتعارض معه لفظا ومعنا

و بما انه يتفرع على ذلك أنه ما دام المشرع قد ألغى الفقرة الخامسة من المادة ٣٣ من اللائحة الجزرية وذلك بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٨٩ الصادر في ١٠/١١/١٩٤٨ وكان هذا الالغاء يتعارض أيضا مع الفقرة السادسة وهي مؤسسة منطقيا على الفقرة الخامسة السابقة عليها أمكن القول بأن هذه الفقرة السادسة أصبحت عاطلة عن العمل أيضا فهي ملغاة واقعا لانعدام التوافق بين وجودها والغاء الفقرة الخامسة السابقة عليها

و بما ان المادة الأولى من القانون المدني الجديد نصت في فقرتها الأولى على أنه إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى العرف فإذا لم يوجد فيمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية فإذا لم توجد فيمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة . وهذا النص هو الذي حل محل المادتين ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية و ٥٢ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة وجاء في هذه الأخيرة : أنه إذا لم يوجد نص ينطبق على الحالة المعروضة أو كان النص

و بما انه ليس في الأوراق المقدمة ما يدل على أن القرار أبلغ إلى جهة الإدارة في ٢٧/١٠/٤٩ و بما انه لم يثبت أيضا أن الطاعن قد علم بهذا القرار بطريقة رسمية اللهم إلا بإقراره بأنه أحاط به جهة البوليس في ١٧/١١/١٩٤٩

و بما ان نص المادة ٣٣ من اللائحة الجزرية في الفقرة الخامسة الذي يقضى بأنه في يوم تحرير القرار أو في اليوم التالي لتحريره يجب أن ترسل مباشرة بمعرفة الجرك صورة منه موقعا عليها من أمين الجرك أو من ينوب عنه إلى السلطة القضائية إذا كان المتهم أجنبيا أو إلى الحكومة المحلية إذا كان وطنيا والفقرة السادسة التي تقول : إذا لم يرفع المتهم معارضة ولم يعلنها للجرك في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الحكومة المتضمنة إليها يصبح القرار نهائيا ولا يقبل الطعن فيه بأي وجه من الوجوه ، هذا النص غامض في مبادئه إذ كيف يتصور العقل أن المشرع أراد سقوط حق المتهم في المعارضة في القرار الصادر ضده دون أن يشترط عليه إصداره ذلك بأن أساس الفكرة في سقوط الحق déchéance هو اقتراف الإهمال من جانب من شرع الحق لمصلحته ( راجع تعريف سقوط الحق في كتاب المرافعات المدنية لسير

جارسون جزء ٢ صفحة ١١٤ ) la perte d'un droit faute d'avoir exercé dans le temps prescrit par la loi). ومن البديهي أن لا إهمال إلا إذا اقترن بالعلم فإذا اتسم العلم اتقى تصور الإهمال

و بما انه ما يزيد النص سالف الذكر غروضا ان الفقرة الخامسة من المادة ٣٣ من اللائحة الجزرية التي قضت بإرسال صورة القرار إلى الحكومة التي يقضى إليها المتهم قد ألغيت بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٨٩ الصادر في ١٠/١١/٤٨

تكون قد قدمت في الميعاد القانوني ومن ثم يتمين رفض الدفع بعدم قبولها	قاصراً أو غامضاً يتبع التناحي مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدل والانصاف
وبما ان المحكمة لم تسمع دفاع الطرفين في موضوع النزاع فيتعين فتح باب المرافعة لهذا السبب	وبما ان المدالة تقتضي ألا يسرى ميعاد الطعن في قرار اللجنة الجزئية إلا من الوقت الذي يعلم فيه الطاعن بصدوره بطريقة رسمية وما دام أنه لم يثبت للمحكمة أن الطاعن قد أعلن بالقرار الهم إلا بقوله إنه أعلن في ١٧/١١/٤٩
( قضية رؤوف أنيس ساويرس ضد مدير جرك الطاهرة وآخرين رقم ١٥٣ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة القاضي ساي ناصر ) .	ولما يمض من هذا الوقت حتى رفع المعارضة في ١٩٤٩/١١/٣٠ خمسة عشر يوماً فان المعارضة

## قضاة المحاكم الشرعية

( قضاء الجرح )

٥٥٨

محكمة عابدين الجزئية

٣١ مايو سنة ١٩٥٠

جميعات خيرية . القانون ٤٩ لسنة ١٩٤٥ . مقرها .  
وجوه . أدبية . للميز بينها وبين مقر الجمعية الخيرية .  
القانون ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ . تعريف النادى . معارضة  
الحفاظ . شروطها . عدم استيفائها شكلا . أثره .  
رفاعة القضاء .

المبادئ القانونية

١ - ينص القانون ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الصادر بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية على أن يكون لكل جمعية خيرية أو مؤسسة اجتماعية مقر في المملكة المصرية وعلى أن يكون هذا المقر تابعا تودع فيه جميع الأوراق والوثائق والمكاتبات الخاصة بها . كما اشترط القانون المدنى فى المادة ٤٥ فى إنشاء الجمعية أن يشتمل نظام الجمعية على البيانات الموضحة فى المادة ٥٥ منه وأولها اسم الجمعية والغرض منها ومركز إدارتها ولذلك ليس فى اتخاذ الجمعية مقراً لها خروج عن طبيعة الأحوال بل أن ذلك ما يستوجه طبيعة الأحوال ونصوص القوانين . ولا يمكن عدم مقر الجمعية ناديا الا ان استوفى طبيعة الاندية .

٢ - ليس فى طلب مدير الجمعية الخيرية الترخيص له بجعل المقر ناديا ما ينفى صفة الواقع وهو ما يبنى عليه وحده اعتبار هذا المقر ناديا يسرى عليه قانون الاندية لأن المسئولية الجنائية لا تقرر على الناس باقرارات يكتسبونها وإنما تقرر بثبوت وقوع المخالفات منهم بالفعل وهو الأمر الذى تتيحه المحكمة من الأوراق والتحقيقات .

٣ - لم يضع القانون ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ الصادر بشأن الاندية تعريفا للاندية فيجب عملا بالمادة الأولى من القانون المدنى الى العرف الذى مقتضاه أن النادى مكان يتخذ لاجتماع أعضائه للتسلية بأنواعها سواء أكان ذلك عن طريق الالعاب الرياضية أو الالعاب البسيطة أو العاب القمار ويقدم الأعضاء فيه ما يطلبون من مشروبات سواء أكانت روحية أو منشطة ساخنة أو باردة أو بعض المأكولات فتى انعدم شئ من ذلك فلا يمكن أن يعد المكان ناديا .

٤ - نصت المادة السادسة من الاندية على أن للحافظ أو المدير حق المعارضة فى فتح النادى أو نقله استنادا الى أحد الاسباب المبينة فيها وأوجب المادة ٢/٥ ان تكون المعارضة مسببة والحكمة التشريعية من هذا

أثبت المحقق أنه انتقل إلى نادى اتحاد أسبوط فأتضح له أن المدير المشول هو الدكتور عثمان خليل الأستاذ بكلية الحقوق وعلم من موظفى النادى أنه لا يحضر النادى إلا فى حالة الاجتماعات بالنادى لأنه عضو الإدارة المنتدب لإدارته . وبعد بضعة أيام انتقل المحقق إلى مكتبه حيث سأله فقرر أنه سكرتير علم الاتحاد باعتباره جمعية خيرية وأنه عندما صدر قانون النوادى الجديد من أحد رجال البوليس بمقر الاتحاد وطالب بتقديم بيانات عن أسماء الموظفين والأعضاء بالاتحاد قدم هذا البيان على اعتبار أنه لم يكن لديه مانع من تقديم أى بيانات تطلبها الإدارة وأن مقر الاتحاد لا ينطبق عليه قانون النوادى لأنه جمعية خيرية مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية ومقرر لها أمانة سنوية منها قدرها خمسون جنيا وانها هى التى نادى بفكرة إنشاء جامعة محمد على بأسبوط حتى تحققت الفكرة وانها كجمعية لا تستطيع أن تهيم فى عرض الطريق كتر جمعيات الشبان المسلمين والمسيحيين والجمعية الخيرية الإسلامية وغيرها وأن الأغراض التى انشئت من أجلها الجمعية تلخص فى خدمة أبناء مديرية أسبوط الذين يحضرون إلى القاهرة ليلتحقوا بالجامعات فتعمل على توجيههم خلقيا وعلما وتنظم لهم محاضرات تلقى بالنظام بواسطة كبار رجال الفكر فى مصر كآهوم بالمطالبة بالإصلاحات العلية وغيرها الخاصة بمديرية أسبوط وأنه لا يوجد فى مقر الاتحاد أى لية من ألعاب التسلية لزواره .

د وحيد انت التهم قدم بملف الدعوى الأوراق الآتية :

أولا : شهادة مؤرخة ٢٣ مارس سنة ١٩٤٦ موقعا عليها من وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية

النص أن الشارع يرمى الى المحافظة على حقوق الناس وحررياتهم دون أن يجعل من جهات الادارة سلطات مطلقة فى التداخل فيها بدون اسباب ظاهرة وذلك انساقا مع أحكام الباب الثانى من الدستور وحتى تكون اسباب الرضى خاضعة فى بحثها وتقديرها لرقابة القضاء .

٥ - ليس فى مجرد الإشارة الى الفقرتين التين بنى المحافظ معارضته فى فتح النادى على مخالفتها تسيب قانونى بالمعنى المقصود بالتسيب حسبا جرى عليه الحال فى تسيب القرارات والأوامر وإذلك تكون مثل هذه المعارضة غير مستوفاة شكلا .

### المحكم

د حيث انت النيابة اتهمت التهم بأنه فى ١٣ ابريل ١٩٥٠ بناية قسم عابدين اذار ناديا بدون ترخيص وطلب عقابه عملا بالمادتين ٥ و ٢٢ من القانون ١٥٢ لسنة ١٩٤٩

د وحيث ان الثابت بمحضر البوليس المؤرخ ١٣ ابريل سنة ١٩٥٠ الذى حرره اليوزباشى مصطفى سامى عثمان معاون مكتب حماية الآداب ان نادى اتحاد اسبوط من الاندية المدرجة بمكتب الآداب وله دوسيه رقم ٢٥٤ وانه سبق أن اخطر هذا النادى بطلب الترخيص بفتح طبقا للمادتين ١٥٢ و ٢١ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ وعارضت المحافظة فى فتحه واخطر النادى بذلك وانه فى تاريخ تحرير المحضر مر على هذا النادى فوجده مفتوحا وبدخله بعض الأشخاص ثم

تشرفت بزيارة اتحاد أبناء أسبوط كتبت لسعادة مدير جامعة فؤاد الأول لينظر في انشاء فروع لبعض كليات الجامعة بمدينة أسبوط لتكون هذه الفروع نواة لجامعة أسبوط المستقلة وقد تناول سعادة مدير الجامعة مع حضرات عمداء الجامعة في هذا الأمر وتم الاتفاق من تاريخه على انشاء فرع لكلية الحقوق وآخر لكلية التجارة .... الخ.

ثانياً: خطاباً من مدير أسبوط إلى المهتم مؤرخاً ٢٤ نوفمبر ١٩٤٩ يشكره فيه لما بذله من جهود موقفة تكفلت بالاجماع التام واستحدثت الثناء والاعجاب بمناسبة خلة انتهاء خلة ارساء الحجر الاساسى لجامعة محمد على بمدينة أسبوط يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٤٩ التي فضل حضرة صاحب الجلالة الملك فأناوب فيها حضرة صاحب السمو الأمير عبد المنعم لتشريفها .

وحيث انه تبين بما سلف ذكره أن اتحاد أسبوط جمعية خيرية تألفت طبقاً لنصوص المادة ١ من القانون رقم ٤٩ الصادر في ١٢ يوليو سنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والتبرع للوجوه الخيرية والتي عرفتها الجمعيات بأنها « كل جماعة من الأفراد تسعى إلى تحقيق غرض من أغراض البر سواء أكان ذلك عن طريق المعاونة المادية أو المعنوية. » وقد تقدم الاتحاد إلى وزارة الشؤون الاجتماعية يطلب تسجيلها وتم تسجيلها في ١٩٤٦/٣/٢٣ وسارت وزارة الشؤون الاجتماعية مشرفة من الوجهة المالية عليها وعلى حساباتها حسب نص المادة الثامنة من القانون المذكور ولا تزال الجمعية قائمة بأغراضها وقررت لها مصلحة الخدمات الاجتماعية معونة مالية

تضمن أنه طبقاً لاحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية قد تم تسجيل « اتحاد أسبوط » تحت رقم ٢٣١ القاهرة .

ثانياً : قانون الاتحاد وتأسيسه .

ثالثاً : خطاباً مؤرخاً ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٠ صادر من المدير العام لمصلحة الخدمات الاجتماعية إلى السكرتير اتحاد أسبوط يفيد ارسال إذن صرف بمبلغ ٨٩٥ م و ٤٩ ج على خزينة المالية وذلك قيمة الاعانة التي قررتاها الوزارة للجمعية عن عام ٤٩ - ٩٥٠

رابعاً : خطاباً عاملاً مؤرخاً ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٨ مرقفاً به إذن صرف بمبلغ ٨٩٥ م و ٤٩ ج أعانة الجمعية عن سنة ٤٧ - ٩٤٨

خامساً : مراسلات متبادلة بين الاتحاد وبين مصلحة الخدمات الاجتماعية بشأن طلب صور الحساب الختامي والميزانية العمومية للاتحاد .

سادساً : خطابات ثلاثة مؤرخة ٢٤ ابريل سنة ١٩٤٩ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ و ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ صادرة إلى المهتم بالتوالى من محافظ العاصمة وسعادة أحمد على علوبه باشا وفضيلة شيخ معهد فؤاد الأول الذين تضمن قبولهم بالشكر عضوية الاتحاد الشرقية .

سابعاً : قصاصة من جريدة الاساس الصادرة

في ١٧ فبراير ١٩٤٨ بها ملخص ما دار بمجلس الشيوخ ومن ذلك ان معالي وزير الصحة قد ناب عن معالي وزير المعارف في الرد على السؤال الموجه من اللواء حسن عبد الوهاب باشا عن انشاء جامعة فائقة بأسبوط فقال « عقب ان

على محضر البوليس أعلته لمكتب حماية الآداب تعرض أقوال المتهم على محرر المحضر للأفادة عما إذا كان المكان الذي يشغله اتحاد أسبوط هو مقر للاتحاد كما قرر المتهم أم ناد كما طلبت لإرفاق صورة من طلب الترخيص بإدارة النادي والرد عليه لحرر محرر المحضر محضراً مؤرخاً ١٢ فبراير سنة ١٩٥٠ كل ما أثبت فيه أن هذا المقر عبارة عن ناد كما اتضح له من معاينته وحالته التي وجده عليها وأرفق صورة الاخطار المقدم من سكرتير علم النادي ومديره المحفوظ بملف النادي بالمحافظة .

« وحيث انه تبين للمحكمة من الاطلاع على صورة هذا الاخطار أنه مؤرخ ١٤ يونيه سنة ١٩٤٩ ومقدم إلى رئيس فرقة ب من المتهم ومبين به صناعته وعمل إقامته وجنسيته وسنه وقد وضع لإسمه قرين كلمة « مدير النادي » وأن نوع النادي والغرض الاجتماعي الذي يسعى لتحقيقه انه ناد اجتماعي مما في يسمى لخدمة أبناء مديرية اسبوط مادياً واجتماعياً وأدياوانه برقم ١٠ بشارع علوى بمصر بالدور الثاني وعدد غرفه خمسة وصالة ودورة مياه واسم مالك العقار وعمل اقامته وجنسيته وموقع عليه من المتهم باعتباره سكرتير النادي ومديره ومعه الدكتور محمود محمد محفوظ باعتباره أميناً للصندوق . وقد جاء بذييل هذه الصورة أن المحافظة عارضت في فتح هذا النادي طبقاً للفقرتين الثانية والرابعة من المادة السادسة من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٩ وأعلن في الموعد المحدد .

« وحيث ان المتهم علل هدمه هذا الطلب

بقدرها خمسون جنها سنوياً تصرفها لها حتى سنة ١٩٥٠ الحالية .

« وحيث ان المادة ٤ من القانون المذكور نصت على ان يكون لكل جمعية خيرية أو مؤسسة اجتماعية مقر في المملكة المصرية كما أن المادة ١٠ نصت على انه يجب ان يكون لها مقر ثابت توجد فيه جميع الأوراق والوثائق والمكاتب الخاصة بها .

« وحيث ان القانون المدني قد عرف الجمعية بأنها جماعة ذات صفة دائمة مكونة من عدة أشخاص طوعية أو اعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادي ( المادة ٥٤ ) كما اشترط في إنشاء الجمعية أن يوضع لها نظام مكتوب وأن يشتمل نظامها على البيانات الموضحة في المادة ٥٥ وأولها اسم الجمعية والغرض منها ومركز إدارتها . « وحيث انه لذلك فليس في اتخاذ الجمعية مقراً لها خروج عن طبيعة الأحوال ونصوص القانونين بل يغير استيفاء ذلك تكون الجمعية مشوبة ولا يكون تنظيمها مسيراً لما اقتضته القانونين .

« وحيث انه متى قرر ذلك فإن الواضح من الأوراق المقدمة من المتهم وبالأخص الرسائل الواردة اليه من وزارة الشؤون الاجتماعية المؤرخة ما بين سنة ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ان الجمعية اتخذت مقراً برقم ١٠ بشارع علوى وقد جاءت تلك الرسائل جميعاً متوترة بهذا العنوان . فذلك يتضمن إقرار وزارة الشؤون الاجتماعية باتخاذ الجمعية هذا المكان مقراً لها تخاطب فيه .

« وحيث ان النيابة العمومية بعد أن اطلمت

أجرتها أن الشقة رقم ٥ بالعارة رقم ١٠ بشارع  
علوى موضوع عليها لافتة تخمسة عنوانها  
« اتحاد أسبوط » ، وأنها مكونة من خمس غرف  
أحداها لمكتبة والأخرى غرفة مكتب وغرفتان  
للجلوس وغرفة مستقلة كمخزن وليس بهذه  
الشقة موائل أو أدوات ألعاب رياضية أو ألعاب

تسلية من أي نوع كان كما أنه لا يوجد بملحقات  
هذا المسكن ما يدل على تقديم مشروبات  
أو ما كولات بأي نوع مما يكون عادة في الأندية  
كما أنه قد تبين أن الذي يقوم بالخدمة فيه  
خادم واحد وأنه لا يفتحه إلا بعد عصر كل يوم.  
« وحيث أنه لذلك لا تستطيع المحكمة أن

تعتمد أدنى اعتماد على ما قرره معاون مكتب  
الأدب بمحضرة المؤرخ ١٢ مايو سنة ١٩٥٠ من  
أن « هذا المقر عبارة عن ناد كما اتضح ذلك من  
معاينة وحالة التي وجد عليها » ولا على ما جاء  
بالمحضرة المؤرخ ١٣ أبريل سنة ١٩٥٠ من أن  
المكان وجد مفتوحا وبدخله بعض  
الأشخاص » .

« وحيث أن القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩  
الصادر بشأن الأندية لم يضع تعريفا للأندية .

« وحيث أن المادة الأولى من القانون المدني  
تقضي بأنه إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه  
حكم القاضي بمقتضى العرف فإذا لم يوجد فبمبادئ  
الشريعة الإسلامية فإذا لم توجد فبمقتضى القانون  
الطبيعي وقواعد العدالة .

« وحيث أن العرف المعروف أن النادي  
مكان يتخذ لاجتماع أعضائه لقتلية بأنواعها سواء  
أكان ذلك عن طريق الألعاب الرياضية

بقوله في التحقيقات أن أحد رجال البوليس مر  
على مقر الاتحاد وطالب بتقديم هذا البيان  
ققدمه باعتباره لم يكن لديه مانع من تقديم أي  
بيان تطلبه الإدارة ورغم معرفته بأنه كجمعية  
خيرية لا تطبق عليه صفه النوادي بمقتضى  
المقصور بقانون النوادي .

« وحيث أن المحكمة لا ترى في تقديم هذا  
الطلب ما يقوم وحده بنتيجة عن شيء يغير من الأمر  
الواقع الثابت فإن المسؤولية الجنائية لا تقرر على  
الناس بأقرارات يكتبونها وإنما تقرر بثبوت  
وقوع المخالفات منهم بالفعل وهو الأمر الذي  
تحققه هذه المحكمة وتبين من الأوراق والتحقيقات .

« وحيث أنه فوق ذلك فإن التحليل الذي  
علل به المتهم تقديمه هذا الاخطار سائق ومقبول .

« وحيث أن المحكمة ناقشت المتهم بالجلسة  
فما جاء بنص الفقرة ( و ) من المادة الثانية من  
قانون الاتحاد المقدم منه من أن ضمن أغراض  
الاتحاد إنشاء ناد بالقاهرة والعواصم التي يكون  
للإتحاد فروع فيها قرر أن هذا الغرض لم تمكن  
الجمعية من تحقيقه لعدم وجود مال للجمعية يكفي .

« وحيث أنه لذلك كله لا ترى المحكمة الاعتماد  
على هذا الاخطار في إثبات واقعة مادية هي قيام  
ناد بالفعل أو عدم قيامه .

« وحيث أن المحكمة رأت أنه قصور محضرى  
البوليس عن إضاح مثل هذا الأمر رغم استيضاح  
النيابة فيه أن تقرر بالانتقال إلى المكان موضوع  
الدعوى لمعاينته وقد تمت المعاينة على الوجه المبين  
بمحضر الجلسة .

« وحيث أنه تبين للمحكمة من المعاينة التي



المقصود بالتسبب كما جرى عليه الحال في تسبب القرارات والأوامر — غير أنه لو عدت هذه الإشارة تسيباً من الوجهة الجدلية فانه بالرجوع إلى الفقرتين الثانية والرابعة من المادة السادسة

ومقارنتهما بقانون الاتحاد والابلاغ المقدمين ترى المحكمة أولاً : ان الفقرة الثانية تقتضي مخالفة لائحة النظام الأساسي للنادي للقانون أو النظام العام أو الآداب وهذا ما ترى المحكمة انه متف انتفاء كلياً سيما وانه مصدق عليه من وزارة الشؤون الاجتماعية كما ذكر . وثانياً : ان الفقرة الرابعة تقتضي استيفاء الابلاغ للشروط المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة وهذا الابلاغ فضلاً عن انه غير واجب على الجمعيات الخيرية فان الظاهر من صورة الابلاغ المرفقة بالأوراق ان المتهم قدم للبوليس ما يتطلبه من بيانات كما أن لائحة الاتحاد المقدمة تضمنت جميع البيانات التي تتطلبها المادة الثالثة .

« وحيث انه لذلك ترى المحكمة أن المعارضة المقدمة من المحافظ غير مستوفاة شكلاً ولا مبنية على أسباب صحيحة موضوعاً وفضلاً عن ذلك فقد وضع للمحكمة من المراجعة ومن الأوراق صحة ما ذهب إليه المتهم من أن مقر الاتحاد لا يمكن وصفه بأنه ناد قانوناً .

« وحيث انه لذلك تكون المواد المطلوب تطبيقها غير منطبقة قانوناً .

« وحيث انه متى ثبت ما تقدم كله تعين الحكم بإبراء المتهم عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات .

( قضية النيابة ضد الدكتور عثمان خليل عثمت رقم ٢٥٧٢ سنة ١٩٥٠ ثلاثة حضرة القاضي محمد حماد الحبيبي وحضور حضرة الأستاذ محمد طروق واتب وكيل النيابة ) .

أو بالألعاب البسيطة أو ألعاب القمار ويقدم للأعضاء فيه ما يطلبون من مشروعات سواء أكانت روحية أو منمنمة ساخنة أو باردة أو بعض المأكولات .

« وحيث انه متى انعدم شيء من ذلك فلا يمكن أن يعد مقر الجمعية المشتمل على مكتبة وغرفتين لجلوس أعضائها وزوارهم نادياً بأي حال وإلا لا ينطبق هذا الوصف على كل مقر مقترح بجمعية من جمعيات البر والخير .

« وحيث انه غير ما تقدم — فان قانون الأندية قد ألزم الأندية القائمة عند العمل به بطلب الترخيص خلال شهرين من تاريخ العمل به ( المادة ٢١ مه ) وقد نصت المادة السادسة على أن للمحافظ أو للدبرحق المعارضة في فتح النادي أو قله استناداً إلى أحد الأسباب المبينة بها .

« وحيث ان كل ما جاء بالأوراق ان المحافظة عارضت في فتح هذا النادي طبقاً للفقرتين الثانية والرابعة من المادة المذكورة .

« وحيث ان المادة ٥ / ٢ من هذا القانون توجب ان تكون المعارضة مسببة .

« وحيث ان المحكمة التشريعية من هذا النص واضحة في أن الشارع يرمي إلى المحافظة على حقوق الناس وحررياتهم دون أن يجعل من جهات الإدارة سلطات مطلقة في التداخل فيها بدون أسباب ظاهرة وذلك انساقاً مع أحكام الباب الثاني من الدستور وحتى تكون أسباب الرفض خاضعة في بحثها وتقريرها لرقابة القضاء .

« وحيث ان المحكمة — وإن كانت لا ترى في مجرد القول في المعارضة طبقاً للفقرتين الثانية والرابعة من المادة السادسة تسيباً قانونياً بالمعنى

## قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية في قانون المرافعات الجديدة

للدكتور رمزي سيف

أستاذ قانون المرافعات بكلية الحقوق بجامعة طرواق الأولى

— ٥ —

### الفصل الثالث

#### الأموال التي يجوز التنفيذ عليها

لا يمكن لامكان إجراء التنفيذ الجبري أن يكون يد طالب التنفيذ سند تنفيذي، وأن يكون التنفيذ اقتضاء لحق توافرت فيه الشروط التي يتطلبها القانون، وإنما يجب ألا يكون المال المراد التنفيذ عليه من الأموال التي منع المشرع التنفيذ عليها.

ويحسن قبل بيان الأموال التي لا يجوز التنفيذ عليها أن نشير إلى بعض القواعد العامة التي يقوم عليها نظام التنفيذ في القانون المصري، من حيث الأموال التي يجوز التنفيذ عليها، وأهم هذه القواعد أربع:

٩١- القاعدة الأولى. إن الأصل أن جميع أموال المدين ضامنة للوفاء بديونه، ويبقى على ذلك أن الأصل هو جواز التنفيذ على كل أموال المدين وأن الاستثناء هو عدم جواز التنفيذ عليها فليس على الدائن المنفذ أن يثبت أن الأموال الحاصل التنفيذ عليها مما يجوز التنفيذ عليه، وإنما على من يدعى أن التنفيذ على مال معين غير جائز أن يقيم الدليل على أن هذا المال من الأموال التي منع المشرع التنفيذ عليها. وهذه القاعدة مستفادة من نص القانون المدني على أن أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه، (م ٢٣٤قرة أولى من التقيين المدني الجديد).

٩٢- القاعدة الثانية. الأصل أن الدائن حر في أن يختار ما يشاء من أموال المدين

لإجراء التنفيذ عليه ، فله أن يبدأ بالتنفيذ على المقار قبل المتقول وأن يبدأ بمال ولو كان التنفيذ عليه أكثر كلفة على المدين من التنفيذ على غيره (١)

٩٣- القاعدة الثالثة. - ينبنى على القاعدة المتقدمة أنه لا يشترط التسايب بين قيمة دين الدائن المنفذ وبين قيمة المال الحاصل للتنفيذ عليه ، وأن الدائن بدين مهما صغرت قيمته أن ينفذ على أى مال للمدين مهما كبرت قيمته ، وأساس هذه القاعدة أن شروع الدائن في التنفيذ على مال من أموال المدين لا يمنع غيره من دائتي المدين من التدخل في التنفيذ والاشتراك في قسمة ثمن المال الذى حصل التنفيذ عليه ، كما أنه لا يعطى للدائن السابق في التنفيذ امتيازاً على غيره من الدائنين المنفذين الآخرين ، ولذلك لم يكن من المقبول أن يشترط المشرع التسايب بين قيمة دين الدائن المنفذ وبين قيمة المال الحاصل للتنفيذ عليه مادام لكل دائن آخر أن يتدخل في التنفيذ ، وأن يشترك مع الدائن الذى شرع في التنفيذ أولاً ، على قدم المساواة ، في قسمة ثمن العين الحاصل التنفيذ عليها (٢) وإذا كانت القاعدة المتقدمة قد اقتضتها رعاية مصلحة الدائن المنفذ في الحصول على كامل دينه ، فقد حاول المشرع أن يخفف من وطأتها على المدين بوسائل شتى تختلف باختلاف طرق التنفيذ ، وأهم هذه الوسائل الكف عن البيع في حجز المتقول (م ٥٣٤ من قانون المرافعات الجديد ) ، والإيداع مع التخصيص في حجز ما للمدين لدى الغير (م ٥٥٩ ، ٥٦٠) ، ونظام وقف إجراءات التنفيذ بالنسبة لبعض العقارات في التنفيذ على المقار (٦٤٥) .

٩٤- القاعدة الرابعة. - إذا كان الأصل أن الدائن حر في أن يبدأ بالتنفيذ على ما يشاء من أموال مدينه ، فقد قيد القانون الجديد حريته هذه في حالة ما إذا كان للدائن ضمان خاص على بعض أموال المدين ، فتمنع من التنفيذ على أمواله الأخرى غير ما خصص لوفاء حق الدائن إلا إذا كان ما خصص لوفاء به غير كاف ، وعندئذ يكون التنفيذ على غير ما خصص بأمر على عريضة من قاضى الأمور الوقفية (م ٤٨٩) (٣) ، ويستوى أن يكون عدم الكفاية قائماً وقت نشوء الدين أو أن يكون طارئاً فيما بعد .

(١) لم يأخذ المشرع بما اقترحه واضع القانون الدنى الجديد من ضرورة البدء بالتنفيذ على المال الذى يكون التنفيذ عليه أقل كلفة على الدين ، ومقتضى الاقتراح التقدم للزام الدائن في النسب ، بالبدء بالتنفيذ على المتقول ، راجع نص المادة ٢٥٦ - ٢ من مشروع القانون المدنى المقدم للبرلمان في سنة ١٩٤٨ ونص المادة ٢٢٠٦ من القانون المدنى الفرنسى .

(٢) وإنما لا ينبغى هنا جواز تمييز بعض الدائنين على البعض الآخر لسبب آخر غير الأسبقية في التنفيذ كصأن يكون دين البعض ممتازاً ودين البعض الآخر عادياً ( راجع المادة ٢٣٤ من القانون المدنى ) .

(٣) ورد هنا 'نص' في مشروع القانون المدنى المقدم من الحكومة ثم روى عنه من مشروع القانون المدنى والنص عليه في قانون المرافعات . ولهاذا النص نظير في التشريعات الأجنبية ( راجع المادة ٢٢٠٩ من القانون المدنى الفرنسى والمادة ٢٠٨٠ من القانون المدنى الإيطالى ) .

وعلة هذا القيد أنه وإن كان يحسد من حرية الدائن فهو لا يضر بمصلحته ، إذ المقول أنه ما دام للدائن ضمان خاص على مال للدين يكفي للوفاء بالدين فلا محل للتنفيذ على مال آخر ومراحة الدائنين المعادين مزاحة غير مشروعة .

وتطبيقاً للقاعدة المتقدمة ، إذا أراد دائن مرتين ، سواء كان الرهن مقررأ على منقول أو عقار ، أن ينفذ على غير المال المقرر عليه الرهن فلا يجوز له ذلك إلا إذا كان المال المرهون لا يكفي للوفاء بدينه ، بشرط الحصول على إذن بالتنفيذ من قاضي الأمور الوقفية ، والحكمة من الاذن هي ضمان التأكد من عدم كفاية المال المخصص للوفاء بدين طالب التنفيذ .

على أنه من المفهوم أن لا حاجة إلى إذن قاضي الأمور الوقفية في حالة ما إذا بدأ الدائن المنفذ بالتنفيذ على المال المخصص ولم يف التمن المحصل من التنفيذ للوفاء بكل الدين ، لانتفاء الحكمة التي تبرر الاذن ، بقيام الدليل على عدم كفاية المال المخصص للوفاء بدين طالب التنفيذ ، فاستئذان قاضي الأمور الوقفية إنما يكون في حالة ما إذا أريد البدء بالتنفيذ على مال غير المال المخصص للوفاء بدين طالب التنفيذ ، وقد تكون الدائن مصلحة في ذلك كما إذا كان دائناً مرتين متأخراً في الترتيب بحيث أنه إذا بدأ بالتنفيذ على المال المخصص فلا يحتمل أن ينال من ثمن العين المرهونة نصيباً يكفي للوفاء بدينه .

٩٥ - يباه الاموال التي لا يجوز التنفيذ عليها : لم ينص قانون المرافعات على كل الاموال التي منع المشرع التنفيذ عليها وانما نص فقط على بعضها ، ونصت على البعض الآخر التشريعات الخاصة ، وذلك لانصال فكرة عدم جواز التنفيذ بالأغراض التي استهدفتها هذه التشريعات ، وإلى هنا أشارت المادة ٤٩ من قانون المرافعات الجديد بقولها ان العمل بالاحكام الواردة في نصوصه لا يخل بالقواعد المقررة أو التي تقرر في القوانين الخاصة بشأن عدم جواز الحجز أو التنفيذ أو التنازل .

٩٦ - ويرجع عدم جواز التنفيذ على الاموال التي منع المشرع التنفيذ عليها الى فكرتين : الأولى : أن بعض الاموال لا يجوز بيعها ولا التنازل عنها ولذلك لا يجوز التنفيذ عليها لأن التنفيذ ينتهي في الغالب ببيع المال .

الثانية : ان المنع من التنفيذ قصد به تحقيق أغراض خاصة ، اقتصاية أو مالية أو اجتماعية أو انسانية ، وعدم جواز التنفيذ تحقيقاً لهذه الاغراض يرجع في بعض الحالات لإرادة الأفراد التي يقرها المشرع ، ويرجع في بعض الحالات الأخرى الى إرادة المشرع نفسه ، ولذلك يمكن تقسيم الاموال التي لا يجوز التنفيذ عليها الى ثلاث طوائف .

(١) الاموال التي لا يجوز التنفيذ عليها لعدم جواز التنازل عنها أو بيعها .

(٢) الأموال التي يرجع عدم جواز التنفيذ عليها لإرادة الأفراد .

(٣) الأموال التي لا يرجع عدم جواز التنفيذ عليها لإدارة المشرع .

٩ - الأموال التي لا يجوز التنفيذ عليها لعدم جواز التنازل عنها أو بيعها .

٩٧ - (١) الحقوق المتصلة بشخص المبرم : أخرج المشرع هذه الحقوق من الضمان العام الذي للدائنين على أموال مدينهم بنصه على أن للدائن أن يستعمل حقوق مدينة إلا ما كان منها متصلاً بشخصه خاصة<sup>(١)</sup> لأن هذه الحقوق روعي في تقريرها حاجات صاحب الشخصية ولذلك لا يجوز التنازل عنها أو بيعها لغيره فهي كالرداء المفصل خصيصاً لشخص معين لا يصلح لغيره ، ومثل هذه الحقوق حق الاستعمال وحق السكنى<sup>(٢)</sup> وتذاكر الاشتراك في السلك الحديدية والقرام ونحوها والشهادات الدراسية<sup>(٣)</sup>

٩٨ - (٢) المراسلات الخاصة : يعتبر الخطاب بتمام إرساله ملكاً للمرسل إليه ولكن لا يجوز اطلاع الغير عليه أو نشره بغير إذن مرسله ، لذلك لا يجوز لدائني المرسل إليه أن ينفذوا عليه بغير إذن مرسله ، وإذا كان لا يوجد نص قانوني يمنع من التنفيذ على المراسلات الخاصة فإن هذا المنع تنفيذه المحافظة على الآداب العامة التي قد تأذي من إذاعة ونشر ما تضمنته المراسلات الخاصة من أسرار<sup>(٤)</sup> .

٩٩ - (٣) حق الملكية المعنوية : تشمل الملكية المعنوية الملكية الصناعية والأدبية والفنية ، والعلمية . أما حق الملكية الصناعية ويقصد به ملكية إجازات الاختراع فيجوز التنفيذ عليه . أما الملكية الأدبية ، والفنية ، والعلمية ويقصد بها حق المؤلف في طبع ونشر نتاج تفكيره فيختلف حكمها باختلاف ما إذا كان المؤلف لم يسبق نشره ، وفي هذه الحالة لا يجوز التنفيذ ، أو كان قد سبق نشره وفي هذه الحالة يجوز التنفيذ بأعادة طبع المؤلف ونشره ، ما لم يكن للدين اعتراض مقبول من الناحية العلمية أو الأدبية على إعادة الطبع إذا كان في إعادة الطبع إساءة لسمعة المؤلف العلمية ، أو الأدبية ، أو الفنية<sup>(٥)</sup> .

(١) راجع المادة ٢٣٥ من القانون المدني الجديد .

(٢) راجع المادة ٩٩٨ من القانون المدني الجديد .

(٣) إن عدم جواز الجز على حق الاستعمال مقصور على الحق فيه فلا يشمل الآثار الناتجة من الاستعمال ما لم يمنع عليها لسبب آخر غير كونها ناتجة من الانتفاع بحق لا يجوز الجز عليه - راجع سيزار برى صفحة ٣٥ .

(٤) راجع سيزار برى ص ٣٤ وكيش بند ٣٩ .

(٥) ولكن لاتزاع في جواز الجز على النسخ التي يكون للوالم قد سلمها الناشر لبيعها كما يجوز الجز تحت يده على ثمنها - راجع سيزار برى بند ٣٨ ، وكيش بند ٤٠ .

١٠٠ - (٤) أعيان الموقوف : لا يجوز التنفيذ على أعيان الوقف مادامت موقوفة لأن الأعيان الموقوفة تعتبر محبوسة ما بقي الوقف ، فإذا كان الوقف قد حصل لإضرار بدائتي الوقف فلم أن يطلوا الوقف فإذا أبطل جاز التنفيذ على الأعيان (١)

١٠١ - (٥) حقوق الارتفاق والحقوق العينية المنجزة : لا يجوز التنفيذ على حقوق الارتفاق مستقلة عن العقارات المرتفعة ، ولا يجوز التنفيذ على الحقوق العينية التبعية كحق الرهن والامتياز مستقلة عن الحقوق الأصلية التي تتبعها ، لأن هذه الحقوق وإن كانت تدخل ضمن ضمان العام إلا أنه لا يمكن بيعها بالمراد لفلة عدد من يمكن دخولهم كثرين في المزاد بما ينعدم معه التراسم بين المشتريين ، وهو أهم مزايا البيع بالمزاد ، فشرى حق الارتفاق يجب أن يكون مالكا لعقار مجاور للعقار المرتفق به يستفيد عقاره من حق الارتفاق وقد لا يوجد ، كما أن مشري الرهن أو الامتياز يجب أن يكون ذاتا للدين في حاجة إلى ضمان لتأمين دينه وقد لا يوجد (٢) .

١٠٢ - (٦) الأموال العامة لقرونة وفرونها : لا يجوز التنفيذ على الأموال العامة التي للدولة أو التي للأشخاص الاعتبارية العامة ، عقارات كانت أو منقولات لأن هذه الأموال لا يجوز التصرف فيها ولا يجوز تملكها مادامت محفوظة بصفتها العامة بتخصيصها للنفعة العامة ، أما أموال الدولة الخاصة فيجوز التصرف فيها كما يجوز تملكها ولذلك فليس ثمة ما يمنع من التنفيذ عليها لهذا الاعتبار . ومع ذلك فن المقرر أنه لا يجوز التنفيذ بالحجز والبيع على الأموال الخاصة للدولة لما هو معلوم من أن الدولة موثوق بيسارها ، فضلا عن تعارض الحجز والبيع مع قواعد الحسابات العمومية الحكومية ، وبالرغم من عدم وجود نصوص في القانون المصري كما هو الحال في القانون الفرنسي ، يقر هذا المنع فقد جرى العمل في مصر على عدم جواز الحجز على الأملاك الخاصة للدولة (٣)

٢ - الأموال التي يرجع عدم جواز التنفيذ عليها لإرادة الأفراد

١٠٣ - (١) المبالغ والأشياء الموهوبة أو الموصى بها تكون نفقة : تنص المادة ٤٨٦ من قانون المرافعات الجديد على منع الحجز على المبالغ والأشياء الموهوبة أو الموصى بها لتكون نفقة . ويمتنع الحجز سواء كان لدين على الموهوب أو الموصى له سابق على الهبة أو الوصية أو لاحقا لها ، وذلك تحقيقاً لفرض الواهب أو الموصى في أن يصرف الموهوب أو الموصى به في النفقة على الموهوب أو الموصى له . وإنما يجوز الحجز عليها وفاء لدين نفقة سابق أو لاحقا على الهبة أو الوصية ، بشرط ألا يزيد التقدير المحجوز منها على الربع . ودين النفقة الذي يجوز الحجز من أجله على المبالغ والأشياء الموهوبة أو

(١) راجع في التنفيذ على الاستحقاق في الوقف الطائفة الثالثة من الأموال التي لا يجوز التنفيذ عليها .

(٢) راجع كيش بند ٣٠ وسيزار برى بند ٣٦ .

(٣) راجع أبو حيف ٢٨١ .

الموصى بها للنفقة، لا يشمل إلا نفقات الأقارب والأزواج دون الديون الناتجة عن توريد ضروريات الحياة من مأكل وملبس، يدل على ذلك أن المشرع عبر عن هذه الديون بـ « **النفقة المقررة** » وهو تعبير جرى الاصطلاح باستعماله للدلالة على نفقات الأقارب والأزواج (١) وبذلك حسم المشرع الخلاف الذي قام حول تفسير المتصود بتعبير دين النفقة الذي ورد في نصوص القانون القديم (٢).

وقابل نص المادة ٤٨٦ من القانون الجديد نص المادة ٤٣٦ هـ / ٤٩٨ م من القانون القديم وإتما يختلف عنه في أمرين (٣) :

**الاول :** أن القانون القديم لم ينص على جواز حجز المبالغ والأشياء الموهوبة أو الموصى بها للنفقة من أجل دين النفقة وإن كان البعض قد قال بجواز ذلك قياساً على النفقات المحكوم بها (٤).

**الثاني :** أن القانون الجديد نص صراحة على أن الحجز على هذه الأموال لدين نفقة مقررة لا يجوز إلا بقدر الربع ، بينما أباح القانون القديم الحجز لدين نفقة على كل الأموال الموهوبة أو الموصى بها للنفقة (٥) . وحكم القانون الجديد أقرب إلى الممتول ، لأنه إذا كانت حاجة المدين المحكوم به بدين نفقة للمحكوم به لمعيشتة قد حلت المشرع على إجازة التنفيذ على الأموال الموهوبة أو الموصى بها للنفقة ، استثناء من التاعدة العامة التي تقضي بعدم جواز التنفيذ عليها ، فإن حاجة الموهوب أو الموصى له تقضي الإبقاء له على جزء من هذه الأموال للإعناق منه عليه .

١٠٤ - (٢) **المبالغ والأشياء الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عزم جواز الحجز عليها** . منع الشرع بنص المادة ٤٨٧ الحجز على ما يوجب أو يوصى به بشرط عدم جواز الحجز عليه . وشرط عدم جواز الحجز صحيح في عقود التبرعات لأن المتبرع الذي كان في

(١) راجع نص للمادة ٤٣٦ هـ / ٤٩٨ م من القانون القديم .

(٢) راجع نصوص المواد ٤٣٧ هـ / ٤٩٩ م ، ٤٤٥ هـ / ٥١٨ م وراجع في تفصيل هذا الخلاف جلاسون الجزء الرابع ص ١٢٤ وما بعدها وأبو حيف رقم ٣١٢ وهاشم ص ٢ من ١٩٣ وقحة وعبد الفتاح السيد رقم ١٢٩ ، ١٥١ ، وعبد حمد فهي بند ١٥٨ وهاشم ص ٢٠١ من صفحة ١٢٢ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٩١ بجهة التشرع والقضاء سنة ٤ ص ٤٩ .

(٣) نص المادة ٤٣٦ هـ / ٤٩٨ م من القانون القديم لا يجوز وضع الحجز على النفقات المقررة والمربية مؤقتا ولا على المصاريف المحكوم بها قضاء ولا على المبالغ الموهوبة أو الموصى بها للنفقة أو المنتزعة فيها عدم جواز الحجز عليها ولا على غير ذلك من الأشياء التي ينص القانون بعدم حجزها .

(٤) راجع محمد حمد فهي رقم ١٦٣ .

(٥) ورد النص على ذلك في المادة ٤٣٧ هـ / ٤٩٩ م بالنسبة لنفقات المحكوم بها وقبل تطبيقه من باب التماس

على الموهوب والموصى به للنفقة ، محمد حمد فهي بند ١٦٣ .

إمكانه ان يتبرع أو لا يتبرع ، يمكنه أن يتبرع مقيداً تبرعه بأى شرط لا يخالف النظام العام .  
وشرط عدم جواز الحجز على الموهوب أو الموصى به لا يخالف النظام العام وليس لدائى  
الموهوب أو الموصى له أن يتضرروا من ذلك إذ أنهم حينما تعاملوا مع المدين لم يمتدوا  
على ما قد يوجب أو يوصى له (١) . وينفى على ذلك ان هذا الشرط إنما يحتاج به فقط على  
الدائنين السابقين على الية أو الوصية ، ولا يجوز أن يحتاج به على الدائنين اللاحقين ، لأن هؤلاء  
اعتمدوا في معاملاتهم مع المدين في استيفاء ديونهم على كل ثروته الظاهرة وقت التعامل ومنها ما  
هو موهوب أو موصى به له (٢) .

ولما كان شرط عدم جواز الحجز شرطاً مراعى في تقريره شخص الموهوب أو الموصى له  
فإن التمسك به يعتبر من قبيل الحقوق المتصلة بالشخص ، والتي لا تنتقل لذيره ، ولذلك لا يجوز  
لتغير الموهوب أو الموصى له من قول له ملكية الموهوب أو الموصى به كالوارث أن يتمسك  
بشرط عدم جواز الحجز (٣) .

وبقابل نص المادة ٤٨٧ من القانون الجديد نص المادتين ٥٤٣٦ / ٥٤٩٨ ، ٥٤٣٨ / ٥٥٠٠  
من القانون القديم ، ولما يختلف عنه في أمرين ، أغلظهما القانون القديم ، ونص عليهما القانون  
الجديد بنص أخذ فيه بالرأى الغالب فقهاً في تفسير نصوص القانون القديم وهما .

(١) أباح القانون الجديد الحجز على الموهوب أو الموصى به بشرط عدم الحجز لدين نفقة  
مقرر سابق على الية أو الوصية بشرط ألا يزيد القدر المحجوز عن الربع أسوة بالموهوب أو الموصى  
به للنفقة على تقدير أن مشروط عدم الحجز على ما تبرع به إنما قصد بذلك تخصيص ما تبرع به  
لنفقة الموهوب أو الموصى له (٤) .

(٢) نص القانون الجديد على المبالغ والأشياء الموهوبة أو الموصى بها ، فقطع بذلك كل  
شك في جواز شرط عدم الحجز في عقود التبرع إذا كان الموهوب أو الموصى به عقاراً أو منقولاً ،  
وقد كان نص القانون القديم متصوراً على المبالغ الموهوبة أو الموصى بها (٥) .

(١) راجع مختصر كيش ، الطبعة الخامسة سنة ١٩٤٣ ص ٢٨ .

(٢) ينق في هذه المسألة نص القانون الجديد مع نص المادة ٥٤٣٨ / ٥٥٠٠ من القانون القديم .

(٣) راجع مختصر كيش ص ٢٨ ، وبارسونيه ج ٤ بند ٩٠ وأبو هيف بند ٢٩٧ .

(٤) كان من رأى بنى الصراح في ظل القانون القديم جواز الحجز على المبالغ الموهوبة أو الموصى بها  
بشرط عدم الحجز لدين النفقة ولو كان سائماً على الية أو الوصية ، وبني رأيهم أن ما هو محصى للنفقة أولى  
بالحماية مما هو مقرر بعدم حيزه بنى بيان لب عدم حيزه . راجع بارسونيه جزء ٤ رقم ٧١ وأبو هيف  
بند ٢٩٦ .

(٥) راجع نص المادة ٥٤٣٦ / ٥٤٩٨ من القانون القديم ، وراجع بارسونيه ج ٤ رقم ٦٩ وجلاسون  
ج ٤ ص ١٣٤ وكيش رقم ٢٣ ، وأبو هيف رقم ٢٩٥ وقعة وعبد الفتاح البيد رقم ١٨٤ وعبد حامد فهمي  
ص ١٢٧ .



١٠٥ - (٣) الأموال المملوكة بشرط عدم التصرف فيها . لم يرد في قانون المرافعات القديم أو الجديد نص على عدم جواز التنفيذ على الأموال المملوكة بشرط عدم التصرف فيها ، ولعل لوائح القانون القديم عذرم في ذلك فإن القانون المدني القديم لم يرد فيه نص يبين متى يصح هذا الشرط ، ولذلك قام الخلاف حول جوازه وحول الشروط التي يصح بها (١) . ولقد قطع القانون المدني الجديد في ذلك بنصه في المادة ٨٢٤ منه على صحة هذا الشرط إذا كان مقصوراً على مدة معقولة وكان مبنياً على باعث مشروع ، أي لحماية مصلحة مشروعة للتصرف أو للتصرف إليه أو للغير (٢) .

ويلبى على شرط عدم جواز التصرف كلما كان صحيحاً منع الحجز ، أيا كان الدين المراد التنفيذ وفاء له ، وسواء كان قد نشأ قبل التصرف المقترب بالشرط أو بعده ، لأن التنفيذ على المال المشروط عدم التصرف فيه يترتب على بيعه مما يخالف شرط عدم جواز التصرف (٣) .

### ٣ - الأموال التي يرجع عدم جواز التنفيذ عليها لإرادة المشرع

#### ١٠٦ - (١) أجور القرم والصناع والعمال ومرتبات المستقرمين

منع المشرع بنص المادة ٤٨٨ من القانون الجديد ، التنفيذ على أجور الخدم والصناع والعمال وعلى مرتبات المستقرمين إلا بقدر الربع ، أما الباقي من الأجر أو المرتب فلا يجوز التنفيذ عليه ليقى للخدام أو الصناع أو العامل أو المستخدم للاتفاق منه على معيشته ، ويلاحظ على نص المادة ٤٨٨ ما يأتي :

(١) ان المشرع حدد القدر الجائز التنفيذ عليه بربع الأجر أو المرتب أيا كان مقداره ، فالقدر الجائز التنفيذ عليه بالنسبة للأجر أو المرتب لا يختلف باختلاف قيمة الأجر أو المرتب كما كان الحال في القانون القديم (٤٣٤ / ٥ / ٤٩٦ م) (١) . وبذلك سوى القانون الجديد ، بالنسبة للقدر الجائز الحجز عليه ، بين موظفي الشركات ، والمصالح الأهلية وبين موظفي المصالح الحكومية

(١) راجع جلاسون ج ٤ ص ١٣٣ وما بعدها وعند حلد فهمي بند ١٦٥ .

(٢) راجع المذكرة الايضاحية لمصروح تنقيح القانون المدني ، الجزء الرابع المادة ١١٩١ .

(٣) راجع عند حلد فهمي بند ١٦٥ .

(٤) تنص المادة ٤٣٤ / ٥ / ٤٩٦ م من القانون القديم على أنه « لا يجوز وضع الحجز على أجر الخدعة وشرطتهم ولا على مايعات المستقرمين ومرتبات أرباب الوظائف وأرباب المعاشات إلا بقدر الخمس إذا كانت للمائة في كل شهر ثمانية قرش ديواني فأقل وبقدر الربع مما زاد على الثمانية قرش لدى أن تبلغ الزيادة الى قرش وبقدر الثلث فيما زاد على اللبنيين للذكورين » .

وإن كان لا يزال هناك فرق بالنسبة لديون التي يجوز الحجز من أجلها على القدر الجائز حجزه (راجع ما سذكره في بند ١٠٧) .

(٢) إن القدر الجائز التنفيذ عليه وهو الربع يجوز التنفيذ عليه لأي دين سواء كان دين نفقة أو كان ديناً آخر، ولكن عند التزاحم بين الدائنين بديون نفقة مقررة وبين غيرهم من الدائنين يخصص نصف القدر الجائز التنفيذ عليه لديون النفقة المقررة والنصف الآخر لما عداها من الديون وهذا التخصيص استحدث من جانب التشريع الجديد لا نظير له في القانون القديم .

(٣) لا يطبق النص المتقدم على موظفي ومستخدئى الحكومة وفروعها الذين يطبق عليهم قانون خاص بهم ، ففصل المادة ٤٨٨ يطبق على الخدم والصناع والعمال والمستخدمين الذين يعملون في هيئات غير حكومية كالحللات التجارية والشركات والبنوك (١)

#### ١٠٧ - (٢) ماهيات موظفى الحكومة وفروعها ومعاشاتهم ومطافأتهم ومعاشات

ومطافآت ورؤسهم . نص القانون الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠ بالنسبة للموظفين والمستخدمين في الحكومة ، والقانون الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩١٨ بالنسبة للموظفين والمستخدمين في مجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية وبلدية الاسكندرية ، على عدم جواز الحجز على ماهيات الموظفين وعلى ما يستحقونه من مرتبات اضافية كالمكافأة على أداء عمل اضافي ، أو بدل للسفر إلا إذا كان الحجز وقاه لدين مطلوب للحكومة ، أو لاحد فروعها على الموظف أو المستخدم بسبب يتعلق بأداء الوظيفة ، أو لدين نفقة محكوم بها من الجهة القضائية المختصة ، بشرط ألا يزيد ما يحجز من مرتب الموظف الاصلى أو مرتبه الاضافى فى كلتا الحالتين عن الربع .

كذلك تحرم القوانين السابقة الحجز على المعاشات وعلى ما يحقهم مقام المعاش من مكافأة أو حق فى صندوق التوفير ، المستحقة للموظفين السابقين أو لورثتهم إلا إذا كان الحجز وقاه لدين مستحق على الموظف بسبب يتعلق بأداء وظيفته ، أو لدين نفقة محكوم بها من الجهة القضائية المختصة بشرط ألا يزيد القدر الذى يحجز فى هاتين الحالتين عن ربع المبالغ المستحقة (٢) .

ويلاحظ بالنسبة لعدم جواز الحجز على المبالغ المتقدم ذكرها ما يأتى :

(١) راجع محمد حامد فهمى بند ١٦١ .

(٢) لا يشمل للنص من الحجز ما يودعه جنس الموظفين من مبالغ وأورق تحت يد الحكومة على سبيل التأمين مدة قيامهم بأعمالهم فى الحكومة . مذكرة لجنة الرقابة القضائية فى ٢٩ أبريل سنة ١٨٩٦ ، مجلة القضاء سنة ٣ ص ١٦٢ ، محمد حامد فهمى ص ١١٧ هامش (٢) .

(١) أن الحجز لنير دين الحكومة المستحق بسبب يتعلق بأداء الوظيفة أو دين النفقة المقررة لا يجوز إطلاقاً ، وفي هذا يختلف حكم مرتبات ومعاشرات موظفي الحكومة عن حكم مرتبات للمستخدمين في الشركات والمصالح الأهلية (راجع ما سبق ذكره بند ١٠٦) .

(٢) أن أساس عدم جواز الحجز بالنسبة للباهيات والمرتبات ليس رعاية مصلحة الموظف الشخصية ، وإنما أساسه المصلحة العامة في حسن سير العمل الحكومي وما تقتضيه من تمكين الموظف أو المستخدم من الاستفادة بمرتبه ، أما أساس عدم الحجز بالنسبة للمعاشرات وما يقوم مقامها فأساسه اعتبار إنساني محصلة الرحمة والشفقة بالموظفين السابقين وورثتهم .

(٣) أن المنع الوارد في القوانين المذكورة ليس مقصوراً على الحجز وإنما يشمل أيضاً عدم التنازل عن المبالغ التي لا يجوز الحجز عليها حتى لا يتحايّل الدائنون على نصوص القانون الخاصة بعدم جواز الحجز ، عن طريق التنازل لهم عن المبالغ الممنوع الحجز عليها .

(٤) أن المنع من الحجز إذا كان يشمل المرتبات والمعاشرات وما يقوم مقامها ، فلا يشمل التعويض الذي قد يحكم به للموظف أو لورثته على الحكومة أو أحد فروعها .

١٠٨ - (٣) مكافآت أعضاء البرلمان : لا يعتبر أعضاء البرلمان من موظفي الحكومة

فلا تسرى على مكافآتهم نصوص القوانين المتقدمة ، وإنما يسرى عليها نص المادة ٤ من القانون الصادر في ١٥ يونيه سنة ١٩٣٦ الذي ينص على عدم جواز الحجز على مكافآت أعضاء البرلمان إطلاقاً أي أيا كان الدين المراد الحجز وفاء له .

١٠٩ - (٤) المحكوم به للنفقة أو للصرف في غرضه معين : نمت المادة ٤٨٦

الحجز على ما يحكم به القضاء من المبالغ المقررة أو المرتبة للنفقة أو للصرف منها في غرض معين ، والمقصود بالمبالغ المقررة للنفقة نفقات الأقارب والأزواج ، وبالمبالغ المرتبة مؤقتاً ما يحكم به مؤقتاً للدائن على مدينه من نفقة حتى يفصل في أصل النزاع القائم بينهما ، والمبالغ التي يحكم بها للصرف في غرض معين ، ما يحكم به على والد مثلاً لجهاز ابنته ، أو لمهر ولده ، أو لتعليمه ، أو لعلاجه ، أو غير ذلك من المبالغ التي يحكم بها بالتصرف في مصرف معين .

وقابل نص المادة ٤٨٦ من القانون الجديد نص المادتين ٤٣٦ / ٥ و ٤٣٧ / ٥ / ٤٩٩ من القانون القديم ، ويتضح من مقارنة نص التناون الجديد بنصوص القانون القديم والفوارق الآتية :

(١) أن القانون الجديد يبيح الحجز على المبالغ المتقدمة لدين النفقة المقررة (١) بشرط ألا يزيد ما يحجز عليه عن الربع ، أما القانون القديم فيبيح الحجز عليها لدين النفقة إطلاقاً ،

(١) راجع في معنى النفقة ما سبق ذكره عند الكلام على الموهوب أو المومي به ليكون نفقة بند ١٠٦ .

والإطلاق فيه ينصرف إلى معنى دين النفقة الجائز الحيز من أجله كما ينصرف إلى ما يمكن الحيز عليه من المبالغ المتقدمة ، بمعنى أن الحيز كان جائزاً لديون النفقة بمعناها المطلق الذي يشمل فضلاً عن نفقات الأقارب والأزواج ثمن ما يورث من ضروريات الحياة من مأكل وملبس ، وقصر القانون الجديد جواز الحيز على ما يكون مستحقاً على المدين من نفقات الأقارب والأزواج ، كما أن الحيز لديون النفقة كان جائزاً بغير تحديد لما يجوز حيزه فقصره القانون الجديد على الربع فقط .

(٢) إن القانون الجديد لم يستعمل عبارة « المصاريف المحكوم بها قضاء » ، التي استعملها القانون القديم وإنما استبدل بها عبارة « المبالغ التي يحكم بها للصرف في غرض معين » ، ثم بذلك الخلاف الذي قام بشأن المقصود بعبارة « المصاريف المحكوم بها قضاء » ، بترجيح المعنى الذي قدمناه (١) .

١١٠- (٥) استحقاق في الوقف . يقصد بالتنفيذ على الاستحقاق في الوقف ، التنفيذ على نصيب المستحق من غلة الوقف ولا يقصد بذلك التنفيذ على الحق في الاستحقاق فهذا الحق بما لا يجوز التنفيذ عليه ، لأنه من قبيل الحقوق المتصلة بشخص صاحبه التي لا يجوز التنازل عنها . يحكم التنفيذ على الاستحقاق في الوقف بالمعنى المتقدم الآن القانون رقم ١٢٢ الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٤ الذي حل محل القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤٢ المعدل لأحكام القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٣٤ .

وطبقاً لأحكام القانون المتقدم ذكره يفرق بين الدائنين الذين نشأت ديونهم بمقود أو اتفاقات سابقة على أيلولة الاستحقاق للسحق (٢) ، وبين الدائنين الذين نشأت ديونهم بعد أيلولة الاستحقاق والتي نشأت قبلها ولكن بغير عقد أو اتفاق .

أما الدائنين الذين نشأت ديونهم بمقود أو اتفاقات سابقة على أيلولة الاستحقاق للسحق فلا يجوز لهم التنفيذ على الاستحقاق في الوقف ، وحكمة منع التنفيذ بالنسبة لهم حماية المستحقين من التورط في الاستدانة اعتماداً على ما سيتولاهم من استحقاق ، وليس لمؤلاء الدائنين أن

(١) اختلف الشراح المصريون في تفسير المقصود بعبارة « المصاريف المحكوم بها » التي وردت في نص المادة ٤٣٦ م/٤٩٨ من القانون القديم فمن قال إنه يقصد بها ما تكلف المحكمة أحد الخصوم بإتياعه من مبالغ على ذمة خير أو شاهد أو نحوهما مما تقتضيه حالة الدعوى ، ( راجع عبد الفتاح السيد ورقة رقم ١٣١ ) ومن قال إنه يقصد بها المبالغ المحكوم بها للصرف في مصرف معين كالمبالغ التي يحكم بها على والد لجهاز ابنته أو لغيره ( راجع أبو هيف رقم ٣١٨ ومحمد حامد فهمي رقم ١٦٢ ) وقد أخذ القانون الجديد بهذا المعنى الثاني .

(٢) يقصد بأيلولة الاستحقاق للسحق سيورته مستحقا بتعق شروط الواقف التي يصبح بمقتضاها الشخص مستحقاً ، ففي الوقف على شخص ومن بعده على ابنه ، يؤول الاستحقاق لابن بوفقة الأب .

يتضرروا من عدم جواز التنفيذ لأنهم حينما تعاملوا مع المدين لم يكن مستحقاً، فلم يستمدوا في استيفاء ديونهم على ما آل اليه بعد ذلك من استحقاق في الوقف، ولكن لا تسرى القاعدة المتقدمة على ما يكون قد آل من استحقاق لصاحبه قبل صدور القانون المتقدم ذكره (م ٥) (١)

أما الدائون الذين نشأت ديونهم بعد أيلولة الاستحقاق للمستحق، أو قبلها ولكن بغير عقد أو اتفاق فيجوز لهم التنفيذ على حصة المستحق في وقف أو أكثر فيما زاد على الثلث بشرط ألا يقل المبلغ الذي يتناوله هذا الحظر في جميع الأحوال عن مائة وثمانين (١٨٠) جنيهاً ولا يزيد عن تسعمائة (٩٠٠) جنيه من مجموع استحقاقه السنوي (م ١٠) (٢)

طبقاً للقاعدة المتقدمة ينظر إلى مقدار الثلث من الاستحقاق، فإن كان يتراوح بين مائة وثمانين جنيهاً وبين تسعمائة جنيه فلا يجوز التنفيذ عليه وإنما يجوز التنفيذ على ما زاد على الثلث، وإن قل ثلث الاستحقاق عن مائة وثمانين جنيهاً فإن الحظر يشمل مائة وثمانين جنيهاً من الاستحقاق ولو استغرقت المائة وثمانون جنيهاً كل الاستحقاق، وإن زاد الثلث على تسعمائة جنيه فإن الحظر لا يشمل إلا تسعمائة جنيه ويجوز التنفيذ على ما زاد على ذلك ولو جاوز ثلثي الاستحقاق.

وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على جواز الحجز على القدر الممنوع الحجز عليه بحسب ما تقدم، في الحالات الآتية:

- (١) للوفاء باستحقاق أحد المستحقين إذا أراد الحجز على استحقاق الناظر.
- (٢) للوفاء بما يكون على المستحق من دين للوقف أو من تعويض نائي عن جريمة.
- وفي هاتين الحالتين يجوز الحجز على كل الاستحقاق بغير قيد
- (٣) للوفاء بديون النفقة المتررة على المستحق، وجواز الحجز وفاء لديون النفقة المتررة على المستحق يختلف حكمه باختلاف الصورتين الآتيتين.
- (أ) إذا لم يكن قد حكم للمستحق بنفقة على الناظر جاز الحجز على القدر الممنوع الحجز عليه

(١) المادة ٥ « لا يجوز الحجز على حصة مستحق في وقف أو أكثر ولا التزول عنها بسبب إغلاقات أو عقود سابقة على أيلولة الاستحقاق اليه، وكل حيز أو تنازل يقع على خلاف ذلك يكون بطلاً من تلقاء نفسه وبدون حاجة إلى صدور حكم. ويسرى هذا على كل استحقاق لم يؤول لمصلحة وقت صدور هذا القانون ».

(٢) للمادة ١٠ « لا يجوز الحجز على حصة مستحق في وقف أو أكثر ولا التزول عنها إلا فيما زاد على الثلث بشرط ألا يقل المبلغ الذي يتناوله هذا الحظر في جميع الأحوال عن ١٨٠ جنيهاً مصرياً، ولا يزيد عن ٩٠٠ جنيه مصري من مجموع استحقاقه السنوي وكل حيز أو تنازل يقع على خلاف ذلك يكون بطلاً من تلقاء نفسه وبدون حاجة إلى صدور حكم ».

من الاستحقاق وفاء لدين النفقة المقررة على المستحق في حدود النسب المنصوص عليها في المادة ٤٣٤/٤٩٦ م من قانون المرافعات (القديم) .

(ب) إذا كان المستحق معكوما له بنفقة على الناظر ، فلا يجوز الحجز إطلاقاً ، وفاء لدين نفقة على كل النفقة المحكوم بها للمستحق إذا كانت لا تزيد على مائة وثمانين جنياً ، فإن زادت على ذلك فلا يجوز الحجز على مبلغ مائة وثمانين جنياً منها ، على تقدير أن مبلغ المائة والثمانين جنياً سنوياً هو أقل ما يجب تركه للمستحق للصرف منه على نفقته ، وما زاد على ذلك يجوز الحجز عليه في حدود النسب المنصوص عليها في المادة ٤٣٤/٤٩٦ م من قانون المرافعات (القديم) (١)

### ١١١ - إلى أي مدى عدل قانون المرافعات الجديد بوضع المرفعة .

تعتبر الأحكام المتقدمة أنها قد عدلت فيما أشارت فيه إلى النسب المنصوص عليها في المادة ٤٣٤/٤٩٦ م من قانون المرافعات (٢) ، فقد حل محل هذه المادة نص المادة ٨٨ م من قانون المرافعات الجديد الذي استبدل بالنسب المنصوص عليها في المادة ٤٣٤/٤٩٦ م من القانون القديم نسبة واحدة هي نسبة الربع ، بمعنى أن القدر الجائر المحجز عليه هو الربع فقط أيا كان مقدار المال غير الجائر المحجز عليه بحسب الأصل . وينبغي على ذلك أنه في حالة الحجز على الاستحقاق في الوقف لدين نفقة مقررة ، فإن القدر غير الجائر المحجز عليه لسائر الديون (ذلك الاستحقاق بشرط ألا يقل عن ١٨٠ ج ولا يزيد على ٩٠٠ ج سنوياً) يجوز الحجز على رבעه فقط وفاء لدين النفقة المقررة ، كما أنه إذا حكم بنفقة للمستحق على الناظر فإنه لا يجوز الحجز وفاء لدين النفقة إلا على ربع ما زاد من النفقة المحكوم بها للمستحق على مائة وثمانين جنياً سنوياً .

ولإيضاح ما تقدم تضرب الأمثلة الآتية :

١- مستحق في وقف يبلغ استحقاقه السنوي في غلة الوقف ستائة (٦٠٠) جنيه ، يراد الحجز على استحقاقه وفاء لديون عليه منها دين نفقة مقررة . يجوز الحجز لسائر الديون على مبلغ أربعمائة

(١) المادة ٢ : ليس لناظر الوقف ولو بعد عزله من النظر أن يسلك بأحكام المادة السابقة عند الحجز على استحقاقه بناء على طلب أحد المستحقين وفاء لاستحقاقه في الوقف .

كما أنه ليس للمستحق أن يسلك بها فيما يكون عليه من ديون الوقف ولا في التوضعات الناشئة عن جرعة ، أما بالنسبة للتفقات المقررة على المستحق فلا يصح الحجز أو التزول بسبب التفقات المذكورة إلا في حدود النسب المنصوص عليها في المادتين ٤٣٤ من قانون المرافعات الأهل ، ٤٩٦ م من قانون المرافعات المخطط .

المادة ٣ : الأحكام السابقة لا تمنع المحاكم من أن تخفى للمستحق بنفقة تزيد على المبلغ الذي لا يجوز الحجز عليه ولا التزول عنه تطبيقاً للمادة الأولى ، وفي حالة ما إذا كان المستحق مدنياً بنفقة طبق أحكام المادتين ٤٣٤ من قانون المرافعات الأهل ، ٤٩٦ م من قانون المرافعات المخطط على كل مبلغ يتجاوز مائة وثمانين جنياً في حدود النسب المشار إليها في المادة السابقة .

(٢) هذه النسب هي الخمس بالنسبة لثمانية الجنيهات الأولى شهرياً ، والربع بالنسبة لما زاد على ثمانية جنيهات شهرياً حتى عشرين جنياً والثالث بالنسبة لما زاد على عشرين جنياً شهرياً .

جنيه قيمة ثلثي الاستحقاق ، أما مبلغ المائتي (٢٠٠) قيمة الثلث فلا يجوز الحجز عليه إطلاقاً لسائر الديون ، وإنما يجوز الحجز . على ربه فقط لدين نفقة المقررة .

٢- مستحق يبلغ استحقاقه السنوي من غلة الوقف مائة وستين جنياً (١٦٠) ، لا يجوز الحجز وفاء لسائر الديون على كل استحقاقه لأنه يقل عن مائة وثمانين جنياً ، وإنما يجوز الحجز على ربع الاستحقاق ، (٤٠ جنياً) وفاء لدين نفقة مقررة .

٣- مستحق يبلغ استحقاقه السنوي في غلة الوقف ثلاثة آلاف جنياً (٣٠٠٠) ، يجوز الحجز ما زاد عن تسعمائة جنياً (٩٠٠) أى على مبلغ الفين ومائة جنياً (٢١٠٠) (١) وفاء لسائر الديون ، أما مبلغ التسعمائة جنياً فلا يجوز الحجز إلا على ربه وفاء لدين نفقة مقررة .

٤- مستحق حكم له نفقة على الناظر قدرها ثلثائة جنياً (٣٠٠) ، لا يجوز الحجز على هذا المبلغ لسائر الديون إطلاقاً ، ولا يجوز الحجز على مائة وثمانين جنياً منه ولو كان الحجز وفاء لدين نفقة مقررة ، وإنما يجوز الحجز على ربع ما زاد عن المائة وثمانين أى على ثلاثين جنياً فقط وفاء لدين نفقة مقررة على المستحق .

( يبع )

(١) ولو أن هذا المبلغ يزيد على ثلثي الاستحقاق السنوي لأن الثلث الهى يمتنع الحجز عليه لا يجوز أن يزيد بأى حال على تسعمائة جنياً .

## بحث

في مسائل الأحوال الشخصية للروم الأرثوذكس واليونانيين في مصر  
وتحديد جهة الاختصاص  
لحضرة الأستاذ أحمد السادة المحامى

١ — لما فتح المسلمون القسطنطينية استدعى السلطان محمد الثاني رئيساً دينياً من اليونانيين أو الأروام الأرثوذكس الذين هم في الأصل يونانيو الجفسيه وولاء عليهم وكذلك عين بطركاً للأرمن المسيحيين له سلطة على جميع من لم يكونوا من الأرثوذكس وعين ساجاماً أكبر للأسرائيليين فكانت هذه الهيئات الثلاثة نواة النظام الموجود لوقتاً هذا وكانت سلطتها عظيمة جداً لأنها كانت تشمل الأمور الدينية وغير الدينية الخاصة بالرعايا غير المسلمين مما لم يكن معروفاً قبل الفتح العثماني. ثم أخذوا ينقسمون فيما بينهم وانشقت الطوائف المسيحية فرقا فرقا وتأييد اقتسامها هذا واعترف بها جميعاً بصور الخط المهايوي في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ الذي كان يعتبر دستور النظام القضائي في الدولة العثمانية.

٢ — وكان لطائفة الروم الأرثوذكس في مصر، وهي طائفة ذات مذهب ديني يشمل اليونانيين والمصريين وغيرهم، مجلس على له اختصاص في بعض مسائل الأحوال الشخصية باعتبار أن هذه الطائفة كانت من رعايا الدولة العثمانية غير المسلمين. وكان مصدر ذلك الاختصاص فرمانات عثمانية صدرت ومصر ولاية تابعة للدولة العثمانية. وكان أهم تلك فرمانات كما قدمنا هو الخط المهايوي. ٣ — وعلى الرغم من زوال السيادة العثمانية عن مصر فقد ظل لذلك المجلس اختصاصه بمقتضى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩١٥ الذي صدر على أثر زوال تلك السيادة وقد جاء فيه: « أن السلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها حتى الآن في الديار المصرية تستمر إلى حين الاقرار على أمر آخر بما كان لها من الحقوق عند زوال السيادة العثمانية ».

٤ — ولما كانت اليونان قد أصبحت من الدول صاحبة الامتياز في مصر فقد أنشأت محكمة قضائية تفصل من ضمن ما تفصل بالنسبة لليونانيين في مسائل أحوالهم الشخصية. واقتصر اختصاص المجلس الملى للروم الأرثوذكس بنظر بعض مسائل الأحوال الشخصية للروم الأرثوذكس من غير اليونانيين أى من المصريين ونحوهم من أهالي البلاد المنفصلة عن الدولة العثمانية القديمة. كما أنه في حالة ما إذا كان القانون الواجب تطبيقه قانوناً غير أجنبي فالأصل أن يكون الاختصاص للحاكم الشرعي، ما لم تثبت الولاية لأحد المجالس المالية بموجب القوانين الخاصة بهذه المجالس أو التواعد العامة المتعلقة باختصاصها وهذه المجالس لا يثبت لها الاختصاص في مسائل الموارث إلا إذا اتفق عليه جميع الخصوم واختصاصها في غير الميراث لا يتحقق إلا إذا كان جميع أصحاب الشأن من التابعين للمجلس الملى الذي يرفع إليه الأمر.

٥ — وظلت الأمور جارية على هذا المتوال حتى أبرمت معاهدة مونترو (وكانت اليونان طرفاً فيها) فقصت المادة التاسعة منها على ما يأتي:



( لكل من الدول المتعاقدة التي لها عا كم قصلية في مصر ان تحتفظ بها لتتولى القضاء في مواد الأحوال الشخصية وذلك في كل الأحوال التي يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون هذه الدولة ... ) .

ثم قالت في فقرتها الأخيرة ( ولا يبق القضاء القنصلي بعد تاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وفي هذا التاريخ تنقل جميع الدعاوى المنظورة أمام هذه المحاكم بالحالة التي تكون عليها إلى المحاكم الأهلية ) كما جاء في تقرير لجنة التحرير والتنسيق عن الاتفاق الخاص بالناء الامتيازات في مصر تطبيقا على المادة التاسعة من المعاهدة سالفة الذكر ما يأتي :

( ومن المتفق عليه ان المحاكم الأهلية التي يجب أن تحال إليها قضايا الأحوال الشخصية طبقا للفقرة الرابعة هي المحاكم الأهلية المدنية ) .

٦ - وبمناصفة الغاء المحاكم المختلطة أصدر المشرع المصري قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ( في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ ) ونص في المادة الأولى من قانون اصداره على الغاء كل نص يخالف أحكامه . ( وقد حل هذا القانون محل لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . )

وقد نصت المادة ١٢ من ذلك القانون على أن « تختص المحاكم بالنسبة إلى غير المصريين بالفصل في المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية » .

وحاصل هذا النص أن « المحاكم العامة » أصبحت منذ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ( وهو تاريخ العمل بذلك القانون ) هي الجهة الوحيدة التي تختص بنظر المنازعات المتعلقة بمواد الأحوال الشخصية بالنسبة للأجانب الذين كانوا في مسائل الأحوال الشخصية خاضعين - خلال فترة الانتقال - للمحاكم القنصلية أو المختلطة أو المحاكم الوطنية أو الشرعية أو المجالس المليية .

والنص الذي ورد بالمادة ١٢ من قانون نظام القضاء نص علم وشامل وينطبق على جميع الأشخاص غير المصريين دون نظر إلى دياناتهم أو مذاهبهم أو ملهم ولا يتصور بعد صدور ذلك النص القول بخضوع أى شخص غير مصرى للمحاكم الشرعية أو المجالس المليية في مسائل الأحوال الشخصية . وقد ذكر النص لفظ « غير المصريين » ولم يقتصر على ذكر لفظ « الأجانب » ، وذلك دفعا لشبهة قصر تطبيقه على الأجانب الذين كانوا يخضعون للمحاكم المختلطة والقنصلية في مسائل الأحوال الشخصية أثناء فترة الانتقال . ومن ناحية أخرى يكون اختصاص المجلس الملى للروم الأرثوذكس قاصرا على مسائل الأحوال الشخصية للمصريين من أهل هذه الطائفة فقط .

٧ - وقد أنشأ قانون نظام القضاء الجديد وسيلة لتعيين المحكمة المختصة عند التنازع على الاختصاص بين جهة المحاكم العادية وجهة قضاء الأحوال الشخصية بما نصت عليه المادة ١٩ من أنه « إذا رفعت دعوى عن موضوع واحد أمام إحدى المحاكم وأمام إحدى عا كم الأحوال الشخصية ولم تتخل إحداها عن نظرها أو تخطت كلاهما عنها يرفع طلب تعيين المحكمة التي تفصل فيها إلى محكمة القضا متفقة بهيئة جمعية عومية يحضرها على الأقل أحد عشر مستشاراً من

مستشارها وتختص هذه المحكمة كذلك بالفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرًا أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من إحدى محاكم الأحوال الشخصية ،  
وشرط اختصاص محكمة النقض بتعيين المحكمة المختصة أن تكون الدعوى مرفوعة في وقت واحد أمام جهتي القضاء العادي وجهة قضاء الأحوال الشخصية .

ولذلك ففي مثل الحالة المعروضة إذا أريد رفع الأمر إلى تلك الحكومة وجب الاتجاه أولاً إلى جهة القضاء العادية ثم تقديم طلب تعيين المحكمة المختصة . وبمجرد تقديم ذلك الطلب إلى محكمة النقض يقف السير في الدعوى المقدم بشأنها طلب تعيين المحكمة المختصة ( ٢٠٠ )

٨ — على أن الأحكام التي يصدرها المجلس الملي في مثل هذه الدعوى لا تكون لها أية قوة تنفيذية ، وعلى محضري المحاكم الإمتناع عن تنفيذه باعتباره صادرًا من هيئة ليست لها أية ولاية قضائية . ولا يقيد هنا الحكم طرفي النزاع ولا يكون له أية حجية بينهما إلا إذا توافقا على اختصاص المجلس الملي فيكون حكمه في هذه الحالة كأي حكم صادر من محكمين يستمد قوته من اتفاق الطرفين على الاحتكام إليه .

٩ — ولا يفوتنا قبل أن نختم هنا البحث أن نشير إلى أن السلام كان يسود أمور طائفة الروم الأرثوذكس حتى سنة ١٩٢٥ حيث توفي بطريرك قوتوس ققام نزاع عنيف داخل الطائفة في انتخاب خلفه . ولهذا النزاع أهمية كبرى فالذين يتخون البطريرك هم رجال الاكليروس والملاييون المتدبون لذلك ، وأغليتهم الكبرى من اليونانيين ، والوطنيون من أتباع كنيسة الروم في مصر وإن كانوا أصلاً من الشام في الغالب إلا أنهم صاروا مع الزمن مصريين جسمية ولغة ومصالح ، ولذلك صارت التبعة الرومية المصرية عاصمة في أمور طائفتهم لقساوسة يونانيون أصلاً ولغة وجسمية أي أجانب عنهم في كل شيء إلا الوحدة الروحية .

لذلك قام المصريون واستجدوا الحكومة لتناصرهم في الحصول على عدد من الأصوات يتجاوز عدد أصوات الناخبين الأجانب وفي تعيين بطريرك مصري وإنشاء مجلس على لهم أسوة بسائر الطوائف . فاشتربت الحكومة على من ينتخب بطريركا أن يتجنس بالجنسية المصرية وأن يرسم على الأقل مطرانا مصرياً من ضمن مطارنة الكرسي السكندري كالمطارنة اليونانيين الموجودين بمصر وأن يقدم الحكومة لائحة لانتخاب البطريرك في المستقبل ولائحة للمجلس الملي . وعلى هذه الشروط تم انتخاب غبطة البطريرك السابق ملاتيوس ميتكساكي وصدر بتعيينه أمر ملكي رقم ٨٢ في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ . فتجنس بالجنسية المصرية ورسم مطرانا مصرياً واحداً عينه على بلاد الحبشة وقدم للحكومة مشروع لائحة للمحكمة الطائفية ( لا المجلس الملي بكافة اختصاصاته الإدارية والمالية . . الخ ) ولم يقدم إلى الآن مشروع لائحة لانتخابات البطاركة .

وقدم المصريون من الطائفة مشروع لائحة أخرى ، ولأن لم تعتمد أيهما ولم يعمل بأحدهما .

## بحث

## حول المادة ٦٨ مرافعات جديدة

لمحاضرة الأستاذ عباس الدسوقي المحامى

تقد عبارة المادة (٦٨) مرافعات جديدة (٣٩١ مرافعات قديمة).

١ — استهدفت المادة ٣٩١ مرافعات قديمة لتند ككثير ولعيب في الترجمة من الفرنسية إلى العربية وأقر الفقهاء والقضاء المبنى والمعنى الصحيحين . ولما وضع تشريع المرافعات الأخير استلهم المشرع ما دار من نقد حول المادة المنسوخة ووضع بدلها المادة ٦٨ الجديدة إلا أن هذه المادة في التشريع الجديد ولدت مشوهة بعيوب في عبارتها تارة في صدرها وتارة في عجزها . وهذه المأخذ هي موضوع البحث الآتي .

٢ — وضعت المادة ٦٨ بالنص الآتي ( يجب الأمر بالنفاذ المعجل بنهر كقائمة سواء أكان الحكم قابلاً للمعارضة أم للاستئناف أم طعن فيه بهاتين الطريقتين في الأحوال الآتية (١) إذا كان المحكوم عليه قد أقر بالاتزام (٢) إذا كان الحكم قد صدر تنفيذاً لحكم سابق حائز قوة الشيء المحكوم به أو مشمول بالنفاذ المعجل بنهر كقائمة أو كان مبنياً على سند رسمي لم يطعن فيه بالذوير وذلك متى كان المحكوم عليه خصماً في الحكم السابق أو طرفاً في السند — ويجب الاعفاء من تقديم الكفالة في هذه الأحوال إذا كانت المادة تجارية ) .

٣ — ويلاحظ أن صدر المادة يوجب على القاضي الأمر بالنفاذ المعجل والاعفاء من الكفالة بينما ينص الجزء الأخير من الفقرة (٢) من المادة على الآتي ( ويجب الاعفاء من تقديم الكفالة في هذه الأحوال إذا كانت المادة تجارية ) ويذهبى أن هذه العبارة هي تكرار لما ورد في صدر المادة وهو يوجب الاعفاء من الكفالة في المواد المدنية والتجارية لاطلاق النص وهذا حشو يجب تنزيه عبارات الشارع عن الوقوع فيه ويتمين لذلك حذف الجزء الأخير من الفقرة (٢) المشار إليها .

٤ — يشعر صدر المادة بوضعه المطلق ان القاضي ملزم بالتضام بالنفاذ المعجل والاعفاء من الكفالة في المواد المدنية والتجارية مع أن هذا الفهم يتعارض مع نص المادة ٦٧ التي تجعل النفاذ المعجل واجباً بقوة القانون في المواد التجارية ومنعاً لهنا اللبس الذى يشعر به عموم نص صدر المادة أن يفرق بين واجب القاضي في المواد المدنية والمواد التجارية وينص بأن القاضي يحكم بالنفاذ المعجل والاعفاء من الكفالة معاً في المواد المدنية، وأما في المواد التجارية فأهوية القاضي مقصورة على الحكم بالاعفاء من الكفالة إذ أن النفاذ المعجل في المواد التجارية مقرر قانوناً —

وان كان المشرع قد لاحظ هذه التفرقة ولكنه أساء وضع الجزء الأخير من الفقرة (٢) من المادة ٤٦٨ فجاء غير معبر تعبيراً سليماً كما سيأتي :

٥ - ان عبارة الاعفاء من الكفالة الواردة بآخر المادة ٤٦٨ تفهم بأن الاعفاء من الكفالة وجوبى في المواد التجارية واما في المواد المدنية فيطريق الاستنتاج العكسى فليس وجوباً لأن من يقرأ هذه العبارة يفهم هذا الاتجاه مع أنه فهم غير سليم ومشوه صيغة آخر الفقرة (٢) بحيث إذا حذفت امتنع هذا اللبس اكفاء بصدر المادة وهو مطلق وعلم .

٦ - والمفهوم أن المشرع قصد بوضع الجزء الأخير من الفقرة (٢) أن يقرر أن مأمورية القاضى في المواد التجارية في الأحوال المذكورة إنما هي مقصورة على الحكم بالاغفاء من الكفالة دون التعرض للنص على الأمر بالنفاذ المعجل المقرر بدون حاجة إلى الحكم به ، ولكن المشرع أساء التعبير فخلق اللبس الذى ذكرنا صراحة وكان بإمكان المشرع تعديل صيغة هذه العبارة بقوله أن مأمورية المحكمة مقصورة على الاعفاء من الكفالة - ويمكن الوصول إلى هذا الغرض بجعل صدر المادة على التفصيل الذى تحدتأ عنه تحت البند (٤) من هذا البحث فيغنى عن الفقرة الأخيرة .

٧ - ونخالف حضرة الدكتور رمزي سيف في رأيه للشور بالمحامة بالمدينين ٣ ، ٤ السنة الثلاثون صفحة ٤٥٠ تحت فقرة ( ثانياً ) حيث قال حضرته إنه إذا صرحته المحكمة بالنفاذ المعجل في حكمها في الأحوال المذكورة في المادة ٤٦٨ دون أن تذكر الكفالة لا باشتراطها ولا بالاغفاء منها ، فإذا كان الحكم صادراً في مادة مدنية جاز تنفيذه تنفيذاً معجلاً بلا كفالة لأن الكفالة في المسائل المدنية إنما تجب بنص المحكمة عليها صراحة في حكمها ، وأما ان كان صادراً في مادة تجارية وجبت الكفالة لتنفيذه تنفيذاً معجلاً لأن الكفالة في المسائل التجارية واجبة بقوة القانون وإنما الإعفاء منها هو الذى يكون بالتصريح به في الحكم .

ورنى ان صريح نص المادة ٤٦٨ لا يسمح بالتفرقة بين المواد المدنية والتجارية وان النص يقضى بالحكم بالاغفاء من الكفالة في المواد المدنية والتجارية بحيث إذا أغفل الحكم النص على الإعفاء من الكفالة في المواد المدنية والتجارية فلا يمكن تنفيذ أى حكم من التوعين لسبب بسيط وهو انه لا يجوز تنفيذ أى حكم قضائى بغير نص على الشئ المحكوم به فكيف يقال ان الحكم الذى لم يقض بالاغفاء من الكفالة يمكن افتراض انه أعنى من الكفالة والنص صريح لا يدع حلاً للاجتهاد ولا محل للتخريج الذى يقول به حضرة الدكتور

٨ - وأخيراً فان للشرع وضع علاجاً لأمثال هذه الحالة وهو الرجوع الى المحكمة التى حكمت وأغفلت النص في حكمها على الاعفاء من الكفالة مع طلبه عملاً بنص المادة ٣٦٨ مرافعات ونصها ( إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه )

# قَوَانِينُ وَقَارَاتُ مَنَسِيوَرَاتِ

قانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩

بإصدار قانون نظام القضاء

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :  
مادة ١ — يلغى :

- (١) الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ بلائحة ترتيب المحاكم الاهلية .
  - (٢) الأمر العالي الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ بلائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم الاهلية .
- ويستعاض عنهما بالقانون المرافق ، ويلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .
- مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ،  
ويعمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩
- نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من  
قوانين الدولة ؟

صدر بقصر رأس التين في ٤ نى التعمدة سنة ١٣٦٨ ( ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ ) .  
فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء  
حسين سرى

وزير العدل  
أحمد على علوبة

## قانون نظام القضاء

الباب الاول — المحاكم

الفصل الاول — ترتيب المحاكم وتأليفها

مادة ١ — تتكون المحاكم من :

- ( أ ) محكمة القضا .
  - ( ب ) محاكم الاستئناف .
  - ( ج ) المحاكم الابتدائية .
  - ( د ) المحاكم الجزئية .
- وتختص كل منها بنظر المسائل التي يجب أن ترفع لها طبقا للقانون .

- مادة ٢ — يكون مقر محكمة التقض مدينة القاهرة .  
وتؤلف من رئيس ووكيلين ومن عدد كاف من المستشارين .  
ويكون بها دائرة لظفر المواد الجنائية ودائرة لظفر المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية .  
وتصدر الأحكام من خمسة مستشارين .  
وإذا رأيت إحدى الدوائر العدول عن مبدأ قانونى قروته أحكام سابقة أحالت الدعوى الى دوائر المحكمة بجمعة لتفصل فيها .
- مادة ٣ — يكون مقر محاكم الاستئناف فى القاهرة والاسكندرية وأسيوط والمنصورة وتؤلف كل منها من رئيس ووكلاء بقدر عدد الدوائر وعدد كاف من المستشارين .  
وتصدر الأحكام من ثلاثة مستشارين .
- مادة ٤ — تشكل فى كل محكمة استئناف محكمة أو أكثر للجنائيات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف .
- مادة ٥ — تتعد محكمة الجنائيات فى كل مدينة بها محكمة ابتدائية ، وتشمل دائرة اختصاصها ماتشملة دائرة المحكمة الابتدائية .  
ويجوز أن تتعد فى أى مكان آخر فى دائرة اختصاصها بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف .
- مادة ٦ — يكون مقر المحاكم الابتدائية فى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وفى كل عاصمة من عواصم المديرية وتؤلف كل محكمة من رئيس ووكيل أو أكثر وعدد كاف من القضاة .  
وتصدر الأحكام من ثلاثة قضاة .  
ويجوز أن تتعد المحكمة الابتدائية فى أى مكان آخر فى دائرة اختصاصها بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة .
- مادة ٧ — يجوز إنشاء محاكم استئناف ومحاكم ابتدائية أخرى بقانون .
- مادة ٨ — تعيين دائرة اختصاص كل من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية يكون بقانون .
- مادة ٩ — ترتب بدائرة اختصاص كل محكمة ابتدائية محاكم جزئية يكون إنشاؤها وتعيين مقرها وتحديد دوائر اختصاصها بقرار من وزير العدل .  
ويجوز أن تتعد المحكمة الجزئية فى أى مكان آخر فى دائرة اختصاصها بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة .
- مادة ١٠ — لووزير العدل أن ينشىء بقرار منه بعد موافقة الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية محاكم جزئية ينحصر بنظر نوع معين من القضايا ويبين فى القرار مقر كل محكمة ودائرة اختصاصها .
- مادة ١١ — تصدر الأحكام فى المحاكم الجزئية من قاض واحد .

## الفصل الثاني — ولاية المحاكم

مادة ١٢ — تختص المحاكم بالفصل في جميع المنازعات وفي المواد المدنية والتجارية وفي جميع الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص .

كذلك تختص المحاكم بالنسبة إلى غير المصريين بالفصل في المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية .

مادة ١٣ — تشمل الأحوال الشخصية المنصوص عليها في المادة السابقة المنازعات والمسائل المتعلقة بحالة الأشخاص وأهليتهم أو المتعلقة بنظام الأسرة كالخطبة والزواج وحقوق الزوجين وواجباتهما المتبادلة والمهر والدوطة ونظام الأموال بين الزوجين والطلاق والتطليق والتفريق والبنوة والإقرار بالأبوة وإنكارها والملاقة بين الأصول والفروع والالتزام بالنفقة للآقارب والأصهار وتصحيح النسب والتبني والولاية والوصاية والقيامة والحجر والإذن بالإدارة والغنية واعتبار المفقود ميتا وكذلك المنازعات والمسائل المتعلقة بالمواريث والوصايا وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت .

مادة ١٤ — تعتبر الجهة من الأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المصريين إذا كان قانونهم يعتبرها كذلك .

مادة ١٥ — تختص المحاكم بالفصل في مواد الولاية على المال بالنسبة إلى جميع المصريين إلا ما استثنى بنص خاص .

كما تختص بالفصل في باقي مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة إليهم فيما يرد بشأنه قانون خاص .

مادة ١٦ — لا تختص المحاكم بنظر المنازعات والمسائل المتعلقة بإنشاء الوقف أو بصلته أو بالاستحقاق فيه أو بتفسير شروطه أو بالولاية عليه أو بمصوله في مرض الموت .

وتكون مختصة بالفصل في المنازعات المتعلقة باستحقاق العين الموقوفة ووضع اليد عليها أو بفرزها إذا كانت شائعة في ملك غير موقوف — وكذلك بالمنازعات المتعلقة بمصول الوقف لإضرارها بحق داتق الوقف .

مادة ١٧ — إذا دفت قضية مرفوعة أمام المحاكم بدفع يثير نزاعا الفصل فيه يدخل في ولاية جهة قضاء أخرى وجب على تلك المحاكم إذا رأت ضرورة الفصل في الدفع قبل الحكم في موضوع الدعوى أن تقف الحكم في الموضوع وأن تعدد للنصم الموجه إليه الدفع ميعادا يستصدر فيه حكما نهائيا من القاضي المختص فإن لم تر لزوما لذلك أغفلت الدفع وحكت في موضوع الدعوى . وإذا قصر الخصم في إصدار حكم نهائي في الدفع في المدة المحددة كان للحكمة أن تفصل في الدعوى .

مادة ١٨ — ليس للمحاكم أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال السيادة .

ولما دون أن تول الأمر الإدارى أو توقف تنفيذه أن تفصل :

( ١ ) فى المنازعات المدنية والتجارية التى تقع بين الأفراد والحكومة بشأن عقار أو منقول  
عدا الحالات التى ينص القانون على غير ذلك .

( ٢ ) فى دعاوى المسؤولية المدنية المرفوعة على الحكومة بسبب إجراءات إدارية وقعت مخالفة  
لقوانين والوائح .

( ٣ ) فى كل المسائل الأخرى التى ينظمها القانون حق النظر فيها .

مادة ١٩ — إذا رفعت دعوى عن موضوع واحد أمام إحدى المحاكم وأمام محكمة القضاء  
الإدارى أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية ولم تتخل إحداها عن نظرها أو تخلت كلاهما عنها  
يرفع طلب تعيين المحكمة التى تفصل فيها إلى محكمة التقض منعقدة بجهة جمعية عمومية يحضرها على  
الأقل أحد عشر مستشاراً من مستشاريها .

وتختص هذه المحكمة كذلك بالفصل فى النزاع الذى يتوهم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين  
صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإدارى أو إحدى محاكم الأحوال  
الشخصية .

مادة ٢٠ — يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة المنصوص عليها فى المادة السابقة وقف السير  
فى الدعوى المقدم بشأنها طلب تعيين المحكمة المختصة .

وإذا قدم الطلب بدو الحكم فى الدعوى فلترئيس هذه المحكمة أن يأمر بوقف تنفيذ الحكمين  
المتناقضين أو أحدهما .

مادة ٢١ — يرفع الطلب فى الأحوال المبينة فى المادة ١٩ بعريضة تودع قلم كتاب محكمة  
التقض تتضمن عدا البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم موضوع الطلب وبياناً  
كافياً عن الدعوى التى وقع فى شأنها النزاع أو التخل .

وعلى الطالب أن يودع مع هذه العريضة صوراً منها بقدر عدد الخصوم مع حافظة بالمستندات  
التي تؤيد طلبه ومذكرة .

وعلى قلم الكتاب إعلان الخصوم بصورة من هذه العريضة مع تكليفهم الحضور فى الجلسة  
التي يجدها رئيس المحكمة ولهم تقديم مستنداتهم ومذكراتهم قبل اليوم المحدد لنظر الدعوى .  
ولا تحصل رسوم على هذا الطلب .

مادة ٢٢ — تفصل محكمة التقض فى الطلب على وجه السرعة بعد سماع أقوال النيابة العامة .

مادة ٢٣ — كذلك تختص محكمة التقض منعقدة بجهة جمعية عمومية يحضرها على الأقل أحد  
عشر مستشاراً من مستشاريها دون غيرها بالفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة  
والموظفين القضائيين بالديوان العام بالغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا التنب



والثقل متى كانت مبنى الطلب عيا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

كما تختص بالنظر في طلبات التعويض الناشئة عن ذلك .

وتتبع في تهديم الطلبات والفصل فيها التواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية . ولا يجوز أن يجلس للفصل في هذه الطلبات من كان عضواً في مجلس القضاء الأعلى أو مجلس التأديب أو المجلس الاستشاري للنياية .

مادة ٢٤ — قواعد اختصاص المحاكم بين في قانوني المرافعات والإجراءات الجنائية .

### الفصل الثالث — الجلسات والأحكام

مادة ٢٥ — تكون جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بمجلسها سرية مراعاة للآداب أو محافظة على النظام العام . ويكون النطق بالحكم في جميع الأحوال في جلسة علنية .

ونظام الجلسة وضبطها منوطان بالرئيس .

مادة ٢٦ — لغة المحاكم هي العربية .

والمحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجلبونها بواسطة مترجم بعد حلف اليمين .

مادة ٢٧ — فيما عدا الاستئنافات المتصوص عليها في القوانين واللوائح لا يجوز أن يمثل الخصوم غير المحامين المقررين أمام المحاكم .

مادة ٢٨ — تصدر الأحكام باسم الملك .

### الفصل الرابع — التنفيذ

مادة ٢٩ — يكون تنفيذ الأحكام الجنائية بناء على طلب النيابة العامة وقطاعاً هو مقرر بقانون الاجرامات الجنائية .

مادة ٣٠ — يقوم المحضرون بتنفيذ الأحكام والعقود الرسمية وسائر الأوراق الواجبة التنفيذ . ولا يجوز التنفيذ إلا بناء على صورة من الحكم أو السند عليها الصيغة التنفيذية وذلك عدا الحالات التي ينص فيها القانون على غير ذلك .

مادة ٣١ — تكون الصيغة التنفيذية بالنص الآتي :

« يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ هذا الحكم أن يبادروا إلى تنفيذه وعلى النائب العام ووكلائه أن يساعدوه وعلى رؤساء وضباط الساكر ومأموري الضبط والربط أن يعاونوهم على إجراء التنفيذ باستعمال القوة الجبرية متى طلبت منهم المساعدة والمعاونة بصورة قانونية » .

## الفصل الخامس — النيابة العامة

مادة ٣٢ — تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ما لم يوجد نص في القانون على خلاف ذلك .

مادة ٣٣ — مأمورو الضبط القضائي يكونون فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم تابعين النيابة العامة .

مادة ٣٤ — يكون لدى المحاكم نائب علم يعاونه عدد كاف من المحامين وأعضاء النيابة .

مادة ٣٥ — يقوم بتأدية وظيفة النيابة أمام محكمة التقض النائب العام نفسه أو محام علم أو أحد رؤساء النيابة .

مادة ٣٦ — يكون لدى كل محكمة استئناف محام علم له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقة واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين .

مادة ٣٧ — رجال النيابة تابعون لرؤسائهم دون غيرهم بترتيب درجاتهم ثم لوزير العدل .

مادة ٣٨ — يتولى النائب العام نفسه أو بواسطة وكلائه إقامة ومباشرة الدعاوى التأديبية التي تجعلها القوانين من وظيفته .

مادة ٣٩ — يشرف النائب العام على السجون وغيرها من الأماكن التي تستعمل للحبس ويحيط وزير العدل بما يبدو له من ملاحظات .

مادة ٤٠ — تتدخل النيابة في جميع الأحوال التي ينص القانون على تدخلها فيها .

مادة ٤١ — تراقب النيابة الأعمال المتعلقة بنقود المحاكم .

## الفصل السادس — الجمعيات العمومية

مادة ٤٢ — تجتمع محكمة التقض وكل محكمة استئناف وكل محكمة ابتدائية هيئة جمعية عمومية النظر في :

(أ) ترتيب وتأليف الدوائر اللازمة .

(ب) توزيع القضايا على الدوائر المختلفة .

(ج) ندب مستشاري محاكم الاستئناف والمعمل بمحاكم الجنايات وقضاة المحاكم الابتدائية للمعمل بالمحاكم الجزئية .

(د) تحديد عدد الجلسات وأيام وساعات انعقادها .

- (هـ) سائر المسائل المتعلقة بنظام المحاكم وأموالها الداخلية .
- (و) المسائل الأخرى المنصوص عليها في القانون .
- مادة ٤٣ — تألف الجمعية العمومية لكل محكمة من جميع قضاتها العاملين بها .  
وتدعى إليها النيابة العامة ويكون لممثل النيابة رأى معدود في المسائل التي لها صلة بوظائف  
النيابة على العموم .
- مادة ٤٤ — تعقد الجمعية العمومية بدعوة من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه من تلقاء نفسه  
أو بناء على طلب ثلاثة من قضاتها أو بناء على طلب النيابة العامة .
- مادة ٤٥ — تصدر قرارات الجمعيات العمومية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين .  
ولإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الفني فيه الرئيس .
- مادة ٤٦ — تبلغ قرارات الجمعيات العمومية لوزير العدل .  
وللوزير أن يعيد إلى الجمعيات العمومية للمحاكم الابتدائية ما لا يرى الموافقة عليه من قراراتها  
لتداول فيها مرة أخرى ثم يصدر قراره بعد ذلك بما يراه .
- مادة ٤٧ — تبت محاضر الجمعيات العمومية في دفتر بعد لذلك ويوقع عليها من رئيس  
المحكمة وسكرتيرها .

### الباب الثاني — موظفو المحاكم

- مادة ٤٨ — يعين لمحكمة القضاة ولكل محكمة استئناف وكل محكمة ابتدائية كبير كتاب وعدد  
كاف من رؤساء الأقسام والكتاب والمترجمين .
- ويعين لكل محكمة ابتدائية كبير محضرين وعدد كاف من المحضرين .
- ويلحق بكل محكمة عدد كاف من النساخين والقرازين والطبايعين والحجاب والسعاة والفراشين  
والبستانيين وغيرهم من المستخدمين الخارجيين عن الهيئة

### الفصل الأول

#### أحكام عامة

- مادة ٤٩ — فيها عدا مانص عليه في هذا القانون تسمى على موظفي المحاكم ومستخدميها  
الخارجيين عن الهيئة الأحكام العامة للتوظيف بالحكومة .

## الفصل الثاني — الكتبة

مادة ٥٠ — يشترط فيمن يعين كاتباً الشروط الواجب توافرها وفقاً للأحكام العامة للتوظيف في الحكومة عدا شرط امتحان المسابقة المقرر لشغل الوظيفة .

مادة ٥١ — تعقد بمحكمة التقض لجنة تشكل من رئيسها أو من يقوم مقامه ومن مستشارين تختارهما جميعتها العمومية كل سنة ومن كبير كتابها — وتختص هذه اللجنة باقتراح كل ما يتعلق بشؤون كتابها من تعيين ونقل وترقية ومنح علاوات .

وتعقد بكل محكمة استئناف لجنة تشكل من رئيسها ومن مستشارين تختارهما جميعتها العمومية كل سنة ومن كبير كتابها — وتختص هذه اللجنة باقتراح كل ما يتعلق بشؤون كتاب المحكمة من تعيين ومنح علاوات .

وتعقد بالنيابة العامة لجنة تشكل من النائب العام والمحامي العام لدى محكمة التقض ومدير إدارة الثيابات ومدير النفيس القضائي بها — وتختص هذه اللجنة باقتراح كل ما يتعلق بشؤون كتاب النيابة من تعيين ونقل وترقية ومنح علاوات .

وتعقد بوزارة العدل لجنة تشكل من وكيل الوزارة ومن ثلاثة من مديري الإدارات على الأقل وتختص هذه اللجنة باقتراح كل ما يتعلق بشؤون كتاب المحاكم الابتدائية من تعيين ونقل وترقية ومنح علاوات . وباقتراح ترقية ونقل كتاب محاكم الاستئناف .

ويكون تعيين الكتبة وهلم من دائرة محكمة إلى أخرى وترقيتهم ومنحهم العلاوات بقرار من وزير العدل بعد الاطلاع على اقتراحات هذه اللجان كل فيما يخصها .

مادة ٥٢ — يكون تعيين الكتبة على سبيل الاختيار مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين .

مادة ٥٣ — لا تجوز ترقية من عين كاتباً من الدرجة التي عين فيها للدرجة التي تليها إلا إذا حسنت الشهادة في حقّه ونجح في امتحان يختبر فيه كتابة وشفاهاً ويعني حملة الشهادات العليا من شرط الامتحان .

مادة ٥٤ — يؤدى الامتحان عند الاقتضاء :

(أ) بمحكمة التقض وتقوم به اللجنة المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة ٥١ .

(ب) بكل محكمة استئناف بالنسبة لكتابها وتقوم به اللجنة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٥١ .

(ج) بكل محكمة ابتدائية بالنسبة لكتابها وتقوم به لجنة مشكلة من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه وقاضٍ تختاره الجمعية العمومية وكبير كتابها .

(د) يكتب النائب العام بالنسبة لكتاب نيايات عحاكم الاستئناف ومحكمة القضا وقوم به اللجنة المشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة ٥١ .

(هـ) بكل نياية كلية بالنسبة لكتابها وقوم به لجنة مشكلة من رئيس النيابة وأحد أعضائها ورئيس القلم الجنائي بالنيابة الكلية .

مادة ٥٥ — يكون الامتحان تحريراً وشفوياً في المواد الآتية :

(١) بالنسبة لكتاب القسم المدني :

١ — ما يتعلق بعمل الكاتب في قانون المرافعات والقانون المدني والقانون التجاري .

٢ — قوانين الرسوم والدمغة .

٣ — المنشورات المعمول بها في المحاكم .

٤ — الخط .

(ب) وبالنسبة لكتاب النيابة العامة :

١ — ما يتعلق بعمل الكاتب في قانون المرافعات وقانون الاجراءات الجنائية .

٢ — قوانين الرسوم والدمغة .

٣ — تعليمات النيابة العامة ومنشوراتها .

٤ — الخط .

مادة ٥٦ — تضع كل من لجنة الامتحان بمحكمة القضاء ولجنة الامتحان بكل محكمة استئناف الأسئلة الخاصة بكتابها وتضع اللجنة المشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة ٥١ أسئلة امتحان كتاب النيابة العامة .

وتضع اللجنة المشار إليها في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أسئلة امتحان كتاب المحاكم الابتدائية وترسل الأسئلة إلى كل محكمة ابتدائية وكل نياية كلية داخل مطروف محتوم عليه بالسمع الأحمر يفرضه رئيس لجنة الامتحان قبل انعقاد الامتحان مباشرة — وبعد تقدير درجات المتشحين في الامتحان التحريري والشفوي ترسل نتائج هذا التقدير إلى مكتب النائب العام بالنسبة لكتاب النيايات وإلى الوزارة بالنسبة لكتاب المحاكم الابتدائية بعد تحرير محضر يوقعه رئيس اللجنة وأعضاؤها .

مادة ٥٧ — يقدر لكل مادة من مواد الامتحان التحريري والشفوي ٣٠ درجة وتكون درجة النجاح ٤٠ ٪ من مجموعها على الأقل ما حصل عليه الموظف في كل المواد عن ٦٠ ٪ من مجموع الحد الأقصى لها .

ويرتب التاجحون حسب درجات نجاحهم ، وتكون الترقية على أساس هذا الترتيب .

مادة ٥٨ — يشترط فيمن يعين من غير حملة الشهادات العليا كتابة أول محكمة جزئية أو رئيساً لقلم أن يكون ممن جازوا الامتحان المنصوص عليه في المادة ٥٣ .

مادة ٥٩ — يتولى رئيس كل محكمة توزيع الأعمال على كتابها وتحديد عمل كل منهم وتعيين رؤساء الأقسام والكتاب الأول بالمحاكم الجزئية وكذلك نقل الكتاب وتدريب داخل دائرة المحكمة ويتولى رئيس كل نيابة كلية هذه الأعمال بالنسبة لكتاب التباينات التابعين له

### الفصل الثالث — المحضرون

مادة ٦٠ — يشترط فيمن يعين محضراً ما يشترط فيمن يعين كاتباً .  
ويعين المحضر تحت الاختبار لمدة ستة على الأقل وستين على الأكثر

مادة ٦١ — يشترط فيمن يعين محضراً للتنفيذ أن يكون قد شغل وظيفة محضر مدة ستين على الأقل وحصلت الشهادة في حقه وأن يكون قد نجح في امتحان يختبر فيه تحريراً وشفوياً .

مادة ٦٢ — يؤدي الامتحان عند الاقتضاء بكل محكمة ابتدائية — وتقوم به اللجنة المشار إليها في الفقرة « ج » من المادة ٥٤ على أن يستبدل كبير محضري المحكمة الابتدائية بكبير كتابها وتبضع في هذا الامتحان الاجرامات المينة في المادتين ٥٦ و٥٧  
ويرتب التاجعون منهم حسب درجات نجاحهم . ويكون التعيين على أساس هذا الترتيب .

مادة ٦٣ — يكون الامتحان تحريراً وشفوياً في المواد الآتية :

( ١ ) ما يتصل بعمل المحضر في قانون المرافعات والقانون التجارى والقانون المدنى وقانون الاجرامات الجنائية

( ٢ ) قوانين الرسوم والدمغة .

( ٣ ) المنشورات الخاصة بأقلام المحضرين .

( ٤ ) الخط .

مادة ٦٤ — لا يرق المحضر من الدرجة التى عين فيها إلى الدرجة التى تليها إلا إذا حصلته الشهادة في حقه . وجاز الامتحان المنصوص عليه في المادة ٦٣ ويعنى حملة الشهادات العليا من شرط الامتحان .

مادة ٦٥ — يكون تعيين المحضرين وتلقينهم من دائرة محكمة ابتدائية إلى أخرى وترقيتهم ومنعهم العلوات بقرار من وزير العدل بناء على ما يقرره اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة ٥١

مادة ٦٦ — لا يعين محضراً أول بمحكمة جزئية إلا من أمضى في وظيفة محضر للتنفيذ مدة ستين على الأقل .

مادة ٦٧ — يتولى رئيس المحكمة الابتدائية تحديد محل عمل المحضرين وتقلهم وتدهم داخل دائرة المحكمة وكذلك تعيين المحضرين الأول بالمحاكم الجزئية .

### الفصل الرابع — المترجمون

مادة ٦٨ — يلحق بكل محكمة العدد اللازم من المترجمين .

مادة ٦٩ — يشترط فيمن يعين مترجماً ما يشترط فيمن يعين كاتباً وأن يحسن الإجابة في امتحان تحريري وشفوي في اللغة العربية وإحدى اللغات الأجنبية .

وتتولى هذا الامتحان اللجنة المشكلة بالفقرة الرابعة من المادة ٥١ منتضياً إليها رئيس قلم الترجمة بالوزارة ويكون تعيين المترجمين وتقلهم وترقيتهم ومنعهم الملاوات بقرار من وزير العدل بعد الاطلاع على اقتراح هذه اللجنة .

### الفصل الخامس — واجبات موظفي المحاكم

مادة ٧٠ — يحلف الكتاب والمحضرون والمترجمون أمام هيئة المحكمة التابعين لها في جلسة علنية ميثاقاً بأن يؤديوا أعمال وظائفهم بالذمة والعدل .

مادة ٧١ — موظفو المحاكم يتسلمون الأوراق القضائية الخاصة بأعمال وظائفهم ويحفظونها ويحصلون الرسوم والغرامات المستحقة ويراعون تنفيذ قوانين الدفعة والضرائب ويقومون بكل ما تفرضه عليهم القوانين والتعليمات .

ولا يجوز لهم أن يتسلموا أوراقاً أو مستندات إلا إذا كانت في حافظة بها بيان بما تفعله ، وتكون الحافظة مصحوبة بصورة طبق الأصل يوقعها الكاتب بعد مراجعتها والتحقق من مطابقتها للواقع ويردها إلى من قدمها .

وعلى كتاب المحاكم والنيابات الذين يحضرون الجلسات أن يحضروا محاضراً بكل ما يدور فيها وأن يوقعوها .

مادة ٧٢ — موظفو المحاكم ممنوعون من إذاعة أسرار القضايا وليس لهم أن يطلعوا عليها أحداً غير ذوي الشأن أو من تتيح القوانين أو اللوائح أو التعليمات إطلاعهم عليها .

مادة ٧٣ — يجب على كل موظف من موظفي المحاكم أن يقيم بالجهة التي يؤدي فيها عمله، ولا يجوز له أن يتغير عنها إلا بأذن من رؤسائه .

مادة ٧٤ — يجب على موظفي المحاكم المؤتمنين على تمود أو أمانات أو مهمات أو أشياء أخرى ذات قيمة أن يقدموا ضماناً في حدود القانون المالي والتعليقات المالية .

وتقديم هذا الضمان لا يخلل برؤساء الكتاب ورؤساء المحضرين التابع لهم هؤلاء المستخدمين من المسؤولية في حالة حصول إهمال من الرؤساء المذكورين .

مادة ٧٥ — إذا وقع ما يستوجب مسؤولية المضمون بسبب عمله كان الضامن ملزماً بدفع ما يأتي :

- ( ١ ) المصاريف القضائية .
- ( ٢ ) ما يكون مطلوباً للغير .
- ( ٣ ) ما يكون مطلوباً للحكومة .
- ( ٤ ) ما يحكم على المضمون بدفعه من الجزاءات المالية .

### الفصل السادس — تأديب موظفي المحاكم

مادة ٧٦ — ' يعمل كتاب كل محكمة ومترجموها ونساخوها تحت رقابة كبير كتابها ويعمل محضروها تحت رقابة كبير المحضرين بها والجميع خاضعون لرئيس المحكمة .

وكذلك يعمل كتاب النيابة في كل محكمة تحت رقابة رئيس القلم الجنائي بها وهم جميعاً خاضعون لرئيس النيابة .

وتكون هذه الرقابة في المحاكم الجزئية للكتاب الأول والمحضرين الأول ورؤساء الاقلام الجنائية الجزئية ثم القضاة وأعضاء النيابة .

مادة ٧٧ — من يخل من موظفي المحاكم بواجبات وظيفته أو يأتي ما من شأنه أن يقلل من الثقة اللازم توافرها في الأعمال القضائية أو يقلل من اعتبار الطبقة التي ينتمي إليها سواء كان ذلك داخل دور القضاء أو خارجها ، تتخذ ضده الاجراءات التأديبية .

مادة ٧٨ — لا توقع العقوبات إلا بحكم من مجلس التأديب .

ومع ذلك فالانذار أو قطع الراتب لمدة غايتهما خمسة عشر يوماً يجوز أن تكون بقرار من رؤساء المحاكم بالنسبة إلى الكتاب والمحضرين والمترجمين ومن النائب العام ومن رؤساء النيابة بالنسبة إلى كتاب النيابة .



مادة ٧٩ — يشكل مجلس التأديب في محكمة التقص وفي كل محكمة من محاكم الاستئناف من مستشار تختبها الجمعية العمومية ومن المحامي العام وكبير كتاب المحكمة . وفي المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب، ويستبدل به كبير المحضرين عند محاكمة أحد المحضرين . ورئيس القلم الجنائي عند محاكمة أحد كتاب النيابة . وفي حالة محاكمة كبير الكتاب أو كبير المحضرين أو رئيس القلم الجنائي يتدب وزير العدل من محل عمله في مجلس التأديب من يكونون في درجته على الأقل .

مادة ٨٠ — يجوز أن تهاجم الدعوى التأديبية بالنسبة لموظفي المحاكم والنيابات بناء على طلب رئيس المحكمة بالنسبة لموظفي المحاكم وبناء على طلب النائب العام أو رئيس النيابة بالنسبة لموظفي النيابة .

مادة ٨١ — تتضمن ورقة الاتهام التي تملأ بأمر رئيس مجلس التأديب التهمة أو التهم المنسوبة إلى المتهم وبياناً موجزاً بالأدلة عليها واليوم المحدد للمحاكمة . ويحضر المتهم بشخصه أمام المجلس ، وله أن يقدم دفاعه كتابة أو يوكل عنه محامياً . وتجرى المحاكمة في جلسة سرية ، وينطق بالحكم مع أسبابه .

مادة ٨٢ — يختص بنظر النظم من أحكام مجالس التأديب مجلس مخصوص يتعدد بوزارة العدل يشكل من وكيل الوزارة الدائم والنائب العام ومستشار محكمة استئناف القاهرة تختبها الجمعية العمومية .

### الفصل السابع — إجازات موظفي المحاكم

مادة ٨٣ — يكون الترخيص في الإجازات من وكيل الوزارة بالنسبة لموظفي المحاكم ومن النائب العام بالنسبة لموظفي النيابة . ويجوز لرؤساء المحاكم الترخيص لموظفي المحاكم ولرؤساء النيابة الترخيص لموظفي النيابة في إجازات لا تتجاوز خمسة أيام في كل مرة على ألا تزيد في مجموعها على خمسة عشر يوماً في المدة . أول يناير لغاية ١٤ مايو من كل سنة .

### الفصل الثامن — المستخدمون الخارجون عن الهيئة

مادة ٨٤ — يكون تعيين المستخدمين الخارجين عن الهيئة وترقيتهم وتأديبهم من اختصاص النائب العام والمحامين العامين ورؤساء المحاكم ورؤساء النيابة كل فيما يخصه . وكذلك تظلم وتقدم كل في دائرة اختصاصه .

مادة ٨٥ — يشترط فيمن يعين مستخدماً خارجاً عن الهيئة الشروط العامة بتعيين مثله في الحكومة عدا الحجاب والسعاة فيشترط فيهم فضلاً عن ذلك القراءة والكتابة .

مادة ٨٦ — لرؤساء المحاكم ولرؤساء النيابة إعفاء المستخدمين الخارجيين عن الهيئة من شرط اللياقة الصحية .

مادة ٨٧ — لقضاة المحاكم الجزئية ولوكلاء النيابة بها حق توجيه الإنذار وقطع المرتب لغاية خمسة أيام بالنسبة للمستخدمين الخارجيين عن الهيئة الموجودين بمحاكمهم كل فيما يخصه .

### الباب الثالث — إدارة نفوذ المحاكم

مادة ٨٨ — تقدم ميزانية المحاكم من وزير العدل وتدرج ضمن ميزانية الدولة العامة .

مادة ٨٩ — أذونات الصرف تصدر في كل محكمة من رئيس النيابة أو وكيلها حسب الأحوال .

مادة ٩٠ — متحصلات الغرامات وسائر أنواع الرسوم المقررة بالقوانين في المواد المدنية والجنائية والحشية وكذلك الأمانات والودائع يكون تحصيلها وحفظها وصرفها بمعرفة الكاتب الأول والكتاب والموظفين المعيّنين لذلك تحت إدارة قلم النائب العام وملاحظة وزارة العدل .

## قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠

بإلغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية المفروضة  
بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تلغى الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية المقررة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض حرية خاصة على الأرباح الاستثنائية المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ ويظل التزام كل بمول بها عن أرباحه الاستثنائية في خلال سنة ١٩٥٠ من التاريخ المقابل للتاريخ الذي بدأ فيه سريان الضريبة الخاصة عليه في سنة ١٩٤٠ .

مادة ٢ — يستمر العمل بأحكام الفقرتين الأخيرتين من المادة ٧ من القانون السالف الذكر .

مادة ٣ — على وزارات تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ٤

صدر بقصر التبة في ١١ شعبان سنة ١٣٦٩ ( ٢٨ مايو سنة ١٩٥٠ )

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

## قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٠

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالمادتين ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٥ وبالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٩ المادتان الآتيتان :

« مادة ٣٣ - يكون في حكم الجروح المشار إليها في البند « أولا » من المادة ٣١ وفي الفقرة الأولى من المادة ٣٢ كل مرض أو عاهة تجعل أحد رجال الجيش غير قادر على كسب عيشه إذا أصيب بهذا المرض أو بهذه العاهة في وقائع حرية أو في خدمة أمر بها أو ناشئاً عن حالة الطقس في الجبهة التي كلف الخدمة بها .

ويستضع بهذا الحكم المستحقون للمعاش عن يتوفى من رجال الجيش وهو في الخدمة بسبب من الأسباب ساقفة الذكر .

« مادة ٣٥ - المستحقون عن رجال الجيش الذين فقدوا الحياة في الظروف المنصوص عليها في المادتين ٢٩ و ٣٣ يعطون ثلاثة أرباع النهاية العظمى للمعاش الذي كان يمكن منحه لمورثهم بمقتضى المادتين ٣١ و ٣٢ . »

مادة ٢ - على وزيرى الحرية والبحرية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ٤

صدر بقصر التبة في ١١ شعبان سنة ١٣٦٩ ( ٢٨ مايو سنة ١٩٥٠ )

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الحرية والبحرية

مصطفى نصرت

وزير المالية

محمد زكى عبد المتعال

## قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠

بتعديل المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣  
 باستقلال القضاء وتعديل مرتبات بعض رجال القضاء والنيابة  
 وتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعدل المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ، باستقلال القضاء ، كما يأتي :

د مادة ٤٠ - للقضاء عطلة قضائية تبدأ كل عام من ١٦ يونيه وتنتهى في ١٥ سبتمبر وتعتبر مدة العطلة بالنسبة لمن لا يكلف بالعمل فيها أجازة اعتيادية تحسب نصف مدة داخل القطر .

مادة ٢ - تعدل مرتبات النائب العام ورؤساء المحاكم الابتدائية من قتي اوب ووكلائها وقضاها ورؤساء النيابة ووكلائها ومساعدنها ومعاونها المينة بالجدول الملحق بقانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ والشار إليه في المادتين ٨ و ٨٢ من القانون المذكور على الوجه الآتي :

جنيه	جنيه	
رئيس محكمة قة د ا ،	١٠٨٠ - ١١٤٠	بعلاوة ٦٠ كل سنتين
رئيس محكمة قة د ب ،	٩٦٠ - ١٠٨٠	د ٦٠ د
وكيل محكمة قة د ا ،	٨٤٠ - ٩٦٠	د ٦٠ د
وكيل محكمة قة د ب ،	٧٨٠ - ٨٤٠	د ٦٠ د
قضاء من الدرجة الأولى	٦٦٠ - ٧٨٠	د ٤٨ د
قضاء من الدرجة الثانية	٥٤٠ - ٦٦٠	د ٤٢ د
النائب العام	١٨٠٠	
رئيس نيابة استئناف القاهرة	١٠٨٠ - ١١٤٠	د ٦٠ د
رئيس نيابة قة ممتازة	٩٦٠ - ١٠٨٠	د ٦٠ د
رئيس نيابة درجة أولى	٨٤٠ - ٩٦٠	د ٦٠ د
رئيس نيابة درجة ثانية	٧٨٠ - ٨٤٠	د ٦٠ د
وكلاء النائب العام من الدرجة الأولى الممتازة	٦٦٠ - ٧٨٠	د ٤٨ د
وكلاء النائب العام من الدرجة الأولى	٥٤٠ - ٦٦٠	د ٤٢ د

وكلاء النائب العام من الدرجة الثانية	جنيه ٣٦٠ — ٤٨٠	بعلوة ٣٦	كل ستين جنيه
وكلاء النائب العام من الدرجة الثالثة	٣٠٠ — ٣٦٠	٢٤	•
مساعدو النيابة	٢٤٠ — ٣٠٠	٢٤	•
معاونو النيابة	١٨٠		

وفي تطبيق حكم هذه المادة يضاف إلى المرتب الفعلي الذي يتقاضاه كل من يتناولهم هذا التعديل من تاريخ العمل به الزيادة التي رفع بها أول مربوط الدرجة التي يشغلها .  
وجميع ذلك بحيث لا يتعدى المرتب والملاوة معا نهاية مربوط الدرجة .

مادة ٣ — تعدل المادة الأولى من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ على الوجه الآتي :  
يعدل جدول مراتب رجال القضاء المنصوص عليه في المادتين ٨ و ٨٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ، الخاص باستقلال القضاء بالنسبة للمستشارين ورؤساء محاكم استئناف الاسكندرية والمنصورة وأسيوط على الوجه الآتي :

المستشارون ١٣٠٠ جنيه

ومع ذلك يكون مرتب المستشار بمحكمة النقض معادلا لمرتب من يعين وكيلا أو رئيسا لإحدى محاكم الاستئناف من المستشارين الذين كانوا يلونه في الأقدمية قبل تعيينه في محكمة النقض ، فإذا عين من غير محاكم الاستئناف فيكون مرتبه معادلا لمرتب من يليه في الأقدمية بمحكمة النقض ، ويسرى هذا الحكم على مستشاري محكمة النقض الحاليين  
رؤساء محاكم استئناف الاسكندرية والمنصورة وأسيوط ١٦٠٠ جنيه .

مادة ٤ — على وزيرى العدل والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة في ١٥ شعبان سنة ١٣٦٩ ( أول يونيه سنة ١٩٥٠ )

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء  
مصطفى النحاس

وزير العدل  
عبد الفتاح الطويل

وزير المالية  
محمد زكي عبد المتعال

## قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تستبدل بالمادة (٢٤) من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٤٧ المادة الآتى نصها :

« مادة ٢٤ — يؤدى رسم قدره خمسون قرشاً عند تقديم الطلب .

ويعتبر الطلب كأن لم يكن إذا لم يتم شهر المحرر خلال سنة من تاريخ قيد الطلب وتمتد هذه المدة سنة ثانية إذا قدم الطالب قبل انتهاء السنة الأولى بأسبوعين طلباً بالامتداد وأدى عنه الرسم المطلوب » .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ هذا كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر التبة فى ١٥ شعبان سنة ١٣٦٩ (أول يونيه سنة ١٩٥٠)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير العدل

عبد الفتاح الطويل

## قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٠

بتعديل الجدول الملحق بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤

بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يضاف إلى الجدول الملحق بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ التصرف الآتي :

نوع التصرف سواء أكان بحكم أم بإشهاد	رسوم نسبي في المائة	الايضاح
اتهاء الوقف	$\frac{1}{4}$	من قيمة العقار

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ؟

صدر بقصر التبة في ١٥ شعبان سنة ١٣٦٩ ( أول يونيه سنة ١٩٥٠ )

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير العدل

عبد الفتاح الطويل

## قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٠

بتعديل بعض أحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها

نحس فادوق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تسبديل بالنصوص الواردة فى الباب الاول من الكتاب السادس من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية — والاجراءات المتعلقة بها النصوص الآتية :

الكتاب السادس — فى تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة وفى الاشهادات والتسجيل — الباب الاول . فى تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة .

مادة ٣٥٥ — تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة المنصوص عليها فى المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون أمام قضاء المحاكم الجزئية على حسب الاختصاص المبين فى المادة ٢٥ .

مادة ٣٥٦ — على طالب تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أن تحققت شروطها المنصوص عليها فى المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ أن يقدم طلباً بذلك إلى المحكمة المختصة ويكون الطلب مشتملاً على بيان تاريخ الوفاة ومحل إقامة المتوفى وقتها وأسماء الورثة والموصى اليهم وصية واجبة ان وجدوا ومحل إقامتهم ومحل أموال التركة .

مادة ٣٥٧ — على المحكمة أن تطلب من جهة الادارة التحرى عما ذكر فى المادة السابقة من عدة البلد أو من يقوم مقامه وبعض مشايخها أو مشايخ الأقسام والحارات وأهل قرابة المتوفى أو من ترى المحكمة التحرى منه عما ذكر .

ويجب أن تكون التحريات ممضاة بمن ذكرها ومصدقة على الامضات من جهة الادارة .

مادة ٣٥٨ — إذا رأى القاضى أن التحريات غير كافية أو فيها مخالفة جاز أن يتألف التحقيق بنفسه .



مادة ٣٥٩ - على الطالب بعد إتمام التحريات أن يعلن بقية الورثة والموصى اليهم وصية واجبة إن وجدوا ، للحضور أمام المحكمة في الميعاد الذي يحدده لذلك ، فإذا حضروا جميعاً أو حضر البعض وأجاب من لم يحضر بالمصادقة أو لم يجب بشيء أصلاً ، وجب على القاضى تحقيق الطلب بشهادة من يثق به ومطابقة التحريات المذكورة .

وإذا أجاب من لم يحضر بالانكار وجب على الطالب أن يرفع دعواه بالطريق الشرعى .  
وللقاضى إذا رأى أن الانكار غير جدى أن يستمر في إجراءات تحقيق الوراثة .

مادة ٣٦٠ - إذا كان بين الورثة والموصى اليهم وصية واجبة قاصراً أو محجوراً عليه أو غائب قام وليه أو وصيه أو قيمه أو وكيله مقامه .

مادة ٣٦١ - يكون تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة ان وجدت على وجه ما ذكر حجة في خصوص الوفاة والوراثة والوصية الواجبة المحققة الشروط ما لم يصدر حكم شرعى على خلاف هذا التحقيق .

مادة ٣٦٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة في ١٥ شعبان سنة ١٣٦٩ ( أول يونيه سنة ١٩٥٠ )

فاروق  
بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء  
مصطفى التحاس

وزير العدل  
عبد الفتاح الطويل

## منشورات

### مصلحة الشهر العقاري والتوثيق

التي صدرت في سق ١٩٤٩ و ١٩٥٠ حتى الآن

منشور رقم ١ في تاريخ ١/٨/١٩٤٩ .

إلى مكاتب الشهر العقاري ومأمورياتها ومكاتب التوثيق وفروعها والمكاتب الهندسية

ترعى بشأن المواضيع الآتية التواعد الموضحة قرين كل منها :

طلبات الشهر وصورها :

نظرا لاستاد أعمال كدالات طلبات الشهر إلى المأموريات يكتفي بتقديم طلبات الشهر من ثلاث صور متطابقة عملا بنص المادة (١٧) من تعليمات الشهر ، الاصل على ورقة دمنة والصورتين على الورق العادي ، صورة تحفظ بالمكتب الهندسي وصوره تعاد بعد استكمالها والتأشير عليها بالقبول لصاحب الشأن مع صورة كشف تحديد المساحة والاستارة ٧٩ عقارى أما الاصل فيحفظ بالمأمورية بعد استكمالها وعلى ذلك يلغى ما جاء بالمنشور رقم ٥٤ فى سنة ١٩٤٧ فى هذا الشأن

إعطاء شهادات من واقع دفاتر اسبقيات طلبات الشهر ومشروعات المحررات :

يمكن اعطاء شهادات من واقع دفاتر اسبقيات طلبات الشهر ومشروعات المحررات لكل ذى مصلحة وذلك بالشروط الآتية :

- أ - تقديم الطلب بذلك على ورق دمنة الاتساع .
  - ب - وجوب تضمين هذا الطلب لرقم الشهر أو مشروع المحرر المراد الحصول على شهادة بشأنه مع ذكر تاريخ تقديمه والجهة المقدم إليها .
  - ج - سداد رسم الشهادة بواقع ٤٠٠ م رسم كتابة و ٣٠ م رسم دمنة عن كل طلب أو مشروع محرر يراد الحصول على بياناته بحيث إذا تعددت الطلبات أو المشروعات تعدد الرسم بقدرها .
  - د - تعطى الشهادة متضمنة صورة مطابقة للاصل للبيانات المدونة بدفتر اسبقيات الطلبات أو دفتر اسبقيات مشروعات المحررات عن الطلب أو المشروع المراد الحصول على شهادة بشأنه .
  - هـ - تذيل الشهادة بتخفظ يخلى مسئولية المصلحة من جهة صحة شخصيه الطرفين أو من جهة حقيقة موضوع المحرر هكذا :
- ( أعطيت هذه الشهادة من واقع دفتر اسبقيات طلبات الشهر أو مشروعات المحررات بمأمورية الشهر العقاري بناء على طلب فلان المؤرخ ... دون مسئولية مصلحة الشهر العقاري والتوثيق سواء فيما يتعلق بصحة شخصية طرفي الطلب أو المشروع المحرر أو فيما يتعلق بحقيقة موضوع الطلب أو المشروع )

و — يوقع على الشهادة بامضاء المأمور المختص وتختم بخاتم التاج .

ز — يقدّر دفتر نموذج رقم ١٥ عقارى للطلبات المشار إليها

### ٣ — طلبات التأشير الهامشى

يلاحظ عدم قيد طلبات التأشير الهامشى فى دفتر أسبقية طلبات التأشير الهامشى إلا بعد سداد الرسوم المستحقة على الطلب

### ٤ — الصور الفوتوغرافية التى تطلب من مرفقات المحررات المسجلة

إذا طلبت صور فوتوغرافية من مرفقات المحررات المسجلة فيفرق بين حالتين : حالة سبق استخراج صورة سلبية من هذه المرفقات وحالة عدم سابقة استخراج صورة سلبية منها

فى الحالة الاولى تعطى الصورة المطلوبة ايجابية بواقع التقدم الواحد ١٠٠ م مائة مليم . وفى الحالة الثانية تعطى الصورة المطلوبة ايجابية أيضا ولكن بواقع التقدم الواحد ٢٠٠ م ( مائتى مليم )

ويراعى بالنسبة لهذه الحالة الثانية أولا استخراج الصورة السلبية اللازمة من المستند المراد الحصول على صورته ثم استخراج الصورة الايجابية المطلوبة من هذه الصورة السلبية - على أن تسلم الصورة الايجابية للطالب وتحفظ الصورة السلبية بكتب الشهر للاتفاح بها مستقبلا فى حالة طلب صور ايجابية جديدة من نفس المرفق .

٥ — الحقا للفتشورات الفنية الصادرة من المصلحة بشأن الامر رقم ٢٦ الخاص بوضع نظام لادارة اموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والبيئات - وآخرها المنشور رقم ٤٦ فى بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٤٨ بند ١ - يطبق النظام الصادر به الامر المذكور على :

أولا — ابرام ارون رايسفيلد

ثانيا — سيمون سوتين

المتيمين بمدينة القاهرة بعمارة الايموبيليا بشارع شريف باشا ( شقة رقم ٣٨٠ )

الامين العام

### منشور رقم ٢ فى تاريخ ١/٢٠/١٩٤٩

الحقا للفتشورات الفنية الصادرة من المصلحة بشأن الامر رقم ٢٦ الخاص بوضع نظام لادارة اموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والبيئات - وآخرها المنشور رقم ١ فى تاريخ ١٢/٢٦/١٩٤٨ بند ٥ — يطبق النظام الصادر به الامر المذكور على :

شركة التضامن بنوا اعلان باروخ ويوسف باروخ الكائن مركزها بطنطا

شركة لينج أند أونيهايم بالاسكندرية بشارع محرم بك رقم ٨٢

فيلكس فرانكو التاجر بالقاهرة بشارع دويريه رقم ١

دوجيه أونيهايم التاجر والقومسيونجى بالاسكندرية بشارع البورصة القديمة رقم ٥

روفاثيل دويك الموظف بشركة هيوات بريدسون ونيوى بالاسكندرية

## منشور رقم ٣ فني بتاريخ ١٩٤٩/٢/١

نراعي بشأن المواضيع الآتية التواعد الموضحة قرين كل منها : —

## ١ — شطب الحقوق العينية العقارية التبعية

لا يخلو حال الحقوق العينية العقارية التبعية من واحدة من الحالات الآتية .

(١) أن يكون سبق شهرها بطريق التيد

(٢) أن يكون سبق شهرها بطريق التسجيل قبل سنة ١٩٤٧ ولم يمر على هذا التسجيل عشرة أعوام ومحل هذا طبعاً أن تكون من المحررات التي أجاز القانون المدني شهرها بطريق التسجيل كالمهون الحيازية وحقوق الامتياز وحق الحبس

(٣) أن يكون سبق شهرها بطريق التسجيل قبل سنة ١٩٤٧ ومر على هذا التسجيل عشر سنوات دون أن قيد ثانية لناية ١٩٤٨/١٢/٣١ عملاً بقانون الشهر

(٤) أن تكون هذه الحقوق منشأة بعد سنة ١٩٤٦ ولم قيد كما يقضى بذلك قانون الشهر كما في حالة عتود البيع المحفوظ فيها بحق الامتياز والتي اكتفى أربابها بتسجيلها دون قيد حق الامتياز  
(٥) أن تكون هذه الحقوق منشأة قبل سنة ١٩٢٤ ولم تنشر بأي طريق ولكنها فُقدت في دفاتر للمكلفات .

فشطب الحقوق المشار إليها في البنود ١ و ٢ و ٣ يتم بطريق التأشير الهامشي وتم عتودها بعد اخضاعها لمرحلة طلبات الشهر ومشروعات المحررات

والحقوق المشار إليها في البند ٤ لا يمكن شطبها إلا بعد قيد الحق عملاً بما يقضى به القانون وعلى ذلك يجب على مأموريات الشهر والتوثيق عدم ابرام عتود الشطب أو اتمام اجراءات مراجعتها والتأشير عليها بالصلاحيه إلا بعد قيد الحقوق المراد شطبها كما يجب على مكاتب الشهر عدم اجراء أى تأشير بالشطب أو بالتخلص من الدين إلا بعد اجراء هذا التيد

أما الحقوق المشار إليها في البند ٥ فيبعد التحقق من عدم سابعة شهرها بتقديم الشهادات العقارية التي ثبتت ذلك يمكن شهر عتود شطبها بطريق التسجيل .

## ٢ — تراجع المحررات غير المكتوبة باللغة العربية

تفيداً للبند الثاني من النشور رقم ٤١/ فني المؤرخ ١٩٤٨/١١/٢٤ يجب على مكاتب الشهر أن توافق تفاتين المساحة بصورة سليمة من تراجع المحررات غير المكتوبة باللغة العربية للارتفاع بها في إعداد الخطوات اللازمة لإنشاء السجلات العينية

## ٣ - اثبات التأشيرات الهامشية

إذا لم تكن هوامش المحرر الرفضية لإثبات التأشيرات الهامشية واحتاج الأمر لورقة تلحق بالمحرر كما تنص على ذلك المادة (٦٠) من تعليمات الشهر فستعمل لهذا الغرض ورقة من أوراق العقود المدموغة من المخصص لاستعمال الحكومة فقط .

## ٤ - الأعمال المنوطة بالموثقين ومساعدتهم

لوحظ أثناء التفتيش على بعض مكاتب التوثيق وفروعها أن جميع الأعمال الفنية والكتابية موكولة للموظفين الكتابيين دون إشراف فعلي عليها من الموثقين ومساعدتهم .

ولما كان الموثقون ومساعدوهم هم المسؤولون أولاً عن جميع الأعمال بمكاتب التوثيق وفروعها الفنية منها والكتابية فيجب عليهم الإشراف الفعلي على هذه الأعمال فضلاً عن قيامهم بما هو موكول إليهم شخصياً من مختلف أعمال التوثيق الفنية وعلى الأخص مسك دفاتر هذه الأعمال وتحرير محاضر التصديق على التوقيعات فضلاً عن مسك دفاتر المراجعة والحزينة وإعداد حوافظ التوريد .

وعليه فكل خطأ في العمليات وكل مخالفة لتعليمات سوف يسأل عنها الموثقون ومساعدوهم لأن تبعاتها واقعة عليهم في النطاق الأول أما مسؤولية الموظفين الكتابيين عن هذه الأخطاء والمخالفات ففي المقام الثاني .

٥ - الحافا المنشورات الفنية الصادرة من المصلحة بشأن الأمر رقم ٢٦ الخاص بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات - وآخرها المنشور رقم ١/ في بتاريخ ١٩٤٩/١/٨ بند ٥ والمنشور رقم ٢ في ١٩٤٩/١/٢٠ - يطبق النظام الصادر به الأمر المذكور على:

شركة الوارد والصادر ، اميليو ليفي وشركاه ، شركة تضامن مركزها بالاسكندرية .

## ٦ - الصور الفوتوغرافية التي تطلب من مرفقات المحررات المسجلة

تنظيماً لعملية تصوير المرفقات الموضحة بالبند الرابع من المنشور رقم ١/ في المؤرخ ١٩٤٩/١/٨ وحتى لا يتكرر استخراج صورة سلبية من نفس المرفق يراعى التأشير بالأمر على أصل المرفق الفني استخرجت له صورة سلبية بالعبارة الآتية ( له سلفي )

الأمين العام

## منشور رقم ٤ فى بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٤

تراعى بشأن المواضيع الآتية القواعد الموضحة قرين كل منها :

## ١ - مسئولية بحث الملكية والتكليف والبت فى مسألة تزامم الاسبقيات

نظراً لأن عبء التحقق من الملكية والتكليف والبت فى مسألة تزامم الاسبقيات إنما يقع اعتباراً من ١٩٤٨/١١/١٥ على عاتق مأموريات الشهر وحدها ولا مسئولية إطلاقاً على المكاتب الهندسية فى هذا الشأن ، ولذا يتحتم قبل اعطاء إخطار القبول أو التأشير بالصلاحية على مشروع المحرر الرجوع إلى مراجع المأمورية والمكتب الهندسى وعلى الأخص خرائط المساحة ودقائرها واستبانات التغير للتحقق من المواضيع المتقدمة خصوصاً مسألة التزامم بين الاسبقيات مع العلم بأنه إذا وقع خطأ فى الملكية أو التكليف أو إذا من طلب لاحق قبل إسقاط أسبقية الطلب السابق فالمسئولية حتماً واقعة على المأمورية .

وبهذه المناسبة إذا لاحظت المأمورية أى نقص فى مراجع المكتب الهندسى قد يؤثر على المواضيع المتقدمة فعليها تبليغ الأمر إلى المكتب الرئيسى لاتخاذ ما يلزم لوضع الأمور فى نصابها .

٢ - إلحاق المنشورات الفنية الصادرة من المصلحة بشأن الأمر رقم ٢٦ الخاص بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والمهيات - وآخرها المنشور رقم ٣ فى تاريخ ١٩٤٩/٢/١٠ بند ٥ - بقرار إخراج الشركات الآتية من الخضوع لأحكام الأمر رقم ٢٦ سالف الذكر .

فروع شركة رابون وبترسون وشركاه لبيتد الواقع بالاسكندرية .  
شركة فيرايست سوراندنج الواقع مركزها بالاسكندرية وفروعها الكائنة بالقاهرة وبورسعيد والسويس .

شركة المخازن المصرية نظام لإبداع ، شركة مساهمة مصرية ، مركزها بالاسكندرية وفروعها بالسويس .  
الأمين العام

## منشور رقم ٥ فى بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٦

الحقا للمنشورات الفنية الصادرة من المصلحة بشأن الأمر رقم ٢٦ الخاص بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والمهيات - وآخرها المنشور رقم ٤ فى تاريخ ١٩٤٩/٢/٢٤ بند ٢ - يطبق النظام الصادر به الأمر المذكور على :

حاييم درة التاجر بالاسكندرية والمقيم بشارع فؤاد الاول رقم ٤٤١ .  
الحى أبو العافية المقيم بالاسكندرية .  
الباهو مسعود التيت المقيم بالاسكندرية .

## منشور رقم ٦ فى بتاريخ ١٩٤٩/٢/٩

تراعى بشأن المواضع الآتية التواعد الموضحة قرين كل منها :

## ١ - أحكام مرسى المزداد .

أصدرت وزارة العدل منشوراً إلى المحاكم الوطنية فى ١٩ / ٢ / ١٩٤٩ بشأن تسليم صور أحكام مرسى للمزداد إلى أربابها قيراعى ماقتضى به هذا المنشور بالنسبة لأعمال الشبر ونص المنشور هو :

« تبين من كتاب مصلحة الشهر العقارى رقم ٦٨٤٢ - أن إحدى المحاكم الوطنية امتنعت عن تسليم صورة حكم مرسى مزداد فى إحدى القضايا إلا بعد أن يقوم الراسى عليه المزداد بشهر ذلك الحكم ولما كانت عملية شهر الأحكام لا علاقة لها كلفة بتنفيذها .

لذلك ترى الوزارة أن تقوم أقلام الكتاب بتسليم الراسى عليه المزداد الصورة التنفيذية من الحكم بمجرد قيامه بما قضى به الحكم دون أن يعلق ذلك على تسجيل حكم مرسى المزداد ،

## ٢ - الشهادات العقارية

يراعى عند إعطاء الشهادات العقارية أن يذكر ضمن بياناتها تاريخ تقديم الطلب الخاص بها وتاريخ تسليم الشهادة لصاحب الشأن .  
كذلك يراعى إضاح الرسوم المتحصلة عليها .

الأمين العام

## منشور رقم ٧ فى بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢١

الحقا للمنشورات الفنية الصادرة من المصلحة بشأن الأمر رقم ٣٦ الخاص بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمرأقين وغيرهم من الأشخاص والهيئات - وآخرها المنشور رقم ٥ فى تاريخ ٢٦ / ٢ / ١٩٤٩ - يطبق النظام الصادر به الأمر المذكور على .  
شركة ايلى أبو العافية وشركاه - شركة ساكا سابقا - عبد الهادى محمد سيد أحمد وشركاه مركزهما بالاسكندرية حارة البنتون بالحضراء .

## منشور رقم ٨ فى بتاريخ ١٩٤٩/٢/٣٠

تراعى بشأن المواضع الآتية التواعد الموضحة قرين كل منها :

## ١ - ملء دفتر محاضر التصديق على التوقيعات :

تراعى الأمور الآتية عند ملء خانات دفتر محاضر التصديق على التوقيعات .

١ - يذكر فى خانة موضوع المحرر هذا الموضوع دون حاجة إلى ذكر أسماء ذوى الشأن

هكذا مثلاً . ( بيع أطيان قدرها ٧ س و ٢٠ ط و ١٥ ف بتاحية الحوائك مركز منفلوط مديرية أسيوط بثمان قدره ٤٥٠٠ ج ) أو ( رهن حيازى للنزل رقم ١٠ بشارع ابراهيم باشا بمصر الجديدة محافظة مصر مقابل مبلغ ٢٠٠٠ ج )

ب — يذكر فى خاتمة أسماء ذوى الشأن جميع هؤلاء مع ذكر صفاتهم — من وقع منهم فعلاً أمام مأمورية التوثيق ومن لم يقع — على أن يوضح أمام اسم من لم يقع بسبب عدم التوقيع هكذا ( وقع أمام مأمورية توثيق كذا أو سيقع أمام مأمورية أخرى ) حسب الأحوال .

#### ٢ — بيان طلبات الشهر بمراجع المكتب الهندسى :

ضبطاً لحالات التراحم وتنظيماً لدرج طلبات الشهر باستمارات التخيير وعلى الخراطئ تحول صور الطلبات بمجرد قيدها فى دفتر أسبقية الطلبات إلى المكتب الهندسى ويطلب إلى هذا المكتب درجها فوراً بمراجعة المذكورة .

ويجب على المأمورية ان تراجع ذلك بكل دقة إما بمعرفة المأمور شخصياً أو بواسطة الموظف المنتدب من المساحة للعمل بالشهر .

وتعمل هذه المراجعة بطريقة دورية نصف أسبوعية على الأكثر مع عرض كل اخلال بذلك على المكتب الرئيسى فوراً للعمل على تلافيه .

#### ٣ — طلبات الشهر وبيان المقار :

يجب على مأموريات الشهر مطالبة أصحاب الشأن بضرورة تضمين طلباتهم البيانات الخاصة بالمقار موضوع الطلب وفقاً للتفاصيل الموضحة بالمادتين ١٨ و ١١٦ من تعليمات الشهر مع عمل اعلان بذلك يلصق بالمأمورية لاطلاع الجمهور عليه .

#### ٤ — التصرفات الصادرة من الورثة للنفقة العامة :

يراعى دون اخلال باحكام المادتين ١٥٠ و ١٥١ بالنسبة للتصرفات الصادرة من الورثة للنفقة العامة فى الأعيان الموروثة — امكان قبول الشهادة الإدارية المثبتة للوفاء والوراثه فى الاحوال التى لا تزيد قيمة المأخوذ للنفقة العامة من التركة فى التاحية عن ٢٥٠ ج بشرط تعدد الورثة فاذا كان الوارث واحداً فيمكن قبول الشهادات المذكورة إذا كان المأخوذ للنفقة من هذا الوارث الواحد لا تزيد قيمته عن ٥٠ ج .

أما فى غير ذلك من الاحوال فتطبق بالنسبة للتصرفات المذكورة ما نصت عليه المادتان ١٤٨ و ١٤٩ .

وتعطى الشهادات الادارية المشار اليها من رجال الحكومة بالتاحية وتعتمد من موظف المساحة وتحتم بخاتم قتيش المساحة المختص .



٥ — المحررات التي يقوم فيها شخص مقام آخر :

يلاحظ بالنسبة للمحررات التي يقوم فيها شخص مقام آخر سواء عن طريق الولاية أو الوكالة أو الوصاية أو القوامة أن تدرج في فهارس التوثيق أو التصديق أو إثبات التاريخ حسب الاحوال اسم الاصيل واسم من قام مقامه .  
الامين العام

### منشور رقم ٩ في تاريخ ١٩٤٩/٤/٥

شهر حق الإرث والتصرفات الصادرة من الورثة في أعيان التركة

لوحظ بالنسبة للتركات التي نشأت ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٧ أن بعض مأموريات الشهر تطلب شهر حق الارث بمحرر على حدة قبل شهر أى تصرف يصدر من الوارث ولما كان القانون لا يمنع من شهر حق الإرث وشهر التصرف في محرر واحد .

لذلك يراعى يمكن أصحاب الشأن إذا طلبوا ذلك من تقديم طلباتهم ومشروعاتهم حاوية لشهر حق الارث والتصرف معاً - فقط يلاحظ أن لا يباح للوارث الصادر منه التصرف أن يتصرف في أكثر من نصيبه الشرعى في العقارات التي تم شهر حق الارث بالنسبة لها إذ تعتبر هذه العقارات لا يباح للوارث التصرف في أكثر من نصيبه الشرعى فيها .  
الامين العام

### منشور رقم ١٠ في تاريخ ١٩٤٩/٤/٢٨

١ - الوصية الواجبة واشهادات تحقيق الوفاة والوراثة .

أصدرت وزارة العدل المنشور رقم ٦ في ١٩٤٨/٤/٢١ إلى المحاكم الشرعية بشأن ما يتبع بالنسبة للوصية الواجبة في إشهادات تحقيق الوفاة والوراثة وعليه يراعى ما جاء بهذا المنشور في أعمال الشهر ونص المنشور :

صاحب الفضيلة رئيس محكمة الابتدائية الشرعية

تحتى المادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بأن الميت إذا لم يوصى لفرع ولله الذى مات في حياته بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً في تركه لو كان حياً عند موته وجبت للفرع وصية في التركة بقدر هذا النصيب في حدود الثلث بالشروط الواردة بالمادة المذكورة وبذلك تقرر حق في تركه المتوفى لأصحاب هذه الوصية الواجبة يجب الاحتياط لحفظه دفعاً للضرر عنهم .

ونظراً لأن المستحقين لهذه الوصية الواجبة غير وارثين فلا يذكرون عادة في أعلامات الوفاة والوراثة التي تصدرها المحاكم الشرعية وبذلك يتعرض حقهم في التركة للضياع لأن الورثة

يستطيعون التصرف في التركة بمقتضى اعلانات الوراثة الشرعية .

فإلى أن يعدل التشريع القائم بزيادة ما يضمن حفظ هذا الحق ترى الوزارة إتباع ما يأتي :

أولاً - أن يتضمن طلب اشهاد الوراثة لمتوفى بعد العمل بقانون الوصية المذكور بيان ما إذا كان هناك من فروع المتوفى من يستحق الوصية الواجبة أو لا .

ثانياً - أن تتضمن التحريات الادارية النص على ذلك وأن يعلن أصحاب الوصية مع الورثة .

ثالثاً - إذا تبين من الطلبات والتحريات والتحقق الذي تتولاه المحكمة أن هناك من يستحق وصية واجبة يذكر ذلك في الاشهاد إجمالاً إذا لم يطلب من المحكمة بيان نصيب كل وارث في الاعلام الشرعى .

أما إذا طلب بيان نصيب كل وارث فيذكر حيثن نصيب أصحاب الوصية الواجبة أيضاً طبقاً لما تتحققه المحكمة من الأوراق .

رابعاً - إذا وجد نزاع بين الورثة وأصحاب الوصية الواجبة ضبط إشهاد الوراثة وأشير إلى ذلك في الاشهاد .  
وزير العدل (امضاء)

## ٢ - الرهون الحيازية وابلاغ مأموريات الضرائب الاشتراطات المتعلقة بالفوائد

التي تتضمنها المحررات التي تم شهرها أو انبني عليها تأشير هامشى .

الحاقاً بالبند الأول من المنشور القى رقم ٤٠٧٠ المؤرخ ١٠/٨/٤٧ وهو المتعلق بابلاغ مأموريات الضرائب الاشتراطات المتعلقة بالفوائد التي تتضمنها المحررات التي تم شهرها أو التي انبني عليها تأشير هامشى يجب على مكاتب الشهر ابلاغ مأموريات الضرائب عن الرهون الحيازية المقيدة ابتداء من أول ابريل سنة ١٩٤٩ ماتضمن منها شرطاً عن الفوائد ومالم يتضمن .

## ٣ - شهر حق الارث .

نص المادة ( ٣٩ ) من تعليمات الشهر على أن شهر حق الارث يتناول السند المثبت لهذا الحق وقائمة الجرد بعد التوقيع عليها من طالب الشهر والتصديق على توقيعه وعليه يراعى أن مايشهر ويصور في هذه الحالة هو السند المثبت لحق الارث كالاعلام الشرعى وقائمة جرد التركة بعد التوقيع والتصديق عليها كما تقدم .

## ٤ - قيد الحقوق العينية المقاربية التبعية .

يراعى عند قيد الحقوق العينية المقاربية التبعية وجوب اشتغال قائمة القيد على البيانات الموضحة بالمادة ( ٣٨ ) من تعليمات الشهر وعليه يجب على مكاتب الشهر استكمال البيانات المذكورة في قوائم القيد قبل اتمام عليه الشهر .

#### ٥ — التأشير على صور العقود الرسمية بحصول التسجيل .

لوحظ بالنسبة للعقود الرسمية واجبة الشهر القابلة للتنفيذ والتي يتعد فيها المتعاقدون أن يطلب كل من المتعاقدين صورة تنفيذية من العقد ويقدم أحدهم هذه الصورة لتسجيلها ثم يرغب بعد ذلك باقي المتعاقدين وضع تأشيرة على صورهم التنفيذية بما يفيد سبق تسجيل صورة من نفس هذا العقد .

وعليه فرغبة في التيسير يمكن لمكاتب الشهر بعد تحصيل رسم شهادة قدره مائتا مليم وضع التأشير المطلوب على الصور التنفيذية الأخرى من نفس العقد على أن يكون ذلك بالصيغة الآتية :  
شهرت صورة تنفيذية أخرى من نفس هذا العقد بمكتب الشهر بـ . . . . . تحت رقم . . . . . بتاريخ . . . . . مديرية . . . . .

امضاء الأمين — التاريخ . . . . . خاتم المكتب

#### ٦ — دفاتر أسبقية الطلبات والمشروعات :

لوحظ أن كثيراً من دفاتر أسبقية الطلبات والمشروعات أصبحت مستهلكة بسبب عدم العناية بها فضلاً عن عدم استيفاء خاناتها طبقاً لما تقتضيه التعليقات وعند تسليمها من موظف إلى آخر لا يعمل عن هذا التسليم محضر لاثبات الحالة ، وعليه تقتضى العناية بالدفاتر المذكورة ومراعاة ملء خاناتها وفقاً لحالة كل طلب أو مشروع مع عمل محضر لاثبات حالتها عند تسليمها من موظف إلى آخر حرصاً للمسئولية .

#### ٧ — طلبات الشهر الموقوفة .

لوحظ في كثير من الأموريات أن يلقى عبء بحث الملكية والتكليف على عاتق المستلم بدليل أن أسباب إيقاف إجراءات بعض الطلبات لا تعتمد من رؤساء الأموريات وترسل بها مكاتبات لأرباب الشأن بالرغم من عدم صحة هذه الأسباب .

وعليه يجب على رؤساء الأموريات الاضطلاع ببحث الملكية والتكليف في جميع الحالات واعتقاد أسباب الايقاف بالنسبة للطلبات الموقوفة قبل اخطار أرباب الشأن بها علماً بأنهم هم المسؤولون أولاً عن أى قص أو قصير في هذا الشأن .

#### ٨ — اثبات تاريخ محررات واجبة الشهر .

لوحظ أن بعض مكاتب ومأموريات التوثيق هوم بآثبات تاريخ محررات أوجب القانون شهرها كمعقود الإيجار التي تزيد مدتها على تسع سنوات والمحررات التي تتضمن حقوقاً عينية عقارية .  
وتطبيقاً لقانون الشهر رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ وقانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ يراعى عدم اثبات تاريخ أى محرر واجب الشهر مستقبلاً وملاحظة ضرورة شهره .

٩- الحاقا للفتوحات الفنية الصادرة من المصلحة بشأن الأمر رقم ٢٦ الخاص بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات - وآخرها المنشور رقم ٧ فى بتاريخ ١٩٤٩ / ٣ / ٢١ يطبق النظام الصادر به الأمر المذكور على :  
شركة التوكيلات التجارية ، شركة توصية بالأسهم مركزها السويس .  
أموال شركة ورشة ابرافايل وياك ل ابرافايل ، شركة توصية بسيطة تحت التأسيس كاتبة بساحل روض الفرج .

أموال جاك ل . ابرافايل المقيم بالقاهرة شارع قصر النيل رقم ٨  
تقرر إخراج الشركتين والشخصين المبينين بعد من الخضوع لأحكام الأمر رقم ٢٦ :  
أولا - شركة سينما الهلال د د . اندرياس وشركاه ، شركة توصية بالأسهم مركزها  
بالاسكندرية شارع طوسون رقم ٦  
ثانيا - أموال كل من :

- ١ - بوريس كاهنوف ، صاحب ورشة صناعة الطوب بشارع ايوسينف بمصر القديمة بالقاهرة .
- ٢ - ايلي عدس التاجر والقومسيونجى المقيم بشارع يوسف الجندى رقم ١٠ بالقاهرة .

#### ١٠ - اشهادات الشهرة .

نظراً لأن المشرع قد وضع نظاما خاصا لتصويب أو تغيير الاسماء ضمن القانون رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٦ الصادر بشأن المواليد والوفيات .

لنا برأى بالنسبة لاشهادات الشهرة ضرورة تضمينها نصا يشير إلى أن الفرض من توثيق هذه الاشهادات هو تصويب الاسم أو تغييره فى دفتر المواليد أو الوفيات بالمطابقة لتصوص القانون رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٦ سالف الذكر .

الامين العام

#### منشور رقم ١١ فى تاريخ ١٩٤٩ / ٥ / ٢

##### التوكيل بالحضور أمام الجهات القضائية :

بما أن المادة ٢٣ من قانون المحاماة نصت على أن للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن المحصوم أمام المحاكم وللحكمة أن تأذن للتقاضين فى أن يقيموا عنهم فى المرافعة أمامهم اشخاصا من ذوى قرباهم أو أزواجهم أو اصهارهم لقاية الدرجة الثالثة .

ومؤدى هنا أن القانون حرم على غير من ذكروا بهذه المادة الحضور عن الغير أمام القضاء .  
وحيث انه متى كان القانون مانعا من اتخاذ أمر فإن مخالفته تودى إلى البطلان .

وبما انه لوحظ أن بعض للكتاب والمأموريات توثيق توكيلات بالحضور أمام الجهات القضائية

مع أن الوكلاء فيها ليسوا عامين ولا تربطهم بالموكلين صلة قرابة ولا علاقة زوجية ومن ثم تكون هذه التوكيلات باطلة ولا أثر لها .

وبما أنه جاء بالمادة السادسة من قانون التوثيق أنه إذا كان المحرر المطلوب توثيقه ظاهر البطلان كان للوثق أن يرفض التوثيق ويعيد المحرر لدوى الشأن بخطاب موصى عليه مع ابداء الأسباب .

لهذا يجب مراعاة المادة الثالثة والعشرين من قانون المحاماة والامتناع عن توثيق مثل هذه التوكيلات لبطلانها .

الأمين العام

### منشور رقم ١٢ فى تاريخ ٢٠/٥/١٩٤٩

تراعى بشأن المواضع الآتية القواعد الموضوعة قرين كل منها :

#### ١ - تصرفات الشركاء أو الورثة :

إذا زاد القدر محل التصرف عما يستحقه الشريك أو الوارث المتصرف فلا بد من ادخال باقى الشركاء المستحقين أو الورثة أو بعضهم فى التعاقد لاتمام الصفقة بحيث يغطى نصيبهم الجزء الزائد .

وفى هذه الحالة أصحاب الشأن بالخيار بين ادخال هؤلاء الشركاء أو الورثة بصفة ياتعين للجزء الزائد أو بصفة مصادقين على بيعه وعلى نقل ملكيته وتكليفه للشترى - فإذا اختاروا الوضع الأول تمت الاجراءات على أساس أن الصفقة جميعها عبارة عن بيع عادى وإذا اختاروا الوضع الثانى تمت الاجراءات على أساس أن الصفقة عبارة عن بيع ومصادقة - بيع لكامل القدر من الشريك أو الوارث الصادر منه التصرف ومصادرته من الشركاء أو الورثة المدخلين فى التعاقد بالنسبة للقدر الزائد وتأخذ هذه المصادقة حكم الاقرار بالملكية فتحصل عنها رسوم نسية أخرى ورسوم حفظ أخرى حسب قيمة الجزء الزائد .

٢ - الحافا للنشورات الفنية الصادرة من المصلحة بشأن الأمر رقم ٢٦ الخاص بوضع نظام لإدارة أموال المعطلين والراقبين وغيرهم من الاشخاص والمهيات - وآخرها المنشور رقم ١٠ فى تاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٩ - بند ٩ - يطبق النظام الصادر به الأمر المذكور على :

شركة المعادن المصرية الواقع مركزها بشارع الرومى بالقاهرة

تقرر إخراج الشركة وأموال الشخصين الميتين بعد من الخضوع لأحكام الأمر رقم ٢٦ :

أولا : الشركة الدولية للنقل والمهندسة بالقاهرة والى مقرها بشارع شرف باشا عمارة

الايغويليا شقة رقم ٢٨٠

ثانيا : كل من : (١) ابرام آرون واييفيك (٢) سيمون سوتين المقيمين بالقاهرة بعمارة

الايغويليا بشارع شرف باشا (شقة رقم ٢٨٠)

الأمين العام

## منشور رقم ١٣ فى تاريخ ١٢/٦/١٩٤٩

ترامى بشأن المواضع الآتية القواعد الموضحة قرين كل منها :

## ١ - شهر حق الارث

المستندات التى يمكن قبولها لاثبات حق الارث عند شهر هذا الحق تطبيقا للمادتين (٨٠ و ٧٩) من تعليمات الشهر هى اشهادات الوراثة الشرعية والأحكام النهائية وغيرها من السندات الصادرة من جهات الاحوال الشخصية الخاضع لها المورث طبقا لأحكام القانون الدولى الخاص . وعلى ذلك تقبل الاعلامات الشرعية الصادرة من المحاكم الشرعية والمجالس المليّة والفتاوى كما تقبل الأحكام النهائية الصادرة من الجهات القضائية الخاضع لها المورث طبقا لأحكام القانون الدولى الخاص .

أما الشهادات الادارية المعطاة من رجال الادارة بمصر والمصدق عليها من المراكز فلا تقبل فى صدد شهر حق الارث بالمرة .

## ٢ - اجراءات شطب الحجز الادارية المسجلة

يجب على مكاتب الشهر العقارى ومأورياتها مراعاة الاجراءات الآتية بشأن شطب الحجز الادارية المسجلة الموقعة لصالح مصلحة الضرائب :

ترسل مصلحة الضرائب أو فروعا اقرارات شطب الحجز الادارية المسجلة من ثلاث صور على النموذج المرافق ومعه خطاب الى مأورية الشهر العقارى الكائن بدائرتها العقار فتقيد المأورية الخطاب فى دفتر أسبقية الطلبات وتقيد إقرار الشطب فى دفتر أسبقية المشروعات وبعد اتمام مراجعة الاقرار من التاحيتين الهندسية والقانونية تؤثر عليه المأورية بالصلاحيّة للشهر وتعيد صورة منه للجهة الراسلة للتوقيع عليه من الموظف المختص والتصديق على توقيع هذا الموظف من مصلحة الضرائب ثم ختم الاقرار بخاتم مصلحة الضرائب وإرساله مباشرة بمعرفة هذه المصلحة الى مكتب الشهر المختص ومعه خطاب لاجراء شطب تسجيل الحجز بموجب الاقرار المذكور فيتولى المكتب عمل التأشير الهامشى المطلوب ثم موافاة مصلحة الضرائب بشهادة تقيد حصول التأشير بالشطب

٣ - إلحاق المنشورات الفنية الصادرة من المصلحة بشأن الأمر رقم ٣٦ الخاص بوضع نظام لإدارة أموال المعطلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والمهنيات - وآخرها المنشور رقم ١٢ فى بتاريخ ١٩٤٩/٥/٣٠ - بند ٢ - يطبق النظام الصادر به الأمر المذكور على :

شركة يوسف أبو هارون وشركاه ، شركة توصية بسيطة مركزها الاسكندرية

شركة تجارة الراديو الأمل ( شركة راديو الشرق الأوسط سابقا ) بشارع شريف بأشار رقم ١٧ والورشة التابعة لها بالعنوان ذاته .

محطة الاذاعة بمدينة الملاهي الملحقة بالمعرض الزراعي بالجزيرة ملك سعد محمد جبر التميمي ومحمد شفيع رضا

مخزن أدوات اللاسلكي الملوك لسعد محمد جبر التميمي بشارع البسم رقم ١٢ بالزيتون

#### ٤ — اختصاص فروع مكاتب التوثيق في توثيق عقود البيع

استعملت بعض المكاتب عن مدى اختصاص فروع مكاتب التوثيق في توثيق عقود البيع . والمصلحة ترى أن هذه الفروع حق توثيق المحررات التي ذكرت بالفقرة ٤ من المادة ٨ من تعليمات التوثيق ومن بينها عقود البيع طالما لم تعترض حضرات الموقعين صعوبة في ذلك . أما اذا اعترضتهم صعوبة فيجب عليهم الرجوع الى المكاتب التابعة لها للتصرف

الأمين العام

### أقرار

#### أقرار بشطب تسجيل محضر حقير عقارى ادارى

في يوم	سنة	شهر محضر حقير ادارى بمكتب الشهر العقارى بـ
برقم	على عقارات	ابن
الكاتبة	بناحية	مديرية
بشايخة	مركز	وساحتها
أو متر مربع .	قسم	س ط ف
لانه كان مدينا في مبلغ	قيمة المتأخر . ونظراً لأن فلان	بتاريخ
قام بسداد المبالغ المتأخرة في ذمته بموجب	ابن	الموظف بإدارة
لذلك أقدر أنا	بصفى نائباً عن الحكومة المصرية بموجب كتاب ادارة الضرائب	ضرائب
رقم	بتاريخ	قد برئت ذمته من
المبلغ المشار اليه والموقع من أجله الحجز العقارى الادارى المسجل برقم	بان فلان	بتاريخ
كما أقدر أنا	بصفى المشار اليها بشطب هذا الحجز وأصرح لمكتب الشهر	شهر
العقارى المختص بعمل التأشير الهامشى اللازم لهذا الشطب .	حرر في	التوقيع
سنة	ابن	المنتدب من
الموقع أعلاه هو	ابن	في إعطاء الاقرار بحجز تسجيل الحجز العقارى الادارى
قبل ادارة ضرائب	مدير علم	مصلحة الضرائب
الموضح أعلاه .	سنة	حرر في

## مفشور رقم ١٤ فى بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢١

ترامى بشأن المواضع الآتية القواعد الموضحة قرين كل منها :

## ١ - الرهون الحيازية وحقوق الامتياز العقارية :

الرهون الحيازية وحقوق الامتياز العقارية التى حفظت بالتسجيل قبل العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ والتي سقط تسجيلها بسبب عدم قيدها فى خلال عشر سنوات من تاريخ تسجيل العقود الرقبة لها أو فى خلال سنتين من تاريخ العمل بالقانون أى المدين أطول - هذه الرهون والامتيازات لا يمكن تحويلها إلا بمراعاة الشروط الآتية :

١ - وجوب قيد الحق بموجب قائمة تمر على مرحلتى الطلبات والمشروعات .

٢ - ويلاحظ عدم قبول طلب الشهر الخاص بقيد القائمة المذكورة إلا إذا ثبت أن العين المتقلة بالحق زالت على ملك المدين أو الكفيل الراهن - ويمكن التثبت من ذلك إما بتقديم كشف رسمى من المكلفات أو بتقديم شهادة عقاره تدل على عدم حصول تصرفات فى العين .

٣ - تعطى الشهادات العقارية المشار إليها فى الفقرة (٢) أعلاه بطريق الاستعجال .

## ٢ - تقارير التفتيش على أعمال الشهر والتوثيق :

لوحظ أن تقارير التفتيش على أعمال الشهر والتوثيق لم تنتج الثمرة المرجوة منها بسبب عدم استكمال ما تشير إليه من أوجه قص .

ولما كان الغرض من تبليغ مكاتب الشهر والتوثيق صورة التقرير هو لمعالجة ما يتعلق بالمكاتب من أوجه ضعف ثم تحويل صورة من التقرير إلى المأموريات كل منها وما يخصه لحفظها هناك بعد العمل على ملاقة ما بها من ملاحظات .

لذلك ينبغي على المكاتب والمأموريات مراعاة هذا الأمر بكل دقة وعناية - علماً بأنه إذا لوحظ أثناء التفتيش التالى أن أوجه النقص لم تستكمل والملاحظات لم تعالج كما يجب فسوف يكون ذلك موضع تحقيق مع المسؤولين تمهيداً للنظر فى أمرهم .

٣ - إلحاقاً للفتاوى التفتية الصادرة من المصلحة بشأن الأمر رقم ٢٦ الخاص بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات - وآخرها المنشور رقم ١٣ فى بتاريخ ١٩٤٩/٦/١٢ بند ٣ - يطبق النظام الصادر به الأمر المذكور على :

أموال إحوار - ج - كورى التاجر المقيم بالإسكندرية

الأمين العام



## مفشور رقم ١٥ في بتاريخ ١٧/٨/١٩٤٩

ترعى بشأن المواضع الآتية القواعد الموضحة قرين كل منها :

### ١ - مستندات التملك موضوع المادة (٢٨) من تعليمات الشهر العقاري

لوحظ أن بعض مكاتب الشهر وأمورياتها لا تقوم بتنفيذ البند (٣) من المنشور الفني رقم ٥١٥٩ لسنة ١٩٤٧ الذي ينص على وجوب إرفاق أصول مستندات التملك السابقة على سنة ١٩٢٤ مع عقود التصرفات المبينة عليها .  
بناء عليه ينبغي مراعاة تنفيذ البند المذكور .

### ٢ - الأحكام الصادرة بحل الوقف أو الرجوع فيه

يراعى بشأن تطبيق البند (١) من المنشور الفني رقم ١٥٧٥ المؤرخ ١٥/٤/١٩٤٧ بشأن قرارات هيئة التصرفات الصادرة بإبطال الوقف أو إنهائه أو الرجوع فيه أنه بعد شهر هذه القرارات تصبح أعيان الوقف ملكاً خاصاً إما للواقف إن كان حياً أو لورثته أو للمستحقين وذلك طبقاً لما أوضحته المحكمة الشرعية في قراراتها ويعتبر على هذا الأساس القرار المذكور سنداً للتمليك .

### ٣ - العقود الخاصة بمصلحة الأملاك المشتركة

يراعى أن يقوم بالتوقيع على العقود المذكورة نيابة عن مصلحة الأملاك المشتركة مندوبون عن هذه المصلحة بشرط أن يصدق على إمضاءات هؤلاء المندوبين من محافظ القنال وتكون صيغة التصديق كالآتي : « نظراً للتصديق على توقيع فلان المندوب بمصلحة الأملاك المشتركة ، ويلاحظ ختم هذه العقود بخاتم مصلحة الأملاك المشتركة كما يراعى إرسالها للشهر بمعرفة هذه المصلحة بالطرق الإدارية إلى مكتب الشهر المختص » .

### ٤ - المحكوم عليه بعقوبة جنائية

يلغى نص المادتين (٢٩) من تعليمات التوثيق و (١١٠) من تعليمات الشهر ويستبدل به النص الآتي :

( إذا حكم على شخص بعقوبة جنائية فيحرم من إدارة أملاكه ومن التصرف فيها مدة العقوبة وينوب عنه في إتمام تصرفاته القيم المعين من قبله والمعتمد من المحكمة الابتدائية والمصرح له من هذه المحكمة بإجراء تلك التصرفات ) .

### ٥ - المستندات اللازمة لتوثيق المحررات

تقتضي تعليمات التوثيق أن ترفق بالمحرر المراد توثيقه المستندات المثبتة للصفات والنشاطات أو

التي على أساسها تم التوثيق وذلك حتى تكون هذه المحررات مستكملة لجميع مبررات توثيقها (تراجع في هذا الشأن المواد ١٣ و ١٦ و ١٧ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٧ و ٣١ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٥٧ و ٥٨ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٧٥ و ٩٥ من تعليمات التوثيق والمنشورات المتعلقة بأشهادات الشهرة وأشهار الاسلام وعقود الزواج )

وعليه يجب على مكاتب التوثيق وفروعها ملاحظة أرفاق المستندات المشار إليها في المواد والمنشورات المذكورة بالمحررات المختصة عند توثيقها وعليها أن تراعى عند إعطاء صور هذه المحررات لأصحاب الشأن ضرورة تضمينها صور المرققات أو صور تراجع هذه المرققات وإذا كان سبق أرفاق المستند بمحرر ثم توثيقه في نفس المكتب أو المأمورية فيكفي أن يحال في المحرر الجديد المطلوب توثيقه الى هذه الواقعة دون حاجة إلى إعادة أرفاق المستند .

#### ٦ — التوكيلات والتفويضات العامة والخاصة

١ - إذا تم التعاقد بوكيل فلي الموثق أن يتأكد من أن مضمون المحرر المطلوب توثيقه لا يتجاوز حدود الوكالة الثابتة بالتوكيل المقدم .

ب - والوكالة الواردة في ألفاظ عامة لا تخصص فيها حتى لنوع العمل القانوني الحاصل فيه التوكيل لا تغول الوكيل صفة إلا في أعمال الإدارة ويعد من أعمال الإدارة الإيجار إذا لم تزيد مدته عن ثلاث سنوات أما إذا زادت مدة الإيجار عن ثلاث سنوات فيجب النص في سند الوكالة على ذلك .

ج - ولا بد من وكالة خاصة في كل عمل ليس من أعمال الإدارة وبوجه خاص في البيع والرهن والتبرعات والصلح والافرار والتحكيم وتوجيه أمين والمرافعة أمام القضاء .  
والوكالة الخاصة في نوع معين من أنواع الأعمال القانونية تصح ولوم يبين عمل هذا العمل على وجه التخصص إلا إذا كان العمل من التبرعات فيجب في هذه الحالة أن يبين عمل التبرع (العقار أو المنقول) .

د - والوكالة الخاصة لا تجعل للوكيل صفة إلا في مباشرة الأمور المحددة فيها وما تتضمنه هذه الأمور من تواجب ضرورية وهما لطبيعة كل أمر والمعرف الجاري .

هـ - إذا عين عدة وكلاء في عقد واحد دون أن يرخص في افرادهم في العمل كان عليهم أن يعملوا مجتمعين إلا إذا كان العمل بما لا يحتاج فيه الى تبادل الرأي كقبض الدين أو وفائه .

و - ولا يجوز لشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه سواء أكان التعاقد لحسابه هو أم لحساب شخص آخر دون ترخيص من الاصيل على أنه يجوز للاصيل في هذه الحالة أن يجيز التعاقد لكل هذا مع مراعاة ما يقتضيه القانون أو قواعد التجارة .

ز - يجب أن يتوافر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون عمل الوكالة

فإذا كان القانون يشترط الرسمية لأبرام التصرف موضوع المحرر كما في حالة الرهن التأميني وشطب أو حالة الحبة فيجب أن يكون التوكيل المعطى لأبرام مثل هذا التصرف موثقاً وإذا لم يشترط القانون الرسمية لأبرام التصرف موضوع المحرر كما في حالة البيع والايجار فيجوز أن يكون التوكيل المعطى لأبرام مثل هذا التصرف مصدقاً على توقيع الموكل فيه أو موثقاً .

ح - والعدول عن الوكالة يكفي أن يكون باقرار مصدق على التوقيع فيه إلا إذا كان موضوع الوكالة إبرام عقد يشترط فيه الرسمية قانوناً ففي هذه الحالة يجب أن يكون اقرار الالغاء موثقاً .

ط - ويجب لالغاء التوكيل أو التنازل عنه اعلان الوكيل أو الموكل حسب الأحوال واعلان الجهة المحفوظ بها هذا التوكيل باقرار الالغاء المشار إليه أو بالمستند الرسمي المثبت لوفاء الموكل أو الوكيل . ثم يؤثر على التوكيل نفسه بما يفيد الغاؤه بعد التأكد من تمام الاعلان .

#### ٧ - السفن والمراكب .

السفن التي تجوب البحار والتي تستطيع أن تقوم بصفة بحرية لها أهميتها تخضع للتصرفات الصادرة بشأنها لشرط الرسمية طبقاً للقانون البحري وعلى ذلك يجب على مكاتب التوثيق وفروعها عدم اثبات تاريخ عقود التصرفات الخاصة بهذه السفن وعدم التصديق على التوقيعات المذيلة بها هذه العقود أما المراكب المعدة لللاحة في المياه الإقليمية وهي ثلاثة أميال من الشاطئ والمعدة للسير في النيل ومياه الحياض والترع والمصارف العمومية والبحيرات فلا تخضع لشرط الرسمية وعليه يجوز اثبات تاريخ عقود التصرفات الخاصة بها كما يجوز التصديق على التوقيعات المذيلة بها هذه العقود . وتعتبر من المراكب كل منشأة عائمة غير المراكب المستعملة كالكباري والمراسي الثابتة والعوامات آلية أو غير آلية تسير أو تستقر في المياه الداخلية أي إذا كان الغرض الذي تستعمل من أجله .

#### ٨ - الكبان :

الكبان المقامة على أرض المنافع العامة ليست لها صفة الاستقرار ولو كانت مقامة بمان من الدبش أو الطوت أو غير ذلك وهي في حكم المنقول وعلى ذلك يجوز اثبات تاريخ عقود التصرفات المتعلقة بها .

#### ٩ - انتقال الموثق :

لا يجوز انتقال الموثق للسجن لأي عمل من أعمال التوثيق إذا كان هذا العمل متعلقاً بمذنب محكوم عليه بعقوبة جنائية باستثناء مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين . أما إذا كان المذنب المطلوب الانتقال من أجله محبوساً احتياطياً أو محكوماً عليه بعقوبة جنحة فيجوز الانتقال للسجن من أجله بعد استئذان النيابة .

١٠ - إلحاق المنشورات الفنية الصادرة من المصلحة بشأن الأمر رقم ٢٦ الخاص بوضع

نظام لإدارة أموال المعتقلين والمرقيين وغيرهم من الأشخاص والمبنيات وآخرها المنشور رقم ١٤  
قنى بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢١ بند (٣) تقرر إخراج الشركات وأموال الأشخاص الآتية من الخضوع  
للأمر المتقدم ذكره :

أولاً : شركة انخوان لبنى ليمتد مركزها بالقاهرة شارع الملكة فريدة رقم ٤٠ وفروعها  
بالاسكندرية شارع الفلكى رقم ١٠

ثانياً : شركة ( إلى شريط وشركاه ) شركة توصية بسيطة مركزها بالاسكندرية شارع مسجد  
المطارين رقم ١٠١

ثالثاً : شركة التضامن ، بنو أصلان باروخ ويوسف باروخ ، الكائن مركزها بطنطا  
رابعاً : شركة إلى أبو العافية وشركاه - شركة ساكا سابقاً - عبد الحادى محمد سيد أحمد وشركاه -  
مركزها بالاسكندرية حارة الياقوت بالحداء

خامساً : شركة يوسف أبو هارون وشركاه ، شركة توصية بسيطة ، مركزها بالاسكندرية  
سادساً : أموال الأشخاص المذكورين بعد :

١ - أوفاديا إسرائيل المقيم بالاسكندرية بطريق فؤاد الأول رقم ٢٣١

ب - جاك عبده شلا المقيم بطنطا

ج - بنو أصلان باروخ المقيم بطنطا

د - إلى سليم تاسى المقيم بالمحلة الكبرى

هـ - أليز جويطع المقيم بالاسكندرية بشارع البرنس إبراهيم

و - ماركو موصيرى المقيم بالاسكندرية بشارع تيجران باشا رقم ٤

ز - فيكتور حزان المقيم بمصر الجديدة شارع فردينان ديليبس رقم ١١

ح - فيكتور وسعد وماير وجاستون سلامون لبنى المقيمين بالقاهرة

ط - إدوار سلامون لبنى المقيم بالاسكندرية

ى - إبراهيم شمرى التاجر بالاسكندرية شارع ستان رقم ٧ والمقيم بشارع التوتج ٣٥

ك - روجيه أونيهام التاجر والقومسيونى بالاسكندرية بشارع البورصة القديمة رقم ٥

ل - فلكنس فرانكو التاجر بالقاهرة بشارع دبرويه رقم ١

م - إلى أبو العافية المقيم بالاسكندرية

ن - اليامو مسعود لتبث المقيم بالاسكندرية

## منشور رقم ١٦ في تاريخ ١٠ / ٩ / ١٩٤٩

ترعى بشأن المواضيع الآتية النواعد الموضحة قرين كل منها:

## ١ - الاحكام الصادرة بانهاء الوقف أو ابطاله أو الرجوع فيه

بالنظر لما تخويه الاحكام المذكورة من تفاصيل لم يسبق شهرها يراعى أن يتم شهر هذه الاحكام بطريق التسجيل ، فضلا عن ذلك يعمل تأشير مختصر في هامش حجة الوقف المختصة للتويه عن هذا التسجيل تسهلا للرجوع اليه هكذا ( انظر الحكم أو القرار المسجل تحت رقم كذا بتاريخ كذا الصادر بانهاء هذا الوقف - أو ابطاله - أو الرجوع فيه - ) مع التوقيع على هذا التأشير وذكر التاريخ .

## ٢ - الاعلانات الشرعية والوصية الواجبة

إذا تبين من الاعلانات الشرعية المقدمة لاتمام طلبات الشهر أن هناك مستحقين لوصية واجبة ولم توضع المحكمة استحقاق كل منهم في الاعلام ففي هذه الحالة يجب على مكاتب الشهر والمأموريات عرض الموضوع على المكتب الرئيسى مشفوعا بمذكرة لابتداء الرأى .

٣ - الحقا المنشورات الفنية الصادرة من المصلحة بشأن الامر رقم ٢٢ الخاص بوضع نظام لادارة أموال المعتقلين والمرافقين وغيرهم من الاشخاص والهيئات وآخرها المنشور رقم ١٥ في تاريخ ١٧ / ٨ / ١٩٤٩ بند ١٠ تقرر اخراج الشركات وأموال الأشخاص الآتية من الحضور للامر المتقدم ذكره .

محل ج . ح بيريز وشركاه

وأموال ج . ح بيريز

شركة لى وروصانو وشركاه « شركة توصية بسيطة ، مركزها بالاسكندرية

شركة بول . ج فاروجيا شركة توصية بسيطة مركزها الرئيسى بالاسكندرية

أموال اسحاق فاينا المقيم بالاسكندرية بشارع توفيق رقم ٤

أموال يوسف كوهين افرام لازارو المعروف باسم يوسف حمى بك

أموال شارل روصانو المقيم بشارع باستور رقم ٤ بجهة واپور المياه بالاسكندرية .

أموال فليكس دانا التاجر بالقاهرة والاسكندرية والمقيم بشارع القصر العالى رقم ٣٥ بقصر الوابارة .

أموال آدمون ساسون التاجر بالاسكندرية والمقيم بشارع تيجران رقم ٣٧ بجهة محرم بك .

أموال هارون ومراد وعبيد أولاد يوسف سلم بشارع ميرونا رقم ٣ بالاسكندرية قسم المشقة .

- أموال اميل نسيم عدس المقيم بالقاهرة بشارع الوالدة رقم ٧ بقصر العوبارة .
- أموال حاييم حرة التاجر بالاسكندرية والمقيم بشارع فؤاد الاول رقم ٤٤١ .
- الشركة العامة للمشروعات المصرفية والتجارية والمصارفية وشركة مساهمة مصرية مركزها بشارع طلعت حرب رقم ٢١ بالاسكندرية .
- شركة التضامن هورفيتس وشركاه ، الكائن مركزها بشارع شريف باشا بالاسكندرية .
- أموال الأشخاص المذكورين بعد .
- ج . ١ . سلامه مدير بنك الخصم الأهلى الفلسطينى .
- اليومان المقيم بالقاهرة بشارع منشاة الكتبة قسم عابدين .
- وولف هوروفيتس التاجر بالاسكندرية بشارع شريف باشا .
- ليون روزنتال التاجر بالاسكندرية بشارع شريف باشا .
- موسى بنين من ذوى الاملاك بالاسكندرية .
- جارو هير المقيم بجاردن سيقى بالقاهرة .
- رودلف مان المقيم بشارع شريف باشا بالقاهرة .
- زيكوت ليومان المقيم بشارع الاتسكخانة بالقاهرة .
- أولف باردو المقيم بشارع ستافى باى رقم ١٢ مكرور بالاسكندرية .
- شركة شملا شركة مساهمة مصرية بالقاهرة .
- المحل التجارى . جاتينو الواقع مركزه بشارع عماد الدين رقم ١٩٩ بالقاهرة .
- الشركة المصرية لصناعة الشفراوات سيلار ، كليكان وشركاه شركة توصية بالاسم مركزها بالاسكندرية رقم ٧٢ شارع السراى رقم ٣ .
- الشركة الاملية للبطاطين والاقشة الصوفية شركة توصية بالاسم اليوساتيل وشركاه بالاسكندرية .
- أموال الأشخاص المذكورين بعد :
- اندريه فرحى .
- برتو ليفس .
- ادوار بريس .
- ادمون زيتونى .
- مارسيل ماسيكوا وزوجته السيدة ديان ماسيكوا .
- ايزاك انطاكى .

رحمن دافيد المقيم في بورسعيد .

١ . جاتيفيو المقيم بالزمالك بالقاهرة .

سيلفيو جاتيفيو المقيم بالزمالك بالقاهرة .

ميروسلاف موزيتش المقيم بالاسكندرية بشارع سعد زغلول رقم ٢٩ .

ماركوس اسراييل القومسيويحي بالقاهرة شارع علوى رقم ١٢ .

ارون كراستوفسكى مدير الشركة التجارية المصرية للاستيراد والتصدير المقيم بالاسكندرية بشارع محطة مصر رقم ٣ .

روفاثيل دويك الموظف بشركة هيوارت بريدسون ونيوبى بالاسكندرية .

ادوار . ج . كورى التاجر بالاسكندرية .  
الامين العام

### مفشور رقم ١٧ فى بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٩

تراعى بشأن المواضع الآتية القواعد الموضحة قرين كل منها :

#### ١ - طلبات الشهر المتعلقة بدعاوى صحة التعاقد

يراعى بالنسبة لطلبات الشهر المتعلقة بدعاوى صحة التعاقد عدم الحاجة إلى إرفاق أصل العقد موضوع الدعوى بالطلب والاكتفاء بصورة من العقد مشهوداً عليها من صاحب الشأن بمطابقتها للأصل .

#### ٢ - تحرير الشهادات العقارية

إلحاقاً بالمفشور رقم ٣٢٢١ / فى المؤرخ أول يولييه سنة ١٩٤٧ تراعى عند تحرير الشهادات العقارية سلبية كانت أم إيجابية عدم تحديد جهات النظر إذا كانت تشمل الشهر العقارى بما فيه من سجلات الرهون والحاكم الوطنية والشرعية .

أما إذا كانت جهات البحث المطلوبة قاصرة على جهة أو جهتين من الجهات المذكورة فى هذه الحالة يجب أن يوضح بالشهادة جهة البحث المطلوبة .

#### ٣ - القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ الصادر بالقانون المدنى

بمناسبة تنفيذ القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ الصادر بالقانون المدنى ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ توجه نظر مكاتب الشهر ومأمورياتها ومكاتب التوثيق وفروعها إلى المواد الآتية من هذا القانون نظراً لما لها من علاقة مباشرة بأعمال الشهر والتوثيق على أن تراعى القواعد الموضحة بذيل هذا المنشور بشأن بيع الوفاء والحكر واختصاص العائنين بقفارات مديته .

د. أ. مستخرج من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ الصادر بالقانون المدني

### مادة ٣

تحسب المواعيد بالتقويم الميلادي ، مالم ينص القانون على غير ذلك .

### مادة ١١

١ — الحالة المدنية للأشخاص وأهليتهم يسرى عليها قانون الدولة التي يتمتعون إليها بجنسياتهم .  
ومع ذلك ففي التصرفات المالية التي تمتد في مصر وتقترب آثارها فيها ، إذا كان أحد الطرفين أجنبيا ناقص الأهلية وكان قصص الأهلية يرجع إلى سبب فيه خفاء لا يسهل على الطرف الآخر تبينه ، فإن هذا السبب لا يؤثر في أهليته

٢ — أما النظام القانوني للأشخاص الاعتبارية الأجنبية ، من شركات وجمعيات ومؤسسات وغيرها ، فيسرى عليه قانون الدولة التي اتخذت فيها هذه الأشخاص مركز إدارتها الرئيسي الفعل .  
ومع ذلك فإذا باشرت نشاطها الرئيسي في مصر ، فإن القانون المصري هو الذي يسرى .

### مادة ٢٨

لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي عينته النصوص السابقة ، إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للأداب في مصر .

### مادة ٣٦

يراعى في حساب درجة القرابة المباشرة ، اعتبار كل فرع درجة عند الصعود للأصل بفروع هذا الأصل ، وعند حساب درجة الحواشي تعد الدرجات صعودا من الفرع للأصل المشترك ثم نزولا منه إلى الفرع الآخر ، وكل فرع عدا الأصل المشترك يعتبر درجة .

### مادة ٧٠

- ١ — يكون إنشاء المؤسسة بسند رسمي أو بوصية .
- ٢ — ويعتبر هذا السند أو هذه الوصية دستورا للمؤسسة ، ويجب أن يشتمل على البيانات الآتية :
  - أ — اسم المؤسسة ومركزها على أن يكون هذا المركز في مصر .
  - ب — الغرض الذي أنشئت المؤسسة لتحقيقه .
  - ج — بيان دقيق للأموال المخصصة لهذا العمل .
  - د — تنظيم إدارة المؤسسة .

### مادة ٧٢

متى كان إنشاء المؤسسة بسند رسمي جاز لمن أنشأها أن يعدل عنها بسند رسمي آخر وذلك إلى أن يتم شهرها وفقا لأحكام المادة ٥٩ .



مادة ٧٩

١ - الجمعيات التي يقصد بها تحقيق مصلحة عامة والمؤسسات يجوز بناء على طلبها ، أن تعتبر هيئة تقوم بمصلحة عامة وذلك بمرسوم يصدر باعتماد نظامها .

٢ - ويجوز أن ينص في هذا المرسوم على استثناء الجمعية من قيود الأهلية المنصوص عليها في المادة ٥٧

٣ - ويجوز أن يفرض المرسوم اتخاذ إجراءات خاصة للرقابة كتميين مدير أو أكثر من الجهة الحكومية أو اتخاذ أى إجراء آخر يرى لازماً .

مادة ١٠١

١ - الاتفاق الذي يمد بموجبه كلا المتعاقدين أو أحدهما بإبرام عقد معين في المستقبل لا ينعقد إلا إذا عرفت جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه ، والمدة التي يجب إبرامه فيها .

٢ - وإذا اشترط القانون تمام العقد استيفاء شكل معين فهذا الشكل يجب مراعاته أيضاً في الاتفاق الذي يتضمن الوعد بإبرام هذا العقد .

مادة ١٠٨

لا يجوز لشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه ، سواء أكان التعاقد لحسابه أم لحساب شخص آخر ، دون ترخيص من الأصل على أنه يجوز للأصيل في هذه الحالة أن يبين التعاقد . كل هذا مع مراعاة ما يخالفه ، بما يقتضيه القانون أو قواعد التجارة .

مادة ١١٦

١ - يكون تصرف المحجور عليه لصفه أو غفلة بالوقف أو بالوصية صحيحاً ، متى أذنت المحكمة في ذلك .

٢ - وتكون أعمال الإدارة الصادرة من المحجور عليه لصفه ، المأذون له بقسم أمواله ، صحيحة في الحدود التي رسمها القانون .

مادة ٢٤٧

١ - مجرد الحق في حبس الشيء لا يثبت حتى امتياز عليه .  
٢ - وعلى الحابس أن يحافظ على الشيء وفقاً لأحكام رهن الحيازة ، وعليه أن يقسم حساباً عن غلته .

٣ - وإذا كان الشيء المحبوس يخشى عليه اهلاك أو تلف فللحابس أن يحصل على إذن من القضاء في بيعه وفقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة ١١١٩ ، وينقل الحق في الحبس من الشيء إلى ثمنه .

## مادة ٣٧٢

- ١ - يسرى على الاراء الاحكام الموضوعية التي تسرى على كل تبرع .
- ٢ - ولا يشترط فيه شكل خاص ، ولو وقع على التزام يشترط لقيامه توافر شكل فرضه القانون أو اتفق عليه المتعاقدان .

## مادة ٣٩٠

- ١ - الورقة الرسمية هي التي يثبت فيها موظف علم أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن ، وذلك طبقاً للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه .
- ٢ - فإذا لم تكسب هذه الورقة صفة الرسمية ، فلا يكون لها إلا قيمة الورقة العرفية متى كان ذوو الشأن قد وقعوها بامضائهم أو بأختامهم أو بصمات أصابعهم .

## مادة ٣٩٤

تعتبر الورقة العرفية صادرة بمن وقعها مالم ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة . أما الوارث أو الخلف فلا يطلب منه الإنكار ، ويكفي أن يحلف بينما بأنه لا يعلم أن الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة هي لمن تلقى عنه الحق .

## مادة ٤٦٥

إذا احتفظ البائع عند البيع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة وقع البيع باطلا .

## مادة ٤٧٩

لا يجوز لمن ينوب عن غيره بمقتضى اتفاق أو نص أو أمر من السلطات المختصة أن يشتري بنفسه مباشرة أو باسم مستعار ولو بطريق المزاد العلني ما نيط به ييمه بموجب هذه النياية ما لم يكن ذلك ياذن القضاء ومع عدم الإخلال بما يكون منصوصاً عليه في قوانين أخرى .

## مادة ٤٩٧

يلتزم الموهوب له بإبداء ما اشترط عليه من عوض سواء اشترط هذا العوض لمصلحة الواهب أم لمصلحة أجنبي أم للمصلحة العامة .

## مادة ٥١٥

- ١ - إذا اتفق على أن أحد الشركاء لا يساهم في أرباح الشركة أو في خسارها ، كان عقد الشركة باطلا .
- ٢ - ويجوز الإتفاق على إعفاء الشريك الذي لم يقدم غير عمله من المساهمة في الخسائر ، بشرط ألا يكون قد تقرر له أجر عن عمله .

## مادة ٥٣٥

- ١ - ليس للمصنئ أن يبدأ أعمالاً جديدة للشركة إلا أن تكون لازمة لإتمام أعمال سابقة .
- ٢ - ويجوز له أن يبيع مال الشركة متغولاً أو عقاراً إما بالمزاد ، وإما بالممارسة ، ما لم ينص في أمر تميمته على تهديد هذه السلطة .

مادة ٥٥٢

لا يثبت الصلح إلا بالكتابة أو بحضور رسمي .

مادة ٥٥٩

لا يجوز لمن لا يملك إلا حق الإدارة أن يعقد إيجارا تزيد مدته على ثلاث سنوات إلا بترخيص من السلطة المختصة . فإذا عقد الإيجار لمدة أطول من ذلك ، انقضت المدة إلى ثلاث سنوات ، كل هذا ما لم يوجد نص يقضى بغيره .

مادة ٧٠٠

يجب أن يتوافر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة ، ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك .

مادة ٨٢٦

١ — كل شريك في الشروع يملك حصته ملكا تاما ، وله أن يتصرف فيها وأن يستولى على ثمارها وأن يستعملها بحيث لا يلحق الضرر بحقوق سائر الشركاء .

٢ — وإذا كان التصرف منصبا على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب للتصرف انتقل حق التصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذي آل إلى التصرف بطريق القسمة .

وللتصرف إليه ، إذا كان مجهول أن التصرف لا يملك المدين للتصرف فيها مفرزه ، الحق في أبطال التصرف .

مادة ٨٥٠

ليس للشركاء في مال شائع أن يطلبوا قسمته إذا تبين من الفرض الذي أعد له هذا المال ، أنه يجب أن يبقى دائما على الشروع .

مادة ٨٩٣

١ — يقوم المصنف بوفاء ديون التركة مما يحصله من حقوقها ، وبما تشتمل عليه من ثلث ومن ثمن ما يكون قد باعه بسعر السوق من أوراق مالية ، ومن ثمن مافي التركة من متقول . فإن لم يكن كل ذلك كافيا فن ثمن مافي التركة من عقار .

٢ — وتباع متقولات التركة وعقاراتها بالمزاد العلني وفقا للاوضاع وفي المواعيد المنصوص عليها في البيع الجبرية إلا إذا اتفق جميع الورثة على أن يتم البيع بطريقة أخرى أو على أن يتم ممارسة فإذا كانت التركة ممسرة لزممت أيضا موافقة جميع الدائنين . والورثة في جميع الأحوال الحق في أن يدخلوا في المزاد .

## مادة ٩٠١

تسلم المحكمة إلى كل وارث يتقدم أعلاما شرعيا بالوراثة أو ما يقوم مقام هذا الاعلام ، شهادة تقرر حقه في الارث وتبين مقدار نصيبه منه وتعين ما آل إليه من أموال التركية .

## مادة ٩٠٨

تصح الوصية بقسمة أعيان التركية على ورثة الموصى ، بحيث يعين لكل وارث أو لبعض الورثة قدر نصيبه ، فإذا زادت قيمة ماعين لاحد منهم على استحقاقه في التركية كانت الزيادة وصية .

## مادة ٩٩٩

لا يجوز التحكير لمدة تزيد على ستين سنة . فإذا عيئت مدة أطول أو أغفل تعيين المدة اعتبر الحكر معقوداً لمدة ستين سنة .

## مادة ١٠٠٠

لا يجوز التحكير إلا لضرورة أو مصلحة ويأذن من المحكمة الابتدائية الشرعية التي تقع في دائرتها الأرض كلها أو أكثرها قيمة ، ويجب أن يصدر به عقد على يد رئيس المحكمة أو من يحيله عليه من القضاة أو الورثتين ويجب شهره وفقاً لاحكام قانون تنظيم الشهر العقارى .

## مادة ١٠٠٨

- ١ — ينتهى حق الحكر بحلول الأجل المعين له .
- ٢ — ومع ذلك ينتهى هذا الحق قبل حلول الأجل إذا مات المحتكر قبل أن يبنى أو ينرس إلا إذا طلب جميع الورثة بقاء الحكر .
- ٣ — وينتهى حق الحكر أيضاً قبل حلول الأجل إذا زالت صفة الوقف عن الأرض المحكرة إلا إذا كان زوال هذه الصفة بسبب رجوع الواقف في وقفه أو إقصائه لمدته ، ففي هذه الحالة يبقى الحكر إلى انتهاء مدته .

## مادة ١٠١٢

- ١ — من وقت العمل بهذا القانون لا يجوز ترتيب حق حكر على أرض غير موقوفة ، وذلك مع عدم الاعلال بحكم المادة ١٠٠٨ الفقرة الثالثة .
- ٢ — والأحكام القائمة على أرض غير موقوفة وقت العمل بهذا القانون تسرى في شأنها الأحكام الميئة في المواد السابقة .

## مادة ١٠٣٩

- ١ — يبنى نافذ الرهن الصادر من جميع الملاك لعقار شائع ، أيا كانت النتيجة التي تترتب على قسمة العقار فيما بعد أو على يمه لعدم إمكان قسمته .

٢ - وإذا رهن أحد الشركاء حصته الشائعة في العقار أو جزءاً مفزراً من هذا العقار، ثم وقع في نصيبه عند القسمة أعيان غير التي رهنها، انتقل الرهن بمرتبه إلى قدر من هذه الأعيان يعادل قيمة العقار الذي كان مرهوناً في الأصل ويعين هذا القدر بأمر على عريضة ويقوم الدائن المرتين بإجراء قيد جديد بين فيه القدر الذي انتقل إليه الرهن خلال تسعين يوماً من الوقت الذي يخطره فيه أي ذي شأن بتسجيل القسمة ولا يضر انتقال الرهن على هذا الوجه برهن صدر من جميع الشركاء ولا بامتياز المتقاسمين.

## مادة ١٠٥٢

١ - يقع باطلاً كل اتفاق يجعل للدائن الحق عند عدم استيفاء الدين وقت حلول أجله في أن يملك العقار المرهون في نظير ثمن معلوم أياً كان، أو في أن يبيعه دون مراعات للاجراءات التي فرضها القانون ولو كان هذا الاتفاق قد أبرم بعد الرهن.

٢ - ولكن يجوز بعد حلول الدين أو قسط منه الاتفاق على أن ينزل المدين المدين لوائه عن العقار المرهون وظاه لدينه.

## مادة ١٠٨٥

١ - يجوز لكل دائن يده حكم واجب التنفيذ صادر في موضوع الدعوى يلزم المدين بشيء معين أن يحصل، متى كان حسن النية، على حق اختصاص بمقارات مديته ضماناً لأصل الدين والفوائد والمصروفات.

٢ - ولا يجوز للدائن بعد موت المدين أخذ اختصاص على عقار في التركة.

## مادة ١٠٨٦

لا يجوز الحصول على حق اختصاص بناء على حكم صادر من محكمة أجنبية، أو على قرار صادر من محكمين إلا إذا أصبح الحكم أو القرار واجب التنفيذ.

## مادة ١٠٨٧

يجوز الحصول على حق اختصاص بناء على حكم يثبت صلحاً أو اتفاقاً بين الخصوم. ولكن لا يجوز الحصول على حق اختصاص بناء على حكم صادر بصحة التوقيع.

## مادة ١٠٨٨

لا يجوز أخذ حق الاختصاص إلا على عقار أو عقارات معينة مملوكة للمدين وقت قيد هذا الحق وجازيئها بالمزاد العلني.

## مادة ١٠٨٩

١ - على اللسان الذي يريد أخذ اختصاص على عقارات مديته أن يقدم عريضة بذلك إلى رئيس

المحكمة الابتدائية التي تقع في دائرتها المقارات التي يريد الاختصاص بها .

٢ - وهذه العريضة يجب أن تكون مصحوبة بصورة رسمية من الحكم أو بشهادة من قلم الكتاب مدون فيها منطوق الحكم ، وأن تشمل على البيانات الآتية :

١ - اسم الدائن ولقبه وصناعته وموطنه الأصلي والموطن المختار الذي يعينه في البلدة التي يقع فيها مقر المحكمة .

ب - اسم المدين ولقبه وصناعته وموطنه .

ج - تاريخ الحكم وبيان المحكمة التي أصدرته .

د - مقدار الدين فإذا كان الدين المذكور في الحكم غير محدد المقدار ، تولى رئيس المحكمة تقديره مؤقتا وعين المبلغ الذي يؤخذ به حتى الاختصاص .

هـ - تعيين المقارات تعيينا دقيقا وبيان موقعها مع تقديم الأوراق البالة على قيمتها .

### (ب) بيع الوفاء

نظراً لأن هذا النوع من التعاقد أصبح باطلا بحكم المادة (٤٦٥) من القانون المذكور لذا يجب على مكاتب الشهر ومأمورياتها ومكاتب التوثيق وفروعها مراعاة القواعد الآتية بشأنه :

أولاً : يجب على مأموريات الشهر ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ عدم قبول طلبات الشهر التي يقصد بها إبرام بيع وفائية .

ثانياً : كذلك يجب على هذه المأموريات إلغاء الطلبات التي من هذا القبيل السابق تقديمها والتي لم تتم مرحلة مشروعاتها بعد وذلك إذا لم يتم أصحاب الشأن بتعديل موضوعها إلى بيع بات مثلا .

ثالثاً : ويجب على مكاتب التوثيق وفروعها ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ الامتناع عن توثيق المحررات التي يقصد بها إبرام بيع وفائية كما يجب عليها الامتناع عن التصديق على التوقيعات في المحررات المذكورة ويسقط من ذلك المحررات التي صدق على توقيعات بعض المتعاقدين فيها قبل ١٥ أكتوبر المذكور فهذه يمكن التصديق على توقيعات باقي المتعاقدين فيها .

رابعا : وعلى مكاتب الشهر ابتداء من التاريخ المذكور عدم تسجيل عقود البيع الوفاة إلا إذا كانت موقوفة أو صدق على توقيع المتعاقدين فيها أو بعضهم قبل هذا التاريخ .

### (ج) الحكر

تنص المادة (١٠١٢) من القانون المشار إليه على عدم جواز ترتيب حق حكر على أرض غير موقوفة وعلى ذلك يجب على مأموريات الشهر ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ عدم قبول

طلبات الشهر التي يقصد بها تحكيز الأرض غير الموقوفة كما يجب عليها إلغاء الطلبات التي من هذا القبيل التي لم تتم مرحلة مشروعاتها .

كذلك يجب على مكاتب التوثيق وفروعها الامتناع عن توثيق عقود المحكر التي من هذا القبيل ابتداء من التاريخ المذكور كما يجب عليها الامتناع عن التصديق على التوقيعات في هذه المحررات ويستثنى من ذلك المحررات التي صدق على توقيعات بعض المتعاقدين فيها قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ فهذه يمكن التصديق على توقيعات باقي المتعاقدين فيها .

وعلى مكاتب الشهر ابتداء من التاريخ المذكور عدم تسجيل عقود تحكيز الأرض غير الموقوفة إلا إذا كانت موثقة أو مصدق على توقيعات المتعاقدين فيها أو بعضهم قبل هذا التاريخ .

#### (د) اختصاص النائن بمقاررات مدينه

يجب على مأموريات الشهر الامتناع عن إتمام الطلبات التي يقصد بها أخذ اختصاص بعد موت المدين على عتار في التركة ( المادة ١٠٨٥ من القانون ) ويرجع في هذا الشأن إلى الشكاوى أو الطلبات المقدمة للمأمورية مع عرض كل صعوبة على المكتب الرئيسي كذلك يجب على هذه المأموريات الامتناع عن إتمام الطلبات التي يقصد بها أخذ اختصاص على عقارات خرجت من ملك المدين بمحركات تم تسجيلها ( للمادة ١٠٨٨ من القانون ) ويرجع هذا الشأن إلى كشف المكلفة الواجب على الطالب تقديمها كما يرجع إلى مراجع المأمورية وعلى الأخص دفتار الطلبات والمشروعات والفهرس العيني واستمارات النخير والشكاوى مع عرض كل صعوبة على المكتب الرئيسي الأمين العام

#### منشور رقم ١٨ في بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٤٩

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية

بمناسبة تنفيذ القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية توجه نظر مكاتب الشهر ومأمورياتها ومكاتب التوثيق وفروعها إلى المواد الآتية من هذا القانون نظرا لما لها من علاقة مباشرة بأعمال الشهر والتوثيق على أن تراعى القواعد الموضحة بذيل هذا المنشور بشأن بعض المبادئ التي استحدثها القانون المذكور .

#### ١ — مستخرج من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩

مادة ١ — تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من العلوى أو هم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها . ويستثنى من ذلك :

(١) القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد افعال باب المرافعة في الدعوى.

(٢) القوانين المعدلة للنواحي متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها.

(٣) القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو مقسمة لطريق من تلك الطرق

مادة ٢ - كل اجراء من اجراءات المرافعات تم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا ما لم ينص على غير ذلك.

ولا يجرى ما يستحدث من مواعيد السقوط إلا من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدثها.

مادة ٣ - تختص المحاكم المصرية بالدعاوى التي ترفع على الاجنبي الذي ليس له موطن أو سكن في مصر :

(١) إذا كان له في مصر موطن مختار.

(٢) إذا كانت الدعوى متعلقة بمنقول أو بعقار موجود في مصر أو كانت ناشئة عن عقد أبرم أو نفذ أو كان مشروطا تنفيذه في مصر أو كانت الدعوى ناشئة عن واقعة حدثت فيها.

(٣) إذا كانت الدعوى متعلقة بتركه اقتضت في مصر أو قفليس شهر فيها.

(٤) إذا كان لأحد المختصين معه موطن أو سكن في مصر.

مادة ٤٥ - تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائيا في الدعاوى المدنية والتجارية المنقولة أو العقارية التي لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيا. ويكون حكمها انتهائيا إذا لم تتجاوز قيمة الدعوى خمسين جنيا. وذلك مع عدم الاخلال بما للمحكمة الابتدائية من اختصاص شامل في التفليس والصلح الواق وغير ذلك مما نص عليه في القانون.

مادة ٥١ - تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائيا في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها انتهائيا إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيا.

وتختص كذلك بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع اليها عن الاحكام الصادرة ابتدائيا من محكمة المواد الجزئية أو من قاضي الأمور المستعجلة.

مادة ٦٨ - إذا لم يكن للدعى عليه موطن ولا سكن في مصر ولم يقرر تعيين المحكمة المختصة على موجب الاحكام المتقدمة يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى أو سكنه فان لم يكن له موطن ولا سكن كان الاختصاص لمحكمة القاهرة.

مادة ٧٨ - إذا لم تقيد الدعوى في اليوم المعين للجلسة جاز للدعى أو للدعى عليه تحديد جلسة أخرى وإعلان خصمه بها.



وإذا لم يهيد الدعوى خلال سنة من تاريخ الجلسة الأولى التي سبق تحديدها اعتبرت الدعوى كأن لم تكن .

مادة ٨١ - في اليوم المعين لنظر الدعوى يحضر الخصوم بأنفسهم أو يحضر عنهم من يوكّلونه من المحامين بمقتضى توكيل خاص أو عام والمحكمة أن تقبل في النيابة عنهم من يختارونه من الأقارب أو الأصهار إلى الدرجة الثالثة .

مادة ٩١ - إذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه أو حضر المدعى عليه وحده ولم يبد طلبات ما قررت المحكمة شطب الدعوى وألزم المدعى بالمصاريف . فإذا بقيت الدعوى مشدّوية ستة شهور ولم يطلب المدعى السير فيها اعتبرت كأن لم تكن .

مادة ٩٢ - إذا حضر المدعى أو المدعى عليه في أية جلسة اعتبرت الخصومة حضورية في حته ولو تخلف بعد ذلك .

ولكن لا يجوز للدعى أن يبدى في الجلسة التي تخلف فيها خصمه طلبات جديدة أو أن يعدل أو يزيد أو يتنص في الطلبات الأولى . كما لا يجوز للدعى عليه أن يطلب في غيبة المدعى الحكم له عليه بطلب ما .

مادة ٩٥ - إذا لم يحضر المدعى عليه الجلسة الأولى حكمت المحكمة في غيبته بعد التحقق من صحة اعلانه .

على أنه يجوز للدعى أن يطلب تأجيل التفضية لجلسة أخرى يعلن إليها خصمه مع اذعاره بأن الحكم الذي يصدر يعتبر حضورياً .  
وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بإعلان صحيفة افتتاح الدعوى إذا تيفت بطلانها .

مادة ٩٨ - الحكم الذي يصدر باعتبار الدعوى كأن لم تكن لا يجوز الطعن فيه إلا خطأ في تطبيق القانون .

مادة ٩٩ - على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالجنسية والا كان الحكم باطلا .

مادة ١٠٠ - ويجوز للنيابة أن تتدخل أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في التضياع الخاصة بالقصر وعدي الأهلية والناقين وبالأوقاف الخيرية والمبات والوصايا المرصدة للبر وفي حالات التنازع بين جهات القضاء وفي أحوال عدم الاختصاص لاتقاء الولاية وفي رد القضاء وأعضاء النيابة ومخاضتهم وفي التفاليس والصلح الوراق .

مادة ١٢٤ - عدم اختصاص المحكمة بسبب عدم ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف .

مادة ٣٠١ - لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى .

مادة ٣٠٤ - الحكم بسقوط الخصومة يترتب عليه سقوط الأحكام الصادرة فيها باجراء الإثبات والقائم جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى ولكنه لا يستط الحق في أصل الدعوى ولا في الأحكام التعلية الصادرة فيها ولو كانت غائية ولا في الاجراءات السابقة لتلك الأحكام أو الاقرارات الصادرة من الخصوم أو الايمان التي حلفوها .  
على ان هذا السقوط لا يمنع الخصوم أن يتمسكوا باجراءات التحقيق وأعمال الخبراء التي تمت مالم تكن باطلة في ذاتها .

مادة ٣٠٥ - متى حكم بسقوط الخصومة في الاستئناف اعتبر الحكم المستأنف انتهائيا في جميع الأحوال . ومتى حكم بسقوط الخصومة في التماس إعادة النظر قبل الحكم بقبول التماس سقط طلب التماس نفسه . أما بعد الحكم بقبول التماس فتسرى القواعد السالفة الخاصة بالاستئناف أو بأول درجة حسب الأحوال .

مادة ٣٠٦ - تسرى المدة المقررة لسقوط الخصومة في حق جميع الأشخاص ولو كانوا عديبي الأهلية أو ناقصيا .

مادة ٣٠٧ - في جميع الأحوال تنقض الخصومة بمضى خمس سنوات على آخر اجراء صحيح فيها .

مادة ٣١٠ - يترتب على الترك القائم جميع اجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى والحكم على التارك بالمصاريف . ولكن لا يمس ذلك الحق المرفوعة به الدعوى .

مادة ٣١١ - إذا نزل الخصم مع قيام الخصومة عن اجراء أو ورقة من أوراق المرافعات صراحة أو ضمنا اعتبر الاجراء أو الورقة كأن لم يكن .

مادة ٣١٢ - التزول عن الحكم يستتبع التزول عن الحق الثابت به .

مادة ٣١٦ - يمتنع الأمر الصادر على عريضة إذا لم يقدم للتنفيذ في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . ولا يمنع هذا السقوط من استصدار أمر جديد .

مادة ٣١٧ - لا يجوز الطعن في الأحكام الا من المحكوم عليه ولا يجوز من قبل الحكم أو من قضى له بكل طلباته .

مادة ٣١٩ - تبدأ مواعيد الطعن من تاريخ اعلان الحكم مالم ينص القانون على غير ذلك . ويكون الاعلان لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي .

ويجرى الميعاد في حق من أعلن الحكم ومن أعلن اليه .

ولا تبدأ مواعيد الاستئناف والتماس إعادة النظر والطعن بطريق النقض في الأحكام النهائية

الا من اليوم الذي تصبح فيه المعارضة غير مقبولة . أو من اليوم الذي يحكم فيه باعتبارها كأن لم تكن .

مادة ٣٨٢ - يقف مياد الطعن بموت المحكوم عليه ولا يزول الوقف الا بعد اعلان الحكم إلى الورثة أو آخر موطن كان لمورثهم وانتضاء المواعيد التي يحددها قانون بلد المتوفى لاتخاذ صفة الوارث ان كان .

مادة ٣٨٣ - موت المحكوم له أثناء مياد الطعن يجيز لحصمه اعلان الطعن إلى ورثته جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم وذلك في آخر موطن كان لمورثهم .

ومتى تم اعلان الطعن على الوجه المتقدم وجب إعادة اعلانه لجميع الورثة باسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم أو في موطن كل منهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك .

مادة ٣٨٥ - تجوز المعارضة في كل حكم يصدر في النية إذا لم يعتبره القانون بمثابة حكم حضوري أو إذا لم يمنع الطعن فيه بالمعارضة .

مادة ٣٨٦ - لا تجوز المعارضة في الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة ولا في المواد التي يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة .

مادة ٣٨٧ - يعتبر الطعن في الحكم النيابي بطريق آخر غير المعارضة نزولاً عن حق المعارضة .

مادة ٣٨٨ - مياد المعارضة خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان الحكم النيابي ما لم يقض القانون بغير ذلك .

مادة ٣٩٠ - إذا غاب المعارض في الجلسة الأولى لنظر المعارضة تحكم المحكمة باعتبار معارضة كأن لم تكن .

مادة ٣٩٢ - الحكم الصادر في المعارضة لا تجوز المعارضة فيه لا من رافعها ولا من المعارض ضده .

مادة ٣٩٣ - يصبح الحكم النيابي كأن لم يكن إذا لم يعلن خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره .

مادة ٤٠٢ - ما لم ينص القانون على خلاف ذلك يكون مياد الاستئناف عشرين يوماً لأحكام محاكم المواد الجزئية وأربعين لأحكام المحاكم الابتدائية وينقص هذان الميعادان إلى النصف في مواد الأوراق التجارية .

ويكون الميعاد عشرة أيام في المواد المستعجلة والمواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة إذا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم .

مادة ٤٦٢ - إذا توفى المدعى قبل البدء في التنفيذ فلا يجوز التنفيذ قبل ورثته الا بعد مضي

ثمانية أيام من تاريخ اعلانهم بالسند التنفيذى ويعتبر الحجز بداية التنفيذ على المقول ، والتنيه بزى الملكية بداية التنفيذ على العقار .

مادة ٤٦٣ - يصح قبل انتهاء ثلاثة أشهر من تاريخ وفاة المدين ان تعلن الأوراق المتعلقة بالتنفيذ إلى ورثته جملة في آخر موطن كان لمورثهم يغير بيان أسمائهم وصفاتهم .

مادة ٤٦٤ - يجوز للمحكمة في المواد المستجيلة أو في الأحوال التي يكون فيها التأخير ضاراً أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته يغير اعلان وفي هذه الحالة يعلم الكاتب المسودة للحضر وعلى المحضر أن يردها بمجرد الانتهاء من التنفيذ .

مادة ٤٧٤ - لا يجوز للغير أن يؤدى المحكوم به ولا أن يجبر على ادائه الا بعد اعلان المحكوم عليه بالزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بنائية أيام على الأقل .  
ويعمل بهذا الحكم إذا كان سند طالب التنفيذ عقداً رسمياً .

مادة ٤٩١ - الاحكام والأوامر الصادرة في بلد أجنبي يجوز الامر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ الاحكام والأوامر المصرية فيه .

مادة ٤٩٢ - يطلب الامر بالتنفيذ بتكليف الخصم الحضور بالأوضاع المعتادة أمام المحكمة الابتدائية التي يراد التنفيذ في دائرتها .

مادة ٤٩٤ - أحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها إذا كانت نهائية وقابلة للتنفيذ في البلد الذي صدرت فيه .  
وذلك مع مراعاة القواعد الميعة في المواد السابقة .

مادة ٤٩٦ - السندات الرسمية القابلة للتنفيذ المحررة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ السندات الرسمية القابلة للتنفيذ المحررة في مصر .

ويطلب الأمر بالتنفيذ بمرصعة لقاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية التي يراد التنفيذ في دائرتها . ولايجوز الأمر به إلا بعد التحقق من توافر الشروط المطلوبة لرسمية السند وفقاً لقانون البلد الذي تم فيه ومن خوله مما يخالف الآداب والنظام العام في مصر .

مادة ٤٩٧ - العمل بالقواعد المتقدمة لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة أو التي تمقذ بين مصر وبين غيرها من الدول في هذا الشأن .

مادة ٦١٠ - يبدأ التنفيذ بإعلان التنيه بزى ملكية العقار إلى المدين لشخصه أو لموطنه .  
ويجب أن تقتل ورقة التنيه على ما يأتي :

(١) يات نوع السند التنفيذى وتاريخه ومقدار الدين المطلوب الوفاء به وتاريخ إعلان السند فإن لم يكن قد أعلن وجب اعلانه مع إعلان التنيه .

(٢) وصف العقار مع بيان موقعه ومساحته وحدوده وأرقام القطع وأسماء الأحرار

- وأرقامها التي يقع فيها وغير ذلك مما يفيد في تعيينه وذلك بالتطبيق لتأنون الشهر العقاري .
- (٣) تعيين موطن مختار للدائن المباشر للإجراءات في البلد التي بها مقر محكمة التنفيذ .
- (٤) إغناء المدين بأنه إذا لم يدفع الدين خلال خمسة عشر يوماً يسجل التنيه ويبيع عليه العقار جبراً .

وإذا لم تشمل ورقة التنيه على البيانات ١ و ٣ و ٢ من هذه المادة كانت باطلة .

مادة ٦١١ - للدائن المباشر للإجراءات أن يستصدر بمرئيه أمراً بالتريخ للمحضر بدخول العتار للحصول على البيانات اللازمة لوصف العقار ومشمولاته وله أن يستصحب من يعاونه في ذلك . ولا يجوز الطعن في هذا الأمر .

مادة ٦١٢ - يجري التنفيذ على العقار بالمحكمة الابتدائية أو محكمة المواد الجزئية التي يقع في دائرتها بمأ لقيمتها فإذا تناول التنفيذ عتارات تقع في دوائر محاكم متعددة كان الاختصاص للمحكمة التي تقع في دائرتها أحد هذه المقارات .

ويجري البيع أمام القاضي المتدباليوع في المحكمة الابتدائية أو أمام قاضي محكمة المواد الجزئية .

مادة ٦١٣ - يسجل التنيه قبل إفضاء ستين يوماً على إعلانه وإلا اعتبر كأن لم يكن ولا يجوز تسجيله قبل مضي خمسة عشر يوماً على إعلانه وعند تعدد المعلنين لا يبدأ سريان الميعاد إلا من تاريخ آخر إعلانب .

ويكون التسجيل في كل مكتب من مكاتب الشهر التي تقع في دائرتها المقارات المينة في التنيه .

مادة ٦١٤ - اذا تبين سبق تسجيل تنيه عن العقار ذاته قام مكتب الشهر بالتأشير بالتنيه عن العقار الجديد على هامش تسجيل التنيه الجديد واسم من أعلنه وسند تنفيذه وأشر كذلك على أصل التنيه الجديد بعد تسجيله بما يفيد وجود التنيه الأول وتاريخ تسجيله واسم من أعلنه وسند تنفيذه .

ولا يجوز في حال من الأحوال المضي في الإجراءات على سبيل التعدد عن العتار الواحد وتكون الأولوية في المضي في الإجراءات لمن أعلن التنيه الأسبق في التسجيل .

ومع ذلك يجوز لمن أعلن تنيهها لاحقاً في التسجيل أن يطلب إلى قاضي اليوع بصفته قاضياً للأمور المستعجلة ولأسباب قوية أن يأذن له في الحلول عله في السير بالأجراءات .

ويحصل التأشير بأمر القاضي على هامش تسجيل التنيه السابق والتنيه اللاحق وذلك بمجرد طلبه بمرئيه تدم إلى مكتب الشهر .

مادة ٦١٥ - يترتب على تسجيل التنيه اعتبار العقار محجوزاً .

ويسقط هذا التسجيل ويحصل شطبه بمجرد طلبه بمرئيه تدم إلى مكتب الشهر إذا لم يقبه خلال المائتين والأربعين يوماً التالية له التأشير على هامشه بما يفيد الاخبار بإيفاع قائمة شروط البيع أو صدور أمر قاضي اليوع بدم هذا الميعاد .

مادة ٦١٦ - لا ينفذ تصرف المدين أو الحائز في العقار ولا ما يرتب عليه من رهن أو اختصاص أو امتياز في حق المجزين ولو كانوا دائنين عديدين ولا في حق الدائنين المشار إليهم في المادة ٦٢٧ ولا الراسي عليه المراد إذا كان التصرف أو الرهن أو الاختصاص أو الامتياز قد حصل شهره بعد تسجيل تنفيه الملكية .

ومع ذلك ينفذ التصرف أو الرهن أو الاختصاص أو الامتياز المشار إليه إذا قام ذوو الشأن قبل اليوم المحدد للبيع بإيداع مبلغ يكفي لوفاء بأصل الديون والفوائد والمصاريف التي للحاجزين والدائنين المشار إليهم سواء حلت ديونهم أو لم تحل مع إعلانهم جميعا بالإيداع وتكون هذه المبالغ المخصصة لوفاء ديون من ذكروا دون غيرهم من الدائنين فإن لم يحصل الإيداع قبل إتمام البيع فلا يجوز لأي سبب منح ميعاد للقيام به .

مادة ٦٢٤ - المخالصات عن الأجرة المعجلة والحوالة بها يحتاج بها على الدائن الحاجز والدائنين المشار إليهم في المادة ٦٢٧ والراسي عليه المراد إذا كانت ثابتة التاريخ قبل تسجيل التنفيه وذلك بغیر إخلال بأحكام القانون المتعلقة بالمخالصات الواجبة الشهر فإذا لم تكن ثابتة التاريخ قبل تسجيل التنفيه فلا يحتاج بها عليهم إلا لمدة ستة .

مادة ٦٢٦ - إذا كان العقار المرهون في يد حائز آل إليه يعقد مسجل قبل تسجيل التنفيه وجب انذاره بدفع الدين أو تخليه العقار وإلا جرى التنفيذ في مواجهته .  
ويجب أن يكون الانذار مصحوباً بتبليغ التنفيه إليه وإلا كان باطلاً .

مادة ٦٢٨ - يجب أن يسجل الانذار وأن يؤثر بتسجيله على هامش تسجيل التنفيه خلال ستين يوماً من تاريخ تسجيل التنفيه وإلا سقط تسجيل التنفيه .

مادة ٦٢٩ - إذا تبين سبق تسجيل انذار للحائز عن العقار ذاته طبقت أحكام المادة ٦١٤ وإذا سقط تسجيل التنفيه سقط تبعاً له تسجيل الانذار

مادة ٦٣٠ - يودع مباشر الاجراءات قلم كتاب محكمة التنفيذ قائمة شروط البيع بعد تسجيل التنفيه بمدة لا تقل عن تسعين يوماً .

ويجب أن تشتمل تلك القائمة على ما يأتي :

- (١) بيان السند التنفيذي الذي حصل التنفيه بمقتضاه
- (٢) تاريخ التنفيه وتاريخ انذار الحائز أن وجد ورقى تسجيلها وتاريخه .
- (٣) تعيين المقاررات المينة في التنفيه مع بيان موقعها وحدودها ومساحتها ورقم النقطه واسم الخوض ورقه وغير ذلك من البيانات التي تفيد في تعيينها .
- (٤) شروط البيع والتمن الاساسي .

(٥) تجزئة العقار الى صفقات إن كان ذلك محل مع ذكر الثمن الاساسي لكل صفقة .

ويحدد في محضر الإيداع تاريخ الجلسة المشار إليهما في المادة ٦٣٣

مادة ٦٣١ - ترقق بذاتمة شروط البيع :

- (١) شهادة بيان الضريبة العقارية أو عوائد المباني المقررة على العقار المحجوز.
- (٢) السند الذي يباشر التنفيذ بمقتضاه .
- (٣) التيه بنزع الملكية.
- (٤) انفاز الحائز .
- (٥) شهادة عتارية بالتيود لغاية تسجيل التيه وذلك عن مدة عشر سنوات سابقة .

مادة ٦٣٢ - يجب على قلم الكتاب خلال الحسة عشر يوما التالية لإيداع قائمة شروط البيع أن يخبر به المدين والحائز والدائنين الذي سجلوا تيهاتهم والدائنين أصحاب الرهون الحيازية والرسمية وحقوق الاختصاص والامتياز الذين قيدت حقوقهم قبل تسجيل التيه ويحصل الاخبار عند وفاة أحد هؤلاء الدائنين لورثته جملة في الوطن المعين في القيد . ويجوز لقلم الكتاب إذا عرضت أسباب قوية تحول دون اتمام اخبار أولى الشأن بإيداع قائمة شروط البيع في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى، أن يطلب إلى قاضي البيوع أن يصدر أمره بمد هذا الميعاد خمسة عشر يوما أخرى وعلى قلم الكتاب عند صدور أمر القاضي بالامتداد أن ينظر الموظف المختص بكتب الشهر، وعلى هذا الموظف أن يوقع على أصل الأمر بما يفيد عليه به وأن يؤثر به على هامش تسجيل التيه .

مادة ٦٣٣ - ينظر المحضر الذي قام باعلان ورقة الاخبار بإيداع قائمة شروط البيع مكتب الشهر بحصول ذلك خلال ثمانية الأيام التالية . ويوقع الموظف المختص على أصل الاعلان بما يفيد عليه بحصوله ويؤشر بذلك على هامش تسجيل التيه .

مادة ٦٣٧ - جميع الدائنين المقيدة حقوقهم قبل تسجيل التيه وجميع الدائنين الذين سجلوا تيهاتهم يصبحون من تاريخ الأشهر بحصول الاعلان المشار اليه في المادة السابقة طرفا في الاجرامات . ولا يجوز بعد ذلك شطب التسجيلات والتأشيرات المتعلقة بالاجرامات إلا برضاء هؤلاء الدائنين جميعاً أو بمقتضى أحكام نهائية عليهم .

مادة ٦٦٠ - إذا شرع في التنفيذ على العقار بمقتضى حكم معجل النفاذ فلا تجرى المزايدة إلا بعد أن يصير الحكم نهائياً .

مادة ٦٦٢ - يتولى قاضي البيوع في اليوم المعين للبيع إجراء المزايدة بناء على طلب مباشر التنفيذ أو المدين أو الحائز أو أى دائن أصبح طرفا في الاجرامات وفقا للمادة ٦٣٧ وإذا جرت المزايدة بدون طلب أحد من هؤلاء كان البيع باطلا .

مادة ٦٦٧ - لا يجوز للدين ولا للقضاة الذين نظروا بأى وجه من الوجوه إجراءات التنفيذ أو المسائل المتفرعة عنها ولا للناحمين الوكلاء عن مباشر الاجرامات أو المدين أن يتقدموا للمزايدة بأنفسهم أو بطريق تسخير غيرهم، وإلا كان البيع باطلا .

ماده ٦٧٠ - يجوز الراسى عليه المزداد أن يقرر في قلم كتاب المحكمة قبل انقضاء ثلاثة الأيام التالية على البيع أنه اشترى بالتوكيل عن شخص معين إذا وافقه على ذلك كل من الموكل والكتيل عند القضاء وبهذا يبرأ الوكيل وتعتبر الكفالة عن الموكل .

ماده ٦٧٣ - يجب على الراسى عليه المزداد أن يودع اثني خزانة المحكمة خلال ثلاثة الأشهر التالية لصيره البيع نهائياً إلا إذا كان ذاتاً أعضاء حكم مرسى المزداد من إيداع اثني كله أو بعضه مراعاة لمقدار دينه ومرتبته .

ماده ٦٨٤ - لكل من المدين والحائز أن يودع خزانة المحكمة حتى اليوم المحدد للزيادة الثانية مبلغاً يكفي لوفاء الديون والفوائد والمصاريف التي للدائن مباشر التنفيذ والدايتن الذين سجلوا تنفيذاتهم والدايتن المقيدة حقوقهم ووفاء ما صرفه مقرر الزيادة بالعرض في إجراءات التقرير بها . ويعلم عنصر الإيداع إلى الدايتن المتقدم ذكرهم وإلى مقرر الزيادة والراسى عليه المزداد .

ويجوز التجاوز عن الإيداع برضاء هؤلاء الدايتن جميعاً .

وفي هذه الحالة يقرر قاضي البيوع إلغاء حكم مرسى المزداد وشطب إجراءات الزيادة الثانية ويحصل التأشير بما يفيد ذلك بناء على طلب قلم الكتاب على هامش تسجيل حكم مرسى المزداد بغير مصاريف .

ماده ٦٨٦ - لا تسلم صورة الحكم التنفيذية للراسى عليه المزداد إلا بعد إيداع اثني خزانة المحكمة ما لم يقض حكم مرسى المزداد بغير ذلك ، وبعد إقامته الدليل على الوفاء بسائر الشروط المقررة في ذلك الحكم .

ماده ٦٨٧ - يقوم قلم الكتاب بالتيابة عن ذوي الشأن بطلب تسجيل حكم مرسى المزداد خلال ثلاثة الأيام التالية لصدوره .

ويكون الحكم المسجل سنداً بملكية من رسا عليه المزداد . على أنه لا ينقل إلى المشتري سوى ما كان للدين أو للحائز من حقوق في العقار المبيع .

ويكون الحكم سنداً للدين أو للحائز وخلفائهما في استيفاء اثني الذي رسا به المزداد .

ماده ٦٨٨ - إذا رسا مزاد العقار على الحائز لا يكون تسجيل حكم مرسى المزداد واجباً ويؤشر بالحكم في هامش تسجيل السند الذي تملك بمقتضاء العقار أصلاً ، وفي هامش تسجيل إنذار الحائز .

ماده ٦٨٩ - لا يعلن حكم مرسى المزداد .

فإذا أراد من رسا عليه المزداد أن يتسلم العقار جبراً وجب عليه أن يكلف المدين أو الحائز أو الحارس على حسب الأحوال الحضور في مكان التسليم في اليوم والساعة المحددين لإجرائه على أن يحصل الإعلان بذلك قبل اليوم المعين للتسليم بيومين على الأقل .

وإذا كان في العقار منقولات تعلق بها حق لغير المحجوز عليه وجب على طالب التسليم أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على حقوق أصحاب الشأن .



مادة ٦٩٠ - يترتب على تسجيل حكم مرسى المزداد أو التأشير به وفقاً لحكم المادة ٦٨٨ تطهير العقار المبيع من حقوق الامتياز والاختصاص والرهون الرسمية والحيازات التي أعلن أصحابها بإيداع قائمة شروط البيع وأخبروا بتاريخ جلسته طبقاً للمادتين ٦٣٢ و ٦٥٧ فلا يبق لهم إلا حقم في التمن.

مادة ٦٩١ - إذا لم يكن أحد الدائنين المشار إليهم في المادة السابقة قد أعلن بإيداع قائمة شروط البيع أو أخبر بتاريخ جلسته جاز له أن يقرر بالزيادة بالعرض على اثنين الذي رسا به المزداد خلال ستين يوماً من تاريخ إخباره برسو المزداد واثنين الذي رسا به ، ويسار في إعادة البيع طبقاً للأحكام المقررة في الفصل السابق .

ولا يحل ذلك بحق هؤلاء الدائنين في امتسك بعدم الاحتجاج عليهم بإجراءات التنفيذ إذا كان في شروط البيع ما يمس حقوقهم أو يضر بمصالحهم .

ويستطحق الحق في طلب الزيادة بالعرض وفي امتسك بعدم الاحتجاج بالإجراءات بمضى ثلاث سنين من تاريخ تسجيل حكم مرسى المزداد أو التأشير به وفقاً لحكم المادة ٦٨٨ .

مادة ٦٩٢ - لا تجوز المعارضة في حكم مرسى المزداد ولا يجوز استئنافه إلا لعب في إجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الإجراءات في حالة يكون وقفها واجباً قانوناً .

ويرفع الاستئناف بالطرق العادية خلال خمسة الأيام التالية لتاريخ التظن بالحكم ويحكم فيه على وجه السرعة .

مادة ٦٩٥ - إذا شطب تسجيل تفيه الدائن المباشر للإجراءات برضاء هذا الدائن أو بسقوط التسجيل وفقاً لأحكام المادة ٦١٥ أو بتمتضي حكم صدر بذلك فعلى مكتب الشر عند التأشير بهذا الشطب أن يؤثر به من تلقاء نفسه على هامش تسجيل كل تفيه آخر يتناول نفس العقار ، وعليه خلال ثمانية الأيام التالية أن يخبر به الدائنين الذين سجلوا تلك التفيها .

وللدائن الأسبق في تسجيل التفيه أن يسير في إجراءات التنفيذ من آخر إجراء صحيح على أن يحصل التأشير على هامش تسجيل تفيه بما يفيد الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع خلال مائة وستين يوماً من تاريخ التأشير عليه وفقاً لأحكام الفقرة السابقة .

ويستطحق تسجيل هذا التفيه إذا لم يتم التأشير عليه بما يفيد ذلك في الميعاد المذكور ويحصل شطبه بمجرد طلبه بمرضة تقدم إلى مكتب الشر .

مادة ٧١٢ - يبيع عقار المفلس وعقار عديم الأهلية المأذون ببيعه وعقار الغائب بطريق المزايدة يجري بناء على قائمة شروط البيع التي يودعها قلم كتاب المحكمة المختصة وكيل الدائنين أو النائب عن عديم الأهلية أو الغائب .

مادة ٧١٣ - تشمل هذه القائمة على ما يأتي :

١ - الإذن الصادر بالبيع .

- ٢ - تعيين العقار على الوجه المبين بالمادة ٦٣٠  
 ٣ - شروط البيع واثنى الأساسى الذى يقدره مأمور التفليسة أو الجهة التى أذنت ببيع عقار عديم الأهلية أو الغائب .  
 ٤ - تجزئة العقار إلى صفقات إذا اقتضت الحال مع ذكر اثنى الأساسى لكل صفقة .  
 ٥ - بيان سندات الملكية .

مادة ٧١٤ - يرفق بقائمة شروط البيع :

- (١) شهادة ببيان الضريبة العقارية أو عوائد المبانى المقررة على العقار .
- (٢) سندات الملكية والاذن الصادر بالبيع .
- (٣) شهادة عقارية عن مدة العشر السنوات السابقة على ايداع القائمة .

مادة ٧١٥ - يخبر قلم الكتاب بايداع قائمة شروط البيع كلا من الدائنتين المرتبتين رهنا حيازيا أو رسميا وأصحاب حقوق الاختصاص والامتياز والتيابة العامة وذلك بالأوضاع وفى المواعيد المنصوص عنها فى المادتين ٦٣٢ و ٦٣٣ .

مادة ٧١٨ - العقار المملوك على الشيوخ إذا أمرت المحكمة ببيعه لعدم امكان القسمة بغير ضرر يجرى بيعه بطريق المزايعة بناء على قائمة بشروط البيع يودعها قلم كتاب المحكمة المختصة من يئنه التسجيل من الشركاء .

مادة ٧١٩ - تشمل قائمة شروط البيع فضلا عن البيانات المذكورة فى المادة ٧١٣ على بيان جميع الشركاء وموطن كل منهم كما يرفق بها ، فضلا عن الأوراق المذكورة فى المادة ٧١٤ صورة من الحكم الصادر باجراء البيع .

مادة ٧٢٠ - يخبر قلم الكتاب بايداع قائمة شروط البيع الباتين المذكورين فى المادة ٧١٥ وجميع الشركاء .

مادة ٧٢٢ - يجوز لمن يملك عقارا مقررا عليه حقوق امتياز أو اختصاص أو رهون رسمية أو حيازية لم يحصل تسجيل تتيه بنزع ملكيته أن يبيعه أمام القضاء بناء على قائمة بشروط البيع يودعها قلم كتاب المحكمة المختصة .

مادة ٧٢٣ - تطبق على بيع العقار لعدم امكان قسمته وعلى بيعه اختيار الاحكام المقررة لبيع عقار المفلس وعديم الأهلية والغائب فيما عدا إخبار التابة العامة بايداع قائمة شروط البيع .

مادة ٧٦٨ - إذا تمت التسوية بعد التقاضى خلال خمسة الأيام التالية قائمة التوزيع التهاى بما يستحقه كل دائن من أصل وفوائد ومصاريف مع مراعاة ما جاء بالمادتين ٧٢٩ و ٧٤٥

وإذا تخلف جميع ذوى الشأن عن حضور الجلسة المذكورة فى المادة ٧٦٥ اعتبر التقاضى القائمة المؤقتة انتهائية.

وفي كلتا الحالتين يأمر القاضي بتسليم أوامر الصرف على الخزنة أو على الرأى عليه المزاو وشطب القيود الخاصة بالديون التي لم يدركها التوزيع .

مادة ٧٧٠ - يؤخذ من الدائن عدد قبضه ما يستحقه في التوزيع إقرار بقبوله شطب ما له من قيود . وتشطب القيود الخاصة بالحقوق التي لم يدركها التوزيع بناء على طلب الرأى عليه المزاو بمجرد تقديم الأمر الصادر من القاضي بشطبها .

مادة ٨١٥ - لا تقبل دعوى التصل من عمل بنى عليه حكم أصبح غير قابل للطعن بالمعارضة أو بالاستئناف الا اذا رفعت في ظرف ثلاثين يوماً من ذلك .

مادة ٨١٨ - يجوز للمتاعدين أن يشترطوا بصفة عامة عرض ما قد ينشأ بينهم من النزاع في تنفيذ عقد معين على محكمين .

ويجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بمشارطة تحكيم خاصة .

مادة ٨١٩ - لا يصح التحكيم الا من له التصرف في حقوقه ولا يصح التحكيم في نزاع يتعلق بالأحوال الشخصية أو الجنسية ، ولا في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح .

مادة ٨٢١ - لا تثبت مشارطة التحكيم الا بالكتابة .

مادة ٨٢٤ - لا يجوز التفويض للمحكومين بالصلح ولا الحكم منهم بصفة محكمين مصالحين الا اذا كانوا مذكورين بأسمائهم في المشارطة المتضمنة لذلك أو في عقد سابق عليها .

مادة ٨٢٥ - إذا وقعت المنازعة ولم يتفق الخصوم على المحكمين أو امتنع واحد أو أكثر من المحكمين المتفق عليهم عن العمل أو اعتزل العمل أو قام مانع من مباشرته له أو عزل عنه ولم يكن بين الخصوم شرط خاص عينت المحكمة التي يكون من اختصاصها أصلاً الحكم في تلك المنازعة من يلزم من المحكمين وذلك بناء على طلب من يمه التجهيل بحضور الخصم الآخر أو في غيبه بعد تكليفه الحضور . ويجب أن يكون عدد من تعينهم المحكمة مساوياً للعدد المتفق عليه بين الخصوم أو مكافئاً له .

ولا يجوز الطعن في الحكم الصادر بذلك بالمعارضة ولا بالاستئناف .

مادة ٨٤٣ - أحكام المحكمين لا تقبل المعارضة .

مادة ٨٤٤ - لا يصير حكم المحكمين واجب التنفيذ الا بأمر يصدره قاضى الأمور الوقية بالمحكمة التي أودع أصل الحكم فلم كتابها بناء على طلب ذوى الشأن ، وذلك بعد الاطلاع على الحكم ومشارطة التحكيم والتثبت من عدم وجود ما يمنع من تنفيذه .  
ويوضح أمر التنفيذ بذيل أصل الحكم .

مادة ٨٤٥ - يجوز استئناف الأحكام الصادرة من المحكمين طبقاً للقواعد المقررة لاستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم .

ولا يتبل الاستئناف إذا كان المحكوم مفوضين في الصلح أو كانوا محكمين في استئناف أو إذا كان الخصوم قد تازلوا صراحة عن حق الاستئناف أو إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز النصاب النهائي للمحكمة المختصة أصلاً بنظرها .

ويرفع الاستئناف إلى المحكمة التي تخصص بنظره فيما لو كان النزاع قد صدر فيه حكم ابتدائي من المحكمة المختصة .

مادة ٨٥١ - للدائن بدين من القود لا يتجاوز خمسين جنياً إذا كان دينه ثابتاً بالكتابة وكان قد كلف المدين وقامه أن يستصدر من قاضي محكمة للمواد الجزئية التابع لها موطن المدين أمراً بدفعه .

ولا يجوز للقاضي أن يصدر هذا الأمر إلا إذا كان للمدين موطن أو سكن بذات البلدة التي بها مقر المحكمة وكان الدين حال الأداء ومعين المقدار .

مادة ٨٥٤ - يعلن المدين بالريضة وبالأمر الصادر عليها بالدفع في موطنه أو في سكنه المشار إليه في المادة ٨٥١ ويجب أن يشتمل الاعلان على ائتماره بأنه إذا لم يتظلم من الأمر في ظرف ثمانية أيام يصبح الأمر نهائياً واجب النفاذ .

مادة ٨٥٥ - ميعاد التظلم ثمانية أيام من تاريخ إعلان الأمر الى المدين .

ويحصل التظلم بتكليف الدائن المحصور أمام محكمة المواد الجزئية المذكورة وتعلن ورقة التكليف بالمحضور في الموطن المختار للدائن ويقيم قلم المحضرين دعوى التظلم من تلقاء نفسه ويحكم فيها على وجه السرعة .

مادة ٨٥٦ - إذا لم يرفع التظلم في الميعاد يصبح الأمر بمثابة حكم انتهائي .

مادة ٨٥٧ - يعتبر الأمر بالدفع كأن لم يكن إذا لم يعلن للمدين في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره ، ولكن يبقى للدائن حق المطالبة بدينه بالطرق المعتادة .

## ب — مذكرة بعض القواعد والمبادئ التي استحسنها

### القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩

١- الأحكام الصادرة قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تسرى عليها النصوص القديمة بالنسبة لمواعيد المعارضة والاستئناف إذا كانت هذه المواعيد قد بدأت قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أما إذا لم تكن هذه المواعيد قد بدأت إلا بعد ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ فسرى عليها النصوص الجديدة .

٢- الأحكام المحضورية الصادرة في المطوى التي لا تزيد قيمتها عن ٥٠ جنياً تكون قابلة للاستئناف إذا كانت صادرة قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ونهائية إذا كانت صادرة بعدها التاريخ .

٣ - الأحكام الغيابية الصادرة قبل ١٥/١٠/١٩٤٩ القابلة للتنفيذ إذا كانت أعلنت أو نفذت

قبل ١٩٤٩/١٠/١٥ قسرى عليها التصوص التديعة بالنسبة ليد سريان ميحاد المعارضة وإذا كانت أعلنت بعد ١٩٤٩/١٠/١٥ قسرى عليها التصوص الجديدة أى يكفى إعلانها لسريان ميحاد المعارضة وهو (١٥ يوما) ولا حاجة لتنفيذها .

٤ — تبدأ مواعيد الطعن فى الأحكام من تاريخ اعلان الحكم ويكون الاعلان لنفس المحكوم عليه أو فى موطنه الأصلى (م ٣٧٩)

٥ — يقف ميحاد الطعن بموت المحكوم عليه ولا يزول الوقف إلا بعد اعلان الحكم الى الورثة فى آخر موطن كان لمورثهم واقضاء المواعيد التى يحددها قانون بلد المتوفى لاتخاذ صفة الوارث أن كان (م ٣٨٢) .

٦ — موت المحكوم له أثناء ميحاد الطعن يميز لحصه اعلان الطعن إلى ورثته جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم وذلك فى آخر موطن كان لمورثهم على أن يعاد الإعلان للورثة بأسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم أو فى موطن كل منهم قبل الجلسة أو فى الميحاد الذى تحدده المحكمة (م ٣٨٣)

٧ — الأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة أو فى المواد التى نص القانون على الحكم فيها على وجه السرعة لاتجوز المعارضة فيها (م ٣٨٦)

٨ — إذا حضر الخصم إحدى جلسات الدعوى اعتبر الحكم الصادر فى هذه الدعوى حضوريا بالنسبة اليه ولو غاب بعد ذلك (م ٩٢) .

٩ — الطعن فى الحكم النيابى بطريق آخر غير المعارضة يعتبر نزولا عن حق المعارضة (م ٣٨٧)

١٠ — ميحاد المعارضة (١٥ يوما) من تاريخ اعلان الحكم النيابى مالم يقض القانون بغير ذلك (م ٣٨٨) .

١١ — الحكم الصادر فى المعارضة لاتجوز المعارضة فيه (م ٣٩٢)

١٢ — يصبح الحكم النيابى كأن لم يكن إذا لم يعلن خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره (م ٣٩٣)

١٣ — مالم ينص القانون على خلاف ذلك يصكون ميحاد الاستئناف عشرين يوما لأحكام محاكم المواد الجزئية وأربعين يوما لأحكام المحاكم الابتدائية . ويكون الميحاد عشرة أيام فى المواد المستعجلة والمواد التى يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة أيا كانت المحكمة التى أصدرت الحكم (م ٤٠٢) .

١٤ — يصح قبل اقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ وفاة المدين أن تعلن الأوراق المتعلقة بالتنفيذ إلى ورثته جملة فى آخر موطن لمورثهم بغير بيان أسمائهم وصفاتهم (م ٤٦٣)

١٥ — التنفيذ بمسودة الحكم بأمر المحكمة لا يستوجب إعلان الحكم (م ٤٦٤)

١٦ — يراعى ما يأتى بشأن طلبات شهر التقيهاات العقارية :

- ١ - وجوب اشتغال التنيه على البيانات المنصوص عنها في المادة (٦١٠) وإلا كان باطلا .
- ب - وجوب تضمينه بيانات الملكية والتكليف بالقواعد الموضحة بتعليمات الشهر نظراً لأن حكم مرسى المزارق قد نص في المادة ٦٨٧ مرافعات على تسجيله بناء على طلب قلم الكتاب خلال ثلاثة أيام من يوم صدوره .
- ج - عرض كل صعوبة تعترض الفقرتين السابقتين على المكتب الرئيسي للبت فيها .
- ١٧ - أباح القانون في المادة ٦١١ للدائن المباشر للإجراءات أن يستصدر بعريضة أمراً بالتريخ للمحضر بدخول العقار للحصول على البيانات اللازمة لوصف العقار ومشمولاته وله أن يستصحب من يعاونه في ذلك ولا يجوز الطعن في هذا الأمر .
- وهذا النص يبالغ صعوبات معاينة العقار المزروع ملكيته جبراً ويساعد على نهو إجراءات طلبات الشهر المتعلقة بالتنيهات العقارية .
- ١٨ - يجب تسجيل التنيه العقارى بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ آخر إعلان وقبل ستين يوماً من هذا التاريخ وإلا اعتبر كأن لم يكن (م ٦١٣) وعلى ذلك تراعى هذه المواعيد منقاً من سقوط التنيه .
- ١٩ - لتطبيق المادة ٦١٤ والتحقق من عدم سبق تسجيل تنيه عن نفس العقار يقتضى عمل بحث عقارى على نفقة طالب التسجيل لمدة (٢٤٠ يوماً) حسب نص المادة ٦١٥ وعليه يكلف طالب تسجيل التنيه بتقديم طلب شهادة عقارية بذلك مع تسديد رسومها ويعمل البحث فوراً فإذا كانت النتيجة إيجابية علمت التأشيرات الهامشية المنصوص عنها في المادة ٦١٤ على نفقة الدولة حسب النموذج أدناه وسجل التنيه الجديد على نفقة الطالب وإذا كانت نتيجة البحث سلبية أقصر الأمر على تسجيل التنيه الجديد على نفقة الطالب .
- أما نموذج التأشير فكما يأتي :
- سجل تحت رقم كذا بتاريخ كذا تنيه عقارى آخر يشتمل <sup>جزئياً من</sup> <sub>كامل</sub> العقار الموضح بالتنيه يساره وقد أعلن التنيه الآخر في كذا بناء على طلب فلان بموجب حكم صادر من محكمة كذا بتاريخ كذا في الدعوى رقم كذا سنة كذا .
- ٢٠ - يشطب تسجيل التنيه بناء على طلب من بهمه الأمر وعلى نفقته إذا لم يعقب التسجيل خلال المائتين وأربعين يوماً التالية له التأشير على هامشه بما يفيد الاخبار بإيداع قائمة شروط البيع أو صدور أمر قاضى اليوم بعد هذا الميعاد (م ٦١٥)
- ٢١ - يجب تسجيل انذار الحائز والتأشير بهذا التسجيل في هامش تسجيل التنيه خلال ستين يوماً من تاريخ هذا التسجيل وإلا سقط تسجيل التنيه (م ٦٢٨) ويتم التسجيل والتأشير المذكوران بناء على طلب مباشر لإجراءات نزع الملكية وعلى نفقته .
- وإذا سقط تسجيل التنيه بسبب عدم التأشير في هامشه بانذار الحائز خلال مدة الستين يوماً

جاز تجديد تسجيل التنيه على نفقة صاحب الشأن ثم التأشير في هامش تجديد هذا التسجيل بتسجيل الانتار.

٢٢ — راعى بشأن تطبيق المادة ٦٢٩ الخاصة بتعدد انفارات الحائز ما جاء بالبد ١٩ أعلاه بصدد عمل بحث عنارى على نفقة صاحب الشأن ثم اجراء التأشير الهامشى اللازم على نفقة الدولة .

٢٣ — إيداع محكمة التنفيذ قائمة شروط البيع بعد تسجيل التنيه بمدة لا تقل عن تسعين يوما ( م ٦٣٠ ) .

٢٤ — نص ائادة ٦٣١ على المرفقات الواجب إيداعها مع قائمة شروط البيع وعلى الأخص الشهادة العقارية ويجب أن تغطي الأولوية لهذه الشهادات منما من سقوط الاجراءات وتحمل المصلحة التعويضات بسبب ذلك ويجب أن تغطي هذه الشهادات خلال شهر على الأكثر من تاريخ طلبها .

٢٥ — يعمل التأشير على هامش التنيه العقارى بمد الأجل الخاص بالأخبار عن إيداع قائمة شروط البيع ( م ٦٣٢ ) على نفقة الدولة بمجرد ورود الأخطار من قلم الكتاب .

٢٦ — التأشير على هامش تسجيل التنيه بالأخبار بإيداع قائمة شروط البيع ( م ٦٣٦ ) ويجب أن يعمل على نفقة الدولة بمجرد ورود الأخطار من المحضر .

٢٧ — قرار قاضى البيع بالغاء حكم مرسى المزاو وشطب اجراءات المزايدة الثانية والتأشير بما يفيد ذلك بناء على طلب قلم الكتاب على هامش تسجيل حكم مرسى المزاو بغير مصاريف ( م ٦٨٤ ) .

٢٨ — طلب قلم الكتاب نيابة عن ذوى الشأن تسجيل حكم مرسى المزاو خلال الثلاثه أيام التالية لصدوره ( م ٦٨٧ ) . يوجب تسجيل حكم مرسى المزاو ولو كانت مستأفقا ويتم التسجيل فوراً بلا حاجة لاختضاعه لمرحلى الطلبات والمشروعات وذلك بعد التحقق من تحصيل رسوم الشهر بمعرفة قلم الكتاب .

٢٩ — فى حالة رسو المزاو على الحائز يكتفى بالتأشير بمرسى المزاو فى هامش سند تملك الحائز وفى هامش انفار الحائز ( م ٦٨٨ ) بناء على طلب قلم الكتاب وذلك بعد التحقق من تحصيله الرسوم اللازمة .

٣٠ — تطهير المقار من القيود بحكم مرسى المزاو ( م ٦٩٠ ) .

٣١ — لا يعن حكم مرسى المزاو ( م ٦٨٩ ) ولا تجوز المعارضة فيه ( م ٦٩٢ ) ولا يجوز استئنافه لإلغاب فى اجراءات المزايدة أو فى شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الاجراءات فى حالة يكون وقفها واجبا قانونا .

ويرفع الاستئناف بالطرق العادية خلال خمسة الأيام التالية لتاريخ التعلق بالحكم ويحكم فيه على وجه السرعة ( م ٦٩٢ ) .

٣٢ — شطب تسجيل التنيه برضاء المائن أو يسقوط التسجيل وقفا للمادة ( ٦١٥ ) أو بمقتضى حكم بذلك يوجب على مكتب الشهر من تلقاء نفسه أن يؤثر بحصول هذا المشطب على هامش تسجيل

كل تبيه آخر يتناول نفس العتار وعلى المكسب خلال ثمانية الأيام التالية أن يجبر به الدائنين الذين سجلوا تلك التنبيهات.

ولتطبيق ذلك يقتضى تكليف الطالب بتقديم طلب شهادة عقارية لعمل البحث العقارى اللازم مع تسديد رسومها وعمل البحث فوراً فإذا كانت النتيجة إيجابية عملت التأشيرات الهامشية المنصوص عنها في المادة ٦٩٥ على نفقة الدولة وأخطر الدائنون الذين سجلوا تلك التنبيهات بذلك في الوطن المحدد بتسجيلاتهم.

٣٣ - وجوب بحث الملكية في بيع عتار المفلس وعديم الاهلية والغائب (م ٧١٣ و٧١٤) وفي بيع العتار لعدم امكان قسمته (م ٧١٩) وفي بيع العقار اختيارياً (م ٧٢٣).

٣٤ - يطبق بشأن التأشير المنصوص عنه في المادتين ٧١٥ و ٧٢٠ ما جاء في البندين ٢٥ و ٢٦ أعلاه.

٣٥ - اقرار الدائن في قلم الكتاب بقبوله شطب ماله من قيود عند قبضة ما يستحق في التوزيع وشطب قيوده بناء على هذا الاقرار.

كذلك شطب القيود الخاصة بالحقوق التي لم يدركها التوزيع بمجرد تقديمه الامر الصادر من القاضي بشطبها (م ٧٧٠).

٣٦ - احكام المحكمين لا قبل المعارضة (م ٨٤٣) ويجوز استئنافها طيناً للقواعد المقررة لاستئناف الاحكام المصادرة من المحاكم (م ٨٤٧) ولا يقبل الاستئناف إذا كان المحكومون مفوضين في الصلح أو كانوا عكسين في استئناف أو كان الخصوم قد تنازلوا صراحة عن حق الاستئناف (م ٨٤٧).

٣٧ - أمر القاضي الجزئي بدفع الديون الصغيرة التي لا تتجاوز خمسين جنياً يصبح بمثابة حكم نهائي إذا لم يتظلم المدين منه في ميعاد ثمانية أيام من أعلانه به ويعتبر الامر كأن لم يكن إذا لم يعلن للدين في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره وعليه يراعى صلاحية مثل هذا الامر للتنفيذ بموجبه على العتار.

الامين العام

### منشور رقم ١٩ فنى بتاريخ ١٧/١١/١٩٤٩

الحاقاً للمشورات الفنية الصادرة من المصلحة بشأن الامر رقم ٢٦ الخاص بوضع نظام لادارة اموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الاشخاص والهيئات - وآخرها للمنشور رقم ١٦ فنى بتاريخ

٤٩/٩/١٠

بند ٣ - تفيد بأنه قرر اخراج الشركات واموال الاشخاص الآتية من الخضوع للامر المتقدم ذكره :



الشركة الصناعية للشرق الأوسط « شركة مساهمة مصرية » .

أموال الأشخاص المذكورين بعد :

هسكيا ابراهيم بصراوي التاجر والتومسيونجي بيورسميد .

ابراهيم باروخ الموظف بشركة التجارة في المحاصيل المصرية بالاسكندرية .

موريس كوهين .

ايزيدور باروخ المقيم بالقاهرة شارع الملكة فريدة رقم ٤٥

محلات جون واتراك اميل وشركاهم الكاتبة بشارع سراي الزعفران رقم ٥ بالعاسية .

شركة التوصية البسيطة ( ليني بنوا وشركاه ) الكائن مركزها بشارع الملكة فريدة رقم ٤ .

جمعية موظفي البنوك والمصالح بالقاهرة بشارع عدلي باشا رقم ١٨ .

شركة طرانات البحيرة ( جاك شريط وشركاه ) شركة توصية بالاسم مركزها الرئيسي بالاسكندرية

شركة البحيرة للتجارة والصناعة والزراعة ، شركة توصية بسيطة مركزها الرئيسي بالاسكندرية .

شركة الاخوان للتجارة بميت غمر .

شركة التوكيلات التجارية ( شركة توصية بالاسم ) مركزها السويس .

أموال الأشخاص المذكورين بعد :

ايزاك اميل المقيم بشارع احمد باشا حشمت بالزمالك بالقاهرة .

الفريد ليشنتال الذي كان متجرا بالسويس .

روبين موسيكا المقيم بطنطا .

جاك شريط المقيم بالاسكندرية شارع الملكة فريدة رقم ١٠٩ .

بنوا ليني التاجر بالاسكندرية بشارع شريف باشا .

ماير شمشلا كيفيل التاجر بالاسكندرية بشارع شريف باشا .

برنارد شتين القاطن بالاسكندرية بشارع تيجران رقم ١٢ قسم محرم بك .

موريس بين وكيل شركات ملاحية بالاسكندرية بميدان سعد زغول رقم ١٥ .

دافيد اريول وابنه ليون اريول صاحب عالج قطن بأبي كبير .

الامين العام

## منشور رقم ٢٠ قى بتاريخ ١٢/٨/١٩٤٩

تراعى بشأن المواضع الآتية التواعد الموضحة قرين كل منها :

١ — إجراءات شطب حقوق امتياز البائع المحفوظة لصالح مصلحة الأملاك .

يجب على مكاتب الشهر العقارى ومأمورياتها مراعاة الاجراءات الآتية بشأن شطب حقوق امتياز البائع المحفوظة لصالح مصلحة الأملاك .

ترسل مصلحة الأملاك إقرارات شطب حق امتياز البائع من ثلاث صور على الانموذج المرافق ومعها خطاب إلى مأمورية الشهر العقارى الكائن بدائرته العقار فتقيد المأمورية الخطاب في دفتر أسبقية الطلبات وتفيد إقرار الشطب في دفتر أسبقية المشروعات . وبعد مراجعة الاقرار من الناحيتين الهندسية والقانونية توشر عليه المأمورية بالصلاحيه للشهر وتمديد صورة منه لمصلحة الأملاك للتوقيع عليها من الموظف المفوض من قبل هذه المصلحة في التوقيع على هذه الاقرارات — ويلاحظ الاحتفاظ بصورة رسمية من هذا التفويض مع أول إقرار والإحالة عليه في الاقرارات التالية — وبعد ذلك يختم الاقرار بخاتم مصلحة الأملاك ويرسل مباشرة بمعرفة هذه المصلحة إلى مكتب الشهر العقارى المختص ومعها خطاب لإجراء شطب حق الامتياز بموجب الاقرار فتبذل المكتب تحصيل كافة الرسوم المستحقة على هذا الشطب من المشتري ثم يعمل التأشير الهامشى المطلوب ويوافق هذا المشتري بشهادة قيد حصول التأشير بالشطب .

٢ — التنفيذ بالطرق الادارية .

نظراً لأن التنفيذ بالطرق الادارية غير خاضع للاجراءات ولا للواعيد المنصوص عنها في قانون المرافعات بل خاضع لإجراءات معينة منصوص عنها في الأوامر العالية الصادرة في السنوات ١٨٨٠ و ١٨٨٥ و ١٩٠٠ .

لذا يجب على مكاتب الشهر ومأمورياتها مراعاة عدم الامتناع عن مراجعة وتسجيل أوراق الاجراءات الادارية بدعوى فوات المواعيد المنصوص عنها في قانون المرافعات .

٣ — التأشيرات الهامشية المتعلقة بالتنفيذ العقارى .

يراعى بشأن التأشيرات الهامشية المنصوص عنها في المواد ٦١٤ و ٦١٥ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٢ و ٦٨٤ و ٦٩٥ من قانون المرافعات عدم الحاجة لاختضاعها لمرحلي الطلبات والمشروعات نظراً لطابع السرعة المتعلق بها .

فقط يلاحظ تبليغ صورها لدار محفوظات الشهر وتفتيش المساحة والمأموريات المختصة حتى تكون مراجع هذه الجهات مستوفاة .

## ٤ — الأعمال المنوطة بالموثقين ومساعدتهم .

تتبن من التفيتش على أعمال التوثيق أن حضرات الموثقين والموثقين المساعدين بكثير من الفروع لا يقومون شخصياً بمباشرة أعمال التوثيق ويتركونها للوظفين الكنايين وإلخافا لما جاء بالفقرة الرابعة من المنشور رقم ٣ فى سنة ١٩٤٩ نوجه النظر إلى ضرورة القيام شخصياً بمباشرة أعمال التوثيق والتصديق وتلخيص المحاضر فى النفا تر مع الاشراف على الأعمال الكناية .  
فترجو مراعاة تنفيذ ذلك بكل دقة .

## النموذج المنوه عنه بالبند (١)

## إقرار بشطب حق امتياز البائع

فى يوم ..... سنة ١٩ ..... شهر بمكتب الشهر العقارى  
عند بيع صادر من مصلحة الأملاك الأميرية لصالح ..... عن  
بناحية ..... وقد احتفظت المصلحة بحق امتياز  
البائع على العتارات المذكورة ضمانا لسداد باقى الثمن وقدره .....  
وذلك بموجب العقد المذكور وقائمة قيد شهرت تحت رقم ..... بتاريخ ..... سنة ١٩ .....  
وحيث أن ..... المشتري  
قد سدد باقى الثمن المشار إليه وأصبح خالصا  
لذا يقرر حضرة .....

بأن .....  
قد برئت ذمته عن باقى الثمن المشار إليه وفوائده ولذا يقرر بصفته المذكورة بشطب حق امتياز  
البائع المحفوظ بالمحررات المسجلة بتاريخ ..... رقم ..... وتاريخ .....  
رقم ..... المشار إليها ويصرح لمكتب الشهر المختص بعمل التأشير الهامشى اللازم لهذا الشطب  
هذا وتلاحظ قبل اتخاذ أى إجراء تكليف المشتري ..... بسداد جميع الرسوم المستحقة  
على الشطب والتأشير الهامشى التى تقدر بمعرفة الشهر .

المقر

تحريراً فى / / ١٩

الأمين العام

## منشور رقم ٢١ فى تاريخ ١٨/١٢/١٩٤٩

- الحاقا للشهورات الفنية الصادرة من المصلحة بشأن توثيق عقود زواج غير المسلمين
- (١) يراعى مطالبة كل أجنبى يتقدم لتوثيق عقد زواج بالمستندات التى تتطلبها حالته الخاصة من المستندات الواردة بالبيان المرافق صحيفة ٢
- (٢) يرجع النموذج المرافق صحيفة ٣ فى توثيق عقود زواج الأجانب لاقتباس ما يتفق من بنوده مع حالة طالبي الزواج مع ملاحظة استيفاء البيانات الواردة بهامش النموذج المذكور .
- (٣) الاستمرار فى عرض كل طلب زواج يقدم على المكتب الرئيسى كما هو متبع الآن مشفوعا بالبيانات والمستندات الخاصة به ويرأى المكتب فى تهيئته لبعثه والافادة بما يتبع .
- الامين العام

## المستندات الواجب ارفاقها بعقد الزواج الاجانب .

- ١ - شهادة ميلاد أو مستخرج رسمى يقوم مقامها بشرط ألا يكون قد مضى على استخراجها أكثر من ثلاثة أشهر .
- ٢ - شهادة من القنصلية التابع لها طالب الزواج أو أى مستند رسمى يثبت جنسية كل من طالبي الزواج .
- ٣ - شهادة من السلطة القنصلية فى بلده أو البلد التى ينتمى إليها أو القنصلية التابع إليها كل من الزوجين أو أحدهما تفيد خلوهما من الموانع الشرعية وعدم ارتباطهما بزواج سابق وفى حالة عدم وجود هيئات أو ما شابهها لاعطاء هذه الشهادة تقدم شهادة بذلك من كيسة مصرح لمقدمها بالزواج فيها .
- ٤ - شهادة وفاة الزوج أو الزوجة إذا كان أحد طالبي الزواج أو كلاهما أرملًا أو أرملة .
- ٥ - حكم الطلاق أو البطلان أو الفسخ الصادر من الجهة المختصة إذا كان أحد طالبي الزواج سبق ارتباطه بزواج انتهى بالطلاق أو الفسخ أو الطلاق .
- ٦ - شهادة طبية تفيد أن كلا من طالبي الزواج خال من الأمراض .
- ٧ - المستند الرسمى الذى يفيد موافقة الأبوين أو أحدهما أو الرضى أو مجلس العائلة أو الأقارب أو التماس الموافقة حسب ما يتطلبه قانون بلد الزوج أو الزوجة .
- ٨ - إذا كان قانون بلد الزوجة أو الزوج يستلزم الاعلان فى موطنه الاصلى فيجب تقديم شهادة من الجهة المختصة بما يفيد تعلم هذا الاعلان .

٩ — إذا كان طالبا الزواج من أفراد القوات الحربية البريطانية فيجب تقديم موافقة كناية بامضاء الآتي ذكرهم شخصيا :

ضابط بحرى عظيم — ضابط من ضباط القيادة البريطانية في مصر — ضابط من ضباط السلاح الجوى البريطانى .

١٠ — إذا رفعت معارضة في طلب الزواج أمام المحكمة المختصة وأعلن بها المكتب الذى تقدم له طلب الزواج فتطلب شهادة تفيد رفض المعارضة وأن حكم الرفض أصبح نهائيا أو حكم الرفض نفسه وما يفيد أنه أصبح نهائيا .

١١ — صورة رسمية من النظام المالى الذى اتفق عليه الزوجان قبل الزواج أو شهادة من مكتب التوثيق الذى تم أمامه هذا الاتفاق تفيد حصوله ومضمونه ونوع النظام الذى وقع عليه الاختيار .

١٢ — تحريات جهة الادارة التى تفيد عدم وجود مانع من ناحية الأمن العام .

### نموذج عقد زواج

إنه في يوم ..... ١٠ .....  
أمامنا نحن ..... الموثق بمكتب توثيق ..... ٢٠ .....  
وبحضور كل من :

( ١ ) ..... ٣٠

( ٢ ) ..... ٣٠

باعتبارهما شاهدين بالعين عاقلين عارفين لشخصية المتعاقدين ولا تربطهما بنا أو بأحدهما صلة قرابة أو مصاهرة . ومختصتهما (معروفة لنا أو ثابتة بموجب ..... ٣٠ )  
قد حضر كل من : ..... ٤٠

١ — اسم الزوج ولقبه ..... مولود فى (تاريخ ومحل الميلاد) ومقيم .....  
وجنسية ..... وصناعته .....  
اسم ولقب وعمل اقامته وصناعته وجنسية والد ووالدة الزوج (ابن كل من فلان .....  
وفلانة ..... ٥٠

ب — اسم الزوجة ولقبها ..... مولودة فى (تاريخ ومحل الميلاد) ومقيمة .....  
وجنسيتهما ..... وصناعتها ..... بنت ( يذكر اسم الأب والجد ) ..... ٦٠  
اسم ولقب وعمل اقامته وجنسية والد ووالدة الزوجة (بنت كل من فلان .....  
وفلانة ..... ٥٠

- جـ — وبحضور فلان (الاسم بالكامل) ..... وصناعته ..... وعمل إقامته .....  
 وجنيته ..... القيام بمهمة الترجمة ..... ٧٥ .
- وطلبا منا أن نربطهما برباط الزوجية بعد أن قررا بعدم وجود أى مانع يحول دون زواجهما وأقرهما الشهود على ذلك .
- وبعد مراجعة الأوراق المرافقة لهذا العقد والتحقق من عدم وجود ما يمنع شرعا من زواجهما . وبعد أن قرر الوالدان أو أحدهما أو الوصى أو الولي ..... ( إذا حضروا مجلس العقد ) علنا وعلى سمع منا ومن الحضور بمجلس العقد موافقة على هذا الزواج « ٨ » وبما أنه قد تم الاعلان عن هذا الزواج ولم يتقدم أحد بأية معارضة « ٩ » استعلننا من كل من طالبي الزواج عما إذا كانا قد اختارا نظاما مالياً معيناً من الأنظمة المالية للزوجية فأجاب كل منهما ..... ( ١٠ ) كما استعلننا من كل منهما عما إذا كان قد سبق له الزواج وبمن فأجاب الزوج ..... وأجابات الزوجة ..... « ١١ » وأنهما علنا وعلى سمع من الحاضرين ما سيترب على هذا الزواج من الآثار . ثم سألتنا فلان ..... عما إذا كان يقبل فلاتة ..... الحاضرة في مجلس العقد زوجة شرعية له فأجاب بقوله « قبلت زواجها » . ثم سألتنا فلاتة ..... عما إذا كانت تقبل فلانا ..... الحاضر في مجلس العقد زوجا شرعيا لها فأجابت « قبلت زواجها » . قررنا على سمع من الحاضرين أنهما قد ارتبطا برباط الزوجية الشرعية الصحيحة . وقد تم جميع ذلك بصوت واضح بمجلس العقد . وبما ذكر تحرر هذا العقد بزواج فلان ..... بفلاتة ..... وبعد تلاوته بمعرفة على الحاضرين وبحضور الشهود توقع عليه من الجميع ومنا . الزوج ..... الزوجة ..... الشهود ..... باقى الممثلين فى العقد
- الموقع ( ١٢ )

### هامش نموذج عقد الزواج :

- ١ — تذكر الساعة واليوم والتاريخ الهجرى والميلادى بالأرقام والأحرف ( المادة ٩ من اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٨ ) .
- ٢ — إذا كان توثيق العقد بالمكتب فيكتب بذكر ( أمانا نحن فلان الموثق بكتب كذا ) وإذا كان توثيق العقد خارج المكتب فيذكر مكان التوثيق وعنوانه - مثلا ( أمانا نحن فلان الموثق بكتب توثيق القاهرة بنزل س بشارع كذا رقم قسم محافظة القاهرة ) .

- ٣ — يذكر اسم كل من الشاهدين وعنوانه وصناعته ومحل إقامته مع مراعاة المواد ٤ و ٨ من اللائحة التنفيذية بشأن صلة القرابة أو المصاهرة بين الموثق والشهود ومعرفة لهم وغير ذلك .
- ٤ — يذكر اسم الزوج ولقبه وجنسية وصناعته وتاريخ ومحل ميلاده ومحل إقامته طبقا للفقرة الخامسة من المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية .
- ٥ — يذكر اسم ولقب ومحل إقامة وصناعة وجنسية والد ووالدة الزوج وكذلك والد ووالدة الزوجة إذا كانا حاضرين بمجلس المقدم للواقعة على الزواج .
- ٦ — يذكر اسم الزوجة ولقبها وجنسياتها وتاريخ ومحل ميلادها وصناعتها ( إن كان لها صناعة )
- د الفقرة الخامسة من المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية .
- ٧ — إذا كان كل من طالب الزواج أو أحدهما لا يعرف اللغة العربية وقدم مترجما للقيام بمهمة الترجمة فيذكر اسمه ولقبه ومحل إقامته وجنسيته .
- ٨ — ثبت موافقة الوالدين إذا حضرا توثيق العقد أو من حضر منهما أو من حضر غيرها كالولي أو الوصي أو القيم - وإذا لم يحضر أحد فيثبت السند الرسمي المتضمن هذه الموافقة أو المثبت لالتزامهما طبقا لما يتطلبه القانون في كل حالة .
- ٩ — يثبت تاريخ اعلان النشر والمكان الذي تم فيه إذا كان قانون كل من الزوجين أو أحدهما يستوجب هذا النشر .
- ١٠ — يذكر النظام المالي الذي اتفق عليه الزوجان ويثبت تاريخ السند المحرر بشأنه والجهة الصادر أمامها وما يفيد ارفاقه بالعقد - ولا ضرورة للإشارة إلى أى شيء إذا كان الزوجان لم يتفقا على نظام مالى ما يل يكتفى بذكر أنهما أجازا بالتفى .
- ١١ — تثبت صحة التمين في كل حالة يتطلب القانون فيها قسما معيناً ( كما هو الحال في القانون الانجليزى بالنسبة لاصحة الاقرار الصادر من الزوجين بعد وجود موانع تمنع من الزوجية ) .
- ١٢ — يوقع على العقد بعد تلاوته على الحاضرين كل من الزوجين والوالدين لكل منهما أو الولي على حسب الحالة والمترجم إذا كان هناك مترجما أستمعين به والشهود والموثق .

ملاحظة : إذا كان أحد الزوجين مصرياً وقت انعقاد الزواج يسرى القانون المصرى وحده فيما عدا شرط الأهلية للزواج ( المادة ١٤ مدق مصرى )





## انقضاء الالتزامات بما يعادل الوفاء (بج)

## التجديد والانابة

Novation et Délégation

- المادة ٢٥٢ أنواع التجديد الثلاث ( استبدال الدين بغيره )  
 ٢٥٣ • شرط التجديد — وجود التزامين كلاهما صحيح  
 ٢٥٤ • وضوح النية في التجديد  
 ٢٥٥ • حالة الحساب الجارى

آثار التجديد

- ٢٥٦ • التزام ينقضى . وآخر ينشأ  
 ٢٥٧ • التأمينات العينية . في عقد التجديد . بالنسبة للمتعاقدين  
 ٢٥٨ • التأمينات العينية . في عقد التجديد بالنسبة لغير المتعاقدين . التأمينات الشخصية  
 ٢٥٩ • الانابة في الوفاء — متى تم  
 ٢٦٠ • الانابة الكاملة والانابة الناقصة  
 ٢٦١ • الانابة والالتزام المجرد

## المقاصة

Compensation

- ٢٦٢ • متى تحسب المقاصة — حالة الدين المتنازع فيه  
 ٢٦٣ • اختلاف مكان الوفاء  
 ٢٦٤ • الديون التي لا تجوز المقاصة فيها

اثار المقاصة

المادة ٣٦٥	كيف تقع المقاصة
» ٣٦٦	الدين الذي سقط بالتضام
» ٣٦٧	الدين الذي حجز عليه
» ٣٦٨	الدين الذي يتم تحويله
» ٣٦٩	الوفاء بعد وقوع المقاصة

\* \* \*

## اتحاد الذمة

Covfusion

» ٣٧٠	متى يكون اتحاد الذمة — ومتى يزول
-------	----------------------------------

— — —

## ٢ — التجديد والائابة

## مادة ٣٥٢

يتجدد الالتزام :

( أولاً ) بتغيير الدين إذا اتفق الطرفان على أن يستبدلا بالالتزام الاصلى التزاماً جديداً يختلف عنه في محله أو في مصدره .

( ثانياً ) بتغيير الدين إذا اتفق البائن مع أجنبي على أن يكون هذا الاجنبى مديناً مكان المدين الاصلى ، وعلى أن تبرأ ذمة المدين الاصلى دون حاجة لرضائه ، أو إذا حصل المدين على رضاه البائن بشخص أجنبي قبل أن يكون هو المدين الجديد .

( ثالثاً ) بتغيير البائن إذا اتفق البائن والمدين وأجنبي على أن يكون هذا الاجنبى هو البائن الجديد .

## مادة ٣٥٣

١ — لا يتم التجديد إلا إذا كان الالتزامان القديم والجديد قد خلا كل منهما من أسباب البطلان

٢ — أما إذا كان الالتزام القديم ناشئاً عن عقد قابل للإبطال ، فلا يكون التجديد صحيحاً إلا إذا قصد بالالتزام الجديد إجازة العقد ، وأن يحل محله .

## مادة ٣٥٤

١ — التجديد لا يفترض ، بل يجب أن يتفق عليه صراحة ، أو أن يستخلص بوضوح من الظروف .

٢ — وبوجه خاص لا يستفاد التجديد من كتابة سند يدين بوجود قبل ذلك ، ولا مما يحدث في الالتزام من تغيير لا يتناول إلا زمان الوفاء أو مكانه أو كيفيته ، ولا مما يدخل على الالتزام من تعديل لا يتناول إلا التأمينات أو سعر الفائدة ، كل هذا ما لم يوجد اتفاق يقضى بغيره .

## مادة ٣٥٥

١ — لا يكون تجديداً مجرد تهديد الالتزام في حساب جار .

٢ — وإنما يتجدد الالتزام إذا قطع رصيد الحساب وتم إقراره . على أنه إذا كان الالتزام مكفولاً بتأمين خاص ، فإن هذا التأمين يبقى ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٣٥٦

- ١ - يترتب على التجديد أن ينفى الالتزام الأصلي بتوابعه وأن ينشأ مكانه التزام جديد .
- ٢ - ولا ينتقل إلى الالتزام الجديد التأمينات التي كانت تكفل تنفيذ الالتزام الأصلي إلا بنص في القانون ، أو إلا إذا تبين من الاتفاق أو من الظروف أن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى ذلك .

مادة ٣٥٧

- ١ - إذا كانت هناك تأمينات عينية قدمها المدين لكفالة الالتزام الأصلي ، فإن الاتفاق على نقل هذه التأمينات إلى الالتزام الجديد تراعى فيه الأحكام الآتية :
  - (أ) إذا كان التجديد بتغيير الدين ، جاز للدائن والمدين أن يتفقا على انتقال التأمينات للالتزام الجديد في الحدود التي لا تلحق ضرراً بالتغير .
  - (ب) إذا كان التجديد بتغيير المدين ، جاز للدائن والمدين الجديد أن يتفقا على استبقاء التأمينات العينية ، دون حاجة إلى رضا المدين القديم .
  - (ج) إذا كان التجديد بتغيير الدائن ، جاز للمتعاقدين ثلاثتهم أن يتفقا على استبقاء التأمينات .
- ٢ - ولا يكون الاتفاق على نقل التأمينات العينية نافذاً في حق الغير إلا إذا تم مع التجديد في وقت واحد ، هذا مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالتسجيل .

مادة ٣٥٨

- ١ - لا ينتقل إلى الالتزام الجديد الكفالة عينية كانت أو شخصية ولا التضامن ، إلا إذا رضى بذلك الكفلاء والمدينون التضامنون .

مادة ٣٥٩

- ١ - تم الانابة إذا حصل المدين على رضا الدائن بشخص أجنبي يلتزم بوفاء الدين مكان المدين .
- ٢ - ولا تقتضي الانابة أن تكون هناك مدبرية سابقة ما بين المدين والأجنبي .

مادة ٣٦٠

- ١ - إذا اتفق المتعاقدون في الانابة على أن يستبدلوا بالتزام سابق التزاماً جديداً ، كانت هذه الانابة تجديدًا للالتزام بتغيير المدين ، ويترتب عليها أن تبرأ ذمة المنيب قبل المناب لديه ، على أن يكون الالتزام الجديد الذي ارتضاه المناب صحيحاً وألا يكون المناب معسراً وقت الانابة .

٢ — ومع ذلك لا يفترض التجديد في الأمانة ، فإذا لم يكن هناك اتفاق على التجديد قام الالتزام الجديد إلى جانب الالتزام الأول .

#### مادة ٣٦١

يكون التزام المتأمن قبل المتأمن لديه صحيحاً ولو كان التزامه قبل المتأمن باطلاً أو كان هذا الالتزام خاصاً لدفع من الدفع ، ولا يبقى للمتأمن إلا حق الرجوع على المتأمن ، كل هذا ما لم يوجد اتفاق يقضى بغيره .

### ٣ — المقاصة

#### مادة ٣٦٢

١ — للدين حق المقاصة بين ما هو مستحق عليه لئامته وما هو مستحق له قبل هذا الدائن ، ولو اختلف سبب الدينين ، إذا كان موضوع كل منهما قوفاً أو مثليات متحدة في النوع والجودة وكان كل منهما خالياً من النزاع مستحق الأداء ، صالحاً للطالبة به قضاء .

٢ — ولا يمنع المقاصة أن يتأخر ميعاد الوفاء لمصلحة منها القاضي أو تبرع بها الدائن .

#### مادة ٣٦٣

يجوز للدين أن يتمسك بالمقاصة ولو اختلف مكان الوفاء في الدينين ولكن يجب عليه في هذه الحالة أن يعرض الدائن عما لحقه من ضرر لعدم تمكنه بسبب المقاصة من استيفاء ماله من حق أو الوفاء بما عليه من دين في المكان الذي عين لذلك .

#### مادة ٣٦٤

تقع المقاصة في الديون أيا كان مصدرها وذلك فيما عدا الأحوال الآتية :

- (أ) إذا كان أحد الدينين شيئاً نزع دون حق من يد مالكه وكان مطلوباً رده .
- (ب) إذا كان أحد الدينين شيئاً مودعاً أو معارفاً عارية استعمال وكان مطلوباً رده .
- (ج) إذا كان أحد الدينين حقاً غير قابل للحجز .

#### مادة ٣٦٥

١ — لا تقع المقاصة إلا إذا تمسك بها من له مصلحة فيها ولا يجوز النزول عنها قبل ثبوت الحق فيها .

٢ — ويرتب على المقاصة اقتضاء الدينين بقدر الأقل منهما ، منذ الوقت الذي يصبحان فيه صالحين للمقاصة ، ويكون تعيين جهة الدفع في المقاصة كميئتها في الوفاء .

## مادة ٣٦٦

إذا كان الدين قد مضى عليه مدة التقادم وقت التمسك بالمقاصة ، فلا يمنع ذلك من وقوع المقاصة به رغم التمسك بالتقادم ما دامت هذه المدة لم تكن قد تمت في الوقت الذي أصبحت فيه المقاصة ممكنة .

## مادة ٣٦٧

- ١ — لا يجوز أن تتم المقاصة لإضراراً بحقوق كسبها الغير .
- ٢ — فإذا وقع الغير حيزاً تحت يد المدين ، ثم أصبح المدين دائماً لهائته ، فلا يجوز له أن يتمسك بالمقاصة إضراراً بالمحاجز .

## مادة ٣٦٨

- ١ — إذا حول الدائن حقه للغير وقبل المدين الحوالة دون تحفظ فلا يجوز لهذا المدين أن يتمسك قبل المحال له بالمقاصة التي كان له أن يتمسك بها قبل قبوله للحوالة ولا يكون له إلا الرجوع بحقه على المحيل .
- ٢ — أما إذا كان المدين لم يقبل الحوالة ولكن أعلن بها ، فلا تمنعه هذه الحوالة من أن يتمسك بالمقاصة .

## مادة ٣٦٩

إذا وفي المدين ديناً وكان له أن يطلب المقاصة فيه بحق له ، فلا يجوز أن يتمسك إضراراً بالغير بالتأمينات التي تكفل حقه ، إلا إذا كان يجهل وجود هذا الحق .

## ٤ — اتحاد الذمة

## مادة ٣٧٠

- ١ — إذا اجتمع في شخص واحد صفتا الدائن والمدين بالنسبة إلى دين واحد ، انقضى هذا الدين بالقدر الذي اتحدت فيه الذمة .
- ٢ — وإذا زال السبب الذي أدى لاتحاد الذمة ، وكان لزواله أثر رجعي ، عاد الدين إلى الوجود هو وملحقاته بالنسبة إلى ذوى الشأن جميعاً ، ويعتبر اتحاد الذمة كأن لم يكن .

## انقضاء الالتزامات بما يقابل الوفاء (يتبع)

## تجديد الدين والائابة

## Novation et Délégation

١ — تجديد الدين — أو استبدال الدين بغيره كما ويسميه القانون السابق في المادة ٣٥١/١٨٧ — هو طريق من طرق انقضاء الدين . وهو في الوقت نفسه مصدر من مصادر انشاؤه — ذلك لأن من شأنه أن يتقضى به الالتزام القائم . بإنشاء التزام جديد . محل عمل الأول . ويكون مخالفا له في أحد عناصره الجوهرية . وليس من شك أن الموالة والحلول تحقق الفرض المقصود من هذا النظام — خولاة الحق حتى من التجديد باستبدال البائن . وخولاة الدين حتى من التجديد بتغيير للدين . ولهذا السبب اغفلته جميع القوانين الجرمانية . غير أن التجديد أو الاستبدال مزايما يظهر عندما يراد استبدال محل الالتزام أو مصدره — كما سيأتي . ويختلف التجديد عن الموالة والحلول . في أنه يترتب على التجديد أن يتقضى الالتزام الأسلي بتواجه وبميزاته وأن ينشأ مكانه التزام جديد — ولهذا السبب قل أهميه الاستبدال في الحياة العملية .

\* \* \*

## أنواع التجديد الثلاث

## ٢ يتجدد الالتزام :

أولا — بتغيير في الدين نفسه — أى في محل الالتزام أو سببه . وذلك متى اتفق الطرفان على أن يستبدلا بالالتزام الأسلي . التزاما جديدا يختلف عنه في محله أو في مصدره .

والتغيير في محل الالتزام Novation par chargement de objet كأن يكون الدين ملتزما بغير معين من الفطن يسلمه للدائن فيلتزم بأن يؤدي بدلا منه مقداراً من الفصح أو من النقود — وفي هذه الحالة . يكون التجديد باستبدال المحل . هو وفاء بمقابل مع فارق بسيط . إذ أن الوفاء بمقابل هو تجديد مقترن بالوفاء حالا . لما اثنى على الالتزام الجديد مدة من الزمن . دون وفاء . كان هذا تجديداً .

والتغيير في سبب الالتزام Novation par changement de cause — كأن يكون للتأجر مديناً بالاجرة . فيتقضى مع المؤجر على أن يمرر بالمقدار المتأخر سندا — أو كأن يسلم المشتري للبائع سندا بمقدار الثمن المتأخر عليه الوارد في عقد البيع .

ولكن لا يمكن لوتوع التجديد . في هذه الحالة مجرد اعطاء التأجر سندا لإذنا بالاجرة المتأخرة . أو اعطاء المشتري للبائع سندا بدلا من متأخر الثمن . فقد يكون ما تقدم لايمدو اختلافا على طريقة جديدة للوفاء — ولهذا يقتضى القانون أن تكون نية التجديد واضحة صريحة في الاضاق الجديد . أو تستخلص بوضوح من الظروف — ذلك لأن لتجديد خطورته — وإم أحكامه لن يتقضى به الالتزام القديم بما يلحقه من تأمينات وصفات فيسقط بهذا امتياز المؤجر على الدين للمؤجرة . وامتياز البائع على الدين للبيعة — راجع للمادة ٣٥٤ .

ثانياً — وقد يتجدد الالتزام بتغيير الدين *Novation par changement de débiteur* اذا اتفق الدائن مع اجنبى . على ان يكون الاجنبى مدنياً مكان الدين الاسلى . وعلى ان تبرأ ذمة الدين الاسلى دون حاجة لقبوله . وفي هذه الحالة يعتبر الدين الجديد قد وفى الدين القديم . على اساس تصديق جديد من جانبه بالوفاء ويسمى هذا التصديق الجديد تمهيداً بالوفاء *expromision* .

وكذلك قد يتجدد الالتزام بتغيير الدين — اذا تحصل للدين على رضا الدائن . بشخص اجنبى . يقال ان يكون هو الدين الجديد — وهو ما يسمى الاثابة في الوفاء — *delegation* — وفي هذه الحالة يقتضى رضا الثلاثة . الدائن . والدين القديم . والدين الجديد — ولا تكون هذه الاثابة في الوفاء تمهيداً الا اذا أبرأ الدائن ذمة مدنيه القديم . فاذا اجهاد مدنياً منضاه الى الدين القديم فهنا *délégation imparfaite* لا يضمن تجديد ولا تعرض عليه احكامه .

ثالثاً — وقد يتجدد الالتزام بتغيير الدائن — اذا اتفق الدائن والدين واجنبى . على ان يكون هذا الاجنبى هو الدائن الجديد .

ولهذا فانه حتى يقع التجديد بتغيير الدائن — لابد من اتفاق الثلاثة الدائن القديم والدائن الجديد والدين — على ان يحل الدائن الجديد على الدائن القديم . في حين جديد لاق ذات الدين — والا كنا أمام حوالة حق — والمخلاف بينها . ان في تجديد الدين . لا بد من اتفاق الثلاثة — وان تزول التأمينات التي كانت للدين القديم — وتسلط النوع الخامسة به — وهنا لايجب التماس في الحياة العملية يؤثرون حوالة الحق على التجديد بتغيير الدائن .  
(للادة ٣٥٢)

\* \* \*

### ٣ — شروط التجديد

يجب لكي يقع التجديد شروط ثلاث.

١ ) وجود التزام قديم — ذلك لان التجديد من هذه الناحية كالوفاء يفترض وجود التزام . والا كان باطلا لتلغى سببه . كما اذا كان الالتزام القديم قد انقضى قبل التجديد . بسبب من اسباب انقضاء الالتزامات كالوفاء او الفاسدة .

وكذلك لا يوجد التزام قديم . اذا كان الالتزام المراد تجديده باطلا جلاتا مطلقا . فهو والدمم سواء — ولهذا يكون الالتزام الجديد باطلا جلاتا مطلقا مثله .

٢ ) وان يحل محل الالتزام القديم التزام جديد — وان يكون التزاما صحيحا . فاذا كان الالتزام الجديد باطلا جلاتا نسبيا — واجل — كان الالتزام القديم يعتبر باقيا لم ينقضى بالتجديد — وفي هذه الحالة يظل الالتزام الجديد قائما . حتى ينقضى يطلانه — وهنا يعود الالتزام القديم ويعتبر باقيا لم ينقضى بالتجديد .



ولمنا نعرض المادة ٣٥٣ . بان التجديد لا يتم الا اذا كان الالتزامان القديم والجديد . قد خلا كل منهما من أسباب البطلان .

ولكن يجوز تجديد الالتزام القديم الباطل بطلاناً نسبياً . ويكون التجديد في هذه الحالة اجازة للبطلان .  
( للمادة ٣٥٣ )

٣ — ويشترط ان يكون الالتزام الجديد . غير الالتزام القديم . وقد عرضنا عند شرح المادة ٣٥٢ الضميريات التي تؤدي الى اعتبار الالتزام جديداً .

• • •

#### ٤ — وجوب وضوح النية في التجديد Intention de Nover

١ — وهو أهم شروط تحقق التجديد — وهو الذي يبرر النتائج الخطيرة التي تترتب عليه — ومن أجل ذلك . يتطلب القانون قصداً واضحاً في التجديد في احواله الثلاثة المتقدمة — وليس المراد هنا . هو ان ينص على التجديد صراحة في العقد . وانما يقتضى ان تتوفر الدلالات الواضحة بما يقطع في وجودها (بلائيول وريير ٢ فترة ١٢٦٦) ويجوز إثبات الاستبدال بورقة تحمل بهذه الآيات بالكتابة . (عنه مدني ٢٧ مايو سنة ١٩٢٧) .

ولمنا فلا يستلزم وجود التجديد من مجرد اثبات دين تم انشاؤه من قبل . بتحريره في ورقة تجارية . او من مجرد تغيير سند الدين أو اوصافه أو تأمياته — ويضرح على ذلك ان اعطاء الفائز كيبالة او شيكا او سنداً موقفاً عليه من المدين . أو من آخرين . وفقاً للاحكام المقررة في قانون التجارة لاينطوي على حيلة التجديد . ما لم يتفق صراحة على ذلك — وكذلك لايجز تجديد مجرد تعيين المدين شخصاً قدم بالوفاء مكانه — او تعيين الفائز شخصاً يتولى استيفاء الدين عنه .

( للمادة ٣٥٤ )

ب) وكذلك لايجدد الالتزام بمجرد رسده في الحساب الجاري . مادام رصيد هذا الحساب لم يقطع . فلذا قطع الرصيد . وتم اقراره . استتبع ذلك التجديد .

وقد نس القانون على استثناء هذه القاعدة . في حالة ما اذا كان الالتزام القديم مكفولاً بتأمين خاص . ثم رصد في الحساب الجاري بعد قطع الرصيد واقراره — فإن هذا التأمين الخاص يبق . ما لم يتفق على خلاف ذلك .

( للمادة ٣٥٥ )

#### اثار التجديد

يترتب على التجديد — كما بينا — ان يقتضى الالتزام الأصلي بوجاه . وان ينشأ مكانه التزام جديد . ولا ينقل الى الالتزام الجديد . التأمينات التي كانت تكفل تنفيذ الالتزام الاصل — الا اذا تبين من نص في القانون . أو من الاتفاق المصود على التجديد . أو من الظروف ان نية المتعاقدين قد انصرفت الى انتقال التأمينات لصاحب الالتزام الجديد .

إما إن يكفل القانون انتقال التأمين في حالة التجديد . فكل حيناً كالملة الواردة في المادة ٣٥٥ مدق الحاسة بانقال التأمين الحاس الذي كان يكفل الدين القديم رغم تجديده . وذلك حالة رصد هذا الدين ضمن الحساب الجاري بد قطع رصيد هذا الحساب واقراره .

أما ان ينقل للتأمينان على ان يقيا على التأمينات لضمان الدين الجديد . فها ينحصى التفرقة بين ما إذا كانت التأمينات عينية او شخصية .

ففي حالة التأمينات العينية — كالرهن . والاخصاس . والامتياز . والمبس — فقد يكون مقدم هذه التأمينات هو المدين أو الغير . فإذا كانت التأمينات مقدمة من المدين لكفالة الالتزام الأصلي . فان الاغاق على قل هذه التأمينات لكفالة الالتزام الجديد ينحصى ان تراعى فيه الاحكام الآتية .

١ — إذا كان التجديد بغير عمل الالتزام أو سبه — أى استعمال دين جديد بالدين الأصلي — جاز للدين والدين أن يتفعا على قل التأمينات لتكفل الدين الجديد . بمرط أن يكون ذلك في الحدود التي لا تعلق أى ضرر بالغير — فلا يزداد مثلاً مقدار الدين الجديد . وبهذا تسمى إلى مركز الدائن المرتهن للتأخر .

٢ — إذا كان التجديد بغير المدين . جاز للدائن . والمدين الجديد أن يتفعا على استبقاء التأمينات العينية . دون حاجة إلى رضاه للمدين القديم — وبهذا تبرا ذمة المدين القديم من الدين القديم . مع بقائه كحفيلا عينيا للمدين الجديد .

٣ — إذا كان التجديد بغير الدائن . فان للتأمينين الثلاثة — للمدين والدائن القديم والدائن الجديد — ينحصى أن ينظفوا جيعا على أن يتنقل هذا التأمين الذي كان قد قدمه المدين إلى دائته القديم ضمانا للدين القديم — ليكون ضمانا للدائن الجديد .

### آثار انتقال التأمينات . بالنسبة للغير في حالة التجديد

يشترط حتى يكون الاغاق على قل التأمينات العينية لضمان الدين الجديد . نافذا في حق الغير . أن يتم الاغاق على قل التأمينات في نفس الوقت الذي يتم فيه الاغاق على التجديد .

ولا حاجة لتصرير عقد رسمي بنقل هذه التأمينات حتى تكون حجة على الغير — وقد كان هنا ما ينص عليه القانون المدني السابق في المادة ١٩١ من أن الاغاق على قل التأمينات لا ينفذ على غير للتأمينين إلا إذا كان حاصله مع الاستبدال في آن واحد وفق وثيقة رسمية acte authentique — وكان هنا أيضا رأى مشروع القانون المدني الجديد . غير أن لجنة المراجعة رفضت من النص وجوب تحرير عقد رسمي اكتفاء بالقواعد العامة في شأن مدى فاذا الاغاق بالنسبة للغير

وغنى من البيان انه ينحصى لنقل التأمينات العينية مرهانا أحكام قانون الشهر العقاري .

### التأمينات الشخصية

اما التأمينات الشخصية . كالكفالة . والضامن تختص عن التأمينات العينية — فان العائن لا يستطيع أن يتفق مع المدين وحده . على أن يتي المدينون المتضامنون أو الكفلاء . ضامين للمدين الجديد . إلا برضاهم .

\*\*\*

### التأمينات المقدمة من الغير

وقد تكون التأمينات مقدمة من الغير . سواء كانت عينية أو شخصية فلا ينقل إلى الالتزام الجديد . الكفالة عينية كانت أو شخصية . إلا إذا رضى بذلك الكفلاء أو المدينون المتضامنون .

( المواد ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ )

## الانابة في الوفاء

### ١ — الانابة — متى تم

من قدم الدين لثامته شخصاً ثالثاً . يلزم بوفاء الدين مكانه . فهذه هي الانابة في الوفاء . والانابة تم برضا أطرافها الثلاث

والنائب أن تحصل بين أشخاص تربطهم علاقة التزام سابقة . وتكون الانابة وسيلة لتوفير عمليات متعددة للأموال — في الأحوال التجارية ترى صاحب الكفالة ينوب النائب في الوفاء للحامل — وفي الأحوال المدنية قد ينوب بائع العار المشتري في أن يمدد المستحق عليه لوفاء دين آخر في ذمة البائع . فيصبح دائن البائع عند قبول الانابة دائماً للمشتري .

وقد تحصل الانابة . دون أن تكون هناك علاقة التزام سابقة بين اطرافها — وأكثر ما يقع ذلك عملاق خطابات الاعتماد lettre de crédit التي يقدمها مصرف لسلالة .

( المادة ٣٠٩ )

### ٢ — الانابة الكاملة . والانابة الناقصة

من ارضى الدائن هذه الأنابة . وإبراء ذمة مدينه القديم — فهذا هو التعديد بغير الدين الذي سبق الاعارة اليه عند الكلام على المادة ٣٠٧ مدني فقرة ب — بل إذا ظلت اليها من ناحية الدين الجديد . فهي تعديد بغير الدين . طبقاً للمادة ٣٠٧ مدني فقرة ج .

ومع تمت الانابة جهنا الوضع فهي انابة كاملة déléation parfaite .

وعرّيب عليها أن يبرأ ذمة المدين القديم ( للنائب ) قبل الدائن ( النائب لديه ) ويشترط في هذه الحالة — أن

يكون الالتزام الجديد الذى ارتضاه المدين الجديد (النايب) صحيحاً — وأن لا يكون المدين الجديد مصر وقت الانابة .

ولكن ليس هذا هو القرض الثابت فى الانابة . فهو قليل المحصول فى الحياة العملية — وأما الغالب أن تحصل الانابة بغير تجديد . إذ فلما يرضى الهائن أن يرى ذمة مدينه القديم . بل يقيه مديناً إلى جانب مدينه الجديد — وهذه هى الانابة الناقصة — وتسمى كذلك لأنها لم تستوف شرائط التجديد *Délégation imparfaite* .

وقد حرص الشارع على النص أن التجديد لا يقتضى فى عقد الانابة — فلذا لم ينص صراحة فى عقد الاخلاق على وقوع التجديد . فام الالتزام الجديد إلى جانب الالتزام الأول — ذلك لأن التجديد كما تعلم . يفترض إبراء ذمة المدين القديم وأعضاء الدين الأسلى وتواجبه وأن ينشأ التزام جديد .

( المادة ٣٥٦ )

والانابة الناقصة . كثيرة الوقوع . فقد يشترط البائع على المشتري أن يدفع الثمن للمحقق عليه — لئلا يثبت البائع — فلذا ارتضى دائن البائع هذا الوفاء . مع إبراء ذمة البائع من الدين فهنا انابة كاملة . ينطبق عليها آثار التجديد — ولذا ارتضى دائن البائع هذا الوفاء . ولم ينفق على إبراء ذمة البائع فهى انابة ناقصة ولا تبرا ذمة للمدين القديم من هذا الدين . وأما يكون للدائن الخيار ، اما أن يرجع على مدينه القديم . أو أن يرجع إذا شاء تفتيهاً لقد الانابة الناقصة — على المدين الجديد — ولا يلتزم بالرجوع على أحدهما قبل الآخر . بل له أن يرجع على أيهما — ووقوع الالتزام الجديد إلى جانب الالتزام الأول — ولكنهما لا يكونان متضامنين . لأن سبب الدين مختلف — فلا يخطئ الأمرين الكماله والانابة — فى الانابة دين جديد مستقل عن الدين القديم — ولا يعتبر المدين الجديد كفيلاً للمدين القديم

\*\*\*

وفى حالة الانابة الناقصة متى وفى للمدين الجديد التزامه — فانه بهذا الوفاء تنقضى التزامات ثلاثة — الأول — ينقضى التزامه الذى كان مستحقاً عليه قبل مدينه القديم — الثانى ينقضى التزام المدين القديم الذى كان مستحقاً قبل الدائن — والثالث — ينقضى الالتزام الجديد الذى استحق على الدين الجديد قبل الانابة .

\*\*\*

ولما كانت الانابة — كاملة أو ناقصة — تنشأ ديناً جديداً يختلف سببه عن الدين القديم — فلا يستلزم للنايب أن يدفع رجوع الدين عليه بما كان يدفع به دينه على مدينه القديم — ويكون التزام المدين الجديد (النايب) قبل للنايب لديه صحيحاً — ولو كان للنايب قبل للمدين القديم (النايب) خطأ — أو كان خاضعاً لدفع من الدفوع فلذا أناب البائع للمشتري وفى وقت مستحق على البائع . وقبل للمشتري هذه الانابة . فان للمشتري يصح ملتزماً لدائن البائع بالتزام جديد غير التزامه الأول بوفاء بمن البيع . ويتربط على ذلك أن للمشتري لا يستطيع أن يدفع رجوع دائن البائع عليه بما كان يدفع به رجوع البائع — ويكون دين المشتري للبائع مضموناً بابتياز البائع — أما دينه لدائن البائع فهو غير مضمون بامتياز — وكذلك الحال فى عدم جواز تحك نابل السكيلة ضد حاملها

بالدفوع التي كان يصطبغ التمسك بها ضد صاحبها - فحاسب الكسالة قد أغلب القابل في الوفاء للعامل . فلا يجوز للقابل أن يتسك ضد العامل . بدفوعه ضد صاحب . لأن دين القابل للعامل . غير دينه للساحب طبقاً لما يتناه من أثر الاتابة .

( المادة ٢٦١ )

## المقاصة

### Compensation

#### تعريف المقاصة

المقاصة طريق من طرق الوفاء . وهي في الوقت نفسه نوع من الضمان . فهي طريق من طرق الوفاء يتحقق عندما يتلاقى دينان في ذمة شخصين . كل منهما دائن ومدين . فينقضي كل من الدينين . وهي نوع من الضمان لأن من يتسك بها عند ما يتلاقى قصاصاً ما وجب في ذمته لدائته . بما وجب له في ذمة هذا الدائن . إنما يضمن استيفاء دينه مقدماً على سائر الدائنين .

\*\*\*

والمقاصة كثيرة الوقوع في الحياة العملية . لا سيما في المعاملات التجارية أو بنوع خاص في الحسابات الجارية . والمعاملات المصرفية . وتقوم عملية غرف المقاصة في البنوك على أسسها .

٢ - وهي وفاء اختياري - لا تقع إلا إذا طلبها من له مصلحة فيما - فليس للقاضي أن يحكم بها من تلقاء نفسه . لأنها ليست من قواعد النظام العام - ولهنا فإن القول بأن المقاصة تقع بحكم القانون *de plein droit* فيه مجانبة للصحة .

غير أنه رغم أن المقاصة لا تقع بشير اعلان لمراعاة التمسك بها للآخر - إلا أنه من أثر هنا الاعلان أن يستند أثر المقاصة الى وقت تلاقى الدينين .

٣ - والمقاصة . التي تشير إليها هنا هي المقاصة القانونية *Compensation legale* وهي المقاصة التي لصاحبها حق التمسك بها من توفرت شرائطها القانونية - وهذه تختلف عن المقاصة الاغانية *Compensation Conventionnelle* وهي التي تقع بإتفاق الطرفين بسبب عدم توفير شروطها . ولا تتم إلا من وقت تلاقى الارادتين لا من وقت تلاقى الدينين كما في المقاصة القانونية .

ولهنا فإن المقاصة الاغانية هي نوع من الوفاء بمقابل .

\*\*\*

#### متى تجب المقاصة القانونية

١ - للدين حق المقاصة متى توفرت الشروط الآتية :

١ — متى قابل ما هو مستحق عليه لوائه . وما هو مستحق له قبل هذا البائن — ولو اختلف سبب الدين — أى متى أصبح كل من الطرفين دائماً ومديناً للآخر .

ب — متى كان موضوع كل من الدينين قوداً أو مثليات متصلة في النوع أو المجرى .

ج — متى كان كل منهما حالياً من النزاع . فلا تنفع المقاصة القانونية إذا كان أحد الدينين أو كلاهما متازعا فيه . ولا بد أن يكون النزاع جدياً .

د — متى كان كل من الدينين مستحق الاداء — ذلك لأن المقاصة وفاء — والوفاء لا يكون إلا عند الاستحقاق على أنه لا ينفع من المقاصة كون ميعاد الوفاء في أحد الدينين . قد تأخر بسبب مهلة منحها القاضي أو تبرع بها الدائن .

ه — متى كان كل منهما سالماً للمطالبة به قضاء فلا تجوز المقاصة بين التزام مدنى والتزام طبيعى .

( المادة ٣٦٢ )

\*\*\*

٢ — ولا ينفع المقاصة . متى توفرت شروطها أن يختلف في الدينين مكان الوفاء — فإذا كان أحد الدينين واجب الوفاء . في القاهرة . والثاني في باريس . تنفع المقاصة بالرغم من اختلاف مكان الوفاء . ولكن يجب في هذه الحالة أن يوضع البائن عما يلحقه من ضرر لعدم تمكنه . بسبب المقاصة . من استيفاء ما له من حق أو الوفاء بما عليه من دين . في المكان الذى عينه لذلك — فالباين الذى اشترط الوفاء في باريس مثلاً يقتضى أن يوضع عن الحسارة التى تلحقه من جراء الوفاء في غير المكان الذى اشترطه .

( المادة ٣٦٣ )

### الدينون التى لا تجوز المقاصة فيها :

قد تمتع المقاصة . رغم توفر شروطها .

١ — إذا كان أحد الدينين قد وجب في القمة بسبب انتزاعه دون حق من يد مالكه . وكان مالكه يطلب رده — وليس هذا إلا تطبيقاً لقاعدة حظر انتصاف الشخص نفسه . فليس للمدين أن يجسك بالمقاصة بين التزام له قبل المدين . وبين التزام يوجب عليه أن يرد لمنا الدين ما غصبه منه .

ب — إذا كان أحد الدينين مالا مودعاً أو معطراً عارية استعمال . وكان مطلوباً رده . احتراماً لا ينبغي أن يسود الضامن من تبادل الثقة .

وإذا كان أحد الدينين حفا غير قابل العجز . لأنه متى كان أحد الدينين لا يقبل العجز . كدين الثقة . فلا تنفع المقاصة . والا لأصبح الدين غير القابل العجز قابلاً له . وهو ما لا يجوز .

\*\*\*

ويضيف بعض الفوائين إلى ما تقدم . ان المقاصة تمتع أيضاً بالتنازل عنها مقدماً . لأنها ليستمن النظام العام . ولكن رؤى عدم الأخذ بهذا التمس في القانون المدنى الحالي لأن بعض البنوك قد اعتاد في معاملاته مع الأفراد

النس في عقودها معهم على عدم تمسك عملاتها بالمقاصة . وفي هذا ضرر يبلغ بهؤلاء الأفراد . ولهمنا  
 حرر عدم الأخذ بهذا النس . وأضاف القانون أنه لا يجوز التزول عن المقاصة قبل ثبوت الحق فيها .  
 ( المادة ٣٦٤ ) ( والفقرة الأولى من المادة ٣٦٥ )

### آثار المقاصة :

أشرنا إلى أن المقاصة القانونية ليست من النظام العام . فلا تقع إلا متى تمسك بها من له مصلحة في التمسك  
 بها . وعند ذلك يترتب أثرها بحكم القانون .  
 ويترتب على التمسك بالمقاصة انقضاء الدينين بقدر الأقل منها . ويرجع أثر المقاصة إلى الوقت الذي يكون  
 الدينان فيه سائمين للمقاصة — أي إلى وقت تلاقى الدينين بقدر الأقل منها .  
 فإذا تعددت الديون كان احتساب الخصم في المقاصة كاحتساب الخصم في الوفاء . وهذا ما عناه الشارع  
 في قوله « ويكون تعيين جهة الدفع في المقاصة كتحيينها في الوفاء » .  
 ( المادة ٣٦٥ )

• • •

### حالة دين سقط بالتفادم :

يترتب على المقاصة — كما بينا — انقضاء الدينين انقضاء يستند أثره إلى وقت تلاقيهما . فإذا كانت  
 الدين قد مضت عليه مدة التفادم عند طلب المقاصة . فلا يمنع ذلك من المقاصة رغم التمسك بالتفادم . متى  
 تبين أن الدين كان صالحاً للمقاصة عند تلاقى الدينين ولم يكن عندما قد انقضى بالتفادم ولو ظهر اكتال  
 مدة التفادم عند طلب المقاصة .  
 ( المادة ٣٦٦ )

• • •

### حالة ما إذا كان أحد الدينين قد حجز عليه . أو تم تحويله :

من المقرر أن المقاصة لا تقع اضراً بما يكون للغير من حقوق مكتسبة .  
 وقد أورد القانون تطبيقين ملينين من تطبيقات هذا البند .  
 أولهما — إذا وقع التبر جزئاً تحت يد الدين . وترتب لهذا الدين . بعد توقيع الحجز . دين في ذمة  
 دائته المحجوز على ماله — امتنع عليه التمسك بالمقاصة اضراً بالحلجز — ويؤدى هنا أن الدين المحجوز .  
 لا يجوز انفصال فيه . شأنه شأن الدين غير القابل للحجز . فلو كان للمادة ١٩٩ من القانون المدني السابق  
 والثاني — إذا كان المدين قد حول حقه لغيره . وقبل للدين المحوالة دون تحفظ — فلا يجوز لهذا الدين أن  
 يتمسك بالمقاصة اضراً بالحلجز له . ولو كان له أن يتمسك بها من قبل .

ولا يمكن أن يفوت عليه التمسك بالمقاسة على هذا الوجه . إلا أن يرجع بدنه على المحيل . دون أن يكون له أن يتمسك بالتأمينات التي انشئت لضمان الوفاء بهذا الدين اضراً بالتبر .

غير أنه إذا كان الدين قد أعلن بالمحوالة دون أن يقبلها — فلا يحول هذا الإعلان بينه وبين التمسك بالمقاسة .  
( المادة ٣٦٧ و ٣٦٨ )

\* \* \*

### الوفاء بعد وقوع المقاصة :

إذا كان للدين قد وفى الدين . وهو يجبل أنه أخفى بالمقاسة . مع علمه برب حق له في ذمة البائن — أخفى الدين رغم ذلك بالمقاسة — ولا يكون للدين إلا أن يتردد ما دفعه خطأ — ولا يجوز له في هذه الحالة . أن يتمسك بإصراراً بالتبر بالتأمينات التي تشكل حقه .

فإذا وفى الدين دينه . وكان يجبل وجود حقه في المقاصة . اعتبرت المقاصة كأن لم تكن . وذلك استثناء من أحكام القواعد العامة — وينهى لتبرول هذا الاستثناء ما هو ملحوظ في حسن نية الدين — ولها كان له أن يطالب باسترداد ما أداه . وأن يتخضع من التأمينات التي انشئت لضمان الوفاء بحقه .

( المادة ٣٦٩ )

## اتحاد النمة

confusion

تعريفه :

اتحاد النمة يفترض وجود دين واحد . يخلف احد طرفيه الطرف الآخر فيه — أو هواجتماع صفتي ذاتين ومدين في شخص واحد وفى دين واحد — ولها يقتضى الدين نتيجة هاجل الصفتين .

واتحاد النمة ليس في حقيقته من اسباب انقضاء الالتزام — بل هو مانع طبيعي يحول دون المطالبة بالدين من جراء اتحاد صفتي الهاتين والمدين في ذات الشخص .

واكثر ما يحصل اتحاد النمة — عن طريق الميراث أو الوصية . بأن يخلف الوارث المدين . مورثه الهاتين — أو يخلف الوارث الهاتين . مدينه في نفس الدين .

وقد يحصل اتحاد النمة عن طريق شراء الدين للدين التاب في ذمته — كما يتم عند ما يني حائر الطار . دين الهاتين للرتين الأول . فيصبح كأنه مرتباً لطارعه . بعد أن حل محل الهاتين في الدين الذي وطه .

ويضرب على ذلك أنه إذا زال الببب الذي أخفى إلى اتحاد النمة . أو حكم بإبطاله . عاد الالتزام إلى الوجود بمقتضى نية من ملطحات . ويصير اتحاد النمة كأن لم يكن بالنسبة للقوى الهاتين جيباً .  
( المادة ٢٧٠ )



العددان التاسع والعاشر	فهرست	السنة الثلاثون
رقم المسك	المسك	ملخص الأحكام
		(١) محكمة القضاء الإداري
٤٧٥	١١٠٢ ٢ يونيو ١٩٤٨	١ - قواعد التنسيق . كادر في متوسط . وجود درجتين رابعتين مفستتين . وجوب شل إحداهما بالأقدمية المطلقة . ب - قواعد التيسير . ترقية بالتيسير . شرطها . عدم وجود مرشحين أمضوا المدة القانونية في الدرجة المراد الترقية منها والا يتخطى للمرفق من هو أقدم منه في الدرجة الحالية . ج - قواعد التنسيق . الترقية بالأقدمية المطلقة ما دامت واجبة فلا تحتل الترخص في التقدير . د - لفت النظر . لا يدخل في عدد الجزاءات الإدارية التي قد تقرر تعطى الموظف في الترقية بالأقدمية . هـ - قواعد التنسيق الترقية بالأقدمية المطلقة . رقابة محكمة القضاء الإداري . عدم جواز الاحتجاج بأن القرار يدخل في سلطة الوزير التقديرية .
٤٧٦	١١٠٦ ١٥ يونيو ١٩٤٨	١ - عوائد بيان . تقديرها . عقود الإيجار غير الصادقة المشار إليها في المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ . هي التي تستر أجرة غير صحيحة بصرف النظر عنه . أجر المثل . ب - عوائد بيان . تقديرها بطريق التيسار . عدم جوازه إلا في حالة عدم وجود عقد إيجار صحيح .
٤٧٧	١١١٠ " " "	١ - جمعيات . الجمعية الخيرية التبعية الارثوذكسية . لا تعتبر هيئة إقليمية أو بلدية . عدم اختصاص المحكمة بالفصل في طعونها الانتخابية . الطعن في قرار وزير الشؤون الاجتماعية باعتماد الانتخاب . لا عبء بذلك ما دام لم يوجه للقرار الوزاري في ذاته عيب خاص به . ب - جمعيات خيرية . قرارات وزارة الشؤون الاجتماعية بالتدخل في شئونها طبقاً للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٤ . هي قرارات إدارية . متى لا يعتبر القرار ذا صفة تنفيذية وبالتالي لا تقبل الدعوى في شأنه . القرار التحضيري .
٤٧٨	١١١٥ " " "	١ - نظلم من قرار إداري . يقف سريان ميعاد الطعن . وظل مفتوحاً ما دام لم يصدر قرار في الظلم ويحصل نشره أو إعلان صاحب الشأن به . ب - قرار إداري . ذكر أسبابه في غير الحالات التي يوجب القانون ذلك . خضوعها لرقابة المحكمة لتعرف مدى صحتها من الوجهة الواقعية ومن جهة مطابقتها للقانون نصاً وروحاً . ج - قرار إداري . ابتناؤه على حكم جنائي غير قائم لسبق قبضه . الغاؤه . د - طلب تمويض . شرطه . أن يقوم على حق أثر

العددان التاسع والعاشر	فهرست	السنة الثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
٤٧٩	١١١٩	١٥ يونيه ١٩٤٨
		فيه القرار الإداري وأن يكون الحق ضرراً محققاً بالطلب .
٤٨٠	١١٢١	١٦ يونيه ١٩٤٨
		١ - قانون العدد والمشاخ رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . عدم سرمانه على الماضي . عدم ترتيب أحكامه إلا على حالات الفصل التي تقع من تاريخ العمل به . ب - قرار لجنة الطعون باستبعاد اسم المرشح . يعتبر نهائياً بغير حاجة إلى اعتماد وزير الداخلية .
٤٨١	١١٢٣	• • •
		١ - قواعد التنسيق . مراعاة الأقدمية عند الترقية بالأقدمية المطلقة بغير تمييز للدرجة التي يشغلها الموظف الذي عليه الدور إن كانت أصلية أو شخصية . ب - قواعد التنسيق . وضع قيود عليها من عند الوزارة . عدم جواز ذلك .
٤٨٢	١١٢٦	• • •
		١ - قرار إداري نهائي . تضمنه تحطى المدعى في الترقية . اختصاص محكمة القضاء الإداري . ب - ترقية موظف . عدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بالحكم بذلك لأنه من شأن الإدارة . ج - قواعد التنسيق . نسبة الترقية بالأختيار . موقوف هديرها للإدارة بلا معقب عليها من محكمة القضاء الإداري بشرط عدم إساءة استعمال السلطة .
٤٨٣	١١٢٨	٢٢ يونيه ١٩٤٨
		١ - التماس . شروط الغش الذي يميز التماس إعادة النظر . شروطه . ب - التماس . للتناقص . شرطه أن يكون تنفيذ الحكم مستحيلاً . التناقص في الأسباب أو عدم معقوليتها لا يبرر الالتماس . ج - حكم . تناقصه مع حكم سابق . ليس من أسباب التماس إعادة النظر . د - التماس . حكم . أسبابه تؤدي للإدخاض الدعوى موضوعاً . والمتطرق عدم قبول العلمن موضوعاً . لا يميز الالتماس .
٤٨٤	١١٢٩	• • •
		إجراءات . طعن بالتزوير . قواعد قانون المرافعات . وجوب اتباعها .
٤٨٥	١١٣٢	• • •
		١ - دعوى . ركن المصلحة . عدم توافره . عدم قبول . ب - دعوى . مصلحة شخصية لرافتها . شرطها . قرار إداري بالتميين في وظيفة عامة . العلمن فيه من لا توافر فيه الشروط اللازمة للتميين فيها . عدم قبول . ج - عمد ومشايخ . الأمر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ . شرط التمين .
		١ - ميعاد طلب جديد أثناء الدعوى . اندراج في صلب المريضة والمذكرة الشارحة . جوازه . ب - موظف . أقدمية .

العددان التاسع والعاشر	فهرست	السنة الثلاثون
رقم المحكم	المحكمة	ملخص الأحكام
		اثان رقيا للدرجة واحدة في تاريخ واحد. العبرة بتاريخ الدرجة السابقة. ج- تنسيق. توزيع درجاته على مختلف أقسام الوزارة. وجوب مراعاة النسبة العددية للوظائف، لا أهمية الوظائف. د- تنسيق. قسمة الوظائف بين الجامعيين وغير الجامعيين. الدرجات الخاصة بذلك. ترقية من لم يستكمل المدة. شروط جواز ذلك.
٤٨٦	٢٢، ١١٣٥ يونيو ١٩٤٨	تظلم. متى يعتبر كذلك. تظلم في قرار لا تملك الإدارة العدول عنه. لا يقف ميعاد الستين يوما.
٤٨٧	١١٣٩ د د د	١- موظف ترقية من يلونه في الأقدمية. طلب إلغاء. وجود المصلحة. ب- تنسيق. توزيع وظائفه. أساسه. النسبة العددية للوظائف في مختلف الأقسام والفروع. وجوب مراعاتها.
٤٨٨	٢٣، ١١٤١ يونيو ١٩٤٨	موظف. تنسيق. ترقية إلى درجة منسقة. الدرجات المختلفة عن ذلك الترقى. اعتبارها درجات منسقة.
٤٨٩	١١٤٣ د د د	١- موظف. عقد التمين. النص فيه على تعيينه مستخدما مؤقتا في الحكومة المصرية بصفة مدرس، فيه نصاً تاماً أنه عين مدرساً بالمنازل الحرة. ب- تنسيق. موظف. شرط ارتفاعه بأحكامه. وجوده بالخدمة في ١٤ يولييه سنة ١٩٤٧ وهو تاريخ صدور القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٧ الفقرة الثالثة من البند العاشر من القواعد التي أقرها مجلس الوزراء في تنفيذ التنسيق.
٤٩٠	٢٩، ١١٤٧ يونيو ١٩٤٨	١- إحالة إلى الاستبعاد. مناهما. صورة من صور الفصل. رقابة محكمة القضاء الإداري. ب- اختصاص محكمة القضاء الإداري. التفرقة بين طلب إلغاء القرار الإداري وبين طلب التمييز عنه. عدم قبول طلب الإلغاء إلا عن قرارات لاحقة للعمل بقانون مجلس الدولة. طلب التمييز. قبوله عن قرارات سابقة على العمل بالقانون المذكور. قوانين الإجراءات والاختصاص. الأصل فيها. انسحابها على الماضي ج- قرار استبعاد. مناسبة إصداره. مما تستلزم به الإدارة بلا مدعى عليها مادام غير مشوب بإساءة استعمال السلطة. د- موظف. علاقته بالحكومة. تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح الصادرة في شأنها. استبعاد. القانون الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٩١٦. إحالة إلى العاشر. القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤

العددان التاسع والعاشر	فهرست	السنة الثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
٤٩١	١١٥٣	٢٩ يونيه ١٩٤٨
رجال البوليس المشتغلون بأعمال كتابية . شرطا تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٣٠ يناير ، ٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٤ وكتاب المالية الدورى عليهم ١ - قيامهم بأعمال كتابية ٢ - حصولهم على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو شهادة تفيد نجاحهم فى امتحانات القبول بالمدارس الثانوية التى عينها كتاب المالية على سبيل الحصر .		
٤٩٢	١١٥٦	، ، ،
١ - دعوى . غايتها الدفاع عن مصلحة ذاتية . توافر ركن المصلحة . ب - القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ . المقصود من إصداره . تصحيح التعميمات التى تمت فى كلية طب العباسية . القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ والقوانين المعدلة له . ج - قرار إدارى باطل . تصحيحه . جواز ذلك فى أية حالة كانت عليها الدعوى . د - قرار إدارى معيب تصحيحه . كما يكون بإجراء إدارى يكون أيضاً نتيجة عمل تشريعى . هـ - سلطة قضائية . صدور قانون معدل لقانون سابق . تضمنته نصاً بصرائه على الماضى . جواز ذلك دستورياً . قرار إدارى باطل . تصحيحه . جواز ذلك فى أية حالة كانت عليها الدعوى . و - مصروفات . دعوى اعتبرت منتهية لصدور قانون يصحح البطلان . إلزام المدعى عليهم بالمصروفات		
٤٩٣	١١٦١	، ، ،
١ - تظلم من أمر إدارى . ميعاد الأربعة الأشهر . رفع الدعوى قبل انقضاءه . جوازه . ب - موظف . وجوب ترقية بالأقدمية وفقاً لقواعد التنسيق مادام دوره يسمح بذلك . جزاءات قديمة . عدم تأخيرها .		
(٢) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية		
٤٩٤	١١٦٥	٦ فبراير ١٩٥٠
٤٩٥	١١٦٥	، ، ،
حكم . استناده الى تقرير طبي دون أن يذكر مؤداه . قصور . حكم . أدلة لا تؤدى الى النتيجة . قصور . طعن . وجدته الراقصة المنسوبة للمتهمين تستلزم قبول الطعن فى حتم جميعاً من قدم أسباباً للطعن ومن لم يقدم .		
٤٩٦	١١٦٧	٧ فبراير ١٩٥٠
٤٩٧	١١٦٨	، ، ،
دفاع شرعى . عدم رد المحكمة على هذا الدفاع . قصور . حكم - طلب اجراء معاية . رفضه بناء على أسباب معقولة . صحة ذلك .		
٤٩٨	١١٦٩	، ، ،
دفاع . طلب ضم قضية . عدم اصرار المتهم عليه . عدم اجابة هذا الطلب . لا اخلال .		

المعدان التاسع والعاشر	فهرست	السنة الثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
٤٩٩	١١٧٠	٧ فبراير ١٩٥٠
٥٠٠	١١٧١	د د د
٥٠١	١١٧٢	د د د
٥٠٢	١١٧٣	د د د
٥٠٣	١١٧٤	١٣ فبراير ١٩٥٠
٥٠٤	١١٧٦	د د د
٥٠٥	١١٧٧	د د د
٥٠٦	١١٧٨	د د د
٥٠٧	١١٧٩	د د د
٥٠٨	١١٨٠	٢٠ فبراير ١٩٥٠
٥٠٩	١١٨١	د د د
٥١٠	١١٨٢	٢٧ فبراير ١٩٥٠
٥١١	١١٨٣	د د د

## ملخص الأحكام

- طعن . عقوبة مبررة . رفض الطعن .
- تزوير في أوراق عرقية . تعريف القصد الخاص في جريمة التزوير .
- حكم . نسيه . اغفال بيان أثر الضرب في أحداث العامة . قصور .
- طعن . عقوبة عن جريمتين . خطأ الحكم في احدها . لا يؤثر . شهود . عدم تمسك المتهم باعلائهم . رفض الطعن .
- عقوبة . تقديرها . موضوعي . تمويض عن طرد المسأجر القديم بغير الطريق القانوني . صحة .
- شهادة . تقديرها . موضوعي . ضرب . القصد الجنائي فيه هو العلم بأن الفعل فيه مساس بسلامة جسم المجني عليه .
- فتيش . تقدير جدية البلاغ لأصدار الاذن . موضوعي . تنفيذ الاذن بالفتيش أثناء وجود المتهم في منزل آخر . لا بطلان اذا لم يفترض صاحب المسكن . تحرير المخدر عن عتبة المتهم . لا بطلان مانامت المحكمة اطمانت لعدم حصول بحث .
- دفاع . عدم سماع أقوال المتهمين أو المحكوم عليهم عند نظر المعارضة المرفوعة من أحدهم مع ثبوت انه تنازل عن سماع أقوالهم . لا إخلال .
- عود . تطبيق المواد ٤٩ و ٥١ و ٥٢ . جوازى المحكمة .
- ضبطية قضائية . حدود سلطتهم .
- طعن بالنقض . حكم من محكمة عسكرية . عدم جواز الطعن بالنقض لأى سبب من الأسباب .
- طعن . سب . تطبيق المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٨ . الطعن على الحكم بحجة أن الواقعة تطبق على المادة ٣٠٦ . لا جدوى من الطعن اذا كانت العقوبة المقضى بها تدخل في المادة ٣٠٦ .
- دفاع شرعى . بساطة الاصابة لا يفي حالة الدفاع . الاحتمال برجال السلطة يجب بيان امكانه دون أن يترتب على ذلك تعطيل حق الدفاع .

العددان التاسع والعاشر	فهرست	السنة الثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
٥١٢	١١٨٤	٢٧ فبراير ١٩٥٠
		طعن بالنقض . في حكم محكمة المخالفات بعدم الاختصاص . لا يجوز .
٥١٣	١١٨٥	" " "
		اعتراف . تقديره كدليل في الدعوى . موضوعي .
٥١٤	١١٨٦	" " "
		استئناف . تقرير التخصيص . وضعه بمعرفة هيئة سابقة خلاف التي أصدرت الحكم . لا بطلان .
٥١٥	١١٨٧	٢٨ فبراير ١٩٥٠
		علانية . يجب توفرها في جريمة التفذ أن يكون المتهم قد أذاع ما أسنده للجنى عليه .
٥١٦	١١٨٨	" " "
		دعوى مدنية . حكم بالبرائة على أساس أن الواقعة لا جريمة فيها . يجب أن يكون الحكم بعدم الاختصاص أو بعدم قبولها .
٥١٧	١١٨٩	" " "
		إحالة . قرار بإحالة متهم بوضحة حضوريا . ظهور أن الواقعة جنائية عامة . لأجل لإعادة تقديم القضية لقاضي الإحالة من جديد .
٥١٨	١١٩١	" " "
		شاهد . حق المحكمة في الأخذ بقول له دون قول آخر بغير بيان الأسباب .
٥١٩	١١٩٢	" " "
		اعتراف . طلب المحامي عن المتهم استبعاده . الأخذ بالاعتراف بغير أن ترد على دفاع المحامي . قصور .
		( ٣ ) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية
٥٢٠	١١٩٣	٢ فبراير ١٩٥٠
		الدعوى المباشرة . الدعوى البوليسية . عدم الجمع بينهما في آن واحد . وإمكان استئصالهما متعاقبتين . ليس شرطا رفع الدعوى البوليسية استقلالا لا يجوز رفعها دعوى عارضة أو أثارها المسألة أولية .
٥٢١	١١٩٥	" " "
		تعرض . الثقل من وظيفة فنية إلى وظيفة كتابية . جزاء تأديبي .
٥٢٢	١١٩٧	٩ فبراير ١٩٥٠
		عدم جواز الطعن . حكم تميدى في شق وقطعى في شق آخر .
٥٢٣	١٢٠٠	" " "
		طعن بالتزوير . أدلة التزوير . حق قاضي الموضوع . الطعن الفاضل للمتهم . عدم قبوله .
٥٢٤	١٢٠٣	" " "
		قصور . غموض وتخاذل . لجنة التقدير . المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ٣٩ .

العددان التاسع والعاشر	فهرست	السنة الثلاثون
رقم الحكم	المجلة	تاريخ الحكم
٥٢٥	١٢٠٥	٩ فبراير ١٩٥٠
٥٢٦	١٢٠٧	١٦ فبراير ١٩٥٠
٥٢٧	١٢٠٨	د د د
٥٢٨	١٢١٠	د د د
٥٢٩	١٢١٢	٢٣ فبراير ١٩٥٠
٥٣٠	١٢١٦	د د د
٥٣١	١٢١٨	د د د
٥٣٢	١٢١٩	د د د
٥٣٣	١٢٢٠	د د د
(٤) قضاء محاكم الاستئناف المدنية		
٥٣٤	١٨١٢٢٢	١٩ يناير ١٩٤٨
٥٣٥	٤١٢٢٩	٤ أبريل ١٩٤٨
٥٣٦	١٦١٢٣٥	١٦ مايو ١٩٤٨
٥٣٧	١٢٣٧	٢٦ نوفمبر ١٩٤٧
٥٣٨	١٢٤١	٢٤ مارس ١٩٤٩
٥٣٩	١٢٤٥	١٥ نوفمبر ١٩٤٨

عدم جواز الطعن . اختصاص القضاء المستعجل . رفض الدعوى بمخالفتها . رفعت قبل الأوان . أشكال عدم بدء التنفيذ . خطأ في تطبيق القانون . شفعة . اغنى الحقنى . خلط . قصور . مخالفة الثابت في الأوراق . مطلات ونوافذ . سد . قوة الشيء المحكوم به . التصميم على الطلبات في الاستئناف . أثره بالنسبة للاستئناف عليه .

عدم تقديم المستندات . تقديم صورة حكم غير رسمية . تقديم الصورة الرسمية في طعن آخر منظور في نفس الجلسة . مخالفة القانون . الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . مخالفة موجب قاعة التوزيع . حجة إجراءات التوزيع . ترجيح شهادة الشهود . تقدير الأدلة . الهبة للصغير . تفسير العقود . عند قسمة . توقيع الشركاء ما عدا واحداً . وفاته قبل التوقيع . توقيع الورثة . أثره . خطأ في تفسير القانون وتطبيقه . لجنة التقدير .

بيع جراف . تعريفه . بيع الأشياء المستقبلية . أنواعه . حكمه . قانون الإيجارات . قانون استثنائي . الجدك . تعريفه . الجدك . ومبيع السجل التجارى . الفرق بينهما . صحيفة استئناف . توقيعها من محام مترر أمام محاكم الاستئناف . رغم ذكر أن المحل المختار هو محل هذا المحامى .

#### (٥) قضاء محاكم الاستئناف التجارية

بيع السلم . خارج البورصة . عدم مشروعيتها . شروط المادة ٧٣ تجارى . قبول الدعوى بخصوصها . عدم جوازه .

#### (٦) قضاء المحاكم الكلية المدنية

حجز . حارس . مسئولية . ودعية . بيع المحجوزات . عدم قدم الحاجز للشراء . حكمه . تلف المحجوزات .

#### (٧) قضاء المحاكم الكلية التجارية

حوالة توكيلية . سلطة المحال عليه في طلب إشهار الافلاس .

العددان التاسع والعاشر	فهرست	السنة الثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
٥٤٠	١٢٤٧	٢٩ نوفمبر ١٩٤٩
٥٤١	١٢٥٢	٨ مارس ١٩٤٩
٥٤٢	١٢٥٧	٧ فبراير ١٩٥٠
٥٤٣	١٢٦٢	١٥ مايو ١٩٤٩
٥٤٤	١٢٦٥	٢٦ أكتوبر ١٩٤٨
٥٤٥	١٢٧٩	١١ يناير ١٩٤٩
٥٤٦	١٢٨٤	١٩ أبريل ١٩٤٩
٥٤٧	١٢٨٦	٢٦ أبريل ١٩٤٩
٥٤٨	١٢٨٨	د د د
٥٤٩	١٢٩١	٨ سبتمبر ١٩٤٩

ملخص الأحكام
وكالة . اثباتها . تاجر . وكالة لآخر في إدارة عمله . حقه في تحصيل السندات الأذنية واشتبار افلاسه .
المعارضة في تاريخ التوقف عن الدفع . من له الحق فيها . مواعيدها في المادتين ٣٩٠ و ٣٩٣ تجارى . كيفية تحديد تاريخ التوقف عن الدفع .
توقف عن الدفع . تاريخه . حق وكيل الدائنين في تعديله . إذا قدم قبل اقضاء المواعيد المقررة في المادة ٣٩٣ تجارى . توقف عن الدفع . معناه .
(٨) قضاء المحاكم الكلية الحسية
حجر . شيخوخة . ضعف الذاكرة . جوازه . قيم . اختيار المحجور عليه .
(٩) قضاء المحاكم الكلية ( جنح منساقفة )
زنا . غياب الزوجة الزانية . أثره . انفصال حظ الشريك عن حظ الزوجة . طلاق . رجعى أو بائن . تبليغ . سقوط الدعوى المعموية . صفة الزوج . تليس . م ٢٧٦ عقوبات . م ٨ تحقيق الجنابات . مقارنة .
حكم غيابي . قصور أسبابه . نطقه . معارضة . تدارك القصور . جوازه . اقرار بالأرباح والخسائر . جريمة الامتناع . عقوبة زيادة مال يدفع في الضريبة . المادة ٨٥ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ . عدم انطباقها .
اشتيا . القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . عقوبات ساجدة على صدره توفر حالة الاشتيا . عود . القانون ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .
مخالفات . استئناف . تبعية المخالفة للجنحة . جوازه . خطأ يسير جداً من المتهم . مسئولية جنائية . اقتضاؤها . قتل خطأ .
خيانة أمانة . تحويل المسلم حق التصرف . انتفاؤها . ايداع أقطان بمطبخ . وديعة . الالتزام بمرد الشيء عينا . وجوبه .
(١٠) القضاء المستعجل
طلب تمكين راغى الشراء لمعاينة منزل . اختصاص طلب التمكين خاضع لاختصاص هذا القضاء حتى ولو كانت العين موقوفة .



العددان التاسع والعاشر	فهرست	السنة الثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
٥٥٠	١٢٩٢	١٦ أبريل ١٩٥٠
٥٥١	١٢٩٥	٢٢ أبريل ١٩٥٠
٥٥٢	١٣٠٠	٣٠ مارس ١٩٥٠
٥٥٣	١٣٠٥	١٣ يونيو ١٩٥٠
٥٥٤	١٣١١	٥ مارس ١٩٥٠
٥٥٥	١٣١٥	٢٥ مارس ١٩٥٠
٥٥٦	١٣١٨	٣ أبريل ١٩٥٠
٥٥٧	١٣٢٢	٨ أبريل ١٩٥٠
٥٥٨	١٣٢٦	٣١ مايو ١٩٥٠

المادة ٨٩٤ من قانون المرافعات . مجال تطبيقها . أثر الحجر الذي يتوقع على قرض ما قضى به .

المادة ٧٣١ من القانون المدني الحديث . تفاوت المدف في كل حالة من الحالات الثلاث التي أوردتها . الحراسة لزع بين ناظر ومستحق لا بد وأن تكون هناك ثم دعوى بالعزل مرفوعة بشأنه . أسانيد هذا النظر .

١- طلب إيقاف تنفيذ حكم صادر من محاكم دولة أخرى . مدى اختصاص القضاء المستعجل بنظره .

٢- اختصاص القضاء المستعجل بالنظر في طلب إيقاف حكم اذا بنى الطلب على بطلان شأن الحكم أو إجراءاته . جواز .

#### (١١) قضاء المحاكم الجزئية المدنية

عدم امكان التسمية . بيع . اعتراض . مصلحة . ذاتي ممتاز . مرسى المزداد . تطوير . مدهاء . حكم البيع لعدم امكان القسمة . البيع الجبري . مقارنة . اعفاء من اثن . مشروعية . صاحب الحق فيه . شيوع . انتهاء . اجارة تسجيلها . شروطها . جلسة البيع . سقوطها بالاعتراض .

أجرة . حبسها تحت يد المستأجر للاصلاح الذي يقوم به المالك . غير جائز . مسئولية المالك عند الاخلال تحصر في التمييز .

#### (١٢) قضاء المحاكم الجزئية التجارية

تأزله البائن عن جزء من الدين وتسيط الباقي واشتراط أنه في حالة التأخير يستحق الدين جميعه والمتأزله عنه . شرط نهائي لا يبيح الرجوع بالجزء المتأزله عنه .

مكافأة العامل . شرط استحقاقها .

جرك . قرار اللجنة المحلية الجركية . متى يبدأ موعد سريان . نسخ التصوص القانونية . لا يشترط أن يكون مبرمجا .

#### (١٣) قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنح)

جميعات خيرية . القانون ٤٩ لسنة ١٩٤٥ . مرقما . وجوبه اندية . المميز بينها وبين مقر الجمعية الخيرية . القانون ١٥٢

العددان التاسع والعاشر	فهرست	السنة الثلاثون
رقم الحكم	المجلة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		لسنة ١٩٤٩ . تعريف النادى . معارضة المحافظ . شروطها . عدم استيفائها شكلا . أثره . رقابة القضاء .
١٣٣٢		بحث فى قواعد تنفيذ الأحكام والقود الرسمية فى قانون المرافعات الجديد للدكتور رمزى سيف أستاذ قانون المرافعات بكلية الحقوق بجامعة فاروق الأول .
١٣٤٦		بحث فى مسائل الأحوال الشخصية للروم الأرثوذكس واليونانيين فى مصر وتحديد جهة الاختصاص للأستاذ أحمد السادة المحامى
١٣٤٩		بحث حول المادة ٤٦٨ مرافعات جديدة للأستاذ عباس السوق المحامى .
١٣٥١		قانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء .
١٣٦٤		قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ بإلغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية المفروضة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .
١٣٦٥		قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاملات العسكرية .
١٣٦٦		قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء وتعديل مرتبات بعض رجال القضاء والنيابة وتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨
١٣٦٨		قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى .
١٣٦٩		قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٠ بتعديل الجدول الملحق بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ .
١٣٧٠		قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها .
		مشورات الشهر العقارى والتوثيق التى صدرت فى سنى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ حتى الآن .
		بحث فى القانون الملحق للأستاذ نصيف وكى بك .









Национальная библиотека  
Республики Армения



0542531